المجموعة الناصية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

* نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢ هـ
* البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١ هـ
* حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة ت ١٢٣٧ هـ
* حاشية محمد نوري ناصر الأستي على البهجة ت ١٤٣١ هـ

صنعة

محمد نوري ناصر

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

الجزء الرابع

دار نور الصباح

مكتبة لسان العرب

المجموعة الناصية

Title: Al Majmou'a Annassieh
Autor: Mehmet Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Editor: Youssef Bdeoui
Pages: 556
Year: 2014
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: المجموعة النَّاصيَّة

المؤلف: محمد نوري ناص

الناشر: دار نور الصباح

عدد الصفحات: ٥٥٦

سنة الطباعة: ٢٠١٤م

بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى

978-9933-9114-8-5

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من

دار نور الصباح دمشق - حلبوني

هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧

Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

نور الصباح

المجموعة الناصية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

* نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢ هـ
* البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١ هـ
* حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة ت ١٢٢٧ هـ
* حاشية محمد نوري ناصر الأسلي على البهجة ت ١٤٣١ هـ

صنعة

محمد نوري ناصر

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

الجزء الرابع

دار نور الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

فَصْلُ لَوْ

فصل في لو

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: فصل في لو**) اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام: **الأول**: أن تكون للعرضِ، نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً، ذكره في (التّسهيل)، **الثاني**: أن تكون للتّقليل، نحو: «تصدقوا ولو بظِلْفٍ محرق». ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. **الثالث**: أن تكون للتمني، نحو: لو تأتينا فتحدثنا. قيل: ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشّعَرَاء: ١٠٢] ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ في جوابها. واختُلِفَ في لو هذه، فقال ابن الضائع، وابن هشام الخضراوي: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجوابِ الشَّرطِ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. وقال بعضهم: هي لو الشَّرطية أُشْربت معنى التمني، بدليلِ أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاءِ، وجواب باللامِ كقوله:

فَلَوْ نُبِشَ المَقَابِرُ عَنْ كُلَيْبٍ ... فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيْرِ

بِيَوْمِ الشَّعْثَمَيْنِ لَقَرَّ عَيْناً ... وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ القُبُوْرِ

الرَّابع: أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنّها لا تنصب، وأكثرُ وقوع هذه بعد ودّ، أوْ يودّ، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القَلَم: ٩] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: ٩٦]. ومن وقوعِها بدونهما قول قُتيلة ـ مصغر قَتْلة بالقاف والتاء المثناة فوق ـ بنْتِ النَّضر بْنِ الحرثِ الأسديَّةِ، تُخاطبُ النبي ﷺ حين قتل أباها النَّضر صبراً بالصَّفراءِ بعد أنِ انصرفَ من غزوةِ بدرٍ:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الفَتَى وَهْوَ المَغِيْظُ المُحْنَقُ

أي: ما كان ضرَّكَ مَنُّك، وسبب قتل النبي ﷺ أباها، أنه كان يقرأ أخبار العجمِ على العربِ ويقول: محمد يأتيكم بأخبارِ عاد وثمود، وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة، يريد بذلك أذى النبي ﷺ، فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت، وهو من أبيات أنشدتها بين يديه، قال: لو سمعته قبل قتله ما قتلته، ولعفوت عنه، ثم قال: «**لا يُقتلُ قرشيٌّ بعد هذا صبراً**». والمَغيظ: بفتحِ الميمِ اسم مفعولٍ من غاظه يغيظه، بالغينِ والظاء المعجمتين، وفي (القاموس): الغيظ: الغضبُ أو شدته، أو سَوْرة أوله. والمُحنَق: بضمِّ الميم وفتح النونِ اسم مفعول من أحنقه بالحاءِ المهملةِ إذا أغاظه، فهو توكيد للمغيظِ، ولو المصدرية لا جواب لها. وممن ذهب إلى مصدرية لو: الفراء، وأبو علي الفارسي، وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك. وذهب الأكثرون إلى أنَّ لو في نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البَقَرَة: ٩٦] شرطية، وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان، والتَّقدير: يودُّون أن لو يعمر ألف

لَـوْ حَـرْفُ شَـرْطٍ فِـي مُـضِـيٍّ وَيَـقِـلّْ إِيـلَاؤُهُ مُـسْـتَـقْـبَـلاً لَـكِـنْ قُـبِـلْ

(لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ) ....

أبو طالب

....

الناصية

سنة لسره ذلك، قال في (المغني): ولا خفاء بما في ذلك من التَّكلف، وأشهد للمثبتين، قراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيدهنوا﴾ [القلم: ٩] بحذف النونِ، فعطف يدهنوا بالنَّصبِ على تدهن، لما كان معناه: أن تدهن، ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]. وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره: تود لو ثبت أن بينها. اهـ. **الخامس**: أن تكون شرطية، وهي: المرادة بهذا الفصل، وهي على قسمين: امتناعية، وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى إن، وهي للتَّعليق في المستقبل، فأشار إلى القسم الأول بقوله: (لَوْ حَرْفُ شَرْط... إلخ). (تصريح).

(**قوله: لَوْ حَرْفُ شَرطٍ... إلخ**) وفي (التَّصريح) أن لو تكون للتعليق، أي: لتعليق الجوابِ على الشرط (في) الزمنِ (الماضي و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) وإليه أشار النَّاظم بقوله:

لـو حَـرْفُ شَـرْطٍ فـي مُـضـيٍّ وَيَـقِـلّ إيـلاؤهـا مُـسْـتَـقْـبـلاً لَـكِـنْ قُـبِـلْ

ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور، **أحدها**: الشَّرطية أعني عقد السببية، والمسببية بين الجملتينِ بعدها، **والثَّاني**: تقييد الشَّرطية بالزمنِ الماضي، وبهذا الوجه، وما نذكر بعده فارقت إن، فإنَّ إنْ لعقد السببيةِ والمسببية في المستقبلِ، ولهذا قالوا: الشَّرط بإن سابق على الشَّرط بلو؛ وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي، ألا ترى أنك تقول: إن جئتني غداً أكرمتك، فإذا انقضى الغد ولم تجئ قلت: لو جئتني أمس أكرمتك. وفي الأسبق من الأزمنةِ الثلاثةِ خلاف، قال الفخر الرازي: والحق قول الزجَّاج: إن المقدَّم هو المستقبل، فإذا وجد صار حاضراً، فإذا انقضى صار ماضياً. اهـ. **الثالث**: الامتناع، وقد اختلف النّحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثةِ أقوالٍ: **أحدها**: أنها لا تفيده بوجهٍ، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدلُّ على امتناع الشَّرطِ، ولا على امتناع الجوابِ، **والثاني**: أنها تفيد امتناع الشّرطِ، وامتناع الجوابِ جميعاً، وردهما في المغني، (و) **الثالث**: إنها (تقضي امتناع شرطِها دائماً) مثبتاً كان أو منفياً (خلافاً للشلوبين)، و(لا) تقتضي امتناع (جوابها) خلافاً للمعربين.

(**قوله: في مضي**) متعلّق بحصول الذي تضمنه شرط كما عرف، يعني أن لو حرف يدلُّ على تعليقِ فعلٍ بفعلٍ فيما مضى، فيلزم من تقديرِ حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطِها محكوماً بامتناعِه، إذ لو قدر حصوله لكان الجوابُ كذلك، ولم تكن للتَّعليق في المضي بل للإيجاب، فتخرج عن معناها، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتاً

يَقْتَضِي امْتِنَاعَ ما يَلِيهِ واسْتِلزَامه لِتالِيهِ مِن غَيرِ تَعَرُّضٍ لِنَفْيِ التَّالي، كذا قالَ في «شَرحِ الكافية».

أبو طالب

(قوله: واستلزمه لتاليه) أي: استلزام ما يليه لتالي ما يليه، والمرادُ بالتالي معناه اللغوي لا مصطلح المنطقيين، وهاهنا بحث شريف ليناسبَ ذكره في هذا المقامِ، وهو أنه قد زعم ابن

الناصية

مع امتناعِ الشَّرطِ، نعم الأكثر كونه ممتنعاً. وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطِها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦] وكقولك: لو كانت الشَّمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم نحو: لو كانت الشَّمس طالعة، لكان الضوء موجوداً، ومنه: نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه. فقد بان لك أن قولهم: لو حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ فاسد؛ لاقتضائه كون الجواب ممتنعاً في كلِّ موضع وليس كذلك، ولهذا قال في (شرح الكافية): العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدلُّ على امتناعِ تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولِك: لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه، فيما مضى، وكونه مستلزماً ثبوته لثبوتِ قيام عمرو؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيامِ زيدٍ أو ليس له لا يتعرَّض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين. انتهى.

وعبارة سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي إنما تدلُّ على الامتناعِ الناشئ عن فقد السَّبب لا على مطلق الامتناع، على أنه مراد العبارةِ الأولى، أي: إن جواب لو ممتنع لامتناعِ سببه، وقد يكون ثابتاً لثبوتِ سبب غيره. وأشار إلى القسمِ الثاني بقوله: (وَيَقِلْ. إيلاؤُه مُستَقبَلاً. . . إلخ).

(قوله: **يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيه. . . إلخ**) يعني: أن لو يفيد أمرين: **أحدهما**: أنّ شرطه ممتنع، أي: غير واقع. **والثاني**: أن شرطه إذا تحقّق تحقّق معه الجزاء أيضاً، ولكن لا يدلُّ على أن جزاءه يمتنع إذا امتنع الشَّرط.

وقوله: ما يليه، أي: ما يقع بعد لو بلا فصل، وهو الشَّرط، والضمير في (لتاليه) يعود إلى ما يليه، أي: لتالي الشَّرطِ، وهو الجزاء. وفي (الصبان): قال الدَّماميني: هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه، فإن عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوتٍ، وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناعٌ لامتناعٍ، وعبارة المصنف تقتضي أن الشَّرط ممتنع، والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشَّرطِ، والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان، والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان، والثبوت في عبارة المصنفِ فرضي، والامتناعُ فيها حقيقي. اهـ. وأجودُ من عبارة المصنف أن يقال: حرفٌ يدلُّ على الامتناع في الماضي لما يليه، واستلزام ثبوته لثبوت تاليه لعدم إفادة العبارة الأولى كون الامتناعِ المدلول لها في الماضي، نبَّه عليه في (المغني).

(قوله: **واسْتِلْزَامَهُ لِتالِيهِ. . . إلخ**) لأنَّ الاستلزام من ناحية الشَّرط فقط؛ بمعنى: أنه إذا وجد وجد الجزاء حتماً لا من ناحية الجزاءِ، فيمكن أن يوجد الجزاء والشَّرط ممتنع، وهذا نظير الملح

. . . .

أبو طالب

الحاجبِ ومن تابعه أن معنى قول النُّحاة لو لانتفاءِ الثاني، لانتفاء الأول هو: أنَّ لو يدل على انتفاءِ الثاني؛ لدلالته على انتفاءِ الأولِ بناء على تعلّق لام التّعليل بقوله: يدل، وحاصل المعنى أنه يدل على أن العلم بانتفاءِ الثَّاني حاصل من العلمِ بانتفاءِ الأوّل، واعترض عليهم بأن الأول سبب، أو ملزوم للثاني، والعلم بانتفاءِ المسببِ أو اللازم لا يحصل من العلمِ بانتفاءِ السَّبب، أو الملزوم؛ لجوازِ تعدّد الأسباب والملزومات، ثم قال: فالحق أنه لانتفاءِ الأَوَّلِ لانتفاءِ الثاني، كما يقوله المنطقيّون. وكان في كلام المصنِّف وبعض المحققين الذي ذكره الشارح إشارة إلى جميع ما ذكرنا، وأجاب العلامة التفتازاني عن هذا الاعتراض بما حاصله: أن لامَ التَّعليلِ في قولهم لانتفاءِ الأولِ متعلّق بالانتفاءِ في قولِهم لانتفاعِ الثَّاني، وحاصل المعنى: أن لو تدل على أنّ سبب انتفاءِ الثاني في الخارجِ هو انتفاءُ الأولِ من غير أن يدل على أن العلم بانتفاءِ الثاني قد حصل بماذا، وأنا أقول سببيته؛ انتفاء الأول لانتفاء الثاني، إما بأن جعل الشرط هو المفهوم المردد بين جمعِ الأسبابِ الخارجية للجزاءِ، كما إذا قيل لو وجدت الحركة، أو الشمس، أو النَّار لوجدت الحرارة، وإما بأن جعل الشّرط هو السَّبب الأخير للجزاءِ، الذي لم يلحقه سبب آخر بلا فصل، كما إذا وجدت الحركة، ثم انتفت فوجدت الشمس، ثم انتفت فوجدت النار، ولم يوجد بعد انتفائها سبب آخر للحرارةِ بلا فصلٍ، ثم أخبر عن حالِ انتفاءِ النَّارِ بأنها لو وجدت لوجدت الحرارة، وإما بأن الحصر سبب الجزاءِ في الخارجِ في واحد هو الشَّرط، كما إذا قيل: لو طلعت الشَّمس في الليلِ لوجدت النهار، أو بأن خصص الجزاء بمسبب الشَّرط، كما إذا قيل: لو وجدت النَّار لوجدت حرارتها، ثم أقول: رد هذا الجواب على العلامةِ بأن أكثر الجمل الشَّرطية المصدرة بلو مما استعملها العرب، ليس شرطها سبباً لجزائها، فقولهم: لولا انتفاء الثَّاني لانتفاء الأوّلِ على المعنى الذي ذكره المجيب لا يشملها، وأجيب عن هذا الردّ بأن تلك الجمل واردة عنهم على قاعدةِ أهل المنطق، فإن العربَ قد يستعمل لو استعمال المنطقيين، وأنا أقول الوجه في جوابِ هذا الردّ، أن المراد بالسَّببِ في قول العلامة: إن انتفاء الأولِ سبب لانتفاءِ الثَّاني، أعمُّ من انتفاءِ نفس سبب الجزاء، ومن انتفاءِ قبول المسبب للتأثر بالسبب، فإن هذا الانتفاء سبب لانتفاء سببية السَّبب المقتضية لوجود ذلك المسبب، فإذا جعل الشَّرط سبب وجود المسبب، فالمراد بسببية الانتفاء هو المعنى الثاني، وهذا كما إذا قلنا: لو صار الحجر ذا علم حاصل من زيدٍ لكان زيد معلماً له، أو

الناصية

والبياض، فلو وجد الملح؛ وجد البياض حتماً، ولكن يمكن أن يوجد البياضُ بدونِ الملحِ كالجصِّ مثلاً.

قالَ: فَقِيامُ زَيدٍ مِن قَوْلِكَ: «لَوْ قامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو» مَحكُومٌ بِانْتِفائِهِ، وكونه مُستلزِماً ثُبُوتُه لِثُبُوتِ قِيامٍ مِن عَمْرٍو، وهل لِعَمْرٍو قِيامٌ آخر غَير اللّازِمِ عَنْ قِيامِ زَيدٍ، أَوْ لَيسَ لَه لا تَعَرُّضَ لِذلك ويُوافِقه ....

أبو طالب

لكان لزيد عليه حق، ولا يخفى أن السَّببية بهذا المعنى، لو لم يشمل الجمل المذكورة بأسرها، لشملت أكثرها، إذا العرب قد ادّعت السَّببية بالمعنى المذكور في أكثرها بلا ريب في ذلك، فاحتفظ مما ذكرنا فإنه من نفائس المباحثِ.

الناصية

(قوله: قالَ: فَقِيَامُ زَيدٍ... إلخ) يعني: معنى هذه الجِملة إن زيداً لم يقم، وأنّه لو قام لقام عمرو معه حتماً، كما إذا فرضنا أن عمراً تعهّد بأن يقوم إذا قام زيد، فالقائل بهذه الجملة يحكم بعدمِ قيام زيد، وإنّ قيام زيد يستلزم قياماً من عمرٍو، بمعنى: أنّه إذا قام زيد قام عمرو أيضاً، وليس مرادُ القائل إن عمراً لا يقوم أبداً، إذا لم يقم زيد، فربّما تعهّد أن يقوم حين قيام خالد أيضاً، أو أن يقوم وحده مثلاً، فهذانِ قيامان لعمرو غير ملازمين لقيام زيد، ويمكنُ ثبوتُهما مع امتناعِ قيامِ زيدٍ

(قوله: وكونه مستلزماً) أي: ومحكومٌ بكونه... إلخ.

(قوله: لا تَعَرُّضَ لِذَلِكَ) أي: في كلامِ هذا القائلِ، فلا يدلّ (لو) على انتفاءِ الجزاءِ، مطلقاً، بل على انتفاء الشَّرطِ فقط، واستلزامه للجزاءِ، ونتيجة هذا الاستلزام انتفاء الفردِ الملازم للشرطِ من الجزاءِ فقط، لا انتفائه الكلّي. وفي (الشيرازي): (لَوْ) في هَذَا المِثالِ يَدُلّ عَلى شَيْئَيْنِ (اَلأوّل): أنّ زيداً لم يَقُم، (الثاني): أنّه لَوْ كَانَ يَقُومُ زَيدٌ كَانَ يَقُومُ عَمْرو، أمّا الآنَ الّذي لَم يَقُمْ زَيدٌ. هَلْ قَامَ عَمْرٌو لِسَبَبٍ آخرَ؟ فَهَذَا هوَ الَّذي لا يَدُلّ عَلَيهِ (لَوْ) لا نَفْياً ولا إثْبَاتاً. (شيرازي).

(قوله: ويُوَافِقه) أي: يوافق ما قاله المصنف في (شرح الكافية) ما ذكره بعض المحقّقين، وحاصله: أنّ (لو) من حيث تأثيره في انتفاءِ الجزاءِ وثبوته على ثلاثةِ أقسامٍ:

(الأول): في انتفاءِ الجزاءِ، وذلك إنّما يتحقّق إذا ناسب الجزاءُ الشَّرْطَ، أي: كان الجزاء مسبباً عن هذا الشَّرطِ، وكان الشَّرط سبباً للجزاءِ، ولم يخلفه غيره، أي: لم يكن للجزاءِ سبب غير هذا الشَّرط، فبانتفاءِ الشرط (المدلول بلو) ينتفي الجزاءُ قهراً، كما في مثالِ الآلهة، فإنّ فساد السمواتِ والأرضِ مناسبٌ لوجودِ آلهة غير الله، ويتوقف عليه، ولا يخلف شيء مكان الآلهة في إيجاد فساد السمواتِ والأرض، فسبب هذا الفساد منحصر بالآلهةِ، فإذا انتفتِ الآلهةُ انتفى الفسادُ.

(الثاني): عدمُ انتفاءِ الجزاءِ عند انتفاءِ الشَّرطِ بلو، كما في مثالِ الإنسان والحيوان؛ لعدم انتفاءِ الحيوانِ بانتفاءِ الإنسان، لا مكان وجود الحيوان مع غير الإنسانِ كالبقر مثلاً.

(الثالث): تأثيره في ثبوتِ الجزاء بمعنى إن (لو) يفيد ثبوت الجزاءِ مترتّباً على انتفاءِ الشَّرطِ، وهذا القسم ينقسمُ على ثلاثةِ أقسام:

ـ وهو أَكْثَرُ تَحقيقاً، وَأَضْبَطُ لِلصُّوَرِ ـ ما ذَكَرَهُ بَعضُ الْمُحَقِّقِينَ مِن أَنّه يَنْتَفي التَّالي أَيْضاً إنْ

أبو طالب

(**قوله: من أنه إلى قوله وناسبه**) أي: من أن لو كما يقتضي امتناع ما يليه كذلك ينفي التَّالي أيضاً بواسطة اقتضائه امتناع ما يليه، إن ناسب الأول، أي: إن كان التالي لازماً لما يليه، ولم يخلفه غيره، أي: لم يخلف ما يليه في الملزوميةِ للتالي غير ما يليه، أي: يكون ما يليه ملزماً مساوياً للتَّالي؛ وذلك لأنّ لو اقتضى انتفاءَ الملزومِ المساوي، وهو مستلزم لانتفاءِ اللازمِ، أي: التالي.

الناصية

إذ قد يكون للفرد الملازم للشرطِ من الجزاءِ أولويّةً على الفردِ الغيرِ الملازم، كما في مثالِ صهيب، فإنّ عدمَ المعصية إذا كان مع الخوفِ، أولى من عدمِ المعصية إذا لم يكن مع الخوفِ.

وقد يكون الفردُ الملازم مساوياً مع غيره، كما في مقال الربيبةِ، فإن عدم الحلّ مع كونها ربيبة مساوٍ مع عدم الحلّ مع كونِها رضيعة، وليس أحدهما بأولى من الآخرِ؛ لكونهما فرعين عن النسب، وليس أحدهما أصلاً، والآخر فرعاً كما في الأخيرِ.

وقد يكون الفردُ الملازمُ للشَّرطِ أدون من الفردِ الآخرِ، كما في المثال الأخيرِ، فإنّ عدمَ الحلّ (وهو ثبوت الجزاء) إذا كان ملازماً للرضاع أدون من عدمِ الحلّ الغير الملازم له؛ لأنّ غير الملازمِ للرضاعِ يكون ملازماً للنَّسبِ، وهو أقوى وأولى؛ لكونه أصلاً والرضاع فرع. (دشتي). وفي (الشيرازي): وَيُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ شَرحُ الْكافية، مَا ذَكَرَهُ بَعضُ الْمُحَقِّقِينَ (وهو) أيْ: ما ذَكَرَهُ بَعضُ الْمُحَقِّقينَ أكثرُ تَحقيقاً، وأضبطُ للصور مِمّا ذكرهُ (شَرْحُ الْكَافِية)، وهو أنَّ التَّالي عَلَى صُوَرٍ:

١ ـ أنْ يَكُونَ التَّالِي مُسَبَّباً عَنِ الأوَّلِ فَقَط، بحيثُ لو لَم يكُنِ الأوَّلُ لَم يكُنِ التَّالي، فَلَا يَكُونُ للتَّالي سَبَبٌ آخر يَقُومُ مَقَامَ الأوَّلِ عِندَ فقْدِهِ، مِثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

٢ ـ أنْ يَكُونَ مَعَ فَقدِ الأوّلِ سَبَبٌ آخر لِلتّالي؛ بِحَيثُ لَو انْتَفَى الأوَّلُ لَا يَجِبُ انْتِفَاءُ التَّالي؛ لاحْتِمَالِ وُجُودِ ذَلِكَ السَّبَب الآخر مِثل (لَوْ كَانَ إنسَاناً لَكانَ حَيَوَاناً)، فإنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ إنسَاناً لا يَثْبُتُ أنّه لَيسَ بِحَيَوانٍ؛ لاحْتِمَالِ أنْ يَكُونَ فَرَساً، أَوْ بَقَراً، أَوْ إبِلاً، وهي حَيَوَانٌ أيضاً.

٣ ـ أنْ يَكُونَ التَّالي مُتَرَتِّباً عَلَى عَدَمِ الأوَّلِ بِالأوْلَوِيَّةِ مِثلَ (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ)، فإنَّ عَدَمَ مَعصيتهِ مَعَ الْخَوفِ مِنَ اللهِ، أوْلى مِن عَدَمِ مَعصيتِهِ مَعَ عَدَمِ الْخَوْف.

٤ ـ أنْ يَكُونَ التَّالي مُتَرَتِّباً عَلَى عَدمِ الأوَّلِ بِأمْرٍ مُسَاوٍ لِلأوَّلِ فِي التَّرَتُّبِ مِثل: (لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي... إلخ)، فإنَّ ابنَةَ الأخِ مِنَ الرَّضَاعَةِ تَحْرُمُ عَلَى الإنْسَانِ، كَمَا تَحْرُمُ الربيبةُ سَوَاء بِسوَاءٍ.

٥ ـ أنْ يَكُونَ التَّالي مُتَرَتِّباً عَلَى عَدَمِ الأوَّلِ بِأمْرٍ أدْوَن مِنَ الأوَّلِ في الرُّتبَةِ. (شيرازي). مِثل (لَوِ انْتَفَتْ أُخُوَّةُ الرَّضَاعِ ما حلت للنسب).

(**قوله: مِن أنّه يَنْتَفِي التَّالي أيْضاً**) كما ينتفي الشَّرط.

ناسَبَ الأوَّلَ وَلَم يَخْلُفه غَيرُه، نَحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الانبياء: ٢٢] لا أَنْ خَلَفَه نَحو: «لَو كانَ إنساناً لَكانَ حَيواناً» ويَثْبُتُ إنْ لَم يُنافِ الأوَّلَ وناسَبَه ....

أبو طالب

(**قوله: ويثبت إن لم ينافِ الأوّل وناسبه**) أي: يثبت لو تالي ما يليه مع اقتضائه امتناع ما يليه لم يبقَ للتَّعليق معنى، ولو كان مناسباً له، أي: لازماً له، فلو إما أن ينفى الثاني، أو يسكت عن حكمهِ فإن قلت إذا لم يناسب ما يليه، فكيف علَّق عليه، قلت: علّق عليه؛ لمناسبته مع ما يليه لأمرٍ عارضٍ، وما نفينا هو المناسبة لذاتِ ما يليه. فإن قلت: فلم لم يعلَّق على نقيضِ ما يليه مع تحقق المناسبة الذاتية، قلت: إفادة المناسبة العارضية لخفائها، واستلزامها لثبوتِ التالي مع المناسبة الذاتيةِ بالأولوية أحرى، وإنما اشترطنا أن يكون التالي مناسباً لنقيضِ ما يليه فقط؛ إذ لو ناسب ذلك

الناصية

(**قوله: إنْ نَاسَبَ ارتباط المسبّب مع السَّبب، ولم يخلف الشرط**) أي: لم يقم مقامه شيء آخر في سببيّة الجزاء بأن يكون هذا الشَّرط علة منحصرة للجزاء.

(**قوله: نحو** ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الانبياء: ٢٢]) (فالفساد) مُنْتَفٍ؛ لأنَّ (تَعَدُّدَ الآلِهَةِ) مُنتَفٍ. ومَعَ وَحدَةِ الآلِهَةِ لا شَيءَ يُوجِبُ فَسَادَ السَّمٰوَاتِ والأرضين. وفي (الدشتي) فالجزاء، وهو الفساد منتف؛ لانتفاء الشَّرط، وهو وجود الآلهة؛ لأنّ علّة فساد السموات والأرض منحصرٌ في وجودِ الآلهةِ لا يخلفه غيره، وهذا هو القسمُ الأوّلُ من الأقسامِ الخمسةِ. (دشتي).

(**قوله:** ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) أي: السموات والأرض، ففسادهما وهو خروجهما عن نظامِهما المشاهد مناسبٌ لتعددِ الآلهةِ؛ للزومهِ له على وفقِ العادةِ عندَ تعدد الحاكمِ من التمانع في شيءٍ، وعدم الاتفاقِ عليه، فينتفي الفسادُ بانتفاءِ التَّعددِ المفاد بلو نظراً إلى الأصلِ فيها، وإن كان القصد من الآية العكس؛ لأنَّها إنما سيقت لإثبات الوحدانية، ونفي التَّعددِ، فوجب أنْ يقال: إن معناها انتفاء التعددِ؛ لانتفاءِ الفسادِ لما بينهما من التلازم العادي. (تصريح).

(**قوله: نَحو: «لَوْ كَانَ إنْسَاناً لَكَانَ حَيوَاناً»**) فَعَدمُ كونِهِ حَيوَاناً يَدُلّ عَلَى عَدَم كونِهِ إنْساناً. أمّا عَدَمُ كونِهِ إنْسَاناً لَا يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْحَيوَانِيةِ لاحْتِمَال أنْ يَكُونَ حَيوَاناً آخر غَيرَ الإنْسَانِ. وفي (الدشتي) لا ينتفي الجزاءُ هنا وهو كونه حيواناً؛ لأنه وإن كان مناسباً للشرطِ (كان إنساناً) في تحققه به؛ لكنَّ الإنسان غير منحصرٍ في تحقق الحيوانِ به، بل يمكن أن يخلفه غيره في ذلك كالبقرِ مثلاً، فيقال: لو كان بقراً لكان حيواناً. (دشتي).

(**قوله: ويثبت... إلخ**) أي: يثبت التالي (الجزاء) عطف على ينتفي، أي: قد يثبت جزاء لو بشرطِ أن لا يكون ثبوت الجزاءِ منافياً في المعنى مع الشَّرطِ، بل كان اجتماعُ ثبوتِ الجزاءِ مع ثبوتِ الشَّرطِ مناسباً، وتناسب هذا الاجتماع على ثلاثة أقسامٍ: إذ قد يكون اجتماعهما أولى من عدمِ

إمَّا بالأَوْلى نَحو: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» أَوِ الْمُساوي ....

أبو طالب

أيضاً لم يبقَ للتّعليق وجه، ولم يصرّح الشارح بهذا الاشتراط اعتماداً على ظهورِه، وإنما لم يكتفِ بعدمِ المناسبةِ عن عدمِ المنافاةِ؛ لئلا يتوهم إمكان تحقق عدم المناسبة في ضمن المنافاة، فإنه ممتنع هاهنا لما تقدم، فقوله: وناسب عطف على المنفي لا النفي، وهو إن كان بصيغة المضارعِ فعطفه عليه ظاهر، وإن كان بصيغة الماضي كما في بعض النسخِ فعطفه عليه بتقديرِ فعلٍ، والتقدير: إن لم يك ينافي الأول، وناسبه فيكون من بابِ مجازِ المحذوفِ، والحاصل إن للتالي مع ما يليه ثلاثَ صور الأولى: كونه لازماً مساوياً لما يليه، الثانية: أن يكون لازماً أعمَّ، الثالثة: أن لا يكون منافياً له ولا لازماً له، بل يكون لازماً أعمّ لنقيضه، فلو على الأول ينفي التالي، وعلى الثالث يثبته بأحد الوجوه الثلاثة التي ذكرها الشارح، وعلى الثاني: لا يثبته ولا ينفيه، بل يجعله في حكم المسكوتِ عنه. فقوله: إما بالأولى متعلّق بيثبت ووجه الأوّلِ ما قد ذكرته، وقس عليه حال وجه الأخيرين.

(**قوله: إما بالأولى**) أي: بالثبوتِ الأولى، والمرادُ بالثبوتِ الأولى: أن يكون ثبوته اللازم لامتناعِ ما يلي، لو أولى وأحق من ثبوته اللازم لغير ذلك، لا أن يكون ثبوته المقارن لامتناعِ ما يلي لو أَوْلَى وأحق من ثبوتهِ المقارن؛ لوجود ما يلي لو، وكذا الحالُ في المساوي، وإلا دون فلا يرد أن الثبوتَ في مثالي المساوي، وإلا دون إنما هو الثبوت بالأولى ضرورة أولوية ثبوت شيء من وجهينِ من ثبوتهِ بوجه واحد.

الناصية

اجتماعِهما، وقد يكونُ الاجتماعُ وعدمُ الاجتماع متساويين. وقد يكون الاجتماع أدون من عدمِ الاجتماع. (دشتي).

(**قوله: نحو «نِعْمَ العبدُ صهيب...» إلخ**) هو من كلام عمرٍو جعله من كلام النبي ﷺ وهم كما في (التّصريح) قال: وإنما الوارد أي: عنه ﷺ، ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة، إنه شديد الحبِّ لله، لو كان لا يخاف الله ما عصاه، فلا دلالة للو في هذا الأثر على انتفاءِ الجوابِ لانتفاء الشرطِ، حتى يلزم ثبوتُ المعصيةِ مع ثبوتِ الخوفِ، ووجهه أن لانتفاء عصيانِ صهيب أسباباً: الإجلال والحياء والمحبة والخوف، فلا يلزم من انتفاء الشرط، وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب، وهو عدم العصيان بثبوت العصيان، لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لو، وهو عدمُ الخوف أعني بعدم الخوف الحياء، أو المحبة، أو الإجلال، فالكلام سوق لإثبات الجوابِ، وأنه محققٌ ولا بدّ؛ لأنّه على تقديرِ انتفاءِ أحدِ أسبابِهِ، وهو الخوفُ يخلفه سبب آخرُ، فلو في مثل هذا الأثر؛ لتقرير الجواب وجدَ الشرطُ أو فقد، وقال في (التّصريح) وإنما لم تدل لو على انتفاءِ الجوابِ هاهنا؛ لأنّ دلالتها على ذلك إنما هو من بابِ مفهومِ المخالفةِ، وفي هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقة على عدمِ المعصيةِ؛ لأنّه إذا انتفت المعصيةُ عند

نحو: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي ما حَلَّتْ لِي، إِنَّها لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضاعةِ» أَوِ الأَدْوَن

أبو طالب

. . . .

الناصية

عدمِ الخوف فعند الخوفِ أولى، وإذا تعارضَ هذانِ المفهومانِ قدَّم مفهوم الموافقة. اهـ. هذا؛ وفي (الدشتي): ثبوت الجزاءِ (لم يعصه) ثبوت الشَّرطِ (يخف الله) فإنّ (لم) للنفي، و(لو) أيضاً للنفي وللامتناع، ونفي النفي إثباتٌ واجتماعُ ثبوتِ الجزاءِ مع ثبوتِ الشَّرطِ هو اجتماعُ عدمِ المعصيةِ مع خوفِ الله، ومعلومٌ أن عدمَ المعصيةِ مع الخوف من الله، أولى من عدمِ المعصيةِ عند عدمِ الخوفِ.

(**قوله: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**) فإنه لا يلزمُ من انتفاءِ لم يخف انتفاء لم يعصِ، حتى يكون قد خافَ وعصى؛ لأنّ انتفاء العصيانِ له سببان: أحدُهما: خوف العقاب، وهو وظيفة العوام، والثاني: الإجلالُ والإعظام، وهو وظيفة الخواصِّ، والمراد أنَّ صهيباً رضي الله تعالى عنه من قسم الخواصِّ، وأنه لو قدّر خلوه عن الخوفِ لم يقع منه معصيةٌ فكيف والخوف حاصل له، وإنَّما لم تدل لو على انتفاءِ الجوابِ هاهنا؛ لأن دلالتها على ذلك إنما هو من بابِ مفهومِ المخالفةِ؛ إذ مفهوم الشَّرطِ من أقسامِ مفهومِ المخالفةِ، وفسّر مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكمِ المذكورِ، إثباتاً أو نفياً، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم المذكور، وفي هذا الأثر دلَّ مفهوم الموافقةِ على عدمِ المعصيةِ؛ لأنّه إذا انتفتِ المعصيةِ عند عدمِ الخوفِ فعند الخوفِ أولى، وإذا تعارض هذان المفهومان قدَّم مفهوم الموافقة، ومن نسب هذا الأثرَ بهذا اللفظِ إلى النبي ﷺ فقد وهم، وإنَّما الواردُ ما رواه أبو نعيمٍ في الحليةِ أن النبي ﷺ قال في سالمٍ مولى أبي حذيفة أنه شديد الحبِّ لله تعالى، لو كان لا يخاف الله ما عصاه. (تصريح).

(**قوله: نحو: «لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي. . . إلخ»**) أي: ﷺ في درة بنت أم سلمة: «لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي، إنها لابنة أخي من الرضاعةِ» رواه الشيخان. فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين: كونها ربيبته، وكونها ابنة أخيه من الرَّضاع، وهما متساويان في منع الحل. هذا وعدم حِلِّيةِ الزَّواجِ مِن امرأةٍ لَهُ أسباب مُتعدِّدَة: (مِنها) كونُها رَبِيبَةَ الإِنْسَانِ فِي حِجْرِهِ ـ يَعني: بِنْت زَوْجَةِ الإِنْسَانِ مِن زَوْجٍ آخَر ـ (ومِنْهَا) كونها ابْنَةَ أَخِ الإِنْسَانِ مِنَ الرَّضَاعِ، (وَمِنْهَا) غَيرُ ذَلِكَ، والْمَثَلُ يَقُول: لَوْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْمَرأة رَبِيبَتِي لَمَا كَانَتْ تحلُّ لي؛ لأنَّ فيهَا سبباً آخر لِلْحُرمَة: وهو أَنَّها ابْنَةُ أَخي الرَّضَاعِيّ، و(إِنَّها لابْنَةُ أخِي) أيْ: (لأَنَّهَا ابنَةُ أَخِي).

(**المَعْنَى**): لَو لَمْ تكن أخوة مِنَ الرَّضَاعِ تُوجِب حُرمَةَ هَذِهِ الْمَرأَة عَلَيَّ أَيْضاً لَمَا حَلَّتْ لِي؛ لأنَّهَا تَحرُمُ عَلَيَّ مِن جِهَةِ النَّسَبِ. (شيرازي) وفي (الدشتي) ثبوت الجزاءِ (ما حلَّت لي) ثبوت الشرطِ (كون البنت ربيبة) واجتماعهما، أي: اجتماعُ عدمِ الحلِّ مع الربيبةِ مساوٍ مع اجتماعِ عدم الحلّ مع غيرها، والغير في المثالِ (الرضيعة)؛ وذلك لأنّ حرْمة تزويجِ الربيبةِ مثل حرمة تزويج الرضيعة؛ في كونهما فرعين عن النَّسب، وليس إحداهما أقوى من الأخرى.

كقولك: «لَوِ انْتَفَتْ أُخُوَّةُ الرَّضاعِ ما حَلَّتْ لِلنَّسَبِ».

(وَيَقِلُّ إيلاؤُها مُسْتَقْبَلاً) مَعنًى (لَكِنْ قُبِلْ) إذا ورَدَ نَحو:

أبو طالب

(قوله: للنَّسب) هذا بفتحِ النّونِ، وهو تعليل للملازمة لا التالي؛ إذ اللازم لامتناع ما يلي لو عدم الحليةِ لا عدم الحلية للنّسبِ.

الناصية

(قوله: كقولك) فيمن عرض عليك نكاحها.

(قوله: لو انتفتِ إخوة الرضاع... إلخ) فإن حلّها منتفٍ من وجهين: إخوة الرّضاعِ، والنسب، إلا إنَّ حرمة الرِّضاع أدون من حرمة النسبِ. وفي (الدشتي) ثبوت الجزاءِ (ما حلّت ثبوت الشّرطِ (أخوَة الرضاع) بقانون نفي النفي واجتماعهما أعني: اجتماع عدمِ الحلّ (الحرمة) مع إخوة الرضاعِ أدون من اجتماعِ عدم الحلِّ مع غير الرضاعِ، والغير في المثالِ النّسب؛ لأنّ حرمة الرضاع أخفُّ من حرمةِ النّسبِ؛ إذ الرّضاع فرعٌ من النّسبِ؛ لقوله ﷺ الرَّضاع لحمةٌ كلحمةِ النّسبِ.

(قوله: ويقل إيلاؤها مستقبلاً) أي: يقل: أن تستعمل بمعنى إن، فيليها المستقبل، فلا يرد أنها إذا كانت بمعنى إن، كما هو فرضُ الكلامِ كان إيلاؤها المستقبل واجباً لا قليلاً فقط. فتأمل.

(قوله: وَيَقِلُّ إيلاؤُهَا... إلخ) يعني: الأكثر أن يقع بعد لو ماضٍ لفظاً نحو لو قمت قمت، أو ماض معنى، وإن كان مستقبلاً لفظاً، نحو: لو لم تقم قمت؛ فإنَّ المستقبل الواقع بعد لم ماضٍ في المعنى، لكن وقوع مستقبلٍ معنى بعدها قليل، وأمّا إذا ورد في كلامِ العربِ قُبِلَ منهم؛ لأنّهم أهلُ اللسانِ. (دشتي). وفي (الصبان) مع (الدشتي) يقل إيلاء لو فعلاً مستقبل المعنى، وما كان من حقِّها أن يليها، لكن ورد السّماع به فوجب قبوله، وهي حينئذٍ بمعنى إنْ كما تقدَّم، إلا أنها لا تجزم على الأفصحِ (كقوله): وهو قيسُ بن الملوحِ مجنون ليلى:

وَلَـو تَـلْـتَـقِـي أَصْـداؤُنـا بَـعْـدَ مَـوْتِـنَـا ... ومِـنْ دُوْنِ رَمْـسَـيْـنَـا مِـنَ الأَرْضِ سَـبْـسَـبُ

لَـظَـلَّ صَـدَى صَـوْتِـي وَإِنْ كُـنْـتُ رِمَّـةً ... لِـصَـوْتِ صَـدَى لَـيْـلَـى يَـهِـشُّ ويَـطْـرَبُ

فلو تلتقي شرطٌ، ولظل جوابه، والأصداء: بالمدِّ مع صدًى بالقصر، وهو الذي يجيبك بمثل صوتِك في الجبالِ وغيرها، والصدى أيضاً ذكر البومِ، والرِّمس: القبرُ أو ترابه، والأول: عن القاموسِ، والثاني: عن الصّحاحِ، والسَّبب: بمهملتين وموحدتين المفازة، والرِّمة: بكسرِ الراء: العظام البالية، ويهش: يرتاح من هششت بكسرِ العين، قال في (الصّحاح): وهششت لفلان بالكسرِ أهش هشاشة؛ إذا ارتحت له. اهـ. والطَّرب: خفة لسرورٍ، ولصوتِ بكسرِ اللامِ متعلق بهش، ومتعلّق بطرب محذوف مماثل لمتعلّق يهش، والتّقدير يهش لصوت صدى ليلى، ويطرب له (وإذا)

وَلَوْ أَنَّ لَيْلى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشاشَةِ أَوْ زَقا ... إِلَيْها صَدًى مِن جانِبِ الْقَبْرِ صائِحُ

أبو طالب

(قوله: **لو أن ليلى... إلخ**) القائلِ: توبة بن الحُمَيِّر، ودون بمعنى عنده، والجندل: الحجارة، والصفائح: الحجارة العراض التي تكون على القبورِ، والبشاشة بسطة الوجه، وأو في موضع إلى أن وزقا بمعنى يزقو أي: يصيح، والصَّدى: بفتحِ الصادِ، الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال، والكهوف وغيرهما، وطائر يخرج من رأس المقتولِ إذا بلي بزعم أهل الجاهليةِ، والظاهر أن المرادَ به هنا هذا المعنى، والباقي واضحٌ.

الناصية

كانت لو للتعليق في المستقبل، و(وليها) فعل (ماض) لفظاً (أول بـ) الفعل (المستقبل) معنى كما أنَّ إن كذلك (نحو: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]) أي: إن شارفوا أن يتركوا، وإنَّما أول الترك بمشارطة؛ لأنَّ الخطابَ للأوصياء، وإنَّما يتوجه إليهم قبل التركْ؛ لأنَّهم بعدَه أمواتٌ، قاله في (المغني)، وأنكر ابن الحاجِ في نقده على المقربِ، وتبعه ابن النَّاظم مجيء لو للتَّعليق في المستقبلِ، قال ابن الحاج: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلقٌ، كما تقول ذلك مع إن، وقال ابن النَّاظم: وعندي أن لو لا تكون لغير الشَّرطِ في الماضي، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾ [النساء: ٩] لا حجة فيه؛ لصحة حمله على المضي. اهـ. وردَ عليه الموضحِ في (المغني) بآياتٍ ومثال وشاهد، فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله:

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِراً ... خُلُقَ الكِرَامِ وَلَوْ تَكُونَ عَدِيْما

كما أنَّ إن الشَّرطية كذلك. (**قوله:**

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأُخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ ودُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

بعده:

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشاشَةِ أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

هما من الطَّويل مقبوضُ العروض، والضرب، وبعض الحشوِ، وقائلهما توبة بوزن نوبة. مصدر تاب ابن الحُمَيِّر، بصيغة تصغير حمار الخفاجي مجنون بني عامرٍ في محبوبته ليلى الأخيلية نسبة لأبيها أخيل، وهي عامرية كصاحبها توبة، وكانت من أشعرِ النَّاسِ، وهاجت النَّابغة الجعدي، ودخلت على عبد الملك بن مروان، وقد أسنت، فقال لها: ما أرى توبة فيك حتى أحبك، قالت: ما أرى النَّاس فيك حتى ولوك الخلافة، ذكره الشّمني، وقالت في الحجاج:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

إذا وَرَدَ الـحَـجَّـاجُ أَرْضـاً مَـرِيْـضَـةً تَـتَـبَّـعَ أَقْـصَـى دَائِـهـا فَـشَـفَـاهَـا
شَـفَـاهَـا مِـنَ الـدَّاءِ الـدَّفِـيْـنِ الَّـذي بِـهَـا غُـلامٌ إِذَا هَـزَّ الـقَـنَـاةَ سَـقَـاهَـا

فقال لها: قولي هُمَامٌ، والوزن واحد، يا غلام أعطِها كذا وكذا درهماً، فقالت: اجعلها إبلاً، والعددُ واحدٌ ذكره في حاشية (المغني). ولو حرف امتناع لامتناع، إن حرف توكيد تنصب الاسم، وترفع الخبر، وليلى اسمها، والأخيلية صفتها، وسلمت أي: تسلم فعل ماضٍ، والتّاء علامة التّأنيثِ، وفاعله يرجع إلى ليلى، والجملة في محلِّ رفع خبرِ أنَّ، وأنَّ واسمها وخبرها في تأْويل مصدرِ فاعلٍ بفعلٍ محذوفٍ، أي: ولو ثَبَتَ سلامها لسلَّمتُ، فعلى هذا هي باقية على اختصاصِها بالفعلِ، أو مبتدأ أو الخبر محذوف، أي: ولو سلامها ثابت لسلمت، فعلى هذا لم تبقَ على اختصاصها بالفعلِ، فهما قولان: الأول: للكوفيين وبعض البصريين ورجح، والثاني: لجمهور البصريين وسيبويه، والجملة على كل شرط، لو: لا محلّ لها من الإعرابِ وعلى متعلّق بسلمت، ردوني أي: أقرب إلى منها، أي: بيني وبينها، الواو للحال من الباءِ في على، ودوني ظرف مكان متعلّق بمحذوفٍ تقديره: كائنٌ خبر مقدَّم، وياء المتكلّم مضاف إليه، وجندل أي: حجارة عريضة، مبتدأ مؤخر، وصفائح: أي: حجارة عريضة وهي التي تكونُ على القبورِ معطوف على جندل من عطفِ الخاصِّ على العامِّ.

(وقوله) لسلمت أي: لأسلم جواب لولا محل له من الإعرابِ، ومتعلَّقهُ محذوف، أي: عليها، وتسليم: مفعول مطلق لسلمت، والبشاشة: أي: الوجه الطلق مضاف إليه، أو حرف عطف على سلمت، وزقا بالزّاي والقاف أي: يزقو أي يصيح، فعل ماض، وإليها متعلّق به، وصَدَى: بفتح الصّاد والدال المهملتين، وبالقصر كَنَوى فاعله، وهو طائر ذكر يسمى البوم، ويطلق أيضاً على ما تسمعه مثلَ صوتِك في الخلاءِ والجبالِ، والمرادُ الأول، ويدلُّ على ذلك ما قاله السيوطي في (شرح شواهد المغني): إنّها لما سلمت عليه بعد موته خرج طائر من القبرِ فضربت صدرها، فشهقت شهقة، فماتت، ودفنت بجانب قبره، وقيل: إنَّها بعد أن سلمت عليه رأت هودجها بومة كانت كامنةً بجانب قبره، ففزعت منه وطارت فنفر الجمل، ورمى ليلى على رأسِها فماتت، وقيل: المرادُ الثّاني، يدلّ على ذلك ما قاله السندوبي. ومن اللطائف ما حكي عن مجنونِ ليلى: أنّه لما مات وتزوجت برجل من أقربائِها مرَّ بها على قبره، فقالَ لها: هذا قبر الكذّابِ، فقالت: حاش الله إنَّه لم يكذب، فقال لها: أليس هو القائل: ولو أن ليلى الأخيلية... إلخ، فاستأذنته في السَّلام عليه،

وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ   لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

(وَهْيَ فِي الاخْتِصاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ) بِفَتْحِ الْهَمزَةِ وَتَشديدِ النُّونِ ....

أبو طالب

....

الناصية

فأذن لها فقالت: السّلام عليكَ يا قتيلَ الغرامِ، وحليفَ الوجدِ والهيامِ، فنثر: أي: انتشر الصَّدى: الصوت من جانب القبرِ فسقطت ميتة، ودفنت عنده، فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض. فسبحان من حارت الأفكار في عظيم قدرته. انتهى.

ومن جانب متعلّق بقوله: بعد صائح، والقبر مضاف إليه، وصائح صفةٌ لصدى.

(يعني) لو ثبت سلام ليلى الأخيلية عليّ وأنا مطروح في قبري وبيني وبينها أحجار القبر، ولكنها أقربُ إليّ منها لأسلم عليها سلام المحبةِ، وأردُّ عليها السَّلام، أو يصيح إليها طائر، أو تسمع صوتاً من جانب قبري، وهذا المعنى مبني على الأكثرِ كما مرَّ، وهو امتناع الأولِ، والثاني: معلوم. أمّا ما وقع من كونها سلمت عليه... إلخ فهو مبني على أنَّ لو بمعنى أن تفيد وقوع شروطِها وجوابها في المستقبلِ، وقد وقع بالفعل بكونها سلمت عليه، وصاح إليها الطَّائر من جانب القبرِ.

(والشَّاهد) فيه حيث وقع بعد لو ما هو مستقبل في المعنى، وهو قليل، والكثير أنه لا يليها إلا الماضي في المعنى، نحو: لو قام زيد لقمت.

(قوله: وهي) أي: لو مطلقاً امتناعية، أو بمعنى إن، وفي الاختصاص متعلّق بما تعلق به الخبر أو بالكاف، لما فيها من معنى التَّشبيهِ على خلافٍ فيها، والباء في بالفعل داخلة على المقصورِ عليه.

وفي (التّصريح)، وتختص لو مطلقاً، شرطية كانت أو مصدريَّة (بالفعل) على الأصحّ، والنّاظم اقتصر على الشَّرطيةِ فقال: وهي في الاختصاصِ بالفعلِ، كان (ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ) مرفوعٌ (معمول لفعل محذوف) وجوباً (يفسره ما بعده) أو اسمٌ منصوبٌ كذلك أو خبر لكانَ محذوفة، أو اسم هو في الظَّاهر مبتدأ ما بعده خبره، فالأول كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و(كقوله) وهو الغَطَمَّش الضَّبِّيُّ:

أَخِلَّايَ لَو غَيْرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ   عَتِبْتُ وَلَكِنْ ما عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم، والتَّقدير: لو أصابكم غير الحمام، وهو بكسرِ الحاءِ الموت، وَعتبت جوابُ لو، وَمعتب بفتحِ الميمِ، والتّاء مصدر ميمي بمعنى العتاب. (وقولهم) في المثل: (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْني)، أخذاً من قولِ حاتمِ الطَّائي، حين لطمته جارية، وهو مأسور في بعضِ أحياءِ العربِ، وسبب اللطمة أن صاحبةَ المنزلِ أمرته أن يفصدَ ناقةً لها لتأكل دَمَ فَصْدِها،

(بِها قَدْ تَقْتَرِنْ) نَحو: «لَوْ أَنَّ زَيْداً قائِمٌ» ....

أبو طالب

....

الناصية

فنحرها، فقيل له في ذلك، فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية، فقال: لو ذات سوار لطمتني. فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسيرِ، والتَّقديرُ: لو لطمتني ذات سوار، وذات السوار: الحرة؛ لأنّ الإماءَ عند العربِ لا تلبس السِّوار، وجواب لو محذوف تقديره: لهان عليَّ ذلك، والثَّاني: لو زيداً رأيته أكرمته، والثَّالث: نحو: التمس ولو خاتماً من حديد، أي: ولو كان خاتماً، والرَّابع: كقوله:

لَوْ بِغَيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ كُنْتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعْتِصاري

قولي: لو اسم هو في الظَّاهر مبتدأ، وشرق خبره، قيل: وهو مذهب الكوفيين، واختلف البصريون في تخريجه، فقال الفارسي: حلق فاعل بفعلٍ محذوفٍ، وشرق خبر مبتدأ محذوف، والأصلُ: لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أولاً، ثم المبتدأ آخراً، وخرجه غيره على إضمارِ كان الثَّانية، واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان. (تصريح).

(قوله: بهَا قد يَقْتَرن) يعني: أنْ لو مثل إن الشَّرطيّة في أنّها تدخل على الفعلِ فقط، لكن (لو) قد تتخلَّف عن هذه القاعدةِ، فتدخل على (إن) وهي حرف.

وفي (التَّصريح): يجوز أن يلي لو (كثيراً أن) المشدَّدة الموصلة (وصلتها نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]) وموضعُهما عند الجميعِ رفع، ثم اختلف في رفعِهِ (فقال سيبويه: وجمهور البصريين مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له)؛ لاشتمال صلتِها على المسند والمسند إليه (وقيل: له خبر محذوف) ثم قيل: يقدر مقدماً على المبتدأ، ، أي: ولو ثابت صبرهم على حد: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]، وقال ابن عصفورٍ: يقدَّر مؤخراً على الأصلِ أي: ولو صبرهم ثابت، (وقال الكوفيون، والمبرد والزَّجاج والزمخشري فاعل يثبت مقدراً) أي: ولو ثبت صبرهم، والدَّال عليه أن؛ فإنَّها تعطي معنى المثبوت، (كما قال) النّحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون أن (وصلتها) في موضع رفعٍ على الفاعلية يثبت مقدراً (في: لا أكلمه ما أن في السماء نجماً) أي: ما ثبت أن في السماءِ نجماً، ورجح هذا بأن فيه إبقاء لو على اختصاصِها بالفعلِ، ويبعده أنَّ الفعلَ لم يحذف بعد لو. وغيرها من أدواتِ الشَّرطِ إلا مفسراً بفعلٍ بعده إلا كان والمقرون بلا يعد أن قاله الموضح في (شرح بانت سعاد)، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

لكن لو أن بها قد تقترن ....

واختصَّت أن من بين سائر ما يؤول بالاسمِ المرفوعِ بالوقوعِ بعد لو، كما اختصَّت غدوة بالنَّصبِ بعد لدن. (تصريح).

وَمَوْضِعُ أَنْ حينئذٍ رَفعٌ مُبتدأً عِندَ سيبويه، وفاعِلاً لِثَبَتَ مُقَدَّراً عِندَ الزَّمَخشري، وَيَجِبُ عِندَه أَنْ يَكونَ حينئذٍ خَبَرُها فِعلاً، وَرَدَّه الْمُصنفُ لِوُرُودِها اسْماً في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أبو طالب

(قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [لقمان ٢٧]... إلخ) لو في هذا الآية مثله في قوله ﷺ: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه».

الناصية

(**قوله: وَمَوْضِعُ أن حينئذٍ... إلخ**) أي: حين وقوعها بعد لو، فإنَّا علمنا سابقاً أنَّ (أنّ) المفتوحة مع اسمِها وخبرها في تأويلِ المفردِ، والمفرد لا بدّ له من محلٍّ من الإعرابِ، فإذا وقعت بعد لو كان موضعها رفعاً، واختلف في علّة الرَّفع، فقال سيبويه: إنَّه مبتدأ، وخبره مقدّر، فتقدير قولنا: (لو أنَّ زيداً قائم) لو قيام زيد ثبت، وقال الزمخشري: إنه فاعل لثبت المقدَّر، فالتَّقدير: لو ثبت قيام زيد. (دشتي).

(**قوله: عِندَ سيبويه**) وجمهور البصريين، ولا تحتاجُ إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسندِ والمسندِ إليه. وقيل: الخبر محذوف، فقيل: يقدر مقدماً على المبتدأ لا على لو، أي: ولو ثابت إيمانهم، على حد: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١] أي: على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها، وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنَّه يأتي مؤخراً بعد أمَّا، كقوله:

عِـنْـدِي اصـطـبـارٌ وأمَّـا أنَّـنِـي جَـزِعٌ يـومَ الـنَّـوى فـلِـوجْـدٍ كـادَ يَـبْـرِيـنـي

وذلك لأنَّ لعلّ لا تقع هنا، فلا تشتبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل، فالأولى حينئذٍ أن يقدر الخبر مؤخراً على الأصلِ، أي: ولو إيمانهم ثابتٌ. (صبان).

(**قوله: وفَاعِلاً لثَبتَ مقدراً**) والدَّال عليه أن؛ فإنها تعطي معنى الثبوتِ، ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصِها بالفعلِ، ويبعده نوع إبعادٍ أن الفعلَ لم يحذف بعد لو وغيرِها من أدوات الشَّرطِ إلا مفسراً بفعل بعده إلا كان نحو: «**التمس ولو خاتماً من حديد**» أي: لو كان الملتمس، والمقرون بلا بعد أن نحو: إن تقم أقم وإلا فلا. (صبان).

(**قوله: عِندَ الزَّمَخشري**) أي: يجب عند الزمخشري أن يكون خبر أن حين وقوعها بعد لو فعلاً.

(**قوله: ويَجب عِندَه... إلخ**) أي: ليكون عوضاً عن الفعلِ المحذوفِ. وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ [لقمان ٢٧] وقالوا: إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامدِ كالذي في الآية. وفي قوله:

لَــوْ أَنَّ حَــيّــاً مُــدْرِكُ الْــفَــلاحِ   [أَدْرَكَــهُ مُــلاعِــبُ الــرِّمَــاحِ]

وغَيرِ ذلِك ....

أبو طالب

(قوله: لو أن حياً مدرك الفلاحِ) آخره:

....   أدركَــهُ مُــلاعِــبُ الــرِّمــاحِ

حي: اسم رجلٍ، والفلاح: النجاة، والمرادُ بملاعبِ الرِّماحِ: أبو براء بن عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنَّة، فغيَّر الأسنَّة إلى الرِّماح؛ للقافيةِ، ويحتمل أن يرادُ بهِ المعنى التركيبي، والملاعب اسمُ فاعل لاعب من اللعبِ.

الناصية

مَـا أطيَـبَ الـعيْـشَ لَـوْ أنَّ الـفَـتَـى حَـجَـرٌ   تَـنْـبُـو الـحـوادِثُ عَـنْـهُ وَهْـوَ مَـلْـمُـوْمُ

وقوله:

وَلَـو أنَّـهـا عُـصـفـورةٌ لَـحـسِـبْـتُـهـا   مُـسَـومـة تَـدْعُـو عُـبَـيـداً وأزْنـمـا

ورد المصنفُ قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً. (أشموني).

(قوله: نحو: لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدْرِكُ الفلاحِ) آخره (أدركه ملاعب الرِّماح) من قصيدة للبيدِ يمدح بها عامر بن مالك الملقبِ بملاعب الأسنة، أي: الذي يلعب بالرَّماح، يعني: حتّى لو كان في تلكَ المعركةِ رجل حيّ مدرك لطرقِ النَّجاةِ من الأخطارِ لأدركه ملاعب الأسنة، أي: ملاعب الرماح وقتله بضربةٍ واحدةٍ. (دشتي).

وفي (الصبان) الشّاهد في مدرك الفلاح حيث وقع خبراً؛ لأنّ الواقعة بعد لو: اسم. والفلاحُ: النَّجاةُ أدركه جوابُ لو، وأراد بملاعبِ الرماحِ أبا براء عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسنة، وغيره لبيد إلى هذه القافيةِ (مُلاعِبُ الرِّمَاحِ) لَقَب لِعَامِرِ بنِ مَالِك، لِشِدَّةِ شَجَاعَتِهِ. (الْمَعنَى): لَوْ أَنَّ صَاحِبَ حَيَاةٍ كَانَ مُدرِكاً للنَّجاةِ مِنَ الْحَربِ؛ لأدْرَكَهُ بِالْقَتْلِ عَامر بن مَالِك. (الشَّاهد): في خَبَر (أنَّ) الّتي هي بَعدَ لَوْ. جَاءَ خَبَرُهَا اسماً، وهو (مُدْرِكُ الْفَلاحِ).

(قوله: وَغَير ذَلِك) كقولِهِ تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الاحزاب ٢٠].

(الشّاهد): في (أنَّ) جاءت بَعدَ (لَوْ) وخَبرُهَا اسم (بَادُونَ)، هذا وقال في (المغني) وقد وجدت آية في التَّنزيل وقع الخبر فيها اسماً مشتقاً، ولم يتنبهوا لها، وهي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الاحزاب ٢٠]، وردّه الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية لا شرطية؛ لمجيئها بعد فعل دالّ على التمنّي صرَّح بذلك الرَّضِي، والكلام في لو الشَّرطية. (صبان).

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(وَإِنْ مُضارِعٌ) لَفْظاً (تَلاها صُرِفا إلى الْمُضِيِّ) مَعنًى (نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفى).

تتمة: جَوابُ لَوْ إمَّا ماضٍ مَعنًى كَـ «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ» أَوْ وَضْعاً، وهو إمَّا مُثْبَتٌ فَاقْتِرانُهُ بِاللَّامِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَإِنْ مُضَارِعٌ لَفظاً... إلخ**) يعني: إن وقع بعد لو فعل مضارع لفظاً، فيجب تأويله إلى الماضي في المعنى.

(**قوله: نَحْوَ: لَوْ يَفي كَفَى**) (الشَّاهد) مَجِيء المُضَارِع (يَفِي) بَعدَ (لَوْ)، ويجب أنْ نَعتَبِرَه مَاضِياً مَعنًى؛ وتقديره: لو وفى كفى. ومنه قوله:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعاً وسُجُودا

وهذا في الامتناعية. وأما التي بمعنى إن فقد تقدَّم أنها تصرف الماضي إلى المستقبلِ، وإذا وقع بعدَها مضارع فهو يستقبل المعنى.

(**قوله: جَواب لَوْ**) على خَمسةِ أقْسَام:

١ - أنْ يكونَ مُضَارِعاً لفظاً ومَاضِياً مَعنى. ولا شَاهِد في هذا.

٢ - أنْ يكونَ مَاضِياً (وَضعاً) أيْ: لَفظاً، ومثبتاً (أيْ: غير مَنْفِيٍّ) وهو مُقترِنٌ بِاللامِ.

٣ - أنْ يكونَ مَاضِياً (وَضعاً) ومُثبتاً، وهو غير مقترِن باللام.

٤ - أنْ يكونَ مَاضِياً (وَضعاً)، ومنفيّاً (بِمَا النَّافِيَة)، وهو مُقترن بِاللامِ.

٥ - أنْ يكونَ مَاضِياً، ومَنفِياً (بِمَا النَّافِيَة)، وهو غيرُ مُقترِنٍ بِاللامِ.

(**قوله: إما ماض معنى**) هو المضارع المقرون بلم، ويجب تجرده من اللام؛ لأنَّ اللامَ لا تدخل على نافٍ إلا ما كما في (التَّصريح).

(**قوله: كَـ: «لَوْ لم يخف الله لم يعصه»**)، هذَا مِثال لِلْقِسْمِ الأوَّلِ فـ(لَمْ يَعْصِهِ) لَفظه مُضارِع، ولكن المَعنى (مَا عَصَاه)؛ لأنَّ (لَمْ) تَقْلب المضارع مَاضِياً وتنْفِيه. (شيرازي).

(**قوله: أو وضعاً**) أي: أو (ماضٍ) (وضعاً، ولو قال لفظاً لكان أنسب).

(**قوله: وهو**) أي: الماضي وضعاً.

وفي (الدشتي) يعني: الفعل الذي هو ماضٍ وضعاً (إذا وقع جواب لو) فإن كان مثبتاً، فاقترانه باللام أكثر من عدم اقترانِه، وإن كان منفياً فبالعكس، أي: عدم اقترانه باللامِ أكثر. (دشتي).

(**قوله: فاقترانه باللام... إلخ**) قال عبد اللطيف في بابِ اللاماتِ: هذه اللامُ تسمَّى لام

نَحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الانفال: ٢٣] أكثرُ مِنْ تَرْكِها نَحو: ﴿لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾ [النساء: ٩] أَوْ مَنْفِيٌّ بِما، ....

أبو طالب

....

الناصية

التَّسويفِ؛ لأنَّها تدلُّ على تأخير وقوع الجوابِ عن الشَّرطِ، كما أنَّ إسْقاطها يدلُّ على التَّعجيلِ، أي: وقوع الجوابِ عقبَ الشرطِ، بلا مهملة، ولهذا دخلت في ﴿لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]؛ لأن في تأخير جعله حطاماً تشديداً للعقوبةِ، أي: إذا استوى على سوقه، وقويت به الأطماعُ؛ جعلناه حطاماً كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤]، وحذفت في ﴿جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]؛ إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجاً، أفاده في (التَّصريح) قال السيوطي: وقد يقترن جوابها بإذن، وندر كونه تعجباً أو مصدراً برب أو الفاء. اهـ. وقال في (المغني): وورد جوابها الماضي مقروناً بقدر، وهو غريب. (صبان).

(**قوله: نَحو**: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ﴾)، هَذا مِثال لِلْقِسمِ الثّاني.

(**قوله: نحو**: ﴿لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟﴾)، هَذا مِثال لِلْقِسمِ الثّالث.

(**قوله: أو منفيّ بما**) عطفت على مثبت (فالأمر بالعكس) فالأكثر تجرده من اللامِ، ويقل اقترانه بها، فالأول (نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الانعام: ١١٢]) والثَّاني نحو قوله:

وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ... وَلَكِنْ لا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

فأدخل اللام على ما النافية، ولا تدخل اللام على نافٍ غيرها، وتقدم في باب إن توجيه ذلك، (قيل: وقد تجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللامِ، (نحو): ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، صرَّح بذلك ابن مالك في (شرح التَّسهيل) فقال: إنَّ اللام في لمثوبة جواب لو، وأنَّ بين الماضي والاسم تشابهاً من هذه الجهةِ، قال الزمخشري: وإنَّما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرارِ مضمون الجزاءِ، (وقيل: الجملة مستأنفة) صرّح به أبو حيان في البحرِ، فقال: اللام في (لمثوبة) لام الابتداءِ، لا الواقعة في جواب لو، وهو أحد احتمالي الزمخشري (أو جواب قسم مقدّر) صرَّح بذلك ابن مالك في بعضِ نسخ (التَّسهيل) فقال: وإذا وليها جملة اسمية فهي جوابُ قسم. وارتضاه في (المغني) فقال: والأولى: أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية، وأما القول بأنَّها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية، ففيه تعسف. اهـ. (وأن لو في) هذين (الوجهين) الأخيرين، وهما الاستئناف، وجوابُ القسم (للتمني فلا جواب لها) على الأصحّ. الوجه الرابع: من أوجهِ لو: أن تكون للتمني، نحو: لَو تأتيني فتحدثني بالنَّصبِ، واختلف فيها، فقال ابن الضائع وابن هشام: هي قسم برأسها، فلا تحتاج إلى

فَالأَمْرُ بِالْعَكْسِ نَحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣].

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيارَ لَما افْتَرَقْنا [وَلٰكِنْ لا خِيارَ مَعَ اللَّيالِي]

أبو طالب

(قوله: **ولو نعطى الخيار لما افترقنا...**) آخره:

.... «ولٰكِنْ لا خِيارَ مَعَ اللَّيالِي»

نعطى متكلِّم مجهولٍ، والخيار: بمعنى الاختيارِ مفعوله الثاني، والمرادُ بالليالي: ما خفي في الدَّهر، ولم تطلعْ عليها.

الناصية

جوابٍ، وقال بعضهم: هي لو الشَّرطية أشربت معنى ليت. الوجه الخامس: أن تكون للعرضِ نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً ذكره في (التَّسهيل). الوجه السَّادس: أن تكون للتَّعليل نحو: «تصدقو ولو بِظِلْفٍ مُحَرَّقٍ»، ذكره ابن هشام اللخمي وغيره.

(قوله: نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣]). هَذَا مِثَال لِلْقِسْمِ الرَّابع.

هذا وأما قوله عليه الصلاة والسلام فيما أخرجه البخاري: «**ولو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليّ ثلاث وعندي منه شيء**» فهو على حذف كان: أي: ما كان يسرني. قيل: وقد تجابُ ولو بجملةٍ اسمية نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البَقَرَة: ١٠٣] وقيل: الجملة مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر، ولو في الوجهين للتمني فلا جواب لها. (أشموني).

(قوله:

ولو نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالي

من الوافر، لم يعلم قائله. والاستشهادُ فيه في قوله: لما افترقنا، حيث اقترن جواب لو بكلمة ما. قوله: ولو نعطى على صيغةِ المجهولِ. وقوله: الخيار مفعول ثان. (المَعنى): لَوْ كنَّا نعْطى اخْتِيَارَ الأمْر بيدنا لَمَا كنّا نَفْترق. ولَكِن اخْتِيَار الأمور بيدِ اللَّيَالي (أيْ: بيدِ الدَّهر). وهَذَا مِثالٌ لِلْقسْمِ الْخَامِس.

أَمَّا ولَوْلَا وَلَوْمَا

فصل في اما

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: فصل في أَمَّا) بفتحِ الهمزةِ وتشديد الميمِ (وهي حرف شرط) أي: متضمن معنى شرطٍ (و) حرف توكيد دائماً، وحرف (تفصيل غالباً يدل على) المعنى (الأول) وهو الشَّرط (مجيء الفاء بعدها) غالباً نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]، لو كانت الفاء للعطف لم يدخل على الخبر؛ إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحَّ الاستغناء عنها، ولما لم يصحَّ الاستغناء عنها، ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء، وأنَّ أمَّا للشَّرط، يدل على المعنى الثالث، وهو التفصيل استقراء مواقعها، وعطف مثلها عليها نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى ٩-١٠]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران ١٠٦] ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران ١٠٧]، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝﴾... ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ [الليل ٥-٨] الآيات الثلاث، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحدِ القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها، فالأول نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء ١٧٤] ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء ١٧٤] ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥] وقسيمه في المعنى ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ﴾ [يونس: ٤] كذا وكذا (و) الثاني (منه) ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران ٧]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران ٧] الآية وقسيمه في المعنى قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾ [آل عمران ٧] (الآية، فالوقف دونه)، وهو وقف تام، فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢] ويبتدئ بما بعده، (والمعنى: وأما الراسخون) في العلم، (فيقولون) آمنا به. (وذلك) مبني (على أن المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه)، أي: اختص به فلا يشاركه فيه غيره، ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوقيفٍ منه سبحانه وتعالى، وهذا التقدير الذي قدره الموضح في الآية هو أحدُ أدلة الحشوية على جوازِ الخطابِ بالمهمل، وتقرير الدَّليل منه أنهم قالوا: الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] واجب حتى يكون قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ كلاماً مستأنفاً؛ إذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران ٧] حتى يكون عطفاً على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ٦٢]. فإذا ابتدأ بقوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران ٧] كان المرادُ به قائلين: آمنا به، فيكون حالاً، وهو باطل؛ لأنه لا يخلو إمَّا أن يكونَ حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم، حتى كأن الله تعالى والراسخين في العلم قالوا: آمنا به كل من

بِفَتْحِ الْهَمزَةِ والتَّشديد و«لَوْلا» و«لَوْما» ....

أبو طالب

....

الناصية

عند ربنا، وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالاً عن الراسخين في العلم فقط، وحينئذٍ يتخصص المعطوف بالحالِ دون المعطوف عليه، وهو أيضاً غير جائز؛ لأنّه منافٍ للقاعدة المقررة في العربية أن المعطوف في حكمِ المعطوفِ عليه، فثبت أنَّ الوقفَ على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عِمرَان: ٦٢] واجب، وإذا كان الوقف عليه واجباً، فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه، وهو المهمل. وأجيب عنه: بأنَّه يجوز تخصيص المعطوف بالحالِ حيث لا لبس كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [الأنعَام: ٨٤] فإن نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب؛ لأنّ النافلة ولد الولد، وإنما هو يعقوب دون إسحاق، قاله العبري، (ومن تخلف التفصيل قولك أما زيد فمنطلق) هذا هو المنقولُ، وبحث في الموضّح في (الحواشي) فقال: والظَّاهر أنَّ أما زيد فمنطلق لا يقال: إذا وقع تردد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى ذلك، فهو على هذا للتفصيلِ أي: وأمَّا غيره فهو ليس كذلك. اهـ. (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزمخشري فقال: أمَّا حرف يعطي الكلام فضلاً) بالمعجمة أي: زيادة (توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت) توكيد ذلك، و(أنَّه لا محالة ذاهب) وأنه بصددِ الذّهابِ، وأنَّه منه عزيمة (قلت: أما زيد فذاهب). اهـ. (وزعم أن ذلك) التّوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أما بمهما يكن من شيء، قال الزمخشري: وهذا التَّفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه معنى الشَّرط. اهـ. وقال الطيبي ما معناه: وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث، فإنه لا يمنع زيد من الذهاب، فإنه بصدد الذهاب لا محالة. اهـ.

(قوله: والتَّشديد) أي: تشديد الميم وهو حرف بسيط فيه معنى الشرط، والتّفصيل، والتَّوكيد. قال أبو حيان: قال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لتوقف جوابها على شرطِها، مع أنك تقول: أما علماً فعالم، فهو عالم إنْ ذكرت العلم، أو لم تذكره، بخلافِ: إن قام زيد قام عمرو، فقيام عمرو متوقِّف على قيام زيد، وأجيب بأنه قد يجيء الشَّرط على ما ظاهره عدم التَّوقف كقوله:

مَـــنْ كَـــانَ ذَا بَـــتّ فَـــهَـــذا بـــتِّـــي

لكن يخرج ذلك على إقامة السبب مقام المسببِ، ألا ترى أن المعنى: من كان ذا بت فإني لا أخونه؛ لأن لي بتاً، وكذا قولهم: أما علماً فعالم بمعنى مهما تذكر علماً فذكرك له حق؛ لأنه عالم، ولا يكون ذكره حقاً حتى تذكره، قاله السيوطي، وقد أساء البعض التَّصرف فيه فقرره على خير وجهه، وإنَّما قال فيه معنى الشَّرط، ولم يقل للشرط لتصريحِ غير واحد من النحاةِ بأنها ليست حرف شرطٍ، وإنما إفادتها للشرطِ؛ لنيابتها عن أداةِ الشرطِ، وفعله أفاده الشمني وغيره، ثم الشَّرط في أما

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

وفيه «هَلَّا» و«أَلَّا» و«أَلا» (أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) ....

أبو طالب

(قوله: أما كمهما. . .إلخ) قد سبقَ تحقيقُ ذلك في شرحِ الدِّيباجةِ فارجع إليه، ووجه الشَّبه كونهما نائبين عن إن الشَّرطيةِ، ودالين على فعلِ الشرطِ، ومتعلّقه، فلا يرد على تفريع الشارح أنه لم قال: فهي نائبة عن حرفِ الشَّرطِ، ولم يقل عن اسمِ الشَّرطِ، مع أنه قال فيما سبقَ أن مهما اسم الشَّرطِ على الأصحِّ.

الناصية

لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاءِ، لا محالة ليس على أصلِ الشروطِ من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها، أفاده الدماميني، وعلى هذا لا يرد الاعتراض السَّابق الذي نقله أبو حيان عن بعضِ الأصحاب. (صبان).

(قوله: وفيه) أي: في هذا الفصلِ يذكر هذه الثلاثة أيضاً.

(قوله: أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) يعني: يكون (أمّا) في مَعنَاهُ مِثلَ (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ).

هذا وفي (الصبان) ما ذكره من قوله: أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطِها؛ لأنَّ أما حرف، فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنَّما المرادُ أن موضعَها صالحٌ لهما، وهي قائمة مقامهما؛ لتضمنها معنى الشَّرط.

هذا وقد يقال: إنَّ أمَّا لم تقم إلا مقام مهما، وما تقدَّم عن سيبويه في تفسيرِ أما زيد فذاهب، لا يدلُّ على قيامها مقام مهما وشرطها؛ لأنه بملاحظة شرط أما المحذوف بعدها، فتأمل. ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا البحث حيث قال: هي لتفصيل ما في نفسِ المتكلِّم من أقسام متعددةٍ، ثم تذكر الأقسام، وقد يذكر قسم ويترك الباقي، والتزموا حذف الفعل بعدها؛ للجري على طريقةٍ واحدةٍ، كما التزموا حذف متعلّق الظَّرف إذا وقع خبراً، والتزموا أن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوضِ من الفعلِ المحذوفِ، والصَّحيح أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاءِ، قدِّم عليها؛ لغرضِ العوضيةِ، وكراهةِ تلو الفاء أما، وللتنبيه على أن ما بعد أما هو النوعُ المقصودُ جنسه بالتفصيل من بين ما في الجملةِ الواقعةِ بعد الفاءِ، وكان قياسه أن لا يقعَ إلا مرفوعاً على الابتداءِ؛ لأن الغرضَ الحكم عليه بما بعد الفاءِ، لكنهم خالفوا ذلك في مواضع إيذاناً من أول الأمر، بأن التَّفصيل باعتبارِ الصفةِ التي ذلك النوع عليها في الجملةِ الواقعة بعد الفاءِ من كونه مفعولاً به، أو مصدراً أو غير ذلك نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى ٩] وأما إكرام الأمير فأكرم زيداً. اهـ. مع بعض زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائماً، وهو خلاف الرَّاجح كما علمت.

(قوله: كمهما يك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ، وفي خبرهِ الخلاف السابق، ويكن تامة، فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما، أو ناقصة اسمها ذلك الضَّمير، وخبرها محذوفٌ، أي: موجوداً

فَهِي نائِبَةٌ عَن حَرفِ الشَّرطِ وفِعلِهِ؛ وَلِذا لا يَليها فِعلٌ ....

أبو طالب

(**قوله: ولذا إلا يليها فعل**) أي: فعل الشَّرطِ إذ لا يدلُّ هذا الدليل على أكثر من ذلك؛ إلا أن يضمَّ إليه أنَّ الجزاءَ لو كان متصلاً به، لوجب أن يكون جملة اسمية.

الناصية

ومن شيء بيان لمهما. فإن قلت: أي فائدة في هذا البيانِ مع كونه كالمبين في العمومِ والإبهام. قلت دفع توهم إرادة نوع بعينه، والبيان كما يكون للتخصيص، وهو الغالبُ يكون للتعميمِ، وأما ما قيل من أن من زائدة، وشيء: فاعل يكن، أو اسمها، فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدأ.

(**قوله: فَهِيَ نائِبَةٌ... إلخ**) أي: نائبة عنهما، وقائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها سيبويه بمهما يكن من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرطِ؛ فلذلك لزمتها الفاء نحو: أما زيد فمنطلق، والأصل: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فأنيبت أما مناب مهما يكن من شيء، أما فزيد منطلق، ثم أخرت الفاء إلى الخبرِ، فصار أما زيد فمنطلق، ولهذا قال: وفا لتلو.

هذا؛ وفي (التَّصريح) وهي نائبة عن أداةِ شرطٍ وجملته (وموضعها صالح لهما) وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط، وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف، والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي. (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما يكن من شيء) كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق. قال الموضح في (الحواشي): فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاصٌ، وكان تامَّة، والمعنى: مهما وجد شيء من موانعِ مصدر جوابها، فجوابها ثابت للمسند إليه، فما ظنّك إذا انتفت الموانع، وإنما عمم سيبويه العبارة؛ لأنّه لا يمكنه ذكر حدث خاص؛ لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين، بل فسرها بما يشملُ جميع مواردِها، ويتلخص أنَّها تفيد ثلاثة أمور، أحدها: التَّوكيد؛ إذ معنى قولك: أما زيد فمنطلقٌ أنّه منطلق لا محالة، وهذا لا يعطيه الكلام بدونها، والثَّاني: معنى الشَّرطِ؛ إذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه، فانطلاقه واقع، ومن هنا كان الانطلاق واقعاً لا محالة، والثَّالث: معنى التَّفصيل، وهذا لا يشعرُ به مهما، ولهذا لا يكادُ يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها، وقد تخلو من هذا بدليلِ قولهم: أمَّا العسل فأنا شَرَّابٌ وأما حقاً فإنَّك ذاهب، حكاهما سيبويه. اهـ. وكون أمَّا تقدر بهما هو قول الجمهور، وقال بعضهم: إذا قلت: أما زيد بمنطلق؛ فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشَّرطِ وفعل الشَّرطِ، وأنيبت أما مناب ذلك، وعلى القولين لأبدل أما من جملة.

(**قوله: وَلِذَا**) أي: لكونها نائبة عن حرفِ الشرطِ وفعلهِ، ولزوم تقديرِ فعلِ الشَّرطِ، فلو ذكر بعدها فعل توهم أنه فعل الشَّرط، فَلا يُقال (أمَّا ضَرَبَ)، وإنَّمَا يَلِيها الاسم دَائِماً.

(وَفا لِتِلْوِ تِلْوِها وجُوباً أَلِفا) لأنَّه مَعَ ما قَبله جَوابُ الشَّرطِ، وإنَّما أُخِّرَتْ إلَيه كَراهَةَ ....

أبو طالب

(قوله: لأنه مع ما قبله) أوّل الضميرين لتلو التلو، والثاني للتلو، واعلم أن تلو التلو إما جواب مع ما قبله، ولامحالة يكون جملةً اسمية لما ذكرنا، من أن أما لا يليها فعل، أو مع ما بعده، وهذا إذا ذكر بعد أما من متعلّقات فعل الشّرط، والجواب إما اسمية، أو فعلية، وتعليل الشارح يوهم انحصار الجواب في القسم الأول، ولا يفيد وجوب الفاء مطلقاً، إلا إذا ضمَّ إليه كون الجوابِ جملةً اسميةً، بقرينة ما تقدّم، فيفيد وجوبَ الفاء في القسمِ الأول، فالصَّواب في التَّعليل أن يقال

الناصية

(قوله: وفا لتلو... إلخ) كالاستدراكِ على قوله أما كمهما يك من شيء، واعلم أنَّ هذه الفاء مؤخَّرة من تقديم؛ لأن أما زيد فقائم أصله: مهما يكن من شيء، فزيد قائم، فحذف اسمُ الشرطِ وفعل الشَّرطِ، ومتعلِّقه، ثم جيء بأما نائبة عما حذف فصار: أما فزيد قائم، فزحلقت الفاء لإصلاح اللفظِ؛ إذ يستنكره تلو الفاء الأداة، أو لأنها أشبهت العاطفة، وليس في الكلامِ معطوف عليه، فصار: أما زيد فقائم، بتأخيرِ الفاء من المبتدأ إلى الخبرِ، ويجوز تأخير المبتدأ، نحو: أما قائم فزيد، كذا في الفارضي. قال السندوبي: فقد حصل من ذلك أربعة أشياءَ: تخفيفُ الكلامِ بحذفِ الشَّرطِ، وقيام ما هو الملزوم حقيقةً، وهو زيد؛ لأنّه ملزوم القيام مقام الملزوم ادّعاء وهو الشرط، فإنه ملزوم للجوابِ، واشتغال حيّز واجب الحذف بشيء آخر، فإنه لا يحذف شيء من كلامِهم وجوباً إلا مع قيام غيره مقامه، ووقوع الفاء في غيرِ موضِعها، ولذا اغتفروا هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع. اهـ. وقوله: تقديم ما يمتنع... إلخ، أي: نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [الضحى ٩] يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدَّم الفاء أكثر من اسمٍ واحدٍ، فلو قلت: أما زيد طعامه فلا تأكل؛ لم يجز كما نصَّ عليه غيره. (صبان).

(قوله: وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِها... إلخ) أي: المتعارف المألوف عند أهلِ اللسانِ أن تدخل الفاء وجوباً على تلو تلوها.

يَعني: فَاء الْجَزَاءِ يَأتي علَى مَا بَعدِ مَا بَعدِ (أَمَّا)؛ لأنَّ (أَمَّا) بِمَنْزِلَةِ أَدَاةِ الشَّرطِ وفِعلِ الشَّرطِ مَعاً. والاسْمَانِ اللذَانِ بَعدَهَا كِلَاهُمَا مَعاً بِمَنْزِلَةِ الْجَوَابِ، لِذَا دَخَلَ الْفَاء، وإِنَّمَا أُخِّرَ عَن أَوَّلِ الْجَوَابِ؛ لِكَيْلَا يَتَّصِل الشَّرط (أَمَّا) و(فَاءُ الْجَزَاءِ) بِلَا فَاصِلٍ بَينَهُما. (شيرازي).

(قوله: لأنّه مَعَ مَا قَبْله... إلخ) يعني: أن علّة دخول الفاءِ أن تلو التلو؛ الذي هو مدخول الفاء مع الاسم؛ الذي قبله جواب للشّرطِ، وأما تأخير الفاءِ عن أولى الشَّرطِ، أي: عن تلو أمّا فلأنّ المتعارفِ أن يفصلَ بين أداةِ الشَّرطِ والجزاءِ بفعل الشَّرطِ، وتوالي الأداةِ والجزاء بمعنى اتّصالهما مكروهٌ عندهم، وحيث لا يكون هنا شرط فأخّروا الفاء عن أولِ الشَّرطِ إلى ما بعدَ الأول؛ حذراً من التَّوالي. (دشتي).

وَحَـذْفُ ذِي الْـفَـا قَـلَّ فِـي نَـثْـرٍ إِذَا   لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَـعَـهَـا قَـدْ نُـبِـذَا

أَنْ يُوالِيَ بَينَ لَفْظَي الشَّرْطِ والْجَزاءِ نَحو: «أَمَّا قائِمٌ فَزَيْدٌ» و«أَمَّا زَيْدٌ فَقائِمٌ» و«أَمَّا زَيْداً فَأَكْرِمْ» و«أَمَّا عَمْراً فَأَعْرِضْ عَنْهُ».

(وَحَذْفُ ذِي الْفا شَذَّ في نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَها قَدْ نُبِذا) أَيْ حُذِفَ، كقولِهِ ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ ما بالُ رِجالٍ»، فَإِنْ كانَ مَعَها قَوْلٌ وحُذِفَ جازَ حَذفُ الْفاءِ بَلْ وَجَبَ؛ ....

أبو طالب

الشَّرط لانطوائه في أما في غايةِ الضعفِ، ولذا احتاج إلى الرَّبط في جميع الصورِ، وكَان الشَّارح ذكر التعليل بهذه العبارةِ، توطئة لما بعده غافلاً عمّا يردُ عليهِ.

(**قوله: أن يوالي بين لفظي الشَّرطِ والجزاء**) أي: يقع التّوالي بين لفظينِ كائنين للشَّرطِ والجزاء، والمرادُ بلفظ كائن في الشَّرطِ أما وبلفظ كائن للجزاء الفاء.

(**قوله: إذا لم يك قول**) أي: قول لا يتمُّ الكلامِ إلا به، فلا يرد عليه أن لا يبقى للحذف القليلِ مورد، إذ كلُّ موردٍ حذف فيه الفاء يمكن أن يقدّر الفاء مع القولِ.

الناصية

(**قوله: نَحو: «أمَّا قَائِمٌ فَزَيْدٌ. . . إلخ»**)، مُثِّل بأربعة أمثلة؛ لأنَّ جملة الجزاءِ قد تكون اسميّة، وقد تكون فعليّة، والاسميّة قد يتقدَّم الخبر على المبتدأ كما في الأولِ، وقد يتأخر كما في الثّاني، والفعليّة قد يكون الفعلُ مذكوراً، والاسم الواقع بعد أمّا مفعول للفعل المذكورِ كما في المثالِ الثّالثِ، وقد يكون مقدّراً، والاسم مفعول للمقدَّرِ، كما في الرابع، فإنّ عمراً منصوب بفعل مقدّر، والتّقدير: باعد عمراً فأعرض عنه؛ لأنّ أعرض لا يتعدّى بنفسه، فلا بدَّ من تقدير فعل متعدٍّ مشابه له في المعنى. (دشتي).

(**قوله: وَحَذْفُ ذِي الْفَا**) التي ذكر أنه يجب دخولها على جواب إمّا.

(**قوله: شَذَّ فِي نَثْر إذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا**) يعني: شذوذ حذفِ الفاءِ، إنّما يكون إذا لم يكن قول مقدَّر مع إمّا، وقد حذف ذلك القول، وأمّا إذا كان كذلك، فكثيراً تُحذف الفاء. (دشتي).

(**قوله: أما بعد ما بال رجال**) يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله. . . الحديث خرّجه البخاري، والأصل: فما بال رجالٍ، وما استفهامية مبتدأ، وبال بمعنى شأن: خبرها، وإلى حذف الفاء أشار النّاظم بقوله:

وَحَـذْفُ ذِي الْـفَـاءِ قَـلَّ فِـيْ نَـثْـرٍ إِذَا   لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَـعَـهَـا قَـدْ نُـبِـذَا

(**قوله: بَلْ وَجَبَ**) صريح في أنّه لا يجوز إبقاء الفاءِ مع حذفِ القولِ، وهو يمنعُ جواب غير واحدٍ في مواضعَ كثيرة عن عدمِ صلاحيةِ ما بعد الفاء، لأن يكون جواباً بتقدير أقول، لكنّي كنت

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

أسمع الاعتذارَ عن المنعِ المذكور بأنَّ منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاءِ مع القولِ من غير سند قوي، يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القولِ في (همع الهوامع) للسيوطي، ونصّه: ويجوز حذفها، أي: الفاء في سعة الكلامِ، إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦]، الأصلُ: فيقال لهم: أكفرتم، فحذفَ القول استغناء عنه بالمقولِ فتبعته الفاء في الحذفِ، وربَّ شيء يصحّ تبعاً، ولا يصحُّ استقلالاً، هذا قول الجمهورِ، وزعم بعض المتأخرين أنَّ الفاء لا تحذف في غيرِ الضَّرورة أصلاً، وأنَّ الجوابَ في الآيةِ ﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦] والأصل: فيقال لهم: ذوقوا العذاب، فحذفَ القول، وانتقلت الفاء للمقولِ، وأن ما بينهما أي: أما والفاء اعتراض. اهـ.

هذا؛ ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورةٍ، كقوله:

فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

قال البعض: لا يصحُّ تقديرُ القول هنا؛ لأنّ المعنى ليس عليه، ولعدم صحة الأخبار حينئذٍ. اهـ. وتعليلاه باطلان؛ لصحةِ المعنى، والإخبار على تقديرِ القولِ هنا، أما صحةُ المعنى فواضحة، وأما صحَّة الإخبارِ فلاشتمالِ الخبرِ على إعادةِ لفظِ المبتدأ، فهي الرَّابطُ؛ فافهم. وقوله: سيراً منصوبٌ على أنه اسم لكن، وخبرها محذوف، أي: ولكن لديكم سيراً، أو على المصدرية، أي: تسيرون سيراً، واسم لكن محذوف، أي: ولكنكم، كذا في شرحِ (شواهد المغني) للسيوطي، وقوله: في عراضِ المواكبِ بالعين المهملة، والضاد المعجمة، أي: شقها وناحيتها، وقد صحفه من قال: جمع عرصة الدار، والمواكب: جمع موكب، وهم القوم الرَّاكبون على الإبل، أو الخيل للزينة، قاله الشارح، والعين في عراضِ مكسورةٌ كما في (القاموس)، أو ندور كما في قوله ﷺ: **«أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي»** وقول عائشة رضي الله تعالى عنها: أما الذين جمعوا بين الحجِّ والعمرةِ طافوا طوافاً واحداً. وأما قوله ﷺ: **«أما بعد ما بال رجال يشترطون»** فيجوز أن يكونَ مما حذف فيه الفاء تبعاً للقولِ، والتقديرُ: فأقول ما بال رجال، كذا في بعضِ النُّسخِ، وقد يقال: ما جوزه في الحديث الثَّاني يجوز في الحديثِ الأولِ، وقول عائشة، وفي بعضِ النسخِ أو ندور نحو ما خرج البخاري من قوله ﷺ: «أما موسى... إلى آخر ما تقدَّم، وفي بعض النّسخ: أو ندور نحو: ما خرج البخاري من قوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال...» وقول عائشة: أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً. وأما التَّفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرةِ، ومنه: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ

لَــوْلَا وَلَــوْمَــا يَــلْــزَمَــانِ الِابْــتِــدا   إِذَا امْــتِــنَــاعــاً بِــوُجُــودٍ عَــقَــدا

كقولِهِ تَعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦] أَيْ فَيُقالُ لَهُم أَكَفرْتُم؟

(لَوْلَا وَلَوْما يَلْزَمانِ الابْتِدا) ....

أبو طالب______________________________

....

الناصية______________________________

يَعمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢] الآيات. وقد يترك تكرارها؛ استغناء بذكرِ أحدِ القسمينِ عن الآخرِ، أو بكلام يذكر بعدها في موضعِ ذلك القسم: فالأولُ نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النّسَاء: ١٧٤-١٧٥] أي: وأما الذين كفروا باللهِ فلهم كذا وكذا. والثَّاني نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عِمرَان: ٧]، أي: وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربهم. ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عِمرَان: ٧] أي: كلٌّ من المتشابهِ والمحكم من عند الله تعالى، والإيمان بهما واجب، فكأنه قيل: وأما الرَّاسخون في العلم، فيقولون: وعلى هذا فالوقف على إلا الله، وهذا المعنى هو المشارُ إليه في آيةِ البقرةِ السَّابقة فتأملها. وقد تأتي لغير تفصيلٍ نحو: أما زيد فمنطلق، وأما التَّوكيد فقلّ من ذكره. وقد أحكم الزمخشري شرحه. (أشموني).

(**قوله: كقوله تعالى:** ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦]) فأكفرتم مقول لقول محذوف، والقول ومقوله جواب أما (أي: فيقال لهم أكفرتم، ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك إلا في ضرورة كقوله:

فَــأَمَّــا الــقِــتَــالُ لَا قِــتَــالَ لَــدَيْــكُــم   ولَــكِــنَّ سَــيْــراً فــي عِــراضِ الــمَــوَاكِــبِ

والأصل: فلا قتال، فحذف الفاء ضرورة، قال أبو الفرجِ هذا البيت مما هُجِيَ به قديماً بنو أسد ابن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس، وعراض: بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق، والناحية، لا جمع عرصة بمهملتين، وهي السَّاحة، والمواكب: جمع موكب، وهم القوم الرّكوب على الإبل.

(**قوله: لَوْلا . . . إلخ**) وفي (التَّصريح) للولا، ولوما وجهان: أحدهما أن يدلَّا على امتناعِ جوابهما؛ لوجود تاليهما، فيختصَّان بالجمل الاسمية، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

لَــوْلَا وَلَــوْمَــا يَــلْــزَمَــانِ الابْــتِــدا   إِذَا امْــتِــنَــاعــاً بِــوُجُــودٍ عــقَــدا

أي: الْمُبتَدَأ، فَلا يَقَعُ بَعدَهما غَيرُهُ، ويَجِبُ حَذْفُ خَبَرِهِ كما تَقَدَّمَ (إذا امْتِناعاً) مِن حُصُولِ شَيْءٍ (بِوُجودٍ) لِشَيْءٍ (عَقَدا) ....

أبو طالب

(**قوله: كما تقدَّم**) أي: بتفصيلٍ كتفصيلِ تقدّم في بابِ المبتدأ من الوجوبِ في بعضِ المواضعِ، والجواز في بعضِها، فافهم.

(**قوله من حصولِ شيء**) بيان لفاعل قوله امتناعاً، وليس هو مفعولاً كما توهم.

الناصية

(نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سَبَا: ٣١]) وقوله:

لَـوْمَـا الإِصَـاخَـةُ لِـلْـوُشَـاةِ لَـكَـانَ لـي مِـنْ بَـعـدِ سُـخْـطِـكَ فِـي رِضَـاكَ رَجَـاءُ

وبهذا ردّ على المالقي حيث زعم: أن لوما لا تأتي إلا للتَّحضيضِ، وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ، وهو الصَّحيحُ، وهو قول سيبويه، وقيل: مرفوع بلولا أصالة، وهو قول الفراء، وقيل: مرفوع بها نيابة، وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم، وقيل: مرفوع بفعل محذوف، وهو قول الكسائي، وعلى القول الصَّحيحِ، فقال الجمهور: يجب في الخبر أن يكون كوناً مطلقاً محذوفاً. وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كوناً مطلقاً كالوجودِ والحصولِ، فيجبُ حذفُه، ويجوزُ أن يكون كوناً مقيداً كالقيامِ والقعودِ، فيجب ذكره إن لم يعلمه دليله، وإلا جازَ حذفُه وذكره، والخبر في هذه الآية، يحتملُ أن يكون كوناً مطلقاً، والتقديرُ: لولا أنتم موجودون، ويحتملُ أن يكونَ كوناً مقيداً، والتقدير: لولا أنتم صددتمونا عن الهدى، بعد إذا ما جاءنا بدليل: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ﴾ [سَبَا: ٣٢] بعد إذ جاءكم، ولم أقف على الخلافِ في المرفوعِ بعد لوما، ولم يبعد مجيئه. (تصريح).

(**قوله: أي المبتدأ**) كما سيشير إليه الشارح والألف في عقد التثنية.

(**قوله: كَمَا تَقَدَّمَ**) في باب المبتدأ، أي: عند قول المصنف وبعد لولا غالباً... إلخ.

(**قوله: إِذَا امْتناعاً... إلخ**) أي: لولا ولوما استعمالان: أحدهما: أن يدلا على امتناع شيء لوجودِ غيره، وهذا ما أراده بقوله:

.... إِذَا امْـتِـنَـاعَـاً بِـوُجُـودٍ عَـقَـدا

أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجودِ غيره ولازما بينهما، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً فيه حذف خبره غالباً، وقد وُفِّيَ بيان ذلك في بابِ المبتدأ، وجواباً كجوابِ لو مصدّراً بماضٍ أو مضارع مجزوم بلم.

(**قوله: إِذَا امْتِنَاعاً**) مِن حُصُولِ شيء... إلخ)، يعني: لزوم دخولهما على المبتدأ، إنّما يكون إذا أفادا امتناعَ وجود شيء بسببِ وجودِ شيء آخر، كما في الآية، إذ المعنى: لولا وجودُكم لما وجد إيمانُنا، فامتنع وجود إيمانهم لوجودِ المخاطبين (أنتم). (دشتي).

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا   أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

نَحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] (وَبِهِما التَّحْضِيضَ) وهو طَلَبٌ بِإزعاجٍ (مِزْ وَهَلَّا) مِثلهما في إفادَةِ التَّحْضِيضِ، وَكذا (أَلَّا) بِالتَّشديدِ، وَأَمَّا (أَلَا) بِالتَّخفيفِ فَهِيَ لِلْعَرض، كَما قالَ في «شَرْحِ الكافِيَة» وهي مِثْلُ ما تَقَدَّم فِيما ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: ....

أبو طالب

(**قوله: لولا أنتم**) لولا هذه من القسمِ غير الغالب، فحذف خبر ما بعده لوجودِ القرينةِ، والتَّقدير: لولا أنتم صددتمونا بقرينةِ قوله تعالى: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ﴾ [سبأ: ٣٢].

(**قوله: وهو طلب بإزعاج**) أي: بتحريضٍ.

الناصية

(**قوله: نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾** [سبأ: ٣١]). أيْ: (لَوْلَا أَنْتُمْ موجودون لَكُنَّا) الشَّاهد في مَجِيءِ الْمُبْتَدأِ (أَنْتُم) بَعدَ (لَوْلَا) وحَذْفِ الْخَبَر (موجودون) لِدَلَالَةِ (لَوْلا) عَلَى امْتِناعِ كَوْنِهِم مُؤْمنين بِسَبَبِ وُجُودِ الْمَقصُودِ مِن (أَنْتُمْ)، ومِثَالُ (لوما) نَحو: لَوْمَا زيد لَنصرتُ عَمْراً.

(**قوله: وهو طَلَبٌ بإزْعَاج**) أي: بعنفٍ وعتابٍ، وقوله (التَّحضيض) مفعول لقوله (مز) يعني: خصّ التَّحضيض بهما، وبهلّا وألّا، فهذه الأربعةُ من بينِ حروفِ الشَّرطِ تختصّ باستعمالها في التَّحضيض. (دشتي).

(**قوله: مز**) أمر ماز بمعنى: مَيِّز، نحو: (لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْداً؟)، و(لَوْمَا أَكْرَمْتَ عَمْراً) أي: لِمَاذَا مَا ضَرَبْتَ زَيداً، ولِمَاذَا مَا أَكْرَمْتَ عَمْراً.

(**قوله: مِثلهما**) أيْ: مِثل (لَوْلَا ـ ولَوْمَا). وفي (التَّصريح): ويساويها في إفادة (التَّحضيض والاختصاص بالأفعالِ هلا وألا وألا) بفتحِ أولها وتشديد اللامِ في الأولين وتخفيفها في الثالث، نحو: هلا ضربت زيداً، وألا أهنته، وألا شتمته فيتأدب، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا. وأما قوله:

....   فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

تقديره فعلا كان هو أي الشَّان. قال في (المغني) وقيل التقدير: فهلا شفعت ليلى؛ لأنّ الإضمارَ من جنسِ المذكورِ أقيس، وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أي: هي شفيعها.

(**قوله: فهيَ لِلْعَرْض**) نحو: ألا تنزل بنا فتصب خيراً منّا، والعَرْضُ: بسكونِ الراءِ هو الطّلب بلينٍ وخضوعٍ ضد التَّحضيضِ.

وفي (الصَّبَّان) العرض كالتَّحضيض في كونِ كلٍّ طلباً، إلا أن العرضَ طلب بلينٍ ورفق كَطَلَبِ الدَّاني مِنَ الْعَالي، مِثلما لَوْ قَالَ الابْنُ لأبيهِ: (أَلَا تَنْزِلُ بِنَا)، والتَّحضيضِ: طلب بحث.

(**قوله: وهي مِثل ما تَقَدَّم**) يعني: (أَلَّا) يَكونُ حُكمها حكمَ بَقيةِ الأدَوَاتِ الَّتي تَقَدَّمت في هذا

وَقَدْ يَلِيَهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

(وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلا) وُجُوباً نحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]، ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] .... (وَقَدْ يَلِيها اسْمٌ) ....

أبو طالب

(**قوله: بفعل مضمر**) سواء كان هذا الاسمُ مشتغلاً عنه العاملِ ك: هلا زيداً أضربته أولاً، كمثال الشارح.

الناصية

الْحُكمِ أيضاً، وهو (وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا) أيْ: أنَّ (أَلَّا) وإنْ كَانَ لِلْعَرضِ بِخِلافِ بقيةِ الأدَوَاتِ ولَكِن في وجوبِ أنْ يَأتي الفِعل بَعدَهَا، تكون (أَلَّا) كَسَائِرِ الأدَوَاتِ.

هذا وفي (الدشتي): (ألا) بالتَّخفيف مثل تلك الأربعة في وجوبِ وقوعِ الفعلِ بعدها فقط، لا في إفادة التّحضيضِ، فلا يتوهّم من عطفِها على تلك الأربعة أنّها مثلها في التَّحضيض أيضاً؛ لأنّ معناها العرضُ فقط.

(**قوله: وأَوْلِيَنهَا الفِعْلا**) أي: المضارع، أي: ائْتِ عقيبَ هذِهِ الأدَوَاتِ بِالْفِعْلِ وُجُوباً أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]، ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] ونحو: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] ونحو قوله: هلا تسلم، أو ألّا تسلم، أو ألا تسلم فتدخل الجنة، ونحو: ﴿أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ﴾ [التوبة: ١٣].

هذا؛ وقال الفارضي: قال سيبويه: إنها أي: الأدوات المذكورة كلّها للتّحضيض سواء وليها ماض أو مضارع. وأبو الحسن بن بابشاذ: إن وليهن المستقبل كنّ تحضيضاً للفاعلِ على الفعلِ ليفعله، نحو: هلا تضربُ اللصَّ، وإنْ وليهن الماضي كنّ توبيخاً لا تحضيضاً؛ لامتناع طلب الماضي، نحو: لولا ضربت اللص، أي: لأي شيء ما ضربته، وقال سيبوبه: إن فات الماضي، فلا يفوت مثل فعله. اهـ. ولا يبعد عندي أنهنّ بالاشتراك إذا دخلن على الماضي كن توبيخاً على تركِ الفعلِ في الماضي، وتحضيضاً على فعله مثله في المستقبلِ، فتدبر.

(**قوله: نحو**: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١]). (**الشَّاهد**) في مَجيء الفِعلِ (أُنْزِلَ) بَعدَ (لَوْلا).

(**قوله**: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]). (**الشَّاهد**) في مَجيء الفِعلِ (تَأْتِينَا) بَعدَ (لَوْ مَا).

(**قوله: وقد يَلِيها**) أي: قد يلي هذه الأدوات.

(**قوله: وقد يليها... إلخ**) قال في (المغني): وقد فصلت من الفعل بإذ وبإذا معمولين له، وبجملةٍ شرطيةٍ معترضةٍ، فالأول نحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦] ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣]، والثّاني، والثالث: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾...صَـٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٧]

فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ (بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ عُلِّقَ) نحو: «فَهَلَّا بِكْراً تُلاعِبُها».

أيْ فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ.

أَلا رَجُـلاً جَـزاهُ اللهُ خَـيْـراً [يَـدُلُّ عَـلـى مُـحَـصِّـلَـةٍ تَـبِـيـتُ]

أبو طالب

(قوله: فهلا بكرا تُلاعبُها) المرادُ بالبكرِ الباكرة، لا العلم للرجلِ المعروفِ في الأمثلةِ والأول بالكسرِ، والثاني بالفتح.

(قوله أي: فهلا تزوجت) يمكن أن يقدر فهلا تلاعب، اللهمَّ إلا أن يقومَ قرينة على ما قدر.

الناصية

المعنى: فهلا ترجعون الروح إذا بلغتِ الحلقوم إن كنتم غير مربوبين، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثَّانية تأكيد للأولى. اهـ. والقسمانِ الأولانِ يشملهما النَّظم.

هذا؛ وفي (التَّصريح) قد يلي حرف التَّحضيض اسم معلق بفعل على جهةِ كونِ الاسم معمولاً للفعلِ، وذلك الفعل (إما مضمر نحو): قوله ﷺ لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب: «**فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك**» فبكراً معلق بفعلٍ محذوفٍ (أي: فهلا تزوجت بكراً، ومظهره مؤخر) عن حرفِ التَّحضيض (نحو) قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦] فلولا بمعنى هلَّا، وفي المغني يجوز أنها هنا للتَّوبيخ، وإذ متعلِّقة بقلتم، وقلتم: فعل مظهر مؤخَّر من تقديم، وسمعتموه: مجرور بإضافة إذ إليه (أي: هلا قلتم إذ سمعتموه)، وإليهما أشار النَّاظم بقوله:

وَقَـدْ يَـلِـيْـهَـا اسْمٌ بِـفِـعْـلٍ مُـضْـمَـرِ عـلـق أَوْ بِـظَـاهِـرٍ مُـؤَخَّـرِ

(قوله: فَيَجبُ... إلخ) أي: يجب أن يكون ذلك الاسمُ متعَلّقاً بفعل مقدَّرٍ، أي: معمولاً له.

(قوله: مضمر) أي: محذوف يدل عليه الكلامُ لفظاً نحو: هلا زيداً للفعل المضمر. والثاني: نحو قولك: هلا زيداً تضرب، فزيداً علق بالفعلِ الظَّاهرِ الذي بعده؛ لأنّه مفرغ له. (صبان).

(قوله: عُلق) أيْ: عَلق بِفعلٍ مُضمَرٍ، أيْ: قَد يَأتي بَعدَ هَذِهِ الأدوَاتِ اسم، ولَكنَّ ذَلِكَ الاسم يَكونُ مُعلّقاً (مَعمُولاً) لِفعلٍ مُضمَرٍ (أيْ: مُقدَّرٍ). (شيرازي).

(قوله: أيْ: فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ) امْرَأةً بَاكِرَة تلاعِبهَا **(الشّاهد)** في مَجيءِ الاسم (بكراً) بعد (هَلَّا)، وتَقدير فِعل بَينهمَا (تَزَوَّجتَ). وفي (الدشتي) فبكراً متعلِّق بتزوجت المقدر؛ لأنّه مفعوله، يعني: لماذا لم تتزوج بامرأة باكرة تلعب معها؟.

(قوله: ألا رَجُلاً (المَعنَى): ألا تَرُونَني رَجُلاً ـ جَزاه الله خَيْراً ـ يَدُلني علَى امرأة مُحَصلةٍ

أيْ ألا تَرُونَنِي كَما قالَ الْخَليلُ (أَوْ بِظاهِرٍ مُؤَخَّرٍ) نَحو: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النّور: ١٦].

أبو طالب

. . . .

الناصية

لِلْمَالِ، وتَظَلّ اللّيْلَ إلَى الصَّباحِ تُسَرِّحُ لِحْيَتِي. . . إلخ. (**الشّاهد**) في مَجيء الاسمِ (رَجُلاً) بَعدَ (ألَا) فقدر بَينهُما فِعل (ترونني) بضمِّ التاءِ والراءِ جمع مخاطبٍ من بابِ الأفعالِ من الرؤية، يعني: تبصرونني وبعده:

. . . . يَـدُلُّ عَـلَـى مُـحَـصَّـلَـةٍ تَـبـيْـتُ

تُـرَجِّـلُ لِـمَّـتِـي وَتَـقُـمُّ بَـيْـتِـي وَأُعْـطِـيـهـا الإِشَـاوَةَ إن رَضِـيْـتُ

يعني: ألا ترونني رجلاً يدلّني على امرأة نجيبة تقضي ليلها بتمشيط شعري وكنس بيتي، وإن رضيت عنها أعطيتها نفقتها.

(**الشّاهد**): في وقوعِ الاسمِ (رجلاً) بعد هلّا، وهو متعلّق بفعلٍ مقدّر (ترونني)؛ لأنّ رجلاً مفعوله الثاني.

(**قوله: أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤخر**) أي: علق الاسم المذكور بفعلٍ ظاهرٍ مؤخر عن ذلك الاسم. (دشتي).

(**قوله: نحو**: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النّور: ١٦] فـ(إذ سَمِعْتُمُوهُ) ظَرف مُتعلّق بـ(قُلْتُم) وهو فعلٌ ظاهرٌ - غير مُقدَّر - ومُؤَخَّر.

وفي (الدشتي) فإذ معمول لقلتم، وهو مؤخَّر عنه.

الإِخْبَارُ بالَّذِي وَالأَلِفِ وَاللَّامِ

هذا باب الإخبار بالَّذي وفروعه

والأَلِفِ واللَّامِ الْمَوْصُولَة، وهو عِندَ النَّحْوِيِّينَ كَمَسائِلِ التَّمرينِ ....

أبو طالب

(قوله: كمسائل التمرين) التَّمرين: جعل الشَّيء عادةً، والمراد بمسائلِه: ما سُئل عن المبتدئين في علم التَّصريف ليتفكروا في حلِّها، وبذلك يتكرر خطور مسائلِ التَّصريفِ ببالهم، فتصير مَلكَة لهم، واعتاد ذهنهم بحلِّ الصِّيغِ المشكلة، مثلاً سُئلوا عمّا إذا أريد اشتقاق زنة من أولق على زنةِ ما شاء الله، فليجيبوا بما آلق ألاقة، فإنه على زنةِ ما شاء الله قبل إعلال شاء، وحذف الهمزة المتوسطة في الله، وإدغام اللام في اللام، إذ لا موجب بها فيما ألق ألاق. فافهم.

الناصية

(قوله: هذا باب الإخبار بالذي وفروعه) التي واللذين واللتين والذين واللاتي، وأمَّا غير ذلك من الموصولاتِ فلا يخبر به. هذا والباءَ في قوله بالذي: للسببية لا للتَّعديةِ؛ لدخولها على المخبرِ عنه؛ لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبراً كما ستقف عليه، فهو في الحقيقةِ مخبر عنه، فإذا قيل: أخبر عن زيدٍ من قام زيد، فالمعنى: أخبر عن مسمَّى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي يعني أن مسمَّى زيد مخبر عنه معبراً عنه بالذي، وخبر معبراً عنه بزيد.

(قوله: والألِف واللامِ الْمَوْصُولَة) وفي (التصريح) كثيراً ما يصار إلى الإخبارِ، لقصدِ الاختصاصِ، أو تقوي الحكم، أو تشويق السَّامع، أو إجابة الممتحن، أو قوة ملكته في التَّصرفِ في الكلام؛ (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدرِ الأولِ (باب السبك) أي: سبك النحو، وهي تسمية قديمة، وقد بالغ فيه النحويون، ووضعوه على أبوابِ النحوِ كبابِ الفاعلِ، والمبتدأ والخبر نواسخهما، وجميع المفعولاتِ والتوابعِ والأعمالِ، وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحانِ فيه ملكة يقوى بها على التَّصرفِ (وهو بابٌ) واسعٌ (وضعه النحويون للتدريب في الأحكامِ النحويةِ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية، وهي كيف تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التَّصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيانِ حقيقته، وثانيهما في بيانِ شروط ما يخبر عنه.

(قوله: وهو... إلخ) أي: باب الإخبارِ بالذي. وفي (الأشموني) هذا البابُ وضعه النحويون للتدريبِ في الأحكامِ النحويةِ، وبنوه على أبوابِ النحو، كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما، وجميع المفعولات وغيرها؛ ليمكنوا الطَّالب من استحضارِ الأحكامِ النَّحويةِ، وليكونَ له بالامتحانِ ملكة يقوى بها على التَّصرف، فإنهم إذا قالوا أخبر عن الاسمِ الفلاني من الجملةِ الفلانيةِ بالذي بعد بيانهم طريقة الإخبارية به، فلا بد من تذكر كثير من المسائلِ، وتدقيق النَّظر فيها حتى يعلم هل ذلك الاسمُ مما يصحُّ الإخبار عنه أو يمتنع.

عِندَ الصَّرْفِيِّينَ.

أبو طالب

....

الناصية

كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التَّصريفية، فكلما يقالُ على جهةِ الامتحانِ للطَّالبِ: كيف تبني من قرأ مثل جعفرٍ وما أشبهه؟ يقال: كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه؟ فكما لا يحسن أن يبني من اللفظة غيرها إلا من برع في التَّصريفِ لا يعرف حقيقةَ الإخبارِ بالذي ونحوه إلا من نبغ في علمِ العربية. ا.هـ. (سندوبي) وإذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت: قراي والأصل قرأأ بهمزتين فقلبت الثَّانية ياءً، ثمَّ الياء ألفاً، وفي (الأشباه والنظائر) النَّحوية للسيوطي، قال ابن جني: قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشَّام عن مسألة، فما عرفَ السؤال بعد أن أعدته ثلاثَ مراتٍ، وهي كيف تبني من وأي مثل كوكبٍ علَى قراءةٍ من قرأ ﴿قَدَ افْلَحَ﴾ بنقلِ حركةِ الهمزةِ على الدَّالِ وحذفها، ثم تجمعه بالواوِ والنُّون، ثم تضيفه إلى نفسِك وجوابها أنه في الأصلِ: ووأي نحو كوكب، فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار ووآي، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الواوِ السَّاكنةِ، وحُذفت، فصار ووآً فاجتمع واوانِ في أولِ الكلمةِ، فقلبت الأولى همزةً، فصار آوا، فإذا جمعته بالواو والنُّون قلت: أوون بحذفِ الألفِ؛ لالتقائِها ساكنة مع واوِ الجمع، كما في مصطفون إذا أضفته إلى نفسك قلت: أوي بحذف نون الجمع؛ للإضافة، وقلب واو الجمع ياء؛ لاجتماعهما مع الياء، وسبق إحداهما بالسُّكون، وإدغام الياء في الياءِ. اهـ. ملخصاً. وهذه القصة مما يؤيد عند ابن هشام في (المغني) ابن خالويه من النُّحاةِ الضعفاء.

هذا؛ وبعضهم يسمِّي هذا الباب باب السبكِ، أي: سبك كلامٍ من كلامٍ آخر، كما أفاده الشراح على التَّوضيحِ، وكثيراً ما يصارُ إلى هذا الإخبار، لا بقيد كونه عنْ مسمًّى اسم في تركيبٍ آخر، بل لقصدِ الاختصاصِ، كقولك: الذي قام بزيد رداً على من قال: قام عمرو، أو قال: قام زيد وعمرو، أو إزالة لشكِّ الشاكِّ في القائم، أو تقوي الحكم؛ لأن في هذا الإخبارِ إسنادين إلى الضَّمير، وإلى الظَّاهر، فهو أقوى مما فيه إسنادٌ واحدٌ، أو تشويق السَّامع، كقول واصفِ ناقةِ صالح عليه الصَّلاة والسَّلام:

وَالَّـــذِي حَـــارتِ الـــبَـــرِيَّـــةُ فِـــيْـــهِ حَـــيَـــوَانٌ مُـــسْـــتَـــحْـــدَثٌ مِـــنْ جَـــمَـــادِ

(ابن غازي). أو إجابة الممتحن. انتهى.

والكلامُ في هذا البابِ في أمرين: الأول في حقيقةِ ما يخبر عنه، والثَّاني في شروطهِ.

(قوله: عِندَ الصَّرْفِيِّينَ)؛ إذ من عادتِهم ذكر صيغ مشكلة في آخرِ الصَّرفِ ليمرنوا به الطَّالب، فيتسلَّط على الصَّرف، فالنحويّون كذلك يمرّنون الطَّالبَ بمسألة الإخبار بالذي التي هي من مشاكلِ النَّحوِ. (دشتي).

مَـا قِـيـلَ أَخْـبِـرْ عَـنْـهُ بِـالَّـذِي خَـبَـرْ عَـنِ الَّـذِي مُـبْـتَـدَأً قَـبْـلَ اسْـتَـقَـرّْ

(ما قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) لَيسَ عَلى ظاهِرِهِ، بَلْ هو مُؤَوَّلٌ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: مَا قِيلَ أَخبِرْ عَنْهُ بالَّذي) ما موصولة مبتدأ، وخبرٌ خبرها، ومبتدأ حال من الذي الثَّاني، والذي الأول والثاني في البيتِ لا يحتاجان إلى صلةٍ؛ لأنه إنما أراد تعليقَ الحكمِ على لفظِهما، لا أنَّهما موصولان، والتَّقدير: ما قيلَ لك أخبر عنه بهذا اللفظِ، أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقراً أولاً. (أشموني).

(قوله: ليسَ عَلى ظاهِرِه) فإن ظاهر قول القائل (أخبر عن زيد بالذي) مثلاً إن زيد مبتدأ، والذي خبره فإن (عن) تدخل على المبتدأ عادة؛ لأنه المخبر عنه، والباء تدخل على الخبرِ؛ لأنه المخبرية.

هذا وفي (الشيرازي) إذَا كَانَ لاسْم صِفَة، وأردْتَ أنْ تَجْعَلَ ذَلِكَ الاسمَ مبتَدَأً، وتِلك الصِّفه خَبَراً عنه مُصدَّرَة بـ(الّذي) تَقول: (زَيدٌ هُوَ الّذي ضَرَبته) فـ(زيد) مُبتدأ، و(هو) ضَميرُ فصْل، و(الّذي ضَربته) خَبَر، وإذَا قَلَبْتَ الأمْرَ فَجعَلْتَ (الّذي) مُبتدأ، وجَعلْتَ (زَيداً) خَبراً سُمِّيَ «الإخْبارِ بـ(الذي)»، فتُقَدِّم (الّذي) وتُؤَخِّر (زَيد) وتقول: (الَّذي ضَرَبْتُهُ زَيدٌ)، وهَذَا هو إخْبَارٌ عَن (الّذي) بِـ(زَيد) ولَيسَ إخبَاراً عَن (زَيد) بِـ(الّذي)؛ لأنّ الْمبتدأ مُخْبَرٌ عنه، والْخَبر مُخْبَر بِهِ ـ فَقَوْل ابنِ مَالِك (مَا قيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالّذي) يَلْزَم أنْ يكُونَ ـ بِظَاهِرِه ـ (مَا قِيلَ أَخْبِرْ بِهِ عَنِ الّذي).

وفي (التَّصريح) إذا قيل لك: (كيف تخبر عن زيدٍ) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلِّق بتخبر (فاعمد إلى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال: أحدهما أن تبتدئه بموصولٍ) يكون في موضعِ رفع بالابتداءِ (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في إفرادهِ وتذكيره، و)، ذلك الموصولُ المطابقُ لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء، العمل (الثَّاني: أن تؤخر (زيد) إلى آخر التّركيب)؛ لأنَّك تريد أن تجعله خبراً عن الموصولِ، العمل (الثَّالث: أن ترفعه) أي: زيد (على أنه خبر للذي) العمل (الرَّابع: أن تجعل في مكانه) أي: مكان زيد (الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً في معناه و) في إعرابه، فتقول: الذي هو منطلق زيد، فا)لموصول، وهو (الذي مبتدأ)، فمن حيث كونه موصولاً يحتاج إلى صلةٍ وعائد، ومن حيث كونه مبتدأ يحتاجُ إلى خبرٍ (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على التَّرتيبِ، (والجملة) من المبتدأ والخبرِ (صلة الذي، والعائد منها) إلى الموصول (الضَّمير) المرفوع على الابتداءِ، (الذي جعلته خلفاً عن زيد) في إعرابهِ (الذي هو الآن)، وهو زيدُ (كمال الكلام)، وإلى ذلك أشار النَّاظمُ بقوله:

مَـا قِـيـلَ أَخْـبِـرْ عَـنْـهُ بِـالَّـذِي خُـبِـرْ عَـنِ الَّـذِي مُـبْـتَـدَا قَـبْـلَ اسْـتَـقَـرّ

فَإِنَّه (خَبَرٌ) مُؤَخَّرٌ وُجُوباً (عَنِ الَّذِي) حال كونِهِ (مُبْتَدَأٌ قَبْلَ اسْتَقَرّْ) وسَوَّغَ ذَلِكَ الإطْلاق كَوْنُهُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

وَمَـا سِـوَاهُـمَـا فَـوَسِّـطْـهُ صِـلَـهْ عَـائِـدُهَـا خَـلَـفُ مُـعْـطِـي الـتَّـكْـمِـلَـةْ

(وقد تبين بما شرحناه أن زيداً) في المثال المذكورِ (مخبرٌ بهِ لا عنه، وأن الذي بالعكسِ) أي: (مخبرٌ عنه لا به، وذلك خلافُ ظاهرُ السُّؤالِ) وهو قولهم: كيف تخبر عن زيدٍ من قولنا: زيدٌ منطلقٌ بالذي، فظاهرُ هذا السُّؤالِ أن زيداً مخبر عنه، وأن الذي مخبرٌ به، فوجب تأويل كلامِهم على أوجهٍ: **أحدُها**: لابن عصفورٍ أنهم أرادوا بقولهم الإخبار بالذي أن تخبر عن المسمّى، ويكون لاسم المخبر عنه في وقتِ الإخبارِ الذي فعبر عن المسمَّى بالذي، فإذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى أخبر عن مسمًّى زيد في حالِ تعبيرك عنه بالذي)، **وثانيهما**: لابن الضَّائعِ بمعجمة فمهملة، الأقرب أن يكون الكلامُ محمولاً على المعنى، وذلك أن زيداً هو المخبر عنه في الحقيقةِ، وإن كان في اللفظِ خبراً، فعبّروا عنه بأنه مخبر عنه نظراً إلى الحقيقةِ، **وثالثهما**: أنه على القلبِ، وأن عن بمعنى الباء، **ورابعهما**: أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صحَّ أن يطلق عليه أنه مخبر عنه.

(قوله: فَإِنَّه) الضَّمير يعود إلى (ما) يعني: في هذا السؤال تأويلٌ، فإنّ الاسم الذي يقالُ (أخبر عنه) كزيد في المثالِ هو في التَّركيبِ خبر لـ(الذي)، ومؤخَّر وجوباً، والذي مبتدأ ومقدَّم.

(قوله: قبل) ظاهره وجوب تقديم المبتدأ في هذا البابِ على الخبرِ، وعليه نصَّ جماعة من النُّحاةِ، وفي (البسيط) أن ذلك على جهةِ الأولى والأحسن، وأنه يصحُّ أن تقول: زيد الذي ضرب عمراً، وعلى الجوازِ المبرد، أفاده المرادي. (صبان).

(قوله: وَسوَّغَ ذَلِكَ... إلخ) يعني: الَّذي سَوغَ، وجوَّز التَّعبيرَ عَن (زيدٍ) بـ(الْمُخبَر عنه) هو كَوْنُهُ في المعنَى مُخبَراً عَنهُ، يَعني: مُبْتَدأ؛ لأنَّ الخَبَرَ دَائِماً صِفَةٌ لِلْمبتدَأ، والْمُبْتَدأ مَوْصُوف و(الصِّفَة) هو: (الّذي ضَرَبْتُهُ) فهو خبر في المَعنَى، وإنَّ كَانَ في اللَّفظِ مُبتدأ ومُقَدَّماً، و(الْمَوْصُوف) هو (زيد) فهو مُبتدأ في الْمَعنَى وإنْ كَانَ في اللَّفْظِ خَبَراً ومُؤَخَّراً.

ومَعنَى هَذَا الْبيت: (الاسمُ الّذي قِيلَ أُخبِر عَن ذَلِكَ الاسمِ بـ(الّذي) يَكون ذَلِكَ الاسمُ خَبَراً عَنِ (الّذي)، ويَكُونُ (الّذي) مُبتَدَأ ومُقَدَّماً عَلى ذَلِكَ الاسم).

هذا؛ وعلَّق (الدشتي) على قول الشَّارح ذلك بقوله: هذا دفع دخل، وهو أنَّه إنْ كان (الذي) مبتدأ، وذلك الاسم خبراً، فلماذا يُسأل بهذا النحو، وكان الصَّحيح أن يقول أخبر عن الذي بزيد.

فدفع ذلك بقوله: (وسوّغ ذلك) يعني الأمر الذي جوَّز للسائل أن يسأل بهذه الكيفيّةِ أن هذا الاسم في الحقيقةِ مخبر عنه، وإن كان بحسب التَّركيب النَّحوي خبراً، فإنَّ هذه الجملة إنما أُتِيَ بها؛ لبيانِ حالِ زيدٍ والإخبار عنه، لا لبيان حال (الذي)، فلذلك جاز للسَّائل أن يدخلَ عن الخبرِ والباء على الذي. (دشتي).

وَمَـا سِـوَاهُـمَـا فَـوَسِّـطْـهُ صِـلَـهْ عَـائِـدُهَـا خَـلَـفُ مُـعْـطِـي الـتَّـكْـمِـلَـهْ

في الْمَعنى مُخْبَراً عَنه (وَما سِواهُما) أَيْ: مِمَّا في الْجُملَة (فَوَسِّطْهُ) بَينهما (صِلَهْ) لِلَّذي (عائِدُها خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ) أَيِ: الْخَبَر ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَمَا سواهما**) أي: ما سوى الذي، وخبره، أي: من بقيةِ الجملةِ.

(**قوله: وَمَا سِوَاهُمَا**) أي: غير (الذي) و(ما قيل أخبر عنه كزيد) فباقي الجملة، وهو ضربت في المثالِ اجعله بين الذي، وذلك الاسم ليكون صلة للذي.

(**قوله: فَوَسِّطْهُ بَينهُما... إلخ**) يعني: اجعل الضَّمير العائد مكان الاسمَ الذي صار خبراً؛ لأنَّ أصل جملة السائل (ضربت زيداً) وجملة الجوابِ (الذي ضربته زيد) فوقع الضَّمير العائد مكان زيد الذي كان بعد ضربت في جملة للسُّؤال، وإنّما سمّي الخبر مُعْطِي التَّكملة؛ لأنّ الخبر يعطي الكمال للجملةِ؛ لأنّه آخرها ومكمّلها. (دشتي).

(**قوله: عائدها**) وهو ضميرُ الموصولِ.

(**قوله: عائدها خلف معطي التّكملة**) أي: خلف الإسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيبِ الإخبارِ. وكلامه يفيد أن الضَّمير الذي يخلفُ الاسم المتأخّر لا بدَّ من مطابقته للموصولِ؛ لكونِه عائده، ويلزمُ عند الجمهورِ كونه غائباً؛ لأنّه عائد على غائبٍ؛ لأنّ الموصول في حكمِ الغائبِ، ولو خلف ضمير متكلّم أو مخاطب، وأجاز بعضهم مطابقته للخبرِ في التكلُّم والخطاب، كأن يقال في الإخبار عن تاء ضربتَ بالفتحِ الذي ضربت أنت، وعن تاء ضربتُ بالضمِّ الذي ضربت أنا كذا في المرادي، وإنَّما منعَ الجمهورُ ذلك هنا مع تجويزهم أنت الذي قام وأنت الذي قمت؛ لأنّه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ، وذلك خطأ بخلافِه هناك. واعلم أنه لو كان الإخبار عن زيدٍ من جاءَ زيدٌ وعمرو، وجبَ توكيد الخلف المستتر؛ ليحصل الفصل بينه وبين المعطوف عليه، فيصحُّ العطف، تقول الذي جاء هو وعمرو زيد، فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذي هو خلف، وأنّه لو كان الإخبار عن زيدٍ من مررت بزيدٍ، وعمرو احتيج إلى إعادة الجارِّ في العطفِ على الخلف بناء على اشتراطِ ذلك في العطف على الضَّمير المجرورِ، تقول الذي مررت به وبعمرو زيد وهكذا. اهـ. (يس) وقوله: لأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ؛ لأنه حينئذٍ يعلم التكلُّم والخطاب قبل الخبرِ. (صبان).

(**قوله: أي الْخَبَر**)؛ لأنّه هو الذي يَكمل به الكلَام، فَعَايِد الْمَوْصولِ يَجْبُ أنْ يَكُونَ (خَليفة) عَن (زيدٍ) أيْ: مُطابِقاً مَعَهُ فِي الإفْرَادِ والتَّثْنية والْجَمْعِ، والتّذكير والتَّأنيث. (شيرازي).

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذا

(نَحْوُ الَّذي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذا ضَرَبْتُ زَيْداً كانَ) فَابْتَدَأْتُهُ بِمَوْصُولٍ، وَأَخَّرْتُ زَيداً في التَّرْكيبِ، ورَفَعْتُهُ عَلى أنَّه خَبَرٌ، وَوَسَّطْتُ بَينهما بِضَرَبْتُ صِلَةً لِلَّذي، وَجَعَلْتُ العائِدَ خَلَفاً لِزَيدٍ الْخَبَر مُتَّصِلاً بِضَرَبْتُ (فَادْرِ الْمَأْخَذا) وقِسْ.

أبو طالب

(**قوله: فابتدأت... إلخ**) الضَّمير لتركيب الأصل، وقوله في التركيبِ إما متعلّق بأخرت، والمعنى: وأخرت زيداً فيه في وقت إحداثك تركيب الفرع، أو أخّرت زيداً في تركيب الأصلِ، وعلى الثَّاني من وضع المظهر موضع المضمر، وأما متعلّق بمقدر، والمعنى وأخّرت فيه زيداً الكائن في تركيبِ الفرعِ، وأما إعادة الضَّمير إلى تركيبِ الفرعِ فبعيدة، والمرادُ بالتَّأخير إبقاؤه لإحداثه. فافهم.

(**قوله: فادر المأخذا**) المأخذ إما مصدر، والمرادُ به طريق الأخذ، أو اسم مكان، والمرادُ به تركيب الأصلِ.

(**قوله: وقس**) إشارة إلى أن الأمرَ بعلمِ المأخذِ قياس غير ذلك المثال عليه.

الناصية

(**قوله: أي الْخَبَر**) وهو فيما كان له من فاعليةٍ أو مفعوليةٍ أو غيرهما، كالمبتدئية والخبرية، أي: إذا قيل لك: أخبر عن زيد من ضربت زيداً، قلت: الذي ضربته زيد، فتصدر الجملة بالذي مبتدأ، وتؤخّر زيداً، وهو المخبر عنه، فتجعله خبراً عن الذي، وتجعل ما بينهما صلة الذي، وتجعل في موضع زيد الذي أخرته ضميراً عائداً على الموصول. ولو قيل لك أخبر عن التَّاءِ من هذا المثالِ، قلت: الذي ضرب زيداً أنا ففعلت به ما ذكر، إلا أن التَّاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاءِ الاتصالِ. وإن قيلَ: أخبر عن زيدٍ من قولِك: زيد أبوك، قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك، قلت: الذي زيد هو أبوك. (أشموني).

(**قوله: وَجَعَلْت العائِد خَلَفاً لِزيد**) الذي هو خبر الآن وكان متصلاً بضربت.

هذا وفي (الشِّيرازي) فَكَمَا أنَّ (زيد) مفرد مذكر، كَذَلِكَ العَائِد ضَمير مفردٌ مُذكّر.

(**قوله: فادْرِ المَأْخَذَا... إلخ**) أي: اعْرِفْ طَرِيقَةَ الأخذِ، وكَيفيتَهُ، ويَجوز لَكَ الْقِيَاس عَلى هَذَا الْمِثَال، فَمَثلاً: (قتل عَمْراً) لو أردتَ الإخْبَارَ عَنه بِـ(الَّذي) تَقول: (الَّذي قَتَلَهُ زيد عَمْرو)، ونَحو: (جَاءَ زيد) لَوْ أردتَ الإخبَارَ عَنه بِـ(الَّذي) تقول: (الَّذي جَاءَ زيد)، وهَكَذَا غَيرُ ذَلِكَ مِن الأَمْثلة.

(**قوله: وَقِسْ**) أي: اعرف مأخذ وقاعدة الإخبار بالذي، فإذا سألك سائل وقال: أخبرني عن (تمراً) في قولي: أكلت تمراً، بالذي قلتُ الذي أكلته تمر، وإن قال: أخبر عن عمري، في قولي أتلفت عمري، قلت: الذي أتلفته عمرك.

وَبِـالـلَّـذَيْـنَ وَالَّـذِيـنَ وَالَّـتِـي   أَخْـبِـرْ مُـرَاعِـيـاً وِفَـاقَ الْـمُـثْـبَـتِ

(وَباللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتي أَخْبِرْ مُراعِياً) في الضَّميرِ العائِدِ (وِفاقَ الْمُثْبَتِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وباللذين. . . إلخ**) ظاهر كلام المتن والشَّرح، لا يفيد جواز الإخبار باللتين واللاتي، ويفيده قول (التَّوضيح) باب الإخبار بالذي وفروعه؛ لأن التي وفروعها من فروع الذي. اهـ. (سم) ولو قال المصنف:

وبـفـروع لـلـذي نـحـو الـتـي   ....

تدخل في كلامه اللتان واللاتي واللائي والألى. (صبان).

(**قوله: أخبر مراعياً وفَاق المثبت. . . إلخ**) وهو ما قيل لك أخبر عنه في التَّثنيةِ والجمعِ والتَّأنيث، كما تراعي وفاقه في الإفرادِ والتَّذكير.

(**قوله: في الضَّمير العَائِدِ**) يَعني: يَجب أن يَكونَ الضَّمير العَائد مطابِقاً مَعَ ذَلِكَ الاسمِ الأخيرِ الذي هو مُبتدأ في المَعنى. وفي (التَّصريح): إذا كَانَ المخبر عنه مثنى أو مجموعاً على حد مؤنّثاً جيء بالموصولِ على وفقه؛ لوجوبِ مطابقةِ الخبر للمبتدأ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَبِـالـلَّـذِيـنَ والَّـذيـن والَّـتِـيْ   أَخْـبِـرْ مُـرَاعِـيـاً وفَـاقَ الـمُـثْـبَـتِ

(تقول في نحو: بلغت من أخويك إلى العمرين) بكسرِ الراءِ (رسالة؛ إذا أخبرت عن التاء) من بلغت (بالذي لذي بلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أتى) فالذي مبتدأ، وأنا خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير مستتر في: بلغ؛ لأنّه أمكن اتِّصاله، فلا يعدلُ إلى انفصالِهِ، (فإذا أخبرت عن أخويك) بالتَّثنية (قلت: اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة أخواك)، فاللذان مبتدأ، وأخواك خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير التَّثنية المجرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمعِ، (قلت: الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ، والعمرون خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير الجمعِ المجرورِ بإلى (أو) أخبرت (عن الرّسالة قلت: التي بلغتها من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرَّفع، فإلى مبتدأ، ورسالة خبره، وما بينهما صلة، وعائدها الهاء من بلغتها، وكان حقُّ ضمير الرسالةِ أن يكون مكانها منفصلاً، ويكون التَّقدير: التي بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالة، لكن حيث أمكنك الاتصالُ (فتقدّم الضَّمير وتصله) بالفعل، (لأنّه إذا أمكن الوصلُ لم يجز العدول) عنه (إلى الفصلِ) إلا في الضَّرورة (وحينئذ) أي: حين؛ إذ قدمته ووصلته، (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته؛ (لأنّه عائدٌ متصلٌ منصوبٌ بالفعلِ)، وتقدم في بابِ الموصولِ أنَّ العائدَ إذا كان منصوباً متصلاً بالفعلِ، جاز حذفه نحو: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، وشرط الضَّمير

أَيِ الْمُخبَرِ عَنهُ في الْمَعنى، نَحو: «اللَّذانِ بَلَّغْتَ مِنْهُما إلى الْعَمْرَوَيْنِ رِسالَةَ الزَّيْدانِ»، «الَّذِينَ بَلَّغْتَ مِنَ الزَّيْدِينَ إلَيْهِمْ رِسالَةَ الْعَمْرُونَ»، «الَّتِي بَلَّغْتَها مِنَ الزَّيْدِين إلى الْعَمْروِين رِسَالَةٌ».

أبو طالب

(قوله أي: المخبر عنه) في المعنى كان مقتضى الظاهر تفسيره بالمخبرِ به، ولو بحسبِ اللفظِ؛ لأن المثبت هو المخبر به، لكنه عدل عنه إليه إشارة بتعليقِ الحكمِ بالوصفِ إلى علّةِ الحكمِ، وإنما

الناصية

العائد إلى الموصولِ في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة، ولو كان خلفاً عن حاضرٍ، وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطابِ، فيقول في الإخبارِ عن تاء المخاطبِ: الذي ضربت أنت، ويلزمه إجازة ذلك في التّكلم نحو: الذي قمت أنا، إذ لا فرقَ وردَّ بأنَّه يلزم أن تكونَ فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ، وذلك خطأ. والخبر في هذا البابِ واجب التّأخير عند الجمهور، ونقل ابن العلجِ عن المبردِ أنّه يجوز تقديمه خبراً عن الذي أو مبتدأ.

(قوله: أي: الْمخبرِ عَنه في الْمَعنى) الذي هو الآن خبرٌ ومخبرٌ به.

(قوله: نَحو: «اللَّذان بَلغتَ مِنهُمَا إلى الْعَمْرَويْنِ رِسَالَةَ الزَّيْدَانِ») أصله: (بَلَغتَ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى لعَمْرَوَيْنِ رسَالةً) فَأخّرَ (الزَّيْدَيْنِ)، وَصَارَ خَبَراً مَرفوعاً، وزيدَ في أوّلِ المِثَالِ (اللَّذَانِ) مُبتدأ، وجملة (بَلّغتَ مِنهُمَا إلى الْعَمْرَيْنِ رسالة) صِلة لِـ(اللّذَيْنِ) والْعَائِد (هما) في (مِنهما) وَ(بَلَّغتَ) فِعل وفاعل (مِنهُمَا) و(إلى العَمْرَوَيْنِ) جَارَّانِ ومَجْرُورانِ متعلّقَانِ بِـ(بَلّغت) (رسالةً) مَفعول لِـ(بَلّغتُ)، وإِنَّما صَارَ العَائد ضمير تَثنية؛ لأنَّ الاسمَ المُؤخَّر - وهو: الزَّيدَانِ - تَثنية. هذا؛ وفي (الدشتي) أصل جملة السُّؤال (بلّغت من الزيدين رسالة إلى العمروين)، فوضعت في أولِ الجملة موصولاً مناسباً، ليكون مبتدأ وأخّرت الاسم المتّصل بالفعلِ إلى آخرِ الجملة؛ ليكون خبراً، ووضعت مكانه في جملةِ السُّؤال ضميراً مناسباً للخبر؛ ليكون عائداً، وباقي الجملة صلةٌ، وهذا مثال للتّثنيةِ.

(قوله: «الَّذين بَلّغتَ مِنَ الزَّيْدَينِ إِلَيهِمْ رسَالَةَ الْعَمْرُونَ») وفي (الشيرازي) هذا كالمثال السابق، والفرق في أن الاسم المؤخر (العمرون) جمعُ مُذكرٍ؛ ولِذا صَارَ العَائِدُ - وهو ضَميرُ (إليْهِم) - ضَميرَ جَمعِ مُذكّرٍ.

(قوله: الّتي بَلّغْتَهَا مِنَ الزَّيْدين. . . إلخ) أصلُهُ: (بَلَّغت مِنَ الزَّيْدِين إلى الْعَمْروِينَ رسَالةً) فـ(رسالة) هو الاسمُ المتأخّر (خبر)، و(الّتي) زيدَتْ في أوّلِ المِثالِ (مُبتدأ)، وجُملةُ (بَلّغتهَا من الزَّيْدِينَ إلى الْعَمْروِينَ) صِلة لِـ(الّتي)، والعَائدُ ضَميرُ (بَلّغتها) مُفرد مُؤنّث؛ لأنَّ الاسمَ المُؤخَّرَ (رسَالَةٌ) مُفردٌ مؤنّث.

هذا؛ وفي الأشموني إذا قيل لك: أخبر عن الزّيدين من نحو: بلغ الزّيدان العمرين رسالة، قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان، أو عن العمرين قلت: الذين بأنّهم الزيدان رسالة العمرون، أو عنِ

هذا؛ ولِما ذُكِرَ شُرُوطٌ، ....

أبو طالب

لم يعتبر الوفاق بالنسبة إلى الموصول مع أنه المرجع، والمخبر عنه لفظاً؛ لتقدم وجود المخبر عنه المعنوي، وإيراد الموصول لأجله معنى لا بالعكسِ، فينبغي أن يعتبر الوفاقُ بالنسبةِ إليه، ثم يعتبرَ وفاق الموصولِ مع هذا الضَّميرِ.

الناصية

الرِّسالةِ قلت: التي بلغها الزَّيدان العمرين رسالة، فتقدّم الضَّمير وتصله؛ لأنَّه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصلِ، وحينئذٍ يجوز حذفه؛ لأنَّه عائدٌ متصلٌ منصوبٌ بالفعلِ. وفي (الصبان): إذا قيل لك أخبر عن الهنداتِ، من: ضربت الهندات، قلت: اللاتي ضربتهن الهندات، قال في (الارتشاف): ويستوي الموصول بغيره في الإخبار، فإذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته، تقول: الذي ضربته الذي ضربته. اهـ. (فارضي) فنجعل مكان الموصولِ وصلته ضميراً؛ لأنَّهما شيء واحد، وتجعلُ الموصول وصلته خبراً، كما في (الهمع). قال (سم): قياس ذلك أن يقال في الإخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو، الذي هو عمرو الذي في دارِه زيد.

(قوله: شُرُوطٌ) تسعة، **الأول**: قبوله التأخير، فلا يخبر عن أيّهم من قولك: أيهم في الدار؛ لأنَّك تقول حينئذ: الذي هو في الدَّارِ أيهم، فيخرج الاستفهامُ عمَّا له من وجوبِ الصَّدريةِ، وكذا القول في جميعِ أسماءِ الاستفهام، والشَّرط، وكم الخبرية، وما التَّعجبية، وضمير الشَّأنِ، فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته. وفي (التَّسهيل) أنَّ الشَّرط أن يقبل الاسم، أو خلفه التَّأخير؛ وذلك لأنَّ الضَّمير المتَّصل يخبر عنه مع أنَّه لا يتأخّر، ولكن يتأخَّر خلفه، وهو الضَّمير المنفصل كما مرَّ. **الثَّاني**: قبوله التَّعريف، فلا يخبر عن الحالِ والتَّمييز؛ لأنَّهما ملازمان للتنكيرِ، فلا يصحُّ جعل المضمر مكانهما؛ لأنه ملازم للتَّعريف، وهذا القيد لم يذكره في (التَّسهيل).

الثالث: قبول الاستغناءِ عنه بأجنبي، فلا يخبرُ عن اسم لا يجوز الاستغناءُ عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً، فالضَّمير كالهاء من نحو: زيد ضربته؛ لأنَّه لا يُستغنى عنها بأجنبي كعمرٍو وبكر، فلو أخبرت عنها لقلت: الذي زيد ضربته هو، فالضَّمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبارِ، والضَّمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضَّميرِ الذي كان متصلاً، ففصلته وأخرته، ثم هذا الضَّمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد، بقي الموصول بلا عائد، وانخرمت قاعدة البابِ، وإن قدرته عائداً على الموصولِ بقي الخبر بلا رباط، والظَّاهر كاسم الإشارةِ في نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وغيره مما حصل به الرَّبط، فإنَّه لو أخبر عنه، لزم المحذور السَّابق، وكالأسماء الواقعة في الأمثالِ، نحو الكلاب في قولهم: الكلابَ على البقر، فلا يجوزُ أن تقول التي هي على البقرِ الكلابِ؛ لأنَّ الكلابَ لا يستغني عنه بأجنبي؛ لأنَّ الأمثال لا تغير.

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

الرابع: قبوله الاستغناء عنه بالضَّميرِ، فلا يخبرُ عن الاسمِ المجرورِ بحتى أو بمذ أو بمنذ؛ لأنهنَّ لا يجررن إلا الظَّاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقامَ المخبر عنه كما تقدَّم، ففي نحو قولك: سرّ أبا زيد قرب من عمرٍو الكريم، ويجوز الإخبار عن زيدٍ، ويمتنع عن الباقي؛ لأنّ الضَّمير لا يخلفهن، أما الأب؛ فلأن الضَّمير لا يضاف، وأما القرب؛ فلأنّ الضَّمير لا يتعلَّق به جار ومجرور ولا غيره، وأما عمرو الكريم، فلأن الضَّمير لا يوصف ولا يوصف به.

نعم؛ إن أخبرت عن المضافِ والمضاف إليه معاً، أو عن العاملِ والمعمولِ معاً، أو عن الموصوفِ وصفته معاً، جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضَّميرِ عن الخبرِ عنه، فتقول في الإخبارِ عن المضافِ مع المضاف إليه: الذي سره قرب من عمرٍو الكريم أبو زيد، وعن العاملِ مع المعمول الذي سر أبا زيد قرب من عمرٍو الكريم، وعن الموصوفِ مع صفته الذي سر أبا زيد قرب منه عمرٍو الكريم.

الخامس: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازمِ النّصبِ كسبحان وعند.

السَّادس: جواز وروده في الإثباتِ، فلا يخبر عن أحدٍ ودَيَّار وعَرِيْب؛ لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمالِ في النَّفي.

السابع: أن يكون في جملةٍ خبرية، فلا يخبر عن اسمٍ في جملة طلبية؛ لأنّ الجملةَ بعد الإخبار تجعل صلة، والطَّلبية لا تكون صلة.

الثَّامن: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو: زيد من قولِك قام زيد وقعد عمرو، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليس صلةً على الذي استقرّ أنه الصّلة بغير الفاء، فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكمِ الجملةِ الواحدةِ كجملتي الشَّرط والجزاء، وكما لو كان العطفُ بالفاءِ أو كان في الأخرى ضمير الاسمِ المخبرِ عنه، جاز الإخبار؛ لانتفاءِ المحذورِ المذكور.

ففي نحو: إن قام زيدٌ قام عمرو، تقول في الإخبار عن زيدٍ: الذي إن قام قام عمرو زيد، وعن عمرو الذي إن قام زيد قام عمرو، وفي نحو: قام زيد فقعد عمرو، تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام فقعد عمرو زيد، وعن عمرو: الذي قام زيد فقعد عمرو؛ لأن ما في الفاء من معنى السَّببية نزل الجملتين منزلة الشَّرطِ والجزاءِ. وفي نحوِ: قام زيد وقعد عنده عمرو، تقول في الإخبارِ عن زيدٍ: الذي قام وقعد عنده عمرو زيد، وعن عمرٍو: الذي قام زيدٌ وقعد عنده عمرو، وفي نحو: ضربني وضربت زيداً، ونحو أكرمني وأكرمته عمرو، تقول في الإخبار عن زيدٍ: الذي ضربني وضربته زيد، وعن عمرو: الذي أكرمني وأكرمته عمرو.

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

أَشَارَ إلى أَرْبَعَةٍ مِنها بِقَوْلِهِ:

(قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِما أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِما) فَلا يُخْبَرُ عَمَّا لا يَقْبَلُ التَّأخيرَ،

أبو طالب

(قوله: قبول تأخير. . .) إلى آخر البيتِ، المرادُ بما خبر عنه ما أريد الإخبار عنه، لا نفس المخبر عنه كما يشهدُ به التأمّل الصّادق، وتحتّم قبوله التّأخير؛ للزومهِ لنفسه، وتحتّم قبوله التّعريف للزومهِ لبدله الذي هو الضّمير، والمرادُ قبوله التّعريف في معموليته الخاصّة له قبل الإخبار، وإن لم يكن قابلاً له لذاته، فلا يردُ عليه عدم جوازِ الإخبارِ، عما لا يقبل التّعريف لذاته كسوى زيدٍ فيما جاءني سوى زيد.

الناصية

التّاسع: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، كثواني الأعلام نحو: بكر ـ من أبي بكر ـ إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء. (أشموني).

(قوله: أَشَارَ) أي: المصنف.

(قوله: إلى أَرْبَعَةٍ مِنْها) وباقي الشُّروط سيذكرها الشَّارح بعد قليلٍ.

(قوله: قَبُولُ تأخير)؛ ليكون خبراً، فإن الخبرَ هنا واجبُ التَّأخيرِ عند الجمهورِ.

(قوله: قد حتماً) خبر قبول، وألفه للإطلاقِ، وإن زعم السندوبي أنها للتثنية، أي: يجب في بابِ الإخبار بالذي أن يكون الخبر قابلاً للتّأخيرِ والتّعريف، فالاسم الذي لا يقبل التأخير للزومه الصّدر أولاً، يقبل التّعريف؛ لكونه حالاً أو تمييزاً في جملة الأصل لا يجوز أن يكون خبراً للذي، والحاصل أنه يجب أن يكون خبر الذي مؤخراً ومعرفة دائماً. (دشتي).

(قوله: فَلَا يُخْبَرُ. . . إلخ) كذا لا يخبر عن ضميرِ الفصلِ؛ لئلا يخرج عمّا له من لزوم التوسطِ. ا.هـ. زكريا، وهو إنّما يظهر على القولِ بأنه اسمٌ، أمّا على الصّحيح من أنه حرفٌ على صورةِ ضميرِ الرّفعِ المنفصل، فعدم الإخبار عنه؛ لعدم اسميته اللازمة للمخبرِ عنه، ثم من أجاز تقديم الخبرِ في هذا البابِ كابن عصفور والمبرد أجاز الإخبار عن أيهم ونحوه مع المتقدّم على المبتدأ، فيقال: أيهم الذي هو في الدار على أن أيهم خبرٌ مقدّم. هذا، وقال في (التّصريح) فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك: أيهم في الدار؛ لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدّار أيهم، فنزيل الاستفهام عن صدريته، وأجاز ذلك ابن عصفورٍ، بشرط تقدمه نحو: أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدّم، والذي مبتدأ مؤخر، وقال ابن الضائع: بل أيهم مبتدأ، والذي خبره، والأقرب قول ابن عصفورٍ، وإن كان الأصحّ عند الجمهور المنع مطلقاً، (وكذا القول في جميعِ أسماءِ الاستفهام و) أسماء (الشّرطِ وكم الخبرية وما التعجبية، وضمير الشّأن) على القولِ بأن له صدر الكلام (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من إزالةِ ما له صدر الكلام عن صدريته. وبيان ذلك أنّك تقول في الإخبارِ عن اسمِ الشّرطِ من قولنا: أيهم يكرمني

كَضَميرِ الشَّأْنِ وَأَسْماءِ الاسْتِفهامِ. نَعَمْ يَجُوزُ الإخبارُ عَمَّا يَقْبَلُ خَلَفُهُ التأْخيرَ كَالتَّاءِ مِن «قُمْتُ» ـ ذَكَرَهُ في «التَّسهيل» ـ وَلا عَمَّا لا يَقْبَلُ التَّعْريفَ ....

أبو طالب

....

الناصية

أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم، وعن كم الخبرية من قولنا: كم عبد ملكت الذي إياه عبد ملكت كم، وعن ما التعجبية من قولنا: ما أحسن زيداً؛ الذي هو أحسن زيداً ما، وعن ضميرِ الشَّأنِ من قولنا هو زيد قائمٌ الذي هو زيد قائم هو، فنزيل ما له صدر الكلامِ عن صدريته، وثم مانع آخر، وهو أن الضَّمير الحالّ محلَّ المخبر عنه لا يتضمَّن معناه، ولا يعمل عمله. أما في مسألة الاستفهام؛ فلأن الضَّمير لا يستفهم، وأمَّا في مسألة الشَّرطِ فلأن الضَّمير لا يجزم، وأما في مسألة كم؛ فلأن الضَّمير لا يضاف، وأما في مسألة التَّعجبية؛ فلأن الضَّمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجبِ، وأما في مسألة ضمير الشأنِ؛ فلأن ضمير الشَّأنِ لا يتقدَّم على الجملةِ الواقعة صلة الموصول.

(**قوله: كَضَميرِ الشَّأْنِ**) نَحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو: ضمير شَأن، ولا يُقال: (الّذي اللهُ أحد هو)؛ لأنَّ ضميرَ الشَّأن له صَدر الكلامِ، فلا يَتأخر، ومِثل: (مَنْ ضَرَبَكَ؟) ـ مَن ـ اسمُ اسْتِفهام، ولا يقال: (الّذي ضَرَبَكَ مَن؟) لأنَّ (مَن) له صَدرُ الكلام فلا يَتأخَّر هذا، ونحو ذلك كم الخبرية، وما التَّعجبية، فلا يقال في: كم عبد لي، وما أحسن زيداً؛ الذي هو لي كم عبد، ولا الذي هو أحسن زيداً ما.

(**قوله: كَضَمير الشأن**) في جعلهِ من لازمِ الصَّدرِ؛ لأنه يقتضي أنَّ العواملَ لا تتقدَّم عليه، وقد قالوا في قوله:

إِذَا مِــتُّ كَــانَ الــنَّـــاسُ نِــصْــفَــانِ ....

إنَّ اسمَ كان ضميرُ شأن، وفي قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، أن اسم أن ضميرُ شأنٍ، قاله ابن جماعةٍ، وحينئذٍ فامتناعُ الإخبارِ عنه إنما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسرِه الذي هو مرجعه عليه، مع أنَّه يجبُ تأخيرُه عنه؛ إذ هو مما يعودُ على متأخر لفظاً ورتبةً. (صبان).

(**قوله: كَالتَّاءِ من «قُمتُ»**) فالتَّاءُ، لكونه ضميراً متَّصلاً لا يجوزُ فصله عن الفعلِ، وتأخيره عن الجملةِ، لكن بدله وهو الضَّمير المنفصل، (أنا أو أنت) يقبل التَّأخير، فيقال في الإخبار عن التاءِ في قمت بالذي (الذي قام أنا). وفي (الشيرازي): فالتَّاء لا تَقبل التَّأخير؛ لأنَّها ضَمير متصل لا ينفصِلُ عن الْفِعلِ، فلا يقال: (الّذي قام) لكن خَلَفَه (أنَا) يَقبل التأخير، فَيَجوز الإخْبَارُ عن تَاءِ (قُمت)، وإبداله بِالضَّميرِ المنفصلِ، فَيقال: (الّذي قَامَ أنَا).

(**قوله: ذَكَرَهُ في التَّسهيل**). في (التَّسهيل) أن الشَّرط أن يقبل الاسم، أو خلفه للتأخير؛ وذلك لأنّ الضَّمائر المتَّصلةَ كالتاءِ من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخَّر، ولكن يتأخَّر خلفها، وهو الضَّمير

كالْحالِ والتّمييز، وَلَوْ تَرَكَ هذا الشّرطَ لَعُلِمَ مِنَ الشّرطِ الرّابعِ، كما قالَ في «شَرْحِ الكافية».

أبو طالب

(قوله: لعلم من الشرط الرابع) لأن الشرط الرّابع أخصّ، والأخص مستلزم للأعم.

الناصية

المنفصل تقول: إذا أخبرت عن التاءِ من قمت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتّصلِ منفصلاً؛ لكونه خبراً، ويصير المتكلّم غائباً لعوده على الذي، فلذلك عزاه (للتّسهيل).

(قوله: كالْحَالِ والتّمييز) أي: فلا يخبر عن الحال والتّمييز) مما هو ملازم التنكير (لأنك لو قلت في: جاء زيد ضاحكاً)، وفي: ملكت تسعين نعجةً (الذي جاء زيد إياه ضاحِك) والتي ملكت تسعين إياها نعجةً (لكنت نصبت الضّميرَ) في الأولِ (على الحالِ)، وفي الثّاني على التّمييزِ (وذلك ممتنع؛ لأنّ الحال) والتّمييز كل منهما (واجب التّنكير)؛ وكذا القول في نحوه (وهذا التّقييد)، وهو قبول التّعريفِ المذكور في النظمِ في قوله:

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وتَعْرِيفٍ لِمَا   أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

(لم يذكره) النّاظم في (التّسهيل) بهذا اللفظِ، وذكره بلفظ غيره، فقال منوباً عنه بضميرٍ، قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين، واللفظ له قوله: منوباً عنه بضميرٍ، أي: عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه، وتحرز بذلك من الأسماءِ التي لا يجوز إضمارُها كالحالِ والتمييزِ والأسماءِ العاملة عمل الفعلِ نحو: اسم الفاعلِ، واسم المفعولِ، وأمثلة المبالغة، والمصادر، والصّفات المشبهة، وأسماء الأفعال. اهـ (تصريح).

(قوله: كالْحَالِ والتّمييز) الحال نحو: (جاءَ زيد رَاكباً)، والتّمييز نَحو: (أكلت عِشرين بُرْتُقَالاً) فـ(رَاكباً) و(بُرتقالاً) نَكِرَتَان لا يَقبلانِ التّعريفَ، فَلَا يَجوزُ الإِخْبَارُ عَنهُما بِـ(الّذي)، فَلا يُقال (الّذي جَاءَ وهو زيد راكب)، ولَا (الّذي أكَلْته وهو عشرون برتقال)، (وإنّما) وَجَبَ تَعريفه؛ لأنّه في الوَاقِعِ مخبَر عَنه، والمَخبر عنه - أي: المُبتدأ - يَجِب أنْ يَكونَ مَعرفة، كمَا قالَ ابن مَالِك: (ولَا يَجوز الابْتِدَاء بِالنّكِرَةِ مَا لَمْ يُفِد. . . إلخ). (شيرازي).

(قوله: كالحال والتمييز)؛ لأنّك لو قلت في: جاءَ زيد ضاحكاً، وملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد إياه ضاحك، والتي ملكت تسعين إياها نعجة، لكنت نصبت الضّمير المنفصل في الأولِ على الحالِ، وفي الثاني: على التمييزِ، وذلك ممتنع. قال السّندوبي، فإن قلت: هل يجوزُ ذلك على مذهب من جوز تعريفهما. قلت: لم أره منقولاً، والظّاهر نعم؛ لأنّ الحكمَ يدورُ مع العلةِ وجوداً وعدماً، فتدبر. اهـ. (صبان).

(قوله: لَعُلِمَ مِنَ الشّرطِ الرّابع) المعبّر عنه في (التّسهيل) بقوله منوباً عنه بضميرٍ، قال شراحه أبو حيانَ، ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش، والشمني، واللفظ له، أي: عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه، وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارُها كالحالِ والتمييزِ، والأسماء

كَـذا الْـغِـنَـى عَـنْـهُ بِـأَجْـنَـبِـيٍّ أَوْ بِـمُـضْـمَـرٍ شَـرْطٌ فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا

(كذا الْغِنى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ ....

أبو طالب

(قوله: كذا الغني عنه) إلى قوله: أوْ بِمُضْمَرٍ شرط لفظ، أو في هذا المصرعِ بمعنى الواوِ، وللغنى بالأمرين معنيان، **الأول**: أن يكون المرادُ بالأجنبي، أي: الأجنبي عن تركيبِ الأصلِ ما ناب في نفسِ المعنى عمّا أريد الإخبار عنه، وبالمضمرِ ما ناب في المعموليةِ الخاصّة، فإذا سلب عن مكانِه عند الإتيانِ بالذي، فلا بدّ أن يغني عنه بأمرين الأول ما ناب عنه في إفادة معناه، وهو ما جعل خبر الثاني؛ ما ناب عنه في المعموليةِ الخاصّة، وهو الضَّمير الواقع في مكانِه، وعلى هذا المعنى فالأولى: أن يجعل الغنى كلاً ذا جزأين لا كلياً ذا جزأينِ، **الثاني**: أن يكون المرادُ بكليهما: هو النائبُ عنه في المعموليةِ الخاصّةِ، إذ كما يجب كونه مضمراً يجب كونه أجنبياً عن الجملةِ السَّابقةِ على الإخبارِ، والغنى على هذا كلي ذو جزأين لامحة، وإن قد جعل الشَّارح تلك الشُّروط أربعة لا ثلاثة، فكأنه حمل الغنى على المعنى الثاني؛ لكونه أظهر وأتقن.

الناصية

العاملة عمل الفعل نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغةِ والمصادرِ والصِّفات المشبهة، وأسماء الأفعالِ، كذا في (التَّصريح)، وإنَّما لم ينب الضَّمير عن الأسماءِ العاملةِ عمل الفعل؛ لأن ضميرها لا يعمل عملها، وإخراجها بالشرطِ الرابعِ، كما مرَّ أولى من إخراجِها بالشَّرطِ الثاني كما صنع البعضُ.

هذا؛ وفي (الدشتي) أنّ الشَّرط الرابع هو الغني عنه بالضَّمير، فإنّ معنى هذا الشَّرط أن يصح وقوع الضَّمير مقام الاسم المخبر عنه، والضَّمير معرفة، فيجب أن يكون الاسمُ المخبر عنه الذي هو مرجعُ الضَّميرِ معرفة؛ ليَصلحَ أن يكون مرجعاً للضَّميرِ.

(قوله: كَذَا الْغِنَى عنه بأجنبي) أي: صحة وضع أجنبي موضعه، وهذا يفيد جوازَ الإخبار عن ضميرِ الغائبِ الذي يجوز الاستغناء عنه بأجنبي، وله صورتان، **إحداهما**: أن يكون عائدُ الاسمِ من جملةٍ أخرى، نحو: أن يذكر إنسان فتقول: لقيته فيجوزُ الإخبار عن الهاءِ، فيقال: الذي لقيته هو، وصرَّح بذلك المصنف، **والأخرى** أن يكون عائداً على بعضِ الجملةِ إلا أنه غير محتاج إليه للربطِ، نحو: ضرب زيد غلامه، فلا يمتنع على مقتضى كلامه الإخبارِ عن الهاءِ؛ لأنه يجوزُ أن يخلفها الأجنبي، نحو: الذي ضرب زيدٌ غلامه هو. اهـ. مرادي، ويفيد أيضاً عدم جواز الإخبار عن الضَّميرِ في قائم، إذ لا يستغنى عنه بأجنبي لا يجوز: زيد قائم عمرو (سم).

هذا وفي (التَّصريح) في صحّةِ وقوعِهِ موقعه قبل الإخبارِ، كـ: زيد من ضربت زيداً، فإنه يصحُّ وقوع عمرو مثلاً موقعه في تركيب آخر، فيقول: ضربت عمراً؛ بخلافِ الهاءِ في زيد ضربته، فلا يصحُّ وقوع أجنبي موقعها؛ لفوات العائدِ إلى المبتدأ.

أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ) فَلا يَجُوزُ الإخبارُ عَن ضَميرٍ عائِدٍ عَلى بَعضِ الْجُملَةِ، كَالْهاءِ مِن: «زَيدٌ ضَرَبْتُهُ»، ....

أبو طالب

(قوله: عن ضميرٍ عائداً. . . إلخ)؛ وذلك لانتفاءِ الغنى الأول بالمعنيينِ، إذ مرجعُ كلٍّ من النائبِ والمنوب عنه إلى جزءٍ من أجزاءِ التَّركيبِ الأصل، فلا يكون عنه أجنبياً.

الناصية

(قوله: بأجْنَبِيٍّ)؛ لِعَدَم صحَّةِ الاستِغْناء عَنه لا بِأجْنَبي، ولا بِمُضمَر منفصِل، فَلَوْ قُلتَ (الّذي زيد ضَربتُ عَمْرو) اختلَّ مَعنَى الْكلامِ، ولَم يبقَ ربط بَينَ كلمَاتِهِ، مَعَ أنّه يَخلو (ضَرَبتُ) ـ الّذي هو خَبَر عن (زيد) ـ مِنَ الضَّميرِ الراجِعِ إلى (زَيد)، ولَوْ قلتَ: (الّذي زيد ضَرَبت هو) اختَلَّ أيضاً الرَّبْط بَينَ الكلمَاتِ، ولم يَبقَ مَعنى لِلكلام، مَعَ أنَّه لَوْ جُعِل (هو) خبراً عَن (الّذي) لَخَلا (ضَرَبتَ) مِنَ الضَّميرِ الرَّاجعِ إلى (زَيد) وإنْ جعِل (هو) رَابطاً (لِضَربت) لَخَلا (الّذي) المُبتدأ عَنِ الْخَبَر. (شيرازي).

(قوله: أَوْ بِمُضْمَر شَرْطٌ) أو هنا بمعنى الواو؛ لأنَّ كل واحدٍ من الغناءين شرط لا أحدهما مردّد، أي: يشترط في الاسمِ المخبر عنه أن يصحَّ جعل اسمِ أجنبيّ مكانه قبل الإخبار بالذي، كزيد في ضربت زيداً؛ إذ يصحُّ إبداله باسمِ أجنبيّ في تركيبِ آخرَ، فيقال: ضربت عمراً، من دونِ خلل في التركيبِ، بخلافِ الهاءِ في قولكَ: زيد ضربته؛ إذ لا يصحّ إبداله بأجنبيّ كعمرو وبكر؛ لفوات العائد إلى المبتدأ حينئذٍ.

وكذا يشترط صحة جعلِ ضمير مكانه كما رأيت في مثالِ المصنفِ، فإن أصله ضربت زيداً فأبدل زيد بضميرٍ، فصار الذي ضربته. (دشتي).

(قوله: كَالْهَاءِ مِن زيد ضَرَبْتُهُ) أي: فلا تخبر عن الهاءِ من نحو: زيد ضربته؛ لأنّها لا يستغنى عنها بالأجنبي كعمرو وبكر، لما ذكرنا، (وإنّما امتنع الإخبار عمّا هو كذلك؛ لأنّك لو أخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضّمير المنفصلُ) وهو هو المتأخر في آخرِ التَّركيب (هو الذي كان متصلاً بالفعلِ قبل الإخبارِ والضَّميرِ المتصل الآن)، وهو الهاءُ (خلف من ذلك الضَّمير الذي كان متصلاً) بالفعلِ (ففصلته وأخرته، ثم هذا الضَّمير) المنصوبُ (المتصل) وهو الهاءُ من ضربته (إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول)، وهو الذي (بلا عائدٍ، وإن قدرته عائداً على الموصولِ بقي الخبر بلا رابطٍ) ولا سبيل إلى كونه عائداً عليهما، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصّناعة، وأما من جهةِ المعنى فقال الفارسي: لا فائدة في هذا الإخبار؛ لأنَّ الخبرَ حينئذٍ لا زيادةَ فيه على المبتدأ، فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها. اهـ.

هذا وفي (التَّصريح) فلا يخبر عن المجرور بحتّى، أو بمذ، أو بمنذ؛ لأنهن لا يجررن إلا الظّاهر، والإخبار يستدعي إقامة مضمر مقام المخبرِ عنه كما تقدّم) أول البابِ، فلا يخبر عن رأسِها من قولك: أكلت السَّمكة حتى رأسها بالجرّ، فلا يقال الذي أكلت السمكة حتاه رأسها، ولا عن

ولا عَن مَوْصُوفٍ دُونَ صِفَتِهِ، ....

أبو طالب

(قوله: ولا عن موصوفٍ دون صفته) ولا صفة دون موصوفِها؛ لانتفاء الغنى الثاني، وإن تحقق الغنى الأول بالمعنيين، وإنما انتفى الغنى الثاني؛ لأن الضَّمير لا يوصفُ ولا يوصف به، وكذا عن المضافِ دون المضاف إليه؛ لأنّ الضَّمير لا يضاف أبداً، وكذا المصدر العامل؛ لأنّ الضَّمير لا يعملُ عملَ المصدرِ، ويلحق به الوصف العامل بلا معموله، وإن كان مع موصوفِه، وإما كل من هذه الخمسةِ مع اسمِها، فيمكن أن يخبر عنها، وكذا عن المضافِ إليه دونَ المضافِ.

الناصية

يومين من قولنا: ما رأيته مذ أو منذ يومين، فلا تقل اللذان ما رأيته مذ هما، أو منذ هما يومان؛ لأنَّ حتى، ومذ، ومنذ لا يجررن ضميراً، وإلى هذين الشَّرطينِ أشارَ النَّاظم بقوله:

كَذَا الغنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِي أو بِمُضْمَرٍ شَرْط ....

(قوله: وَلَا عَن مَوْصُوف دُونَ صِفَتِهِ. . . إلخ) كل ذلك لسببٍ واحدٍ، وهو أن الضَّمير العائد إلى الموصولِ خلف عن المخبرِ عنه المتأخّر، ولا بدَّ للخلفِ من أن يتحمّل أحكامَ المخلفِ عنه، والمخلف عنه هنا إما الموصوفُ وحدَه، فإن أخبرت عنه بالذي فلا بدَّ أن يخلفه ضميرٌ، والمفروض أنّ الضميرَ لا يكون موصوفاً بصفةٍ، فلا يمكنه أن يخلفَ الموصوفَ، وكذا إن كان المخبرُ عنه صفة؛ لأن الصِّفة لا بدَّ له من موصوفٍ والضمير لا يصير صفة لشيء، وكذا إن كان مضافاً إليه، لأن الضمير لا يضاف، وكذا الكلام فيما إذا كان المخبرُ عنه مصدراً مضافاً؛ لأن الضَّمير لا يعمل.

وأما الإخبار عن الموصوفِ مع الصِّفةِ، والمصدر مع معمولِهِ، والمضافُ مع المضاف إليه فصحيحٌ لا مانع منه، ويجتمعُ الثلاثة في السُّؤالِ بقولنا: (عجبت من ضرب زيد الموجع) فضرب موصوفٌ، والموجع صفةٌ له، وضرب مع زيدٍ مضافٌ ومضافٌ إليه، وضربَ زيدٌ مصدرٌ مع معمولِهِ؛ لإضافةِ المصدر إلى فاعِله.

فتقول عند الإخبار بالذي (الذي عجبت منه ضرب زيد الموجع)، فالمخبر عنه (الخبر) مجموعُ الموصوفِ والصِّفة (ضرب ـ الموجع)، والمضافُ مع المضاف إليه (ضرب زيد) والمصدرُ مع معمولِه (ضرب زيد)؛ لأنَّ (زيد) فاعلٌ للمصدرِ فهو معمولٌ له.

وفي (التَّصريح) فعلى هذا (إذا قيل سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الإخبار عن زيدٍ) خاصةً (وامتنع الإخبارُ عن الباقي؛ لأنّ الضَّمير يخلف زيداً، و(لا يخلفهن)، تقول في الإخبارِ عن زيدٍ الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد، ولا تقل في الإخبارِ عن الأبِ وحده الذي سر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب، ولا عن قرب الذي سر أباه زيد هو من عمرو الكريم قرب، ولا عن عمرو الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو، ولا عن الكريم الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم.

ولا صِفَةٍ دُونَ مَوْصُوفِها، ولا مُضافٍ دُونَ مُضافٍ إلَيه، وَلا مَصدَرٍ عامِلٍ (فَراعِ ما رَعَوْا).

أبو طالب

. . . .

الناصية

(أما الأب؛ فلأن الضَّمير) الحال محله (لا يضاف، وأما القرب؛ فلأن الضَّمير) الحال محله (لا يتعلَّق به جار ومجرور ولا غيره) من المعمولاتِ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن ضميرَ المصدرِ يعمل عمل المصدرِ، (وأما عمرو والكريم؛ فلأن الضَّمير) الحال محل عمرٍو (لا يوصف، و) الضَّمير الحال محلَّ الكريم، (لا يوصف به نعم إن أخبرت عن المضافِ والمضاف إليه معاً) وهما أبا زيد (أو عن العامل ومعموله معاً)، وهما قرب من عمرٍو (أو عن الموصوف وصفته معاً) وهما عمرو الكريم. (فأخرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميراً) مطابقاً له في معناه وإعرابه (جاز) ذلك. (فتقول في الإخبار عن المتضايفين)، وهما أبا زيد (الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد كذا الباقي)، فتقول في الإخبارِ عن العاملِ ومعموله الذي سر أبا زيدٍ قرب من عمرٍو الكريم، ففي سرَّ ضمير مستتر مرفوعٌ على الفاعليةِ، وهو خلف عن قربٍ، وكان القياس أن يوضع في محلّه، لكن ضرورةَ الاتصال ألجأت إلى تقديمه واتصالِه بعاملِه، فاستتر فيه، وتقول في الإخبارِ عن الموصوفِ وصفته معاً، وهما عمرو الكريم؛ الذي سرّ أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

(قوله: ولا صِفة دُونَ مَوْصُوفهَا) لِعَدَم الاستغنَاءِ عَنه بالضَّميرِ، فَمثل (جَاءَ زَيد العَالِم) لَو جعِل المَوْصُوف (زَيد) أو الصِّفَة (الْعَالم) خَبَراً عن (الّذي)، وقيل: (الّذي جَاءَ زَيد العَالِم) ـ بِجَعْلِ (زَيد) وحده، أو (العالم) وحده خبراً عن (الذي) كان لازمه جواز جعل ضمير في مكان (زيد) أوِ (العَالِم) مع أنَّ الضَّميرَ لا يَقَعُ مَوْصوفاً، ولا صفة.

(قوله: وَلا مضاف دُونَ مضاف إليه)، لِعَدَم الاستِغْنَاءِ عَنه بالضمير، فمثل (ضرب غلام زيد) لو جعل المضاف (غلام) وحده خبراً عن الذي، وقيل (الذي ضرب غلام زَيد) لَزِمَ صحَّة جعلِ الضَّميرِ في مَكانِ (غُلَام)، مَعَ أنَّ الضَّميرَ لا يُضافُ إلى شَيء.

(قوله: وَلا مصدَر عَامل) أيْ: بِدُونِ مَعمولِهِ. فَفي مِثلِ (عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ زَيدٍ عَمْراً) لا يَجُوزُ الإخْبَارُ بِـ«الذي» عَن «ضَربِ زَيْد» وَحدَه ـ دُونَ «عَمْرواً» ـ لأنَّ لازمه (الّذي عَجبت مِنه هو عَمْراً)، فَيكون الضَّمير جَوَاز وَضعِ الضَّميرِ مَكَانَ المَصْدَر، فَيَصير هو النَّاصِب «عَمْراً»، مَعَ أنَّ الضَّمير لا يَعمل شَيْئاً، (ولكن) يَجُوزَ الإخبار بِمَجموع المَصْدَر مَعَ مَعمولاتِهِ؛ لأنَّه يجوز الاستِغْنَاءُ عَنِ الْمَجمُوعِ بِالضَّميرِ، بِأنْ يُقَال: «الّذي عَجِبْتُ مِنه هو»، وَيَكونُ «هو» رَاجِعاً إلى «ضَرْبِ زَيدٍ عَمْراً» وإنَّما قَالَ الشَّارح: «مَصدَر عَامِل»؛ لأنَّ المَصْدَر غَير العَامِلِ ـ كَالْوَاقِعِ مَفْعولاً مُطْلَقاً ـ يَجُوز الإخْبار عَنه ـ وَحْدَه ـ: لِعَدَمِ وجودِ مَعمُولٍ لَه، حَتَّى يَكونَ الإخْبَار عَنه وَحدَه مستلزِماً لِعَمَلِ الضَّميرِ في شيءٍ، مثاله: «الّذي ضرب به عَمْرو ضَرْبَ الأمير» في «ضرب عَمرو ضَرْبَ الأمير».

(قوله: فَرَاعِ مَا رَعَوْا) أي: لا حظّ ما حفظوه من الشُّروطِ (تمرين).

وزادَ في «التَّسهيلِ» اشْتِراطَ أَنْ لا يَكُونَ فِي إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ الْمُستَقِلَّتَيْنِ، فَلا يُخْبَرُ عَن «زَيد» مِن «قامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو» بِخِلافِهِ مِن «إِنْ قامَ زَيْدٌ فَقَعَدَ عَمْرٌو».

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: اشْتَراط أنْ لا يَكُونَ... إلخ) أي: ليس في الأخرى منهما ضميره، ولا بين الجملتين عطف بالفاءِ، وذلك (نحو زيد من قولك: قام زيد وقعد عمرو)، فلا يُقال: الذي قام وقعد عمرو زيد؛ لأنّ جملة قعد عمرو ليس فيها ضميرٌ يعود على الموصولِ، ولا هي معطوفة بالفاءِ، فلا تصلحُ أن تكون معطوفة على جملة الصِّلةِ، (بخلاف) ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين، كالشَّرطِ والجزاءِ نحو: (إن قام زيد قعد عمرو)، فيجوز الإخبارُ عن زيدٍ فتقول: الذي إن قام قعد عمرو زيد؛ لأنَّ الشَّرطَ والجزاء كالجملةِ الواحدةِ، بخلافِ ما إذا كانَ في إحدى جملتين مستقلتين، وتضمنت الثَّانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاءِ، فإنه يجوز الإخبارُ؛ لحصولِ الرابطِ بين الجملتينِ بالضَّميرِ، أو بالفاءِ، فالأول كالمتنازعِ فيه من نحو: ضربني وضربت زيداً، ونحو: أكرمني وأكرمته عمرو، تقول في الإخبارِ عن زيدٍ الذي ضربني وضربته زيد، وعن عمرو الذي أكرمني، وأكرمته عمرو، والثاني كأحد المرفوعين من نحوِ: يطير الذبابُ فيغضب زيد، تقول في الإخبارِ عن الذبابِ الذي يطير فيغضب زيد الذباب، وفي الإخبارِ عن زيدٍ: الذي يطير الذباب فيغضب زيد، ويكتفي بضميرِ واحدٍ في الجملتين، الموصول بهما؛ لأنَّ ما في الفاء معنى السَّببيةِ نزلها منزلةَ الشَّرطِ والجزاءِ، فجاز ذلك جواز قولك: الذي لم يطر فيغضب زيد الذباب. اهـ. (تصريح).

(قوله: المستقلتين) أي: لا رابطَ لإحداهما بالأخرى مما سيأتي.

(قوله: فَلَا يُخْبَرُ عن «زَيد» مِن «قَامَ زَيْد وَقَعَد عَمْرو») لأنّ الجملتينِ المعطوفتين بالواوِ مستقلّتان، فيجبُ أن يكونَ في كلّ واحدةٍ منهما ضميرٌ يعود إلى الموصولِ، فلا يقال: (الذي قام وقعد عمرو زيد)؛ لأنَّ جُملة «قَعَدَ عَمْرو» ليس فيها ضَميرٌ عَائد علَى المَوْصولِ، ومِن شَرطِ الجُمْلةِ المَعطُوفةِ عَلَى الصِّلةِ صَلاحيَّتها لأنْ تَصيرَ صِلَة، وإذَا كَانَتِ الجُمْلة خَالِيةً مِنَ الضَّميرِ العَائِدِ، فلا تَصْلح صِلَة، (وهٰذا) بِخِلافِ «إنْ قَامَ زَيد فَقَعَدَ عَمْرو» حيثُ إنَّ جُمْلةَ «قَعَدَ عَمْرو» عُطِفَتْ بِالْفَاءِ كَانَتْ كَجُزْءٍ مِنَ الجُملةِ الأولى، لأنها تفريعٌ على الأولى، فَجَازَ خُلُوها عَن الْعَائِدِ، فيقال: (الذي إنْ قَامَ فَقَعَدَ زيد). (شيرازي).

(قوله: بِخِلافِهِ... إلخ») أي: بخلافِ زيدٍ الواقع في جملةِ الشَّرطِ؛ لأنَّ جملتي الشَّرطِ والجزاءِ في حكمِ جملة واحدةٍ فيقال: (الذي إن قام فقعد عمرو زيد)، ويكفي وجودُ الضَّميرِ في قامَ وإن خلا منه (قعد)؛ لكونهما بحكم جملة واحدة. (دشتي).

وَفيه ـ كالْكافِيَة - اشْتِراطُ جَوازِ وُرُودِهِ فِي الإِثْباتِ، فَلا يُخْبَرُ عَن أَحَدٍ مِن نَحو: «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ»، ....

أبو طالب

(قوله: اشتراط أن لا يكون... إلخ) إذ لولا ذلك لزمَ كون الجملةِ المعطوفةِ صلةً بلا عائد محذوف أو مقدَّر.

(قوله: اشتراط جواز وروده... إلخ) أي: مع بقاءِ معناه وارداً في النفي من العمومِ، فإن لفظَ أحدٍ يجوزُ ورودُه في الإثباتِ، لكن لا مع العمومِ المفهمِ له في النفي.

الناصية

(قوله: وَفيه) يَعني: في (التَّسهيل)، كمَا في (الكَافية) أيضاً. وفي (الدشتي) ذكر المصنف في (التَّسهيل) كما ذكر في الكافية أيضاً اشتراط جوازِ ورودِ الاسمِ المخبر عنه في الإيجابِ مع بقاءِ معناه الذي في النَّفي.

(قوله: فَلَا يُخْبَرُ عَن أحَدٍ) أي: عن (أحدٍ) الواقعِ في جملةِ السُّؤالِ بعد النفي؛ لأن أحد الواقعِ في حيِّز النفي يفيد العموم، وإذا وقع ذلك الأحد خبراً عن (الّذي) يكون الكلام مثبتاً، فيقع (أحد) في حيّزِ الإثباتِ، ويفيد الخصوصَ، ويتغيّر معناه الذي في السؤال؛ لأنّ جملة (الذي ما جاءني أحد) جملة إثباتيّة.

هذا، وفي (الشيرازي)؛ إذ لوْ قيلَ: «الذي مَا جاءني أحد» صَارَ المَعنى: لَم يَأتِنِي شَخص وَاحِد؛ لِوقوعِهِ في سِيَاقِ الإيجَابِ، والنَّكرة في سِيَاقِ الإيجَابِ لا تُفيد العموم ـ مَعَ أن «مَا جاءني مِن أحد» مَعْناه: لَم يَجِئْنِي أحدٌ مِن النَّاس، وَعِبارة الشَّارح: «جَوَاز وروده في الإِثْباتِ» مَعناه: أنْ لا يتغير الْمَعنَى بِانْقِلابِ الكَلامِ إلى الإثبات، وذَلِكَ مِثل «مَا جَاء زيد» فَإنْ أخبَرنَا عَن «زَيد» وَقلنا: «الَّذي مَا جَاءَ زَيد» لا يتغيَّر المَعنى.

(قوله: فلا يخبر عن أحد... إلخ)؛ لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحد لزم وقوعُ أحدٍ في الإيجاب) فإنه خبر الذي، وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه، وهو ضمير أحدٍ، ونصَّ في (التَّسهيل) في باب العددِ على أن نفي ضمير أحدٍ مسوغ؛ لوقوعِ أحدٍ في الإيجاب كقوله:

إذا أَحَـدٌ لَـمْ يُـغْـنِـهِ شَـأْنُ طَـارِقٍ ....

فإنْ قلت: الضَّمير في جاءني يعود على الموصولِ لا على أحدٍ. قلت: أحد خير الموصول، والخبر في هذا البابِ نفس المبتدأ. (تصريح).

(قوله: وَوُرُوده مَرْفُوعاً) يعني: اشترط أيضاً في (التَّسهيل والكافية) جواز ورودِ الاسمِ المخبر عنه مرفوعاً، بأن لا يكون الرفع فيه ممتنعاً. وفي (الشيرازي) أيْ: إمكان صَيرورتِهِ مَرفوعاً، لا أنَّه يَجب أنْ يكونَ مَرفوعاً ـ كَمَا رُبّما توهِمه العِبَارَة في بَادِئ الأمرِ ـ فاللازم أنْ لَا يَكونَ ملازِماً لِلنَّصبِ دَائِماً.

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

وَوُرُودِهِ مَرْفوعاً، فَلا يُخْبَرُ عَن غَيرِ الْمُتَصَرِّفِ مِنَ الْمَصادِرِ والظُّرُوفِ.

(وَأَخْبَرُوا هُنا بِأَلْ ....

أبو طالب

(قوله: فلا يخبر عن غير المتصرف) أي: بلا عامله؛ وذلك لأن الخبرية موقوفةٌ على الرَّفعِ والحملِ الموقوفين على سلبِ معنى الظَّرفيةِ الممتنعِ عن الظَّرفِ غير المتصرفِ لما عرفت من أنه إذا وقع خبراً، فليس هو الخبر في الحقيقةِ، وإنما هو عاملُه، وإما مع عامله لو أمكن الإخبار عنهما معاً، فجائز كما تقول في الإخبار عنهما في: زيد مضروب قبل عمرو، وكذا الظَّرف المتصرِّف، وقس على الظَّرف غير المتصرِّف المصدر الكائن كذلك.

الناصية

(قوله: فَلَا يُخْبَرُ عَن غَيرِ الْمُتَصَرِّفِ. . . إلخ) المصدر المتصرِّف ما يقع منصوباً وغير منصوبٍ كالضَّربِ، والقيامِ، وغير المتصِّرفِ ما لا يقع إلّا منصوباً كسبحان، والظَّرف المتصرِّف ما يقع منصوباً وغير منصوبٍ كاليومِ والليلةِ، وغير المتصرِّفِ ما لا يقع إلا منصوباً، كالجهاتِ الستِّ نحو: خلف وأمام.

فالظُّروف والمصادر غير المتصرِّفة لا يمكن أن تكون خبراً عن (الذي)؛ لأنّ الخبرِ يجب أن يكون مرفوعاً، وهي منصوبة دائماً. (دشتي). وفي (الشيرازي) المَصدر المتصرِّف هو الّذي يصلح لأنْ يرفع ويَنصِب، ويقع مبتدأ، أوْ خَبراً، أو فَاعِلاً، أوْ مَفعولاً، أوْ غَيرَ ذَلِك، مِثل «ضَرب» فإنّه يُقال: «ضَرب زَيد حَاصل» و«الذي حَدَثَ ضَرْبُ زيد» و«قَوِيَ ضَرْبَ زَيد» و«أقْوَيْت ضَرْب زَيد» فَفي الأوّل مبتدأ، وفي الثّاني خبر، وفي الثّالث فَاعِل، وفي الرّابع مَفعول، (وكَذلِك) الظَّرف المتصرف هو الّذي يَصلح لِذَلكِ كله، مِثل «يَوْم» تَقُول: «يَوْمِي حَسَن» و«الحَسَنُ يَوْمي»، و«حَسُنَ يَوْمِي»، و«أحْسَنْتُ يَوْمِي» فَفي الأوّلِ مبتدأ، وفي الثّاني خبر، وفي الثّالث فاعل، وفي الرَّابع مَفعول.

أمّا المَصدر والظَّرف غَير المتصرفينِ فَهُما اللّذانِ لا يَصلحَانِ إلّا لِلنَّصب، وَالمصدريّةِ، والظَّرفيةِ، ولا يَخرجَانِ إلى المبتدئِةِ، والخبرية، وغَيرهِمَا أبَداً.

(قوله: وأخبَرُوا هُنا) أي: في بابِ الإخبارِ بالموصول.

(قوله: بِألْ) أي: الموصولة، ويكون خبرها جزء الكلام الواقع بعدها. وذكر الأخفش مسألتين يخبر فيهما بأل لا بالذي. **الأولى**: قامت جاريتا زيد لا قعدتا، فإذا أخبرت عن زيدٍ قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد، ولا تقول: الذي قامت جاريتاه لا قعدتا زيد؛ لعدمِ ضمير يعودُ من الجملةِ المعطوفةِ على الذي. **الثّانية**: يجوزُ المضروب الوجه زيد، ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد، فأمّا المسألة الأولى فيجوز الإخبار فيها بالذي أيضاً عند من أجاز: مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا،

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلْ كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطَلْ

عَنْ بَعْضِ ما) أَيْ جُزْءِ كَلامٍ (يَكُونُ فِيه الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّما إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنهُ) أَيْ مِنَ الْفِعلِ

أبو طالب

(**قوله: قد تقدّما**) أي: لفظاً ورتبة لا رتبة فقط؛ إذ لا يمكن الإخبار بأل عن زيدٍ، أو التاء في قولنا: زيداً ضربتُ، فيجبُ أن يكونَ تركيب الأصلِ فيه أخصّ من الجملةِ الفعليةِ، لا الجملة الفعلية (مطلوب) كما توهّم.

الناصية

وقد جوز المصنف في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤] أن يكون يتربصن خبر الذين؛ لأنّ النُّون عائدة للأزواجِ المضافةِ في المعنى لضميرِ الموصولِ، فقد اكتفى في عائد المبتدأ برجوعِ ضميرٍ من الخبر إلى مضافٍ في المعنى للمبتدأ، فبالأولى أن يكتفي في عائد الموصولِ برجوعِ ضميرٍ من الصلةِ إلى مضافٍ في اللفظِ للموصولِ، وأما الثَّانية فقال المرادي: ينبغي أن يجيز الذي ضرب الوجه زيد، من أجاز تشبيه الفعلِ اللازم بالفعلِ المتعدِّي أي: كالصفة.

وقول ابن غازي: أن تشبيه اللازم بالمتعدِّي خاصٌّ بالصِّفاتِ يدفع بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فتدبر. (صبان).

(**قوله: عن بعض ما**) أي: تركيب.

(**قوله: يكونُ فيهِ**) أي: في الكلام. وفي (الأشموني) يشترطُ لجوازِ الإخبار عن أل ثلاثة شروطٍ زيادة على ما سبقَ في الذي، وفروعه: **الأول**: أن يكون المخبر عنه من جملةٍ تقدّم فيها الفعلُ ـ وهي الفعلية ـ وإلى هذا الإشارة بقوله: فيه الفعل قد تقدما. **الثّاني**: أن يكون ذلك الفعل متصرِّفاً. **الثّالث**: أن يكون مثبتاً، فلا يخبر عن زيدٍ من قولك: زيد أخوك، ولا من قولك: عسى زيد أن يقومَ، ولا من قولك: ما قام زيد، وإلى هذين الشَّرطين الإشارة بقوله: (إنْ صحّ صَوْغُ صلة مِنهُ لِألْ)؛ إذ لا يصح صوغُ صلة لأل من الجامدِ، ولا من المنفي، ثم مثّلَ لما يصح ذلك منه بقوله: (كصَوْغِ واقٍ مِنْ: وَقَى اللهُ البطَلْ) فإن أخبرت عن الفاعلِ قلت: الواقي البطل الله، أو عن المفعولِ قلت: الواقيه الله البطل، ولا يجوزُ لك أن تحذف الهاء؛ لأن عائدَ الألفِ واللام لا يحذفُ إلا في الضَّرورةِ كقوله:

مَا الْمُسْتَفَزُّ الْهَوَى مَحْمُودُ عَاقِبَةٍ ....

(صبان). (**قوله: الفعلُ قد تقدَّما**) أي: بشرطِ أن يكونَ (قبل الإخبار، وفي جملة السؤالِ) كلام فيه فعل، وكان الفعل مقدَّماً في ذلك الكلام، وبشرط إمكان اشتقاقِ صلة أل من ذلك الفعلِ بأن لا يكون الفعل جامداً. (دشتي).

(**قوله: إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ... إلخ**) أي: غير مسبوقٍ بشيءٍ، وفي بعضِ النسخِ مثبتاً (فلا يخبر بأل عن زيدٍ من قولك: زيد أخوك)؛ لأنّه في جملةٍ اسميّةٍ لا يصاغ منها صلة أل، (ولا من قولك

الْمُتَقَدِّمِ (لأَل) بِأَنْ كانَ مُتَصَرِّفاً (كَصَوْغِ واقٍ مِنْ: وَقَى اللهُ الْبَطَلْ) أَي: الشُّجاع، فَإِذا أَرَدْتَ الإخبارَ بِأَلْ عَنِ الاسمِ الْكَرِيمِ قُلْتَ: «الْواقِي الْبَطَلَ اللهُ» أَوْ عَنِ الْبَطَلِ، قُلْتَ: «الْواقِيهِ اللهُ الْبَطَلُ»، ....

أبو طالب

....

الناصية

عسى زيد أن يقوم)؛ لأنّ الفعلَ جامدٌ (ولا من قولك: ما زال زيد عالماً)؛ لأنّ الفعلَ غير مقدم، بل النفي متقدِّم عليه، وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وأخـبـرُوا هُـنَـا بِـأَلْ عَـنْ بَـعْـضِ مَـا ... يَـكُـونُ فِـيـهِ الـفِـعْـلُ قَـدْ تَـقَـدَّمـا

إِنْ صَـحَّ صَـوْغُ صِـلَـةٍ مِـنْـهُ لِأَلْ ....

فيخبرُ عن المفعولِ النائبِ عن الفاعلِ من نحو: ضرب زيد، فتقول: المضروب زيدُ (ويخبر عن كلٍّ من الفاعلِ والمفعولِ في نحو قولك: وقى الله البطل، فتقول) إذا أخبرت عن الفاعلِ: (الواقي البطل الله، و) تقول إذا أخبرت عن المفعولِ: (الواقيه الله البطل) برفع الأول على الفاعليةِ، والثاني على الخبرية (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من الواقيه خلافاً للشَّارحِ؛ (لأنَّ عائد الألف واللامِ لا يحذف إلا في الضَّرورةِ) كقوله:

مَـا الـمُـسْـتَـفَـزُّ الـهَـوَى مَـحْـمُـودُ عَـاقِـبَـةٍ ... وَلَـو أُتِـيـحَ لَـهُ صَـفْـوٌ بِـلَا كَـدَرِ

أي: المستفزه. (تصريح).

(قوله: بِأَنْ كانَ مَتَصرِّفاً)؛ لأنَّ صلة أل إمّا اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ، والفعلُ غير المتصرِّفِ لا يشتقُّ منه اسم الفاعل والمفعول.

(قوله: عَن الاسم الكَريم) أي: عن (الله).

(قوله: الواقي البطل الله) بنصبِ البطلِ على أنه مفعول، وجرِّه على أنه مضاف إليه.

(قوله: الْوَاقِي الْبَطَلَ اللهُ) (الله) مبتدأ مُؤَخَّر (أَلْ) المَوْصُولَة خَبَر مقدَّم (وَاقِي) صِلَته (الْبَطَل) بالنَّصبِ مَفعُول بِهِ لِـ(وَاقِي) فَفِي هَذَا المِثَالِ أَخبرَ (بِأَلْ) المَوْصُولَة عَن (الله).

(قوله: قُلْتَ: «الْوَاقِيه اللهُ الْبَطَلُ») (يَعني): الّذي وَقاه اللهُ هو الْبَطَل، فـ(الْبَطَل) مُبتدأ مؤخَّر (أَلْ) المَوْصُولة خَبَر مقدَّم، (واقي) صِلته، (الهَاء) عَائِد إلى (الْبَطَل) مَفعُول بِهِ، وهو وإِنْ كَانَ مُتَأخِّراً لَفظاً لكنَّه متقدِّم رتبَةً، (الله) فاعِل لِـ(وَاقي).

(قوله: قُلْتَ: «الْوَاقِيه اللهُ الْبَطَلُ») فالمبتدأ في الجملتين (أل) الموصولة، والخبر في الجملةِ الأولى (الله)، وفي الثَّانية الباطل، و(واقي) صلة لأل، والعائد في الأولى مستتر فاعل لواقي، وفي الثَّانية: منفصل بارز لكون فاعله اسماً ظاهراً هو الله.

ولا يَجُوزُ الإِخْبارُ بِأَلْ عَنْ زَيدٍ مِن «زَيدٌ قائِمٌ» لِعَدَمِ وُجُودِ الْفِعلِ، ولا مِن: «ما زالَ زَيْدٌ قائِماً» لِعَدَمِ تَقَدُّمِهِ، وَلا مِن «كادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ» لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ.

هذا؛ وإذا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيراً راجِعاً إلى نَفْسِ أَلْ ....

أبو طالب

(**قوله: ولا مما زال... إلخ**) فيه أنه يجوز أن يقال: اللا زائل قائماً زيد؛ لشيوعِ دخولِ لامِ التَّعريفِ على لا النافية الدَّاخلة على الاسمِ، نعم لا يجوز الإخبار عن زيد فيما زال زيد قائماً؛ المقصود كونه مدخولاً لما النافية بخصوصِها؛ لعدم دخولِ لام التَّعريفِ عليها، لكن هذا ليس لعدمِ تقديرِ الفعلِ، بل لخصوصيةِ... إلخ. فافهم.

الناصية

(**قوله: وَلَا يَجُوزُ الإِخْبَارُ بأَلْ... إلخ**) أي: ويجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها، فتقول في نحو: كان زيد أخاك: الكائن أو الذي كان أخاك زيد، وأما الخبرُ ففيه خلافٌ، والصَّحيح الجواز نحو: الكائنة، أو الذي كأنّه زيدٌ أخوك، وإن شئت جعلته منفصلاً فقلت: الكائن أو الذي كان زيد إياه أخوك، وعن الظَّرف المتصرِّف، فيجاء مع الضَّمير الذي يخلفه بفي؛ كقولك مخبراً عن يوم الجمعةِ؛ من صمت يوم الجمعةِ: الذي صمت فيه يوم الجمعة، فإن توسعت في الظَّرفِ، وجعلته مفعولاً به على المجازِ، جئت بخلفه مجرداً من في، فتقول: الذي صمته يوم الجمعة. واعلم أن باب الإخبار طويل الذيل، فليكتف بما تقدَّم، والله أعلم. (أشموني).

(**قوله: ولا من «مازال زيد قائماً»**) لأن (ما) جاءت قبل (زال) أي: لعدم تقدم الفعل لوجود (ما) قبله.

(**قوله: لعدم تصرفه**) فليس له اسم فاعل حتى يمكن جعله صلة لـ (أل)، وفي (الدشتي) إذ لا يشتقّ من كاد صفة لتكون صلة لأل.

(**قوله: هَذا**) أي: هذا حكم الإخبار بأل من حيث الشَّرائط، وأمّا حكم الضَّمير العائد إليها يفتح بقوله إذا رفعت صلة أل، اسماً ظاهراً كالمثالِ المتقدِّم، فلا إشكال فيه، وإذا رفعت (ضميراً) فلا يخلو إما أن يكون (راجعاً إلى نفس أل)، وإما أن يكون راجعاً إلى غيرِها، فإن كان راجعاً إلى نفسِ أل (استتر) ذلك الضَّمير (في الصِّلة) وجوباً (ولم يبرز)؛ لكون الصفة جارية على من هي له (تقول في الإخبار عن التاءِ: من بلغت) من أخويك إلى العمرين رسالة، (في المثال المتقدِّم المبلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا، ففي المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية، ولم يبرز (لأنه في المعنى لأل؛ لأنه) أي الضَّمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلِّم) المؤخَّر المجعول خبراً (وأل للمتكلم؛ لأن خبرها) أنا، وهو (ضمير المتكلِّم والمبتدأ) في هذا الباب (نفس الخبر)، والصِّفة نفس موصوفها، فيكون الضَّمير المستتر في المبلغ يرجع إلى أل، فلذلك وجب استتاره، (وإن رفعت صفة

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

اسْتَتَرَ فِي الصِّلَة، فَتَقُولُ في الإخْبارِ عَنِ التَّاءِ مِن «بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدِينَ إلى الْعَمْرِينَ رِسالَةً»: «الْمُبَلِّغُ مِنَ الزَّيْدِينَ إلى الْعَمْرِينَ رِسالَةً أَنا».

(وَإِنْ يَكُنْ ما رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِها ....

أبو طالب

(**قوله: وإن يكن ما رفعت... إلخ**) هذا فيما كان فاعل الفعلِ ضميراً، والإخبارِ عن غيرِ الفاعلِ.

الناصية

أل ضميراً) راجعاً (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصّلة لما تقرر أن الصّلة إذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضميراً مستتراً، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وانْفَصَلْ

هذا، وفي الدشتي: اعلم أن صلة أل قد تكون جارية على من هي له بمعنى أن يكون فاعل الصّلة، وأل شيئاً واحداً، كما في مثال (الواقي البطل الله) فالصّلة متحمّلة لضمير أل قهراً، والضّمير مستتر فيها، فتقدير المثال: (الواقي هو البطل الله).

وقد تكون الصّلة جارية على غير من هي له بأن يكون فاعل الصّلة شيئاً، ومعنى أل شيئاً آخر، كما في مثال (الواقيه الله البطل) فإن فاعل واقي (الله)، ومعنى أل (البطل) لأن أل مبتدأ، والبطل خبره، فحينئذ لا يستتر في الصّلة ضمير أل، فإن كان مرفوع الصلة اسماً ظاهراً، فهو وإن كان ضميراً، فيجب أن يكون منفصلاً، كما سيجيء.

(**قوله: اسْتَتَرَ فِي الصِّلَة**) أي: وجب استتاره، وفيها وفي (الصبان) قال الشّاطبي: أما إذا كان ظاهراً فلا ضمير فيها، كما لو أردت أن تخبر عن عمرٍو من: ضرب زيد عمراً، فتقول: الضّاربه زيد عمرو، فأل هنا لغير الضارب، وإنّما هي لصاحبِ الضّميرِ المنصوب، وهو عمرو، جرت الصّلة على غير من هي له، وهذا شأنها، إذا رفعت الظّاهر أبداً، ولا يلزم في ذلك محذور اللبس، أو عن زيد من: ضرب أخو زيد عمراً، قلت: الضارب أخوه عمراً زيد. (سم).

(**قوله: فَتَقُولُ في الإِخْبَار عَن التَّاءِ... إلخ**) أي: الّذي بلّغ هو أنا، فَلَمَّا صَارَ (مُبَلِّغ) اسْتَتَرَ ضَميرُ هو ـ الرّاجع إلى الّذي ـ في (مُبَلِّغ)، وصَار (أَلْ) في مَحلّ (الّذي)، فَكَانَ (أَلْ) الْمَرجِعَ لِـ(هو). وفي (الدشتي) التّقدير (الذي بلّغ هو من الزيد...) فمبلّغ جار على أل لكونه صلتها، وهو أعني مبلّغ لأل؛ لأنهما شيء واحد، فمبلّغ وصف جار على من هو له؛ لذا استتر فيه ضميرها.

(**قوله: ضَميرَ غَيْرِهَا**) أي: رفعت ضميراً غير متّحد مع أل، فتكون الصّلة لغير أل، مع أنّها جارية على أل؛ لكونها صلتها، فتكون جارية على غير من هي له؛ فلذا لا يستتر فيها ضمير أل. (دشتي).

أُبِينَ وَانْفَصَلْ) فَتَقولُ في الإخبارِ عَنِ الزَّيْدَيْنِ مِنَ الْمِثالِ الْمَذْكُورِ «الْمُبَلِّغُ أنا مِنْهُمَا إلى الْعَمْرَوَيْنِ رِسالَةَ الزَّيْدانِ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: أبين وانفصل) هذا الإطلاق موافق لقوله في بابِ الابتداء:

وَأَبْـرِزَنْـه مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلا مَـا لَـيْـسَ مَـعْـنَـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلا

وقد اختار المصنف في (التَّسهيل) جواز عدم الإبرازِ عند أمن اللبسِ وفاقاً للكوفيين، وعلى هذا يقيد هذا الإطلاق بخوف اللبس. (سم).

(قوله: أبين وانفصل) يَعني: الضَّمير الّذي رَفَعَتْهُ صلَةُ ألْ إذا كَانَ يَرجِعُ إلى غَيرِ (ألْ) وَجَبَ أنْ يَنفصِلَ، وَلا يستتر في الصلة.

(قوله: **المُبَلِّغُ أنَا مِنْهُمَا... إلخ**) الشَّاهد في هَذِهِ الأمثلةِ الثَّلاثة في (مِنهُما) الرَّاجعِ إلى (الزَّيدَانِ)، وفي (إليهم) الرَّاجع إلى (الْعَمرُون)، وفي ضَمير (الْمبلِّغها) الرَّاجع إلى (رِسَالَة)، فإنَّه حيث كَانَ مَرْجع هَذِهِ الضَّمائِرِ غير (ألْ) بَرَزَتْ وانْفَصَلَتْ عَن الصِّلَة. (شيرازي).

(قوله: **المبلغ أنا مِنهمَا... إلخ**)، والتَّقدير (اللذان مبلغ أنا منهما إلى العمروين رسالة الزيدان)، قال: والزيدان متّحدان؛ لكونهما مبتدأ، وخبراً، وأما فاعل الصِّلة فهو ضمير المتكلِّم مع الغيرِ، وهو مغاير مع أل، فلذا انفصلَ والعائد هما. وفي (الدشتي) الفرق بين الأمثلةِ الثَّلاثةِ أن الأول للتثنيةِ، والثَّاني للجمع، والثَّالث للمؤنّثِ، والثَّلاثة مشتركة في أن مرفوع الصِّلة أعني: (أنا) لا يعود إلى الموصولِ، بل العائد (هما وهم وها).

هذا ومثل في (التَّصريح) بقوله: المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك. وتقول في الإخبار عن العمرين: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة العمرون. و) تقول في الإخبار (عن الرسالة: المبلغها أنا من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرّفع؛ فأنا فيهنّ فاعل المبلغِ، وهو ضمير منفصل؛ لأنّه لغير أل، (وذلك لأن التبليغ فعل المتكلّم)؛ لأن فعله مسند إلى المتكلّم في بلغت، (وأل فيهنّ لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخير الذي أخرته)، وهو الأخوان في الأولِ، والعمرون في الثّاني، والرِّسالة في الثَّالثِ، ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره، تقول في الإخبار بأل عن المتنازعِ فيه من نحو: ضربت، وضربني زيد الضَّارب أنا، والضاربي زيد، وإنما أبرزتا فاعل الأول؛ لأنّ أل الأولى كأل الثانية، في أنّها نفس الخبر الذي هو زيد، والضَّرب الأول ليس لزيدٍ، وتقول في الإخبارِ بأل عن غير المتنازعِ فيه على رأي الأخفش، فإنه يغير التَّرتيب بأن يقدّم المتنازع فيه، ويجعله معمولاً للأول بعدما كان معمولاً للثاني، إذا أخبرت عن التاءِ من ضربت في المثالِ المذكورِ الضَّارب زيداً،

....

أبو طالب

....

الناصية

والضَّاربة هو أنا، قدمت زيداً، وجعلته معمولاً لأولِ المتنازعين؛ لأنه كان يطلبه منصوباً، وأضمرت في الوصفِ الأول ضميراً غائباً عائداً على أل عوضاً عن التَّاءِ المخبرِ عنها، ليصح له أن يعود على الموصولِ، فاستتر في الوصفِ لجريانه على من هو له؛ لأنّ أل نفس أنا؛ لأنّ الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى، ثم جئت بموصول ثان؛ لأنّ أل لا تفصل من صلتِها، فلا يصحُ أن يعطف وصفاً على وصفٍ هو صلة لأل؛ وأتيت مكان ياء المتكلِّم بهاء الغيبة، ليعود إلى أل، وفصلت ضمير الفاعل، وهو هو؛ لأن الصِّفة جرت على غير صاحبها؛ لأنّ أل نفس أنا، والذي فعل الضَّرب ثانياً إنَّما هو زيد، كما أنَّ فاعل الضربِ في الجملةِ الأولى هو المتكلِّم، وهذا أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاةِ التَّرتيب الأصلي؛ بأن يؤتى لكلٍّ من الموصولينِ بخبر يخصه غير خبرِ الآخر لفظاً، ومعنى فعلى هذا تقول في الإخبارِ عن تاءِ المتكلِّمِ صلته بضميرِ المفعولِ العائدِ على أل، ثم أبرزنا ضمير الفاعلِ لجريانِ الصِّفةِ على غير من هي له، ثم جئنا بضميرِ المفعولِ خبراً عن الموصولِ الأول، ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلِّم لتعودَ على أل، وذكرنا فاعل الوصفِ الفوقانية في المثال المذكورِ الضَّاربه أنا هو، والضاربه زيد أنا ووجهه، أنا أخبرنا أولاً عن الفاعل، وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه، وأوقعنا أل الأولى على المضروبِ، كما أوقعنا أل الثانية على الضارب، ثم وصلنا بعد ذلك وهو زيد، ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا، ثم يقال لمن قال بموافقة المازني، وشرح كلامه، كما تقدَّم عليك مؤاخذة من ثلاثةِ أوجهٍ: **أحدها**: أنك سُئلت عن الإخبارِ عن الفاعل، فأخبرت عن المفعولِ في الجملةِ الأولى وعن الفاعلِ في الجملة الثّانيةِ، **والوجه الثاني**: أنَّك أخّرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها إلى جملةٍ أخرى بعدها، **والوجه الثالث**: أن قولك هو في الجملة الأولى لا يعلم له مرجعٌ إلا بتقديمِ الجملة الثّانيةِ، والفرض أنها متأخرةٌ، واختار الموضّح في الحواشي أن يقال: الضَّاربه أنا، والضَّاربه زيد أنا، فيأتي الوصف الأول بمفعولٍ يعود على زيدٍ وهو الهاء، وتفصل الفاعل، وهو أنا، وتجعله خبراً، وتجعل مكان التاء التي فصلتها ضميراً مثلها في المعنى والإعراب، لكن تجعله غائباً ليعود على الموصولِ وتجعله مستتراً؛ لأن أل هي نفس الخبر الذي هو أنا، والضرب فعل المتكلِّم، فجرت الصِّفة على صاحبها، وتأتي للوصف الثاني بالهاءِ مكان ياء المتكلِّم، وهي المفعول والعائد، وزيد الفاعل، وأنا الخبر. اهـ.

وفي الأشموني: ففي نحو قولك: بلغت من أخويك إلى الزيدين رسالة، إن أخبرت عن التاءِ فقلت: المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا، كان في المبلغ ضمير مستتر؛ لأنّه في المعنى لأل؛ لأنه خلف من ضمير المتكلّم، وأل للمتكلّم؛ لأنّ خبرها ضمير المتكلّم، والمبتدأ نفس

وَعَنِ الْعَمْرِوِينَ «الْمُبَلِّغُ أنا مِنَ الزَّيْدينِ إلَيْهِم رِسالَةَ الْعَمْرُونَ» وعَنِ الرِّسالَةِ «الْمُبَلِّغُها أنا مِنَ الزَّيدين إلى الْعَمْروين رِسالَةٌ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

الخبر، وإن أخبرت عن شيء من بقيةِ أسماء المثالِ، وجب إبراز الضَّميرِ وانفصاله؛ لجريان رافعه على غيرِ ما هو له. تقول في الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى الزَّيدين رسالة أخواك، وعنِ الزيدينِ: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزَّيدون، وعن الرِّسالة: المبلغها أنا من أخويك إلى الزَّيدين رسالة. فالمبلغُ خالٍ من الضَّميرِ في هذه الأمثلة؛ لأنّه فعل المتكلِّم، وأل فيهن لغير المتكلِّم؛ لأنّها نفس الخبر الذي أخرته، فأنا فاعل المبلغِ، وضمير الغيبةِ هو العائدُ.

وكذا تفعل مع ضمير الغيبة، فتقول في الإخبارِ عن ضميرِ الغائبِ الفاعلِ من نحو: زيد ضرب جاريته، زيد الضارب جاريته هو، ففي الضارب ضمير أل مستتر؛ لجريانه على ما هو له، فإن أخبرت عن الجاريةِ قلت: زيد الضَّاربها هو جاريته، فلا ضمير في الضَّارب، بل فاعله الضَّمير المنفصلِ؛ لجريانه على غيرِ ما هو له.

هذا؛ وتقول في نحو: ضربتني إن أخبرت عن الفاعلِ الضاربي أنت، فيستتر فاعل الصلة؛ لأنّه لأل وأنت خبرها، أو عن المفعول، فإن قلنا بقولِ الجمهور: إنه يجب كون الخلف غائباً مطلقاً، قلت: الضاربه أنت أنا، فالهاءُ مفعولٌ عائد على أل، وأنت مرفوعُ الصِّلة أبرز؛ لكونه لغيرِ أل، وأنا خبر أل، أو بقولِ غيرهم، أنه يجوز المطابقة بين الخلفِ والمخبر عنه في الخطابِ، ومثله التَّكلّم قلت: الضَّاربي أنت أنا.

(**قوله: وَعَنِ الْعَمْروينَ**) العمروين جمعٌ، والموصول أيضاً جمع بمعنى الذين؛ لاتحادِ المبتدأ مع الخبرِ. (دشتي).

الْعَدَدُ

هذا باب أسماء العدد

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: هذا باب أسماءِ العدد) وهو ذَاتُ الشَّيء، واسْمُ العَدَدِ يُطلَقُ عَلَيه، مَثلاً: لَوْ كان عِندَنَا عَشرة كتب، فَنَفْس الكُتُبِ (عَدَد)، وكلمة (عشرة) اسم لِلْعَدَدِ.

هذا والعدد كما في (التَّصريح) بفتحتين، وهو ما ساوى نصف مجموعِ حاشيته القريبتين، أو البعيدتين على السَّواء كالاثنين، فإن حاشيته السفلى واحدة، والعليا ثلاثةٌ، ومجموع ذلك أربع، ونصف الأربعة اثنان، وهو المطلوب، ومن ثم قيل: الواحد ليس بعدد؛ لأنّه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا، والمرادُ به هنا الألفاظ الدَّالة على المعدودِ كما يقال: الجمع للفظ الدَّال على الجماعةِ

اعلم أن الواحدَ والاثنين يخالفان الثلاثة، والعشرة وما بينهما في حكمينِ: **أحدهما**: أنهما يذكران مع المذكّر، فتقولُ: واحدٌ واثنانِ، ويؤنثان مع المؤنّثِ، فتقولُ: واحدةٌ واثنتان) على لغة الحجازيين، وثنتان على لغة بني تميم، ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلاً مطلقاً، والعشرة إذا ركبت فتقول: الجزء الثَّالث، والثَّالث عشر، والمقالة الثَّالثة، والثَّالثة عشرة (والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك)، فتؤنَّث مع المذكرِ، وتُذكَّر مع المؤنَّث (فتقول: ثلاثة رجالٍ بالتَّاءِ، وثلاث إماء بتركِها، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] قال ابن مالك: وإنَّما حُذفت التاء من عدد المؤنثِ، وأثبتت في عددِ المذكرِ في هذا القسم؛ لأنّ الثَّلاثة وأخواتها أسماء جماعاتٍ كزمرةٍ وأمةٍ وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاءِ؛ لتوافقِ نظائرها، فاستصحب الأصلَ مع المذكرِ؛ لتقدُّم رتبته، وحذفت مع المؤنث فرقاً؛ لتأخُر رتبته. اهـ. (و) الحكم (الثَّاني) من حكمي واحدٍ واثنينِ (أنهما لا يجمعُ بينهما وبين المعدودِ، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنان رجلين؛ لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان يفيد الجنسية، وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمعِ بينهما) فأما قوله:

ثِـنْـتَـا حَـنْـظَـلِ. . . . .

فقليل، (وأما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة، وما بينهما قلها ثلاثة أحوالٍ؛ **الأول**: أن يقصدَ بها العددُ المطلقُ، **والثَّاني**: أن يُقصد بها معدودٌ، ولا يذكر، **والثَّالث**: أن يقصدَ بها معدودٌ ويذكر، فأما لو قصدَ بها العدد المطلق، فإنَّها كلها بالتاءِ نحو: ثلاثة نصف سنة، ولا تنصرف؛ لأنها أعلام مؤنثة خلافاً لبعضِهم، وأما إذا أُريد بها معدودٌ ولم يُذكر في اللفظِ، فالصَّحيح أنْ تكون بالتاءِ للمذكَّرِ، وبحذفها للمؤنّثِ، كما لو ذكر المعدود فتقول: سمعت خمسة تريد أياماً، وسهرت خمساً تريد ليالي، ويجوز أن تحذف التاء في المذكَّرِ، كالحديثِ: «ثم أتبعه بستٍّ من شوالٍ». وأما إذا قصد بها معدودٌ وذكر (فلا تستفاد العدة، والجنس إلا من العددِ والمعدودِ جميعاً؛ وذلك لأن قولك

ثَـلَاثَـةً بِـالـتَّـاءِ قُـلْ لِـلْـعَـشَـرَهْ فِـي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ
فِـي الـضِّـدِّ جَـرِّدْ وَالْـمُـمَـيِّـزَ اجْـرُرِ جَـمْـعـاً بِـلَـفْـظِ قِـلَّـةٍ فِـي الأَكْـثَـرِ

(ثلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ) وما بَعْدَها (لِلْعَشَرَهْ) أَيْ: مَعَها (في عَدِّ ما آحادُهُ مُذَكَّرَهْ) و(فِي) عَدِّ (الضِّدِّ).

أبو طالب

(**قوله: أي: معها**) قيل: حمل اللام في قوله للعشرةِ على معنى مع دون إلى مع كونِ الثَّاني أكثر؛ ليندرج ما بعد اللام في حكمِ ما قبله، أقول: الأولى أن يقال: أشار بذلك إلى أن اللامَ بمعنى إلى ما بعده في حكمِ ما قبلَه.

الناصية

ثلاثة تفيد العدّة دون الجنسِ، وقولك: رجال تفيد الجنس دون العدة، فإذا قصدت الإفادتين) وهما العدَّة والجنس، (جمعت بين الكلمتين) وهما العددُ والمعدود، فقلت: ثلاثة رجال، وثلاث إماء بالتاءِ مع المذكَّر، وبعدمها مع المؤنَّث، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: في الضدِّ جرد:

ثَـلاثَـةٌ بِـالـتَّـاءِ قُـلْ لِـلْـعَـشَـرَهْ فـي عَـدِّ مَـا آحَـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ

(**قوله: ثلاثة**) بالنَّصب مفعول مقدَّم بـ(قل)؛ لأنَّ المرادَ به مجرَّد لفظه، أو لتضمينِ قل معنى: اذكر وبالتاءِ متعلِّق بقل، وكذا للعشرةِ واللامِ بمعنى إلى، والغاية داخلة، أو بالرَّفع مبتدأ، وبالتاءِ نعته، وقُلْ خبره على تقدير: قله، وخرج واحد واثنان، وواحدة واثنتان فهي جارية على القياسِ، فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما في هذا الحكم، وتخالفهما أيضاً في أنَّها لا تضاف إلى المعدودِ، فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلين يفيد الجنسية، وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما. اهـ. توضيح: وأما قوله فيه:

ثِـنْـتَـا حَـنْـظَـلِ.............. ....

فضرورةٌ شاذة والقياس حنظلتان قاله الشّارح. (صبان).

(**قوله: ومَا بَعْدَها**) أي: مَا بَعْدَ الثَّلاثَة، وهو أربعة، خَمسة، سِتّة... إلخ.

(**قوله: في عدما**) أي: معدود، أوْ تعدَاد الشَّيء الّذي مُفرَدُهُ مُذكّر لا مُؤنّثٌ، يعني: إذا أردت أن تعدّ شيئاً مفردَاته مذكرة فائتِ بالعدد مؤنثه وإن كان جمعه مؤنّثاً، فتقول: ثلاثة رجال وثلاثة إصطبلات؛ لأنّ مفردهما (رجل وإصطبل) مذكّر، وإن كان جمعهما مؤنثاً.

هذا وفي (الأشموني) فهم من قوله: ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه، فيقال: ثلاثة حمامات، خلافاً للبغداديين فإنهم يقولون: ثلاث حمامات، فيعتبرون لفظَ الجمع. وقال الكسائي تقول: مررتُ بثلاثِ حماماتٍ، ورأيت ثلاث سجلاتٍ، بغير هاء، وإن كان الواحد مذكراً، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفرَّاء.

(**قوله: وفي عَدِّ الضدِّ جرد**) بقي عليه أن يقولَ: وسكن الشّين، وإنَّما حذفت التّاء من عددِ المؤنثِ، وأثبتت في عددِ المذكرِ؛ لأنَّ الثّلاثة وأخواتها أسماءُ جماعاتٍ كزمرةٍ، وأمة، وفرقةٍ،

وهو الّذي آحادُهُ مُؤَنَّثَةٌ (جَرِّدْ) مِن التَّاء، والاعْتبارِ في التَّذكيرِ والتَّأْنيثِ غَيرِ الصِّفَةِ بِاللَّفْظِ،

أبو طالب

(**قوله: آحاده مذكَّرة**) أي: جميع آحاده مذكوراً حقيقياً، أي: تغليبياً. وكذا قول الشَّارح: ما آحاده مؤنثة، إلا أن التغليب في قولِ الشَّارح لا يتصور إلا عند كونِ المؤنّث من الآحاد أكثر من المذكرِ بكثيرٍ.

(**قوله: والاعتبار في التَّذكير... إلخ**) يعني: أن آحادَ المعدودِ إذا لم يكن وصفاً كاسمِ الفاعلِ ونحوِهِ، فالتَّذكير والتأنيث المعتبر فيها لتذكيرِ العددِ، وتأنيثه ما يعتبر فيها باعتبارِ لفظِه فقط، أو مع المعنى وإن كانت وصفاً، فهو ما يعتبر فيها باعتبارِ لفظِهِ فقط أو مع المعنى، وإن كانت وصفاً فهو ما يعتبرُ له باعتبارِ لفظها، بل باعتبارِ موصوفها؛ لأنه المعدود حقيقة، فالمعتبر في نحوِ: رأيت ثلاث قتلى من النِّساء، التأنيث مع أن واحدة القتيل بمعنى شيء ثبت له القتل بمعنى المفعول، ولا تأنيث فيه بوجه، والمعتبر في نحوِ ثلاثة نافلات من الصِّيامِ التَّذكير مع أن واحده مؤنث لفظاً.

الناصية

فالأصلُ أن تكونَ بالتاءِ لتوافق نظائرها، فاستصحب الأصلُ مع المذكَّر، لتقدُّم مرتبته، وحُذفت مع مؤنَّثٍ فرقاً؛ لتأخر رتبته. (تصريح).

(**قوله: آحاده مؤنثة**) ولو مجازاً.

(**قوله: جَرد من التاء**) نحو: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] هذا إذا ذُكر المعدود، فإن قصد ولم يذكر في اللفظِ، فالفصيحُ أن يكونَ كما لو ذُكر، فتقول: صمت خمسةً ـ تريد أياماً ـ وسرت خمساً ـ تريد ليالي ـ ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ومنه: «وأتبعه بستٍّ من شوال». أما إذا لم يقصد معدود، وإنما قصد العدد المطلق، كانت كلها بالتَّاء نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تنصرف؛ لأنَّها أعلام ـ خلافاً لبعضِهم ـ، وأمَّا إدخال أل عليها في قولهم: الثَّلاثة نصف السِّتَّة، فكدخولها على بعضِ الأعلامِ كقولهم: إلاهة ـ وهو اسمٌ من أسماءِ الشَّمس ـ حين قالوا: الإلاهة، وكذلك قولهم: شَعوب، والشَّعوب للمنية، وهذه لم يشملها كلامه، وشمل الأوليين. (أشموني).

(**قوله: في غَيرِ الصِّفَةِ بِاللَّفْظِ**) إن كان اسماً، أي: جامداً بقرينةِ مقابلته بالصِّفة فيما يأتي، يعني: إن لم يكن العدد صفة لشيء، فتذكير العدد وتأنيثه يتّبع لفظ مفرد المعدودِ، وإن كان معناه مخالفاً للّفظ، كما في ثلاث طلحات، فجيء بثلاث بملاحظة لفظ طلحة، مع أنّه اسم لرجل. (دشتي).

(**قوله: بِاللفظِ**) ظاهره أن ذلك على سبيلِ الوجوبِ، ويخالفه ما نقله السيوطي عن ابن هشامٍ وغيره، ومن أن ما كان لفظه مذكراً، ومعناه مؤنثاً أو بالعكس، فإنَّه يجوز فيه وجهان. اهـ. (سم)، ويخالفه أيضاً ما في (التَّسهيل) وشرحه للدَّماميني، وعبارة (التَّسهيل) تحذف تاء الثَّلاثة وأخواتها، إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقةً أو مجازاً، قال الدماميني: استفيد منه أن الاعتبارَ في

وَفيها بِمَوْصُوفِها الْمَنْوِيّ.

(وَالْمُمَيِّزَ) لِما ذَكَرُوا ....

أبو طالب

....

الناصية

الواحدِ بالمعنى لا باللفظ، فلهذا يقال ثلاثة طلحاتٍ بالتاء، ثم قال في (التّسهيل) وربما أول مذكر بمؤنّث، ومؤنث بمذكر، فجيء بالعددِ على حسبِ التأويلِ، ومثل الدماميني الأول: بنحو ثلاث شخوصٍ تريد نسوة، وعشر أبطن تريد قبائل، والثَّاني: بنحو ثلاثة أنفس، أي: أشخاصٍ، وتسعة وقائعٍ، أي: مشاهد. فتأمل.

وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بأربعة شهداء، على أن الأقراء: الأطهار لا الحيض، وعلى أن شهادة النِّساء غير مقبولة؛ لأنّ الحيضَ جمع حيضة، فلو أريد الحيضُ لقيل ثلاث، ولو أريد النِّساء لقيل بأربعٍ، ووجه الردِّ أن المعتبر هنا اللفظ، ولفظ قرء وشهيد مذكر. (يس). وفي (الصبان) تقول: ثلاثةُ أشخاصٍ قاصد نسوة، وثلاث أعين قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر، ولفظ عين مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلامِ ما يقوي المعنى، أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى. فالأول كقوله:

.... ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ ومِعْصَرُ

وقوله:

وإنْ كِلاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ

وجعل منه في (شرح الكافية): ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٦٠] قال: فبذكر أمم ترجَّح حكم التأنيث، لكنَّه جعل أسباطاً في (شرح التَّسهيل) بدلاً من اثنتي عشرة، وهو الوجه، كما سيأتي.

(قوله: وَفِيهَا بِموصوفها المَنْوِيّ) لا بها، نحو: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٦٠] أي: عشر حسناتٍ، ولولا ذلك لقيل عشرة؛ لأنّ المثل مذكر، وتقول: ثلاثة ربعات ـ إذا قصدت رجالاً ـ ثلاثة دواب ـ إذا قصدت ذكروا؛ لأنّ الدابة صفة في الأصلِ.

(قوله: وَفِيها بموصوفِهَا الْمَنْوِيّ) يعني: إن كان العدد صفة لشيء، فتذكير العدد وتأنيثه يتبع الموصوف، ولا يعتني بالمعدود كقوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٦٠] فجاء (عشر) بغير تاءٍ بملاحظة موصوفها (الحسنة) مع أن مفرد معدودها (مثل) مذكّر. (دشتي).

(قوله: والمميز لِمَا ذُكر) وهي: الثَّلاثة إلى العشرةِ.

(اجْرُرِ) بِالإضافَةِ حال كونِهِ (جَمْعاً) مُكَسَّراً ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: اجرر**) أي: إن لم يكن موصوفاً، ولا صفة، فالأولُ نحو: أثواب خمسة، والثَّاني: نحو: خمسةُ أثوابٍ، والأحسن في الثَّاني: أن يكونَ عطفَ بيانٍ لجمودِه، ولم يكن العدد مضافاً إلى مستحقِّه، نحو: خمسة زيد؛ لأنّه قد عرفها وميّزها فلا تحتاجُ إلى تمييزٍ، ولم يرد بها حقائقها، نحو: ثلاثة نصف ستة، ووجه الجرِّ بأنه لما كثر استعماله آثروا جرّ المميز بالإضافةِ للتخفيف؛ لأنّها تسقط التَّنوين وكونه جمعاً؛ للمطابقةِ بين العددِ والمعدودِ، وكونه للقلة للمطابقة أيضاً؛ لقلة المعدود. (يس) بحذف يسير. وقوله: والأحسن في الثَّاني أن يكونَ عطف بيانٍ، لعله لم يوجب كونه عطفَ بيانٍ؛ لإمكان تأويلِ أثوابٍ بمشتقٍّ، كأن يقال: مسماة بأثوابٍ، وقوله: لأنّه قد عرفها، أي: لأنه لا يقال خمسة زيد إلا لمن عرف زيداً وخمسته، كما سيأتي عن الدَّماميني. (صبان).

(**قوله: اجْرُرْ بِالإِضَافَة**) أي: إِضَافَةِ اسم الْعَدَدِ إليه. ويَكون الْمُمَيِّز - غالباً - جَمع قلة؛ للتَّطابُقِ بينَ اللَّفظِ والوَاقِع، فإنَّ جَمعَ الْقِلَّة، كَمَا سَيَأْتِي في بِابِ جَمْعِ التَّكسير - أَقلّهُ ثَلاثَة وأكثره عشرة. وفي (التَّصريح) الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وهي نوعان (أحدهما الثَّلاثة والعشرة، وما بينهما)، وذلك ثمانية ألفاظ (وحتى ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً) ليطابق العدد المعدود لفظاً (من أبنيةِ القلةِ)؛ ليتطابقا معنى، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقولِه: ..والمميز اجرره جمعاً بلفظةِ قلة في الأكثرِ، (نحو: ثلاثة أفلس) من الجوامدِ (وأربعة أعبد) من المشتقاتِ الجاريةِ مجرى الجوامدِ (وسبعة أبحر) من المائعاتِ، وثلاثة أحمالٍ، وتسعة صبية، وعشرة أرغفة. (وقد يتخلف كلُّ واحد من هذه الأمورِ الثَّلاثةِ) وهي الجمعُ والتَّكسيرُ والقلة (فيضاف للمفرد) في مسألتين: **إحداهما**: أن يكون اسم جمعٍ؛ وذلك قليل، نحو: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]، وخمس ذود، **والثَّانية**: في لفظٍ واحدٍ، (وذلك إن كان نحو ثلاثمئة وتسعمئة)؛ لأنّ المئة وإن أفردت لفظاً، فهي جمع معنى؛ لأنها عشر عشرات، وهو عدد قليل، قاله الموضح في الحواشي (وشذ في الضَّرورة، قول) وهو الفرزدق:

ثَــلَاث مــئــيــنِ لِــلــمُــلُــوكِ وفى بِــهــا رِدَائِــي وجَــلَّــتْ عَــنْ وُجُــوهِ الأَهَــاتِــمِ

ووجه شذوذه أنَّ المئة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلاثمئة، وهو مما يفيد الكثرة، فكان غير مناسب. (ويضاف لجمع التَّصحيح في مسألتين: **إحداهما**: أن يهمل تكسير الكلمة نحو: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وخمس صلوات، و﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فإن سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسيرٍ أصلاً، فضلاً عن أن يكون للقلة، فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها، وهي جمع تصحيح؛ لأنه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه، (**والثَّانية**: أن يجاور) بالراء المهملةِ (ما أهمل تكسيره)، وإن كان هو مسموع التَّكسير (نحو: ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣] فإنه) كسر على سنابلَ،

(بِلَفظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ) نَحو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] وجاءَ فِي الْقَليلِ جَمعُ تَصحِيحٍ، نَحو: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، وتُكسَرُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

ولكنه (في التّنزيل مجاور لسبع بقراتِ المهمل تكسيره، فلذلك حسن تصحيحه، وقد جاء في التنزيلِ مكسراً نحو: ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وبقي مسألتان: **إحداهما**: أن يكون تكسير الكلمةِ غير مقيس، نحو: ثلاث سعادات، فإن جمع سعاد على سعائد، خلاف القياس، كذا قال ابن مالك، وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنثِ بالعلامةِ، نحو: رسالة ورسائل، وأن نحو عجائز يحفظ، ولا يقاس عليه، **والثّانية**: أن يكون تكسير الكلمةِ قليل الاستعمال نحو: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَتٍ﴾ [النمل: ١٢]، قال الموضّح: كذا ظهر لي، فإن تكسير آية على آي جائز، لكنه ليس بالفاشي، وجعلها ابن مالكٍ مما أهمل تكسيره، قال: وفيه نظرٌ، (وتضاف لتاء الكثرة في مسألتين: **إحداهما**: أنه يهمل بتاءِ القلةِ نحو ثلاث جوارٍ، وأربعة رجالٍ، وخمسة دراهم، فإن جارية ورجلاً ودرهماً لم يستعمل لها جمع قلة، وأما أرجْل فجمع رجل بكسر الراءِ وسكون الجيمِ (**والثّانية**: أن يكون له بتاء قلة، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً، فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه إلى جمع الكثرة، (**فالأول**) وهو الشاذ قياساً (نحو: ﴿ثَلَثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإن جمع قرء بالفتح على أقراءٍ شاذ) كما سيأتي في باب جمع التكسير، نعم إن جعل قروء جمعاً لقرء بالضم كان قياساً، والقرء بالفتح والضمّ يطلق على الطُّهر والحيض (**والثّاني**) وهو الشاذ سماعاً، (نحو: ثلاثة شسوع) بمعجمةٍ فمهملةٍ (فإن أشساع) وإن كان قياساً؛ لأنّ مفردَه شِسْع بكسر أوله وسكون ثانية أحدُ سيور النّعل، وأفعال قياس فيه كحملٍ وأحمالٍ بالحاءِ المهملةِ، ولكنه (قليل الاستعمالِ، النّوع الثّاني) من النّوعين (المئة والألف). كما سيأتي في الشّرح.

(**قوله: بلَفظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ**) ليطابق التميز مع المعدودِ، فإن التميز هنا بعد الثّلاثةِ إلى العشرةِ، وجمع القلّةِ للثلاثة إلى العشرةِ.

(**قوله: نحو**: (﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]. . . **إلخ**) الآية الأولى في سورة الحاقّة، آية (٧) والآيةُ الثّانية في سورة الأنعام آية (١٦٠) ﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧] مثال لِعدِّ الْمُؤنّثِ، فإنَّ (لَيْل) مُؤنّث مَجازِيّ، ولِذَا جُرِّدَ (سَبْعَ) مِن التّاءِ، ﴿وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧] مثال لِعدِّ المُذكَّرِ، فإنَّ (يَوْم) مُذكَّر، ولِذَا جَاءت التّاءُ في (ثَمَانِيَة) و﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] مِثال لِلْمَوْصُوفِ الْمَنْوِيِّ كَمَا ذَكَرْنَاه، وفي هَذِهِ الأَمْثِلَةِ كُلِّهَا أُضِيفَ اسم الْعَدَدِ إلى مُمَيِّزِهَا، ولِذَا جرَّ بِالإِضَافَةِ (لَيالٍ ـ أيَّام ـ أمْثَالها). هذا وفي (الدشتي) والظّاهر أن (ليالي) ليست جمع قلّة، فالمناسب أن يمثّل بها في القليل الآتي.

(**قوله: نَحو**: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]). (سَمَوات) لَيسَ لَهَا جمع مكَسَّر أصلاً ـ كمَا قيل ـ.

(**قوله: وتكسير**) عطف على تصحيحٍ، أي. وجاء في القليلِ جمع تكسيرٍ بلفظِ الكثرة.

وَمِـئَـةً وَالأَلْـفَ لِـلْـفَـرْدِ أَضِـفْ وَمِـئَـةٌ بِـالْـجَـمْـعِ نَـزْراً قَـدْ رُدِفْ

بِلَفظِ كَثْرَةٍ، نَحو: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨] (وَمِئَةً وَالألِفَ) وما بَينهما (لِلْفَرْدِ) الْمُمَيِّزِ (أَضِفْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: نحو**: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]. (قُرُوء) عَلَى وَزْنِ (فعول) جَمع كَثْرة، وَلَو جَاءَ جَمع قِلَّةٍ لَقِيلَ (أَقْرُؤ)، و(أقْراء) في جَمع (قُرْء) ـ شاذٌّ ـ كَمَا قيل عَنِ المِصْبَاحِ ـ والْقُرآنُ الْحَكِيمُ مُقْتَضى فَصَاحَتِهِ البَالِغَةِ عَدَم اسْتِعْمَالِ الشَّوَاذ؛ ولِذَا لَمْ يُستعمل فيه (أقْرَاء).

هذا، وفي الصبان يرد عليه أمران، **الأول**: ما في المرادي من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضمِّ القافِ فلا يكون شاذّاً. **الثَّاني**: أن لقَرءٍ بالفتح بناء قلة مطرداً، وهو أقرؤ، فإن أفعلاً مطرد في فعلٍ بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ، إذا كان صحيحُها كما هنا، وعبارة ابن النَّاظم، وإن لم يهمل يعني جمع القلة لمفردِ المميز، جيء به يعني بالمميزِ جمع قلةٍ في الغالبِ نحو: ثلاثة أجبلٍ، وخمس آكم، وقد يجاء به جمع كثرةٍ كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]. اهـ.

(**قوله: ومئة والألف**) أي: هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعدادِ الأمثلةِ، سواء كان الجمعُ بصيغةِ الجمعِ، نحو: مثنى رجل، وثلاثة آلاف رجلٍ، أو بإضافة ثلاثة فما فوق إليه نحو: ثلاثمئة رجلٍ، وأحد عشر ألفِ رجل، ولك أن تجعل هذين من المفردِ اعتباراً بلفظ مئة، ولفظ ألفٍ.

(**فائدة**) قال في (التَّسهيل) واختصّ الألف بالتمييز به مطلقاً، ولا يميز بالمئة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها. اهـ. نحو: مئة ألف، وأحد عشر ألفاً وعشرون ألفاً، وأحد وعشرون ألفاً وثلاثمئة وخمسمئة وإحدى عشرة مئة وخمس عشرة مئة. (صبان).

(**قوله: والألف**) أل من الحكايةِ لا من المحكي؛ إذ لا يجوز الألف رجل مثلاً، قال الفارضي: وأما دخول أل على المضاف في قوله أبي هريرة رضي الله عنه، فلما قدم جاء بالألف دينار فقيل: زائدة، وقيل: تقديره بالألفِ ألف دينار، فحذف ألف وهو بدل من الألفِ. (صبان).

(**قوله: للفرد أضف**)؛ لأنّ المئة اجتمع فيها ما افترق في عشرةٍ وعشرين من الإضافة والإفراد؛ لأنّها مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوضٌ عن عشرِ مئة، وهي تميز بمفرد مخفوضٌ فعوملت الألف معاملة ما عوضت منه. اهـ. (تصريح) وقوله فأخذت... إلخ، وجهه أن هذا أخف، ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين. اهـ. (سم) وقال

نَحو: ﴿بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ﴾ [العَنكبوت: ١٤]، وجاءَ الْمُمَيِّزُ مَنصوباً قَليلاً في قَولِهِ:

إذا عـاشَ الْـفَـتـى مِـئَـتَـيْـنِ عـامـاً [فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـلَّـذاذَةُ وَالْـفَـتَـاءُ]

أبو طالب

(قوله: إذا عاش الفتى... إلخ) آخره:

.... فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـلَّـذاذةُ والـفَـتَـاءُ

اللذاذة: اللذة، والفتاء بالمدِّ بالفارسيةِ جواني، يعني: لا يبقى للفتى لذّةٌ في الدُّنيا إما أن يحمله الموت، أو يفنى عنه الفتاء واللذة.

الناصية

الدّماميني: أما كونه مفرداً مع أن القياس جمعه كما جمعوه في ثلاثةِ دراهم للعلة المتقدّمة؛ ولأنه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه؛ لئلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقلِ المعنوي. (صبان).

(قوله: أضِفْ) نحو: عندي مئة درهم، ومئتا ثوب، وثلاثمئة دينار، وألف عبد، وألفا أمة، وثلاثة آلاف فرس. (صبان).

(قوله: نَحو: ﴿بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]... إلخ) الآيةُ الأولى، والثَّانية في سورةِ الْعَنكبُوت/ آية (١٤) الشَّاهد في الآيَتَيْنِ أنَّ الْمُميِّزَ فِيهِمَا (عَام ـ وسَنَة) مُفرد، ومَجرُور بِإضافَةِ (مئة ـ أَلْف) إليه.

(قوله: وَجَاءَ الْمُمَيِّزُ مَنصوباً... إلخ) فلا يقاس عليه، وأجاز ابن كيسان المئة درهماً، والألف ديناراً. وفي (التَّصريح)، (وقد تميز) المئة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري:

إِذَا عَـاشَ الـفَـتَـى مِـئَـتَـيْـنِ عَـامـاً فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـمَـسَـرَّةُ والـفَـتَـاءُ

فعاماً تمييز منصوب بعد مئتين، قال ابن مالك: وذلك يقوي ما أجازه ابن كيسان من نحو الألف درهماً والمئة ديناراً بالنصبِ، ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه: ونحن ما بين الستمئة والسبعمئة بالنصبِ، فأجرى أل في تصحيح نصب التمييز مجرى التَّنوين، والنون، وروي بخفض مئة على زيادةِ أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل، أو إبدال مئة من المخفوض، على إنابة المفرد عن الجمعِ مثل في جناتٍ ونهر، والحق أن البيت ضرورة، والرّواية شاذّة.

(قوله:

إِذَا عَـاشَ الـفَـتَـى مِـئَـتَـيـنِ عَـامـاً ....

تمامه:

.... فَـقَـدْ ذَهَـبَ الـلَّـذَاذَةُ والـفَـتَـاءُ

(وَمِئَةٌ) وما بَعدَها للألِفِ (بِالْجَمْعِ نَزْرَاً قَدْ رُدِفْ) مُضَافاً إلَيه كقِراءَةِ الْكسائِيّ: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥].

أبو طالب

. . . .

الناصية

قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المُعَمَّرين، من قصيدة من الوافر.

والشَّاهد في مئتين عاماً، والقياسُ فيه إضافة المئتين إلى العام، وهذا شاذٌّ لا يقاس عليه. والفتاء - بالمدِّ - من فتئ بالكسر يفتأ. ويروى: فقد ذهب المسرَّة والفتاء. والفاء في فقد: جواب للشَّرط. هَذَا بَيْت مِن أبْيَاتٍ لِرَبِيعِ بْنِ ضبع الْفزاري، وكانَ مِنَ المعمَّرين، فلمَّا بَلَغَ عُمرُه مئتي سَنَةٍ قَالَ هَذِهِ الأبْيَات، (الْمَعنى): إذَا عَاشَ الشَّابُ فِي الدّنيا مئتين سَنَة، فَقَدْ ذَهَبَ عَنهُ اللَّذَّة والشَّبابُ، فُلا يَستَلِذُّ بِشَيء، ولَا يَقدِرُ عَلَى شَيءٍ. (الشَّاهد) في نَصب (عاماً) تمييز مئتين على خلافِ القِياس. وهو قَليل.

(قوله: كَقِرَاءَةِ الْكِسَائِيّ ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥])، القِرَاءَةَ الْمِشْهُورَة هي: ﴿ثَلَثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، بتنوين (مئة) وكون سنين نعتاً لثلاثمئة لا تمييزاً لها ولكن قرأ الكسائي وحَمزة (ثَلاثَمئةِ سِنِين) (مئة) بِدُونِ التَّنوينِ، وإضَافَتِهَا إلى (سِنِين)، ومِثْل هَذِهِ القِراءة قليل في اسْتِعمَالاتِ الْعَرَب.

(قوله: كقِرَاءَةِ الْكِسَائي) أي: كقراءةِ الأخوين حمزة والكسائي (ثلاثمئة سنين) بحذف التنوينِ بإضافة مئة إلى سنين، ووجه ذلك تشبيه المئة بالعشرةِ، إذ هي تعشير للعشرات، كما أن العشرة تعشير للآحادِ، وقيل من وضع الجمع موضعَ المفردِ. وقرأ الباقون بتنوين مئة على جعلِ سنين بدلاً، أو عطف بيانٍ لا تمييزاً، لِئَلَّا يلزم الشذوذ من وجهين، جمع تمييز المئة ونصبه، قاله الدّماميني، وقال في التَّصريح: لأنّه يقتضي أنهم أقل ما لبثوا تسعمئة، قال الموضح في الحواشي. اهـ. وسبقه إلى هذا أبو إسحاق الزجاج، قال ابن الحاجب: ووجهه أن مميز المئةِ واحد من المئة، فإذا كان كذلك، وقلت: سنين فيكون سنين واحدة من المئة وهي ثلاثمئة وأقل السنين ثلاثة، فيجب أن تكون تسعمئة، وهذا، وأراد أيضاً على قراءة حمزة والكسائي؛ إذ سنين عندهما تمييز لا غير، وإن كان مجروراً، ثم أجاب ابن الحاجب بأن ما ذكر إنَّما يلزم إذا كان التمييز مفرداً، أما إذا كان جمعاً، كما هو الأصل لما مرَّ، فالقصد فيه كالقصد في وقوع التَّمييز جمعاً في نحو ثلاثة أثواب، ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المحلَّ لما كان للمفرد؛ لكونه المقيس فيه كان الجمعُ الحالّ في ذلك المحل في حكمِ المفردِ بأن يرادَ منه الجنسُ المتيقن تحققه في واحدٍ، فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور، فتأمل. (صبان).

وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

(وَاحداً) بِالتَّذكيرِ (اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ) بِغَيرِ تاءٍ (مُرَكَّباً) لَها فاتِحاً آخِرَهما (قاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ) نحو: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤].

(وَقُلْ لَدى التَّأْنِيثِ) لِلْمَعدُودِ (إِحْدَى عَشْرَهْ) بِتَأْنِيثِ الجزأين، وَقيلَ: الألِفُ في إِحْدى لِلإِلْحاق لا لِلتَّأْنِيثِ، ....

أبو طالب

(**قوله: فاتحاً آخرهما**) هذا إنما هو لإتمام كيفية التَّركيبِ عند بيانه، وإلا فهو مفهوم من قول المصنف بعد هذا، أو الفتح في جزأيْ سِوَاهُما أُلِفَ.

(**قوله: بتأنيث الجزأين أي: لفظاً، فقوله: وقيل... إلخ**)، بيان لما يخالفه، فإن ذلك القيل لم ينكر كون إحدى مؤنثاً، وإنما أنكر كون ألفها للتأنيث.

الناصية

(**قوله: وأحد اذكر... إلخ**) لما تكلَّم على العددِ المضافِ شرع في المركب، فقال: وأحد أذكر... إلخ.

(**قوله: مركَّباً**) بكسرِ الكافِ، أي: حال كونك مركباً، ويجوز أن يكون بفتحِ الكافِ حالاً من عشرٍ، أي: مركباً معه، أي: مع أحد. اهـ. سندوبي، وإلى الأول جنحَ الشَّارح؛ لكونه أنسب بما بعده. وفي (الدشتي): إن قوله: (مركباً) بصيغةِ اسمِ الفاعلِ حال من فاعلِ اذكر، أي: حال كونك مركباً لأحد وعشر، يعني: اذكرهما بصورةِ التركيبِ لا بصورةِ الإضافةِ. (دشتي).

(**قوله: قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَر**) أي: إذا قصدت عدّ معدود مذكّر. وفي (الشيرازي): يَعني: في عَد المذكَّرِ الّذي هو (أَحَدَ عَشَرَ) تَلَفَّظ بِهِ هَكَذَا بِفَتحِ آخِر (أَحَدَ) وَ(عَشَرَ) وبِدُونِ تَاءٍ فيهمَا. والآيَة التي تَليهَا هي في سورة يُوسُف آية (٤) (**قوله: بتأنيثِ الجُزأَيْن**) الألِف المَقصُورَة في (إِحْدَى) وَ(تَاءِ) عَشَرَة عَلامَتَا التَّأنيث.

(**قوله: وَقيلَ: الألِف في إِحْدَى لِلإِلْحَاقِ لَا لِلتَّأنيثِ**). وفي (الصبان) بألف إحدى للتأنيثِ عندَ الأكثرين، وقيل للإلحاقِ، وزال التنوين في إحدى عشر للتركيبِ، فتقول في العطفِ إحدى وعشرين بالتنوين، نقله ابن هشام، وفي الفارضي عن ابن بابشاذ: أن أحد المنقلبة همزتها عن واوِ المستعملة في العددِ هي التي في نحو قولك: كل أحد في الدار، وجمعها آحاد، وأما التي تستعمل بعد النفي نحو: ما جاءني من أحد فهمزتها أصلية غير مبدلة، ولا تجمع ولا تستعمل في العددِ، ولا في المثبت.

نَحو: «عِندِي إِحْدى عَشْرَةَ امْرَأَةً» (وَالشِّينُ فِيها) رَوَوْا عَنِ الْحِجازِيِّينَ سُكُونَهُ و(عَنْ) بَني (تَمِيم كَسْرَه) وعَن بَعضِهِم فَتْحَهُ ....

أبو طالب

(قوله: رواه) أي: النَّحويون راوون عن الحجازيين، وفي بعضِ النَّسخِ رووا بصيغةِ الجمعِ من الماضي المعلوم... إلخ، ولم يقدر رُوِيَ أو مروي، إذ على تقديرِهِ صار الراء في كسرهِ مضموماً، فلا يوافق فتح الراءِ في عشرةٍ في المصرعِ الأول.

الناصية

هذا. وهمزة أحد مُبدلة من واو وكذا همزة إحدى، إلا أن الأول شاذٌّ لازم غالباً، والثَّاني مطردٌ على الأصح كإشاح وإكاف، ولهذا نبهوا على الأصلِ في أحدٍ، فقالوا: وحد، ولم ينبهوا عليه في إحدى. اهـ. (تصريح).

وقد قيل: وحد عشر على الأصلِ، وهو قليل. وقد يقال: واحد عشر على أصل العدد. وفي (الصبَّان) لا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفاً عليها أو مضافة نحو: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر ٣٥] (زكريا). وفي (الشيرازي) مَعنى الإلْحَاق: هو أنْ يزاد في وَزْنِ حَرف؛ لإرَادَةِ إلْحَاقِهِ بِبَابِ وَزْن آخَر، والذي قال: إنَّ الألِف هنَا للإلْحَاق، إنَّمَا قَصَدَ الإلْحَاقَ بِبَابِ الأسْمَاءِ الرُّبَاعِية بوَزنِ (درْهَم).

(**قوله: نحو: «عِندي إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً»**) واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما، أي: النيف والعقد من المثالين، وإنَّما جمعوا بين تأنيثين في إحدى عشرة؛ لاختلاف لفظي العلامَتين، وفي اثنتا عشر إمَّا لأنَّ التَّاء بدلٌ من الياءِ وليست للتأنيث، أو لأنها زائدة للإلحاقِ بأصبهان، وإما لأنَّ اثنين واثنتين معربانِ، وعشرة مبنية، والمبني غير المعربِ، فكأنَّهما اسمانِ مضاف ومضاف إليه، وإمَّا لأنَّهما متضايفان حقيقة بدليل حذفِ النُّونِ، قال الموضح: كل ذلك قد قيل: والسُّؤال عندي من أصلِهِ ليس بالقوي؛ لأنَّهم قالوا في اسم الفاعلِ خامس عشر في المذكر، وخامسة عشرة في المؤنث، فأنَّثوا الكلمتين جميعاً وبنوهما على الفتحِ، وذلك مجمع عليه، وكذا في الباقي، فدلَّ على أنهم اعتبروا حالةَ الكلمتين قبلَ التركيب. اهـ. (تصريح).

(**قوله: رَوَوْا عَنِ الْحِجَازِيِّين سُكونه**) وفي (التَّصريح) إذا كانت العشرة مختومة (بالتاء سكنت) أنت (شينها في لغةِ الحجازيين)، فإنهم ينطقون بها ساكنة؛ كراهة توالي أربع متحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة، (وكسرتها في لغة) أكثر بني (تميم)، شبيهاً بتاء كتف (وبعضهم) وهم الأقلون. من بني تميم. (بفتحها) إبقاء لها على أصلها من الفتحِ، وبذلك قرأ يزيد بن القعقاعِ، ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وبعضُهم يسكن العين من عشرةٍ، فيقول: أحد عشر احترازاً من توالي المتحركاتِ، قاله في المفصلِ (تصريح).

(**قوله: عَنْ بَنِي تَمِيم كَسْرَه**) أي: مع المؤنثِ فيقولون: إحدى عشِرة، واثنتا عشِرة، بكسر الشِّين، وبعضهم بفتحهَا، وهو الأصل؛ إلا أن الأفصحَ التَّسكين، وهو لغة الحجازِ. وأمَّا في

وَمَــعَ غَــيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدا

(وَ) إذا كان (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى) وهو ثَلَاثَةٌ إلى تِسْعَةٍ (ما مَعْهُما فَعَلْتَ) مِنَ التَّذكيرِ فِي الْمُذكَّرِ، والتَّأنيثِ فِي الْمُؤنَّثِ (فَافْعَلْ) أَيْضاً مَعَه (قَصْدا) ....

أبو طالب

(قوله: وهو ثلاثة إلى تسعة) لم يقل وهو اثنين إلى تسعة كما هو مقتضى الظاهر، إذ مراد المصنف: بيان حكم جزأي ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، بقرينة قوله: وأول عشرة اثنتي... إلخ. بيان حال جزأي المركبين، لا الاستدلال على حالِ الجزءِ الأخير على حالِ الجزءِ الأوّلِ، وإلا لكان (قوله: إذا أنثى تشا أو ذكراً) مستغنى عنه، والمرادُ بقوله ثلاثة وتسعة: جنسهما لا مذكرهما فقط، وعبّر بلفظِ المذكرِ؛ لكونه أشرف.

الناصية

التَّذكير فالشّين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر، فيقال: أحد عشر، وكذلك أخواته؛ لتوالي الحركاتِ، وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ هبيرة - صاحب حفص - ﴿أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا﴾ [التوبة: ٣٦] وفيها جمع بين ساكنين.

(قوله: وَإِذَا كَانَ مَعَ غَيْرِ أحَدٍ... إلخ) أي: إذا كان (عشر) مركباً مع غيرِ أحدٍ وإحدى بأن كان مع ثلاثةٍ وثلاث إلى تسعة وتسع، فافعل بعشرٍ مثل ما فعلت به عندما كان مع أحد وإحدى من التبعيةِ للمميّز في التَّذكير والتَّأنيث، فقل ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة فكان عشر تابعاً للمميّز خلاف الثلاثة. (دشتي).

(قوله: مع غير أحد وإحدى) أي: من اثنين واثنتين إلى تسعة وتسعٍ، قال (سم) بين المصنف بهذا، أي: بقوله ومع غير أحد وإحدى... إلخ، حكم العشرة إذا ركبت مع التّسعة فما دونها، ثم بين بقوله الآتي: ولثلاثة وتسعة... إلخ، حكم التّسعة وما تحتها إذا ركبت معها العشرة. (صبان).

(قوله: مَا مَعْهُمَا) أي: مع أحد وإحدى يعني: أن حكم عشر حكم أحد، وإحدى في التبعيةِ للمميّز (دشتي).

(قوله: فَافْعَلْ أَيْضاً مَعَه) أي: مع (عشر) حال تركيبه مع غير أحد وإحدى.

(قوله: قصداً) قال شيخنا: والبعض حال بمعنى مقتصداً، أي: عادلاً، وهو غير متعين؛ لجواز أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذفِ مضافٍ، أي: فعل قصد، أي: اقتصاد، بل هذا أولى لما مرَّ غير مرةٍ أن مجيء المصدر حالاً، وإن كثر سماعي، والحاصل أن للعشرة في التركيبِ عكس ما لها قبله، فتحذفُ التاءُ في التذكيرِ؛ كراهةَ اجتماعِ علامتي تأنيث، فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، فلا يقال: ثلاثة عشرة. (صبان).

وَلِـثَـلَاثَـةٍ وَتِـسْـعَـةٍ وَمَـا بَـيْـنَـهُـمَـا إِنْ رُكِّـبَـا مَـا قُـدِّمَـا
وَأَوَّلِ عَـشْـرَةَ اثْـنَـتَـيْ وَعَـشَـرا اِثْـنَـيْ إِذَا أُنْـثَـى تَـشَـا أَوْ ذَكَـرا

وهذا جَوابُ الشَّرطِ الْمُقَدَّرِ في كَلامِهِ الّذي أَبْرَزْتُهُ.

(وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَما بَيْنَهُما إنْ رُكِّبا) مَعَ عَشَر (ما قُدِّما) مِن ثُبُوتِ التَّاءِ في التَّذكيرِ وسُقُوطِها في التَّأْنيثِ، نَحو: «عِنْدِي ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً» و«ثَلاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً». (وَأَوَّلِ عَشْرَةَ) بِالتَّاءِ (اثْنَتَيْ) كذلك (وَعَشَراً) بِغَيرِ تاءِ (اثْنَيْ) كذلك ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَهذَا) يعني: قوله (فافعل) جوابُ شرطٍ لم يذكره المصنف صريحاً، وأنا (الشَّارح) أبرزته بقولي: (إذا كان). وفي (الشيرازي) الذي أبرَزَه هو قَوْلُ الشَّارح: (إِذَا كَانَ) قبلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (مَعَ غيرِ أَحَدٍ وإحْدَى) وَقَوله: (فَافعَل قَصْداً) جَوابٌ لِذَلِكَ الشَّرطِ. و(قَصْداً) أيْ: مُستَقيماً في الْعَمَلِ (كِنايَةً عَن أنَّ هَذَا هوَ الصَّحيحُ) فَكلمةُ (عَشَرَة) وَحدَهَا ذَكِّرهَا مَعَ الْمذكَّر، وأَنِّثْهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ.

هذا وفي (الخضري): تقدير البيت أفعل في العشرةِ مع غير أحد وإحدى ما فعلته فيها معهما أي: من تأنيثها للمؤنثِ، وتذكيرها للمذكَّرِ، فالفاء زائدة، وما مفعول مقدم لأفعل، ومع ظرف لغو متعلّق بأفعل، أو حال من العشرةِ المعلومةِ مما قبله، ومتعلّق فعلت، وأفعل محذوف، أي: في العشرةِ، وقصداً إما بمعنى قاصداً للفعل ومتوجهاً إليه، أو مقتصداً أي: عادلاً فيه، وأفاد بهذا البيت حكم العشرة إذا ركبت مع التِّسعة فما دونها، ومما بعده حكم التِّسعة فما دونها مع العشرةِ.

(قوله: نَحو: «عندي ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً... إلخ») الشَّاهِد في الْمِثَالَيْنِ أنَّ الْعَشَرَةَ وَافَقَ الْمُمَيِّزَ والثَّلاثَةَ خَالَفَتْه.

(قوله: وأول عشرة... إلخ) اعترض الفارضي وغيره هذا البيت بأنه قد علم من قولِهِ، ومع غير أحدٍ وإحدى إلى آخر البيتِ، فإنَّه علم منه كون اثني له عشر، واثنتي له عشرة، وقد يقالُ: إنَّما صرَّح به؛ دفعاً لتوهم أن اثنينِ في حالِ تركيبه مع العقدِ كثلاثٍ فما فوق في هذه الحالة يجردُ من التاءِ عند التأنيثِ، وتلحقه عند التذكير، قال الدماميني: في إحدى عشرة واثنتي عشرة سؤالٌ مشهورٌ، حاصلُه لزوم الجمعِ بين علامتي تأنيثٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، وجوابه: أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفسِ الكلمةِ، ولذا لم تسقط في جمعي التَّصحيح والتَّكسير بخلافِ التاءِ، إذ قالوا حبلى وحبليات، وحبالى وجفنة وجفنات وجفان، وأما اثنتان فبني على التاء؛ إذ لا واحد له من لفظه، فكانت كالأصل. (صبان).

(قوله: كذَلك) أي: بالتاءِ مثل عشرة. (قوله: كذَلك) أي: بغير تاءٍ مثل (عشر).

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

(إذا أُنثى تَشا)، راجِعٌ لِلأَوَّل (أَوْ ذَكَراً) راجِعٌ لِلثَّانِي، نَحو: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]. هذا؛ والْمُعربُ مِمَّا ذُكِرَ اثْني واثْنَتَي (وَالْيا) فيهما (لِغَيْرِ الرَّفْعِ).

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: إذا اثني. . . إلخ**) لف ونشر مرتبٍ، وتشا بالقصرِ لغةً أو ضرورةً، أو حذفت همزته؛ لاجتماعهما مع همزة، أو وأفاد بذلك حكم اثنين واثنتين إذا ركبا؛ لئلا يتوهم أنهما في التَّذكيرِ والتأنيث، كثلاثة في حالِ تركيبها، أما حكمُ العشرةِ فمعلوم من قوله ومع غير أحد. . . إلخ، كما أن قوله: واليا لغيرِ الرفع. . . إلخ، معلوم من بابِ الإعرابِ لكن ذكره؛ لدفع توهم بنائهما عند التركيب. (خضري).

(**قوله: رَاجِعٌ للأوَّل**). يعني: قوله: (إذا انثى تشا) مرتبط بالقسمِ الأولِ، وهو عشرة واثنتي، أي: إذا أردت عقد مؤنّث فاذكر عشرة بالتاء بعد اثنتي بالتاء، وقل اثنتي عشرة امرأة. وفي (الشيرازي) كلمة (اثْنَيْن) إذَا رُكِبَتْ مَعَ (عَشَرَة) تُوَافِقُ الْعشَرَة، وتُوَافِقُ التَّمييز في التَّذكير والتأنيثِ، فَفي الْمُذَكَّر تَقُول: (اثْني عَشَر) وفي الْمُؤنَّث اثْنَتَي عَشَرَة) بِالتَّاءِ فيهِمَا.

(**قوله: رَاجِع لِلثَّاني**) أي: لعشر واثني.

(**قوله: نحو: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾** [البقرة: ٦٠]) (عَيناً) مُؤنث مَجَازِي؛ لِذَلِكَ جَاءَ (اثْنَتي عَشْرَة) بِالتَّاءِ فيهما.

(**قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾** [التوبة ٣٦]) (شَهْراً) مذكر، ولِذَلِكَ جَاءَ (اثْني عَشَرَ) بِدُونِ التَّاءِ فيهِمَا.

(**قوله: هذا والمُعربُ مِمَّا ذُكِرَ**) أي: من الأعداد المركّبة من أحد عشر إلى تسعةِ عشر كلا الجزأين مبنيّات سوى اثني واثنتي فهما معربان. (دشتي).

(**قوله: هَذَا والْمُعربُ مِمَّا ذكِرَ. . . إلخ**) يَعني: مِن كُلِّ مَا ذُكِرَ فَقَط (اثْني - واثْنَتي) مُعْرَبَانِ، والبقية كُلّهَا مَبْنِيَّات (ثَلاثَةَ عَشَرَ - أرْبَعَةَ عَشَرَ. . . إلخ) حَتَّى (عَشَرَ - وعَشَرَة) الْمَوجُودَانِ مَعَ (اثْني عَشَرَ - واثْنَتي عَشَرَة) مَبْنِيَّانِ أيضاً. (شيرازي).

(**قوله: فيهِمَا**) أي: اثني واثنتي يكونان بالياء في حالتي النَّصبِ والجرّ وبالألفِ في حالة الرفعِ.

(**قوله: لِغَيْرِ الرَّفع**) وهو النَّصب والجرُّ.

(وَارْفَعْ بِالألِفِ) كما تَقَدَّمَ في أَوَّلِ الْكِتابِ (وَالْفَتْحُ) بِناءً (فِي جُزْأَيْ سِواهُما أُلِفْ) أَمَّا الْبِناءُ فَلِتَضَمُّنِهِ مَعنى حَرْفِ الْعَطْفِ، ....

أبو طالب

(**قوله: كما تقدَّم**) أي: إعرابهما بما ذكره المصنف هاهنا كما تقدَّم من المتبادِر من قولهِ في أوّلِ الكتابِ؛ إذ المتبادرُ منه فيه أنهما كابنينِ وابنتينِ يجريان (مطلوب) فإن نزل المتبادر منزلة الصَّريحِ كان هذا الكلامُ تعريضاً بالمصنف، بأنه تكرار لما تقدَّم منه، وإلا فيريد الإشارة به إلى أنه تصريحٌ بما عُلِمَ ضمناً، ولا يبعد أن يريدَ به ما تقدَّم من الشَّارح في أوائل الكتابِ، حيث عمم، وقال: سواء أفرد أم ركبا.

(**قوله: فلتضمنه. . . إلخ**) هذا تعليل لبناءِ الجزءِ الثاني، وبقي بناءُ الجزءِ الأولِ بلا تعليلٍ، والأولى أن يقول: لوقوعِ آخر الجزءِ الأولِ وسطاً، وتضمن الجزء الثاني معنى حرف العطفِ، وكان اكتفى به عنه اعتماداً على فهمهِ من التَّركيبِ.

الناصية

(**قوله: وارفعْ بالألِف**) كما رأيت، وأما الجزء الثَّاني فإنه مبني على الفتح مطلقاً، أي: في لأحوالِ الثَّلاثة.

(**قوله: كَمَا تَقَدَّمَ في أوّلِ الْكِتَاب**) في باب المعرب والمبني بقوله: (كلتا كذاك اثنان اثنتان).

وفي (الشيرازي) يَعني: إذَا كَانَ (اثْني - واثْنتَي) في حَالَةِ الرَّفعِ تتلفّظ آخِرهما بِالألِف نَحو: (جَاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً - واثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأة)؛ لأنَّهمَا فَاعِلانِ في الْمِثَالِ. وإنْ كَانَا في حَالَتَي النَّصْبِ أوِ الْجَرّ تتلفظ آخِرَهما بِالْيَاءِ تَقُول: (رَأيْتُ اثْنَتَيْ عَشَرَ رَجُلاً - واثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأة)، وكذَا (مَرَرْت بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً - واثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأة).

(**قوله: في جزأي سِواهما**) أي: سوى اثنتي عشرة، واثني عشر. وفي (الشيرازي) يَعني: جزأي (ثَلاثَةَ عَشَرَ)، وهُمَا (ثَلاثَة) و(عشر) إلى تسعة عشر، وهكذا (ثلاث عشرة) إلى (تسع عشرة) كِلا الجُزأين مَبْنيَانِ عَلَى الْفَتحِ دَائِماً.

وفي (الأشموني): أمّا العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطفِ.

وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاءِ التَّأنيث في لزومِ الفتحِ، ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنتي عشرة؛ لوقوعِ العجزِ منهما موقع النونِ، وما قبل النونِ محلُّ إعرابٍ لا محلَّ بناءٍ، ولوقوع العجز منهما موقع النونِ لم يضافا، بخلاف غيرهما فيقال: أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك.

(**قوله: فَلِتَضَمُّنِهِ معنى حرف العطف**) أي: الواو، إذ الأصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلاً، فحذفت الواو، وركب العددان؛ اختصاراً ودفعاً لما يتبادر من العطفِ من أنَّ الإعطاءَ دفعتان. قاله الدماميني، فإن ظهر العاطف مع التَّركيبِ، والبناء لفقد المقتضي كقوله:

كَـــأنّ بِـــهَـــا الـــبَـــدر ابـــن عـــشـــر وأربـــع

وأَمَّا الْفَتْحُ فَلِخِفَّتِهِ وَثِقْلِ الْمُرَكَّبِ، واسْتَثْنى في «الكافيةِ» ثَماني فَيَجُوزُ إسكانُ يائِها، وكَذا حَذفُها مَعَ بَقاءِ كَسرِ النُّونِ، وَمَعَ فَتْحِها.

أبو طالب

(قوله: واستثنى. . . إلخ) أي: استثنى من واجبِ الفتحِ.

الناصية

وانظر إذا ميز كيف يكون التَّمييز حينئذٍ، وزعم أبو حيانَ أنه أي العاطف، لا يظهر إلا مع تقدُّم العقدِ كالبيتِ المذكور، وليس كذلك، فقد أنشد ابن الشجري:

وقـمـر بـدا ابـن خـمـس وعـشـر

اهـ. (وقوله: وانظر. . .) إلخ، الذي يظهر أن التمييزَ حينئذٍ جمع مجرور، كتمييزِ ثلاثة إلى عشرة، وللبعض اعتراض على هذه العلةِ لا معنى له، فانظره إن أردت التعجب. (صبان).

(قوله: فَلِخِفَّتِهِ وَثِقَلِ الْمُرَكَّب) يعني قوله: (إذا أنثى تشا) مرتبطٌ بالقسم الأولِ، وهو عشرة واثنتي، أي: إذا أردت عدّ مؤنّث فاذكر عشرة بالتاء بعد اثنتي بالتاءِ، وقل اثنتي عشرة امرأة.

هذا وفي (التّصريح)؛ لتعادلِ خفته ثقل التركيب إما بتاءِ الكلمةِ الأولى؛ فلأنَّها نزلت منزلة صَدرِ الكلمةِ من عجزها، وأما بتاءِ الثَّانيةِ فلتضمنها حرف العطفِ، وقيل: لوقوعِها موقع التَّنوين (إلا اثنين واثنتين فتعربهما) بالألفِ رفعاً وبالياء جراً ونصباً (كالمثنى)؛ لوقوعِ ما بعدهما موقعَ النُّونِ وليسا مضافين للعقدِ، وقيل: مضافان إليه، وعليهما فالعقدُ مبني؛ لتضمنِه معنًى حرف العطفِ، وذهب ابن كيسانِ وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيانِ مركبان مع العقدِ كسائرِ أخواتِهما، ورد بأنهما لو كانا مبنيينِ لزما الياء؛ لأنّها نظير الفتحة في الواحدِ، ولهذا قالوا: لا يدين لهالك.

(قوله: واستَثْنَى. . . إلخ) أي: استثنى المصنّف من البناءِ على الفتحِ في المركَّباتِ المذكورة (ثماني). (قوله: ثماني) أي: الواقعة في عددِ المؤنثِ.

(قوله: فَيَجُوزُ إسكَانُ يَائِهَا) أي: كسكونها في معد يكرب.

(قوله: وكَذا حذفها مع بقاء كسر النون) لأنها ياء زائدة، فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها فأشبهت ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

(قوله: ومع فتحها) أي: النون؛ لأنّها لما كانت تضمُّ في الآخرِ إذا كان الآخر النُّون كقوله:

لَـهَـا ثَـنَـايَـا أرْبَـعٌ حِـسَـانُ وَأَرْبَـعٌ فَـثَـغْـرُهَـا ثَـمَـانُ

جعلت فتحة بناء على التركيب.

هذا، وفي الصبان: وقد يُحذف ياؤها أيضاً في الإفرادِ، ويجعلُ إعرابها على النُّونِ كقوله:

لـهـا ثـنَـايَـا أرْبَـعٌ حِـسَـانُ وَأَرْبَـعٌ فَـثَـغـرُهـا ثَـمَـانُ

وهو مثل قراءةِ بعضِ القراءِ ﴿وَلَهُ الجوارُ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤] - بضمِّ الراءِ -.

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

(وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ) وما بَعدَها (لِلتِّسْعِينا) أَيْ: مَعَها (بِوَاحِدٍ) نَكِرَةٍ مَنصُوبَةٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَمَا بَعدَها) كثلاثين وأربعين.

(قوله: واحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين، كما في الفارضي. وأجاز المصنف في (شرح التسهيل) عندي عشرون دراهم، عشرين رجلاً، عند قصد أنّ لكلِّ واحدٍ منهم عشرين كما في السّيوطي. (صبان).

(قوله: بواحد نكرة منصوبة) إنما كان مفرداً نكرة؛ لأنّه ذكر لبيان حقيقةِ المعدودِ، وهو يحصلُ بالمفردِ النكرة التي هي الأصلُ، ومنصوباً؛ لتعذرِ الإضافةِ مع النونِ التي في سورةِ نون الجمع. (صبان).

(قوله: بِوَاحِدٍ نَكِرَة مَنصُوبَة) نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أمماً (فأسباطاً) ليس بتمييز؛ لأنّه جمعٌ، وإنَّما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدلُ كل من كل (والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة) قاله الشّلوبين وابن أبي الرَّبيع وغيرهما، (ولو كان أسباطاً تمييزاً) عن اثنتي عشر (لذكر) بتشديدِ الكافِ (العددان) ولقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيثِ؛ (لأن السبط) واحد الأسباطِ (مذكر)، فكان يجب أن تجرّد التّاء من عددِه. (وزعم الناظم) في (شرح الكافية) (أنه) لا حذف، وأن أسباطاً (تمييز، وإن ذكر أمماً رجح حكم التأنيث) في ﴿أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لكونه وصف بـ(أمماً) جمع أمة (كما رجحه) أي: التأنيث في (شخوصٍ) ذكر (كاعبان ومعصر) في قوله:

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي (ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ)

وكان القياسُ ثلاثة شخوص؛ لأن الشَّخص مذكر، ولكنَّه لما فسره بكاعبان ومعصر، وهما مؤنثان رجح تأنيثه، وما ذكره النَّاظم في الآيةِ مخالف لقوله في (شرح التَّسهيل) أن أسباطاً بدل لا تمييز. أهو القول بالبدلية من اثنتي عشر مشكل، على قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح غالباً، ولو قيل:

وَمَـيِّـزُوا مُـرَكَّـبـاً بِـمِـثْـلِ مَـا مُـيِّـزَ عِـشْـرُونَ فَـسَـوِّيَـنْـهُـمَـا

(كَأَرْبَعِينَ حِينا) و﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] (وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ ما مُيِّزَ عِشْرُونَ ....

أبو طالب

(قوله: وثلاثين ليلة) فيه إشارة إلى تساوي تلك الألفاظ في التَّذكير والتَّأنيث.

(قوله: وميزوا مركباً... إلخ) لا يخفى عليك أن كلام المصنف في بابِ العددِ غير محتوٍ لجميع أحوالِ العددِ ومميزه كما ترى، والبيان المحتوى، أما في التَّذكير والتأنيث فهو أنه في الأحد والأنثى على وفقِ القاعدة إفراداً وتركيباً وعطفاً، وفي سبعة بعدهما على الخلافِ (مطلوب)، وفي العشرة على الخلافِ إفراداً، وعلى الوفقِ تركيباً، وفي البواقي التَّساوي (مطلوب)، وأما في إعرابِ المميز، ففي الأحدِ والاثنينِ، لا يجمع بين العددِ ومميزه؛ لحصولِ الاستغناءِ بأحدهما عن الآخرِ، وفي ثمانية بعدهما مئة وألف، وما يشتقُّ منهما بالجرِّ، وفي البواقي بالنَّصبِ (مطلوب) وأما إفراد المميز وجمعُه: ففي الثلاثة والعشرة وما بينهما بالجمعِ، وفيما عداهما بالإفرادِ.

الناصية

وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كميّة العدد، وحمله على غيرِ الغالبِ لا يحسن تخريج القرآنِ عليه، والقول: بأنه تمييزٌ مشكلٌ على قولِهم: إنَّ تمييز العددِ المركَّب مفرد، وأسباطاً جمع، وقال الحوفي: يجوزُ أن يكون أسباطاً نعت الفرقة، ثم حذفَ الموصوفَ وأقيمت الصِّفة مقامه، وأمماً نعتاً لأسباطاً، وأنث العدد وهو واقعٌ على الأسباطِ، وهو مذكر؛ لأنه بمعنى فرقة وأمة كقوله: ثلاثة أنفس يعني رجالاً. اهـ. فارتكب الوصفَ بالجامدِ، والكثيرُ خلافه، وذهب الفراءُ إلى جوازِ جمع التمييزِ، وظاهر الآية يشهدُ له، ويشهد له أيضاً ما روي من قبل ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاضٍ وعشرين بني مخاض. وتخريج أبي حيان على أن بني مخاض حال من عشرين، أو نعت لها، والتَّمييز محذوف خلافُ الأصلِ، وإلى تمييز المركبِ أشار النَّاظم بقوله:

وَمَـيِّـزُوا مُـرَكَّـبـاً بِـمِـثْـلِ مَـا مُـيِّـزَ عِـشْـرُونَ فَـسَـوِّيَـنْـهُـمَـا

(تصريح). (قوله: كَأَرْبَعِينَ حيناً... إلخ) وخمسين شهراً فالمذكّر والمؤنث سواء. وفي (الأشموني): ويقدم النيف بحالتيه، أي: ثبوتِ التاءِ في التذكيرِ، وسقوطها في التأنيثِ محله في غير اثنين واثنتين، ثم يذكر العقد معطوفاً على النيفِ، فيقال في المذكَّر: ثلاثة وعشرون رجلاً.

(قوله: وَميزوا مُرَكّباً... إلخ) يعني: أن تمييز المركب من حيث الإفرادُ والنَّصبُ مثل تمييز العشرين إلى التِّسعينِ، فالمركب أيضاً تمييزه مفرد منصوبٌ.

(قوله: بِمِثْلِ مَامُيِّزَ عِشْرُونَ) وبابه، أي: بمفرد منكر منصوب، وإنما كان مفرداً منكراً لما مرَّ ومنصوباً؛ لامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشيء والواحد، لو قيل: خمسة عشر عبد مثلاً (فارضي).

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

فَسَوِّيَنْهُما) نحو: «عِندِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً» و﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] أَيْ: فِرْقَةً أَسْبَاطاً.

(وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ) غير اثْنَيْ عَشَرَ واثْنَتَيْ عَشْرَةَ (يَبْقَ الْبِنا) ....

أبو طالب

(قوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾) الواو إما جزء الآية، أو للاستئناف؛ بناء على أن يكون جواباً عن سؤال مقدرٍ، وإما للعطف بناء على الإشارة إلى أن هذا المميز قد يكون مذكوراً، أو قد يكون محذوفاً.

الناصية

(قوله: فسوينهما) أي: المركب والعشرين وبابه، وفائدته دفعُ توهم أن المثلية قبله غير تامة، وقد يقع تمييز المركبِ بجمعٍ إذا صدق على كلٍّ واحدٍ من العددِ كقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]؛ لأنَّ المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة هذا أحد الأوجه في الآية، وسيأتي الباقي (صبان). (قوله: فسوينهما)، أي: سوِّ بين تمييز المركب وتمييز العشرين إلى التسعين، يعني: أن تمييزهما متساويان (دشتي)، وفي (الشيرازي) جعل العرب تمييز العدد المركب، (وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين) مثل تمييز (العشرين) مفرداً ونكرة ومنصوباً، وأنت ساو بينهما في التمييز قوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] فـ(أسبَاطاً) لِكَونِهِ جَمعاً لَيسَ تَمييزاً. وإنَّمَا التَّمييز (فِرقَةٌ) وهيَ مُفردٌ وأسبَاطاً بَدَلُهُ.

وفي (الصبانِ) فأسباطاً بدل من اثنتي عشرة، أي: بدل كلٍّ من كلٍّ، ولا يرد أن المبدل منه في نية الطَّرح؛ لأنّه أغلب، وقد يخرج القرآن على غير الغالبِ كما في قراءةِ التَّنوينِ في ثلاثمئة سنين كما مرَّ. والتَّمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان أسباطاً تمييزاً لَذُكِرَ العددان، أي: بحذفِ التاءِ منهما وقوله؛ لأنّ السّبط مذكر علة لقوله: لذكر العددانِ.

هذا، وأفرد التّمييز؛ لأنّ السّبط مذكر. وزعم النَّاظم أنه تمييز وإن ذكر أمماً رجَّح حكم التأنيثِ.

(قوله: أي: فِرْقَةً أَسْبَاطاً) هَذَا دفع توهّم، وهو أن (أسباطاً) جمع، وقلتم: إن تمييز المركب مثل تمييز العشرين إلى التّسعين، فيجب أن يكون مفرداً، فدفع التوهّم بأن التّمييز هنا مقدّر وهو فرقة، وأما أسباط فهو بدل عن التّمييزِ الأصلي.

(قوله: غير اثني عشر واثنتي عشرة) لما مرَّ من أنهما لا يضافان، ويستغنى العدد المركب إذا أضيف عن التّمييز كما سبق. وعبارة (التّصريح) يجوز في العددِ المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة أن يضافَ إلى مستحقِّ المعدودِ، فيستغني عن التّمييزِ نحو: هذه أحد عشر زيد. فهذه مبتدأ أو أحد

في الْجُزْأَيْنِ نَحو: «هذا خَمْسَةَ عَشَرَكَ» (وَعَجُزٌ) وَحده (قَدْ يُعْرَبُ) في لُغَةٍ رَدِيَّةٍ ....

أبو طالب

(**قوله: في الجزءين**) لو لم يذكر هذا القيد مع ذكرِه الاستثناءَ، لصارَ المفهومُ من مفهومِ الكلامِ أنهما يصيرانِ معربينِ بعد كونِهما مبنيين، وهو باطل فيهما بالنسبة إلى كلا الجزأين، وأما بعد هذا القيد فمفهوم مفهومه: بقاء البناءِ في أحدِ الجزأين كما هو الواقع، لكن بعد لا يخلو من شيءٍ؛ إذ مفهومه أن كلا جزأيهما قبل التركيبِ مبنيانِ، وبعده صار أحدهما معرباً، والآخر باقياً على بنائِه، نعم هذا أسهلُ من ذلك.

الناصية

عشر خبره، وزيد مضاف إليه، وإنما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة؛ لأنّ ما بعد اثنين واثنتين واقعٌ موقع النونِ، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون، فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها، ولا كذلك الباقي.

قوله: يَبْقَى الْبِنَاء في الْجُزْأيْن) أي: يجب (حينئذ) عند البصريين بقاء البناء في الجزأين) معاً، كما يبقى مع التّمييز (وحكى سيبويه الإعراب في آخرِ) الجزءِ (الثَّاني) بحسبِ العواملِ، وإبقاءِ الجز الأولِ على بنائِه على الفتحة (كما في بعلبك) فتقولُ: هذه أحد عشر زيد، ورأيت أحدَ عشر زيد، ومررت بأحد عشر زيد بفتحِ أحد في الجميعِ، ورفع عشر في الأولِ، ونصبه في الثَّاني، وجره في الثالثِ، والفتحة في النصبِ على هذه اللغةِ غير الفتحةِ في اللغةِ الأولى؛ لأن تلك فتحة بناء، وهذه فتحة إعراب.

(**قوله: في الجزأين**) على حالِهِ نحو: أحد عشرك مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين.

هذا هو الأكثر؛ لأنَّ البناء يبقى مع الألفِ واللام بالإجماعِ، فكذا مع الإضافة. والثَّاني أن يعرب عجزه مع بقاءِ التركيبِ كبعلبك، حكاه سيبويه عن بعضِ العربِ، نحو: أحد عشرك مع أحد عشر زيد، وإليه أشار بقوله: (وعَجُزٌ. . . إلخ). (أشموني).

(**قوله: هَذِهِ خَمْسَةَ عَشَرَك**) بفتحِ خمسة وعشر كليهما مع إضافة المركبِ إلى الكافِ؛ لِبَقَائِهِمَا على البِنَاءِ، فلم يَتَغَيَّرَا بالإِضَافَةِ.

(**قوله: وعجز**) مبتدأ، والمسوغُ قصد التَّفصيلِ (فارضي).

(**قوله: وَعَجُزَ وَحدَهُ. . . إلخ**) أي: الجزء الثَّاني من المركبِ، قد يعرب في لغةٍ غير فصيحةٍ، ففي مثالِ (هذا خمسة عشرك) يقرأ برفع عشر. وفي (الشيرازي) قَد يعرب الْجزء الثَّاني فيقال: (جَاءَ أَحَد عَشَرُك) (رَأَيت أَحَدَ عَشَرَكَ) (مَرَرْت بِأَحَدَ عَشَرِكَ) بِرَفعِ الرّاءِ. ونَصبِهَا، وجَرّهَا.

(**قوله: قد يُعرَب**) واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفورٍ، وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياءَ إلى أصلها في الإعرابِ، ومنع في (التّسهيل) القياس عليه. وقال في شرحه: لا وجه لاستحسانه؛ لأن المبني قد يضاف نحو: كم رجل عندك ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾

وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلا

كَما قَالَ سِيبويه.

(وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

[مُرد: ١] وفيه مذهبٌ ثالثٌ، وهو أن يضاف صدره إلى عجزه مزالاً بناؤهما، حكى الفراءُ أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسة عشرك، وذكر في (التَّسهيل) أنه لا يقاس عليه، خلافاً للفراء. (أشموني).

(قوله: كَمَا قَالَ سيبويه) وفي (الصبان) قال بعضهم: هي لغةٌ ضعيفةٌ عند سيبويه، وإذا ثبت كونه لغة لم يمتنع القياسُ عليها، وإن كانت ضعيفة. (مرادي). وفي (التَّصريح) قال الأخفش: حسنة، واختارها ابن عصفور، وزعم أنها الفصحى، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماءَ إلى أصلِها من لإعرابِ، ورده ابن مالك في (شرح التَّسهيل) بأن المبني قد يضافُ نحو: كم رجلٍ عندك. اهـ. ، قد يفرق بين ما بناؤه أصلي، فلا يرد إلى الإعرابِ، وما بناؤه عارض بسببِ التركيبِ، فيرد إليه ادنى ملابسة، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَى البِنَا وَعَجْزُهُ قَدْ يُعْرَبُ

(قوله: وضع من اثنين... إلخ) أي: يشتق اسمُ الفاعلِ من هذه الأعدادِ كما يشتقُّ فاعلٌ من (فعل) ويؤنَّث مع المعدودِ المؤنث، ويذكّر مع المذكرِ، يقال: امرأة ثانية وعاشرة، ورجل ثان وعاشر.

وفي (الصبّان): ظاهر كلام المصنفِ أن نحو ثانٍ، وثالث مصوغ من لفظِ العددِ، سواء كان بمعنى بعضٍ، أو بمعنى جاعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه، وهو مسلم في الذي بمعنى بعض دون الآخر؛ لأنّه مصوغ من الثني، مصدر ثنيت الرَّجل، والثَّلاث مصدر ثلثت الرجلين، وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة... إلخ، وإنَّما قلنا: ظاهر كلام المصنف؛ لأنه يمكن حمل قوله: إن ترد جعل الأقل... إلخ، على معنى، وإن ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقاً من لفظِ العدد فاعرفه، وقول الشَّارح وصفاً ظاهر بالنِّسبةِ لما بمعنى جاعلٍ دون ما بمعنى بعضٍ؛ لأنّ الذي بمعنى بعضٍ اسم جامد، كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم إلا أن يراد بالوصفية بالنسبة له الوصفية الصورية. فتأمل. قال في (التَّصريح): الاشتقاقُ من أسماء العدد سماعي؛ لأنّه من قبيلِ الاشتقاقِ من أسماءِ الأجناسِ ك: تربت يداه من الترابِ، واستحجر الطِّين من الحجر.

فَما فَوْقُ إلى عَشَرَةٍ) أيْ: مَعَها (كَفَاعِلٍ) الْمَصُوغِ (مِنْ فَعَلا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: فما فوْقُ**) أي: فما فوقه، أي: لفظ الاثنين؛ لأن الصَّوغ من اللفظِ (سم).

(**قوله: إلى عشرة**) أتى به بياناً للغاية. (صبان).

(**قوله: كفاعل**) صفة لموصوفٍ محذوفٍ قدره الشُّراح هو مفعولٌ صغ، أو الكاف بمعنى مثل، وهي اسم مفعول به لصغ، كما قاله الشاطبي، أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: الْمَصُوغ من فعل**) المفتوحُ العينِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقولِه:

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ إلى ... عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلا

فتقول ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ إلى العاشر، كما تقول من فعل المتعدِّي (ضارب و) من اللازمِ (تعد) إلا أن الاشتقاقَ من أسماءِ العددِ سماعي؛ لأنّه من قبيلِ الاشتقاقِ من أسماءِ الأجناسِ كـ: تربت يداك من الترابِ، واستحجر الطِّين من الحجر على ما هو مبين في علمِ الاشتقاقِ، ويستثنى من ذلك إذا أريد به معنى فاعل؛ فإنَّ له فعلاً كما صرَّح به في (التَّسهيل)، فيكون مصوغاً من المصدرِ، قال في (شرح التَّسهيل): وقولهم: مصوغ من العددِ تقريب على المتعلِّم، وفي الحقيقةِ أنه مصوغ من الثلثِ إلى العشرِ، وهي مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة. اهـ. وفي (الصِّحاح) عشرت القوم أعشرهم عشراً؛ إذا صرت عاشرهم، (و) اسم الفاعلِ من العدد (يجب فيه أبداً أن يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنَّث) على القياسِ، (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين، (وأما ما دون الاثنين، فإنه وضع على ذلك) الحكمِ (من أول الأمر فقيل) في المذكر: (واحد و) في المؤنث (واحدة)، وهما من وحد يحد، (ولك في اسم الفاعل المذكور)، وهو ثاني وعاشر وما بينهما، (أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه، أحدهما: أن تستعمله مفرداً) عن الإضافةِ (ليفيد الاتصاف بمعناه مجرداً) عن الاتصالِ بالعشرةِ، (فتقول: ثالث ورابع)، ومعناه حينئذٍ واحد موصوف بهذه الصِّفة، وهي كونه ثالثاً ورابعاً (قال) النابغة الذبياني:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

والمعنى: وقع في وهمي، أي: ذهني علامات للمرأة، فعرفت العلامات بعد ستة أعوام، وهذا العام الذي أنا فيه سابع. (تصريح).

(**قوله: من فعلا**) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أي: في الجملةِ وصف لا اسم جامد، ولم يكتفِ بفهم ذلك من ذكرِ الصَّوغِ؛ لأنه قد يراد به إثبات مجردِ المناسبةِ، وبيان مطلق الأخذ. (صبان).

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا
وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

(وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ) لِلْمَعْدُودِ (بِالتَّاءِ) فَقُلْ ثانِيَة، وثالِثَة إلى عاشِرَةٍ (وَمَتى ذَكَّرْتَ) بِتَشْديدِ الكافِ، الْمَعْدُودَ (فَاذْكُرْ فاعِلاً) هذا الْمَصُوغ (بِغَيْرِ تا)ءٍ فَقُلْ ثانٍ وثالِثٌ إلى عاشِرٍ.

(وَإِنْ تُرِدْ بِهِ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي) أَيْ صِيغَ (تُضِفْ إِلَيْهِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: من فعلا**) كضرب نحو: ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ إلى عاشر، وأما واحد فليس بوصفٍ، بل اسم وضع على ذلك من أول الأمرِ.

(**قوله: لِلْمَعدُود**) أي: إذا كان المعدود مذكراً. وفي (الشِّيرازي) إذَا كَانَ المَعدُود مؤنثاً تؤنّث سمَ العَدَدِ (امْرَأة ثَانِيَة ـ امْرَأة ثَالِثة. . . إلخ).

(**قوله: فاذْكُرْ فاعلاً بِغَيْرِ تَا**) فتقول في التَّذكيرِ ثان إلى عاشر، كما تفعل باسم الفاعلِ من نحو: ضارب وضاربة، وإنَّما نبه على هذا مع وضوحِه؛ لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العددِ الذي صيغ منه، أي: في إثباتِ التاء مع التَّذكيرِ، وحذفها مع التأنيثِ، وكلامه صريح في مخالفةِ الوصف للعدد الذي صيغ منه في التذكيرِ والتأنيثِ، وهو مسلم في غير ثانٍ وثانية؛ لموافقتهما في ذلك لما صيغا منه.

(**قوله: فَاذْكُرْ فَاعِلاً. . . إلخ**) (فاعلاً) في عبارةِ النَّاظم مفعول لا ذكر، وأما في عبارةِ الشَّارح فهو حال أي: اذكر حال كونك جاعلاً هذا المصوغ أي: المشتق بغير تاءٍ. دشتي. (**قوله: وَإنْ تُرِدْ بِهِ. . . إلخ**) أي: باسمِ الفاعلِ المشتقِّ من هذه الأعداد بعضاً من العددِ المشتقِّ منه، مثلاً أردت من الثالثِ بعض الثَّلاثةِ، أي: فرداً من الثَّلاثةِ، فتضيف الثالث إلى الثَّلاثةِ فتقول: ثالث ثلاثة. وفي (الصَّبان) وأن ترد بالوصفِ بعضَ العددِ الذي بني هو منه تضفه، أي: الوصف إليه، أي: العدد حالة كونِ الوصفِ مثل بعضٍ في معناه، أو في إضافته إلى كله، وإلى هذا يرمز كلام الشَّارحِ، فالصِّلة جارية على غيرِ من هي له، ومفعول تضف محذوف، ومثل حال من هذا المفعول، والمرادُ بالبعضِ في هذا البابِ الواحد الأعم، وهذه الإضافة غير واجبة، إذ يجوز الثَّاني من الاثنينِ مثلاً، ومن قال بوجوبها أرادَ به منع نصب الوصف ما بني هو منه كما ستعرفه، ومقابل قوله: وإن ترد. . . إلخ، ما سيأتي من قولِه: وإن ترد جعل الأقل. . . إلخ، وللبعضِ هنا كلام حقيق بالطَّرح.

(**قوله: تُضِفْ إِلَيْهِ. . . إلخ**) أي: تستعمله مع أصله، الذي صيغ هو منه؛ (ليفيدَ أن الموصوفَ به بعضُ تلك العدة المعينة لا غير)، وإليه أشار النَّاظم بقوله وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي مِنْهُ بُني؛ تضف

نَحو: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠] ....

أبو طالب

....

الناصية

إليه... (فتقول خامس خمسة أي: بعض جماعة منحصرة في خمسة) أي: واحد من خمسة أي: بعض جماعة منحصرة في خمسة) أي: واحد من خمسة لا زائدة عليها، (ويجب حينئذٍ، إضافته إلى أصلِه) كما مثل (كما يجب إضافة البعض إلى كله) كيد زيد) قال الله تعالى: ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠] فثاني حال من الهاء في أخرجه، واثنين مضاف إليهما، وقال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣] فثالث خبر إن، وثلاثة مضاف إليه. (وزعم الأخفش وقطرب) من البصريين، (والكسائي وثعلب) من الكوفيين، (أنه يجوز إضافة الأولِ) وهو الفرعُ (إلى الثَّاني)، وهو الأصلُ (ونصبُهُ إياه)، فعلى هذا يجوزُ ثالث ثلاثة يجر ثلاثة ونصبها، (كما يجوز في ضاربِ زيدٍ) جر زيد ونصبه، (وزعم النَّاظم) في (التَّسهيل) (أن ذلك جائز في ثانٍ فقط) دون غيره، وعلله في (شرح التَّسهيل) بأنَّ العربَ تقول: ثنيت الرِّجلين إذا كنت الثَّاني منهما، يعني: ولا تقل: ثلثت الرجال؛ إذا كنت الثالث منهم، ثم قال: فمن قال ثاني اثنينِ بهذ المعنى عذر؛ لأن له فعلاً، ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر؛ لأنّه لا فعلَ له، وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلينِ مخالفٌ لنقلِ النُّحاةِ، ثم هو ليس نصاً في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين، قال الموضح: وما نقله ابن مالك عن العرب، قاله ابن القطاع في كتاب (الأفعال) وإذا جاز: ثنيت الرجلين، جاز: ثنيت الاثنين، ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد. اهـ. (تصريح).

(قوله: نَحو: «ثَانِي اثْنَيْن») أي: كما يضافُ البعض إلى كله، نحو: ﴿إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣] وتقول: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاثٍ إلى عاشرِ عشرةٍ وعاشرة عشر، وإنما لم ينصب حينئذٍ؛ لأنه ليس في معنى ما يعمل، ولا مفرعاً من فعلٍ، فالتزمت إضافته؛ لأن المرادَ أحد اثنين وإحدى اثنتين، وأحد عشرة وإحدى عشر، فتضيفه، كما تقولُ: بعضُ هذه العدة بالإضافة. هذا مذهب الجمهورِ. وذهب الأخفشُ وقطربُ والكسائي وثعلبٌ إلى أنَّه يجوز إضافة الأولِ إلى الثَّاني، ونصبُهُ إياه، كما يجوز في ضارب زيد، فيقولون: ثاني اثنين وثالث ثلاثةٍ، وفصل بعضهم فقال: يعمل ثان ولا يعملُ ثالث وما بعده، وإلى هذا ذهب في (التَّسهيل) قال: لأن العرب تقولُ: ثنيت الرجلين؛ إذا كنت الثَّاني منهما، فمن قال ثاني اثنينِ بهذا المعنى عذر؛ لأن له فعلاً، ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر؛ لأنه لا فعل له، فهذه ثلاثة أقوالٍ. (أشموني).

(قوله: ثاني اثنين) وثالث ثلاثةٍ، على أنَّ معناه متمم اثنينِ ومتمم ثلاثة. (سيوطي).

أَيْ: أَحَدُهُما، و﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] أَيْ أَحَدُها، ولا يَجُوزُ تَنوينُهُ ونَصبُهُ، وهذا (مِثْلَ بَعْضِ بَيِّن) فَإِنَّه لا يُستَعمَلُ إِلَّا مُضافاً إِلى كُلِّهِ كَبَعْضِ ثَلاثَةٍ.

أبو طالب

(قوله: مثل بعض بين) أي: في كونه جزءاً غير معين لكله، سواء كان في التَّرتيب جزءاً أولاً، أو جزءاً أخيراً، أو غيرهما أخيراً فقط، كما قد يتوهم، فلا يشكل ما ورد في بعض الأدعيةِ من إطلاق الخامس الكساء على غير الحسين من الأربعة الباقيةِ، وقوله: قبيل هذا، أي: أحدهما في تفسيرِ قولهِ ثالث ثلاثة إشارة إلى هذا، وفي عدمِ استعمالهِ مضافاً، إلا إلى كله، وعدم إعماله النَّصب، والرَّفع فيما بعده، ولزوم كون مصداقه مجانساً، وقسيماً لسائر أجزاء كله، ولهذا الأخير لم يقل في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] أربعة رابعهم، ولا فيما بعده ستة سادسهم، ولا فيما بعده ثمانية ثامنهم، ولهذا صار النَّصارى مشركين حيث قالوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، ولو قالوا: ثالث اثنين لم يصيروا مشركين، ولهذا قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] حيث لم يقل ثالثهم وخامسهم، وقوله: بيّن، أي: ظاهر صفة بعض، يعني: أن ثالثاً في قولنا ثالث ثلاثة مثلاً، وهو بعض خفي منها؛ لكونه بعضاً في المعنى فقط كالبعض البيّن والظاهر، أي: ما كان بعضاً لفظاً ومعنى، أي: كلفظِ البعضِ فيما ذكر.

(قوله: لا يستعمل إلا مضافاً) الأولى أن يقول: لا يستعمل مضافاً إلا إلى كله، فإنَّ استعماله منوّناً جائز اتفاقاً، ومعرفاً باللامِ عندَ بعضٍ، وهذه العبارة تُوهم عدم جوازِهِ.

الناصية

(قوله: أيْ أحدها) أي: باعتبارِ وقوعه في المرتبةِ الثَّانيةِ أو الثَّالثة، وهكذا كما يؤخذ من العنوانِ أعني لفظ ثاني وثالث وهكذا، لا مطلقاً حتى يلزم صحة إرادة الواحد الأول من عاشرِ عشرةٍ، وذلك مستبعد جداً، أفاده الجامي.

(قوله: وَلَا يَجُوزُ تنوينُهُ... إلخ) أي: لا يجوز أن ينوَّن الفاعل أي: (الثَّاني والثَّالث) مثلاً، ولا أن ينصبَ بالفاعلِ الاسم المشتقّ منه أي: بأن ينصب بالثَّاني اثنين، وبالثَّالث ثلاثة، كما ينصب اسم الفاعلِ مفعوله، فتقول ضارب زيداً بتنوين ضارب. هذا وقال في (الكافية):

وَثَعْلَبٌ أَجَازَ نَحْوَ رَابِعُ أَرْبَعَةٍ وَمَا لَهُ مُتَابِعُ

وقال في شرحِها: ولا يجوز تنوينه والنَّصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك. هذا كلامُهم، فعمم المنع. وقد فصل في التَّسهيل، وخصّ الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفشِ، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم. اهـ.

(قوله: بين) أي: ظاهر البعضيةِ.

(قوله: فإنَّه لا يُستَعمَل... إلخ) فَكَمَا تَقول: (بَعض اثْنَين - بَعض ثَلاثَة - بعضُ أربَعَة... إلخ) بإضافَةِ بعضٍ إلى اثْنَيْنِ. وثَلاثَة، وأربَعَة كَذَلِكَ، تَقُول: (ثَانِي اثْنَيْنِ، ثَالِثُ ثَلاثَة، رَابِعُ أربعة...

وَإِنْ تُـرِدْ جَـعْـلَ الأَقَـلِّ مِـثْـلَ مَـا فَـوْقُ فَـحُـكْـمَ جَـاعِـلٍ لَـهُ احْـكُـمـا

(وَإِنْ تُرِدْ) بِهِ (جَعْلَ) الْعَدَدِ (الأَقَلِّ مِثْلَ ما فَوْقُ) بِأَنْ تَسْتَعمِلَهُ مَعَ ما سَفُل (فَحُكْمَ جاعِلٍ)

أبو طالب

(قوله: مع ما سفل) أي: ما سفل عمّا يشتق ذلك الفاعل منه.

(قوله: فحكم جاعل) أي: حكم اسم فاعل متعدٍّ إلى مفعولين بلا واسطةٍ، فإن رابع ثلاثةٍ مثلاً بمعنى جاعل الثلاثة أربعة، إلا أن المفعول الثاني هاهنا يحذف؛ لدلالة الفاعل عليه، وتضمنه له، وظهر مما ذكرنا سر اختيار المصنف لفظ الجاعلِ على غيرهِ من أسماءِ الفواعلِ، والحاصلُ أن هذا

الناصية

إلخ) بِإضَافَةِ ثَاني إلى اثْنَيْنِ، وإضَافَةِ ثَالث إلى ثَلاثَة، وهَكَذا وكَمَا لا تقول (بَعْض اثْنَيْنا - بِتَنْوينِ بَعْض ونَصبِهِ لاثْنَيْنِ - كذَلِكَ لا يَصِحّ (ثَانِي اثْنَيْنَا)، هذا، وفي (الدَّشتي) فاسم الفاعل من هذه الأعدادِ أيضاً لا يستعمل إلّا مضافاً إلى العددِ المشتقّ منه.

(قوله: وَإِنْ تُرِدْ بِهِ جَعلَ العَدَد... إلخ) أي: باسمِ الفاعلِ من هذه الأعداد، يعني: إن أردت أن ترفع عدداً إلى ما فوقه بسبب اسمِ فاعلٍ من عدد الفوق، كما إذا كان عندك ثلاث كتب فأردت أن تضمَّ إليها كتاباً آخر، فتقول: هذا رابع ثلاثة، فلك في إعراب هذا التَّركيب أن تضيف (رابع) إلى ثلاثة وأن تنصب ثلاثة برابع؛ لأنّ (رابع) اسمَ فاعلٍ وهو بمعنى جاعلٍ، واسم الفاعلِ قد يضاف إلى مفعوله، وقد ينصبه.

(قوله: مثل ما فوق) أي: بدرجة واحدة.

(قوله: مِثْلَ مَا. فَوْقُ) أي: إذا أردت بالوصف المصوغ من العددِ أنه يجعل ما هو تحت، أي: بدرجةٍ واحدةٍ؛ إذ لا يقال رابع اثنينِ، مع أنه يصدق أنه تحت ما اشتقَّ منه (حفيدٍ)، وقوله: ما، أي: العدد الذي هو، أي: هذا العدد تحت العدد الذي اشتقّ الوصف منه مساوياً له، أي: لما اشتق منه، فعلم أن صلة ما الأولى جارية على ما هي له، وصلة ما الثَّانية جارية على غير ما هي له، فهي الحقيقةُ بإبراز الضَّميرِ دون صلة ما الأولى بعكسِ ما فعله الشَّارح، فاعرف ذلك. (صبان).

(قوله: فحكم جاعل) مصدر نوعي منصوبٌ على المفعوليةِ المطلقةِ: (يا حكماً) وإنما خصَّ التمثيل بجاعل؛ للتنبيهِ على أنَّ معنى اسمِ فاعل العدد، إذا استعمل مع ما تحته من جاعل، فإذا قلت رابع ثلاثة؛ فمعناه جاعل الثَّلاثةِ، ومصيرهم أربعة، أفاده المرادي. (صبان).

(قوله: فَحُكْمَ جاعِلٍ لهُ احْكما) فإن كان بمعنى المضي وجبت إضافته، وإن كان بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ جازت إضافته، وجاز تنوينه وإعماله، أي: بالشروط السّابقةِ في بابِ اسمِ الفاعلِ، فتقول: هذا رابع ثلاثةِ ورابعٌ ثلاثة، أي: هذا مصيرُ الثَّلاثةِ أربعة، وتؤنّث الوصف مع المؤنثِ كما سبق، فالوصفُ المذكورُ حينئذٍ اسم فاعل حقيقة؛ لأنك تقولُ ثلثت الرجلين؛ إذا انضممت إليهما

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

أَيْ اسمُ الفاعِلِ (لَهُ احْكُما) فَأَضِفْهُ أَوْ نَوِّنْهُ، وَانْصِبْ بِهِ نَحو: «رابِعُ ثَلاثَةٍ» و«رابعٌ ثَلاثَةً» أَيْ: جاعِلُها أَربَعَةً.

(وَإِنْ أَرَدْتَ) بِهِ بَعْضَ الّذي مِنهُ بُنِيَ (مِثْلَ) مال سَبَقَ في ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [التوبة: ٤٠] وكانَ الّذي مِنه بُنِيَ (مُرَكَّباً فَجِيءَ بِتَرْكِيبَيْنِ) ....

أبو طالب

الفاعلَ قد يكون لازماً، وقد يكون متعدّياً، والمرادُ بكل منهما إما مطلقٌ، أي: غير منسوبٍ إلى شيءٍ فينوَّن، أو يعرَّف باللّامِ، ولا يذكر المنسوب إليه بعد، وإما منسوب إلى شيءٍ فيضاف الأول حتماً، والثاني جوازاً.

الناصية

فصرتم ثلاثة، وكذلك ربعَت الثّلاثة إلى عشرةِ التّسعة، ففاعل هنا بمعنى جاعلٍ، وجار مجراه مساواته له في المعنى، والتفرع على فعلٍ، بخلافِ فاعل الذي يرادُ به معنى أحد ما يضاف إليه، فإن الذي هو في معناه لا عمل له، ولا تفرع له على فعل، فالتزمت إضافته. كما سبق. (أشموني).

(قوله: لَهُ احْكُمَا) فَكَمَا أنَّ اسمَ الفَاعِلِ ـ كَضَارب ـ يُضَافُ إلى مَفعُولِهِ، وينصب مفعولَه كَذَلِكَ ثَالِث، ورَابع... إلخ.

(قوله: فَاضِفْهُ) أي: الفاعل إلى العدد أو نوّن الفاعل، وانصب به العدد.

(قوله: نحو: «رابعُ ثَلاثَةٍ... إلخ) المِثالُ الأوّل بِإضَافةِ رَابع إلى ثَلاثَة لِثلاثَة؛ لأنَّ رَابعَ اسم فَاعِل (وَلا يَخْفَى) أنَّ في الْمِثالِ الثّاني يُشْتَرَط اعْتِمَادُ رَابع عَلى مَا كَانَ يَعتَمِدُ عَلَيه اسمُ الفَاعِلِ حينَ الْعَمَل.

(قوله أي: جَاعِلُهَا أربَعَة)؛ لأنّه إذا انضمَّ واحد إلى ثلاثةٍ يجعل الثّلاثة أربعة.

(قوله: وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ... إلخ) أي: إذا أردت صوغ الوصفِ المذكور من العددِ المركبِ ـ بمعنى بعض أصله كثاني اثنين ـ فجيء بتركيبين صدر أولهما فاعل.

(قوله: بَعضَ الّذي مِنهُ بُنِيَ) أي: لكن كان العدد الذي بني منه الفاعل مركباً مثلاً، أردت أن تقول: هذا مكتمل لاثني عشر، فائتِ بتركيبين التّركيب الأول اسم فاعل العدد مع عشرة، فتقول: ثاني عشر.

(قوله: مثل) مفعول أردت، ومركباً حال منه، أو مركباً مفعول، ومثل حال من مركب؛ لأن نعت النّكرة إذا تقدّم عليها أعرب حالاً، والتركيبُ الثّاني: نفس العدد المشتقّ منه مع عشر، أي: اثني عشر، فتضيف التّركيبَ الأول إلى التركيبِ الثّاني، وتقول: هذا ثاني عشر اثني عشر.

(قوله: فَجِيء بِتَرْكِيبين... إلخ) وفي (التّصريح) لك في هذه الحالةِ ثلاثة أوجه، **أحدها**: وهو الأصل أن تأتي بأربعة ألفاظ أَوّلُها الوصفُ) وهو اسم الفاعل، **والثّاني**: العشرة حال كون الوصفِ (مركباً مع العشرةِ و) اللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصفُ)، والرابع العشرة حال كون ما اشتُقَّ منه

أَوَّلُهُما: فاعلٌ مُرَكَّباً مَعَ الْعَشَرَة، وثانيهما: ما بُنِيَ مِنه مُرَكَّباً أيضاً مَعَ الْعَشَرَة، وَأَضِفْ جُملَةَ

أبو طالب

. . . .

الناصية

الوصفُ (مركباً أيضاً مع العشرةِ وتضيف جملة التركيبِ الأولِ)، وهو الوصفُ المركبُ مع العشرةِ (إلى جملة التركيب الثاني)، وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول: ثالث عشر ثلاثة عشر)، (فالوصفُ هو ثالث، وما اشتقّ منه ثلاثة، وكلٌّ منهما مركبٌ مع العشرةِ، وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتحِ، وجملة التركيبِ الأولِ مضافة، وجملةُ التركيبِ الثَّاني مضاف إليها. الوجه (الثَّاني) من هذه الحالةِ: (أن تحذف عشر من) التَّركيبِ (الأول استغناء به في) التَّركيبِ (الثَّاني، وتعرب) الجزء (الأول) من أولِ التركيبينِ، (لزوالِ التركيبِ) منه (وتضيفه إلى) جملة (التركيب الثَّاني) فتقول: هذا ثالث ثلاثة عشر برفعِ ثالث بلا تنوين، وبناء ثلاثة عشر، قال أبو حيان: وهذا الوجه أكثر استعمالاً، وجائز اتفاقاً، وإعراب اسم الفاعل فيه؛ لعدم التركيب، وقياس من أجاز الإعمال في ثاني اثنين أن يجيزه هنا. اهـ. الوجه (الثالث) من هذه الحالةِ: (أن تحذف العقد)، وهو العشرة (من) التركيب (الأولِ، و) تحذف (النيف) وهو الثَّلاثة في مثالنا (من) التركيب الثَّاني، ولك في هذا الوجه المشتملِ على الحذفَيْنِ المذكورَيْنِ (وجهان، **أحدهما**: أن تعربهما؛ لزوالِ مُقتضي البناء)، وهو التركيب (فيهما فتجري الأول)، وهو الوصفُ (بمقتضى حكم العوامل) في الرفعِ والنصبِ والجرِّ (ونجر الثَّاني)، وهو العقد (بالإضافةِ) دائماً، فتقول: جاءني ثالث عشر، ورأيت ثالث عشر، ومررت بثالث عشر، يجر عشر في الأحوالِ الثَّلاثة، وإعراب ثالث بحسبِ العواملِ، جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان: وينبغي أن لا يقدَمَ على هذا إلا بسماعٍ لما فيه من الإجحافِ، (**الوجه الثَّاني**)، من هذين الوجهين (أن تعربَ) الجزء (الأول)، وهو الوصفُ بحسبِ العواملِ، (وتبني) الجزءَ (الثَّاني)، وهو العقدُ، على الفتحِ (حكاه الكسائي و) يعقوب (ابن السكيت، وابن كيسان، ووجهه أنه) أعربَ الأول لزوالِ التركيبِ، و(قدر ما حذف من الثَّاني، فبقي البناء بحاله) لنية المقدر، ونظيره لا حول ولا قوة إلا باللهِ فيمن فتح قوة، فإنه بني مع كلمة أخرى، ثم حذفها، وبقي البناء بحاله، قاله ابن مالك، قال أبو حيان: (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته).

(**قوله: أَوَّلُهُمَا فَاعل مُرَكَّباً. . . إلخ**) أي: صدر أولهما فاعل في التذكير، وفاعلة في التأنيثِ، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التذكيرِ، وعشرة في التأنيثِ: فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، وفي التأنيث: ثانية عشر اثنتي عشرة، إلى تاسعة عشرة تسع عشرة، بأربع كلماتٍ مبنية، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين. وهذا الاستعمالُ هو الأصل. ووراءه استعمالان آخرانِ: الأول منهما أن يقتصرَ على صدرِ الأولِ، فيعربُ لعدم التركيبِ، ويضاف إلى المركبِ باقياً بناؤه، وإلى هذا أشارَ بقوله: (أوْ فاعلاً. . . إلخ).

أَوْ فَـاعِــلاً بِـحَـالَـتَـيْـهِ أَضِـفِ ... إِلَـى مُـرَكَّـبٍ بِـمَـا تَـنْـوِي يَـفِـي

وَشَـاعَ الِاسْـتِـغْـنَـا بِـحَـادِي عَـشَـرا ... وَنَـحْـوِهِ وَقَـبْـلَ عِـشْـرِيـنَ اذْكُـرا

الْمركَّبِ الأَوَّلِ إلى جُملةِ المُركَّبِ الثَّاني، فَقُل: ثاني عَشَرَ اثْنَيْ عَشَر، وثانِيَةُ عَشرَةَ اثْنَتَيْ عَشرَة (أَوْ فاعِلاً بِحالَتَيْهِ) التَّذكيرِ وَالتَّأْنيث (أَضِف) بَعدَ حَذفِ عَجُزِهِ (إلى مُرَكَّبٍ) ثانٍ، فَإِنَّه (بِمَا تَنْوِي) أَيْ: تَقْصدُ (يَفِي) نَحو: «ثَالِثُ ثَلاثَةَ عَشَر» و«ثالِثَةُ ثَلاثَ عَشرَة».

(وَشاعَ الاسْتِغْناءُ) عَنِ الإتْيانِ بِتَرْكِيبَيْنِ، أَوْ بِفاعِلٍ مُضافاً إلى مُرَكَّبٍ (بِحادِي عَشَرا) وهو الْمُرَكَّبُ الأَوَّلُ وحَذْفُ الثَّاني ـ كما قالَه في شَرْحِ الْكافيةِ ....

أبو طالب

(قوله: وحذف الثاني) لما احتملَ قوله: وشاع الاستغناء أن يكون المستغنى عنه منوياً مفهوماً من المستغنى به، كما تضاف إليه الجهات عند بنائها، وهو المتبادرُ، وأن يكون محذوفاً من لفظه المقدَّر، المرادُ هو هذا، نبه على ذلك بقوله: وحذف الثاني، وأيَّده بقوله المصنّف كذلك في (الكافي).

الناصية

هذا، وقال أبو حيان: وقياس من أجاز الإعمال في ثالثِ ثلاثةٍ أن يجيزه هنا على معنى متمّم اثني عشر مثلاً. سيوطي. (أشموني).

(قوله: فَقُل: ثَاني عَشَرَ... إلخ) أي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقُول: (ثَانِي عشر اثْنَيْ عَشَرَ)؛ فيجوز فيه ثَلاثَة أوْجه: **الأوَّل**: هَكذَا (ثَانِي عَشَرَ اثْنَيْ عَشَرَ) بِإضَافَةِ (ثَانِي عَشَرَ) مَجموعاً إلى (اثْنَيْ عَشَرَ) مَجْمُوعاً. **الثَّاني**: (ثَانِي اثْنَيْ عَشَرَ) بِتقديرِ (عَشَرَ). **الثالث**: (ثَانِي عَشَرَ). وإلى هَذَا الْوَجهِ الثالِثِ أَشَارَ المصنفُ بِقَولِهِ وشَاع الاستغناء... إلخ.

(قوله: يفي) جوابُ أضفْ، فهو مجزومٌ أشبعت كسرته. والمعنى: أنك إذا فعلت ذلك، وفي الكلام بالمعنى الأول الذي نويته، فتقول في التَّذكير: ثاني اثني عشر إلى تاسع تسعة عشر، وفي التأنيثِ ثانية اثنتي عشرة إلى تاسعةِ تسع عشرة، والثَّاني منهما: أن يقتصرَ على صورةِ التركيبِ الأول بأن يحذف العقد من الأولِ والنَّيف من الثَّاني، وإليه أشار بقوله: (وشَاعَ الاستغناء بحادي عشَراً... إلخ.

(قوله: وشَاعَ الاستغناء... إلخ) أي: يستغنى عن الوجهين السّابقين بحادي عشر، وثاني عشر مثلاً، ويفيد نفس المعنى المستفاد من الوجهينِ. وفي (التَّصريح) معناه استغنى بحادي عشر عن بقيةِ التركيبِ. وتلخَّص من هذه المسألةِ خمسة أوجه: **الأول**: الإتيان بأربعةِ ألفاظٍ، وإليه يشير قول النظمِ فجيء بتركيبين، وهو قليلُ الاستعمالِ حتى إن بعضهم منعه، **الثَّاني**: أن تحذف عند الأول، وإليه يشير قول النَّظم:

أو فَـاعِـلاً بِـحَـالَـتَـيْـهِ أضـف ... إِلَـى مُـرَكَّـب..........

وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

(ونَحْوِهِ) إلى تاسِع عَشَر.

(وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرُوا بابه) إلى تِسعِينَ ....

أبو طالب

(قوله: ونحوه) المرادُ بالمشبهِ إما مؤنث حادي عشر، أو سائر أخواته إلى عشرين، وكلام الشّارح ظاهر في الحملِ على الثَّاني.

الناصية

الثَّالث: حذف هذا ونيف، الثَّاني: وبناء ما بقي، **الرَّابع**: حذفهما، وإعراب ما بقي، **الخامس**: إعراب الوصف مع حذفِ عقدهِ وبناء عشر مع حذفِ نيفه.

هذا (ولك) إذا أتيت بتركيبين (أن تحذفَ العشرة من) التركيبِ (الأول) فتقول: رابع ثلاثة عشَر (وليس لك مع ذلك) الحذف للعشرةِ من الأولِ (أن تحذفَ النيف من) التركيبِ (الثَّاني)، وتقول: رابعُ عشر بفتحهما، (للإلباس) بما ليس أصله تركيبين، ومقتضى البناء في الجزأين الباقيين حلول كل منهما محلَّ المحذوفِ من صاحبِه، ويزول الإلباس بإعرابِ الأولِ كما ذكر، ولم أره مسطوراً.

(قوله: ونحوه) أي: ثاني عشر إلى تاسع عشر. وفي التَّأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة، فتذكر اللفظين مع المذكر، وتؤنثهما مع المؤنّثِ. وفيه حينئذ وجهان: **الأول**: أن يعربَ الأول ويبنى الثَّاني. حكاه ابن السّكّيت وابن كيسان والكسائي، ووجهه أنه حذف عجز الأول، فأعربه؛ لزوالِ التركيبِ، ونوى صدر الثَّاني فبناه، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته. وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما؛ لحلولِ كل منهما محل المحذوفِ من صاحبِه. وهذا مردودٌ بأنه لا دليلَ حينئذٍ على أن هذين الاسمينِ منتزعان من تركيبينِ، بخلافِ ما إذا أعربَ الأول. **والثَّاني**: أن تعربهما معاً مقدراً حذف عجز الأول، وصدر الثَّاني؛ لزوالِ مقتضى البناء فيهما حينئذٍ، فيجري الأول على حسبِ العواملِ، ويجرُّ الثَّاني بالإضافةِ، أما إذا اقتصرت على التركيبِ الأولِ بأن استعملت النيِّف مع العشرةِ ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النَّظمِ، وعليه شرح الشَّارح، فإنه يتعيّن بقاء الجزأين على البناءِ. (أشموني).

(قوله: وقبل عشرين) متعلّق باذكر، أو بابه عطف على عشرين، والفاعل نصب بـ(اذكرا).

(قوله: وَقَبْلَ عِشرينَ اذكروا بابه...إلخ) يعني: إن أردت أن تجعلَ العددَ الأقلَّ مثل ما فوق بسببِ اسم الفاعلِ من عددِ ما فوق، فطريقته أن تجعل الفاعلَ المشتقَّ من عددِ الفوقِ قبل عشرين مثلاً، وتعطفُ عليه (عشرين) بواوٍ، فتقول: ثاني وعشرون، كما تقولُ: هذا اليوم الثَّاني والعشرون من الشّهرِ، أي: هذا اليوم جاعلُ الواحدِ والعشرين اثنين وعشرين، وفي الأشموني أن العشرينَ

(الْفاعِلَ) الْمَصُوغ (مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ بِحالَتَيْهِ) التَّذكِيرُ والتَّأْنيثُ (قَبْلَ واوٍ) عاطِفةٍ (يُعْتَمَدْ) فَقُلْ «حادِي وَعِشْرُونَ»، «حادِيَةَ وتِسعُونَ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

وبابه إلى التسعينِ يعطف على اسمِ الفاعلِ بحالتيه، فتقول الحادي والعشرونَ إلى التَّاسع والتِّسعين، والحادية والعشرون إلى التَّاسعة والتسعين، ولا يجوز أن تحذفَ الواوُ وتركب فتقول: حادي عشرين، كما تقولُ حادي عشر إلحاقاً لكلِّ فرع بأصله، فإنه يجوزُ أحد عشرَ بالتركيبِ، ولا يجوزُ أحدَ عشرين بالتركيبِ كما مرَّ.

(**قوله: الْفَاعِلَ الْمَصُوغ. . .إلخ**) أي: فصُغ مِن لفظِ الْعَدَدِ عَلَى وَزنِ (فَاعِل) واذْكُرهَا قَبلَ (عِشرين) (وَثَلاثين). . . إلخ، فَقُلْ: (رَابعَ وعِشرون) (خَامِسَ وسَبعُون) (تَاسِعَ وتِسْعُون)، وهكذَا وفي الْمُؤَنَّثِ أَنِّثِ اللَّفظَةَ التي على وَزنِ (فَاعِل). (شيرازي).

(**قوله: يعتمد**) نعت لواو أي: يعتمد عليها دون غيرها من حروفِ العطفِ.

كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذا

مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

فصل في كم وكأيّنْ وكذا

وَهي أَلْفاظُ عَدَدٍ مُبْهَمِ الْجِنسِ والْمِقدارِ.

(مَيِّزْ) إذا كانَ (فِي الاسْتِفهامِ كَمْ) بِأَنْ تَكونَ بِمَعنى أَيِّ عَدَدٍ (بِمِثْلِ ما مَيَّزْتَ عِشرِينَ) أَيْ: بِتميزٍ مَنصُوبٍ ....

أبو طالب

(قوله: والمقدار) أي: مبهم المقدارِ من حيث إبهام عوارضِه التي هي معروضاتُ العدد كالكر، والقفيز، والمن، والرطل، والوفر نحوها، فافهم.

الناصية

(قوله: في كمْ وكأين وكَذا) في الأشموني) هذه ألفاظ يكنَّى بها عن العدد، ولهذا أردف بها باب العددِ. أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أي عدد، وخبرية بمعنى عدد كثيرٍ، وكل منهما يفتقر إلى تمييز: أما الأولى فمميزها كمميز عشرين وأخواته في الإفرادِ والنَّصبِ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (مَيِّز في الاستِفهام كم. . . إلخ). هذا وفي (الشيرازي): (كم) تَأتي اسْتِفْهَامِيَّة، وتَأتِي خَبَرِيَّة، و(كَأيٍّ) و(كَذَا) تَكُونَان خَبَرِيَّة فَقَط. كما سيأتي.

(قوله: وهي. . . إلخ) أي: كلمة (كَم) وحدَهَا تَدُلُّ على أَنَّهَا لِعَدَدٍ، وَلَكِنْ مَجهولٌ مِقدَارُ ذَلِكَ الْعَدَدِ، وجِنسُ ذَلِكَ الشَّيء، ثم تُمَيِّزُهَا، وجَوَابُهَا ـ إنْ كَانَتْ استفهَامِيَّةً ـ يُبَيِّنُ الْمَجهُولَ، وهَكذا تَكُون (كَأيٍّ) و(كَذَا). (شيرازي).

(قوله: مبهم الجنس والمقدار) قال البعض: أي: عند المتكلّم، ويبين إبهام الأوّل بالتمييزِ، وإبهام الثَّاني بالبدلِ التفصيلي، نحو: كم عبداً ملكت أعشرين أم ثلاثين، اهـ. وفيه نظر من وجهين: **الأول:** أن دعوى إبهام الجنسِ عند المتكلّم بالنسبةِ للاستفهاميةِ ممنوعةٌ لتعينه عنده بدليل أنه الآتي بالتمييزِ، ودعوى إبهام الجنس والمقدار عند المتكلّم بالنِّسبة للخبرية ممنوعة أيضاً، كما هو ظاهر، ولو جعل إبهام الجنسِ والمقدار باعتبارِ السَّامعِ قبل الإتيان بما بعد كم لكان صحيحاً. **الثَّاني:** أي دعوى تعين للمقدار بالبدلِ التفصيلي بالنسبةِ للاستفهاميةِ ممنوعة أيضاً، وإن تبع فيها الدَّماميني كم هو واضحٌ، وإنما يتعين فيها بالجوابِ فعليك باتباعِ الحق. (صبان).

(قوله: مَيِّز) أي: ائتِ بِتَمييزٍ لِـ(كَمْ). **(قوله: بمعنى أيِّ عدد)** أي: فالسؤال بها عن كمية الشيء.

(قوله: بمعنى أي عدد) قليلاً أو كثيراً، ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء. كما تقدَّم.

(قوله: أيْ بتميز مَنصُوب) ومُفرَدٍ، وهو تَميزُ أَحَدَ عَشَرَ إلى مئة، أما الإفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً، نحو: كم عبيداً ملكت، وجعله البصريون حالاً، والتَّمييز

وَأَجِــزَ أَنْ تَــجُــرَّهُ مِــنْ مُــضْــمَــرا إِنْ وَلِــيَــتْ كَــمْ حَــرْفَ جَــرٍّ مُــظْــهَــرا

(كَكَمْ شَخصاً سَما) أَيْ: عَلا (وَأَجِز أَنْ تَجُرَّهُ) أَيْ: تمييز كَم الاسْتِفهامِيَّة (مِن مُضْمَرا. ....

أبو طالب

....

الناصية

محذوف، أي: كم نفساً ملكت حالة كونهم عبيداً، أي: مملوكين، وكذا إذا قلت كم لك غلماناً، فالتقدير: كم نفساً استقروا لك حالة كونهم غلماناً، أي: خداماً فلو قلت كم غلماناً لك لم يتمش هذا التَّخريج، إلا على رأي الأخفشِ في تجويزِ تقديم الحال على عاملها المعنوي، كما قاله الدَّماميني.

هذا، وفصّل بعضهم فقال: إنْ كان السؤالُ عن الجماعاتِ ـ نحو: كم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمانِ ـ جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفشِ، وأما النَّصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنه لازم مطلقاً، **والثَّاني**: ليس بلازم، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبريةِ، وإليه ذهب الفراء والزَّجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم:

كَـمْ عَـمَّـةٍ لَـكَ يـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةٍ ....

والثَّالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجرِّ إن دخل عليها حرف جرٍّ، وهذا هو المشهورُ. ولم يذكر سيبويه جرّه إلا إذا دخلَ عليها حرفُ جرٍّ، وإلى هذا الإشارة بقوله: (وأجِز أنْ تجره مِن مُضمَرا... إلخ).

(قوله: ككمْ شَخْصاً سَمَا) فـ(شَخصاً) تَمييز لِـ(كَمْ) نصب، وبِهَذَا التَّمييز علم أنَّ المرَادَ بِـ(كَمْ) السُّؤال عَنِ الشَّخصِ وبجَوَابِهِ يعلم الْعَدَد أيضاً، وفي (التَّصريح) كم عبداً ملكت بفتحِ تاء الخطابِ، أما إفراده فلازمٌ خلافاً للكوفيينِ، فإنهم يجيزون جمعه نحو: كم شهوداً لك، والصَّحيح مذهب جمهور البصريين، وما أوهم الجمع يحمل على الحالِ، ويجعل التَّمييز محذوفاً، وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السُّؤال عن الجماعاتِ، نحو: كم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمانِ، وأما نصبه ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب: **أحدها**: أنه لازم، ولا يجوز جرّه مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين، **والثَّاني**: أنه ليس بلازم، بل يجوز جرّه مطلقاً حملاً على الخبريةِ، وإليه ذهبَ الفراءُ والزَّجاجُ والفارسي.

(قوله: من مضمَرا) ظاهره منع ظهور من عند دخولِ حرف الجرِّ على كم، وهو المشهور؛ لأنَّ حرف الجرِّ الدَّاخل على كم عوض من اللفظِ بمن المضمرة، وقيل: يجوز نحو: بكم من درهم اشتريت، وعلم أن من تدخل على مميز كم الخبريةِ والاستفهاميةِ كما قاله ابن الحاجب، فشاهدُ الخبرية، نحو: وكم من ملك، واستشهد في المطوّلِ للاستفهاميةِ بقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] راداً به توقف الرضي في دخولِ من على مميز الاستفهاميةِ، وعزو البعضِ التوقف إلى ابن الحاجبِ خطأ، ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلافِ الاستفهاميةِ. (صبان).

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أَوْ مِئَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

إنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرا) نَحو: «بِكَمْ دِرْهَمٍ تَصَدَّقْتَ» أَيْ: بِكَمْ مِن دِرهمٍ، وفيه دَليلٌ على أَنَّ كَمْ اسمٌ وبِناؤها لِشَبَهِها الْحَرْفَ في الْوَضْعِ (وَاسْتَعْمِلَنْها) حال كونها (مُخْبِراً) بِها، بِأَنْ تَكُونَ بِمَعنى كثير (كَعَشَرَةٍ) ....

أبو طالب

(**قوله**: بكم من درهم) لا يجوز أن يكون جرُّه على البدليةِ، ولا على كونه عطف بيانٍ منه لما يظهر بالتأمّل.

(**قوله**: وبناؤها... إلخ) الجملة عطفُ على جملة إن، والأولى كونها مستأنفة، ووجهها يظهر بأدنى تأملٍ. (**قوله**: مخبراً بها) صيغة مخبراً إما بكسرِ الباءِ أو بالفتحِ.

الناصية

(**قوله**: مِن مُضمَرا) أي: كما يجوزُ أن ينصبَ تمييزها، كذا يجوزُ أن يجرّ تمييزها بمن المقدّرة، بشرط أن تدخل على كم حرف جرٍّ ظاهر. (دشتي).

(**قوله**: وَلِيَتَ كم حرف جر مظهرا) فيجوز في بكم درهم اشتريت النَّصب وهو الأرجح، والجرّ أيضاً وفيه قولان: أحدهما: أنّه بمن مضمرة كما ذكرَ، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء وجماعة. والثَّاني: أنه بالإضافةِ، وهو مذهب الزَّجاج.

وأما الثَّانية وهي الخبريَّة: فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة، فيكون جمعاً مجروراً، وتارة كمميز مئة، فيكون مفرداً مجروراً. وقد أشارَ إلى ذلك بقوله: (واستعمِلَنْهَا مُخبِراً كَعَشَرَهْ... إلخ). (أشموني).

(**قوله**: نحو: «بكَمْ دِرْهَم تَصَدَّقْتَ») فـ(كم) دَخَلَ عَلَيهَا البَاءُ؛ لِذَا جُرَّ التَمييز (دِرْهَم) بِمَن الْمُقدَّرَة، وفي (التَّصريح): وبكم درهم اشتريت ثوبك، هذا هو المشهور، ولم يذكر سيبويه جَرَّه إلا إذا دخل على كم حرف جرٍّ ليكون حرف الجرّ الدَّاخل على كم عوضاً من اللفظِ بمن المضمرة، وذهب الزَّجاج إلى أن جرّ التمييز إنَّما هو بإضافةِ كم إليه، ورد بأن كم بمنزلة عدد مركبٍ، والعدد المركب لا يعمل الجرَّ في مميز، فكذلك ما كان بمنزلته، قاله ابن خروفٍ.

(**قوله**: وفيه) أي: في دخولِ حرف الجرّ على (كم)؛ وذلك لأنّ حروف الجرّ لا تدخل إلّا على الاسم. (دشتي). (**قوله**: دَليل على أنّ كمْ اسم) لِدُخُولِ حرف الجَرّ عليها، لِمَا سَبَقَ في أوَّلِ الْكتَابِ أنَّ مِن عَلامَاتِ الاسم دُخُول حَرفِ الجرّ عليه، في قَوْلِ ابنِ مَالِك: «بِالْجَرِّ والتَّنوينِ والنِّدَا وَأل»؛ لأنّها بحرفين، كما أنَّ أكثر الحروفِ بحرفينِ كمن وفي.

(**قوله**: حال كونها مُخبراً بها) أي: حال كونها خبريّة لا استفهاميّة.

(**قوله**: بأنْ تَكُونَ بِمَعنى كثير) أي: قَدْ تَأتي خَبَرِيّة بمَعنَى (كثير) وفي هَذِهِ الْحَالَة يكونُ تَمييزُهَا إمَّا مِثلَ تَمييز الْعشرة ـ جَمْعاً ومَجروراً، أوْ مِثلَ تَمييز الْمِئة ـ مُفرداً ومَجرُوراً ـ.

فَمَيِّزها بِمَجمُوعٍ مَجرُورٍ (أَوْ مِئَةٍ) فَمَيِّزها بِمُفرَدٍ مَجرُورٍ (كَكَمْ رِجالٍ) جاؤُونِي (أَوْ) كَمْ (مَرةٍ) لُغَةٌ في مَرْأَةٍ تَأنيثُ مَرْء.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: فَمَيِّزهَا بِمَجمُوعٍ مَجرُورٍ) وفي (التَّصريح) تميز كم الخبرية بمجرورٍ، بإضافتها إليه حملاً لكم على ما هي مشابهة له من العددِ، وقال الفراء على إضمارِ من؛ لأنَّ من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية، فجاز إضمارها؛ لدلالةِ الحال عليه، وهذا القول نقله ابن الخباز في (شرح الجزولية)، وابن مالك في (شرح الكافية) عن الخليلِ (مفرد أو مجموع)؛ لأنَّ كم بمنزلة عدد مفردٍ يضاف إلى مميزه تارة إلى جمعٍ كالعشرة فما دونها، وتارة إلى مفرد كالمئة فما فوقها، فاستعملَ بالوجهين إجراءً له مجرى الضَّربين؛ (نحو: كم رجال جاؤوك) كما يقال: عشرة رجال جاؤوك، (ومن امرأة جاءتك) كما تقول: مئة امرأة جاءتك، (والإفراد أكثر) في الاستعمالِ (وأبلغ) في المعنى من الجمع؛ حتى ادّعى بعضُهم أن الجمعَ على نيةِ معنى الواحدةِ، فكم رجالٍ على معنى: كم جماعة من الرجالِ، ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع، نحو: كم قوم صدقوني، وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقولِهِ، واستعمالها مخبراً كعشرة، أو مئة.

(قوله: فَمَيِّزهَا بِمُفْرَد مَجرُورٍ) نحو: كم رجلٍ أكرمته، وهو الأكثر والأفصحُ، ومنه:

كم عمةٍ لك يا جريرُ . . . .

بالجرِّ بناء على أنها فيه خبرية، وهو المشهورُ، وليس الجمع بشاذٍّ، قيل: ولغة تميم نصب مميزها المفرد حملاً على الاستفهاميةِ، وحمل عليها كم عمةً بالنَّصبِ، ومرّ في المبتدأ شرح هذا البيت، والصَّحيح أن الجرَّ هنا بإضافة كم إليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين، لكن ربما يؤيدهم ما مرَّ من كثرةِ جرّه بها، نحو: «وكم من ملك»، وشرط وجوب الجرِّ اتصاله بها، فإن فصل منها بأحد الظَّرفينِ اختير نصبه، ويجوز الجرُّ كقوله:

كَمْ بِجُودٍ مقرفٍ نَالَ العُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

بجرِّ مقرفٍ، والمراد به من ليس أصيلاً من جهةِ الأبِ؛ إذ هو أبوه عجمي، وأمه عربية، أو بهما معاً ككم عندي من النَّاسِ رجلاً، أو بجملة كقوله: كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ وجوب نصبه؛ لتعذر الإضافة حينئذٍ، فحملت على الاستفهامية، والفصل مطلقاً خاص بالضَّرورة. (خضري).

(قوله: ككم رجال أو مرة) كم مبتدأ، والخبر محذوف، أي: عندي مثلاً، أو مفعول لمحذوف، أي: ملكت مثلاً ورجال مضاف إليه على الصَّحيح، كما ستعرفه، وأصل مرة: مرأة، نقلت حركة الهمزة للراء، ثم حذفت الهمزة. (صبان).

(قوله: لغة في مَرْأة) وهي: لُغة المحلّماة.

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

(كَكَمْ) الْخَبَرِيَّةِ (كَأَيِّنْ وَكَذا) في إفادَةِ التَّكْثيرِ ....

أبو طالب

(**قوله: كما فيه لغات**) أولها: كأين مثل أي: مدخول للكافِ، ثانيتها: مثل راءٍ، ثالثتها: كأي مثل رأي، رابعتها: كيء مثل شيء، خامسها: كاءٍ مثل يدٍ.

(**قوله: وكذا**) كذا كناية عن عددٍ معهودٍ، نحو: عندك عشرة دراهم، وعندي كذا دينار، أو قد يكنى به لغيرِ العددِ نحو: زيد قائم، وكذا عمرو، وهو مركب من الكافِ الجارَّة واسم الإشارة، وإفادته إما بمعناه التَّركيبي، أو بوضع ثانوي.

الناصية

(**قوله: كَكَم الْخَبَرِيَّةِ**) لا الاستفهامية، وهما يتفقان في سبعةِ أمورٍ، ويفترقان في ثمانية أمور: فيتفقان في أنّهما: اسمان، ودليله واضح، وأنّهما مبنيان، وأنّ بناءهما على السكون، وقد سبق ذلك في أولِ الكتابِ، وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما، وأنهما يجوزُ حذف مميزها إذا دلّ عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبريةِ، وأنهما يلزمان الصّدر، فلا يعمل فيهما ما قبلها إلا مضاف، وحرف الجرّ، وأنهما على حدٍّ واحدٍ في وجوه الإعرابِ، فكم بقسميها إن تقدَّم عليها حرف جرٍّ أو مضاف فهي مجرورةٌ، وإلا فإن كانت كناية عن مصدرٍ، أو ظرفٍ فهي منصوبةٌ على المصدرِ أو على الظَّرفِ، وإلا فإن لم يلها فعل أو وليها، وهو لازمٌ، أو رافعٌ ضميرها، أو سببيها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعدٍّ، ولم يأخذ مفعوله فهي مفعوله، وإن أخذه فهي مبتدأ، إلا أن يكون ضميراً يعودُ عليها، ففيها الابتداءُ، والنَّصب على الاشتغالِ. ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصله النَّصب، وتمييز الخبرية أصله الجرّ، وفي أن تمييز الاستفهاميةِ مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً، وفي أن الفصلَ بين الاستفهاميةِ وبين مميزها جائز في السعةِ، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضَّرورةِ على ما مرَّ. وفي أن الاستفهامية لا تدلُّ على تكثيرٍ، والخبرية للتَّكثيرِ، خلافاً لابنِ طاهرٍ وتلميذه ابن خروفٍ. وفي أن الخبريةَ تختص بالماضي كرُبَّ: فلا يجوزُ كم غلمان لي سأملكهم، كما لا يجوز: رُبَّ غلمانٍ سأملكهم، ويجوزُ كم عبد سأشتريه، وفي أن الكلامَ مع الخبريةِ محتملٌ للتصديقِ والتكذيبِ بخلافهِ مع الاستفهاميةِ، وفي أن الكلامَ مع الخبريةِ لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الاسمَ المبدل من الخبرية؛ لا يقترن بالهمزةِ بخلافِ المبدلِ من الاستفهاميةِ، فيقال في الخبرية: كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهاميةِ: كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ اهـ. (أشموني).

(**قوله: في إفادَةِ التَّكثير**) أي: في الدلالةِ على تكثيرِ عددٍ مبهم الجنسِ والمقدارِ، نحو: هذا مسلَّم في كأيّ دون كذا؛ لأنّها ليست للتكثيرِ، بل لعدد مبهم قليل، أو كثير فلك أن تُكني بها عن واحدٍ وعن اثنين، وعن ثلاثة، قاله الدَّماميني.

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

وفي (الأشموني): توافق كلُّ واحدةٍ من كأين وكذا كم في أمورٍ، وتخالفها في أمورٍ: أما كأين فتوافقُ كم في خمسةِ أمورٍ، وتخالفها في خمسةٍ: فتوافقها لإبهامٍ، والافتقار إلى التمييزِ، والبناءِ، ولزومِ التَّصديرِ، وإفادة التكثيرِ تارةً، وهو الغالبُ والاستفهام أخرى وهو نادرٌ، ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف، واستدلَّ له بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود: كأين تقرأ سورَة الأحزابِ آية؟ فقال: ثلاثاً وسبعين، وتخالفها في أنها مركبة، وكم بسيطة على الصَّحيح، وتركيبها من كاف التشبيهِ وأي المنوّنة، ولهذا جاز الوقفُ عليها بالنّونِ؛ لأنّ التّنوين لما دخل في التركيبِ أشبه النّون الأصلية، ولهذا رسم في المصحفِ نوناً، ومن وقف يحذفه، اعتبر حكمه في الأصلِ، وهو الحذفُ في الوقفِ، وفي أن مميزها مجرورٌ بمن غالباً، حتى زعم ابن عصفورٍ لزومَ ذلك. ويرده ما سبق، وفي أنّها لا تقع استفهامية عند الجمهورِ، وقد مضى، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة، وابن عصفورٍ أجاز بكأين تبيع هذا الثّوب، وفي أن مميزها لا يقع إلا مفرداً. وأما كذا فتوافِق كم في أربعةِ أمور وتخالفها في أربعة: فتوافقها في البِناء، والإبهام، والافتقار إلى المميز، وإفادة التّكثير، وتخالفها في أنها مركبة ـ وتركيبها من كافِ التّشبيهِ وذا الإشارية ـ، وأنها لا تلزم التّصدير، فتقول: قبضت كذا وكذا درهماً. وأنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله:

عد النَّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَكَذَا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الجُهدُ

وزعم ابن خروفٍ أنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً ـ بدونِ عطفٍ. وذكر النَّاظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل، وعبارة (التّسهيل): وقل ورود كذا مفرداً ومكرراً بلا واوٍ، وأنها يجب نصب تمييزها، فلا يجوز جرّه بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، فإنهم أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطف أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب، قياساً على العددِ الصَّريحِ، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزمه بقوله: عندي كذا درهم مئة، وبقوله: كذا دراهمَ ثلاثة، وبقوله: كذا كذا درهماً أحد عشر، وبقوله: كذا درهماً عشرون، وبقوله: كذا وكذا درهماً أحد وعشرون، حملاً على المحقّقِ من نظائرِهن من العدد الصَّريح. ووافقهم على هذه التّفاصيل ـ غير مسألتي الإضافة ـ المبرد والأخفش وابن كيسانِ والسيرافي وابن عصفورٍ، ووهم ابن السِّيدِ، فنقل اتفاق النَّحويين على إجازةِ ما أجازه المبرِّدُ، ومن ذكر معه، وعبارة (التّسهيل): وكنّى بعضُهم بالمفردِ المميز بجمع عن ثلاثةٍ وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مئة وبابه، وبالمكررِ دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكررِ مع عطفٍ عن أحدٍ وعشرين وبابه.

وغَيرِهِ (وَ) لكِنْ (يَنْتَصِبُ تَمْيِيز ذَيْنِ) نَحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: وغيره) كالإبهام والبناءِ ولزوم التَّصديرِ في (كأين) (وفي انجرار التمييزِ إلا أن جرّه بمن ظاهرة لا بالإضافةِ) بخلافِ كم (قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت ٦٠] وقد ينصب) تمييز كأي، كقوله:

اطـردِ الـيـأسَ بـالـرَّجَـا فـكـأيٍّ آلـمـاً حُـمَّ يُـسْـرُه بَـعْـدَ عُـسْـرِ)

فآلماً بمد الهمزةِ على وزن (فاعلاً) من: ألم يألم؛ إذا وجعَ، منصوبٌ على التمييزِ لكأي، واطردِ: أمر من طرد يطردُ كقتلَ يقتلُ، واليأس: بالياء المثناة تحت: القنوطِ، والرَّجا: بالقصرِ للضَّرورةِ الأمل، وحم: بضمِّ الحاء المهملة بمعنى قدر، يقول: لا تقنط وترجَّ حصول الفرج بعد الشدّة، فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره. وكأي تخالف كم في أمورٍ منها: أنها مركبة من كافِ التَّشبيهِ، وأي المنوّنة، وكم بسيطة على الأصحِّ، وقيل: مركبة من الكافِ وما الاستفهامية، ثم حذفت ألِفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف؛ لثقل الكلمة بالتَّركيبِ، ومنها أنّها لا تقع استفهامية عند الجمهورِ خلافاً لابن قتيبة، وابن عصفورٍ وابن مالك، ومنها: أنها لا تقع مجرورةً خلافاً لابن قتيبة وابن عصفورٍ، فإنهما أجازا بكأي تبيع هذا الثوب، ومنها: أن خبرها لا يقع مفرداً (وأما كذا فيكنى عن العددِ القليل والكثير، (وتوافق كأي في أربعة أمور التركيب، فإنها مركبة من كافِ التَّشبيه وذا الإشارية، والبناء والإبهام، والافتقار إلى التمييز بمفرد، (و) تخالفها في ثلاثةِ أمورٍ: **أحدها**: أنه (يجب في تمييزها النَّصب) فلا يجوز جرُّه بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة؛ لأنّ عجزها اسم لم يكن له قبل التركيبِ نصيب في الإضافةِ، فأبقى على ما كان عليه خلافاً للكوفيين أجازوا في غير تكرارٍ ولا عطفٍ، أن يقال: كذا ثوب وكذا أثواب بالجرّ قياساً على العددِ الصَّريحِ، وقال الزّجاجي: يجوز الجرُّ على ضربٍ من الحكايةِ، وقال الحوفي: على البدلِ من ذا، (و) الثَّاني: أنها (ليس لها الصَّدر، فلذلك تقول: قبضت كذا وكذا درهماً)، والثَّالث: أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله:

عِدِ الـنَّـفـسَ نُـعْـمَـى بَـعْـدَ بُـؤْسَـاكَ ذَاكِـراً كَـذَا وَكَـذَا لُـطْـفـاً بِـهِ نُـسِـيَ الْـجُـهْـدُ

وإلى كأي وكذا أشار النَّاظم بقوله:

كَـكَـمْ كَـأيٍّ وَكَـذا وَيَـنْـتَـصِـبْ تَـمْـيـيزَ ذَيْـنِ أَوْ بِـهِ صِـلْ مَـنْ نُـصِـبْ

اهـ. (تصريح). (**قوله: وَ لكِنْ يَنْتَصِبُ... إلخ**) يعني: تَمييزُ (كَأيٍّ) و(كَذَا) لَا يأتِي مَجروراً وَلَا جَمْعاً، بَل يكون دَائِماً مُفرداً ومَنصُوباً.

(**قوله: وينتصب تمييز ذين**) وكان حقهما أن يضافا إليه كما تضاف كم، لكن منع من ذلك أن في آخر كأين تنويناً يستحق الثُّبوت لأجل الحكايةِ وفي آخر كذا اسم إشارة، وهما مانعان من

أُطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

و«رَأَيْتُ كَذا وَكَذا رَجُلاً» (أَوْ بِهِ) أَيْ: بِتَمييزِ كَأَيٍّ كما في «الكافية» (صِلْ مِن) الْجِنْسِيَّة (تُصِبْ) ....

أبو طالب

(قوله: اطرد اليأس. . . إلخ) فكائن على وزنِ قاضٍ، وآلماً اسم فاعلٍ من ألم يألم، وحم أي: قدر.

(قوله: كما في الكافية) هذا دليلٌ على أن الضَّميرَ المجرورَ عائدٌ إلى مميّز كائن فقط، وإنْ كان الظاهر عوده إلى مميزها.

الناصية

الإضافة. اهـ. دماميني، وقوله: لأجل الحكاية، أي: حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب. (صبان). **(قوله:**

اطرُدِ اليأسَ بالرَّجاءِ فكائِنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

هو من الخفيفِ. واليأس: القنوط، وآلماً: فاعل؛ من ألم يألم، وهو مميز كأين منصوباً، وفيه الشَّاهد.

وحم ـ مجهول ـ أي: قدر. ويسره: مسند إليه، والجملة في محلِّ النَّصبِ على أنها صفة لآلماً، وكائن على وزنِ كاع: مثل كم في الإبهام، والافتقار إلى التَّمييز، ولزوم التَّصدير، وإفادة التكثير غالباً. **(المعنى)**: بِسَبَبِ الرَّجَاءِ اطردِ اليأسَ عَن نَفسِكَ، فَكثيراً ما يَكُونُ آلم قُدِّر يُسرُهُ بَعد العُسرِ، أيْ: قُدِّرَ زَوَالُهُ بَعدَ وقوعِهِ. **(الشَّاهد)** في (كَأيٍّ) نَصبَ تَمييزَهُ وهو (آلِماً).

(قوله: وكذا رجلاً) فكذا مفعول، ورجلاً تمييز، و**(الشَّاهد)** في (كَذَا) نَصَبَ تَمييزَه، وهو (رَجُلاً) (قيل): إذَا كَانَ مُمَيِّزُ (كَذَا) جمعاً مَثَلاً (كَذَا رِجَالاً) كَانَ كِنَايَة عَن ثَلاثَةٍ إلى عَشَرَة؛ لأنَّها الأعْدَادُ الّتي يَأتي تَمييزهَا جَمعاً.

وإذَا كُرِّرَتْ (كَذَا) بِدُونِ عَطفٍ مِثل (كَذَا كَذَا رَجُلاً) كَانَت كِنَاية عَن (أَحَدَ عَشَرَ إلى عِشرين)؛ لأنَّها الأعدَادُ المُرَكَّبَةُ الّتي تَأتي بِدُونِ وَاوِ الْعَطفِ.

وإذَا كُرِّرَتْ (كَذَا) مَعَ حَرفِ الْعَطفِ مِثل (كَذَا وكَذَا رَجُلاً)، كَانَت كِنَايَةً عن (أَحَدَ وعِشرين إلى تِسعَة وتِسعين)؛ لأنَّها الأعْدَادُ المُرَكَّبَة الّتي تَأتي مَعَ وَاوِ العَطفِ.

(قوله: أو به) يعني: بتمييز كأين فقط، أو التَّقدير بتمييز ذين بالنَّظرِ للمجموعِ لما يأتي سم. (صبان).

(قوله: أيْ بتَمييز كَأيٍّ) لا بتمييز كم وكذا. **(قوله: صِلْ مِن)** الْجِنْسِيَّة أي: التي لبيانِ الجنس.

(قوله: تصبْ) أيْ: تَفْعَلُ صَوَاباً وصَحيحاً بخلافِ تمييز كم الخبرية، فتقول: كأين رجلاً رأيت، ومنه قوله:

نَحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠] ولا يَتَّصِلُ بِتمييز كَذا، ولا يَجِبُ تَصديرُها. بِخِلافِ كَأَيِّنْ وَكَمْ، فَلا يَعمَلُ فيها إِلّا مُتَأَخِّرٌ. وَقَد يُضافُ إِلى كَمْ مُتَعَلِّقُ ما بَعدَها، أَوْ يُجَرُّ بِحَرفٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ كقولِكَ: «أَنْبَاءَ كَمْ رَجُلٍ عَلِمْتَ» و«مِنْ كَمْ كِتابٍ نَقَلْتَ» ولا حَظَّ لِكَأَيِّن في ذلِك، قالَه في «شَرحِ الْكافِيَةِ».

أبو طالب

(قوله: متعلّق ما بعدها) أي: المتعلّق المعنوي، أو ما شابه أن يكونَ متعلّقاً له، فلا يرد أن قوله: أنبأ كم ليس متعلّقاً؛ لقوله: علمت، فإنه معلّق عنه أو ملغى، وتقدير المثال: أنباء كم رجل علمت قائمان أو قائمين مثلاً، ويحتمل أن يكون أبناء بفتحِ الهمزة مختوماً بألف ممدودة، جمع ابن، ويكون معمولاً لفظياً أيضاً، والمفعول الثاني المقدّر قائمين مثلاً.

الناصية

وكـائِـنْ لَـنـا فَـضـلاً عَـلَـيْـكُـمْ ومِـنَّـةً قَـدِيـمـاً وَلا تَـدْرُونَ مـا مَـنَّ مُـنْـعِـمُ

(قوله: نَحو: «وَ كَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ. . . إلخ»[العنكبوت: ٦٠]) (الشّاهد) في (دابّة) تَمييز لِـ(كأي) دَخَلَ عَليه (مِن) الّتي لِبَيانِ الجِنسِ، والْمَعنَى: كثير مِن جنس الدَّوابِّ الّتي لا تَقْدِرُ هي عَلَى تَحصيلِ الرِّزقِ، اللهُ تَعالَى يَرزقها. هذا، وفي الصبان قال في (جمعِ الجوامعِ) وشرحه: ولا يخبر عنها أي كأين إذا وقعت مبتدأ إلا بجملةٍ فعليةٍ مصدرة بماضٍ أو مضارع، نحو ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ﴾ [آل عمران ١٤٦]. . . إلخ، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف ١٠٥]. اهـ. ويرد عليه، وكائن لنا فضلاً، فإن الخبرَ فيه جار ومجرور، وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت ٦٠] إن جعلَ الخبر الجملة الاسمية، أعني: الله يرزقها، فإن جعل: لا تحملُ رزقها، لم ترد الآية. فتأمل.

(قوله: ولا يَتَّصِلُ بتمييزِ كَذَا) يعني: لا يَتَّصِلُ بِتَمييزِ (كَذَا) مِنَ الجِنْسِيَّةِ، فَلا يُقال (كَذَا مِنْ رَجُلٍ) أيْ: لَيسَ (كَذَا) مِن أَدَوَاتِ الصَّدر، فَيَأتي في وَسَطِ الْكَلامِ، تَقول: (جِئْتُكَ بِكَذَا رَجُلاً). (شيرازي).

(قوله: وَلَا يَجِبُ تَصديرُها) يَعني: العَامِل فيهمَا لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِمَا، وإِنَّمَا يَتَأَخَّرُ عَنهما؛ لأَنَّ لَهُمَا الصَّدْر. وفي (الدشتي) لا يعمل في كأين وكم إلا عامل متأخّر عنهما؛ لوجوب تصديرهما.

(قوله: مُتَعَلّق به) أي: بما بعدها.

(قوله: كقولك «أنباءَ رَجُلٍ عَلِمْتَ») (الشّاهد) في إضَافَةِ (أَنْبَاءَ) إلى (كَمْ)، وهو مُتعلّق بِـ(عَلِمْتَ) الّتي بَعدَها، وأَنْبَاء مَفعُول لِعَلِمْتَ.

(قوله: و«مِنْ كَمْ كِتَاب نَقَلْتَ» دخلت عليها (من) وهي متعلّقة بما بَعدَها (نقلت)، فالتَّقدير: نقلت من كم كتاب.

(قوله: ولاحَظَّ لِكَأيِّنْ في ذَلِكَ) يعني: أن إضافة معمول العاملِ المتأخّر، ودخول حرف الجرّ المتعلّق بالعاملِ المتأخّر مختصّ بكم، وأمّا كأين فلا نصيبَ لها في هذين الأمرين.

الْحِكَايَةُ

هذا باب الحكاية

أبو طالب

(**قوله: هذا باب الحكاية**) هي في الاصطلاح تكرار لفظٍ، أو ما يعرضه؛ لإحضاره بعينه في ذهنِ السَّامع، وهي أربعة أنواع، **الأول**: ما يتعلَّق باللفظ، وهذا في المفرداتِ على قلةٍ، وفي المركبات على كثرة، ويلزمه اتحاد معنى المكررين، وكونه بالقولِ **الثَّاني**: ما يتعلّق بالعارضِ مع اتحادِ المعروضِ، ومعناه معاً، وهذا في العلم بعد من كما سيجيء **الثَّالث**: ما يتعلّق بالعارضِ مع اختلافهما معاً، وهذا في أي ومن عند الوقفِ، **الرَّابع**: ما يتعلّق بالعارضِ من اتحادِ المعروضِ واختلافِ المعنى، وهذا في المركباتِ صارت أعلاماً، ولا تجب الحكاية في هذه الأقسامِ إلا في القسم الأخيرِ، وهذا البابُ معقودٌ لبيانِ الأوسطيين.

الناصية

(**قوله: هذا بابُ الحكايةِ**) الحكاية: نقل المتكلِّم أحكام كلمة في كلامٍ غيره إلى كلمته التي يستعملها هو. وفي (الصبَّان) هي لغة المماثلةِ، واصطلاحاً: إيراد اللفظِ المسموعِ على هيئتِهِ من غير تغيير ك: من زيداً إذا قيل: رأيت زيداً، أو إيراد صفته نحو: أياً لمن، قال: رأيت زيداً، وأما حكاية اللفظِ أو معناه بالقولِ فلم يتكلَّم عليها المصنف، وسيذكرها الشَّارح في الخاتمةِ. وفي (التَّصريح): هي إيراد لفظِ المتكلِّم على حسبِ ما أورده، وهي ثلاثةُ أنواعٍ: (حكاية الجملِ) وتختصُّ بالقولِ وحكاية المفرد، وتختصُّ بالعلمِ وحكاية حال المفردِ، وتختصُّ بأي ومن الاستفهاميتين، فحكاية الجملِ (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعلِ، والوصفِ بأنواعِهما (نحو) وقولهم: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧] ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] أم يقولون: إن إبراهيم ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ: ٤٨] والقائلين لإخوانهم ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] فتحكي الجمل على ترتيبِ اللفظِ، ويجوز حكايتها على المعنى، فتقول في حكايةِ: زيد قائم، قال عمرٌو: قائم زيد، بعكسِ التَّرتيبِ (فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى) في حكايتها، (على الأصح) صَوْناً عن ارتكابِ اللحنِ، ولئلا يتوهّم أن اللحن نشأ من الحاكي، فعلى هذا إذا قال شخص: جاء زيد بالجرِّ، وأردت حكاية كلامه، قلت: قال فلان جاء زيد بالرَّفع، ولكنه خفض زيداً لِتُنَبِّهَ بالاستدراك على لحنِه، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصّواب، وعلى القول الثَّاني تقول: قال فلان جاء زيد بالجرِّ مراعاة للفظِه، (وحكاية المفردِ في غيرِ الاستفهامِ شاذَّة كقولِ بعضِهم: ليس بقرشياً، رداً على من قال: إن في الدَّارِ قرشياً) وكقول ذي الرمَّة:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً ... فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ إِنْتَجِعِي بِلَالا

فإنه سمع قوماً يقولون: النَّاس ينتجعون غيثاً، فحكى ذلك كما سمع: فرفع النَّاس، وصيدح: اسم ناقتِه، قاله الزجاجي في جمله. قال ابن مالك في (شرح الكافية): ويمكن أن يكونَ من هذا ما

اِحْـكِ بِـأَيٍّ مَـا لِـمَـنْـكُـورٍ سُـئِـلْ عَـنْـهُ بِـهَـا فِـي الْـوَقْـفِ أَوْ حِـيـنَ تَـصِـلْ

(اِحْكِ بِأَيٍّ ما) ثَبَتَ ....

أبو طالب

(قوله: احك بأي) الباء بمعنى في.

الناصية

كتب بواو في خطِّ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، فلان ابن أبو فلان بالواو، وكأنه قيل: فلان ابن المقول فيه أبو فلان، فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياءِ، وإن كان مكتوباً بالواوِ، كما يقرأ الصلاة والزكاة بالألف، وإن كانتا مكتوبتين بالواو تنبيهاً على أن المنطوق به منقلبٌ عن واوٍ. اهـ.

وعندي أنه يقرأ بالواوِ لوجهينِ: **أحدُهما**: أن الغرضَ أنه محكي، وقراءته بالياءِ تفوت ذلك بخلافِ الصَّلاةِ والزكاةِ، فإنهما غير محكيتين، **والثَّاني**: أنه يحتملُ أن يكون وضع بالواوِ، فيكون من استعمالِ الاسمِ في أوّلِ أحواله، وذلك لا يغير، (وأما) حكاية حالِ المفردِ (في الاستفهامِ، فإن كان المسؤول عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأي أو بمن حكي في لفظِ أي، وفي لفظ من ما ثبت لتلكَ النَّكرةِ المسؤول عنها من رفعٍ ونصبٍ وجرٌ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ) حقيقة أو صالحة لوصفِها بها، (وجمع) سالم موجود فيه، أو صالح لوصفه به، (تقول لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة، وغلامين وجاريتين، وبنين وبنات.

(قوله: **اِحْكِ بِأَيٍّ مَا ثَبَتَ... إلخ**) يعني: انقل إلى أيّ الاستفهاميّة الأحكام التي هي النكرة في كلامِ غيرك إذا سئلت عن ذلك النّكرة بأي مثلاً، إذا قال لك شخصٌ: رأيت رجلاً، وسُئلت عن ذلك الرَّجل، قلت: (أيّ رجل) بنصب أيّ وإفرادها وتذكيرها، كما أنّ رجلاً كان منصوباً مفرداً مذكّراً. وفي (الأشموني) يحكى بأي وصلاً ووقفاً ما لمنكور مذكور مسؤول عنه بها من إعرابٍ وتذكيرٍ وإفرادٍ وفروعهما، فيقال لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة، وغلامين وجاريتين، وبنين وبنات: أياً وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات، هذا في الوقف، وكذا في الوصلِ فيقال: أيا يا هذا، وأية يا هذا... إلى آخرها.

(واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيحٍ إلا إذا كان موجوداً في المسؤول عنه أو صالحاً؛ لأن يوصفَ به، نحو رجال فإنه يوصف بجمعِ التَّصحيحِ، فيقال: رجال مسلمون، هذه اللغةُ الفصحى؛ وفي لغةٍ أخرى يحكى بها ما له من إعرابٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ فقط، ولا يثنى ولا يجمعُ، فيقال: أياً أو أياً يا هذا، لمن قال: رأيت رجلاً أو رجلين أو رجالاً، وأية أو أية يا هذا، لمن قال: رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء.

(قوله: **اِحْكِ بأي**) الباء للآلة أو ظرفية. اهـ. (سم) وأي المحكي بها استفهامية، وهي معربة، لكن اختلف في حركتِها، والحروف اللاحقة لها، فقيل: إعراب فأي بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخّر عنها؛ لأن الاستفهام له الصَّدر تقديره: في قامَ رجلٌ أي: قام، وأياً مفعول لفعلٍ محذوفٍ

وَوَقْـفـاً احْـكِ مَـا لِـمَـنْـكُـورٍ بِـمَـنْ   وَالـنُّـونَ حَـرِّكْ مُـطْـلَـقـاً وَأَشْـبِـعَـنْ

(لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِها) مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ، وتَذكيرٍ وتَأنيثٍ، وإفرادٍ وتَثنيةٍ وجَمعٍ، سواءٌ كانَ (فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ) فَقُل لِمَنْ، قالَ: رَأَيْتُ رَجُلاً وامْرَأَةً وغُلامَيْنِ وجارِيَتَيْنِ وبَنِينَ وبَناتٍ: أَيّاً وأَيَّةً وأَيَّيْنِ وأَيَّتَيْنِ وأَيِّينَ وأَيَّاتٍ.

(وَوَقْفاً احْكِ ....

أبو طالب

....

الناصية

مؤخَّر عنها لما مرَّ تقديره في: ضربت رجلاً، أياً ضربت، وأي بالجرِّ بحرفِ جرٍّ محذوف تقديره في: مررت برجلٍ، بأي مررت، وكذا يقال في أيان وأيتان وأيون، وأيات رفعاً، وأيين وأيتين وأيين وأيات نصباً وجراً، ويلزم على هذا القولِ إضمار حرف الجرِّ، وقيل: حركات حكاية وحروف، فهي مرفوعةٌ بضمةٍ مقدرةٍ منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الحكايةِ، أو حرفِ الحكايةِ على أنها مبتدأ والخبر محذوفٌ، وقيل: الحركة والحرف في حالةِ الرَّفع إعراب، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ حركةُ حكايةٍ وحرفُ حكاية. (صبان).

(**قوله: مالمنكور**) احترازٌ عن المعرفةِ فإنها لا تحكى بأي سم. (صبان).

(**قوله: في الوقف**) متعلّق باحك، أي: سواء وقفت (أيّ) بأن لم تذكر بعدها شيئاً، أو وصلتها بكلمة بعدها، ففي السؤال عن (رجلاً) في قوله: (رأيت رجلاً) لك أن تحكيها وقفاً، وتقول: أيّاً أو وصلاً فتقول: أيّ رجل. وفي (الشيرازي) ففي كِلا القِسْمين حُكِمَ (أيّ) واحد.

(**قوله: لم قال رأيت رجلاً... إلخ**) وتقول لمن قال: جاء رجل، أي: بالرَّفعِ، ولمن قال: جاء رجلانِ أيان. وهكذا. (صبان).

(**قوله: أيّاً وأيّةً... إلخ**) أي: أياً في حكاية رجلاً (وأية) في حكاية امرأة (وأيين) بالتَّثنية في حكايةِ غلامين، (وأيتين) في حكاية جاريتين، (وأيين) بالجمعِ في حكايةِ بنين (وأيات) في حكاية بناتٍ. وفي (الصبَّان) فلو قيل: رأيت رجلاً وامرأة قيل في السُّؤال أياً وأية، وهل يجوزُ أن يثنى مع تغليبِ المذكرِ، سيأتي فيه احتمالانِ عن أبي حيان.

(**قوله: وأيات**) بكسر التَّاءِ نيابة عن الفتحة.

(**قوله: وَوَقْفاً... إلخ**) أيْ: في حَالَةِ الوَقْفِ فَقَط، لَا في حَالَةِ الْوَصْلِ.

وفي (الدَّشتي) من دونِ اتّصال بكلمة بعدها، أي: ليس لك أن تذكر بعد (من) كلمة في الحكايةِ، فإن وصلتها فلا تكون حكاية بها، بل استفهامٌ محض بلا حكايةٍ.

ما) ثَبَتَ (لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونِ) مِنها (حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ) حَتَّى يَنْشَأ واوٌ في حِكايَةِ الْمَرفُوعِ، وأَلِفٌ في المَنصُوبِ، وياءٌ في الْمَجرُورِ، فَقُل لِمَن قالَ: لَقِيَني رَجُلٌ «مَنُو» ولِمَن قالَ: رَأَيْتُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: مالمنكور بمن**) أي: منكور مذكور، وإنما اشترطَ في لحاقِ العلامةِ المذكورة بمن كونها سؤالاً عن نكرةٍ؛ لأنّ المعارفَ إذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من في الأغلبِ إما محكية أو غير محكية؛ لأنّ الاستفهامَ عن المعارف ليس في الكثرةِ مثل الاستفهام عن النكراتِ، فلم يطلب التَّخفيف بحذف المسؤول عنه كما في النَّكراتِ إسقاطي، والمرادُ بالمنكورِ هنا المنكورُ العاقل؛ لأن من للعاقلِ بخلافِ المنكورِ السَّابق في أي، فإن المرادَ به ما يعمُّ العاقل وغيره؛ لأنّ أياً تستعمل فيهما، وسيذكرُ الشَّارح ذلك.

(**قوله: والنون حرك... إلخ**) العطف تفسير لاحق؛ لأنَّ حكايةَ المنكورِ بمن في الوقفِ نفس التَّحريكِ والإشباع لا غيرهما كما يوهمه العطف، أفاده ابن هشام. (صبان).

(**قوله: مطلقاً**) أي: في أحوالِ إعرابِ المحكي الثَّلاثة. (صبان).

(**قوله: وأشبعن**) فيه إشارة إلى أنَّ الحروف إشباع؛ دفعاً للوقفِ على المتحرِّك، وقيل: الحروف اجتلبت أولاً؛ للحكايةِ، فلزم تحريك ما قبلها، وصوبه ابن خروفٍ، وصححه أبو حيانٍ، وقيل: بدل من التَّنوين، أفاده في (التَّصريح) قال ابن غازي: نون أشبعن ثقيلة خففت الموقف، ولو كانت خفيفة بالأصالة لوجب إبدالها ألفاً (يس) (صبان).

(**قوله: فقال**) في حكايةِ المفردِ المذكَّر خاصة على اللغة الفصحى. (صبان).

(**قوله: لمَن قَالَ لقيني رجُل... إلخ**) أو لمن قال: جاءني رجل (منو، و) لمن قال: رأيت رجلاً (منا) ولمن قال: مررت برجلٍ (مني)، ومن العرب من يحكي بمن إعراب المسؤول عنه فقط، ولم يرد علامة التَّأنيثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، فنقول لمن قالَ: قامَ رجل، أو رجلان، أو رجال، أو امرأة، أو امرأتان، ونساء منو في الجميع، وفي النصبِ منا، وفي الجرّ مني، وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركاتِ الإشباعِ، وأنَّ الحركات حكاية، هو قول السيرافي، زعم أن الحركات حكاية، وأنهم أشبعوا بياناً للحركةِ في الوقفِ؛ إذ لا يوقف على متحركٍ، ورد بأن الحركات إنَّما تبين بهاء السَّكتِ، وبالألف في أنا وحيهلا خاصة، وبأن الموضعَ للوقفِ، ولا حركة فيه، وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالإعراب، فالحروفُ اجتلبت أولاً للحكاية، فلزم تحريك ما قبلها، وصوبه ابن خروفٍ، وصححه أبو حيان. وقال بعضهم: الحروف عوض عن التنوين، فإذا قيل منوناً لحكاية بالضمة والواو بدل التنوين، وكذا منا ومني. ورده أبو حيان بأن ذلك

وَقُـلْ مَـنَـانِ وَمَـنَـيْـنِ بَـعْـدَ لِـي إِلْـفَـانِ بِـابْـنَـيْـنِ وَسَـكِّـنْ تَـعْـدِلِ

رَجُلاً «مَنا»، ولِمَن قالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ «مَني». وَصِلْ بِمَنْ أَلِفاً أَوْ ياءً وَنُوناً. (وَقُلْ مَنانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ) قَوْلِ شَخْصٍ: (لِي إِلْفانِ كَابْنَيْنِ) حاكِياً لَهُ مُوافِقاً في التَّثنيةِ والإعرابِ (وَسَكِّنْ) نُونَ مَنانْ ومَنيْنْ (تَعْدِلِ).

أبو طالب

(قوله: إلفان هذا) بكسرِ الهمزةِ بمعنى الأليف، أي: الرَّفيق، لا بفتحها كما توهم.

(قوله: حاكياً) التَّقييد بالحكايةِ، وما بعدها؛ للإشارةِ إلى أن الحكاية جائزةٌ لا واجبةٌ.

(قوله: وسكن) نون منين ومنان، أي: النُّون الثاني منهما علامة للوقفِ، كما أن التَّحريكَ والإشباع فيما سبَق لأجلِ ذلك.

الناصية

لغة قليلة، وهذه الحروف يتكلَّم بها جميع العرب، وقال بعضهم: الحروف عوض عن لامِ العهدِ؛ لأن قياس النَّكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظِ المعرفة؛ لِئلا يتوهم أنها غيرها. (تصريح).

(قوله: وَصِلْ بِمَنْ أَلِفاً أَوْ يَاءً وَنُوناً) أي: في السُّؤالِ بمن عن نكرة تثنية صل بها ألفاً ونوناً في الرفع، أو نوناً في النَّصب والجرِّ، كما في كلِّ تثنية قال (لي إلفانِ) قل: منان، وإن قال كابنين قل: منين بياءٍ مفتوح قبلها. (تصريح). (قوله: وقلْ) في المثنى المذكر.

(قوله: وقل منان. . . إلخ) الظَّاهر أن منان ومنين ليس اسماً معرباً كما قد يتوهم، أي: من التثنية، وإنما هو لفظ من وهي مبنية، لكن زيد عليها هذه الحروفُ دلالة على حالِ المسؤول عنه، وكذا يقال في منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات، فمن في الجميعِ مع هذه الزِّيادة اسم مبني في محلِّ رفع، وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعاً، بل على صورتِهِ سم، وقوله اسم مبني على سكون مقدَّر على آخره، منع من ظهورِهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةٍ مناسبة الحرف الذي الذي جلبته الحكاية. (صبان).

(قوله: لي إلفَانِ) بكسر الهمزة مثنى ألف، كذلك بمعنى مؤالف وبابنين، أي: معهما وهو لف ونشر مرتب، فمنان لحكاية إلفان، ومنين لا بنين. وفي (الشيرازي): أنَّ (إِلْفَانِ) مُثَنَّى لِـ(إِلْف) أي: الَّذي يَألفُ مَعَ الإنْسان.

(قوله: حَاكِياً) حال من فاعلِ (قل).

(قوله: مُوَافِقاً في التَّثنيةِ والإعرابِ) فَفي (لِي صَدِيقَان) تَقُول: (مَنَان؟)، وفي (رَأَيت صَدِيقَيْنِ تَقُول (مَنَيْنِ)، وفي (مَرَرْتُ بِصَدِيقَيْنِ) تَقُول: مَنَيْنِ؟.

(قوله: وَسَكِّنْ. . . إلخ) أي: النُّون الأخيرة؛ لأنَّه لا يوقف على متحرِّك، وكذا ما سيأتي.

هذا: وإنما حرك في النَّظمِ للضَّرورةِ.

(قوله: تعدل) أي: تقم العدل؛ لأن هذا حكم العربِ. (صبان).

وَقُـلْ لِـمَـنْ قَـالَ أَتَـتْ بِـنْـتٌ مَـنَـهْ وَالـنُّـونُ قَـبْـلَ تَـا الْـمُـثَـنَّـى مُـسْـكَـنَـهْ
وَالْـفَـتْـحُ نَـزْرٌ وَصِـلِ الـتَّـا وَالأَلِـفْ بِـمَـنْ بِـإِثْـرِ ذَا بِـنِـسْـوَةٍ كَـلِـفْ

وَصِلْ بِمَنْ تاءَ التَّأْنيثِ (وَقُلْ لِمَنْ قالَ أَتَتْ بِنْتٌ) حاكِياً (مَنَهْ والنُّونُ) مِن مَنه إذا وَقَعَتْ (قَبْلَ تاءِ الْمُثَنَّى) عِندَ التَّثنيةِ فهي (مُسْكَنَهْ) كَقَوْلِكَ لِمَن قالَ: عِندِي جارِيَتانِ «مَنْتان» (والْفَتْحُ نَزْرٌ) لَها، أيْ: قَليلٌ ....

أبو طالب

(قوله: قبل تاء المثنى) عند التثنيةِ لما كان إضافة التاء إلى المثنى لأدنى ملابسة، ولم تكن ملزومة له، وتعليق الحكم على الشّيءِ الموصوفِ بما يفارقه غير مستلزم الاتحاد زمان الاتّصاف، والحكم نبه بقوله عند التثنيةِ على أن المرادَ هاهنا الاتحادُ، وتقدير قوله فهي ظاهر ممّا مرَّ غير مرةٍ.

الناصية

(قوله: وقل لمن قال أتت بنت مَنَه)، وكذا يقال في النَّصبِ والجرِّ، ولم يمكن إثبات حرفِ المدِّ في منه للدلالةِ على الإعرابِ؛ لأنَّ هاء التَّأنيثِ لا تكون في الوقفِ إلا ساكنة، فاكتفوا بحكايةِ التأنيثِ، وتركوا حكاية الإعرابِ؛ لأن الإعرابَ فرع التأنيث، وإذا تعارضت مراعاة الأصلِ والفرعِ كانت مراعاة الأصلِ أولى، كذا ذكر شيخنا، ولعلَّ معنى كون الإعرابِ فرع التَّأنيثِ: أن الاحتياجَ إلى الدلالةِ عليه دونَ الاحتياجِ إلى الدلالةِ على التأنيث؛ لأنّ التأنيثَ صفة للمدلولِ، والإعراب صفة الدال، فتأمل. ولو قيلَ باستحسانِ الإشارةِ بالشفتينِ إلى حركةِ الإعرابِ لم يبعد. (صبان).

(قوله: حَاكِياً) أي: في حَالِ الْحِكَايَةِ.

(قوله: مَنَهْ) بفتحِ النُّونِ وقلبِ التاء هاءً، وقد يُقال منْت بإسكان النونِ وسلامةِ التاءِ. وقل في المثنى المؤنث لمن قال: لي زوجتانِ مع أمتين، أو ضربت حرتانِ دقيقتينِ، منتان، ومنتين: فمنتان لحكاية المرفوع، ومنتين لحكاية المجرورِ والمنصوبِ. (أشموني).

(قوله: النُّونُ مِن مَنَه... إلخ) أي: وكذا النُّون الأخيرة؛ لأنه لا يوقفُ على متحرك. اهـ. (فارضي) ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسةِ من قوله: وسَكِّنْ تَعْدِل. (صبان).

(قوله: عِندَ التَّثنيةِ) أي: إذا كانت (من) تثنية في حكايةِ التثنية المؤنثة.

(قوله: فَهِيَ مُسْكَنَةٌ) كما ذكر في تثنية المذكرِ.

(قوله: مسكنة) تنبهاً بإسكانها على أنَّ التاءَ ليست لتأنيثِ الكلمةِ اللاحقة لها؛ لحكايةِ تأنيثِ كلمة أخرى. (صبان).

(قوله: عِندي جَارِيَتَانِ «مَنْتَان») بِسكونِ النُّونِ الأولَى، وقيل ذَلِكَ: لِلدَّلَالَةِ عَلَى أنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ للتَّأنيثِ؛ ـ لأنّ تاءَ التَّأنيثِ يفتحُ مَا قَبْلَها ـ وإنّما هي لِلْحِكَايَة.

وَقُـلْ مَـنُـونَ وَمَـنِـيـنَ مُـسْـكِـنـا إِنْ قِـيـلَ جَـا قَـوْمٌ لِـقَـوْمٍ فُـطـنـا
وَإِنْ تَـصِـلْ فَـلَـفْـظُ مَـنْ لَا يَـخْـتَـلِـفْ وَنَـادِرٌ مَـنُـونَ فِـي نَـظْـمٍ عُـرِفْ

(وَصِلِ التَّاءَ وَالأَلِف بِمَنْ) إذا حُكِيَتْ جَمْعاً مُؤَنَّثاً فَقُلْ «مَنات» (بِإِثْرِ) قَوْلِ شَخْصٍ (ذا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ) وَصِل بِمَنْ واواً أَوْ ياءً وَنوناً (وَقُلْ مَنُون وَمَنِينَ مُسْكِناً) لِلنُّونِ مِنهما (إن قِيلَ جا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنا) حاكِياً لَهُ مُوافِقاً فِي الْجَمْعِ والإِعْرَابِ.

(وَإن تَصِلْ) ....

أبو طالب______________________________

....

الناصية ______________________________

(قوله: لَهَا) أيْ: لِلنُّون الأولَى؛ لأنَّ فَتحَهَا يَجْعَلُ التَّاء تَشتَبِهُ بِتَاءِ التَّأنيثِ، وإنَّما كان الفتح أشهر في المفردِ والإسكانِ أشهر في التثنية؛ لأنّ التّاء في منْت متطرفة، وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها؛ لئلا يلتقي ساكنان، وإن كان جائزاً في الوقفِ، ولا كذلك متنان.

(قوله: وَصِلِ التَّاء وَالأَلِف بِمَنْ) كما في كلِّ جمع مؤنّث.

(قوله: إذا حُكِيَتْ جَمْعاً مُؤَنَّثاً) أي: في حكاية جمع المؤنث السَّالِمِ.

(قوله: كَلِف) أي: هذا عشقٌ بنسوةٍ، فتسأل عن النسوةِ حاكياً، وتقول: منات. (دشتي).

(قوله: وَاواً. . . إلخ) أيْ: وَاواً مَعَ النُّونِ، أوْ يَاءً مَعَ النُّونِ مُسكِناً آخرهما.

(قوله: لِلنُّونِ) الثانِيَةِ.

(قوله: إنْ قيل جَاء قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنا) يعني إذا كانت الحكاية بمن عن الجمعِ، فاجمع (من) بالواوِ والنونِ، والياء والنون، ففي السُّؤالِ عن قوم في: جاء قوم قل (منون) وإن قال: مررت بقوم قل (منين) وكذا نصباً. وفي (الشيرازي) إذَا قِيلَ (جَاءَ قَوْم لِقَوْم) وأرَدْتَ الْحِكَايَةَ فَقُلْ (مَنون) لِلاسْتفهام عَنِ الْقَوْمِ الّذينَ جَاؤوا؛ لأنه فَاعِل، فَكَانَ (مَنُون) بِالْوَاوِ والنّونِ، وَقل (مَنين) لِلاسْتفهامِ (لِقَوْمِ)؛ لأنَّه مجرور، فَجَاءَ بِالْيَاءِ والنُّون.

وتَقُول (مَنِينَ) بِالْيَاءِ والنون في حِكَايَةِ الْمَنْصُوبِ أيضاً، فَإنْ قيلَ (رَأيْتُ قَوْماً) تَقُولُ: (مَنِينَ).

هذا، وفي الحكايةِ بمن لغتان: إحداهما ـ وهي الفصحى ـ أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من إعرابِ وإفرادٍ وتذكير، وفروعهما على ما تقدَّم، ولم يذكر المصنف غيرها، والأخرى أن يحكى بها إعرابُ المسؤول عنه فقط، فيقال لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال، أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفي النَّصب منا، وفي الجرّ مني. (أشموني).

(قوله: وإن تصل) هذا مفهوم قوله وقفاً.

مَنْ بِالْكَلامِ (فَلَفظُ مَنْ لا يَخْتَلِفُ) مُطلَقاً، بَلْ يَبْقى عَلى حالِهِ، فَقُل لِمَنْ قالَ: جاءَ رَجُلٌ أَوِ امْرَأَةٌ، أَوْ رَجُلانِ أَوِ امْرَأَتانِ، أَوْ رِجالٌ «مَنْ يا هذا» (ونادِرٌ) إلحاقُها الْعَلامَة، بِأَنْ قيل

أبو طالب

(**قوله: ونادراً... إلخ**) هذا إما مرفوع على الخبرية، أو منصوبٌ على الحاليةِ، وكون قوله في نظم عرف خبراً مجروراً على أن الواوَ بمعنى رب منون مبتدأ أما بعده خبر، والجملةُ خبر لقولِه نادرٌ.

النَّاصية

(**قوله: وَإِنْ تَصِلْ مَنْ بالْكَلامِ... إلخ**) أي: إذا وُصِلَتْ (مَنْ) بِكَلام بَعدَهَا، فَتَأتي كلمة (مَنْ) خَالِيَةً بِدون الْوَاوِ والألِفِ والْيَاءِ، والْوَاوِ مَعَ النُّونِ، واليَاءِ مَعَ النُّونِ، والألِفِ والتَّاءِ.

(**قوله: فَلَفظ مَنْ لا يَخْتَلِفُ**) فَتقولُ: من يا فتى في الأحوالِ كلِّها، هذا هو الصَّحيح. وأجاز يونس إثبات الزَّوائد وصلاً، فتقول: منو يا فتى، وتشير إلى الحركة في منتَ ولا تنوّن، وتكسر نود المثنى، وتفتح نون الجمعِ، وتنوّن منات ضماً وكسراً، وهو مذهبُ حكاهُ يونس من بعضِ العربِ، وحملَ عليه قول الشاعر:

أَتَــوْا نَــارِي فَــقُــلْــتُ مَــنُــوْنَ أَنْــتُــمْ ....

وهذا شاذٌّ عند سيبويه والجمهور من وجهينِ: أحدهما إثباتُ العلامة وصلاً، والآخرُ تحريكُ النّون. وقال ابن المصنفِ والآخر أنه حكى مقدراً غير مذكورٍ، وقد أشارَ المصنف إلى البيتِ المذكورِ بقوله: (ونادِرٌ مَنونَ... إلخ).

(**قوله: مُطلَقاً**) أي: في جميع حالاتِ الإعرابِ فلا يقال: منو ومنا ومني، ولا تثنى ولا تجمع؛ لأن الحكاية بمن كما مرَّ مختصة بحالةِ الوقفِ فقط، وفي الوصلِ لا يحكى بها. (دشتي).

(**قوله: من يا هذا**) بالسُّكون فَلا يُقال (مَنُو يا هذا) (مَنَا يَا هَذَا) (مَنِي يَا هَذَا) إلى آخِره.

هذا وبطلت الحكاية، لما سيأتي أنك تقول في حكايةِ المذكرِ منو ومنا ومني، وهذه الأحرف كأحرف الإطلاقِ لا تكون إلا في الوقفِ.

(**قوله: ونادِرٌ إلحَاقُهَا الْعَلامَة**) في حالةِ الوصلِ.

وفي (التَّصريح) جملة سيبويه على لغةِ من قال: ضرب منو مناً، قال: إنَّما يجوز منون على هذا، فهو عنده معرب كأي مجموعٍ بالواوِ والنّونِ، وقال الكسائي: ربَّما احتاجَ الشَّاعر، فزادَ هذه الرواية في الوصلِ. قال ابن خروفٍ: وتوجيه سيبويه أجود، وهو أن يكون معرباً، وجمعه، كأي، وحكى الكوفيون أن منهم من يقول: منو أنت، ومنان أنتما، ومنون أنتم، فيكون البيت على هذا، (ولا يقاس عليه خلافاً ليونس). وحجته أنه سمع بعض العربِ يقول: ضرب من مناً، ومنو مناً، لمن قال ضرب رجلاً رجلاً، حكاه عنه سيبويه، ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته، وأعرب أحدهما فاعلاً، والآخر مفعولاً في الأولين، وحكاهما في الوصلِ في الباقيين، واستبعده سيبويه، وفي هذا البيت شذوذان آخران،

(مَنُونَ) وهو ثابتٌ (فِي نَظْمِ عُرِفْ) وهو قَوْلُهُ:

أَتَــوْا نــارِي فَــقُــلْــتُ مَــنُــونَ أَنْــتُــمْ [فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلاما]

أبو طالب

(**قوله: وهو ثابت الواو**) للاستئناف كما هو الظَّاهر أو للحالِ، وبالجملةِ أشارَ بهذا التَّقدير إلى أن قوله نادر مرفوع لا غير.

(**قوله: أتوا ناري فقلت منون أنتم**) آخره: فَقَالُوا: الجِنُّ قلت: عِمُوا ظلاماً.

وعِموا: أصله انعمو، وظلاماً أي: وقت الظَّلام، وتقدير البيتِ: أشخاص أتوا، ويحتمل أن يكونَ لفظ الأشخاصِ، أو ما يؤدي مُؤَدَّاه مذكوراً في الأبياتِ السَّابقةِ عليه.

الناصية

أحدهما: أنه حكى الضَّمير في أتوا، وهو معرفة، وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدراً خلافاً للشارح، والثَّاني: أنه حرَّك النُّون وحكمها السُّكون، وعموا: بكسر العينِ المهملةِ، أي: انعموا، وظلاماً: جوّز فيه ابن السِّيد كَونه ظرفاً، أي: انعموا في ظلامكم، وكونه تمييزاً، أي: من جهة ظلامكم. اهـ. والأول أولى، ويؤيده أنه ينشد: عموا صباحاً، وهو إنشاد صحيح، وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى خديج بن سنان الغساني، ونص ابن الحاجب في الأمالي على أن لا يحسن أن يكون ظرفاً، إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلامٍ أو في صباحٍ، وإنما المرادُ أنهم نعم ظلامُهُم وصباحُهُم. اهـ.

(**قوله: فِي نَظْمِ عُرِفْ**) وهو لتأبط شراً. ويقال لشُمير الغسَّاني. وتمامه:

.... فَـقَـالُـوا الـجِـنُّ قُـلْـتُ عِـمُـوا ظَـلَامـا

ويروى: عموا صباحا. ويغلّط المنشد على إحدى الرِّوايتين بالرِّواية الأخرى، وكذلك فعل الزَّجاجي، فغلط من أنشده صباحا، وليس الأمرُ كما يظن، بل كلُّ واحدةٍ من الرِّوايتين صحيحة: فهو على روايةٍ: عموا ظلاما من أبياتٍ رواها ابن دريدٍ عن أبي حاتم السِّجستانيّ عن أبي زيدٍ الأنصاري، أولها:

وَنَـارٍ قَـدْ حَـضَـأْتُ بُـعَـيْـدَ وَهْـنٍ بِـدَارٍ مَـا أُرِيْـدُ بِـهَـا مُـقَـامَـا

وهي مشهورة. وعلى روايةٍ: عموا صباحا من أبياتٍ معزوة إلى خديجٍ بن سنان الغسَّاني أولها:

اتَــوا نَــارِي فــقُــلْــتُ مَــنُــوْنَ أَنْــتُــمْ فــقَــالُـوا: الـجِـنُّ قـلـتُ: عِـمـوا صَـبَـاحـا

نَـزَلْـتُ بِـشِـعْـبِ وادي الـجِـنِّ لَـمَّـا رَأَيْـتُ الـلَّـيْـلَ قَـدْ نَـشَـرَ الـجَـنَـاحـا

قيل: وكلا الشِّعرين أكذوبة من أكاذيب العرب. (**قوله**:

أَتَـوا نَـارِي فَـقُـلْـتُ: مَـنُـونَ أَنْـتُـم فَـقَـالُـوا: الـجِـنُّ قُـلْـتُ: عِـمُـوا ظَـلَامـا)

قاله تأبط شراً، وقيل: شُمير الغساني.

....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله) أتوا فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مقدَّر على آخرِه منع من ظهورِهِ اشتغال المحل بحركةِ المناسبةِ تقديراً؛ إذ أصله أتيوا، فقلبت الياءُ ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنانِ، فحذفت الألف لالتقائهما، والواو العائدة على الجنّ فاعله، وناري مفعوله، وياء المتكلّم مضاف إليه، فقلت الفاء للسببية، وقلت: قال فعل ماض مبني على فتحٍ مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالسّكونِ العارض؛ كراهة توالي أربع متحركاتٍ، فيما هو كالكلمة الواحدة؛ إذ أصله قولت، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها... إلخ، ثم ضمّت القاف؛ لأجل أن تدل على الواوِ المحذوفةِ، والتاءِ ضميرُ المتكلّم فاعلهُ، ومنون من اسم استفهامٍ مبتدأ مبني على سكونٍ مقدرٍ على آخرِه منع من ظهوره اشتغالُ المحلّ بحركة المناسبةِ للحرف، وهو الواو الذي جلبته الحكاية في محلّ رفعٍ، والواو والنون زائدتان لحكايةِ الضميرِ في الفعلِ المحذوفِ الصَّادر من الجنّ، والتقدير: أتوا ناري، فقالوا: أتينا، فقلت: منون أنتم، وليس حكاية الضمير أتوا؛ لأنّ الشاعر قال للجنّ حين إتيانهم له: منون أنتم، ثم أخبرنا عن ذلك بقوله: أتوا ناري، فالنُّطق بأتوا ناري متأخِّر عن قولِهِ لهم: منون أنتم، فكيف يكون حكايةً للضميرِ في أتوا، كما قاله في (التَّصريح)، بل يتعيّن أن يكون حكاية للضَّميرِ في الفعلِ المحذوفِ الصَّادرِ من الجنّ، وهو ضمير أتينا المحذوف كما قاله (يس)، قال الخضري: وهذا ظاهر على كونِ ذلك قصة وقعت حقيقة، أما على ما قيل من أن هذا الشِّعر أكذوبة من أكاذيبِ العربِ، فكلام المصرّح محتمل تأمل. انتهى.

(قوله): أنتم: أن ضمير منفصل خبر عن من في قوله منون مبني على السُّكونِ في محلّ رفع، والتاء حرف خطاب، والميم علامة الجمع، والجملة من المبتدأ والخبر في محلّ نصب مقولة لقوله: فقلت: فقالوا الفاء للسببية أيضاً، وقالوا: قال: فعل ماض مبني على فتحٍ مقدَّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحلّ بحركةِ المناسبةِ لفظاً، والواو فاعله، والجن خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن الجن، والجملة في محلّ نصب مقولة لقوله: فقالوا، وقلت: قال: فعل ماضٍ والتاء ضمير المتكلم فاعله، وعِموا بكسر العينِ المهملةِ: فعل أمر مبني على حذفِ النونِ نيابة عن السكونِ، والواو فاعله؛ إذ أصله أنعموا من النّعومة، أي: تنعموا فحذفت الألف والنّون للتَّخفيفِ، وظلاماً منصوب على أنه ظرف زمانٍ متعلّق بعموا، والجملة في محلّ نصب مقولة لقوله قلت: وإنما خصَّ الظلام؛ لأنّهم أتوه ليلاً، وروي: عموا صباحاً، وكلاهما صحيح؛ لأنّه من قصيدتين لشاعرين: إحداهما ميمية، والأخرى حائية، وإنما دعا لهم أن يتنعموا في الصّباحِ مع أنهم في الليل؛ لأنّ المرادَ التعميم لا خصوص الصباح؛ لأنَّ القصد به التحية. (يعني) حضر الجنّ إلى ناري في الليلِ، فقلت لهم حين

وَالْـعَـلَـمَ ٱحْـكِـيَـنَّـهُ مِـنْ بَـعْـدِ مَـنْ إِنْ عَـرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِـفٍ بِـهَـا اقْـتَـرَنْ

(وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ) وَحدَها (إِنْ عَرِيَتْ مِن عاطِفٍ بِها اقْتَرَنَ) ....

أبو طالب

(**قوله: والعلم احكينه**) أي: احكين فيه، ويحتمل أن يجعل نفس العلم نازلاً منزلة المحكي؛ لأنّه كالمحكيِّ اللفظيِّ في تكرارِ اللفظِ.

الناصية

أبصرتهم مستفهماً منهم من أنتم، فأجابوني بقولهم: نحن الجنُّ، فقلت لهم عند ذلك على وجه التحيةِ: تنعموا في الظَّلامِ.

(**والشَّاهد**) في قوله منون، حيث لحقت الواو النُّون من في حالةِ الوصلِ مع أنهما يلحقانها، إلا في حالةِ الوقفِ فقط، كما إذا قيل لك: جاء قوم، فقل: منون بسكونِ النونِ الأخيرة، وهو شاذّ، والقياس من أنتم، وفيه شذوذ ثان؛ وهو تحريك النُّون الأخيرة مع أنّها تكون ساكنةً كما علمت، وثالث وهو حكاية الضّمير المحذوفِ في أتينا كما سبق.

(**قوله: والعلم احكينه**) اسماً كان أو كنيةً أو لقباً دون بقيةِ المعارف؛ لأنَّ الأعلامَ لما كانت كثيرَة الاستعمالِ، جازَ فيها ما لم يجز في غيرِها (فارضي).

(**قوله: من بعد من**) ظاهرُه أنَّ حكاية العلمِ بعد من لا تتقيد بالوقفِ، وهو قضية إطلاقهم. اهـ. (سم)، وأقرَّه شيخنا، وقد يتوقف فيه مع قول الشراح في التنبيه السّادس الآتي ثانيها، أن من تختصُّ بالوقفِ إلا أن يخصّ الآتي بمن المحكي بها المنكور، وسيأتي ما يؤيده فتفطن، وخرج، أي: فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارفِ، فإذا قيل: رأيت زيداً، أو مررت بزيد، قلت: أي بالرَّفعِ لا غير؛ لأنَّ الإعراب يظهر في أي، فكرهوا أن يخالفه الثَّاني بخلاف من زيداً، ومن زيد. (صبان).

(**قوله: وَحدَها**) أي: لا بعد أي. وفي (الشّيرازي): بِلا زوائد: الْوَاوُ، والْيَاء، والألِف، والياء مَعَ النّون، أوِ الوَاو مَعَ النُّونِ، أَوْ غيرِهَا. هذا، وقال في (التَّصريح): إن كان المسؤول عنه علماً لمن يعقل غير مقرون بتابعٍ) من التوابعِ الخمسةِ، (وأداة السُّؤال من غير مقرونة بعاطفٍ، فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه، فيقولون: من زيداً، لمن قال: رأيت زيداً، ومن زيد بالخفضِ، لمن قال: مررت بزيدٍ) فالفتحة والكسرةِ للحكايةِ والرفعِ في موضعِهما مقدّر؛ لأنَّ الواقعَ بعد من مبتدأ، خبره من عند الجمهورِ أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه، وإن كان المحكي مرفوعاً كقولك: من زيد، لمن قال: جاءني زيد، فرفع ما بعد من على اللغتينِ، ويختلف التقدير، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدّر الاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية، فالرّفع في اللفظِ غير الرفع في التقديرِ، وعلى لغةِ الغير فالحكمُ ظاهرٌ.

(**قوله: من عاطف**) أي: صورة؛ لأنه للاستئناف كما قاله بعضُهم، وفي كلامِ الرّضي أنه للعطفِ على كلامِ المخاطبِ، ويلزم عليه عطف الإنشاءِ على الخبرِ، إذا كان كلام المخاطب خبراً

فَقُل لِمَنْ قال: جاءَ زَيْدٌ «مَنْ زَيدٌ» ولِمَنْ قَالَ: رأيتُ زَيْداً «مَنْ زَيْداً»، ولِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ «مَنْ زَيدٍ»، فَإنِ اقْتَرَنَتْ بِعاطِفٍ نَحو: «وَمَنْ زَيْدٌ» تَعَيَّنَ الرَّفْعُ مُطلَقاً.

تتمة: لا يَجُوزُ حِكايَةُ غَيرِ ما ذُكِرَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

كرأيت زيداً، قال: يس أطلق العاطف، وعبارة الشّاطبي تدلُّ على اختصاصِه بالواوِ، والفاء، وفي شرحِ البابِ للتَّصريح بأنه الواو والفاء خاصة. اهـ. وقال الفارضي إنه الواو فقط. (صبان).

(قوله: فَقُلْ لِمَنْ قال: جَاءَ زَيْدٌ «مَنْ زَيْدٌ») ولا تَقُل (مَنُو زَيد) و(مَنَا زَيداً) و(مني زَيد) وهذه لغة الحجازيين، وهي إحدى اللغتين عندهم؛ لأنهم لا يلتزمونَ الحكاية، بل يجوزون الحكايةَ والإعراب، بل يرجحونَ الإعرابَ. وعلل ابن النَّاظم الحكاية بدفعِ توهمِ أن المسؤول عنه غير الأول، وفي حالة الرَّفعِ، وإن اتحدت الحركة في حالتَي الحكاية، والإعرابِ، إلا أنَّ وقوع الاسمِ عقب ذكرِ المحكي بصورته يدلُّ على إرادةِ حكايةِ هذا المذكور في الجملةِ، وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعاً مطلقاً، أي: في الأحوالِ الثَّلاثة؛ لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من.

(قوله: تعين الرفع) على أنّه خبر عن من أو مبتدأ خبره من، كما في الفارضي، قال (سم): كأن وجه تعين الرَّفع أن المقصود من الحكاية بيانُ المرادِ، والعطف يشعر به. اهـ. ثم رأيته في الرّضي، وعبارته إنّما تعين الرّفع اتفاقاً لزوال اللبسِ، إذ العطف على كلامِ المخاطبِ يؤذن بأن السُّؤالِ إنما هو عمن ذكره دون غيره. اهـ. قال يس: ويستثنى من تعين الرّفع نحو قولك: من زيداً، ومن عُمراً، لمن قال: رأيت زيداً وعمراً، فلا يبطل دخول حرف العطفِ على الثّاني الحكاية؛ لأنّه إنما يبطلها في الأولِ، ثم رأيته بخط الشّنواني نقلاً عن أبي حيانَ عن صاحب (البسيط)، قال الشنواني: ومنه يؤخذ أن حكاية العلمِ بمن لا تتقيد بالوقفِ، وهو مقتضى إطلاقهم. (صبان).

(قوله: مُطلَقاً) أي: في حَالَاتِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ كلها.

(قوله: غَير مَا ذُكِرَ) أي: غير العلم من سَائِرِ الْمَعَارف. وفي (الأشموني) يشترط لحكايةِ العلمِ بمن أن لا يكون عدمُ الاشتراك فيه متيقناً، فلا يُقال من الفرزدق ـ بالجرِّ ـ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق؛ لأن هذا الاسمَ تيقن انتفاءُ الاشتراكِ فيه.

هذا، وشمل كلامُه العلمَ المعطوفَ على غيرِهِ، والمعطوف عليه غيره، وفيه خلافٌ منعه يونس، وجوّزه غيره، واستحسنه سيبويه، فيقال لمن قال: رأيت زيداً وأباه؛ من زيداً وأباه، ومن قال: رأيت أخا زيد وعمراً: من أخا زيد وعمراً، كذا في بعضِ النُّسخِ، ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى؛

وأَجازَ يُونُسُ ....

أبو طالب

....

الناصية

لأنه غيرُ علمٍ، وفي بعضِ النُّسخ الثَّاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوفَ عليه، وفيه خلافٌ، ذهبَ يونسُ وجماعة إلى أنَّ عطف أحدِ الاسمين على الآخرِ يبطل الحكاية، وذهبَ غيرهم إلى خلافِه، فيحكيانِ إذا كانا مما يحكى، فتقول: من زيداً وعمراً، وإذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على ما تقدَّم وأتبعته الآخر، فإذا قيل: رأيت صاحب عمرو وزيداً، فلا حكاية، وإن عكس حكيت، وكذا الحكم لو قيل: رأيت رجلاً وزيداً، أو زيداً ورجلاً، فلا يحكى في الأول، ويحكى في الثَّاني. اهـ. وهو الصّواب.

وفي (التَّصريح) تبطل الحكاية في نحو: أي: زيد؛ لأن أداة السُّؤال غير من وفي نحو: (ومن زيد لأجل العاطف) الدَّاخل على من (وفي نحو: من غلام زيد؛ لانتفاءِ العلمية).

(**قوله: وأَجَازَ يُونُسُ... إلخ**) أي: حكاية جميع المعارف، وفي نحو: من شذقم؛ لانتفاءِ العقلِ. (وفي نحو: من زيد الفاضلِ؛ لوجودِ التَّابعِ) وهو النَّعتُ (ويستثنى من ذلك أن يكون التّابع بناً متصلاً بعلم ك: رأيت زيد بن عمرو، أو علماً معطوفاً) بالواوِ خاصة (ك: رأيت زيداً وعمراً، فتجوزُ فيهما الحكاية على خلافٍ في الثَّانيةِ)، فتقول لمن قال: رأيت زيد بن عمرو: من زيد بن عمرو، ولمن قال: مررتُ بزيدِ بن عمرو: من زيد بن عمرو، وبنصب زيد في الأولِ، وخفضه في الثَّاني، وتقول لمن قال: رأيت زيداً وعمراً من زيداً وعمراً بنصبهما، ولمن قال: مررتُ بزيدٍ وعمرو من زيد وعمرو بخفضِهما، وذهب يونس وجماعة إلى أن عطفَ أحدِ الاسمينِ على الآخرِ يبطل الحكاية، وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقاً، ويوجبون رفعَ ما بعدَ من، ومدرك الحجازيين أنَّ الأعلامَ كثرت في كلامِهم، فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربطِ أحدِ الكلامينِ بالآخرِ، وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي؛ لوجهين: أحدهما: كثرة استعمالِهم لها دون أي، قاله سيبويه، والثَّاني: أن من مبنية، لا يظهرُ معها قبح الحكايةِ؛ لكونها على كلِّ حالٍ، بخلافِ أي، فإنه لو حكى بها، أي زيداً، وأي زيد برفع أي فيهما، ونصبِ زيد في الأولِ، وجرِّه في الثَّاني؛ لظهر القبحِ في اختلافِ إعراب المبتدأ والخبر، قال ابن الضَّائع: والأول أولى، وعليه اعتمدَ سيبويه، وزاد ابن خروفٍ وجهاً ثالثاً، وهو كون من على حرفينِ، وأمَّا شرطُ انتفاءِ التابعِ؛ فلأنَّهم استغنوا بإطالته عن الحكايةِ، واستثنى النَّعت بابن؛ لأنَّه صار مع المنعوت كشيء واحد، واستثنى عطف النَّسق؛ لأنَّه ليس فيه بيان للمتبوعِ، فلا يبين إلا بالحكايةِ، وأما اشتراطُ انتفاءِ اقترانِ العاطف بمن؛ فلأن الغرضَ بالحكايةِ بيان أن المسؤول عنه هو المتقدِّم في الذكرِ لا غير، فإذا عطفت جملة السُّؤالِ على كلامِ

حِكايَةَ كُلِّ مَعرِفَةٍ. قالَ المصنفُ: ولا أَعلَمُ لَه مُوافِقاً.

أبو طالب

. . . .

الناصية

المسؤول؛ صار في ذلك بيان أن المسؤول عنه، هو الأولُ فلم تحتج للحكاية، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

والـعَـلَـمَ احْـكِـيَـنَّـه مِـنْ بَـعْـدِ مـنْ إنْ عَـرِيَـتْ مِـنْ عَـاطِـفٍ بِـهَـا اقْـتَـرَنْ

(تصريح).

(قوله: حِكَايَة كل مَعرفةٍ) بأنْ يُقَال فِي: (جَاءَ الرَّجُل، رأيتُ الرَّجُلَ، مَرَرْتُ بَالرَّجُلِ): مَم الرَّجلُ، مَنِ الرَّجلَ، مَنِ الرَّجلِ، بِالرَّفعِ، والنصبِ، والجَرِّ.

وهَكذَا في (جَاءَ هوَ) يقال: (مَنْ هُوَ؟).

وفِي (جَاءَ غلام زيدٍ) يُقالُ: (مَنْ غُلامُ زَيْدٍ).

وكَذَلِكَ في سائر المعارف قياساً على العلمِ، وفي (الصبَّان) الصَّحيح المنع، فيجبُ رفع غلام زيدٍ في حكايةِ: رأيت غلام زيد، أو مررتُ بغلامِ زيدٍ.

(قوله: ولا أعلَم لَه مُوَافِقاً) أيْ: لا أعلمُ أحداً مِن علمَاءِ النَّحوِ يوَافِق (يُونُس) في هَذَا الْكلام. (شيرازي).

التَّأْنِيثُ

هذا باب التانيث

وهو فَرعٌ مِنَ التَّذكيرِ؛ ولِذلِكَ افْتَقَرَ إلى عَلامَةٍ.

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: هذا باب التَّأنيثِ**) لو قال التَّأنيث والتَّذكير، كما في (الكافية) و(التَّسهيل) لكان أحسن؛ لأنَّه نظير قولهِ: المعرب والمبني، والنَّكرة والمعرفة، والمقصور والممدود. اهـ. سيوطي. وفيه نظر؛ لأن المصنفَ لم يتكلم هنا على التَّذكير، فكيف يذكره في التَّرجمةِ بخلافِ المعربِ والمبني، والنَّكرة والمعرفة، والمقصور والممدود، فإنه تكلَّم على كلٍّ من ذلك. (صبان).

(**قوله: وهو فرع مِنَ التّذكير... إلخ**) يَعني: التَّذكير هو الأصلُ، والتَّأنيثُ فرع؛ ولذَا احْتَاجَ التأنيثُ إلى العَلامةِ دُونَ التذكير.

هذا، ولأصالةِ التَّذكيرِ دليلان، أحدهما: أنه ما من مذكّر ولا مؤنث إلا ويطلقُ عليه شيء، وشيء مذكر، والثّاني: أنه لا يفتقر إلى زيادةٍ، والتَّأنيث لا يحصل إلا بزيادةٍ، ولا يتحقّق التّذكير والتَّأنيث إلا في الأسماءِ، إذا قصدَ مدلولها، فإن قصدَ لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبارِ اللفظِ، وتأنيثه باعتبارِ الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء، ويجوز فيه الوجهان بالاعتبارين، وذهبَ الفراءُ إلى أن تذكيرَ حروفِ الهجاءِ لا يجوزُ إلا في الشّعر. (دماميني).

وفي (التَّصريح): لما كان التأنيثُ فرع التذكيرِ)؛ لأنَّ الأصلَ في جميعِ الأشياءِ التَّذكير، كما قال سيبويه، (احتاج) المؤنّث (لعلامة) تميزه من المذكرِ (وهي إما تاء محركة) بوجوهِ الإعرابِ (وتختصُّ بالأسماء كقائمة) وهاوية، وتبدل في الوقفِ هاء، فلذلك رسمت بالهاءِ، (أو تاء ساكنة وتختصُّ بالأفعالِ) الماضية (كقامت) ونعمت (وإما ألف مفردة) عن ألفِ قبلها (كحبلى) وسكرى، (أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هي) أي: الألف الثَّانية (همزة كحمراء)، هذا مذهب الجمهورِ من البصريين، وذهب بعضُهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معاً علامة التَّأنيث، وذهب الكوفيون إلى أن الهمزةَ للتأنيثِ، وليست مبدلةً من ألفِ التَّأنيث (و) الألفان المقصورة والممدودة (يختصَّان بالأسماءِ) الظَّاهرة، (إلى التاء والألف أشارَ النَّاظم بقوله:

عــلامَــةُ الــتَّــأنــيــثِ تَــاءٌ أو أَلِــفْ ....

ولا يجمع بينهما، فلا يقال: حبلاة، وأما علقاة فالألفُ مع وجود التاءِ؛ للإلحاقِ بجعفرٍ، ومع عدمِها للتأنيث.

(**قوله: ولِذَلِكَ**) أي: لكون التأنيثِ فرعاً احتاج إلى علامة، وأمّا التَّذكيرُ؛ فلكونه أصلاً لا يحتاج إلى علامة.

عَـلَامَـةُ الـتَّـأْنِـيـثِ تَـاءٌ أَوْ أَلِـفْ وَفِـي أَسَـامٍ قَـدَّرُوا الـتَّـا كَـالْـكَـتِـفْ

(عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تاءٌ) كَفاطِمَة وتَمْرَة (أَوْ أَلِفْ) مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ كَحُبْلى وَحَمْراء ......

أبو طالب

(قوله: وتمرة) هذه إشارة إلى المؤنثِ اللفظي، وإلى أنَّ ما زِيد في آخره تاءٌ زائدةٌ مؤنّث مطلوب سواء زيدت التّاءُ للتأنيث أم لا.

الناصية

(قوله: علامة التأنيث) أي: في الاسمِ المتمكّن كما في (التّسهيل)، قال الدّماميني: احترازاً من المبني بطريق الأصالة، فإنهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ما يذكر، بل ربما دلُّوا على تأنيثِه بغير ذلك كالكسر في أنت والنُّون في هن ونحوه. اهـ. وفيه أنه إن أريد تأنيث المدلول، ورد نحو: طلحة وحمزة، اسمي رجلين، وإن أريد تأنيث الكلمةِ، ورد نحو: ربت وثمت بفتح التاءِ وسكونها، فإن تأنيثهما بالتاءِ مع أنهما حرفان، ويمكن اختيارُ الأولِ، ودفع ورودِ نحو: طلحة وحمزة بأن مدلولهما في الأصلِ مؤنث، أي: قبل جعلهما اسمي رجلين، والظّاهر أن قولَ التّسهيل في الاسمِ المتمكّن: صلة التأنيثِ لا علامة، أي: التّأنيث الكائن في مدلولِ الاسمِ المتمكّن، فتدخل تاء التأنيثِ المتصلة بالفعل؛ لأنه يصدق عليها أنها علامة تأنيثِ مدلولِ الاسمِ المتمكّن، وهو الفاعلُ، فلا يقال التّقييد بالاسمِ يخرجها مع أنَّ المقصودَ دخولها كما صنع الشارح.

واعلم أن ما فيه تاء التأنيثِ ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث؛ نظراً للفظِ، وشذَّ قوله:

أَبُـوكَ خَـلِـيـفَـةٌ وَلَـدَتْـهُ أُخْـرَى ....

وأن الفرقَ بين المذكر والمؤنث ليس في كلِّ اللغاتِ، بل بعضُها لا يفرق فيه بينهما بفرقٍ لفظي كالتركيةِ والفارسيةِ، بل بالقرائنِ، كما قاله (سم) وغيره. (صبان).

(قوله: تاء أو ألف) أتى بأو التي لأحد الشّيئين إشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان في كلمة واحدة، فلا يقال في ذكرى مثلاً ذاكرة، وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجودِ التاءِ؛ للإلحاقِ بجعفر، ومع عدمها للتّأنيث، قاله (سم)، وتبعه شيخنا والبعضُ، وفيه أن كون الألف عند عدم التّاءِ للتّأنيثِ غير لازم، بل هي حينئذٍ تحتمل الإلحاق والتّأنيثَ كما سلف. (صبان).

(قوله: تاءٌ أَوْ أَلِفْ) فالتّاءُ على قسمين: متحرّكة وتختصُّ بالأسماءِ كقائمة، وساكنة، وتختصُّ بالأفعالِ كقامت. والألف كذلك مفردة، وهي المقصورة كحبلى، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة، وهي الممدودة كحمراء.

هذا، واعلم أن التّاء أكثر وأظهر دلالة من الألف؛ لأنها لا تلتبسُ بغيرها، بخلافِ الألفِ، فإنها تلتبسُ بغيرها، فيحتاجُ إلى تمييزها بما يأتي ذكره، ولهذا قدمها في الذّكر على الألف، وإنما قال: تاء

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

(وَفِي أَسامٍ) بِفَتحِ الْهَمزَةِ مُؤَنَّثَة (قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفْ، وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ) لِلتَّاءِ في الاسْمِ (بِالضَّمِيرِ) إذا أُعِيدَ إلَيه، نَحو: «الْكَتِفُ نَهَشْتُها» (وَنَحْوِهِ) كَالإشارَةِ إلَيه، نَحو: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: ٦٣] ..

أبو طالب

(**قوله: الكتف نهشتها**) النَّهش بالفارسيةِ: كزيدن بداندن بيشين.

(**قوله: كالإشارةِ**) باسمِ الإشارة إليه، أو كاسمِ الإشارة بهِ إليه.

(**قوله: نحو: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾**) التَّمثيل له بهذا يقتضي أن يكونَ جهنم تابعاً لهذه، مع أن الظاهر أنه خبر له فبناء التّمثيل به إما على التابعيةِ وكون ما بعدَه خبراً، أو على كونِ المرادِ بالمشارِ إليه لهذه الإشارةِ أعمّ مما هو مصطلح النُّحاة.

الناصية

ولم يقل هاء ليشمل السَّاكنة؛ ولأن مذهب البصريين أن التاءَ هي الأصلُ، والهاء المبدلة في الوقفِ فرعُها، وعكس الكوفيون، وإنما لم يوضع للتَّذكيرِ علامة؛ لأنه الأصلُ، فلم يحتج لذلك. (أشموني).

(**قوله: وفي أسام**) جمع أسماء التي هي جمع اسم، فهي جمع الجمعِ.

(**قوله: قَدَّرُوا التَّاءَ**) يعني: إن في كلام العرب مؤنّثاً تقديريّاً لتقدير التاءِ فيه. قال الرَّضي: ولا تقدر غيرها؛ لأنّ وضعَها على العروضِ، والانفكاك، فيجوزُ أن تحذفَ وتقدر. اهـ. ولما مرَّ من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألفِ. (صبان).

(**قوله: كالكَتِفْ**) واليد والعين، ومأخذه الَّسماع، فكما أن الكتفَ مؤنثة سماعاً كذلك أسام فهما مُؤَنَّثَانِ، ولَكِنْ لَيسَ لَهمَا علامة التأنيثِ؛ لِذَا قَالُوا يقدر فيهمَا تَاءُ التَّأْنيثِ، وهَكَذَا في كلِّ تَأنيثٍ مَجَازي خالٍ عَنِ التّاءِ.

(**قوله: ويعرف التقدير**) أي: تقديرُ التّاءِ في الاسم. (**قاعدة**) ما لا يتميَّز مذكره عن مؤنثِه، فإن كانَ فيه التاء فهو مؤنَّث مطلقاً كالنملةِ والقملةِ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، وإن كان مجرّداً من التاءِ فهو مذكر مطلقاً كالبرغوث للمذكر، والمؤنث، قاله أبو حيان. (صبان).

(**قوله: بالضمير**) أي: بعود الضَّميرِ على الكلمةِ مؤنّثاً، نحو: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحج ٧٢] ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد ٤] ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال ٦١] فالنار والحرب والسلم مؤنثات؛ لتأنيثِ ضميرها، (صبان).

(**قوله: نحو: «الْكَتِفُ نَهَشْتُهَا»**) فَمِن رجوعِ ضَميرِ التَّأنيثِ عَلَى (الْكَتِفِ) نَعرِفُ أَنَّها مُؤَنَّثَة، وهَكَذَا تَقول: (أَسَام ضَرَبتَها)، ولا تَقُولُ: ضَرَبْتَهُ أَوْ نَهَشتَهُ.

(**قوله: كَالإِشَارَةَ إلَيه**) بذي وما في معناها، ووجودها في فعله وسقوطِها من عددِهِ، وتأنيثِ خبره أو نعته أو حاله، والأمثلة واضحة.

(**قوله: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾**) فجهنمُ مؤنثة بدليلِ الإشارةِ إليها بإشارةِ المؤنَّثِ، وهي هذه لَا هذا.

(كَالرَّدِّ) لَهَا، أَيْ: ثُبُوتُها (فِي التَّصْغِيرِ) نَحو: «كُتَيْفَة»، وفي الْحالِ نَحو: «هذِهِ الْكَتِفُ مَشْوِيَّةً»، والنَّعْتِ والْخَبَرِ نَحو: «الكَتِفُ الْمَشوِيَّةُ لَذِيذَةٌ»، وكَسُقُوطِها في عَدَدِهِ نَحو: «اشْتَرَيْتُ ثَلاثَ أَزْوُدٍ».

أبو طالب

(قوله: أي: ثبوتها) الردُّ عبارة عن وجودٍ مسبوقٍ بعدم مسبوقٍ بوجود آخر مع اتحادِ محال الثلاثة، وهذا المعنى غير متحقِّق فيما سوى التَّصغير من المشبهاتِ، بل ولا في التصغير أيضاً، إلا إذا فرض المصغر والمكبر لفظاً واحداً، وأريد بالوجود السَّابق ما يشملُ الحكميَّ، ولهذا فسره بالثُّبوتِ ليصحَّ في الكلِّ بلا تكلفٍ.

الناصية

(قوله: كالرد لَهَا) أي: للتاءِ.

(قوله: في التَّصغير) نحو: عيينة وأذنية، مصغَّر عين وأذن من الأعضاءِ المزدوجةِ، فإنَّ التَّصغير يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، وغير المزدوجِ مذكر كالرأسِ والقلب. اهـ. (تصريح) وما ذكره أعلى، وإن أقرّه أرباب الحواشي، فمن المزدوج: الحاجب، والصُّدغ، والخد، واللَّحي، والمرفق، والزند، والكوع، والكرسوع، وهي مذكرة كما في المصباحِ، وقد عدَّ الفارضي مما يذكر ويؤنث: الإبط، وهو مزدوجٌ، والعنقُ، واللسانُ، والقفا، وهي غير مزدوجة، وعد مما يؤنث الكبد، والكرش، وهما غير مزدوجين، وعد في (المصباح) مما ذكر ويؤنَّث العضد وهو مزدوجٌ، قال والدِّرع مؤنث. قال الفراءُ: وبعضُ العربِ على تذكيره فتقولُ: هو الذراع. اهـ. قال الدَّماميني: وهذه العلامة ـ يعني: التَّصغير ـ تختصُّ بالثلاثي، قال الشَّاطبي: وكذا الرباعي إذا صغر تصغير التَّرخيم، نحو: عنيقة في عناق، وذريعة في ذراع. (صبان).

(قوله: نَحو: «كُتَيْفَة») في تصغيرِ (كَتِف) كيُدَيَّة إلى ما هي فيه حساً، أي: كرد الاسم في حالِ تصغيره إلى اسمِ تلك التاء فيه لفظاً، كفاطمة، ومعنى زده إليه جعله مثله في ظهور التّاء، ويحتمل أن معنى كلام المصنفِ كرد التاء إلى الاسمِ في حال تصغيره، بل هذا أسهل مما صنع الشَّراح.

(قوله: وفي الْحَالِ... إلخ) أي: يعرف تقدير التَّاء فيه بالحالِ التي يؤتى منه، وبنعته، وخبره، فإن كانت هذه الأمور مؤنثة يعرف أنَّ ذا الحال والمنعوت والمبتدأ أيضاً مؤنّث، وقدّر فيه التاء للزومِ تطابق ذي الحال مع الحالِ، والمنعوت مع النَّعتِ، والمبتدأ مع الخبرِ في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ.

(قوله: نحو: «هَذِهِ الكَتِفُ مَشوِيَّة... إلخ») مَشْوِيَّة حَال لِـ(الْكَتِف) و(الْمَشْوِيَّة) نَعْت، و(لَذِيذة) خَبَر لِـ(الْكَتِف). (قوله: وكَسُقُوطِهَا في عَدَدِهِ)؛ لأنَّ العدد من الثَّلاثة إلى العشرةِ تسقط عنه التَّاء مع المعدودِ المؤنّث، فإذا رأينا عدداً منها بدون التَّاءِ، يعرف أن المعدودَ مؤنّث كما في ثلاثِ أزود، فيعلم أن (زاد) مفرد (أزود) مؤنّث. (دشتي).

(قوله: نحو: «اشْتَرَيْتُ ثَلَاثَ أَزْوُد») سَقُوط التَّاءِ مِن عَدَدِ (ثَلَاثَة إِلَى عَشَرَة) عَلامَةُ تأنيثِ ذَلِكَ المَعْدُود، تَقُول: (ثَلَاث نِسْوَة) فقولُهم: (ثَلَاثَ أَزْوُد) دَلِيل عَلَى أنَّ (أَزْوُد) مُؤَنَّثٌ لا مذَكَّر.

هذا والأكثرُ في التَّاءِ أَنْ يُجاءَ بِها لِلْفَرقِ بَينَ صِفةِ المُذكَّرِ وصِفَةِ المُؤَنَّثِ كمُسلِمٍ ومُسلِمَةٍ، وقَلَّ مَجيئُها في الأسماء كامْرئ وامْرَأةٍ، وَرَجُل ورَجُلَة، وجاءَتْ لِتَمييزِ الْواحِدِ مِنَ الْجِنس كَثيراً كَتَمْرٍ وَتَمْرَةٍ، وَلِعَكْسِهِ قَليلاً كَكَمْءٍ وكَمْأَة، ....

أبو طالب

(**قوله**: بين صفة المذكر) المرادُ بالصفةِ: ما دلَّ على ذات ما مع بعضِ صفاتِهِ لا النَّعت.

الناصية

(**قوله**: **هَذَا**) (هَا) بِمَعنى (خُذْ)، و(ذَا) اسمُ إشَارَة. أيْ: خُذْ ذَا. ومِن هَذِهِ العَلَامَاتِ كُلِّهَا نَعرفُ أنَّ الاسْمَ مُؤنَّث لا مُذَكَّر.

(**قوله**: **كمسلم ومسلمة**) وظريف وظريفة، وهو في الأسماءِ قليل لا يقاسُ عليه، نحو: رجل ورجلة، وامرئ وامرأة، وإنسان وإنسانة، هذا ليس بعربي، بل من تصرف العامة كما يستفاد من الصِّحاح وغيره، والعربي أن يقال للأنثى أيضاً إنسان، وغلام وغلامة، وفتى وفتاة.

(**قوله**: **وقَلَّ مَجيئُهَا**) أي: التَّاء الفارقة بين المذكَّر والمؤنَّث. وفي (الصبَّان) الأصل في لحاق لتّاء الأسماء، إنَّما هو تمييز المؤنث من المذكَّر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفاتِ المشتركةِ بين لمذكر، والمؤنثِ. أما الصِّفات المختصة بالمؤنث، فالغالب أن لا تلحقها التاءُ إن لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائضٍ وطالقٍ ومرضعٍ؛ لعدم الحاجة بأمن اللبس، فإن قصد معنى الحدوث فالتاءُ لازمة، كحاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وقد تلحقها التّاء، وإن لم يقصد الحدوث، كذا في (التّسهيل)، وشرحه الرضي، وتَصرَّفَ البعضُ فيه بما كدّره.

(**قوله**: **وجَاءَتْ لِتَميِيز الْوَاحِدِ مِنَ الْجِنسِ**) أي: لتدلّ على أن مدخولها فرد من الجنسِ، فتاء تمرة تدلُّ على أن هذه حبّة من التّمر الكلّي. وفي (الصبان) تكثر زيادة التاء؛ لتمييزِ الواحدِ من الجنسِ في المخلوقاتِ نحو: تمر وتمرة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة.

(هذا، والمرادُ بزيادتها زيادتها على أصولِ الكلمةِ، لا استواء وجودها في الكلمةِ وعدمها، وقد يؤخذ من صنيعه أن التاءَ في نحو: شجرة ونخلة ليست للتأنيثِ، بل لتمييزِ الواحدِ من الجنسِ فقط، وهو مسلم إن أريد بالتّأنيثِ المنفي التأنيث الحقيقي لا الأعم، فإنَّها مع كونها للتمييز هي للتأنيث المجازي أيضاً بدليلِ تأنيثِ ضميرها، وصفتها، ونحوهما، وكان اقتصار الشَّارح على التمييزِ؛ لأنّه المقصودُ، ولانفهامِ التأنيثِ من كون الكلامِ في تاءِ التأنيثِ.

(**قوله**: **كَتَمْر وَتَمْرَة**) تَاءُ تَمرةٍ لَيسَتْ لِلتأنيثِ، وإنَّما هي لِلْوحْدَة. أيْ: وَاحِدَة مِنَ التَّمرِ.

(**قوله**: **ولِعَكسِهِ... إلخ**) أي: لتميزِ الجنسِ من الفردِ، فتاء كمأة تدلّ على أنّ مدخولها جنس الكمأ، والكمأ بدونِ التاءِ للواحدِ عكس التمر والتمرة، والكمأة بالفارسيّة: (قارج).

وَلِلْمُبَالَغَة كَرَاوِيَة، وَلِتَأْكِيدِهَا كَنَسَّابَة، وَلِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ كَنَعْجَة، وَلِلتَّعرِيبِ ....

أبو طالب

(قوله: كراوية) اسم فاعلٍ من الرِّوايةِ.

(قوله: كنعجة) فإنها موضوعة لأنثى الغنمِ، فيدل بالوضعِ على الثالثِ، وإن فرض تجريده عن التَّاءِ تكرار لما فهم منه وضعاً، وتأكيداً له.

الناصية

وفي (الصبَّان) وقد تزاد لتمييزِ الجنسِ من الواحدِ، نحو: جبأة وجبء، وكمأة وكمء، ولتمييزِ الواحدِ من الجنسِ في المصنوعاتِ نحو: جر وجرة، ولبن ولبنة، وقلنسو وقلنسوة، وسفينٍ وسفينة. وقد يجاءُ بها للمبالغةِ كراويةٍ لكثيرِ الروايةِ، فَكَمأ بِدُونِ التَّاءِ لِلْوَاحِدَة، و(كَمْأَة) مَعَ التَّاءِ اسمُ جِنْسٍ.

(قوله: وَلِلْمُبَالَغَة) أي: ولتأكيدِ المبالغةِ كَعلامة ونسَّابة. وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة، وجحاجحة، فإذا جيء بالياءِ لم يجئ بها، بل يُقال: زناديق، وجحاجيح، فالياءُ والهاءُ متعاقبان. وقد يجاءُ بها دالة على النَّسبِ كقولهم: أشعري وأشاعرة، وأزرقي وأزارقة، ومهلبي ومهالبة. (أشموني).

(قول كراوية) بمعنى كثير الرواية رجلاً كان أو امرأة. وفي (الشيرازي) فإن تاءهَا لَيستْ تَأنيثاً بمعَنى المزادة الّتي تَروِي، وإنَّما بَمعنى كثيرِ الرِّوَايَة.

هذا وإنما أنَّثوا المذكر؛ لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك، والغاية مؤنّثة. (تصريح).

(قوله: وَلِتَأكيدِهَا) أي: لتأكيدِ المبالغةِ، فنسّاب مبالغة بمعنى كثير العلمِ في النَّسبِ، والتاء تأكيد لها، فيكون معناها أكثر علماً في النَّسبِ.

(قوله: كنسابة) وذلك لأن فعالاً يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التَّاء أفادتِ تأكيد المبالغة؛ لأنّ التّاءَ للمبالغة، فـ(نَسَاب) بِدُونِ التَّاءِ صيغَةُ المبَالَغَةِ، والتَّاءُ لِتأكيدِ المُبَالَغةِ، وَ(نَسَّابَة) يُقال لِلّذي يَعرِفُ كَثيراً مِنَ الأنسَابِ.

(قوله: لِتأكيد التّأنيث كنعجةٍ)؛ لأنّ انفرادَ المؤنثِ باسمِ غير المذكرِ يفيد التأنيثِ كعجوز وأتان، فكان يكفي أن يقال: نعج؛ لأنه يفيد التأنيث بنفسِه، فدخول التاء فيه؛ لتأكيد التأنيثِ. وفي (الدشتي) فإن (نعج) بدون التّاء للأنثى من الغنمِ، فإذا لحقتها التاء تكون مبالغةً في التّأنيثِ.

(قوله: وَلِلتَّعريب) بالعين المهملة، أي: تأتي لجعل كلمة عجميّة عربيّاً، فكيالجة جمع كيلج، لفظ عجمي موضوع لنوعٍ من المكيال، فلمّا استعمله العرب زادوا لجمعها تاءً علامة لكونها عربيّة.

(قوله: وَلِلتَّعريبِ) أي: استعمال العربِ إياها مع نوعٍ تغيير لها عما كان في العجميَّةِ. وفي (الصبَّان): وقد يجاء بها دالة على تعريبِ الأسماءِ المعجمةِ، نحو: كَيْلجة وكيالجة، ومَوْزج وموازجة، والكيلجةِ: مقدارٌ من الكيلِ معروفٌ، والموزج: الخُفّ. وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة، كما هي في نحوِ: قريةٍ وبلدةٍ وغرفةٍ وسقاية.

كَكَيالِجَة، وعِوَضاً عَن فاءٍ كعِدَة، وعَيْنٍ كإقامَة، ولامٍ كسَنَة، ومِن زائِدٍ لِمَعنًى كَأَشْعَثِيّ وأَشاعِثَة، ....

أبو طالب

(قوله: ككيالجة) هي جمع كيلجةٍ، وهي بلا تاء لفظ عجمي موضوع بنوع من المكيالِ، فلما استعمله العرب زادوا في المفردِ والجمعِ تاء علامة؛ لكونه معرباً، وليس تاؤه في الجمعِ كتاءِ ملائكة؛ إذ قياس هذا الوزنِ أن يُجمعَ على فعالِل أو فعاليل، وقد استُعملَ في جمعه: كياليج.

(قوله: وإشاعته) فإن تاءه عوض عن ياءِ النسبةِ في مفردِه.

الناصية

(قوله: كَكَيَالِجَة) بكافٍ مفتوحةٍ فتحتية ساكنة فلام مفتوحة، فجيم، وعبارة السُّيوطي في الهمعِ: وكيالجة: جمع كيلج، وهو اسمٌ غير عَرَبيّ دَخلَتْهُ التّاءُ لِلتَّعْريبِ، هو نَوْعٌ مِنَ المِكْيَالِ.

وفي (التَّصريح) هو الموازجة، جمع مَوزَج بفتحِ الميمِ وسكون الواوِ وفتحِ الزاي المعجمةِ بعدها جيم، وهو الخفّ، وقيل: الجوربُ، والقياسُ موازج، فدخلت التاء في جمعِه؛ ليدلَّ على أن أصله عجمي، فعُرِّب، والفرق بين المُعَرَّب وغيره أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظِه فقد عربته وإلا فلا. (تصريح).

(قوله: عوضاً عن فاء كعدة) وأصلها وعد بكسرِ الواوِ، فكرهوا ابتداءَ الكلمةِ بواوٍ مكسورةٍ، فنقلوا كسرة الواو إلى العينِ، ثم حذفوا الواو، وعوضوا منها التّاء في غير محلِّ المعوض منه؛ لأنّ تاء التّأنيثِ لا تقع صدراً، وتأتي عوضاً من عينٍ كإقامة.

(قوله: وعِوَضاً عَن فاء) أي: يجيء عوضاً من فاءٍ نحو: عدة، أو من عين، نحو: إقامة، أو من لامٍ، نحو: سنة. وقد عوضت من مدّة تفعيل في نحو: تزكية، وتنمية، وتنزية، وقد تكون التّاء لازمة فيما يشترك فيه المذكّر والمؤنث، كربعة للمعتدلِ القامةِ من الرِّجالِ والنِّساءِ، وقد تلازم ما يخصُّ المذكر كرجل بُهْمة وهو الشُّجاع، وقد تجيء في لفظٍ مخصوصٍ بالمؤنَّث؛ لتأكيدِ تأنيثه كنعجة وناقة، ومنه نحو: حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة؛ فإنها لتأكيد التأنيثِ اللاحق للجمع. (أشموني).

(قوله: كَعِدَة) فإنَّ أصلها (وعد) حذف منها الواو، وعوض عنها تاء في آخرها.

(قوله: كإِقَامَة) أصلها إقوام كأفعالٍ، حذف الواوِ، وهي عين الكلمةِ، وعوض عنها في آخرها تاء.

(قوله: ولام كسنة) وأصلُها: سَنَو أو سَنَة، بدليلِ قولهم في الجمع بالألف والتاء سنوات أو سنهات، فكرهوا تعاقب حركاتِ الإعرابِ على الواوِ لاعتلالها، وعلى الهاءِ لخفائِها، فحذفوا الواوَ والهاء، وعوضوا منه التاء في محلِّ المعوضِ منه على القياسِ. (تصريح).

(قوله: ومِن زائِدٍ) وهو ياء النَّسبِ، أي: تأتي عوضاً من حرف زائد لا من حرف أصلي، كما سبق.

(قوله: كأشعثي وأشاعثة) وأزرقي وأزارقة، ومهلبي ومهالبة، نسبة إلى أشعثٍ وأزرق ومهلبٍ، فالتاء فيهن عوض من ياء النَّسبِ، ألا ترى أنهما لا يجتمعانِ، وإنما يقال الأشعثيون والأشاعثة، وكذا الباقي.

وَلَا تَلِي فَارِقَةً فُعُولا أَصْلاً وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلا

أَوْ لِغَيرِ مَعنًى كَزِنْدِيق وزَنادِقَة، ومن مَدَّةِ تَفعيلٍ كَتَذْكِيَة.

(وَلا تَلِي) تا (فارِقَةً) ....

أبو طالب

(قوله: كزنديق) وهو معربُ زندي، منسوب إلى زندٍ، وهو كتاءِ زردشت الذي ادّعى النبوة بغيرِ حقٍّ، ومن أمته المجوس، وزعم بعضهم أنه إبراهيم حاشا من ذلك، فلما صارَ معرباً قلب ياؤه الثانية قافاً، فلما جمع زيدت في جمعهِ تاء عوضاً عن يائه الأولى، وهي غير زائدة لمعنى بالاستقلالِ، بل مطلوب باعتبار معناه المستعملِ في كلامِ العربِ، فإنه فيه مطلق الكافرِ، وقيلَ: معربُ (زن دين) أي: من كان دينه كدين النساءِ في الضَّعفِ.

الناصية

وفي (الشيرازي) أصلها (أشاعثي) بِيَاءِ النسبةِ. والتّاء بدل عن ياءِ النسبةِ، فالتّاء هنَا زَائِدَة ولكن لِمَعنى النِّسبَةِ. وفي (الدشتي) تاؤها عوض عن ياءِ النسبةِ في المفردِ، فالياء ليست من الحروفِ الأصلية للكلمة لكن لها معنى وهي النِّسبة.

(قوله: لغير معنى) وهو ياء مفاعيل، أيْ: زِيَادَةُ التَّاءِ بِدُونِ أنْ يكونَ لهَا مَعنى.

(قوله: كزنديق وزنادقة) فالتَّاءُ عوضٌ من ياءِ زناديق، فإذا جيء بالياءِ، لم يجئ بالتّاءِ، بل يقال: زناديق، فالياءُ والتّاء متعاقبان هنا، قاله في (شرح الكافية)، والزنديق: هو الذي لا ينتحل ديناً، وقيل هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر، لكن هذا هو المنافق، فالأقرب أنه من لا ينتحل ديناً، انتهى. وفي (الشيرازي) أصلُهَا (زَنَادِيق) فالتَّاءُ عِوَض عَنِ اليَاءِ. يقال (زنادِيق) أوْ (زَنَادِقَة) وَلَا تَجتمعَانِ، فَلَا يُقَالُ (زَنَادِقَة) فتاؤها عوض عن الياء في زنديق وهي زائدة، ولا معنى لها كما في أشعثي التي كانت بمعنى النسبة.

(قوله: ومِنَ مَدَّةِ تَفعيل) أي: تضعيف التفعيل، فالتاءُ في تذكيةِ عوض من الياءِ الثَّاني في تذكّي بالتشديد.

(قوله: كَتَذْكِيَة) أصلُهَا (تذكِيّاً) بِتَشديدِ اليَاءِ عَلَى وَزنِ (تَفْعِيلا) فحُذِفتْ إحْدَى اليَاءَيْن. وعوِّض عَنهَا التَّاء.

(قوله: ولا تَلي... إلخ) أي: لا تلي التاء هذه الأوزانُ فارقة بين المذكرِ والمؤنثِ، فيقالُ: هذا رجل صبور ومهذار ومعطير، وهذه امرأة صبورٌ ومهذارٌ ومعطيرٌ. وفهم من قوله: ولا تلي فارقة أنّها قد تلي غير فارقة، كقولهم: ملولة وفروقة، فإن التَّاء فيهما للمبالغةِ، ولذلك تلحق المؤنَّث والمذكر.

(قوله: فارقة) حال من فاعلِ تلي، وقوله: أصلاً حال من مفعول.

بَينَ صِفَةِ الْمُذَكَّرِ وصِفَةِ الْمُؤَنَّثِ تَوَسُّعاً (فَعُولاً) حال كونِهِ (أَصْلاً) بِأَنْ كانَ بِمَعنى فاعِلٍ كَرَجُلٍ صَبُورٍ، وامْرَأَةٍ صَبُور، بِخِلافِ ما إذا كانَ فَرْعاً، بِأَنْ كانَ بِمَعنى مَفعُولٍ كَجَمَلٍ رَكُوب، وناقَةٍ رَكُوبَة (وَلا الْمِفْعالَ) كرَجُلٍ مِهذار، وامْرَأَةٍ مِهْذار ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: تَوَسُّعاً) أي: لِلتَّوسعِ والمجَازِ؛ لأنَّ الأصلَ في المؤنّثِ والْمذكّرِ، الفرق بينهمَا بِتاءٍ أو نَحوهَا، فعدمُ الفرقِ يكونُ بِضَرْبٍ من التَّوسعِ، والمَجَازِ من أهل العربية.

وفي (الدّشتي) ليكون الشَّخص المستعمل في سعةٍ وحريّة من استعمالهِ، وهذا جهة رجحانٍ للكلمةِ، كما أنّ مجيء التاءِ للفرق بين المذكَّرِ والمؤنّثِ جهة رجحان أيضاً.

(قوله: حَال كونه أصْلاً... إلخ) وذلك أن كل ما كان على وَزن (فَعول) إنْ كانَ بمَعنى (الفاعل) مَثل (صبور) الذي مَعناه (الصَّابر) يسمَّى (الأصْل)، وإنْ كان بمَعْنى المَفعول مِثل (ركوب) الذي معناه (المركوب) يسمى (الفرع)، ففي (الأصل) تحذف التاء، وفي الفرع تذكر، فَلا يقال: (امرأة صَبُورةٌ)، وإنَّما يقال (امرأة صَبور).

هذا، واحترز بقوله أصلاً عن فعولٍ بمعنى مفعول، فإنه قد تلحقه التَّاء، نحو: أكولة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة، وإنَّما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً؛ لأنّ بنية الفاعل أصل. وقال الشراح: لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول، فهو أصل له.

(قوله: كرجل صبور) بمعنى صابرٍ (وامرأة صبور) بمعنى صابرةٍ، وإنما لم تدخله التّاء؛ لعدمِ جريانه على الفعل، ودخول التاء على الصِّفةِ محمول على فعلها، قاله الشَّاطبي. (ومنه) أي: من فعولٍ بمعنى فاعل (﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أصله بغوياً) اجتمعت فيه الواوُ والياء، سبقت إحداهما بالسكونِ، فقلبت الواو ياء، (ثم أدغم) الياء في الياءِ، وإلا لو كان فعيلاً بمعنى فاعل لحقته التاء. وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفةِ عن هذه الآيةِ بحضرة الواثق بالله، فلم يأتوا بوجه الصَّواب، فسأله الواثق عنها، فأجاب بما قاله الموضح.

(قوله: بأنْ كَانَ بمَعنى مَفعُول) فإن التَّاءَ الفاصلة ملحقةٌ (نحو: جمل ركوب، وناقة ركوبة)، وإنما لحقته، وإن لم نجرِ على الفعل فرقاً بين المقصدين، وقال السنباطي: يفيد بظاهره أن فعولاً بمعنى مفعولٍ يجوز فيه لحوق التّاءِ وعدمه في كلِّ مقالٍ، وليس كذلك، بل المفهوم من كلامِ شراح (التَّسهيل) وغيرهم أن لحوقَ التّاء إنما هو على وجهِ الندورِ في أسماء مخصوصةٍ. انتهى. وقال الدنوشري: يفهم منه أن التّاءَ ليست لازمة، لكن نص الشَّيخ زكريا بلزومِها كما لا يخفى.

(قوله: وَلَا المفعال) بكسر الميم، هذا هو الْوزن الثَّاني الّذي لا تلحق التَّاء مؤنّثه، فلا يُقال: امْرَأة (مِهذارة) بل مِهْذَارٌ، كما يقال: رجُل مِهْذارٌ، والمِهْذَار يقال لِلذي يتكلم كَثيراً فيمَا لا يَنْبغِي. (شيرازي).

كَـذَاكَ مِـفْـعَـلٌ وَمَـا تَـلِـيـهِ تَـا الْـفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَـشُـذُوذٌ فِـيـهِ
وَمِـنْ فَـعِـيـلٍ كَـقَـتِـيـلٍ إِنْ تَـبِـعْ مَـوْصُـوفَـهُ غَـالِـباً الـتَّـا تَـمْـتَـنِـعْ

(وَ) لا (المِفْعِيلا) كَرَجُلٍ مِعْطِير، وَامْرَأَةٍ مِعْطِير (كَذاكَ مِفْعَلٌ) كَرَجُلٍ مِغْشَم، وَامْرَأَةٌ مِغْشَم. (وَما تَلِيه تَا الْفَرْق مِن ذِي) الْمَذكُورَةِ كقولِهِم: امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ ومِيقانَةٌ ومِسْكِينَةٌ (فَشُذُوذٌ فِيهِ وَمِنْ فَعِيلٍ) بِمَعنى مَفعُول ....

أبو طالب

(**قوله: كرجل مغشم**) المغشمُ: عديمُ الحياءِ.

الناصية

(**قوله: وَلَا المِفْعِيلَا**) هَذَا هو الوزنُ الثالثُ الذي لا تلحقُ التّاءُ مؤنثه، فلا يقَالُ (معطِيرَة) و(المِعطير) هو الذي يَستعمِل الْعِطرَ كثيراً. (شيرازي).

(**قوله: كَذَاكَ مِفْعَل**) بكسرِ الميمِ وفتحِ العينِ، هذا هو الوزنُ الرابع الذي لا تَلحق التّاءُ مؤنثه، فلا يقال (مِغشمة) و(المغشم) هو الّذي لا حيَاء له. أو كبير الجرأة، وهو الذي لا ينتهي عما يريده، ويهواه لشجاعته (تصريح).

(**قوله: وما**) مبتدأ أول، وشذوذٌ مبتدأ ثانٍ، والمسوغ وقوعه بعد الفاءِ، وفيه خبر المبتدأ الثّاني، والجملة خبر المبتدأ الأولِ.

(**قوله: من ذي المَذْكُورَةِ**) أي: من هذه الصِّيغ المذكورة يعني (فعول ومفعال ومفعيل ومفعل).

(**قوله: كقولهم: امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ**) بمعنى من قام بها العداوة، فإن أريد بها من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ.

(**قوله: وميقَانَةٌ**) من اليقينِ، وهو عدمُ الترددِ. يقال: امرأة ميقانة، أي: لا تسمع شيئاً إلا أيقنته.

(**قوله: ومسكينة**) لخروجه عن القاعدةِ، ومع ذلك فإنه محمول على فقيرةٍ، (وسمع) امرأة (مسكين على القياسِ) حكاه سيبويه.

(**قوله: فشذوذ فيه**) يعني: ما وصلَ من العربِ مِن هَذِهِ الأَوْزَانِ، وكانَت التَّاء تاليةً فيه، فهي شَاذّة، مثل (عدوة) أصلها (عدوو) علَى وَزنِ فعولٍ، ومثل (مِيقَانَة) عَلَى وَزن (مِفْعَالٍ) بِمَعنَى كَثيرةِ الْيَقِين، أو سَرِيعَةِ الْيَقِين، ومِثل (مِسْكينَة) عَلى وزن (مِفعِيل)، وهي التي أسْكَنَهَا الْفَقر، فدخول التَّاءِ في هَذه الثّلاثة على خِلافِ القاعِدَة، ولكنْ يَجب استعْمَالهَا مَعَ التّاءِ؛ لأنّها سُمعَت عن الْعَرَب مَعَ التّاء، أمَّا بالتاءِ فَلَا يَجوزُ القِيَاسُ عَلَيها. (شيرازي).

(**قوله: ومن فعيل**) متعلّق بتمتنع، وكقتيل حال.

(**قوله: وَمِنْ فَعيل. . . إلخ**) هذا الوَزْنُ الخَامِس الّذي لا تَدخله التّاء، يَعني: وزن (فَعِيل) إذَا كانَ بمَعنَى المفعول، مِثلَ قَتيل الّذي هو بِمَعنى المقتول، وليس بِمَعنى القَاتِل، إذَا كَانَ وَصْفاً، وَقَد

(كَقَتِيلٍ إنْ تَبِـعْ مَوْصُوفَهُ غالِباً التَّاءُ تَمْتَنِعْ) كرَجُلٍ قَتِيل، وامْرَأَةٍ قَتِيل، ونَدَرَ قَوْلُهُم: «مِلْحَفَةٌ جَذِيذَةٌ» فَإِنْ كانَ بِمَعنى فاعِل، أَوْ لَمْ يَتْبَع مَوْصُوفَهُ ـ بِأَنْ جُرِّدَ عَنْ مَعنى الْوَصْفِيَّةِ ـ لَحِقَتْهُ

أبو طالب

(قوله: مِلْحَفة جديدة) ملحفةٌ بكسرِ الميمِ وسكونِ اللامِ وفتحِ الحاءِ المهملةِ، نوعٌ من الجلباب، وهو جلبابُ الهجودِ والجديدةِ بالجيمِ، أي: مجدودة ضد البالية.

(قوله: بأن جرد عن معنى الوصفية) هذا إما تجريد عن كونِه تابعاً بإقامته مقام الموصوفِ، أو عن كونه دالاً عن ذاتٍ ما مع بعض صفاته بإزالةِ العمومِ عن ذاتِه، والظاهر من وقوعِه تفسيراً لما لم يتبع موصوفه أن المرادَ هو المعنى الأول، لكن الأولى كما يؤيده تمثله بثلاثة أمثلة: أن يكون المرادُ

الناصية

ذكر قَبله موصوفه، مع هذين الشَّرطين، التّاء لا تَلحق مؤنثه غَالِباً. فيقال: رجل قتيل وجريح، وامرأة قتيل وجريح. والاحترازُ بقولهِ كقتيل من فعيل بمعنى فاعل، نحو: رحيم وظريف، فإنه تلحقه التاء، فتقول: امرأة رحيمة وظريفة، وبقوله: إن تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جارٍ على موصوف ظاهرٍ، ولا منوي؛ لدليل، فإنه تلحقه التّاء، نحو: رأيت قتيلاً وقتيلة، فراراً من اللبسِ. ولو قال:

وَمِـنْ فِـعـيـلٍ كَـقَـتِـيـلٍ إنْ عُـرِفْ   مَـوْصُـوفُـهُ غَـالِـبـاً الـتَّـا تَـنْـحَـذِفْ

لكان أجود، ليدخل في كلامهِ نحو: رأيت قتيلاً من النساءِ، فإنَّه مما يحذف فيه التَّاء؛ للعلمِ بموصوفِه، ولهذا قال في (شرح الكافية): فإن قصدت الوصفية، وعلم الموصوف جرِّد من التَّاء. وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد تلحقُه تاء الفرق، حملاً على الذي بمعنى فاعل، كقول العربِ: صفة ذميمة، وخصلة حميدة، كما حمل الذي بمعنى فاعل عليه في التجردِ، نحو: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨].

(قوله: إن تبع موصوفه) أي: وقع نعتاً وتابعاً لموصفِه. وفي (الصبّان) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعي، بل المعنوي لأنك في نحو هندٍ قتيل لا تلحق التّاء، مع أن قتيلَ خبر لا نعت سيوطي.

(قوله: غالباً) أي: في الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التّاء فعيلاً بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذٌ، بخلافِ لحوقِ التاءِ للأوزانِ الأربعةِ السابقةِ فشاذ.

(قوله: وامْرَأة قَتيل) فعلَى الغالب لَا يقال: (امْرَأة قَتيلة).

(قوله: ونَدرَ قَوْلُهُم «مِلْحَفَة جَديدة») بالمهملةِ ضدَّ البالية العتيقة، أو جذيذة بالمعجمة، أيْ: مَجذوذة، يَعني: مَقْطُوعة، والأصل أنْ يقَال: (مِلحَفَة جَذِيذ)؛ لِوجودِ الشَّرطينِ فيه، بِمَعنى المفعولِ وتبعِية الْمَوْصوفِ.

نَحو: «امْرَأَةٌ وَجِيهَةٌ» ونَحو: ذَبِيحَة، ونَطِيحَة.

أبو طالب

كلا المعنيين، ووجه تصحيحه أنه بالمعنى مانع في الغالبِ عن كونِه المجرد تابعاً للموصوفِ، ما لم يرد منه معنى الوصفِ الخالصِ.

(قوله: وذبيحة) أي: مذبوحة، ونطيحة أي: منطوحة، والنطيحة: ما مات لجرحٍ في رأسه من أنثى ما يؤكل لحمه، والفرس الذي في جبهته دائرتان، والحيوان الذي واجه الإنسانَ، والمراد به هاهنا ما هو بالمعنى الأول، وذبيحة عطف على امرأةٍ، ومثال للمجردِ بالمعنى الأول، ونطيحة مثال للمجرّدِ بالمعنى الثاني؛ فافهم.

الناصية

(قوله: ونحو «امْرَأة وَجيهَة») فوجيهة هنا بمعنى الفاعل، أي: ذات وجاهةٍ.

(قوله: ونحو ذَبيحَة ونَطيحة... إلخ) هَذَان مثالان لِوَصف ما لَم يَتْبع موصوفه، فلَو كَانَ الْمَوْصوف مَذكوراً في الكلامِ سَقَطَتِ التّاء، وقُلنا مَثَلاً: (نَعجَة ذَبيحة) و(بقرة نَطِيحَة)، (والنطيحة) هي الْحَيَوان الّذي كَانَ يموت بِنَطْحِ حَيَوَانٍ آخر، فَفي الجَاهِلِيةِ كَانوا يَحْمِلون بَقَرتينِ ـ مثلاً ـ عَلَى التّناطحِ، فتموت إحدَاهمَا بِالنَّطحِ، وكَانَ هَذَا عِندَهم رِبحاً مَشروعاً، وقد نهَى عَنْهَا القرآنُ الْحَكيم. (شيرازي).

فصل

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغَرِّ
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى

فصل

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ) ضَرْبانِ (ذاتُ قَصْرٍ وَذاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنثى الْغُرِّ) أيِ: الْغَرَّاء (وَالاشْتِهارُ فِي

أبو طالب

(**قوله**: ضربان) إشارة إلى أن تقسيم المصنف تقسيم إلى جميع الأقسام.

(**قوله**: **أنثى الغر**) الغر: بفتحِ الغينِ المعجمةِ مخفف غرّاء؛ لضرورةِ الشِّعرِ، فالمثال مثالٌ للضربينِ معاً، وإليه أشار الشَّارح بقوله أي: الغرّاء، وهي المرأةُ الشريفة، وإضافة الأنثى إليها من إضافةِ الموصوفِ إلى الصفة، ويحتمل أن يرادَ بها بنت الغراءِ.

(**قوله**: **والاشتهار**) أي: المشتهرُ في موزوناتِ الأولى؛ لكثرة الاستعمالِ، أو لكثرةِ المشاركِ في الوزنِ، والظاهر أن المرادَ هو الثاني.

الناصية

(**قوله**: **فصل**) في الألف المقصورة، أي: لِبيَانِ الأوْزَانِ الّتي تَدخلها الألف المَقصورة، والألف الممدودة، أما الأوزان التي تدخلها الألف المقصورة فهي كثيرة مبعْثرة في مختَلَفِ قَوَامِيسِ اللغةِ الْعَظيمةِ، والّتي يَذكر الشَّارِح مِنهَا هُنَا ثَمَانيَة وعِشْرينَ وَزْناً، والمقصورة هي الأصلُ؛ فلهذا قدمها. (شيرازي).

(**قوله**: **وذات مد**) يصحُّ عندي إجراؤه على قول البصريين أنّ ألفَ التَّأنيث هي الألفُ الثَّانية المنقلبة همزة، وعلى قولِ الزَّجاجِ والكوفيين: إنّها الهمزة من غير انقلابٍ لها عن ألفٍ، فمعنى كونها ذات مدّ على هذين أنها مصاحبة وتابعة له، وعلى قولِ الأخفشِ: إن الألف والهمزة معاً للتأنيث، فمعنى كونها ذات مد اشتمالها على المدِّ، وغاية ما يلزم على هذا أنه أطلقَ ألف التأنيثِ على المجموعِ، ومثله سهل، فحصل بما ذكرنا اندفاع ما ذكره شيخنا، والبعضُ، وأقرّاه من الاعتراض بأن قوله: وذات مد يقتضي أن ألف التأنيثِ في نحوِ حمراء اسم للألفِ الأولى التي بعدها الهمزة؛ لأنّها التي تمدُّ، وهذا لم يقل به أحد، بل الخلاف منحصر في الأقوال الثَّلاثة المذكورة.

(**قوله**: **نحو**: **أنثى الغرّ**) أي: نحو: اسم أنثى الغر (سم) أي: ألف اسم... إلخ.

(**قوله**: **نَحوَ أنثى الغَرّ**) أي: مؤنث (الغرّ) فإن مؤنّثه (غرّاء).

(**قوله**: **والاشتهار**) مبتدأ، وفي مباني الأولى أي: الألفاظ التي هي فيها حال من الهاءِ في يبديه، أو من الاشتهارِ على مذهبِ سيبويه، ويبديه... إلخ، خبر، وفي كونِ هذه الأوزانِ كلها

مَباني الأُولى) أَيْ: أَبْنِيَةُ أَوْزَانِ الْمَقْصُورَةِ (يُبْدِيهِ وَزْنُ) فُعَلى بِضَمَّةٍ فَفَتْحَة (أُرَبى) لِدَاهِيَةٍ. وفي «شَرحِ الْكافِيَة» في بابِ الْمَقْصُورِ والْمَمْدُودِ: إنَّ هَذا مِنَ النَّادِرِ.

(وَ) وَزْنُ فُعْلَى بِضَمَّةٍ فَسُكونٍ اسْماً كانَ نَحو: «بُهْمى» أَوْ صِفَةً نَحو: (الطُّولى) أَوْ مَصدَراً نَحو: «الرُّجْعى».

أبو طالب

(قوله: أي: أبنية أوزان المقصورة) وجه التفسير وتقدير المضافِ أن مفعولَ الإبداء المشتهرُ من الموزوناتِ، لا من الموازينِ؛ لعدمِ إبداءِ الشيء بنفسه، ولا الموزوناتِ (مطلوب)؛ بل ما يستنبطُ منه الموازينِ، فالمرادُ من الأبنيةِ الموزوناتِ، وبالأوزانِ الموازين.

الناصية

مشتهرة نظر، ففي التَّوضيحِ أن وزن أربى نادر، وفي شرحه أنه شاذ، وفي (شرح العمدة) أن سمهى وخليطى وشقارى من الأبنيةِ الشاذَّةِ، ويجاب بأن الحكمَ بالاشتهارِ على الأوزانِ التي ذكرها، باعتبار مجموعها لا جميعها، وأراد بمباني الأول ما يكون لها أعمّ من أن يكون لغيرها أيضاً، أولاً فلا ينافي الاشتراك في بعضها. (صبان).

(قوله: وَالاشْتِهَارُ... إلخ) أي: الاشتهارُ تكشفه هذه الأوزانُ، وهي اثنا عشر وزناً، يعني: أن الأوزانَ المشهورةَ للمقصورة هي هذه. (دشتي).

(قوله: بضمَّةٍ فَفَتْحَة) أي: بضمِّ الأولِ وفتح الثَّاني نحو: أرَبى، للدَّاهيةِ، وأدَمى وشُبْعَىٰ لموضعينِ. وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها، ويرد عليه أرَنى بالنونِ لحبٍّ يعقد به اللبن، وجنفى لموضعٍ، وجعنى لعظام النمل.

(قوله: لداهية) بالدالِ المهملةِ، وجمعها دَوَاهٍ، أيْ: بَلِيَّة نَازِلة، وأعظمها الموت.

هذا، وقد تبين أنْ عدَّ الناظم لفعلى في الأوزانِ المشهورةِ مشكل؛ لأنَّها من الأوزانِ النادرةِ، بل قال خطاب الماردي: إنها شاذَّة الوزنِ.

(قوله: إنَّ هَذا) أي: وزن (فُعَلى) بضمِّ الفاء وفتح العين من جملة الصِّيغِ النادرةِ للمقصورةِ لا المشهورةِ.

(قوله: بضمَّةٍ فَسُكُون) أي: بضمِّ الأولِ وسكون الثَّاني.

(قوله: نَحو «بُهْمى») بالموحدةِ اسماً لنبت، قاله الجوهري، يقال: أبهمت الأرض: كثر بهماها؛ (أو صفة) لا مذكر لها (كحبلى) أ(و) ما لها مذكر نحو (الطُّولى) أنثى الأطول. (أو مصدراً كرجعى) مصدر رجعَ.

وَمَرْطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا أَوْ مَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى
وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى

(وَ) وَزْنُ فَعَلى بِفَتْحَتَيْنِ اسْماً كانَ نَحو: «بَرَدى» لِنَهْرٍ بِدِمَشْق، أَوْ مَصدَراً نَحو: (مَرَطى) لِمِشْيَةٍ، أَوْ صِفَةٍ نَحو: «حَيَدى».

(وَوَزْنُ فَعْلى) بِفَتْحَةٍ فَسُكُونٍ (جَمْعا) كانَ كَصَرْعى (أَوْ مَصْدَراً) كَدَعْوى (أَوْ صِفَةً كَشَبْعى).

(وَ) وَزْنُ فُعالى بِضَمَّةٍ وتَخْفِيفٍ (كَحُبارى) لِطائِرٍ، وَوَزْنُ فُعَّلى بِضَمَّةٍ فَتَشْدِيدٍ نَحو:

أبو طالب

(**قوله: نحو: حَيَدى**) هي من حاد، أي: مال، يقالُ: حمار حيدى؛ إذا مال عن ظلِّهِ لنشاط.

(**قوله: كصرعى**) جمع صارع، أي: السَّاقط.

(**قوله: كشبعى**) مؤنّث شبعان، نقيضُ جوعان.

الناصية

(**قوله: نَحو مَرَطَى**) بالطاءِ المهملةِ (لمشية) أي: لنوع من المشي، يقال: بشكت الناقة، وجمزَت، ومَرَطتْ: أي: أسرعت، أو صفة كـ(حيدى) بالحاءِ والدالِ المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية، كِناية عَنِ النَّشاطِ والحَرَكَةِ الدَّائِمَةِ، يقال: حمار حَيَدى بحاءٍ مهملةٍ فتحتية، فدال مهملة أي: يحيدُ عن ظلّه؛ إذا تخيّل منه؛ لنشاطِه ولم يجئ نعت مذكّر على فعلى غيره، كما في الصِّحاح والقاموسِ.

(**قوله: بِفَتْحَةٍ فَسُكُون**) أي: بفتح أوله وسكون ثانيه، بشرطِ أن يكون إما جمعاً كَصَرْعَى: جمع صريع، أي: السَّاقط على الأرضِ. وقيل: كِنَايَة عَنِ المقتولِ، (أو مصدراً كدعوى) مصدرُ دعا (أو صفة كَشبْعَى) مذكره شَبْعَان، فإن كان فعلى اسماً لم يتعيَّن.

(**قوله: بِضَمَّةٍ وتَخْفيف**) أي: بضمِّ أوّله، وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاءِ المهملةِ، والباء الموحدةِ، والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملةِ، والنون (لطائرين) ذكرين أو أنثيين، (وفي الصِّحاحِ أن ألف حبارَى ليست للتأنيث، وهو وَهَمٌ) بفتحِ الهاءِ من صاحبِ الصِّحاحِ، (فإنّه قد وافق على أنه ممنوع الصرف) ومنعَ الصَّرف دليلٌ على أن ألفه للتأنيث. (تصريح).

(**قوله: لِطَائر**) أي: اسم لطائر للمذكرِ والمؤنثِ والواحدِ والجمعِ، وهو أشدُّ الطير طيراناً، وولدها يسمَّى النهار، وفرخ الكروان يسمّى الليل (فارضي).

(**قوله: بضَمَّةٍ فَتَشْديدٍ**) أي: بضمِّ أولهِ وتشديدِ ثانيه مفتوحاً كـ(سُمَّهى) بالمهملةِ (للباطل) وللكذبِ وللهواءِ بين السَّماءِ والأرضِ.

(سُمَّهى) لِلْباطِل، وَوَزْنُ فِعلَّى بِكَسْرَةٍ فَفَتْحَةٍ فَتَشْدِيدٍ نَحو: (سِبَطْرى) لِنَوْعٍ مِن: الْمَشْيِ، وَوَزْنُ فِعْلَى بِكَسْرَةٍ فَسُكُونٍ مَصْدَراً كَانَ نَحو: (ذِكْرى) أَوْ جَمعاً نَحو: «ظِرْبى» و«حِجْلى». قالَ المُصنفُ: وَلا ثالِثَ لَهُما.

أبو طالب

(قوله: ظربى) بالظَّاءَ المعجمةِ والرَّاء المهملةِ دويبة كالهر منتن الريحِ، وحجلى بتقديمِ الحاءِ المهملةِ على الجيمِ بالفارسية (ماده كبكان) وبمعنى القبائحِ.

الناصية

(قوله: بِكَسرَة ففَتحَة) أي: بكسرِ أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملاتٍ وموحدةٍ (ودفقى) بالدالِ والفاءِ والقافِ (لضربين من المشي) فالأول مشية فيها تبختر، والثَّاني مشية فيها تدفق وإسراع.

(قوله: بِكَسرة فسُكُون) أي: بكسر أولِه وسكون ثانيه إما مصدراً كـ(ذكرى) مصدر ذكر ذكراً وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيثِ (أو جمعاً، وذلك) شيئان (حجلى) بالحاءِ المهملة والجيمِ (جمعاً للحجلِ بفتحتين، اسماً لطائر يسمَّى بالفارسية) (كبك)، وظربى بالظاءِ المشالة، والراء والباء الموحدة (جمعاً لظربان، بفتحِ أولِهِ وكسر ثانيه، وهي دَابَّة صَغِيرة تشبه الهرة منتنة الفسو، تزعم العرب أنَّه إذَا صَادَهَا إنسَان فَسَتْ في ثَوبِهِ فَلَا تَذهَبُ الرِّيح النَّتِن مِن ثَوبِهِ حَتَّى يَبْلَى الثَّوب.

(قوله: ولا ثالث لهما) في الجموعِ، أيْ: لَيسَ جَمع عَلَى وَزنِ (فِعْلَى) بِكسرٍ فَسُكونٍ إلّا هَذَانِ فَقَط، وذلك معلوم من عدمِ الإتيانِ معهما بالكافِ، ولكن ذكره تأكيداً.

وفي (الأشموني) فإن كان فِعلى غير مصدر، وجمع لم يتعيَّن كون ألفه للتأنيثِ، بل إن لم ينون في التَّنكير، فهي للتأنيثِ نحو: ضئزى ـ بالهمزِ ـ وهي القسمة الجائرة، والشيزى: وهو خشب يصنع منه الجفانِ، والدفلى: وهو شجر، وإن نوّن فألفه للإلحاقِ نحو رجلٍ كيصى وهو المولع بالأكلِ وحده، وعِزهى وهو الذي لا يلهو. وإن كان ينوّن في لغة ولا ينوّن في أخرى ففي ألفه وجهان، نحو: ذِفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذنِ البعيرِ، والأكثر فيه منع الصَّرفِ، ومنهم أيضاً من نوّن دفلى، وعلى هذا فتكونُ ألفه للإلحاقِ.

(قوله: وَلا ثَالِثَ لَهُمَا) أي: لظربى وحجلى، يعني: لا يوجد في كلامِ العربِ جمع على هذا الوزنِ غيرهما. في (القاموس) أنهما اسما جمعٍ، قال الدنوشري: وما لنا جمع بوزنِ فعلى بكسرِ فاء غير ظربى حجلى، وقال في (القاموس): هذان اسما جمعٍ، وهذا القول عندي أسمى.

قال بعض الفضلاءِ: والظَّاهر أنهما من الجمعِ لوجودِ المفردِ، والدلالة على المتعددِ، ولعلّ وجه كلام (القاموس) أنه لا يحكم على وزن فعلى بأنه جمع بمجرد وجود لفظين منه، ووجود المفردِ لا يصلح دليلاً على الجمعيةِ، بدليل تمر وتمرة بالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف. (تصريح).

كَـذَاكَ خُـلَّـيْـطَـى مَـعَ الـشُّـقَّـارَى   وَٱعْـزُ لِـغَـيْـرِ هـذِهِ اسْـتِـنْـدَارا

(وَ) وَزْنُ فِعِّيلَى بِكَسْرَتَيْنِ وبِتَشديدِ الْعَيْنِ، نَحو: (حِثِّيثَى) لِكَثْرَةِ الْحَثِّ عَلى الشَّيءِ (مَعَ) وَزْنِ فُعُلَّى بِضَمَّتَيْنِ وَتَشْديدٍ، نَحو: (الْكُفُرَّى) لِوعاءِ الطَّلْعِ (كَذاكَ) وَزْنُ فُعَّيْلى بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ فَتَشديدِ الْعَيْنِ نَحو: (خُلَّيْطى) لِلاخْتِلاطِ (مَعَ) وَزْنِ فُعَّالى بِضَمَّةٍ وتَشديدٍ، نَحو: (الشُّقَّارى) لِنَبْتٍ، وزادَ في «الكافِيَةِ» في الْمَشْهُورَةِ ....

أبو طالب

(**قوله: لوعاء الطَّلْعِ**) الطَّلعِ: بالطَّاءِ المهملةِ المفتوحةِ، واللامِ الساكنة، والعين المهملة غبار النَّحل المذكر، يؤخذ ويضرب بالأنثى حتى يثمر.

الناصية

(**قوله: بِكَسْرَتَيْن**) أيْ: بِكسرِ الفَاءِ والْعَيْنِ، مَعَ تَشديدِ الْعَيْن.

(**قوله: نحو: حثيثى**) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية، مصدر حث على غير قياس ولم يجئ إلا مصدراً.

هذا وعد هذا الوزن في التسهيلِ من المشتركِ، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه، أي: بأمره الباطن، وخصيصاء للاختصاص، وفخيراء للفخرِ، ومكيناء للتمكنِ، وهذه الكلمات تمدُّ وتقصر، وجعل الكسائي هذا الوزن مقيساً، والصَّحيح قصره على السّماع. (أشموني).

(**قوله: لِكَثْرَةِ الْحَثِّ عَلَى الشَّيء**) أي: الحضر عليه.

(**قوله: بِضَمَّتَيْن وَتَشْدِيدٍ**) أي: بضمِّ أوله وثانيه وتشديد ثالثه (ككفرى)، بالفاءِ والراءِ، وفي (القاموس) أنه مثلث الكافِ والفاءِ والكفرى والكافور. (لوعاء الطلع) أي: طلع النخلِ سمى بذلك؛ لأنه يكفره، أي: يسيره ويعطيه، والشَّيباني يجعله للطلع نفسِه، والفراء يجعله للطلعِ حين يتشقق، قال القالي: والأول هو الصَّحيح؛ لأن الاشتقاقَ يدلُّ على صحته. (تصريح).

(**قوله: لِوعَاءِ الطَّلْعِ**) مِن مَعَاني الْكُفر: السَّتْر، ويسمَّى وِعَاء الطَّلْعِ بِذَلِكَ؛ لِسَتْرِ الطَّلْعِ به بالفارسيةِ (شكوفه نخل).

(**قوله: بِضَمَّةٍ فَفَتْحةٍ فَتَشديد العين**) أي: بضمِّ أوله وفتح ثانيه مشدداً (كخليطى) بالخاءِ المعجمةِ والطَّاءِ المهملة اسماً (للاختلاط) يقال: وقعوا في خليطى إذا اختلط عليهم أمرهم، (وقبيطى) بالقاف، والباء الموحدة والطاء المهملة اسماً (للعاطف). (تصريح).

(**قوله: بضمة وتشديد**) أي: بضم أوله وتشديد ثانيه نحو (شقاوى) بالشِّين المعجمةِ والقافِ والراءِ المهملةِ (وخبازى) بالخاءِ المعجمةِ، والباء الموحدة والزاي اسمين (لنبتين وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتينِ والراء المهملةِ اسماً (لطائر). (تصريح).

(**قوله: في الْمَشْهُورَةِ**) أي: في الأوزَانِ الْمشْهُورَة.

وَزْنُ فَعْلَلى كَفَرْتَنى، وفَوْعَلَى كخَوْزَلى لِمَشْيَةِ تَبَخْتُرٍ، وفَعْلَوَى كَهَرْنَوى لِنَبْتٍ، وأَفْعُلاوى كأَرْبَعَاوى لِقَعْدَةِ الْمُتَرَبِّع، وفَعْلَلُولى كحَنْدَقُوقى لِنَبْتٍ، ومِفْعَلّى ....

أبو طالب

(**قوله: كفَرْتَنى**) بفتحِ الفاءِ وسكونِ الرَّاءِ المهملةِ، وفتح التاء المثناة الفوقانية والنون: الأمة الصَّغيرة، وعلم امرأة، وبمعنى القصرِ الذي للسَّلاطين وأشباههم.

(**قوله: كخوزلى**) بالخاءِ المعجمةِ المفتوحةِ والواوِ السّاكنةِ، والزاء المعجمةِ المفتوحةِ، وبمعناه إذ بدل واوه ياء.

(**قوله: كهَرْنَوى**) بفتحِ الهاءِ وسكونِ الراءِ المهملةِ وفتح النّون، والواو.

(**قوله لِقِعدة المتربع**) أي: لنوع من قعودٍ من قعد مربعاً، وهو بكسر القافِ.

(**قوله: كحَنْدَقُوقى**) بفتحِ الحاءِ المهملةِ وسكونِ النُّونِ وفتحِ الدالِ المهملةِ، وضمِّ القافِ، ثم الواو ثم القاف.

الناصية

(**قوله: وَزْنُ فَعْلَلى... إلخ**) ومِفعلَة كمُكِورَّى للعظيمِ الروثةِ من الدَّوابِ، ومِفعلّة كمِرقدّى للكثيرِ الرقاد، الذي في (القاموس) الإرقداد: الإسراع، ورجل مرقدى كمرعزى: يسرع في أموره. اهـ. (صبان). (**قوله: كَخَوْزَلَى**) وَذودَرَى للعظيمِ الخصيتينِ.

(**قوله: كأُربعاوى**) قال الشمني: بضمِّ الهمزةِ والباء الموحدةِ، بفتحِ الهمزةِ وضم الباء فهي قعدة المتربع، وفي (القاموس): وقعد الأربعا، والأربعاوى بضمِّ الهمزةِ والباءِ فيهما، أي: متربعاً. اهـ. عبد القادر، وعبارة السيوطي في الهمعِ: وأفعلاوى بالفتحِ وضمِّ العينِ نحو: أربعاوى لقعدة المتربع، وبفتحِ الهمزةِ قال الدماميني أيضاً، وقول عبد القادر: إنما هو أربعي، أي: بضمِّ الهمزة وفتح الموحدة كما في ابن عقيلٍ على (التَّسهيل). (صبان).

(**قوله: كحَندقوقى**) بفتحِ الحاءِ، والدال المهملتينِ بينهما نون وضم القافِ الأولى وبكسرِ الحاءِ وبكسرها، والدال وبفتح الدالِ والقاف الأولى مع فتحِ الحاءِ وكسرها، وفي نونها قولان، أصلية فوزن الكلمة فعللولى، أو زائدة فوزنها فنعلولى. اهـ. (همع) وعبد القادر باختصارٍ غير مخل كما فعل البعض، وبه يعلم أن الشَّارح جرى على القول بأصالةِ النونِ، وهو ما يفيده صنيع (القاموس). (صبان).

(**قوله: ومفعلى**) ذكر الشراح منه ثلاثة أوزانٍ: **الأول**: بفتحِ الميمِ كما يؤخذ من ضبط الدماميني مَكورى المفسر بعظيم الأرنبة بفتحِ الميمِ، وإن قال بعد ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها. اهـ. **والثَّاني**: بضمّها، **والثالث**: بكسرها كما يؤخذ من ضبط الدماميني مرقدى بكسر الميم والثَّلاثة بسكون الفاء وتشديد اللامِ، والأولان منها بفتحِ العينِ، والأخير بكسرها، كما يؤخذ من الدماميني، فعلم ما في كلام شيخنا والبعض.

كمِكْوَرّى لِعَظِيمِ الأَرْنَبَةِ، وفَعْلُوتى كرَهْبُوتى لِلرَّهْبَةِ، وفُعللى كقُرُفْصى بِمَعنى الْقُرْفُصاء، ويَفْعَلَّى كَيَهْيَرّى لِلْباطِلِ، وفِعْلَلَّى كشِفْصِلَّى لِنَبْتٍ يَلْتَوِي عَلى الأَشْجارِ، وَفَعَّيلى كهَبِّيخا لِمِشْيَةٍ

أبو طالب

(قوله: كمكورى) بكسر الميمِ وسكون الكافِ، وفتح الواو، وتشديد الراءِ المهملةِ.

(قوله: لعظيم الأرنبة) أي: لشخصٍ عظيمِ الأنف.

(قوله: كرهبوتى) بفتحِ الراءِ المهملةِ والهاءِ وضمِّ الباءِ الموحدةِ.

(قوله: كَقُرُفْصى) بضمِّ القافِ والرَّاءِ وسكونِ الفاءِ والصادِ المهملةِ، وكذا ممدودة.

(قوله: كيهيرى) بفتحِ اليّاءِ المثناةِ التّحتانية والهاءِ الساكنةِ، ثمّ الياءِ المثناةِ التحتانيةِ، ثم الرَّاء المهملة المشددة.

(قوله: كشِفْصِلّى) بكسرِ الشينِ المعجمةِ، وسكون الفاءِ، وفتح الصادِ، وتشديدِ اللام.

(قوله: كهَبِّيخَا) بفتحِ الهاءِ والباءِ الموحدةِ، وتشديد الياءِ المثناةِ، وفتح الخاءِ المعجمة.

الناصية

(قوله: كمكورّى) بتشديدِ الراءِ في الأولِ والثَّاني. (صبان).

(قوله: لعظيم الأرنبة) وهي شحمة الأذن، وأما بغير هذا المعنى فمثلث الميم، قال في (القاموس): رجل مكورى ومكور، وتثلث ميمهما فاحش مكثار، أو لئيم، أو قصير عريض. (صبان).

(قوله: كرَهَبوتى) بفتحِ الراءِ والهاءِ وضمِّ الموحدةِ وبعد الواو فوقية اسم للرهبةِ كرغبوتى للرغبة. (صبان).

(قوله: كقرفصى) المقصورة بمعنى القرفصاء الممدودة، وهي لنوعٍ من القعود، يقال: قعد القرفصاء إذا قعد على قدميه وأَمَسَّ الأرض إليتيه. تصريح.

(قوله: كيهيرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة، وقبل آخره راء مشددة، وقوله للباطل عبارة (القاموس) اليهيرى مقصوراً مشدداً: الماء الكثير، والباطل، ونبات، أو شجر زنته يَفْعَلّى، أو فعيلى، أو فعللى (صبان).

(قوله: كشِفْصِلّى) بكسرِ الشينِ المعجمة، وسكون الفاء، وكسر الصَّادِ المهملةِ، وتشديدِ اللامِ، وحكى ابن القطاعِ في شينه الكسر والفتح، قاله الدَّماميني وغيره، فجعله في نسخِ الشّرح بالقافِ تصحيف، وقيل: لحملِ نبت بكسر الحاء وسكون الميم، أي: طرحه، وفسره بعضهم بنباتٍ يلتوي على الشَّجر، وذكر في (القاموس) القولين، فقال: نبات يلتوي على الشّجرِ، أو ثمره، وهو حبّ كالسمسم. (صبان).

(قوله: كهبيخا) بفتح الهاءِ والموحدةِ والتحتيةِ المشددةِ والخاءِ المعجمةِ. (صبان).

تَبَخْتُرِ، وفَعَلَيّا كمَرَحَيّا لِلْمَرَحِ، وفَعْلَلايا كبَرْدَرايا، وفوعالا كحوْلايا، وفَوْعُولى كَفَوْضُوضى لِلْمُفاوَضَةِ، ....

أبو طالب

(قوله: كمَرَحيّا) بفتحِ الميمِ والرَّاءِ، والحاء المهملتين والياء المثناةِ التَّحتانية المشددةِ، والمرح: شدّة الفرح.

(قوله: كبَرْدَرايا) بفتحِ الباءِ الموحدة، وسكونِ الرَّاءِ وفتح الدالِ والرَّاء المهملاتِ، والألف والياء المثناة التَّحتانية، وهو اسم موضع.

(قوله: كحِوَلّايا) بكسرِ الحاءِ المهملةِ، وفتح الواوِ واللام، والألف والياء المثناة التَّحتانية، وهو الجلدُ الذي يجيء مع الجنينِ.

(قوله: كفَوْضُوْضَى) بفتحِ الفاءِ وسكونِ الواوِ، وضمِّ الضادِ الأولى، وفتح الثَّانية معجمتين بينهما واو ساكنة.

الناصية

(قوله: كمَرَحَيا) بفتحِ الميمِ والراءِ والحاءِ المهملةِ، والتَّحتية المشددة، وقوله للمرحِ هو شدة الفرحِ والنَّشاطِ، وقيل: مرحيا: موضع ماء. (صبان).

(قوله: للْمَرَحِ) وهو شديدُ الفرحِ.

(قوله: كبردرايا) بموحدة مفتوحةٍ كما في (القاموس)، والدماميني وغيرهما، فقولُ البعضِ بمثناة تحتية خطأ، ثم رأيت شيخنا والبعض جَزَمَا في باب التَّصغيرِ بما صوبته عازياً شيخنا ذلك إلى التَّصريحِ فراء ساكنة، فدالٌ مهملة مفتوحة فراء فألف فتحتية، وذكر ابن القطاع أن وزنه فعلعايا. (صبان).

(قوله: كحَوْلايا) بفتحِ الحاءِ المهملةِ وسكونِ الواوِ وقبل آخره تحتية، وذكر المرادي في (شرح التَّسهيل) وأبو حيان والشمني أن وزنه فعلايا، كذًا في (عبد القادر)، وما نقله عن الجماعةِ هو ما في (الدَّماميني أيضاً)، وهو أقرب مما قاله الشارح.

هذا، وفي الدشتي أن حولايا هو اسم الجلد الذي يخرج مع الجنين عند الولادةِ.

(قوله: كَفَوْضُوضى) وفيْعُولى كفيضوضى بفاءٍ فتحتية فضادين معجمتين بينهما واو، يقال أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم بالقصرِ والمد فيهما، أي: هم شركاء فيها يتصرَّف كل منهم في مالِ الآخرِ، وفوضى كسكرى أيضاً، ويقال: قوم فوضى، أي: متساوون لا رئيس لهم، أو متفرقون، أو مختلط بعضهم ببعض، كذا في حاشية شيخنا نقلاً عن عبدِ القادرِ، وعبارة القاموس أمرهم فيضيضى بينهم، وفيضوضى، ويمدان وفيوضى بالفتحِ أي: فوضى. اهـ. وقال قبل ذلك: المفاوضة. الاشتراك في كل شيء، والمساواة، والمجاراة في الأمر. (صبان).

وَفَعْلايا كبَرَحايا لِلْعجب.

(وَاعْزُ) أي: انْسِبْ (لِغَيْرِ هذِهِ) الأَوْزانِ الْمَذكُورَةِ (اسْتِنْدارا) ومَوْضِعُ ذِكْرِهَا كُتُبُ اللُّغَة.

أبو طالب

(قوله: كبَرَحَايا) بفتحِ الباءِ الموحدةِ والراءِ والحاءِ المهملتين والألف والياء المثناة التَّحتانية.

الناصية

(قوله: كبرحايا) بضمِّ الباءِ وفتح الراء والحاء المهملةِ بعدها ألفٍ فمثناة تحتية فألف، كلمة تعجب، ولم يجيء غيرها على وزنها. اهـ. (عبد القادر). (صبان).

ويؤخذ منه أن قول الشَّارحِ للعجبِ بفتحِ العينِ والجيمِ، ويؤيده قول (القاموس): أبرحه أعجبه. اهـ. وقول ابن عقيلٍ في شرح (التَّسهيل)، ومعناه العجب، يقال: ما أبرح هذا الأمر، أي: ما أعجبه. اهـ. لا بضم العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض. (صبان).

(قوله: لِغَيْرِ هَذِهِ الأَوْزَانِ الْمَذكُورَةِ) في مباني المقصورة.

(قوله: اسْتِندارا)، أي: ندوراً، مفعول أعز، أعني: أنسب. يعني: لَوْ وَجَدْتَ وَزْناً غَيرَ هَذِهِ الأَوْزَانِ الثَّمَانِيَةِ والعِشْرينَ لِلألِفِ الْمَقْصُورَةِ، فَانسِب ذلك الوزن إلى الندور، أي: اعتبره وزناً نادراً. هذا، وينبغي حمل هذه الإضافة على الجنس، فلا تقتضي العبارة ثبوت الندرةِ لكل أفرادِ الغيرِ. فإن قلت: لم يذكر المصنف نظير ما هنا في الممدودةِ، فقضيته أنه لا مستندر فيها. قلت ذلك: غير لازم؛ لجواز أن يكون التَّخصيص لكثرةِ النادر هنا، وقلته هناك، أو أن يكون نبه بهذا على نظيره هناك. اهـ. (سم). (صبان).

وفي (الدشتي): إذا رأيت المقصورة في وزنِ غير هذه الأوزان، فاحمله على النُّدرةِ، وهذه النوادر توجد في كتبِ اللغةِ فقط لا في كتبِ النحو؛ لكونها خارجة عن القواعدِ والنَّحوِ للقواعد الكلية.

فصل

لِمَدِّهَا فَعْلاَءُ أَفْعِلاَءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلاَءُ

فصل

(لِمَدِّها) أيْ: لِمَمْدُودِ أَلِفِ التَّأنِيثِ أَوْزَانٌ مَشهُورَةٌ أَيْضاً، هي (فَعْلاءُ) بِفَتْحَةٍ فَسُكُونٍ اسْماً كانَ كجَرْعاء، أَوْ مَصدَراً كرَغْياء، أَوْ صِفَةً كَحَمْراء، ودَيْمَةٍ هَطْلاء، أَوْ جَمعاً في الْمَعنى كطَرْفاء ....

أبو طالب

(**قوله: كجرعاء**) بالجيمِ والرّاءِ المهملةِ، وهي أرضٌ ذات رملٍ لا ينبت فيها نباتٌ.

(**قوله: كرغياء**) بالعينِ المهملةِ والياءِ المثناةِ التّحتانيةِ بمعنى الرعاية.

(**قوله: وديمة هطلاء**) ديمة: بكسرِ الدّالِ المهملةِ، وفتح الياء التّحتانيةِ المثناةِ، السَّحاب، أو سحاب بلا رعدٍ، والهطلاء: الممطرة، أو متواتر المطرِ، وكأنَّ السحاب مأخوذ في سكونِ وضعها ووصفها غير خالصةٍ، ولهذا مثل للوصفِ بمثالين.

(**قوله: كطرفاء**) بالطاءِ والرّاءِ المهملتينِ والفاء، وهو اسم جمعٍ معناه بالفارسية: (جوبهاي كز).

الناصية

(**قوله: لمدها**) من إضافة النّوعِ إلى جنسهِ، فهي على معنى من، ومدٌّ بمعنى ممدود، أفاده (سم)، وكلام الشّارح يشعر بأنها من إضافة الصّفة إلى الموصوف. (صبان).

(**قوله: كجَرْعَاء**) هي أرض ذَات رَمْلٍ. (**قوله: كرَغْيَاء**) من الرعي (حفظ الشّيء).

(**قوله: أو صفة**) لأنثى أفعل كحمراء، أو لغيره، أي: لغير أنثى أفعل كديمة هطلاء، فإنه لا يقالُ: سحاب أهطل، بل هطل بكسرِ الطّاء، أو هطّال بتشديدِها، والدِّيمة: المطر الذي ليس فيه رعدٌ ولا برق، وهطلاء: متابعة المطر. اهـ. زكريا مع زيادةٍ من عبدِ القادرِ. (صبان).

(**قوله: وديمة هطلاء**) والدِّيمة: بكسرِ الدالِ المهملة وسكون الياء المثناة تحت، قال أبو زيد: هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وأقله النهار أو ثلث الليل، والهطل: تتابع المطرِ (أو جمعاً في المعنى كطرفاء) بالطّاءِ والراء المهملتينِ، وبالفاءِ، ويضاف للغابةِ بالموحدةِ، فيقال: طرفاء الغابةِ، وهي شجر، ومنها اتخذ منبره ﷺ، وفي (القاموس) أنها أربعة أصنافٍ، منها: الأثل، الواحدة: طرفاءة وطرفة، وفي (الصحاح) قال سيبويه: واحد وجمع. (تصريح).

(**قوله: أو جمعاً في المعنى كطرفاء**) إنما قال في المعنى؛ لأن فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التّكسير، ولهذا كان الرّاجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع، والطّرفاء: بالطّاءِ المهملةِ، والراء والفاء شجر، قال في (القاموس): وهي أربعة أصناف: منها الأثل، الواحدة: طرفاءة وطرفة محركة، وبها لقبُ طرفة بن العبدِ، واسمه عمرو. اهـ. (صبان).

ثُـمَّ فِـعَـالَا فُـعْـلُـلَا فَـاعُـولَا وَفَـاعِـلَاءُ فِـعْـلِـيَـا مَـفْـعُـولَا

وَ(أَفْعِلاءُ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ) أيْ: مَفتُوحها ومَكسورها ومَضمُومها كأَرْبعاء، مُثَلَّثُ الْباءِ لِلرَّابعِ مِنْ أَيَّامِ الأُسْبُوعِ. (وَفَعْلَلاءُ) بِفَتْحَتَيْنِ بَيْنَهما سُكُونٌ، كعَقْرَباء لِلْمَكانِ (ثُمَّ فِعالاء) بِكَسْرَةٍ كقِصاصاء بِمَعنى الْقِصاص (وَفُعْلَلاء) بِضَمَّتَيْنِ بَينهما سُكونٌ كقُرْفُصاء لِضَرْبٍ مِنَ الْقُعُودِ،

أبو طالب

(قوله: للرابع... إلخ) وهو بكسرِ الباءِ، جمع للربيعِ بمعنى النَّهر الصَّغير أيضاً، وبفتحها لعمودِ الخيامِ أيضاً.

(قوله: لمكان) أي: لمكان كَثُر فيه العقارب.

الناصية

(قوله: كَطَرْفاء) نوعٌ من الأشجارِ بالفارسيةِ (كَز) يقال: طرفاء الغابةِ (اسم جمعٍ).

(قوله: أيْ: مَفتُوحهَا... إلخ) نعم هو بفتحِ العينِ من المشترك، ذكره في (التَّسهيل)، ومن المقصورة قولهم أجْفلى لدعوة الجماعةِ، أي: على العموم إلى الطعام، يقال: دعوت القوم الجفلى محركة، والأجفلى بالقصرِ، والأجفلاء بالمدِّ، كما ذكره الدَّماميني، وإن اقتصر الشُّراح على القصرِ دعوتهم عموماً إلى الطَّعامِ، ويقابله النقرى بالنونِ والقاف والرَّاء محركة، أي: دعوة قومٍ على الخصوصِ.

(قوله: مُثَلَّثُ الْبَاءِ) أي: (سمع فيه الأوزان الثَّلاثة) وهو اليومُ المعروفُ، وفي تحشية (التَّسهيل) بخط مؤلفه اسم اليومِ أربعاء بفتحِ الباءِ وكسرها، بفتحِ الهمزةِ، وضمِّ الباء عمود الخيمة، وبضمِّها موضع.

(قوله: للرَّابع من أيام الأسبوع) مبني على الرَّاجحِ أن أول الأسبوعِ الأحد، وآخره السبت، وقيل: السبت، وآخره الجمعة، (قوله: بِفَتْحَتَيْنِ) فتح الفاءِ واللام الأول، وسكون العين. (دشتي).

(قوله: كعقرباء) بعينٍ مهملةٍ فقاف فراء فموحدة. وقوله للمكانِ الَّذِي كَثُرَتِ العَقَارِبُ فيه، وقيل لأنثى العقارب. (فارضي) وهو من المشتركِ. ومن المقصورةِ: فرتنى: اسمُ امرأةٍ.

(قوله: بِمَعنَى الْقِصَاص) أي: الْقَتل القصاصاء، كما حكاه ابن دريدٍ، ولا يحفظ غيره.

(قوله: كقُرْفُصاء) ولم يجئ إلا اسماً، وحكى ابن القطاعِ أنه يقال: قعد القرفصى بالقصرِ، فعلى هذا يكون مشتركاً، ويجوز في ثالثِه الفتحِ والضمِّ، أي: على لغةِ المدِّ، كما يستفاد من (الهمع)، وأما على لغةِ القصر، فيجوز تثليثُ القافِ والفاءِ كما في (القاموس)، فتقول: القرفصى بضمِّهما، وفتحهما، وكسرهما، قال في (القاموس)، وهي أن يجلس على أليبه، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتأبط كفيه. اهـ. وفي (الدشتي) وهو شَبيه قعودِ الكلب بِأنْ يَجْلِسَ علَى كَفَّيْ قَدَمَيْهِ ويُمسّ إلْيَتَيْهِ الأرْضَ وهو شَبيه قعودِ الْكَلْب.

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءُ أُخِذَا

و(**فاعُولاء**) بِضَمِّ ثالِثِهِ كعاشُوراء (**وَفاعِلاءُ**) بِكَسْرِ ثالِثِهِ كقاصِعاء لِإحْدَى حُجر الْيَرْبُوعِ و(**فِعْلِياء**) بِكسرةٍ فَسُكونٍ كَكِبْرِياء لِلْكِبْر و(**مَفْعُولاء**) كَمأْتُوناء جَمعُ أتان (**وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعالا**) بِالتَّخفيفِ، أيْ: مَفتُوحها ومَكسُورها ومَضمُومها مَعَ فَتْحِ الفاءِ، نَحو: «بَراساء» بِمَعنى النَّاس

أبو طالب

(**قوله: كعاشوراء**) لعاشر المحرم، وكذا تاسوعاء لتاسعه.

(**قوله: لإحدى جحر اليربوع**) وهي التي يقصع فيه، أي: يدخل، والنافقاء: حجرته التي يكتم ويظهر غيرها، وهو موضع يرفقه، فلما أتى من قبيلِ القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفق، أي: خرج، والدَّاماء: بتشديدِ الميمِ حجرته؛ التي تخرج منها الشّراب، والسَّائبة: حجرته التي تخرج منها مع الولدِ.

(**قوله: جمع أتان**) وهي أنثى الحمارِ.

الناصية

(**قوله: كعَاشوراء**) لليوم العاشر من شهر محرم الحرام، وهو من المشتركِ، ومن المقصورة بادولى اسم موضع.

(**قوله: لإحدى حجر اليربوع**) حجرة بفتحِ الحاءِ والجيمِ كطلبةٍ جمع حجرة، يعني: القاصعاء اسم لأحدِ بيوتِ اليربوعِ، وهو بيته الظَّاهر الذي يدخل فيه، ولليربوع بيت آخرُ يسمّى النافقاء، وهي حجرته التي يكتم فيها عند احتمالِ الخطرِ. وفي (الدشتي): الْيَرْبُوع: حَيوَان أكبَر مِنَ الْفَأرِ وأصغَر مِنَ الْهرَّة، ولَهُ ذَكَاء خَاص، ومِن ذَكَائِهِ أنَّه يَعمَل تَحتَ الأرضِ لِنَفسِهِ حُجْرَتَيْنِ إحدَاهُمَا ظَاهِرَة والأخرَى مَسْتُورَة. وبينهما طريق، ويدخل من باب الحجرة الظاهرة، ويمشي تحت الأرض، ويستتر في الحجرة المستورة، فَإذَا جاءهُ الْعَدُوُّ مِنَ الحُجرةِ الظَّاهِرَة يَفِرُّ مِن بَابِ الْحُجرَة الْمَسْتُورَة. والحُجْرة الْمَسْتُورَة تُسَمَّى (قَاصِعَاء) والظَّاهِرَةُ تُسَمَّى (نَافِقَاء). (شيرازي).

(**قوله: للْكِبْر**) يَعني: التكبر. (**قوله: جَمعُ أتَان**) وهي أنْثَى الْحِمَار.

(**قوله: وَمُطْلَقَ الْعَيْن**) يَعني: ليسَ عَينُ الفِعلِ مِنهُ مُقَيَّداً بِحَرَكَةٍ خَاصَة، وإنَّما هي مُطلقةٌ يَجُوزُ ضَمُّهَا، ويَجُوزُ كَسرُهَا ويَجُوزُ فَتحُهَا.

(**قوله: نَحو براساء**) بموحدة وراء وسين مهملة يقال: ما أدري، أي: البراساء هو أو أي النَّاس هو. وبَراكاء القتال: شدته، وقد أثبت ابن القطاعِ فعالى مقصوراً في ألفاظٍ، منها خزازى اسمُ جبلٍ، فعلى هذا يكون مشتركاً، وفَعيلاً، نحو: بَريساءُ بمعنى: براساء، وتمر قريثاء وكَريثاء لنوعٍ منه، وعدّه في (التّسهيل) من المشتركِ. ومن المقصورةِ كثيرى، وفَعولاء، نحو: دَبوقاء للعذرة، وحَروراء لموضعٍ تنسب إليه الحرورية.

و«قَرِيثاء» و«كَرِيثاء» لِنَوْعَيْنِ مِنَ البُسر، و«عَشُوراء» بِمَعنى عاشوراء (وَكَذا مُطْلَقَ فاءٍ) أيْ مَفتُوحها ومَكسُورها ومَضمُومها مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ (فَعَلاءُ أُخِذا) نَحو: «خَنَقَاء» لِمَكان و«سِيَرَاء» لِلذَّهَب ....

أبو طالب

(قوله: خَنَقَاء) بفتحِ الخاءِ المعجمةِ والنُّون والقافِ.

الناصية

هذا وَعْد في التَّسهيل هذا الوزنُ في المختصِّ بالممدودةِ، وأثبت ابن القطاعِ فعولى بالقصرِ: من ذلك حضورى لموضعٍ، ودبوقى لغة في دبوقاء بالمدِّ، ودقوقى لقرية بالبحرين، وقطورى: قبيلة في جرهم. وفي شعر امرئ القيس:

عــقــاب تــنــوفــى.................. ....

وعلى هذا فهو مشتركٌ، وهو الصَّحيحُ. (أشموني).

(قوله: وقريثاء وكريثاء) بمثلثتينِ وراءينِ مهملتينِ فيهما وبالقافِ في الأول، والكاف في الثَّاني (نوعان من البسرِ) بضمِّ الموحدةِ، وسكونِ المهملةِ. قال الكسائي: بسر قريثاء ممدود، وهو أطيب التمر بسراً، وقال أبو الجراح: تمر قريثا غيرُ ممدودٍ.

(قوله: وعَشُورَاء) لعاشرِ المحرَّمِ، وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر.

(قوله: وكذا) متعلّق بأخذا، ومطلق فاءٍ حالٌ من الضَّميرِ في أخذا، وفعلاء مبتدأ، وأخذا خبر، وقد تقدَّم أن هذا الوزنَ من المشتركِ، والكسر نحو: سيراءَ، وهو ثوب مخطط يعمل من القزِّ، والضم نحو: عشراء ونفساء، وقد تقدَّم أنه من المشترك. (صبان).

(قوله: لِمَكَان) قاله ابن النَّاظم، في بعضِ نسخِ الشَّرحِ (وإنما هو بالجيم والنون والفاء)، كما هو الغالب في نسخِ ابن الناظمِ، ونصه: وفعلاء مخففاً اسم مكان (ولا نظير له إلا دَاثاء) بفتحِ الدَّالِ المهملةِ، والهمزة، والثاء المثلثة اسماً (للأمة، وقرمَاء) بالقافِ والراء اسماً (لموضع) ذكره في (الصِّحاح) في مادةِ الفاء، ولم يذكره في مادةِ القافِ، قال في (القاموس) في فصل الفاء: وقول الجوهري فرماء موضع سهو، وإنما هو بالقافِ، وقال في فصلِ القافِ: وقرمى كجمزى، ويمده موضع باليمامةِ لبني امرئ القيس، وموضع بين مكّةَ والمدينةِ، (وعلى هذا) التقديرِ (فعد الناظم لذلك في المشهورِ) من أوزانِ الممدودةِ (مشكل)؛ لأنّه وزن نادر جداً، (وفي المحكم) لابن سيده (أن جنقاء بالجيمِ والنونِ والفاء، والقصرِ: موضع، وأنه بالمدِّ أيضاً موضع) فذكره فيما يختصُّ بالمدِّ مشكل. (تصريح).

(قوله: وسيراء) بالسينِ المهملةِ، والياء المثناة تحت ثوبٍ مخلوطٍ بحرير، وقيل: ما عمل من القزِّ، وقيل: برد فيه خطوط صفراء، وأيضاً نبت، وأيضاً الذَّهب.

و«ظُرَفاء» و«نُفَساء» و«رُحَضاء»، وزادَ في «الكافِيَةِ» في المَشهُورَة فَعَيْلِياء كمَزَيقِياء لَقَبُ مَلِكٍ، وإفْعِيلاء كإهْجِيراء لِلْعادَة، ومِفْعَلاء كمِشْيَخاء لِلاخْتِلاط، ....

أبو طالب

(قوله: وظرفاء ونفساء ورُحَضَاء) الأول: بالظَّاءِ المعجمةِ والرَّاءِ المهملةِ، والفاء جمعُ ظريفٍ، **والثاني**: بالنُّونِ والفاءِ والسينِ المهملةِ، أي: امرأة ذات دمِ النِّفاسِ، **والثالثة**: بالراء المهملةِ والخاء المعجمةِ، والصَّادِ المهملةِ اسمٍ لعرق الحمى، فالأمثلة للجمعِ والوصفِ والاسمِ، ويمكن أن يكون الثَّاني جمعَ نفيس، والثَّالث جمع رخيصٍ.

(قوله: كمَزيقِيا) بفتحِ الميمِ وسكونِ الياءِ المثناةِ التَّحتانيةِ بعد الزاءِ المعجمةِ المفتوحةِ ثمّ القاف المكسورةِ، ثم الياء المثناةِ التَّحتانية لقب عمرو بن عامر، وهو ملك من ملوكِ اليمنِ.

(قوله: كاهجِيراءِ) بكسرِ الهمزةِ والجيمِ وبينهما هاء ساكنة.

(قوله: كمَشِيخاء) بفتحِ الميمِ وكسرِ الشينِ المعجمةِ ثم الياء المثناةِ التحتانية الساكنة ثم الخاءِ المعجمة.

الناصية

(قوله: و«ظُرَفَاء» و«نُفَسَاء» و«رُحَضَاء») هَذِهِ الثَّلاثة أمثِلَة لِمَضموم الْفَاءِ، وهي: الظَّاء، والنُّون، والرَّاءُ (ظُرَفَاء) جَمعُ ظَريف، و(نُفَسَاء) لِلْمَرأةِ الَّتي في نِفَاسِ الوِلادَة، و(رُحَضاء) لِعرق الْحُمَّى.

وفي (الصبَّان) أنَّ كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما ذكره، وقد بقي منها أوزان ذكرها في غير هذا الكتاب؛ لأنَّ الاقتصار في مقامِ البيانِ يوهم الانحصار، لا لكونِ المصنف قدم الخبر، وهو لمدها على المبتدأ، وهو فعلاء... إلخ؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ على المبتدأ إنما يفيد حصر المبتدأ في الخبرِ، لا حصر الخبر في المبتدأ، نعم قد يعترض على المصنفِ بأن تقديمَ الخبرِ على المبتدأ يفيد انحصار الأوزانِ المذكورة في الممدودةِ، مع أن منها المشترك بين الممدودةِ والمقصورةِ كما بيَّنه الشَّارح، ويجاب بأن المصنف إنما ذكر هذه الأوزان ممدودة، وهي بهذه الصفة غير مشتركة، وجعل الشَّارح بعضها مشتركاً، إنما هو بقطعِ النَّظرِ عن المدِّ، أو يقال التقديم للوزنِ لا للحصرِ، فاعرف.

(قوله: فعيلياء... إلخ) قال أبو حيان لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك، وكأنَّهم رأوا أنَّ الياءَ ياء تصغير، فكأنه في الأصلِ بُني على فعلياء، وإن لم ينطق به، فيكونُ كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء، وما جاء في لسانهم على هيئةِ المصغرِ وضعاً، فإنه لا يثبت بناء أصلياً (سيوطي). (صبان).

(قوله: كمُزَيقِياء) بميمٍ مضمومةٍ، فزاي مفتوحةٍ، فتحتية ساكنة، فقاف مكسورة، فتحتيةٌ مخففةٌ.

(قوله: لَقَبُ مَلِكٍ) هو عمرُو بن عامر ملك اليمنِ.

(قوله: مَشِيْخاء) بميمٍ مفتوحةٍ، فشين معجمة مكسورة، فتحتية ساكنة، فخاء معجمة، وأصله مَشْيَخاء بسكونِ الشِّينِ وكسر الياء، فأُعِلَّ إعلال مبيع، وقد ضبطه بإعجام الخاء الدَّماميني، ولم

وفُعالِلاء كجُخَادِباء لِضَرْبٍ مِنَ الجَرادِ، ويُفاعِلاء كيُنابِغاء ويَفاعِلاء كيَنابِغاء اسْمَيْ مَكان، وفَعَلِيّاء كزَكَرِيّاء، وفَعْلُولاء كمَعْكُوكاء وبَعْكُوكاء اسْمَيْنِ لِلشَّرِّ والجَلَبَةِ، وفُعَّيْلاء كدُخَّيْلاء لِباطِنِ الأَمْرِ، وفَعْنالاء كبَرْناساء بِمَعنى بَرْنَسا بِمَعنى بَراساء، وما عدا هٰذِهِ الأوزان نادِرٌ.

أبو طالب

(**قوله كجُخَادِباء**) بضمِّ الجيمِ، وفتح الخاءِ المعجمة، والألف، وكسر الدَّال المهملةِ.

(**قوله: كيُنَابغاء**) بالياءِ المثناةِ التَّحتانيةِ المضمومةِ والنُّونِ والألفِ والباءِ الموحدةِ المفتوحةِ أو المكسور والغينِ المعجمة.

(**قوله: كمَعْكُوكاء**) بفتحِ الميمِ والعينِ المهملةِ السَّاكنةِ، وضمِّ الكافِ، وكذلك يعكوكاء، إلا أن أوله الياء المثناةِ التَّحتانية.

(**قوله: كدخيلاء**) بفتحِ الدَّالِ المهملةِ، وكسرِ الخاءِ المعجمةِ.

(**قوله: كبَرْناساء**) بفتحِ الباءِ الموحدةِ وسكونِ الراءِ المهملةِ.

الناصية

يذكر معناه على هذا الضبطِ، ثم قال: وقال ابن القطاعِ السَّعدي رحمه الله تعالى يقال: القوم في مشيحاء، بحاءٍ مهملةٍ أي: في جد وعزم، وفي (شرح الكافية) للمصنفِ بالجيمِ، وهو الاختلاطُ من قوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢] ووزنه على هذا فعيلاء. اهـ. وفي (القاموس) في فصلِ الشينِ المعجمةِ من بابِ الحاءِ المهملةِ: هم في مشيوحاء من أمرهم، ومشيحي أي: في أمرٍ يبتدرونه، أو في اختلاط. اهـ. ولم أرَ فيه ولا في غيره من كتبِ اللغةِ مشيخاء بالخاءِ المعجمةِ بمعنى الاختلاطِ، وإنما ذكر في (القاموس) مَشْيخاء بفتحِ الميمِ وسكون الشين وضمِّ التحتية جمعاً لشيخ، وقد مثل صاحب الهمع لوزنِ مَفعِلاء بفتحِ الميمِ وكسرِ العينِ بمرعزاء براءٍ فعينٍ مهملة فزاي، وهو الزغبُ الذي تحت شعر العنز، فراجعه. (صبان).

(**قوله: مَعْكُوكاء**) بفتحِ الميمِ وسكونِ العينِ المهملةِ وضمِّ الكافِ الأولى، ومثله بعكوكاء لكن بإبدال الميمِ باء موحدة، وقوله للشرِّ والجلبة راجعٌ لكلٍّ منهما، كما يفيده كلامُ القاموس، والجلبة: بفتحِ الجيمِ واللامِ والموحدةِ ارتفاعُ الأصوات. (صبان).

(**قوله: برناساء**) بموحدةٍ مفتوحةٍ، فراء ساكنة، فنون، فألف، فسين مهملة، وقوله: بَرْنَساء بفتحِ الموحدةِ وسكون الراءِ وفتح النونِ مثل عقرباء، قاله في (الصِّحاح)، ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره. (صبان).

(**قوله: بَرنَسَاء**) هو بمَعنَى بَرْنَسَا الَّذي هو بمَعنَى بَرَاسَاء، والْكُل بِمَعنَى وَاحِدٍ هو النَّاس. كمَا تَقَدَّم.

(**قوله: وَمَا عَدَا هَٰذِهِ الأوزَان نَادِر**). ومَوْضِعُ ذِكرِهَا كتب اللُّغَةِ المُفَصَّلَة.

المقصور والممدود

هذا باب المقصور والممدود

أبو طالب

(**قوله: هذا باب المقصور والممدود**) أي: القياسي منها (مطلوب)، سواء كان الألف للتأنيثِ أم لا، بل مفيداً للثاني فقط. فإن الأول كفصلى وحمراء ونحوهما، وقد سبق.

الناصية

(**قوله: هذا بابُ المقصورِ والممدود**)، (المقصور) هو الاسمُ الّذي في آخرِهِ أَلِف لازِمَة، سَوَاء كَانَتِ الأَلِفُ أصلية أمْ مُنقَلِبة، وسَوَاء كَانت أَلِف التّأنيثِ أمْ لَا.

هذا، والْفَرقُ بَينَ هَذَا البَابِ والبَاب السَّابِق، هو أنَّ الْبَابَ السَّابِقَ كَانَ لِبَيَانِ الأوزَانِ الّتي فِيهَا أَلِف مَقصورَة، والأَوْزَانِ الّتي فِيهَا أَلِف مَمدُودَة، وهَذَا الْباب لِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ نَفْسِ أوْزَانِ الْمَقصُورَةِ والمَمْدُودَة، (والْمَمدود) هو الاسمُ الْمتمكنُ الّذي مِثل بَيْضَاء وصَفْرَاء، بِخِلَافِ مِثل (رَاء)، فَإنّه حَرف لا اسم، و(أوْلَاء) فَإِنَّهُ مَبنِي لا مُعرب، وكل وَاحِدٍ مِن (الْمَقصورِ) و(المَمدود) علَى نَوْعَيْنِ (إمَّا) سَمَاعِيّ ومَحَلّ مَعرِفَتِهِ كُتُبُ اللُّغَةِ، وإمَّا قِيَاسِيّ ومَحَلّ مَعرفته كُتُبُ الْعُلُومِ الْعَربيةِ كَهَذَا الْكِتَاب؛ ولِذَا يذكُرُ هَنَا فَقَط الأوْزَان الْقِيَاسِيَّة لِلْمَقصورِ والمَمدودِ.

هذا، وفي (التَّصريح) المقصور هو الاسمُ المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة كالفتى والعصا، بخلاف: إذا رأيت أخاك فلا يسمى مقصوراً، والممدود هو الاسم المتمكّن الذي آخره همزة بعد ألفٍ زائدةٍ، نحو: كساء ورداء بخلافِ أولاء وشاء فلا يسمَّى ممدوداً، (قصر الأسماء ومدّها ضربان قياسي، وهو وظيفة النَّحوي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي، وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتباً، وضابط الباب عند النَّحويين) ليرجع إليه (أن الاسمَ المعتلّ بالألفِ ثلاثة أقسام، أحدها: ما له نظير من الصَّحيح) الآخر: (يجب فتحُ ما قبلَ آخره) قياساً، (وهذا النَّوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

إذا اسمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنَظِيْرِهِ الْمُعَلّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بقِيَاسٍ ظَاهِرِ

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العينِ (اللازمِ نحو: جَوِيَ جوًى) بالجيم، (وهَوِيَ هوًى، وعَمِيَ عَمًى فإن نظيرها من الصَّحيح) الآخر، (فرح فرحاً) وبطر بطراً (وأشر أشراً) وفتح ما قَبل آخرها، واجب مطرد؛ لأن الفعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعاً لسيبويه والفراء. (وشذَّ الغراء بـ) الغين المعجمة المفتوحة و(المد مصدر غَرِيَ) بكسرِ الراءِ (فهو

إذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

(إذا اسْمٌ) صَحيحٌ (اسْتَوجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَف فَتْحاً وَكانَ ذا نَظِيرٍ) مُعتَلٍّ (كالأَسَفْ،

أبو طالب

(**قوله: وكان ذا نظير**) المرادُ بالنظيرِ المشاركِ في وزنِ الإفرادِ، والتثنيةِ، والتَّكسيرِ، وغيرها، وفي المصدريةِ، والوصفيةِ، والجمعيةِ، وغيرها مع كونِ ذي النَّظير تحت القاعدةِ والقياسِ.

الناصية

غر)، وفي (الصِّحاحِ) في فصلِ الغينِ المعجمةِ والراء غَرِيَ بالشيء بالكسرِ، أي: أولع به، والاسمُ الغراء بالفتحِ والمدِّ (وأنشدوا) لكُثَيِّرٍ:

إذَا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتِ العَيْنُ بِالبُكَا غَرّاءَ وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهَّلُ

هذا قول ابن عصفورٍ وموافقيه، (وفيما قالوه نظر؛ لأنّ أبا عبيدة حكى) عن خالدِ بن مكتومٍ (غاريت بين الشيئين غراء، أي: والبيت) بينهما (ثم أنشده) أي: بيت كُثَيِّر المتقدِّم (وعلى) قول أبي عبيدة (هذا فالمد قياسي كما سيأتي؛ لأن غاريت غراء) بالكسرِ له نظير من الصَّحيح يجب قبل آخره الف (كقاتلت قتالاً)، ثم قال أبو عبيدة: (وغاريت فاعلت من غريت) بالشيء أغرى (به، وأنشد) أبو عبدة والجوهري (أسلو بدل مهلاً، وفاضت بدل غارت، وحفل بدل نُهَّل) بضمِّ النونِ وتشديد الهاء ي: كثيرة متتابعة، دلَّ عليه رواية حُفَّل بضمِّ الحاء المهملةِ وتشديد الفاء، أي: ممتلئة، ولا يبعد عندي أن يقال الغراء بالفتحِ، والمد اسم مصدر كالكلامِ والسلامِ، وقياس المصدر غرى بالقصرِ، وما حكاه أبو عبيدة من بابِ فاعل لا من بابِ فعل، وكلٌّ استشهد بحسب ما رواه، وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتحِ والمدِّ، اسم مصدر غرى، والغراء بالكسرِ والمصدر غاريت، واختلفوا في الغراء في بيت كثير، فابن عصفور يرى أنه بالفتحِ والمدِّ، وأبو عبيدة يرى أنه بالكسرِ، والمد وتابعه على ذلك الجوهري، فلم يتواردا على محلٍّ واحدٍ.

(**قوله: استوجب**) أي: استحق بمقتضى القواعدِ.

(**قوله: مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ**) أي: قبل الآخر ومراده من (استوجب) أن يكون ما قبل الآخر مستحقاً بمقتضى القواعد أن يكون مفتوحاً كما ذكر في (دما) أن القاعدة في جمعْ (فعلة) أن يكون عينه مفتوحاً، وليس المرادُ أن يكون ما قبله مفتوحاً، كيف اتّفق كما توهّم. (دشتي).

(**قوله: وَكَانَ ذَا نَظير**) أي: من المعتلّ الآخِر، أيْ: آخِرُهُ حَرف عِلَّة.

(**قوله: كالأسف**) مثال للصَّحيح. وفي (الدشتي) هو مصدر أسف يأسف، فإن قياس مصدر الفعل اللازم (فعل) بفتحِ الفاءِ والعين كالحزن، والجزء، فأسف يستحقّ أن يكون قبل آخره مفتوحاً قياساً. (دشتي).

فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ
كَفِعَلٍ وفُعَلٍ في جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ) كالأساء مَثَلاً (ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِياسٍ ظاهِرِ كَفِعَلٍ) بِكسرِ الفاءِ (وَفُعَلٍ)

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فلنظيره. . . إلخ) أفاد أن المقصورَ القياسي اسم معتل له نظير من الصَّحيح استوجب ذلك النَّظير فتح ما قبل آخره. (صبان).

(قوله: المعل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكانَ أحسن.

(قوله: ثبوت قصر يقياسٍ ظاهرٍ) نحو: جَوِيَ جوًى، وعَمِيَ عمًى، وهَوِيَ هوًى، فهذه وما أشبهها مقصورة؛ لأنَّ نظيرَها من الصَّحيح مستوجب فتحَ ما قبل آخره، نحو: أسف أسفاً، وفرح فرحاً، وأشر أشراً، لما علمت في بابِ أبنيةِ المصادرِ أن الفعل المكسورَ العينِ اللازم بابه فعل بفتحِ العينِ، وفي (الشيرازي) فَإنْ كَانَ هنَاك اسم آخِره حَرف عِلَّة، وكَانَ يشبهُ ذَلِكَ الاسم الصَّحيح الحُرُوف في وَزْنِهِ مِثل (أسَاء) مَصدرُ (أَسَى، يَأسَى)، فَهذَا الاسمُ الْمُعْتَلّ الآخر يكونُ مَقْصُوراً، وكُلّ مَا كَانَ مثله قياساً يُعْتَبَر مقصُوراً. (شيرازي).

(قوله: كفِعلٍ) بكسرِ الفاءِ (وفُعَل) بضمِّها، والعين مفتوحة فيهما (في جَمعِ ما كفِعْلِهِ) بكسرِ الفاءِ (وفُعْلةٍ) بضمِّها والعين ساكنة فيهما: الأولُ للأولِ، والثَّاني للثاني: فالأول نحو: فِرية وفرى، ومِرية ومرى، والثَّاني (نَحْوُ) الدُّمية و(الدُّمَى) ومدية ومدى، فإن نظيرهما من الصَّحيح قِربة وقرب بكسرِ القافِ، وقُربة وقرب بضمِّها، وهو مستوجبٌ فتح ما قبل آخر، وكذا اسم مفعول ما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ نحو معطًى ومقتنى، فإن نظيرهما من الصَّحيح مكرم ومحترم، وهو مستوجب ذلك، وكذلك أفعل صفة لتفضيلٍ كان كالأقصى، أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى، فإن نظيرَهما من الصَّحيحِ الأبعدِ والأعمش، وكذلك ما كان جمعاً للفعلى أنثى الأفعل كالقصوى والقصى، والدُّنيا والدُّنى، فإن نظيرهما من الصَّحيحِ الكبرى والكبر، والأخرى والأخر، وكذلك ما كان من أسماءِ الأجناسِ دالاً على الجمعيةِ بالتَّجردِ من التَّاءِ كائناً على وزنِ فعل بفتحتين، وعلى الوحدةِ بمصاحبةِ التاءِ كحصاةٍ وحصا، وقطاةٍ وقطا، فإن نظيرهما من الصَّحيح شجرة وشجر، ومدرة ومدر، وكذلك المفعل مدلولاً به على مصدرٍ أو زمانٍ أو مكانٍ، نحو: ملهى ومسمى، فإن نظيرهما من الصَّحيح مذهب ومسرح، وكذلك المفعل مدلولاً به على أنه نحو مِرمى ومِهدى، وهو وعاء الهدية، فإن نظيرهما من الصَّحيح مخصف ومغزل، ثم أشار إلى الممدود القياسي بقوله (ومَا استَحَقَّ. . . إلخ). (أشموني).

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

بِضَمِّها (فِي جَمْعِ ما) كانَ (كَفِعْلَةٍ) بِالكسرِ (وَفُعْلَةٍ) بِالضَّم (نَحْوُ الدُّما) جَمْعُ دُمْيَة، وهي الصُّورَةُ مِن العاجِ ونَحوِهِ، و«المِرى» جَمعُ مِرْيَة، إذ نَظيرهما مِن الصَّحيحِ «قِرَب» جَمعُ قِرْبَة.

(وَ) كُلُّ (ما اسْتَحَقَّ) مِنَ الصَّحيحِ (قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ، فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ) المُعتَلّ (حَتْماً) قد (عُرِفْ كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوى) أيْ: كَمصدَرِهِ، وهو الارْعِواء

أبو طالب

(قوله: إذ نظيرهما) الاقتداريُّ، أي: الاحمرارُ والاقتدارُ، فتركه من سهو القلم.

الناصية

(قوله: كفعل... إلخ) قال ابن هشام: كان حقه أن يقولَ وفعل بالواو عطفاً على قولِه كالأسفِ قال، وكأنه بتقديرِ وكفعل فحذفَ العاطف. اهـ. (سيوطي) قال (سم): وفيه نظر ظاهر؛ لأن قوله كفعل تمثيل لقوله: فلنظيره المعل الآخر، وقوله كالأسف تمثيل للاسمِ الصَّحيحِ في قوله: إذا اسم، كما قال الشَّارح فكيف يعطف أحدهما على الآخرِ. اهـ. (صبان).

(قوله: بالْكسر) أي: بكسرِ أوله وسكون ثانيه. (قوله: بالضَّمّ) أي: بضمِّ أوله وسكون ثانيه.

(قوله: جَمعُ دُمْيَة) بضمِّ الدالِ المهملة، وهي الصُّورة من العاجِ، ونحوه، والصنم، كذا في (الصِّحاح والقاموس) والمرادُ بها هنا الصُّورة، وربما تستعار للذات الجميلة.

(قوله: جَمعُ مِرْيَة) بكسرِ الميمِ وسكون الراءِ بمعنى الجدال.

(قوله: «قِرَب» جَمعُ قِرْبَة... إلخ) بكسرِ القافِ فيهما. وفي (الدّشتي) فهما مثالان في مثالٍ واحدٍ؛ لأنّ قرب بضمِّ القافِ جمع قربة بضمّها أيضاً، وقرب بكسر القاف جمع قربة بكسرها وعاء الماء.

(قوله: وما استحق... إلخ) يَعني: كلّ اسم صَحيحِ الحُرُوفِ كَانَ مَا قَبلَ آخِرِه ألِف، فالاسمُ المُعتَلُّ الَّذي يَكونُ نَظيراً له ـ أيْ: بِوَزنِهِ، وكَانَ قَبلَ آخِرِه ألِف ـ ذَلِكَ الاسمُ الْمُعتَلُّ يَكون في آخِرِه ألِفٌ مَمدُودَة دَائِماً. وفي (الدشتي) كل صحيح اللام استحقَّ (بمقتضى القاعدةِ) أن يكونَ قبل آخِره ألفاً، كمصدر مزيد نحو: انجماد، فنظيرهُ المعتلُّ يكون ممدوداً نحو: ارعواء واصطفاء. وفي (الصبَّان) أفاد أن الممدودَ قياساً هو اسمٌ مهموزٌ له نظير من الصَّحيحِ، أي: غير المهموزِ مستوجبُ ذلك النَّظير ألفاً زائدة قبل آخره، وقوله ألف مفعول به لاستحقَّ وقف عليه بالسُّكونِ على لغةِ ربيعة. وقوله كارعوى أي: انكف، وقوله: وكارتأى أي: تدبر.

(قوله: وهو الإرْعِواء) أصله (ارعواي)؛ لأنّه من الرعي، فلأجل استحقاقِ مصادر هذه الأبوابِ أن يكون قبل آخرها ألف، قلب لام نظيرها المعتلّ اللامِ همزة. (دشتي).

والعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٌّ بِنَقْلٍ كَالحِجَا وَكَالحِذا

(وكَارتَأَى) أيْ: كمَصدَرِهِ وهو الارْتِياء؛ إذْ نَظيرهما الاقتِداء والاحْمِرار، وكالاسْتِقْصار؛ إذْ نَظيرُهُ الاسْتِخراج (وَالعادِمُ النَّظِير) السّابِقِ يَكُونُ (ذا قَصْرٍ وَذا مَدٌّ بِنَقْلٍ) مِنَ العَرَبِ (كَالْحِجى)

أبو طالب

(قوله: كالحِجى) بتقديمِ الحاءِ المهملةِ المكسورةِ على الجيمِ، وهو وإن كان على وزنِ عنب لكن لم يتم شرائط النَّظير فيه.

الناصية

(قوله: وهو الارْتِيَاء) قال الجوهري: ارتأى افتعل من الرأي والتَّدبير. اهـ. والأصل ارتاي ارتياياً قلبت الياء في الفعلِ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي المصدر قلبت همزة؛ لتطرفِها إثر ألف زائدة. (تصريح).

(قوله: همَا الاقتِدَار والاحْمِرَار) الاقْتِدَار: هُو النَّظير الصَّحيحُ الْحُرُوفِ لِـ(ارْتِيَاء)؛ لأنَّ كِلَيْهِمَا مِن بَابِ الافْتِعَالِ و(الاحْمِرَارِ) نَظير صَحيح الْحُرُوفِ لِـ(ارْعِوَاء)؛ لأنَّ كِلَيْهمَا مِن بَابِ (الإفْعِلال). (شيرازي).

(قوله: إذْ نَظيرُهُ الاسْتِخرَاج) فالاستِخرَاج اسمٌ صَحيحُ الْحُرُوفِ، وما قَبلَ آخرِهِ أَلِف، فـ(الاسْتِقْصَاء) الّذي هو نَظيرُهُ فيه أَلِف مَمدودة دَائِماً، وكِلاهُمَا مِن بَابِ (الاسْتفعَال). (شيرازي).

(قوله: والعَادِمُ النظيرِ) أي: ما لا نظيرَ له يستحقُّ أن يكون قبل آخره ألفاً، قد يأتي بالقصرِ كالحجى، وقد يأتي بالمدّ كحذاء. وفي (الأشموني) العادم مبتدأ وبنقل خبره، وذا قصر وذا مد حالان من الضَّمير المستتر في الخبرِ، وهو من تقديمِ الحالِ على عاملها المعنوي، وفيه ما عرف في موضِعه. والمعنى: أن ما ليس له نظير اطرد فتحُ ما قبلَ آخرِه، فقصره سماعي، وما ليس له نظير اطرد زيادة ألفٍ قبل آخرِه، فمده سماعي، فمن المقصور سماعاً الفتى: واحد الفتيانِ، والسنا: الضوءُ، والثرى: الترابُ، والحجا: العقلُ، ومن الممدود سماعاً الفتاء: حداثةُ السِّنِّ، والسناء: الشرف، والثراء: كثرة المال، والحذاء: النعل.

(قوله: السابق) صِفَةٌ لِـ(النَّظير) أي: النَّظير الّذي ذُكِرَ سَابِقاً مِن كونِهِ مِثله في التثنيةِ والْجَمعِ وفي الموازنة.

(قوله: بِنَقْلٍ مِنَ الْعَرَبِ) أيْ: لَيسَ لَه قِيَاسٌ عَام، وإنّما يكون سَمَاعِيّاً، فَقَد يُسمَع في مِثلِهِ الْقَصْر مِنَ الْعَرَب. وَقَد يُسْمَع مِنَ الْعَرَبِ في مثلِهِ. (شيرازي).

(قوله: كالحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم (العقل)، وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيحِ. هذا والْحِجى وإنْ كَانَ مِثلَ (عِنَب)، لكنّه ليس جَامِعاً لِجَميعِ شَرَائِطِ النَّظيرِ مِنَ المُوَازَنَة في

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ والعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

بِالقَصْرِ لِلْعَقْلِ (وَكَالْحِذاء) بِالمَدِّ لِلنَّعْلِ (وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِراراً مُجْمَعُ عَلَيْهِ) كقولِهِ:

لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وَإنْ طالَ السَّفَر [وَإنْ تَحَنّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَر]

أبو طالب

(**قوله: وكالحِذاءِ**) بكسرِ الحاءِ المهملةِ، ثم الذّال المعجمةِ، وهو وإن كان على وزنِ حسامٍ إلا أنه لم يحتوِ شرائط النَّظيرِ.

(**قوله: للنعل**) أي: لنعلِ رجلِ الإنسان، أو لنعلِ الدَّابةِ.

(**قوله: لا بدَّ من صنعاء... إلخ**) آخره على ما في بعضِ النسخِ «فإنَّها خَيْرُ مَقَام وَمَقَرّْ» الصَّنعاء ممدودة: بلدة في اليمنِ مأوى ملوكها، والمعنى ظاهر.

الناصية

الإفْرَادِ والتثنيةِ والْجَمعِ وغَيرِ ذَلِكَ، وكَذَلِكَ (الْحِذَاء)، وإنْ كَانَ مِثلَ (حِسَام)، ولكنَّه أيضاً لَيسَ جَامِعاً لِجَميعِ شَرَائِطِ النَّظير، فَلِذَلِكَ لَوْ لَمْ يُسمَع عَنِ الْعَرَب الْقَصرُ في (حِجَى) والْمَدّ في (حِذَاء) لَمْ يَكن لَنَا أنْ نقصر أو نَمُد قِيَاساً.

(**قوله: كالحِذاء**) بكسر الحاء المهملةِ وبالذالِ المعجمة.

(**قوله: للنعل**) بالنون والعين المهملة، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والعَادمُ النظيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَى وَكَالْحِذا

(**قوله: وقصر ذي المد... إلخ**) قال الشَّاطبي: لم يذكر النَّاظم كيفية القصر، ولا ما الذي يحذف، والقياسُ حذف الألفِ قبل الآخر. اهـ. باختصارٍ. قال (سم): ولم يبينِ ما يفعلُ بعد حذفِ ما قبلَ الآخرِ، فهل نبدلَ الهمزة التي هي الآخر ألفاً، أو ترجع إلى أصلِها الذي انقلبت عنه، وهو الألفُ في حمراءَ، ولام الكلمةِ في نحوِ: كساء وحياً، إذ أصلهما: كساو وحياي، لكن تقر الألف بعد الرُّجوعِ إليها في القسمِ الأولِ، وتبدل اللام ألفاً في القسمِ الثَّاني فيه نظر. اهـ. (صبان).

(**قوله: مجمع عليه**) أي: على جوازِه، يعني: مجيء الممدودِ مقصوراً في ضرورةِ الشعر إجماعي لا خلاف فيه بين النُّحاة.

هذا، وفي (التَّصريح) أجمعوا على جوازِ قصرِ الممدودِ للضَّرورةِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وقصر ذي المدِّ اضطراراً مجمعٌ عليه... (**كقوله:**

لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإنْ طَالَ السَّفَرْ وَإنْ تَحَنَّى كُلُّ عُودٍ وَدَبَرْ

بقصر صنعا للضَّرورةِ، وجواب الشَّرطِ محذوف، أي: لا بد منه، وتحنى من حنى ظهره إذا احدودب، والعَود: بفتحِ العينِ المهملةِ وسكون الواوِ المسنُّ من الإبلِ، ودبر بفتحِ الدالِ وكسر الموحدة من دبر البعيرِ بالكسرِ، يدبر دبرةً ودبوراً إذا عقر ظهره. (وقوله):

(وَالعَكْسُ) وهو مَدُّ المَقصُورِ اضْطِراراً (بِخُلْفٍ) بَينَ البَصرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ (يَقَعُ) ....

أبو طالب

....

الناصية

فَـهُـمْ مَـثَـلُ الـنَّـاسِ الّـذي تَـعْـرِفُـوْنَـهُ وَأهْــلِ الـوفَـا مِـنْ حَـادِثٍ وَقَـدِيْـمِ

فقصر الوفاءِ للضرورةِ وهو ممدود، وأرادَ أن هؤلاءَ القومِ الذين مدحتهم مثل للناسِ يعرفونهم، ويضربونَ بهم مثلاً في كلِّ نوعٍ من أنواعِ الخير، وأنهم مع هذا أهل الوفاءِ بالعهودِ من حادثٍ متجددٍ وقديمٍ ماضٍ. ومنع الفراء من قصر الممدودِ للضرورةِ فيما له قياسٌ. يوجبُ مده نحو فعلاء؛ لأنَّ فعلاءَ تأنيثُ أفعل لا يكون إلا ممدوداً، فلا يجوزُ عنده أن يقصرَ للضَّرورةِ، ورد بقولِ الأقيشر:

فـقـلـتُ لَـوْ بَـاكَـرْتَ مَـشْـمُـولَـةً صَـفْـراً كَـلَـوْنِ الـفَـرَسِ الأشْـقَـرِ

فقصر صفراً للضرورةِ، وهي فعلاء أنثى أفعل، فلهذا لم يعتد بخلافه، وحكي الإجماعُ على الجوازِ تبعاً للنَّاظم. (تصريح).

(**قوله: مُجْمَعٌ عليهِ**)؛ لأنه رجوعٌ إلى الأصل؛ إذ الأصل القصر، بدليل أن الممدودَ لا تكون ألفه إلا زائدة، وألف المقصورِ قد تكونُ أصليةً، والزِّيادة خلاف الأصلي. (أشموني).

(**قوله: لا بدّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طَالَ السفر**): رجز لم يدر راجزه. وعجزه:

.... وَإنْ تَـحَـنَّـى كُـلُّ عُـوْدٍ وَدَبِـر

لا نافية. وبد اسمه، وخبره محذوف، أي: لا بد حاصل، أي: لا فرار من السَّفر إلى صنعاءَ. والشَّاهد فيه حيث قصره للوزنِ، وجواب إن محذوف، أي: وإن طال السَّفر لا بدَّ منه.

(**قوله: وإن تحنى**): أي وإن انحنى ـ من حنى ظهره إذا احدودب. والعَودُ: ـ بفتحِ العينِ المهملةِ وسكونِ الواوِ ـ المسن من الإبل. ودَبِر: ـ بفتحِ الدَّالِ وكسر الباءِ الموحدة ـ من دبر البعير ـ بالكسرِ ـ يدبر دبرة ودبراً: إذا عقر ظهره، صنعاء: بلدٌ معروف، عاصمة اليمن الشَّمالي، كثير الأشجارِ والمياه يشبه دمشق في طيب مناخه. (المَعنَى): لا بُدَّ مِنَ الذَّهابِ إلى (صَنْعَاء)، وإنْ طَالَ سَفَرُنا إليها وبَعُدَ الطَّريق، وإنْ تحَنَّى ظَهْرُ كُلِّ بعيرٍ مُسِن، وجُرِحَ ظَهرهِ من بُعْدِ الطَّريق. (**الشَّاهد**) في (صَنْعَاء) أصله مَمدود، لكنَّه لِضَرُورَةِ الشِّعرِ قُرِئَ مَقصُوراً.

(**قوله: وَالْعَكْسُ... إلخ**) أي: اختلفوا في جوازِ مد المقصور للضَّرورةِ، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله:

سـيُـغْـنِـيْـنِـي الّـذي أغْـنَـاكَ عَـنِّـي فَـلا فَـقْـرٌ يَـدُومُ وَلا غِـنَـاءُ

فمد غنى للضَّرورةِ، مع أنّه مقصور وورد في الاختيار، كقراءة طلحة بن مصرف، ﴿يَكَادُ سناء

فَمَنَعَهُ الأَوَّلونَ، وأجازَهُ الآخَرُونَ مُحْتَجِّينَ بِنَحوِ قَوْلِهِ:

أبو طالب

....

الناصية

بَرْقِهِۦ﴾ [النُّور: ٤٣] بالمدِّ، ووافقهم ابن ولادٍ وابن خروفٍ (ومنعه البصريون) وقالوا: القراءةُ شاذةٌ (وقدروا الغناء في) هذا (البيت مصدراً لغانيت)؛ لأنّه يقال: غانيت غناء كقاتلت قتالاً، (لا مصدراً لغنيت) غنى كرضيتُ رِضًى (تصريح). (وهو تعسُّفٌ) وإلى الخلافِ في ذلك أشارَ النَّاظم بقوله: والعكس بخلف يقع. (تصريح).

(قوله: والعكس وهو مد المقصور) لم يبين كيفية المدِّ فهل معناه أنه يزاد همزة في الآخرِ فيصير ممدوداً، أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخرِ، ثم يبدل الآخر همزةً، وهذا أوفقُ بقولهم:

الممدودُ: ما آخره همزة قبلها ألف زائدة؛ إذ على الأولِ لا يكون ما قبل الهمزةِ ألف زائدة مطلقاً، بل قد يكونُ كما في فعلى، وقد تكونُ أصليةً كما في جوى ومستدعى.

(قوله: فَمَنَعَهُ الأوَّلُونَ... إلخ) أي: فمنعه جمهورُ البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء: فأجازوا مدَّ ما لا يخرجه المدُّ إلى ما ليس في أبنيتهم، فيجيزُ مد مِقلى بكسرِ الميمِ، فيقول: مقلاء؛ لوجودِ مفتاحٍ، ويمنع مد مولى؛ لعدم مفعال بفتحِ الميمِ، وكذا يمد لحى بكسرِ اللامِ فيقول لحاء لوجود جِبالٍ، ويمنعه في لحى بضمِّ اللامِ؛ لأنّه ليس في أبنيةِ الجموعِ إلا نادراً، والظَّاهر جوازه مطلقاً لوروده. (أشموني). قوله:

يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشَاءِ ... يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

قاله أعرابي من أهلِ الباديةِ. **(قوله)**: يا لك كلمة تعجبٍ، ويا حرف نداء، والمنادى محذوفٌ تقديره: يا عجباً، ولك متعلّق بعجباً، ومن تمر بالمثناةِ الفوقيةِ تمييز للكافِ وهو مجرورٌ بمن، والجار والمجرورُ متعلّقٌ (بعجباً) أيضاً، وجر التمييز بمن جائز، إلا تمييز العدد نحو: عندي عشرون درهماً، والتمييز الواقع فاعلاً في المعنى، نحو: طاب محمد نفساً، والمحوّل عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤] والمحوّل عن المفعولِ نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، والذي ليس محولاً عن شيء نحو: لله درّه فارساً، فلا يجوز جرّها بمن. والتمر اسمٌ لليابسِ من تمرِ النخيلِ، وهو مذكر في لغةٍ ومؤنث في أخرى، فيقال: التمر أكلته وأكلتها، ويجمع على تُمورٍ وتمرانٍ بضمّ التاء، ومن شيشاء بمعجمتين الأولى مكسورة وبعدها مثناة تحتية ساكنة، والثّانية مفتوحة وبعدها هامدة معطوف على من تمرٍ، والشيشاء لغة في الشيحاء، كما أنَّ الشيش لغة في الشيصِ، وهو اسم للتمرِ الذي لم يشتد نواه، وقيل: إن المنادى محذوف تقديره: يا زيد مثلاً، ولك خبرٌ مقدم، وتمر مبتدأ مؤخّر، وشيشاء عطفٌ على تمرٍ، ومن زائدةٍ فيهما، أي: يا زيد لك تمر، وشيشاء، وقيل: إن اللام في

يـا لَـكَ مِـنْ تَـمْـرٍ وَمِـنْ شِـيْـشَـاءِ ... يَـنْـشُـبُ فـي الـمَـسْـعَـلِ والـلِّـهـاءِ

أبو طالب

(قوله: يا لك من تمر ومن شِيشاء... إلخ) يا لمجردِ التَّنبيه، ولك أي: لك شيء، ومن للبيانِ، والشيشاء بشينينِ معجمتين أولهما مكسورة، وهي التَّمر الذي لم تشذ نواته، وينشب أي: يعلّق في المسعلِ: موضع السعالِ من الحلقِ، واللهاء بالمدِّ للضرورةِ، وهي بكسرِ اللامِ مقصوراً جمع لهاة، وهي اللسان الصَّغير المعلّق بحذاءِ الحلقِ.

الناصية

لك للتعجبِ، والمنادى لفظُ الكافِ، فيكونُ مبنياً على ضمٍّ مقدرٍ على آخر منعَ من ظهورهِ اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البناءِ الأصلي في محل نصبٍ، ونداء الكاف على سبيل التَّهكم والاستهزاء بالتمرِ، ومن في قوله: من تمرٍ ومن شيشاء للبيانِ للكافِ، فكأنه قال: احضر يا تمر ليتعجبَ منك، وقيل: إن يا هاهنا لمجردِ التنبيهِ دون النداءِ، ولكَ خبر لمبتدأ محذوفٍ تقديره: لك شيء من تمر ومن شيشاء، ومن للبيان لشيء، فكأنه قال: تنبيه يا زيد لما أقول لك، وهو لك شيء تملكه، وهو التمر والشيشاء.

(وقوله) ينشب بفتحِ المثناةِ التحتيةِ والشينِ المعجمةِ من بابِ تعب أي: يتعلّق فعل مضارع لنشبَ، ومصدره النشوب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على الشيشاءِ، والجملة في محلّ نصب حال من قوله شيشاء، وفي المَسْعَل بفتحِ الميمِ وسكون السين وفتح العين المهملتين أي: موضعُ السُّعالِ من الحلقِ متعلّق بينشب، واللهاء بفتحِ اللامِ وبالمدِّ للشعر، أي: اللحمة المطبقة في أقصى سقفِ الحنك معطوفٌ على المسعلِ، وهي جمع لهاة كحصى وحصاة (يعني): يا عجباً لك يا تمر من حيث كونك تمراً جيداً لا تعلّق بموضع السُّعال من الحلق، ولا تعلّق باللحمة المطبقة في أقصى سقف الحنك، ومن حيث كونك شيصاً رديئاً تعلق بهما وتضرهما.

(والشَّاهد) في قوله: واللهاءُ حيث مدَّه مع أنه مقصورٌ للشعرِ، وهو جائزٌ عندَ جمهورِ الكوفيين مطلقاً، وممنوع عند جمهورِ البصريين مطلقاً، وفصل الفراء، فأجاز مدّ ما لا يخرجه المدُّ إلى ما ليس في أبنيتهم، فيجيز مِقلى بكسرِ الميمِ فيقول: مقلاء لوجود مفتاح، ويمنع مدّ مولى، لعدم مفعال بفتحِ الميمِ، قال الصبان: وبهذا البيت يرد على الفراءِ المفصل؛ لأنّ الشاعر مدّ اللهى للشعرِ، مع كونهِ يخرجه المدّ عن النَّظيرِ؛ إذ ليس في الجموعِ فعال بالفتح. انتهى.

هذا والكلامُ في هذه المسألة هو الكلامُ في صرفِ ما لا ينصرف للضرورةِ وعكسه. يعني أن قصرَ الممدودِ للضرورةِ كصرف ما لا ينصرف للضرورةِ في الجوازِ بالإجماعِ، وفي مدِّ المقصور للضرورةِ ثلاثةُ أقوال: الجوازُ مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل بين ما يخرج إلى عدمِ النظيرِ، فيمتنعُ، وما لا فيجوزُ كما أن الأقوالَ الثَّلاثة في منعِ صرفِ المصروفِ للضَّرورةِ.

كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعِهِمَا تَصْحِيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

هذا باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً وفيه غير ذلك

(آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ) بِقَلْبِهِ (ياء إنْ كانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيا) بِأَنْ كانَ رُباعِيّاً فما فَوْق،

أبو طالب

(قوله: وفيه غير ذلك) أي: وفي هذا الباب يذكر غير ذلك من أحكامِ الجمعِ بالألفِ والتّاء لغيرِ المقصورِ والممدود (مطلوب).

(قوله: بقلبه) أي: مغيراً بقلبه وقدر ذلك؛ لأن قول المصنف كذا يوهم أن جعله ياء بمعنى الردِّ؛ لأنّ المشبَّه كذلك، فأشار بهذا التَّقدير إلى أن وجهَ الشَّبهِ القلب لا الردّ.

الناصية

(قوله: كيفية تثنية المقصورِ والممدودِ وجمعهما تصحيحاً) بجرّ جمعهما عطفاً على تثنيةٍ، ِتصحيحاً تمييز محول عن جمعٍ أي: وكيفية تصحيحِ جمعهما، أو مصدر في موضعِ الحالِ من جمع ب: مصححاً. (صبان).

(قوله: وجمعهما تصحيحاً) أي: الجَمْعُ الصَّحِيحُ لَهُمَا لَا الْجَمعُ الْمُكَسَّر.

(قوله: وفيه غير ذلك) وهو الْجَمعُ الْمؤنّث السَّالِم، وإنَّما اقتصر عليهما، أي: المقصورُ والممدودُ؛ لوضوحِ تثنيةٍ غيرهما وجمعه، ولم يذكر هنا جمعهما تكسيراً؛ لأنّه عقد لجمعِ التَّكسيرِ باباً فناسب ذكره فيه (سم). وفي (الدشتي) في هذا الباب يذكر غير ذلك أيضاً من أحكامِ الجمعِ بالألفِ والتاءِ لغيرِ المقصورِ والممدود.

(قوله: بقَلْبِهِ يَاء) أي: بقلبِ ألف المقصور ياءً. وفي (الشيرازي) سَوَاء كَانَت أَلِف الْمَقصور أصلها يَاء، أمْ كَانت وَاواً.

(قوله: إن كان عن ثلاثة مرتقيا)؛ لأنّ ما زادَ على الثَّلاثةِ من ذواتِ الياءِ يرد إلى أصلِه، وما زاد عليها من ذواتِ الواو يرد الفعل فيه إلى الياءِ، نحو: ألهيت واستدعيت واصطفيتُ، فلك جعل الاسم الزائد على الثَّلاثةِ في التثنيةِ ياء، وإن كان من ذواتِ الواوِ، قاله الشَّراح على التَّوضيح. (صبان).

(قوله: بأنْ كَانَ رُبَاعِيّاً. . . إلخ) نحو: حبلى ومعطى، أو خامساً نحو: مصطفى وحبارى، أو سادساً نحو: مستدعى وقبعثرى. تقول: جبليان ومعطيان، ومصطفيان وحباريان، ومستدعيان وقبعثريان، وشذَّ من الرُّباعي قولهم لطرفي الألية: مذروان، والأصل مذريان؛ لأنّه تثنية مذرى في التقديرِ. ومن الخماسي قولهم: قهقران وخوزلان بالحذفِ في تثنيةِ قهقرى وخوزلى. (أشموني).

كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوَ الْفَتَى   والْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

فَقُل في حُبْلى «حُبْلَيان» (كَذا) الثُّلاثِيُّ (الَّذي الياءُ أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتى) فَقُل فيه «فَتَيان» (وَ) كَذا الثُّلاثِيُّ (الجامِدُ الَّذي) لا اشْتِقاقَ لَه يُعْرَفُ مِنه أَصلُهُ الَّذي (أُمِيلَ كَمَتى) عَلَماً، فَقُل فيه

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: اليا أصلهُ**) أي: أصل ألفه لَا وَاو. وفي (الشيرازي) فإن كَانَ أصله وَاواً لَم تُقْلَبْ يَاءً مِثل (عَصَى) يَكونُ مُثَنَّاهُ (عصوان) لَا (عَصَيَان) كمَا يَأتِي.

(**قوله: نَحْوُ الفتى**) قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾ [يُوسُف: ٣٦] وشذّ قولهم في حمى: حموان بالواوِ والقياسُ حميان؛ لأن ألفه بدل من ياء، تقول: حميت المكان أحميه حماية. (أشموني).

(**قوله: وكَذَا الثُّلَاثِيُّ الْجَامِدِ**) أي: ليس مشتقاً ليعرف أصله من مبدأ اشتقاقه.

هذا، وفي (الصبان): المرادُ به ما ليس له أصلٌ معلومٌ يردُّ إليه، ويدخل فيه ما ألفه أصلية، وما ألفه مجهولة الأصلِ كما قاله شيخنا، وقوله: الذي أميل أي: قبل الإمالة، ووجه قلب ألفه ياء لأن الإمالة إنحاء الألفِ إلى الياءِ.

(**قوله: الَّذي**) لَا اشْتِقَاق لَه يُعْرَفُ. . . إلخ) أي: شرط جعل الألف ياءً في تثنيةِ الجامدِ أن يتلفّظ ألفه في المفردِ بالإمالة، أي: مائلاً إلى الياء كمتى، فإنّ ألفه يقرأ قراءة بين الألفِ والياء. (دشتي).

(**قوله: كَمَتَى عَلَماً**) أيْ: إذَا كَانَ اسماً لِشَيءٍ أو لِشَخْص. أمّا (مَتَى) الأدَاة فَلَا يُثَنَّى؛ لأنَّ التثنيةَ والجمعَ مِن خَصائِص الاسم. (شيرازي).

(**قوله: فَقُلْ فيه فتيان**) أما قلب الألفِ في الجميعِ؛ فلأن علامة التثنية لا بدَّ من فتحِ ما قبلها، وما آخره ألف لا يمكن تحريكه؛ لأنّ الألفَ لا تقبلُ الحركة، ولا يمكن حذفُ الألفِ؛ لالتباسِ المثنى بالمفردِ عند الإضافةِ، وأما وجه قلبها ياء في المسألة الأولى فبالحمل على الفعل؛ لأنَّ التَّصريف في الاسمِ محمول عليه في الفعلِ، وأنت لو ثنيت فعلاً مما زاد على الثَّلاثةِ لقلبت الألف إلى الياءِ، سواء كانَ أصلها الواو أم لا، وأما في المسألةِ الثَّانيةِ فهي من الرجوعِ إلى الأصلِ، وأما في المسألة الثَّالثة؛ فلأن الإمالةَ إنما تحصل بنحوِ الألفِ إلى الياءِ، فردّت إليها في التثنية، وإلى هذه المسائل الثلاثِ أشارَ النَّاظم بقوله:

آخرَ مَقْصُورٍ يُثَنَّى اجْعَلْهُ يا   إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيا

كذا الذي اليا أصله نحو الفتى   والجامد الذي أميل كمتى

فــي غَــيْــرِ ذَا تُــقْــلَــبُ وَاواً الأَلِــفْ وَأَوْلِــهَــا مَــا كَــانَ قَــبْــلُ قَــدْ أُلِــفْ

«مَتَيان» (فِي غَيْرِ ذا) الْمَذكُورِ كالَّذي أَلِفُهُ عَن واوٍ أَوْ مَجهُولَةٍ وَلَم تُمَل (تُقْلَبُ واواً الأَلِفْ) كَقَوْلِك في عَصا «عَصَوات» وفي لَدى عَلَماً «لَدَوان».

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: كالَّذي أَلِفُهُ عَن وَاو أَوْ مَجهُولَةٍ**) فلا يعلمُ أنّه عن واوٍ أو ياءٍ.

(**قوله: وَلَمْ تُمَل**) أي: لا يقرأ بالإمالةِ، بل يتلفّظ بالألفِ محضاً كلدى. وفي (التَّصريح) ولم تمل نحو: لدى، وإذا تقول: إذا سميت بهما، ثم تثنيتهما لدوان وإذوان، وإنما قلبت الألفُ في هاتينِ المسألتينِ واواً؛ لأن التثنية ترد الأشياءَ إلى أصولِها، وعدم الإمالةِ دليلٌ على عدمِ ملاحظةِ الياءِ، وإلى هاتين المسألتين أشارَ النَّاظمُ بقوله:

ـــي غَــيْــرِ ذا تُــقْــلَــب واواً الأَلِــفْ وأَوْلِــهــا مَــا كَــان قَــبــلُ قَــدْ أُلــف

(**قوله: تقلب واواً الألف**) اعتباراً للأصلِ حقيقة أو حكماً مع خفة الثلاثي، اهـ. (سم) وقوله حقيقة أي: كما في القسم الأول، أو حكماً كما في القسمِ الثَّاني الآتي.

(**قوله: تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ**) وذلك شيئان: **الأولَ**: أن تكونَ ألفه ثالثة بدلاً من واوٍ، نحو: عصا وقفا، ومنا ـ لغة في المنِّ الذي يوزن به ـ فتقولُ: عصوان وقفوان ومنوان. قال:

وَقَــدْ أَعْــدَدْتُ لِــلْــعُــذَّالِ عِــنْــدِي عَــصــاً فــي رَأْسِــهَــا مَــنَــوا حَــدِيْــدِ

وشذّ قولهم في رضا: رضيان بالياءِ مع أنه من الرضوان. **والثَّاني**: أن تكون غير مبدلةٍ، ولم تمل نحو: ألا الاستفتاحية وإذا، تقول: إذا سميت بهما ألوان وإذوان.

هذا، **والأولُ**: في الألفِ التي ليست مبدلة، وهي الأصلية، والمرادُ بها ما كانت في حرفٍ أو شبهه، والمجهولةُ الأصلِ ثلاثة مذاهبِ: **الأول**: وهو المشهورُ أن يعتبرَ حالهما بالإمالةِ، فإن أميلا ثنيا بالياء، وإن لم يمالا فبالواوِ، وهذا مذهبُ سيبويه وبه جزم هنا. **والثَّاني**: إن أميلا أو قلبا ياء في موضعٍ ما ثنيا بالياءِ، وإلا فبالواوِ، وهذا اختيارُ ابن عصفورٍ، وبه جزم في (الكافية)، فعلى هذا يثنّى على وإلى ولدى بالياء؛ لانقلاب ألفهنّ ياءً مع الضَّميرِ، وعلى الأولِ يثنين بالواو، والقولان عن الأخفشِ، **والثَّالث**: الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياءً مطلقاً. **الثَّاني**: قد يكون للألفِ أصلانِ باعتبارِ لغتينِ، فيجوزُ فيها وجهان كرحى، فإنها يائية في لغةٍ من قال: رحيتُ، وواوية في لغةٍ من قال: رحوت، فلمن ثناها أن يقول: رحيان ورحوان، والياء أكثر.

(**قوله: كَقَوْلك في عَصا. . . إلخ**) مثالٌ لِلألِفِ الّتي كَانَت مُنقلبة عن وَاوٍ؛ لأنَّ أصلَهُ (عَصَو). وأما لدى فمجهولُ الأصلِ، أي: لَا يُعلَم أصلُ ألِفِهِ هَلْ وَاو أمْ يَاء، ولا يقرأ بالإمالة، بل بالألف خالصاً.

وَمَـا كَـصَـحْـرَاءَ بِـوَاوٍ ثُـنِّـيَـا   وَنَـحْـوُ عِـلْـبَـاءٍ كِـسَـاءٍ وَحَـيَـا

(وَأَوْلِها) أَيِ الكلمَةُ المُنقَلِبَةُ (ما كان قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) مِن عَلامَةِ التثنيةِ (وَما) كانَ مَمدُوداً وهَمزَتُهُ بَدَلٌ مِن أَلِفِ التَّأنيثِ (كَصَحْراءَ بِواوٍ ثُنِّيا) فَيُقال فيه «صَحْراوان» (وَ) الَّذي هَمزَتُهُ لِلإِلْحاق ......

أبو طالب

(قوله: وأولها... إلخ) لهذا المصرع احتمالانِ: **الأول**: أن يكونَ الضَّمير مفعولاً أولاً، والموصول مفعولاً ثانياً، ومعنى قوله ما كان... إلخ، حرفاً كان قبل الألف المقصورة قد ألف، ومرجع الضَّميرِ علامة التثنيةِ. **الثَّاني**: أن يكون بالعكسِ، ويكون مرجع الضَّميرِ الكلمة المنقلبة، ومعنى قوله ما كان... إلخ، العلامة التي أُريد ألفتها بالكلمةِ قبل حذف الألفِ، والألفُ بها قبل الحذف بناء على ما تقدم الإلحاق على الحذف، والشَّارح حمله على الثاني؛ لأنّ عود الضَّمير إلى الكلمة أقرب.

الناصية

(**قوله: وأَوْلِهَا... إلخ**) أي: أول اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياءٍ أو واوٍ ما ألف في غيرِ هذا من علامةِ التثنيةِ المذكورةِ في باب الإعرابِ، يَعني: عَلامة التَّثنيةِ الْمَذكورةِ سَابقاً في أَوَّل الْكِتَابِ تأتي في مثَّنى الْمقصُورِ مِنَ الْوَاوِ والنُّونِ في حَالَةِ الرَّفعِ، والْيَاءِ والنُّونِ في حالَتَي النَّصبِ والْجَرِّ.

(**قوله: وَأَوْلِهَا. أي: الْكلمة الْمُنقَلِبَة... إلخ**) أي: اجعل بعد الكلمةِ المنقلبةِ (أي: المقصورة التي قلب ألفها ياءً أو واواً) علامة التثنيةِ التي هي مألوفة عندك، وعرفتها سابقاً، وهي الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً.

(**قوله: وَمَا كَانَ مَمدُوداً... إلخ**) وفي (الشيرازي) الاسم المَمْدُود تَثْنِيَتُهُ عَلَى أربَعَةِ أقسَامٍ؛ لأنَّ هَمزَةَ الْمَدِّ إمَّا مُنقلبة عن ألِفِ التَّأنيثِ، أو هي لِلإلْحَاق، أوْ مُنقلبة عنِ الوَاوِ أوِ الْيَاءِ الأصلِيَّة، أوْ نَفس الْهمزةِ أصلية غَير منقلبةٍ عَن شَيءٍ، وسَيَذكر حُكمَ الأقسَامِ الأربعةِ.

(**قوله: وهَمزته بدل مِن ألِف التَّأنيثِ**) إنّما بدل ألفه بالهمزةِ؛ لعدم إمكانِ التّلفظِ بألفينِ مقترنينِ.

(**قوله: كَصَحْرَاءَ**) أصلُها (صَحراا) اجتمَعَ ألِفَانِ أبدِلَتِ الثّانية الّتي لِلتّأنيثِ إلى هَمزَةٍ فَصارَت (صَحْرَاء).

(**قوله: صحراوان**) وحمراوان بقلبِ الهمزة واواً. وزعم السِّيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو يجبُ تصحيحُ الهمزةِ؛ لئلا يجتمعَ واوانِ ليس بينهما إلا الألفُ، فتقول في عشوء: عشواآنِ بالهمزِ، ولا يجوزُ عشواوان.

وجوّز الكوفيون في ذلك الوجهين. وشذ حمرايان بقلبِ الهمزةِ ياء، وحمراآن بالتَّصحيحِ، كما شذّ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذفِ الألفِ والهمزة معاً، والجيد الجاري على القياسِ قاصعاوان وعاشوراوان.

بِــوَاوٍ أَوْ هَــمْــزٍ وَغَــيْــرَ مَــا ذُكِــرْ صَــحِّــحْ وَمَــا شَــذَّ عَــلَــى نَــقْــلٍ قُــصِــرْ

(نَحْوُ عِلْباءٍ) أَوْ بَدَلٍ عَن أَصْلٍ نَحو: (كِساءٍ وَحَياء) ثُنِّيَ (بِواوٍ أَوْ هَمْزٍ) فَيُقال عِلْباوان وعِلْباءان، وكِساوان وحَياوان وكِساءان وحَياءان، لكن في «شَرحِ الكافية» أَنَّ إعْلالَ الأَوَّلِ أَرْجَحُ مِن تَصحيحِهِ وأَنَّ الثّانيَ بِالْعَكس.

أبو طالب

....

الناصية

هذا وإنَّما قلبت هنا؛ لأنّ بقاءَها على صورتِها يؤدي إلى وقوعِ همزةٍ بين ألفينِ، وذلك كتوالي ثلاثِ ألفاتٍ، واختير قلبها واواً؛ لبعدِ شبهها بالألف؛ لأنّ الياءَ تشبه الألفَ في وقوعِ كلٍّ منهما للتّأنيثِ، قاله المبرد، وهو منقوض بمطايا، والأجودُ أن يقال: إنما قلبت واواً حملاً على النسب؛ لأنَّ التثنية وجمعي التَّصحيحِ والنسبِ يجري مجرىً واحداً، قاله الشّاطبي، وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله:

ومـــا كَـــصَـــحـــرَاء بـــواو ثـــنـــيـــا ....(تصريح)

(قوله: نحوُ: علياءٍ) وقوباء مما همزته بدلٌ من حرفِ الإلحاقِ، والعِلباء عصبة العنقِ، وهما علباوان بينهما منبتُ العرف، والقوباء: داءٌ معروفٌ ينتشر ويتسعُ ويعالجُ بالريقِ، وأصلهما علباي وقوباي بياءٍ زائدةٍ لتلحقهما بقرطاسٍ وقرناسٍ. (أشموني).

(قوله: أَوْ بدَل عَن أَصْل) أيْ: عَن حَرفٍ أصلي هو الْوَاو، مِثل (كِساء) أوِ الْيَاء، مِثلَ (حَيَاء) فأصلهما (كِسَاوٍ، وحَيَايٍ) مَأخوذَانِ مِن (كَسوَ، وحَيِيَ) فأبدِلَتِ الْوَاو والْيَاء همزة فَصَارا (كِسَاء - وحَيَاء). (شيرازي).

(قوله: بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ) أي: يجوزُ الوجهانِ.

(قوله: إن إعْلَالَ الأَوَّلِ) وهو الذي ألفه للإلحاقِ.

(قوله: أَرْجَحُ مِن تَصحيحِهِ)؛ وذلك تشبيهاً لهمزتِهِ بهمزة حمراء من جهةِ أن كلاً منهما بدلٌ من حرفٍ زائدٍ. (تصريح).

(قوله: وإن الثاني) الذي بدلٌ من أصلٍ، والإعلال تبديل الهمزة واواً، والتَّصحيح إبقاءُ الهمزةِ، ففي (علباء) الأرجحُ (علباوان)، وفي (كساءٍ وحياء) الأرجحُ (كساءان وحياءان). (دشتي).

(قوله: بالْعكسِ) أيْ: إبْقَاءُ الْهَمزَةِ في التَّثنيةِ أرْجَح مِن قَلبِهَا إلى الْوَاو؛ لأنّ الهمزة فيهما أقرب إلى الأصليةِ؛ لكونها بدلاً عنها (سم). هذا ما ذكره المصنف وفاقاً لبعضهم، ونصّ سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولي على أن التَّصحيحَ مطلقاً أحسن، إلا أن سيبويه ذكر أن القلبَ في التي للإلحاقِ أكثر منه في المنقلبةِ عن أصلٍ، مع اشتراكهما في القلةِ، وشذّ كسايان بقلب الهمزةِ ياء،

(وَغَيْرَ ما ذُكِرْ) كالَّذي هَمزتُهُ أَصلِيَّةٌ (صَحِّحْ) فَقُل في قَرّاء قَرّآن (وَما شَذَّ) عَن هذِهِ القاعِدَةِ (عَلى نَقْلٍ) عَن العَرَبِ (قُصِرْ) ....

أبو طالب

(قوله: كما في خَوزَلى) بفتحِ الخاءِ والزّاءِ المعجمتينِ، وبينهما واو لنوعٍ من المشي.

الناصية

كما شذّ ثنايان لطرفي المقالِ. قالوا: عقل بعيره بثنايين، والقياس بثناوين أو بثناءين؛ لأنّه تثنية ثناء على وزنِ كساء تقديراً. (أشموني).

(قوله: وغير ما ذكر) من المهموزِ، وهو ما همزته أصلية، أي: غير مبدلةٍ من نحو قرّاء ووضاء. وفي (الصبّان) تلخص أن الممدود أربعة أضرب؛ لأن همزته إما أصلية، أو مبدلة من أصل، أو من ياء الإلحاق، أو من ألفِ التأنيثِ، هذا هو التَّحقيق، وإن أفادَ كلام ابن النَّاظمِ خلافه.

(قوله: صَحِّحْ) أي: أبق الهمزة ولا تقلبها إلى الوَاوِ في التَّثنية فتقول قرّآن ووضاآن. والقراء: الناسك، والوضاء: الوضيء. وشذّ قراوان بقلب الهمزةِ الأصلية واواً.

(قوله: فَقُل في قَرَّاء قَرَّآن) بفتحِ القافِ وتَشديدِ الرَّاءِ ـ أيْ: كَثير القِرَاءة ـ هَمزته الّتي بَعدَ الألِفِ هي حَرف.

(قوله: وَمَا شَذَّ عَن هَذِهِ القَوَاعِدِ... إلخ) أي: تثنية المقصور والممدود مما تقدَّم التَّنبيه عليه في مواضعِه. وفي (الدشتي) ما أتى من تثنية المقصور والممدود على خلافِ هذه القواعدِ، فهو سماعيّ لا يقاس عليه. وفي (الشيرازي) كلّما وَصَلَ عَنِ الْعَرَبِ مَنَ التثنيَاتِ وكَانَت علَى خِلافِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْمَذكورةِ، فَلا يَجوزُ الْقِياس عَلَيْها، بَل يقتصر فيهَا على السَّماعِ، هذا وجملة ما شذَّ من المقصورِ ثلاثة أشياء: **الأول**: قولهم: مذروان والقياسُ مذريان كما تقدَّم، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثنًى، فلما لزمته التَّثنية صارت الواو كأنها من حشوِ الكلمةِ، ومثله في الممدودِ ثنايان. قال في (التَّسهيل): وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقَاوة وسِقاية للزومِ علمي التَّثنيةِ والتأنيثِ، يعني: أنه لم ينطق بمذروين وثنايين إلا مثنى، ولم ينطقْ بشقاوةٍ وسقايةٍ إلاّ بتاء التَّأنيثِ، فلما بنيت الكلمةُ على ذلك قويت الواو والياء؛ لكونهما حشواً، وبعداً عن التَّطرف فلم يعملا.

لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو: مذرى مفرداً، وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياسِ. **الثّاني**: خوزلان وقهقران، وقاس عليه الكوفيون. **الثالث**: رضيان، وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية رضى وعلا من ذواتِ الواوِ المكسورِ الأول والمضمومة بالياء، والذي شذَّ من الممدودةِ خمسة أشياء: **الأول**: حمراآن بالتَّصحيحِ، حكى ابن النَّحاس أن الكوفيين أجازوه. **والثَّاني**: حمرايان بالياءِ، وحكى بعضهم أنها لغة فزارة. **والثَّالث**: نحو قاصعان بحذفِ الهمزةِ والألفِ، وقاس عليه الكوفيون. **والرَّابع**: كسايان، وقاس عليه الكسائي، ونقله أبو زيد عن لغةِ فزارة. **والخامس**: قراوان بقلب الألف الأصلية واواً. وفي كلام بعضِهم ما يقتضي أنه لم يسمع. (أشموني).

وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلا

كقَوْلِهِم في خَوْزَلى خَوْزَلان، وفِي حَمْراء حَمْرايان، وفي عاشوراء عاشوراءان، وفي كِساء كسايان، وفي قَرّاء قرّاوان.

(واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ) وَكذا المَنْقُوص ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَقَوْلِهم في خَوْزَلَى) بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، وسكون الواو وفتح الزاي، وهي مشية فيها تثاقل، وقيل: مشية بتبخترٍ.

(قوله: كَقَوْلِهم في خَوْزَلى خَوْزَلان... إلخ) وفي الشيرازي: الْقِيَاس في مِثْلِ هَذِهِ أنْ يُقال (خَوْزَلايَان) (حَمْرَاوَان) (عَاشُورَاوَان) (كِسَاوَان) (قَرَّاءَان)، ولكنَّه مَا دَامَت هَذِهِ الْمثنيات وَصَلَت عَنِ الْعَرَبِ عَلَى خِلافِ الْقِيَاسِ، فَيَجب اسْتِعْمَالُهَا كَمَا وَصَلَت بِدونِ أنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا غَيْرها. هَذَا، وفي (الدشتي) كَانَ القياس خوزليان لقوله: (آخر مقصور إلى قوله إن كان عن ثلاثةٍ مرتقيا)، والقياسُ في حمراءَ حمراوان؛ لكون همزتها بدلاً عن ألفِ التّأنيثِ، والقياس في عاشورا عاشوران؛ لكونه مرتقياً عن ثلاثة، فتحذف ألفه، والقياسُ في كساء كساوان أو كساءان، وفي قراء قرّاءان.

(قوله: واحْذِف مِن المقصورِ... إلخ) الْمَقصُور: هو الاسمُ الذي في آخِرِه ألِف، لا يَظْهَر عَلَيه شَيء مِنَ الْحَرَكَاتِ مِثل (مُوسَى)، والْمَنْقوص: هو الاسمُ الّذي في آخرِهِ يَاء لَا يَظهَرُ عَلَيهِ الرَّفع والْجَرّ، ويَظهَر عَلَيهِ النَّصب كـ(الْقاضي).

وفي (التَّصريح) يحذف لهذا الجمعِ (ألف المقصور دون فتحتها)، التي قبلها (فنقول) في جمعِ موسى علماً (الموسون)، والأصل الموساون، حذفت الألف؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وأبقيت الفتحة؛ لتدلَّ على الألفِ المحذوفةِ، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ في جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ المثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلا

والفَتْحَ أبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ ....

وذهب الكوفيون إلى قلبِ الفتحةِ ضمة فيما ألفه زائدة، فأجازوا في جمع موسى موسَون وموسُون بفتحِ السينِ وضمِّها، فالفتحُ بناء على أنّ وزنه مفعل، وألفه أصلية من: أوسيت رأسه، إذا حلقته بالموسى، والضمُّ بناءً على أن وزنه فعلى، وألفه زائدة من ماس رأسه موساً: حلقه، واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل ياء أو واو، فتقول: الفتون، والأعلون، وفي

والفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفْ وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وأَلِفْ

(فِي جَمْعٍ) لَه (عَلى حَدِّ المُثَنَّى) أَيْ بِالواوِ والنُّونِ (ما بِهِ تَكَمَّلا) أَيْ: آخِرُهُ، فَقُل في مُوسى والقاضِي: مُوسَوْنَ ومُوسَيْنَ، وقاضُونَ وقاضِينَ (وَالفَتْحَ) في المَقصُورِ (أَبْقِ مُشْعِراً بِما حُذِفْ)

أبو طالب

....

الناصية

التنزيل: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمد: ٣٥] ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧] وأصلهما الأعليون والمصطفين، تحركت ياؤهما المبدلتانِ من واوٍ في الأصلِ؛ لأنهما من العلو والصفوة، وانفتح ما قبلهما، فقلبا ألفين، ثم حذفا؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وبقيت الفتحة قبلهما دليلاً عليهما، وفي جمعِ القاضي مما ياؤه أصلية، والدَّاعي مما ياؤه منقلبة عن واوٍ، (القاضون والدَّاعون) والأصلُ فيهما القاضيون والداعيون، حذف ضمة الياءِ؛ للاستثقالِ، ثم حذفت الياء؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياءِ؛ لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعِها ساكنة إثر كسرة، ثم عوض من الكسرةِ الضمَّة؛ لمناسبة الواوِ، وإن شئت قلت استثقلت الضمَّة على الياءِ فيهما، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلبِ حركةِ ما قبلها، ثم حذفت الياء لالتقاءِ الساكنين. (تصريح).

(**قوله: في جمع**) أي: في حالِ إرادةِ جمع اسم منه.

(**قوله: عَلَى حَدِّ الْمُثَنَى**) في كون إعرابه بالحروف، وهو جمع المذكر السالم، يعني: إذا جمعت المقصور الجمعَ الذي على حدِّ المثنى أي طريقة في أنه أعرب بحرفينِ، وسلَّم فيه بناء الواحدِ، وختم بنون يحذف للإضافةِ ـ وهو جمعُ المذكرِ السَّالمِ ـ حذفت ما تكمل به، وهو الألف المقصورة، وواو الجمعِ أو ياؤه؛ وذلك لالتقاء السّاكنينِ.

(**قوله: أيْ بالْوَاو والنُّونِ**) أو بِالْيَاءِ والنُّون.

(**قوله: أيْ آخِرُهُ**) يَعني: احذِف أَلِفَ الْمقصُورِ ويَاءَ المنقُوصِ، وهُمَا الْحرف الأخير. وفي (الدشتي) فإنّ الحرف الآخر من الكلمةِ مكمّل لها.

(**قوله: فَقُل فِي مُوسَى والقَاضِي... إلخ**) مُوسَوْن، وقَاضون في حَالَةِ الرّفعِ، ومُوسَيْن وقَاضِينَ في حَالَتَي النّصبِ والجرِّ، والأصل (مُوسَاوْن، وقَاضِيون) و(مُوسَايْن، وقَاضِيين).

(**قوله: والفتحَ**) أيْ: الذي قبل الألفِ المحذوفةِ.

(**قوله: والفتح أبق**) وإنَّما لم يبقوا الكسر في المنقوصِ مشعراً لثقله. اهـ. (سم) أي: لثقله قبل الواو. (صبان).

(**قوله: مشعراً**) حالٌ من الفتحِ، أو من فاعل أبق. (شاطبي).

وهي الألِفُ، وأبْقِ في المَنقُوصِ الضمَّ والكسرَ، أمّا المَمدُودُ والصَّحيحُ فَيُفعَل بِهِما ما فُعِلَ في التَّثنية.

أبو طالب

(**قوله: وأبقِ في المنقوص**) الضمَّ والكسرَ لا يخفى عليك أن إبقاءَ الضمِّ فيه إنما هو بتغيير المحلِّ، وأما إبقاء الكسرِ فمحتمل لأن يكون بلا تغييرٍ في محلِّهِ، وأما إبقاء الفتحِ في المقصورِ فإنما هو مع بقاءِ المحلِّ.

الناصية

(**قوله: وهي الألِف**) (مُوسَى) الْمَقصور بَعدَ ما حُذِفَت ألِفه في الْجَمعِ يَبقَى الْفَتح في السينِ؛ لِلدَّلالَةِ علَى أنَّ الْحَرف الْمَحذوف هنَا ألِف، فَتَقُول (موْسَوْن) بِفَتحِ السِّينِ وَ (موسَين) بِفَتحِ السِّين أيضاً.

(**قوله: الضمّ والْكسر**) ليشعرَ بالواوِ والياء. (قاضي) الْمَنقوص، بَعدَ مَا حذِفَتْ يَاؤه في الْجَمعِ، تُضمُّ الضاد في حَالَةِ الرَّفعِ، وتُكسر الضاد في حالَتَي النَّصبِ والْجَرِّ، فَيُقال (قَاضُونَ) بضَمِّ الضَّادِ و(قَاضِينَ) بِكسرِ الضَّادِ.

(**قوله: أمَّا المَمدود والصَّحيح... إلخ**) يعني: أن جمعهما في تغييرِ الآخر، وعدم تغييره مثل تثنيتهما، فالصَّحيح لا يغيّر نحو: زيدين، وأمّا الممدود فما كان كقراءٍ يقال: قراؤون، وما كان كعلباء وكساء وحياء يقال: علباؤون... أو علباوون وهكذا. هذا؛ وفي (الشيرازي) جَمعُ الاسم المَمدودِ، والاسمِ الصَّحيح الّذي لَيسَ مَقصُوراً وَلَا مَنقوصاً، نَحو: (زيد) يَكون جَمعُهُمَا مِثلَ تَثنِيَتِهِمَا.

أمَّا جمع الاسمِ الصَّحيح تَقول: (زَيدون) رَفعاً و(زَيدِين) نَصباً وجَرّاً.

وأمَّا الاسمُ الْممدودِ فَيُعلَم حُكمه مِمَّا ذَكَرْنَاه - آنِفاً - في التَّثنيةِ: - مِن وجوبِ قَلبِ الْهَمزَةِ إلى الْوَاو إذَا كَانَتِ الْهَمزةُ بَدَلاً عَن ألِفِ التَّأنيثِ، فَـ(صَحْراء) إذَا صَارَت عَلَماً يقال في جَمعها (صَحْرَاوَان) في حَالَةِ الرَّفعِ، و(صحراوين) في حَالَتَي النَّصبِ والْجَرِّ.

وَمِنْ جَوَازِ الْقَلبِ إلى الْوَاوِ، وجَوَاز إبْقَاءِ الْهَمزَةِ فِيمَا كَانَتِ الْهمزةُ للإلْحَاق كـ(عِلْبَاء)؛ أوْ كَانتِ الْهمزةُ بَدَلاً عَنِ وَاوٍ كـ(كِسَاء)، أوْ بدلاً عَن يَاءٍ كـ(حَيَاء) فَقُل في جَمعها: عِلْبَاوُون أوْ عِلبَاؤُون في حَالَةِ الرَّفعِ، وفي النَّصبِ والْجَرِّ عِلْبَاوِين أوْ عِلْبَائِين. كِسَاوُون أوْ كِسَاؤُون فِي حَالَةِ الرَّفعِ، وفي النَّصبِ والْجَرِّ كِسَاوِين أوْ كِسَائِين. حَيَاوُون أوْ حَيَاؤُون في حَالَةِ الرَّفعِ، وفي النَّصبِ والْجَرِّ حَيَاوِين، أوْ حَيَائِين

ومن وُجُوبِ إبقَاءِ الْهَمزَةِ إذَا كَانَتِ الْهَمزةُ حَرْفاً أصليّاً، مِثل (قَرَّاء) فَقُل في جَمعِهِ (قراؤُون) رَفعاً، و(قَرَّائِين) نَصباً وجَرّاً.

فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

(وَإِنْ جَمَعْتَهُ) أَيْ كُلًّا مِنَ المَقصُورِ والمَمْدودِ (بِتاءٍ وَأَلِف فَالأَلِفَ) أَوِ الهَمزَةَ (اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ) ....

أبو طالب

(قوله: فالألف أو الهمزة) يمكن أن يريد المصنف بالألفِ الأعمّ فيشملُ الهمزة أيضاً.

الناصية

(قوله: فَيُفْعَل بهمَا مَا فُعِلَ في التثنية) أي: يعطي الممدود في جمعه جمع المذكَّر السَّالم (حكمه في التثنية) من وجوب التَّصحيح فيما همزته أصلية، ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألفِ التأنيثِ، ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاقِ، أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقراء وصفين المذكر: (وضاؤون، وقراؤون بالتَّصحيح) بسلامةِ الهمزةِ لأصالتها، (و) تقول (في) جمع (حمراء علماً لمذكرٍ) عاقلٍ: (حمراوون بالواو)؛ لأنَّ همزته بدلٌ من ألفِ التأنيثِ، واحترز بقوله علَماً؛ لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السَّلامة، (ويجوز الوجهان) التَّصحيح والإعلال (في نحو: علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلين، فتقول: علباؤون وكساؤود بالتَّصحيح، وعلباوون وكساوون بإبدالِ الهمزةِ واواً؛ لأنّها في علباء؛ للإلحاقِ بقرطاسٍ، وفي كساء بدلٌ من أصلٍ، وفي الأرجحِ من الوجهين الخلاف السَّابق بوجهيه، والتقييد بالعلميةِ شرط لصحة الجمع. (تصريح).

(قوله: وإن جمعته بتاء وألف... إلخ) تقدم منّا في باب المُعربِ والمبني التكلّم على ما يجمع بالألفِ والتَّاءِ قياساً، وكان المناسب للمصنف التَّكلُّم عليه هنا، أو في بابِ المعربِ والمبني.

(قوله: فَالألِف أو الْهَمزَة) أيْ: ألِف الْمَقصور، وهَمزة الْمَمدودِ.

(قوله: اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ) أي: مثل قلبها في التثنيةِ، فإن كانت في التثنيةِ مقلوبة بالياء ففي الجمع أيضاً تقلب ياءً، وكذا إن كانت عن واوٍ.

(قوله: اقلبْ قلبَها في التثنيهْ) الألف مفعول به لاقلبْ مقدماً، وقلبها نصب على المصدريةِ، يعني أن المقصورَ إذا جمع بالألفِ والتاء، قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثني، فتقولُ: حبليات، ومصطفيات، ومستدعيات، وفتيات، ومتيات في جمع متى مسمًّى بها أنثى بالياءِ. وتقول في جمع عصا وألا وإذا ـ مسمًّى بهن إناث ـ عصوات وألوات وأذوات، بالواو لما عرفت في المثنى. هذا وحكم الممدودِ والمنقوصِ ـ إذا جمعا هذا الجمع ـ كحكمهما إذا ثنيا أيضاً، فلم يذكرهما إحالةً على ذلك، وإنَّما ذكر المقصورَ، وإن كانَ كذلك؛ لاختلافِ حكمه في جمعي التَّصحيحِ كما عرفت. (صبان).

فَقُل في المُشتَرى «مشتَرَيات»، وفي رَحى «رَحَيات»، وفي مَتى «مَتَيات»، وفي قَنى «قَنَوات»، وفي صَحراء «صَحْراوات»، وفي بَنّاءة «بَنّاوات»، وفي قَرّاء «قَرّاءات». (وَتاءَ ذِي التّا ألزِمَنّ)

أبو طالب

(قوله: وفي قنى) بالقافِ والنُّونِ كرضى وزناً ومعنى، أو بفتحِ القافِ، جمع قنات، أي: الرُّمح أو البئر، الذي يجري منه الماء، لا بالألفِ والتّاء فإنه يأتي كما سبقَ، وهو مثال لما أصله الواو، فافهم.

(قوله: وفي قراء) في بعضِ النَّسخِ بالتّاءِ، وفي بعضِها بلا تاءٍ، قيل: النسخة الأولى تنافي الممثل له، والثّانية تنافي قوله في مطر بعده، كما سبق، إذ لم يسبق منه مثالٌ لحذفِ التّاءِ لا هذا. أقول: الصَّواب ما في النُّسخةِ الأولى؛ لأنّ القراء بلا تاءٍ معناه العائد، والمذكر الحقيقي لا يُجمعُ بالألفِ والتّاءِ؛ ولأن المرادَ بجمعِ الممدودِ جمع ما يكونُ عندَ الجمعِ ممدوداً، ولو كان قبله غير ممدودٍ، أو التّاء متعدٌّ بها؛ لسقوطِها بأدنى مقتضٍ، فكان الآخر الألف الممدودة، والكلمة ممدودة.

الناصية

(قوله: فَقُل في الْمُشتَرَى) بالألِف اسم مفعول. وفي (الشيرازي) بقَلب الألِفِ الْمقصورةِ إلى الْيَاءِ؛ لكونه عَن ثلاثة مُرتَقِياً.

(قوله: وفي رَحى «رَحيَات») لأنَّه ثلاثي، وأصلُ ألِفِهِ يَاء.

(قوله: وفي مَتَى «متيات») لأنَّه اسم جَامِد أُمِيل.

(قوله: وفي قَنَى «قَنَوات»)؛ لأنَّ ألفها مقلوبة عن واوٍ. و(قَنَى) هو الرُّمح.

(قوله: وفي صَحرَاء «صَحْرَاوَات»)؛ لأنَّ همزتَها بدلٌ من ألفِ التأنيث، فكمَا كَانت تُبدلُ وَاواً في التَّثنيةِ، تُبدلُ وَاواً في الْجَمع. وفي (الدشتي): فتبدلُ واواً كَمَا مرَّ بقولِهِ (ومَا كصحراء بواو ثنّيا).

(قوله: وفي نَبات «نَباوات») (نبات) بتقديمِ النّونِ على الباءِ مفردٌ بمعنى ما ارتفع من الأرضِ، مثال للمقصورِ الذي ألفه بدلٌ عن واوٍ، مع كونه مع التاءِ، فيجوزُ فيه نباوات ونباءات؛ للزوم حذف تائه في الجمعِ كما ذكر. وفي (الشيرازي) يَجوزُ (بَناءَات)؛ لأنَّ همزتَهُ بَدَلٌ عن (يَاءٍ، أوْ وَاوٍ)، وَمَا كَانَ كذَلك يَجوزُ إبقَاءُ هَمزتِهِ في الْجَمعِ، ويَجُوز قَلبُهَا وَاواً.

(قوله: وفي قَرَّاء: قَرّاءات) بفتحِ القافِ صيغة مبالغةٍ تستوي فيها المذكر والمؤنث، والمرادُ هنا المؤنّث، فجمع على قرّاءات؛ لكون الهمزةِ فيه جزء الكلمة.

وفي (الشيرازي) لأنَّ همزتَهَا أصليَّة، والْهمزةُ الأصليةُ لا تَنقلِبُ إلى حَرفٍ آخر في هَذَا الْجَمعِ.

(قوله: وتاء ذي التا) ولو عوضاً عن أحدِ أصولِ الكلمةِ، كما في بنت وعدة، لكن تارةً يرد المعوض عنه في الجمع، كما في أخواتٍ وسنواتٍ وهنواتٍ، وتارةً لا، كما في بنات وهناتٍ وعداتٍ وذواتٍ.

والسَّالِمَ العَيْنِ الثُّلاثِي اسْماً أَنِلْ اِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

حينئذٍ (تَنْحِيهْ) أيْ: حَذْفاً كما سَبَقَ، وكقَوْلِكَ في مُسلِمَةٍ «مُسْلِمات».

هذا، ولِهذا الجَمْعِ أَحْكامٌ تَخُصُّهُ أشارَ إِلَيها بِقَوْلِهِ: (والسَالِمَ العَيْنِ) ....

أبو طالب

(قوله: وكقولك في مسلمة) هذا مثالٌ لذي تاءٍ غير ممدودٍ.

الناصية

(قوله: وتاءَ ذي التَّا أَلْزِمنَّ تَنحيَهْ) تاء مفعول أول بالزَّمنِ، وتنحية مفعول ثان، أي: ما آخره تاء من المقصورِ وغيره، تُحذف تاؤه عند جمعِه هذا الجمع؛ لئلا يجمع بين علامتي تأنيث، ويعامل الاسم بعد حذفِها معاملة العاري منها: فتقول في مسلمة مسلماتٍ، وإذا كان قبلها ألف، قلبت على حدِّ قلبها في التثنيةِ، فتقول في فتاة: فتيات، وفي قناة: قنوات، وفي معطاة: معطيات. وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدةً صححت إن كانت أصليةً، نحو: قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتَّصحيح إن كانت بدلاً من أصلٍ، نحو نباءة فيقال: نباءات ونباوات كما في التثنية.

وفي (الشيرازي) إذَا كانت تاءً في الاسمِ الْمَقصورِ كـ(نباءة) فَاحذِف تَاءَهَا في الْجَمع لِلاكتِفَاءِ بتَاءِ الْجَمع، فَلَا تقل (نباءتات) وإنما قل كما مر (نباءات).

(قوله: حينئذٍ) أي: حين جمعت المقصور أو الممدود جمع تأنيثٍ، يعني: إذا كَانَ مفردهما مع التاءِ كقناة يجب حذف التاء، فلا يقال: قناتات، بل يقال: (قنوات).

(قوله: كَمَا سَبَقَ) في (قناة) و(قراءة).

(قوله: وكَقَوْلَك في مُسلِمَةٍ «مُسْلِمَات») أي: كما تحذف التاء في الاسمِ السالمِ أيضاً. هذا وفي (الشِّيرازي) مِثلما تَحذِف تَاءَ (مُسلِمَة) في الْجَمعِ فَلَا تَقُول (مُسلِمَتَات).

(قوله: هذا، ولِهذَا الْجَمْعِ... إلخ) أي: جمع المؤنَّثِ السالمِ له أحكام تختصُّ به، ولا تأتي في الجموع الأخر.

(قوله: والسالم العين) أي: من الإعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم، واسماً حال، واتباع مفعول ثان لأنل، ومفعوله الأول السالم، وهو مصدرٌ مضاف لمفعوله الأول، وفاؤه مفعوله الثَّاني، والباء في بما بمعنى في. والمعنى: أعطِ الاسم الثلاثي السَّالم العين اتباعك عينه لفائه في الحركةِ التي شكلت بها الفاء، وذكر ضمير الفاءِ؛ لتأولها بالحرفِ، ولم يبرز الضَّمير مع جريان الصِّلة على غير ما هي له لأمنِ اللبسِ، وفي كلامِه حذف العائدِ المجرورِ مع عدمِ مماثلةِ جاره لجارِ الموصولِ معنىً ومتعلقاً، وهو نادر كما سلف في بابِ الموصولِ. (صبان).

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدا

مِنَ التَّضعيفِ والاعْتِلالِ (الثُّلاثِي) حال كونه (اسْماً أَنِلْ) أَيْ: أَعْطِهِ (اتْباعَ عَيْنٍ) مِنهُ (فاءَهُ بِما شُكِلْ) بِه مِنَ الحَرَكَاتِ (إِنْ ساكِنَ العَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَالسَّالِمَ العينِ الثلاثِي اسماً أنلْ**) يعني: أن ما جمع بالألفِ والتاءِ، وحاز هذه الشُّروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً، والشُّروط المذكورة خمسة:

الأول: أن يكون سالم العينِ، واحتُرز به عن شيئين: **أحدهما**: المشددة نحو جَنة وجِنة وجُنة، فليس فيه إلا التَّسكين، **والآخرُ**: ما عينه حرف علة، وهو ضربان: ضربٌ قبل حرفِ العلةِ فيه حركةُ مجانسةٍ ـ نحو: تارةً ودولةً وديمةً ـ فهذا يبقى على حالِه.

وضرب قبل حرفِ العلةِ فيه فتحةً ـ نحو: جوزةً وبيضةً ـ وهذا فيه لغتانِ: لغةُ هذيلٍ فيه الإتباعُ، ولغة غيرهم الإسكانُ، وسيأتي ذكره.

الثَّاني: أن يكونَ ثلاثياً، واحترز به من الرُّباعي نحو: جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإناثٍ، فإنَّه يبقى على حاله.

الثالث: أن يكون اسماً واحترزَ به من الصِّفة ـ نحو: ضخمةٍ وجلفةٍ وحلوةٍ ـ فليس فيه إلا التَّسكين.

الرابع: أن يكونَ ساكنَ العينِ، واحتُرز به من متحرّكها نحو شجرة ونبقة وسمُرة، فإنه لا يغير. نعم يجوز الإسكانُ في نحوِ: نبقاتٍ وسمراتٍ كما كان جائزاً في المفردِ، لا أن ذلك حكم تجددِ حالةِ الجمعِ.

الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكرِ نحو: بكر، فإنه لا يجمعُ هذا الجمع فلا يكونُ فيه الإتباعُ المذكور، ولا يشترطُ للإتباعِ المذكور أن يكونَ فيه تاء التأنيثِ كما أشار إلى ذلك بقوله: (مُختتماً بالتاء... إلخ). (أشموني).

(**قوله: مِنَ التَّضعيف والاعْتِلَالِ**) يَعني: الاسمَ الثلاثي الّذي عَين فِعلِهِ لَيسَ مكرَّراً، ولَيسَ حرف عِلّةٍ، فاجْعله تَابعاً في الحَرَكَاتِ لِفاءِ الْفعل.

(**قوله: بِمَا شُكِّلَ به مِنَ الْحَرَكَاتِ... إلخ**) يعني: الاسم الثلاثي الّذي لم يتكرَّر عينه، ولم يكن حرف علّة، وهو جامدٌ يكون عينه تابعاً للفاءِ في الحركةِ إذا جمع جمع تأنيث إن بدا، أي: ظهر ساكن العين في المفردِ وكان مؤنثاً. (دشتي).

(**قوله: إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا**) يَعني: بِشَرطِ أَنْ تَكونَ عَين الْفِعلِ سَاكِناً، ويكونَ الاسم مُؤَنَّثاً لَا مُذَكَّراً، سَوَاء كَانَ تَأنيثه بِوجودِ تَاءِ التأنيث فِيهَا، أَمْ بِدونِ تَاءِ التَّأنيث.

سواءٌ كانَ (مُخْتَتِماً بِالتَّاء أَوْ مُجَرَّدا) مِنها، فَقُل في جَفْنَةٍ ودَعْدٍ وسِدْرَة وهِنْد وغُرْفَة وجُمْل: جَفَنات ودَعَدات وسِدِرات وهِنِدات وغُرُفات وجُمُلات بِخِلافِ غَيرِ السَالِمِ العَيْنِ، كَسَلَّة وكِلَّة وحُلَّة وجَوْزَة ودِيْمَة وصُورَة، وغَيرِ الثُّلاثي كزَيْنَب، والوَصْفِ كضَخْمَة.

أبو طالب

(قوله: جفنة) بالجيمِ والفاءِ، والنُّونِ القصعة من الخشب، ودعد: اسم امرأة، وسدرة: شجر السدر المعروف، وجمل بالجيم: كقفل بالفارسية كداختن.

(قوله كسلة) بفتحِ السِّين المهملةِ بالفارسيةِ (طبق بزرك) وكله بكسرِ الكافِ: الغطاء الرقيق، وحُلة بضمِّ الحاءِ المهملةِ ثوب الجنة، والبردُ اليماني، والرِّداء، وجوزة مفردُ الجوزِ، وهو بالفارسيةِ (كردكان)، والدِّيمة: السَّحاب كما مرَّ.

الناصية

(قوله: مؤنثاً) قيل: لا حاجة إليه: إذ الكلام في المؤنثِ؛ لأنه المقسمُ، وهو مبني على ربطِ قولِه، والسالم العين. . . إلخ، بقوله: وتاء ذي التا ألزمن تنحيه، فيكون المعنى: والسَّالم العين من ذي التاءِ، وهذا أمرٌ لا يدل عليه، بل يمنعه قوله مختتماً بالتاءِ أو مجرداً، فلهذا قال مؤنثاً، فتدبر. (صبان).

(قوله: فَقُل في جَفْنَةٍ ودَعْدٍ. . . إلخ) جَفْنة: الصَّحن الَّذي يؤكلُ فيه الطَّعَام، (دَعْد) اسمُ امْرَأةٍ، (جُمْل) بِضَمِّ الْجِيمِ وسكونِ الْمِيمِ عَلَم لامْرَأة. فَهَذِهِ كلُّها أسْمَاء ثلاثية وعَين فِعلِها سَاكِنة غير متحركة، ولَيسَ عَين فِعلِهَا حَرف عِلَّة (وَاو، يَاء، أَلِف) وَلَا مُضَعَّفَة، وبَعضها فيهَا التاء، وبَعضهَا بِلا تَاءٍ.

(قوله: جَفَنَات ودَعَدَات. . . إلخ) في هذه الْجموعِ عَين الفِعلِ تكون حَرَكَتُه مثل حركةِ فَاءِ الْفِعلِ تَقول (جَفَنَات، دَعَدَات) بِفَتحِ الْفَاءِ تَبعاً لِلْجيم، وفَتحِ الْعَيْنِ تَبعاً لِلدَّال، و(سِدِرَات، وهِنِدَات) بِكسرِ دَالِ الأَوَّلِ تَبعاً لِلسِّينِ، وكَسرِ النُّونِ تَبعاً لِلْهَاءِ، و(غرفات، وجُمُلَات) بِضَمِّ الرَّاءِ تَبعاً لِلْغَيْنِ، وضَمِّ الْمِيمِ تبعاً لِلْجيم، مَعَ أَنَّ غير الفِعلِ مِن هَذِهِ السِّتَّة كلِّها كَانَت سَاكِنة في الْمُفرد. (شيرازي).

(قوله: كَسَلَّة وكِلَّة وحُلَّة) فجمعها (سَلاتٍ وكِلاتٍ وحُلاتٍ) بفتح السينِ وكسرِ الكافِ وضمِّ الحاءِ مع سكونِ العين، وهو اللامُ الأوّل في الثَّلاثةِ فلم يتبع العين الفاء للتضعيفِ.

هَذِهِ الثَّلاثة غير سَالِمَةٍ مِنَ التَّضعيفِ، فَاللَّامُ فيها عَين الْفِعلِ وهي مضعفة.

هَذِهِ الثَّلاثة عَينها غير سَالِمَةٍ مِنَ الإعْلالِ، فَالْواوُ في الأَوَّلِ والثَّالثِ، والْيَاء في الثَّاني عَيْن فِعلِهَا، وهُمَا حَرف عِلةٍ.

(قوله: وغَير الثُّلاثِي) أي: بخلاف غير الثلاثي، فزينب لا يتبع عينها (الياء) فاؤها (الزاء) في الجمع (زينبات).

(قوله: كزَيْنَب) فهو اسمٌ مؤنثٌ سَاكِن الْعَينِ (اليَاء)، ولكنَّه أكثر مِن ثَلاثَةِ أحْرف.

(قوله: كَضَخْمَة) فَهي مؤنَّث، وسَاكِن الْعَينِ (الخَاء) وثُلاثي، ولكنَّهَا وَصف لا اسم، ثمَّ إنَّ في هَذِهِ الثَّمانِيَة لا تكون عين الفِعلِ تَابعاً لِفَاءِ الْفِعلِ في الْجمعِ، بَلْ تَبقَى عَين الْفِعلِ بِحركتهَا الَّتي كَانت له في الْمفردِ.

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الفَتْحِ أَوْ خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ فَكُلاً قَدْ رَوَوْا

(وَسَكِّنِ) العَيْنَ (التَّالِيَ غَيْرَ الفَتْحِ) وهو الكسرُ والضَّمُّ، فَقُل في كَسْرَة وهِنْد وخُطْوَة وجُمْل: كَسْرات وهِندات وخُطْوات وجُمْلات (أَوْ خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ) فَقُل في كَسْرَة وهِنْد وخُطْوة وجُمْل كَسَرات وهِنَدات وخُطَوات وجُمَلات (فَكُلاً) مِمّا ذُكِرَ (قَدْ رَوَوْا) عَنِ العَرَبِ، أمّا التّالي الفَتْحَ فَلا يَجُوزُ إلا فَتْحُهُ، فَيُقال في دَعْد: «دَعَدات».

أبو طالب

(قوله: وخطوة) هي بفتحِ الخاءِ المعجمةِ بالفارسيةِ (كام برداشتن)، وإنما عدلَ في هذا المثالِ عن الإعادةِ؛ إشارة إلى أن الإشكال جائز، وإن كان ما بعد السَّاكن واو يقتضي ضمّ ما قبلها.

الناصية

فَتقول: (سَلّات، وكِلّات، وحُلّات) بِفَتحِ السِّينِ، وكَسرِ الْكَافِ، وضَمِّ الْحَاءِ مَعَ سكونِ اللّامِ في جَميعِهَا.

و(جَوْزَات، ودِيمَات، وصورَات) بِفَتحِ الْجيمِ، وكَسرِ الدَّالِ، وضَمِّ الصَّاد، مَعَ سكونِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فيهَا.

و(زَيْنَبات، وضَخْمَات) بِفَتحِ الزَّاءِ والضَّادِ، مَعَ سكونِ الْيَاءِ والْخَاءِ.

(قوله: وَسَكِّن الْعَيْنَ. . . إلخ) يعني: إذا كان فاء الفعل مكسوراً أو مضموماً يجوز في عينه ثلاثة وجوه (الاتباع) كما مرَّ بقوله: (اتل إتباع عين فائِه بما شكل) و(سكون العين) و(الفتح) لأجل التَّخفيف؛ لأنَّ الفتحة أخف الحركاتِ. دشتي. وفي (الشيرازي): إذا كَانَ فَاءَ الْفِعلِ غير مَفتوح (مَضموماً أَوْ مَكسُوراً) فَعَيْن الْفِعلِ في الْجَمعِ اجْعَلْهَا سَاكِنَةً، وإنْ كَانَ مُفرده سَالِم الْعَيْن، ثلاثياً، مُؤنَّثاً بِالتَّاءِ أَوْ مؤنّثاً بِدونِ التاءِ.

(قوله: غير الفتح) بالنّصب على المفعولة أو الجرِّ على الإضافةِ.

(قوله: أَوْ خَفِّفْهُ بالْفَتْحِ) أيْ: اجعَلْ عَينَ الْفِعلِ مفتوحاً؛ لأنَّ الفَتحَ خَفيف.

(قوله: فَقُلْ في كَسْرَة. . . إلخ) بِسكونِ عَيْنِ الْفِعلِ فيها جَميعاً وهي: السين، والنُّون، والطّاء، والْميم، والأوَّلَانِ فَاؤهمَا مَكسور، والآخَرَانِ فَاؤهمَا مَضموم.

(قوله: كِسَرَات. . . إلخ): بفتحِ عَيْنِ الفِعلِ مِنهَا، وهيَ: السِّين، والنّون، والطّاء، والْميم كَمَا مر.

(قوله: فَكُلاً. . . إلخ) أي: الوجوه الثَّلاثة كلّها مروية عن العربِ. وفي (الصبَّان) أشار بقولِهِ، فكلاً قد رووا إلى أنَّ هذهِ اللغاتِ منقولةً عن العربِ، خلافاً لمن زعم أن الفتحَ في غرفاتٍ، إنّما هو على أنّه جمع غرف، وردّ بأن العدولَ إلى الفتحِ تخفيفاً أسهلُ من ادّعاءِ جمع الجمعِ، ورده السيرافي.

(قوله: فَيُقَال في دَعْد: دَعَدَات) بِسُكون العينِ في المفردِ، وفَتحِ الْعَيْنِ في الْجَمعِ.

وَمَــنَــعُــوا إِتْــبَــاعَ نَــحْــو ذِرْوَهْ وَزُبْــيَــةٍ وَشَــذَّ كَــسْــرُ جِــرْوَهْ

(وَمَنَعُوا إتْباع) العَيْنِ لِلْفاءِ إذا كانَتِ [الفاءُ] مَضمُومَةً واللّام ياءً أو مَكسُورَةً واللامُ واواً (نَحْو: ذِرْوَهْ وزُبْيَةٍ) وأجازُوا فيهما الفَتْحَ والسُّكُونَ، فَقالُوا: ذِرَوات وذِرْوات، وزُبَيات وزُبْيات ....

أبو طالب

(قوله: نحو ذِروة) بكسرِ الذالِ هاهنا وإن كان ضمّه أيضاً جائز، وهي العلو، وزُبية بضمِّ الزاءِ، وهي الحفيرة التي تحفرُ للأسدِ.

الناصية

(قوله: وَمَنَعُوا إتْبَاعَ الْعَيْنِ لِلْفَاءِ... إلخ) وفي (التَّصريح): إن كان الاسمُ المستوفي للشروطِ الخمسةِ (مضمومَ الفاءِ نحو: خطوة وجمل) بالجيم على امرأةٍ، (أو مكسورها نحو: كسرة، وهند، جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً) عن القيد الآتي، (والإتباع) لحركةِ الفاءِ، (إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدَّالِ المهملةِ والياءِ المثناة تحت، وهي الصورة من العاجِ، (وزبية) بالزاي والباءِ الموحدةِ والياء المثناة تحت، وهي حفرة للأسدِ، فيقال في جمعهما: دميات وزبيات بفتح عينهما، وإسكانها، وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفاً؛ لئلا يلتقي ساكنان، وامتناع الإتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة واللام واو كذِروة) بكسرِ الذّالِ المعجمةِ، وقد تضمّ وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر الراء على أحدِ اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة، وهي الجعل، أفلا يقال في جمعِهما: ذروات، ورشوات بكسر عينهما إتباعاً لفائهما لثقلِ الواوِ بعد الكسرةِ. وبسكون الراء أعلى السنام. (هذا والإتباع) لحركة الفاء (إن لم تكن الفاءُ مضمومةً واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت، وهي الصورة من العاج، (وزبية) بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت، وهي حفرة للأسدِ، فيقال في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما وإسكانها، وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفاً، لئلا يلتقي ساكنانِ وامتناع الإتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة. (ولا مكسورة واللام واو كذروة) بكسر الذال المعجمة، وقد تضمُّ.

(قوله: إتباع نحو ذروة وزبية) أي: إتباع جمع نحو... إلخ، أي: الإتباع فيه، أي: كالإتباعِ في جمعٍ، نحو: ذروة بكسرِ الذالِ المعجمةِ وضمِّها كما في (القاموس) وهي أعلى الشيء، وزبية بضمِّ الزاي وسكونِ الموحدةِ وفتح التحتيةِ، وهي حفرة الأسدِ. (صبان).

(قوله: فَقَالُوا ذِرَوَات وذِرْوَات) بفتحِ الرَّاءِ في الأولى وسكونِها في الثَّانية؛ لأنَّ فائها وهو الذال مكسورة وإن لامها الواو. (دشتي).

(قوله: وزُبَيَات وزُبْيَات) بفتح الباء في الأولى وسكونِها في الثَّانية؛ لأنّ فاءها، وكون لامها ياء. (دشتي).

وَنَــادِرٌ أَوْ ذُو اضْـطِــرَارٍ غَـيْــرُ مَــا قَــدَّمْــتُــهُ أَوْ لِأُنَــاسٍ انْــتَــمَــى

(وَشَذَّ كَسْرُ) عَيْنِ (جِرْوَهْ) إتْباعاً لِلْفاءِ فَقيلَ: جِرِوات (ونادِرٌ) أيْ: قَليلٌ (أَوْ ذُو اضْطِرارٍ غَيْرُ ما قَدَّمْتُهُ) ....

أبو طالب

(**قوله**: جِروة) بكسرِ الجيمِ، وهو ولدُ الكلبِ.

الناصية

(**قوله**: **وشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ**) فيما حكاه يونس من قولِهم جروات بكسر الراءِ، وهو في غاية الشذّوذ لما فيه من الكسرةِ قبل الواوِ. وفي (الشيرازي) القاعدة فيهَا أن عين فعلهَا في الجمعِ يكون بِالسُّكونِ أوْ بالْفَتحِ ـ كَمَا مَرَّ آنِفاً ـ ولكنّ العرب قرأتْ بكسرِ عَيْنِ متَابَعَة لِفَائِهَا الْمكسورة (جِرِوَات) بكسرِ الجيمِ والرَّاء.

(**قوله**: **جروهْ**) هي بكسر الجيم لا غير، وأما قول (التَّصريح) وشذَّ جروات بالكسرِ في الراءِ إتباعاً للجيمِ على إحدى اللغاتِ، فعلى إحدى اللغاتِ يرجع لكسر الراءِ لا لكسرِ الجيم، فقول الإسقاطي بكسرِ الجيمِ على إحدى اللغاتِ ناشئٌ عن عدمِ فهمِ عبارة التَّصريح، والجروة: الأنثى من ولدِ الكلبِ والسبعِ، والصغيرة من القثاء. (صبان).

(**قوله**: **فَقيلَ جروات**) مع أن قياسِها عدم الإتباع لكسر فائِها، وكون لامها واواً كذروة. (دشتي).

(**قوله**: **غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ**) من القواعدِ في جمع المؤنّثِ. وفي (الأشموني) ما وردَ من هذا البابِ مخالفاً لما تقدَّم، فهو إما نادرٌ، وإما ضرورة، وإمّا لغةُ قوم من العربِ، فمن النَّادر قولُ بعضهم كهلات بالفتحِ، حكاه أبو حاتم، وقياسه الإسكان؛ لأنّه صفةٌ، ولا يقاسُ عليه خلافاً لقطربٍ، ولا حجة في قولِهم لجباتٍ وربعاتٍ في جمع لجبة وربْعة؛ لأنّ من العربِ من يقول: لجبة وربعة، فاستغنى بجمعِ المفتوحِ عن جمعِ السَّاكنِ. ومن النَّادرِ أيضاً قولُ جميعِ العربِ عِيرَات بكسرِ العينِ وفتح الياءِ جمع عير، وهي الإبلُ التي تحمل المبرة، والعير مؤنثة، وذهب المبردُ والزجاج إلى أنه عَيرات بفتحِ العينِ. قال المبردُ: جمع عير، وهو الحمار، وقال الزَّجاج: جمع عير الذي في الكتفِ أو القدم وهو مؤنث، ومنه أيضاً جروات كما تقدَّم. ومن الضَّرورةِ قوله:

وحُـمِّـلْـتُ زَفَـرَاتِ الـضُّـحَـى فـاطـقْـتُـهَـا وَمَــا لِــي بِــزَفْــرَاتِ الـعَـشِـيِّ يَـدَانِ

وقولُ الراجزِ:

فَـتَـسْـتَـرِيـحُ الـنَّـفْـسُ مِـنْ زَفْـرَاتِـهَـا ....

وقياسه الفتح. ومن المنتمي إلى قومٍ من العربِ الإتباع في نحو بيضة، وجوزة من المعتلّ العينِ، فإنها لغة هذيلٍ.

....

أبو طالب

....

الناصية

ومنه قولُ شاعرِهم:

أخُو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ ....

وبلغتهم قرئ: ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمۡۚ﴾ [النور: ٥٨]. ومن المنتمي إلى قومٍ أيضاً نحو: ظبيات وأهْلات بإسكانِ العينِ، كما تقدَّم. (أشموني).

هذا وفي (التَّصريح) (يمتنع التغيير) في العينِ (في خمسةِ أنواعٍ) لم تستوف الشُّروطِ الخمسة **(أحدها)**: فاقد الثَّلاثة (نحو: زينبات وسعادات)؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان. **النَّوع (الثَّاني)**: فاقد الاسميةِ المقابلة للوصفية (نحو: ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين، جمع ضخمةٍ، وهي الغليظة (وعَبْلات) بفتحِ العينِ المهملةِ، وسكونِ الموحدةِ، جمع عبلة، وهي: الناميةُ الخلقِ، (لأنها وصفان لا اسمانِ، وشذ كهلات بالفتحِ) في الهاءِ، جمع كهلة، وهي التي جاوزتِ الثلاثين سنة، وكان حقّه الإسكان؛ لأنّه صفة، (ولا ينقاس) فتحه (خلافاً لقطربٍ). **النَّوع (الثالث)**: فاقد سكونِ العينِ (نحو: شجَراتٍ) بفتحِ الجيمِ، (وسمُرات) بضمِّ الميمِ، (ونمِرات) بكسرِ الميم؛ لأنهنَّ محركات الوسطِ) ومفردهنّ شجرة، وسمرة، ونمرة، بالنّون: أنثى النمر، (نعم يجوز الإسكانُ) تخفيفاً (في نحو: سمرات) مما كانت عينه مضمومة، (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة، (كما كان) الإسكانُ (جائزاً) تخفيفاً (في المفردِ)، نحو: سمْرة ونمْرة بإسكان الميم فاستصحب مع الجمع، (لا أن ذلك) الإسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمعِ) حتى يقال: إن التَّغيير حاصل بسببِ الجمعِ. **النَّوع (الرَّابع)**: فاقد صحة العينِ (نحو: جوزات) من الواوي، (وبيضات) من اليائي مما قبل حرف العينِ فيه فتحة، فلا يغير؛ لاعتلالِ العينِ، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِۖ﴾ [الشورى: ٢٢] بسكون الواوِ (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتحِ، ولم تستثقل فتحة عينِ المعتلِ؛ لعروضِها عندهم (وعليه قراءة بعضِهم ﴿ثَلَٰثُ عَوَرَاتٍ﴾ [النور: ٥٨]) بفتحِ الواوِ، (وقول الشاعرِ) الهذْلي في مدحِ جملة:

أخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمِنْكَبَيْنِ سَبُوحُ

بفتحِ الياءِ من بيضات، يقول: جملي في سرعةِ سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً؛ ليصل إليها، والرائح: من الرواح هو الذَّهاب، والمتأوب: من تأوب إذا جاء أول الليلِ، والرَّفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكِهما في السير، والسّبوح: حسن الجري. وبقي من المعتلِّ ضرب آخر، وهو ما كان حرفُ العلةِ فيه ساكناً، وقبله حركة متجانسة، نحو: تارة ودولة وديمة، فهذا يبقى على حالِه، وهذيل تفتحه في جميعِ البابِ، قاله في (المصباح). (واتفق جميعُ العربِ على الفتحِ في

كقَوْلهم في عِير عِيَرات، وفي كَهْل كَهَلات، وقَوْلِ الشّاعِرِ في زَفْرَةٍ:

[عَـلَّ صُـرُوفَ الـدَّهْـرِ أَوْ دُولاتِـهـا يَـدُلْـلْـنَـا الـلَّـمَّـةَ مِـنْ لَـمّـاتِـهـا]

فَـتَـسْـتَـرِيـحُ الـنَّـفْـسُ مِـنْ زَفْـراتِـهـا

أبو طالب

(**قوله: في عِيْر**) بكسرِ العينِ وسكونِ الياءِ المثناةِ التَّحتانية الإبل؛ التي تحمل المأكولات، والجمع: «المسافرون»، وكهلة: بفتحِ الكافِ من كان بين أربعين سنة إلى السِّتين، وهما وصفانِ، والقياس: أن تبقى عيناهما في الجمعِ على السُّكونِ ففتحتا على غيرِ القياسِ.

(**قوله: فتستريح النفس من زفراتِها**) ما قبله:

الناصية

عَيرات جمع عِيْر) بكسرِ العينِ المهملةِ وسكونِ الياءِ المثناةِ تحت وبالرَّاء (وهي الإبل التي تحمل المِيْرة) بكسرِ الميمِ وسكونِ الياءِ والمثناةِ تحت الطعامِ، (وهو شاذٌ في القياسِ؛ لأنّه) مؤنّث بدليل، ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلۡعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] فهو (كبَيعة وبيعات، فحقّه الإسكان) واختلفَ الناسُ في عيراتٍ اختلافاً كثيراً، وحاصله هل هي بكسرةٍ ففتحةٍ، أو بفتحتين على قولين. والأوّل قول والجمهورِ، ثم اختلفوا في المفردِ فقال: أكثرُهم عير بكسرةٍ أصليةٍ اسمُ جمعٍ للإبلِ تحمل الميرة؛ لأنّها تعير أي: تذهب وتجيء، وقيل: عيرُ بكسرةٍ منقلبةٍ عن ضمةٍ جمع تكسير لعيرِ بالفتحِ، وهو الحمارُ كسقف وسقف، ثم فعل به ما فعل ببيض من قلبِ الضمّةِ كسرةً قالوا: وأصل القافلة قافلة الحمير، ثم توسعوا، فأطلقوها على كلِّ قافلة، والقولُ الثّاني اختلف القائلون به أيضاً على قولين: **أحدهما**: للمبردِ وهو أنه جمع عير، وهو الحمار، **والثّاني**: لتلميذه أبي إسحاق وهو أنه جمع عير، وهو الذي في الكتفِ أو القدمِ. **النّوع (الخامس)**: فاقدُ عدم الإدغام (نحو: حَجات) جمع حجةٍ بفتحِ الحاءِ: المرة من الحج، (وحِجات) جمع حجة بكسر الحاءِ للهيئة من الحجِّ، (وحُجات) جمع حُجةٍ بضمّ الحاءِ للدَّليل، فلا تغير العين عن سكونِها؛ (لإدغامِ عينه، فلو حرك انفكَّ إدغامه، فكان يثقل) فتفوت (فائدة الإدغام). (تصريح).

(**قوله: كَقَولهم في عِيْر**) بكسرِ العين، وسكونِ الْيَاءِ، هو الْقَافِلة، جَمعه عِيرات بكسرِ العين، أي: المهملة وفتحِ الياءِ، أي: والقياس تسكين الياء؛ لأنّ مفرده معتل العين مكسور الفاء، فليس في عينه إلا التَّسكين؛ وفيه شذوذٌ آخر، وهو الجمعُ بالألفِ والتاءِ؛ لأنّ مفرده ليس مما يجمع بهما قياساً.

(**قوله: وفي كهْل**) بفَتحِ فسكونٍ هو الإنْسَانُ في سِنِّ الأرْبَعين ـ كَمَا قيل جمعه (كهلات) بِفَتحِ الكَافِ والْهَاءِ، والأصلُ فيه سكون الْهَاءِ؛ لأنّه صِفَة، ومِن شرائِطِ إتْباع الْعينِ للفَاءِ أنْ يكون اسماً (كَمَا مرّ). (شيرازي).

(**قوله: فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا**) قاله أعرابي من بني عذرة ـ من قصيدة من الطَّويل ـ وحملت مجهول: أي كلفت. (والشَّاهد) في زفراتِ الضَّحى، حيث سكنت الفاء فيها للضَّرورةِ، وهو جمع

(أَوْ لأُناسٍ) مِنَ العَرَبِ قَلِيلِينَ (انْتَمى) أيِ: انْتَسَب، كقَوْلِ هُذَيْلٍ في بَيْضَة وجَوْزَة: بَيَضات وجَوَزات.

أبو طالب

«عـــلَّ صُـــرُوْف الـــدَّهْـــرِ أَوْ دُولاتِـــهـــا» ....

في زفرة يدللنا اللمة من لماتها. علَّ لغة في لعلّ، وصروف الدَّهرِ: تصاريف الزَّمانِ، ودولات: جمع دولةٍ في المالِ، وبالفتحِ في الحربِ، ويدلن كيقمن من الإدالة، وهي الغلبة، واللمة بالفتحِ الشّدة، وهي مفعولٌ ثانٍ ليدلن، والزَّفرات: جمع زفرةٍ بالسُّكونِ، وهي الشدّة.

(**قوله: في بيضة**) بكسرِ الأولِ لبيضةِ الطُّيورِ أو للبيضةِ من الحديدِ، ففتح هذيل العينَ في جمعهِ وجمع جوزةٍ.

الناصية

زفرة، من زفر يزفر إذا خرج نفسه بأنين، وإنَّما أضاف الزَّفرات إلى وقتينِ؛ لأنّ من عادةِ المقيمِ أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين، ولهذا ينقطع عن الأكلِ؛ لأنّ الأكل غالباً يكون في هذين الوقتينِ. (عَلّ) أيْ: لعل (صروف الدّهر) حَوَادِث الدَّهْر (دولَاتِهَا) اخْتِلاف وانْقِلاب الأزمِنَةِ (يَدْللنا) يَغلِبَنَا، (اللّمّة) مَا يحيط الإنْسَانَ من الصُّعُوبات، (زَفرة) إخْراج النَّفسِ بِشِدَّة، وهي عَلامَة الْمشَاكِل والْمصَائب.

(**المَعنَى**) لعلّ حَوَادِث الدَّهرِ وانْقِلابِ تِلْك الْحَوَادِثِ يَغْلِبُنَا عَلَى مشكلةٍ مِن مَشَاكِلِهَا حتَّى تَستريح نَفْسنا مِن مَشَاكِلِهَا. (**الشَّاهد**) في سكونِ الْفَاءِ (عَيْن الْفِعلِ) مَعَ أنَّ الْقَاعِدَة تَقْتَضِي فَتْحَهَا؛ لأنَ (زَفْرَة) اسم لَا وَصْف، فَيَجب متابعة الْعَيْنِ لِلْفَاءِ في الفتحِ.

(**قوله: كَقَوْلِ هُذَيْلٍ**) هي قَبيلة مِنَ العرب.

(**قوله: بَيَضَات وَجَوَزَات**) بفتحِ الْفَاءِ والعينِ فيهمَا، مَعَ أنّ الْقَاعِدَةَ تَقْتَضِي أنْ تسكن الْعَيْن (الياء ـ والواو) إذا كانت غير صحيحة، كما هو المشهورُ في (لسان العرب).

جَمْعُ التَّكْسِير

هذا باب جمع التكسير

أبو طالب______________________________

. . . .

الناصية ______________________________

(**قوله: هذا باب جمعِ التكسيرِ**) ويفارقه جمع السلامةِ في أربعةِ أشياء، **أحدها**: أن جمع السلامةِ مختصٌّ بالعقلاءِ، والتَّكسيرُ لا يختصُّ.

والثّاني: أنه يسلم فيه بناء المفردِ، ولا يسلم في التكسير، **والثالث**: أنه يعربُ بالحروفِ، وجمع التكسير بالحركاتِ، **والرابع**: أن الفعلَ المسندَ إلى جمعِ السلامةِ لا يؤنّث، ويؤنّث مع التكسير، قاله أبو البقاء.

وهو كما في (التّصريح) ما تغير فيه لفظاً صيغة الواحد إما بزيادة، ليست عوضاً من شيء من غير تبديل شكلٍ (كصنو) للمفرد، (وصنوان) لجمعهِ، قال في (الصّحاح): إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصلٍ واحدٍ، فكل واحدةٍ منهن صنو، والاثنان صنوان، والجمع صنوان، برفع النُّونِ بخلاف زيدون، فإن الواو عوض عن الضمة، والنون عوض عن التنوين، (أو بنقص) من غير تبديلِ شكل (كتخمةٍ بضمِّ التاءِ وفتح الخاء المعجمة للمفرد، (تخم) لجمعهِ (أو بتبديلِ شكلٍ) من غير زيادةٍ ولا نقص، (كأسدٍ) بفتح الهمزةِ والسِّين للمفرد (وأسد) بضمِّ الهمزةِ وسكونِ السينِ لجمعهِ (أو بزيادة وتبديل شكل كرجالٍ) ورجل، (أو بنقصٍ وتبديلِ شكلٍ كرسل) ورسول، (أو بهن) أي: بنقص وزيادةٍ وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام، فإن غلماناً زيد في آخره ألف ونون، ونقص منه الألف الواقعة قبل الميمِ، وبعد اللام في غلامٍ، وتبديل شكله بكسر فإنه وإسكان عينه، هذا تقسيم ابن مالك، واعترض أنه لا تحرير فيه؛ لأنّ صنوان من باب زيادةٍ وتبديل شكلٍ، وتخم من باب نقصٍ وتبديلِ شكلٍ؛ لأنّ الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفردة، قاله المرادي، ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي، والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمينِ لفظي وتقديري، فاللفظي: ما تقدم له، والتقديري: نحو: فلك، ودلاص، وهجان، ومذهب سيبويه أن فلكاً وإخوانه جموع تكسيرٍ، فيقدر في فلك زوال ضمّة الواحد وتبديلها بضمةٍ مشعرةٍ بالجمعِ، ففلك إذا كان واحداً كقُفل، وإذا كان جمعاً كبدان، وكذا القول في أخواته، والباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكانِ، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب، ونحوه مما يشترك فيه الواحدُ وغيره حين قالوا هذا جُنُب، وهذان جُنُب، وهؤلاء جُنُب، والفارقُ عنده بين ما يقدر تغييره، وما لا يقدر تغييره وجدان التَّثنية وعدمها، وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمعِ من (التّسهيل)، والأصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنياً عن تقديرِ التَّغييرِ.

أَفْـعِـلَـةٌ أَفْـعُـلُ ثُـمَّ فِـعْـلَـهْ ثُـمَّـتَ أَفْـعَـالٌ جُـمُـوعُ قِـلَّـهْ

وهو كما يُؤْخَذُ مِنَ «الكافِيةِ»: ما ظَهَرَ بِتَغْيِيرٍ لَفْظاً أو تَقديراً (أَفْعِلَةٌ) ....

أبو طالب

(**قوله: أو تقديراً**) هذا؛ لإدخال نحو فلك، حيث كان جمعاً ومفرداً، فقدر سكونه حال الإفراد كسكونِ قرب، وحال الجمعِ كسكون أسد، فالأول زائل والآخر حادث فرضاً وتقديراً، واعلم أن نحو بنين وبنات مكسر حقيقة، ومصحَّح حكماً، فلا يضرُّ دخوله في تعريفِ كلٍّ منهما.

(**قوله: أفعلة... إلخ**) اعلم أن جمع التكسيرِ إما على صيغةِ منتهى الجموعِ، أو على غيرِها، **والأول**: يحتملُ عندَ العقلِ مئة وثلاث وعشرين صيغة، إحدى وأربعون منها مختتمة بالتّاءِ، والبواقي بغير تاء كما سبقَ في بابِ ما لا ينصرف، وأمّا تميز ما يوجد منها في كلامِ العربِ عمّا لا يوجد ففي غاية الإشكالِ؛ لتوقفه على تميزِ أصولِ ما يجمعُ بها عن الزوائد، **والثاني**: ذو صيغٍ كثيرةٍ، وقد ظفرتُ منها على نيفٍ وثلاثين صيغة، وهي هذه صحب، حمر، بيضٌ، خذم، قرب، فِكر، كتب، فرهة، غلمة، طلبة، حجرة، قردة، غزاة، أغلمة، صحابة، رجالة، أمومة، شباب، رجال، ذبال، ضروب، حمير، صفي، قبي، أعين، أقسام، أصدقاء، شرفاء، سلان، صنوان، شبان، كفار، كمل، قتلى، حجلى، سكارى، معبوداء، ومن تصفّح كتب اللغة ربما وجد صيغاً أخرى غير ما ذكرنا.

الناصية

(**قوله: وهو**) أي: التكسير ما ظهر، أي: حدث بسبب تغيير في مفرده لفظاً أو تقديراً، وإنّما زاد قيد (تقديراً) ليدخل نحو: (فُلْك) بضمِّ الأولِ، وسكون الثّاني بمعنى السَّفينة؛ فإنها مفردة، وجمع بصيغةٍ واحدة، فقدّروا سكون اللام في المفردِ أصلية كسكونِ الراءِ في (قُرْب)، وقدّروا سكونها في الجمعِ عرضياً كسكونِ السينِ في (أُسْد) بضمِّ الهمزةِ، جمع أَسَدٍ بفتحتين، فكان التَّغيير تقديريّاً. (دشتي).

(**قوله: مَا ظَهَرَ بتَغْيير لَفْظاً**) إمّا بزيادةِ حَرفٍ (كرجل ـ ورِجَال) فزادتِ الألِف، أوْ بنقيصةِ حَرفٍ (كرسول ـ ورسل) فنقصتِ الْوَاو، أو مع زِيَادَة حرفٍ ونَقيصة حَرف آخر (كَغُلام، وغِلْمانٍ) بزيادة الألِفِ والنّون بعد الْميم، ونَقْصِ الألِفِ قبل الْميم، أوْ بدونِ زِيادةِ حَرفٍ ولا نقيصةِ حرف، بل بتغييرِ الحَركَاتِ فقط مثل (أَسَد، وأُسْد) فَالْمُفرد بفَتح الْهَمزةِ والسِّين، والْجمع بِضمِّ الهمزةِ وسكونِ السين. (شيرازي).

(**قوله: أوْ تَقديراً**) مثل (فُلْك ـ وفُلك) الْمفرد والْجمعُ كِلاهما بِضمِّ الْفَاءِ وسكونِ اللام، ولكنْ ضمّة الْفَاء في الْمفرد أصلية كضمةِ (قُفل) وضمتهَا في الْجمعِ عَارِضة كضمةِ هَمزةِ (أُسْد). (شيرازي).

(**قوله: أفعلة**) مبتدأ وأفعل وفعلة، وأفعال عطف عليه، وجموع خبرها نون أفعلة للضّرورةِ؛ لأنّه غير منصرفٍ للعلميّة على الوزنِ والتّأنيثِ. اهـ. خالد. وأفعل أيضاً غير منصرفٍ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ قال في (التّصريح)؛ وإنّما اختصت هذه الأوزانُ الأربعةُ بالقلةِ؛ لأنها تصغر على لفظها نحو: أكيلب وأجيمال وأحيمرةٍ وصبيةٍ، بخلافِ غيرها من الجموعِ، وتصغير الجمعِ يدلُّ على التّقليل. اهـ. وعلل الرضي بغلبة استعمالِها في تمييزِ الثّلاثةِ، وإيثارها فيه على سائرِ الجموعِ إن وجدت.

كأَغْرِفَة ثُمَّ (أَفْعُلُ) كأَفْلُس (ثُمَّ فِعْلَهْ) كغِلْمَة (ثُمَّة أفْعال) كأَثْواب (جُمُوعُ قِلَّهْ) تُطلَقُ عَلى ثَلاثَةٍ فَما فَوْقَها إلى العَشَرَة، وما عَداها لِلكَثْرَة تُطلَقُ عَلى عَشَرَةٍ فَما فَوْقَها ....

أبو طالب

(**قوله: تطلق**) أي: يحمل، أو يحمل مطلقة، أي: من غيرِ قرينةٍ، ولتعريفهِ لجمعِ القلةِ احتمالان مخالفانِ لما عليه المشهور، **الأول**: أن يكونَ آخر القلةِ، وأول الكثرةِ العشرة، بناء على أن يكون بينهما عمومٌ من وجه. **الثاني**: أن يكون آخر الأولِ التّسمية، وأوّل الآخر عشرة، بناءً على أن يكون بينهما تباين، والمشهور أنَّ آخر الأولِ عشرة، وأوّل الآخر أحد عشرة.

الناصية

(**قوله: كأغْرفة**) جمعُ غرفةٍ.

(**قوله: كأفْلُس**) جمعُ فلسٍ.

(**قوله: ثم فعلة**) ثم بمعنى الواوِ.

(**وقوله: ثمة**) لغة في ثم العاطفة أنثت بالتاءِ المفتوحة في لغةٍ، وأصلها السُّكون.

(**قوله: كغِلْمَة**) جمعُ غلامٍ.

(**قوله: كأثوَاب**) جمع ثوبٍ.

(**قوله: جموع قله**) اعترضَ بأن جموعَ من أبنية جمعِ الكثرةِ، وهو هنا واقعٌ على أربعةِ ألفاظٍ، فكان المناسبُ التّعبير ببناء القلةِ، وأجاب ابن هشام بجوابين: **الأول**: أن مفرد جموع لم يجمع جمعِ قلةٍ، وحينئذٍ فاستعمال جموع في القلةِ حقيقة. **الثّاني**: أن القليلَ هذه الألفاظ، وأما موزوناتها فكثيرةٌ، فالتعبيرُ بجمعِ الكثرةِ بهذا الاعتبار.

هذا وفي (التّصريح) خصّت هذه الأوزانُ الأربعة بالقلةِ؛ لأنّها تصغر على لفظِها، نحو: أكيلب، وأجمال، وأحيمرة، وصبية، بخلاف غيرها من الجموع، فإنها ترد إلى واحدها في التّصغيرِ، وتصغير الجمع يدلُّ على التقليلِ، وإليها أشار النّاظم بقوله:

أفعلةٌ أفعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

وليس من جموعِ القلةِ فعل بضمِّ الفاءِ وفتح العين كغُرَف، ولا فِعَل بكسرِ الفاءِ وفتح العينِ كنِعَم، ولا فِعَلة بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ كقِرَدة، خلافاً للفراء.

(**قوله: إلى العشرة**) بدخولِ العشرةِ على القولِ بدخول الغاية في المُغَيَّا، ولو قال تُطلَقُ عَلى ثَلاثَةٍ وعَشَرَة، وما بينهما لكان أولى. (تصريح).

(**قوله: ومَا عَدَاهَا**) أي: ما عدا هذه الأربعة من الجموعِ. يَعني: غَير هَذِهِ الأَوْزَانِ الأربعةِ من أنواعِ جمعِ التّكسيرِ، فَهي بمَعنى الكثرة.

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي ... كَأَرْجُلٍ والعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

(وبَعْضُ ذِي) الجُمُوعِ (بِكَثْرَةٍ وَضْعاً) مِنَ العَرَب (يَفِي ....

أبو طالب

(قوله: وضعاً من العرب يفي) أي: كما يفي بقلةٍ بحسبِ الوضعِ كذلك يفي بكثرةٍ بحسبه، يعني: أنه موضوعٌ لأعم من القلةِ والكثرةِ، بدليلِ انتفاءِ جمع كثرةٍ له، وكذلك قوله: وبالعكس ولها اعترض عليه الشّارح بقوله: لكن حكي، وقد توهم أن الأوّل إما وُضع للكثرةِ فقط، والثاني للقلةِ فقط، وهو فاسدٌ.

الناصية

(قوله: وبعض ذي) أي: بعض موزونات ذي.

(قوله: وَبَعْضُ ذِي الجُمُوعِ... إلخ) يعني بعض هذه الجموع الأربعة كما يفي، أي: يدلُّ على القلّةِ، يدلّ على الكثرة أيضاً بالوضعِ لا بالاستعمالِ فقط، بدليلِ عدمِ وضعِ جمعٍ آخر له ليستعمل في الكثيرِ، فـ(أرجل) جمع رِجْلٍ، بكسر الأولِ وسكون الثّاني، كما أنه موضوع للقليلِ، كذلك موضوع للكثيرِ أيضاً؛ لعدم وجودِ جمعٍ آخر له.

هذا وفي (التّصريح) قد يستغنى ببعضِ أبنيةِ القلةِ عن بناءِ الكثرةِ، وضعاً أو استعمالاً، اتكالاً على القرينة، قاله في (التّسهيل). قال الشّاطبي: وحقيقة الوضعِ أن تكون العربُ لم تضع أحد البناءين استغناءً عنه بالآخرِ، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً، ولكنها استغنت في بعضِ المواضعِ عن أحدهما بالآخر. اهـ.

فالأوّلُ: (كأرجل) جمع رجْلٍ بسكونِ الجيم (وأعناق) جمع عنق، (وأفئدة) جمع فؤاد، قال الله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢] ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣] فاستغنى فيها ببناءِ القلةِ عن بناءِ الكثرةِ؛ لأنّها لم يستعمل لها بناء كثرة، **والثّاني**: كأقلام جمع قلم، قال الله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧] والمقام مقام مبالغةٍ وتكثير قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلةِ مع أنه سمع له وزن كثرةٍ، وهو قلامٌ (وقد يعكس)، فيستغنى ببعض أبنيةِ الكثرةِ عن بناءِ القلةِ وضعاً أو استعمالاً، لا اتكالاً على القرينةِ، فالأول (كرجالٍ) جمع رجُلٍ بضمّ الجيمِ، (وقلوب) جمع قلبٍ، (وصِردان) بكسرِ الصّادِ جمع صُرَد بضمّها، وفتحِ الرّاء اسماً لطائرةٍ تقول: خمسة رجال بخمسةِ قلوبٍ معهم خمسة صردان، فيستغنى بجمعِ الكثرةِ عن جمعِ القلةِ؛ لعدم وضعِهِ، (وليس منه) أي: من هذا القسمِ، وهو ما لم تضعِ العربُ له بناء قلةٍ (ما مثل به النّاظم وابنه من قولِهم في جمعِ صفاةٍ، وهي الصخرةُ الملساءُ، صُفِيّ) بضمّ الصادِ وكسرِ الفاءِ وتشديد الياءِ، (كقولهم) في جمعِ قلتها (أصفاء، حكاه الجوهري وغيره)، بل هو من القسمِ الثّاني، وهو ما وضعت العربُ له بناء قلةٍ، ولكنها استغنت ببناء الكثرةِ عنه كقوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ

لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ   وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

كأَرْجُلٍ) جَمْعُ رِجل (وَالعَكْسُ) وهو وَفاءُ جَمْعِ الكَثْرَةِ بِالقِلَّةِ، أي: الدِّلالة عليها (جاءَ) عن الْعَرَب (كالصُّفِي) جَمعُ صَفاة، وهي الصَّخْرَةُ المَلْساءُ، لكن حُكِيَ في جَمْعِهِ أصْفاء، فَيَنْبَغي أَنْ يُمَثَّلَ بِنَحو: رِجالٍ جَمْع رَجُلٍ (لِفَعْلٍ) بِفَتْحَةٍ فَسُكون حال كونِهِ ....

أبو طالب

....

الناصية

قُرُوءٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨] ففسر ثلاثة بجمعِ الكثرةِ مع وجودِ جمع القلةِ كقوله ﷺ: **«دعي الصلاة أيام أقرائك»**، وعلى ذلك يحمل قول النَّاظم:

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي   كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

(تصريح). **(قوله: كَأرجُلٍ)** في جمعِ رِجْلٍ بِكسر الرَّاءِ، وسكونِ الْجيم، فَإنه لم يوضع له وَزن آخَر يدلّ علَى الْكثرةِ، وإنَّما نفس (أرْجل) يستعمَل لِلقِلَّةِ، ولِلْكثرة. (شيرازي).

(قوله: كالصفي) بِضمّ أوْ كَسرِ الصَّاد، وكَسرِ الْفَاءِ، وتَشديدِ الْيَاءِ، هَذَا الوزنُ هو وزن جَمعِ الْكَثرةِ، ولكنه يستعمَل في الْقلَّةِ أيضاً، أيْ: يستعمل (الصُّفي) لِلْقِلَّةِ ولِلْكثرة.

(قوله: لكن حُكِيَ في جَمْعِهِ أصْفَاء) عَلَى وَزْنِ (أفْعَال) - بِفَتحِ فسكون - وَزن جَمعِ الْقِلَّة. أيْ: إذَا كَانَ قَدْ نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ في جَمعِ قِلَّة لِـ(صَفاة) أنَّه (أصْفَاء)، فَيَظْهرُ أنَّ (صفي) جَمع كَثرةٍ فَقَط، ولَيسَ جَمع قِلَّة أيضاً.

وفي (الدَّشتي) أن وجود جمعِ للصفاتِ على وزن جموع القلّة يكشف عن أنّ (الصفيّ) ليسَ موضوعاً للقلّةِ والكثرةِ، بل للكثرةِ فقط، فليس استعماله في القلّة بالوضع.

(قوله: جَمْع رَجُل) بفتحِ الأولِ وضمّ الثّاني، و(رِجَال) وزن جَمعِ الْكَثرةِ، ولَم ينْقَل جَمعاً له على أحدِ أوزانِ الْقلَّةِ الأربعةِ، فَلا بدَّ مِنِ اسْتِعمَالِ (رَجال) - وهو لِلْكَثرةِ - في مَقام جَمع الْكَثرةِ، وفي مَقَام جَمعِ الْقلَّةِ، وفي (الدشتي) إذ لم يوضع جمع للرجلِ غير (الرجالِ) ليدلَّ على القلَّة، فيكشف ذلك عن اشتراكِ (الرِّجال) بين القلّةِ والكثرةِ.

(قوله: لِفعْلٍ... إلخ) يعني: أنّ أفعلاً أحد جموعِ القلةِ يطرد في نوعين مّن المفرداتِ: **الأول**: ما كان على فعل بشرطين: أن يكون اسماً، وأن يكون صحيح العين، فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبي ووجه، فتقول في هذه: أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه.

واحترز بقوله (اسماً) من الصفةِ نحو ضخم، فلا يجمعُ على أفعل. وأما عبد وأعبد؛ فلغلبة الاسمية. وبقوله صحّ عيناً عن معتلّ العينِ، نحو: باب وبيت وثوب، فلا يجمع على أفعلٍ، وشذّ قياساً قولهم أعين، وقياساً وسماعاً قوله:

(اسْماً صَحَّ عَيْناً) وإنِ اعْتُلَّ لاماً (أَفْعُلُ) جَمعاً كأَفْلُس وأَدْلٍ وأَظَبٍ جَمعُ فَلْسٍ ودَلْوٍ وظَبْيٍ، بِخلافِ الوَصْفِ كضَخْم إلا أَنْ يَغْلِبَ كعَبْد، والمُعْتَلِّ العَيْنِ كَسَوْطٍ وبَيْتٍ، ....

أبو طالب

(قوله: وأدل وأظب) أصلهما كأدلو وأظبي كأفلس فقلب الواو الأول، ثمّ أبدل ضمّة ما قبل الياءين كسرة في التّراخي والتّرامي، ثم أعلا إعلال قاضٍ في حال الرّفع والجرّ بحذفِ الياءِ منوّناً، وحال النّصبِ بثبوتِه، نحو: أدليا وأظبيا، إلا أن يغلب كعبدٍ، أي: صار مغلوب الوصفية كعبد، فإنه وضع أولاً للذليلِ، ثم غلب لذليلِ الله أو ذليل الإنسان بشرط أن يكون الذّليل إنساناً، أو مملوكاً في الثّاني، وأما فمستلزم لهذا القيدِ.

الناصية

لِـكُـلِّ دَهْـرٍ قَـدْ لَـبِـسْـتُ أثْـوُبـا ....

وقوله:

كـأنَّـهـمْ أسْـيُـفٌ بِـيـضٌ يَـمـانِـيَـةٌ ....

والثّاني: ما كان رباعياً بأربعة شروطٍ: أن يكون اسماً، وأن يكون قبلَ آخرِه مدة، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكونَ بلا علامة. (أشموني).

(قوله: **كأَفْلُس... إلخ**) (أفلس) مثال لصحيحِ اللامِ، و(أدل) لمعتلِّ اللامِ واواً أصله (أدلو) بضمِّ اللامِ، قلبت ضمّةُ اللام بالكسرة لا يلتبس بالمتكلِّم وحده من المضارع، ثم قلبت الواوُ بمناسبةِ الكسرةِ قبلها ياءً، ثمّ حذفت الياءُ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ بين الياءِ ونونِ التنوينِ، فصارَ (أدل) و(أظب) مثال لمعتل الّلام، ياءً أصلُه (أظبي) حذفت الضمّة؛ لثقلِها على الياءِ، ثم حذفت الياءُ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ. (دشتي).

(قوله: **كضَخم**) صفة مشبّهة، فلا يجمعُ على (أفعل)، وفي (الشيرازي) إنه عَلَى وزنِ (فعْل)، ولكنَّ جَمعه لَا يَكونُ (أضْخُم)؛ لأنَّه وصف لَا اسمٌ، وإنما جَمعُهُ (ضِخَام) كمَا سَيأتي.

(قوله: **إلّا أنْ يَغْلِبَ**) يعني: إلّا أن يغلب في الوصفِ جانب الاسميّةِ على الوصفيّةِ، فعبد في الأصلِ صفة بمعنى المطيع، لكن حين الاستعمال لا يقصدُ منه ذلك، بل يقصدُ منه صنفٌ من الرِّجالِ، فصحّ جمعه على (أفعل) كأعبد. (دشتي).

وفي (الشيرازي) إلّا أنْ يَكونَ وَصفاً في أصلِهِ، وغَلَبَ عَليه جَانَب الاسميةِ؛ مثل (عَبْد) يَأتي جَمعُهُ (أعْبد)؛ لأنَّه وإنْ كَانَ صِفَة مشبَّهَة علَى وَزنِ (صَعْب) بِمَعنى (الذَّليل)، ولكنّه غَلَبَ عَلَيهِ جَانِب الاسميةِ، فحينمَا يُقال: فُلان عَبد لِفُلَان لا يَقْصد مِنه أنَّهُ ذَليل لَه، وإنَّمَا يَقْصد الرقبَة الْمَعرُوفَة.

(قوله: **والْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ**) أيْ: وبِخِلافِ الْمعتلِّ الْعَيْنِ، فَإنَّ جَمعه لا يَكونُ عَلَى وَزنِ (أفعل). فَسَوْط عَينه وَاو، وبَيْت عَينُهُ يَاء، وكِلاهُمَا حَرف عِلَّة، وجَمعهمَا الْمَعرُوف (عيون) و(بُيُوت).

إنْ كَانَ كَالعَنَاقِ والذِّرَاعِ في مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ
وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثِي اسْماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ

وشَذَّ أَعْيُنٌ وأَثْوُبٌ.

(وَلِلرُّباعِيِّ) حال كونِهِ (أَيضاً اسْماً يُجْعَلُ) أَفْعُل جَمْعاً (إنْ كانَ كالعَنَاقِ والذِّراعِ في مَدّ) ثالِثِهِ (وَتَأْنيثٍ) بِلا عَلامَةٍ (وَعَدِّ الأَحْرُفِ) كأَيْمن جَمعُ يَمين، بِخِلافِ ما لَم يَكُن كَذلك، وشَذَّ أَقْفُل وأَغْرُب (وغيرُ ....

أبو طالب

(قوله: وشذ أقفل وأغرب) لعدمِ كونِ القفلِ رباعياً، والغراب: بالغينِ المعجمةِ المضمومةِ مؤنّثاً.

الناصية

(قوله: وشَذَّ أعيُن وأثوب) يَعني: الْعَرَب اسْتَعمَلَت في جَمعِهما (أعين، وأثوب) ولكنَّه خِلاف الْقِياسِ؛ فَلَا يُقاس عَلَيهما غيرهمَا. فَمَثَلاً (دَيْن) ـ بِمَعنى الْقَرض ـ لَا يَأتي جَمعه (أَدْين) وإنَّمَا جَمعه (ديون).

(قوله: وَلِلرُّبَاعِيِّ حَال كَونهِ أيضاً... إلخ) يَعني: الاسم الرُّباعي أيضاً يَأتي جَمعه علَى وَزنِ أَفْعل)، بِشرطِ أنْ يَكونَ مؤنّثاً بِلَا عَلامةِ التَّأنيثِ، وأنْ يَكونَ الْحرف الثَّالِثِ مِنه حَرف عِلَّة (واواً، أوْ يَاءً، أو ألِفاً) مَثل (عَناق ـ ذِرَاع ـ عُقاب) الأوَّل مَفتوح الْعَين، والثَّاني مَكسور الذَّال، والثَّالِث مَضموم الْعَيْن، فَمَجموعهَا كلّها (أَعْنُق، أَذْرع، أعْقب) (عَناق) اسم وَلَد الْمَعزِ الأنْثَى قَبلَ تَمَامِ الْحَوْل (ذِرَاع) الْيَد (عقاب) طَائِر مِن الْجَوَارِحِ.

(قوله: إنْ كَانَ كالْعَنَاقِ والذراع... إلخ) أيْ: بشرطِ أن يكون مثل (العناق والذراع) في كونِ الحرفِ الثالِثِ منه حرفَ علّةٍ، وفي كونه مؤنّثاً بلا علامةِ تأنيثٍ، وفي كونِ حروفِهِ أربعة.

(قوله: جَمع يَمين) هذا مِثال لِكون الْحَرفِ الثالِثِ يَاءً، ومِثالُ كونِ الْحرفِ الثَّالِثِ واواً (بَتُول) اسم لِلأنْثى. (شيرازي).

(قوله: بِخِلافِ مَا لَم يَكن كَذَلِكَ) أيْ: لَمْ يَكن فيهِ الشَّرَائِطُ الأرْبعة الْمَذكورة كلّها: (اسم، أَربعة أحْرف، مُؤَنَّث بِلَا عَلامةٍ، الثَّالِث من حروفِهِ، حَرف علّة). (شيرازي).

(قوله: وشَذَّ أَقْفُل) جَمع (قفل) وهو لَيسَ ربَاعياً، و(أغرب) جمع (غرَاب) وهو لَيسَ مُؤنّثاً هَذَانِ الاسْمَانِ شذَّ مَجيء جَمعهما عَلَى وَزنِ (أفعل). ونَحو: (وسَام) فَإنَّه صِفَة لَا اسمٌ، ونَحو: (زَيْنَب) فَإنَّ الْحَرفَ الثَّالِثَ مِنه لَيسَ عِلَّة. (شيرازي).

(قوله: وغير) مبتدأ، وفيه متعلّق بمطردٍ، ومن الثلاثي بيانٌ لغير مشوبٍ بتبعيض، فهو حالٌ منه على مذهبِ سيبويه، أو حالٌ من ضميرِ غير المستترِ في يرد، وأما بفعله بياناً لما حالاً منها، كما اختاره شيخنا، وجزم به البعضُ ففيه نظرٌ، أما أولاً: فلأنّه ليسَ المقصودُ هنا بيانَ ما اطرد فيه أفعل؛

ما أَفْعُلٌ فيهِ مُطَّرِدٌ مِنَ الثُّلاثِي) حال كونِهِ (اسماً) ....

أبو طالب

....

الناصية

لأنّه تقدَّم، بل بيان غيره؛ لأنّه المتكلّم عليه هنا، وأما ثانياً؛ فلأنّ ما اطرد فيه أفعل ليس الثُّلاثي فقط، كما علم سابقاً، فتدبر. واسما حالٍ من غيرٍ أو ضميره أو من الثلاثي، وبأفعالٍ متعلّق بيرد ويرد خبر غير. (صبان).

(قوله: وغَيْرُ مَا أفْعُلٌ فيه... إلخ) أي: غير الاسم الثلاثيّ الذي قياسه (أفعل) مضمومُ العينِ الذي مرّ بقوله (لفعلٍ اسماً صحّ). وفي (التَّصريح) من أبنية القلّة (أفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحقُّ أفعل) السَّابق (أما لأنّه على فعل) بفتحِ أولِهِ وسكونِ ثانيهِ (ولكنه معتلّ العين) بالياء أو بالواو (نحو: سيف) وأسياف (وثوب) وأثوابٌ (أو لأنّه على غيرِ فَعْلٍ) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ فيشمل ثمانية أوزانٍ، ثلاثة مع فتحِ الفاءِ (نحو: جمل ونمر وعضد، و) ثلاثة مع كسرِها نحو: (حمل وعنب وإبل و) اثنان مع ضمِّ الفاءِ نحو: (قفل وعنق) فتقول في جمعِها: أجمالٌ وأنمارٌ وأعضادٌ وأحمالٌ بالحاءِ المهملةِ، وأعنابٌ وآبالٌ بإبدالِ الهمزةِ الثَّانية ألفاً وأقفال وأعناق، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وغَـيـرُ مَـا أفـعـل فِـيْـهِ مُـطَّـرِدْ   مِـنَ الـثُّـلاثِـيّ اسْـمـاً بِـأفْـعَـالٍ يَـرِدْ

و(لكن الغالب في فعل بضم الأول وفتح الثَّاني أن يجيء) جمعه (على فِعْلان) بكسرِ أولِهِ، وسكون ثانيه، (كصردٍ) بالصادِ والراءِ المهملتينِ، وهو طائرٌ ضخمُ الرأسِ يصطادُ العصافيرَ، قيل: وهو أولُ طائرٍ صام لله، (وجرذ) بالجيمِ والراءِ والذَّالِ المعجمةِ، قال الجوهري: ضرب من الفأرِ (ونغر) بالنونِ والغين المعجمةِ والرَّاءِ المهملةِ، جمع نُغَرَةٍ. قال الجوهري: كهمزةٍ، وهو طائرٌ كالعصافيرِ حمر المناقيرِ، (وخزز) بخاء معجمةٍ وزاءين معجمتين. قال الجوهري: ذكر الأرانبِ، فيقول في جمعِها: صردان، وجرذان، ونغران، وخززان، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وغَـالِـبـاً أغـنَـاهُـمُ فِـعْـلَانُ   فـي فُـعَـلٍ كَـقَـوْلِـهِـم: صُـرْدَانُ

(وشذّ نحو أرطابٍ) جمع رطبٍ، (كما شذّ في فعلِ المفتوحِ الفاء الصَّحيحِ العينِ السَّاكنها نحو: أحمالٍ) جمع حملٍ بفتحِ الحاءِ المهملةِ وسكونِ الميمِ، (وأفراخ) جمعُ فرخٍ بالفاءِ والراءِ والخاءِ المعجمةِ، وأحبار جمعُ حبرٍ بالحاءِ المهملةِ والباءِ الموحدةِ، (وأزناد) جمعُ زَنْدٍ بالزّاي المفتوحةِ والنونِ السَّاكنةِ، وهو العودُ الأعلى الذي يقدحُ به النَّار، والوندة هي السفلى (قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤])، يقال: الحمل بالفتحِ لما في البَطنِ، وبالكسرِ لمَا يحمل على الظَّهرِ، وبالوجهين لحمل النخلِ، قاله الفراء، وقال تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ﴾ [التوبة: ٣١] (وقال الحطيئة) بضمِّ الحاءِ وفتحِ الطَّاءِ المهملتينِ وفي آخره همزة، تصغير حَطْأة بفتحِ

بِأنْ لَم يُوجَد فيهِ شُرُوطُه؛ بِأنْ كانَ عَلى فَعْلٍ لكِنَّهُ مُعْتَلُّ العَيْنِ كثَوْب وسَيْف، أَو عَلى غَيرِهِ كجَمَل وتمر وعَضُد وحِمْل وعِنَب وإِبِل وقُفْل وعُنُق ورُطَب ....

أبو طالب

....

الناصية

الحاء، وسكونِ الطاءِ وهي الضرطة، والحطأة أيضاً الصرعة، يقال: حطأت الرَّجلُ: إذا صرعته بالأرضِ، واختلف في تلقيبه بذلك فقيل: لقصره، وقيل: لأنّه ضرط في يومٍ بين قوم؛ فقيل له: ما هذا؟ فقال: حطيئة، وقيل: لأنّه كان محطوء الرِّجلِ، والرِّجل المحطوءة: هي التي لا أخمص لها، واسمه جرول بن أوسٍ ويكنّى: أبا مليكة، قاله ابن السِّيد.

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِيْ مَرخٍ زُغْبِ الحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ ولَا شَجَرُ

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وكان قد سجنَه لهجوه إياه، وأراد بالأفراخِ بالخاءِ المعجمةِ: الأولاد، وهو محل الاستشهادِ، والقياس في جمعِ فرخ: أفرخ أو فراخ. ومَرَخ بفتحِ الميمِ والراءِ، وبالخاءِ المعجمةِ، وادٍ كثير الشجرِ قريب من فدك، وزُغْب بضمِّ الزاي وسكونِ الغينِ المعجمةِ من الزغبِ، وهو الشَّعرات الصُّفر على ريش الفرخِ، والحواصل: جمع حوصلةِ الطَّيرِ، وأراد: ما قولك في أولادٍ صغار جداً لا ماء عندهم ولا شجر إذا شكوا إليك حالَهم؟! (وقال آخر) وهو الأعشى:

وَجَدْتُ إذا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدَكَ أَثْبَتَ أَزْنَادِهَا

فجمع زندٍ على أزنادٍ، وقياسه أزندٍ، وسُمع أيضاً فعل وأفعال في شكلٍ وسمع، ولفظٍ ولحظٍ ومحلٍ ورأي، ورأدٍ وهو أصل اللحيين، وسطل وجفنٍ ولحنٍ ونجدٍ وفردٍ وجلدٍ وألفٍ وأنف وثلجٍ، وليس منه أفنان من قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] إنما هو جمع فننٍ وهو الغصنُ، فأما الفنُّ وهو النَّوعُ فجمعه فنونٌ على القياسِ كصكٌ وصكوكٍ. (تصريح).

(**قوله: بأنْ لَم يُوجَد فيهِ شُرُوطُه**) ضمير (فيه) يعود إلى (غير) وضمير (شروطه) يعود إلى الموصولِ (ما أفعل). وفي (الشيرازي) أيْ: لَمْ يَكنْ اسماً ثلاثياً صَحيحَ الْعَيْن، أوْ لَمْ يَكن اسْماً رُبَاعِياً مؤنثاً بِلَا عَلَامةٍ، وثالِثه حرف لينٍ.

(**قوله: كَثَوْب وسَيْف**) فهُمَا عَلَى وَزنِ (فعل) لكنَّ عينَ الْفِعلِ منَ الأولِ (وَاو)، ومِنَ الثَّاني (يَاء).

(**قوله: أَوْ عَلَى غَيرِهِ**) أي: على غيرِ وزنِ (فعل) بفتحِ الأولِ وسكونِ الثَّاني، بَلْ عَلَى أَوْزَان أخرى مِمَّا مَثَّلَ لَهَا.

(**قوله: كَجَمَل ونمِر... إلخ**)؛ إذ ليس واحد منها على (فعل) بفتحِ الأولِ وسكونِ الثَّاني.

وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

(بأفعالٍ يَرِدْ) مُطَّرداً جَميعُ ذلِكَ (وَ) لكِنْ (غَالِباً أغْناهُمُ فِعْلانُ) بِالكَسرِ (في فُعَلٍ) بِضَمَّة فَفَتْحَةٍ (كَقَوْلِهِمْ صِرْدانُ) في صُرَد.

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا؛ وفي (الشِّيرازي) (جَمَل) بِفَتحَتَيْنِ، (نَمِر) بفتحِ فكسرٍ هو سبع خَبيث مَعرُوف، (عَضد) بِفتحٍ فضمٍّ، وهو مَا بَينَ الْكَتف والْمِرْفق، (حِمْل) بِكسرٍ فسكون، وهو مَا يُحْمَلُ سَوَاء عَلَى الظَّهْرِ، أو غَيرِهِ، (عِنب) بِكسرٍ فَفَتحٍ، (إبِل) بِكَسرَتَينِ، (قفل) بِضمٍّ فسكون، (عنق) بِضَمَّتَيْن (رطَب) بِضمٍّ ففتحٍ، وهو التَّمر النَّاضِج قَبلَ أن يجفف. (شيرازي).

(**قوله: بِأَفْعَال يَرِدُ... إلخ**) يَعني: جَمعُ كلِّ هَذِهِ التِّسعة، يأتِي علَى وَزنِ (أَفْعَال) فتقول في هَذِهِ الأمْثِلَةِ (أَجْمَال) (أَنْمَار) (أَعْضَاد) (أَحْمَال) (أَعْنَاب) (آبَال) (أَقْفَال) (أَعْنَاق) (أَرْطَاب). (**تنبيه**): أَوْزَان الأَسْمَاءِ الثلاثيَةِ: عَشَرَة، هَذِهِ تسعَة مِنْهَا، وَوَاحِد (فَعْل) ـ بِفَتحِ فَسكونٍ ـ الّذي مرّ آنِفاً أن جمعه (أفعل) بِضَمِّ الْعَيْنِ، ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦]. (شيرازي).

(**قوله: ولَكِنْ غَالِباً... إلخ**) يعني: على رغمِ ما ذكر من أن قياس الاسمِ الثلاثي على غيرِ وزنِ (فَعْل) بفتح الأولِ وسكونِ الثَّاني أن يجمع على (أفعالٍ)، فغَالباً يأتي في جمعِ (فُعَل) بضمِّ الأولِ، وفتحِ الثَّاني (فعلان). (دشتي).

(**قوله: أغناهم فعلان... إلخ**) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمعُ كثرةٍ؛ لأنّه لما كان هو المطرد في هذا الوزنِ دونَ أفعال، استدرك به على قولهِ وغير ما أفعل... إلخ. (صبان).

(**قوله: في فعل**) قال شيخنا: والبعضُ هل يشمَل نحو: عمر وأدد، فيجمعان على عمران وإدان، وأقول: صرَّح الدماميني وابن عقيلٍ على (التَّسهيل) يجمع أدد على إدان، كما يجمعُ صرد على صردان.

هذا، وفي (الشِّيرازي) إن (فُعَل) الّذي هو أحَدُ هَذِهِ الأَوْزَانِ التِّسعةِ المَذْكُورَةِ، ومَثَّلَ لَهُ بِـ(رُطَب) غَالِباً يَأتي جَمعُهُ علَى وَزنِ (فِعْلان) ـ بِكسرِ فَسُكُون ـ.

(**قوله: في صرد**) بالصادِ المهملةِ والراءِ: طائرٌ ضخمُ الرأسِ يصطادُ العصافير، قيل: وهو أولُ طير صامَ لله تعالى. وفي (الشِّيرازي) هو طائِرٌ يُسَمَّى عِندَ النَّاسِ (بُوم) يَتَفَاءَلُ النَّاسُ بِهِ وبِصَوْتِهِ الشَّرَّ.

فـي اسْـمٍ مُـذَكَّـرٍ رُبَـاعِـيٍّ بِـمَـدّْ ثَـالِـثٍ أَفْـعِـلَـةٌ عَـنْـهُـمُ اطَّـرَدْ

و(فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ بِمَدٍّ ثالِثٍ) مِنهُ (أَفعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدْ) كأَقْذِلَة وأَعْمِدَة وأَرْغِفَة جَمْعُ قَذال وعَمُود ورَغِيف ....

أبو طالب

(قوله: بمد ثالث) الدال المدغم فيه إما أن يجعل أوّل المصرع الثاني، يجب أن يقرأ لفظ أفعلة بسكونِ اللامِ وحذفِ التّنوين عنه لضرورةِ الوزنِ، وإما أن يجعل أوّله لفظ ثالث ويحذف التّنوين من أفعلة، بل ومن ثالثَ أيضاً، أو حذف ألف أفعلة مع نقل حركته إلى تنوين ثالث، ولا يحتاج إلى سكون لام أفعلة.

(قوله: جمع قذال... إلخ) القذال: بالقاف والذال المعجمةِ بالفارسية (بنا كوش أسب) ورَغيف بالراء المهملة والغين المعجمة (كرده نان) والعمود (ستون).

الناصية

(قوله: وفي اسم مُذكَّر رُبَاعي... إلخ) أي: من أبنيةِ القلةِ (أفعِلة) بكسرِ العين (وهو) جمع (لاسم مذكّر رباعي بمدة) ألف أو ياء أو واوٍ (قيل) الحرف (الآخر)، سواء أكان مفتوحَ الفاءِ أم مكسورَها أم مضمومَها، فالألف مع فتحِ الفاءِ (نحو: طعام، و) مع كسرِها، نحو: (حِمار، و)مع ضمِّها نحو: (غُراب، و) الياء نحو: (رغيف، و) الواوُ نحو: (عمود)، فتقول في جمعِها على أفعلة: طعام وأطعمة، وحمار وأحمرة، وغرابٍ وأغربةٍ، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدةٍ، وشذَّ كتاب وكتب والقياس أكتبة، ولم يقولوه، قاله المهاباذي، ووقع في الصِّحاح: إنك إذا جمعت النَّهار قلت في كثيره: نهر وفي قليله: أنهر، والصَّواب أنهرة، كما في المحكمِ؛ لأنَّ النَّهار مذكر، وإلى هذا البناءِ أشارَ النَّاظم بقوله:

فـي اسْـمٍ مُـذَكَّـرٍ رُبَـاعـيٍّ بِـمَـدّ ثـالِـثٍ افْـعِـلَـةٌ عَـنْـهُـمُ اطَّـرَدْ

(تصريح). (قوله: بِمَدٍّ ثالِثٍ) أي: بأن يكونَ الحرفُ الثّالثُ منه حرف علّةٍ.

(قوله: افْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدَ) أفعلة: مبتدأ، واطرد: خبره، وفي اسمٍ وعنهم يتعلّقان باطرد، وبمدٍّ في موضعِ جرٍّ صفة لاسم، وثالث صفة لمدّ يعني: أن أفعلة يطرد في جمعِ اسم مذكر رباعي بمدٍّ قبل آخره نحو: طعام وأطعمةٍ، ورغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ. واحترز بالاسمِ من الصِّفة، وبالمذكر من المؤنَّث، وبالرباعي من الثُّلاثي، وبالمدِّ الثالث من العاري عنه: فلا يجمع شيء، من ذلك على أفعلةٍ، إلّا ما شذَّ من قولِهم: شحيح وأشحة، وهو صفةٌ، وعقاب وأعقبة، وهو مؤنَّث، وقدح وأقدحة، وهو ثلاثيٌّ، وجائز وأجوزة، وليس مدّه ثالثاً، والجائز الخشبة الممدودة في أعلى السَّقْفِ. وممّا شذَّ من ذلك مما لم يستكمل الشُّروط فيحفظ، ولا يقاس عليه قولهم: نجد وأنجدة، وصلب وأصلبة، وباب وأبوبة، ورمضان وأرمضة، وعَيْل وأعولة، وجزة وأجزة، ونضيضة وأنضة، وقنٌّ وأقنَّة، وخالٍ وأخولةٍ، وقفا وأقفية، والجزة: صوف شاء مجزوزةٍ، والنَّضيضةُ: المطرة القليلة. (أشموني).

(قوله: جَمْعُ قَذَالٍ وعَمُودٍ ورَغِيفٍ) قَذال، ثالثه ألف (عمود) وَاو (رَغِيف) يَاء، و(قَذال) مؤخر الرَّأس ما بينَ الأذنين.

وَالْـــزَمْــهُ فـــي فَــعَـــالٍ أَوْ فِــعَـــالِ مُـصَـــاحِـبَـيْ تَـضْـعِـيـفٍ أَوْ إِعْــلالِ

(وَالْزَمْهُ) أَيْ: أفْعِلَة (في فَعالٍ) بِفَتْحِ الفاءِ (أَوْ فِعالٍ) بِكسرِها (مُصاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلالِ)

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: والْزَمْهُ) أي: الجمع على أفعلة، وفي (التَّصريح) (والتزم) بناء أفعلة (في فَعالٍ بالفتحِ وفِعالٍ بالكسرِ) حال كونِهما (مضعف اللام أو معتليها فالأول) وهو مضاعف اللام، وأرادَ بضعفِها مماثلتها للعين، ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنسٍ واحدٍ (كبتات) بفتحِ الباءِ الموحدةِ وتاءين مثناتين فوق، قال الجوهري: هو الزادُ والجهازُ؛ وقال أبو عبيد: متاع البيتِ وفي الحديث **«لا يؤخذ منكم عشر البتات»** (وزمام) بكسرِ الزّاي، قال الجوهري: هو الخيطُ الّذي يشد في البرةِ أو في الخشاشِ، ثم يشدّ في طرفه المقود، وقد يسمى المقود زماماً، وزمام النعلِ: ما يشدُّ فيه الشَّمع، والخِشاش: بالكسرِ الذي يجعلُ من عظمِ أنفِ البعيرِ، وهو من خشبٍ، والبرةُ من صفرٍ، فتقول في جمع بتاةٍ: أبتةٍ، وفي جمع زمام: أزمةٍ، والأصلُ أبتتة وأزممة، فالتقى مثلان، فنقلت حركةُ أولهما إلى السَّاكنِ قبلهما، ثم أدغم أحدَ المثلين في الآخرِ، (والثَّاني) وهو معتلُّ اللّام ما كان لامه واواً أو ياء (كقَباءٍ) بفتح القافِ، والباءُ الموحدةُ (وإناء) بكسرِ الهمزةِ الأولى، فتقولُ في جمعهِما على أفعلةٍ: أقبيةٍ، وآنية بألف بعد الهمزةِ، والأصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة، أبدلت السَّاكنة ألفاً من جنسِ حركةٍ ما قبلها، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وَالْـــزَمْــهُ فـــي فَــعَـــالٍ أَوْ فِــعَـــالِ مُـصَـــاحِـبَـيْ تَـضْـعِـيـفٍ أَوْ إِعْــلَالِ

ويحفظ أفعلة في شحيحٍ ونجي ونجد، وهو ما ارتفعَ من الأرضِ، و وهي مصدر، وهي السِّقاء إذا انخرق وسد، وسد بالسينِ المهملةِ فتحاً وضماً، كل بناءٍ سد به موضعٌ، وقدح، وقن، وخال، وباب، وقفا، وجائز بالجيمِ والزاي: الخشبة الكبيرة في وسطِ البيتِ، وواد، وناحية، وظنين بالظّاءِ المشالةِ بمعنى متهم، ونضيضة بنون وضادين معجمتين: المطر القليل، وعين بفتحِ العينِ المهملةِ وكسر الياءِ الأولى وتشديدِ الثّانية، وجِرّة بكسر الجيمِ وتشديدِ الرّاءِ المهملةِ، وعَيْل بفتحِ العينِ وتشديدِ الياءِ المثناةِ تحت، وعقاب ورمضان، وخوّان لربيع الأول، فأما شحيحٌ ونجي وظنين وعي، فقالوا فيها: أشحةٌ وأنجية وأظنة وأعيية مع أنها صفات، وأما عقاب فقالوا فيه: أعقبة مع أنه مؤنَّث، وأما نجد و وهي وسد وقدح وقن وخال وقفاً وباب وجرةٍ، فقالوا فيها: أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأبوبة وأقفية وأجرة مع أنها ثلاثية، وأما رمضان وخوّان ونضيضة فقالوا فيها: أرمضة وأخونة وأنضضة مع أنها زائدةٌ على أربعةِ أحرفٍ، وأما عيلٌ فقالوا فيه: أعولة مع خلوه عن مدة قبل آخره، وأما جائزٌ وناحية فقالوا فيهما: أجوزة وأنجية مع أن المدةَ فيهما ليست قبل الآخر (البناء). (تصريح).

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

كأَبَتَّة وأَقْبِيَة وأَئِمَّة وآنِيَة جَمعُ بَتات وقَباء وإمام وإناء (فُعْلٌ) بِضمَّةٍ فَسُكُونٍ جَمْعٌ (لِنَحْوِ أحْمَرٍ) وهو أَفْعَلُ مُقابِلاً فَعْلاء (وَ) نَحوه (حَمْراء) وهو فَعْلاء ....

أبو طالب

(قوله: جمع تباب) بتقديمِ التّاء المثناةِ الفوقانية على الباءِ الموحدةِ بمعنى الهلاك، والخسران، وبالعكس بمعنى المنقطع، وأوّل الأمر، والزاد: ما يحتاج إليه البيت، وهو على التقديرين مضاعف.

الناصية

(قوله: مُصاحِبيَ تَضْعِيفٍ أوْ إعلال... إلخ) الأول: وهو المضاعف، ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنسٍ واحدٍ، سَواء كَانَا مُتَّصِليْنِ أو مُتفَرِّقَيْن، والثّاني: وهو معتلُّ اللامِ بأن تكون لامه ياءً أو واواً (الْمِثَالَان) الأوّلان لوزنِ (فعالٍ، مفتوح الفاء، أولهما (بتات) للتَّضعيف؛ لأنَّ عين الكلمةِ ولامها من جنسٍ واحدٍ، وثانيهما (قباء) للمعتلّ، والأخيران لوزن (فِعال) مكسور الفاء، أولهما للتَّضعيف، وثانيهما للمعتلّ. وفي (الشّيرازي) (بَتَات) يَعني: الْقَطعُ والْفَصْل.

(قوله: بِضَمَّةٍ فَسُكُون) أي: بضمّ الفاءِ وسكون العين جمع كثرة، وهو على قسمين: قياسي وسماعي، فالقياسي ما كان جمعاً (لِنحوِ أحمَرٍ وحَمْرا) وصفين متقابلين، فتقول فيهما حمر، أو لا فعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقةِ، نحو أكمر للعظيمِ الكمرةِ، وآدر ورتقاء وعقلاء: فتقولُ فيها: كمْرٌ وأُدْر ورُتْق وعُقْل، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمالِ خاصة، نحو: رجل آلٍ، وامرأة عجزاء، إذ لم يقولوا رجل أعجز، ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات؛ ففي اطراد فعل حينئذٍ خلاف: نص في (شرح الكافية) على اطرادِهِ، وتبعه الشَّارح، ونص في (التّسهيل) على أن فعلاً فيه محفوظ، وإطلاقه هنا يوافق الأول السّماعي، من هذا الجمع قولهم: بدنة وبدن، وأسد وأسد، وسقف وسقف، وثنى وثنى، وعفو وعفو، ونموم ونمّ، وعميمة وعم، وبازل وبزل، وعائد وعوذ، وحاج وحج، وأظل وظل، وتفوّق وتفوّق، والتقوق: الضّفدعة الصيَّاحة، والنموم: النمّام، والعميمة: النّخلة الطّويلة، والأظل: باطنُ القدم، والعائذ: الناقة القريبةُ العهدِ بالنتاج ـ هذا وفي (الشّيرازي) أن (فعَل) يَكونُ جَمعاً لِكل مَا كَانَ عَلَى وزنِ (أفعل ـ وفَعْلَاء) سَوَاءٌ لَهُ مُذَكَّرٌ ومُؤنَّثٌ، أمْ مذكَّر فَقَط، أمْ مُؤَنَّث فَقَط. فَالأوَّل: كَأحْمَر، وحَمْرَاء، والثَّاني: مِثلَ (أكْمَر) يعني: الرَّجُلُ الْعَظِيم الذَّكَر. والثَّالِثُ: مِثلَ (رَتْقَاء) يَعني: الْمَرَأةَ الَّتي في فَرجِهَا لَحمٌ أوْ عَظمٌ يَمنَعُ دخولَ الذَّكر. كل هَذِي جَمعُهَا عَلَى وَزْنِ فُعْل فَتَقُولُ (حُمْر، وكُمْر، ورُتْق) بِضَمِّ أوَّلِهِ، وسكونِ ثَانِيهِ.

(قوله: مُقَابِلَ فَعْلَاء) أي: مذكر فعلاء.

(قوله: وهو فَعْلَاء) بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ (مقابلة أفعل كحمراء) وبيضاء (أو ممتنعة مقابلتها له) أي: لأفعل (لمانع خلقي كرتقاء) بالرّاء المهملةِ والتاءِ المثناةِ فوق، والقاف من الرتق وهو انسدادُ الفرجِ

مُقابِل أَفْعَل، وكذا ما لا مُقابِلَ لَه كأَكْمَر ورَتْقاء (وَفِعْلَةٌ) بِكسرٍ وسُكُونٍ (جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرى) كوِلْدَة جَمعُ وَلَد، ....

أبو طالب

(قوله: كأكمر ورتقاء) قد مر أنه بمعنى متحرك الحشفة، ورتقاء من سدّ ثقبة فرجها، ولا خَفَاءَ في اختصاص الأوّل: بالذّكران، والثانية: بالإناث.

(قوله: وفعلى... إلخ) يعني: أن ليس لفِعْلَة من جموع القلّة قياس، بل يقتصر فيه على السماع، قال ابن الناظم: وإنما هو محفوظ في ولد وولدة، وفتى وفتية، وشيخ وشيخة، وثور

الناصية

باللحم. (وعقلاء بالعين) المهملة والفاء من العقلِ بفتحِ العينِ والفاء وهو شيء يُجعل في قبل المرأة يشبه الأدرة للرجلِ (بخلاف نحو: عجزاء) (بالجيمِ والزاي لكبيرة العجز) فإن المانعَ من أعجز تخلف الاستعمالِ، فإن العربَ قالوا في المؤنَّث: عجزاء ولم يقولوا في المذكر: أعجز، فلا يقالُ رجال أُلْيٌ ولا نساء عجز، إلا إذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه، هذا مقتضى كلامه، وهو في ذلك تابع (للتَّسهيل)، ونقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على (التَّسهيل) عن ابن مالكٍ: أنه ذكر في غير (التَّسهيل) أن فعلاً يطرد في هذا النوعِ كاطراده في أحمر وحمراء، وما ذكره من أنهم لا يقولون: امرأة ألياء، ولا رجل أعجز، هو على أشهر اللغاتِ، وقد حكي امرأة ألياء، ورجل أعجز، فعلى هذا يقال: رجال ألي، ونساء ألي، ورجال عجز، ونساء عجز، وتقول في جمع نحو: أبيضِ بيض بكسرِ الأول تصحيحاً للعين؛ لئلا يثقل الجمع، ووزنه فعل بالضمِّ على الأصل لأفعل بالكسر، وإلى فعل أشار النَّاظم بقوله:

فُــعْــلٌ لِــنَــحْــوِ أَحْــمَــرٍ وحَــمْــرا ....

(تصريح). (قوله: مُقَابل أفْعَل) أي: مؤنَّث أفعل.

(قوله: كأكْمَر ورَتْقَاء) فإنّ الأولَ خاصٌّ بالرجلِ؛ لأنَّه بمعنى عظيم الحشفةِ فلا مؤنَّث له ليكون مقابلاً له، والثَّانية: خاصَّة بالمرأةِ؛ لأنّها بمعنى المسدودة فرجها بلحمٍ، ولا توجد في غير المرأةِ ليكون مقابلاً لها. (دشتي).

(قوله: وَفِعْلَةٌ) فعلة: مبتدأ، خبره يدري، وجمعاً: مفعول ثان بيدري، أي: من جموعِ القلّة فعلة كما عرفت، ولم يطرد في شيء من الأبنية، بل محفوظ في ستةِ أوزان: فَعِيل نحو: صبي وصبية، وفَعل نحو: فَتَى وفتية، وفَعْل نحو: شَيْخ وشيخة، وثَوْر وثيرة، وفُعَال نحو: غُلام وغلمة، وفَعَال نحو: غَزَالة وغزلة، وفَعِل نحو: ثَنِي وثنية - والثني: هو الثَّاني في السِّيادة - ومرجع ذلك كلّه النقل لا القياس، كما أشارَ إليه بقوله: بنقلٍ يُدْرى. (أشموني).

(قوله: بكسرٍ وسُكُون) أي: (بكسرِ أولهِ وسكون ثانيه، و) لم يطرد في شيء من الأبنية، بل (هو محفوظ) في ستةِ أوزانٍ فَعَل بفتحتينِ (نحو: وَلَد وفَتَى، و) فعل بفتحِ أولهِ وسكون ثانيه (نحو:

وَفُـعُـلٌ لاسـم رُبَـاعِـيٍّ بِـمَـدّْ قَـدْ زِيـدَ قَـبْـلَ لام اَعْـلالاً فَـقَـدْ

ولا يَتَأَتَّى جَمعاً قِياساً.

(وَفُعُلٌ) بِضَمَّتَيْنِ جَمْعٌ ....

أبو طالب

وثيرة، وغلام وغلمة، وشجاع وشجعة، وغزال وغزلة، وصبي وصبية، وخصي وخصية، وثني وثنية، والثّنيّ الثاني في السيادة، أقول: مراده أن ما سمع منه منحصر في هذهِ الألفاظِ، لا أنه قياس في هذه الأوزان، فافهم.

الناصية

شيخ وثور، و) فعل بكسرِ أولهِ وفتحِ ثانية (نحو: ثني) بكسرِ الثّاءِ المثلثةِ وفتحِ النُّونِ والقصر كعدى، حكاه الفارسي، وهو الأمرُ الذي يعاد مرتين، وفي الحديث: «**لا ثني في الصدقة**» أي: لا تؤخذ في السنة مرتين، والثّنيّ أيضاً الثّاني في السيادة، وهو الثنيان بضمِّ المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة، قاله ابن مالك، (و) فَعال بفتحِ أولهِ (نحو: غَزال، و) فُعال بضمِّ أولهِ (نحو: غُلام، و) فَعِيل بفتحِ أولهِ وكسر ثانيه، (نحو: صبي وخَصي) وجليل، فتقول في جمعها على فعلةٍ ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وفـعـلـة جـمـعـاً بـنـقـل يـدرى ....

(ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السَّراج (هو اسم جمع لا جمع، و) البناء (الأول من أبنيةِ الكثرةِ فعل بضمِّ أولهِ وسكون ثانيه)، وهو أخفُّ أوزانِ الكثرةِ ليكونه ثلاثياً مجرداً ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين أحدهما أفعل مقابل فعلاء) بالمدِّ (كأحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلته لها) أي: لفعلاء (لمانع خلقي نحو: أكمر) لعظيمِ الكمرةِ بفتحِ الكافِ، وهي حشفة الذكر، (وآدر) بفتحِ الهمزةِ الممدودةِ والدَّال المهملةِ لعظيم الأدرةِ بضمِّ الهمزةِ وسكونِ الدَّالِ، وهي الخصية المنتفخة (بخلاف نحو: آلي) بمدّ الهمزةِ (لكبير الألية) والأصلُ أإلي بهمزتين مفتوحة فساكنة، قلبت الساكنة ألفاً كآدم (فإن المانع من ألياء) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ اللامِ، وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياءٍ مثناةٍ تحتانية (تخلف الاستعمال)، فإنهم قالوا في المذكرِ آلي على وزن أفعلٍ، ولم يقولوا في المؤنث ألياء على وزن فعلاء.

(قوله: **وَلا يَتَأَتّى جَمعاً قيَاساً**) أي: لَا يقاسُ عليه؛ لِقِلةِ وجودِ هَذَا الوَزن في لغةِ العرب، وعدم اختصاصِه بمفرد خاصّ فلا اطّراد له، حَتّى قيلَ: إنّه اسْتعمِل فقط في سِتةِ أشياء.

(قوله: بضمتين) أي: في الأصلِ أو في الحالِ، فالأول ككتب بسكون ثانيهِ مخفف كتب بضمّه، والثّاني واضح، وإن كان فعل معتلّ العين، فإن كان بالواو وجب التّخفيف استثقالاً للضمَّةِ على الواوِ نحو: خوانٍ وخونٍ، وقد جاء الضمُّ في الشّعر، قال:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

. . . . وفِـــي الأكُـــفّ الــلَّامِـــعَـــاتِ سُـــور

وهو جمع سوارٍ، وإن كان بالياءِ جاز التخفيف، والتثقيل مطلقاً؛ لأن الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة، تكون في متاعِ الفُدانِ بضمِّ الفاءِ على وزنِ فعالٍ، ويجوز العين بالإسكانِ، وإبدال الكسرةِ من الضمَّةِ؛ لئلا تنقلبَ الياء واواً. (تصريح).

(**قوله: بضمتين**) وهو تدريج حسن؛ لأنّه لما فرغ من فعل بالإسكانِ أعقبه بفعل بالتَّحريك؛ لأنهما وزنان لم يختلفا إلّا بالحركةِ والسُّكونِ (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فَعول) بفتحِ الفاءِ (بمعنى فاعل كصَبور) وصبر، (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فإنهما بمعنى مفعول (و) الثَّاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) ألفٍ أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقاً) من غيرِ تقييدٍ بحرف معيّن من أحرف العلّة (أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفاً) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الأول (نحو قذال) للمذكر، وهو جماع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية، (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حِمار) للمذكر (وذراع) للمؤنث، (و) مضموم الفاء نحو (قُراد) للمذكر (وكُراع) للمؤنث، (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للمذكرِ (وكثيبٍ) للمؤنثِ، (و) ما مدته واو (نحو عمود) للمذكر، (وقلوص) للمؤنث، وهي الشَّابة من النوقِ، (و) ما مدته ياء أو واو مع التَّضعيف (نحو سرير) للمذكر، (وذلولٍ) للمؤنث، (وخرج) بقوله: لام غير معتلّةٍ (نحو كساء وقباء)، فلا يجمعان على فعلٍ (لأجل اعتلال اللام)؛ لأنهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضَّمةِ كسرة لتنقلب واو كساء ياء، ولتسلم ياء قباء فيصير أعلى وزنِ فعلٍ بضمِّ الفاءِ وكسرِ العينِ، وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروجِ من ضمٍّ إلى كسرٍ، والحق أن ذلك غالب لا لازم، فقد قال ابن يعيش ما نصّه: وقالوا في المعتلّ ثُنّي وثن، والأصل ثني بضمّ النون، فأبدلوا من الضمّة كسرةً؛ لئلا تنقلب الياء واواً، كما فعلوا ذلك في أجر وأدل (و) خرج بقوله: غير مضاعفة إن كانت المدة ألفاً (نحو هلال وسنان) فلا يجمعانِ على فعلٍ (لأجل تضعيفها) أي: اللام (مع الألف)، فلا يقالُ في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التَّضعيف مع الضمِّ، (وشذ عِنان) بكسرِ العينِ لما يقاد به الفرس، وبفتحها للمطرِ، وفيه تناسب الأعلى للأعلى، والأسفل للأسفلِ، (وعنن وحِجاج) بحاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ، وجيمين للعظمِ المستدير حول العينِ، وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجبِ، (وحجج) ووطواط بفتحِ الواوِ، وبمهملتين الضَّعيف ووطط (ويحفظ) فعل بضمتينِ (في) فعل بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ اسماً (نحو نَمِر، و) صفة نحو (خشن، و) في فعيل صفة نحو (نذير، و) في فعيلة مطلقاً اسماً نحو (صحيفة)، وصفة

(لاسْم رُباعيّ بِمَدّ قَدْ زِيدَ) ثالثاً (قَبْلَ لامِ أعْلالاً) بِهِ (فَقَد، ....

أبو طالب

....

الناصية

(نحو نجيبة، وفي فَعْل بفتحِ أولهِ وسكونِ ثانية نحو سقف ورهن، وفي فاعل نحو نازل وشارف، وفي فَعَل بفتحتين نحو نصفٍ، وفي فِعالٍ بكسرِ الفاءِ وفتحها صفة نحو كِتان بكسرِ الكافِ، وصناع بفتحِ الصادِ أي حاذقٍ، وفي فَعِلة بفتحِ أولهِ وكسر ثانيه نحو فَرِحة، وفي فَعَلة بفتحتين نحو خَشَبة، وفي فِعْل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو سِتْرٍ، وإلى فُعُلٍ بضمّتين أشار النَّاظم بقوله:

وَفُــعُــلٌ لاســمٍ رُبــاعــيٍّ بِــمَــدّ قَــدْ زِيْــدَ قَــبْــلَ لَامٍ إعْــلَالاً فَــقَــدْ

(تصريح). (قوله: لاسْمٍ رُبَاعِي... إلخ) أي: بأن يكون الحرفُ الثالثُ منه حرف علّةٍ، ولا يكون من الحروفِ الأصليّةِ للكلمةِ. (دشتي).

(قوله: لاسم رباعي) مذكراً كان أو مؤنثاً. وفي (الأشموني) أي: يطرد في اسم رباعي بمدّة قبل لامه صحيح اللامِ، وهو المرادُ بقوله: إعلالاً فقد، فإعلالاً مفعولٌ مقدمٌ، فإن كانتْ مدّته ياء أو واواً لم يشترط فيه غير الشُّروطِ المذكورةِ، نحو: قضيب وقضب، وعمود وعمد، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً، نحو قذال وقذل، وحمار وحمر. واحترز بالاسمِ عن الصِّفةِ، فإنَّها لا تجمع على فعل، وشذّ في وصفٍ على فعالٍ نحو صَنَاع وصنع، وفِعال نحو: ناقة كناز، ونوق كنز. وحكى ابن سيده أن من العربِ من يقول: نوق كناز بلفظِ الإفراد، فيكون من بابِ دلاص، وقد سبقَ الكلامُ عليهِ أوّل البابِ، وعلى فعيلٍ نحو نذير ونذر، ويرد عليه فعول لا بمعنى مفعولٍ نحو صبور وغفور، فإنه يطرد فيه فَعَل نحو صَبَر وغَفَر، وسيأتي التنبيه عليه. احترز بالرباعي من غيره نحو نار وفيل وسور، ونحو قنطار وقطمير وعصفور؛ فإنه لا يجمع على فعل شيء منها. واحترز بالمدّ عن الخالي منه، فإنه لا يجمعُ على فعلٍ، وشذّ نمرة ونمر، وبكونِه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى، فلا يجمع على فعل، وبصحةِ اللامِ عن المعتلها نحو سقاء وكساء؛ فإنه لا يجمع على فعل، وبعدم التضعيف في ذي الألفِ عن نحو بتات وزمام، فإن قياسه أفعلة كما مر، وشذَّ عنان وعنن، وحجاج وحجج، ووطاط ووطط، كما أشار إليه بقوله في الأعمِّ، وفهم من تخصيص ذلك بذي الألف أن المضاعفَ من ذي الياءِ نحو سرير وذي الواو نحو ذلولٍ، يجمع على فعلٍ نحو سرر وذلل. (أشموني).

(قوله: بمد) الباء للمصاحبةِ، وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة إعلالاً فهي نعت لللام.

(قوله: فَقَد) صفة للّام أي: قبل لام فقد إعلالاً بأن لا يكون لامهُ حرفَ علّةٍ.

وفي (الشيرازي) الاسمُ الرُّبَاعِي الّذي ثَالث حُرُوفِهِ زَائِد، وَحرفُ عِلَّةٍ سَوَاء كَانَ ألفاً أمْ يَاءً أمْ وَاواً. مِثل هَذا الاسم يَكونُ جَمعه عَلَى (فُعُل) بضمَّتَيْنِ.

مَـا لَـمْ يُـضَـاعَـفْ فِـي الأعَـمِّ ذُو الأَلِـفْ   وَفُـعَـلٌ جَـمْـعـاً لِـفُـعْـلَـةٍ عُـرِفْ

ما) دامَ (لَمْ يُضاعَفْ فِي الأعَمِّ) الأغلَبِ (ذُو الأَلِف) ككُتُب وسُرُر وعُمُد، جَمعُ كِتابٍ وسَرِيرٍ وعَمُودٍ، فَإنِ اعْتُلَّ اللَّامُ أَوْ ضُوعِفَ ذُو أَلِفٍ فَلَهُ أَفْعِلَة كما سَبَقَ، ومِن مُقابِلِ الأعَمِّ عُنُن جَمعُ عِنان (وَفُعَلٌ) بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ ....

أبو طالب

(**قوله: ومن مقابل... إلخ**) إيراد ذلك بلفظ من إشارة إلى عدم انحصار غير الأغلب فيما ذكر، بل جاء حجاج وحجيج، وغير ذلك.

الناصية

(**قوله: مَا دَامَ يُضاعَفْ... إلخ**) أيْ: مَا دَامَ لا يَكونُ حَرْفَانِ مُمَاثِلانِ في الاسْم الّذي مَدُّه أَلِف.

(**قوله: في الأعم**) أي: في الاستعمالِ الغالبِ المطردِ.

(**قوله: ذُو الألِف**) يعني: إذا كان مدّه ألفاً، فشرط جمعه على (فعل) أن لا يكون مضاعفاً، وهذا الشَّرط غالبي لا دائميّ.

(**قوله: جَمعُ كِتَاب وسَرِير وعَمُود**) (كِتَاب) حَرف مَدِّهِ أَلِف (سَرير) مَدّهُ يَاء (عَمُود) مَدّهُ وَاو، وهَذِهِ كُلُّهَا حُروفٌ زَائِدَةٌ لَا أصليّةٌ؛ لأنَّ أصلَهَا (كُتُب - سُرُر - عُمُد).

(**قوله: كَمَا سَبَقَ**) قَبْلَ بَيْتَيْنِ فِي قَوْلِهِ (وَالْزَمْه فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ... إلخ) فمعتَلّ اللامِ نَحو (قَبَاء)، والْمُضَاعَف (إمَام) جَمعهما - كَمَا مَرَّ - أَقْبِيَه، وأَئِمَّة. (شيرازي).

(**قوله: ومِن مُقَابل الأعَمّ**) غير الأغلب.

(**قوله: جَمعُ عِنَان**) فـ(عِنَان) مَعَ أَنَّهُ ضُوعِفَ فِيهِ النُّون، ويَجب أنْ يَأتي جَمعُهُ (أعنّة)، ولكنَّه أتَى (عُنُن) بِضمَّتَيْنِ.

(**قوله: وَفُعَل... إلخ**) أي: من أمثلة جمع الكثرةِ فعل بضمّ ثم فتحٍ، ويطرد في نوعينِ: **الأولِ**: فعلة بضمِّ الفاء اسماً نحو غرفة وغُرف، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعلٍ، وشذَّ قولهم رجل بهمة ورجال بهم. **الثَّاني**: الفعلي أنثى الأفعل نحو الكبرى والكبر، فإن لم يكن أنثى الأفعل نحو بُهمي ورُجعى لم يجمع على فعل.

(**قوله: بضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ**) أي: بضمّ أوله وفتح ثانية، ولو قدمه على فعل بضمّتين كان أولى؛ لأنّه أخفّ منه (وهو مطرد في شيئين) **أحدهما**: (في اسم على فُعْلة) بضمِّ أوّله وسكون ثانية، ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصَّحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى، (وزبية) وزبى (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد. **وثانيهما**: (في الفعل) بضمِّ الفاءِ (أنثى أفعل) صفة (كالكبرى) أنثى الأكبر، والوسطى أنثى الأوسطِ

وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

(جَمْعاً لِفُعْلَةٍ) بِالضَّم (عُرِفْ) كغُرَف وغُرْفَة (وَ) لِفُعْلَى بِالضَّمِّ (نَحْو: كُبْرى) وكُبَر (وَلِفِعْلَةٍ) بِالكَسرِ فَالسُّكُون (فِعَلْ) بِكَسرَةٍ فَفَتْحَةٍ كسِدْرَةٍ وسِدَر.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(والصُّغرى) أنثى الأصغرِ (بخلاف حبلى)؛ فإنّها ليست أنثى أفعل؛ لأنها صفة لا مذكر لها، فلا تجمعُ على حبلٍ، (وشذَّ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بُهْمة) بضمِّ الباءِ الموحدةِ وسكونِ الهاءِ، وهو الرَّجل الشُّجاع الذي لا يدري من أين يؤتى لشدةِ بأسه والجمع بهم، قاله في (الصِّحَاح)، (و) فعلى مصدراً (نحو رؤيا) يقال: رأى في منامهِ رؤيا على وزنِ فعلى من غير تنوين، وجمع الرؤيا رؤى بالتَّنوين مثل رُعًى، قاله الجوهري. (تصريح).

(قوله: بالضمّ) وسكونِ الْعَيْنِ وفَتحِ اللام.

(قوله: وَلِفِعْلَةٍ. . . إلخ) أي: من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوّله وفتح ثانيه، وهو مطرد في فعلة اسماً تاماً، كما قيده في (التَّسهيل) بذلك نحو كِسْرَة وكسر، وحجة وحجج، ومِرْيَة ومِرًى، والاحتراز بالاسم عن الصِّفة نحو صغرة وكبرة وعجزة في ألفاظِ ذكرت في (المخصص)، وذكر أنّها تكون هكذا للمفردِ والمثنَّى والمجموع، وشذَّ رجل صِمَّة ورجال صمم، وامرأة ذِرْبة ونساء ذُرْب، والصمّة: الشُّجاع، والذربة: الحديدةِ اللسانِ، وبالتَّامِّ عن نحو رقة فإن أصله ورق، ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعلٍ، وإنما لم يقيد فعلة هنا بهذين القيدين؛ لقلّة مجيئها صفة، حتى ادَّعى بعضهم أنها لم تجئ صفة، وإن كان الأصحُّ خلافه كما عرفت. (أشموني).

(قوله: كسدرة وسدر) ولا يقال في التبنة واحدة التبن تبن حملاً على سدرٍ، وفي المعوضِ من لامِه تاء التَّأنيث كعزةٍ وعزى، وفي فعلة الأجوف بفتحِ أوّلِهِ (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم، (و) في فعلى مصدراً (نحو ذكرى) وذكر (و) في فَعْلَةٍ بفتحِ أولهِ وسكون ثانيه، صحيح الأصولِ نحو (قَصْعة) وقَصَع، وجَفْنة وجَفْن (و) في فعلة بكسرِ أولهِ وسكون ثانية صفة نحو (ذِرْبَة) بكسرِ الذالِ المعجمةِ وسكونِ الراءِ وبالباءِ الموحدةِ كما في (الصِّحَاح)، والضِّياء، وصِمَة بكسرِ الصَّادِ المهملةِ، يقال في جمعِهما: ذرب وصمم، والذربة: المرأة الحديدة اللسان، والصمة: الرجل الشُّجاع، (و) في فعل بكسرِ أولهِ وسكونِ ثانيه نحو (هِدْم) بكسرِ الهاءِ وسكونِ الدالِ المهملةِ: الثوب الخلق، جمعوه على هدمٍ، رواه ابن سيده، وفي فُعلة بضمّ أوله كصُورةٍ وصُور، والصِّور بكسرِ الصَّادِ لغة في الصورِ بضمّها جمع صورة، قاله في (الصِّحاح).

فِــي نَــحْــوِ رَامٍ ذُو اطِّــرَادٍ فُــعَــلَــهْ وَشَــاعَ نَــحْــوُ كَــامِــلٍ وَكَــمَــلَــهْ

(وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ) أيْ فِعْلَة (عَلى فُعَلْ) بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ كلِحْيَة ولُحى (فِي) وَصفٍ لِمُذكَّرٍ عاقِلٍ على [وَزنِ] فاعِلٍ مُعتلِّ اللّامِ (نَحْوِ رامٍ) وقاضٍ (ذُو اطِّرادٍ فُعَلَةٌ) بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ كرُماةٍ وقُضاةٍ.

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ**) أي: بضمٍّ أوله وفتح ثانيه، وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكَّر (على) زنةِ (فاعل معتل اللام) بالياءِ والواوِ (كرام) ورماة (وقاض) وقضاةٍ، (وغاز) وغزاةٍ، والأصلُ فيهن رمية وقضية وغزو، قلبت الياءُ والواو ألفين؛ لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما، وقيل: إنها فعلة بفتحِ الفاء، وأن الفتحة حولت ضمة للفرقِ بين معتلِّ اللامِ وصحيحها، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

فــي نــحــو رام ذو اطــرادٍ فــعــلــه ....

فخرج بقوله: وصف نحو: واد، وبالتَّذكيرِ نحو: عادية، وبالعقل نحو: أسد ضار، وبوزن فاعل نحو: ظريف، وبالمعتل اللام نحو: ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلةٍ، وشذَّ في صفة على غير فاعل، نحو كميّ وكُماة، وفي فاعل اسماً نحو بازٍ وبُزَاة، ووادٍ ووداة، وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدالِ المهملةِ، وهو الرَّجل الذي لا يعتد به البناء.

هذا وقال في (شرح الكافية): وقد ينوبُ فعلٍ عن فعلٍ، وفعل عن فعل، فالأولُ كحلية وحلى ولحية ولحى. والثَّاني: كصورة وصور، وقوة وقوى أي: بكسرِ القافِ، وضمّت أيضاً على القياسِ.

(**قوله: ولحى**) أي: بضمِّ اللامِ وكسرت أيضاً على القياسِ.

(**قوله: نَحْوَ رَامٍ وقَاض**) أصلُهمَا (رَامي ـ قَاضي)، فَكل وَاحِدٍ مِنهمَا (صِفَة) لا اسم (لِلْمُذكَّر) لَا الْمُؤنَّث (لِلْعَاقل)، لَا لِغَيرِ ذَوي الْعقُول (عَلَى وَزنِ فَاعِل)، لَا وَزنٍ آخَر (مُعْتَل اللَّام)؛ لأنَّ لَامَه يَاء وهي حَرفُ عِلَّةٍ. (شيرازي).

(**قوله: ذُو اطِّرَاد فُعَلَة**) فعلة مبتدأ، خبره ذو اطرادٍ، أي: من أمثلة جمعِ الكثرةِ فُعلة بضمِّ الفاءِ، وهو مطرد في فاعلٍ وصفاً لمذكرٍ عاقل معتلّ اللامِ نحو رام ورماة، وقاضٍ وقضاةٍ، وغاز وغزاة، وقد أشارَ إلى ذلك بالتمثيلِ، فخرج نحو: مشتر وواد ورامية وضارٍ وصف أسد وضاربٍ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلةٍ، وشذّ كمي وكماة، وباز وبزاة، وهادر وهدرة ـ وهو الرّجل الذي لا يعتدُّ به ـ كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة ورذي ورذاة. (أشموني).

(**قوله: كرُمَاة وقُضَاة**) فأصلهما رُمَيَة، وقُضَيَة قلبت الياء ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

فَـعْـلَـى لِـوَصْـفٍ كَـقَـتِـيـلٍ وَزَمِـنْ   وَهَـالِـكٍ ومَـيِّـتٍ بِـهِ قَـمِـنْ

(وَشاعَ) في كلِّ وَصفٍ مُذَكَّرٍ عاقِلٍ عَلى فاعِلٍ صَحيحِ اللام (فَعَلَة)، بِفَتْحَتَيْنِ (نَحْوُ كامِلٍ وَكَمَلَةٍ فَعْلى) ....

أبو طالب

(قوله: بفتحتين أيضاً) أي: كما أن الأوّل في الأوّل شائع.

الناصية

(قوله: بفتحتين) وهو شائعٌ في وصفٍ لمذكر عاقلٍ صحيحِ اللامِ، نحو: كامل، وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسَفَرة (وبارّ) وبررة. قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ﴾ [الأعراف: ١١٣] ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبَس: ١٥-١٦]، وفي (التَّسهيل) بررة جمع بر على غير القياسِ، وإليه أشار النَّاظمُ بقوله:

وشَـاعَ نَـحْـوُ كـامِـلٍ وكَـمَـلَـهْ   ....

فخرج بالوصفِ الاسم نحو وادٍ وبازٍ، وبالتذكيرِ نحو طالقٍ وحائضٍ وبالعقلِ نحو سابق، ولاحقٍ صفتي فرسين، وبصحة اللامِ نحو قاضٍ وغازٍ، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلةٍ بفتحتين اطراد، وشذّ في غير فاعلٍ نحو سيد وسادة فوزنُها فعلة، وفي بعض نسخ (الصِّحاح) وزن سادة فعالة وهو سهو، وقوله: شائع تبع في النَّظم، وكان الأولى أن يعبر بمطرد؛ لأنه لا يلزم من الشياعِ الاطراد. (تصريح).

(قوله: نَحو: كاملٍ وكَمَلَهْ) أي: من أمثلةِ جمعِ الكَثرةِ فَعلة بفتحِ الفاءِ، وهو مطرد في فاعلٍ وصفاً لمذكرٍ عاقلٍ صحيح اللامِ، نحو: كَامل وكَملة، وَبار وَبررةٍ، وقد أشارَ أيضاً بالمثال إلى الشُّروطِ، فخرج نحو: حذرٍ ووادٍ وحائضٍ وسابقٍ وصف فرس، وزام، فلا يجمع شيء منها على فعلةٍ، وشذّ سَيد وسَادة، وخَبيث وخَبيثة، وبَر وبَررة، ونَاعق ونَعقة، وهي الغربان، هذا والْفَرقُ بَينَ هَذَا وبَينَ سَابِقِهِ، أنَّ ذَاكَ كَانَ مُعتلَّ اللامِ، وهَذَا صَحيحُ اللامِ. (أشموني).

(قوله: فعْلَى... إلخ) أي: من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ فعلى، وهو مطرد في وصفٍ على فعيلٍ بمعنى مفعول دالٌ على هلك أو توجع أو تشتت، نحو: قتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل: كزمن وزمنى، وفاعل: كهالك وهلكى، وفيعل: كميت وموتى، وفعيل لا بمعنى مفعول: كمريض ومرضى، وأفعل كأحمق وحمقى، وفعلان: كسكران وسكرى، وبه قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى﴾ [الحج: ٢] وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: كيس وكيسى؛ فإنه ليس فيه ذلك المعنَى، وسنان ذرب، وأسنة ذربى، ومنه قوله:

بِفَتْحَةٍ فَسُكُونٍ جَمْعٌ (لِوَصْفٍ) عَلى فَعِيلٍ بِمَعنى مَفْعُولٍ (كَقَتِيلٍ) وقَتْلى.

(وَ) كُلٌّ مِن فَعِلٍ نَحو: (زَمِنٍ) وزَمْنى (وَ) فاعِلٍ نَحو: (هالِكٍ) وهَلْكى (وَ) فَيْعِلٍ نَحو: (مَيِّتٍ) ومَوْتى، وكَذا أَفْعَل نَحو: أَحْمَق وحَمْقى، وفَعْلان نَحو: سَكْران وسَكْرى (بِهِ) أَيْ بِفَعْلى (قَمِنٌ) أَيْ حَقيقٌ إِلْحاقاً.

أبو طالب

(قوله: وكل من فعل... إلخ) تقدير هذا للإشارة إلى أن قوله: زمن مبتدأ لقوله: قَمِن لا ما بعده فإن جميع هذه الأوزان الثلاثة بأسرها للإلحاق. والزَّمِنُ: مَنْ بِهِ غَمٌّ.

الناصية

إِنّـي امْـرُؤٌ مِـنْ عُـصْـبَـةٍ سَـعْـدِيـةٍ ... ذَرِبُ الأَسِـنَّـةِ كُـلَّ يَـوْمِ تَـلَاقِ

(قوله: بِفَتْحَةٍ فَسُكُون) أي: بفتحِ أوّلِهِ وسكونِ ثانيهِ، وهو جمع (لما دلَّ على آفة) من هلك أو توجع أو نقص ما (من فعيل) حال كونِه (وصفاً للمفعولِ)، فالتوجُّع (كجريح) وجرحى (وأسير وأسرى (و) الهلك نحو (قتيل) وقتلى، و (صريع) وصرعى، (وحمل عليه ستة أوزانٍ مما دلّ عليه آفة من) ذلك أحدها: (فعيل وصفاً للفاعلِ) لا للمفعول (كمريض) ومرضى، (و) الثّاني: (فَعِل) بفتحِ أوّلِهِ وكسرِ ثانيهِ، (كزمن) وزمنى، وهذان الوصفانِ مما يدلُّ على التَّوجعِ. (و) الثالث: (فاعل كَهَالك) وهَلْكى، (و) الرَّابع: (فَيْعِل) بفتحِ أوّلِهِ وسكونِ ثانيه وكسرِ ثالثه، (كميت) أصله مَيْوِت، اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسُّكونِ، فقلبَت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماعِ المثلينِ، وهل هو فعيل بكسرِ العينِ أو بفتحِها، وأبدلت الفتحة كسرة، وفعيل كطويل أقوال محكية في سيد أشهرها أولها. (و) الخامس: (أفعل كأحمق) وحمقى. (و) السادس: (فعلان كسكران) وسكرى، وهذان الوصفانِ مما يدلُّ على نقصٍ ما، وندر كيس وكيسى، وذرب وذربى.

(قوله: عَلَى فَعيلٍ بِمَعنى مَفْعُول) وفي (الشيرازي) فَلَوْ كَانَ اسْماً كَـ(جَلِيل) إنْ وُضِعَ اسْماً لأَفْرَادٍ فَلَا يَكُونُ جَمْعُهُ (جَلْى)، وكذلكَ لَوْ كَانَ وَصفاً على وزنِ فعيلٍ، ولَكنْ كَانَ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ مِثْلَ (عَليم) فَلَا يَكُونُ جمعه (علْمَى).

(قوله: كقتيل... إلخ) أي: في الزنةِ والدلالةِ على هلك، أو توجع، أو تشتت.

(قوله: كَقَتيل) أي: الْمَقتُول، لَا الْقَاتِل.

(قوله: قمِن) بكسرٍ للميم، بمعنى: حقيقٍ خبر عن ميت، قاله الشَّاطبي، وعليه فزمن وهالك بالجرِّ عطفاً على قتيل، قال المكودي: ويصحُّ أن يكون زمن مبتدأ، وهالك وميت معطوفين عليه، وقمن خبر، وعلى هذا يتعيَّن فتح ميمه، فإن قمناً المفتوحُ الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع. اهـ.

لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ وَالوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

(لِفُعْلٍ) بِضَمَّةٍ فَسُكُونٍ حال كونِهِ (اسْماً صَحَّ لاماً) وإنِ اعْتُلَّ عَيْناً (فِعَلَهْ) جمعاً بِكسرةٍ فَفَتْحةٍ كدُبٍّ ودبَبَة، وكُوزٍ وكِوَزَة (وَالْوَضْعُ) العَرَبِيّ (فِي فَعْلٍ) بِفَتْحَة فَسُكُونٍ (وَفِعْلٍ) بِكَسرَةٍ فَسُكُونٍ (قَلَّلَهْ) كغَرْدٍ وغِرَدَة ....

أبو طالب

(قوله: والوضع... إلخ) الأولى: بحسب المعنى أن يكون الوضع هاهنا بمعنى الواضع.

(قوله كغَرْد) هو بفتحِ الغينِ المعجمة، وسكون الراء المهملة: رفع الطَّائر صوته طرباً.

الناصية

(قوله: لفُعْل اسماً صَحَّ لاماً فعلة... إلخ) أي: من أمثلة جمع الكثرةِ فعلة، وهو لاسم صحيح اللامِ على فعلٍ كثيراً، نحو: درج ودرجة، وكوز وكوزة، ودب وديبة، وعلى فعل وفِعل قليلاً، فالأوّل: نحو غرد وغردة وزوج وزوجة. والثَّاني نحو: قرد وقردة، وحسل وحسلة، والحسل: الضب، وهو محفوظٌ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضدّ الأنثى: ذكر وذكرة، وقولهم: هادر وهدرة، واحترز بالاسمِ من الصِّفةِ، وندر في علج علجة، وبالصَّحيح اللام من نحو عضو ظبي ونحي، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلةٍ.

(قوله: بِضَمَّةٍ فَسُكُون) أي: بضمِّ الفاء، وسكونِ العينِ، وبكونِ صحيحِ اللامِ (نحو قُرْط) وقرطة بالقافِ والراءِ وبالطَّاءِ المهملتينِ: ما يعلق في شحمة الأذن، (ودُرْج) بالجيمِ ودرجةٍ، (و) أجوف نحو: (كوز) بالزاي وكوزة، (و) مضاعفاً نحو (دب) ودببة، (وقليل في اسمِ على) زنة (فعل بفتحِ الفاءِ) وسكونِ العينِ (نحو: غَرْد) بالغين المعجمةِ والراءِ: نوع من الكَمْأةِ، وهو عند الفراءِ بفتحِ الفاءِ، وعند غيرهِ بكسرِها، وظاهر (الصِّحاح) أن غردة جمع لمكسورِ الفاءِ (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقافِ والراءِ، (وقل أيضاً في نحو ذكر) بفتحتين ضد الأنثى، وكتف (وهادر) وعلج ووقفة وخطوة، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

لِفُعْلٍ اسْماً صَحَّ لاماً فِعَلَهُ وَالوَضْعُ فِي فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

وخرج بقولهِ صحيح اللامِ نحو ظبي ونحي وجدي، فلا يجمع شيء منها على فعلةٍ.

(قوله: وإن اعْتُلَّ عَيْناً) أي: وإن كان عينه حرف علّة.

(قوله: كدُبٍّ ودِبَبَة) مِثال لِلصَّحيحِ الْعَينِ واللامِ (كُوز) مِثالٌ لِلْمُعتَلِّ الْعَيْنِ الصَّحيحِ اللامِ.

(قوله: قلله) الضَّمير في قلّله يعود إلى (فعلة) يعني: أنّ وزن فعلة قليل في جمعِ (فَعْل) بفتحِ فسكونٍ، وكذا في وزن (فِعْل) بكسرٍ فسكون بحسب الوضعِ.

(قوله: كَغَرْد وغِرَدَة... إلخ) (غرد) بِفَتحِ فَسُكُون: صَوْتُ الطَّائِر، جَمعُهُ (غِرَدَة) بِكسرٍ فَفَتحٍ و(قِرْد) بِكَسرٍ فَسُكُون جَمعُهُ (قِرَدَة) بِكسر فَفَتحٍ.

وَفُـعَّـلٌ لِـفَـاعِـلٍ وَفَـاعِـلَـهْ   وَصْـفَـيْـنِ نَـحْـوُ عَـاذِلٍ وَعَـاذِلَـهْ
وَمِـثْـلُـهُ الـفُـعَّـالُ فِـيـمَـا ذُكِّـرا   وَذَانِ فـي الـمُـعَـلِّ لامـاً نَـدرا

وقِرْدٍ وقِرَدَة (وَفُعَّلٌ) بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ وتَشْديدِ العَيْنِ جَمعٌ (لِفاعِلٍ وفاعِلَهْ) حال كونِهما (وَصْفَيْنِ) صَحِيحَي اللَّامِ (نَحْوُ عاذِلٍ) وعُذَّل (وعاذِلَهْ) وعُذَّل.

(وَمِثْلُهُ) أَيْ فُعَّل فيما سَبَق (الفُعَّالُ) ....

أبو طالب

(قوله: وقِرْد) هو بكسر القافِ وسكونِ الرَّاءِ المهملة، حيوان، يقال له بالفارسية: ميمون.

الناصية

(قوله: وفعل... إلخ) أي: من أمثلة جمعِ الكثرةِ فعل، وهو مطرد في وصفٍ صحيح اللام على فاعلٍ أو فاعلة نحو عاذل وعذل، وعاذلة وعذل، واحترز بوصفين من الاسمينِ نحو: حاجب العين وجائزة البيتِ؛ فلا يجمعان على فعلٍ.

(قوله: بضَمَّةٍ ففتْحةٍ) أي: بضمِّ أوّله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة)، حال كونهما (صحيحي اللام)، سواء صحَّت عينهما أم اعتلّت (كضاربٍ وصائمٍ ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة، فتقول في جمعهما: ضرب وصوم وشمل، نحو حائضٍ وحيضٍ، وخرج بقيد الوصفِ المضاف إلى الاسم نحو حاجب العينِ، وجائزة البيت، فلا يجمعانِ على فعلٍ، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وَأَبْـقَـى رِجَـالاً سَـادَةً غَـيْـرَ عُـزَّلٍ   مَـصَـالِـيـت أَمْـثَـالَ الأُسُـودِ الـضَّـرَاغِـمِ

وفارق باب أحمر؛ لأنه وصف غير لازمٍ؛ بدليلِ أنه لو تناول عصاً أو سيفاً أو رمحاً زالت عنه الصِّفة. اهـ. (تصريح).

(قوله: صَحيحَي اللَّامِ) وإنْ كَانَا مُعْتَلَّي العَيْنِ. كـ(صَائِم وصوم، وصَائِمَة وصوم) جَمعُ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ عَلَى وَزنٍ وَاحِدٍ. أصلُهُ (صَوْم) عينه حَرف عِلَّة. (شيرازي).

(قوله: فيمَا سَبَق) أي: في كونه جمعاً لوصفِ صحيحِ اللام.

(قوله: الفُعّالُ) بضمِّ أولهِ وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنةِ (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزةً أم لا، (كصائم) وصوامٍ، (وقائمٍ) وقوامٍ، (وقارئٍ) وقراءٍ، فعال (في) جمع (فاعله كقوله) وهو القطامي:

أَبْـصَـارُهُـنَّ إِلَـى الـشُّـبَّـانِ مَـائِـلَـةٌ   وَقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَـنِّـي غَـيْـرَ صُـدَّادِ

قال الموضح في الحواشي: لا أعلم أحداً ذكر مجيئه في فاعله للمؤنّث إلا في هذا البيتِ، وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي، (والظّاهر أن الضمير) المؤنّث (للأبصار لا للنساءِ)؛

بِضَبْطِهِ بِزِيادَةِ أَلِفٍ (فِيما ذُكِّرا) بِتَشْدِيدِ الكافِ كتاجِر وتُجّار، ونَدَرَ فيما أُنِّثَ كصادَّة وصُدّاد (وَذانِ) الْوَزْنانِ (في المُعْتَلِّ لاماً) مِنهما (نَدَرا) كغازٍ وغُزّى وغُزّاء.

أبو طالب

....

الناصية

لأنّه يقال: بصر صادّ، كما يقال: بصر حاد، (فهو جمع صاد لا) جمع (صادة)؛ لأنّ قياسَ فعال أن يكون جمع فاعلٍ لا فاعلة، انتهى. ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضّمائر، وعود الضّمير على غير المحدث عنه. (و) ندر فعال (في) فاعلٍ (المعتل) بالواوِ والياءِ (كغزاء) جمع غازٍ (وسراء) جمع سارٍ، والأصل: غزاو وسراي، قلبت الواو والياء همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة. (تصريح).

(**قوله: بِضَبْطِهِ**) يعني: إن وزن فعّال عين وزنِ (فَعّلٍ) مع زيادة ألف قَبلَ اللام.

(**قوله: فيما ذكرًا**) أي: في المذكر خاصة، فيطرد في وصف صحيح اللّامِ على فاعلٍ، نحو: عاذل وعذال، وندر في المؤنّث كقوله:

أَبـصـارهُـنَّ إلَـى الـشُّـبَّـانِ مَـائِـلَـةٌ وَقَـدْ أَراهُـنَّ عَـنِّـي غَـيْـرَ صُـدَّادِ

وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صادّ، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنّه يقال: بصر صاد كما يقال: بصر حاد.

(**قوله: بتَشديدِ الكَافِ**) أيْ: كَاف (ذُكِّرا) اقْرَأها مُشَدَّدَةً بِمَعنى التَّذكير مُقَابِلِ التَّأنيث، ولَا تَقْرَأ الْكَافَ خَفيفة، فَيكون بِمَعنى (مَا ذُكِرَ) مُقَابِل (مَا لَمْ يُذْكَر) فَيَشْتَبِهَ الأمر. (شيرازي).

(**قوله: كتَاجِر وتُجّار**)، فـ(تَاجِر) وَصْف لِمُذَكرٍ وصَحِيح اللامِ، جَاءَ جَمعه (تُجّار).

(**قوله: كصَادَّةٍ وصُدَّادٍ**) صَادَّة، أي: الّتي تصد النَّاسَ عَن شَيءٍ؛ جَاءَ جَمعهَا (صدَّاد) عَلَى وَزْنِ (طلَّاب) مَعَ أنّهَا مؤنّث لا مذكّر.

(**قوله: وَذان الْوَزْنَان**) أي: فعّل وفعّال.

(**قوله: مِنهُما يَعني: (فُعَّل - وفُعّال)**).

(**قوله: نَدَرا**) أي: قَليل مَجيئهمَا جَمعاً لِمعتلِّ اللامِ. وفي (الأشموني) وندر أيضاً في سخلٍ سَخْلٍ وسِخالٍ، وفي نفساءِ نفس ونفاس، وندر فعل أيضاً في نحو: أعزل وعزل، وسروء وسرّاً، وخريدة وخرد.

(**تنبيه**) سمي في (التّسهيل) المعتل اللام منهما قليلاً وما بعده نادراً.

(**قوله: كغَاز وغُزَّى وغُزاء**). فـ(غَازٍ) وصف لِمذكّرٍ، ولكنّه مُعتَلُّ اللام؛ لأنَّ أصلَهُ (غَازي) بِحَذفِ الْيَاءِ المتحرّكَةِ الّتي قَبلَهَا كَسرَة. فَجَاءَ جَمعُهُ (غُزّى، وغُزَّاء) عَلَى وَزنِ (مُلّاء - وطُلّاب).

فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ ٱلْيَا مِنْهُمَا

و(فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ) بِفَتْحَةٍ فَسُكُونٍ في كليهما (فِعالٌ) بِكسرةٍ جَمعٌ (لَهُما) مُطلَقاً ككَعْب وكِعاب، وصَعْب وصِعاب، ونَعجَة ونِعاج (وَ) لكِنْ (قَلَّ فِيما عَيْنُهُ) أَوْ فاؤُهُ كما في «الكافية» (الياءُ مِنْهُما) كَضَيْف وضِياف، ويَعْر ويِعار.

أبو طالب

(قوله: مطلقاً) أي: اسماً كان أو وصفاً وعينه وفاؤه صحيحاً أم لا.

(قوله: ويعر) هو بالياء المثناة التَّحتانية المفتوحة، والعين المهملة السَّاكنة والرّاءِ المهملةِ ولد المعزِ يُرْبَطُ في المصاد لأجل صيد الأسد.

الناصية

(قوله: بِفَتْحَةٍ فَسُكُون في كِليهِمَا) أي: بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء أو العينِ، فالاسم منهما (نحو: كعب) وكعاب، (وقصعة) قصاع، (و) الصِّفة منهما نحو (صعب) بمهملتين، وصعاب (وخدلة) وخدال بالخاءِ المعجمة، والدّال المهملة: ممتلئة السَّاقين والذّراعين، (وندر) فعال (في) جمعِ فعلٍ (يائي الفاء نحو يعر) بالياءِ المثناة تحت، وبالعين والرّاء المهملتين: الجدي يربط في الزبية للأسدِ ليقع فيها، وفي المثل: أذل من يعر، أو يائي العين نحو: ضيف وضياف، وضيعة بالضادِ المعجمةِ وضياع، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا

(قوله: مُطلَقاً) أيْ: سَوَاءٌ كَانَا اسْمَيْن أمْ وَصْفَيْن مذكّراً أو مؤنّثاً، وسَوَاءَ كَانَا صَحيحَي اللامِ أمْ مُعْتَلَّي اللام (قوله: كَكَعْب وكِعَاب. . . إلخ) (كعْب) اسمٌ لَا وَصفٌ، وهو آخِر الْقَدَم (صَعْب)، وَصْف (نَعْجَة) عَلَى وَزنِ فَعْلَة، وكـ(ضَبْي ـ وضِبَاي) فَضَبْي مُعْتَلُّ اللام، ومَعَ ذَلِكَ جَاءَ جمعُهُ على وَزنِ (فِعَال). (شيرازي) وفي (الدشتي) فالأول اسمٌ والثّاني وصفٌ، وهما مذكّرانِ والثَّالث للمؤنَّث.

(قوله: أوْ فَاؤه كمَا في (الكَافِية) يَعني: زِيَادَة (أوْ فاؤه) مَأْخُوذ مِنَ الكَافِيَةِ.

(قوله: مِنْهُمَا) أي: من فعلٍ وفعلةٍ.

(قوله: كَضَيْف وضِيَاف. . . إلخ) ضيف (عَينُه الْيَاء، (يَعْر) فَاؤه الْيَاء، فَمَجيءُ جَمعهمَا (ضِيَاف، ويِعَار) قَليل، بَل الْقِيَاسُ أنْ يَكونَ جَمعهمَا (ضيوف ـ يُعُور) و(يَعْر) يُقَال لِلْحَيَوانِ الّذي يُرْبَطُ في مَكَان لِصَيْدِ الأسَدِ، فَيَسمَعُ الأسد صَوْتَهُ فَيَأتي ليَأكله، ثُمّ يَقَعُ في الْمَصْيَدَة. (شيرازي).

وفي (الدشتي) فالأول عينه ياء، والثّاني فاؤه ياء.

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ
أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

(وَفَعَلٌ) بِفَتْحَتَيْنِ (أَيْضاً لَهُ فِعالُ) بِكَسرةٍ جَمعاً (ما) دامَ (لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلالُ أَوْ لَمْ يَكُ) لامُهُ (مُضْعَفاً) نَحْوَ: جَمَل وجِمال، بِخِلافِ ما إذا كانَ كذلك كَرحى وطَلَل.

(وَمِثْلُ فَعَلِ) فيما ذُكِرَ (ذُو التاءِ) أَيْ: فَعَلَةٍ كرَقَبَةٍ ورِقاب ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بِفَتْحَتَيْن) وفي (التصريح) الوزن الثالثُ والرّابعُ فَعَل وفَعَلة بفتحِ أولِهما وثانيِهما حال كونِهما اسمين غير معتلي اللام، ولا مضعفيهما كجَمَلٍ وجمالٍ، وجَبَلٍ وجبالٍ بالجيم فيهما، ورَقَبة ورقابٍ، وثَمَرةٍ وثمارٍ، فخرج نحو: فتًى وعصًى؛ لاعتلالِ اللام نحو: طللٍ لتضعيفهما، ونحو: بطلٍ؛ لأنّه صفةٌ، وشذّ طلال وحسان، وإلى ذلك أشارَ النّاظمُ بقولِه:

وفعل أيضاً له فِعَالُ ... ما لم يَكُنْ في لَامِهِ اعْتِلَال
أو يَكُ مُضْعَفاً ومثلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا ....

(تصريح).

(قوله: أيْضاً لَهُ فِعَالٌ) أي: يطرد فعال أيضاً في فعلٍ نحو: جبلٍ وجبالٍ، وجمل وجمال. وإنما يطردُ فعال في فعلٍ بشروطٍ ثلاثة: **الأول**: أن يكونَ صحيحَ اللامِ، فلا يطرد في نحو فتى، وإلى ذلك أشارَ بعجزِ البيتِ. **والثّاني**: أن لا يكون مضعفاً فلا يطردُ في نحو طلل. **والثالث**: أن يكون اسماً لا صفةً نحو: بطلٍ. وإلى الثّاني: الإشارة بقوله: (أَوْ يَكُ مُضَعَّفاً)، وأما الثالث: فذكره في (التّسهيل) وفي (الشّيرازي) (فَعَل) يَأتي جمعه (فِعَال) بِشَرْطَيْنِ: (الأوّل): أنْ لا يكونَ لامُهُ حَرف علّة. (الثّاني): أنْ لا يكونَ لامه مُكَرَّراً.

(قوله: بِخِلَافِ مَا إذَا كَانَ... إلخ) أيْ: مُعتَلّ اللام كـ(رَحى)، أوْ مُضعَّف اللام كـ(طَلَل) - بِمَعْنَى الآثَارِ الّتي تَبقَى مِن الدَّارِ أوِ المَدينَةِ بَعدَ انْدِرَاسِهَا - وإنَّما جمع (رَحَى) رَحَيات، وجَمعُ (طَلَل) يَأتي (أطْلال).

(قوله: فِيمَا ذُكِرَ) أيْ: في كونِ جمعه على (فعالٍ).

(قوله: كَرَقَبَةٍ ورِقَاب) يَعني: كُلَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (رَقَبَة) أيضاً يَكونُ جَمعُهُ عَلَى وَزنِ (رِقَاب) بِنَفسِ الشَّرْطَينِ: أنْ لا يَكونَ لامه علّة، ولا مُضعّفاً.

وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

(وَفُعْلٌ) بِضَمَّةٍ فَسُكُونٍ (مَعَ فِعْلٍ) بِكَسْرَةٍ فَسُكُونٍ لَهما فِعالٌ (فاقْبَل) كرُمْح ورِماح، وذِئْب وذِئاب، وشَرَطَ في «الكافِيةِ» للأَوَّلِ أَنْ لا يَكُونَ واوِيَّ العَيْنِ كحُوت، ولا يائِيَّ اللامِ كمُدْي

(وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فاعِلٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وفُعْل... إلخ) في (التَّصريح) الوزن (الخامس والسادس فعل) بكسرِ أوّله وسكون ثانيهِ (كذِئْب) وذئاب، (وبِئْر) وبئار، (وفُعْل) بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ (كدُهْن) ودهان (ورُمْح) ورماح، وشرط هذين الوزنينِ: أن يكونا اسمين احترازاً من نحو: جلف وحلو، وشرط ثانيهما أن لا يكونَ واوي العينِ كحوتٍ، ولا يأتي اللام كمديً، قاله المرادي آخذاً من (التَّسهيل)، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... وفِـعْـلٌ مَـعَ فُـعْـلٍ فـاقْـبَـلِ ....

(قوله: لهما فِعَال) أي: يطرد فيهما أيضاً فعال.

(قوله: وشَرَطَ في الكافِيةِ للأَوَّلِ... إلخ) وهو (فُعْل) بضمّة فسكون، أي: شرط في مجيء جمعه على (فعال) أن لا يكون عينه واواً ولا لامه ياءً فحوت ومدي لا يجيء جمعهما على (فعال). هذا وفي (الشِّيرازي) بشرطِ أنْ لا يكونَ عينُهُ وَاواً، ولَا لامُهُ يَاءً، فَلَوْ كَانَ كَذلِكَ، لَا يُجمَع عَلَى وَزنِ (فِعال)؛ ولِذَا لَمْ يَكُنْ جَمعُ (حُوت ومُدْي) حِيَات ومِدَاي. وإنَّما كَانَ جَمعهمَا (حِيتَان ـ وأمْدَاء) (والْحُوت) هو السَّمَكُ الْعَظِيمُ، (ومُدْيٌ) هو القفيز الشامي، وهو غير المدِّ، وقياس جمعه أمداء. وفي (الصبّان) يشترطُ لاطّراده فيهما: أن يكونا اسمين كما مثل احترازاً من نحو جلف وحلو، ويشترط في ثانيهما: أن لا يكون واوي العينِ كحوت، ولا يائي اللام كمدي.

(قوله: كمُدْي) أي: بضمِّ الميمِ وسكونِ الدَّالِ المهملة، سيأتي قريباً معناه، ويوجد في بعضِ النسخِ ضبطه بفتحِ الميمِ، والدَّالِ المهملةِ، وفيه أنه يتكرَّر مع ظبي، والغرضُ التَّمثيل لفعلٍ مثلثِ الفاء. (تصريح).

(قوله: وَفي فَعيل... إلخ) أي: فعيل الذي بمعنى الفاعل لا الذي بمعنى المفعول. (دشتي).

(قوله: وَصْف فَاعِل... إلخ) وفي (التَّصريح) الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللامِ (كظريفٍ) وظرافٍ، (وكريم) وكرامٍ، (وشريف) وشرافٍ، (ومؤنثاتها) كظريفةٍ وظرافٍ، وكريمةٍ وكرامٍ، وشريفةٍ وشراف، بخلافِ غني وولي، ومؤنثيهما لاعتلالِ اللامِ، وبخلاف

وَشَـاعَ فِـي وَصْـفٍ عَـلَـى فَـعْـلَانَـا   أَوْ أُنْـثَـيَـيْـهِ أَوْ عَـلَـى فُـعْـلَانَـا

وَرَدْ) فِعالٌ أيضاً جَمْعاً (كَذاكَ فِي أُنْثاهُ) فَعِيلَةٌ (أَيْضاً اَطَّرَدْ) كظِراف جَمعُ ظَرِيفٍ وظَرِيفَةٍ.

(وَشاعَ) فِعالٌ أَيْضاً (فِي) كُلِّ (وَصْفٍ عَلى فَعْلانا) بِفَتْحَةٍ فَسُكُون (أَوْ أُنْثَيَيْهِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

نحو جريح فإنه بمعنى مفعولٍ، وقرأ الكسائي، فجعلهم جِذاذاً بكسرِ الجيمِ، قال الفراءُ والزَّجاجُ: هو جمع جذيذٍ مثل ثقيلٍ وثقالٍ، والجذيذ بمعنى: المجذوذِ، وهو المكسورُ، قاله الواحدي في (البسيط)، فاقتضى هذا أن فعيلاً الوصف قد يجمعُ على فعالٍ، وإن كان بمعنى مفعولٍ، قاله الموضح في (الحواشي) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقولِهِ:

وفِـي فَـعِـيـلٍ وَصْـفُ فَـاعِـل وردْ   كَـذَاكَ فِـي أُنْـثَـاه أيـضـاً اطَّـرِدْ

(قوله: ورد) أي: باطرادٍ أخذاً من قولِه: كذاك في أنثاه أيضاً اطرد.

(قوله: كَذَاكَ فِي أُنْثاهُ) أي: أنثى فعيل، يعني: (فعيل) الّذي يَكونُ بِمَعنَى الْفَاعِلِ لَا الْمَفعُول، وكذَلِكَ مُؤَنَّثُهُ (فَعِيلَة) يَأتي جَمعهمَا كثيراً عَلَى وَزنِ (فِعَال) بِكسرِ الْفَاءِ.

(قوله: أيضاً اطَّردْ) بشرطِ صحةِ لامِهما نحو ظريفٍ وظرافٍ، وظريفةٍ وظرافٍ، واحترز عن فعيلٍ وصف مفعول، وأنثاه نحو: جريحٍ وجريحةٍ، فلا يقال فيهما جراحٌ، والاحترازُ بصحةِ اللامِ عن نحو: قوي وقوية، فلا يقال فيهما قواي.

(قوله: كَظِرافٍ... إلخ) فَإنْ كَانَ عَلَى وَزنِ مَفْعُول فَلَا كـ(قَتيل ـ وَقَتِيلَة) لَا يَأتي جمعهما (قِتَال) وإنَّمَا هو (قَتْلَى) كَمَا مَرَّ. (قوله: وَشَاعَ) أي: كثر.

(قوله: علَى فَعلان) بفتحِ الفاءِ (صفة ومؤنثاه فعلى) بالألفِ (وفعلانة) بالتَّاءِ (وفُعلان) بضمِّ الفاءِ (صفة وأنثاه فعلانة) بالتّاءِ لا غير فمفتوحُ الفاءِ (كغَضبان) وغضاب (وغَضى) وغضابٍ (ونَدمان) وندامٍ (ونَدمانة) وندام، (و) مضموم الفاءِ نحو (خُمصان) وخماص (وخُمصانة) وخماصٍ، وفي الحديث «تغدو خماصاً»، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَشَـاعَ فِـي وَصْـفٍ عَـلَـى فَـعْـلانـا   أو أُنْـثَـيَـيْـهِ أو عَـلَـى فُـعْـلانـا

ومثله فعلانة. (قوله: وأنثييه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف نطق بفعلان ممنوعاً من الصَّرفِ، وفعلان الممنوع من الصَّرفِ ليس له إلا أنثى واحدةٌ، وهي فعلى، كما أن المصروف ليس له إلا أنثى واحدة وهي فعلانة، وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو، وإنما نطق به ممنوعاً من الصَّرف لعلميته على الوزنِ وزيادة الألفِ والنُّونِ، وفي بعض النسخِ: أو أنثييه بأو التي بمعنى الواو.

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

وهما فَعْلى وفَعْلانة (أَوْ عَلى فُعْلانا) بِضَمَّةٍ فَسُكُونٍ (وَمِثْلُهُ) أُنثاهُ (فُعْلانَة) كغِضاب ونِدام وخِماص في جَمعِ غَضْبان وغَضْبى، ونَدْمان ونَدْمانَة، وخُمْصان وخُمْصانَة (وَالْزَمْهُ) أيْ: فِعالاً فِي فَعِيلٍ وأُنْثاهُ إذا كانا واوِيَّ العَيْنِ صَحِيحَي اللامِ ....

أبو طالب

(قوله: وخمصان) هو رجل دق وسط قامته، وهو بالخاءِ المعجمةِ والصّاد المهملة.

الناصية

(قوله: وأنثيه) أي: أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو: غضبان وغضاب وغضبى وغضاب، وندمانة وندام.

(قوله: ومِثْلُهُ... إلخ) فكلّما كَانَ وَصفاً (لَا اسماً) عَلَى أحَدِ هَذِهِ الأوْزَان الْخَمسةِ (فَعْلان، فَعْلَى، فَعلانَة) بِفَتحِ الْفَاءِ (فُعْلان، فُعْلانة) بِضَمِّ الْفَاءِ فَالْجَمعُ الْمكَسَّرُ لَهَا يَكونُ عَلى وَزنِ (فعال) بِكسرِ الْفَاءِ.

هذا وأفهم بقوله، وشاع أنه لا يطرد فيها، أي: في المذكورات، وهو ما صرَّح به في (شرح الكافية)، وكلامه في (التَّسهيل) يقتضي الاطراد؛ وبه صرّح في (العمدة) كما قاله السيوطي.

(قوله: في جَمعِ غَضْبَان... إلخ) كِلاهُمَا بِفَتحِ الْفَاءِ، وإنَّما جَاءَ بِمِثَالَيْنِ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى) والثَّاني مُؤَنَّثُهُ (فَعْلانَة). (نَدْمَان) هو الّذي نَدِمَ عَلَى شَيْءٍ.

(قوله: وخُمصَان) الّذي بَطنُهُ ضَامِر، أيْ: غَيرُ بَارِز. وهو بِضَمِّ الْخَاءِ في الْمذكَّرِ والْمُؤَنَّثِ.

(قوله: والزمه) أي: بالنسبةِ لصيغِ التكسيرِ، فلا ينافي التَّصحيحِ. اهـ. (سم) وسيشير الشارح إليه (قوله: وَالْزَمْهُ... إلخ) أي: أن العربَ (التزموا في فعيلٍ وأنثاه إذا كانا واويي العينينِ صحيح اللامين كطويلٍ وطويلةٍ، أن لا يجمعا إلا على فِعالٍ، بخلافِ غيرهما فإنه لا يلزم فعالاً، بل يجمع عليه، وعلى غيره تقول: كريم وكرماء وكرام، وظريف وظرفاء وظراف، وشريف وشرفاء وشراف، وإنما لم يشاركها نحو طويل في ذلك؛ لقلته، قال في (المحكم): قال ابن جني: لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاثِ كلماتٍ: طويل، وقويم، وصويب. من قولهم: سهم صويب أي صائب، قال: وأما العويصُ فإنه وإن كان صفة إلا أنه صارَ اسماً. انتهى.

وإليه أشارَ الناظم بقوله:

.... وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(ويحفظ فعال في) وصف على فاعلٍ (نحو: رَاع) ورعاء، وفي التنزيل: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣] (وقائم) وقيام، وفي التنزيل: ﴿هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزُّمَر: ٦٨] و(آم) بهمزةٍ ممدودةٍ وميم مشددةٍ من أم بمعنى قصد، وأصله آمم كضارب، فأدغم الميم في الميمِ للتماثلِ، وجمعه إمام بكسرِ الهمزةِ كقيام، قيل: ومنه ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] أي: قاصدين لهم (ومؤنثانهن) كراعية ورعا.

وَبِـفُـعُـولٍ فَـعِـلٌ نَـحْـوُ كَـبِـدْ يُـخَـصُّ غَـالِـبـاً كَـذَاكَ يَـطَّـرِدْ

(نَحو طَوِيلٍ وطَوِيلَةٍ) فَقُل في جَمعهما طِوال (تَفِي) بِما اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَب.

(وَبِفُعُولٍ) بِضَمَّتَيْنِ (فَعِلٌ) بِفَتْحَةٍ فَكَسرَةٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

وقائمة وقيام، وآم وإمام، (و) يحفظ في وصف على أفعل نحو (أعجب) أي: هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف، ومنه ﴿سَبْعٌ عِجَافٌ﴾ [يُوسُف: ٤٣]؛ لأن مفردَه بقرة عجفاء، وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجرابٍ، زاد أبو حاتمٍ أبطح وبطاح، قاله ابن سيّده في (شرح إصلاح المنطق) فسقط ما قيل أن أعجف لا ثاني له، (و) في وصفٍ على فعالٍ بتخفيفِ العينِ نحو (جواد) بفتحِ الجيمِ وتخفيفِ الواوِ وجياد، والأصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة، قال:

وحـتَّـى الـجِـيَـادِ مَـا يُـقَـدْنَ بـأَرْسَـانِ ....

(و) في وصف على فيعل نحو (خَيِّر) بفتح الخاءِ، وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة، وخيار (و) في وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح، (و) في وصف على فُعلى بضمِّ الفاءِ نحو: أنثى وإناثٍ، وفي اسم على فَعولٍ بفتحِ الفاءِ نحو (قلوص) وقلاص، وفي فعل بفتحِ أوّله، وكسر ثانيه نحو زَخِل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمة؛ الأنثى من ولد الضأن، وفي فَعِلة بفتح أوّلِه وكسر ثانيه نحو: نَمِرة ونمار، وفي فَعَالة نحو: عَبَاءة وعباء، وفي فُعْلة بضمِّ أوّله وسكون ثانيه نحو: بُرْمة وبرام، ونُطْفة ونطاف، وفي فُعَل بضمِّ أوّله وفتح ثانيه كرُبَع ورباع، وفي فعل بضمتين نحو: جُمُد وجماد، وفي فعيل نحو: فصيلٍ وفصالٍ، وفي فَعُل بفتحِ أوّله وضمّ ثانيه كسَبُع وسباع، وفي فَعْلان بفتحِ الفاءِ وسكون العينِ كضَبْعان وضباع البناء.

(**قوله: نَحو طَويل وَطَويلَةٍ**) المرادُ بنحوهما ما كان عينه واواً ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل، وفعيلة أنثاه فتقول فيهما طوال، ومعنى اللزومِ أنه لا يجاوز في نحو طويلٍ وطويلةٍ إلا إلى التَّصحيح نحو: طويلين وطويلات، بخلافِ الأبنية المتقدِّمةِ؛ التي تُجمع على فعال، فإنها تتجاوزه إلى غيره من صيغِ التكسير. (صبان).

(**قوله: تفي**) بالفوقية مجزوم في جواب الأمر والياء إشباع، أي: تفي بحق اللغة. (صبان).

(**قوله: وبِفعُولٍ... إلخ**) أي: من أمثلة جمعِ الكثرةِ فعول، وهو مطرد في اسم على فعِل، نحو: كبد وكبود ونمر ونمور، وأشارَ بقوله: يخص إلى أنه لا يجاوز فعولاً إلى غيره من جموعِ الكثرة غالباً، وأشار بقوله: غالباً إلى أنه قد يجمع على غير فعولٍ نادراً، نحو: نمر ونمر ونمار أيضاً كما مرَّ. (أشموني). (**قوله: وبفعول**) الباء داخلة على المقصورِ عليه.

فِي فَعْلٍ اَسْماً مُطْلَقَ الفَا وفَعَلْ لَهُ ولِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ

(نَحْوُ كَبِدْ يَخُصّ غالِباً) فَلا يُجمَعُ عَلى غَيرِهِ كَكُبُود، ومِنَ النّادِرِ أَكْباد (كَذاكَ يَطَّرِدُ) فُعُول جَمْعاً (فِي فَعْلٍ) حال كونِهِ (اسْماً مُطْلَقَ الفاءِ) أَيْ مُثَلَّثُها مُسْكَنُ العَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: يخص غالباً**) لا منافاة بين الخصوصيةِ والغلبةِ، وإن ادعاها ابن هشام معترضاً بها على المصنفِ؛ لأن معنى تخصيص فعل بفعولٍ جعله بحيث لا يتجاوزه إلى غيرهِ من أوزانِ جموعِ الكثرةِ، كما قاله الشّارح، وعدم المجاوزةِ يستقيم تقييده بالغلبةِ، ألا ترى أنه يصح أن يقال: زيد لا يفارق عمراً في الغالب. (صبان).

(**قوله: نص غالباً**) ومن غير الغالب، نحو: نمر ونمارٍ، (وجاء في نحو: نمر نمور على القياسِ ونُمُر) بضمّتين على غيرِ القياسِ، (قال) حكيم بن معية الربعي:

.... (فِيهَا عَيَايِيلٌ أُسُودٌ ونُمُر)

أنشده سيبويه، فقال ابن الضّائعِ: أراد نمْر بسكونِ الميمِ، ثم نقل أو أتبع، (و) قال غيره (قد يكون مقصوراً) أي: مختصراً (من نمور) فحذفت الواوُ (للضرورةِ، وقالوا أيضاً) في جمعه (أنمار) على غيرِ القياسِ، فتحصل في جمعهِ أربعة أوزانٍ: واحد قياسي وهو نمور، وثلاثة على غير القياس وهي: نمار وأنمار ونمر، والعيايل: جمع عيل واحد العيال، قاله الصغاني... (تصريح).

(**قوله: فَلا يُجمَعُ عَلَى غيرِهِ**) أيْ: لا يجمعُ (فعل) على غيرِ (فعول).

(**قوله: ومِنَ النادِرِ أكباد**) الْقِيَاسُ أنْ يَكونَ جَمع (كَبِد) هو (كُبُود) ولَكِنْ مَجيء (أكبَاد) جَمعاً لَه نَادِرٌ.

(**قوله: كَذاك يطرد في فعل اسماً... إلخ**) يؤخذُ من هنا ومن قوله: فعل وفعلة فعالٍ لهما أن فَعلاً المفتوح الفاءِ الصَّحيح العين يجمع على فعال وفعول، وفي كلام أبي حيان أن العرب إذا جمعته على واحد منهما أو غير غيرهما من أبنية الجموع اتبع، فإن لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير، ويؤخذ منه أنه إذا سمع فيه غير قياسه امتنع النطق بقياسه، وهو أحد قولين في المصدرِ الواردِ على خلافِ قياسه، وهو نظير ما نحن فيه، أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: كَذَاكَ يَطّرِدْ... إلخ**) أي: يطرد أيضاً فعول في اسم على فعلٍ أو فَعل أو فِعل، وهو معنى قوله مطلق ألفاً، نحو: كعبٍ وكعوبٍ، وحملٍ وحمولٍ؛ وجندٍ وجنودٍ. واحترز بالاسم عن الوصفِ، نحو: صعبٍ وجلفٍ وحلوٍ، فلا يجمعُ على فعولٍ إلّا ما شذَّ من ضيفٍ وضيوفٍ. (أشموني).

(**قوله: كَذَاك يَطَّرد فُعُول... إلخ**) في (التَّصريح)، (إلا في ثلاثة) من مضمومِ الفاءِ لم يطرد فيها فعول (أحدها: معتلّ العينِ كحوت)، فإن جمعه حيتان (والثّاني: معتل اللام كمدي) فإن جمعه

ككَعْب وكُعُوب، وضِرْس وضُرُوس، وجُنْد وجُنُود، ....

أبو طالب

....

الناصية

أمداء، قال سيبويه: لا يكسرُ على غيرِ ذلك. قال في (المحكم) المُدْي من المكاييل معروف، وقال ابن الأعرابي: هو مكيال ضخم لأهلِ الشَّامِ وأهل مصر، والجمع أمداء، وقال الجوهري: هو القفيز الشامي، وهو غير المدِّ (وشذّ في) جمع (نُؤي) بنون مضمومةٍ بعدها همزة ساكنة (نؤي) بضمِّ النُّونِ وكسرِ الهمزةِ وتشديد الياءِ (قال) الشَّاعر:

خـلـت إلَّا أَيَـاصِـرَ أو نُـؤِيّـاً فـحَـافِـرُهـا كَـأَشْـرِبَـةِ الإِضِـيـنَـا

فإلَّا حرف استثناء، وأياصر منصوب على الاستثناءِ، وهو بالياء المثناة التَّحتانية والصاد المهملة جمع أيصر: حبل قصير يشدُّ في أسفلِ الخباءِ إلى وتدٍ، والنؤي بضمِّ النُّونِ وكسرِ الهمزةِ وتشديدِ الياءِ جمع نؤي، وهي حفيرة تجعل حول الخباءِ؛ لئلا يدخله ماء المطرِ، وأصل الجمع نؤوي على زنةِ فعولٍ اجتمع فيه الواو والياءُ، وسبقت إحداهما بالسُّكونِ، قلبت الواو ياءً والضمّةُ كسرةً؛ لتسلم الياء، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى؛ لتماثلهما فصار نؤياً، ويقال فيه أيضاً: نئي بكسرتين؛ إتباعاً لكسرةِ الهمزةِ، وأناء، ويقدمون الهمزة، ثم يقولون: آناء على القلب مثل أبار وآبار، والإضين بكسرِ الهمزةِ جمع أضاةٍ وهي الغدير. (و) المستثنى (الثالث) من فُعل بضمِّ الفاء (المضاعف)، فإنه لا يجمع على فعول (كمُد) بضمّ الميم: المكيال، فإنه يجمع على أمدادٍ، (وشذّ في) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصَّاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهري، وقال غيره: الزَّعفران. قال عمرو بن كلثوم:

مُـشَـعْـشَـعَـةً كَـأَنَّ الـحُـصَّ فِـيـهَـا إذا مَـا الـمَـاءُ خَـالَـطَـهـا سَـخِـيْـنـا

(حصوص) فاعل شذَّ، (ويحفظ) فعول (في فعل) بفتحتين اسماً (كأسدٍ) وأسود، (وشجن) بالشينِ المعجمةِ والجيم الحاجة حيث كانت، والجمع شجون، والشجن أيضاً: الحزنُ، والجمع: أشجان، (ونَدب) بفتحِ النُّونِ والدال المهملة وبالباءِ الموحدةِ الخطر وأثر الجرحِ إذا لم يرتفع عن الجلدِ، والجمع ندوبٍ (وذَكَر) بفتحتين مقابل أنثى، والجمعُ ذكور، وطللٍ وطلول، (تصريح).

قوله أيْ: (مُثَلَّثُهَا) أي: سوَاء كَانَ فاؤه مَفتوحاً أو مَكْسُوراً أو مَضمُوماً.

(**قوله: كَكَعْب... إلخ**) (كَعْب) مِثَالٌ لِمَفتوحِ الفَاءِ، (ضِرْس) لِمَكسُورِ الْفَاءِ، (جُنْد) لِمَضموم الفَاءِ كُلُّهَا في جَمعهَا يَكونُ بِضَمَّتَيْن.

هذا وفي (التَّصريح) من الأربعةِ المطرد فيها فعول (الاسم الثلاثي السَّاكن العينِ) حال كونهِ (مفتوح الفاء) ليس عينه واواً (نحو: كعب) وكعوبٍ، (وفلس) وفلوس، وخرج عنه نحو: حوض، فلا ينقاس فيه فعول، وشذَّ في فوج، فووج وهم الجماعةُ من النَّاس (ومكسورها نحو: حمل)

وَشَرَطَ في «الكافِيَةِ» لِمَضمُومِها أَنْ لا يُضاعَفَ كخُفّ، ولا يُعَل كحُوت ومُدْي.

(وَفَعَلٌ) بِفَتْحَتَيْنِ مُفردٌ (لَهُ) أَيْ لِفُعُولٍ أَيْضاً سماعاً كأَسَد وأُسُود (وَلِلْفُعالِ) بِالضَّمِّ والتَّخْفيفِ (فِعْلانٌ) بِكسرَةٍ فَسُكُونٍ (حَصَلْ) جَمْعاً كغُراب وغِرْبان.

أبو طالب

(قوله: كخُف) بضمِّ الحاء المهملةِ: جز شعرِ الوجهِ، وهو بالفارسية (موزة).

(قوله: ومُدي) هو بضمِّ الميمِ وسكونِ الدّالِ المهملةِ؛ قفيز في الشّام.

الناصية

بالمهمل وحمول، (وضِرس) وضروسٍ، (ومضمومها نحو: جُند) وجنود، (وبُرد) وبرود، إليه أشار النّاظم بقوله:

.... كَـــذَاك يَـــطَّـــرِدْ

فِـي فَـعْـلٍ اسْـماً مُـطْـلَـقَ الـفَـا..... ....

(قوله: وَشَرَطَ في الكَافِيَةِ... إلخ) يَعني قَالَ: شَرْطُ الاسمِ الّذي فاؤه مَضموم أنْ لَا يَكُونَ حَرفَانِ مِنهُ مِثلَ الآخر (كَخُفّ)، ولا يَكونَ فِيهِ حَرف عِلّةٍ كـ(حوت، ومُدي)؛ لِوُجُودِ الْوَاوِ في الأوّلِ والْيَاءِ في الثّاني، فَلَا يَكون جَمعُ هَذِهِ الثّلاثَةِ (خفوف، حووت، مدوي) وإنّمَا جَمعُهَا ـ كَمَا سَبَقَ ـ (أَخْفَاف، حِيتَان، أمْدَاء). (الْمَعنَى) (كَعْب) مُؤَخَّرُ الْقَدَم (ضِرْس) السِّنُّ الْخَلْفِيَّة (جُنْد) الْجَيْش، (خُف) قدم الْبَعير، (حُوت) السَّمَكُ الْعَظيم، (مدي) مِكيَال يَسَع تِسعَةَ عَشَرَ صَاعاً. (شيرازي).

(قوله: وَفَعَلْ... إلخ) فعل: مبتدأ، وله: خبره، والضّمير لفعول أي: فعل من أفراد فعولٍ، نحو أسد وأسودٍ، وشجن وشجونٍ، وندب وندوبٍ، وذكرٍ وذكورٍ. (أشموني).

(قوله: بفتحتين... إلخ) قال الدّنوشري: لم يشترط فيه اعتلال العينِ، وقد يقال: إن التمثيل فيه وفيما قبله يرشد إلى اشتراطِ اعتلالِ عينهما. انتهى.

(وأقول) هذا عجيبٌ، فقد صرّح بذلك ابن النّاظم وغيره. عبارة ابن النّاظم: ويطرد فعلان أيضاً في جمع ما عينه واو من فعلٍ أو فعل، نحو: عودٍ وعيدانٍ، وتاج وتيجانٍ. (تصريح).

(قوله: وَلِلْفُعَال... إلخ) أي: من أمثلةِ جمع الكثرةِ، فِعلان بكسر الفاءِ، وهو مطرد في اسم على فُعالٍ، نحو: غُرابٍ وغربان، وغلام وغلمان، وقد تقدَّم عند قوله، وغالباً أغناهم فعلان في فعل التَّنبيهِ على اطّرادهِ في فعل، نحو: صرد وصردان. (أشموني).

(قوله: بكسرَة فَسُكُون) أي: بكسرِ أوَّلهِ وسكونِ ثانيهِ، ويطرد أيضاً في) ألفاظِ (أربعة اسم على فُعال) بضمِّ الفاءِ (كغُلام) وغلمان، (وغُراب) وغربان، (أو على فُعَل) بضمِّ أوّلهِ وفتحِ ثانيهِ (كصردٍ لطائرٍ وصردان، (وجرذ) بالجيمِ والراءِ والذّالِ: نوع من الفئران، والجمع جرذان، (أو فُعْل) بضمِّ أوّلهِ وسكون ثانيه حال كونه (واوي العينِ كحوت) وحيتان، (وكُوْز) وكيزان بالزاي. (تصريح).

وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

(وَشاعَ) فِعْلانٌ (فِي) فُعْلٍ بِالضَّم وفَعْلٍ بِالفَتْحِ مُعْتَلّ الْعَيْنِ نَحو: (حُوتٍ) وحِيتان (وَقاعٍ) وقِيعان (مَعَ ما ضاهاهما) ككُوز وكِيزان، وتاج وتِيجان (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِما) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: مَعَ ما ضاهَاهُمَا) من كلِّ اسم على فعلٍ أو على فعل واوي العين، فالأول نحو: حوت وحيتان، ونون ونينان، وكوز وكيزان. والثَّاني نحو: قاعٍ وقيعان، وتاجٍ وتيجان، وجار وجيران. (أشموني).

(قوله: كَكُوزٍ وكِيْزَان... إلخ) (وساج) وسيجان (وخال) وخيلان، وهي النقطُ المخالفة لبقيةِ لون البدن، (وجار) وجيران، (ونار) ونيران، (وقاع) وقيعان، والألف في الجمعِ منقلبة عن واو إلا في خالٍ، فإنه منقلبة عن ياء، والخال أخو الأمّ ألفه منقلبة عن واوٍ، جمعه أخوالٍ. (أشموني).

(قوله: وَقَلَّ في غيرِهما) أي: مجيء فعلان في غير ما ذكر قليل يُحفظ ولا يُقاس عليه، فمن ذلك في الأسماءِ قنو وقنوان، وصوار وصيران ـ والصِّوار: قطيع بقر الوحشِ ـ وغزال وغزلان، وخروف وخرفان، وظليم وظلمانٍ ـ والظَّليم: ذَكَر النعام ـ وحائط وحيطان، ونسوة ونسوان، وعود وعيدان، وبُركة وبركان ـ والبُركة بالضمِّ: اسم لبعض طير الماء ـ وقَضفة وقضفان ـ والقضفة بالفتحِ: الأكمة ـ. وفي الأوصافِ: شيخ وشيخان، وشجاع وشجعان.

هذا ومقتضى كلامه هنا وفي (شرح الكافية) ـ وعليه مشى الشُّراح ـ أن فعلاناً لا يطرد في فعل صحيحِ العينِ كخرب وخربان، وأخ وإخوان، ومقتضى كلامه في (التَّسهيل) اطراده فيه ـ والخراب: ذكر الحبارى ـ. (أشموني).

(قوله: وقل في غيرهِمَا) أي: غير نحو حوتٍ، ونحو قاعٍ، وأورده عليه ابن هشام أنه يدخل في الغير فعال بالضمِّ، وفُعَل بضمٍّ ففتحٍ مع أن فعلاناً مطرد فيهما كما ذكره المصنف، وأجاب (سم) بأن الغيرَ عام مخصوصٌ بسوى هذينِ؛ بدليل قوله: وللفُعالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ. وقوله: وغالباً أغناهم فعلان في فعل.

(هذا وقل) فعلان (في) فِعْلٍ بكسرِ أوّلهِ وسكونِ ثانيهِ (نحو) حِسْلٍ وحسلان، وخِرْص وخرصان، وخِشْف وخشفان، وخِيْط وخيطان، ورِئْد ورئدان، وشِقْد وشقدان، وشِيْح وشيحان، و(صنو) وصنوان، وقنو وقنوان، هذه تسعة ألفاظِ ذكرها ابن جني، ونظمها ابن مالكٍ في بيتين، فقال:

وَفَعْلاً اَسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ

كَغَزال وغِزْلان (وَفَعْلاً) بِفَتْحَةٍ فَسُكُون حال كونِهِ (اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ) بِفَتْحَتَيْنِ حال كونِهِ (غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ فُعْلانٌ) بِضَمَّةٍ فَسُكُونٍ لِهذِهِ الثَّلاثَة ....

أبو طالب

....

الناصية

لِلحِسْلِ والخِرْصِ في التَّكْسِيرِ فعلان وَهَكَذا قُلْ خِشْفَانِ وخِيْطَان

رِئْد وَشِقْد وَشِيْح هَكَذا جُمِعَتْ ومِثْلُ ذَلِكَ صِنْوَان وقِنْوَان

الحسلُ: ولد الضبِّ، والخرص: سنان الرمح، والخشف: الغزال، والخيط: قطيع النعام، والرئد: المثل، وأيضاً فرعُ الشَّجرةِ، وقيل: ما لان من أغصانِها، والشقدُ: ولدُ الحرباءِ، والشيحُ نبتٌ، والصنو والقنو: مثلان، (و) في فَعَل بفتحتين نحو (خَرَب) بفتحِ الخاءِ المعجمةِ والراء ذكر الحبارى، سمي بذلك لسكونهِ في الخرابِ، وجمعه: خِربان بكسرِ الخاء، قاله في الضياء، (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصادِ المهملةِ، وحكي ضمّها، وهو القطيعُ من بقرِ الوحشِ وجمعه صيران بقلب الواوِ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، (و) في فاعل نحو (حائط) وحيطان، (و) في فَعيل نحو (ظَليم) بفتح الفاءِ المشالة ذكر النعام، وجمعه ظِلمان بكسرِ الظاءِ وضمِّها، (و) في فَعُول نحو (خروف) وخرفان، وفي فِعْلة بكسرِ أوّلهِ وسكونِ ثانيهِ، نحو: نِسْوة ونسوان، وفي وصف على فعل، نحو: ضيف وضيفان، أو على فعال، نحو: شجاع وشجعان (البناء).

(قوله: كَغَزَال وغِزْلان) فـ(غَزال) لَيسَ عَلَى وَزنِ (فُعَل) وَلا عينه حرف علّة، مَعَ ذَلِكَ جَاءَ جَمعُه (غزْلان) عَلَى وَزْنِ فِعْلان، هَذا قَليل.

(قوله: حَال كونِهِ اسْماً) لا وصفاً، واعترضه ابن هشام بأن الوصف الجاري مجرى الاسم كالاسمِ نحو: عبد وعبدان، وبأن تقييده فعلاً السَّاكن العين بالاسميةِ، وإطلاقه فعيلاً وفعلاً المتحركَ العين يقتضي عدم اشتراطِ الاسميةِ في الأخيرين، وليس كذلك؛ لاشتراطِها في الثَّلاثة، كما صرَّح به في (التَّسهيل) و(شرح العمدة)، وأجاب (سم) عن الأولِ بأن قوله: اسماً صادق بما كانت أسميته بالغلبةِ، وعن الثَّاني بأنه حذف القيدَ ممّا بعد الأوّل؛ لدلالةِ تقييدِ الأوّل فيه.

(قوله: وفعل) وقف عليه بالسُّكونِ على لغةِ ربيعة.

(قوله: فُعْلَانٌ... إلخ) أي: من أمثلة جمع الكثرة فُعلان بضمِّ الفاءِ، هو مقيس في اسم على فعل نحو: بطن وبطنان، وظهر وظهران، أو فعيل نحو: قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان، أو فعلٍ

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلا

(شَمَلْ) جَمْعاً كظَهْر وظُهْران، ورَغِيف ورُغْفان، وجَذَع وجُذْعان.

(وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ) وَكُلِّ صِفَةٍ مُذَكَّرٍ عاقِلٍ عَلى فَعيلٍ بِمَعنى فاعِلٍ غَيْرَ مُضَعَّفٍ ولا مُعْتَلِّ اللام (فُعَلا) ....

أبو طالب

(قوله: وجَذَع) بفتحِ الجيمِ والذّالِ المعجمةِ بمعانٍ، منها: الغنم الذي كمل سنة ودخلَ في الثّانية، والإبل الدّاخل في الخامسةِ والبقرُ الدّاخلة في الثالثةِ.

الناصية

صحيحِ العينِ نحو: ذكر وذكران، وجملٍ وجملان، وخرج بقوله (اسماً) نحو: ضخمٍ وجميل وبطل، وبقوله غير معل نحو: قود، فلا يجمع شيء منها على فعلان، هذا وذكر المصنف في (شرح الكافية)، وتبعه الشرّاح في أمثلة فعل نحو: جذع وجذعان، وذكر في (التّسهيل) أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه؛ لأنه صفة.

(قوله: شَمَلْ جَمْعاً) يعني: شمل (فعلان) لجمعِ هذه الثّلاثةِ.

(قوله: وجذع) للثني من المعز وجذعان، قال الموضّح في (الحواشي): هذا مثال أبي حيان وهو خطأ؛ لأنّ جذع صفة لا اسم. انتهى. وهذا الاعتراضُ بالنّظرِ إلى الوصفِ الأصلي لا باعتبارِ غلبةِ الاسمية.

(قوله: ولكريم وبخيل فُعَلا) يعني: أن فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروطٍ: أن يكون على وزنِ فعيلٍ وفاعلٍ أو فعالٍ بضمّ الفاءِ، وأن يكون وصفاً لمذكرٍ عاقلٍ، وأن يكون بمعنى اسم فاعلٍ، وأن يكون غير مضاعفٍ، ولا معتلّ اللام، وأن يدلَّ على سجيةِ مدحٍ أو ذمٍّ، وأشارَ بذكرِ المثالينِ إلى استواءِ وصفِ المدحِ والذمِّ، مما استكمل الشُّروط في الجمعِ على فعلاء. (الأشموني).

(قوله: فُعَلا... إلخ) أي: من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ فعلاء، وهو مقيسُ في فعيلٍ وصفاً لمذكَّرٍ عاقلٍ، بمعنى: اسم فاعلٍ غير مضاعفٍ ولا معتلّ اللّامِ، فشمل الذي بمعنى اسمِ الفاعلِ ما كان بمعنى فاعلٍ، نحو: كريم وبخيل وظريف، وما كان بمعنى مفعلٍ نحو: سمِيْع بمعنى مسمعٍ، وما كان بمعنى مفاعل نحو: خليطٍ بمعنى مخالطٍ، فكلّها تجمع على فعلاء، فيقال: كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء، وخرج بالوصفِ الاسم نحو: قضيبٍ ونصيبٍ، فلا يقال قضباء ولا نصباء، وبالمذكر المؤنث نحو: رميمٍ وشريفةٍ، فلا يقال: عظام رمماء، ولا نساء شرفاء، وأما خلفاء في جمع خليفةٍ، ونساء سفهاء، فبطريق الحملِ على المذكر، وبالعاقلِ غير العاقل، نحو: مكان فسيح، فلا يقال في جمعه: فسحاء، وبكونه بمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، فلا يقال: قتلاء

بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ ككُرَماء وبُخَلاء (وَكَذا لِما ضاهاهُما) ....

أبو طالب

....

الناصية

ولا جرحاء، وشذَّ دفين ودفناء، وسجين وسجناء، وجليب وجلباء، وستير وستراء، حكاهنّ اللحياني. وندر أسير وأسراء، وبكونِه غير مضاعفٍ نحو: شديدٍ ولبيبٍ، فلا يقال: شدداء ولا لبباء، وبكونِهِ غير معتلِّ اللامِ نحو: غني وولي فلا يجمعُ على فعلاء، وندر تقي وتقواء، وسخي وسخواء، وسري وسرواء. (أشموني).

(قوله: بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ) أي: بضمِّ أوّلِهِ وفتح ثانيهِ، ويطرد في (فعيل) وصفاً لمذكرٍ عاقلٍ (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعلٍ أو مفاعلٍ حال كونه (غير مضاعفٍ ولا معتلّ اللامِ)، فالأَوَّلُ (كظريف) وظرفاء، (وكريم) وكرماء، (وبخيل) وبخلاء، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ولِــكَــرِيْــمٍ وبَــخِــيْــلٍ فُــعَــلا ... كَـذَا لِـمَـا ضَـاهَـاهُـمَـا قَـدْ جُـعِـلا

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط، فإنهم استغنوا فيهم بفعالٍ، قال سيبويه، ولا يقولون: صغراء ولا صبحاء ولا سمناء. والثَّاني: كسميع بمعنى: مسمع وأليم بمعنى: مؤلم؛ فإنه يقال في جمعهما: سمعاء وألماء، قاله ابن مالك، وشُوْحِحَ فيهما. والثالث نحو: جليس وخليط بمعنى: مجالس ومخالِطٍ؛ فإنه يقال في جمعهما: جلساء وخلطاء، وشذَّ أسير وأسراء، وقتيل وقتلاء؛ لأنهما بمعنى مفعولٍ.

(هذا وكثر) فعلاء (في فاعل دالاً على معنى) (غير مكتسب كالغريزة) بالغينِ المعجمةِ والراء والزاي، وهي الطبيعة التي طبع الإنسان عليها؛ (كعاقل) وعقلاء، (وصالح) وصلحاء، (وشاعر) وشعراء، فإن العقلَ والصلاحَ والشعرَ من الأوصافِ الشبيهةِ بالأوصافِ الغريزيةِ كالكرمِ والبخلِ، من جهةِ أن كلاً منهما غير مكتسبٍ، (وشذَّ فعلاء في نحوِ جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء، قال سيبويه، وقولهم خلفاء محمول في المعنى على خليف؛ لأنّه لا يقع إلا على مذكرٍ، والتاء لا تثبت في تكسيرِهِ، وقال أبو علي: جمع خليفة خلائف على حدِّ (كرائم أموالهم) جمع كريمةٍ، (وسَمْح) بسين مهملةٍ مفتوحةٍ وميم ساكنةٍ، وفي آخره حاء مهملة الكريم، وجمعه سمحاء لا بالخاءِ المعجمةِ، خلافاً لأبي حيّان (وودود) وودداء، ورسول ورسلاء؛ لأنّها ليست على فعيلٍ، ولا على فاعلٍ. (تصريح).

(قوله: لما ضاهاهما) أي: في اللفظِ والمعنى، أو في المعنى فقط كما سيأتي.

هذا وقوله: وكذا لما ضاهاهما، أي: شابههما يشمل ثلاثة أمور: المشابهة في اللفظِ والمعنى نحو: ظريفٍ وشريفٍ وخبيثٍ ولئيمٍ، والمشابهة في اللفظِ دون المعنى نحو: قتيلٍ وجريحٍ ـ وهذا

وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلّ لَاماً وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلّ

أَيْ: شابَهَهُمَا في الدِّلالَةِ عَلى مَعنى، كالغَريزَة (قَدْ جُعِلا) كعاقِلٍ وعُقَلاء، وشاعِرٍ وشُعراء.

(وَنابَ عَنْهُ) أَيْ عَن فُعَلاء (أَفْعِلا) بِكسرِ ثالِثِهِ ....

أبو طالب

(**قوله: كالغريزة**) الغريزة بالمعجمةِ، والرّاءِ المهملةِ، والياءِ المثناةِ التّحتانية، والزّاء المعجمةِ، وتاء التّأنيث بمعنى الطّبيعة، وهي مصدرُ الصّفة الذاتية، يعني: في الدلالة على أمرٍ غير اختياري طبيعي كنفس الطّبيعة، فإنها ليست اختيارية لصاحبها.

الناصية

غير صحيحٍ لما عرفت - والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو: صالحٍ وشجاعٍ وفاسقٍ وخفافٍ بمعنى: خفيف، من كل وصف دلَّ على سجيةٍ مدحٍ أو ذمٍّ، وهذا صحيح أيضاً، وعليه حمل الشرّاح معنى كلام الناظم، لكنه يوهم أنّ كلَّ وصفٍ دلَّ على سجيةِ مدحٍ أو ذمٍّ يجمع على فعلاء، وأنَّ ذلك مطّرد فيه، وليس كذلك فيهما.

أما **الأول**: فواضحُ البطلان. وأما **الثّاني**: فإن المصنف ذكر في (التّسهيل) أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعلٍ أو فعالٍ كما مثلت، وذكر فيه وفي (شرح الكافية) أن نحو: جبان وسمح وخِلم وهو الصّديق مما ندر جمعه على فعلاء، وكذلك قولهم في جمعِ رسولٍ رسلاء، وفي جمعِ ودود ودداء، فكل هذا مقصور على السّماعِ. **الثالث**: ما ذكرته من أن كلَّ وصفٍ دلَّ على سجيةِ مدحٍ أو ذمٍّ وهو على فاعلٍ أو فعالٍ حكمه حكم فعيلٍ المذكور في الجمعِ على فعلاءَ، وهو ما في (التّسهيل) كما تقدم، واقتصر في (شرح الكافية) وتبعه الشرّاح على فاعلٍ وعلى معنى المدح، بل ذكر في (الكافية): أن فعالاً مما يقتصر فيه على السّماع. انتهى.

(**قوله: أيْ شَابَهَهُمَا... إلخ**) لَا في الْوَزنِ، بَلْ كَانَ على وَزنٍ آخر كـ(عَاقِلٍ) و(شَاعِرٍ)، فَوَزنُهُمَا لَيسَ مِثلَ وَزْنِ (كَرِيم)، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ جَمعُهُمَا عَلَى وَزْنِ جَمعِ (كريم).

(**قوله: كالْغَرِيزَة**) أي: معنى، مثل الصّفات الطّبيعيّة كعاقلٍ وشاعرٍ؛ فإنّها من الصّفاتِ الذاتيّةِ الطّبيعيّة بخلافِ ضاربٍ وجالسٍ.

(**قوله: كالغريزة**) على فعلاء، نحو: عاقلٍ وعقلاءَ، وصالحٍ وصلحاءَ، وشاعرٍ وشعراءَ.

هذا، وفي (الصبّان) أنّ كلَّ وصفٍ دلَّ عَلَى سجيةِ مدحٍ أو ذمٍّ يجمع على فعلاء فواضحُ البطلانِ؛ إذ لم يقل أحدٌ بأنّ كلّ وصف مدحٍ أو ذمٍّ، يجمع على فعلاء لا سماعاً ولا قياساً.

(**قوله: وَنَابَ عَنْهُ... إلخ**) في (التّصريح) أنّ أفعلاء بكسرِ ثالثهِ هو نائبٌ عن فعلاء في المضعف، من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء، (وعزيز) وأعزاء، (وفي المعتل) اللام من فعيل

(فِي) الوَصْفِ المَذكُورِ (المُعَلِّ لاماً) كَوَلِيّ وأَوْلِياء (وَ) في (مُضْعَفٍ) مِنه كشَديد وأَشِدّاء (وَغَيْرُ ذاكَ) المَذكُورِ (قَلّ) ....

أبو طالب

....

الناصية

بمعنى فاعل (كولي) وأولياء، (وغني) وأغنياء، وإنما نابَ أفعلاء عن فعلاء في المعتلِّ اللام والمضعف؛ لأنّهم لو قالوا في غني: غنييَاء لتحرك حرفُ العلّةِ وانفتح ما قبله، فينقلب ألفاً، فتلتقي ألفان، فتحذف إحدى الألفين، فتختل الكلمة، كذا قالواو فيه نظر؛ لأن حرفَ العلةِ بعده ألف فلا يعلّ لأجلها، ولو قالوا: شدداء التقى حرفا التّضعيف؛ لزوالِ الفاصلِ ولا يمكن الإدغام؛ لأنّ فعلاء وزن خاصٌّ بالاسم، فلا يدغم، وشذَّ تقي وتقواء، وسخي وسخواء، (وشذَّ) أفعلاء (في) غيرِ المضعفِ والمعتلِّ (نحو: نصيب) وأنصباء، (وصديق) وأصدقاء، (وهين) وأهوناء، وأما ظنين وأظناء فشاذٌّ، وإن كان مضاعفاً؛ لأنّه بالظاء المشالة بمعنى متهم، فهو صفةٌ بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل، وبالطاء المهملة اسم لا صفة، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

ونَـابَ عَـنْـهُ أفْـعِـلا فـي الـمـعـلّ لَامــاً ومُـضْـعَـفٍ وغـيـرُ ذاكَ قَـلّ

(قوله: في) الْوَصْف (الْمَذْكُور) أي: الوصف الغريزي (الطبيعي) يعني: يأتي (أفعلاء) جمعاً للصفاتِ الغريزيةِ نيابة عن (فعلاء)؛ التي هي الأصل للصّفات الطبيعيّة.

(قوله: في) الْوَصْفِ الْمَذكور، أي: من مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (فَعيل) المتقدِّم ذكره، فالمعتلّ نحو غني وأغنياء، وولي وأولياء، والمضعف نحو: شديدٍ وأشداء، وخليلٍ وأخلاء، وهذا لازم إلا ما ندر، وتقدَّم أنه ندر تقي وتقواء، وسخي وسخواء، وسري وسرواء، وأشار بقوله: (وغيرُ ذَاكَ قَلْ) إلى أن ورود أفعلاء في غير المضعفِ والمعتلّ قليلٌ، نحو: صديق وأصدقاء، وظنين وأظناء، ونصيب وأنصباء، وهيّن وأهوناء، فلا يقاس عليه بخلافِ الأولِ.

(قوله: كوَلِيّ) بِتَشديدِ الْيَاءِ عَلَى وَزْنِ (فَعيل)، هذا وفي (الدشتي) المرادُ به الوليّ الذي بمعنى المحبِّ المخلصِ، وهو صفة لازمة لموصوفه، لا الّذي بمعنى الوالي والقيم الذي هو عارض مؤقت.

(قوله: وفي مُضْعَف مِنه) أي: من الوصفِ المذكورِ (الوصف الغريزيّ).

(قوله: كشَديد) فهو عَلَى وَزنِ (فعيل)، ولَيسَ حَرفٌ مِنهُ عِلّة، ولَكنَّه مُضَاعَف لوُجُودِ دَالَيْن فيه، جمعه عَلَى وَزنِ (أفْعِلاء): (أشْدِداء) فَأُدْغِمَتِ الدَّالانِ فَصارَت (أشدَّاء).

(قوله: وَغَيْرُ ذَاكَ الْمَذْكُور) أي: غير الوصف الذي للعاقلِ، وهو سالم من التّضعيف، واعتلال اللام قليل أن يأتي (فعلاء) كتقيّ فإنّه معتلّ اللام، ومع ذلك أتى جمعه تقواء وهو قليل، وكذا قليل أن يأتي (أفعلاء) لفعيل السَّالمِ من التّضعيف والاعتلالِ كنصيبٍ، فإنه سالم، ومع ذلك أتى جمعه أنصباء، وهو قليل أيضاً.

فَــوَاعِــلٌ لِــفَــوْعَــلٍ وفَــاعَــلِ وَفَــاعِــلَاءَ مَــعَ نَــحْــوِ كَــاهِــلِ

كتَقِيّ وتُقواء، ونَصِيب وأَنْصِباء (فَواعِلٌ) بِكسرِ العَيْنِ جَمعٌ ....

أبو طالب

(**قوله: بكسر العين**) فيه إشارة إلى أنه ليسَ يجوز فيه فتحُ العينِ، وإن كان مفرده معتلاً بخلافِ الفعالى، كما سيأتي.

الناصية

(**قوله: كتَقِيّ وتُقواء... إلخ**) (تقيّ) صِفَة عَلَى وَزنِ (فَعِيل) لِمذكَّر عَاقِل غَير مضعَّفٍ، ولكنَّه مُعتَلّ اللام فَحَقُّهُ أنْ يَأتيَ جَمعُهُ (أتْقِيَاء)، فَمَجيء (تقوَاء) قَليل، (نَصيب) صِفة، كَفَعِيل، لِمذكَّرٍ عاقِلٍ غَير مضَعَّفٍ. ولا معتَلِّ اللَّامِ فَحَقّه أنْ يَكونَ جمعه (نُصَبَاء) كـ(كُرَمَاء)، ولكنه جَاءَ جَمعه (أَنْصِبَاء)، وهَذَا قَليل.

(**قوله: فَوَاعلٌ... إلخ**) أي: من أمثلة جمع الكثرةِ فواعل، وهو مطرد في هذه الأنواع السَّبعة: **أوّلها**: فوعل، نحو: جوهر وجواهر. **وثانيها**: فَاعل بفتحِ العينِ نحو: طَابعٍ وطوابع. **وثالثها**: فاعلاء نحو: قاصعاء وقواصع. **ورابعهما**: فاعل اسماً علماً، أو غير علم نحو: جابرٍ وجوابر، وكاهل وكواهل، وإلى هذا التَّنويعِ الإشارة بلفظ نحو. **وخامسها**: فاعل صفة مؤنثٍ عاقلٍ نحو: حائضٍ وحوائض. **وسادسها**: فاعل صفةِ مذكرٍ غير عاقلٍ نحو: صاهلٍ وصواهل. **وسابعها**: فاعلة مطلقاً نحو: ضاربةٍ وضوارب، وفاطمة وفواطم، وناصيةٍ ونواصٍ، وزاد في (الكافية). **ثامناً**: وهو فوعلة نحو: صومعةٍ وصوامع، وذكر في (التّسهيل) ضابطاً لهذه الأنواعِ فقال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة، أو واو غير ملحقةٍ بخماسي، واحترز بقوله غير ملحقةٍ بخماسي من نحو: خورنق، فإنك تقول في جمعه خرانق بحذفِ الواوِ، ولا خلاف في اطرادِ فواعل في هذه الأنواعِ إلا السَّادس، فقال جماعةٌ من المتأخرين: إنه شاذٌ، ونسبهم في (شرح الكافية) إلى الغلط في ذلك، وقال: نصّ سيبويه على اطرادِ فواعل في فاعلٍ صفة لمذكرٍ غير عاقل، قال: وإنما الشاذُ في نحو: فارس وفوارس، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكرٍ عاقلٍ، وقد أشار إلى هذا بقوله: وشَذَّ في صِفَةِ الْمُذَكَّر... إلخ).

وفي (التَّصريح) أن فواعل يطرد (في) ألفاظ (سبعة ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقةٍ بخماسي، وذلك (في فاعلة اسماً) كانت (أو صفة كـ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦])، فناصية اسم، وكاذبة وخاطئة صفة، فيقال في جمعها: نواصٍ وكواذب وخواطئ، (وفي اسم على فوعل كجوهر) وجواهر، (وكوثر) وكواثر، (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع، والصومعة: بيت النَّصارى، قاله في (القاموس)، والزَّوبَعة: بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجنّ، ومنه سمي الإعصار: زوبعة، وهي ريح تثير الغبار ويرتفع إلى السَّماء كأنه عمود، قاله في (الصّحاح)، أو (اسم

وَحَـائِـضٍ وصَـاهِـلٍ وَفَـاعِـلَـهْ   وَشَـذَّ فـي الـفـارِسِ مَـعْ مَـا مَـاثَـلَـهْ

(لِفَوْعَلٍ) نَحو: جَوْهَرٍ وجَواهِر (وَفاعَلٍ) بِفَتْحِ ثالِثِهِ كطابَع وطَوابع (وَفاعِلاءَ) بِكسرَةٍ كقاصِعاء وقَواصِع (مَعَ) فاعِلٍ بِكسرَةٍ (نَحْو كاهِل) وكَواهِل (وَ) فاعِلٍ صِفَةِ المُؤَنَّثِ نَحو: (حائِض) وحَوائِض (وَ) صِفَةِ ما لا يَعقِلُ نَحو: (صاهِل) وصَواهِل (وَفاعِلَهْ) مُطلَقاً نَحو: فاطِمَة وفَواطِم، وصاحِبَة وصَواحِب (وَشَذّ فِي) صِفَةِ المُذَكَّرِ العاقِلِ ....

أبو طالب

(**قوله: كطابع**) هو بفتحِ الباءِ بمعنى: ما يطبع به، أي: ما ينقش به، فهو كالخاتم وزناً ومعنى.

الناصية

على (فاعَلٍ بالفتحِ) في العينِ (كخاتَم) على إحدى اللغتين وخواتم، (وقالَب) على لغةِ الفتحِ وقوالب، وطابع كذلك وطوابع، (أو) اسم على (فاعلاء بالكسرِ) في عينه، وبالمد (نحو: قاصعاء) وقواصع، (وراهطاء) ورواهط، ونافقاء ونوافق، والثَّلاثة أسماء لجحرِ اليربوعِ، فالرّاهطاء بالرّاءِ والطاء المهملتين: هي التي يخرجُ منها التراب ويجمعه، والقاصعاء: بالقافِ والصادِ والعينِ المهملتين حفرة يحفرها، ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء، فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه، والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها، وهو موضع يربعه، فإذا أُتِيَ من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه، فخرج. (أو) اسم على (فاعِل) بكسرِ العينِ (كجائِز) وجوائز، وهو بالجيم والزاي: الخشبة المعترضة بين الحائطين، ومنه: جائزة الطَّاحون، وقيل: الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت، (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين، وكواهل، (أو في وصف على فاعِل) بكسرِ العينِ (المؤنث) لا تدخله تاء الفرقِ (كحائِض) وحوائض، (وطالِق) وطوالق، (أو) وصف على فاعلٍ (لغير عاقل) من المذكرِ (كصاهِل) صفة فرس وصواهل، (وشاهِق) صفة مكان وشواهق، وطالع صفة نجم وطوالع.

(**قوله: كطَابَع**) بفتحِ الموحدةِ الخاتم وكسرها لغة. وفي (الدِّشتي) بفتحِ الباءِ ما يطبع به، أي: ينقشُ به، فهو مثل خاتمٍ لفظاً ومعنىً.

(**قوله: مَعَ فَاعِل بكسرة... إلخ**) يعني: فاعل الذي هو اسم، فإن كاهل اسم لأعلى الظَّهر ممّا يلي العنق، وهو الثُّلث الأعلى، وفيه ست فقراتٍ لا الفاعل الذي هو وصف كفارس، فإنّه شاذّ كما يأتي. (دشتي).

(**قوله: مُطلقاً**) أيْ: سَوَاء كَانَت اسماً كـ(فَاطِمَة)، أو صِفَة) كـ(صَاحِبَة).

(**قوله: وَشَذّ... إلخ**) أيْ: (وشذّ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل، فمن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس، (ونواكس) في جمع ناكسٍ. قال الفرزدق:

وَإِذَا الـرِّجَـالُ رَأَوا يَـزِيـد رَأَيْـتَـهُـم   خُـضُـعَ الـرِّقَـابِ نَـوَاكِـسَ الأَبْـصَـارِ

وَبِـفَـعَـائِـلَ اجْـمَـعَـنْ فَـعَـالَـهْ وَشِـبْـهَـهُ ذَا تَـاءٍ أَوْ مُـزَالَـهْ

نَحو: (الفارِسِ) والفَوارِس (مَعَ ما ماثَلَهْ) كسابِق وسَوابِق.

(وَبِفَعائِلَ) بِفَتْحِ الفاءِ (اجْمَعَنْ فَعالَهْ) ....

أبو طالب

(قوله: نحو الفارس) هو من الفراسةِ بفتحِ الفاءِ، لا بكسرِها، وقد سبقَ معناهما.

(قوله: كسابق) كان المرادُ به راكب الفرسِ المقدَّم على سائر الأفراسِ عند التّسابقِ.

الناصية

(و) في جمع سابق صفة لمذكر (سوابق و) في جمع هالك (هوالك) قال:

وَأَيْـقَـنْـتُ أَنِّـي عِـنْـدَ ذَلِـكَ ثَـائِـرُ غَـدَاتَـئِـذٍ أَوْ هَـالِـكٌ فـي الـهَـوَالِـكِ

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذٍّ وأنه جمع لفاعلة، وكأنه قيل: طائفة هالكة، وطوائف هوالك، وكذا الباقي، نقله الموضّح في (الحواشي)، وأقره، وقال ابن الحاجب في شرحِ المفصلِ: أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث؛ لأنّهم لا يقولون امرأة فارسة، وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك، والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياسِ، وأما نواكس فضرورة. وخرج بقولِنا: ثانيها ألف زائدة نحو: آدم، فإن ألفه غير زائدةٍ، فيقال في جمعه أو أدم بزنة أفاعل لا فواعل، وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو: نوكس، فإنه ملحق بسفرجل، فيقال في جمعِه: نواكس بزنة فعالل لا فواعل، وإليه أشارَ النّاظم بقوله:

فَـوَاعِـلُ لِـفَـوْعَـلٍ وفَـاعِـلِ وفَـاعِـلاءِ مَـعَ نَـحْـو كَـاهِـلِ
وَحَـائِـضٍ وصَـاهِـلٍ وَفَـاعِـلَـةْ وشَـذَّ فـي الـفَـارِسِ مَـعَ مَـا مَـاثَـلَـهْ

(تصريح). (قوله: نَحو الْفَارس، والفوارس) وفي (الأشموني) وذلك قولهم في فارس، وناكس، وهالك، وغائب، وشاهد: فوارس، ونواكس، وهوالك، وغوائب، وشواهد، وكلها صفات للمذكرِ العاقلِ، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنّه صفة لطوائفَ، فيكون على القياسِ، فيقدر في قولِهم هالك في الهوالك: في الطّوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا: رجال هوالك.

(تنبيه) شذّ أيضاً فواعل في غيرِ ما ذكر، نحو: حاجةٍ وحوائج، ودخانٍ ودواخن، وعنانٍ وعوائن.

(قوله: مَعَ مَا مَاثَلَهُ) أي: ماثل الفارس في كونه لمذكر عاقلٍ، وإنَّمَا الْقِيَاس أنْ يَأتي جَمعه على (فَاعِلون) كـ(ضَاربون، قَاتِلون) بِأنْ يقال: (فَارِسون، سَابِقون).

(قوله: وَبِفَعَائِلَ... إلخ) أي: من أمثلةِ جمع الكثرةِ فعائل، وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء أو مجرداً منها، فتلك عشرةُ أوزانٍ: خمسة بالتاءِ، وخمسة بلا تاء: فالتي بالتاء فعالة نحو: سحابة وسحائب، وفِعَالة نحو: رسالة ورسائل، وفُعَالة نحو: ذُؤَابة وذوائب، وفَعُولة

مُثَلَّثُ الفاءِ (وَشِبْهَهُ) مِمّا هو رُباعِيٌّ مُؤَنَّثٌ ثالِثُهُ مَدَّةٌ، سَواءٌ كانَت أَلِفاً أَوْ ياءً أَوْ واواً، وسَواءٌ كانَ (ذا تاءٍ أَوِ) التّاء (مُزَالَهْ) مِنه، ....

أبو طالب

(قوله: مثلث الفاء) أقسام هذا المفردِ بحسبِ العقلِ، نظراً إلى هذا التَّعميمِ والتَّعميمين الآتيين، ثمانية عشر، أربعة عشرَ منها موجودة، ذكر الشّارح ثمانية منها، وترك البواقي؛ لظهور بعضها عمّا ذكر وقلة بعض آخر.

الناصية

نحو: حَمُولة وحمائل، وفَعِيلة نحو: صَحِيفةٍ وصحائف. والتي بلا تاء: فَعَال، نحو: شَمَالٍ وشمائل، وفُعال نحو: عُقَاب وعقائب، وفَعُول نحو: عَجُوز وعجائز، وفَعيل نحو: سَعِيد ـ علم امرأة ـ يقال في جمعه: سعائد، قال في (شرح الكافية): وأما فعائل جمع فعيلٍ من هذا القبيلِ، فلم يأتِ اسمُ جنسٍ فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياسِ يكون لعلمٍ مؤنّثٍ، كسعائد جمع سعيدٍ اسم امرأة (أشموني).

(قوله: مُثَلَّث الْفاء) أي: سَوَاءٌ كانَت فاؤُهُ مَفتوحَة، أَمْ مَكسورةً، أَمْ مَضمومةً.

(قوله: وَشِبْهَهُ) أي: شبه فعالة.

(قوله: مِمَّا هو رُباعِي... إلخ) أي: يطرد في كل رباعي مؤنث ثالثة مدّة، سواء كانت المدّة ألفاً وياء أو واواً، وسواء كان اسماً أو صفة، و(سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة) وسحائبَ، (وصحيفةٍ) وصحائفَ، (وحلوبة) وحلائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة وذوائب، وظريفة وظرائف، (أو) كان تأنيثه (بالمعنى كشِمالٍ) بكسرِ الشّين مقابل يمين، وبفتحها ريح يهب من ناحيةِ القطبِ، وجمعها شمائل، قال الله تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ﴾ [النحل: ٤٨] وحكى اللحياني في جمع أسماءِ الريحِ شمالاً وشمائل، وعقاب وعقائب، (وعجوز) وعجائز، (وسعيد علم امرأة) وسعائد، وشذَّ دليل ودلائل، أو كان تأنيثه بالألفِ المقصورة كحبارى وحبائر، أو بالممدودة كجلولا وجلائل بالجيمِ قرية بناحيةِ فارس، وشذ ضرّة وضرائر، وكنّة وكنائن، وظنّة وظنائن، وحرَّة وحرائر؛ لأنّهن ثلاثيات، وإليه أشارَ النّاظم بقوله:

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنَ فَعَالَه   وشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أو مُزَالَه

(تصريح). (قوله: أو التَّاء مُزَالَة مِنه) أي: محذوفة منه.

(قوله: أو مزالة) يحتملُ أنه عطف على ذا تاء، والهاء ضمير مضاف إليه عائدٌ على التّاءِ، والتّذكير باعتبارِ أن التَّاء حرفٌ، ويحتملُ أنه عطفٌ على محذوفِ نعتٍ لتاءٍ والهاء للتأنيث أي: ذا تاء ثابتة أو مزالة.

هذا، وشرط هذه الأمثال المجردة من التاءِ أن تكونَ مؤنّثة، فلو كانت مذكَّرة لم تجمع على فعائلَ إلا نادراً، كقولهم: جزور وجزائر، وسماء بمعنى المطرِ وسمائي، ووصيد ووصائد (صبان).

وبِـالْـفَـعَـالِـي وَالْـفَـعَـالَـى جُـمِـعَـا صَـحْـرَاءُ وَالْـعَـذْرَاءُ وَالْـقَـيْـسَ اتْـبَـعَـا

كسَحابَة وسَحائِب، وشَمال وشَمائِل، ورِسالَة ورَسائِل، وعُقاب وعَقائِب، وصَحِيفَة وصَحائِف، وسَعيد ـ عَلَماً لامْرَأةٍ ـ وسَعائِد، وحَلُوبَة وحَلائِب، وطَلُوبَة وطَلائِب، وعَجُوز وعَجائِز.

(وَبِالفَعالِي) ....

أبو طالب ______________________________________

....

الناصية ______________________________________

(قوله: **كسَحَابَة وسَحَائِب**) مثال لمفتوحِ الفاءِ ومدّه ألف مع وجودِ التّاءِ.

(قوله: **وشَمَال وشَمَائِل**) لمفتوحِ الفاءِ مدّه ألف بدون التّاءِ.

(قوله: **ورسَالَة ورَسَائِل**) لمكسورِ الفاءِ مع كون مدّه ألفاً.

(قوله: **وعُقَاب**) مثال لمضموم الفاء.

(قوله: **وعقَائِب وصَحيفَة**) لمفتوحِ الفاءِ مع كون مدّه ياءً مع التاءِ وسعيد كذلك بدونِ التاءِ.

(قوله: **عَلَماً لامْرَأة**) لأنه شرطَ أن يكون مؤنّثاً.

(قوله: **وحَلُوبَة**) هذا المثالُ والذي بعده مثال لمفتوح الفاءِ مع كون ثالثه واواً مع التاءِ.

(قوله: **وعَجُوز وعَجَائِز**) مثال لمفتوحِ الفاءِ مع الواوِ، وحذف التاء.

(قوله: **وَبالْفَعَالى. . . إلخ**) أي: من أمثلة جمع الكثرة الفِعالى ـ بالكسرِ ـ والفَعالى ـ بالفتحِ ـ ولهما اشتراكٌ وانفرادٌ، فيشتركان في أنواع: الأول: فعلاء اسماً نحو: صحراءَ وصحار وصحارى. والثّاني: فعلى اسماً نحو: عَلقى وعلاق وعلاقي. والثّالث: فعلى اسماً نحو ذفري وذفار وذفاري. والرّابع: فعلي وصفاً لا لأنثى أفعل نحو: حبلى وحبال وحبالى. والخامس: فعلاء وصفاً لأنثى نحو: عذراء وعذار وعذارى، وهذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله: والقيس اتبعا، إلا فعلاء وصفاً لأنثى نحو عذراء فإن الفعالي والفعالى غير مقيسينِ فيه، بل محفوظان كما نصّ عليه في (التّسهيل). بخلافِ ما اقتضاه كلامه هنا، وفي (شرح الكافية): ويشتركان أيضاً في جمعِ مَهري قالوا: مهار ومهاري ولا يقاس عليهما، ولا ينفردُ الفعالي بالكسرِ في نحو: حِذرية وسعلاة وعَرقُوة والمآقي، وفيما حذف أول زائديه من نحو حَبَنْطَى وعَفَرْنى وعَدَوْلى وقَهَوْباة وبُلَهْنِيَة وقلنسوة وحبارى. وندر في أهلٍ وعشرين كيكة، وكيكة وهي البيضة، وينفرد فَعالي بالفتحِ في وصفٍ على فعلان نحو: سَكران وغَضبان، وعلى فَعلى نحو سَكرى وغَضبى، ويحفظ في نحوِ: حَبِط ويتيم وأيِّم وطاهر وشاةٍ ورئيس، وهي التي أصيبَ رأسها. واعلم أن فُعالى بضمِّ الفاءِ في جمع نحو: سكرانَ وسُكرى راجحٌ على فعالى بفتحها، وفي غير يتيمٍ من نحوِ: قديم وأسير مستغنى به عنه، وفي غيرِ ذلك مستغنى عنه.

بِكسرِ اللامِ (وَالفَعالى) بِفَتْحِها، والفاءُ مَفتُوحَةٌ فيهما ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بكسرِ اللّام) وقدمه؛ لأنه أصلُ فعالى بفتحها. وفي (التَّصريح) أن فَعالى بفتحِ أولِهِ وكسر رابعه يطرد في ألفاظ (سبعة) أحدُها: (فَعْلاة) بفتحِ أولِهِ وسكون ثانيه (كمَوْماة) وهي الفلاةُ الواسعة التي لا نباتَ فيها، وجمعُها موام، قاله صاحبُ الضِّياء. (و) الثَّاني: (فِعْلاة) بكسرِ أولِهِ وسكونِ ثانيهِ (كسِعْلاة) بالسِّينِ والعينِ المهملتين أختُ الغيلانِ، وجمعها سعالٍ، قال:

عَجَائِزٌ مِثْلُ السَّعالي خمسا

(و) الثالثُ: (فِعْلية) بكسرِ أولِهِ وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كهِبْرِية) بالياءِ الموحدةِ، والراء والياء المثناة التحتانية مخففة، وهي ما يتعلَّق بأصولِ الشعرِ مثل نخالة الطَّحين، وقيل ما تطاير من دقاقِ القطنِ، وجمعُها هبار. (و) الرَّابع: (فَعْلُوَة) بفتحِ أولِهِ، وسكون ثانيه، وضمِّ ثالثه، وفتحِ رابعهِ، (كَعرقُوَة) بالعين والراء المهملتين والقاف، وهي الخشبة المعترضة على رأسِ الدلو، وجمعها عراقٍ. (و) الخامس: (ما حذف أول زائدية من نحو حَبَنْطَى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة، وهو العظيم البطنِ، وزيد في النون والألف ليلحق بسفرجل، فإذا حذف أول زائديه وهو النون، قيل في جمعِه: حباطٍ، (وقَلَنْسُوَة) بفتحِ القافِ واللام وسكونِ النونِ وضم السينِ المهملةِ وفتحِ الواوِ: ما يلبس على الرأسِ، وزيد فيه النُّون والواو ليَلحقَ بقَمَحْدُوَة، فإذا حذف أول زائديه، وهو النون، قيل في جمعه: قلاسٍ، واحترز بحذفِ أولِ زائديه من حذفِ ثانيهما، فإنه يقال في جمعهما حبائط، وقلانس على زنة فعالل. (و) السَّادس: (فَعْلاء) بفتحِ أوله وسكون ثانيه (اسماً) كانت (كصحراء) وصحار، (أو صفة لا مذكر لها كعذراء) وهي البكر وعذار. (و) السابع: (ذو الألف المقصورة لتأنيث كحبلى) وحبال، (أو إلحاق كذفرَى) بكسرِ الذَّالِ المعجمة وسكون الفاءِ وفتحِ الراءِ المهملةِ، وهو الموضعُ الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذنِ وألفه للإلحاقِ بدرهم وهجرعٍ، والجمع: ذفار، وعلقى وعلاق.

(قوله: وَالْفَعَالى) أي: من أبنيةِ الكثرةِ (الفَعالَى بفتحِ أولِهِ ورابعهِ، ويشاركه الفعالة بالكسرِ) في رابعه: (في صحراء، وما ذكر بعده) من نحو: عذراء وحبلى وذفرى، فتقول في جمعها: صحارى وصحار، وعذارى وعذار، وحبالى وحبال، وذفارى وذفار، وعلاقى وعلاق بالفتحِ والكسرِ في الجمعِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَبِالفَعالى والفَعالي جُمِعا ... صَحْرَاءُ والعَذرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا

ويتقدّم فعالى بالكسرِ عن فعالى بالفتحِ بما ذكر قبل صحراء، (وليس لفعالى) بالفتحِ (ما ينفرد به عن الفعالى) بالكسرِ (إلا وصف) على فَعلان أو فَعلى بفتحِ أولهما، نحو: سَكران وسَكرى،

وَاجْـعَـلْ فَـعَـالِـيَّ لِـغَـيْـرِ ذِي نَـسَـبْ جُـدِّدَ كَـالْـكُـرْسِـيِّ تَـتْـبَـعِ الـعَـرَبْ

(جُمِعا) فَعْلاء اسْماً كانَ أَوْ صِفَةً، نَحو: (صَحْراءُ) وصَحارِي وصَحارى (وَالعَذْراءُ) والعَذارِي والعَذارى (وَالقَيْسَ) أَيِ: القِياسُ، وهما مَصدَرانِ لِقاسَ (اتْبَعا) في ذلِكَ، ولا تَقْتَصِر عَلى السّماع.

(وَاجْعَلْ فَعالِيَّ) بِفَتْحَتَيْنِ وَكسرِ اللامِ وتَشديدِ الياءِ جَمْعاً ....

أبو طالب

....

الناصية

وغَضبان وغَضبى، فتقول في جمعهما: سَكارى وغَضابى بالفتحِ، ولا تقل: سِكار وغِضاب بالكسرِ، ويترجح في هذين الوصفين فُعالَى بضمِّ الفاء وفتحِ اللامِ نحو كُسالَى على فَعالَى بفتحهما، ويحفظ فعالى بفتحِ الفاءِ واللامِ في نحو حبط وحَباطَى ويتيم ويَتامَى، وأَيِّم وأيامى، وطاهر:

ثِـيـابُ بَـنـي عَـوْفٍ طَـهَـارَى....... ....

وطهارى ومهارى ومعارى، وشاة رئيس إذا أصيب رأسها ورَآسَىٰ، ويحفظ فُعالى بالضمِّ في نحوِ: قديم وقُدامى، وأسير وأسارى. والحاصل أنَّ هذه الأوزان بالنسبةِ إلى فُعالى بالضمِّ ثلاثة أقسام، **أحدها**: ما فُعالى بالضمِّ أرجح فيه من فَعالى بالفتح، وهو شيئان فعلان وفعلى وصفين. **والثّاني**: ما فُعالى بالضمِّ فيه لازم، وهو قديم وأسير. **والثالث**: ما فُعالى فيه ممتنع، وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى مرؤوس. (تصريح).

(قوله: جُمِعَا) يعني: جمع صحراء والعذراء بالفعالى، وألف جمعاً للإطلاق، وليس ألف التثنية.

(قوله: نَحو صَحْرَاء) مثال للاسم.

(قوله: وصَحَارِي وصَحَارَى) الأَوَّل بِكسرِ الرَّاء. والثَّاني بِفَتحِهَا، هُمَا جَمعَانِ لِـ(صَحْرَاء).

(قوله: وَالْعَذْرَاء) مثال للصفة. وهي المرأة البَاكِر الّتي لمْ يدخل بِهَا.

(قوله: وَالْعَذَارِي والْعَذَارَى) الأوَّل بِكسرِ الرَّاءِ والثَّاني بِفَتحِ الرَّاء، هُمَا جَمعَانِ لِـ(عَذرَاء).

(قوله: في ذَلِكَ) أي: في مجيء (فعالي وفعالى) لاسم أو صفة على (فعلاء).

(قوله: وَاجْعَلْ فَعَالِيّ... إلخ) أي: من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ فعالى، وهو لثلاثي ساكن العينِ مزيد آخره ياء مشددة لغيرِ تجديد نسبٍ، نحو: كرسي وكراسي، وكركي وكراكي، واحترز بقوله: لغير ذي نسب جدد: من نحو تركي، فلا يقالُ فيه تراكي، وأما أناسي فجمع إنسان لا إنسي، وأصله أناسين، فأبدلوا النُّون ياء، كما قالوا: ظربان وظرابيّ، وعلامة النَّسب المتجدد جواز سقوط الياء، وبقاء الدلالة على معنى مشعورٍ به قبل سقوطِها. (أشموني).

....

أبو طالب

....

الناصية

وفي (التَّصريح) (يطرد) فعالي (في كل ثلاثي) ساكن للعين (آخره يا مشددة زائدة على الثَّلاثة) (غير متجددةٍ للنسبِ كبُخْتي) بضمِّ الموحدةِ وسكونِ الخاءِ المعجمة، وبخاتي، (وكرسي) وكراسي، (وقُمري) بضمِّ القافِ وقماري، (بخلاف نحو:) عربي وعجمي؛ لأنهما محركا العين، ونحو: (مصري وبصري)؛ لأنّ ياءهما متجددة للنسبِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

واجْـعَـلْ فَـعَـالِـيَّ لِـغَـيـرِ ذي نَـسَـبْ جُـدِّدَ ....

وشذّ قبطي وقباطي نسبة إلى قبطٍ، وفي (الصِّحاح): القبطُ: أهلُ مصرَ، ورجل قبطي، والقبطية: ثياب بيضٌ رقاقٌ من كتانٍ، والجمعُ قباطي، وفي (الصِّحَاح) أيضاً: البخت من الإبلِ معربٌ، وبعضُهم يقول: هو عربي، وينشد لابن قيس الرقيات:

يَـهَـبُ الـخَـيْـلَ وَالألُـوفَ وَيَـسْـقِـي لـبـن الـبـخـت فـي قـصـاعِ الـخـلـنـجِ

الواحد بختي، والأنثى بختية، والجمع بخاتي غير منصرف؛ لأنّه بزنة جمع الجمع، ولك تخفيف الياء فتقول: البخاتي. قال في الموضِّح: فالياء في البخاتي متجددة للنسبِ، وليس بختي وبخاتي كقمري وقماري، ألا ترى أن الياء في قمري ليست للنسبِ إلى قمر، ولكنها في بختي النسب إلى بخت وبختي وبخت كتركي وترك، فكما لا يقال في تركي: تراكي كان القياس أن لا يقال في بختي: بخاتي. انتهى.

وقد تكون الياء في الأصلِ للنسبِ الحقيقي، ثمّ يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسباً منسياً، أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً كقولهم: مهري ومهاري، وأصل المهري: بعير منسوبٍ إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيبِ من الإبلِ، قاله المرادي، وبه تندفع شبهة الموضِّحِ، ويحفظ فعالي في إنسانٍ وظربان، فإنهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي، ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهمِ أنه جمع أنسي حتى قال به بعضُهم أشار إلى جوابِه بقوله: (وأما أناسي فجمع إنسان لا) جمع (إنسي)؛ لأنّ إنسياً آخره ياء النسب، وتقدم أن ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي، (و) أناسي (أصله أناسين، فأبدلوا النون ياء) وأدغموا الياء المبدلة من ألفِ إنسانٍ فيها (كما قالوا ظربان وظرابي) وأصله: ظرابين، فأبدلوا النون ياء بدليلِ أن العربَ نطقت بذلك على الأصلِ، فقالت: أناسين وظرابين، وبهذا تبين أن إبدالَ النّونِ ياء فيهما ليس بلازمٍ، كما توهم ابن عصفورٍ، ولو كان أناسي جمع أنسي لقيل في جمعِ جنيّ جناني، وفي جمع تركي تراكي، قاله ابن مالك في (شرح الكافية)، زاد ابنه: وهذا لا يقول به أحد. انتهى.

وَبِــفَـــعَـــالِـــلَ وَشِـــبْـــهِـــهِ انْــطِــقَـــا فــي جَــمْــعِ مَــا فَــوْقَ الــثَّــلَاثَــةِ ارْتَــقَــى

(لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ) مِن كُلِّ ثُلاثِيٍّ آخِرُهُ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ (كالكُرْسِيِّ) والكَراسِيِّ، بِخِلافِ بَصْري فَلا تَقُولُ فيه بَصارِيّ (تَتَبُّعِ العَرَبْ) في اسْتِعمالِهِم.

(وَبِفَعالِلَ) بِفَتْحَتَيْنِ وكَسرِ اللامِ الأولى (وَشِبْهِهِ) كَأَفاعِلَ (انْطِقا ....

أبو طالب

(قوله: ذي نسب جدد النسب) بفتحِ النّون بمعنى: النسبة، وقوله: جدد وصف له، وفيه إشارة إلى ذا نسبٍ صار نسبته بالعلمية عتيقة، يجمع بالفعاليّ كبصري علماً، فقوله: بخلاف بصري، أي: بخلافه مرادٌ به المعنى النِّسبي.

(قوله: كالكرسي) هذا في موضع وصف للغير، لا لمحض التمثيل.

الناصية

والظَّربان بفتحِ الظاءِ المشالة وكسر الراءِ المهملةِ وبالباءِ الموحدة، قال الجوهري: دويبة كالهرةِ منتنة الريحِ، تزعم العرب أنها تفسو في ثوبِ أحدهم إذا صادها، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب، وقال في المحكم: الظربان: دويبة تشبه الكلب أصلم الأذنين، طويل الخرطوم، أسود الرأسِ، أبيض الجسمِ، منتن الريحِ، كثير الفسوِ. انتهى.

(قوله: لغير ذي نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلاً كعلباء وقوباء وحولايا وكرسي، أو فيه نسب غير مجدد، أي: غير ملحوظ الآن؛ لكونه صار منسياً أو كالمنسي، فالتحق بما لا نسب فيه بالكليةِ كمهري، كما سيذكره الشَّارح، وبتقرير كلامه على هذا الوجهِ يندفع اعتراضُ ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسي فيه نسب غير مجدد، مع أنه لا نسب فيه أصلاً، ولا يحتاج إلى تكَلّف شيخنا، والبعض الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة. (صبان).

(قوله: لِغَيْرِ ذِي نسَب جددَ) يَعني: لَا تَكون يَاؤه يَاءَ النَّسَب الْجَدِيدة، بَل تكونُ أصليّة. وفي (الدشتي) بأن تكون ياء النسبة فيه قديمة، وصارت جزءاً للكلمةِ كما في (الكرسيّ).

(قوله: فَلَا تَقُولُ فيه بَصَاريّ)؛ لأنَّ يَاءه غير أصلِيَّة، وإنَّمَا هي يَاء النِّسبَةِ؛ لأنَّه نِسبَة إلى (الْبَصْرة)، وإنَّمَا يقال (بَصريُّون).

(قوله: وَبِفعَالِلَ وَشبْهه انطقا... إلخ) أي: من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ فعالل وشبهه. والمرادُ بشبههِ ما يماثله في العدّةِ والهيئةِ، وإن خالفه في الوزنِ، نحو: مفاعلِ وفياعل. أما فعالل فيجمعُ عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثةٍ. وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه بقوله: (مِنْ غَيرِ مَا مَضَى) أي: وهو باب كبرى وسكرى، وأحمر وحمراء، ورام وكامل، ونحوها مما استقرَّ تكسيره على غيرِ هذا البناءِ. وشمل قوله ما فوق الثّلاثة الرباعي، وما زاد عليه. أما الرباعي فإن كان مجرداً

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

في جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقى مِنْ غَيْرِ ما مَضى) فَقُل في جَعْفَر جَعافِر، وفي أَفْضَل أفاضِل

أبو طالب

....

الناصية

جمع على فعالل، نحو: جعفر وجعافر، وزبرج وزبارج، وبرثن وبراثن، وسبطر وسباطر، وجحدب وجحادب، وإن كانت بزيادةٍ جمع على شبه فعالل، سواء كانت زيادته للإلحاقِ، نحو: جوهر وجواهر، وصيرف وصيارف، وعلقى وعلاق؛ أم لغيره، نحو: أصبع وأصابع، ومسجد ومساجد، وسلّم وسلالم، ما لم يكن مما تقدَّم استثناؤه. وأما الخماسي فهو أيضاً إما مجرّد وإما بزيادة: فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله: (وَمِنْ خماسِي... إلخ). (أشموني).

(**قوله: وبفعالل وشبهه... إلخ**) أي: على التفصيل الذي سيذكره الشَّارح، وليس المرادُ تجويز جمع ما ارتقى فوق الثّلاثة على فعاللَ، وعلى شبهه.

(**قوله: في جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ**) يشمل الرُّباعي المجرد كجعفر، والمزيد فيه كمدحرج ومتدحرج، والخماسي المجردِ كسفرجل، والمزيد فيه كقبعثرى. فهذه أنواعٌ أربعةٌ يطردُ جمعها على فعالل، فالرُّباعي المجرد لا يحذفُ منه شيء كجعفر وجعافر، والخماسي المجرد بحذفِ خامسِه كسفرجل وسفارج، نعم إن كان رابعه يشبه الحروف الذي تزاد كنت بالخيارِ في حذف الرَّابع أو الخامس، كفرزدق وفرازد أو فرازق، وأما الرباعي والخماسي المزيد فيهما، فيجب حذف زائدهما حرفاً واحداً أو أكثر مع حذفِ خامس الثَّاني، فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث، إلا إذا كان زائد الرباعي المزيد فيه ليناً قبل الآخر رابعاً، فيثبت فتقول في جمعِ عصفورٍ وقرطاسٍ وقنديلٍ: عصافير وقراطيس بقلب الواوِ والألف ياء، وقناديل كما سيأتي في ذلك كلّه. (صبان).

(**قوله: ما فوق الثّلاثة ارتقى**) شملَ الرُّباعي كجعفر وصيرف، وإصبع، والخماسي كسفرجل وخورنق ومنطلق، والسداسي كقبعثرى ومستخرج، والسُّباعي كاستخراج. (صبان).

(**قوله: من غير ما مضى**) يرجع لقوله: وشبهه، كما أشار إليه الشرَّاح.

(**قوله: مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى**) أي: من غير ما فوق الثلاثيّ الذي ذكرنا إنّ جمعه على فواعل، وفعائل فعالي وفعالى وفعاليّ مشدّداً). (دشتي).

(**قوله: فَقُل فِي جَعْفَر**): وهو النهر الصغير وجمعه جعافر.

وفي (الشِّيرازي) (جَعفر) مِثَال للاسم (أفضل) لِلصفة، والأوَّل جمعه عَلَى (فَعَالِل) والثَّاني عَلَى (أفَاعِل).

وَالـرَّابِـعُ الـشَّـبِـيـهُ بِـالـمَـزِيـدِ قَـدْ   يُـحْـذَفُ دُونَ مَـا بِـهِ تَـمَّ الـعَـدَدْ

(وَمِنْ خُماسِيٍّ جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ) أيْ: احْذِفْ إذا جَمَعْتَهُ (بِالقِياسِ) فَقُلْ في سَفَرْجَل: سَفارِج.

(والرّابِعُ) مِنهُ (الشَّبِيهُ بِالمَزِيدِ) في كَونِهِ أَحَدَ حُرُوفِ الزِّيادَةِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ومن خماسي) اعلم أن الرُّباعي المجرد لما لم يحتج في جمعِه على فعالل إلى حذفٍ لم يخصّه المصنّف ببيان، ولما احتاج الخماسي المجرد إلى حذف ذكره في قوله، ومن خماسي إلى آخر البيتين، ولما احتاج المزيد من الرباعي والخماسي إلى ذلك أشار إليه بقوله: وزائد العادي الرباعي... إلخ، وذكر الحذف في الثلاثي المزيد في قولِه، والسين والتا... إلخ، ثم ذكر بعد ذلك الأولى بالحذفِ من الزوائد، أفاده سم. (صبان).

(قوله: جُرِّدَ الآخرَ أنْف... إلخ) الآخر مفعول مقدّم لأنف، ومن خماسي متعلّق بأنف، كذلك بالقياس: أي أنف الآخر، أي: احذفه من الخماسي المجرّد عنه جمعه قياساً لتتوصل بذلك إلى بناء فعالل، فتقولُ في سفرجل سفارج، وفي فرزدق فرازد، وفي خدرنق خدارق. ثم إن كان رابع الخماسي شبيهاً بالزائدِ لفظاً أو مخرجاً جاز حذفه وإبقاء الخماسي، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (والرّابعُ الشّبيهُ بالمَزِيدِ... إلخ). (أشموني).

(قوله: وَالرَّابعُ مِنهُ) أي: من الخماسيّ.

(قوله: الشَّبيهُ بالْمَزيد) في (الدّشتي)، وإنَّما قال (الشبيه)؛ لأنّ النُّون في خدرنق مثلاً، وإن كانت من الزّوائد العشرة، لكنّها ليست بشرائط الزيادةِ كما سيجيء. (دشتي).

(قوله: في كَوْنِهِ أَحَدَ حُرُوفِ الزِّيادَةِ) العشرة (التي تزاد) في الكلمِ، وهي حروف (سألتمونيها) وشبهه بها (أما بكونه بلفظ أحدها كَخَدرْنَق) بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، والدال المهملة وسكون الراءِ وفتحِ النّونِ وبعدها قافٍ، وهو العنكبوتِ، قال المتنبي:

قـواض مـواض نـسـجَ داودَ   إذا وقـعـتْ فـيـهِ كـنـسـجِ الـخـدرنـقِ

ورابعه النّون، وهي حرف أصلي؛ لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بشروط تأتي، ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد (أو بكونه من مخرجه) أي: من مخرج الحرف الزائدِ (كفرزدق) جمع فرزدقة، وهي القطعة من العجين، لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر، (فإن الدال) هي: الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة، ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية، وهو طرف اللسانِ وأصولِ الثنتين العليتين، والحاصلُ أنك إذا جمعت الخماسي، فإن لم يكن رابعه شبيهاً

(قَدْ يُحْذَفُ دُونَ ما بِهِ تَمَّ العَدَدْ) وهو الآخِرُ كَقَوْلِكَ في حَذفِ خَدَرْنَق خَدارِق، لكِنَّ الأَجْوَدَ حَذْفُ الآخِرِ نَحو: خَدارِن.

أبو طالب

(قوله: في خدرنق) هو بالخاءِ المعجمةِ والدّالِ والرّاءِ المهملتينِ، والنّون والقاف كسفرجل: العنكبوت.

الناصية

بالزائد تعين حذف خامسه، وإن كان رابعه شبيهاً بالحرفِ الزائد لا يتعيَّن حذف خامسه، بل يتخير الحاذف، فإن شَاءَ حذف الرَّابع وأبقى لخامس، فيقول: خدارق وفرازق، وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول: خدارن وفرازد، وهو الأجود ومذهب سيبويه، وقال المبرِّدُ: لا يحذف إلا الخامس، ومحل الخلافِ إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائدِ، فإن أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً، نحو: قذعمل فتقول في جمعهِ قذاعم. (تصريح).

(**قوله: قد يحذف**) أشار بقد إلى أن حذفَ الخامسِ أجودُ، كما نبه عليه الشّراح. (صبان).

(**قوله: قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِه تَمَّ الْعَدَدْ**) أي: دون الخامسِ، مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظاً خدرنق، فإن النون من حروف الزيادةِ. ومثال ما رابعه شبيه بالزائدِ مخرجاً فرزدق، فإن الدَّال من مخرجِ التاءِ، وهي من حروفِ الزيادةِ، فلك أن تقول فيهما خدارق وفرازق، لكن خدارن وفرازد أجود، وهذا مذهب سيبويه. وقال المبردُ: لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس، وخدارق وفرازق غلط. وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثَّالثِ كأنّهم رأوه أسهل؛ لأنّ ألف الجمع تحل محلَّه، فيقولون خدانق وفرادق. وأما الخماسي بزيادةٍ فإنه يحذف زائده آخراً كان أو غير آخر، نحو: سبطرى وسباطر، وفدوكس وفداكس، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله:

(وَزَائِـدَ الْـعَـادِي الـرُّبَـاعِـي احْـذِفْـهُ ....

(أشموني). (**قوله: وهو الآخِرُ**) يَعني: في جَمعِ الْخُمَاسِيِّ احْذِفِ الْحَرْفَ الرَّابع الّذي هوَ مِن حروفِ الزِّيادة، ولا تحذِفِ الْحَرفَ الخَامِس (وهو الْحرف الأخير).

(**قوله: كَقَوْلِكَ في حَذفِ خَدَرْنَق خَدَارِق**) فـ(خَدَارِق) حَذَفنَا النُّون مِنه وهو الْحرف الرَّابع، ومِن حروفِ الزِّيَادَةِ. وأبْقَيْنَا الْحَرف الْخَامِسَ وهو الْقَاف.

(**قوله: نَحو خَدَارِنْ**) بِحَذْفِ الْقَافِ وهو الْحَرف الأخير، لكنْ إذَا كَانَ الْحرفُ الأخير مِنْ حُروفِ الزِّيادَة لَزِمَ حَذفه في الْجَمْع، لا حَذف الْحَرفِ الرَّابع مِثل (قذعمل ـ سَفَرجل)، فيقالُ في جَمعهمَا (قَذَاعِم ـ سَفَارِج).

وَزَائِدَ الـعَـادِي الـرُّبَـاعِـي ٱحْـذِفْـهُ مَـا لَـمْ يَـكُ لـيـنـاً إِثْـرَهُ الـلَّـذْ خُـتِـمـا

(وَزائِدَ العادِي) أَيْ: المُجاوِزَ (الرُّباعِي) وهو الخُماسِي (احْذِفْهُ) أَي: الزائِدَ مِنه (ما) دامَ (لَمْ يَكُ ليناً إِثْرَهُ) أَيْ: بَعدَهُ الحَرْفُ (اللَّذْ خُتِما) ....

أبو طالب

(**قوله: وزايد العادي**) أي: والزائد للعادي سواءً كان الزائد عادياً أم لا.

(**قوله: وهو الخماسي**) خصّص بالخماسي إذ عند وجود الشّرط المذكور في السُّداسي، لا بدّ من حذف حرفين، وفي السُّباعي من حذف ثلاثة أحرف، فافهم.

الناصية

(**قوله: العادي الرباعي**) أي: سواء كانت مجاوزته للرباعي بزائد فقط كأمثلةِ الشارح الثّلاثة المتقدمة قريباً، أو بزائد وأصلي كقبعثرى، فالمرادُ الرباعي هنا ما زادت أصولِه على ثلاثةٍ بأن كانت أربعةً أو خمسةً، والرُّباعي مفعولُ العادي أو مضاف إليه.

(**قوله: ما دَامَ لم يك**) أي: الزائد لَيِّناً بفتحِ اللامِ مخفف لين بتشديدِ الياءِ وكسر اللامِ مع مخالفتِه الرواية يحتاج تصحيحه إلى تكلفِ تقدير مضاف، أي: ذا لين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعاً كما في (التّسهيل)، فلو كان غير باعٍ كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط في (العمدة) وشرحها أن لا يكون مدغماً فيه إدغاماً أصلياً، فإنْ كان كذلك حُذف، فيقال في مصور مصاور لا مصاوير، وأغفل هذا الشرط في سائر كتبه، ولم ينبه عليه أبو حيان في (شرح التّسهيل)، ولا غيره نقله (سم) عن السّيوطي وأقره، ثم قال: وقوله إدغاماً أصلياً أخرج العارض كجُرَيِّل تصغير جرول. اهـ. ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه. وأنت خبير بأن قول المصنف ليناً يخرج المدغم فيه؛ لأنه ليس ليناً لتحركه كما يصرِّح به إخراج الشارح به نحو: كنهور وهبيخ، وحينئذٍ فلا حاجة إلى هذا الشّرط، ومقتضى ما ذكرناه الحذف في جمع جريل أيضاً، وإن اقتضى ما ذكره (سم) الإثبات فاعرف ذلك. والخيسفوج بخاءٍ معجمةٍ مفتوحة ثم فاءٍ مضمومة، ثم جيم حب القطن والخشب البالي، والجرول بجيم وراء، ثم لام كجعفر: الأرضُ ذات الحجارةِ، قاله في (القاموس). (صبان).

(**قوله: اللّذْ خُتِمَا**) اللذ: لغة في الذي، وهو مبتدأ وصلته ختما، وَإثره: ظرف هو الخبر، أي: إنما يحذف زائد الخماسي إذا لم يكن حرف لين قبل الآخرِ كما رأيت، فإن كان كذلك لم يحذف، بل يجمعُ على فعاليل ونحوه، نحو: عصفور وعصافير، وقرطاسٍ وقراطيس، وقنديل وقناديل، وشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو: قبعثرى مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جمعَ حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصولِ، فتقول فيه: قباعث. وشمل قوله: ليناً ما قبله حركة مجانسة كما مثل، وما قبله حركة غير مجانسةٍ نحو: غرنيق وفردوس: فتقول فيهما: غرانيق وفراديس، وخرج عن

الكَلِمَةُ، أَيْ آخِرِها، فَقُل في سِبَطْرى سَباطِر، وفي فَدَوْكَس فَداكِس، بِخِلافِ ما إذا كانَ لِيناً قَبلَ الآخِرِ نَحو: عُصْفور وقِنْديل وقِرْطاس فَلا يُحْذَف.

أبو طالب

(قوله: في سبطرى) قد تقدَّم أنّه لنوعٍ من المشي، وفَدوكس بفتحِ الفاء للأسد الخارق للأبدان، وقِنديلٌ بكسرِ القافِ ما يعلق في المشاهدِ.

الناصية

ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو: كنهور وهَبيخ، فإن حرف العلةِ فيه لا يقلب ياءً بل يحذف: فتقول كناهر وهبائخ؛ لأنّ حرف العلةِ حينئذٍ ليس لين، وخرج أيضاً نحو: مختار ومنقاد، فإنه لا يقال فيهما: مخاتير ومناقيد بقلبِ الألفِ ياء؛ لأنها ليست زائدة بل منقلبة حرف عن أصل، فيقال: مخاتر ومناقد. (أشموني).

(قوله: فَقُل في سِبَطْرَى سَبَاطِر) (سِبَطْرَى) بمعنى: الْمَشْيِ بِالتَّكَبّر، أصله (سبطر) والباء زائدة (فدوكس) يعني الأسد أصله (فدكس) الواو زائدة، في الجمع حُذِفَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مِنهمَا. وفي (الدشتي): فإنّ حرف اللين فيهما وهو الألف في الأولِ والواو في الثّاني لم يقع قبل الآخر.

(قوله: بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ ليناً... إلخ) أي: إلا إذا كان زائد الرباعي (ليناً) رابعاً (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل، (ثم إن كان) الزَّائد (ياء صحح نحو: قنديل) وقناديل، (أو كان (واواً أو ألفاً قلبا ياءين)؛ لوقوعِهما بعد الكسرةِ (نحو عصفورٍ) وعصافير، (وسرداح) بكسرِ السينِ المهملةِ وسكونِ الرَّاءِ وبالدالِ والحاءِ المهملتين، المكان اللين أو الناقة الكثيرة اللحمِ، وقال الفراء: العظيمة، وجمعه: سراديح. (تصريح).

(قوله: فَلَا يُحْذَف) بل يبقى فيقال: عصافير وقناديل وقراطيس. وفي (الشيرازي) وإنّما تقْلَب الْوَاو والألِف يَاءً؛ لِكَسرِ مَا قَبلهما فتَقول: (عَصَافير، قَنَاديل، قَرَاطيس)، (عصفور) الطَّائِرُ الصَّغير الْمَعروف، (قِنديل) مَا يُعَلَّقُ بِالْمَصَابيح منَ الزجَاجِ، (قِرْطَاس) هو الْوَرَقَة.

(قوله: وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أزلْ... إلخ) يعني: أنه إذا كان في الاسمِ من الزوائدِ ما يخلُّ بقاؤه بمثالي الجمعِ، وهما فعالل وفعاليل، توصل إليهما بحذفه، فإن تأتي أحد المثالين بحذفِ بعضٍ وإبقاء بعضٍ أبقي ما له مزية في المعنى أو اللفظ: فتقول في مستدعٍ مداع بحذفِ السِّينِ والتَّاءِ معاً؛ لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع، وأبقيت الميم؛ لأن لها مزية في المعنى عليهما؛ لكون زيادتها لمعنى مختصٍّ بالأسماءِ بخلافهما، فإنهما يزادان في الأسماءِ والأفعالِ. وكذلك تقول في استخراجٍ تخاريج، فتؤثر استخراج بالبقاءِ على سينهِ؛ لأنّ التّاء لها مزية في اللفظِ على السينِ؛ لأنّ بقاءها لا يخرج إلى عدمِ التّنظير؛ لأنّ تفاعيل موجود في الكلامِ كتماثيل، بخلاف السِّين، فإنها لا تزاد وحدها، فلو أفردت بالبقاءِ لقيل: سخاريج ولا نظير له؛ لأنّه ليس في الكلامِ مفاعيل. ومن المزية

وَالسِّينَ والتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّْ
وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا وَالهَمْزُ واليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(والسِّينَ والتّاءَ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إِذْ بِبِنا الجَمْعِ بَقاهُما مُخِلّْ) فَقُل فيه مُداع (والمِيمُ) مِن كَمُسْتَدْعٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

اللفظية أيضاً قولك في جمع مرمريس مراريس، بحذفِ الميمِ وإبقاء الراء؛ لأنّ ذلك لا يجهلُ معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل، ولو حذفت الرّاء وأبقيت الميم فقلت: مراميس، لأوهم كون الاسم رباعياً في الأصلِ، وأنه فعاليل لا فعافيل. (أشموني).

(**قوله: والسِّين والتا... إلخ**) تقدَّم عن (سم) أن هذا البيت بيان لما يحذفُ من مزيد الثلاثي؛ لأن مستدعياً كذلك؛ لأن أصوله ثلاثة الدال والعين والياء، وحينئذٍ ففي قول الشراح يعني نظر؛ لأنّ ما ذكره الشراح قاعدة تشمل بعضَ ما تقدَّم كالرباعي والخماسي المزيدين، وهذا البيت لا يدلُّ على هذه القاعدةِ، بل على بعضِ أفرادها، فكان الأولى إسقاط يعني، ولهذا قال المرادي: اعلم أن الاسمَ إذا كان فيه من الزّوائد ما يخل... إلخ، وقد يجاب بأن تعليلَ المصنفِ يفيد هذه القاعدة. (صبان).

(**قوله: إذ ببنا الجمع... إلخ**) حذف من التعليل شيئاً يعلم من قوله، والميم أولى من سواه بالبقاء، والأصل إذ ببناء الجمع بقاءهما معاً مخلٌّ، وبقاء أحدهما مع حذف الآخرِ، والميم خلاف الأولى، فاندفع ما أورد على التَّعليل من أن دفع الإخلال يحصلُ بحذفِ الميمِ مع بقاءِ أحدهما بأن يقال: سداع أو تداع. (صبان).

(**قوله: بَقَاهُمَا مُخِلّْ**) بمثالي الجمعِ بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما في العدةِ والهيئةِ. (أشموني). وفي (الصبّان) كأنه أراد مثالي الجمعِ وما شابههما في العدةِ والهيئةِ، وإن خالفهما في الوزنِ بدليلِ الأمثلةِ التي ذكرها، فإن نحو مداعٍ ليس على فعالل ولا فعاليل (سم).

(**قوله: فَقُل فيه مُدَاع**) بحذفِ السِّينِ والتاءِ معاً؛ لأنّ بقاءهما يخل ببنية الجمع وإبقاء الميم؛ لأنّ لها مزية عليهما بما تقدَّم (لا سداع ولا تداع) بحذفِ الميم والتاءِ من الأولِ؛ لأنه بناء غير موجودٍ، والميم والسين من الثّاني؛ لأنه وإن كان بناء موجوداً كتناظب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسمِ الفاعلِ (خلافاً للمبردِ في نحو: مقعنسس) مما آخر زائديه للإلحاقِ (فإنه يقول) في جمعهِ (قعاسس)، ويحذف الميم والنونِ، ويبقى السين (ترجيحاً لمماثل الأصل)؛ لأنّ السِّين زيدت للإلحاقِ بآخر نجم، وبقاء الملحق أولى من غيره، وخالفه سيبويه في ذلك.

(**قوله: وَالْمِيمُ مِن كَمُسْتَدْعٍ**) أي: في جمعِ مستدعٍ.

(أوْلَى مِنْ سِواهُ بِالبَقا) لِمَزِيَّتِهِ عَلى غَيرِهِ بِاخْتِصاصِ زِيادَتِهِ بِالأسْماءِ.

أبو طالب ______

. . . .

الناصية ______

(قوله: أوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالبقا) لما له من المزيةِ على غيره من أحرفِ الزيادةِ. وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدينِ غير ملحقٍ كنون منطلق، فتقول في جمعِه مطالق بحذفِ النونِ وإبقاءِ الميم. أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقاً كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه، فيقال مقاعس، وخالف المبرد، فحذفَ الميمَ وأبقى الملحق وهو السِّين؛ لأنه يضاهي الأصل، فيقال قعاسس. ورجَّح مذهب سيبويه بأن الميمَ مصدرة، وهي لمعنى يخصُّ الاسمَ فكانت أولى بالبقاء. (أشموني). وفي (الصبّان): لا يعني بالأولوية في قولِهِ، والميم أولى من سواه بالبقاء رجحان أحد الأمرينِ مع جوازِهما؛ لأن إبقاء الميمِ فيما ذكر متعيِّن لكونِه أولى فلا يعدلُ عنه، وقال السندوبي: فكلامُ المصنِّفِ على حدّ قولِهِ تعالى ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا﴾ [الفرقان: ٢٤] وقولهم: الصيف أحرُّ من الشتاء. اهـ.

وقد قيل في نحو الآية وقولهم المذكور: أنه على فرض وجودِ أصلِ الفعلِ في المفضلِ عليه، فيكون كلام المصنفِ على فرضِ استحقاقِ غير الميمِ البقاء.

(قوله: لِمَزِيَّتِهِ عَلَى غيرِهِ) وفي (الصبّان) تحصل المزية بواحد من سبعةِ أمورٍ: التَّقدم، والتَّحرك، والدلالة على معنى، ومماثلة الأصولِ، وهي كونهِ للإلحاقِ، والخروج عن حروفِ سألتمونيها، وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجودٍ، وأن لا يؤدي حذفُه إلى حذفِ الآخرِ الذي ساواه في جوازِ الحذفِ، وردها في (التَّسهيل) إلى ثلاثةِ أمورٍ: المزية من جهةِ المعنى، والمزيةِ من جهةِ اللفظِ، وأن لا يغني حذفه عن حذفِ غيره. فالمزية من جهةِ المعنى (كالميم مطلقاً) سواء كان معها حرفٌ مماثلٌ للأصلِ أم لا، وسواء كان ثاني الزائدين ملحقاً أم لا، ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي، (فتقول في) جمعِ (منطلق مطالق) بحذف النونِ وإبقاءِ الميمِ (لا نطالق)، بحذفِ الميمِ وإبقاءِ النونِ؛ لأنَّ الميمَ تفضل النون بدلالتِها على الفاعلِ وتصديرها، ووجوبِ تحريكِها واختصاصها بالاسم. والمزية من جهةِ اللفظِ كالتاءِ من استخراجِ علماً تقول في جمعه تخاريج بحذفِ السّين وإبقاءِ التاءِ؛ لأن له نظيراً وهو تماثيل، ولا تقل سخاريج بحذفِ التّاءِ وإبقاء السّينِ؛ لأنّ سفاعيل معدوم. والمزية من جهةِ كونِ الحرفِ لا يغني حذفه عن حذفِ غيره.

(قوله: باختِصَاصِ زِيَادَتِهِ بِالأسْمَاءِ) أي: لأنّ الميم إنّما تزيد في الأسماءِ فقط، كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ، واسم المكانِ والزمانِ، والمصدرِ الميميّ، بخلاف السِّين؛ فإنّها تزيد في الفعلِ نحو سيضرب، وكذا التاءُ نحو تضرب، فكما أن الاسم له مزية على غيرهِ فما يختصُّ زيادته به أيضاً، يمتاز على الزَّوائدِ التي تزيد في غيره. (دشتي).

واليَاءَ لا الوَاوَ ٱحْذِفِ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

(والهَمْزُ والياء مِثْلُهُ) أيْ: المِيمِ في الأَوْلَوِيَّةِ بِالبَقاءِ (إِنْ سَبَقا) غَيرهما مِنَ الحُرُوفِ، بِأَنْ كانا في أَوَّلِ الكلمةِ لكونِهما في مَوْضِعِ ما يَدُلُّ عَلى مَعنىً فَيُقال في أَلَنْدَدَ ويَلَنْدَدَ: أَلاد ويَلاد.

(وَالياءَ لا الواوَ احْذِفْ إنْ جَمَعْتَ ما كَحَيْزَبُونٍ) وهي الدَّاهِيَة، ....

أبو طالب

(قوله: في موضع) ما يدلّ على المعنى؛ وذلك لأنّ الزائد في الأوّل زائد في الأغلبِ؛ للدلالة على معنى بخلاف الزائد في غيره.

(قوله: في ألندد ويلندد) هما بمعنى العدوِّ القوي.

الناصية

(قوله: والهمز والياء) التحتانية (المصدرتين) في أولِ الكلمةِ.

(قوله: في الأَوْلَوِيَّةِ بالْبَقَاءِ) أي: في كونهما أولى بالبقاء.

(قوله: إنْ سَبَقَا غَيرهمَا مِنَ الْحُرُوفِ) أي: حروف الكلمة يَعني: إذا كانت في كلمةٍ حروف زائِدة، وكانَ مِنها (الْهمزة، أو الْياء)، وكَانَتَا في أوَّلِ الْكَلمةِ، تَبقَى الألِف والياء في الْجَمعِ.

(قوله: لكونهمَا في أَوَّلِ الكلمةِ مَوْضِعَ مَا يَدُلُّ... إلخ) فإنّ كثيراً من الزوائد إنّما تزيد أوّل الكلمة؛ لتدلَّ على معنى، كزيادةِ حروفِ (أتين) أول المضارعِ؛ لتدلّ على الغائب أو المخاطبِ أو المتكلِّمِ، وكزيادة الميمِ أول الاسمِ؛ لتدلَّ على الفاعلِ أو المفعولِ؛ فإن زادَ حرف أولِ الكلمةِ فله أولويَّة البقاءِ؛ لكونه في محلّ الزيادةِ للمعنى، وإن لم يكن له معنى. (دشتي).

(قوله: في ألندد ويَلَنْدد) بفتحِ أولهما وثانيهما وسكون النونِ فيهما، وهما بمعنى ألد وهو الشَّديد الخصومة، نصّ عليه الجوهري وصاحب (الضياء)، ومنه: خصم ألد، وفي التنزيلِ ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البَقَرَة: ٢٠٤] (تقول) في جمعهما (ألاد ويلاد) بحذفَ النونِ وإبقاء الهمزةِ والياء لتصدرهما وتحريكهما، ولكونهما في موضعٍ بقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها في موضعٍ لا تدل على معنى أصلاً، والأصل ألادد ويلادد، فأدغم أحد المثلين في الآخر.

(قوله: مَا كَحَيْزَبُون) وعيطموس مما حذفَ أحد زائديه مغنٍ عن حذف الآخر دون العكسِ، والحيزبون بحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، فتحتية ساكنة، فزاي مفتوحة فموحدة مضمومة العجوز، والعيطموس بعينٍ وطاءٍ وسين مهملات، قال في (القاموس): التامة الخلق من الإبل، والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة، التارة: العاقر، كالعطموس بالضمِّ، والناقة الهرمة، والجمع عطاميس وعطامس نادر (صبان).

(قوله: ما كحيزبون) هو اسم بِمَعنى العَجوز، أوِ الدَّاهِيَة، فيهِ حَرفانِ مِن حروفِ الْعِلَّةِ الْيَاء والْوَاو، فإذَا أَرَدْتَ جَمعهَا فَاْحْذِفِ الْيَاء وأَبْقِ الْوَاوَ.

لِمَزِيَّةِ الواوِ بِإغناءِ حَذفِ الياءِ عَن حَذفِها، بِخِلافِ العَكْس فَأَبْقِها واقْلِبْها ياء لانْكِسارِ ما قَبْلها، وَقُل فيه «حَزابِين» (فَهُوَ حُكْمٌ حُتِما).

أبو طالب

(**قوله: بإغناء حذف الياء... إلخ**) يعني: لو حذف الياء من غير عوض، وذلك ظاهر.

(**قوله: فأبقها واقلبها ياء**) أي: أبقِ مادّتها واقلب صورتها صورة الياء، فلا يلزم من تعويضِ الياءِ عنِ الواوِ التناقض، نعمْ يلزم عليه أن الياء في أعظم صيغتي منتهى الجموع زائدة عند الجمعِ، ولا يكون في المفردِ منه كما هو الظّاهر، فالأولى أن يقول: احذفها، وعوِّض عنها الياء.

الناصية

(**قوله: لِمَزيَّةِ الْوَاوِ بِإغْنَاءِ حذفِ الْيَاءِ عَن حَذفِهَا**) أي: لأنّ الياء إذا حذفت، فباقي حروفِ الكلمةِ مع الواوِ يناسبُ وزن الجمعِ (فعاعيل) من دونِ حاجةٍ إلى حذف الواوِ، بل تبقى وتقلب ياء كقلبها ياء في عصفور جمعاً، فالمحذوف حرف واحد. (دشتي).

(**قوله: بِخِلَافِ الْعَكْس**) بأن تحذف الواوُ وتبقى الياء؛ وذلك لأنّ وزن فعايل وفعاعيل يقتضي أن يكون الحرف الثّاني في الجمعِ عينُ الكلمةِ، وهو هنا الزاء لا الياء؛ لكونها زائدة، فيجب حينئذ حذف الياء أيضاً، فلم يغنِ حذف الواو عن حذفِ الياءِ، فينتج كثرة الحذفِ. وفي (التّصريح) إذا كان حذف إحدى الزّيادتين مغنياً عن حذفِ الأخرى بدونِ العكسِ تعيَّن حذف المعنى حذفها كباء حَيْزَبون، بفتحِ الحاء المهملةِ وسكونِ الياءِ المثناة تحت، وفتح الزاي وضمِّ الباءِ الموحدة العجوز، وفيه ثلاثُ زوائدَ: الياءُ والواوُ والنونُ، (تقول) في جمعهِ (حزابين بحذفِ الياءِ وقلب الواوِ ياء)؛ لسكونها، وانكسار ما قبلِها، وإنما أوثرت الواو بالبقاء؛ لأنّ الياءَ إذا حذفت أغنى حذفها عن حذفِ الواوِ؛ لبقائِها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواوِ عصفور من قلبها ياءً، و(لا) تقل (حيازبن بحذفِ الواو) وسكونِ الموحدةِ قبل النونِ؛ (لأنّ ذلك) وهو حذف الواوِ لا يغني عن حذفِ الياءِ، بل هو (محوج إلى أن تحذف الياء) أيضاً، (وتقول حزابن) لصيرورته على مفاعل؛ (إذ لا يقع بعد ألف التكسيرِ ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو) حرف (معتلٌ) كمصابيح وقناديل.

(**قوله: وقُل فيه «حَزَابين» وفي (الأشموني)** «وعطاميس»، بحذف الياءِ وإبقاءِ الواو، فتقلب ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها. وإنما أوثرت الواو بالبقاءِ في ذلك؛ لأن الياء إذا حذفت أغني حذفها عن حذفِ الواوِ؛ لبقائِها رابعة قبل الآخرِ، فيفعل بها ما فعل بواوِ عصفورِ، ولو حذفت الواو أولاً لم يغن حذفها عن حذفِ الياءِ؛ لأنّها ليست في موضعٍ يؤمنها من الحذفِ لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمعِ، ولو قال الشارح كالمرادي؛ لأنّ بقاء الياء مفوت لصيغةِ الجمعِ لكان أوضح.

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالعَلَنْدَى

(وَخَيَّرُوا) الحاذِفَ (فِي) حَذفِ ما أَرادَ مِن (زائِدَيْ سَرَنْدى) وَهُما نُونُهُ وأَلِفُهُ لِتَكافِيهما،

أبو طالب

(**قوله: لتكافؤهما**) أي: لتماثلهما في الاحتياج.

الناصية

(**قوله: سَرَنْدَى. . . إلخ**) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنةٍ ودال مهملةٍ مفتوحة، قال في القاموسِ: هو السريعُ في أمورِه أو الشديد، والعَلَنْدَى بعينٍ مهملةٍ ولام مفتوحتين، ونون ساكنة ودال مفتوحة، قال في (القاموس): الغليظ من كل شيء، ويضم وشجر من العِضاه له شوك واحدة بها. (صبان).

(**قوله: سرندى**) ويقال: ناقة سرنداة، أي: جرية، قال الشاعر:

كُلُّ سرنداة نعوب التَّعب ... عرنة كَالْمنجل الأقب

قال بعضهم عقب هذا البيت: السرنداة: الجرية، والنعوب: التي تهز رأسها في سيرها، والأقب: الضامر. (تصريح).

(**قوله: لِتَكَافِيهِمَا**) أي: لتماثلِهما وعدم مزيّة أحدهما على الآخرِ؛ لعدم وقوع أحدهما أول الكلمةِ، أو إغناء حذفِ عن حذفِ الآخرِ، بل هما متساويان في فقدانِ أيِّ مزيّة. وفي (التَّصريح): فإن تكافأت الزيادتان) في التَّرجيح (فالحاذف مخير) إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى، (نحو: نوني سَرَنْدَى) بفتحِ السِّينِ والراءِ المهملتينِ، وسكونِ النونِ وفتحِ الدَّالِ المهملة وهو الجري على الأمورِ، وقال الجوهري: الشَّديد، وقيل القوي: (وعَلَنْدَى) بفتحِ العين المهملةِ واللَّامِ وسكونِ النونِ، وفتح الدَّالِ البعير الضخم، وقيل: نبت، وقيل: الغليظ: الضخم من كل شيء، قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين، فإن النونَ رجحت بالتقدُّم على الألفِ والألف رجّحت بتقديمِ الحركةِ؛ لإلحاقها بسفرجل، فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف، قاله الشَّاطبي. (تقول) في جمع سرندى (سراند) بحذفِ الألفِ وإبقاءِ النّونِ، (وسراد) بحذفِ النونِ وإبقاءِ الألفِ، (و) تقول في جمع علندى (علاند) بحذفِ الألفِ وإبقاءِ النونِ (وعلاد) بحذفِ النونِ وإبقاءِ الألفِ، فإن حذفت الألف تبقى سرند وعلند، ينقل إلى سرند وعلند كجعفر، فيقال في جمعِهما سراند وعلاند كجعافر، وإن حذفت النون يبقى سردى وعلدى ينقل إلى سردي وعلدي كأرطي، فيقال في جمعهما: سراد وعلاد، تقلب الألف ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها، ثم تحذف رفعاً وجراً، ويعوض منها التنوين كجوار، وإلى التخيير أشار النَّاظم بقوله:

وَخَيَّرُوا فِي زَائدي سَرَنْدى ... وكُلَّ ما ضَاهَاه كَالعَلَنْدى

فَإِنْ شاءَ يَقُول «سَرانِد» أَوْ «سَراد» ومَعناهُ: الشَّديد (وَكُلٌّ ما ضاهاهُ كالعَلَنْدى) وهو البَعيرُ الضَّخْمُ، فَإِنْ شاءَ يَقُول: «علانِد» و«عَلاد».

أبو طالب

(**قوله: فإن شاء... إلخ**) أي: فإن شاء أن يقول: سراند وسراد، يقول: ولا يلام عليه، ولم يُعملْ إنْ في الجزاءِ؛ لدخوله على الشَّرط الماضي. ولا يبعد أن يكون قوله: يقول من تتمة الشَّرط والجزاء محذوف بقرينته.

(**قوله وسراد**) هذا في الوصل في غير الإضافة، وغير حالة النَّصب، وأما في الوقف، وفي حال الإضافة، أو في حالِ النَّصب فبالياء.

الناصية

(**قوله: لِتَكَافِيهِمَا**) أي: لثبوت التكافؤ بينهما؛ لأنهما زيدا معاً لإلحاقِ الثلاثي بالخماسي، فلا مزية لأحدهما على الآخر.

هذا وفي شرح (الشيرازي) أي: لرجحَانِ حَذفِ النّونِ بِالتَّقدمِ عَلَى الألِفِ، ورجحَانِ حَذفِ الألِفِ؛ لأنها لِلإلْحَاقِ بِـ(سَفَرْجَل) - كمَا تقَدَّمَ قَرِيباً -.

(**قوله: فَإِنْ شَاءَ يَقُول: «سَرَانِد» أَوْ «سَرَاد» فإنَّ أصلَهَا (سَرَادِي)** بِقَلْبِ الألِفِ في الأخيرِ يَاءً؛ لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ إعْلَالِ اليَاءِ، نَظِيرَ (جَوَار) الّتي أصلَهَا (جَوَاري).

(**قوله: وَمَعنَاهُ الشَّديد**) أو الْجَريء، أو الْقَوي؛ كَمَا قيل.

(**قوله: وَكُل مَا ضَاهَاهُ**) في التكافي وعدم مزيّة أحد الحرفين على الآخر. (دشتي) وفي (شرح الشيرازي) يَعني: كل مَا كَان شَبيهاً بِـ(سَرَنْدَى) مِن حَيثُ تَكَافؤ حَذف الحَرفيْنِ فيه.

(**قوله: وَكل ما ضَاهَاهُ**) أي: شابهه في تضمن زيادتين لإلحاقِ الثلاثي بالخماسي.

(**قوله: كَالْعَلَنْدَى**) والحبنطى والعفرنى، فلك أن تحذف ما قبل الألفِ، وتبقى الألف فتقلب ياء، فتقول: سراد وعلاد وحباط وعفار، ولك عكسه: فتقول: سراند وعلاند وحبانط وعفارن، وإنما خيّروا في هذين الزائدين؛ لثبوتِ التكافؤ بينهما؛ لأنّهما زيدا معاً لإلحاقِ الثلاثي بالخماسي، فلا مزية لأحدهما على الآخرِ.

(**قوله: فَإِنْ شَاءَ يَقُول عَلَانِد... إلخ**) أي: بِحَذفِ الألِفِ الأخيرةِ، و(عَلاد) بِحذفِ النُّونِ، وأصله (عَلَادِي) انقَلَبَتِ الألِف الأخيرة يَاءً؛ لِانْكِسَارِ مَا قَبلهَا، ثُمّ جَرَى عَلَيهِ الإعْلَال مَثلَ (جَوَار) كَمَا مرَّ آنِفاً.

التَّصْغِيرُ

هذا باب التصغير

عَبَّرَ بِهِ سيبويه: وَ بِالتَّحقير، وهو تَفَنُّنٌ.

أبو طالب

(قوله: وهو تفنن) اعلم أن تصغير الاسم إما لإرادة دلالتِهِ على صغرِ الجثةِ، أو السِّن أو على التلطّف، نحو: يا بني، أو على الذلة، وخسّة الرتبة، وتصغير الوصف، إما لإرادة دلالته على ثبوتِ أحدِ المعاني المذكورة لذاتِ الوصفِ باعتبارِ اتّصافها بصفته، أو لصفته، فالظاهر أن تعبير سيبويه عنه ليسَ لمجرَّدِ التَّفنن، بل الثاني باعتبارِ الذّلة، وخسّة الرتبة، والأول باعتبار غير ذلك، وقد يقصد بالتَّصغير التَّعظيم، نحو: دويهية، فافهم.

الناصية

(قوله: هذا باب التَّصغير) وهو لغةً: التّقليلُ، واصطلاحاً: تغييرُ مخصوص يأتي بيانه، وله فوائدُ وعلاماتٌ وشروطٌ وأبنيةٌ، أما فوائده فستٌّ: تقليلُ ذات الشيء نحو: كليب، وتحقير شأنه نحو: رجيل، وتقليل كميته نحو: دريهمات، وتقريب زمانه نحو: قبيل العصر، وبعيد المغرب، وتقريب مسافته نحو: فويق المرحلة، وتحيت البريد، وتقريب منزلته نحو: صُدَيِّقِي، وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التَّعظيم نحو: دويهية، وخرجها البصريون على التقليلِ؛ لأنّ الدَّاهية إذا عظمت قلّت مدّتها، وزاد بعضهم معنىً آخر، وهو التَّحبب نحو: بنية، وأما علاماته فثلاث: ضمُّ أوّله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة، وأمّا شروطه: فأربعة: **أحدها**: أن يكون اسماً فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذَّ: ما أُحَيْسِنَهُ! عند البصريين، **الثّاني**: أن لا يكون متوغلاً في شبه الحرفِ، فلا تصغر المضمرات، ولا من وكيف ونحوهما. **الثالث**: أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها، فلا يصغر نحو: كميت؛ لأنه على صيغةِ التصغيرِ ولا سبيطر؛ لأنّه على صيغة تشبه صيغة التصغيرِ، قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي. **الرابع**: أن يكون قابلاً لصيغةِ التصغيرِ، فلا تصغر الأسماءُ المعظمة كأسماءِ الله وأنبيائه وملائكته ونحوها، ولا جمع الكثرةِ وكلّ وبعضٍ، ولا أسماء الشهورِ والأسبوع عند سيبويه، والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والأسماء العاملة.

هذا وإنما ذكر هذا البابُ إثر بابِ التكسيرِ؛ لأنهما ـ كما قال سيبويه ـ من وادٍ واحدٍ؛ لاشتراكهما في مسائلَ كثيرة يأتي ذكرها.

(قوله: وهو تَفَنُّنٌ) أي: تعبيرُ سيبويه بالتَّصغيرِ تارةً، وبالتَّحقيرِ أخرى، مجرّد تغيير في اللفظِ من دونِ تغييرٍ في المعنى.

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَى

(فُعَيْلاً) بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ فَياءٍ ساكِنَةٍ (اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إذا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٌّ) (في) تَصغيرِ (قَذى) وهو ما يَسْقُطُ في العَيْنِ والشَّراب.

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: بضمَّةٍ... إلخ**) وعبارة (التَّصريح) لا بدّ في كلِّ تصغيرٍ من ثلاثةِ أعمالٍ: ضم الحرف (الأول) إن لم يكن مضموماً، (وفتح) الحرف (الثَّاني) إن لم يكن مفتوحاً (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التَّصغير، (ثم إن كان) الاسمُ (المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك) العمل، (وهي بنية فعيل كفليس) تصغير فلس، (ورجيل) تصغيرُ رجلٍ، فإن كان المكبر مضموم الأولِ مفتوحَ الثَّاني كصُرَدٍ فيقدرانِ في مصغره كصُرَيدٍ، فالضمَّة والفتحة في المصغرِ غيرهما في المكبر كما في فلك مفرداً وجمعاً جزم به ابن إياز، ويؤخذ منه بأنه لو كان المكبر على هيئةِ المصغرِ كمبيطر، فإنه يصغر بتقديرِ الحركاتِ كفلكٍ، وبهِ صرّح السُّهيلي في (الروض) فقال: تحذفُ الياءُ الزائدةُ كما تحذفُ ألف مفاعل، ثم تلحق ياء التَّصغيرِ، فيبقى اللفظُ بحالِه ويختلف التَّقدير، ثم أوردَ على نفسهِ سؤالاً وأجاب عنه فقال: فإن قيل: هلا قلتم لا يصغرُ، إذ لا يعقلُ مصغر على لفظِ مكبرٍ، وإلا فما الفرقُ؟ فالجوابُ بأن الفرقَ قد يظهرُ في الجمعِ، فإنك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذفِ الياءِ، وأما المصغر فلا يجوز فيه إلا مبيطرون؛ وذلك لأنه لو كسر حذفت ياؤه؛ لأنه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التَّصغير. اهـ. وهذا ما تقدَّم الوعدُ بهِ، والحاصلُ أنه لا بدَّ من ضمِّ الأولِ وفتحِ الثَّاني لفظاً أو تقديراً وزيادة ياء ثالثة، (ومن ثم) أي: من أجلِ اشتراطِ فتحِ الثَّاني، ووقوع الياءِ ثالثة (لم يكن نحو: زُمَّيل) بضمِّ الزاي وتشديدِ الميمِ المفتوحةِ وسكون الياء المثناة تحت، (ولُغَّيْزَى) بضمِّ اللامِ وتشديدِ الغينِ المعجمةِ المفتوحةِ وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (تصغير لأن) الحرف (الثَّاني) منهما، وهو الميم في الأولِ والغينِ في الثَّاني (غير مفتوح)، بل ساكن مدغم فيما بعده، (و) لأن (الياء غير ثالثة) بل رابعة؛ لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخرِ، والزميل: الجبان الضَّعيف، واللغيزى: من ألغز في كلامه إذا عَمَّى مراده، والاسم اللغز.

(**قوله: إذا صغرته**) أي: أردت تصغيره. (**قوله: في تصغير قذى**) أي: برد الألف إلى أصلِها وهو الياء، ثم إدغام ياء التَّصغير فيها؛ لأن التَّصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(**قوله: وهو مَا يَسْقُطُ في الْعَيْنِ والشَّرَاب**) مِن تُرَاب، أَوْ رَمْل، أَوْ نَحوِهمَا. فَكلّ اسم ثُلاثِيّ (عَلَى أيِّ وَزْن كَانَ) يَكون تَصغيره عَلَى وزنِ (فعَيْل) فَـ(رجل) وقِدْر، وجَمَل، وبَقَر، وعِلْم، وظُلْم، وجبن، كلّهَا تصغير بِـ(رجَيْل، قدَيْر، جمَيْل، بقَيْر، علَيْم، ظُلَيْم، جبَيْن)، وهَكَذَا غير ذَلِكَ.

فُـعَـيْـعِـلٌ مَـعَ فُـعَـيْـعِـيـلٍ لِـمَـا فَـاقَ كَـجَـعْـلِ دِرْهَـمٍ دُرَيْـهِـمَـا

(فُعَيْعِلٌ) بِضَبْطِ الوَزنِ قَبلَه بِزِيادَةِ عَيْنٍ مَكسُورَةٍ (مَعَ فُعَيْعِيلٍ) بِضَبْطِ الوَزنِ قَبلَه بِزِيادَةِ ياءٍ ساكِنَةٍ اجْعَلا (لِما فاقَ) الثُّلاثي (كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِما) وَجَعْلِ قِنْدِيل قُنَيْدِيل.

أبو طالب

(قوله: اجعلا لما فاق) أي: على سبيلِ الجوازِ بالمعنى الأعم، لكن إذا كان خالياً عن مانعٍ سيذكر، ولا يجب الأول إلا في الرباعيِّ، ولا الثاني إلا في خماسيٍّ متلو آخره مدة، وفيما فاقَ من غيرهما خالياً عن المانع، فالوزنان على سبيل التخيير، وأما في ذي المانع فيهما ممتنعان كما سيذكره المصنف، وإنما خصَّ بهذه الأوزان مع أن بعضَ صيغ المصغَّر على غيرها كمضيرب ومفيتيح مثلاً، وكرَّر العين في الوزنين، مع أن القياس تكرير اللام إشارة إلى أن المراد هنا بيانُ الوزنِ فقط من غير إشارة إلى بيانِ الزائدِ والأصلي، كما هو شأن ما كرّر فيه اللام.

الناصية

(قوله: فُعَيْعِل... إلخ) وفي (التَّصريح) إن كان المصغر (متجاوز الثَّلاثة احتيج إلى عمل رابعٍ، وهو كسر ما بعد ياء التَّصغير، ثم) ينظر (إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسورِ حرف لين) أو واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعل كقولك في) تصغيرِ (جعفر جعيفر، وإن كان بعده) أي: بعد الحرف المكسورِ (حرف لين قبل الآخر) في المكبّر، (فهي بنية فعيعل؛ لأن) ذلك الحرفَ (اللين الموجود قبل آخر المكبرِ إن كان ياء سلمت في التَّصغيرِ؛ لمناسبتها للكسرة) قبلها (كقنديلٍ، وقنيديل) وإن كان (حرف اللين) واواً أو ألفاً قلبا ياءين؛ لسكونهما وانكسارِ ما قبلهما (كعصفور وعصيفير)، بقلب الواو ياء، (ومصباح ومصيبيح) بقلب الألف ياء، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فُـعَـيْـلاً اجْـعَـلِ الـثُّـلاثِـي الـبـيـتـيـن ....

(ويتوصل) في التَّصغير (في هذا الباب) المعقودِ له (إلى مثالي فعيعل وفعيعيل)، مما زاد على أربعةِ أحرفٍ (بما يتوصل به) في التَّكسير (في بابِ الجمعِ) المعقودِ له قبل هذا البابِ (إلى مثالي فعالل وفعاليل)، وللحاذفِ هنا من وجوب وتخيير ما له في التَّكسيرِ.

(قوله: بِزِيَادَةِ عَيْنٍ مَكْسُورَة) قَبلَ اللَّامِ. أيْ: بضمٍّ، ففتحٍ، فسكونٍ، فَعَيْنٍ مكسورة. هذَا تصغيرٌ للاسمِ الرُّبَاعي.

(قوله: بِزِيَادَةِ يَاءٍ سَاكِنَة) هَذَا تَصغيرٌ للاسْمِ الخُمَاسي.

(قوله: وَجَعْل قنديل قُنَيْديل) وجعل دينار: دنينير. والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بدّ من ضمِّ أوله وفتح ثانيه وزيادة ياءٍ ساكنةٍ بعده، نحو: دُرَيْهم، وفُعَيْعيل نحو: دنينير. وفي (الصبَّان) أن هذا إن كان تفريعاً على المتنِ فظاهر، أو على الشَّرحِ فلا، وإن زعمه البعض، قال في

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

(التَّصريح): الأمثلة الثَّلاثة من وضعِ الخليلِ قيل له: لم بنيت المصغَّر على هذه الأبنيةِ فقال: لأني وجدتُ معاملةَ النَّاسِ على فلسٍ ودرهمٍ ودينارٍ. اهـ.

وفي (النّكت) أن هذه الأوزان في المثنى، والجمعِ، والمركب المزجي، والعددي راجعة إلى ما قبل علامةِ التثنيةِ والجمعِ، وإلى الجزءِ الأولِ من التركيبين. اهـ. ولا يخفى أن مثلَ علامة التَّثنيةِ والجمع وعجز المركبين بقيةَ الأشياءِ الثمانيةِ الآتية في قولِ المصنفِ وألف التّأنيثِ حيث مدا. . . إلخ. هذا وللمصغر شروط: أن يكون اسماً: فلا يصغر الفعلُ، وكذا الأسماء العاملة عمله كاسمِ الفاعلِ؛ لأنّ شرطَ عملها عدمُ تصغيرِها كما مرَّ، ولا الحرف؛ لأنّ التَّصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفانِ. وشذَّ تصغيرُ فعلِ التعجّبِ في قوله:

يَـا مَـا أُمَـيْـلِـحَ غُـزْلانـاً شَـدَنَّ لَـنَـا . . . .

وجوّز بعضهم القياسُ عليه كما في (الهمع) وأن يكون متمكناً، فلا تصغر المضمراتِ ولا من وكيف ونحوهما، كمتى وأين، قال في (الهمع): ولا غير وسوى بمعنى غير بخلافِ مثل؛ لأنّ المماثلةَ تقل وتكثرُ دون المغايرةِ، أعني كونه ليس إياه، ولا عند، وبين، ووسط، وأمس، وأول، والبارحة، وغد، وحسبك، والأسماء المختصة بالنفي، وكل، وبعض، ومع، وأي، وأسماء الشهورِ كالمحرمِ، وصفر، وكذا أيام الأسبوعِ كالسبتِ، والأحدِ على مذهبِ سيبويه وابن كيسان، ومذهبُ الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغيرها. اهـ. مع زيادةٍ من الشاطبي قال (سم): يؤخذُ من كلامِ الشَّاطبي أن أمس إذا كان نكرةً جازَ تصغيره، وشذَّ تصغير نحو كبيرٍ وجسيمٍ؛ لأنّه لو صغر مثل ذلك؛ لحصلَ التناقضُ؛ وفيه أنَّ مراتب القلةِ والكثرةِ تتفاوتُ، ومن الأعلام كثيِّر، وهو منقولٌ من تصغيرِ كثيرٍ، والذي سوغ أن يقالَ قليل وأقل، وكثير وأكثر، وأقل من القليلِ يسوغ التَّصغير، ولا الأسماء المعظمة كأسماء الله، وأنبيائه، وملائكته، وكتبه، والمصحف، والمسجد. اهـ. (فارضي)؛ لأنّ تصغيرها ينافي تعظيمها، والمرادُ الأسماءُ المعظمة مراداً بها مسمياتها العظيمة؛ فإن أريد بها غيرها جازَ تصغيرُها كما صرَّح به الشَّاطبي، وأن يكون خالياً من صيغِ للتَّصغيرِ وشبهها: بأن لا تكون صيغته التَّصغيرِ لا بحسب الأصل، ولا في الحالِ، فخرجَ نحو: الكميت، والكميت مما وضع على التَّصغير، ثم تنوسي فيه، ونحو: رجيل وزبيد مما عرضَ تصغيره بلا تناسيه، وقوله: وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئةِ صيغة المصغرِ؛ أي: على حركاتِها وسكناتها فخرجَ نحو: مبيطر ومهيمن مما ليس مصغراً لكن على هيئةِ المصغرِ. هذا وفوائدُ التَّصغيرِ عند البصريين أربع: تصغير ما يتوهَّم أنه كبير نحو: جبيل، وتحقيرُ ما يتوهَّم أنه عظيم نحو: صبيع، وتقليل ما يتوهَّم أنه كثير نحو: دريهمات.

وَمَـا بِـهِ لِمُـنْـتَـهَـى الـجَـمْـعِ وُصِـلْ   بِـهِ إِلَـى أَمْـثِـلَـةِ الـتَّـصْـغِـيـرِ صِـلْ

(وما بِهِ لِمُنْتهى الجَمْعِ وُصِلْ) مِنَ الحَذفِ السَّابِقِ (بِهِ إلى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ) فَقُل في سَفَرْجَل وخَدَرْنَق وسِبَطْرى ....

أبو طالب

....

الناصية

وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً نحو: قبيلَ العصر، وبعيدَ المغرب، وفويقَ هذا، ودوينَ ذاك، وأصيغر منك، وزادَ الكوفيون معنًى خامساً وهو التَّعظيم، كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: كُنَيِّفٌ مُلِئَ علماً. وقول بعضِ العربِ: أنا جُذَيلها المحكك وعُذَيْقها المرجّب. وقوله:

وَكُـلُّ أُنَـاسٍ سـوفَ تَـدْخُـلُ بَـيْـنَـهُـمْ   دُوَيْـهِـيَـةٌ تـصـفَـرُّ مـنـهـا الأنَـامِـلُ

وقوله:

فُـوَيْـقَ جُـبَـيْـلٍ شَـامِـخِ الـرَّأْسِ لَـمْ يَـكُـنْ   لِـتَـبْـلُـغَـه حَـتَّـى تَـكِـلَّ وَتَـعْـمَـلَا

وردَّ البصريون ذلك بالتأويلِ إلى تصغيرِ التَّحقيرِ، أي: كما في دويهية إيذاناً بأن حتف النفوس قد يكون بصغارِ الدَّواهي ونحوه، أي: كتصغير ما يتوهَّم أنّه كبيرُ الذَّاتي كما في جبيلٍ إيذاناً بأنَّ الجبلَ دقيقُ العرضِ، وإن كان عالياً شاقّ المصعدِ، وكما في كنيفٍ وجذيلٍ وعذيق إيذاناً بأن كثرةَ المعنى قد تكون مع صغر الذاتِ.

(قوله: مِنَ الْحَذفِ السَّابق) أي: الحروف التي كنت تحذفها من المفردِ، للتوصلِ إلى الجمعِ (منتهى الجموع) فاحذفها لتتوصَّل إلى التَّصغير. (دشتي).

(قوله: به إلى أمْثِلَةِ التَّصْغيرِ صِل) وللحاذف هنا من ترجيحٍ أي: تعيين لما مرَّ في التكسيرِ وذلك كما في مستدعٍ.

(قوله: بِهِ إلى أمْثِلَةِ التَّصْغيرِ صِلْ) يَعني: في الأسمَاءِ الْخُمَاسِيَة كلّ مَا كَانَ يحذَف مِنَ الْحرُوفِ في الْجَمعِ الْمُكسر، كَذلِكَ يحذَف في التَّصغير. (شيرازي).

(قوله: فَقُلْ في سَفَرْجَل) جَمعه كَانَ (سَفَارِج) بِحَذفِ الْحَرفِ الْخَامِس، كذَلِكَ يَكُون في التَّصغيرِ (سُفيرج) بحذفِ خامسِه، وهو اللام، ومنهم من لا يحذفها، قال الأخفشُ: سمعتُ من يقول سفيرجل بكسر الجيم. اهـ. (شيرازي).

(قوله: خَدَرْنَق) كَانَ جَمعه (خَدَارق) بِحَذفِ النُّونِ، أو (خَدَارن) بِحَذفِ الْقَافِ، ولكنَّ الأفْضَل الثَّاني، كَذَلِكَ تصغيره (خديرق) والأفضَل (خديرن). (شيرازي).

(قوله: سِبَطْرى) جمعه كَانَ (سباطر) بِحَذفِ الْحَرفِ الزَّائِدِ في آخِره وجوباً، كَذَلِكَ يَكون في التَّصغيرِ (سُبَيْطِر). (شيرازي).

وجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ   إنْ كَانَ بَعْضُ ٱلِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

ومُسْتَدْعٍ وألَنْدَدَ ويَلَنْدَدَ وحَيْزَبُون وسَرَنْدى: سُفَيْرِج وخُدَيْرِق أوْ خُدَيْرِن وسُبَيْطِر ومُدَيْع وأُلَيْد ويُلَيْد وحُزَيْبين وسُرَيْنِد أو سُرَيْد.

(وجائِزٌ تعوِيضُ ياءٍ) ساكِنَةٍ (قَبْلَ الطَّرَفْ إنْ كانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِما) أيْ: في التَّصغيرِ

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: مستَدْعٍ) كَانَ جَمعه (مدَاع) بِحذفِ السِّينِ، والتَّاءِ كَذَلِكَ تَصغيره بِحَذفِ السِّينِ والتَّاءِ (مُدَيْع). (شيرازي).

(قوله: ألَنْدَد، ويَلَنْدَد) كَانَ جمعهمَا (ألَاد ـ ويَلاد) بِحَذفِ النُّونِ فَقَط كَذَلِكَ في التَّصغيرِ تحذَف النُّون مِنهمَا فَيَكُونَانِ (أُلَيْد، ويُلَيْد) (حَيْزَبُون) كَانَ جَمعه (حَزَابِين)، وتَصغيره كَذَلِكَ (حُزَيْبِين). (شيرازي).

(قوله: سَرَنْدَى) كَانَ جَمعه (سَرَانِد) بِحَذفِ الألِفِ مِن آخِرِهِ، (أوْ سَرَاد) بِحَذفِ النُّونِ أيضاً كَذَلِكَ في التَّصغيرِ يَكُون (سُرَيْنِد أوْ سريد)، هذا؛ واعْلَم أن (سُفَيْرِج، وخديرق، وخديرِن، وسُبَيْطِر، وسُرَيْنِد) عَلَى وَزنِ (فُعَيْعِل) و(مُدَيْع، وأُلَيْد، ويُلَيْد، وسُرَيْد) عَلَى وزنِ (فُعَيل) و(حُزَيْبِين). عَلَى وَزنِ (فُعَيْعل). (شيرازي).

(قوله: وسُرَيْنِد أوْ سُرَيْد) وفي (التَّصريح) تقول في تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزِّيادتان، وتخير الحاذف في أحدهما (سريند وعليند) بِحَذفِ الألفِ وإبقاء النُّونِ (أو سريد وعليد) بحذف النُّونِ وقلب الألفِ ياءً لوقوعِها بعد كسرةٍ، ولم تصحح ويفتح ما قبلها؛ لأنّها للإلحاق بسفيرجل كما مرَّ وألف الإلحاق لا تبقى في التَّصغير، كما سيأتي، ثم أعلنت كياءِ قاضٍ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ   بِهِ إلَى أمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يجوز لك في بابي التكسيرِ والتَّصغيرِ أن تعوض مما حذفته ياءً ساكنة قبل الآخر، إن لم تكن موجودة؛ لأن ذلك في لا يخلّ ببنائهما، بخلافِ بقاءِ الزائدِ، فإنه يخل به (فتقول) في تصغيرِ سفرجل وتكسيره (سفيريج وسفاريج بالتعويض) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وجَائِزٌ تَعوِيض يا قَبلَ الطَّرف   إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَف

(وتقول في تكسير احرنجام) مصدر احرنجم، (وتصغيره حراجيم وحريجيم، ولا يمكن التَّعويض) عنِ المحذوفِ؛ (لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف) الكائنة قبل الميم.

(قوله: وَجَائِز تَعْوِيضُ يَا... إلخ) أي: تعويض الياء عن الحرفِ المحذوفةِ من المفردِ في الجمعِ ومن المكّبر التَّصغير. (قوله: قَبْلَ الطَّرَف) أي: قبل الآخرِ.

وَحَائِدٌ عَنِ القِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

والتَّكسيرِ (**انْحَذَفْ**) فَيُقال في سَفَرجَل سَفارِيج وسُفَيْرِيج (**وَحائِدٌ**) أيْ مائِلٌ خارِجٌ (**عَنِ القِياسِ كُلَّما خالَفَ فِي البابَيْنِ**) أيْ: بابَي التَّكسيرِ وَالتَّصغيرِ ....

أبو طالب

....

الناصية

وقال في (التَّسهيل) وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخرِ ما لم يستحقّها لغيرِ تعويضٍ؛ لوجودِها، أو وجودِ ما انقلبت عنه في المكبرِ، واحترز بقوله: لغير تعويضٍ من نحو لغاغيز في جمعِ لغيزى، فإنه حذفت ألفه ولم يحتج إلى تعويضٍ؛ لثبوتِ يائه التي كانت في المفرد. (أشموني).

(**قوله: فيُقَال في سَفَرْجَل... إلخ**) أي: في جمعه سفارج، وإن عوضت قلت سَفاريج، وفي تصغيره سفيرج، وإن عوضت قلت: سفيريج. وما حذف منه زائد نحو: منطلقٍ، فتقول في جمعه: مطالق ومطاليق، وفي تصغيرِه مطيلق ومطيليق على الوجهين. وعلم من قولِه: وجائز أن التَّعويض غير لازمٍ. (أشموني).

(**قوله: وَحَائِد... إلخ**) أي: ما جاء في البابين: التَّكسير والتَّصغير (مخالفاً لما شرحناه فيهما خارج عن القياسِ) المطردِ (مثاله في) جمعِ (التَّكسير جمعهم) أي: العربُ (مكاناً على أمكن) وفيه شذوذان، **أحدُهما**: أنه مذكَّرٌ وحقّ مثله أن يأتي على مثالِ أفعلة، والثَّاني: أنه شبّه فيه الأصل بالزائد فحذف، والزائد بالأصلي فثبت، فقالوا: أمكن، والقياس في بناء مكان على أفعل أن يقال أكون بحذف الميم الزائدةِ، وإبقاءِ عين الكلمةِ، قاله ابن النَّاظمِ في شرحِ شافية ابن الحاجبِ، (و) جمعهم (رهطاً وكُراعاً) بضمِّ الكافِ (على أراهط وأكارع)، والقياس فيهما كرع وأكرعة، ورهوط وأرهاط، (و) جمعهم (باطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث)، والقياسُ فيهما بواطل، وأحدثة وحدث، وما ذكره من أن هذه جموعِ المنطوقِ به على غير قياسٍ هو مذهب لبعضِ النحويينِ، ومذهب سيبويه أنها جموعٌ لواحدٍ مهمل استغني بها عن جمعِ المستعملِ. وزعم ابن جني أن اللفظَ تغير إلى هيئةٍ أخرى، ثم جمع فكأن أمكن جمع مكن كفلسٍ، وكأن أراهط جمع أرهط، وكأن أباطيل جمع أبطيل أو أبطول، وكأن أحاديث جمع أحدوثة، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي، لا في معنى الحديث الذي يتحدّث به، واختار ابن الحاجب: إنها جموع على غيرِ المفردِ كنساء جمع لمرأةٍ، (ومثاله في التَّصغيرِ تصغيرهم) أي: العرب (مغرباً وعشاء على مغيربان وعشيان) بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، وقياسهما مغيرب وعشي بإسقاطِ الألفِ والنُّونِ، (و) تصغيرِهم (إنساناً وليلة على أنيسيان ولييلية) بزيادةِ الياءِ فيهما، وقياسهما أنيسيان ولييلة بإسقاطِ الياءِ منهما، وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنساناً أصله أنيسان من النِّسيان، فلا يكون تصغيره على

(حُكْماً رُسِما) كَتَكسيرِ حَديثٍ عَلى أَحادِيث، وتَصغيرِ مَغْرِب عَلى مُغَيْرِبان.

أبو طالب

. . . .

الناصية

أنيسيان شاذاً، (و) تصغيرهم (رجلاً على رويجل) بزيادةِ الواوِ وقياسه رجيل، (وصِبْية وغِلْمة) بكسرِ أولهما وسكون ثانيهما، جمعي صبي وغلام، وبنون جمع ابن على أصيبيةٍ وأغيلمةٍ وأبينون بزيادةِ الهمزةِ في أولها، وقياسها صبية وغليمة وبينون، وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادةِ شين ثانية وقياسها عشية، وقيل: هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهملٍ عن تصغيرِ مستعملٍ، فمغيربان وعشيان كأنهما تصغير مغربان وعشيان، وأنيسيانِ ولييلية، كأنهما تصغير أنسيان وليلاة ورويجل، كأنه تصغيرُ راجلٍ وأصيبية وأغلمة، كأنهما تصغير أصبية وأغلمة وأبينون كأنه تصغير أبنون، واختاره في (التَّسهيل) وقال في النَّظم:

وَحَـائِـدٌ عَـنِ الـقِـيَـاسِ كُـلُّ مَـا   خَـالَـفَ فـي الـبَـابَـيْـنِ حُـكْـمـاً رَسَـمـا

(قوله: حُكْماً) مَفعول لِـ(خَالَفَ). **(قوله: حُكْماً رُسِما)** أي: بَيَّنَ وقرَّرَ.

(قوله: حُكْما رُسِما) مما جاء مسموعاً، فيحفظ ولا يقاس عليه، فمما جاءَ حائداً عن القياسِ في بابِ التَّصغيرِ، قولهم في المغربِ: مغيربان، وفي العشاءِ: عشيان، وفي عشية: عشيشية، وفي إنسان: أنيسيان، وفي بنون: أبينون، وفي ليلة: لييلية، وفي رجل: رويجل، وفي صبية: أصيبية، وفي غلمة: أغيلمة. فهذه الألفاظُ مما استغني فيها بتصغيرِ مهملٍ عن تصغيرِ مستعملٍ. ومما جاء حائداً عن القياسِ في التَّكسيرِ، فجاء على غيرِ لفظٍ واحدة قولهم: رهطٌ وأراهط، وباطلٌ وأباطيل، وحديثٌ وأحاديث، وكراعٌ وأكارع، وعروضٌ وأعاريض، وقطيعٌ وأقاطيع، فهذه جموع لواحدٍ مهمل استغنى به عن جمعِ المستعملِ. هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وذهبَ بعض النَّحويين إلى أنها جموع للمنطوقِ به على غير قياسٍ، وذهب ابن جني إلى أن اللفظَ يغير إلى هيئة أخرى، ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسمَ غيّر إلى أبطيل، أو أبطول، ثم جمعَ. (أشموني).

(قوله: كَتَكسير حَديثٍ عَلى أحَادِيث) والقياس في (حديث) إن كان اسماً بمعنى الخبرِ (حدثان) بضمٍّ فسكونٍ لقوله:

وَفَـعْـلاً اسْـمـاً وفَـعِـيـلاً وفَـعَـلْ   غَـيْـرَ مُـعَـلِّ الـعَـيْـنِ فُـعْـلَان شَـمِـلْ

وإن كان وصفاً بمعنى الجديد، فقياس جمعه (فعال) لقوله: (وفي فعيل وصف فاعل ورد. . .) وقياس تصغير مغرب (مُغيرب). (دشتي).

(قوله: كَتَكسير حَدِيث عَلَى أحَادِيث) وقياسه أحدثة وحدث، وكذا كُراع بضمِّ الكافِ، وهو مستدق الساق، وقَطيع بفتحِ القافِ، وقياسه مغيرب، وفي العشاءِ عشيان، وقياسه عشية، وقول

لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ

(لِتِلْوِ) أَيْ لِلْحَرفِ الذي بَعدَ (يا التَّصْغِيرِ) إذا كانَ (مِنْ قَبْلِ عَلَمْ) أَيْ عَلامَة (تَأْنِيثٍ) كتائِهِ (أَوْ مَدَّتِهِ الفَتْحُ انْحَتَمْ) ....

أبو طالب________________

....

الناصية________________

التَّصريح قياسه عشي فيه نظر لقول المصنف: واختم بتاء التَّأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي. قال الشُّراح في الحالِ كسن، أو في الأصلِ كيد، أو في المآلِ، وهذا نوعان: أحدُهما ما كان رباعياً بمدّة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التَّاءُ نحو: سماء وسمية؛ وذلك لأن الأصلَ فيه سميِيّ بثلاثِ ياءات: الأولى ياء التَّصغير، والثَّانية بدل المدَّة، والثَّالثة بدلُ لامِ الكلمةِ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياسِ المقررِ في هذا البابِ، فبقي الاسم ثلاثياً فلحقته التَّاء. اهـ. (صبان).

(قوله: لتلو يا التَّصغير... إلخ) هذا البيت والذي بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل ما فاق يعني يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثةِ أحرف هذه الأشياء، وزاد الشُّراح عجز المركب، فإنه يفتح التلو الذي قبله أيضاً، ولتلو متعلق بانحتم ومن قبل... إلخ، حال من تلو والمرادِ بعلم التَّأنيث تاؤه وألفه المقصورة. (صبان).

(قوله: أي علامة تأنيث) شرطه أن يكون متصلاً بها كما ذكره في (التَّسهيل)، فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجة ودحيرجة، وزاد واسم منزل منزلتِها وهو عجز المركب المزجي.

(قوله: كتَائِهِ) أي: كتاءِ التَّأنيثِ أو ألفِ التَّانيثِ.

(قوله: أوْ مَدَّتِهِ) أي: مدّة علم التأنيثِ أي: المدة التي قبله كما قاله (سم)؛ لأنه أدلُّ على أن المدّة ليست للتأنيث. (صبان).

(قوله: الْفَتْحُ انحَتمْ) يعني: أن الحرف الذي بعد ياء التَّصغير إن لم يكن حرف إعرابٍ فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيثِ، وهي التَّاءُ وألف التَّأنيث المقصورةِ نحو: قصعة وقصيعة، ودرجة ودريجة، وحبلى وحبيلى، وسلمى وسليمى، وكذا ما قبل مدّة التَّأنيث، وهيَ الألف الممدودة التي قبل الهمزةِ نحو: صحراء وصحيراء، وحمراء وحميراء.

هذا وأفهم كلامه أن الألفَ الممدودة في نحو: حمراء ليست علامة التَّأنيثِ، وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإنَّما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدَّم بيان ذلك في بابه، ولذلك قال في (التَّسهيل): أو ألف التَّأنيثِ أو الألف قبلها. وأما قوله في (شرح الكافية): فإن اتصل بما ولي الياء علامة تأنيث فتحِ كنميرة وحبيلى وحميراء، حيث يقتضي أن المدة في نحو:

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أفْـعَـالٍ سَـبَـقْ   أَوْ مَـدَّ سَـكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ الْـتَـحَـقْ

كفُطَيْمَة وحُبَيْلى وحُمَيْراء (كَذاك) كالتّالي ياءَ التَّصغيرِ السّابِقِ في وُجوبِ فَتحتِهِ (ما) أيْ: الحَرْفُ الَّذي (مَدَّةَ أفعالٍ) أيْ أَلِفُهُ (سَبَقْ) كأُجَيْمال (أَوِ) الَّذي سَبَقَ (مَدَّ سَكْرانَ وما بِهِ الْتَحَقْ) مِن عُثمان ونَحوه كسُكَيْران وعُثَيْمان.

أبو طالب

....

الناصية

حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوزُ فيه، والتَّحقيق ما تقدَّم. الثَّاني المرادُ بقولِهِ من قبل علم تأنيثٍ ما كان متصلاً كما مثل، فلو انفصل كسر على الأصلِ نحو: دحيرجة.

(قوله: كفُطَيْمَة وحُبَيْلَى... إلخ) (فطَيْمَة) مِثَال لِلتَّأنِيثِ (حبَيْلَى) لِلألِفِ الْمَقصورَة (حُمَيْرَاء) لِلألِفِ الْمَمدودة. وهي تَصغير لِـ(فَاطِمَة، حُبْلَى، حَمْرَاء). (الشَّاهد) في فَتحِ ميم الأولَى، ولَام الثَّانِيَة، ورَاءِ الثَّالِثَة؛ لأنَّها وَقَعَتْ بَعدَ يَاءِ التَّصغيرِ، وبَعدَهَا تَاء وألِفَا التَّأنيث. (شيرازي).

(قوله: كَذَاكَ... إلخ) أي: يجب أيضاً فتحُ الحرفِ الذي بعد ياءِ التَّصغيرِ إذا كان قبل مدة أفعال، أو مد سكران وما به التحق مما في آخرِه ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ النَّاظم على التقييدِ فلا يستقيم؛ لأنّ قوله سبق ليس حالاً من أفعالٍ فيكون مقيداً به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدّم عليه، والتَّقدير كذاك ما سبق مدة أفعال، وأيضاً فإن النَّاظم أطلق في غيرِ هذا الكتابِ، بل صرَّح بالتَّعميمِ في بعضِ نسخ (التَّسهيل) فعلى ذلك يحمل كلامه. (أشموني).

(قوله: سبق) صلة لما أي: كذا يفتح الذي سبق مدّة أفعال، أي: تقدَّم عليها.

(قوله: كأجَيْمَال) مصغَّر أجمال مصدر (أجمل)، وكذا (أفيراس) مصغّر أفراس جمع فرس. (الشاهد) في فَتحِ الْميم؛ لأنها بَعدَ يَاءِ التَّصغيرِ، وقَبلَ أَلِفِ بَابِ الأفْعَال.

(قوله: مد سكران... إلخ) يؤخذ من تمثيله بسكران، وما التحق به شرطان: **أحدهما**: ما ذكره بعض الشُّرَّاح بقوله: لم يعلم جمع ما هما فيه... إلخ، **ثانيهما**: أن لا يكون ما فيه الألف والنُّون المزيدتان جمع كثرة، فإنْ كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظِه لا بفعيلان ولا بفعيلين، وإن كان يجمع على عقابين بل يرد إلى القلةِ ثم يصغر، فيقال فيه: أعيقب، ذكره في (التَّسهيل). (صبان).

(قوله: وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنّثه على فعلى فيخرج نحو: سيفان مما مؤنثه على فعلانة، فيقال في تصغيره: سييفين. (صبان).

(قوله: ونَحو) ممّا كان مدّه رابعاً، وبعد الألف نون.

(قوله: كسُكَيْرَان وعُثَيْمَان) تَصغيرَانِ لِـ(سَكْران ـ وعُثْمَان)، (الشَّاهد) في فَتحِ الرَّاءِ والميمِ؛ لِوُقُوعِهِمَا بَعدَ يَاءِ التَّصغير، وقَبلَ أَلِفٍ هي رَابعُ الْحُرُوفِ. (شيرازي).

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

(وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدّا وَتاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا) فَلا يُحذَفانِ لِلتَّصغيرِ وإنْ حُذِفا لِلتَّكسير

أبو طالب

(**قوله: وألف التأنيث... إلخ**) كان ما سبق هذا الكلام بياناً؛ لأن تلكَ الأربعة إذا كانتْ بعد ثلاثة أحرفٍ لا تقلب، وهذا بيانٌ لأن تلك الأربعة إذا كانتْ بعد أزيد من ثلاثة أحرف لا يحذف إلا المقصورة بالتفصيلِ المذكورِ، فلا تكرار.

الناصية

(**قوله: وألف التأنيث حيث مدا... إلخ**) قال (سم) ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانيةِ من قوله السَّابق، وما به لمنتهى الجمع وصل... إلخ، حتى يكون المعنى: أنه يتوصل في الجمعِ بحذفِ هذه الأشياءِ الثمانية لا في التَّصغيرِ، فيرد عليه أن عجز المضافِ لم يحذف لا هنا ولا هناك، فلا يليق عدّه في المستثنيات، وإنما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الأشياءِ الثمانيةِ بحصولِ صيغة التَّصغيرِ تقديراً لتقديرِ انفصال ما يخلّ بالصِّيغةِ معها، وهو هي أعمُّ من أن يكون قد فعل مثل ذلك في الجمعِ أولاً، ومعلوم أن أكثرها وهو السَّبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه في الجمعِ، فيعلم استثناؤه من قولِ المصنفِ السَّابق وما به لمنتهى الجمع... إلخ، فاستثناء السبع مرتب على المقصودِ من قولِ المصنفِ، وألفِ التَّأنيثِ حيث مدا... إلخ، وعجز المضافِ ليس حذفه في الجمع لازماً من كلامِه حتى يرد الاعتراضُ به، فاندفع ما في (التَّوضيح) و(شرحه)، وعلى هذا فقول الشراح الآتي الأوّل هذا تقييد... إلخ فيه نظر، وكان الأولى أن يقول فيه تقييد، فليتأمل. اهـ.

وليس قوله وألف التأنيث... إلخ، تكراراً مع قولِه آنفاً لتلويا التَّصغير من قبل علم تأنيث أو مدّته... إلخ؛ لأنّ ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التَّصغيرِ، وهنا من حيث إنه يصغّر الاسم بتقدير خلوه منه، وأخرج بقولِه حيث مدّا المقصورة؛ لأنّها لا تعدُّ منفصلة، ولذلك تحذف إذا وقعت خامسة فأكثر، وتبقى إذا كانت رابعة؛ لأنّها لا تخل حينئذٍ بصيغة التَّصغيرِ، ويفتح ما قبلها لأجلها. (صبان).

(**قوله: وألِفُ التّأنيثِ... إلخ**) يعني: ألف التَّأنيث الممدودة، وكذا تاء التَّأنيث يعدّان منفصلين ولا يعدَّان متّصلين، فلا يُحذفان في التَّصغيرِ إذ لو عدّا متّصلين لحذفا لقوله: (وما به لمنتهى الجمع وصل...).

وأمّا في الجمعِ فيعدّان متّصلين، فيحذفان، فيقال في الجمع: (قرافص وسفارج) بحذفِ الألفِ والتّاء منهما. (دشتي).

(**قوله: وَألفُ التَّأنيث حَيْثُ مُدَّا... إلخ**) يعني: لا يعتد في التَّصغير بهذه الأشياء الثَّمانية، بل تعدّ منفصلة، أي: تنزيل منزلة كلمة مستقلة، فيصغر ما قبلها كما يصغَّر غير متمّم بها: **الأول**: ألفُ

كَـذَا الـمَـزِيـدُ آخِـراً لِـلـنَّـسَـبِ   وَعَـجُـزُ الـمُـضَـافِ والـمُـرَكَّـبِ
وَهـكَـذَا زِيَـادَتَـا فَـعْـلَانَـا   مِـنْ بَـعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـزَعْـفَـرَانَـا

كقَوْلِكَ في قُرْفُصاء وسَفَرْجَلة: قُرَيْفِصاء وسُفَيْرِجَة (كذا) اليا (المزيدُ آخِراً لِلنَّسَبِ) عُدَّ مُنفَصِلاً، فلا يُحذَف كقَوْلِكَ في عَبْقَري: عُبَيْقِري (وَ) كَذا (عَجُزُ المُضافِ) كقَوْلِكَ في امْرِئِ القَيْسِ: أُمَيْرِئِ القَيْسِ (وَ) كَذا عَجُزُ (المُرَكَّبِ) تَركيبَ مَزْجٍ كقَوْلِكَ في بَعْلَبَك: بُعَيْلِبَك.

(وَهكَذا زِيادَتا فَعْلانا) وهما الألِفُ والنُّونُ عُدّا مُنْفَصِلَيْنِ، فَلا يُحذفانِ إذا كانا (مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرانا) فَيُقال فيه زُعَيْفِران.

أبو طالب

(قوله: في عَبقَري) العَبقَريُّ بفتحِ العينِ والقافِ: رئيس القوم، والرجل القوي، والأشياء الغالية المنسوبة إلى بلدةِ عبقر بضمِّ القافِ، وهو بالفارسية: تكرك.

الناصية

التأنيث الممدودةِ نحو: حمراء. **الثَّاني**: تاءُ التَّأنيثِ نحو: حنظلة. **الثَّالث**: ياء النّسب نحو: عبقري. **الرَّابع**: عجز المضافِ نحو: عبدِ شمسٍ. **الخامس**: عجزَ المركب تركيب مزجٍ نحو: بعلبك. **السَّادس**: الألفُ والنُّونِ الزائدتان بعد أربعةِ أحرفٍ فصاعداً، نحو: زعفران وعبوثران، واحترز من أن يكونا بعد ثلاثةٍ نحو: سكران وسرحان، وقد تقدَّم ذكرهما: **السَّابع**: علامة التثنية نحو: مسلِمَين. **الثَّامن**: علامةُ جمعِ التَّصحيحِ نحو: مسلمين ومسلمات. فجميعُ هذه لا يعتدُّ بها، ويقدر تمام بنية التَّصغير قبلها، فتقول في تصغيرها: حميراء وحنيظلة وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعبيثران ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات. (أشموني).

(**قوله: قرفصاء**) لنوعٍ من القعودِ، وسيأتي حكمُ المقصورة. (شيرازي).

(**قوله: قُرَيْفِصَاء وسُفَيْرِجَة**) بإبْقَاءِ الألِفِ الْمَمدودةِ وتاءِ التَّأنيثِ، عَلَى وَزْنِ (فُعَيْعلَاء) و(فُعَيْعِلَة) يَعني: ياءُ النِّسبةِ الَّتي تُزَادُ في آخر الْكلمةِ عَلَى وَزْنِ (فُعَيْلى). (شيرازي).

(**قوله: عبقري**) نسبة إلى عبقر، تزعم العربُ أنه اسم بلد الجن، فينسبون إليه كل شيء عجيب.

(**قوله: وَ) كَذَا عَجزُ الْمُضَافِ... إلخ**) يَعني: إذَا كَانَ مُضاف ومُضاف إليه معاً صَارا عَلماً كـ(امْرِئِ الْقَيس)، أوْ كلمَتَيْنِ غير مُرتَبِطَتَيْنِ مَزجاً، وصَارَا مَعاً عَلَماً كَـ(بَعْلَبَك) الْمركب مِن (بَعْل) بمَعنى: الزَّوْج و(بَك) بِمَعنَى الدَّق، فَفي التَّصغير يُصغَّرُ الجزءُ الأوَّل مِنهمَا، ويَبْقَى الْجُزءُ الثَّاني بحَالِهِ. (شيرازي).

(**قوله: وهما الألِفُ والنُّونُ**) وَقَعَتَا بَعدَ أربعةِ أحرُفٍ ـ وهُمَا الْحَرفُ الْخَامِس والْحَرف السَّادِس.

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا
وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

(وَقَدِّر) أَيْضاً (انْفِصالَ ما دَلَّ عَلى تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا) بِالجِيم، أَيْ دَلَّ عَلَيه مِنَ العَلامَةِ فَلا تَحذِفه كقَوْلِكَ في جِداران وظَريفُون وظَرِيفات أعْلاماً: جُدَيْران وظُرَيْفُون وظُرَيْفات.

(وَأَلِفُ التَّأنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتى ....

أبو طالب

(قوله: أعلاماً) هذا بفتحِ الهمزةِ جمع العلمِ المصطلحِ، وفي موضع الحال عن المجرورات الثلاثة، وكان هذا التقييد مع جريانِ الحكمِ (مطلوب) لمكان قول المصنف، وقدر انفصال... إلخ. فإن الانفصال لا في حال العملية محققة، لا مقدرة، وإنما خصَّه المصنف بالذكر، ؛ لأنّه لخفائه هو المحتاج إلى البيان، ولا يبعد أن يُقْرَأ بكسرِ الهمزةِ على أن يكون علةً للقول، أي: قولك 'ياها فيها للإعلام والإشعار بكونها مثنى وجمعاً مذكراً وجمعاً مؤنثاً.

الناصية

(قوله: جَلَا) يحتمل أنه بمعنى ظهر، صفة لجمعِ تصحيحٍ احترز بهِ عن نحو: سنين، فإن زيادته لا تعدُّ منفصلة حتى تبقى حين التَّصغير لما سيأتي في الخاتمة أنه لا يقال في تصغير سنين سنيون، بل سنيات، وسيأتي وجهه، ويحتمل أن جلا بمعنى: أظهر، عطف على دلَّ، وجمع مفعول جلا مقدَّماً عليه. (صبان).

(قوله: أيْ دلَّ عَلَيه) أي: على الجمعِ.

(قوله: فَلَا تَحذِفه) أيْ: علامة التَّثنيةِ، وعَلامة الْجمعِ الصَّحيح لا تُحذفانِ في التَّصغير.

(قوله: في جِدَارَان... إلخ) أيْ: إذَا انْسَلَخت عَن مَعنى المثَنَّى والجمع، وصارتْ عَلَماً لأشخاصٍ أو غيرها.

(قوله: أعْلاماً) أي: إذا كانت هذه الثَّلاثة علماً، ومنقولة عن معنى التَّثنية والجمع إلى العلميَّةِ. (دشتي).

(قوله: جُدَيْرَان وظُرَيْفُون وظُرَيْفَات) (الشَّاهد) في إبقاءِ عَلامَةِ التَّثنيةِ في (جُدَيْرَان) وهي الألِفُ، وعَلامة الْجمعِ المذكَّرِ في (ظُرَيْفُون) وهي الْوَاو، وعَلامةُ الْجمعِ الْمُؤنَّثِ في (ظُرَيْفَات) وهي الألِفُ والتَّاءُ. (شيرازي).

(قوله: وألِفُ التَّأنيثِ... إلخ) أي: إذا كانت ألف التَّأنيثَ خامسة فصاعداً حذفت؛ لأنَّ بقاءَها يخرج البناء عن مثالِ فعيعل وفعيعيل؛ لأنّها لم يستقل النُّطق بها، فيحكمُ لها بحكمِ المنفصلِ،

زادَ عَلى أَرْبَعَةٍ) وَلَم يَسْبِقه مَدَّةٌ (لَنْ يَثْبُتا) بَلْ يُحذَف ....

أبو طالب

....

الناصية

فتقول في نحو: قرقرى ولغيزى وبردرايا: قريقر، ولغيغز، وبريدر، فإن كانت خامسةً وقبلها مدّة زائدة جازَ حذفُ المدةِ وإبقاء ألفِ التَّأنيثِ، وجاز عكسه، وإلى هذا أشارَ بقوله. (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرْ... إلخ). (أشموني).

(قوله: زاد على أربعة) أي: ولم يتقدَّم على الخامسةِ مدّة كما سيأتي.

(قوله: وَلَمْ يَسبقه مدَّةٌ) أي: لم يكن قبل ألف التَّأنيث حرف مدّ، أولَمْ يَكُنْ قَبلَ الْمَقصورةِ أَلِف أخْرَى

(قوله: لن يثبتا) خبر المبتدأ، وهو ألف، وجواب الشَّرطِ محذوفٌ دلَّ عليه الخبر، أو مـ الجوابُ على تقدير الفاءِ ومجموع الشَّرطِ والجواب الخبر. (صبان).

(قوله: بَلْ يُحذَف) وفي (التَّصريح) أي: إن كانت سادسة؛ للاستثقالِ (كلغيزى) فتقول: لغيغزة بحذفِ الألفِ وجوباً وتعويض الهاء جوازاً، (أو سابعة كبَرْدَرايا) بفتحِ الباءِ الموحدةِ وسكونِ الراءِ وفتحِ الدَّالِ المهملةِ، وبعدها راء فألف فياء مثناة تحتانية، اسم موضع، ووزنه فعلعايا، قاله ابن القطاع، فتقول في تصغيره بريدريّ، وذلك أنك لما حذفت ألف التأنيث بقي بردراي، فقلبت الألف ياء؛ لانكسارِ ما قبلها عندَ التَّصغيرِ، وأدغمت في الياءِ الأخيرة عند حذفِ ألف التأنيث، وفي بعضِ النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا، حوّلايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان؛ وليس بصواب، أما قبعثرى فألفه ليست للتأنيثِ باتفاقِ صاحبي (الصَّحاح) و(القاموس)، وأما حوّلايا فإن ألفه سادسة لا سابعة، ولم يذكره صاحب (الصحاح) و(القاموس). (وكذا) تحذف (الخامسة إن لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع، فتقول قريقر؛ لأن بقاءَ الألفِ الخامسة فصاعداً يخرجُ البناءَ عن مثالي فعيعل وفعيعيل، فإن قيل فحبيلى: فعيلى، وليست من أبنيةِ التَّصغيرِ الثَّلاثة، قلنا: نعم، ولكنها توافق فعيعلى فيما عدا الكسرةِ التي منع منها مانع الألف، (فإن تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت)؛ لتكافئهما، وعدم مزية إحداهما على الأخرى (كحبارى) بضمِّ المهملةِ وبالموحدةِ والراءِ، (وقَرِيثا) بفتحِ القافِ وكسرِ الراءِ وبالمثناة التحتانيةِ، والمثلثة (تقول) في تصغيرِ حبارى (حبيرى) بحذفِ المدّة الزائدةِ قبل الراء، (أو حبير) بحذفِ ألفِ التأنيثِ وقلب المدّة ياء؛ لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر، وإدغامها في ياء التَّصغيرِ، ويعوضُ عن ألف التأنيثِ هاء، فيقول حبيرة (و) تقول في تصغير قريثا (قريثا) بحذفِ المدةِ وهي الياء، (أو قريث) بحذفِ ألفِ التأنيثِ وإدغام الياءِ في ياءِ التَّصغيرِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وألـف الـتـأنـيـث ذات قـصـر.... .... الـبـيـتـيـن

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ والحُبَيِّرِ
وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لَيْناً قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

كقَوْلِكَ في قَرْقَرى ولُغَيْزى: قُرَيْقِر ولُغَيِّز (وَعِنْدَ تَصْغِيرِ) ما فيهِ ألِفٌ مَقصُورةٌ قَبلَها مَدَّةٌ، نَحو: (حُبارى خَيِّرْ بَيْنَ) حَذفِ المَدَّةِ فيُقال: (الحُبَيْرى فادْرِ) ذلِكَ (وَ) بَينَ حَذفِ ألِفِ التَّأنيثِ فيُقال: (الحُبَيِّر). (وارْدُدْ لأَصْلٍ) حَرْفاً ....

أبو طالب

(قوله: في قَرْقَرى) بفتحِ القافين، وسكونِ الرَّاءِ المهملة الأولى، اسم موضع، ولُغَيْزى بضمِّ اللَّام وتشديدِ المعجمة، وسكونِ الياءِ المثناةِ التحتانية، والزاء المعجمةِ جحرةُ اليربوع.

الناصية

(قوله: كَقَوْلكَ في قَرْقَرى ولُغَيْزى) (قَرْقَرَى) اسمٌ لِمَوْضِع، بِفَتح فَسُكُون فَفَتح، (لُغَيْزَى) بِضَمٍّ، فَغَيْنٍ مُشَدَّدَةٍ، ويَاءٍ سَاكِنَة، جُحرةُ اليَرْبُوع، والألِفُ المقصورةُ وَقَعَت في (قَرْقَرَى) خَامِساً وفي (لُغَيْزَى) سَادِساً، ولَيسَ قَبلَهَا ألِف أُخرَى. (شيرازي).

(قوله: قُرَيْقِر ولُغَيِّز) بِحذفِ الألِفِ المَقصُورَة.

(قوله: حَذفِ المَدَّةِ) أي: الألفِ الأولى.

(قوله: الحبيرى) وهو أجودُ.

(قوله: وَبين حذفِ ألِف التَّأنيثِ) الألِف المَقصورةُ الّتي في آخرِ الكَلِمَةِ.

(قوله: الحُبير) فلم تحذف الألفُ الأولى بل قلبت ياءً وأدغمت في ياءِ التَّصغيرِ. وفي الصَّبَّان ومثله قريثاً، تقول فيه قريثاً أو قريث، أي: إن حذفت المدّة قلت الحبيرى، وقريثاً، وإن حذفت ألف التَّانيثِ قلت الحبير، وقريث بقلب المدةِ ياء، ثمَّ تدغم ياء التَّصغير فيها، أي: في الحبارى فقط؛ لأن مدّة القريثا ياء فلا تحتاجُ للقلب. (صبان).

(قوله: وَارْدُدْ لأصْل... إلخ) يَعني: إذَا كَانَ الْحرفُ الثّاني في الكَلِمَةِ حَرفَ عِلةٍ مُنقلبةٍ عَن حَرفِ عِلّةٍ أخرَى. فَفي التَّصغير رُدَّه إلى الْحرفِ الأصْلي. هذا ولم يخص فيّ (الهمع) الرد بالثّاني اللين حيث قال يرد إلى أصله البدل إن كان آخراً مطلقاً، سواء كان ليناً كملهى أو غير لينٍ كماء وسقاء فإن ألف ملهى بدل من واو؛ لأنّه مشتقٌّ من اللهوِ، وهمزة ماء بدل من هاءٍ لقولهم مياه وأمواه، وهمزة سقاء بدل من ياء؛ لأنه مشتقٌّ من السقي فيقال: مليهى بردِّ الألف إلى الواوِ، وقلبها ياءً؛ لتطرفها إثر كسرةٍ، ومويه وسُقَيّ كما يقال في التَّكسيرِ ملاهي ومياه وأمواه وأسقية؛ لأنّ التّصغير والتّكسير يردانِ الأشياءَ إلى أصولها، فإن لم يكن البدل آخراً اشترَطَ فيه شرطان أن يكون

(ثانِياً) إذا كانَ (لَيْناً قُلِبْ) عَن لِينٍ (فَقِيمَةٌ) بِالياءِ (صَيِّرْ) إذا صَغَّرْتَها (قُوَيْمَةٌ) بِالواوِ رَدّاً إلى

أبو طالب

....

الناصية

ليناً، وأن يكون بدلاً من غيرِ همزةٍ تلي همزة كمال، وقيل: وريان وميزان وموقن، فيقال: مويل وقويل ورويان ومويزين وميقن؛ لزوال موجب الإبدال؛ لأنّ الواو إنما أبدلت في مال؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقيل وميزان لكسرِ ما قبلها، وفي ريان لاجتماعها مع الياءِ وسبق إحداهما بالسكونِ، وإنما أبدلت الياء واواً في موقن لضمِّ ما قبلها، وكقيراط وذيب بالياءِ فيقالُ: قريريط وذؤيب بالهمزةِ، فلو كان غير الآخر حرفاً صحيحاً بدلاً من صحيحٍ، أو من لين لم يرد إلى أصلِه، بل تصغر الكلمة على حالِها كتخمة وتخيمة، وتراث وتريث، وأباب في عباب وأبيب، وقائم وقويئم بالهمزِ، وكذا لو كان بدلاً من همزةٍ تلي همزة كآدم فيقال: أُوَيْدِم من غير ردٍّ للألفِ إلى أصلها وهو الهمز. اهـ. ببعضِ زيادة واختصار.

وفي (التَّصريح) إن كان ثاني المصغر ليناً، ألفاً أو ياءً (منقلباً عن لينٍ رددته إلى أصله)، الذي انقلب عنه (فترد ثاني نحو: قيمة وديمة وميزان وباب) بموحدتين (إلى الواو)؛ لأنها الأصل المنقلب عنه، والأصل قومه من القوام، ودومه من الدَّوام، وموزان من الوزنِ، وبوب قلبت الواو في الثَّلاثةِ ياء؛ لسكونِها وانكسار ما قبلها، وفي الرَّابع ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها قلت: قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو إلى أصلِها؛ لتحركها وانضمام ما قبلها، وقلبت الألف في ميزان ياء؛ لانكسار ما قبلها (وبرد ثاني نحو: موقن وموسر وناب) بالنونِ وهو السِّن (إلى الياء)؛ لأنّها الأصلُ المنقلب عنه، والأصل ميقن من اليقين، وميسر من اليسرِ، ونيب من النيب، قلبت الياء في الأولين واواً؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، وفي الثالثِ ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا صغرتها قلت ميقن ومييسر ونبيب بردِ الياء إلى أصلها، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

واردد لأصلٍ ثانياً ليناً قلب ....

(قوله: ثانياً مفعول لاردد... إلخ) وليناً نعت لثانياً، وقلب في موضع النعتِ لثانياً أيضاً، يعني: أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصلهِ إذا كان ليناً منقلباً عن غيره، فشمل ذلك ستة أشياءَ: **الأول**: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو: قيمة فتقول فيه قويمة. **الثَّاني**: ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو: باب فتقول فيه بويب. **الثالث**: ما أصله ياءً فانقلبت واواً نحو: موقن فتقول فيه ميقن. **الرابع**: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب فتقول فيه نبيب. **الخامس**: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزةِ. **السَّادس**: ما أصله حرفٌ صحيحٌ غير همزةٍ نحو: دينار وقيراط، فإن أصلهما دنار وقراط، والياء فيهما بدل من أول المثلين، فتقول فيهما دنينير وقريريط. وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله، فتقول في متَّعد متيعد بإبقاء التَّاء خلافاً للزجاجِ، فإنه يرده

وَشَــذَّ فِـي عِـيـدٍ عُـيَـيْـدٌ وَحُـتِـمْ لِـلْـجَـمْـعِ مِـنْ ذَا مَـا لِـتَـصْـغِـيـرٍ عُـلِـمْ

الأَصْلِ (تُصِبْ وَشَذَّ فِي) تَصغيرِ (عِيدٍ عُيَيْدٌ) إذا كانَ الأصلُ عُوَيْداً لأَنَّه مِن العَوْدِ، وخَرَجَ بِقَيْدِ اللّينِ ثانيَ مُتَّعَد، ....

أبو طالب

(قوله: من العود) بفتحِ العينِ مصدر عاد العيد سُمِّي بذلك؛ لأنه يعود.

الناصية

إلى أصله فيقول مويعد، والأول مذهب سيبويه وهو الصَّحيح؛ لأنّه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبرَه مُوعِد أو مُوعَد أو مَوعد، ومتيعد لا إيهام فيه.

وفي (الصبَّان) مراده بالقلبِ مطلق الإبدالِ كما عبر به في (التّسهيل) لأنّ القلبَ في اصطلاحِ أهل التَّصريفِ لا يطلق على إبدالِ حرفٍ ليّن من حرفٍ صحح ولا عكسه، بل على إبدالِ حرفِ علةٍ من حرفِ علّة آخر. ويستثنى من كلامِهِ ما كان ليناً مبدلاً من همزة تلي همزة كما استثناء في التّسهيلِ كألف آدم وياء أيمة، فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واواً، وأما أيمة فيصغر على لفظِه. وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في (شرح الكافية) وهو ـ يعني الرد ـ مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لينٍ غير محرر، بل ينبغي أن يقول مبدلاً من غيرِ همزة تلي همزة، كما في (التّسهيل).

(قوله: وشذَّ في عيدٍ عُيَيْدٌ. . . إلخ) حيث صغروه على لفظِهِ، ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد؛ لأنّه من عادَ يعود، فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو؛ لئلا يلتبس بتصغيرِ عُود بضمِّ العينِ، كما قالوا في جمعه أعياد، ولم يقولوا أعواداً لما ذكرنا.

هذا في (التَّصريح)، فإن قلت فقد (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظِه، ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد بالواو؛ لأنّه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو. قلت: إنما قالوا ذلك (شذوذاً كراهية لالتباسه بتصغيرِ عود)، كما قالوا في تكسيره أعياد فرقاً بينه وبين جمع عود، والتّكسير والتّصغير من وادٍ واحد. (وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التّصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول كموازين وأبواب وأنياب وأعواد بخلاف) ما لا يتغير فيه الأول من (نحو قيم وديم)، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَشَــذَّ فــي عــيـدٍ عــيـيــد وَحُــتِــمْ لِـلْـجَـمْـعِ مـن ذا مـا لـتـصـغـيـرٍ عُـلِـمْ

(قوله: وَخَرَجَ بِقَيْدِ اللّينِ ثَانِي مُتَّعَد)؛ لأنَّ تَاء (مُتَّعد) وإن كانَ مُنقلباً عَن الوَاو ـ لأنَّ أصلَه مُوْتَعَد؛ لأنّه منَ الوَعدِ ـ لكنَّ التَّاءَ لَيسَ حَرف عِلَّةٍ، فَلَا تُبْدَلُ وَاواً في التَّصغير فَلا يُقال (مُويعِد)؛ لاشْتِبَاهِهِ بِبَابِ الإفْعَال، وإنَّما يُقال (مُتَيْعِد). (شيرازي).

(قوله: ثَانِي مُتَّعَد) لأنَّ أصله (موتعد) مفعول من بابِ الافتعالِ، قلبت الواو تاءً وأدغمت في التّاءِ؛ لقاعدة صرفية فهي الآن ليست حرف لين، وإن كانت منقلبة عن لينٍ. (دشتي).

وبِالقَلْبِ عَنهُ ثاني أَيِمَّة وما يَأْتي في البَيْتِ بَعدَه ....

أبو طالب

(**قوله: ثاني أئمة**) أي: عندَ من قلبَ الهمزةَ ياءً.

(**قوله: وما يأتي**) عطفٌ على قوله: ثاني، والمراد بما يأتي الألف الواقع في الثاني زائداً أو مجهولَ الأصلِ، فإن قلت: إن ألف عاجٍ إما مبدلٌ من واو أو ياء، فهو مبدل عن اللين لا محالة، فكيف خرجَ عن ذلك؟ قلت: كما يحتملُ أن يكون مبدلاً عن لين كذلك يحتمل أن يكون مبدلاً عن حرفٍ صحيحٍ كألف أل وهمزة ماء، والمراد بالقلب عن اللِّين ما كان مقطوعاً به.

الناصية

(**قوله: ثَانِي مُتَّعَد**) فإنه غير لين؛ لأنَّه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو؛ إذ أصله موتعد، أبدلت الواو تاء وأدغمت في التَّاءِ الأخرى؛ لاجتماعِ المثلين، (فيقال) في تصغيرِهِ (متيعد لا مويعد خلافاً للزجّاجِ والفارسي) فإنهما يردانه إلى أصلِه؛ لزوالِ موجب قلبها، وهو تاء الافتعالِ، والصَّحيح الأول، وهو مذهب سيبويه، وعللوه بأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعداً ومتيعد لا إيهام فيه، مع أن سيبويه لم يلتفتِ للإلباسِ في مواضعَ كثيرةٍ، (وبخلاف ثاني نحو: آدم فإنه) منقلب (عن غير لين)؛ لأنّه منقلب عن همزةٍ تلي همزة، والأصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة، قلبت الساكنة ألفاً (فتقلب) الألفُ (واواً كالألف الزائدة من نحو: ضارب، و) كالألفِ (المجهولة الأصل كصاب) بالصادِ المهملةِ والباءِ الموحدة، اسم نبت، فتقول في تصغيرها: أويدم وضويرب وصويب، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

والألِـفُ الـثَّـانِـي الـمَـزِيـد يَـجْـعَـلُ ... وَاواً كَـذَا مَـا الأَصْـلُ فِـيـهِ يُـجْـهَـلُ

وإن كانَ ثاني المصغر ليناً مبدلاً من حرفٍ صحيحٍ غير همزةٍ، أو همزة لا تلي همزة، فإنه يرد أيضاً إلى أصلِه، فيرد ثاني دينار وقيراط إلى النُّونِ وإلى الراءِ، فتقول في تصغيرِهما: دنينير وقريريط، كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط، وأصلهما دنار وقراط، والتَّاء فيهما بدل من أول المثلين، فلما صغرتهما زال سبب الإبدال، ويرد ثاني نحو: ذيب بالياءِ إلى الهمزةِ فإن أصله ذئب بالهمزةِ والياء، فيه بدلٌ من الهمزةِ، فإذا صغرته قلت: ذؤيب بالهمزةِ رجوعاً إلى الأصلِ؛ لأنّ قلبَ الهمزةِ ياءً إنّما كان لانكسارِ ما قبلها، وقد زالَ بالتَّصغيرِ، والضَّابط أن ما أبدل لعلّة لا تزولُ بالتَّصغيرِ لم يرد إلى أصلِه، وما أبدل لعلّة تزولُ بالتَّصغيرِ يرد إلى أصلِه، (و) هلم جرا. (تصريح).

(**قوله: وبِالْقَلْبِ عَنهُ ثَاني أَيِمَّة**) فَالْيَاءُ وإنْ كَانَت حَرفَ عِلَّةٍ، لكنَّهَا لَيست منقلبة عن حرفِ علَّة أخرى. وإنَّمَا هي منقلبة عن الْهَمزةِ وأصلُها (أئمّة)، فلا تُبدَلُ الْيَاءُ هَمزة في التَّصغير.

(**قوله: ومَا يَأتي في الْبَيتِ بَعدَه**) وهو قوله: (والألف الثَّاني...)، والمرادُ أن اللَّين الّذي ليس مقلوباً عن شيء، أو كان أصله مجهولاً أيضاً لا يردّ إلى الأصل؛ لعدم وجودِ أصلٍ أو للجهلِ بالأصلِ، بل يقلب واواً كما سيأتي. (دشتي).

والألِفُ الثَّانِ المَزِيدُ يُجْعَلُ وَاواً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(وحُتِمٍ لِلْجَمْعِ) المُكَسَّرِ المَفتُوحِ الأوَّلِ (مِنْ ذا) الرَّدِّ (ما لِتَصْغِيرِ عُلِمْ) فَيُقال في تكسيرِ مِيزان مَوازِين بِقَلْبِ الياءِ واواً، وفي تَكسيرِ عِيد أَعْياد بِإثْباتِها شُذُوذاً، ولا رَدَّ فِيما لا يَتَغَيَّرُ فيهِ الأَوَّلُ كقِيَم في قِيمَة.

(وَالألِفُ الثّانِ المَزِيدُ يُجْعَلُ) بِالقَلْبِ (واواً) كَهُوَيْبِيل في هابِيل (كَذا) يُقْلَبُ واواً ......

أبو طالب

(قوله: ما لتصغير علم) من الرد قياساً، وعدمه شذوذاً.

الناصية

(قوله: وَحتِم لِلْجَمْعِ مِن ذا ما لتصغِير علم) يعني: أنه يجب لجمعِ التَّكسيرِ من رد الثَّاني إلى أصله ما وجب للتَّصغير: فيقال في ناب وباب وميزان: أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذَّ كأعيادٍ. وقوله:

حِمًى لا يَحُلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا تَسْأَلُ الأَقْوَامُ عَقْدَ المَيَاثِقِ

يريد المواثق، نعم هذا الحكم في التكسيرِ الذي يتغير فيه الأول، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه، نحو قيمة وقيم وديمة وديم. (أشموني).

(قوله: وحتم للجمع. . . إلخ) قال أبو حيان: أحال الجمع على التَّصغير، وقد تقدَّم الجمع، والحوالة إنما تكون على المتقدِّم في الذكر لا على المتأخّر. اهـ. (سيوطي). قال (سم) وهو عجيب؛ لأن الواجبَ في الحوالةِ تقدُّم حكم المحالِ عليه، وهو حاصل هنا. (صبان).

(قوله: مِنْ ذَا الرَّدِّ) أي: ردّ اللّين المقلوبة عن لين إلى الأصلِ.

(قوله: مَا لِتَصْغيرِ عُلِمَ) يَعني: نفس هَذَا الْحُكم الّذي ذُكِرَ لِلتَّصغيرِ يَجْرِي في الْجَمعِ الْمُكَسَّرِ الّذي أوَّله مفتوح.

(قوله: فيُقَال في تَكسير ميزَان) أي: في جمع ميزان جمع تكسير، فإنّ أصله (موازن) قلب واوه ياءً؛ لانكسار ما قبله. (دشتي).

(قوله: بِقَلْبِ الْيَاءِ وَاواً)؛ لأنَّ أصله مَأخوذ مِن (الوزن) بِالْواو.

(قوله: بِإِثْبَاتِهَا شُذُوذاً) أي: بِإثْبَاتِ الْيَاءِ، وعَدَمَ رَدِّهَا إلى الْوَاو، وكأن القياس (أعواد)، وإنّما ارتكبوا الشذوذ فيه؛ لئلا يُشتبَه جَمعُ (عِيد) بِجمعِ (عُود) بضمِّ العين. (دشتي).

(قوله: وَلَا رَدَّ. . . إلخ) يعني: لا يردّ لين المفرد إلى الأصلِ إذا كان جمعه لا يغيّر حركةَ أولِ المفردِ كصيغةِ (فِعَل) بكسرِ الأولِ وفتحِ الثَّاني، فإنّ حركة أول الجمع متّحدٌ مع حركة أوّل المفرد. (دشتي).

(قوله: المزيد) يدخل فيه ألف حائضٍ فيقال: فيه حويض، وسيأتي أنّ تصغيره تصغير ترخيمِ حييض. اهـ. إسقاطي. وقوله فيقال فيه حويض أي: برد الهمزةِ إلى أصلها، وهو الياء فيصيرُ على مثالِ فعيعل هذا هو الصّواب، وما في كلام البعضِ مما يخالف ذلك خطأ.

وكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثاً كَمَا

(ما الأصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كَعُويج في عاج (وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ) أي: المَحذُوف بَعضه (في

أبو طالب

(قوله أي: المحذوف بعضه) إشارة إلى أن المنقوصَ هنا بالمعنى اللغوي، لا بأحد المعاني الثلاثة الاصطلاحية، التي هو أعمّ منها، (مطلوب) في بعض ومن وجه في بعض آخر، فإنه بهذا المعنى أعمّ من أن يكون حرفه المحذوف لاماً وغيره وحرفاً صحيحاً وغيره، وحرفاً آخراً وغيره، وحرفاً يكون بعضاً منه حين الوضع أو بعده، فيشمل نحوَ عدة، وكذا يشمل نحو ما ولا وكم أعلاماً فإنها، وإن كانت حين الوضع ثنائية، لكن تصير عند دخول ياءِ النسبة عليها ثلاثية بالتَّضعيف كما سيأتي، فلا يتوجه على الشأن الصَّواب أن يقول: الآخر مقام لفظِ البعضِ، وإن ما علما لا يصلحُ مثالاً له على ما فسره الشّارح، ويمكن أن يريد بالبعضِ أعمّ من التَّحقيقي والتَّقديري، فإنَّ الأسماءَ غير المتمكنة الموضوعة على حرفٍ أو حرفين، قد يقدّر أن أصلها ثلاثة أحرفٍ، وعلى هذا يدخل نحو ما في المنقوصِ من غير حاجةٍ إلى التعميم الأخيرِ، ثم اعلم أن الزّائد في الثنائي يحتمل أن يكون مقدّماً على الأصلِ، أو مؤخّراً، لكن الظاهر أن يكون المحذوف عند التَّصغير هو الزائد.

الناصية

هذا ومما يجعل واواً أيضاً الألف الثَّاني المبدل من همزة تلي همزة كآدم، تقول فيه أويدم بالواو، فهذا موضع رابع تقلب فيه الألف الثَّانية واواً، وتقلب ياء في واحدٍ، وهو ما أصلها الياء كما تقدَّم التَّنبيه عليه. (صبان).

(قوله: مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) فلا يدري أن الألفَ مقلوبة عن ياءٍ أو واوٍ.

(قوله: كعُوَيج في عَاج) وهو سِنّ الْفيل، فإنّه لَا يُعلم أنّه بِالأصل (عَوج، أوْ عَيج) حَتَّى في الْجمعِ الْمكسَّرِ ترجع الألف إلى الأصل.

(قوله: وكمل المنقوص) أي: النّاقص منه شيء، ولو مبدلاً بآخر بدليلِ تمثيلهِ بالماءِ على ما سيأتي، لا المصطلح عليه، وهو ما حذفَ منه أصلٌ بأن تردَّ إليه ما حذفَ منه.

(قوله: أي: الْمَحذُوف بَعضه) لَا الْمَنقوصُ الاصْطِلاحِيّ الّذي مَرَّ في أوَّل الْكِتَابِ.

(قوله: فِي التَّصْغير) في (التَّصريح) إذا صغر ما حذف أحد أصوله، فاء أو عين أو لام أو اثنان منها (وجبَ ردّ محذوفه إن كانَ قد بقيَ بعد الحذفِ على حرفينِ)، فالمحذوفُ الفاء (نحو كل وخذ وعد أعلاماً، (و) المحذوفُ العين نحو: (مذ) وقل وبع (أعلاماً واسته) وهو الدبرُ، (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم، (وحِر) بكسرِ الحاءِ المهملةِ وهو الفَرْج، والمحذوف الفاء واللام نحو: قه وله وشه أعلاماً، والمحذوفُ العينِ واللامِ نحو: رده علماً، (تقول) في تصغيرها: (أكيل وأخيذ)، ووعيد (برد الفاء، ومنيذ) وقويل وبييع (وستيهة برد العين، ويدية) ودُمَيّ (وحُرَيْح برد اللام)، ووفيّ ووليّ وشيّ برد الفاء واللام، ورُؤيّ برد العين واللام، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

(التَّصْغِيرِ) بِرَدِّ ما حُذِفَ مِنه (ما) دام (لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثالِثاً كَما) ....

أبو طالب

....

الناصية

وكمل المنقوص.......... إلخ

وإنَّما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من ياءِ فعيلٍ؛ ولأنّه لو لم ترد لوقعت ياء التَّصغير ظرفاً، فكان يلزم تحريكُها بحركاتِ الإعرابِ، وهي لا تكون إلا ساكنة. (تصريح).

(قوله: بردٌ) متعلّق بكمّل أي: كمّله بردّ المحذوف.

(قوله: لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ) إنما قال غير التّاء، ولم يقل غير الهاءِ ليشملَ تاء بنت وأخت، فإنها لا يعتدُّ بها أيضاً، بل سيقال بنية وأخية برد المحذوف. (صبان).

(قوله: ثَالِثاً) أي: بشرطِ أن لا يكون له حرفٌ ثالثٌ غير التَّاء إلّا كَانَ لَهُ حُكمٌ آخر يُذكرُ، هذا ويعني بقوله ثالثاً ما زاد على حرفينِ، ولو كان أولاً أو وسطاً:

فالأوّل كقولك في تصغيرِ يرى مسمًّى به يُرَيّ من غيرِ ردٍّ اعتداداً بحرفِ المضارعةِ، وأجاز أبو عمرو والمازني الردُّ فيقولان يُرَيّ، ويونس يرد ولا ينون على أصلِ مذهبه في يُعَيْل تصغير يعلى ونحوه، وتقدَّم مثال الوسط.

(قوله: كما) مثال للمنقوصِ.

(قوله: كما) إن أراد به اسم الماء المشروب، فهو تمثيل صحيح، وهذا هو الظَّاهر كما مرَّ الشَّرح عليه، وإن أراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية، فهو تنظير لا تمثيل؛ لأنّ ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائي وضعاً؛ لا من قبيل المنقوصِ، فيكون مرادُه أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوصٌ، وتمام القولِ في هذا أنه إذا سمى بما وضع ثنائياً على حرفينِ، (فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء) وهو الأولى، (فيقال) في تصغير هل: (هليل) بالتَّضعيفِ (أو هلي) بزيادةِ ياء، وقيل: إن شئت ألحقته بما لامه ياء، فقلت في هل هلي، أو بما لامه واو فقلت هيليو، ثم أعللته إعلال سيد وفيه زيادة عمل، فينبغي تعيين الأول، وقد جزم به الأُبَّذِيّ، واقتضاء كلام التَّسهيل وحجته: أن ما حذفت لامه واو أكثر مما حذفت لامه ياء، قاله الموضّح في الحواشي. (وإن كان) ثانيه (معتلاً وجب التَّضعيف قبل التَّصغيرِ)؛ لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفينِ آخره حرف لين متحرّك، وهذا لا نظير له بخلافِ ما إذا كان ثانيه صحيحاً فإن نظيره من الأسماءِ المعربة يد ودم، (فيقال في لو وكي وما) الحرفية (أعلاماً لو وكي بالتشديد) فيهما؛ وذلك لأنك زدت على واوِ لو واواً، وعلى ياء كي ياء، ثم أدغمت أحد المثلين في الآخرِ، (وماء بالمد وذلك؛ لأنك زدت على الألفِ ألفاً، فالتقى ألفان فأبدلت الثَّانية همزة)؛ لأجل اجتماعها مع الألفِ الأولى والتقائهما ساكنين على حد الإبدالِ في

عَلَماً فَقُل فيها: مُوَيٌّ، وكشَفَةٍ فَقُل فِيها: شُفَيْهَةٌ بِخِلافِ ما إذا حَوى ثَلاثة غَيرِ التّاء فَلا تُكمِل، كجُوَيْه في جاه.

أبو طالب

(قوله: كجويه في جاه) فإن جاه أصله الوجه، ثم جعل الواوَ المفتوحة مكان الجيمِ وبالعكسِ، وفتح الجيم لضرورةِ الابتداءِ بالسَّاكن وخفة الفتحةِ، فقلب الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،

الناصية

حمراء، وقيل: زيدت الهمزة من أول الأمرِ، (فإذا صغرت) بعدَ التَّضعيفِ (أعطيت حكم دوّ وحيّ) بفتحِ أولِهما وتشديدِ ثانيهما، والدو: البادية، والحي: القبيلة، (وماء) بالمدِّ، وهو الذي يشرب، (فتقول) في تصغير لو بالتشديدِ (لويّ كما تقول) في تصغيرِ دو (دُويّ وأصلهما) قبل الإدغامِ (لو يو ودو ويو) اجتمعَ فيهما الواو والياء والسَّابق منهما ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، (وتقول) في تصغير كي بالتشديدِ: (كيي بثلاث ياءات) أولاها أصلية، وثانيتها ياء التَّصغير، وثالثتها المزيدة للتَّضعيفِ، (كما تقول) في تصغير حي (حيبي) بثلاث ياءات أولاها وأواخرها أصليتان ووسطاها ياء التَّصغير. (تصريح).

(قوله: عَلَماً) أي: مثل (ما) إذا كان علماً لشيء. وفي (الشيرازي) (مَا) الْحَرْفِيَّة إذَا صَارَت عَلَماً لِشَيء، فإنَّه حَرْفَان.

(قوله: فقُل) في تصغيرِ ماء بالمدِّ.

(قوله: موي) بالتشديدِ بقلبِ الألفِ الثَّانية المزيدة ياء؛ لوقوعِها بعد ياء التَّصغيرِ، وإدغامها فيها، ولم تهمز لزوالِ علّة إبدالها همزة وتقلب الألف الأولى واواً، لكونها بعد التَّضعيف صارت مجهولة الأصلِ (كما تقول في تصغيرِ الماء المشروبِ مويه) بقلبِ الألفِ واواً ردَّ إلى أصلِها، (إلا أنَّ هذا) الماء المشروبِ (لامه هاء فرد إليها)، وأصله موه بدليلِ جمعِه على أمواه، فقلبت الواو ألفاً على القياسِ، وأبدلت الهاء همزة على غيرِ القياسِ.

(قوله: فَقُل فيها مُوَيٌّ) بِتَشديدِ اليَاءِ أصله (مَا) زِيدَ في آخرِهِ ألِف فصار (مَاا)، وانْقَلَبَتِ الألِف الزَّائِدة هَمزة كـ(حَمْرَاء) فَصَار (ماء)، ثمّ انْقَلَبَتِ الأولَى إلى الْوَاوِ كَمَا مَرَّ في (عَاج، وهَابيل) فَصَارَ (مَوْء) صَغَّرْنَاهَا صَار (مَوَيء)، ثمَّ انْقَلَبَتِ الْهَمزةِ يَاءً؛ لِوُقُوعِها بَعدَ يَاءِ التَّصغيرِ، وأدْغمَت اليَاء في اليَاءِ فَصَارَ (مويّ). (شيرازي).

(قوله: وكشفَة) (شَفَة) ثَلاثَة أحرف لكنْ مَعَ التَّاء، أصلُهَا (شَفَه) بِالْهَاءِ، حُذِفَتِ الْهَاءُ، وعُوِّضَ عَنهَا تَاءُ التَّأنيثِ، وفي التَّصغيرِ ترَدّ الْهَاء الْمحذوفَة، وتَبْقَى تَاء التَّأنيثِ، ويُزَادُ يَاء لِلتَّصغيرِ، فَتَصير (شُفَيْهَة).

(قوله: كجوَيْه في: جَاه) جَاه مخفَّف من (تجَاه) وأصله (وَجَاه)، قُلِبَتِ الْوَاوُ تَاءً، فَفِي التَّصغيرِ لا تُرَدُّ هَذِهِ التَّاء الْمَحذوفَة، فلا يُقال (تُجَوَيْه)؛ لأنَّها مَعَ التَّاءِ أربعةُ أحرُفٍ في الأصل. هذا وفي

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ كَالعُطَيْفِ يَعْنِي المَعْطَفا

(وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفى بِالأَصْلِ) وحُذِفَ الزّائِدُ لِأنّه حَقيقَتُهُ، وأُلحِقَ بِهِ تاءُ التّأنيثِ إذا كانَ مُؤَنّثاً ثُلاثِياً (كالعُطَيْفِ يَعْني المعطفا) ....

أبو طالب

وهذا المثال مشعر بأن المرادَ بالمنقوصِ ما يشملُ القلب المكاني، وهو غريبٌ، ولا يبعد أن يعتقد الشّارح أن أصله وجاه كأناس فخفّف بالحذفِ مثله.

الناصية

(الدشتي) أصل (جاه) وَجه نقل الواو المفتوحة مكان الجيمِ وبالعكسِ ففتح الجيم لعدمِ إمكان الابتداءِ بالسّاكنِ، فقلب الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار (جاه) ـ وفي هذا المثال إشعار بأنّ المرادَ بالمنقوصِ هنا أعمُّ من النّقصِ بالحذفِ وبالقلب. (دشتي).

(قوله: وَمَنْ بِتَرْخِيم. . . إلخ) أي: من التّصغير نوع يسمى تصغير التّرخيمِ، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزّوائد الصالحة للبقاء كما في (التّوضيح)، ليخرج متدحرج ومحرنجم؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالِها بالزنةِ عند تصغيرِ غير التّرخيمِ، أي: فلا يسمّى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم. اهـ. زكريا وقوله الصّالحة للبقاء، أي: في تصغير غير التّرخيم، وفي قوله من الزّوائد إشارة إلى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم؛ لعدم الزوائد، وبه صرح في (التوضيح) فلا بد من أمرين: أن يكون في الاسمِ زيادة، وأن تكون هذه الزّيادة صالحة للبقاءِ في تصغير غير التّرخيم.

هذا وفي (الدّشتي) التّرخيم حذف بعض حروف الكلمة كما في النّداء. وفي (الصبّان) فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيلٍ، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل، فتقول في معطفٍ عطيف، وفي أزهر زهير، وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد: حميد، وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

(قوله: ومن بترخيم) أي: معه، ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرّفعِ، واكتفى خبر من أو شرطية، فيصغرُ بالجزمِ وحرك بالكسرِ؛ لالتقاءِ السّاكنينِ، واكتفى جواب الشّرط. (صبان).

(قوله: بالأصل) أي: اكتفى بالحروفِ الأصليّةِ من الكلمةِ وحذف الحرفُ الزّائدُ.

(قوله: بالأَصْل) وهو ما كان في مقابلةِ الفاءِ والعينِ واللام (سندوبي).

(قوله: والْحِقَ بِهِ. . . إلخ) لأنّه من المؤنّث الثلاثي في المآل، أي: إذا صغير تصغير الترخيمِ كما ستعرفه.

(قوله: يَعْني الْمَعْطِفا) (المَعْطِف) ـ بِفتحِ فَسُكونٍ فَكَسْرٍ ـ الرّداء، تَصغيرُ التّرخيم له يَكونُ (عُطَيْف) عَلَى وَزنِ (فُعَيْل) بِحذفِ الْميم؛ لأنّها حَرف زائِدة، وتَصغيرُ غَير التّرخيم يَكونُ (مُعَيْطِفاً).

وفي (الدّشتي) المعطف نوع من الرداء، حروفه الأصلية (عطف)، فرُخّم بحذف الميمِ؛ لزيادته.

وكحُمَيْد في حامِد وحَمْدان وحَمّاد ومَحمُود وأَحمد، وسُوَيْدَة في سَوْداء، وقُرَيْطِس في قِرْطاس.

فرع: حَكى سيبويه في تَصغير إبراهيم وإسماعيل ....

أبو طالب ______________________

....

الناصية ______________________

(**قوله: وكحُمَيْد... إلخ**) أي: في تصغيرِ (أحمد وحامد ومحمود وحمدون وحمدان) وحماد، ولم يلتفت للإلباسِ ثقة بالقرائنِ وزوائدها لا يخل بقاؤها في تصغير غير التَّرخيم بدليلِ صحةِ قولك أحيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد.

(**قوله: وكحُمَيْد... إلخ**) أي: وإن صغرت لا بترخيم، قلت في حامدٍ: حويمد، وفي حمدان حميدين إن ثبت له جمع على حمادين، وإلا فحميدان، وفي محمودٍ محيميد، وفي حمدون حميدين. اهـ. فارضي. أي: وفي حماد حميميد، وكان على الشَّارح أن يذكر مع الأسماءِ الخمسةِ محمداً، فإن تصغيره بترخيم أيضاً حميد، قال خالد ولم يلتفت للإلباسِ ثقة بالقرائن. اهـ. وقال (سم) وتبعه البعض، وهو من بابِ الإجمالِ لا الإلباسِ. اهـ. وفيه أن المتبادرَ من حميد كونه مصغر حمد، وهو خلاف المرادِ، وتبادرُ خلافِ المرادِ إلباسٌ، وقد يمنع التبادرُ؛ لقلّة التَّسميةِ بحمد، فيبقى الأمرُ على الإجمالِ، أو يقال مراد (سم) أن حميداً محتمل للأسماءِ الخمسةِ على السواءِ، فلا ينافي تبادر غيرها منه، فتأمل. (صبان).

(**قوله: وكحُمَيْد... إلخ**) هذهِ الأسْمَاءُ الْخَمسةُ؛ لأنَّ حروفهَا الأصلية (ح. م. د)؛ لذا في تَصغيرِ جَميعِهَا - بِتَصغيرِ التَّرخيمِ - يَكُونُ (حُمَيْد) فَحُذِفَ في هَذَا التَّصغير مِن (حَامِد) الألِفُ ومِن (حَمْدَان) الألِف والنُّون، ومِن (حَمَّاد) الْميمُ والألِفُ، ومن (مَحمُود) الْميمُ والْوَاوُ، ومن (أَحمد) الْهَمزةُ.

(**قوله: وسُوَيْدَة في سَوْدَاء**) بِزِيَادَةِ تَاءِ التَّأنيثِ وحَذفِ الألِفِ والْهَمزة؛ لأنّه ثلاثيٌّ أصلُهُ (سَوَد).

(**قوله: وقُرَيْطِس في قِرْطَاس**) بِحذفِ الألِفِ؛ لأنَّه في الأَصْلِ رُبَاعِيٌّ (قَرْطَسَ).

(**قوله: في تصغير إبراهيم وإسماعيل**) أي: تصغير ترخيم، وفي (التَّصريح) قد يحذف لهذا التَّصغير أصلٌ يشبه الزائد نحو: بريه وسميع مصغر إبراهيم وإسماعيل، فإن الميم واللام بلفظ الزائد، وإن كانا أصليين بلا خلافٍ، وإنما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليلِ سقوطِها، وردّه المبرد بحذفِ اللامِ والميمِ مع أصالتهما، وبأن همزتهما كهمزة إصطبل، وانبنى على الخلاف في الهمزةِ اختلاف في كيفيةِ تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل، ويقول المبرد أبيره وأسيمع، وإنما حذف الميم واللام كما يحذفُ الخامس، والأول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة؛ لأنّها زائدة والمبرد يقول بحذف الأخير؛ لخسة الأخير؛ لأنه يشبه الزائد، قاله في (الحواشي)، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله: ومن بترخيم يصغر اكتفى. بالأصلِ.

بُرَيْها وسُمَيْعا بِحذفِ الهمزةِ مِنهما والألِفِ والياءِ، وحَذفِ ميمِ إبراهيم ولام إسماعيل. قالَ في «شَرحِ الكافِيَة»: ولا يُقاسُ عَليهما.

أبو طالب

(**قوله: ولا يقاس عليهما**) إما لأنه قياسٌ في اللفظِ العربي، وهما عجميان وإما لأن ما فعل بهما أزيد مما فعل عند تصغيرِ التَّرخيمِ بحذفِ الميمِ، واللامِ منهما مع كونهما من أصولهما ظاهراً.

الناصية

(**قوله: بريها وسميعا**) وهو شاذ لا يقاس عليه؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين والأصول لا يحذف منها أكثر من واحدٍ كما مرَّ؛ لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميمُ واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهبُ المبرد أنها أصلية؛ لأنَّ بعدها أربعة أصول، ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة فهو خماسي، فلا يحذف منه التَّصغير إلا ما يحذف من نحو: سفرجل، وهو الخامس، ومذهب سيبويه أنّها زائدة؛ لأنّه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق، فيقدر فيه زيادة الهمزةِ، وينبني عليهما تصغير الاسمينِ لغير ترخيمٍ، فقال المبرد: أبيريه وأسيميع بحذف الخامسِ وتعويضِ الياءِ عنه. وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل، بحذفِ زائدهِما، وهو الصَّحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العربِ، وعلى هذا ينبني جمعهما، فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهبِ المبردِ: أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل، بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدلٌ من الياءِ، وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب: براهٍ، بكسرِ الهاءِ منونة كما يقال في تصغيره. بريه، وأصله براهي بالياءِ، فحذفت؛ لالتقائِها ساكنةً من التَّنوين، ثم أجازه ثعلب براه إن كانت بالقياسِ على بريه كما أشعر به كلامُ الشَّارحِ، وصرّح به الفارضي، وردّ عليه أنه قياس على شاذٍّ، والشّاذ لا يقاس عليه مع أنه قياسٌ مع الفارقِ، وهو أن التَّصغير يكون للتَّرخيمِ بخلافِ الجمعِ، ومع أنه يلزمه إجازة سماع أيضاً قياساً على سميعٍ، وإن كانت بالسَّماعِ ولم يسمع سماع فالأمرُ ظاهرٌ. هذا والوجه أن يجمعا جمع سلامةٍ؛ لعدمِ الخلافِ فيه فيقال: إبراهيمون وإسماعيليون. (أشموني).

(**قوله: ولا يُقاس عَلَيْهما**) في حذفِ الحروفِ الأصليّة في التَّصغيرِ؛ إذ القياس حذف الحرف الزَّائد لا الأصليّ...

وفي (الشّيرازي): إنّهمَا سَمَاعِيَّانِ لا يجوزُ تَصغيرُ غَيرهمَا من الأَسْمَاءِ الأَعْجَمية بِهذَا النَّوع من التَّصغيرِ أي: باتفاقٍ من سيبويه والمبرد، وقياسه على رأي سيبويه بريهيم، وعلى رأي المبرد أبيريه لما مرَّ ولا يختصُّ تصغير التَّرخيم بالأعلامِ خلافاً للفرَّاءِ وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قولِ العربِ: يجري بليق ويذم مصغر أبلق، ومن كلامِهم: جاء بأم الرُّبَيق على أرَيق، قال الأصمعي: تزعم العربُ أنّه من قول رجلٍ رأى الغول على جملٍ أورق، فقلبت الواو في التَّصغيرِ همزة. الخامس: لا فرق بين الزوائدِ التي للإلحاقِ وغيرها، فتقول في حفندد، ومقعنسس، وضفندد: خفيد وقعيس وضفيد، بحذف الزوائدِ للإلحاقِ، والخنفدد، الظَّليم السريع، والضفندد: الضَّخم الأحمق.

اخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنّْ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ

(وَاخْتِمْ بِتا التَّأْنِيث ما صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ) مَعنىً (عارٍ) عنها لَفظاً (ثُلاثِيٍّ كَسِنّْ) فَقُل فيها سُنَيْنَة، ويَد فَقُل فيها يُدَيَّة (ما) دام (لَمْ يَكُنْ بِالتّا يُرى ذا لَبْسِ) فَإنْ كانَ (كَشَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: عَنهَا**) أيْ: عن تَاءِ التَّأنيث.

(**قوله: ثلاثي**) في الحال خرج، نحو: سعاد وزينب فتصغيرهما سعيِّد بتشديدِ الياءِ وزيينب، واختصَّ ثلاثي المؤنّث بلحاقِ التَّاءِ؛ لخفّته وعدم طوله.

(**قوله: كَسِنّْ**) بِكَسرِ السِّينِ، مَا في الْفَم، أوْ بِمَعنَى الْعُمْر، فَإنَّه مُؤَنَّثٌ مَعْنَوِيٌّ، ودار فتقول في تصغيرهما: سنينة ودويرة، أو في الأصل كيد، فتقول في تصغيره: يدية، أو في المآل، وهذا نوعان:

أحدهما: ما كان رباعياً بمدةٍ قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التّاء نحو: سماء وسمية؛ وذلك لأن الأصل فيه سُميِيّ، بثلاث ياءات: الأولى: ياءُ التَّصغيرِ، والثَّانية: بدل المدةِ، والثَّالثة: بدل لامِ الكلمةِ، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياسِ المقرّرِ في هذا البابِ، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التّاء كما تلحق الثلاثي المجرّد، والآخر ما صغر تصغير التّرخيم مما أصوله ثلاثة. نحو: حبلى، وقد تقدّم بيانه، ثم استثنى من الضّابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء، أشار إلى الأولِ منهما بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى... إلخ) (أشموني).

(**قوله: فَقُل فيهَا سُنَيْنَة**) أصلُها (سنّ) بِتَشديدِ النُّونِ ففرّق يَاء التَّصغيرِ بَينَ النُّونَيْنِ.

(**قوله: فَقُل فيهَا يُدَيَّة**) بِتَشديدِ الْيَاءِ الثَّانية، أصلُهَا (يَدي) فَزيدَت يَاء التَّصغيرِ، وأُدْغِمَتِ الْيَاءَانِ، وزَادَت تاءُ التَّأنيثِ؛ (لأنَّ يَد مُؤَنَّثٌ مَعنوِيّ) فَصَارَ (يُدَيَّة).

(**قوله: مَا دَامَ لَمْ يَكُنْ... إلخ**) أيْ: بِشَرْطِ أنْ لا تَكونَ زِيَادَة التَّاءِ سَبَباً لِحصُول الاشْتِبَاه بينَ المؤنّث وغيره. (**قوله: ذا لبس**) أي: متبادراً منه خلاف المرادِ.

(**قوله: كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ**) من أسماء الأجناس (فلا تلحقهما التّاء في لغة من أنثهما، فلا يُقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبسا بالمفردِ) المصغّر، فأما من ذكرهما فلا إشكال.

(**قوله: وخمس**) وست من أسماءِ العددِ المؤنّث فلا يقال في تصغيره: خُميسة وسُديسة؛ (لئلا يلتبسا بالعددِ المذكرِ) المصغَّرِ، (وبخلافِ نحو: زينب وسعاد)، فلا يقال في تصغيرِهما زيينبة

وَشَــــذَّ تَــــرْكُ دُونَ لَــــبْــــسٍ وَنَــــدَرْ لَــحَــاقُ تَــا فِــيــمَــا ثُــلَاثِــيّـاً كَــثَــرْ

التي مِن أَلْفاظِ عَدَدِ المُؤَنَّثِ فَلا تَلحَقهُ، إذ يَلْتَبِسُ الأَوَّلانِ بِالمُفرَدِ والثالِثُ بِعَدَدِ المُذَكَّرِ.

(وَشَذَّ تَرْك) التاءِ (دُونَ لَبْسٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وسعيدة؛ (لتجاوزهما للثلاثةِ)، فإنّ الحرفَ الرَّابع قائمٌ مقامَ التّاءِ، فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقالِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ما لم يكن بالتّاءِ يرى ذا لبس (تصريح). ومثل خمس بضع وعشر أي: وست وسبع وتسع فيقال فيهما: بضيع وعشير ولا يقالُ: بضيعة وعشيرة لأنّه يلتبسُ بعددِ المذكرِ.

(قوله: الّتي) قيد لخمسٍ أي: وخمس الّتي تستعمل لعدد المؤنّثِ.

(قوله: إذ يَلتَبسُ الأَوَّلَانِ) وهما (شَجَر، وبَقَر) اسمَانِ لِلْجِنْسِ؛ لأنَّ اسم الجنس قد تلحقه التّاء للدلالةِ على المفردِ، فيقال شجرة وبقرة بمعنى شجر واحد وبقر واحد، فإذا لحقته التّاء في التّصغير فقلت شجيرة وبقيرة؛ التبس بين المؤنّثِ والمفرد.

هذا وقيل: إنهمَا مُؤَنَّثَانِ مَعنوِيَّانِ، فَلَو زِدْنَا التَّاءَ في التَّصغير، وقُلْنا (شُجَيْرَة، وبُقَيرَة) تُخُيِّلَ أنّ المَقصودَ شَجَرة وَاحِدَة، وبَقَرة واحِدَة.

(قوله: والثَّالِثُ) هو (خَمس) بِلا تاء تَمييز لِلْمؤنَّثِ، تَقُول: (خَمْسُ نِسَاء)، وَمَعَ التَّاءِ لِلْمذكَّرِ تَقُول: (خَمسةُ رِجَال)، فَلَوْ زِدْنَا التَّاءَ في تَصغيرِ (خَمْس) الّذي لِلْمُؤَنَّث، وقُلْنَا: (خُمَيْسة) تُخُيِّلَ أنّه عَدَدُ المُذكَّر.

(قوله: بِعَدَدِ المُذَكَّرِ) يعني: إذا لحقَ التَّاء بخمسٍ في التَّصغير، فقلت (خميسة) التبس بين المذكَّر والمؤنَّث؛ لأنّ (خمسة) بالتَّاءِ تستعمل لعدد المذكرِ كما سبق في بابِ العدد، فلا يدري أن (خميسة) للمذكرِ أو للمؤنّث. (دشتي).

(قوله: وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْس) أي: شَذَّ ترك التّاءِ دون لبسٍ في ألفاظِ مخصوصةٍ لا يقاس عليها، وهي ذود وشول وناب، للمسن من الإبل، وحرب وفرس وقوس ودرع، للحديد، وعرس وضحى ونعل وعرب ونصف، وهي المرأة المتوسطة بين الصغرِ والكبرِ، وبعض العربِ يذكر الدرع والحربَ، فلا يكونان من هذا القبيلِ، وبعضُهم ألحق التّاء في عرس وقوس فقال: عريسة وقويسة، وفي (التّصريح) شذَّ ترك التاء في تصغير حَرْب (بفتحِ الحاء المهملةِ وسكون الرَّاء المهملة وبالموحدة، (وعَرَب) بفتح العينِ والرَّاءَ المهملتينِ، (ودِرع) بكسرِ الدَّالِ، (ونَعل) بفتحِ النُّونِ

كَقَوْلِهِم في قَوْس: قُوَيْس (ونَدَرْ إلْحاقُ تا فيما ثُلاثِياً كَثَرْ) بِفَتِحِ الثاءِ المُثَلَّثَةِ، أَيْ زادَ عَلَيه

أبو طالب

(قوله: بفتح المثلثة) لفظ أكثر إن كان بفتحِ العينِ فمن باب المغالبة، وبمعنى الزِّيادة الإضافية، وإن كان بالضمِّ فمعناه الزيادة الحقيقية، فليس الحمل على الفتحِ لمحضِ مراعاةِ القافيةِ.

الناصية

ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب، (مع ثلاثيتهن وتأنيثهن، وعدم اللبس)، وجمعَ المتأخرون من ذلك عشرين لفظاً، وهي اسم الجنس كشجرٍ، واسم الجمعِ كغنم، واسم العدد كخمسٍ، وناب للناقة المسنة، وحرب وقوس ودرع وفرس وعِرس بكسر العين، وعُرس بضمّها، وذود وضحى وطست وطس وسؤر وقدر ونَصَف بفتحتين، وحرف وضرب ونعل وسمع في بعضها التأنيث، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَشَــــذ تَــــرْكٌ دُونَ لَـــبْـــس ....

(تصريح). **(قوله: كَقَوْلِهم في قَوْس قُوَيْس)** (قَوْس) مُؤَنَّث مَعنوِيّ، وثَلاثة أحرفٍ، ولو قُلنَا في تَصغيرهِ (قُوَيْسة) لا يَلْتَبِسُ بِشَيءٍ، ولكنَّ الْعَرَب اسْتَعْمَلَت تَصغيرهُ (قُوَيس) بِلا تَاء.

(قوله: وَنَدَرْ إلْحَاقُ تَا فيما ثُلَاثِيّاً كَثَر) ثلاثياً مفعول بكثر، وهو بفتحِ التَّاءِ بمعنى فاق، أي: ندر إلحاق التاء في تصغير ما زاد عليه ثلاثة، وذلك قولهم في وراء وقدام: وُرَيِّئَة بالهمزة وقُدَيْدِيمَة.

هذا وفي (الفارضي) عن ابن عصفورٍ أنّ الظُّروف كلّها مذكرة إلَّا وراء، وقدام وعليه يكون لحاق التّاءِ، أمّا ما شذّ من وجهين كونه مذكراً وكونه رباعياً، ولا تصغر الظُّروف غير المتمكنة كمتى وأين وفي (الفارضي) أيضاً عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند؛ لأنَّ المراد بتصغيرِ الظروفِ القرب، وعند في غاية القرب فلا فائدة في تصغيرها، قال: وكذا لا تصغر غد حملاً على نقيضه وهو أمس؛ لأنّ أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف. اهـ. ومرَّ أوّل البابِ زيادة بيان. (صبان).

(قوله: أيْ زَادَ عَلَيه) وفي (التَّصريح) شذّ (اجتلابها) أي: التاء (في تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثَّلاثةِ)، فقالوا: وُرَيِّئَة بضمّ الواوِ وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة، فالياء الأولى ياء التَّصغير والثَّانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة، وأميمة بضمِّ الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة، فالياء الأولى ياء التصغير والثانية بدل من ألفِ أمام، وقديديمة بضم القاف، وفتح الدَّال، وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية، وميم مفتوحة الياء الأولى ياء التصغير، والثَّانية بدل من ألف قدام، ووجه إلحاق التّاء بها أن جميعَ الظُّروفِ غير هذه مذكرة، فلو لم يظهر والتاء فيها لظنَّ أنها مذكرةٌ؛ إذ لا يعلمُ تأنيثها بالإخبار عنها؛ لأنّها ملازمةٌ للظرفيةِ، ولا بوصفِها، ولا بإعادة الضّميرِ عليها بالتّصغير فقط، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ونـــدر لـــحـــاق تـــا فـــيـــمـــا ثـــلاثـــيـــاً ....

وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتِي وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي

كَقَوْلِهِم في وَراء وقُدّام: وُرَيِّئَة وقُدَيْدِيمَة.

(وَصَغَّرُوا) مِنَ المَبْنِيّاتِ ....

أبو طالب

(قوله: من المبنيات) فإن قلت تثنية أسماء الإشارة والموصولات معربة، فكيف جعلها الشّارح هاهنا في المبنياتِ قلت: هذا إما على القولِ بأنها موضوعة في حالةِ الرَّفعِ بوضع، وفي حالة النَّصبِ والجرِّ بوضعٍ آخر، وباقية على بنائِها كما سبق، وإما على التَّغليبِ؛ لكونِ المفردِ الذي هو الأصل فيهما مبنياً.

الناصية

(قوله: كَقَوْلهم في وَرَاء... إلخ) (وَرَاء) أربعةُ أحرُف، (قُدَّام) خَمسةُ أحْرفٍ، تَصغيرهمَا (وُرَيِّئَة) بِضَمٍّ، فَفتح، فَيَاءٍ مُشَدَّدةٍ، مَكسُورَةٍ، فَهمزةٍ مَفتُوحَةٍ، (قُدَيْدِيمَة) عَلَى وَزنِ (فُعَيْعِيلَة) بِضَمٍّ، فَفتحٍ، فَسُكَونٍ، فَكَسرٍ، فَسُكَونٍ، فَفتحٍ. أمَّا (وَرَاء) فَقُلِبَت ألِفُهُ يَاءً)، وأدغِمَت في يَاءِ التَّصغيرِ، وَزِيدَتِ التّاءُ في آخِرِه فَصَارَ (وُرَيِّئَة). وأمَّا (قُدَّام) فَفُكَّ إدغَامُ الدَّالِ، وزِيدَت يَاء التَّصغير بَينَ الدَّالَيْن، وانْقَلَبَتِ الألِفُ يَاء قَبلَ الْميم، وزيدَتْ تَاءُ التَّأنيثِ فَصَارَ (قُدَيْدِيمَة). (شيرازي).

(قوله: وَصَغَّرُوا مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ... إلخ) يعني: لما كان التَّصغير بعض تصاريفِ الأسماءِ المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكِّن، ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالأسماءِ المتمكنةِ، بكونها توصفُ ويوصفُ بها، استبيح تصغيرها، لكن على وجهٍ خولف به تصغيرُ المتمكِّن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التَّصغير، وعوض من ضمِّه ألف مزيدة في الآخر، ووافقت المتمكِّن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحةٍ، فقيل في الذي والتي: اللذيا واللتيا. وفي تثنيتهما: اللَّذيان واللتيان، وأما الجمعُ فقال سيبويه في جمعِ الذي: اللذيُون رفعاً، واللذيين جرّاً ونصباً، بالضمِّ قبل الواوِ، والكسرِ قبل الياءِ، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين بالفتحِ كالمقصورِ. ومنشأ الخلافِ من التثنيةِ، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذيا في التّثنيةِ تخفيفاً، وفرق بين المتمكِّن وغيره. والأخفش يقول: حذفت؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وقالوا في جمعِ الّتي: اللتيات، وهو جمع اللتيا تصغير التي.

ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذيا واللتيا، وتثنيتهما وجمعهما، وقال في (التّسهيل): واللتيان واللويتا في اللاتي، واللويا واللويون في اللائي واللائين، فزادت تصغير اللاتي واللائي واللائين، وظاهر كلامِه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي: أما اللويتا فصحيحٌ ذكره الأخفش. وأما اللتيات، فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوّز في جعله تصغيراً للاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناءً بجمعِ اللتيا، وأجاز الأخفش أيضاً اللويا في اللاي، غير مهموزٍ،

(شُذُوذاً الَّذي) و(الَّتي) وتَثْنيتهما وجَمعهما كما في «شَرحِ الكافية» (وَذا مَعَ الفُروعِ مِنْها تا وَتي) وتَثْنيتهما وجَمعهما، وخالَفُوا بِها تَصغيرَ المُعرَبِ ....

أبو طالب

(**قوله: مع الفروع... إلخ**) خصّ الشّارح الفروع بفروعٍ إذا، دون الذي والتي، حيث جعل فروعهما عقيبهما؛ لتباين فروع اسم الإشارة مع فروع الموصولِ؛ لدخول المؤنّث في الأوّلِ دون الثّاني، وقول المصنف منها تا وتي، إشارة إلى هذا، وإلى أن تصغير اسم الإشارة لا ينحصر في أصله الذي هو تا، بل يتجاوزه إلى الفرعِ الذي هو تي.

(**قوله: وخالفوا بها**) الباء بمعنى في، ومع، والضّمير للمبنيات، أو لصيغِ الإشارةِ، والموصول، والأول أظهر.

الناصية

وصغروا من أسماءِ الإشارةِ ذا وتا فقالوا: ذيّا وتيّا، وفي التَّثنية ذيّان وتيّان. وقالوا في أولى بالقصرِ: أوليّا، وفي أولاء بالمدّ أوليّاء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

هذا وفي (شرح الأشموني) قول النّاظم: وصغروا شذوذاً البيت، معترض من ثلاثةِ أوجهٍ: **أولها**: إنه لم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغيرِ المتمكّن. **ثانيها**: أن قوله: مع الفروعِ ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميعَ الفروعِ كما عرفت. **ثالثها**: أن قوله: منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغرتا، وقد نصُّوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظِ المؤنث إلَّا تا، وهو المفهوم من (التَّسهيل) فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا. **الرّابع**: لم يصغر من غيرِ المتمكّنِ إلا أربعة: اسمُ الإشارةِ، واسمِ الموصولِ كما تقدَّم، وأفعل في التَّعجبِ، والمركب المزجي كبعلبك. وسيبويه في لغة من بناهما، فأما من أعربهما فلا إشكالَ، وتصغيرُهما تصغيرُ المتمكّنِ نحو: ما أحيسنه وبعيلبك، وسيبويه، وأجيب عن هذا بأن المصنفِ لم يتبع القائلين بالقياسِ، بل تبع سيبويه القائل بعدمِ القياسِ (غزي).

(**قوله: الّذي والّتي... إلخ**) قَد سَبَقَ في أوَّل البَاب أنَّ مِن شروطِ التَّصغيرِ أنْ يَكون الاسم معرباً مَبْنِياً. ولكنْ ـ خِلافاً لِلْقِيَاس ـ صَغَّر الْعرب أسمَاءَ الْمَوْصولِ وأسماء الإشَارَة. (شيرازي).

(**قوله: مع الفروع**) حال من الذي والّتي وذا، أي: مع بعض الفروعِ.

(**قوله: وخَالَفُوا... إلخ**) ذكر وجهين للمخالفةِ، وبقي ثالثٌ في ذيا وتيا وذيان وتيان، وهو وقوع ياء التَّصغيرِ ثانية، ومن المخالفةِ يعلمُ أن جعلَ أمثلةِ التَّصغير فعيلاً وفعيعلاً وفعيعيلاً في الأسماء المتمكّنةِ، كما في الّذي والّتي وذا وتا، وضمّت لام اللذيا واللتيا في لغية كما في (التّسهيل) أو الضمّ كما في أولى وأولاء. (صبان).

في إِبْقاءِ أَوَّلِها عَلى حَرَكَتِهِ الأصلِيَّةِ والتَّعويضِ مِن ضَمِّهِ أَلِفاً مَزِيدَةً في آخِرِها، فَقالُوا: اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا ....

أبو طالب

(قوله: في إبقاء أولها) لم يتعرض لحكم ثانيها، إذ ليس له قاعدة كلية، فإنه في الموصولِ وجمع اسم الإشارة، باق على ما كان، وفي مفرد اسم الإشارةِ وتثنيتها يرد بياء مكسوة، فإن ذيا مثلاً أصله بثلاث ياءات **أولها**: مكسورة، هي عينُ الكلمةِ التي كانت منسية في المكبرِ مردودة في المصغرِ، **وثانيتها**: ياء التصغير الساكنة، **وثالثتها**: هي اللام المفتوحة المنقلبة عن الألفِ، وكذا جمع الموصولِ لو لم يرد إلى الواحدِ، فإن ثانيه يرد إلى الواوِ المفتوحة، فيقالُ في اللاتي لوتيا بفتحِ الأولين، وكسر الثالث، ثم الياء المشددة، ثم الألف وكذا في اللائي لوئيا، وهو كلوتيا، إلا أن تاءه بدل همزه، وكذا تقول في اللات واللاء واللاي؛ لأنها محذوفة الأعجاز وهي الياء، وعلى ما ذكرنا تصغير اللواتي واللوائي.

(قوله: والتعويض... إلخ) لم يتعرض لزيادة قبل الأواخر؛ لأنّه بصدد ذكر ما به خالفت الأسماء المتمكنة، والمراد بالآخر الآخر التصغيري، وأراد به الآخر الأصلي، من قال ألحقت قبل آخرها ياء وبعد آخرها ألفاً.

الناصية

(قوله: في إبْقَاءِ أولها) كاللام المتحركة في الذي والتي على ما كان عليه من الفتحِ.

(قوله: في إبقاء أولها على حركته الأصلية) التي كانت قبل التَّصغير من فتحٍ أو ضَمٍّ تنبيهاً على الفرقِ بين تصغيرِ المتمكنِ وغيره.

(قوله: والتَّعويض من ضمّه) أي: المجتلب للتَّصغير، فلا يرد أن أوليا وأولياء زيد فيهما ألف مع ضمِّ أولهما، ولا يجمع بين العوضِ والمعوضِ، وبيان عدم الورودِ أن الضمَّة فيهما أصلية، والألف فيهما ـ كما قاله يس ـ عوض عن الضمَّةِ التي كان ينبغي أن تكون فيهما حال التَّصغيرِ، ولم تكن، بل أبقيت الضمَّة الأصلية، فتدبر. وهذا التَّعويض في غير المختومِ بزيادةِ تثنيةٍ أو جمعٍ، أما فيه فلا تعويض؛ لطولهِ بالزيادةِ فخفف فيه.

هذا والحاصل أنهم جَعَلوا تَصغيرَ الْمَبْنِيّاتِ مخَالِفاً لِتَصغيرِ الْمعربَاتِ؛ لِيَكون قَرينة علَى أنّ هَذِهِ غَير معربة (وذَلِكَ) أوَّلاً: بِإبْقَاءِ حَرَكَتِهَا الأصلية في الأوَّلِ، وثَانِياً: عِوَض ضَمِّهِ زَادوا فِي الآخِرِ أَلِفاً.

(قوله: فَقَالُوا) في تصغير الّذي والّتي.

(قوله: اللَّذَيَّا واللَّتيّا) بِإبْقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما، وزيادة حرفين ياء التَّصغير والألف بفتحِ أولهما وثانيهما، وتشديد ثالثهما، ولم يؤت بألف بعد النُّون للطولِ بِعلامة التثنيةِ، قال الموضح في (الحواشي) هذا الذي أراه من القولِ، وهم يقولون: إن التثنية ترد على المفردِ المصغرِ، ثم اختلف سيبويه والأخفش، فسيبويه يَحذفُ الألف حذفاً اعتباطياً؛ لمجرد تخفيف الكلمة لطولها

واللُّذَيُّونَ ....

أبو طالب

(**قوله: اللذيون**) اعلم أن جمعَ الكثرةِ عندَ التَّصغير يرد إلى مفردِه فيصغر فيجمع جمع السَّلامةِ، وجمع القلةِ عند التَّصغيرِ يجوز أن يُفعل به ذلك، وأن يصغر بصيغةِ الجمعِ، فالذين لما كان مخالفاً لمفرده في المعنى كما سبق شابه جمع الكثرة مفهوماً، ومصداقاً، فناسب أن يرد إلى مفردِه عند التَّصغير، فأصله الذي، ثم الذيا، ثم اللذيا، وإن تم حذف الألف؛ لالتقاءِ السّاكنين، وضمّ الياء وكسر في الرَّفع في النصب والجر للمناسبة، فصار اللذويون رفعاً، واللذيين جراً ونصباً، والأخفش يبقي الياء على فتحها، ويفرق بين الجمع والتثنية بحركة النّون.

الناصية

بعلامة التثنية، فلا يقدرها البتة، والأخفش يحذفها؛ لالتقاءِ الساكنينِ فيقدرها، وأصل الخلافِ بينهما إذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدر أن ألف التَّصغير اجتمعت مع ألفِ التثنيةِ، ثم حذفت للسَّاكنين، ولم تقلب ياء فرقاً بين تثنيةِ المتمكنِ وغيرِه، أو يعتقد أنها حذفت قبل مجيء ألفِ التثنيةِ لمجرد التخفيفِ، الأول للأخفشِ، والثَّاني لسيبويه.

ويظهر أثر الخلافِ في جمعِ المذكرِ، فسيبويه يضمُّ ما قبلَ الواوِ، ويكسرُ ما قبلَ الياءِ، والأخفشُ يفتحهما كما في الأعلون، (و) تقول في تصغيرِ الذين، (اللذيون) رفعاً، واللذيين جراً ونصباً بضمِّ ما قبل الواوِ وكسر ما قبل الياءِ، وهو قول سيبويه؛ لأنه يرى أن الألف حُذفت تخفيفاً كما تقدَّم في التثنيةِ، فكأنها لا وجود لها، والأخفشُ بفتحِ ما قبلَ الواوِ والياءِ؛ لأنه يقدر الحذفَ للسّاكنينِ، والذال على القولينِ مفتوحة، وفي (شرح الشافية) للجاربردي: وأما اللذيون فلأنهم زادوا في الذين قبل الياء ياء، وقبل النون ألفاً، فصار اللذيان، ثم أبدلوا الفتحة ضمةً، والألف واواً؛ لئلا يلتبس بالتثنية. اهـ.

(وإذا أردت تصغير اللائي) لجمعِ المؤنَّثِ (صغرت التي) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدَّم، ثم جمعت بالألفِ والتّاء فقلت اللتيان، واستغنوا بذلك، الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتي واللائي على الأصحّ) عند سيبويه، فإنه قال في اللاتي واللائي لا يصغران؛ استغناءً بجمع التي المصغرة بالألفِ والتاءِ كما في دراهم ودريهمات، بل المؤنث أولى مما لا يعقل بهذا الجمع، والأخفش يصغرهما، ويقلب الألف واواً؛ لأنهما صارا حين صغّرا بمنزلةِ ضاربٍ إذا أجري عليهما حكمه، ويحذف الياء التي هي لامهما؛ لأن ألفَ التَّصغيرِ تزاد، فيبقى الاسمُ على خمسةٍ سوى ياء التَّصغير، وإنما كانت الياء هي المحذوفة؛ لأنّها حرف ضعيف، والمازني يصغرهما، ولكن يحذف الألف؛ لأنها زائدة، والياء أصلية فتصير اللائي اللأيا، واللائي اللتيا، وهذا يلبس بتصغير الواحدِ.

هذا وفي (الشيرازي): (اللذيون) تَصغير (اللذين) قيل: إنّهم زَادُوا فيه يَاءَ التصغير وألفاً بين الياء المشددة والنون فصار (اللذيان) اشتبه بالمثنى، ثم لرفع الاشتباه أبدلوا فَتحةَ الْيَاءِ ضَمَّة، والألِفَ وَاواً، فَصَارَ (اللذيون) و(اللَّوَيون) أيضاً تصغير (اللأين) على وزن الذين، وبمعناه لغة في الجمعِ المذكرِ.

واللُّوَيُّونَ واللَّوَيَّتا واللّتيّات وذَيَّا وتيَّا ....

أبو طالب

(**قوله: واللويون**) هذا بالواوِ مصغر اللائين كالذين وزناً ومعنى، وهو أيضاً اسم جمع للذي، وقيلَ هو مصغر للاء جمعاً، للذي كما سبق بقوله: واللاء كالذين نذراً وقعاً، وليعلم أن اللذيا واللتيا بكسرِ ما قبل الياء المشددةِ لا بفتحها، كما توهم، وكذا في التّثنية والجمع، وهذا بخلافِ ذيا وتيا وفروعهِما.

الناصية

(**قوله: واللويون**) أي: مطلقاً أو في حالة الرفعِ، واللويين في حالةِ النصبِ والجرِّ لغتان، والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياءِ المبدلة من همزةِ اللّائين، قال عبد القادر: ورأيت في نسخةٍ محرّرة من (شرح الشافية) للمصنّف اللويئون بإثبات الهمزةِ بعد المثناةِ التّحتيةِ السّاكنةِ. (صبان).

(**قوله: واللويتا**) بقلب ألف اللاتي واواً، وفتحها لأجل ياء التّصغيرِ، وحذف الياء الأخيرة، وزيادة ألفِ التّعويضِ عن الضّمّةِ، وإنما حذفت الياء الأخيرة؛ لأنّه لو صغر على التمامِ وقيل: اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسياً بزيادةِ الألفِ في آخرهِ سوى ياء التّصغير، وذلك لا يكون في المصغرِ، أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: واللَّوَيَّتَا واللّتيّات**) تصغيران للجمع المؤنّث (اللويّتا) بتشديد الياء، والياء الأول منقلبٌ عن الألفِ الأصلي، والياء الثّاني ياء التّصغيرِ، وزيادة ألف بدلاً عن الضمةِ في أوّلها تصغير (اللوات)، واللتيات جمع (اللتيا) التّثنية فجمع بالألفِ والتّاء، واستغني بألف الجمعِ عن الألفِ الزائدة. (دشتي).

(**قوله: وذَيَّا وتيَّا**) بفتحِ الذّالِ والتاءِ وتشديدِ الياءِ، الياء الأولى بدل عن الألف في الأصل، والثّاني ياء التّصغير، وبزيادةِ الألفِ بدلاً عن الضمّةِ في أوّلها، وهما مصغرا (ذوتا) المفرد. وفي (التّصريح) أن الياء التي للتّصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا، تقول) في تصغيرهما (ذيا وتيا)، فيبقى الحرفُ الأولُ على فتحهِ، وتأتي بياء التّصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبةِ عن ألفِ ذا وتا، وتزيد ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمِّ الحرفِ الأوّلِ (والأصل ذييا وتييا) بثلاثِ ياءاتٍ أولاها عين الكلمةِ، وثانيها: ياء التّصغير، وثالثها: لام الكلمة، فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألفِ آخره (فحذفت الياء الأولى)؛ لأن ياء التّصغير جيء بها لِمعنى، فلا تحذفُ، ولا تحذفُ الثّالثة؛ لأنّ ذلك يقتضي وقوع ياء التّصغير آخراً؛ إذ كانت الألفُ في زنةِ حركةٍ وهي الضّمة، ووقوع ياءِ التّصغيرِ طرفاً ممتنع؛ لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن من بقاءِ الألفِ، بل كانت تقلبُ ياء، وفي ذلك وقوع فيما فر منه، وإزالة الألف المجعولة عوضاً، ووقوع ياءِ التصغيرِ طرفاً، وإن حركت فياء التّصغير كألفِ التّكسيرِ فلا تتحرّك، فتعينت الأولى للحذفِ، وهذا إنما يستقيمُ على قولِ البصريين أن ذا ثلاثي الوضع، وأن ألفه عن ياءٍ، وعينه ياء محذوفة، وأما على قولِ الكوفيين أن الألف زائدة، وهو موضوعٌ على حرفٍ واحدٍ فلا.

وذَيّانِ وتَيّانِ، ومَنَعَ ابْنُ هِشام تَصغيرَ تِي اسْتِغناء بِتا واللَّاءِ واللَّائِي اسْتِغناء بِاللُّتَيّات، واتَّفَقُوا عَلى مَنعِ تَصغيرِ ذِي للالْتِباس.

خاتمة: يُصَغَّرُ أيضاً مِن غَيرِ المُتَمَكِّنِ شُذُوذاً أَفْعَلُ في التَّعَجُّبِ نَحو: «ما أُحَيْسِنَهُ»

أبو طالب

وإنهما كتبا باللامين بخلافِ مكبرهما؛ لزوال علةِ الكتابةِ باللامِ الواحدةِ، وإن المبني مما نحن فيه يصير بالتَّصغيرِ معرباً؛ لأن التَّصغير بالذاتِ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنة.

الناصية

(**قوله: وذَيّانِ وتَيّانِ**) هما تثنيتان لذيا وتيا بحذفِ الألفِ الزائدة؛ لوجودِ ألف التَّثنية، وعدم إمكان التَّلفظ بألفين معاً. وفي (الشيرازي) تَصغيرانِ لِمثَنّى الْمُذكَّرِ (ذَانِ) ومُثَنّى المؤنثِ (تَانِ).

(**قوله: ومَنَعَ ابْنُ هِشَام... إلخ**) أيْ: لِوُجُودِ تَصغير (تَا) لا نَحْتَاجَ بعَدُ إلى تَصغير (تِي)، وكِلَاهمَا للْمفردِ الْمُؤَنَّث، وفي (التَّصريح: لا) يصغر (تي) الإشارية؛ (للاستغناء) عن تصغيرِها (بتصغير تا خلافاً لابن مالك) في قوله في النَّظم منها تا وتي، قال المرادي: وذلك يوهم أن تي صغر كما صغر تا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنثِ إلا تا خاصة، وهو المفهوم من (التَّسهيلِ)، فإنه قال ولا يصغر من غير المتمكن إلا ذا، والذي وفروعهما الآتي ذكرها، ولم يذكر من ألفاظِ المؤنثِ غير تا خاصة. اهـ. وإلى جوازِ تصغيرِ الإشارةِ والموصولِ أشار في النظمِ بقوله:

وصغروا شذوذاً الذي التي وذا مع الفروع.........

وإنما ساغ تصغيرهما؛ لأنهما يوصفانِ ويوصف بهما، والتَّصغير وصف في المعنى، ولهذا منعوا إعمال اسمِ الفاعلِ مصغراً، كما منعوا إعماله موصوفاً، قاله أبو الحسن ابن الباذش، وحكى ابن العلج تصغير أوّه على أويه، وبقي المنادى المبني نحو يا: زيد، فإنه يصغر فيقال: يا زييد.

(**قوله: اسْتِغنَاء بِاللتيّات**) أيْ: لِوُجُودِ تَصغيرِ جَمعِ الْمُؤَنَّثِ (اللّتَيّات) لَا نَحتَاجُ بَعدُ إلى تَصغيرِ (اللّاءِ، واللّائي)، وهمَا جَمْعَان آخَرَانِ لِلْمُؤَنَّث (شيرازي).

(**قوله: للالتباس**) أي: للالتباسِ بتصغير ذا (ذيا)، فلو صغر ذي لصار ذيا أيضاً فيلتبسان.

وفي شرح (الشيرازي) أن (ذي) اسم إشارة للمفردِ المُؤَنَّثِ، لوْ صُغِّرَ اشْتُبِه بِتَصغيرِ (ذَا) المفردِ المذكر، وفي (التَّصريح) (لا يصغر ذي) من أسماء الإشارة (اتفاقاً) عند الجميع (للإلباس) بتصغير ذا، ويشكل عليه تصغيرهم عمر وعمراً على عمير مع الإلباسِ.

(**قوله: يصَغر أيضاً مِن غَير الْمتمكن... إلخ**) وفي (التَّصريح) لا يصغر من غير المتمكّن إلا أربعة) أحدها (أفعَل) بفتحِ العينِ، (في التعجبِ و) الثّاني (المركب المزجي) عَلَماً كان أو عدداً، فالعَلَم (كبعلبك وسيبويه في لغة من بَنَاهُما) على الفتحِ في بَعلَبك، وعلى الكسر في سيبويه. (وأما من أعربهما) إعراب ما لا ينصرف، (فلا إشكال) في تصغيرِهما؛ لأنهما حينئذ من أقسامِ المتمكِّن،

والمُرَكَّبُ تَركيبَ مَزْجٍ، كما سَبَقَ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(و) العدد نحو خمسة عشر، فأفعل في التعجبِ والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتمكن) في ضمِّ أولهما وفتح ثانيهما، واجتلاب ياء التصغير ثالثة، (نحو: ما أُحيسنه وبُعيلبك وسيبويه) وخُميسة عشر، أما أفعل في التَّعجب فقال الخليل في قولهم: ما أُميلح زيداً، إنَّما يعنون الشيء الذي يتَّصف بالملح كأنهم قالوا: زيد مليح، وأما المركب المزجي؛ فلأن الجزءَ الثَّاني بمنزلةِ تاء التأنيثِ، والتنوينِ من حيث إنه نازل منه منزلة ذيله، وتتمته نزولهما بهاتيك المنزلة، فلذلك صغروا الصدر (الثَّالث والرابع)، وهما اسم الإشارة، واسم الموصول اللذان قد مرَّ ذكرهما قبل قليل.

(قوله: والمركب تركيب مزج) مِثل (بَعْلَبَك). فَيُقال (بُعَيْلبك) بِتَصغيرِ الْجُزْءِ الأَوَّلِ فَقَط، وإبْقَاءِ الجزءِ الثَّاني بحاله، وقَد مَرَّ كِلَا النَّوْعَيْنِ في مَطَاوي البَاب.

(قوله: كمَا سَبق) في قولِهِ (وعجز المضافِ والمركبِ).

النَّسَبُ

يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

هذا باب النسب

(ياء) مُشَدَّدَةً (كَيَا الكُرْسِيِّ زادُوا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: هذا باب النَّسب**) هو الأعرف في ترجمة هذا البابِ. ويسمى أيضاً باب الإضافة اللغوية، وقد سماه سيبويه بالتَّسميتين. ويحدث بالنسبِ ثلاثُ تغييراتٍ: **الأول**: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاقُ ياءٍ مشددةٍ آخر المنسوبِ، وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها. **والثَّاني**: معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له. **والثَّالث**: حكمي وهو معاملته معاملة الصِّفةِ المشبهةِ في رفعه المضمر، والظَّاهر باطرادٍ. وقد أشارَ إلى التَّغييرِ اللفظي بقوله: (يَاءَ كَيَا الْكُرْسِيِّ. . . إلخ كما يأتي هذا وكما يؤخذ من الشَّافية إلحاق ياء مشددةٍ في آخرِ الاسم؛ لتدل على نسبتهِ إلى المجردِ عنها، قال (يس): ويقال فيه نِسبةُ بضمِّ النُّونِ وكسرها ولم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعرابِ تقديرياً، ولا الواو؛ لثقلِها وشددت الياء؛ ليجري عليها وجوه الإعرابِ الثَّلاثة، ولو أفردت لاستثقلت الضَّمة والكسرة عليها، ولئلا تلتبسَ بياءِ المتكلِّمِ، ولأن الخفيفةَ تحذفُ لالتقاءِ السَّاكنين. (صبان).

وفي (التَّصريح) سماه سيبويه بابَ الإضافةِ، وابن الحاجبِ باب النِّسبةِ، والغرض منها أن تجعل المنسوب من آلِ المنسوبِ إليه، ومن أهل تلك البلدة أو الضَّيعة، وفائدتها فائدة الصِّفة، وإنما افتقرت إلى علامة؛ لأنها معنى حادث، فلَا بد لها من علامةٍ، وكانت من حروفِ اللين؛ لِخفتها، ولكثرة زيادتِها، وإنما ألحقت علامتها بالآخر؛ لأنها بمنزلة الإعرابِ من حيث العروض، فموضع زيادتها هو الآخر، وإنما لم تلحق الألفُ؛ لئلا يصير الإعرابِ تقديرياً، ولا الواوُ لثقلها، وإنما كانت مشددةً؛ ولتدل على نسبةٍ إلى المجرَّد عنها، ويحدث بالنَّسب ثلاث تغيرات: **أولها**: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها، **وثانيها**: معنوي، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له، **وثالثها**: حكمي، وهو معاملته معاملة الصِّفة المشتقةِ في رفعه المضمر، والظَّاهر باطرادٍ.

(**قوله: ياءً مُشَدَّدَة**) يعني: إذا قصدوا نسبة شيء إلى أبٍ أو قبيلةٍ أو بلدٍ أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسوراً ما قبلها كقولك في النَّسب إلى زيدٍ: زيدي على (مُحَمَّد، مُحَمَّدِيّ).

(**قوله: كَيَا الْكُرْسِيِّ**) أفهم قوله: كيا الكرسي أمرين: أحدهما التَّغيير اللفظي المذكور، والآخر أن ياء الكرسي ليست للنَّسب؛ لأن المشبه به غير المشبه، وقد ينضمُّ إلى هذه التغييرات في بعض

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

في آخِرِ الاسمِ (لِلنَّسَبْ وَكُلُّ ما تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ) كقَوْلِهِم في النَّسَبِ إلى أَحْمَد «أَحْمَدِيّ» (وَمِثْلَهُ) أيْ مِثْلَ ياءِ النَّسَبِ ....

أبو طالب

(قوله في آخر الاسمِ) الأولى أن يذكر هذا الكلامَ بعد قوله مشددةً؛ ليصير داخلاً في وجهِ الشَّبهِ.

(قوله للنسب) هذا بفتحِ النُّون بمعنى النِّسبة لا بكسرِها جمع النِّسبةِ.

الناصية

الأسماء تغيير آخر أو أكثر. فمن ذلك ما أشار إليه بقوله: (وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ...) إلخ كما مرَّ. أشموني.

(قوله: زادوا فِي آخِرِ الاسمِ للنسب) أورد عليه أن قوله ياء... إلخ يتضمَّن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسبِ، فيكون أخذ النسب في تعريفِ النَّسبِ، وأخذ المعرف في التَّعريفِ يوجب الدور، وأجاب (سم) بأن قوادح التَّعريف إنما ترد على التَّعريفِ الصَّريح دون المضمَّن لغيره. والغزي بأن النَّسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي، وفي (حاشية الخضري) أن سقوط ياء النّسب لا يخلُّ بالاسم؛ لبقاء دلالته على المعنى المشعورِ به قبل، وهو المنسوب إليه، وسقوط ياء الكرسي يصير اللفظ لا معنى له، ولما كان النسب معنى حادثاً افتقر إلى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره، وكانت من حروفِ اللين؛ لخفتها، ولم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعراب تقديرياً، ولا الواو؛ لثقلها وشدّدت الياء؛ لئلا تلتبس بياء المتكلِّم، ولتجري عليها وجوه الإعراب.

(قوله: وكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ) أي: الحرف الذي قبل الياء يجب كسره كسين (كرسي)، ودال (أحمدِي).

(قوله: وَمِثْلَهُ... إلخ) يعني أنه يحذف لياء النَّسب كل ياء تماثلها في كونها مشددةً بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتجعل ياء النَّسب مكانها، كقولك في النَّسب إلى الشافعي شافعي، وإلى المرمى مرمي، يقدر حذف الأولى، وجعل ياء النَّسب في موضعها؛ لئلا يجتمع أربع ياءات.

ويظهر أثر هذا التَّقدير في نحوِ: بخاتي في جمع بختي؛ إذا سمِّي به ثم نُسب إليه، مصروفاً، وكان قبل النَّسبِ غير مصروفٍ. ويحذف لياءِ النسبِ أيضاً تاء التأنيثِ، فيقال في النّسبِ إلى فاطمة فاطمي، وإلى مكة مكي؛ لئلا تجتمع علامتا تأنيثٍ في نسبةِ امرأة إلى مكة. وأما قول المتكلِّمين في ذات ذاتي، وقول العامة في الخليفةِ خليفتي فلحن، وصوابهما ذووي وخلفي، ويحذفُ لها أيضاً مَدة التأنيثِ، والمرادُ بها ألف التَّأنيث المقصورة، وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً، فإن كانت خامسة فصاعداً، حذفت وجهاً واحداً، كقولك في حبارى: حباري، وفي قبعثرى: قبعثري كما سيأتي، وإن كانت رابعة في اسم ثانية متحرِّك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي، وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان: قلبها واواً وحذفها، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ...) إلخ (أشموني).

إمّا في التَّشديدِ، أَوْ في كَوْنِها لِلنَّسَبِ (مِمّا حَواهُ ٱحْذِفْ) إذا كانَ قَبلَهُ ثَلاثَةُ أَحْرُف، فَقُل في

أبو طالب

(**قوله: إما في التشديد**) أي: المرادُ بالمماثلة أمر أعمُّ من النوعيةِ والجنسيةِ.

(**قوله: إذا كان قبله... إلخ**) الأولى أن يذكر هذا في ذيلِ وجه الشَّبهِ حتى يصيرَ منه.

الناصية

(**قوله: إمّا في التَّشديدِ...إلخ**) إما هنا للتعميمِ، يعني أن المماثلة أعمُّ من المماثلة في التَّشديد، وفي كونها للنسب، فيشمل ياء الكرسي التي لغير النسبِ، و(ياء) الشَّافعي التي للنسب (دشتي).

(**قوله: مما حواه حذف**) يعني إذا كان في الكلمةِ ياء مشددة سواء كانت للنسب أو لغيره، وأردت أن تلحقها ياء النسبة، فاحذف تلك الياء بشرطِ أن يكون قبلها ثلاثة أحرفٍ.

وقال ابن هشام فإن قلت: من قال في يمني يماني إذا نسب إليه هل يقول: يمني ويحذف الألف كما يحذف الياء؛ لأنَّ الألفَ مع الياءِ بمنزلة الياءَين، قلت: لا نصَّ على ذلك، ولك أن تقول: إنما حذفوا الياءَ، كراهةَ توالي ياءات، وهذا المعنى مفقود في مسألة يماني، فإن قلت: ما ناب عن الثَّقيل ثقيل بدليلٍ: مررت بجوار، قلت: الثقل في اجتماع الياءات، لا في وجودِها غير مجتمعةٍ. فافهم الفرق. سيوطي باختصار.

وفي (التصريح) يحذف لهذه الياء المزيدة للنسب (أمور في الآخرِ، وأمور متصلة بالآخرِ، أمّا) الأمور (التي في الآخرِ، فستة أحدها: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً، سواء كانتا زائدتينِ، أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية، فالأول) وهو ما آخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسبِ أم لا، (نحو كرسي) مما آخره ياءان ليستا للنَّسبِ، (وشافعي) مما آخره ياءان للنَّسبِ، (فتقول في النسبِ إليهما كرسي وشافعي)، فتحذف الياء المشدَّدة منهما، وتجعل مكانها ياء للنَّسب، (فيتحد لفظ المنسوبِ ولفظ المنسوبِ إليه، ولكن يختلف التَّقدير) فيقدر أنهما مع الياءِ المجددةِ للنَّسبِ غيرهما بدونِهما، (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التَّقديري أثر في الصناعة، وذلك أنَّه إذا (كان بخاتي) جمع بختي بياء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علماً لرجل)، فإنه يكون (غير منصرف) استصحاباً لما كان عليه من الجمعيةِ قبل العلميةِ قال في (الصحاح) الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف؛ لأنه بزنة جمع جمع الجمع. اهـ. بتكريرِ جمع. (فإذا نسب إليه انصرف)؛ لزوالِ صيغةِ منتهى الجموعِ؛ لأن الياء التي كانت تحصل الصِّيغة زالت، وخلفتها ياء أخرى غيرها، وهي أجنبية لم تبنِ الكلمة عليها، فوزنه قبل النَّسبِ مفاعيل، وبعده مفاعي وقيده بقوله علماً؛ ليترتب عليه قوله، فإذا نسبت إليه؛ لأن جمع التَّكسيرِ إذا لم يكن علماً ولا جارياً مجرى العلمِ لا ينسب إليه على لفظِه، بل يرد إلى مفرده، ثم يُنسب إليه فسقط ما قيل: إن قوله علَماً معطل لا مفهوم له، وقيد العلم بكونه لرجل احترازاً عما إذا كان لامرأةٍ، فإن مانعه من الصرفِ العلمية والتأنيث المعنوي، لا صيغة منتهى

النَّسبِ إلى كُرسِي وشافِعِي: كُرْسِيّ وشافِعِيّ، وَلَم أَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لِجَوازِ شَفْعَوِيّ قِياساً عَلى مُوسَوِيّ، وإنْ كانَ بَعضُ الفُقَهاءِ اسْتَعملَه، وهو حَسَنٌ لِلَّبْس، فَإنْ كانَ قَبلَه حَرْفانِ - كعَلِيّ - جازَ الحَذفُ والقَلبُ كعَلَوِيّ، أَوْ حَرْفٌ [واحِدٌ] فَسَيَأْتِي إنْ شاءَ الله تَعالَى في قَوْلِهِ: «وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانِيهِ يَجِبْ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

الجموع، (والثَّاني) وهو ما إحدى ياءيه زائدة والأخرى أصلية (نحو مرميّ) بالتّشديدِ اسم مفعول من الرمي (أصله مرموي) كمضروبٍ اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسُّكونِ، (ثم قلبت الواو ياءً والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واواً، (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواوِ الزائدةِ (في الياء) الأصليةِ؛ لاجتماعِ المثلين، (فإذا نسبت إليه) حذفت الياء المشددة، وجعلت مكانها ياء النسبةِ (قلت مرميّ)، هذا هو الأفصحُ، (وبعضُ العربِ يحذف) الياءَ؛ لوجوبِ كسرِ ما قبل ياء النسبِ، والألف لا تقبل الحركة، ولم تقلب الألف ياءً؛ لئلا تجتمع الكسرةُ والياءات (فتقول مرموِيّ)، وأطلق في النظمِ قوله ومثله مما حواه حذف، وهو مقيَّد بكونه بعد ثلاثةِ أحرفٍ فصاعداً.

(قوله: **إلى كرْسيّ وشافِعِيّ**) بِحذْفِ اليَاءِ الأصليةِ، والإِتْيَانِ بِيَاءِ النِّسبةِ، و(كرسيّ) مِثالٌ للْيَاءِ، و(شَافِعِيّ) مِثالٌ لِلْيَاءِ الْمشدَّدَة لِلنَّسب المشدَّدَةِ لِغَير النَّسَب (شيرازي).

(قوله: **لِجَواز شَفْعَويّ**) بإثباتِ الياء الأولى وقلبها واواً.

(قوله: **لِلَّبْس**) أيْ: لكَيلا يَحصلَ الاشْتِبَاه بَينَ الْكُرْسِي نَفْسه، وبَينَ مَا تُنسِبَ إلى (الْكُرْسِي) وكَذَلِكَ لِكَيلَا يُشْتَبَهَ الشخصُ الْمُقَلَّدُ المنسوبُ إلى الإمَامِ (الشَّافِعِي) بِالإمَامِ نَفسه، ونُقِلَ عن (الْمِصباح) في اللُّغة أنّه قال: (وقَوْلُ العَامَّةِ شَفْعَوِيّ خَطَأٌ؛ لِعَدم السَّمَاعِ ومُخَالَفَةِ الْقِيَاس). (شيرازي).

(قوله: **جَازَ الْحَذفُ والْقَلبُ**) أيْ: حَذفُ الْيَاءِ الأصليةِ، والإِتيَانِ بَيَاءِ النِّسبةِ، فَيُقَال في الْمَنْسُوبِ إلى (عَلِيّ) أيضاً (عَلِي)، والْقَلْبُ هو قَلبُ الْيَاءِ الأصليةِ وَاواً (عَلَوِيّ).

(وفي التَّصريح) إن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط) فراراً من الإجحافِ، وتعينت للحذفِ، (وقلبت الثَّانية ألفاً)؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، (ثم) قلبت (الألف واواً) كراهة اجتماعِ الياءاتِ، (تقول في أمية أموي) وجاء أمييي بأربعِ ياءاتٍ، إذ ليس قبلها كسرة، (وإن وقعتِ) الياءُ المشددةُ (بعد حرفٍ) واحدٍ (لم تحذف واحدة منهما، بل تفتح) الياء (الأولى) كما في تَمر، (وتردها إلى الواوِ إن كان أصلها الواو)، وإلا أبقيت على صورتها، و(تقلب) الياء (الثَّانية واواً)؛ لئلا تجتمع الياءات (تقول في طي وحي طووي وحيوي)؛ لأنهما من طويت وحييت.

(قوله: **فَسَيَأْتِي**) بَعدَ سِتَّةِ أبْيَاتٍ.

وَإِنْ تَـكُـنْ تَـرْبَـعُ ذَا ثَـانٍ سَـكَـنْ   فَـقَـلْـبُـهَـا وَاواً وَحَـذْفُـهَـا حَـسَـنْ

(وَتا تَأنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ) أَيْ أَلِفِهِ (لاتُثْبِتا) بَلِ احْذِفْها فَقُل في النِّسبةِ إلى مَكَّة «مَكِّيّ»، وقَولُ العامَّةِ في خَليفة «خَلِيفَتِيّ» لَحْنٌ مِن وَجْهَيْنِ (وإنْ تَكُنْ) مَدَّةُ التَّأْنيثِ (تَرْبَعُ) أَيْ تَقَعُ رابِعَةً في اسم أتى (ذا ثانٍ سَكَنْ ....

أبو طالب

(قوله من وجهين) هما عدمُ حذفِ التاءِ، وعدم حذفِ الياءِ، مع عدم فتح ثانيه، كما هو القاعدةُ كما سيجيء.

الناصية

(قوله: إلى مَكَّةَ) «مَكِّيّ» بحذف التاءِ؛ لأن بقاءَها يوقع في إثباتِ تاء التَّأنيث في نسبةِ المذكرِ، واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث، نحو: امرأة مكيّة، وإيقاع تاء التأنيث حشواً، (وقول المتكلمين) في علمِ الأصولِ الدينيةِ (في) النِّسبة إلى (ذات ذاتي، وقول العامة في) النِّسبةِ إلى (الخليفة خليفتي) بإثباتِ تاءِ التأنيثِ فيهما، (لحن) أي خطأ؛ لخروجه عن القاعدةِ، يقال للمخطئ لاحن؛ لأنه يعدل بالكلامِ عن الصَّوابِ، (وصوابهما ذووي وخليفي) بحذف التاء منهما، هذا مبني على أن ذاتي نسبة إلى ذات لغة، وهم لا يقولون ذلك، قال الكافي في: (شرح إيساغوجي) في المنطق لا يقال ذاتي منسوب إلى الذاتِ، فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية، وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسِه وهو ممنوع؛ لأنا نقول هذه النِّسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك، بل إنما هي اصطلاحية، فلا يرد ذلك. اهـ، والدليلُ على أنها اصطلاحية أن استعمال ذات مراداً بها الحقيقة لا أصل له في اللغةِ، كما قال ابن الخشابِ وابن بَرْهان، وإنما المعروفُ فيها ذات بمعنى صاحبة، وحيث نسب إليها فلا بدَّ من حذف تائها، ثم ردُّ لامها المحذوفة، وإذا ردت عادت العين إلى الصِّحة، فتصير على تقديرِ ذو ثم تقلب الألف واواً، فتقول ذووي الأمر.

(قوله: لَحْنٌ مِن وَجْهَيْنِ) أي غلط من جهتينِ: (الأولى) عدمُ حذفِ التاءِ، والثَّاني: عدم حذف الياء؛ لقوله بعد أبيات (وفعلي في فعلية التزم)، والصَّحيح خلفيّ.

(قوله: ذَا ثان سَكَنْ) أي: إذا كان الحرف الثَّاني من ذلك الاسم ساكناً. وفي (التَّصريح) أما للسَّاكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلب) واواً تشبيهاً بألفِ ملهى، (والحذف) تشبيهاً لتاء التأنيث لزيادتِها، (والأرجح في التي بتأنيث كحبلى الحذف)؛ لأن شبهها بألفِ التأنيثِ أقوى من شبهها بالمنقلبةِ عن أصلٍ، (و) الأرجحُ (في التي للإلحاق كعلقى)، فإنه ملحقٌ بجعفر، (و) في المنقلبة عن أصلٍ كملهى) من اللهوِ، فألفه منقلبة عن واوِ (القلب) خبر الأرجح، وإنما كان الأرجحُ فيهما القلب محافظة في الأولِ على حرفِ الإلحاقِ، ورجوعاً إلى الأصلِ في الثَّاني، (والقلب في نحو ملهى) مما

فَقَلْبُها واواً) مُباشِرةً لِلامٍ، أَوْ مَفصُولَةً بِأَلِفٍ (وَحَذْفُها) أَيْ كُلٌّ مِنهما (حَسَنٌ) لكِنَّ المُختارَ: الثّاني كَقَولِكَ في حُبلى: حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ وحُبْلاوِيّ، ويَجِبُ الحَذفُ إذا كانَتِ [المَدَّةُ] خامِسةً

أبو طالب

(قوله مباشرة للام أو مفصولة بألف) هذا الكلامُ قد صدرَ منه غفلة، والصَّواب أن يقول: واقعة بعد الألفِ أم لا؛ لأن الألفَ يُزاد قبل الواوِ لا بعده.

(قوله أي: كل منهما) دفع لما يرد على المضمن أن اللازم عليه أن يقولَ حسنان بصيغةِ التثنيةِ.

(قوله: لكن المختار الثاني) أي: الحذفُ لا القلب مع زيادةِ الألفِ.

الناصية

ألفه منقلبةً عن أصلٍ (خير منه في نحو علقى) مما ألفه زائدة للإلحاقِ، (والحذف بالعكس) اللغوي، فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو: ملهى؛ لأنَّ حذف الزائدة خير من حذفِ الأصلِ.

(قوله: فقلبها واواً) تشبيهاً بألف، نحو: ملهى، وحذفها تشبيهاً بتاء التأنيثِ؛ لزيادتها، كذا في (التَّصريح).

(قوله: مُبَاشِرةً لِلامٍ) أيْ: لِلَام الْفِعلِ، أَوْ مَفصُولَةً بألِفٍ مَزيدةٍ بَينَ اللّامِ وبَينَ الْوَاوِ الْمنقلبةِ عَنِ الألِف. وفي (الصَّبان) يجوز مع القلبِ أن يفصل بينها وبين اللامِ بألفٍ زائدةٍ تشبيهاً بالممدودةِ، فتقول: حبلاوي خامسة بعد حرف مشددٍ، نحو: معلى، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف، وهو المفهوم من إطلاق النَّظمِ، وذهب يونس إلى جعله كملهى، فيجوز فيه القلبُ وهو ضعيف، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيفِ اللامِ، والمضعف بإدغام في حكم حرفٍ واحدٍ، فكأنها رابعة، وسيأتي بيان حكمِ الألف إذا كانت ثالثة.

(قوله: وَحَذْفُهَا) أيْ: حَذفُ الْمَدَّة.

(قوله: أيْ كُلٌّ منهمَا) أيْ: الْقَلْب، والْحَذف.

(قوله: لَكِنَّ الْمُخْتَارَ: الثَّانِي) وهو قلبها مفصولة بألف، وفي (الشِّيرازي) وهو حَذفُ ألِفِ التأنيثِ كمَا كَانَ يحذف تاءُ التأنيثِ؛ لأنَّ شبهها بتاءِ التأنيثِ أقوى من شبهها بالمنقلبةِ عن أصلٍ (تصريح).

(قوله: كَقَوْلِكَ في حُبْلى حُبْلِيّ...إلخ) فالأول: حذف منه المدة، والثَّاني: قلبت مدته واواً متصلاً باللام، والثَّالث: قلبت واواً منفصلاً بألفٍ. وفي الشيرازي: حُبْلِيّ) مِثالٌ لِحَذْفِ الألِفِ الْمَقصُورَة (حُبْلَوِيّ)، لِقَلْبِهَا وَاواً مُبَاشِرَة للَام الْفِعْل (وهو اللام)، (حُبْلَاوِيّ)؛ لِقَلْبِهَا واواً مُنفَصِلاً عَنِ اللّامِ بِألِفٍ زَائِدَة.

(قوله: ويَجبُ الْحَذف... إلخ) في (التَّصريح) مما يحذف لياء النسبِ (الألف إن كانت متجاوزة للأربعةِ أو) كانت (رابعة متحركاً ثاني كلمتها، فالأول يقع) في ثلاثة (في ألف التأنيث كحبارى) بالحاءِ المهملةِ، والباء الموحدة والرَّاء الطَّائر، (و) في ألف الإلحاق (كحبركي) بفتحِ

لِشِبْهِهَا المُلْحَقِ والأَصْلِيِّ مَا لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

فَصاعِداً كما سَيَأْتي، أَوْ رابِعَةً مُتَحَرِّكاً ثانِيَ ما هِيَ فيهِ كقَوْلِكَ في حُبارى وجَمَزى: حُبارِيّ وجَمَزِيّ.

(لِشِبْهِها) أيْ مَدَّةِ التَّأْنيثِ، وهو (المُلْحَق والأَصْلِيّ) عَطفٌ عَلى لِشِبْهِها ....

أبو طالب

(قوله: وجمزى) بفتحِ الجيمِ والميمِ والزَّاءِ المعجمة، معناه: السَّير السَّريعُ.

الناصية

الحاء المهملة والباء الموحدة، وسكون الراء بعدها كاف، قال الجوهري: القراد، وقال الزبيدي: الطويل الظهر القصير الرجلين، (فإنه ملحق بسفرجل، و) في (الألف المنقلبة عن أصل كمصطفى)، فإنها مثقلة عن واو الصفوة، فنقول حبارى وحبركى ومصطفى بحذفِ الألفِ فيهن وجوباً للطولِ. (والثَّاني) وهو ما ألفه رابعة، وثاني كلمتها متحرِّك (لا يقع إلا في ألفِ التأنيثِ كَجَمَزَى) بفتحِ الجيمِ والميمِ والزاي، صفة يقال حمار جَمَزَى أي: سريع، من الجمزِ، وهو ضربٌ من السيرِ، تقول في النسب إليها جمزي بحذفِ الألف وجوباً؛ لأنَّ حركة الحرفِ الثَّاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيه في حكم الخامسةِ.

(قوله: مُتَحَرِّكاً ثَانِيَ مَا هِيَ فيهِ) أي: كان الحرفُ الثَّاني من الاسم الذي فيه المدة متحركاً، لا ساكناً.

(قوله: كقَوْلِكَ في حُبَارَى وَجمَزَى) (حُبَارى) ـ بِضَمِّ الْحَاءِ، وفَتحِ الرَّاءِ ـ طَائِر مَعرُوفٌ (جَمَزَى) هو السَّيْرُ السَّريع، وفي الأَوَّلِ الْمَدَّة خَامِس الْحُرُوف، وفي الثَّاني الْمَدَّة رَابع الْحُرُوف، ولكنَّ الْحرفَ الثَّاني وهو الْميم مُتَحَرِّكٌ لَا سَاكن، فَيَجِبُ فيهما حَذْف المَدَّة، وإتْيَانُ يَاءِ النِّسبَةِ المُشدّدَةِ مَكانها (شيرازي).

(قوله: لشبهها) أي: في كونِها رابعة ثاني كلمتيها ساكن كما يؤخذ من التَّوضيحِ، وإن لم يفصحِ الشَّارح باعتبارِ سكونِ الثَّاني (صبان).

(قوله: لشبْهِهَا... إلخ) يعني أن الألف الرَّابعة إذا كانت للإلحاقِ نحو: ذفرى، أو منقلبة عن الأصلِ نحو: مرمى، فلها ما لألف التَّأنيثِ في نحو حبلى من القلب والحذف: فتقول ذفرى وذفري، ومرمى ومرموي، إلا أنَّ القلب في الأصل أحسن من الحذفِ، فمرموي أفصح من مرميّ، وإليه أشار بقوله (وَلِلأَصْلِيّ قَلْبٌ... إلخ) كما سيأتي (أشموني).

(قوله: الملحِق) بكَسر الحاءِ أي الملحق كلمته بكلمةٍ أخرى.

(قوله: عَطف عَلى لِشِبْهها) أي: لا يتوهم أن (الأصلي) عطف على الملحقِ ليكون التَّقدير لشبهها الملحق ولشبهها الأصلي؛ وذلك لأنَّ الألف الأصلي ليس شبهاً بألفِ التأنيث؛ لعدمِ زيادةِ

وَالأَلِـفَ الـجَـائِـزَ أَرْبَـعـاً أَزِلْ   كَـذَاكَ يَـا الـمَـنْـقُـوصِ خَـامِـساً عُـزِلْ

الخَبَرِ الْمتقدِّم عَلى مُبتدئِهِ، وهو (ما لَها) أَيْ لِمَدَّةِ التَّأنيثِ مِن حَذفٍ وَقَلْبٍ (وَ) لَكِنْ (للأصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمى) أَيْ يُختار، وكذا الْمُلحَقُ كَقَوْلِهِم في أَرْطى ومَلْهى: أَرْطِيّ وأَرْطَوِيّ، ومَلْهِيّ ومَلْهَوِي.

(وَالأَلِفَ الجائِزَ) أَيْ: المُتَعَدِّي (أَرْبَعاً أَزِلْ) ....

أبو طالب

(**قوله: في أرطى وملهى**) أرطى: شجر، وملهى: من اللهوِ.

الناصية

الأصلي، بل هو عطف على (لشبهها)، والتَّقدير: لشبهها الذي هو الملحقُ (ألف الإلحاقِ)، وكذا للألف الأصلي ما لها من أحكام. . . . (دشتي).

(**قوله: وهو ما لها. . . إلخ**) فالتَّقدير (ما لها) لمدة التأنيث من حذفٍ، وقلب يكون (لشبهها) فألفُ الإلحاقِ والألف الأصلي يحذفانِ إن كانتا ثالثتين في اسمٍ، ويجوز الوجهان القلب والحذف إن كانتا رابعتين، ويجب حذفهما إن كانتا خامستين فصاعداً، أو كان الحرفُ الثَّاني من الاسم متحركاً. وفي (الشيرازي) حاصلُ الْمَعنى: أَنَّ أَلِفَ الإلْحَاق، والأَلِفَ الأصلِيّ حُكمهمَا حُكم أَلِفِ التأنيثِ في جَوَازِ الْحَذفِ والْقَلْبِ إلى الواو.

(**قوله: يُعْتَمى**) أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه؛ إذا اختاره، واعتامه يعتامه أيضاً. قال طرفة:

أَرَى الـمَـوْتَ يَـعْـتَـامُ الـكِـرَامَ ويَـصْـطَـفِـي   عَـقِـيـلَـةَ مَـالِ الـفَـاحِـشِ الـمُـتَـشَـدِّدِ

هَذَا وأراد بالأصلي المنقلب عن أصلٍ واو أو ياء؛ لأنَّ الألف لا تكون أصلاً غير منقلبةٍ إلا في كما الحرفيةِ، أو شبههما كما الاسمية (صبان).

(**قوله: كَقَوْلهم في أرْطى**) شَجَر ثمره كالْعنّاب، وألِفه الأخيرة؛ لِلْإلْحَاق بِـ (جَعْفَر) الرُّباعِيِّ الْمُجَرَّدِ، و(مَلْهَى) اسمُ مَكان اللَّهْوِ، وأَلِفُهُ الأَخِيرَةُ أَصليَّة.

(**قوله: أرْطِيّ وأرْطَوِيّ. . . إلخ**) أرطِيّ، ومَلْهِيّ) بِتَشديدِ الْيَاءِ، هَذَانِ مِثَالانِ لِحَذفِ الأَلِفِ الْمَقصورة (أرْطَوِيّ) و(مَلْهَوِيّ)، مِثَالان لِقَلْبِ الأَلِفِ الْمقصورَةِ إلى الْوَاو.

(**قوله: والألف الجائز**) بالجيم أي: المجاوز، وضبطه الشَّاطبي بالحاء المهملة، أي: الحائز إليه أربعة أحرف بأن كان هو خامساً أو سادساً أو سابعاً (صبان).

(**قوله: وَالألفَ الجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ**) أي: إذا كانت ألف المقصور خامسة، فصاعداً حذفت مطلقاً، سواء كانت أصلية، نحو: مصطفى ومستدعى، أو للتأنيث نحو: حبارى وخليطي، أو للإلحاقِ أو التّكسير نحو: حبركى وقبعثرى، فتقول فيها: مصطفيّ ومستدعيّ وحباريّ وخليطيّ وحبركيّ وقبعثريّ.

وَالحَذْفُ في اليَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّْ

كما تَقَدَّم (كَذلك يا المَنْقُوصِ) إذا وَقَعَ (خامِساً عُزِلْ) بِمَعنى حُذِف، كقَوْلِكَ في المُقْتَدِي: مُقْتَدِيّ.

(وَالحَذْفُ فِي اليا) أَيْ ياء المَنقُوصِ إذا وَقَعَ (رابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) كَقَوْلِكَ في القاضِي: قاضِيّ، ويَجُوزُ القَلبُ كقَوْلِكَ: قاضَوِيّ (وَحَتْمٌ قَلْبُ) أَلِفٍ وياءٍ (ثالِثٍ يَعِنّْ) ....

أبو طالب

(قوله عزل) أي: عزل عن الوجودِ، ويلزمه الحذف.

(قوله: كقولك في المقتدي... إلخ) هذا إن كان اسماً لمفعولٍ، فمثال للأولِ، وإن كان اسمَ فاعلٍ فمثال للثاني، فلذلك اكتفي به.

الناصية

(قوله: كمَا تَقَدَّم) بقولِه: (ويجب إذا كانت خامسة فصاعداً)، ومثل بحبارى. (وفي الشيرازي) الألِفُ المَقصورَةُ إذَا كانَت هي الْحَرفُ الْخَامسُ أوِ السَّادِسُ، فَاحْذِفهَا في النِّسبَةِ مِثل (حُبَارى) حَيثُ تَقَدَّمَ أنَّه يُقَال فيهَا (حُبَاريّ) بِحَذفِ الألِف.

(قوله: كَذَاكَ يَا المَنْقُوص... إلخ) أي: إذا كانت ياء المنقوصِ خامسة فصاعداً، وجب حذفها عند النَّسب إليه، فتقول في معتد ومستعل: معتديّ ومستعليّ.

(قوله: كقَوْلِكَ في الْمُقْتَدي مُقْتَدِيّ) بِحذفِ يَاءِ المنقوصِ الْخَفيفةِ، ومَجِيء يَاءِ النِّسبَةِ الْمُشدَّدَةِ مَكَانَها؛ لأنَّهَا الْحَرْفُ الخَامِسُ، فَقَبلَها (م.ق.ت.د) أربعةُ أحرُفٍ وهي الْخَامِسَة.

(قوله: أحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) بل قال بعضهم: إنَّ القلبَ عند سيبويه من شذوذِ تغييراتِ النَّسبِ حتى قيل: لم يسمع إلا في قوله:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّربِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

بعملِ اسمِ الموضعِ حانية ونسب إليهِ. قال السِّيرافي: والمعروفُ في الموضعِ الذي يُباع فيه الخمر حانة بلا ياء.

(قوله: كقَوْلكَ في الْقَاضِي قاضِيّ) أي في النسب إلى قاض قاضي أجود من قاضوي. وفي (الشيرازي) ياء المنقوصُ خَفيفةٌ، ويَاءُ النِّسبَةِ مُشَدَّدَة، وهذَا هو الْفَارِقُ بَينهمَا.

(قوله: ويَجُوزُ الْقَلب.... إلخ) أي: على المرجوحِ.

هذا ظاهر كلام المصنفِ أن القلبَ في هذا ونحوه مطرد، وذكر غيره أن القلبَ عند سيبويه من شواذِّ تغيير النسبِ، قيل: ولم يسمع إلا في هذا البيت كما تقدَّم. (صبان).

(قوله: وَحَتمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِن) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو: عَمٍ وفتى، فتقول فيهما: عمويّ وفتويّ، وإنما قلبت الألف في فتى واواً، وأصلها الياء؛ كراهة اجتماعِ الكسرة والياءات.

وَأَوْلِ ذَا الـقَـلْـبِ انْـفِـتَـاحـاً وَفَـعِـلْ وَفُـعِـلٌ عَـيْـنَـهُـمَـا افْـتَـحْ وَفِـعِـلْ

كَقَوْلِكَ فِي الفَتى والعَمِي: فَتَوِيّ وعَمَوِيّ.

(وَأَوْلِ ذا القَلْبِ) ....

أبو طالب

(قوله العَمِيْ) بفتحِ العينِ المهملةِ، وكسر الميمِ وسكون الياءِ للثقلِ كخشن بمعنى الجاهل.

الناصية

(قوله: يَعِنّ) أَيْ: يَعْرض، يَعني: أَلِف الْمقصورِ، ويَاء الْمنقوصِ إذا وَقَعَتا حرفاً ثالِثاً في اسم ففي النِّسبَة يَجبُ قَلْبهمَا وَاواً.

(قوله: كقَوْلِكَ فِي الْفَتى والْعَمِي) الأول بالألفِ، والثَّاني بالياءِ. وفي (الشيرازي) (فَتَى) مَقصور، و(عَمِي) مَنقُوص، بِفَتحِ الْعَيْنِ وكَسر الْميمِ. وفي (التّصريح): ليس في الثالثِ من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى وعصا، و) من (ياء المنقوص) الثَّالثة (كعَم) بفتحِ العينِ المهملة من عَمِيَ، عليه الأمرُ إذا التبس، ورجل عمي القلب، أي: جاهل (وشج) بالشينِ المعجمةِ والجيم: من شجي أي: حزن، (إلا القلب واواً)، فتقول: فتوي وعصوي وعموي وشجوي، فأما قلبها في فتى واواً، وإن كان أصلها الياء؛ فلئلا تجتمعُ الكسرةُ والياءات، وأما في عصا فرجوعٌ إلى أصلِها، وأما في عم وشج، فلأنا لما أَرَدْنا النسب إليهما فتحنا عينهما كما في نمر، فقلبتِ الياءُ ألفاً؛ لتحركِها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الألفُ واواً كما قلبت ألف فتى حكماً وتعليلاً (وحيث قلبنا الياءَ واواً، فلا بدَّ من تقدمِ فتح ما قبلها) على قلبِها لما تقرَّر أن قلبها واواً مسبوق بقلبها ألفاً. فإن قلت فما وجه فتح العين في نحو: قاضٍ عند من قال قاضوي بقلب الياءِ واواً، نظيره من الصَّحيح لا تفتح عينه؟ فالجواب أنه نظير فتح لامِ تغلب عند بعضِ العربِ، نقله المرادي عن بعض النحويين. (ويجب قلب الكسرة فتحة في) كلِّ ثلاثي مكسورِ العين سواء كان مفتوح الفاءِ، أو مضمومِها، أم مكسورها، فالمفتوحُ ألفاً نحو (فعل كنمر) بالنونِ، (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدؤل و) المكسور ألفاً نحو (فعل كإبل) فتقول في النسبِ إليها نمري ودؤلي وإبلي بفتحِ العينِ فيهن؛ كراهة توالي الياءين والكسرتين، وذهب بعضٌ إلى بقاءِ كسرِ العينِ فيما فاؤه مكسورة كإبلي بكسرتينِ، كسرة الاتباعِ والكسرة الأصليةِ؛ لأنَّ الكسرةَ تعمل في جهةٍ واحدةٍ فلا تنقل.

(قوله: وأول ذا القلب) أي: صاحبُ القلبِ أي: الحرفُ المقلوبُ، ويحتمل أن ذا إشارية، والقلب بمعنى المقلوبِ.

(قوله: وَأَوْلِ ذا الْقَلْب) أيْ: الحرف الْمُنقلِبَة إلى الْوَاو اجْعَلهَا بَعدَ الْفَتحِ، يَعني: افْتَحِ الْحَرفَ الَّذي قَبلَ المَدةِ أو الْيَاءِ الْمنقلبة.

حَيثُ قُلنا به (انْفِتاحاً وَفَعِلْ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وكَسرِ الثّاني مِنه، ومِنَ الآتِيَيْنِ (وَفُعِلٌ) بِضَمٍّ أَوَّلِهِ (عَيْنَهُما افْتَحْ) عِندَ النّسب بِقَلبِ الكَسرةِ فَتحةً (وَ) كَذا (فِعِلْ) بِكسرِ أَوَّلِهِ اقْلِبْ كَسرةَ عَينِهِ فَتحةً عِندَ النّسب فَقُل: نَمِر ودُئِل وإبِل: نَمَرِيّ ودُئَلِيّ وإبَلِيّ.

أبو طالب

(قوله مطلقاً) أي: سواء كان الأول مقلوباً عن واوٍ أم لا، وسواء كان الثاني كذلك أم لا، لكن في تعميم الثاني تأمل.

الناصية

(قوله: وَأَوْل ذَا القَلْب انْفِتَاحاً) أي: أن ياءَ المنقوصِ إذا قلبت واواً فُتِح ما قبلها، والتَّحقيق أن الفتحَ سابقٌ للقلبِ، وذلك أنه إذا أريد النَّسب إلى نحو شج فتحت عينه، كما تفتح عين نمر وسيأتي، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً؛ لتحركِها وانفتاح ما قبلِها، فيصير شجي مثل فتي، ثم تقلب ألفه واواً، كما تقلب في فتى (تصريح).

(قوله: حيثُ قُلْنَا به) أي: في مورد قلنا بالقلب أي: بقلبِ الألفِ واواً، فافتح الحرف الذي قبل الواو المقلوبة كما فتحَ التاء والميم في (فتويّ وعمويّ) (دشتي).

(قوله: انْفِتَاحاً) أي: الحرف الْمنقلِبَة إلى الْوَاوِ اجْعَلْهَا بَعدَ الْفَتحِ يَعني: افْتَحِ الْحَرفَ الَّذي قَبل المَدَّةِ أوِ الْيَاءِ الْمنقلبة.

(قوله: وفُعِل... إلخ) يعني أن المنسوبَ إليه إذا كان ثلاثياً مكسورَ العينِ وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمرٍ أو مكسورِها كإبل، أو مضمومها كدئل: فتقول فيها نمريّ وإبليّ ودئليّ؛ كراهةَ اجتماعِ الكسرةِ مع الياءِ، وشذَّ قولهم في النَّسبِ إلى الصعق صِعِقي بكسرِ الفاءِ والعين، وذلك أنهم كسروا الفاءَ؛ إتباعاً للعينِ، ثم استصحبوا كسر الفاء والعين بعد النسبِ شذوذاً، وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه؛ لزوال سبب كسرها، وهو إتباع كسر العين، وليس اسم الإشارة راجعاً إلى كسرِ الفاءِ فقط؛ لأن مجرده ليس بشاذٍّ. (أشموني).

(قوله: وكسر الثّاني مِنه... إلخ) يعني: كسر الثّاني يكون في الصيغِ الثلاثِ (مفتوح الأول ومضمومه ومكسوره).

(قوله: اِقْلِبْ كَسْرة عَينِهِ فَتحةً... إلخ) (فَعِل، فُعِل، فِعِل) هَذِهِ الأوزَانُ الثلاثَةُ الّتي عَينُهَا مَكسورَةٌ في النِّسبَةِ تَصيرُ عَينُهَا مَفتوحَةً.

(قوله: فَقُل في نَمِر... إلخ) (نَمِر) بِفَتح فَكَسر، (دُئِل) بِضَمٍّ فَكَسرٍ، (إبِل) بِكَسرَتَيْنِ.

(قوله: نَمَريّ... إلخ) بِفَتحِ عَينِ الفِعلِ في الثلاثَةِ، وهي الْميمُ، والْهَمزةُ، واللّامُ.

(قوله: وَقيلَ في النَّسب... إلخ) هذه المسألة تقدَّمت في قوله: ومثله مما حواه احذف، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العربِ من يفرق بين ما ياؤه زائدتان كالشّافعي، وما إحدى ياءيه أصلية

وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ   وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ
وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ   وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

(وَقِيلَ فِي) النّسب إلى ما فِي آخِرِهِ ياءانِ ثانِيهما أَصلِيَّة، نَحو: (المَرْمِيّ مَرْمَوِيّ) بِحَذفِ أَوَّلِ الياءَيْنِ وقَلْبِ ثانيهما واواً بَعدَ فَتحةِ العَيْنِ (وَاخْتِيرَ في اسْتِعْمالِهِمْ مَرْمِيُّ) بِحَذفِ الياءَيْنِ، والأَوَّلُ أَحسن لأَمْنِ اللَّبس.

(وَ) كلُّ ما في آخِرِه ياءٌ مُشدَّدَةٌ قَبلَها حَرفٌ [واحِدٌ] ....

أبو طالب

....

الناصية

كمرميّ، فيوافق في الأول على الحذفِ، فيقول في النسبِ إلى شافعي شافعي، وأما الثَّاني فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الزَّائدة منهما، ويقلب الأصلية واواً، فيقول في النسبِ إلى مرمى مرمويّ، وهي لغة قليلة المختار خلافها. قال في (الارتشاف): وشذَّ في مرمى مرموي.

(تنبيه) هذا البيت متعلّق بقوله: ومثله مما حواه احذف، فكان المناسبُ تقديمه إليه كما فعل في (الكافية)، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبياتِ المتقدِّمة بعضها ببعض، فلم يكن إدخاله بينها بخلافِ (الكافية) (أشموني).

(قوله: بحَذفِ أَوَّلِ الياءَيْن) لأن أصل مرميّ (مرموي)، فقلبت الواوُ ياءً، فالياءُ الأول بدل عن واو مفعول، فهي زائدة، وأما الياء الثَّاني فهي لامُ الكلمةِ الأصلية.

(قوله: بَعدَ فَتحة الْعَيْن) لما ذكر بقولِه (وأول ذا القلبِ انفتاحاً).

(قوله: واختبر في استعمالِهم مرميّ)، وقال بعضهم مرموي أحسن من جهةِ أمن اللبسِ.

(قوله: بحَذفِ الْيَاءَيْن) أي: الزَّائدة والأصلية اللتين كانتا قبل ياء النسبِ.

(قوله: بحذف الْيَاءَيْنِ) الأَصْلِيَّيْنِ، وإبقاء يَاءِ النِّسبَةِ، وقيل: هَذَا أَفْصَح..

(قوله: لأمْن اللبس) إذ لو حذف الياءين، وقيل في النَّسب مرمي التبس ياؤه بين ياء النَّسب والياءَيْن قبل النسب، فلا يدري أنه منسوب أو غير منسوبٍ. وفي (الشيرازي) لِكَيْلَا يُشْتَبَه (الْمَرمِي) بِلَا يَاءِ النِّسبَةِ بالَّتِي مَعَ يَاءِ النِّسبَة.

(قوله: وَكلُّ مَا في آخِرِهِ... إلخ) أي: إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة، فإما أن تكون مسبوقة بحرفٍ أو بحرفينِ أو ثلاثةٍ فأكثر، فإن كانت مسبوقة بحرفٍ لم يحذف من الاسم شيء عند النسبِ،

(نَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانِيهِ) عِندَ النّسب (يَجِبْ) مِن غَيرِ تَغيِيرٍ لَه إنْ لَم يَكُن مُنقلِباً عَن واوٍ، نَحو: حَيَوِيّ (وَٱرْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ) كطَيّ، فَقُل طَوَوِيّ، وثالثه تَقلبُهُ واواً مُطلَقاً فَقُل فيه حَيَوِيّ.

أبو طالب

(**قوله: فقل فيه حيوي**) هذا الكلام مما لا طائل تحته، ولو سلم فالأولى أن يقول بدل حيوي طووي؛ لأن حكمه أخفى من حكمِه).

الناصية

ولكن يفتح ثانيه، ويعاملُ معاملةَ المقصورِ الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصلِ لم تزد على ذلك، كقولك في حي: حيوي، فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفاً؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها، ثم قلبت واواً لأجل ياءِ النّسبِ. وإن كان ثانيه في الأصلِ واواً رددته إلى أصلِه: فتقول في طي طووي؛ لأنه من طويت. وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَارْدُدْهُ وَاواً... إلخ) قوله الآتي.

(**قوله: فَتْحُ ثانِيهِ عِندَ النَّسب**) أي: فتح الحرفِ الثَّاني من ذلك الاسم، وهو الياء الأول لا الياء الثَّاني (دشتي).

(**قوله: مِن غَير تغيير له**) أي: للثاني بل يبقى ياءً.

(**قوله: نحو حَيَوِيّ**) بِفَتحِ اليَاءِ الأولى الأصلية، وقَلبِ اليَاءِ الثَّانيةِ الأصليةِ إلى الْوَاو؛ لِكَيلا تَجْتمع مَعَ يَاءِ النِّسبَة ثَلاثُ يَاءَات.

(**قوله: واردده**) أي: الثَّاني.

(**قوله: إنْ يَكُن عَنْهُ قلب**) أي: يكن قلب عن واوٍ. يَعني: إنْ كانتِ الياءُ الأولى الأصليةُ في الأصلِ وَاواً كـ (طَيّ) فَأصلُهَا (طَوْي)، في هذِهِ الْحَال تقلب اليَاء الأصلية الأُولى إلى وَاو أيضاً في النسبة. هَذَا، وإن كانت مسبوقة بحرفين فسيأتي حكمها في قوله **وألحقوا معلّ لام عريا**، وإن كانت مسبوقة بثلاثةٍ فأكثر، فقد تقدَّم حكمها في قوله: ومثله مما حواه احذف (سم).

(**قوله: وثالثه... إلخ**) يعني الحرف الثَّالث وهو الياء الثَّانية، فيقلب واواً مطلقاً سواء كان أصلياً أو مقلوباً عن واوٍ (دشتي).

(**قوله: حيوي**) ولم يقلب حرف العلةِ الأوّل في حيوي وطووي ألفاً لما يلزم من زيادةِ التغيير مع اللبسِ، أو لأنَّ حركته عارضة، ولا الثَّاني؛ لسكونِ ما بعده، ووجوب كسر الأوّل أنها لم ترد في تثنيةٍ أو جمعٍ، هكذا ينبغي تقرير هذا المحل، ومنه يعلم خلل تقرير الحواشي للإيراد وخلل ما أجابوا به عنه، فتنبه والله الموفق (صبان).

وَعَـلَـمَ الـتَّـثْـنِـيَـةِ احْـذِفْ لِـلـنَّـسَـبْ   وَمِـثْـلُ ذَا فـي جَـمْـعِ تَـصـحِـيـحٍ وَجَـبْ

(وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذا فِي جَمْعِ تَصْحيحٍ وَجَبْ) فَتحذِف عَلَمَه، كقَوْلِكَ في زَيْدان وزَيْدُون: عَلَمَيْنِ زَيْدِيّ. ....

أبو طالب

(**قوله: علمين**) التَّخصيص بالعلمِ مع عمومِ المسألة لغيره أيضاً؛ إما لقلة النِّسبة إليهما غير علمين؛ وإما لكثرة مباحثهما في النِّسبةِ علمين كما ترى؛ وإما للاكتفاءِ بالفردِ الخفي عن الفردِ الجلي.

الناصية

(**قوله: وعلم التثنية**) أي: علامة التثنيةِ، وهي الألفُ والنُّون، أو الياء والنُّون.

(**قوله: احذف للنسب**) أي: لأجله، لأن المثنى والجمع قبل التسمية بهما إنما ينسب لمفردِهما، كما في التوضيحِ، قال الفارضي: فإن خيف لبس جيء بقرينة. اهـ. فأما إذا كان المخوف الإجمال، فلا تجب القرينة (صبان).

(**قوله: احْذِف لِلنَّسَب**) فتقول في النسبِ إلى مسلِمَين ومسلِمِين ومسلمات: مسلمي، وفي النسبِ ا ى تمرات تمري بالإسكانِ، وحكم ما سمي به من ذلك على لغةِ الحكايةِ كذلك، وعلى هذا يقال في النسبِ على نصيبين نصيبيّ، وإلى عرفات عرفي. وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان، والجمع المذكر مجرى غسلين، فإنه لا يُحذف، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان مسلماني، وفي النسب إلى نصيبين نصيبيني، ومن أجرى الجمعَ المذكرَ مجرى هارون، أو مجرى عربون، أو ألزمه الواوَ وفتحَ النونَ، قال فيمن اسمه مسلمون: مسلموني، ومن منع صرفَ الجمعِ المؤنثِ نزل تاءه منزلةَ تاء مكة، وألفه منزلة ألف جمزى، فحذفهما، فيقول فيمن اسمه تمرات: تمري بالفتح. وأما نحو ضخمات ففي ألفه القلبُ والحذفُ؛ لأنها كألف حبلى، وليس في ألف نحو: مسلمات وسرادقات إلا الحذفُ، وحكمُ ما ألحق بالمثنَّى والمجموع تصحيحاً حكمهما: فتقول في النَّسب في اثنين: اثني وثنوي، وإلى عشرين: عشري، وإلى أولات: أولي، وفي (التَّصريح) مما يحذف لياءِ النَّسبِ (علامة التَّثنية وعلامة جمعِ تصحيحِ المذكَّرِ، فتقول في النَّسبِ إلى (زيدان وزيدون) حال كونِهما (علَمين معربين بالحروفِ زيدي)، بحذفِ علامةِ التثنيةِ وعلامةِ الجمعِ؛ لئلا يجتمعَ على الاسمِ الواحدِ إعرابان، إعرابٌ بالحروفِ وإعرابٌ بالحركاتِ في ياء النسبِ، وحذفت النون تبعاً لما قبلها؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً، فيحذفان معاً، (فأما قبلَ التسمية) بهما (فإنما ينسب إلى مفردهما) لا إليهما.

(**قوله: في جمعِ تصحيحٍ**) أي: لمذكرٍ أو مؤنثٍ كما سيأتي في الشَّرح.

(**قوله: كقَوْلكَ في زَيْدَان... إلخ**) يَعني: إذا انْسَلَخَا عَن مَعنى المثَنَّى والجمعِ، وكانا علمين لشخصٍ أو لشيءٍ.

نَعم مَنْ أَجرى زَيدانِ عَلماً مَجرى سَلمان قالَ: زَيدانِيّ، ومَنْ أَجرى زَيْدِين عَلَماً مَجْرى غِسْلِين قالَ: زَيْدِينيّ، ومَنْ أَجْراهُ مَجْرى عَرْبُون، ....

أبو طالب

(**قوله مجرى سلمان**) إذا سمي بمثنى فقد يبقى في الإعرابِ على حالةٍ قبل التسميةِ به، وقد يعرب بما يقتضيه حال التَّسمية، وله إجراؤه مجرى سلمان لغة من أجرى التثنيةِ بالألف في جميعِ الأحوالِ، وحمل عليها قوله عليه السلام: «من أحب كريمتاه لم يكتب بعد العصرِ».

(**قوله ومن أجرى زيدين**) قد سبق في أوائل الكتاب أن الجمع إذا سمي به كعليين، يجوز فيه أربعة أنواعٍ من الإعرابِ: إعراب الأصلِ، ولزوم الياءِ مع إجراء الحركاتِ على النونِ، ولزوم الواوِ كذلك، ولزوم الواوِ وفتح النون، ولم يتعرض للثالثِ؛ لكونه معلوماً من الرابعِ بطريقِ الأولى.

(**قوله مجرى غسلين**) فيقولُ: زيدين بلزومِ الياءِ وإجراءِ الحركاتِ على النونِ، والغسلين: غسالة غسل بها الجرحُ، وما يخرج من أبدان أهل النارِ من الدمِ والقيحِ والماءِ الأصفرِ.

(**قوله: عربون**) بسكونِ الراءِ المهملةِ: علم شخصٍ، وليس منقولاً من الجمعِ.

الناصية

(**قوله: نَعم مَنْ أَجرى زيدان... إلخ**) أي: من كان مذهبه في التثنية (إذا صار علماً) إثبات العلامة في جميع حالات الإعرابِ فعند النَّسبِ لا يحذفُ علامة التثنية (دشتي).

(**قوله: مَجرى سَلْمَان**) أي: في لزومِ الألفِ والمنعِ من الصَّرفِ لزيادةِ الألفِ والنُّونِ، وفي الفارضي أن منهم من يجريه مجرى سرحان في لزومِ الألفِ والصَّرفِ، وأن النَّسب إليه على هذا الوجهِ بثبوتِ الألفِ والنُّونِ، ويمكن إدراجه في قوله: مجرى حمدان بأن يراد مجراه في لزوم الألفِ، وجَعْل الإعراب على النُّون أعمَّ من أن يكون مصروفاً أولاً، لكنَّ صرفه مشكل مع اجتماعِ العلميةِ وزيادةِ الألفِ والنُّون (صبان). وفي (التَّصريح) من أجرى زيدان علماً مجرى سلمان) في لزومِ الألفِ، والإعرابِ على النُّونِ إعراب ما لا ينصرفُ للعلميةِ والزِّيادة، (وقال) وهو تميم بن أبي مقبل لا خلف الأحمر خلافاً للموضح:

(أَلَا يَـا ديـارَ الـحَـيِّ بِـالـسَّـبـعـانِ) أَمـلَّ عَـلَـيْـهَـا بـالـبِـلَـى الـمَـلَـوَانِ

(قال) في النسب (زيداني) بإثباتِ الألفِ والنُّونِ كما تقول سلماني، والسَّبعان: تثنية سبع اسم موضعٍ، والملوان: الليل والنهار.

(**قوله: ومن أجرى زيدين علماً مجرى غسلين**) في لزومِ الياءِ والإعرابِ على النُّون منونة، أو في لزومِ اليَاءِ في جَميعِ حَالاتِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وظُهورِ الْحَرَكَاتِ على النُّونِ.

وفي الدشتي بأن جعل الياءَ والنُّون جزءَ الكلمةِ.

(**قوله: قالَ زَيدينِيّ**) أي: (قال) في النسبِ (زيديني) بإثباتِ الياءِ والنُّونِ، كما تقول غسليني بجعلِ الواوِ والنُّونِ جزء الكلمةِ. أو في لزومِ الوَاوِ في كل حَالاتِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، وتَقديرِ

وأَلْزَمَهُ الواوَ وفَتْحَ النُّونِ ....

أبو طالب

....

الناصية

الحَرَكاتِ عَلى النُّون، وفتحِ النُّونِ في حَالاتِ الرّفع، والنّصب، والجرِّ كلها (شيرازي) وفي (التّصريح): (ومن أجراه) أي: زيدون (مجرى هارون) في لزومِ الواوِ، وجعل الإعرابِ على النُّونِ، ومنع الصَّرفِ للعلميةِ، وشبه المعجمةِ، (أو) أجراه (مجرى عربون) في لزومِ الواوِ والإعرابِ على النُّونِ منونة، (أو ألزمه الواو وفتح النُّونِ) كالماطرون، (قال) في النَّسبِ على اللغاتِ الثلاثِ (زيدوني) بإثبات الواو والنُّونِ كما تقول: هاروني وعربوني وماطروني، وأما جمع تصحيحِ المؤنثِ ففيه تفصيلٌ، (فنحو تمرات) بالمثناةِ مما كان جمع اسمِ مفتوحِ العينِ في حالةِ الجمعِ، (إن كان باقياً على جمعيته)، ولم ينقل إلى العلميةِ (فالنَّسب إلى مفردِه)؛ لئلا يجتمعَ تأنيثانِ حين تنسب مؤنثاً، قاله أبو حيان، (فيقال نمري بالإسكانِ) في الميمِ؛ لأن مفردَه ساكن العينِ قبل الجمعِ، (وإن كان علماً، فمن حكى إعرابه) حالة الجمعِ حذف الألف والتاءَ معاً، و(نسب إليه على لفظِه) المفتوح حالة الجمعِ، (ومن منع صرفه) للتّأنيث والعلميةِ (نزل تاءه منزلة تاء مكّة، و) نزلَ (ألفه منزلة ألفِ جمزى) لكونِ ثاني ما هي فيه متحركاً، (فحذفهما) على التّدريجِ، فحذفَ أولاً التاءَ كما في مكة، ثم الألفَ كما في جمزى، (وقال نمريّ بالفتح) في حكاية الإعرابِ، ومنع الصرف، وإنما سكنت العين في حال بقائه على الجمعيةِ، وفتحت في حال نقله إلى العلمية، للفرقِ بين النَّسبِ إليه جمعاً والنسب إليه علَماً؛ لأنَّ علامة الجمع تحذف في كلا الحالين، (وأما نحو ضخمات) مما هو جمعُ صفةٍ فقال الموضح بحثاً، (ففي ألفِه) وجهانِ: (القلب) واواً، (والحذفُ؛ لأنها كألف حبلى)، بجامعِ أن كلاً منهما صفة ساكنٍ ثاني ما هي فيه، وعلى كلا الوجهينِ تحذف التّاء فتقول: ضخموي وضخمي، كما تقول حبلوي وحبلي، (وليس في ألف نحو: مسلمات) من الجموعِ القياسية، (و) نحو (سرادقات) من الجموعِ الشاذةِ (إلا احذف)؛ لكونها خامسة فتقول: مسلمي وسرادقي بحذفِ الألفِ والتاءِ، والسُّرادق قال في (القاموس): الذي بمد فوق صحن الدار، والبيت من الكرسف، والغبار السّاطع، والغبار المرتفع المحيط بالشيء (تصريح).

(**قوله: وألزمه الواو وفتح النون**) أي: فيكون معرباً عنده بحركاتٍ مقدّرةٍ على الواوِ منعَ من ظهورِها حكاية أصله حالة رفعه؛ التي هي أشرف أحواله، كما أن لزومَ فتح النون لحكاية أصله لا الثّقل؛ لأنه لا ينهض حالة النَّصب لخفة الفتحة على الواوِ، أي: إذا وقع قبل الحرف المكسورِ؛ لأجل ياء النَّسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها ـ حذفت المكسورةِ، فتقول في طيب: طيبي، وفي ميت ميتي؛ كراهة اجتماعِ الياءات والكسرة، وعبارة الفارضي لاجتماعِ كسرتين وأربع ياءات (صبان).

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

قال: (وثالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ) عِندَ النَّسبِ فَقُل طَيْبِي بِسُكُونِ الياء زَيْدُوني (وَ) لكِنْ (شَذَّ) مِن هذا (طائِيٌّ) المَنسُوب إلى طَيّ إذْ قِياسُهُ طَيْئِي، لكِنَّه أتى (مَقُولاً بِالأَلِفْ) المَقلُوبَةِ عَنِ الياءِ السّاكِنَةِ، وخَرَجَ بِنَحوِ طَيِّب ....

أبو طالب

(قوله إذ قياسه طيئي) بياءٍ ساكنةٍ مخففةٍ، ثم همزةٍ؛ وذلك لأن طي أصله: طيّئ بالهمزةِ كطيب، فحذفت، وجعلت نسياً منسياً.

الناصية

(قوله: مِنْ نحو طَيِّب) أي: كلُّ اسم بعد أوله ياء ساكنة متصلة ومدغمة بياءٍ قبل آخرِ الكلمةِ، فالحرفُ الثَّالثُ وهو الياءُ الثَّاني يحذفُ عند النَّسبِ. وفي (الشيرازي) كل اسمٍ كانَ الْحرف الثالث مِنه يَاءً مَكسورةً، وهي قَبلَ الآخِرِ، وكانَ قَد أدغِمَ فيهَا يَاء قَبلَهَا. وفي التصريح: (يقال في النّسب إلى طيب وهين طيبي وهيني بحذفِ الياء الثَّانية) المدغم فيها، وإبقاء الياء الأولى السَّاكنة؛ كراهة اجتماعِ كسرتينِ وأربع ياءات، ولم يحذفوا الأولى؛ لئلا يرجع إلى تحركِ حرف العلةِ، وانفتاح ما قبله، فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفاً، ويلزم زيادة التَّغيير مع اللبسِ لو انقلبت.

(قوله: بسُكُونِ الْيَاء) الأُولَى، وحَذْفِ اليَاءِ الثَّانية.

(قوله: وَلَكِنْ شَذَّ مِن هَذَا) أي: خرجَ من هذه القاعدةِ.

(قوله: إذ قياسه طيْئي) بسكون الياء كطيْئي، فقلبوها ألفاً على غير قياس؛ لأنها ساكنة، ولا تقلب ألفاً إلا المتحركة؛ فإن كانت الياء مفردةً نحو: مُغْيِل، أو مشددةً مفتوحة نحو: هبيّخ، أو فصل بينها وبين المكسورِ نحو مهييم ـ تصغير مهيام، مفعال من هامَ ـ لم تحذف، بل يقالُ في النسب إلى هذه: مغيلي وهبيخي ومهييمي؛ لنقصِ الثِّقلِ بعَدمِ الإدغام، وبالفتح وبالفصلِ بالمدِّ (صبان).

(قوله: إذْ قِيَاسُهُ طَيْئِيّ) بتخفيفِ الياءِ الأولى؛ وذلك لأن طي أصله (طيّئ) على وزن طيّب، فحذفت الهمزة، فمقتضى القاعدة المذكورة أن تحذف الياء الثَّانية، وتبقى الياء الأولى، لكن سمع شاذاً (طائي) بقلبِ الياءِ ألفاً.

(قوله: عَنِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ) بعد حذف المكسورةِ على غير قياسٍ؛ لأنها لا تبدلُ إلا المتحركة، فلو قيل: تحذف السَّاكنة، وتقلب المتحركة ألفاً لكان قياساً إسقاطياً (خضري).

(قوله: وخَرَجَ بنَحو طَيِّب... إلخ) أي: وخرج بقولِه: (من نحو طيب) هبيخ ومهيّم وهبيخ بفتحِ الأولِ والثَّاني، وياء مشددةٍ مفتوحةٍ بمعنى: الغلام الممتلئ، أو الغلامُ الناعمُ، ومُهَيّيم بضمِّ الأولِ وفتح الثَّاني، ثم ياء مشددة مكسورة بعدها ياء خفيفة ساكنة، على وزنِ (مُفَيْتِيح) تصغير مهيام كمفتاح بمعنى المتحير. وفي (الصَّبان) دخل في إطلاقِ النَّاظم نحو طيب، حيث لم يقيده بكون يائِه متأصلةً أو عارضةً بسببِ تصغير مثلاً، ولا ينافي الدُّخول قولَه: ثالث لما سأذكره، مع أنه بيانٌ للواقعِ في

هَبَيَّخ ومُهَيِّيم فَلا تُحذَف ياؤُهُما؛ لأنَّها في طَيِّب مَكسورةٌ مَوْصُولةٌ بما قبلَ الآخِر، فَأَوْرَثَتْ ثِقْلاً بِخلافِها في هَبَيَّخ لِفَتحِها، وفي مُهَيِّيم لانْفِصالِها.

أبو طالب

(**قوله: مهييم**) بياءٍ مخففة بعد ياءٍ مشددةٍ، كمفيتيح تصغير مهيام كمفتاحٍ، من هام يهيم إذا تحير، وتصغير مهوم اسم فاعلٍ مِن هوم الرجلُ إذا حرك رأسه من النعاسِ، حذف أحد الواوين في التَّصغير، وقلب الأخرى ياء، وأدغم ياء التَّصغيرِ فيه، وأما مهيم اسم فاعلٍ مكبر من: هيمه العشق؛ إذا جعله حيراناً، فينسب إليه على القاعدةِ بحذفِ أحد الياءين، من غير تعويضٍ فيقال: مهيمي.

الناصية

طيبٍ نحو: غزيل تصغيرُ غزالٍ، فتقول فيه: غزيلي، وقد نصّ على ذلك جماعة، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغيرِ المصغرِ؛ ودخل فيه أيضاً أيّم، فيقال فيه: أيّمي، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنُّحاة؛ وقال أبو سعيد في كتابه (المستوفي): وتقول في أيّم: أيّمي؛ لأنك لو حذفت الياءَ المتحركةَ لم يبق ما يدلُّ عليها، قيل: وليس بتعليلٍ واضحٍ، ولو علل بالالتباسِ بالنَّسبِ إلى أيْم لكان حسناً.

(**قوله: لأنَّها**) أي: لأنَّ الياءَ الثَّانيةَ في (طيِّب) مكسورةٌ، ومتصلة بما قبل الآخر، أي: متصلة بالباءِ والياءِ قبل الآخر، والآخر هو ياءُ النِّسبة.

والياءُ المكسورةُ المتصلةُ بما قبل الآخَر ثقيلة، فحذفت بخلافِ الياءِ الغير المكسورة، كالياء الثَّانية في (هبيخ) فهي خفيفة لانفتاحها، والمكسورة الغير المتَّصلة بما قبل الآخر كالياء. الثَّانية في (مهييم)؛ لانفصالها عما قبل الآخر بالياء الثَّالثة، وما قبل الآخر الميم، والآخر ياء النِّسبة (دشتي).

(**قوله: في هَبيَّخ**) بفتح الهاءِ والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت، وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ، وقيل: الغلام النَّاعم، فيقال في النَّسب إليه هبيخي بإثبات الياءِ الثَّانية؛ (لانفتاح الياء) المدغم فيها.

(**قوله: وفي مُهَييم**) تصغيرُ مهيام، مفعال من هام على وجهه؛ إذا ذهب من العشقِ، أو من هام؛ إذا عطش، أو تصغير مهوم اسم فاعل من: هوم الرَّجل؛ إذا هز رأسه من النُّعاس، أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب؛ إذا جعله هائماً، تقول في النسب إلى ذلك كله مهييمي بإثباتِ الياءِ المكسورةِ التثنية وعلامة الجمع؛ لئلا يجتمعَ على الاسم الواحدِ إعرابانِ، إعرابٌ بالحرفِ، وإعرابٌ بالحركاتِ في ياء النسب، وحذفت النونُ تبعاً لما قبلها؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً، فيحذفان معاً، (فأما قبل التَّسمية) بهما (فإنما ينسب إلى مفردهما) لا إليهما (ومن أجرى زيدان علماً مجرى سلمان) في لزوم الألفِ، والإعراب على النونِ إعراب ما لا ينصرِف للعلمية، والزِّيادة (وقال) وهو تميم بن أبي مقبلَ لا خلف الأحمر خلافاً:

(أَلَا يَـا دِيَـارَ الـحَـيِّ بِـالـسَّـبُـعَـانِ) أَمَـلَّ عَـلَـيْـهَـا بِـالـبِـلَـى الـمَـلَـوانِ

(تصريح). (**قوله: لانْفِصَالِهَا**) أيْ: لانفصال الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ عَنِ الْحَرفِ الأخيرِ؛ بِسَبَبِ وُجُودِ الْيَاءِ الثَّالِثَةِ السَّاكِنَة.

وَفَـعَـلِـيٌّ فِـي فَـعِـيـلَـةَ الْـتُـزِمْ   وَفُـعَـلِـيٌّ فِـي فُـعَـيْـلَـةٍ حُـتِـمْ

(وَفَعَلِيٌّ) بِفَتْحَتَيْنِ (فِي) النَّسبِ (إلى فَعِيلَة) بِفَتحِ أَوَّلِهِ وكَسرِ ثانِيهِ الصَّحيحِ العَيْنِ غَيرِ المُضاعَف (التُزِمْ) فَقُل في حَنِيفَة «حَنَفِيّ» (وَفُعَلِيٌّ) بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ (فِي) النَّسَبِ (إلى فُعَيْلَةٍ)

أبو طالب

(قوله في حنيفة) هي مؤنث حنيف، أي: المسلم، والمائل إلى دين الحقِّ، وطريقه، والعابد، والمستقيمُ الطَّريق، والمختون.

الناصية

(قوله: بفتح أوله وكسر ثانيه) بشرطِ صحة العين وانتفاء تضعيفها (كحنيفة وصحيفة، تحذف منه تاء التَّأنيث أولاً، ثم تحذف الياء) ثانياً فرقاً بين المذكر الصَّحيح اللامِ، والمؤنث (ثم تقلبُ الكسرة فتحة) كما في نمر (فتقول: حنفي وصحفي، وشذَّ قولهم في) النسب إلى (السَّليقة) وهي الطَّبيعة (سليقي، وفي) النَّسبِ إلى (عميرة كلب)، وإلى سليمة الأزدِ (عميري) وسليمي، والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي، بحذفِ الياءِ وإبدالِ الكسرةِ فتحةً كما في عميرة غير كلبٍ، وسليمة غير أزد، ولكنهم فرقوا بينهما، والسَّليقي: من يتكلَّم بسليقته، أي: طبيعته معرباً من غيرِ تعلم إعرابٍ، قال:

وَلَـسْـتُ بِـنَـحْـوِيٍّ يـلـوكُ لِـسَـانَـه   وَلَـكِـنْ سَـلِـيْـقِـيٌّ أَقُـولُ فَـأُعْـربُ

(ولا يجوز حذفُ الياء في نحو: طويلة؛ لأنَّ العين معتلَّة، فكان يلزم قلبها ألفاً؛ لتحركِها وتحركِ ما بعدها وانفتاح ما قبلها، فيكثر التَّعبير) مع اللبسِ، ولو لم يقلبوا لزم الاستثقالُ، قاله الجاربردي. (ولا) يجوزُ الحذفُ (في نحو جليلة؛ لأنَّ العينَ مضعفة، فيلتقي بعد الحذفِ مثلان فيثقل) لو أدغموا ألزم زيادة التَّغيير مع اللبسِ.

(قوله: الْتُزِمَ) أي: التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاءِ والياء وفتح العين؛ كقولهم في النسبة إلى حنيفة: حنفي، وإلى بجيلة: بجلي، وإلى صحيفة صحفي، حذفوا تاء التأنيثِ أولاً ثم حذفوا الياء، ثم قلبوا الكسر فتحاً؛ وأما قولهم في سليمة سليمي، وفي عميرة ـ كلب ـ عميري، وفي السليقة سليقي ـ والسليقي: الذي يتكلم بأصلِ طبيعته معرباً ـ قال الشاعر:

وَلَـسْـتُ بِـنَـحْـويّ يَـلُـوكُ لِـسـانَـه   ولـكـن سَـلِـيـقِـيٌّ أَقُـولُ فَـأُعْـرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتَّنبيه على الأصلِ المرفوضِ، وأشذُّ منه قولهم: عبدي وجذمي بالضمِّ في بني عبيدة وجذيمة (أشموني).

(قوله: فَقُل في حَنيفَة «حَنَفِيّ») وفي الصبان فرقاً بين المؤنثِ والمذكرِ كحنيفي وشريفي في النَّسبِ إلى حنيفٍ وشريفٍ، كما سيأتي، ولم يعكسوا؛ لأن المؤنَّث حذفت منه تاء التأنيثِ في النسبِ، فحذفت الياءُ تبعاً لها. اهـ. فارضي، ويقال مثل هذا في حذفِ ياء فعيلة بضمِّ الفاءِ. فإن

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

كَذلِكَ (حُتِمْ) فَقُل في جُهَيْنَةٍ: «جُهَنِيّ».

(وَأَلْحَقُوا ....

أبو طالب

(قوله في جهينة) هي اسمُ قبيلةٍ.

الناصية

قلت: هذا مقتضٍ لإبقاء ياء فعيل وفعيل المعتلي اللام، فلم حذفت؟ قلت: اجتمع مع هذا المقتضى مانعٌ، وهو اجتماعُ أربع ياءات كما سيأتي؛ فلذا حذفوا الياءَ تغليباً للمانعِ، ولذا لم يحذفوا في نحو: طويلةٍ وجليلةٍ. (قوله بضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ) أي: بضمٍّ أوله وفتحِ ثانيه بشرطِ أن لا تكونَ العينُ مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمشالةِ (تحذفُ تاء التأنيثِ أولاً، ثم تحذفُ الياء) لما مرَّ، (فتقولُ جهني وقرظي، وشذّ قولهم في) النَّسبِ إلى (ردينة) رمح (رديني)، بإثبات الياءِ، وتقول في النسبِ إلى عيينة وقويمة: عيني وقومي، ولا يشترطُ هنا صحة العينِ؛ لأنَّ حرفَ العلة إذا انضمَّ ما قبله لا يقلب ألفاً، فلا يلزم المحذورُ السَّابق، (ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو قليلة) بضمِّ القافِ؛ (لأن العين مضعفة) وحذف الياءِ يؤدي إلى الثقلِ لو لم يدغم أحد المثلين في الآخرِ، وزيادة التَّغييرِ مع اللبسِ لو أدغم (تصريح).

(قوله: كَذَلِكَ) أيْ: بِضَمَّةٍ فَفتحةٍ، لكنْ بسكُون الْيَاءِ، وفَتحِ اللّام.

(قوله: حُتم) أي: حتم في النسبةِ إلى فعيلة حذف الياءِ والتاءِ أيضاً، كقولهم في النَّسب إلى جهينة: جهني، وإلى قريظة: قرظي، وإلى مزينة: مزني، حذفوا تاء التَّأنيثِ ثَمَ حذفوا الياءَ، وشذَّ من ذلك قولهم في ردينة: رديني في النَّسبِ إلى ردينة، وهي امرأة السمهري، كانا يُقَوِّمان الرِّماح، وفي خزينة خزيني، وخزينة من أسماءِ البصرةِ. لو سمي باسم شذَّت العرب في النَّسب إليه، لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياسُ. (أشموني).

(قوله: وَأَلْحَقُوا... إلخ) ظاهر كلامِه أن هذا الإلحاق واجبٌ، وقد صرَّح بذلك في (الكافية)، وصرح به أيضاً ولده؛ وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذفُ كما مثل، والإثبات نحو: قصي، وعدي، وهو أثقل لكثرةِ الدالِ، وتناول كلامِه نحو كُسَيّ تصغير كساء، وفيه وجهانِ: قال بعضهم يجب فيه الإثبات، فيقال فيه كسيّ بياءين مشددتين، وأجاز بعضهم كسوي، فإن كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدمُ الحذفِ، كقولهم في عَقيل وعُقيل: عَقيلي وعُقيلي، هذا مذهب سيبويه، وهو مفهومُ قولِه: معل لام، وذهب المبردُ إلى جوازِ الحذفِ فيهما، فالوجهانِ عندهما مطردان قياساً على ما سمعَ من ذلك، ومن المسموعِ بالحذفِ قولهم في ثقيف: ثقفي، وقولهم: في سليم: سلمي، وفي قويم: قومي، وفي قريش: قرشي، وفي هذيل: هذلي، وفي فقيم: ـ كِنانة ـ فقمي، ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم،

مُعَلَّ لامٍ عَريا) مِنَ التَّاءِ (مِنَ المِثالَيْنِ) المَذْكُورَيْنِ (بِما التّا أُوليا) مِنهما فَقَالُوا في عَدِيّ وقُصَيّ: عَدَوِيّ وقُصَوِيّ، كما قالُوا في ضَرِيَّة وأُمَيَّة: ....

أبو طالب

(قوله: في عَدِي وقُصَي) الأول بفتحِ الأولِ وكسر الثاني، والثاني بضمِّ الأولِ وفتح الثاني، وهما علمان لرجلين.

(قوله: وضرية) مؤنث ضريّ، وهو عرق لا يرقأ دمه.

(قوله: وأمية) قبيلة من قريشٍ.

الناصية

وفي مليح خزاعة ملحي، ليفرقوا بينه وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة، ومليح ابن الهون بن خزيمة، ووافق السيرافي المبرد وقال: الحذف في هذا خارج من الشذوذِ، وهو كثير جداً في لغةِ أهل الحجازِ. قيل: وتسوية المبردِ بين فعيل وفعيلٍ ليست بجيدة، إذ سمع الحذف في فُعيلٍ كثيراً، ولم يسمع في فَعيل إلا في ثقيفٍ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنَّظرِ (أشموني).

(قوله: معل لام) يعني معتلها، وقوله من المثالين، أي: من موازنهما حال من معل لام، أو من ضميره في عريا (صبان).

(قوله: مِنَ الْمِثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْن) أي: (فَعِيلة بفتحِ الأولِ، وكسر الثَّاني، وفُعَيلة بضمِّ الأولِ وفتح الثَّاني) يعني: ألحقوا فعيل بفتحِ الأولِ وكسر الثَّاني، وكذا فعيل بضمِّ الأول، وفتح الثَّاني إذا كانا معتلي اللام بغير تاءٍ بفعيلةٍ وفعيلة اللتين مع التاءِ في كونِ النِّسبة إليهما، فَعَلى بفتحتينِ، وفُعَلى بضمةٍ ففتحة بحذفِ الياءِ منهما (دشتي).

(قوله: منهما) في حذف الياء الزائدة، وقلب الأخرى واواً بدليلِ أمثلته الآتية، وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، فقالوا في النَّسب إلى عدي وقصي: عدوي وقصوي، كما قالوا في النَّسب إلى غنية وأمية: غنوي وأموي. (صبان).

(قوله: في عَدِيّ... إلخ) مثالان للوزنين معتلي اللام بدون التَّاءِ (عدِيّ) عَلَى وَزن (حَنِيفة)، ولكنْ بِاسْتِثْنَاءِ التَّاءِ؛ لأنَّ الْعَيْنَ مَفتوحَة والدَّالَ مَكسورة، والْيَاءَ الأولى سَاكِنَة، والياءَ الثَّانية مَفتُوحَة، ثم أدْغِمَتِ اليَاءَانِ، و(قُصَيّ) عَلَى وَزنِ (جُهَيْنَة) بلَا تاءٍ، بِضَمٍّ، فَفَتحٍ، فَسُكُونِ اليَاءِ الأولى، وفَتحِ اليَاءِ الثانِيَةِ، ثُمَّ أُدغِمَتِ اليَاءَانِ.

(قوله: عَدَويّ وقُصَويّ) (عَدَوِيّ) عَلَى وَزنِ (حَنَفِيّ)، و(قُصَوِيّ) عَلَى وَزنِ (جُهَنِيّ)، بحذفِ الياءِ الأَصليةِ الأُولى، وقَلبِ الأصليةِ الثَّانيةِ وَاواً؛ وذَلِكَ لِكَيْلَا تَجتمعَ ثَلاث أو أربع يَاءَاتٍ، واليَاءُ الْمشَدَّدَةُ الْمَوْجُودَةُ هي يَاءُ النِّسبة (شيرازي).

(قوله: كما قَالُوا في ضَرِيَّة وامية) (ضَرِيَّة) عَلَى وزنِ (حَنِيفَة)، و(أُمَيَّة) عَلَى وَزنِ (جُهَيْنَة).

وَتَـمَّـمُـوا مَـا كَـانَ كَـالـطَّـوِيـلَـهْ وَهـكَـذَا مَـا كَـانَ كَـالْـجَـلِـيـلَـهْ

ضَرَوِيّ وأُمَوِيّ؛ بِخِلافِ صَحيحِ اللّامِ مِنهما، فَلا تُحذَف مِنه الياء، فَيُقال في عَقِيل وعُقَيْل: عَقِيليّ وعُقَيْلِيّ.

(وَتَمَّمُوا ما كانَ) عَلى فَعيلَة بِفَتح الفاءِ، وهو مُعتَلّ العَيْنِ (كالطَّويلَهْ) فَقالُوا فيه: طَويلِيّ (وَهكَذا) تَمَّمُوا (ما كانَ) عَلى هذا الوَزنِ، وهو مُضاعَفٌ (كَالجَلِيلَة) فَقالُوا فيها: جَلِيلِيّ،

أبو طالب

(قوله: في عَقيل) وعقيل هذا بفتحِ الأولِ: علم رجلٍ، وبضمِّها: قبيلة.

الناصية

(قوله: ضَرَوِيّ وَأمويّ) (ضَرَوِيّ) عَلَى وَزنِ (حَنَفِيّ)، و(أُمَوِيّ) عَلَى وَزْنِ (جُهَنِيّ) أيضاً بِحذفِ الْيَاءِ الأصليةِ الأولى، وقَلبِ اليَاءِ الأصليةِ الثَّانية إلى الْوَاوِ. وإنَّما جَاءَ الشّارِحُ بِأربعةِ أمثلة لِبَيانِ عَدَمِ الْفَرْقِ في مُعْتَلِّ اللّامِ بَينَ كَوْنِ آخِرِه تَاءً أمْ لا (شيرازي).

(قوله: مِنهمَا) أي: من الوزنين (فعيلة وفعيلة).

(قوله: فيقال في عَقيل... إلخ) بإِبْقَاءِ الْيَاءِ؛ لأنَّ لامَ الْفِعل لَيستْ حَرف عِلةٍ، وإِنَّمَا هِي (لامٌ).

(قوله: وَتَمَّمُوا... إلخ) أي: بإبقاءِ الياءِ وعَدَمِ حَذفِهَا في النِّسبةِ، وفي التَّصريح لا يجوز حذفُ الياءِ في نحو: طويلة؛ لأنَّ العينَ معتلة، فكانَ يلزمُ قلبها ألفاً؛ لتحركِها وتحركِ ما بعدها، وانفتاحِ ما قبلها، فيكثر التَّغيير مع اللبسِ، ولو لم يقلبوا لزمَ الاستثقالُ، قاله الجاربردي، (ولا) يجوزُ الحذفُ (في نحو جليلة؛ لأنَّ العينَ مضعفة فيلتقي بعد الحذفِ مثلان فيثقل) لو أدغموا لزم زيادة التَّغيير مع اللبس.

(قوله: وهو معتلّ العين) صحيحُ اللامِ.

(قوله: كالطَّويلهْ، وهكذا ما كان كالجليلهْ) وظاهرُ أن مجرَّدهما كذلك. اهـ. سم أي: لأنه مما خرج بقوله معل لام.

هَذا وألحق بفَعيلة في ذلك فُعيلة بالضَّمِّ من نحو لُويزة ونُويرة، فقالوا: لُويزي ونُويري، ولم يقولوا: لوزي ونوري لنبت، والطَّويلة: حي، والاحتراز بصحيحِ اللامِ من نحو طويةٍ وحيية فإنه يُقال فيهما: طووي وحيوي.

(قوله: عَلَى هَذَا الْوَزنِ) من فَعيلةٍ وفُعيلة مضاعفاً.

(قوله: وهو مُضاعَف) أي: عَين فِعلِهِ مُضاعَف.

(قوله: كَالْجَليلَهْ) والقليلة فقالوا جليلي وقليلي، ولم يقولوا: جللي وقللي؛ كراهة اجتماعِ المثلينِ لما فيه من الثِّقل مع عدمِ الإدغام؛ لأنَّ الإدغام فيما ذكر ممتنع؛ لأنَّ وزنَ الأولِ فعل بفتحتين وهو واجبُ الفكِّ كلبب. والثَّاني فعلٌ بضمٍّ ففتحٍ وهو واجبُ الفكِّ أيضاً، كصفف جمع صفةٍ.

وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

وتَمَّمُوا أَيْضاً عَلى فَعِيلَة، وهو مُضاعَفٌ كقَلِيلَة.

(وهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنالُ) أَيْ: يُعْطى (فِي النَّسَبْ ما كانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ) ....

أبو طالب

(قوله: كقليلة) تصغير قلةٍ، فهو بضمِّ الأولى لا بفتحِها، حتى تكون تكراراً للجليلةِ.

الناصية

(قوله: عَلَى فُعيلَة) بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ.

(قوله: كقُلَيلَة) تصغير (قلة) بضمِّ القافِ، فتكونُ النِّسبة إليها قُلَيلي بضمِّ الأولِ وفتحِ الثَّاني من دونِ حذفِ الياءِ. وفي (الشِّيرازي) هي إناء يَحتَوي أربعة أصوع، أيْ: مَا يُقَاربُ الاثْنَي عَشَرَ كيلواً، فتَصَغيرُهَا (قُلَيْلي) بإبقاء الياءِ، وحَذفِ التَّاء.

(قوله: وَهمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ في النَّسب... إلخ) أي: حكم همزة الممدود في النسبِ كحكمها في التثنيةِ القياسيةِ، فإن كانت بدلاً من ألفِ التأنيثِ قلبت واواً كقولك في صحراء: صحراوي، وإن كانت أصلية سلمت، تقول في قراء: قرائي، وإن كانت بدلاً من أصلٍ، أو للإلحاق جازَ فيها أن تسلم وأن تقلب واواً، فتقول في كساء وعلباء: كسائي وعلبائي، وإن شئت قلت: كساوي وعلباوي، وفي الأحسنِ منهما ما سبق؛ وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنيةِ الشَّاذة نحو: كسايين، فإنه لا يقاسُ على ذلك في النَّسبِ كما صرَّح به في (شرح الكافية) فلا يقال: كسائي.

وفي (الدشتي) همزة الممدود حكمها في النَّسبِ كحكمها في التثنيةِ، فإن كان همزته بدلاً عن ألفِ التأنيثِ كصحراء تقلب واواً فيقال: صحراوي، وما كانت همزته للإلحاق كعلباء، أو بدل عن أصلٍ نحو: كساء وحياء، فيجوز فيه الأمران بواوٍ أو همزةٍ فيقال: (علباوي وعلبائي، وكساوي وكسائي) وما كان همزته أصلية كقراء تثبت الهمزة فيقال: (قرائي). وفي (التَّصريح): (حكم همزة الممدود في النَّسب كحكمهما في التثنية) فهي إما للتأنيثِ، أو أصلية، أو منقلبة عن حرفٍ أصلي، أو عن حرف الإلحاق، (فإن كانت للتأنيثِ قلبت واواً كصحراوي)؛ لكون الهمزةِ أثقل من الواوِ، ولم تقلب ياء؛ لئلا يجتمع ثلاث ياءاتٍ مع الكسرةِ، وشذَّ الصنعاني في النسبةِ إلى صنعاء اليمن، وبهراني في النسبة إلى بهراء؛ اسم قبيلةٍ من قضاعة، فأبدلوا من الهمزةِ النُّون؛ لأنَّ الألفَ والنُّون يشابهان ألفي التأنيثِ، ومن العربِ من يقول: صنعاوي وبهراوي على القياسِ، (أو) كانت (أصلاً سلمت) من القلبِ غالباً؛ لقوتها بأصالتها (نحو: قرائي) في قراء، وهو الرَّجل الناسك، ومنهم من يقلبها واواً استثقالاً، والأجودُ التَّصحيح، قاله في (التَّسهيل)، (أو) كانت بدلاً من حرفٍ زائدٍ (للإلحاقِ) نحو: علباء، (أو) كانت (بدلاً من أصلٍ) نحو كساءٍ أصله كساوٍ، قلبت الواوُ همزةً؛ لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة، (فالوجهانِ) السَّلامة والقلبُ واواً فيهما.

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا

فَيُقَال في قُرّاء وصَحْراء وكِساءِ وعِلْباء: قُرَّائِيّ، وصَحْراوِيّ، وكِسائِيّ، وكِساوِيّ، وعِلْبائِيّ، وعِلباوِيّ (وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ) إسْنادِيَّةٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فَيُقال في قُرّاء... إلخ) (قُرَّائِيّ) بِإِبْقَاءِ الْهَمْزَةِ الْمَمدودةِ؛ لأَنَّها أَصليةٌ كانتْ تَبْقى في المُثَنَّى (قُرَّاءَان)؛ لأَنَّها أَصليةٌ لا زَائِدَة. (صَحْرَاوِيّ) بِقَلبِ الْهمزَةِ وَاواً. كمَا كَانَتْ تقلَب وَاواً في الْمثَنَّى فَيقَال (صَحْرَاوَان)؛ لأنها هَمزة زِيدَتْ لِلدَّلالةِ على التأنيثِ، ولَيستْ حَرفاً أَصلِيّاً.

(كِسَائِيّ، وكِسَاوِيّ) يَجوز فيه إبقاءُ الْهمزةِ، كمَا يَجوز قَلبُ الْهمزَةِ وَاواً. وهَكذَا (عِلْبَائِيّ، وعِلْباوِيّ) يَجوز فيه الْوَجْهَان؛ لأَنَّ الْهمزَةَ شَبيهة بالحرفِ الأصلِيّ؛ لأَنَّها في (كِسَاء) مُنقلبة عن حَرفٍ أصلِيّ (الواو)؛ لأَنَّ أَصله (كسو) والْواو لام الْكلمةِ، وفي (عِلْبَاء) منقلبة عن مُلحق بحرف أصليّ؛ ولِذَا بَقِيَتِ الْهمزة وَلَم تُقْلَب.

وإنَّما قُلِبَتِ الْهمزة إلى الوَاوِ؛ لأنَّ عَينَ الْهمزةِ لَيست بِلَامِ الْكلمةِ، فَتَشبيهاً لَهَا بالزَّائِدَةِ المَحضَة قُلبَتْ وَاواً.

وإنَّما لَيستْ عَينُ الْهمزَةِ لامَ الكلمةِ؛ لأَنَّ الْمَدَّ مركب مِن أَلفٍ وهَمزة، وفي (كِسَاء، وعِلْبَاء) الأَلِف هي لام الكلمةِ، لا الْهمزَة (شيرازي).

(قوله: وانسب لصدر... إلخ) بقي أنهم قالوا: لو سمي بعامل ومعمول كقائم أبوه، أعرب قائم بحسب العواملِ، وبقي معموله بحاله، وأنه لو سمي بتابعٍ ومتبوع نحو: رجلٍ عاقلٍ، أعرب الأول، وتبعه الثَّاني في إعرابه، وسكتوا فيما علمت عن بيانِ النسبةِ إليهما، ولا يبعد أن ينسب إلى الجزءِ الأولِ منهما كما في الجملةِ والمركب المزجي، وقالوا: لو سمي بعاطفٍ ومعطوفٍ نحو: وزيد، أو ثم زيد حكى، فانظر كيف النِّسبة إليه (سم) باختصار (صبان).

(قوله: جُمْلَةٍ إسْنَادِيَّةٍ) أي: المركب الإسنادي، نحو: برق نحره، وتأبط شراً، فتقول: برقي وتأبطي، وأجاز الجرمي النَّسب إلى العجزِ، فيقول: نحري وشري، وشذَّ قولهم في الشيخِ الكبيرِ: كنتي نسبة إلى كنت، ومنه قوله:

فَأصْبَحْتُ كُنتِيّاً وأصبحْتُ عاجِناً ....

والقياس كوني بضمِّ الكافِ المنقول إليها من الواوِ بعد نقلِ الفعلِ عند إرادة إسناده إلى ضميرِ الرَّفع المتحركِ، من فعلٍ بالفتح وزن كان أصالة إلى فعلٍ بالضمِّ، وإنما كان القياسُ كونياً بردِّ الواوِ؛ لزوال سبب حذفها، وهو التقاؤها ساكنةً مع النُّونِ المسكنةِ؛ لاتصالِ ضميرِ الرفعِ المتحركِ بها (أشموني).

فَقُل في تَأَبَّطَ شَرّاً: تَأَبَّطِيّ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **فَقُل في تَأَبَّطَ شَرّاً تَأَبَّطِيّ... إلخ**) أجاز أبو حاتم السّجستاني النّسب إليهما معاً، فيقال: تأبطي شري كما أجازه في المزجي والعددي، كذا في الهمعِ، قال (سم)، الظّاهر أن معنى كل منهما حينئذٍ المنسوب إلى تأبط شراً، إلا أنَّ الأولَ منسوبٌ إلى تأبط، والثّاني إلى شرّاً، وحينئذٍ فهما مترادفانِ، فلو قيل: هذا تأبطي شري؛ فهل كل منهما خبر، أو الخبر أحدهما، والثّاني تأكيد له، ويحتملُ أن مجموعهما هو المنسوب إلى تأبط شراً، لا كل منهما فيكونان خبراً واحداً، كما في هذا حلو حامض، فليراجع. اهـ. ويلزم على الاحتمالِ الأخيرِ وقوعُ ياء النسبِ حشواً، وما ذكره يجري في النسب إلى جزأي المزجي والعددي معاً (صبان). وفي (التصريح) إن كان التّركيب إسنادياً كتأبطي وبرقي في) النّسبة إلى (تأبط شراً وبرق نحره، ومزجياً) سواء كان صدره صحيحاً أم معتلاً (كبعليّ ومعدي أو معدوي في) النّسب إلى (بعلبك ومعديكرب)، وإنما خير في الياء بين إبقائِها على حالِها وقلبها واواً؛ لأنك إذا حذفت الجزء الثّاني صار الجزء الأول منقوصاً، وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التّصحيح والقلب واواً، نحو: قاضي وقضوي، والأرجح التّصحيح كما تقدَّم، وفي النّسب إلى المزجي خمسة أوجهٍ: **أحدها**: ما ذكره الموضح تبعاً للنظمِ من الاقتصارِ في النّسبِ على الصّدر، وهو مقيس اتفاقاً. **الثّاني**: أن ينسبَ إلى عجزِه فتقول: بكي وكربي، واختاره الجرمي. **الثّالث**: أن ينسبَ إليهما معاً مزالاً تركيبهما، فتقول بعلي بكي ومعدي كربي، واختاره أبو حاتم وآخرون، وأنشد عليه السيرافي:

تَـزَوَّجْـتُـهَـا رَامِـيَّـةً هُـرْمُـزِيَّـةً ... بِـفَـضْـلَـةِ مَا أَعْـطَـى الأَمِـيْـرُ مِـنَ الـرِّزْقِ

فنسبها إلى رام هرمز: بلدةٍ من نواحي خوزستان. **الرّابعُ**: أن ينسبَ إلى جمعِ المركبِ فتقول: بعلبكي، ومعديكربي. **الخامس**: أن يبني من جزأي المركب اسماً على فعلل وينسب إليه، **قالوا في** النّسبِ إلى حضرموت حضرمي، (أو إضافياً كامرئي) بكسر الراءِ تبعاً لكسرةِ الهمزةِ، (ومرئي) بحذف الهمزة الأولى، وفتحِ الميمِ والراء (في) النسبِ إلى (امرئ القيس) قيل: وامرئي شاذٌّ عند سيبويه، والمطرد عنده مَرَئِي بحذفِ الهمزةِ وفتحِ الميمِ والرّاء، كذا تكلمت به العربُ، قال ذو الرُّمة يهجو امرأ القيس:

إِذَا الـمَـرَئِـيُّ شَـبَّ لَـهُ بَـنَـاتٌ ... عَـقَـدْنَ بِـرَأْسِـهِ أَبَـةً وعَـارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي، فإنه ينسب إليه مرقسي، (إلا إن كان) المركبُ الإضافي كنيةً كأبي بكر وأم كلثوم، أو) كان (معرفاً صدره بعجزِه كابن عمر وابن الزبير، فإنك)

(وَصَدْرِ ما رُكِّبَ مَزْجاً) فَقُل في بَعْلَبَك: بَعْلَبِيّ (وَ) انْسِب (لِثانٍ ....

أبو طالب

(**قوله: وصدر ما ركب مزجاً**) قال ابن الناظمِ: قد يبنى من جزأي المركبِ اسمٌ على فعلل، وينسبُ إليه كقولهم في حضرموت: حضرمي، وفي عبد شمس: عبشمي، وفي تيم اللات: تيملي. انتهى.

أقول: هذا حسنٌ، وبناء فعلل إما بالحذفِ من كلا الجزأينِ كعبشمي، أومن أحدهما كحضرمي.

الناصية

تحذف صدرَه، و(تنسب إلى عجزه)؛ لأنَّه المقصودُ بمدلوله، (فتقول: بكري وكلثومي وعمري) وزبيري، (وربما ألحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في) النسب إلى (عبد الأشهل أشهلي، و) في النَّسبِ إلى (عبد مناف: منافي) فحذفوا صدرَهما، ونسبوا إلى عجزهما، إذ لو عكسوا وحذفُوا العجزَ، ونسبوا إلى صدرِهما، وقالوا: عبدي؛ لالتبسَ بالنسبِ إلى عبد غيره مضاف، والأشهلُ صفة لرجلٍ، ومناف اسم لصنم، والحاصلُ أن المركبَ الإضافي ينسبُ إلى عجزِه في ثلاثةِ مواضعَ، **أحدها**: ما كان كنية، **الثَّاني**: ما تعرف صدره بعجزِه، **الثالث**: ما يخاف اللبس من حذفِ عجزِه، وما سوى هذه المواضعِ الثَّلاثةِ ينسبُ فيه إلى الصَّدر، وشذَّ بناء فعلل من جزأي المضافِ منسوباً إليه، والمحفوظُ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي، في النَّسب إلى تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حجر الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس.

(**قوله: مزجاً**) أي تركيب مزجٍ، أو حالة كونِ ما ركب ممزوجاً.

(**قوله: فَقُل في بَعْلَبَك بَعْلِي**) بحذفِ (بَك) ولا تَقل (بَعْلَبَكِيّ)، وتقول في معدي كربِ: معدي ومعدوي؛ لأنه كقاضٍ، وينبغي أن يكون الرَّاجح هنا الحذفَ كما هناك (زكريا).

هَذَا، ومثل الأَشْمُونِي لِقَوْلِ النَّاظِم: (مَا رُكِّبَ مَزْجاً) بنحو بعلبك، وحضرموت، فتقول: بعلي وحضري، وهذا الوجه مقيس اتفاقاً، ووراءه أربعة أوجهٍ: **الأولُ**: أن ينسبَ إلى عجزِه، نحو بَكي، أجازه الجرمي وحده ولا يجيز غيره. **الثَّاني**: أن ينسبَ إليهما معاً مزالاً تركيبهما، نحو بعلي بكِّي، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله:

تَـزَوَّجْـتُـهَـا رَامِـيَّـةً هُـرْمُـزِيَّـةً ....

الثَّالث: أن ينسب إلى مجموع المركب، نحو: بعلبكي. **الرَّابع**: أن يبنى من جزأي المركبِ اسمٌ على فعللَ، وينسب نحو: حضرمي، وهذان الوجهانِ شاذانِ لا يقاسُ عليهما.

(**قوله: وانسب لثانٍ.. إلخ**) شروع في النَّسب إلى المركبِ الإضافي، وعبارةُ (التَّسهيل) مع شرحه للدَّماميني، ويحذفُ لها صدرُ المضافِ أن تعرف بالثَّاني تحقيقاً كابنِ الزُّبيرِ وابن عمر، فتقول: زبيري وعمري، أو تقديراً كأبي بكرٍ وأبي حفصٍ حيث لا بكرَ ولا حفصَ، وإلا فهما من القسمِ الأولِ، فتقول: بكري وحفصي، وألا يتعرف بالثَّاني لا تحقيقاً ولا تقديراً، فعجزه أي:

إِضَــافَــةً مَــبْــدُوءَةً بِــابْــنٍ أَوَ أَبْ أَوْ مَــالَــه الــتَّــعْــرِيــفُ بِــالــثَّــانِــي وَجَــبْ

تَمَّما إضافَةً) إمّا (مَبْدُوءةً بِابْنٍ أَوْ أَبْ) أَمْ أُمٍّ كعُمَرِيّ وبَكْرِيّ وكُلْثُومِيّ في ابْنِ عُمَر وأبي بَكر وأُمِّ كُلثُوم (أَوْ) أَوْلِها (ما لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثّانِي وَجَبْ) بِأَنْ كانَتْ إضافَتُهُ مَعنوِيَّةً كزَيْدِيّ في غُلامِ

أبو طالب

(**قوله: وأَوِّلها**) هذا بتشديدِ الواوِ مقابل الثاني، لا بتخفيفها على أن يكون فعل أمرٍ، والهاءُ مفعوله، وهو مبتدأ، خبره الموصولُ، والجملةُ عطفٌ على قولِه مبدوءة، فهي أيضاً وصف لقولِه إضافة، ولا يخلو ما في عود هذا الضّمير إلى الإضافة من المسامحة، ثم هذا من عطفِ العامِّ على الخاصِّ؛ لمزيد الاهتمام بهذا الخاصِّ.

الناصية

فيحذفُ لها عجزهُ وينسب إلى صدرِهِ، وذلك مثل امرئ القيسِ فتقول: امرئي ومرئي؛ لأنه لم يتعرَّف صدره بعجزِهِ، ؛ إذ لم يسبق له إضافة قبل استعماله علماً، وقد يحذفُ صدرُه خوف اللبسِ، أي: لأجلِ خوف اللبسِ كالنِّسبة إلى عبد القيسِ وعبدِ الأشهلِ وعبد مناف، فإنهم قالوا في ذلك: قيسي، وأشهلي، ومنافي، ومرادُ المصنفِ بالمضافِ ما كان علماً أو غالباً لا مثلَ غلامِ زيدٍ مما ليس علماً، فإنه ينسبُ فيه إلى غلامٍ، وإلى زيدٍ فيكونُ من قبيلِ النِّسبةِ إلىٰ المفردِ لا إلى المضافِ، إذ ليس للمجموع معنى مفرد ينسب إليه بخلافِ ابن الزبيرِ ونحوه، كذا قاله المرادي.

(**قوله: تَمَّما إضَافَةً**) يعني: في النسبةِ إلى المُضافِ والمُضافِ إليه (بِالْعَكسِ) احْذِفِ الْمضافَ، وأدْخِل يَاءَ النِّسبَةِ عَلَى المُضَافِ إليه.

(**قوله: تَمَّمَا إضَافَةً... إلخ**) يعني في التركيبِ الإضافي إذا كان المركبُ مبدوءاً بأب أو ابنٍ أو أم، فياء النِّسبة تلحق الجزءَ الثّاني (المضاف إليه) ويحذفُ الجزء الأول، وكذا إذا كانت الإضافة معنوية بأن كان الجزء الثّاني معرفاً للأولِ، فياء النِّسبة تلحق الجزءَ الثّاني أيضاً (دشتي). (**قوله**:

إِضَــافَــةً مَــبْــدُوءَةً بِــابْــنٍ اوَ ابْ أَوْ مَــالَــهُ الــتَّــعْــرِيــفُ بِــالــثّــانــي وَجَــبْ)

هذا الأخير من عطفِ العامِّ على الخاصِّ، أي: يجب أن يكونَ النَّسب إلى الجزءِ الثّاني من المركبِ الإضافي في ثلاثةِ مواضعَ، ذكر منها هذا البيت موضعين، وسيذكرُ الثّالث: **الأول**: أن تكونَ الإضافة كنية، كأبي بكرٍ وأمّ كلثومٍ. **والثّاني**: أن يكونَ الأول علماً بالغلبةِ، كابن عباسٍ وابن الزبيرِ، فتقول بكري وكلثومي، وعباسي وزبيري. (تنبيه): كان الأحسنُ أن يقول:

إِضَــافَــةً مِــنَ الــكُــنَــى أَوِ اشْــتَــهَــرْ مــضــافــهــا غــلــبــةً كــابــنِ عُــمَــرْ

لأنَّ عبارته توهم أن ماله التَّعريف بالثّاني قسم برأسِه، فشمل نحو: غلام زيدٍ، وليس كذلك؛ قال في (شرح الكافية): وإذا كان الذي ينسبُ إليه مضافاً، وكان معرفاً صدره بعجزه، أو كان كنية،

زَيْد، وعِندِي في هذا القِسْمِ نَظَرٌ لأجْلِ اللّبس، وفي القِسْمِ الأَوّلِ بَحثٌ، هَلْ يَلحَقُ بِما ذُكِرَ،

أبو طالب

(**قوله: وعندي في هذا القسم نظر**) أي: نظر على المصنف، وحاصله أن الحكمَ بالنسبةِ إلى الجزءِ الثاني مطلوب غير مقيدٍ بعدمِ اللبسِ غير صحيحٍ، لا أن الحكمَ بها رأساً غير صحيح؛ لوجودِ اللبسِ في جميع أفراده، كما توهم.

(**قوله: وفي القسم الأول بحث**) أي: اعتراضٌ على المصنف، وحاصله أن هذا يلحق بما ذكر في النسبة إلى الجزء الثاني، فلم لم يتعرض لإلحاقه به فيه، أو المراد بالبحث التحقيق، وحاصله أن الاحتمالَ الراجحَ لحوقه به فيه؛ لكونها داخلة في الكنيةِ والاستفهامِ على التقديرين للتحقيقِ، ولو لم يذكر المصنف لفظ الابن لم يقع هذا البحثُ في موقعِه.

الناصية

حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك في ابن الزبير: زبيري، وفي أبي بكر: بكري؛ هذا كلامه. وكذا قال الشَّارح، إلا أنَّه زادَ في المثلِ غلام زيدٍ، وعلى هذا فقول الناظم: أو ماله التَّعريف بالثَّاني من عطفِ العامِّ على الخاصِّ؛ لاندراجِ المصدرِ بابن فيه، وهو تمثيلٌ فاسدٌ؛ لأنهم يعنونَ بالمضافِ هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثلَ غلامِ زيد، فإنَّه ليس لمجموعِه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوزُ أن ينسبَ إلى غلامٍ وإلى زيدٍ، ويكون ذلك من قبيلِ النَّسبِ إلى المفردِ، لا إلى المضافِ، وإن أرادَ غلامُ زيدٍ مجعولاً علماً - فليسَ من قبيلِ ما تعرف فيه الأول بالثَّاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدرِه ما لم يخف لبس (أشموني).

(**قوله: أواب**) بنقل حركة همزة أب إلى الواوِ أي أو أم (صبان).

(**قوله: كعُمَريّ وبَكريّ... إلخ**) أي بحذفِ (ابن، وأب، وأم).

(**قوله: أو أوّلها**) بتشديدِ الواوِ، مبتدأ، وخبرها (ماله التَّعريف...)، والمعنى إمَّا إضافة مبدوءة بابن، أو إضافة أولها معرف بالثَّاني.

(**قوله: أو ما له**) أي: أو مبدوءة بما ثبت له التَّعريف بالثَّاني قبل العلمية بالغلبةِ.

(**قوله: مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّانِي وَجَبَ**) أي: كانت إضَافة، وكانَ الْمُضَاف إلَيه هو الْمُعَرِّف لِلْمُضَاف (شيرازي).

(**قوله: وعِندي في هَذَا الْقِسْمِ**) أي: الإضافة المعنوية (ما له التَّعريف...).

(**قوله: لأجْل اللّبس**) لأن (زيدي) مثلاً لا يعلم أنه نسبة إلى زيدٍ، أو إلى غلامِ زيدٍ. وفي (الشيرازي) اللّبْس بِالنِّسبةِ إلى نَفْسِ (زَيد)، فَلَا يُعْلَمُ الْمقصودُ أيُّهما.

(**قوله: بمَا ذُكِرَ**) من ابنٍ وأبٍ وأمٍّ، والحاصل أن بنت أيضاً مثل هذه الثَّلاثة في كونه كنية، فهل هو مثلها في النِّسبة أيضاً بأن تلحقَ ياء النِّسبة بالمضافِ إليه، إذا كانت الإضافة مصدرة بها كبنت الشاطئ فيقال شاطوي أم لا، ولا وجه لافتراقِه عن الابنِ والأبِ والأمِّ.

فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

المبْدُوءَةُ بِبِنْتٍ كما قُلنا بِأَنَّهُ كُنيةٌ، وَلَم أَرَ مَنْ ذَكَرَهُ.

(فِيما سِوى هذا) المُقرَّرِ كالَّذي لَيسَ مَصدَراً بِما عُرِّفَ بِالثّاني، ولا بِكُنْيَةٍ كَما في «شَرحِ الكافِيةِ». وهو يُقَوِّي بَحثِي إلا أَنْ يَمْنَعَ أَنَّه كُنيَةٌ، (انْسِبَنْ لِلأَوَّلِ) وَاحْذِفِ الثّاني (ما) دامَ (لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ) ....

أبو طالب

(**قوله: كما قلنا بأنه**) كنية أي: لما ذكرنا من القولِ بأن المبدو بالبنتِ كنية.

(**قوله: ولم أر من**) ذكره أي: ذكر هذا البحث، أو كل من النظرِ والبحثِ، أو لحوق المبدوِّ بالبنت بما ذكر.

الناصية

(**قوله: كمَا قُلنَا... إلخ**) أَيْ: كَما مَرَّ في أَوَّلِ الكِتَابِ في بَابِ (الْعَلَم) أنَّ الْمَبْدُوء بابْنَة، ابْن كنية، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ.

(**قوله: ولم أر منْ ذَكَرَهُ**) أي: من ذكرِ البنتِ في عداد تلك الثَّلاثة في بابِ النَّسبِ. وفي (الشيرازي) لم أرَ مَن ذكر هذا الْبَحثِ هُنَا.اهـ. ثم رأيته بخطِّ بعض الأفاضل عن تصريحِ الشَّاطبي، فيقال في النَّسب إلى بنت غيلان غيلاني.

(**قوله: فما سِوَى هذا الْمُقَرَّر**) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزءِ الثَّاني من المركبِ الإضافي.

(**قوله: ولا بكُنْيَةٍ... إلخ**) يَعني: قال في (شرح الْكافية) (مَا لَيسَ بِكُنْيَة)، ولم يَقُل مِثل ما قَال المصنف هنَا، (مَا لَيسَ مبدُوءاً بِابْنٍ أوْ أب) وكلمة الكنية أعمّ مِن (الْمبدوء بِابن، أو أبٍ)؛ لِشُمُولِ كلمةِ (الْكُنية) لِلْمَبْدُوءة بِبِنْتٍ أيضاً، كَمَا مَرَّ في بَحثِ (العَلَم) أوّل الكِتَاب (شيرازي). وفي (الدشتي) قال المصنف في (شرح الكافية) عن القسمِ الأول: (إذا كانت الإضافة مبدوءة بكنيةٍ) ولم يقل كما في هذا الكتاب (مبدوءة بابن أو أبٍ)، وتعبيره هناك يقوي بحث الشارح آنفاً، (وفي القسمِ الأولِ بحث)؛ لأن البنتَ كنية، فيشمله كلامُ المصنِّف في (شرح الكافية).

(**قوله: إلّا أنْ يُمْنَعَ أنَّه كُنيَةٌ**) أي: إلا أن يمنع كون البنتِ كنية، فلا يشملُه كلام المصنف في (شرح الكافية). أو إلّا أنْ يُقال بِأنَّ الْمبدوء (بِبِنْت) لَيسَ كنيةً أصلاً.

(**قوله: انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ**) منهما.

(**قوله: ما لم يخف لبس**) قال ابن هشامٍ: ينبغي، بل يجب أن لا يجتنب اللبس، بل يقال: عبدي كما قال الشَّاعر:

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ ....

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازاً اَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فَقُل في امْرِئِ القَيْسِ «امْرِئِيّ»، فَإِنْ خِيفَ فَاحذِفِ الأوَّلَ وَانسِبْ لِلثّاني (كَعَبْدِ الأشْهَلِ) فَقُل فيهِ: أَشْهَلِيّ، وهذا يَعْضُدُ نَظَري في القِسْمِ السَّابِق.

(وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ ....

أبو طالب

(قوله: وهذا يعضد نظري) أي: يقوي منع اللبسِ جوازَ النِّسبة إلى الجزءِ الأولِ منعه جواز النِّسبة إلى الجزءِ الثاني.

(قوله: في القسم السابق) أي: القسمُ اللاحقِ السَّابق باعتبارِ ما تكلَّمت فيه.

الناصية

وذلك لأنهم لم يجتنبوه في النَّسب إلى مصطفى ومصطفين، وإلى ضارب وضاربين، وإلى مسجد ومساجد، وإلى زيد وزيدين، وإلى خمسة وخمسة عشر، ثم قال: وبالجملةِ فالقولُ بمراعاةِ الإلباسِ هادم لقواعد البابِ، أو مقتضٍ لترجيحِ أحدِ المتساويين، وفي المقربِ مثل ما قال النَّاظم، وفي كلامِ ابن الخبازِ ما يخالفه كذا في يس (صبان). (قوله: مَا دَامَ يُخَفْ) بالنَّسبِ إلى الأولِ.

(قوله: فَقُل في امْرِئِ الْقَيْسِ) أي: بكسرِ الراءِ بعدها همزة، ويقال مَرَي بفتح الميم والراء بحذفِ همزةِ الوصلِ، وهذا هو المطرد عند سيبويه؛ لأنه المسموعُ (تصريح).

(قوله: كَعَبْدِ الأشْهَلِ) وعبد مناف، حيث قالوا فيهما: أشهليّ ومنافيّ، ولم يقولوا عبديّ للإلباسِ، وفيه أن هذا إجمال لا إلباس، وقد يقالُ: القصدُ بالنسبِ إيضاح المنسوب، فلا يليق الإجمال أيضاً؛ لأن محَلَّ عدم كونِ الإجمالِ عيباً إذا لم يكن المقامُ مقامَ بيانٍ، فاعرفه (صبان).

(قوله: فَقُل فيهِ أشْهَلِيّ)؛ لأنَّه إذَا قيل (عَبْدِيّ) اشْتبه بِالنِّسبةِ إلى نَفْس الْعَبْدِ، أوْ إلى عَبدِ أحد مَجهُول، أوْ بكَوْنِ اليَاءِ لِلْمتكلِّم (شيرازي).

(قوله: وهذَا) أي: قول المصنفِ (ما لم يخف لبس) يؤيد الإيرادَ الذي أورده في القسمِ السَّابق، وقال (وعندي في هذا القسمِ نظر) فاللبس أمر يجب الاجتنابُ عنه، سواءَ كانت النِّسبةِ للجزء الأول أو الثَّاني (دشتي).

(قوله: فِي الْقِسْمِ السَّابق) أيْ: في شَرحِ الْبَيْتِ السَّابِق، حَيثُ قَالَ: (وعِنْدِي في هَذَا الْقِسْم نظر لأجْل اللّبْسِ).

(قوله: وَاجْبُرْ برَدِّ اللّامِ) أي: لام الكلمة (لام الفعل). (قوله: واجبر برد اللام... إلخ) يجوزُ تقييد المسألة بما إذا لم يعوض عن اللامِ، بدليلِ قوله الآتي: وبأخ أختاً... إلخ، ويجوز أن يطلقَ بحيث يشملُ هذا الآتي، ويكون ذكره للتنبيهِ على خلافِ يونس (سم). هذَا مذهب سيبويه، وأكثر النَّحويين أنَّ المجبورَ بردِّ اللامِ تُفتح عينه، وإن كان أصله السُّكون، وذهب الأخفشُ إلى تسكينِ ما

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ   وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهذِي تَوْفِيَهْ

ما مِنْهُ حُذِفْ) عِندَ النَّسبِ (جَوازاً اَنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ) فقل

أبو طالب

(**قوله: عند النسب**) متعلّق بقوله: اجبر، ولم يذكره عقيبه؛ لئلا يتوهم أن قوله جوازاً قيد لقوله حذف.

الناصية

أصله السُّكون: فتقول في يدٍ ودمٍ وغدٍ وحر على مذهب الجمهور: يَدوي ودَموي وغَدوي وحرحي بالفتحِ؛ وعلى مذهب الأخفشِ يديي ودمْيي وغدْوي وحرْحي بالسُّكون؛ لأنه أصلُ العينِ في هذه الكلمات؛ والصَّحيح مذهبُ سيبويه، وبه وردَ السَّماع قالوا في غدٍ: غدوي، وحكى بعضهم عن الأخفشِ أنَّه رجعَ إلى مذهبِ سيبويه. انتهى.

(**قوله: مَا مِنْهُ حُذِفَ عِندَ النَّسبِ**) اعلم أنَّه إذا نسبَ الثلاثي المحذوفُ منه شيء فلا يخلو: إما أن يكون المحذوفُ الفاءَ، أو العينَ، أو اللام، فإن كان محذوف الفاءِ أو العين فسيأتي؛ وإن كان محذوفَ اللامِ: فإما أن يجبر في تثنيةٍ، أو جمع تصحيح أولاً، فإن جبر كما في أبٍ وأخٍ، فإنهما يجبران في التثنيةِ، وكعضةٍ وسنةٍ، فإنهما يجبرانِ في الجمعِ بالألفِ والتاءِ وجب جبره في النَّسبِ، فتقول: أبوي، وأخوي، وعضوي أو عضهي، وسنوي أي سنهي، على الخلافِ في المحذوفِ؛ لأنك تقول أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات، على الوجهين؛ وإن لم يُجبر لم يجب جبره في النَّسبِ، بل يجوز فيه الأمران نحو: حر وغد، وشفة وثُبة، فتقول فيها: حري وغدي، وشفي وثبي، بالحذفِ وحرحي وغدوي، وشفهي وثبوي، بالجبرِ برد المحذوفِ، وهو من حر الحاء، ومن غدٍ الواو ومن شفة الهاء، ومن ثبة الياء.

(**قوله: جوازاً**) أي جبراً جائزاً، أو ذا جواز هذا وأطلق قوله: جوازاً إن لم يك ردّه ألف، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره، كما ذكره في الكافية والتَّسهيل، وإن لم يُجبر في التثنيةِ وجمع التَّصحيحِ، احترازاً من نحو شاةٍ، وذي بمعنى صاحب، فتقول في شاة: شاهي، وعلى أصلِ الأخفش الآتي بيانه: شوهي، وفي ذي: ذووي، اتفاقاً؛ لأن وزنه عند الأخفشِ فعل بالفتح.

(**قوله: في جمعي التصحيح**) أي: جمع التصحيحِ لمذكرٍ، وجمع التصحيحِ لمؤنثٍ.

هذا، ولا تظهرُ فائدةٌ لذكر جمع تصحيحِ المذكرِ؛ لإغناء ذكر التثنيةِ عن ذكره؛ لأن كل ما يرد فيه، يرد فيها من غير عكسٍ كلام أب، وأخ، فإنها ترد في التثنيةِ دون الجمعِ، إلا أن يدعى أنها ردت فيه، ثم حذفت للإعلال، وقد اقتصر في (التَّسهيل) و(شرح الكافية) على التثنيةِ والجمعِ بالألفِ والتاء (صبان).

(**قوله: أوْ فِي التَّثْنِيَةِ**) يعني إذا كان اسم حذف لامه قبل النِّسبةِ، ولم يكن معهوداً رد لامه في التثنيةِ والجمع، فيجوزُ عند النِّسبة أن ترد لامه جبراً للحذفِ قبل النِّسبةِ نحو: (غدٍ)، فإن أصله

في غَدٍ غَدَوِي، وإنْ شِئتَ غَدِيّ (وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِالرَّدِّ (بِهذا) أَيْ بِجَمْعَي التَّصحيحِ أَوْ بِالتَّثنيةِ (تَوْفِيَهْ) لَهُ بِالرَّدِّ بِالنَّسَبِ حَتْماً، فَيُقال في أَخٍ وعِضَة: أَخَوِيّ وعِضَوِيّ لَيسَ غَير.

أبو طالب

(قوله: بهذا) أي: بسببِ هذا، والمشار إليه الجمعين، والتثنية من حيث هو مجموعٌ لا كل واحدٍ، وللإشارة إلى ما ذكرنا، لم يجعل الباء بمعنى في، ولا المشار إليه كلُّ واحدٍ. وإنما كان المشارُ إليه المجموع لا كل واحدٍ؛ لأن الأخ والعضة مجبورانِ في التثنيةِ، والجمع المؤنث دون المذكرِ مع وجوب جبرهما في النِّسبة.

الناصية

(غدو)، ولا يرد في التثنيةِ والجمع، بل يثنى ويجمع بغير واوٍ، فيقال: غدان وغدات، فتقول في النِّسبةِ إليه: (غدويّ)، ويجوزُ عدمُ الردِّ فتقول: (غدي).

وفي الشِّيرازي: إذا كانَ اسم حذِف لامه ففي حَالِ النِّسبةِ يَجوزُ أنْ تَرْجِعَ اللام الْمَحذوفة، ويَجوزُ أنْ لا تَرْجِع. هذا إذَا كَانَت تِلكَ اللامُ المحذوفة لا تَرْجِع في التثنيةِ، وفي (جَمْعَي التّصحيح) أيْ: جمع المذكَّرِ السَّالِم، وجَمع الْمؤَنَّثِ السَّالِم.

(قوله: فقل في غَدٍ غَدَويّ... إلخ) (غَد) أصلُهُ (غَدو) حُذِفَت لامُهُ وهي الواو، ولكنْ في التثنيةِ وَالْجَمعِ لَيسَ مَألُوفاً رُجُوعُ هَذِهِ الوَاو، تَقول (غَدَان) بِلَا وَاوٍ؛ لِذا يَجوزُ في حالِ النِّسبةِ (غدِويّ) بِالواوِ و(غدِيّ) بِلا واوٍ.

(قوله: وَحَق مَجْبُور بالرَّدِّ) يعني: وأما المحذوف اللامِ الذي يجبر رد لامه في التثنيةِ والجمعِ؛ أي: يرد فيهما، فحقه يجب الوفاءُ به في النَّسبِ بأن ترد اللامُ فيه، والحاصل أن اللامَ الذي يرد في التثنيةِ والجمعِ يجب رده في النَّسبِ، بخلاف ما لا يرد فيها، فيكون الردُّ في النسبِ هناك جوازاً.

(قوله: بالرَّدِّ) أي: برد لامه إليه.

(قوله: أَيْ: بجَمْعَي التَّصحيح... إلخ) أي: المواضع الثَّلاثة، أي: فيها. وفي الشيرازي: مِن حَقِّ اللامِ الْمَحذوفَةِ الّتي تُرَدُّ في التّثنيةِ والْجَمعِ الصّحيح أنْ تُرَدَّ أيضاً في النِّسبة.

(قوله: تَوْفِيَهْ) بردها إليه في النَّسب إليه، ويحتمل أن يكون هذي ـ إشارة إلى اللامِ، أي: حق المجبورِ بهدي اللامِ، أي: بردها إليه في المواضعِ المذكورةِ التوفية بردها إليه في النسب.

(قوله: فَيُقَال في أخ وعِضَة... إلخ) (عِضَة) بِمَعنى (شَجَر الشَّوْكِ)، وبِمَعنى (الْقِطْعَةِ مِن الشَّيْءِ) أصلُهمَا (أخوٌ) و(عِضَو) فَفي الْمُثَنّى والْجَمع تُرَدُّ الْوَاوُ الْمَحذُوفَةُ تَقُول (أخَوَان، إخْوَةٌ)، و(عِضَوَان عِضَوَات)، فَفي النِّسبة أيضاً تُرَدُّ الْوَاوُ لُزُوماً.

(قوله: لَيسَ غير) أي: لا يجوز النِّسبة بغير ردِّ اللامِ، فلا يقال: أخي وعضي؛ فإن أصلها (أخو وعضو)، ويرد واوهما في التثنيةِ، فيقال: (أخوانِ وعضوانِ)، ولا يجب أن يكون مردوداً في

وَبِـأخٍ أُخْتـاً وَبِـابْـنٍ بِـنْـتَـا أَلْـحِـقْ وَيُـونُـسُ أَبَـى حَـذْفَ الـتَّـا

(وَبِأخٍ أُخْتاً) أَلْحِقْ فَقُل فيها ....

أبو طالب

....

الناصية

الجمعِ السالم أيضاً، والرد في أحدهما كاف؛ لأن المصنفَ عطف التثنية على الجمعِ بأو في قوله (في جمعي التَّصحيح أو في التثنيةِ) أي: في أحدِهما.

(قوله: وَبِأخٍ أُخْتاً أَلْحِقْ)؛ لأن أخت لم يحذف منه الواو، وليكون ذكره في النسب رداً له، بل ذكر الواو فيه إنما هو إلحاق بأخٍ، وكذا البنتُ. وفي الأشموني: اختلف في النَّسبِ إلى بنتٍ وأختٍ، فقال سيبويه: بالنسب إلى أخٍ وابن بحذفِ التاءِ ورد المحذوفِ، فتقولُ: أخوي وبنوي، كما يقال في المذكرِ. وقال يونس: ينسب إليهما على لفظِهما، ولا تحذف التاء، فتقول: أختي وبنتي، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاءِ، وهو لا يقولُ به، وله أن يفرقَ بأن التاء فيهما لا تلزم، بخلافِ بنتٍ وأختٍ؛ لأن التاء في هنت في الوصلِ خاصةً، وفي منت في الوقفِ خاصةً، وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما، وهي ثنتان وكلتا، وذيت وكيت، فالنَّسب إليها عند سيبويه كالنَّسب إلى مذكراتها، فتقول: ثنوي وكلوي وذَيوي وكَيوي، وعند يونس تقول: ثنتي وكلتي أو كلتوي، وذَيتي وكَيتي. وذكر بعضهم في النَّسبِ إلى كلتا على مذهبِ يونس، كلتي وكلتوي وكلتاوي، كالنَّسبِ إلى حبلى بالأوجه الثَّلاثة؛ وذهب الأخفشُ في أختٍ وبنت، ونظائرهما إلى مذهبٍ ثالثٍ، وهو حذف التاءِ، وإقرار ما قبلها على سكونهِ، وما قبل السَّاكن على حركته، فتقول: أُخوي وبِنْوي وكِلْوي وثِنْوي؛ وقياسُ مذهبه في كيت وذيت ـ إذا ردَّ المحذوف ـ أن ينسبَ إليهما كما ينسب إلى حي، فتقول: كيوي وذيوي.

هذا وقد اتضح مما سبقَ أن أختاً وبنتاً حذفت لامهما؛ لأن النَّحويين ذكروهما فيما حذفت لامه، فالتاءُ إذاً فيهما عوضٌ من اللامِ المحذوفةِ، وإنما حذفت في النَّسبِ على مذهبِ سيبويه لما فيها من الإشعار بالتأنيثِ، وإن لم تكن متمحضةً للتأنيثِ، وظاهر مذهب سيبويه أن تاءَ كلتا كتاء بنتٍ وأختٍ، وأن الألف للتأنيثِ، وعلى هذا ينبني ما سبق. وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدةٌ، والألف لام الكلمة، ووزنه فعتل وهو ضعيف؛ لأن التاءَ لا تزاد وسطاً، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل: كلتوي. والمشهور في النقل عن جمهور البصريين، ونقله ابن الحاجب في شرحِ المفصل عن سيبويه ـ أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة، ووزنها: فعلي، أبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيثِ، وإذا كان هذا مذهب الجمهورِ، فالذي ينبغي أن يُقال في النَّسبِ إليه كلتاوي، وأيضاً لا ينبغي على هذا القولِ أن يعد فيما حذفت لامه؛ لأن ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوفُ

بَعْدَ حَذفِ تائِها أَخَوِيّ (وَ بِابْنِ بِنْتا أَلْحِقْ) فَقُل فيها بَعدَ حَذفِ تائِها بِنَوِي، كَما تَقُول ذلِكَ في ابْنِ بَعدَ حَذفِ هَمزتِهِ. هذا مَذهبُ سيبويه والخَليل، (وَيُونُسُ) بْنُ حَبيب الظَّبِيء الوَلاءِ مِن

أبو طالب

(قوله: والظبيء) بالظاءِ المؤلفة المعجمةِ منسوب إلى الظبيء، وهو علم لمفازة قريبة من البصرةِ، فالظَّبيون قريبون من البصريين، وإليه أشار بقولهِ الولاء من البصريين، فإن معاني الولاء

الناصية

اللامِ في الاصطلاحِ، وإلَّا لزم أن يُقالَ في ماءٍ محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفةٌ كلامِ أخت وبنت، والتاء في الثَّلاثة عوض من اللامِ المحذوفةِ كما قدمته أولاً؛ ولا يمتنع أن يقال: هي بدل من الواوِ إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعضُ النحويين في تاءِ بنت وأخت: أنها بدلٌ من لامِ الكلمةِ، وأما إن أريد البدل الاصطلاحي فلا؛ لأنَّ بين الإبدالِ والتَّعويض فرقاً يذكر في موضعِه. الثَّاني: النَّسب إلى ابنة: ابني وبنوي، كالنَّسب إلى ابنِ اتفاقاً؛ إذ التاءُ فيها ليست عوضاً كتاءِ بنت. اهـ.

(قوله: بَعْدَ حَذفِ تَائِهَا) في النسبِ. (قوله: أخويّ) بردِّ اللامِ وهو الْواو.

(قوله: كَمَا تقُول... إلخ) أي: كما تقول بنوي في النسبةِ إلى (ابن)، فتحذفُ همزتُه كما حذفتِ التاءُ في بنت، يعني أنهما متشابهان في حذفِ حرفٍ منهما عند النِّسبةِ (دشتي).

(قوله: كَمَا تَقُول ذَلِك في ابْن... إلخ) أي (كما تقول في) النسب إلى (ابن) بنوي (إذا رددت محذوفه لقولهم) في الجمع بالألف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاءِ، والردّ إلى صيغةِ المذكرِ الأصلية)، وتقدَّم أن ما وجب رده في الجمعِ يجب رده في النسبِ، (وسره) أي: وحكمة ردّ صيغةِ المؤنثِ إلى صيغةِ المذكرِ (أن الصيغة) أي: صيغة أختٍ وبنتٍ (كلها للتأنيثِ)، وأن التاءَ وإن كانت بدلاً من واوٍ محذوفةٍ، فهي للإلحاقِ بقفلٍ وجذعٍ، إلحاقاً للثنائي بالثلاثي، (فوجب ردها) أي رد صيغة أخت وبنت (إلى صيغةِ المذكر)، فوجبَ حذف التاء منهما، (كما وجب حذف التاء في) النَّسب إلى مكةَ وبصرة نحو (مكي وبصري و) في الجمعِ بالألفِ والتاء نحو (مسلمات)؛ لئلا تقع تاء التأنيثِ حشواً، هذا قول سيبويه والخليل أجروا الياء، وإن كانت للإلحاقِ مجرى تاء التأنيثِ؛ لاختصاصِها بالمؤنث، وفتح أولهما في النسبِ كما فتح في الجمعِ بالألفِ والتاءِ (تصريح).

(قوله: هذا) أي: إن حذف التاءِ من (أخت وبنت)، وتعويضها الواو، فيقول: أخوي وبنوي، إذ هو مذهب سيبويه والخليل، وأما يونس الذي هو من نحاةِ البصرةِ، فلا يجوز حذف التاء منهما، بل يقول في النسبِ إليهما (أختي وبنتي) بإبقاءِ التاءِ.

(قوله: الظَّبِيء) عَلَمٌ لِمَفازَةٍ قَرِيبةٍ مِن مَدِينةِ الْبَصرَةِ (الْوَلاء) بِمَعنى القريب أي: الظَّبِيءِ الْقَرِيبةِ مِنَ الْبَصْرِيين.

البَصريِّين (أَبى حَذفَ التّا) مِنهما، فقال: أُختِيّ وبِنْتِيّ، وهو الذي أَميلُ إليه لأَجْلِ اللَّبس.

أبو طالب

من البصرةِ؛ لأن الأولى نسبة المكان إلى المكانِ، والمتمكِّن إلى المتمكِّن، لا المكانِ إلى المتمكِّن أو بالعكسِ.

(**قوله: إلى حذفِ التاءِ**)، كان ذلك؛ لزعمِه أنهما موضوعان، بوضعٍ غير اشتقاقي، اشتقاق المؤنَّث من المذكَّر، وكذا ثاني الأول، ولسكونِ ما قبل التاء فيهما خلافاً لسائر المؤنثات بالتاء، ولهذا الأخير طول تاؤهما في الكتابةِ كأنه ليس تاء التأنيثِ.

الناصية

هذا وفي (الدشتي): أن حبيب أبا يونس كان منسوباً إلى قبيلة بني ظبة ولاءً، أي لم يكن من أفراد القبيلة قرابة، بل كان من عبيدهم ومواليهم.

(**قوله: أَبَى حَذفَ التَّاءِ) مِنْهُمَا**) وفي (التصريح) إنه يوافق على حذفِ التاءِ في الجمعِ، فيجريها مجرى تاء التأنيثِ، ويحذفها ويخالف في النسب، فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب، فيجريها مجرى الملحق به، ويبقى أولهما على حركته، و(يقول فيهما أختي وبنتي محتجاً بأن التاء لغير التأنيث؛ لأنَّ ما قبلها ساكن صحيح)، وتاء التأنيثِ إذا كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحة نحو قصعَة وضيعَة، ولا يسكن إلا إذا كان معتلاً نحو قناة وقناة؛ (ولأنها لا تبدل في الوقفِ هاءً) وتاء التأنيث تبدل في الوقفِ هاء نحو رحمةٍ ونعمة، (وذلك) المذكور من كونِها ليست للتَّأنيثِ (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاءِ الإلحاقِ (معاملة) غيرهما مع (تاء التأنيث، بدليل مسألة الجمع) بالألفِ والتاءِ؛ وذلك لأنهم ردُّوا المحذوف من المفردِ، حذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بألفٍ وتاء مزيدتين، وقالوا أخوات وبنات، ولو جمعوه على لفظِ المفردِ من غيرِ ردٍّ ولا حذف لقالوا: أختات وبنتات، وألزمه الخليل أن ينسبَ إلى هنت ومنت بإثباتِ التاء، مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذفِ التاءِ، ويجاب عن مسألة الجمع بالفرقِ بين الجمعِ والنسب؛ لأنَّ الجمعَ لا ليس فيه بخلافِ النسبِ، إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنثِ بالمنسوبِ إلى المذكرِ، وعن مسألة هنت ومنت بأن التاءَ فيهما ليست كالتاءِ في أختٍ وبنتٍ؛ لأنَّ التاءَ في هنت في الوصلِ خاصةً، وتبدل هاء في الوقفِ، فليست بلازمة، وفي منت في الوقف خاصةً، وتذهبُ في الوصلِ بخلافِ تاء أخت وبنت، فإنهما يثبتان وصلاً ووقفاً على صورتِهما، وفي المسألة مذهبٌ ثالثٌ للأخفشِ، وهو حذفُ التاءِ ويردُّ المحذوف، وإبقاء الاسمِ على وزنِهِ، فتقول أُخوي وبِنْوي بسكونِ الخاءِ والنونِ، وضمِّ الهمزةِ، وكسرِ الياءِ الموحدةِ، ويجبُ حذفُ التاءِ من ابنة اتفاقاً، فيقال ابني أو بنوي، كما يأتي في ابنٍ، (ويجوز رد اللامِ وتركها فيما عدا ذلك)، وهو ما صحَّت عينه، ولم ترد لامه في تثنيةٍ ولا جمعٍ (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة، ولم يعوض منها شيء، (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة، وعوض منها تاء التأنيثِ، (تقول يدوي) برد المحذوفِ، وقلبِ الياءِ واواً؛

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَلَا وَلَائِي

(وَضاعِفِ الثّانِي) وُجُوباً (مِنْ ثُنائِي ثانِيهِ ذُو لِينٍ) عِندَ النَّسبِ إلَيه، ثم إنْ كانَ ألِفاً قُلِبَ المُضاعَفُ هَمزةً، ويَجُوزُ قَلْبُها واواً (كَلا ولائِي) ولاويّ وفِي وفِيَوِيّ، ولَوْ ولَوَوِيّ أعْلاماً ...

أبو طالب

(قوله: قلب المضاعف) لفظُ المضاعفِ إما بكسرِ العينِ، أو بمعنى المضاعف به.

الناصية

كراهة اجتماعِ الكسرةِ والياءاتِ، (أو يدي) بغيرِ ردٍّ للمحذوفِ، (ودموي) بالقلبِ والردِّ، (أو دمي) بغيرِ ردٍّ (وشفي) بغيرِ ردٍّ، (أو شفهي) بحذفِ التاءِ، ورد الهاءِ المحذوفةِ، وما ذكره في شفي وشفهي بالردِّ، وعدمه (قاله الجوهري وغيره، وقول ابن الخبازِ أنه لم يسمع إلا شفهي بالردِّ لا يدفع ما قلناه) من جوازِ الأمرين (إن سلمناه، فإن المسألة) التي نحن فيها، وهي جواز رد اللامِ، وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموعِ منها، (ومن قال) في شفةٍ (إن لامها واو، فإنه يقول: إذا رد) اللام (شفوي) بالواوِ، (والصَّواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهي بالهاءِ؛ لأنَّ لامها هاء (بدليل) رجوعها في قولِك (شافهت والشفاه) بالهاءِ؛ لأن إسنادَ الفعلِ إلى التاءِ والتَّكسير، يردان الأشياءَ إلى أصولِها، وأصل يدٍ ودمٍ وشفةٍ فعل بسكون العينِ، أما يد فلا خلافَ فيها، وأما دم فعلى الصَّحيح عند سيبويه، والأخفش، وذهب المبرد إلى أنه فعل بفتحِ العينِ، وضعفه الجاربردي. وأما سفة فنص صاحب الضياء على أنها بسكونِ الفاءِ، وإذا ثبت أن هذه الثَّلاثة أصلها السكون، فيأتي فيها الخلافُ بين سيبويه والأخفش من الردِّ إلى السكونِ الأصلي وعدمه.

(**قوله: وهو الّذي... إلخ**) يعني أن قولَ يونس (إبقاء التاءِ) هو الذي أنا اختاره؛ لأنَّ التاءَ إذا حذفت يلتبس بين النِّسبةِ إلى أخٍ، والنِّسبة إلى أختٍ؛ لأنَّ كليها على حذفِ التاءِ (أخوي)، وكذا يلتبس بين النسبة إلى ابن وبنت؛ لأنَّ كليهما على الحذفِ (بنوي).

وفي (الشيرازي) لو قُلنَا في النِّسبَةِ إلى الأخِ، وإلى الأختِ (أَخَوِي) الْتَبَسَ الأمرُ عَلَى السَّامِعِ، فَلِذَلِكَ أبْقَى يُونُسُ التَّاءَ، ولَم يرد الْوَاوَ.

(**قوله: وَضَاعِفِ الثَّانِيَ... إلخ**) أي: فزد عليه من جنسه مثله، وفي (الشيرازي) يعني: إذا كانَ اسم الْحَرفِ الثَّاني مِنه (أَلِف، أَوْ يَاء، أوْ وَاو) عِندَ النِّسبةِ إلى ذَلِكَ الاسم، يَجِب تَكرَار حَرفِ اللِّين.

(**قوله: ثم إنْ كَانَ أَلِفاً... إلخ**) يَعني: إنْ كَانَ حَرف اللِّينِ هو الألِفُ لَم يُزَد أَلِف آخَر، بَلْ تُزَادُ هَمزة، ويَجوزُ قَلبُ تِلكَ الْهمزَةِ وَاواً.

(**قوله: كلا ولائي**) تمثيل للمنسوبِ والمنسوب إليه. وفي (الأشموني): إذا نسب إلى الثنائي وضعاً، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التَّضعيف وعدمه، فتقول في كم: كمِّي وكمي، وإنْ كان

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

ثانيه حرف لينٍ ضعف بمثله إن كان ياءً وواواً، فتقول في كي ولو: كيوي ولووي؛ لأنَّ كي لمَّا ضعف صار مثل حي، ولو لما ضعف صار مثل دوّ؛ وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائي، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت: لاوي؛ لأنَّ الهمزة إذا كانت بدلاً من أصلٍ جاز فيها التَّصحيح والقلب واواً، قال في (التَّصريح) نقلاً عن ابنِ الخبازِ: وأما من قال زدنا همزة من أولِ الأمرِ، فيقول لائي لا غير، ولا يجوزُ عنده لاوي إلا على قولِ بعضِهم: قراوي.

(قوله: كَلَا وَلَائِي) كلمة (لا) إذَا كَانَ عَلَماً، في النِّسبَةِ إلَيه تَقُولُ (لَائِيّ) بِزِيَادَةِ هَمزةٍ، أَوْ (لَاوِيّ) بِقَلْبِ الْهمزةِ وَاواً، وكلمةُ (في) إذَا صَارَت عَلَماً، في النِّسبَةِ إلَيه نَقُولُ (فِيَوِيّ)، وأصلُه (فِيِيِيّ) تَعَاقَبَت ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ الْمُضَاعَفَةُ وَاواً، وهَكَذَا (لَو) علماً في النِّسبَةِ إلَيه يُقال (لَوَوِيّ)، وفي (الدشتي) إذا كان (لا وفي ولو) علماً لشخصٍ أو شيء، ففي (لا) وجهان، وأما (في) فالنِّسبة إليه (فيوي)، ولو (لووي) بقلبِ الياءِ الثَّاني من (في) واواً؛ لثقلِ التلفظِ بياءين ثانيتهما مكسورة.

هذا؛ وفي (التَّصريح) تقول في لو وكي علمين لوّ وكيّ بالتَّشديد فيهما)، وذلك أنَّك زدت على الواوِ واو، أو على الياءِ ياء، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى، (وتقول في لا علماً لاء بالمدِّ). وذلك أنك زدت على الألفِ ألفاً أخرى، فاجتمع ألفان فأبدلتِ الثَّانية همزة هرباً من تجاور ساكنين، وقيل: زيدت الهمزةُ من أولِ الأمرِ، (فإذا نسبت إليهن قلت: لوّي) بتشديدِ الواوِ، (وكيوي) لما تقرر أن حرف العلةِ المشددِ إذا كان بعدَ الحرفِ الأولِ إن كان ياءً ترد الياءُ الأولى إلى أصلِهَا، وتفتح كما في نمرٍ، وتقلب الثَّانية واواً؛ لئلا تجتمع الياءات، وإن كان واواً أبقيت، إذ ليسَ اجتماعُ الواوين والياءين في الاستثقالِ كاجتماعِ الياءاتِ الأربع، (ولائي أو لاوي) لما تقرّر أن الهمزةَ إذا كانت بدلاً من أصلٍ يجوزُ فيها التَّصحيحُ والقلبُ واواً، هذا إذا قلنا زدنا على الألفِ ألفاً، ثم أبدلناها همزةً، وأما من قال: زدنا همزة من أولِ الأمرِ، فإنه يقول: لائي لا غير، ولا يجوزُ لاوي إلا على حدِّ قولِ بعضِهم تراوي، قاله ابن الخباز (كما تقول في النسب إلى الدوّ) بفتح الدالِ المهملةِ، وتشديدِ الواوِ، وهو البادية، (والحي) بفتح الحاءِ المهملةِ وتشديد الياءِ، وهو القبيلة، (والكساء) بالمد، (دويّ) بتشديدِ الواوِ، (وحيوي) بفتح الياءِ؛ (وكسائي) بالتَّصحيح، (أو كساوي) بقلبِ الهمزةِ واواً، ولا يخفى ما في كلامِه من التنظيرِ باللفِّ والنّشر على الترتيبِ. وحاصل الفصلِ أنَّ المنسوبَ إليه المحذوف أحدُ أصوله ثلاثة أنواعٍ: محذوف الفاء، ومحذوف العين، ومحذوف اللام، والأولان نوعان ما يجب فيه الردُّ، وما يمتنع، فالأول ما لامه معتلة نحو شية، ويرى علماً، والثَّاني ما لامه صحيحة نحو: عدة وشية. والثالث: نوعان: واجب الرد وجائزه، والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا ٱلْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

أَمّا الَّذي ثانيهِ صَحيحٌ فَيجُوزُ فيهِ التَّضعيفُ وعَدَمُهكَكَمْ وكَمِيّ وكَمِيّ.

(وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ) في اعْتِلالِ اللامِ (ما الفا عَدِمْ فَجَبْرُهُ) عِندَ النَّسب إلَيه بِرَدِّ الفاءِ ....

أبو طالب

....

الناصية

في التثنيةِ كأبٍ وأخٍ، وما ترجع في الجمعِ بالألفِ والتاءِ كأختٍ وبنتٍ وسنةٍ، وما عينه معتلة نحو شاةٍ وذو، والثَّاني: ما عدا ذلك نحو يدٍ ودمٍ وشفةٍ، والنِّسبة إلى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك.

(**قوله: أَمّا الَّذي**) أي: الاسم الثنائي الذي.

(**قوله: فَيجُوزُ فيهِ التَّضعيفُ وعَدَمُه**) فإِذَا كان الحرفُ الثَّاني مِن الاسم حَرفاً صحيحاً، جَازَ مُضَاعَفَتُه، وجازَ عَدَمُهَا، فـ (كَمْ) عَلَماً في النسبة إلَيه يُقال (كَمِيّ) بِمُضَاعَفَةِ الْميمِ، وهو الْحرفُ الثَّاني الصَّحيح، ويُقال (كَمِيّ) بميمٍ وَاحِدَة (شيرازي).

(**قوله: كشية**) كشية: هي كل لون يخالف معظم لون الفرسِ وغيره، وأصلها وشي، نُقِلت كسرة الواو إلى الشِّينِ بعد سلب سكونها، ثم حُذفت الواو، وعوض عنها هاء التأنيثِ (صبان). وفي «الشيرازي»: إنْ كان الاسمُ مثلَ (شِيَة) الّتي فاؤها مَحذوفَة، ولاَمُها حَرفُ عِلّةٍ، فَأصلُهَا (وَشِيَ) حذفتِ الْوَاو، وعُوِّضَ عَنهَا التّاء في آخِرها ـ فَفي النِّسبة إلَيه يَجِبُ رَدّ فَائِهَا، وفَتْحُ عَينِهَا (وهو الشين)، ومَعنى (شِيَة) هو اللَّونُ الْغَريبُ الْقَليل في لَوْنٍ آخَر كَثيرٍ، مَثَلاً: لو كانَت بَقَرَةٌ لَونها بَيضاء، ثُمَّ كَانَ فيها خَيطٌ أسْوَد سُمِّيَ ذَلِكَ السَّوَادُ (شِيَة).

(**قوله: كشية**) وهو كل لونٍ يخالف معظم اللونِ، وأصلُها وشية بكسرِ الواو، نُقلت الكسرة إلى الشين، ثم حُذِفت الواوُ وهي فاؤها، وعوض منها تاء التأنيثِ، (فنقول في) النَّسب إلى (يرى) علماً (يَرَئِيّ بفتحتين) على الياءِ والراءِ، (فكسرة) قبل الياء وبردِّ العين، وهي الهمزة (على قولِ سيبويه، في إبقاء الحركة بعد الردِّ) للمحذوفِ؛ (وذلك لأنه يصير) بعد الردِّ (يَرَأَيّ) بفتحِ الياءِ والراءِ الهمزةِ، (بوزن جَمَزِيّ) بالجيمِ والزاي، (فيجب حينئذٍ حذفُ الألفِ)؛ لأنها رابعة متحرّك ثاني كلمتها، (وقياسُ قول أبي الحسن يَرْئِي) بسكونِ الراءِ، وكسر الهمزةِ، وحذف الألفِ، (أو يرأوي) بقلبِ الألفِ واواً (كما نقول) في النسبِ إلى ملهى (ملهي) بحذفِ الألفِ، (وملهوي) بقلبها واواً؛ لأنه إذا ردَّ المحذوفَ يرد السَّاكن إلى أصلِه، فإذا ردَّ المحذوف وهو الهمزةُ رجعت الفاءِ إلى سكونها الأصلي، فيصير يرأى بوزنِ جرحى، والمقصورُ إذا كانت ألفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن؛ كحبلى يجوز في ألفه وجهان: حذفها، وقلبها واواً، (وتقول في) النّسبِ إلى (شية على قول سيبويه) في إبقاءِ الحركةِ بعد ردِّ المحذوفِ، (وِشَوِي) بكسرِ الواوِ وفتح الشين؛ (وذلك لأنَّك لما رددت الواو)

(وَفَتْحُ عَيْنِهِ التزِمْ) عِندَ سيبويه، فَيُقال فيه: وَشَوِيّ، وأجازَ الأخْفَشُ السُّكُونَ، فَقال: «وَشْيَيّ»
أَمّا غَيرُ المُعَلِّ اللامِ مِنهُ فَلا يُجْبَر، كقَوْلِكَ في عِدَة: عِدِيّ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

الأولى المحذوفة، وحذفت التّاء (صار الوشي بكسرتين) متجاورتين كسرة الواوِ وكسرة الشينِ، (كإبِل) بكسرِ الهمزةِ والباءِ، (فقلبت) الكسرةُ (الثّانية فتحة)؛ كراهية لتوالي الكسرتين والياءين (كما تفعل في إبل) إذا نسبت إليه، (فانقلبت الياء ألفاً)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، (ثم) انقلبت (الألف واواً)؛ لأنَّ الألفَ المقصورة الثّالثة يجب قلبها واواً، (و) تقولُ (على قولِ أبي الحسن: وِشي) بكسرِ الواوِ والياءِ الأولى وسكون الشين بينهما؛ لأنَّه يردُّ العين إلى سكونِها الأصلي، وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياءِ ألفاً؛ إذ لا مقتضى له. اهـ. (تصريح).

(قوله: وَفتحَ عَيْنِهِ التزِم عند سيبويه) فتقول على مذهبه في شية ودية، وشوي وودوي؛ لأنَّه لا يرد العين إلى أصلها من السُّكونِ، بل يفتح العين مطلقاً؛ ويعامل اللام معاملة المقصور، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السُّكون، فتقول على مذهبه: وِشْي ووِئي، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللامِ، لم يجبر، فتقول في النَّسب إلى عدة: عدي، وإلى صفة: صفي. هذا من المحذوفِ قسم ثالث لم يبين حكمه، وهو محذوف العين؛ وحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يُجبَر، كقولك في سه ومذ ـ مسمًّى بهما ـ سهي ومذيّ، وأصلهما سته ومنذ، كذا أطلقَ كثير من النَّحويين، وليس كذلك، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعفِ نحو ربَّ المخففة بحذفِ الباءِ الأولى، إذا سمي بها ونسب إليها، فإنَّه يقال: ربي برد المحذوف، نص عليه سيبويه، ولا يعرف فيه خلاف؛ وإن كانت لامه معتلة نحو المري ويرى ـ مسمًّى بهما ـ جبر، فتقول فيهما: المرئي واليَرَئي برد المحذوف، وفي فتح العين وسكونها المذهبان، أي: مذهب سيبويه ومذهب الأخفش (أشموني).

(قوله: فَيُقَال فيه وَشَوي) أصله (وَشِيِيّ) اجتمعت ثلاث ياءات، اثْنَتَان للنِّسبَة وَوَاحدة هي لامهَا، فَقُلِبَتْ لامها وَاواً، وفتِحَتِ الشِّينُ فَصار (وشوِي).

(قوله: وأَجَازَ الأَخْفَشُ السُّكُونَ) أي: سُكُونُ الشِّين، مَعَ إبقَاءِ اليَاءِ وعَدَمِ قَلبِهَا وَاواً.

(قوله: فَقَال «وَشْيِيّ») بفتحِ الواوِ (فاء الكلمة)، وسكون الشِّينِ (عين الكلمة)، وكسر الياءِ (لام الكلمةِ).

(قوله: أمَّا غَيرُ الْمُعَلِّ اللَّامِ مِنهُ) أي: من الاسمِ الذي الفاء منه عدم.

(قوله: كقَوْلِكَ في عِدَة عِدِيّ) (عِدَة) مِثل (شِيَة)، غَيرَ أنَّ لامَ شِيَة حَرفُ عِلّةٍ، ولامَ (عِدَة) دال؛ لأنَّ أصلَهَا (وَعِدَ) حُذِفَتِ الواوُ، فَعُوِّضَت عَنهَا تَاء في آخِرِها. ففي النسبة لَا تُرَدُّ الْوَاوُ الْمَحذوفَة، فَلَا يُقال (وَعِدي)، وإنَّما تُحذفُ التاء من آخِرِهَا، ويُقَال (عِدِيّ) ـ بِكسرِ الْعَيْنِ والدّال (شيرازي).

وَالـوَاحِـدَ اذْكُـرْ نَـاسِـبـاً لِـلْـجَـمْـعِ إِنْ لَـمْ يُـشَـابِـهْ وَاحِـداً بِـالـوَضْـعِ

(وَالواحِدَ اذْكُرْ ناسِباً لِلْجَمْعِ إنْ لَمْ يُشابِهْ واحِداً ....

أبو طالب

(قوله: ناسباً للجمع) أي: للجمعِ المكسرِ، وأما المصحح فقد سبق أنه أيضاً كذلك، ولم يذكرهما بعبارةٍ واحدةٍ؛ لاختلاف وضعهما؛ ولأنه لو ذكرهما كذلك لوجب أن يقارنهما بالتثنيةِ، وبذلك قد يتوهم أن المرادَ هو المصحح فقط؛ لأنه المشارك مع التثنيةِ في الإعرابِ بالحروفِ، ثم إن المرادَ بالجمعِ هاهنا أما ما كان جمعاً في الأصلِ (مطلوب)، أو في الأصلِ والحال معاً، فجملة الشرطِ على الأولِ كالاستثناءِ المتصلِ، وعلى الثاني كالمنقطع.

الناصية

(قوله: وَالْواحِدَ اذْكُرْ... إلخ) يعني: إذا أردت أن تنسب الجمع فالحق ياء النسبة إلى مفرده بشرط أن لا يكون الجمع شبيهاً بالمفردِ في الوضعِ، أي: بشرط أن لا يكون الجمع علماً، وذلك لأن المفردات موضوعة في الأصلِ أعلاماً إما للشخصِ أو للجنسِ، وإنما تنكر أفراد الجنسِ في الاستعمالِ، وأما الجموع فليست أعلاماً بحسب الوضعِ الأولى، نعم قد يوضعُ بعض الجموعِ علماً، كأنمار فيشبه وضعه وضع المفرد (دشتي).

(قوله: وَالْوَاحِدَ اذكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ... إلخ) الواحد مفعول باذكر، وناسباً حال من الضَّميرِ المستتر في اذكر؛ يعني أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي، وهو معنى قوله: إن لم يشابه واحداً بالوضعِ، جيء بواحده، وانسب إليه، فتقول في النسب إلى فرائض وكتب وقلانس: فرضي وكتابي وقلنسي، وقول النّاسِ: فرائضي وكتبي وقلانسي خطأ؛ فإن شابه الجمع واحداً بالوضعِ نسب إلى لفظِه، وشمل ذلك أربعة أقسامٍ: **الأول**: ما لا واحد له كعباديد، فتقول فيه: عباديدي؛ لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابه نحو: قوم، ورهط، مما لا واحد له. **والثّاني**: ما له واحد شاذ كملامح، فإن واحده لمحة، وفي هذا القسمِ خلاف: ذهب أبو زيد إلى أنه كالأولِ ينسب إلى لفظِه، فتقول: ملامحي، وحكي أنَّ العربَ قالت في المحاسنِ: محاسني، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً، فيقول في النَّسبِ إلى ملامح: لمحي، وعلى ذلك مشى النّاظم في بقية كتبه. وعبارته في (التّسهيل): وذو الواحدِ الشاذ كذي الواحدِ القياسي، لا كالمهمل الواحدِ، خلافاً لأبي زيدٍ، وقد يحتمله كلامه هنا. **والثّالث**: ما سمّى به من الجموعِ نحو كلابٍ وأنمار ومدائن ومعافر، فتقول فيه: كلابي، وأنماري، ومدائني، ومعافري، وقد يردُّ الجمع المسمَّى به إلى الواحدِ، إذا أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد ـ علم على بطن من أسدٍ ـ قالوا فيه الفراهيدي بالنَّسب إلى لفظه، والفرهودي بالنَّسبِ إلى واحده لا من اللبسِ؛ لأنَّه ليس لنا قبيلة تسمَّى بالفرهود، وإنما قالوا في النَّسب إلى الرّبّاب: رُبيّ؛ لأنَّ الربابَ ليس باسم لواحدٍ، وإنما الرباب ضبة، وعكل، وتميم، وثور، وعدي.

بِالوَضْعِ) أَيْ: بِوَضْعِهِ عَلَماً فَقُل في فَرائِض: فَرضِيّ، بِخلافِ ما إذا شابَهَهُ ....

أبو طالب

(**قوله: بالوضع**) أي: بسببِ الوضعِ الخاصِّ بالمفردِ، وهو الوضع العلمي.

الناصية

والرِّبَة: الفرقة، فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدةً قيل لهم: الرباب. **والرَّابع**: ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم؛ كقولهم في الأنصار: أنصاري، وفي الأنبار ـ وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم ـ أنباري. (أشموني).

(**قوله: نَاسِباً لِلْجَمْعِ**) يعني: إذا كان اسم بحرفينِ، والحرفُ الثَّاني منه لين، أي: حرف علةٍ، نحو: (لا)، فضاعف الحرف الثَّاني منه عند النَّسبِ.

(**قوله: نَاسِباً لِلْجَمْعِ**) قال أبو حيان: بشرطِ أن لا يكونَ ردُّ الجمعِ إلى الواحدِ يغير المعنى، فإن كان كذلك نسب إلى لفظِ الجمعِ كأعرابي؛ إذ لو قيل فيه عربي رداً إلى المفردِ لتبادرَ الأعمُّ، والقصدُ الأخصُّ؛ لاختصاصِ الأعرابِ بسكان البوادي وعمومِ العربِ. اهـ. وتمثيله مبني على أحدِ القولين أن الأعراب جمع عربٍ (صبان).

(**قوله: للجمع**) قاله الشاطبي، وتبعه أرباب الحواشي أراد بالجمعِ الجمع اللغوي، فيدخل التثنيةِ كالمكسرِ والسالمين. اهـ. وفيه أنه لا حاجةَ إلى ذلك لعلمِ حكمِ التثنيةِ، بل والسَّالمين من قوله، وعلم التثنيةِ احذف للنسبِ... إلخ، مع أنه يدخل في الجمعِ اللغوي اسمُ الجمعِ، والنسب إليه على لفظِه كما في (التَّسهيل)، واسم الجنسِ الجمعي، قال الدماميني: ولا يعلم ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى؛ لأن تاء التأنيثِ لا بدّ من سقوطِها ألبتة (صبان).

(**قوله: بالوضع**) متعلّق بيشابه، والباء بمعنى في (صبان).

(**قوله: أيْ بوَضْعِهِ**) أي: وضع الجمعِ. وفي (الدّشتي) الحرف الثَّاني (اللين) إن كان ألفاً قلب همزة، أو واواً؛ لتعذر التلفظِ بألفين متقاربين.

(**قوله: فَقُل في فَرائِض فَرَضِيّ**) بِفَتحِ الأوَّلَيْنِ وكسر الضّادِ ـ نِسبة إلى مُفرَدِهِ (فَرِيضَة) بِحَذفِ الزّوائِدِ: (الياء ـ والتّاء) ومرّ أن النسبَ إلى فعيلة فعلي.

وفي الدشتي: الفرائض: جمع فريضةٍ (الواجب الشرعي) كالصلاة والحج، وكذا تطلق على سهمِ الإرث، والفرائض ليست علماً، ففي النِّسبةِ تلحق ياءُ النِّسبة بمفردها، فيقال (فرضي) نسبة إلى الفريضة، كخلفي في خليفة. وفي (التصريح) فتقول في النَّسب إلى فرائض) جمع فريضةٍ، (وقبائل) جمع قبيلة، (وحمر) بالسُّكون جمع أحمر أو حمراء، (فرضي وقبلي بفتح أولهما وثانيهما)؛ وذلك لأنك رددتهما إلى فريضةٍ وقبيلة ونسبت إليهما، فحذفت الياء المثناة تحت، وتاء التأنيثِ، وقلبت الكسرةُ فتحة كما في نمرٍ (وأحمري وحمراوي)؛ وذلك لأنَّ حمراً إما جمع أحمر، أو جمع حمراء،

وَمَــعَ فَـــاعِـــلٍ وَفَـــعَّـــالٍ فَـــعِـــلْ فِـي نَـسَـبٍ أَغْـنَـى عَـنِ الـيَـا فَـقُـبِـلْ

ـ بِأَنْ وُضِعَ عَلَماً ـ فَيُقال في أَنْمار: أَنْمارِيّ، وفي الأنصارِ: أَنْصارِيّ.

(وَمَعَ فاعِلٍ وَفَعّالٍ) بِفَتْحَةٍ فَتَشْديدٍ (فَعِلْ) بِفَتحةٍ فَكسرَةٍ ....

أبو طالب

(**قوله: في الأنمار**) هذا أصله جمع نمرٍ، ثم صار علماً لقبيلةٍ.

(**قوله: وفي الأنصار**) هذا أصله جمع ناصرٍ، ثم صار علماً لأناسٍ من أهل مكةَ عاونوا النبي ﷺ بها.

الناصية

فإن كان جمع أحمر رددته إليه، وقلت: أحمري، وإن كان جمع حمراء رددته إليها، وقلت: حمراوي؛ لأنَّ الهمزةَ فيه للتأنيثِ، وهمزة التأنيثِ يجب قلبها واواً في النسبِ، وإنما قال برد المكسر إلى مفردهِ لم يقل برد الجمع إلى مفرده؛ لأنَّ جمع التَّصحيحِ لا يردُّ إلى مفردهِ، وإنما تحذفُ منه علامةُ الجميعِ، ويظهر أثر ذلك في نحوِ تمراتٍ وتمار؛ فإن نسبت إلى تمراتٍ قلت: تمَري بفتحِ الميمِ، وإن نسبت إلى تمار قلت تمْري بالسُّكونِ.

(**قوله: بأَنْ وُضِعَ**) أي: الجمع.

(**قوله: فَيُقال في أَنْمارٍ... إلخ**) (أنمار) في الأصلِ جمع (نمر) سبع معروف، ثم صارت علَماً لبطنٍ من العربِ، ففي النسبةِ إليها لا تلحقُ الياء بمفردِها، فلا يقال: (نمري) بل بالجمعِ نفسه فيقال: (أنماري)؛ لكونها عَلَماً. وأنصار في الأصلِ جمع لناصرٍ، ثم صار علماً لجمعٍ من أصحابِ النبي ﷺ هم أهل المدينة؛ فلكونه علماً لحقت ياء النِّسبة به لا بمفرده، فلا يقال: ناصري، بل يقال أنصاري (دشتي).

(**قوله: وفي الأنصار أنصاري**) نسبة إلى الأنصارِ؛ لأنه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالأعلامِ، والأصولي نسبة إلى الأصول؛ لأنَّه غلب على علم خاصٍّ حتى صارَ كالعلم عليه، (وأما نحو: كلابٍ وأنمار علمين لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر أعلاماً، (فليس مما نحن فيه؛ لأنه واحد) بالشخصِ، وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلميةِ، (فالنسب إليه على لفظِه من غير شبهة)، ولا ترد فيقال: كلابي وأنماري وضبابي ومدائني ومعافري، وقد يرد الجمع المسمَّى به إلى الواحدِ، إن أمن اللبس، قاله في (التَّسهيل). (تصريح).

(**قوله: وَمَعَ فاعِلٍ وَفَعّالٍ... إلخ**) يَعني: هَذِهِ الأوزان الثّلاثة (فاعِل، فَعّال، فَعِل) تأتي للنِّسبةِ بلَا حَاجَةٍ إلى يَاءِ النِّسبة.

(**قوله: ومع فاعل... إلخ**) فعل مبتدأ، خبره أغنى، ومع فاعله حال من للضمير في أغنى، أو من فعل، على قولِ سيبويه بجواز الحالِ من المبتدأ، والمعيةِ في الحكمِ، وفي نسبٍ متعلّقٍ بأغنى،

(فِي نَسَبٍ أَغْنى عَنِ الياء) السّابِقَةِ ....

أبو طالب

....

الناصية

والفرق بين اسمِ الفاعلِ وفاعلٍ في النسبِ العلاج، وقبول تاء التأنيثِ في الأولِ دون الثّاني، نقله شيخنا السَّيد عن (شرح الشافية) (صبان).

(قوله: في نَسَب أَغْنَى... إلخ) أي: يستغنى من ياء النَّسب غالباً بصوغ فاعل، مقصوداً به صاحب الشيء، كقوله:

وَغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّكَ ... لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِر

قال سيبويه: أي: صاحب لبن وتمر. وقالوا: فلان طاعم كاس، أي: ذو طعام وكسوة، ومنه قوله:

.... واقعدْ فإنك أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي

وقوله:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ... .

أي: ذي نصب، ويصوغ فعال مقصوداً به الاحترافُ كقولهم: بزاز وعطار، وقد يقومُ أحدهُما مقام الآخرِ، فمن قيام فاعلٍ مقامَ فعالٍ قولهم: حائك في معنى حواك؛ لأنه من الحرفِ، ومن العكس قوله:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ ... وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: وليس بذي نبل. قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصّلت: ٤٦] أي بذي ظلم، وقد يؤتى بياء النسبِ في بعض ذلك، قالوا لبياع العطرِ ولبياع البتوت ـ وهي الأكسية ـ عطار وعطري، وبتات وبتي، وبصوغ فِعل مقصوداً به صاحب كذا، كقولهم: رجل طعِم ولبِس وعمِل، بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي عمل، أنشد سيبويه:

وَلَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكِنِّي نَهِرٌ ... .

أراد: ولكني نهاري، أي: عامل بالنَّهار.

هَذا وقد يستغنى عن ياءِ النسب أيضاً بمفعال، كقولهم: امرأة معطار، أي: ذات عطر، ومِفعيل، كقولهم: ناقة محضير، أي: ذات حضر، وهو الجري.

(قوله: عَن الياءِ السَّابقَةِ) أي: ياء النِّسبةِ. وفي (التَّصريح): قد يستغنى عن ياءي النَّسبِ بصوغِ المنسوبِ إليه على فَعَّالٍ) بفتحِ أوله وتشديد ثانيه، (وذلك غالب في الحرفِ) جمع حرفة (كبَزَّاز)

(فَقُبِلْ) إِذْ وَرَدَ كَقَوْلِهِم لابِن وَتمّار وطَعِم، أَيْ: صاحِب لَبَنٍ وتَمْرٍ وطَعْمٍ، ولَيسَ في هذَيْن الوَزْنَيْنِ مَعْنى المُبالَغةِ المَوْضُوعَيْنِ لَه، ....

أبو طالب

....

الناصية

بزايين معجمتين لبياع البز، (ونجّار) بالنونِ والجيمِ لمن حرفته النِّجارة، (وعوّاج) لبياعِ العاجِ، (وعطّارِ) لبياعِ العطرِ، ومن غير الغالبِ ما أشار إليه بقوله: (وشذَّ قوله) وهو امرؤ القيس الكندي:

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنُنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي: بذي نبل؛ بدليل ما قبله، فاستعمل في فعال في غير الحرفِ بمعنى ذي كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: بذي ظلمٍ، والذي حملهم على ذلك أنَّ النَّفي منصب على المبالغةِ، فيثبت أصل الفعلِ، والله تعالى منزَّه عن ذلك، وأمثلة فَعَّال كثيرة، ومع كثرتِها، فقال سيبويه: غير مقيسةٍ فلا يقال لصاحب الدَّقيقِ: دَقَّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَّاه، ولا لصاحبِ البر بالراء المهملة: بَرَّار، ولا لصاحب الشَّعير: شَعَّار. اهـ. والمبرد يقيس هذا، (أو) يصوغُ المنسوب إليه (على فاعلٍ أو على فعِلٍ) بفتحِ أوله وكسرِ ثانيه (بمعنى ذي كذا، فالأول كتامر) أي: ذي تمر، (ولابن) أي: ذي لبن، (وطاعم) أي: ذي طعامٍ، (وكاس) أي: ذي كساء، (والثّاني كطعم) أي: ذي طعام، (ولبن) أي: ذي لبنٍ، (ونهر) أي: ذي نهار، (قال) الراجز:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ) لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرْ

أنشده سيبويه في كتابه، ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار.

(**قوله: فَقُبِلَ**) يَعني: هَذِهِ الأوزَان الثَّلاثَة (فاعِل، فَعَّال، فَعِل) تَأتي لِلنِّسبةِ بلَا حَاجة إلى يَاءِ النِّسبة.

(**قوله: إذْ وَرَدَ**) يعني: إذا وردت هذه الأوزانُ الثَّلاثة للنِّسبةِ بأن قصد بها النِّسبة فيستغنى بها عن ياءِ النسبةِ.

(**قوله: كَقَوْلهم لابن... إلخ**) (لابِن) بوزنِ فاعِل (تمار بوَزنِ فَعّال (طعِم) بِوَزْنِ فعِل، أيْ: طعام كحنطةٍ وشعيرٍ ونحوهما، فلا حاجة إلى قولنا: لبني، وتمري، وطعمي.

(**قوله: أيْ: صَاحِبَ لَبَنٍ... إلخ**) ليس المراد أنه يبيعهم، ويحترف فيهم وإلا كان من معنى فعال.

(**قوله: ولَيسَ في هَذَيْن الْوَزْنَيْنِ**) الآخَرَيْن، وهما فعال وفعل.

(**قوله: مَعْنى الْمُبالَغة**) يعني: إذا استعملا للنِّسبة، فليس فيهما معنى المبالغة التي كانت لهما في أصلِ الوضع؛ لأنَّهما من صِيغِ المبالغةِ في الأصلِ (دشتي).

وغَـيْـرُ مَـا أَسْـلَـفْـتُـهُ مُـقَـرَّرا عَـلَـى الَّـذِي يُـنْـقَـلُ مِـنْـهُ اقْـتُـصِـرا

وخَرَجَ عَلَيه قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أَيْ: بِذِي ظُلْمٍ.

(وَغَيْرُ ما أَسْلَفْتُهُ) مِنَ القَوَاعِدِ ....

أبو طالب

(قوله: وخرج عليه... إلخ) قد وقع في مواضعَ عديدةٍ من القرآنِ نفي الظلامية عنه تعالى، واستشكل عليه بأنه يفيد ثبوت الظلم له في الجملة؛ لأن النفي الوارد على المقيد إنما يتوجه إلى القيدِ فقط دون المقيد تعالى عن ذلك علواً كبيراً، أو أجيب عنه بوجوهٍ، **الأول**: ما أشار إليه الشارح من أن هذه الصِّفةَ للنسبةِ لا للمبالغة، **الثاني**: أنها مجردة عن المبالغةِ مستعملة بمعنى الظالم، **الثالث**: أن ثبوت الظلمِ له تعالى مستلزم لثبوتِ الظّلاميةِ له تعالى، فنفي الظلامية مستلزم لنفي الظلمِ عنه تعالى، وإثبات ذلك بأدلة ثلاثة: **الأول**: أن الظلم لو وجد له تعالى، لوجب أن يوجد فيه على وجهٍ أتم، لما ثبت من أن صفاته تعالى إنما هي ثابتة له على الوجهِ الأتمِّ، ولو ثبت الظلم له تعالى على هذا الوجهِ لكان ظلاماً، فلما لم يكن ظلاماً لم يكن ظالماً، **الثاني**: أنه تعالى لو كان ظالماً ولو بقدر ذرة في لحظة لكان ظلاماً لكمال علمه بقبحِ الظلمِ، فإن قبح القبيح يزداد بحسب علمِ فاعله بقبحه، وهذا معنى قولِهم ذنب العالم كالعالمِ، فلما لم يكن ظلاماً لم يكن ظالماً، **الثالث**: أنه تعالى لو كان ظالماً لعبيدِه، ولو كان ظلمه بكلٍّ واحدٍ منهم ذرة في لحظةٍ، لكان ظلاماً بالنسبةِ إلى المجموعِ، من حيث المجموع، ولما لم يكن ظلاماً مطلقاً لم يكن ظالماً.

الناصية

(قوله: وخرج عَلَيه... إلخ) أي: على النَّسبِ، يعني ذكر المفسرونَ من الوجوهِ المحتملة في (ظَلّام): أنه فعَّال للنِّسبةِ، بمعنى صاحب ظلم، فيرتفع بذلك ما يتوهم من أن المنفي كثرة الظلم لا أصل الظلم؛ وذلك لانسلاخِه عن معنى المبالغة إذا أريد به النَّسب (دشتي).

(قوله: وخرج عليه... إلخ) أي: حمل المحققون فراراً من الحملِ على صيغةِ المبالغةِ الموهم انصباب النفي عليها ثبوت أصلِ الظلمِ، مع أنَّ الله تعالى منزَّه عن ذلك. وأجيب أيضاً على تسليم الحملِ على صيغةِ المبالغةِ بأن المرادَ بها اسم الفاعلِ، لكن عدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلَّاماً للعبيدِ من ولاةِ الجورِ، وبأن العبيدَ جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة (صبان).

(قوله: قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦])، والْمعنى: لَيسَ اللهُ صَاحِبَ ظُلْم، لا أنَّه لَيسَ كَثيرَ الظّلم، بِصيغَةِ الْمُبَالغَة، نَعُوذُ باللهِ.

(قوله: وَغيرُ ما أسْلَفْته... إلخ) يعني: إنَّ ما جاء من النَّسب مخالفاً لما تقدَّم من الضَّوابط شاذٌّ، يحفظ ولا يُقَاس عليه، وبعضه أشد من بعضٍ، فمن ذلك قولهم في النَّسب إلى البصرة:

(مُقَرَّرا عَلى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ) عَنِ العَرَب (اقْتصِرا) ولا تَقِسْ عَلَيهِ ....

أبو طالب

(قوله: دَهَريّ) بفتحتينِ، والقياسُ سكون الثّاني.

الناصية

بِصري ـ بكسرِ الباءِ ـ وإلى الدَّهرِ: دُهري ـ بضمِّ الدالِ ـ وإلى مرو: مروزي، وإلى الريّ: رازي، وإلى خراسان: خرسي وخرسي، وإلى جلولاء وحروراء ـ موضعين ـ جلولى وحرورى، وإلى البحرين: بحراني، وإلى أمية: أموي ـ بفتح الهمزةِ ـ وإلى السَّهل: سهلي بضم السِّين ـ وإلى بني الحُبَلى ـ وهم حي من الأنصارِ منهم عبد الله بن أبي بن سلول المنافق. وسمي أبوهم الحبلى لعظم بطنِه ـ حُبَلى ـ بضمِّ الحاءِ وفتحِ الباء ـ ومنه قولهم: رقباني، وشعراني، وجماني، ولحياني، للعظيمِ الرقبةِ والشَّعر والجُمة واللحيةِ. وقولهم في النَّسبِ إلى الشَّام واليمن وتهامة: رجل شَآم ويَمان وتَهام، وكلها مفتوحةُ الأولِ، وقد تقدَّم من ذلك ألفاظ في أثناءِ البابِ (أشموني).

(**قوله: مقررا**) حال من الهاء في أسلفته، واقتصرا بصيغة الماضي المبني للمفعولِ خبر عن غيرٍ، ونائب الفاعلِ قوله على الذي ينقل منه، قدّم للضَّرورةِ، أو على قولٍ، أو ضميرٍ مستترٍ في اقتصر يعودُ على مصدرِه المفهوم منه، أو بصيغة الأمرِ والألف بدلٌ من نونِ التوكيدِ الخفيفة لأجل الوقفِ، وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبرُه فعل الأمرِ، أو منصوب على الاشتغالِ، واقتصر مفسر لناصب غير بطريق اللزومِ أي: اقتصد غير... إلخ مثلاً (صبان).

(**قوله: مُقَرَّراً عَلى الَّذي... إلخ**) يعني: أنَّ هَذِهِ القَوْاعِد الّتي ذكرناها إلى الآن هي قِيَاسِيَّة يجوزُ قِيَاسُ غَيرها عَلَيْها، وأمَّا غيرهَا مِمّا يُسمَع مِنَ الْعَرَبِ فَيجِب الاقْتِصَارُ عَلَيها، وعَدَمُ قِيَاسِ غيرها عَلَيها. وفي الدشتي: إذا جاء نسبٌ على خلافِ ما قررناه، أي: على خلافِ القواعدِ المقررةِ فهو سماعٌ، ولا يقاسُ عليه مثله. وفي (التصريح) وما خرج) في النسبِ (عما قررناه في هذا الباب فشاذٌّ)، وذلك تسعة أقسام: **أحدها**: بالتحريفِ فقط (كقولهم أموي بالفتحِ) في الهمزةِ نسبة إلى أمية بضمِّ الهمزةِ (وبِصري بالكسرِ) في الباءِ نسبة إلى البَصرةِ بفتح الباء، (ودُهري للشيخ الكبير بالضمِّ) في الدالِ نسبة إلى الدَّهرِ بفتحِ الدالِ. (و) **الثَّاني**: بالزِّيادة فقط كقولهم (مروزي بزيادة الزاء) نسبة إلى مرو، ورباني، وفوقاني، وسفلاني، وتحتاني، نسبة إلى الربِّ، وفوق وسفل وتحت قاله طاهر ابن أحمد القزويني. (و) **الثالث**: بالنقصِ فقط كقولهم: (بدوي بحذف الألف) نسبة إلى البادية، وخراسي بحذف الألفِ والنونِ نسبة إلى خراسان، (وجلولي) بحذفِ الألفِ والهمزةِ نسبة إلى جلولاء بالجيمِ، والمدقرية بناحية فارسٍ، (وحروري بحذفِ الألفِ والهمزةِ) نسبة إلى حروراء بمهملات، والمدقرية بظاهرِ الكوفةِ ينسب إليها الخوارج الحرورية. **والرابع**: بالحذفِ والتَّحريفِ نحو: عالية وعلوي، وشتاء وشتوي، وخريف وخَرْفي بفتح فسكونٍ، وخَرَفي بفتحتين. **والخامس**: بالزيادة والتحريف نحو: أنفٍ وأنافي. **والسادسُ**: بالزيادةِ والحذفِ، نحو: رازي نسبة إلى الري.

كَقَوْلِهِم في الدَّهر دَهَرِيّ، وفي أُمَيَّة أَمَوِيّ، وفي البَصرَةِ بِالفَتحِ بِصْرِيّ بِالكَسرةِ، وفيه نَظَرٌ؛ إِذِ الكَسرُ لُغَةٌ فِيها، وفي مَرْو مَروزِيّ، وفي الرَّي رازِيّ، وفي الخَرِيفِ خَرَفِيّ، ولِعَظِيمِ الرَّقَبَةِ رِقْبانِيّ.

أبو طالب

(قوله: وأموي) بفتحتينِ، والقياس ضمُّ الأولِ.

(قوله: خرفي) والقياسُ خريفي كما سبق.

(قوله: رقباني) ونظيره رباني، وسبحاني، وعقلاني، ونفساني، وجسماني، وأمثالها.

الناصية

والسابع: بالقلب فقط نحو: طائي وصنعاني وبهراني وروحاني، نسبة إلى طيّئ وصنعاء وبهراء وروحاء. والثامن: بالقلبِ والتَّحريفِ، نحو: ثوب حاريّ نسبة إلى الحيرةِ وبالحاءِ المهملةِ، فأما الإنسان فحيري. **والتَّاسع**: بتوفيرِ ما يستحقُّ التغيير نحو: أميتي نسبة إلى أمية، وبحراني نسبة إلى البحرين اسمُ موضعٍ، ولذلك أسبابُ اقتصر الموضح منها على أربعة: **أحدها**: الاستغناء بشيء عن شيء، ومثل له بمثالين أموي وبصري. فالأول: كان منسوب إلى المكبرِ وهو أمية، والثَّاني: كأنه منسوب إلى البصر، وهي حجارة بيض توجد في البصرةِ. **وثانيها**: التفرقة بين نسبتين إلى لفظٍ واحدٍ قصد إلى إزالة اللبسِ، ومثل ذلك بمثالين دهري ومروزي، فالأول: للفرق بينه وبين الدَّهري بفتحِ الدالِ، وهو القائلُ بالدهرِ من الملحدة، والثَّاني: الفرق بينه وبين المنسوبِ إلى المروة. **وثالثها**: العدول من الثقلِ إلى الخفةِ، ومثله بمثالٍ واحدٍ، وهو بدوي. **ورابعها**: تشبيه الشيء بالشيء، ومثله بمثالين جلولي وحروري، فحذفوا الهمزة تشبيهاً للمدودِ بالمقصورِ.

(قوله: كقَوْلهم في الدَّهر... إلخ) (دَهَريّ) بفتحَتَيْنِ، والْقِياس سكون الْهَاءِ، (أَمَويّ) بفتح الْهمزةِ والْقِيَاس ضَمّهَا، (مَروزِيّ) والْقِياس (مَروِيّ)، ومَرْو: مَدينة قَريبَة مِن خُرَاسَان. (رَازي) والْقِياس (رَوِيّ)، ويحكى أنَّ (رَازي، ورَيّ) كَانَا اسْمَيْنِ لأخَوَيْنِ بَنَيَا مَدينةَ الرَّيِّ الْمُسمَّاة حَالاً بِـ(طِهْرَان) عَاصِمَة (إيرَان)، وتَبَانَيَا أَنْ يَكُونَ (الرَّيُّ) اسماً لِنَفْسِ الْمَدِينة، و(رَازِي) اسماً لِلنِّسبَةِ إِلَيها، (خَرَفِيّ)، وَالْقِيَاسُ (خَرِيفيّ)، (رِقْبَانِيّ) لَيست نِسبَة أصلاً، ولكنَّها تُشْبه النِّسبَة.

(قوله: بالْكَسرَةِ) بكسر الباءِ، والقياس فتح الباءِ.

(قوله: إِذِ الْكَسر لُغَةَ فيها) أي: في البَصرةِ، يعني: فقد يتلفظ بفتحِ الباءِ، وقد يتلفظ بكسرِها، فيمكن أن لا تكون النِّسبة إلى المكسورةِ.

(قوله: وفي الْخَريف خَرَفيّ) والقياس: خريفي، كما سبق في عقيلٍ أن قياسه عقيلي.

(قوله: لِعَظِيمِ الرَّقَبَةِ رِقْبَانِيّ) هنا لحوق ياءِ النِّسبةِ على خلافِ القاعدةِ، فإن النِّسبة غير مرادة فيه أصلاً، بل المرادُ بيان عظمةِ الرقبةِ لا النِّسبة إليها.

الوَقْفُ

تَنْوِيناً أَثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفا

هذا باب الوقف

(تَنْوِيناً أَثْرَ فَتْحٍ) فِي مُعْربٍ أَوْ مَبْنِيٍّ ....

أبو طالب

(**قوله: تنويناً إثر فتح... إلخ**) في وقفِ المنونِ ثلاثة مذاهبٍ: **أولها**: وأعلاها ما ذكره المصنف، **والثاني**: الحذف مطلقاً، وهو لغة ربيعة، **والثَّالث**: الإشباع بجنسِ حركة ما قبله مطلقاً، وهو لغة أزد.

الناصية

(**قوله: هذا باب الوقف**) وهو قطع النُّطق عند آخر الكلمةِ، والمراد هنا الاختياري بالياءِ المثناةِ التحتانيةِ لا الاختباري بالموحدةِ ولا الإنكاري ولا التذكري ولا الترنمي، ويقابله الابتداءُ والابتداء عمل، فيكونُ الوقفُ استراحةً عن ذلك العمل، ويتفرَّع عن قصدِ الاستراحةِ في الوقفِ ثلاثةُ مقاصد، فيكون لتمامِ الغرضِ من الكلامِ، ولتمام النظمِ في الشعرِ، ولتمام السجعِ في النثرِ، وهو أحد عشر نوعاً، **الأولَ**: الإسكانُ المجرد، **الثَّاني**: الروم، **الثالث**: الإشمام، **الرابع**: إبدال الألفِ، **الخامس**: إبدالُ تاء التأنيثِ هاءً، **السادس**: زيادة الألفِ، **السابع**: إلحاق هاء السكتِ، **الثامن**: إثبات الواوِ والياءِ أو حذفِهما، **التَّاسع**: إبدالُ الهمزةِ، **العاشر**: التَّضعيف، **الحادي عشر**: نقل الحركةِ، والمذكور هنا سبعة جمعها بعضُهم في بيتٍ فقال:

نقلٌ وحَذْفٌ وإسكانٌ ويتبعها الـ تضعيفُ والرَّوم والإشْمام والبدل

وفي الصبان أن هذه الأوجه مختلفة في الحسنِ والمحل، وستأتي مفصلة. واعلم أن في الوقفِ على المنوَّنِ ثلاث لغاتٍ: **الأولى**: ـ وهي الفصحى ـ أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمةٍ أو كسرةٍ بلا بدل، تقول: رأيت زيداً، وهذا زيد، ومررت بزيدٍ. **والثَّانية**: أن يوقف عليه بحذف التنوينِ، وسكون الآخرِ مطلقاً، ونسبها المصنف إلى ربيعة. **والثالثة**: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحةِ، وواواً بعد الضمةِ، وياء بعد الكسرةِ، ونسبها المصنف إلى الأزدِ.

(**قوله: تنويناً اثر فتح**) بنقل حركة الهمزة إلى التنوين، ومراده بالفتح ما يشمل الحركة الإعرابية قال في (التصريح). وإنَّما أبدل التنوين بعد الفتحةِ ألفاً؛ لأن التنوينَ يشبه الألف من حيث إن اللين في الألفِ يقارب الغنة في التنوينِ، ولم يبدل بعد الضمة واواً، وبعدَ الكسرةِ ياءً؛ لثقل الواوِ والياءِ في أنفسهما، وإذا اجتمعا مع الضمةِ والكسرةِ زاد الثقل. اهـ. باختصار. وفي (الصبان) شمل قوله: إثر فتح فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيداً. وفتحة البناء نحو: أيهاً وويهاً، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفاً على المشهورِ.

(اجْعَلْ أَلِفا وَقْفاً) كرَأيْتُ زَيْداً، وأيهاً ....

أبو طالب

(قوله: وأيهاً) قد مرَّ أنه بفتحِ الهمزةِ وتخفيف الياءِ، اسم فعل بمعنى بعد.

الناصية

(قوله: وقفاً) أي: لأجل الوقفِ أو واقفاً أو في الوقف، يَعني: التنوين الوَاقِع بَعدَ حَرفٍ مَفتوحٍ، اجْعَل ذَلِكَ التنوينَ أَلِفاً في حَالِ الْوَقفِ، سَواءٌ كَانَ الاسمُ مُعْرَباً مِثل (زَيداً)، أوْ مَبْنِيّاً مِثل (إِيهاً)، فَالدَّالُ والْهَاءُ كَانَا مَفتُوحَيْن، والتَّنوينُ بَعدهمَا.

هذا؛ ويستثنى من المنونِ المنصوبِ ما كان مؤنثاً بالتاءِ نحو: قائمة، فإن تنوينه لا يبدلُ بل يُحذفُ، وهذا في لغة من يقفُ بالهاءِ، وهي الشَّهيرة، وأما من يقفُ بالتاءِ، فبعضُهم بجريها مجرى المحذوفِ فيبدلُ التَّنوين ألفاً فيقولُ: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكّنها لا غير. الثَّالث: المقصور المنون يوقفُ عليه بالألفِ، نحو: رأيت فتًى، وفي هذه الألف ثلاثة مذاهبَ: **الأول**: أنها بدلٌ من التَّنوينِ في الأحوالِ الثلاثِ، واستصحب حذفُ الألفِ المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهذا مذهب أبي الحسنِ والفراءِ والمازني، وهو المفهومُ من كلامِ الناظمِ هنا؛ لأنه تنوينٌ بعد فتحةٍ. **والثَّاني**: أنها الألفُ المنقلبةُ في الأحوالِ الثَّلاثةِ، وأن التَّنوين حذفٌ فلما حذفَ عادتِ الألفُ، وهو مروي عن أبي عمرٍو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهبَ ابن كيسانَ والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهبَ المصنف في (الكافية). قال في شرحِها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرِّواية بإمالة الألفِ وقفاً، والاعتداد بها رَوِيًّا، وبدلُ التَّنوين غير صالحٍ لذلك. ثم قال: ولا خلافَ في المقصورِ غير المنونِ أنَّ لفظَه في الوقفِ كلفظِه في الوصلِ، وأن ألفه لا تحذفُ إلا في ضرورةٍ كقولِ الراجز:

رَهْـطَ ابـنِ مَـرْجُـومٍ ورَهْـطَ ابْـنِ الْـمُـعَـلّْ ....

أراد ابن المعلى. انتهى.

ومثال الاعتداد بها روياً قول الراجز:

إنـكَ يـا بْـنَ جَـعْـفَـرٍ نِـعْـمَ الْـفَـتَـى ....

إلى قوله:

وَرُبَّ ضَـيْـفٍ طَـرَقَ الْـحَـيَّ سُـرَى ....

والثَّالث: اعتباره بالصَّحيحِ، فالألفُ في النَّصبِ بدلٌ من التَّنوينِ، وفي الرَّفعِ والجرِّ بدلٌ من لامِ الكلمةِ، وهذا مذهبُ سيبويه فيما نقل أكثرهم. قيل: وهو مذهبُ معظم النّحويين، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني (أشموني).

(قوله: كرَأَيْتُ زَيْداً. . .إلخ) الأول: مثال للمعربِ، والثَّاني: (أيها) للمبنيّ، وأَيْها بفتحِ الهمزةِ وسكون الياءِ، اسم فعل ماضٍ بمعنى (بعد). وسيأتي بعد قريبٍ بمعنى انكفف.

(وَ) تَنويناً (تِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ) وهو الضَّمُّ والكَسرُ (احْذِفا) ....

أبو طالب

(**قوله: وهو الضمُّ والكسرُ**) أي: لأحدهما، ولا السُّكون، والمرادُ من الفتحِ وأخويه أعمُّ من الحركة الإعرابية والبنائية، وعلى ذلك بقوله: في معربٍ أو مبنيّ.

الناصية

(**قوله: وَتَنويناً.. إلخ**) وفي (التصريح): إذا وقفت على منونٍ غيره مؤنثٍ بالتاء فللعربِ فيه ثلاثُ لغاتٍ حذفت التنوين مطلقاً، والوقف بالسكونِ مطلقاً، وهو لغة ربيعة، وإبدال التنوين مطلقاً ألفاً بعد الفتحةِ وواواً بعد الضَّمةِ، وياء بعد الكسرةِ، وهي لغة الأزد، والتفصيل بين المفتوحِ وغيره، (فأرجحُ اللغاتِ) الثلاث، (وأكثرها أن يحذفَ تنوينه بعد الضمَّة والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين، (كهذا زيْد، ومررت بزيد) بسكونِ الدَّالِ في المثالين. (وأن يبدل ألفاً بعد الفتحةِ إعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيداً، أو بنائية كإيْها بكسر الهمزةِ، وسكون الياءِ التَّحتانية بمعنى انكفف، (وويها) بفتحِ الواوِ بمعنى اعجب، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

تَـنْـوِيْـنـاً اثْـر فَـتْـح اجْـعَـل أَلِـفَـا ... وَقْـفـاً وَتِـلْـو غَـيْـر فَـتْـح احْـذِفـا

وإنَّما أبدلَ التَّنوين بعد الفتحة ألفاً؛ لأنَّ التنوينَ شبيه الألف، من حيث إن اللين في الألفِ تقاربه الغنة في التَّنوينِ، فأبدلوه ألفاً؛ لما بينهما من المقاربةِ، ولم يبدل بعد الضمَّةِ واواً وبعد الكسرةِ ياء؛ لمكان ثقل الواوِ الياء في أنفسهما، وإذا اجتمعت الضَّمة مع الواوِ، والكسرةُ مع الياءِ، زاد الثقل، ولم يكن في الفتحةِ مع الألفِ ثقل، فتركوها على حالِها، وأما المؤنث بالتاءِ فإنَّ تنوينه يُحذفُ مع الفتحةِ، كما يحذفُ مع غيرها، وتبدل التاء هاء، ومن وقف بالتاءِ، فإنه يبدل من التنوين ألفاً بعد الفتحةِ، ويقول قائمتا على إحدى اللغتين، وإذا وقف على مقصور المنون وجب إثبات الألفِ في الأحوالِ الثَّلاثةِ، وفيه ثلاثة أقوال، **أحدها**: اعتباره بالصَّحيحِ، فالألفُ في النَّصبِ بدل من التنوينِ وفي الرفع والجرُّ بدل من لامِ الكلمةِ، فإذا قلت: هذا فتى، ومررت بفتىً، ووقفت عليه، فالألفُ هي الأصليةُ نظير الدّالِ من زيد، وإذا قلت: رأيت فتى، فالألفُ هي المبدلةُ من التنوينِ نظير الألفِ في رأيت زيدا، وحذفت الألف الأصليةُ؛ لاجتماعِ السَّاكنينِ، هذا مذهبُ سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل: ومعظمُ النَّحويين عليه، **القولُ الثَّاني**: إن الألفَ بدلٌ من التَّنوين في الأحوالِ الثَّلاثةِ، واستصحب حذف الألفِ المنقلبةِ وصلاً ووقفاً، هذا مذهب أبي الحسنِ والفراءِ والمازني. **والقولُ الثالثُ**: إنها الألف المنقلبة في الأحوالِ الثَّلاثةِ، وإن التَّنوين حُذِفَ، فلما حذف عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وفي الألفِ الموقوف عليها لغات أشهرها أن تقرَّ على صورتِها الثَّانية قلبها ياءً؛ لأنَّ الياء أبين من الألف، وهي لغة فزارة، وبعض قيس، والثَّالثة قلبها واو؛ لأنَّ الواو أبين من الياءِ وهي لغة بعض طيئ، والرابعة قلبها همزةً؛ لأنَّ الهمزةَ أخت الألف، وهي أبين الحروفِ كلها، وهي لغة بعض طيئ

وَاحْـذِفْ لِـوَقْـفٍ فِـي سِـوَى اضْـطِـرَارِ   صِـلَـةَ غَـيْـرِ الـفَـتْـحِ فـي الإضْـمَـارِ

وَقْفاً كجاءَ زَيْد، ومَرَرْتُ بزَيْد.

(وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ في سِوى اضْطِرارِ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ) أي: الْحَرْف الَّذي يَنشأُ في اللَّفْظِ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ في الضَّميرِ، ....

أبو طالب

(قوله: أي: الحرفُ الذي... إلخ) تفسير لصلة غير الفتحِ، لا لمطلق الصلة، ولذا قال: وهي غير الفتحِ، وهذه الجملة حال عن الحركةِ.

الناصية

أيضاً، وليس من لغتِهم التَّخفيف، ويحتمل القلبُ فيهن أن يكونَ من الألفِ الأصليةِ، وأن يكونَ من المبدلةِ من التَّنوين على الخلافِ السَّابقِ.

(قوله: كجَاءَ زَيْد ومَرَرْتُ بزَيْد) بحذف التَّنوين فيهما، فإنَّ أصلهمَا كَانَا (طَبْعاً في القِراءة لَا الْكِتَابَة) (زَيْدُ نْ، وزَيْدِ نْ) فكانَ نُونُ التَّنوين بَعدَ الضَّمِّ والكسرِ، فَفي الْوَقفِ تحذفُ هَذِهِ النُّونُ وتُسكنُ الدَّال.

(قوله: وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ... إلخ) يعني إذا وقف على هاءِ الضَّميرِ، فإن كانت مضمومةً أو مكسورةً حذفت صلتها، ووقف على الهاءِ ساكنةً تقول له وبه بحذفِ الواوِ والياءِ، وإن كانت مفتوحةً نحو رأيتها وقف على الألفِ ولم تحذف. واحترز بقوله في سوى اضطرار من وقوعِ ذلك في الشِّعرِ، وإنما يكون ذلك آخر الأبياتِ. وذكر في (التَّسهيل) أنه قد يحذف ألف ضميرِ الغائبةِ منقولاً فتحه إلى ما قبله اختياراً، كقول بعض طيئ: والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ، يريد بها، واستشكلَ قوله اختياراً، فإنه يقتضي جوازَ القياسِ عليه، وهو قليل.

(قوله: واحذف) أي: وجوباً، وقوله لوقف إيضاح لعلم كونِ الحذفِ للوقفِ من المقامِ، وقوله في سوى اضطرار أي: وأما في الاضطرارِ فلا يجبُ الحذف، بل يجوزُ الإثباتُ، ومن هذا يعلم رد توجيه الغزي، قول المصنفِ لوقفٍ وإن تبعه شيخنا والبعضُ.

(قوله: صلة غير الفتح) أي: المفتوح، وقوله في الإضمار في بمعنى من البيانية غيرِ المشوبة بتبعيضٍ، والإضمارُ بمعنى المضمرِ، هذا هو الأحسنُ.

(قوله: أي: الْحَرْف الَّذي يَنشأُ في اللَّفظِ... إلخ) يعني: الواو أو الياء الذي يتولد من إشباعِ الضَّمير المضموم والمكسور عند الوصلِ احذفهما عند الوقفِ، فمثل (له) يقرأ عند الوصلِ بما بعده (لهو)، وعند الوقفِ (لَهْ) بسكون الهاءِ، وكذا الياءُ المتولدة من (به). وفي (الشيرازي) الْحرفُ الَّذي يَنْشأ مِن التَّنوين (الْوَاوُ، والْيَاءُ) إذا دَخَلَ التَّنوين عَلَى الضَّمير، ذلِكَ الْحرفُ يُحذَفُ إِذَا لَمْ يَكن أَلِفاً نَاشِئاً مِن إشْبَاعِ الْفَتحةِ.

وهو في غَيْرِ الْفَتْحِ وهو الضَّمُّ والكَسْرُ الْواوُ والياءُ كرَأَيْتُهُ، ومَرَرْتُ بِهِ، وأَثْبِتْ صِلَةَ الْفَتْحِ وهي الْأَلِفُ كرَأَيْتُها، أَمَّا في ضَرُورَةٍ فَيَجُوزُ إثباتُ الجَميعِ.

أبو طالب

(**قوله: وهو الضَّمُّ**) المرجح مجموع الحركةِ والحرف، فلا إشكال في عطفِ الواوِ والياءِ عليه.

الناصية

(**قوله: الْوَاوُ والْيَاء**) أي: الواو) في المضموم (والياء) في المكسورِ.

(**قوله: كرأيته**) بحذفِ الواوِ بعد الهاءِ، (ومررت به) بحذف الياءِ بعد الهاءِ؛ لاستثقالِ الواوِ والياءِ، وهل هما من نفسِ الضَّميرِ كما في هو وهي، أو زائدان للإشباعِ، رجح ابن الضَّائع الأول، والزجاج الثَّاني، واختلف النَّقل عن سيبويه، فالزَّجاج نسب إليه الأول، والمازني نسب إليه الثَّاني، فإن قلنا بالأولِ فلا بدَّ من إخراج هو وهي من حكمِ الحذفِ، فلا يجوزُ حذفُ الواوِ من هو ولا الياء من هي؛ لتعاصيهما بالحركةِ عن الحذفِ، بل يقال في الوقف هو، وهي بالسكونِ.

(**قوله: وهي الألف**) لخفتها.

(**قوله: كرأيتها**) ومررتُ بها بإثباتِ الألفِ بعد الهاءِ. وفي (الدشتي): وفيه أنَّ الألفَ في الضَّميرِ الغائبة ليست صلةً للضَّميرِ، بل هي جزء له.

(**قوله: أَمَّا في ضَرُورَة**) أيْ: في ضَرُورَةِ الشِّعر وغَيرِه يَجوزُ إبقاءُ الألِفِ، والْوَاوِ، والياءِ كُلِّهَا. كقوله، وهو رؤبة:

(ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُه

بإثبات الواو فيهما لفظاً؛ لأنَّ صلة الضَّمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخطِ، كالتنوين، قاله الموضح في (الحواشي)، والمهمه: المفازة، والأرجاء: النواحي، والتَّشبيه فيه مقلوب، والأصلُ كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فحذفَ المضافَ، وعكس التَّشبيه مبالغة. وقوله:

تَجَاوَزْتُ هِنْداً رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ ... إِلَى مَلك أَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِه

بإثبات الياء فيهما لفظاً لا خطاً كما تقدَّم، والضَّمير لهندٍ، وهو علَم رجلٍ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

وذكر في (التسهيل) أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه إلى ما قبله اختياراً كقوله:

لَسْتَ فِي لَخْمٍ أخافه ... .

أراد: أخافها، فنقل حركة الهاء إلى الفاءِ بعد سلبِ حركتِها، وحذف الألف، واستشكل قوله اختياراً، فإنه يقتضي جوازَ القياس عليه، وهو قليل (تصريح).

وَأَشْـبَـهَـتْ إِذنْ مُـنَـوَّنـاً نُـصِـبْ فَـأَلِـفـاً فـي الـوَقْـفِ نُـونُـهَـا قُـلِـبْ

(وَأَشْبَهَتْ إِذَنْ مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُها قُلِبْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَأَشْبَهَتْ إذن مُنَوَّناً. . . إلخ**) يعني: إن (إذاً) يتلفظ به مثل تلفظ الاسم المنون المنصوب نحو: زيداً في كونِ آخره نوناً ساكنة، فهذا المصراع من البيتِ بيان لكيفية التلفظِ بإذا، ومقدمة للمصراعِ الثَّاني. وفي (الأشموني): اختلف في الوقفِ على إذاً، أي: في غير القرآنِ، أما فيه فيوقفُ عليها، وتكتب بالألفِ إجماعاً كما في الإتقانِ وغيره، فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألفِ؛ لشبهها بالمنونِ المنصوبِ، وذهبَ بعضُهم إلى أنه يوقفُ عليها بالنُّون؛ لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد، واختلف في رسمِها على ثلاثةِ مذاهبَ: **أحدها**: أن تكونَ بالألفِ، قيل: وهو الأكثرُ. وكذلك رسمت بالمصحفِ. **والثَّاني**: أنها تكتب بالنونِ. قيل: وإليه ذهبَ المبردُ والأكثرون، وصححه ابن عصفورٍ، وعن المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألفِ؛ لأنها مثل أن ولن، ولا يدخلُ التَّنوين الحروف. **والثَّالث**: التفصيل، فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفِها، وإن أعلمت كتبت بالنُّونِ؛ لقوتِها. قاله الفراء. وينبغي أن يكونَ هذا الخلاف مفرعاً على قولِ من يقف بالألفِ، وأما من يقف بالنُّونِ، فلا وجهَ لكتابتِها عنده بغير النُّونِ.

(**قوله: وأشبهت. . . إلخ**) كان اللائق أن يلصق هذا البيت بالبيت الأول (يس).

(**قوله: فَأَلِفاً فِي الْوَقْف نُونُهَا قُلِبَ**) تقدير البيت (فقلب نونها ألفاً في الوقف)، فيكون لفظُها في الوقفِ مثل لفظ إذا. وفي (التَّصريح) فأبدلوا نونها في الوقفِ ألفاً هذا قول الجمهورِ)، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وأشْـبَـهَـتْ إذنْ مُـنَـوَّنـاً نُـصِـبْ فَـأَلِـفـاً فـي الـوَقْـفِ نُـونُـهـا قُـلِـبْ

(وزعم بعضُهم أن الوقفَ عليها بالنُّون، واختاره ابن عصفورٍ) في شرح الجمل، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنونِ، قال الموضح: وليس كما ذكر، (وإجماعُ القراء السَّبعةِ على خلافِه)، فإنهم أجمعوا على الوقفِ على نحو: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا﴾ [الكهف: ٢٠] بالألفِ، لكن في حواشي مبرمان على الكتابِ: قال عسل: الناس يقفون على إذن بالألفِ، والمازني يخالِفهم، ويقول هي حرف بمنزلة إن وهي بلن أشبه منها بالأسماءِ قال: وهذا قول حسن، وهو قولُ المبرد في (الكافية)، وهذه حجته. وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في (المستوفي) إلى أن أصلَ إذن إذا لما يستقبل، ثم ألحق النون عوضاً عن المضافِ إليه كما في يومئذٍ، وعلى هذا يصحُّ وجه الوقفِ عليها بالألفِ.

وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

وبِهِ قَرَأَ السَّبعةُ، واختارَ ابنُ عُصفورٍ تَبَعاً لِبَعضهم أنَّ الوَقفَ عَلَيها بِالنُّونِ، وهو الَّذِي أَميلُ إِلَيه فِراراً مِن الالتِباس، والقِراءَةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

(وَحَذْفُ يا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوينِ) عِندَ الوَقفِ ....

أبو طالب

(قوله: **والقراءة سنة متبعة**) هذا تقويةٌ للقول الأولِ، واستدراكٌ لما يتوهَّم من قوله، وهو الذي أميل إليه: بأن القراءة طريقة اتبعوها إسناداً إلى من يعتد بقوله وفعله، أو بأنها أمر توقيفي لا يجوزُ التَّجاوز عنه إلى غيره، وقيل: تضعيف له بأنها طريقةٌ مقلدة حصلت شهرته بمحضِ التقليد.

(قوله: **وحذف ياء المنقوص**) أي: إبقاؤه على الحذفِ.

الناصية

(قوله: **وبِهِ قَرَأَ السَّبعةُ**) أي: بقلبِ النون ألفاً في الوقفِ قرأ القراءُ السَّبعة ما ورد منها في القرآنِ كقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٥] (دشتي).

(قوله: **واختارَ ابنُ عُصفور... إلخ**) أي: اختاروا أن الوقفَ على إذن يكون بالنُّونِ لا بالألفِ فيقال: (إذن) لا إذاً، وإجماع القراء السبعة على خلافهِ (توضيح).

(قوله: **فِرَاراً مِنَ الالْتِبَاسِ**) بإذَا الفُجَائِيَّة والظَّرْفية.

(قوله: **والْقِرَاءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ**) يعني: إن قراءة القراء سنة يجب اتباعها، فما ورد منها في القرآنِ يقرأ كما قرأ السَّبعة اتباعاً للسنةِ، وأما في غير القرآنِ فالوقفُ عليها بالنُّون فراراً من اللبسِ.

(قوله: **سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ**) يَعني: في الْقُرآن يَجب قِرَاءته بالألِفِ حَالَ الْوَقف اتباعاً لِلْقراءِ السَّبعةِ، ولَكِنْ في غيرِ الْقُرآنِ، الأحسَن على رَأْي ابْن عصفورٍ قراءتها بالألفِ.

(قوله: **وَحَذْفُ يا المَنْقُوص ذِي التَّنْوِينِ... إلخ**) أي: إذا وقف على المنقوصِ المنوَّنِ، فإن كان منصوباً أبدلَ من تنوينهِ ألف نحو: رأيت قاضياً، وإن كان غير منصوبٍ فالمختارُ الوقفُ عليه فالحذف فيقال: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ويجوزُ الوقفُ عليه برد الياءِ كقراءةِ ابن كثيرٍ ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] ومحل ما ذكرَ إذا لم يكنِ المنقوصُ محذوفَ العينِ، فإن كان تعين الردُّ كما سيأتي في قوله:

.... وفي نحو مر لزوم ردّ الياءِ اقتفي

وأما غير المنونِ فقد أشار إليه بقوله: (وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ... إلخ كما سيأتي (أشموني).

(قوله: **وحذف يا المنقوص**) أي: عدم ردِّها كما سيشير إليه الشارح، وإلا فهي محذوفة قبل الوقفِ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وأما ياء الفعلِ المعتلِّ وواوه، فإن كانتا متحركتين نحو: لن يرمي، ولم يدعو

(ما) دامَ (لَمْ يُنْصَبْ أَوْلى مِنْ ثُبُوتٍ) لَها (فَاعْلَما) كقِراءَةِ السِّتَّةِ ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرّعد: ٧] و﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرّعد: ١١]، وبِإِثْباتِ الياءِ فيهما قِراءَةُ ابن كَثيرٍ، بِخِلافِ المَنصُوبِ؛ فَإِنَّه يُبْدَلُ تنوينُهُ أَلِفاً إنْ كانَ مُنَوَّناً كَقَطَعْتُ وادِيا، ....

أبو طالب

(قوله: وبخلاف غير النون) المانع من التنوينِ: إما اللامُ، أو عدم الانصرافِ، وإما الإضافةُ، وإن كانت مانعة أيضاً، إلا أن الوقفَ على المضافِ غريبٌ جداً، اللهم إلا عند ضيقِ النفسِ.

(قوله: كيف) أي: مجزوماً، والأولى أن يقول: كلم يف، ولا يبعد أن يريد به فعل الأمر، والياء في وسطه من زياداتِ النساخِ.

الناصية

سكناً وقفاً، أو ساكنتين نحو: يرمي وينفي، ويدعو بقيا بحالهما، ولا يحذفان إلا في قافية أو فاصلة كوقف نافع، وأبي عمرو على ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] بحذفِ الياءِ وسكونِ الراءِ مراعاةً للفواصلِ، وأما ياءُ المتكلِّم، فإن كانت ساكنةً أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة، وإن كانت متحركة سكنت وقفاً، أو بقيت بحركتها ملحقاً بها هاء السّكت. (همع) باختصار وزيادة (صبان).

(قوله: ما لم ينصب أولى) بنقلِ حركةِ همزةٍ أولى إلى ما قبلِها، وأفهم بتقييدِ الأولوية بعدم النّصبِ أنه إذا نصب لا يكون الحذف أولى، بل حكمه في قوله سابقاً.

تـنـويـنـاً اثـر فَـتْـحٍ اجـعـلْ أَلِـفَـا...... وَقْـفـاً ....

لأن هذا منه (صبان). (قوله: أَوْلى مِنْ ثُبُوت لَهَا) هذا مذهبُ سيبويه والمتأخرين؛ لأنَّ الياءَ غير ثابتةٍ وصلاً، فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياساً على الصَّحيح؛ لأنَّ الوقفَ محلُّ راحةٍ، فلا يليقُ أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصلِ (يس) (صبان).

(قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرّعد: ٧]).

(قوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرّعد: ١١]) (الشّاهد) فيهما في (هادٍ، والٍ) أصلهما (هادي، والي) بالْياء فلما نُوِّنا في حَالَة الْوَقْفِ حُذِفَ يَاؤهمَا.

(قوله: قِراءة ابن كَثيرٍ) (ابْنُ كَثير) هو أحد القُرَّاءِ السّبعةِ، قرأ هاتَيْن الآيَتَيْن بالْيَاءِ (وَلِكُلٍّ قَوْم هَادي)، و(مَا لَهُمْ مِنَ الله مِنْ وَالي).

(قوله: إنْ كَانَ مُنَوَّناً) نحو ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣] أو غير منون، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] فيجب إثبات الياء فيهما وقفاً؛ لأنها تحصنت في الأولِ بألف التَّنوين، وفي الثَّاني بأل.

(قوله: كقَطَعْتُ وَادِياً) بالألِفِ حال الْوقفِ، وبالنونِ حال الاتصال.

وتَثْبُتُ ياؤُهُ ساكِنَةً إنْ لَم يَكُن كأَجِبِ الدّاعِي، وبِخِلافِ غَيرِ المُنَوَّنِ كَما صَرَّحَ به بِقَوْلِهِ: ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إنْ لَم يَكن.. إلخ**) أي: لم يكن منوّناً يَعني: إن كانَ الاسمُ المنقوص غير منوّنٍ، فَفي حَالِ الْوَقفِ تَبْقَى الْيَاء سَاكِنَة مِثل (أَجِبِ الدَّاعِي) فَإِنَّه غير منون؛ لأنَّ الألِف واللّامَ لَا تَجتَمِعُ مَعَ التّنوين.

(**قوله: وبخِلَافِ غَير الْمُنَوَّن... إلخ**) الّذي لَيسَ منصوباً. وفي (التّصريح) الأرجح في غير المنون)، وهو المقرونُ بأل (الإثبات) للياء (كهذا القاضي، ومررت بالقاضي)، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وحَـذْفُ يـا الـمَـنْـقُـوصِ ذي الـتَّـنـويـنِ مـا ... لـم يُـنْـصَـبْ أولـى مـن ثُـبُـوتٍ فـاعْـلَـمـا

وغير ذي التنوينِ بالعكسِ، ويجوز الوقفُ عليهما بالحذفِ كهذا القاض، ومررت بالقاض، وبذلك وقف الجمهور على المتعالِ والتلاقِ من قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرّعد: ٩] ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

ووقف ابن كثير بالياء على الوجهِ الأرجحِ، وحجة من أثبتَ الياء في المنون حالة الوقفِ أنَّ الياءَ إنما جاز حذفها؛ لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقفِ، فوجبَ أن تعودَ، وحجة من حذفها في غير المنونِ في الوقفِ أنه قدَّر الوقفَ على المنكرِ بحذفِ الياءِ والتنوينِ، ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفِها، وحجة الأولِ أقوى، واعلم أن المنقوصَ غير المنونِ أربعة أنواعٍ **أحدها**: ما سقط تنوينه بدخولِ أل، وقد تقدَّم، **والثَّاني**: ما سقط تنوينه للنداء نحو: يا قاضي، فالخليل يختار فيه الإثبات؛ لأنَّ الحذفَ مجاز ولم يكثر، ويونس يختار الحذفَ؛ لأنَّ النِّداء محل حذف، **والثالث**: ما سقط تنوينه لمنعِ الصَّرفِ نحو رأيت جواري نصباً، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوبِ، والرابع: ما سقط تنوينه للإضافةِ نحو قاضي مكةَ، فيجوزُ فيه الوجهان الجائزان في المنون، قالوا: لأنه لما زالت الإضافةُ بالوقفِ عليه عاد إليه ما ذهبَ بسببها، وهو التَّنوين، فجازَ فيه ما جاز في المنونِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وحـذف يـا الـمـنـقـوص ذي الـتَّـنْـويـن ... البيتين ....

أي: المنقوص غير المنون بالعكسِ من المنونِ، فإثبات الياءِ فيه أولى من حذفِها، وليس الحذف مخصوصاً بالضَّرورةِ خلافاً لبعضِهم. قالوا: لأنه لما زالت الإضافة بالوقفِ عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التَّنوين، فجاز فيه ما جاز في المنونِ، فقد بان لك أن كلامَ النَّاظمِ معترضٌ من

وغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ وَفِي   نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي

(وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ) المَرفُوعِ والمَجْرُورِ (بِالعَكْسِ) فَثُبُوتُ يائِهِ أَولى مِن حَذفِها (وَفي) مَنقُوصٍ مَحْذُوفِ العَيْنِ (نَحْوِ مُرٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وجهين: **أحدهُما**: أن عبارتَه شاملةٌ لهذهِ الأنواعِ الأربعةِ، وليس حكمُهما واحداً، **والآخرُ**: أنه لم يستثنِ المنصوبَ، وهو متعيَّن الإثبات، كما ذكر ذلك في (الكافية) (صبان).

(قوله: بالعكس) أي: فإثبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفِها، وإنما قلنا: ما لم ينصب؛ لأنَّ الأصل مقيد به، فيكون العكس كذلك، فاندفع اعتراض الشراحِ الآتي بأن المصنف لم يستثنِ المنصوبَ.

(قوله: فَثُبُوتُ يائِهِ أَولَى مِن حَذفِهَا) عِند الْوقفِ، مِثالُ الرّفعِ قَوْله تَعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ المتعالي﴾ [الرّعد: ٩] في قِراءةِ ابْنِ كِثيرٍ بالْيَاء، ومِثَال الْجَرِّ أيضاً قِراءة ابْنِ كَثيرٍ قَوْله تَعالى: ﴿يَوْمَ التلاقي﴾ [غافر: ١٥] بِالْيَاءِ أيضاً شيرازي، وفي الدشتي ففي قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرّعد: ٩] وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ثبوت الياءِ بأن يقرأ (المتعالي والتلاقي) خير من حذفِها. وفي (التَّصريح) فإن كان) المنقوص (مرفوعاً أو مجروراً أجاز إثبات يائه) في الوقف؛ لأنها كانت ثابتة في الوصلِ، ولم يحدث ما يوجب حذفها، (و) جاز (حذفها) فرقاً بين الوصلِ والوقفِ، (ولكن الأرجح) من الوجهين مختلفٌ، فالأرجحُ (في المنون الحذف) عند سيبويه (نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ)، ويجوزُ هذا قاضي، ومررت بقاضي بإثباتِ الياء، ورجحه يونس، (و) بذلك (قرأ ابن كثير، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادي﴾ [الرّعد: ٧]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ باقي﴾ [النّحل: ٩٦]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن والي﴾ [الرّعد: ١١] بإثبات الياء فيهن.

(قوله: نحو مر) حال كونه اسم فاعل من أرى، وأصله (مُرْئِي) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فتقلب) الكسرة وهي (حركة عينه، و) عينه (هي الهمزة إلى الراء) قبلها وهي ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف، ثم أعلّ إعلال قاض، (ولم يجز حذف الياء) وهي لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الإجحاف به من حذف عينه ولامه، وإبقائه على أصل واحد ساكن، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

.... وفي   نحو مر لزوم رد الياء اقتفي

هـ. (تصريح).

اسْمِ فاعِلٍ مَنْ أَرْئي، أَوْ مَحذُوفِ الفاءِ كَيَفِ عَلَماً كما قالَ في «شَرحِ الكافِيَةِ» (لُزُومُ رَدِّ الياءِ) عِندَ الوَقْفِ (اقْتُفِي) لِئَلا يَكثُرَ الحَذفُ.

أبو طالب

(قوله: لزوم رد الياء. . . إلخ) لفظ الردِّ مشعر بأن يظهر في الوقفِ عين ما سقط للجزمِ، أو للوقفِ، ويلزم على هذا إلغاء الجازمِ عن العملِ عند الوقفِ في المضارعِ، اللهم إلا أن يلتزم هذا. فتأمل.

الناصية

(قوله: من أرأى) على وَزن (أكرم)، و(مر) أصله (مُرْئِي) على وَزنِ (مكرِم)، فنُقِلَتِ الْكَسرة عَنِ الْهَمزة - الّتي هي عَين الْكلمة - إلى الرَّاءِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْهمزَة لِلتَّخفيف، ثُمَّ أعِل إعلالَ (قَاضٍ) فَحذفت ياؤه؛ لالتقائِها ساكنةً مع التنوينِ، أي: مثل محذوفِ العينِ من المنقوصِ في ذلك، أي: في لزومِ رد يائه وقفاً محذوف الفاءِ من المنقوصِ، وإن لم ينون فليس الكلامُ في خصوصِ المنقوصِ المنونِ حتى يردّ على تمثيله بِيَفِ علماً اعتراضُ الدماميني بأنه ممنوعٌ من الصّرفِ للعلميةِ، ووزن الفعل فلا تنوين فيه، والكلامُ في المنقوصِ المنونِ، على أنا لو سلمنا أن الكلامَ في المنقوصِ المنونِ، فلا نسلم أن نحو يَفِ علماً غير منونٍ، بل هو وإن كان ممنوعاً من الصَّرفِ منون تنوينَ عوضٍ كما يفيده قول النَّاظم فِيما سبق:

وما يكونُ منه مَنْقُوصاً ففي ... إعْرابِهِ نَهْج جوار يقتفي

(تصريح). فاعرفه.

(قوله: أوْ مَحذوفِ الْفَاءِ) كما إذا سميت بمضارعٍ، وفي) بالفاء أو القافِ (أو) بمضارعِ (وعى) العين المهملةِ، (فإنك تقول) في الرَّفعِ (هذا يفي وهذا يعي)، وفي الجر مررت بيفي وبيعي (بالإثباتِ) للياءِ فيهما رفعاً وجراً، (لأن أصلهما يوفي ويوعي، فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحةٍ وكسرة، (فلو حذفت لامهما) في الوقف (لكان إجحافاً) بهما؛ إذ لم يبقَ من أصولهما غير حرفٍ واحد ساكن (تصريح).

(قوله: كيف علماً) مضارع مَجزوم مِن (وَفَى، يَفِي)، فَإِذَا انْجَزَمَ يَفِي يَصير (لَمْ يَفِ) بِحَذفِ الْيَاءِ لِلْجزم، و(يَفِ) أصله (يُوفِي) بِضَمِّ اليَاء الأولى، والْوَاو فَاء الْفِعل، حذِفَتْ لِلْتَّخفيف؛ لِثِقل اجْتمَاعِ الْوَاوِ والْيَاء.

(قوله: كَمَا قَالَ في: شَرحِ الْكَافِيَةِ) يَعني: زَيَادَة (أوْ مَحذوفِ الْفَاء) وَارِدَة في (شَرحِ الْكَافية).

(قوله: لُزُومُ رَدِّ الْيَاءِ) الْمَحذوفَة مِن أخِيرِ (مُر، ويَفِ).

(قوله: اقْتُفِي) فيقَال في الْوَقْف (مُرِي، ويَفِي).

وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رائِمَ التَّحَرُّكِ

فصل: (وَغَيْرَها التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ) عِندَ الوَقْفِ، وهو الأصل ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فصل) يبين في هذا الفصلِ خمسة وجوهٍ لوقف ما ليس آخره تاء التَّأنيث.

(قوله: وَغَيْرَها) أي: غير تاء التَّأنيث، يعني: إذا كانت كلمةٌ متحركةً وليس في آخرِها تاء التأنيثِ، فسكنه عند الوقفِ، وهذا أول الوجوهِ الخمسةِ.

هذا، وقوله وغيرها منصوبٌ بمحذوف يفسره سَكِّنْهُ (سجاعي).

(قوله: وغيرها التأنيث... إلخ) لما ذكر النَّاظم حكم الوقفِ على ما ينبغي ذكره من السَّاكن أخذ يذكر المتحرِّك، فقال: وغير إلخ، اهـ. مرادي. ودخل في الغير تاء بنت وأخت، فيجوز فيها غير الإسكان، وقول البعضِ فيتعيَّن فيها الإسكان خطأ واضح، ودخل أيضاً ميم الجمع إذا وصل بها واو أو ياء نحو: بكم وبهم، لكن قال ابن الحاجب: الأكثر أن لا روم ولا إشمام فيها كهاء التأنيث. قال زكريا: وفي معنى ميم الجمع الضمير المذكر إذا ضم ما قبله أو كسر أو كان واواً أو ياءً، نحو: يضربه وبه، وضربوه وفيه (صبان).

(قوله: من محرك) أي: من حرف موقوفٌ عليه محرك، أي: قبل الوقف، أي: حركة غير عارضةٍ كما قيد بذلك في (العمدة)؛ لأن ذا الحركة العارضة في حكم الساكن، فلا يوقف عليه إلا بالسكونِ المحضِ، كتاء تأنيث الفعل في ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١] وذال يومئذ كما في (شرح العمدة).

(قوله: سَكِّنْهُ عِندَ الوَقْف) هَذَا هو الوَجهُ الأولُ لِلْوَقف، تقول: (جَاءَ زَيْدْ) بسكون الدَّال.

وفي (التصريح) بأن تقف بالسكون المجرَّد عن الروم والإشمام، سواء في ذلك المنوَّن وغيره، والمعرب والمبني، هذا هو الأكثرُ والأغلبُ (وهو الأصل)؛ لأنَّ سلبَ الحركةِ أبلغ في تحصيلِ غرضِ الاستراحة، قال أبو حيان: وعلامته خاء فوقَ الحرفِ، هكذا جعلها سيبويه (ح) والمرادُ خف أو خفيف، وناقشه الموضح، فقال: إنما هي رأسُ جيمٍ، أو رأس ميم، وكلاهما مختصر من أجزم. انتهى. والظَّاهر أنها رأسُ حاءٍ مهملة مختصرة من استرح لما مرَّ من أن الوقفَ استراحة، وجعلها بعضُ الكتابِ دائرة؛ لأنَّ الدائرةَ صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العددِ، وجعلها بعضهم دالاً، وكأنهم لما رأوها بغيرِ تعريفِ ظنوها دالاً، (ويتعيَّن ذلك) السكون في (الوقفِ على تاءِ التأنيثِ)؛ إذ لا يتأتى فيها الأوجه الباقية.

(قوله: وهو الأصل) إنما كان الإسكان أصلاً؛ لأنَّ الحرفَ الموقوفَ عليه ضدُّ المبدوءِ به، فينبغي أن تكونَ صفته مضادةً لصفته، أو لأنَّ المقصودَ من الوقفِ الاستراحةُ وسلبُ الحركةِ أبلغ في تحصيلِ هذا المقصود. دماميني، وفي (الأشموني) إذا كانَ آخِرَ الكلمةِ حَرفٌ غير هَاءِ التَّأنيثِ، فَأَرَدْتَ الوَقف

(أَوْ قِفْ رائِمَ التَّحَرُّكِ) بِأَنْ تُخْفِي الصَّوْتَ بِالحَرَكَةِ ضَمَّةً كانَتْ أَوْ كَسرةً أَوْ فَتْحَةً، ....

أبو طالب

....

الناصية

على المتحركِ، فَفيه خمسةُ أوجهٍ: الإسكان، والروم، والإشمام، والتَّضعيف، والنَّقل. ولكلٍّ منها حد وعلامة: فالإسكانُ عدمُ الحركةِ، وعلامته (خ) فوق الحرفِ، وهي الخاءُ من خفّ أو خفيفٍ، والإشمام ضمُّ الشفتينِ بعد الإسكانِ في المرفوعِ والمضمومِ للإشارةِ للحركةِ من غير صوتٍ، والغرضُ به الفرقُ بين الساكنِ والمسكن في الوقفِ، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا (.).

والروم وهو أن تأتي بالحركةِ مع إضعاف صوتها، والغرضُ به هو الغرضُ بالإشمام إلا أنَّه أتمُّ في البيان من الإشمامِ، فإنَّه يدركه الأعمى والبصيرُ، والإشمامُ لا يدركه إلا البصير؛ ولذلك جعلت علامتُه في الخطّ أتم. وهو خطٌّ قدام الحرفِ هكذا ـ والتَّضعيف تشديدُ الحرفِ الذي يوقف عليه، والغرضُ به الإعلامُ بأن هذا الحرفَ متحركٌ في الأصلِ، والحرفُ المزيدُ للوقف هو السَّاكن الذي قبله وهو الدغم، وعلامته (ش) فوق الحرفِ، وهي الشين من شديدٍ. والنّقل: تحويل الحركةِ إلى الساكنِ قبلها، والغرضُ به إما بيان حركةِ الإعرابِ، أو الفرار من التقاءِ السَّاكنين، وعلامته عدمُ العلامةِ، وسيأتي تفصيل ذلك: فإن كان المتحركُ هاء التأنيثِ لم يوقف عليها إلا بالإسكانِ، وليسَ لها نصيبٌ في غيرِه، ولذلك قدم استثناءها، وإن كان غيرُها جاز أن يوقفَ عليه بالإسكانِ، وهو لأصلُ، وبالروم مطلقاً أعني في الحركاتِ الثلاثِ، ويحتاج في الفتحةِ إلى رياضة؛ لخفة الفتحةِ، رلذلك لم يُجزْهُ أكثر القراءِ في المفتوحِ، ووافقهم أبو حاتم. ويجوزُ الإشمامُ والتَّضعيفُ والنقلُ لكن بالشروطِ الآتية. وقد أشارَ إلى الإشمامِ بقوله: (أَو اشْمِمِ الضَّمَّةَ... إلخ) كما يأتي.

(**قوله: أَوْقِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ**) أيْ: قاصِدَ التَّحركِ، يَعني إذَا كانَ مَضموماً فاصْنَع ما يَكون مَيْلاً إلى الضمِّ، لا الضّمّ صَريحاً، وإذَا كانَ مَكسوراً فَافْعل مَا يَكون مَيْلاً إلى الْكسرِ، لا الْكَسر صَريحاً، حَتَّى يَحس الأعْمَى ـ الّذي لا يبصِر شَيْئاً ـ بِأنّه كَأنَ مضموماً، أَوْ مَكسوراً. وهَذَا هو الْوَجه الثَّاني لِلْوَقف. وفي الدشتي (رائم) حالٌ من فاعل (قف) أي: قف حال كونك قاصداً للتحركِ بأن يكونَ لك صوتٌ بين السكونِ والحركةِ، ولا تجهر بالحركةِ، بل يكون لك صوت خفي بها، وهذا الوجه الثَّاني.

(**قوله: بِأَنْ تُخْفِي الصَّوْت بالحركة**) فلا يتمُّها بل يختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركةِ الأصلِ، قاله الجاربردي، و) لا يختصُّ بحركة بعينِها، بل (يجوز في الحركاتِ كلها)، ويحتاج في الفتحةِ إلى رياضةٍ لخفة الفتحةِ، وتناول اللسانِ لها بسرعةٍ (خلافاً للفراء في منعه إياه) أي: الروم (في الفتحةِ، وأكثر القراء) السَّبعة (على اختيارِ قوله): ووافقهم أبو حاتم على المنعِ؛ لأنه يشبه الثرياء فيفضي إلى تشويه صورةِ الفمِ، وعلامة الرومِ خط بين يدي الحرفِ، وهذه صورته.(-)

أَوْ أَشْـمِـمِ الـضَّـمَّـةَ أَوْ قِـفْ مُـضْـعِـفـا   مَـا لَـيْـسَ هَـمْـزاً أَوْ عَـلِـيـلاً إِنْ قَـفـا

وخَصَّهُ الفرّاءُ تَبعاً لِلْقُرّاءِ بِالأَوَّلَيْنِ (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ) فَقَطْ عِندَ الوَقْفِ، بِأَنْ تُشيرَ إليها بِشَفَتَيْكَ مِن غيرِ تَصْوِيتٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وخَصَّهُ**) أي: خص هذا الوجه (الوقف قاصداً التَّحرك) (دشتي).

(**قوله: وخصه الفراء... إلخ**) يعني قال الفراء: إن الوقفَ بهذه الكفيةِ والكسرةِ دون الفتحةِ تبعاً للقراءِ.

(**قوله: بالأَوَّلَيْن**) أيْ: بالضمِّ والكَسرِ، وقالَ: لَا يَأتي هَذَا الْوَجه في الْفَتْحةِ؛ لأنه يُشْبه التّاؤب.

(**قوله: أو اشمم الضمة**) أي: أشمم الحرفَ الضمَّة، أي: اجعله شاماً لها بأن تهيئ العضو للنطق بها على الحرفِ.

(**قوله: أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّة.. إلخ**) الإِشْمَام هو الْوَجهُ الثّالِث لِلْوَقفِ، وهو أَنْ تَجمَعَ شَفَتَيْكَ كَمَا تجمعهما حال التَّلَفّظِ بِالضَّمَّة، ولكنْ بِلَا صَوْتٍ، فتقول مَثَلاً: (جَاءَ زَيدْ) بِسُكُونِ الدَّالِ، ثم تَجعل شَفَتَيْكَ - بِلَا صَوْت - مِثل مَن يَتَكلّم بِدَالٍ مَضمومَة، وهَذَا يَرَاه الْبَصير، ولا يحسُّ بِهِ الأعمى.

(**قوله: فَقَطْ**) أي: لا يكون في المفتوحِ والمكسور؛ لأنَّ في الإشارةِ إلى الفتحةِ والكسرةِ تشويهاً لهيئةِ الفمِ، وروي الإشمامُ عن بعضِ القراءِ في الجرِّ، وحمل ذلك على الرومِ على اصطلاحِ بعضِ الكوفيين الآتي، (و) الإشمامُ (حقيقته الإشارةُ بالشفتينِ إلى الحركة يعيدَ الإسكانِ من غيرِ تصويتٍ) يسمع، والمرادُ أن تضمَّ شفتيك بعد الإسكانِ، وتدع بينهما بعضَ الانفراجِ لتخرج منه النَّفس، فيراهما المخاطبُ مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمِّهما الحركة، فهو شيء يختصُّ بإدراكِ العينِ دون الأذنِ؛ لأنَّه ليس بصوتٍ يسمع، بل هو تحريكُ عضوٍ، وبعض الكوفيين يسمِّي الرَّوم إشماماً، والتَّحقيق خلافه، فإنَّ الرَّوم فيه مع حركة الشَّفةِ صويت يكادُ الحرفُ يكون به متحركاً، فيدركه الأعمى والبصيرُ بخلافِ الإشمامِ، (فإنما يدركه البصير دون الأعمى)، وعلامةُ الإشمامِ نقطة بين يدي الحرفِ، وهذه صورته (ە)، واشتقاقُه من الشمِّ كأنك أشممت الحرفَ رائحةَ الحركةِ، بأن هيأت العضو للنطقِ بها، والغرضُ منه الفرقُ بين ما هو متحركٌ في الوصلِ وأسكن في الوقفِ، وما هو ساكن على كلِّ حالٍ (تصريح).

(**قوله: بِأَنْ تُشير إليها بشَفَتَيْك... إلخ**) يعني: قف بالسُّكون، لكن أشر بشفتيك إلى الضَّمة دون أن يسمعَ منك صوت الضمة كمن يستشمُّ رائحةً، وهذا الوجه الثَّالث وهو مختصٌّ بالضمَّةِ (دشتي).

(أَوْ قِفْ مُضْعِفا) أَيْ مُشَدِّداً (ما) أَيْ حَرْفاً (لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَليلاً إنْ قَفا) أَيْ تَبِعَ الحَرْفَ

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: **أوْقِفْ مُضْعِفا. . . إلخ**) هذا هو الْوجه الرَّابع لِلْوَقفِ، وهو أنْ تَجعَلَ الْحَرف الأخير مشدّداً، وشروط هذا ثَلاثةٌ، **الأوَّل**: أنْ لَا يكوُنَ الْحرف الأخير همزَةً؛ لأنَّه لا تُشَدَّد الْهمزة، وإلَّا كانَ مِثل حالَةِ التَّهَوّعِ والتقيُّؤ. **الثَّاني**: أنْ لَا يَكونَ الحرف الأَخير حَرف عِلَّة؛ لأنَّه ثَقيلٌ فَتَشديده تَثقيلُ أكثر. **الثالث**: أَنْ يَكونَ الْحرفُ الّذي قَبلَ الأَخيرِ مُتَحَرِّكاً لَا سَاكِناً؛ لأَنَّه إنْ كَانَ سَاكِناً، اجْتَمَعَ ثَلَاثة سَواكِن.

وفي (التصريح) الوجه (**الرَّابع**) أن تقفَ بتضعيف الحرفِ الموقوف عليه في اسم أو فعلٍ (نحو هذا خالد)، وهو يجعل بتشديدِ الدَّالِ من خالد، واللام من يجعل، وعلامته رأسُ شين فوق الحرفِ، وهذه صورته «شـ»، وهو قليل؛ لمجيء التَّضعيف في محلِّ التخفيفِ؛ ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراءِ إلا عن عاصمٍ في ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾ [القَمَر: ٥٣] في سورةِ القمرِ (وهو لغة سعدية، وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهي): أن يكونَ الحرفُ الموقوفُ عليه متحركاً؛ لأنَّ التضعيف كالعوضِ من الحركةِ، قاله الجاربردي، (وأن لا يكون) الحرفُ (الموقوفُ عليه همزةً كخطاء ورشاء)؛ لأنَّ الهمزةَ لا تدغم ولا يدغم فيها في موضعِ اللام، (ولا ياء كالقاضي، ولا واواً كيدعو، ولا ألفاً (كيخشى)؛ لاستثقالِ حرفِ العلةِ (ولا تالياً لسكونٍ كزيد وعمرو)؛ لئلا يجتمعَ ثلاثة سواكن: الذي قبل الآخر، والمدغم، والموقوف عليه، قيل: وأن لا يكون منصوباً، وشذ: **لقد خشيت أن أرى جدباً** بالجيمِ والموحدةِ، وردَّ بأن الموقوفَ عليه الألفُ لا الحرف الذي كان محركاً وصلاً.

(قوله: **ما ليس همزاً. . . إلخ**) زاد بعضُهم شرطاً آخر، وهو أن لا يكونَ منصوباً منوناً، وقيل: لا يحتاجُ إلى اشتراطِه؛ لأنَّ المنصوبَ المنوَّن يبدل تنوينه ألفاً، فيكون الحرفُ الموقوفُ عليه الألف لا ما قبلها، والكلامُ في الموقوفِ عليه المحرك، وفيه أن المرادَ بالمحركِ في قولِ المصنفِ وغيرها التَّأنيث من محركِ المحركِ وصلاً، فهو المتكلم عليه بالأوجهِ الخمسةِ، وهو بإطلاقه يشملُ المنصوبَ المنونَ، فلا بدَّ من قيدٍ يخرجه كما أسلفنا، ويمتنعُ في المنصوبِ المنونِ الرّوم أيضاً. قاله السيوطي، ولم ينقل التَّضعيف عن أحدٍ من القراءِ إلا عن عاصم في ﴿مُّسْتَطَرٌ﴾ [القَمَر: ٥٣] في سورة القمرِ كما في (شرح التَّوضيح) للأزهري، وكما في (الهمع) للسيوطي عن أبي حيان، ثم قال السيوطي: قال أبو حيان: ولم ينقل النَّقل عن أحدٍ من القراءِ إلا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبِرِ﴾ [البَلَد: ١٧] بكسرِ الباءِ، وعن سلام أنه قرأ ﴿والْعَصِرِ﴾ [العَصر: ١] بكسر الصادِ، قال بخلافِ الإسكان والروم والإشمام، فإنها مرويةٌ عنهم (صبان).

(قوله: **أَوْ عَليلاً**) أي: حرف علةٍ.

مُـحَـرَّكـاً أَوْ حَـرَكَـاتِ انْـقُـلَا   لِسَـاكِـنٍ تَـحْـرِيكُـهُ لَـنْ يُـحْـظَـلَا

المَوْقُوفَ عَلَيهِ المَوْصُوفَ بِما ذُكِر حَرْفاً (مُحَرَّكاً) كهذا جَعْفَرّ، وهذا وَعَلّ، بِخلافِ الهَمزِ كخَطَأ، والعَليلِ كالقاضِي ويَخْشى ويَدْعُو، والتَابعِ ساكِناً كعَمْرو (أَوْ حَرَكاتِ انْقُلا) عِندَ

أبو طالب

(قوله: ووُعِل) هذا بضمِّ الواوِ وكسرِ العينِ المهملةِ، وسيأتي أنه بمعنى الوعلِ، وهو الملجأ، وقيل الرجل القوي، أو المعز الجبلي.

الناصية

(قوله: بِمَا ذُكِر) أي: بعدمِ كونه همزةً، أو حرف علةٍ يعني: يشترطُ أيضاً أن يكون ما قبل الأخير حرفاً متحركاً.

(قوله: كَهذَا جَعْفَرّ وَهَذَا وَعَلّ) بِتَشديدِ رَاءِ (جَعْفَر)، ولام (وَعَلّ) وهو المعز الجبليّ، وهذَان الْحَرفَانِ الأخيرَان (الرّاء ـ واللّام) لَيسا هَمزَة، ولا حَرفَ عِلّة، وقَبلهما متحرِّك. وفي الدشتي: فجعفر ووعل آخرهما حرف صحيحٌ غير همزةٍ، ولا علةٍ، وقبل الآخر منها متحركٌ، و(وعل) المعز الجبلي، وهذا الوجه الرَّابعُ من الوجوهِ الخمسةِ، وهذا أيضاً مختصٌّ بالضمِّ.

(قوله: كخَطَأ. . . إلخ) (خَطَأ) لا يوقَف بِالتَّشديدِ؛ ولأَنَّ آخِرَه همزة، وكذا (القَاضي) فَآخِره حَرف عِلةٍ يَاء، وكَذَا (يَخْشى) فآخِره حَرفُ عِلة أَلِف، وكَذَا (يَدْعو) فَآخره حَرف علَّةٍ وَاو، وكَذَا (عَمْرو) فَمَا قَبلَ آخِره ـ الْميم ـ حَرف ساكِن، فلا يضعف.

(قوله: أَوْ حَرَكَات انْقُلَا. . . إلخ) هَذا هو الوجهُ الْخَامِسُ لِلْوقفِ، وهو أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرف الأخيرُ، وتُنْقَل حَرَكته إلى الْحرفِ الّذي قَبله بِشَرطِ أَنْ يكونَ الْحرفُ السَّابقِ قابلاً لِلْحَرَكةِ. وفي (الأشموني) يجوزُ نقلُ حركةِ الحرفِ الموقوفِ عليه إلى ما قبله بشرطينِ: أحدهما: أن يكون ساكناً، والآخر: أن يكون تحريكه لن يحظل، أي: لن يمنع، فتقول في نحوِ بكر. هذا بكر، ومررت ببكرٍ، ومنه قوله:

عَـجِـبْـتُ والـدَّهْـرُ كَـثِـيـرٌ عَـجَـبُـهْ   مِـنْ عَـنَـزِيٍّ سَـبَّـنِـي لَـمْ أَضْـرِبُـهْ

أرادَ: لم أضربه، فنقل ضمةَ الهاء إلى الباءِ. فإن لم يكن المنقول إليه ساكناً، أو كان ولكن غير قابلٍ للتَّحريكِ، إما لكونِ تحريكه متعذراً كما في نحو ناب وباب، أو متعسراً كما في نحو قنديلٍ وعصفورٍ وزيد وثوب؛ لثقلِ الحركةِ على الياءِ والواوِ، أو مستلزماً لفكِّ إدغامٍ ممتنعِ الفكِ في غير الضَّرورةِ، كما في نحو (جد، وعم) امتنع النقلُ.

وفي (التصريح): (و) نقل غير المهموزِ (شرطه خمسة أمور أيضاً) بل ستة، (وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكناً) ليقبل الحركة المنقولة؛ لأنَّ المتحرك لا يقبل حركة أخرى، (وأن يكون ذلك السَّاكن لا يتعذَّر تحريكه)، فإن المتعذّر تحريكه كالألفِ والحرفِ المدغمِ لا يقبلُ الحركةِ، (و) أن يكون ذلك السَّاكن (لا يستثقل) تحريكه، فإن المستثقل تحريكه كالواوِ والياءِ؛ لا تقل الحركة إليه

الوَقفِ مِنَ المَوْقُوفِ عَلَيه (لِساكِنٍ) قَبله (تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلا) أَيْ يُمنَع، نَحو: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العَصر: ٣].

[أَنَــا ابْــنُ مَــاوِيــةٍ] إِذْ جَــدَّ الــنَّــقْــرُ [وَجَــاءَتِ الــخَــيْــلُ وَأَثَــابِــيّ زُمَــرُ]

أبو طالب

(قوله: وتواصوا بالصبر) لم يمثل لنقلِ الفتحِ؛ للخلافِ في جوازه.

(قوله: إذ جد النقر) هذا بعضُ بيتٍ هو هكذا: «أنا بْنُ مَاوية إذْ جدَّ النَّقرُ وجَاءتِ الخَيلُ وأثابيّ زمر».

الناصية

للاستثقالِ، (وأن لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الأصحِّ عند جمهور البصريين؛ لأنَّ المفتوحَ إن كان منوَّناً لزمَ من النقلِ فيه حذف ألفِ التنوينِ، وحمل عليه غير المنون، قاله المرادي. (وأن لا يؤدي النقل إلى بناءٍ لا نظير له)؛ لأنَّ ذلك لا يجوز، وأن يكون المنقولُ منه صحيحاً.

(قوله: مِنَ المَوْقُوفِ عَلَيه) وهو الحرفُ الأخيرُ.

(قوله: لَنْ يُحْظَلَا) جملة (تحريكه لن يحظلا) صفةٌ لساكنٍ. يعني: انقل عند الوقفِ حركةَ الآخر إلى ما قبله السَّاكن، بشرط أن يكون ذلك السَّاكن لم يكن تحركه ممنوعاً، وهذا الوجه الخامسُ.

(قوله: لن يحظلا) أي: لن يمنع لغة، سواء أمكن نطقاً كالمتعسرِ تحريكه، والمستلزم تحريكه، فكّ إدغام تمنع اللغة فكه، أو لم يمكن نطقاً كالمتعذّر تحريكه، كما سيذكره الشَّارح.

(قوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العَصر: ٣]) (الشاهد) في (الصَّبر) بنقلِ حركةِ الراءِ إلى الباءِ؛ لأنه ساكنٌ يجوز تحريكه، ولا مانع منه، فيقالُ (بالصبر) بفتحِ الأولين وسكون الأخيرِ. **(قوله:**

أَنَــا ابْــنُ مَــارِيَــةَ إِذْ جَــدَّ الــنَّــقُــرُ

بنقلِ ضمة الراءِ إلى القافِ قبلها، والنقر بسكونِ القافِ صوتٌ مخرجه من طرفِ اللسانِ، وما يليه من الحنكِ الأعلى يسكن به الفرسُ إذا اضطرب بفارسِه، واختلف في قائلِ هذا البيتِ، فقال الصغاني: قائله فدكي بن عبد الله المنقري، وقال ابن السِّيد: أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي، وجزم بذلك الجوهري، وقال سيبويه: وهو لبعض السعديين، وماوية اسم أمه، وذكر الموضحُ أنه وجد حاشية بخطِّ الشيخِ بهاء الدين بن النّحاسِ: إذ وجد النفر بالفاءِ المضمومةِ يريد النفْر بإسكانِها، والعامل في إذ ما في ابن ماوية من معنى شجاعٍ أو بطلٍ أو مقدامٍ أو مشهورٍ. انتهى. وفي (حاشية الشيرازي) (مَاوية) يُقال لِلْمَرأةِ الْبَيضَاء البَرَّاقَة، وهي أمّ الشَّاعِر، اشْتَهر بِهَا، فكَانَ يسَمَّى (ابنُ مَارية). (جَدَّ) بِمَعنى اشْتَدَّ، (النَّقْر) عَلى وَزنِ (عَبد)، بِمَعنى الصَّوتِ الذي يُصَوَّتُ بِهِ ليسكّن بِهِ الْفرس إذَا اضْطَرَب، (أَثَابِيّ) يَعني: جماعَات، (زُمَر) أيضاً بِمَعنى جَماعَات. (المعنى) أنا ابنُ مَارية إذَا اشتدَّ صُرَاخُ النَّاسِ عَلَى أفراسِهم ـ أيْ: حَالَ الْحَرب ـ وجَاءَت الأفْراسُ جماعات جَمَاعَات.

ولا ينقَلُ إلى مُتَحَرِّكٍ كجَعْفَر، ....

أبو طالب

ماوية: اسم امرأةٍ، وإذ بمعنى: حين، والنَّقر: الفرس، أو صوت يساق به الفرس، وجدَّ أي: سعى، والخيل: الفرسُ أو الفارسون، والزمر كصرد أو كعنق، جمع زمرة، أي: الجماعة.

الناصية

(**الشَّاهد**) في (النَّقر) أصله بِسُكُونِ الْقَافِ وضَمِّ الرَّاءِ؛ لأنَّه فَاعِل لِـ (جَدَّ)، فَفي الْوَقف انتَقَلَت ضَمة الرَّاءِ إلى الْقَافِ.

وجاءَ بمثَالَيْن أحدُهُمَا لِنَقْل الْكَسرةِ، والثَّاني لِنَقلِ الضَّمَّة.

(**قوله: ولَا يُنقَلُ... إلخ**) أي: لا يُنْقَل حَرَكة الرَّاءِ إلى الفَاءِ؛ لأنَّهَا بِنَفْسِهَا مُتَحَرِّكَة، وفي (التَّصريح) إذا علمت ذلك، (فلا يجوزُ النقل في نحو: هذا جعفر؛ لتحركِ ما قبله)؛ لأن المتحرك لا يقبلُ حركة أخرى، وعن هذا احترز بقوله: أن يكون ما قبلَ الآخرِ ساكناً، (ولا في نحو: إنسانٍ، ويشد)؛ لأن ما قبل الآخر متعذِّر التحريكِ، وعن هذا احترز بقولهِ: وأن يكون ذلك السَّاكن لا يتعذَّر تحريكه، (و) لا في نحو (يقول ويبيع)؛ لأنَّ ما قبلَ الآخرِ مستثقل تحريكه، وعنه احترز بقوله: ولا يستثقل؛ (لأن الألفَ) في إنسانٍ، (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة)؛ لأنَّ الألفَ والمدغم واجبا السكون، إلا أنَّ سكونَ الألفِ ذاتي، وسكون المدغم عرضي، (والواو المضمومُ ما قبلها) في يقول، (والياءُ المكسورُ ما قبلها) في يبيع (تستثقل الحركة عليهما)؛ لأنهما ثقيلان في أنفسِهما، فلو نقلت إليهما حركة زادَ ثقلهما، (ولا) يجوزُ النقلُ (في نحو: سمعت العلم؛ لأن الحركةَ فتحة)؛ لأنهم إنما نقلوا الضمةَ والكسرةَ؛ لقوتهما، فكرهوا حذفهما، والفتحةُ خفيفةٌ، فاغتفروا حذفها، قاله الجاربردي، وعنه احترز بقوله: وأن لا تكونَ الحركةُ فتحةً، (وأجاز ذلك) النقل في الفتحةِ (الكوفيون والأخفش) طرداً للباب، (ولا) يجوز النقل (في نحو: هذا عِلم) بكسر العين؛ لأنَّ النقل فيه يؤدي إلى بناءٍ لا نظير له؛ (لأنَّه ليس في العربيةِ فعل بكسر أوله وضمِّ ثانيه)، وعنه احترز بقوله:... وأن لا يؤدي... إلخ ولا يجوزُ النقل في نحو: غزو، وظبي؛ لأنَّ المنقولَ منه غيرُ صحيحٍ. (ويختصُّ الشرطانِ الأخيرانِ) في كلامِه، وهما أن لا تكون الحركةُ فتحةً، وأن لا يؤدي النقلُ إلى بناءٍ لا نظير له (بغير المهموزِ) فيجوزُ النقلُ في نحوِ: ﴿ٱلَّذِى يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥] فتقول: الخبأ، (وإن كانت الحركة فتحة)؛ لأنك لو قلت الخبء بالإسكانِ من غيرِ ثقلٍ وجدت استثقالاً واضحاً، ولو أبدل الجلالة بالذي لوافقَ التلاوةَ، (و) يجوزُ النقلُ (في نحو هذا ردء) فنقول: رِدُؤ بكسرِ الراءِ وضمِّ الدالِ، (وإن أدى النقلُ إلى صيغةِ فعل) بكسرِ أولهِ وضمِّ ثانيه كثقلِ الهمزةِ، وإذا سكن ما قبلَ الهمزة كان النُّطق بها أصعبَ، (ومن لم يثبت في أوزانِ الاسمِ فعل بضمةٍ) في أوله، (فكسرة) في ثانيه، (وزعمَ أن الدئل منقولٌ عن الفعلِ لم يجز في نحو: بقفل) من قولِك: مررت بقفلٍ (النقل)؛ لأنه بعد النقلِ يصير بقُفِل بضمِّ القافِ وكسر الفاءِ، (ويجيزه في نحو:

ولا مُمْتَنِعِ التَّحريكِ إما لِتَعَذُّرٍ كالإنْسان، أَوِ اسْتِثْقالٍ كَقَضِيبٍ وخَرُوفٍ، أَوْ أَداءٍ إلى بِناءٍ لا نَظيرَ له كَبِشْر مَرفُوعاً، ....

أبو طالب

....

الناصية

بطء) من قولك مررت ببطء؛ (لأنه مهموز)، وعدم النظير في النقلِ من الهمزةِ مغتفر؛ لثقل الهمزةِ إلا عند بعضِ تميم، فيفرون منه إلى تحريكِ السَّاكنِ بحركة الفاء إتباعاً، فيقولون هذا ردء بكسرتينِ، ومررت ببطء بضمتينِ، وإذا نقلت حركة الهمزةِ فالحجازيون يحذفون الهمزةَ، ويقفون على حاملِ حركتِها، كما يوقف عليه مستبداً بها، فيقولون: هذا الخب بالنقلِ والحذف، فيسكنون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون، وغير الحجازيين إذا نقلَ لا يحذفُ الهمزةَ؛ لأنه إنما راعى دفع اجتماعِ السَّاكنين، والحرص على الإعرابِ من الزَّوالِ، ثم منهم من يثبت الهمزةَ، فيقولُ هذا البطءُ، ورأيت البطءَ، ومررت بالبطءِ، بسكونِ الهمزة في الأحوالِ كلها، ومنهم من يبدلها بما يجانسُ الحركة المنقولة فيقول: هذا البطؤ، ورأيت البطء، ومررت بالبطء، والخبء بالخاءِ المعجمة والباء الموحدة ما نبئ في غيرهِ، والردء: المعين، والبطء ضد السُّرعة، وأما الوقفُ بالنقلِ إلى متحركٍ فلغة لخمٍ، وأنشد عليها الجوهري لبعضِ الرُّجاز:

مـا زالَ شـيـبـان شَـدِيـداً رخـصـه حَـتَّـى أَتَـانَـا قـرؤه فَـوَقَـصُـهْ

قال: أراد فوقصه، فلما وقف على الهاءِ نقل ضمَّها إلى الصادِ قبلها، فحركَها، وفي النهايةِ تقول في ضربه ضربه في الشعرِ، وقد استعملته العامة في النثرِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله: وغيرها لتأنيثِ الأبياتِ الخمسةِ.

(قوله: كالإِنْسَان) فَلَا يُنقل حَرَكةُ النُّونِ إلى الأَلِفِ، لأَنَّ الأَلِفَ لا تَتَحَمَّل حَرَكة، أو لأنَّ ما قبلَ الأخيرِ وهو الألفُ لا يقبل الحركةَ، ولا يمكن التلفظ به إلا ساكناً.

(قوله: كقَضيب وخَرُوف)، فَلَا تُنقلُ حَرَكةُ البَاءِ إلى اليَاءِ، ولَا حَرَكةُ الْفَاءِ إلى الْوَاوِ؛ لِثِقلِ الْحَرَكةِ عَلَى الْوَاوِ والْيَاء وفي (الدَّشتي)، فإن الياءَ والواوَ وإن أمكن تحركها لكنَّ الحركةَ عليها ثقيلة، وسكونهما أخفُ، فلا ينقل حركة الباءِ إلى الياءِ، ولا حركة الفاءِ إلى الواوِ (دشتي).

(قوله: أَوْ أَدَاءٍ إِلَى بِنَاءٍ لَا نَظيرَ له) أي: وأما لا يُنقَل حركة الآخرِ إلى ما قبله؛ لأنَّ النقلَ يؤدي إلى بناءٍ ووزنٍ لا نظير له في لسانِ العربِ (دشتي).

(قوله: كبِشْر مَرفُوعاً) لأنَّا إذا نقلنا ضمةَ الراءِ إلى الشينِ في (بِشر)، صار اسماً ثلاثياً مكسور الأول، ومضموم الثَّاني، ولا يوجد في الأسماءِ الثلاثية اسمٌ بهذا الوزنِ، وكذا إذا نقلنا كسرةَ اللامِ إلى الهاءِ في: ذهل (دشتي).

وَنَـقْـلُ فَـتْـحٍ مِـنْ سِـوَى الـمَـهْـمُـوزِ لَا يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَـقَـلا

وذُهْل مَجرُوراً كما سَيَأتي (ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوى المَهمُوزِ لا يَراهُ) نَحْوِيٌّ (بَصْرِيٌّ) أَمّا مِنَ المَهمُوزِ كخَبء فَيَراهُ (وَكُوفٍ نَقَلا) الفَتْحَ مِن سِوى المَهمُوزِ أيضاً.

أبو طالب

(قوله: ذهل) بالذالِ المعجمةِ كغفل بمعنى الغَفلةِ.

الناصية

(قوله: كبِشْرُ مَرفُوعاً) أيْ: بِضَمِّ الرّاءِ، فَلا يُنقلُ الضمّ إلى الشِّينِ؛ لأنَّ البَاءَ مَكسورة، فلوْ صَارَتِ الشِّينُ مَضمومةً، انْتَقَلَتْ مِن الكَسرةِ إلى الضَّمةِ، ومِثله قَليل، لا نظير له في (لسان العرب) (شيرازي).

(قوله: وذُهْل مَجرُوراً) (ذُهْل) عَلَى وَزنِ (قُفْل)، فَلَو انْتَقَلَتْ كَسرةُ اللّامِ إلى الهَاءِ صارَ الانتقَالُ مِنَ الضمةِ إلى الكَسرةِ، وهو قليلٌ.

(قوله: ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوى الْمهمُوز... إلخ) يعني: أن البصريين منعوا نقلَ الفتحةِ إذا كان المنقولُ عنه غير همزةٍ، فلا يجوزُ عندهم: رأيت بكر، ولا ضربت الضرب؛ لما يلزم على النقلِ حينئذٍ في المنونِ من حذف ألفِ التنوينِ وحمل غير المنونِ عليه، وأجاز ذلك الكوفيون. ونقل عن الجرمي أنه أجازه. وعن الأخفشِ أنه أجازه في المنونِ على لغةِ من قال: رأيت بكر. وأشار بقوله من سوى المهموز إلى أنَّ المهموزَ يجوزُ نقل حركتهِ، وإن كانت فتحةً فيقال: رأيت الخبَأ والردَأ والبَطأ في رأيت الخبء والردء والبطء، وإنما اغتفر ذلك في الْهمزةِ؛ لثقلها. وإذا سُكِّن ما قبل الهمزةِ السَّاكنة كان النُّطق بها أصعب. وفي (الشيرازي) إذا كانَ آخِر الاسم همزة مفتوحة، وما قَبلها حَرفاً سَاكِناً، مِثل (خَبْء)، فَفي حَالِ الْوَقف يَجوزُ نَقْلُ فَتحِ الْهمزةِ إلى الْحَرفِ الّذي قَبلَهَا بِإجمَاعِ النَّحويِّينَ الْبَصرِيِّينَ والكُوفِيِّين، مِثل قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] بِفَتحِ البَاءِ في حَالِ الْوقف.

وأَمَّا إذَا كانَ آخِر الاسم حَرفاً غَيرَ الْهمزَةِ كـ(هِنْد)، فَالْبَصرِيُّونَ في حَالِ الْوَقفِ لا يَنقُلُونَ الْفَتحةَ إلى الْحَرفِ السَّابِق، فَلا يُجَوِّزُونَ أَنْ يقال (رَأَيت الْهِنَد) بفَتحِ النُّونِ، والْكُوفيُّونَ يُجَوِّزُونَ ذَلك.

(قوله: وكوف) أصله كوفي، فحذفَ الياء الأخيرة تحقيقاً، ثم الأولى؛ لالتقاءِ السَّاكنين أو حذفِ الأولى، ثم سكن الثَّانية؛ لنقل الضمة، ثم حذفها؛ لالتقاءِ السَّاكنين، والأول أقل كلفة، والثَّاني أقيس، هكذا ظهر لي (صبان).

(قوله: مِن سِوى الْمَهمُوز أيضاً) كما مرَّ في (الصَّبر والنقر).

(قوله: وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوقٍ بكسرةٍ، ولا كسرة إلى مسبوقٍ بضمةٍ، فلا يجوز النقلُ في نحوِ هذا بِشر بالاتفاقِ لما يلزمُ عليه من بناءِ فعلٍ، ولا في نحو انتفعت

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

(والنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ) لِلاسِم حينئذٍ - بِأَنْ يَكُونَ المَنقُولُ ضَمَّةً مَسبُوقَةً بِكسرةٍ، أَوْ بِالعَكس (مُمْتَنِعْ) كما تَقَدَّم (وَ) لكِن (ذاكَ) النَّقلُ (في المَهمُوزِ) وإنْ أَدّى إلى ما ذُكِرَ (لَيسَ يَمْتَنِعْ) فَيَجُوزُ في رِدْءٍ وكُفْؤٍ. ....

أبو طالب

(قوله: والنقل إن يعدم. . . إلخ) كان ذكر هذا المصرعِ مع كونه مفهوماً من قوله تحريكه لن يحظلا، توطئة لذكرِ ما بعدَهُ.

الناصية

بقفلٍ، خلافاً للأخفشِ لما يلزم عليه من بناءِ فعلٍ، وهو مهمل في الأسماء أو نادر، هذا في غير المهموزِ، وأما المهموز، فيجوزُ فيه ذلك كما أشار إليه بقوله: (وَذَاكَ في المَهْمُوزِ. . . إلخ) كما سيأتي (أشموني).

(قوله: إن يعدم نظير) أي: أصلاً كما في فعل بكسرٍ فضمٍّ، وفعل بضمٍّ فكسر على القولِ بإهماله، أو نظير كثير كما في فعل بضمٍّ فكسر على القول بندوره، وهو التّحقيق؛ لوجودهِ في الوعلِ بضمٍّ فكسر لغة في الوعلِ بفتحٍ فكسرٍ، وهو التيس الجبلي (صبان).

(قوله: حينئذٍ) أي: حين النقلِ.

(قوله: كمَا تَقَدَّم) مِثالُهُمَا، وهمَا (بِشْر) - على وزن حِلْم - مَرْفُوعاً، و(ذُهْل) - على وَزنِ قُفْل - مَجرُوراً (شيرازي).

(قوله: وَلَكِن ذَاكَ) النَّقلُ) في بشر مرفوعاً، وذهل مجروراً.

(قوله: وإنْ أدّى) أي: نقل الحركةِ من الآخر إلى ما قبل الآخرِ.

(قوله: إلى ما ذُكِرَ) أيْ: إلى انْعِدَام النَّظير.

(قوله: ليس يمتنع) فتقول: هذا ردء، ومررتُ بكفء، لما مرَّ التنبيه عليه من ثقلِ الهمزةِ، وهذه لغةُ كثير من العربِ منهم تميم وأسد، وبعض تميم يفرون من هذا النَّقل الموقع في عدمِ النظيرِ إلى إتباعِ العينِ للفاءِ، فيقولون: هذا رديء مع كفيء، وبعضُهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتباعِ، فيقول: هذا ردي مع كفو (أشموني).

(قوله: فَيَجوزُ في رِدْء. . إلخ) (ردء) بكسر الأولِ وسكون الثَّاني عَلى وَزنِ حِلْم و(كفوء) بضمِّ الأولِ وسكون الثَّاني. عَلَى وَزنِ قُفْل، والْوَاوُ في (كُفْؤ) تُكْتَبُ ولا تُقْرَأُ، فهو - في القِراءة - كاف، وفَاء، وهَمزَة.

(قوله: هَذَا ردُء ومَرَرْتُ بكُفِوء) مع أن نقلَ ضمة همزةِ ردء إلى داله يؤدي إلى وزن لا نظير له وهو كسر الأول وضمُّ الثَّاني، ونقل كسرِ همزة (كفوء) إلى فائه أيضاً يوجب وزناً بلا نظير وهو ضمُّ

فِي الوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الِاسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

هَذا رِدُءْ، ومَرَرْتُ بِكَفِؤْ.

ثُمَّ لَمّا صَدَّرَ في الضّابِطِ اشْتِراطُ أَنْ يَكُونَ المَوْقُوفُ عَلَيه غَيرَ هاءِ التَّأْنيثِ لِيُفعلَ فيه ما ذُكِر، احْتاجَ إلى بَيانِ ما يُفعلُ فيه إذا كانَ هاءً، فقال: (**فِي الوَقْفِ تا تَأْنِيثِ الاسْمِ ها جُعِلْ إنْ لَمْ يَكُنْ بِساكِنٍ صَحَّ وُصِلْ**) ....

أبو طالب

....

الناصية

الأولِ وكسرِ الثّاني وفي (الشيرازي) (هَذَا ردُءْ) بنَقلِ ضَمَّةِ الهمزةِ إلى الدَّالِ، و(مَرَرْتُ بِكَفِؤ) بنَقلِ كَسرةِ الْهمزَةِ إلى الْفاء.

(**قوله: غَيْرَ هَاء التَّأنيثِ**) بقوله: (وغيرها التَّأنيث).

(**قوله: لِيُفْعَلَ فيه مَا ذُكِر**) من سكونٍ وروم تحرك وإشمام وتضعيفٍ، ونقل حركة على التَّفصيلِ.

(**قوله: احْتَاجَ إلى بَيانِ ما يُفعلُ فيه**) أي: في الموقوفِ عليه.

(**قوله: في الْوَقْفِ تا تأنيثِ الاسْمِ هَا جُعِلَ... إلخ**) نحو: فاطمة وحمزة وقائمة. واحترز بالتَّأنيث من تاءٍ لغيره فإنها لا تغير: وشَذَّ قول بعضهم: فعدنا على الفراءِ. وبالاسمِ من تاءِ الفعلِ نحو: قامت فإنها لا تغير. وبعدمِ الاتصالِ بساكنٍ صحيح من تاءِ بنت وأختٍ ونحوهما، فإنها لا تغير. وشمل كلامه ما قبله متحرِّكَ كما مثل، وما قبله ساكن غير صحيحٍ، ولا يكون إلا ألفاً نحو الحياةِ والفتاةِ، والأعرفُ في هذين النوعينِ إبدالُ التاءِ هاء في الوقفِ، وإنَّما جعلَ حكم الألفِ حكم المتحركِ؛ لأنها منقلبةٌ عن حرفٍ متحركٍ.

(**قوله: في الوقف... إلخ**) هذا مفهومُ قوله: وغيرها التأنيث (سندوبي).

(**قوله: تا تأنيث الاسم**) أي: ولو بحسبِ الوضعِ فقط لتدخل تاء المبالغةِ كما في راويةٍ وتاء زيادتِها كما في علامة، وقيد في (التَّسهيل) التاء بكونِها في آخرِ الاسم احترازاً من نحو: قائمتان، ويغني عنه كون الكلامِ في الحرفِ الموقوف عليه، وينبغي أن يرادَ بالاسم هنا ما يعمُّ جمع التَّصحيحِ، والملحق به وغيرهما، وبالجعل ما يعمُّ الجعل القليل، والجعلُ الكثيرُ، فيكون قوله: بعد وقل ذا البيت تفصيلاً للإجمالِ هنا.

(**قوله: إنْ لَمْ يَكُنْ بساكن... إلخ**) يعني: إذا كان آخر الاسم تاء التأنيث فاجعلها هاءً عند الوقف بشرط أن لا يكون قبلها حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ، بأن يكون ما قبل الآخر متحركاً أو حرف علةٍ، فهنا شرطانِ اسمية الكلمةِ، وأن يكون ما قبل آخره متحركاً أو حرف علةٍ.

(**قوله كمسلمة وفَتَاة**)، فمسلمة قبل آخرها حرف متحرك وهو الميمُ، وفتاةُ قبل آخرها حرف

كمسلمة وفَتاة، بِخِلافِ ما إذا وُصِلَ بِه كبِنْت وأُخت، وبخلافِ تاءِ تَأْنيثِ الفِعلِ كقامَت، وأَمّا [تاءُ] تَأْنيثِ الحَرفِ كثُمَّةَ ورُبَّةَ؛ فاخْتارَ في «شَرْحِ الكافِيةِ» جَوازَ ذلِكَ فيها، فَيُقال رُبَّه وثُمَّه قِياساً على قَوْلِهِم في لاتَ لاتَ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

علةٍ، فيجعل تاؤهما هاءً في الوقفِ. فَيُقال في حَال الْوَقف (مُسْلِمَهْ، وفَتَاهْ) بِالْهَاءِ، وإِنَّمَا جَاءَ بِمِثَالَيْنِ: الأوَّل لِلتَّاءِ الَّتي قَبلَهَا حَرف مُتَحَرِّكٌ، والثَّاني لِلتَّاءِ الَّتي قَبلَها سَاكِنٌ، ولكنَّه حَرفُ عِلّة وهي الألِفُ.

(**قوله: بِخِلَافِ مَا إِذَا وُصِلَ به**) أي: بِحرفٍ ساكِنٍ صحيحٍ.

(**قوله: كبِنْت وأُخْت**) فالنُّون في (بنت)، والخاء في (أخت) صحيحانِ ساكنانِ، فلا تقلب تاؤهما هاءً في الوقفِ؛ لأنَّ التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيثِ، وإنما جيء بها لتلحقَ بنات الاثنينِ ببناتِ الثَّلاثة، فهي للإلحاقِ بقفلٍ وجذعٍ.

هذا، وكون تائهما للتأنيثِ لا ينافي كونها للتعويضِ عن لامِ الكلمةِ أيضاً.

(**قوله: وبخِلَافِ تاءِ تَأْنيثِ الْفِعل**) لاشتراطِ الاسميةِ بقوله: (تاء تأنيثِ الاسمِ)، وفي (الصَّبان)، وكذا تاء الحرف نحو: ربت عند الجمهورِ، كما سيشير إليه الشُّراح، وإنما التزمت التاء في الفعلِ والحرفِ خوف اللبسِ بالضَّميرِ، نحو: ضربه، وربه، وحملَ ما لا لبس فيه على ما فيه لبس، وفي (الخاطريات) لابن جني: قال سيبويه: لو سميت رجلاً بضربت، ثم حقرته لقلت ضريبه، فيوقف عليها بالهاءِ؛ لأنه قد انتقلَ من الفعلِ إلى الاسمِ. اهـ (تصريح). وقوله: خوف اللبسِ؛ بحث في التعليلِ بخوفِ اللبسِ بأنه يقتضي أن لا يوقفَ على نحو ضاربه بالهاءِ؛ لوجودِ لبسها بالضَّميرِ، وقوله: ثم حقرته. . . إلخ قال يس: أما قبلَ التحقيرِ فهل يوقف عليه بالهاء؟ ظاهر تعليله نعم، وظاهرُ كلامِه لا، وانظر ما الحكم إذا سمي بثمت وربت ولات، وقد يقال: لا يوقف قبل التَّحقير بالهاءِ؛ لتقوي جانبَ الفعليةِ والحرفيةِ حينئذٍ، فيبقى على سكونِ التاءِ وقفاً. اهـ.

(**قوله: كقَامَت**) فَإِنَّهَا أيضاً لا تَنْقَلِبُ هَاءً.

(**قوله: فَيُقَال رُبَّه وثُمَّه**) بِقَلبِ التَّاءِ هَاءً في الْوَقْفِ.

(**قوله: قِيَاساً على قَوْلِهم في لَاتَ لَاتَ**) مع أن (لاتَ) حرف أيضاً، وفي (التَّصريح) أما لاتَ فوقفَ عليها الكسائي بالهاءِ وحده على غيرِ القياسِ، وقول أبي حيانَ: وأما ربت وثمت ولعلت، فالقياسُ فيهن على لاتَ سائغ، فيوقف عليهن بالوجهينِ مردودٌ؛ لأنَّ الخارجَ عن القياسِ لا يقاسُ عليه، هَذَا (وجاز إبقاؤها) على صورتِها (وإبدالها) هاءً (إن كان قبلها حركةٌ)، ولا تكونُ إلا فتحةً (نحو: تمرة وشجرة) فرقاً

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

(وَقَلَّ ذا) أَيْ: جَعلُ التّاءِ المذكُورَةِ هاء في الوَقفِ (في جَمْعِ تَصْحِيحٍ) لِلْمُؤنَّثِ كقَوْل

أبو طالب

....

الناصية

بينها وبين التاء الأصليةِ، كوقت وبيت، (أو) كان قبلَها (ساكن معتل)، ولا يكون إلا ألفاً (نحو: صلاة) وزكاة وذات (ومسلماتِ) وأولات؛ لأنَّ السَّاكن المعتلَّ كالمتحرك تقديراً؛ لأنَّه في موضعِه ومنقلب عنه؛ ولأنَّ الألفَ من الفتحةِ، والفتحة بمنزلة الحرفِ المتحرِّك؛ ولذلك يلتقي معها السَّاكنان، نحو: دوابّ، بخلافِ ما إذا كان السَّاكن صحيحاً، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فِي الوَقفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هاجعل إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصَل

(**قوله: وَقلّ ذا**) أي: قلّ جعل التاء هاءً في جمعِ تصحيحِ المؤنثِ، نحو: مسلمات وما ضاهاه، أي: شابهه، وأرادَ بذلك هيهات وأولاتِ، كما صرَّح به في (شرح الكافية)، فالأعرف في هذا سلامة التاءِ، وقد سمع إبدالها هاءً في قول بعضهم: دفن البناهُ من المكرماهُ، يريد دفنَ البناتِ من المكرمات. وكيف بالأخوة والأخواء؟!

وسمع هيهاه وأولاه. ونقل بعضُهم أنها لغة طيئ. وقال في (الإفصاح): شاذٌّ لا يقاسُ عليه. وفي (التصريح)، (لكن الأرجح في جمعِ التَّصحيح كمسلماتٍ) وهنداتٍ (وفيما أشبهه، وهو اسم الجمع) الذي لا واحدَ له من لفظهِ، (وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديراً، فالأول) وهو اسمُ الجمعِ نحو: (أولات) فإنه لا واحدَ له من لفظِه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذات، (والثَّاني) وهو ما سمي به من الجمعِ تحقيقاً (كعرفات وأذرعات) فإنهما جمعُ عرفةٍ وأذرعة تحقيقاً، وعرفة: موقف الحاجِّ، وأذرعة: قرية من قرى الشَّام، (والثَّالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديراً (كهيهات، فإنها في التَّقدير جمع هيهية)، وأصلها: هيهيات، حذفت لامها وهي الياء، ووزنها فعلاتٍ، والأصل فعللات، (ثم سمي بها الفعلُ)، فصارَ معناها بعد. وقيل: هيهات مفردٌ، وأصله هيهية على وزنِ فعللةٍ من المضاعفِ كالقلملة (الوقف) خبر الأرجحِ (بالتاءِ) متعلّق بالوقفِ، وإنما كان الأرجحُ الوقف بالتاءِ؛ لأنهم لما أرادُوا أن يكون في جمعِ المؤنث السَّالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألفِ؛ لأنهم لو زادوهما؛ لانقلبتا همزة، فزادوا التاء معه؛ لأنها تصير بدلاً من الواوِ، كما في تخمةٍ، فصارت علامة التأنيثِ، وأغنت عن أن يقالَ في مسلمةٍ مسلمات، فلما أفادت هذه التاءُ الجمع، والتأنيث، وأغنت عن علامةِ التأنيثِ الملحقةِ بالواحدِ، أثبتت في الوقفِ، ولم تبدل هاء، وعاملوا ما ألحقَ بالجمعِ معاملته؛ لأنهم لما أجروه مجراه في الإعرابِ أجروه مجراه في غيره.

(**قوله: دفن البناه من المكرماه**) حكاه قطرب عن طيئ بإبدال تاءِ الجمعِ هاءً في الوقفِ تشبيهاً

بَعضهم: «دَفْنُ البَناه مِنَ المَكْرُماه» (وَ) في (ما ضاهاه) كهَيْهاه وأُولاه، وكثُرَ في ذلِكَ عَدَمُ الجَعلِ المَذكُورِ (وَغَيْرُ ذَيْنِ) أَيْ جَمعُ التَّصحيحِ وما ضاهاهُ كغُرْفَة وغِلْمَة (بِالعَكسِ انْتَمى)

أبو طالب

(**قوله: دفن البناه من المكرماه**) الشَّاهد في كلٍّ من الجمعين.

(**قوله: كهيهاه**) أصله هيهية، قلب ياؤه الثانية ألفاً، فحكمه حكمُ دحرجة، وقيل: أصله هيهات جمع هيهية، قلب ياؤه الأولى ألفاً، وحذف؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، فحكمه حكم ضاربات، والحقُّ أن لا يتحقَّق فيه إفرادٌ وجمع؛ لأنه اسمُ فعلٍ.

الناصية

بتاء التأنيثِ الخالصةِ، أصلُهَا (دَفْنُ الْبَنَاتِ مِنَ المَكْرُمَات)، فـ(الْبَنَات، وَالْمَكْرُمَات) كِلَاهُمَا جَمع مُؤَنَّث صَحيح (شيرازي).

(**قوله: كقول بعضهم: دفن البناهُ من المكرماهْ**) يوهم أنه ليسَ بحديثٍ، وفي (تمييز الطَّيب من الخبيثِ) حديث «**دفن البناتِ من المكرماتِ**» رواه الطبراني في (الكبير)، و(الأوسط) وغيرهما عن ابن عباسٍ، إلا أن يقال: راعى الشَّارح خصوص الوقف بالهاءِ (يس).

(**قوله: دَفنُ الْبَنَاتِ مِنَ المَكْرُماه**) بقلبِ التاء في (مكرمات) هاءً عندَ الوقفِ، وهي جمع مكرمة، أي: الشَّرف (دشتي).

(**قوله: وَفي مَا ضَاهَاه**) أي: ما شابه الجمع المؤنث الصَّحيحِ في كون آخره ألفاً وتاء.

(**قوله: كهَيْهَات وأوْلَاه**) فَهَيْهَات، وأُولَاه فِي حَالِ الْوَقفِ قَلِيل قَلبُ تَائهما هَاءً، ولَيسَا بِجَمع، فالأوّل اسم فِعلٍ، والثَّاني اسم لِلْجَمعِ، لَا جَمعٌ؛ لِعَدَمِ الْمفردِ له.

هذا وفي (التصريح): (قرأ الكسائي والبزي هيهاه) بإبدالِ التاءِ هاءً، والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاءِ، ومن نصبها وقف بالتاءِ والهاء. وفي الجاربردي: أن من قدر هيهات جمعاً وقف عليه بالتاءِ، ومن قدره مفرداً وقف عليه بالهاءِ، وفي (الإيضاح) لابن الحاجبِ: هيهات اسم للفعلِ، فلا يتحقَّق فيه إفراد وجمع؛ وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيثِ لفظاً دون إفرادٍ وجمعٍ.

(**قوله: وَغَيْرُ ذَيْنِ بالعكسِ انتمَى**) الإشارةُ إلى جمعِ الصَّحيحِ ومضاهيه، يعني: أن غيرهما يقل فيه سلامة التَّاءِ بعكسِهما، سواء كان مفرداً كمسلمة، أو جمع تكسيرٍ كغلمة. ومن إقرارها تاءُ قولِ بعضِهم: يا أهلَ سورةِ البقرت، فقال مجيبٌ: ما أحفظ منها ولا آيت. وقوله:

اللهُ أنجاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِن بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِمَتْ

كادَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحرَّةُ أن تدعَى أمَتْ

وأكثر من وقفَ بالتاءِ يسكنها، ولو كانت منونةً منصوبةً. وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحفِ ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣] ﴿امْرَأَتَ نُوحٍ﴾ [التحريم: ١٠] و﴿وَامْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠]

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

فَالكثيرُ فيه جَعْلُ التّاءِ هاء، والقليلُ عَدَمُ ذلِك.

فَصل: (وَقِفْ بِها السَّكْتِ على الفِعْلِ المُعَلّ بِحَذْفِ آخِرٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتاءِ نافع وابن عامرٍ وعاصمٍ وحمزةُ، ووقف عليها بالهاءِ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ووقف الكسائي على لات بالهاء، ووقف الباقونَ بالتاءِ. قال في (شرح الكافية): ويجوز عندي أن يوقفَ بالهاءِ على ربت وثمت قياساً على قولِهم في لات لاه (أشموني).

(قوله: كغُرْفَة وغِلْمَة) مما في آخره تاءٌ ليس قبلها ألف. وفي (التَّصريح): (غُرْفَة) مُفرد لَا جَمع، و(غِلْمَة) جَمع مُكَسّر لَا جَمع تَصْحيح، فيُقال فيهمَا (غُرْفَهْ، غِلْمَهْ) بالْهَاءِ في حَالِ الْوَقف، وقليل إبْقَاء التّاءِ في الْوَقف.

(قوله: جَعْلُ التَّاءِ هَاءً) فرقا بينها وبين التاءِ الأصليةِ نحو: وقت وموت، هذا تعليل سيبويه، وقيل: فرقاً بينها وبين تاءِ التأنيثِ اللاحقةِ للفعلِ، نحو: ضربت، ولم يعكسوا؛ لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضَّميرِ المفعولِ، قاله الجاربردي مقتصراً عليه.

(قوله: وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المعل . . . إلخ) أي: الفعل الذي أعل بحذفِ آخره كأعطِ لا ما أعل بالقلبِ كأعطى. وفي (الأشموني) أن هاء السَّكت من خواصِّ الوقفِ، وأكثر ما تزاد بعد شيئين: أحدهما: الفعلُ المعتلُّ المحذوفُ الآخرِ جزماً، نحو: لم يعطه، أو وقفاً، نحو: أعطه، والثَّاني: ما الاستفهامية إذا جرت بحرفٍ، نحو: على مه وله، أو باسم نحو اقتضاء مه، ولحاقها لكل من هذين النَّوعينِ واجب وجائز، أما الفعلُ المحذوفُ الآخرِ، فقد نبه عليه بقوله: (وَلَيْسَ حَتماً. . . إلخ).

(قوله: وقف بها السَّكت. . . إلخ) أي: للتوصل إلى بقاءِ الحركةِ في الوقفِ، كما اجتلبت همزة الوصلِ؛ للتَّوصلِ إلى بقاء السكونِ في الابتداءِ، وسميت هاء السكت؛ لأنه يسكت عليها دون آخرِ الكلمةِ. اهـ. (تصريح)، ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم: الفعل المعتلّ المحذوف الآخرِ، وما الاستفهامية، والمبني على حركةِ بناء لازمٍ (صبان).

(قوله: المعل) أخذه من المثالِ، ومن لزوم الاعتلالِ للإعلالِ (صبان).

(قوله: بحذف آخر) أي: فقط كما في أعط، أو مع حذف الفاءِ كما في لم يف ولم يع، أو العين كما في: لم ير (صبان).

(قوله: بِحَذْفِ آخِر) أي: بحذف آخره، سواء كان الحذفُ للجزمِ نحو: لم يغزه، ولم يخشه، ولم يرمه، بإلحاق هاء السكتِ فيهن جوازاً، (ومنه) أي: من الحذفِ للجزمِ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ) وَلَم يُعْطِ، وقُلْ في الوَقفِ عَلَيهما أَعْطِه وَلَمْ يُعْطِه، وذلِكَ جائِزٌ (وَلَيْسَ حَتْماً) في جَميعِ المَواضِعِ (سِوى ما) إذا كانَ الفعلُ قَد بَقِيَ عَلى حَرفٍ واحِدٍ ....

أبو طالب

(قوله: في جميع المواضع) هذا قيد للنفي؛ كما أشار إليه بقوله قبل ذكرِ النَّفي، وذلك جائز أي: جاز ذلك في جميعِ مواضعِ الفعلِ المعل بحذفِ الأخيرِ، لا للنَّفي، وإلا لأفاد سلباً جزئياً، وهو لعدمِ نصِّه على الاستغراق غير صالحٍ لأن يستثنى منه؛ لأن شرط الاستثناءِ يتقن دخول المستثنى في المستثنى منه، وإنما لم يقل في موضعٍ حتى يصير سلباً كلياً مستغرقاً مع كونهِ أخصر؛ حذراً من أن يعمَّ غير الفعلِ المعلِّ بحذفِ الآخرِ أيضاً، فيجب إدخال نحو اقتضاءِ مه في هذا الاستثناء، وقس على هذا مثل هذا التقدير فيما سيأتي.

الناصية

على القولِ بأنه من السَّنة واحدة السنين، وأن لامها واواً محذوفة، والأصل يتسنو، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركِها وانفتاح ما قبلها، وحذف الألف للجازمِ، ثم لحقته هاء السكتِ في الوقفِ، وهذا اختيارُ المبردِ، وأما إذا قلنا أنَّ لامَ سنة هاءً على رأي الحجازيين، فالهاء في يتسنَّه أصلية؛ لأنها لامُ الفعلِ، وهو مجزومٌ بالسكونِ، وأما على القولِ بأنه من الحمأ المسنونِ، فأصله لم يتسنن بثلاثِ نوناتٍ، أبدلت النون الثَّالثة ألفاً؛ كراهة اجتماعِ الأمثالِ، كما قالوا في مثله: تظني والأصل تظنن، وفي نظيره:

تَـقَـضِّـيَ الـبَـازِي..............

والأصل تقضض، فالهاءُ على هذا للسكتِ، والفاعل في الجميعِ ضميرٌ مفردٌ مستتر عائدٌ على الطَّعامِ والشَّرابِ؛ لأنهما كالجنسِ الواحدِ، ومعنى ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ لم يتغير بمرورِ الزَّمانِ. قيل: كان طعامه تيناً أو عنباً، وشرابه عصيراً أو لبناً، وكان الكل على حالِه، (أو) كان الحذفُ؛ (لأجلِ البناءِ) كما في فعلِ الأمرِ على قولِ البصريين، (نحو اغزه واخشه وارمه، ومنه) أي: من الحذفِ للبناءِ، ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الانعام: ٩٠]، وهو أمر من يقتدي، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن كسرها فهي ضميرُ المصدرِ، وأشبعها ابن عامرٍ برواية ابن ذكوانَ، وبغير إشباعٍ برواية هشام (تصريح).

(قوله: كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ... إلخ) يعني: إذَا كَانَ فِعل حُذِفَ آخِره بِالْجزم، فَفي حَالِ الوقفِ زِدْ هَاءَ السَكتِ في آخِره، مِثل (أعطِ، ولَم يُعطِ)، وأصلهمَا (يُعْطِي) بِالْيَاءِ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ لِلْجَزم.

(قوله: وقُلْ... إلخ) ليس المراد به هنا مقابل الوصل؛ إذ يلزمُ عليه أن الحكمَ المذكورَ في المحذوفِ الآخرِ جزماً لا يختص بالوقفِ، وليس كذلك، بل المرادُ به البناءُ، وبه عبر ابن هشام زكريا.

(قوله: وذَلِك) أي: تَرك هَاءِ السَّكتِ، بِأنْ تَقُول (أعطِ، ولم يُعطِ).

(قوله: ولَيْسَ حَتْماً... إلخ) يعني أن الوقفَ بهاءِ السكتِ على الفعلِ المعل بحذفِ الآخرِ ليس واجباً في غير ما بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين أحدهما زائدٌ، فالأولُ نحو (عِهْ) أمر من وعى يعي،

(كَعِ أَوْ) حَرْفَيْنِ أَحَدُهُما زائِدٌ (كَيَعِ) مَجزُوماً؛ فَإنَّه واجِبٌ، فَيُقال فيهما عِه وَلَم يَعِه (فَراعِ ما

أبو طالب

....

الناصية

ونحو (رَهْ) أمرٌ من رأى يرى، والثّاني لم يعه ولم يره؛ لأن حرفَ المضارعةِ زائدٌ، فزيادة هاء السكتِ في ذلك واجبةٌ؛ لبقائه على أصل واحد، كذا قاله النّاظم. قال في (التّوضيح): وهذا مردودٌ بإجماعِ المسلمين على وجوبِ الوقفِ على ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مَريَم: ٢٠] ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء (أشموني).

(قوله: كَعِ) هو فعلُ أمرٍ مِن (وعى ـ يعي) مَأخُوذ مِن (تعي)، حُذفَ حَرفُ الْمضارعَةِ مِن أولِهِ، وحُذِفَتِ الياء مِن آخِره لِلْجَزم، فَبَقِيَتِ الْعَينُ وَحْدَهَا، فَيُقال (عِهْ). وفي (الدشتي) إنه أمر من تعي، فإنه معل بحذفِ آخره، وباقٍ على حرفٍ واحدٍ هو العينُ، فيجبُ فيه إلحاق هاءِ السَّكتِ.

(قوله: كَيَعِ مَجزُوماً) لأن الياءَ زائدة وحرف مضارعة، وليسَ حرفاً أصلياً للكلمة مَثَلاً (لَم يَعِ)، فَأَصلُهُ (يَعي) حُذِفَتِ اليَاءُ مِن آخِرِهِ لِلْجَزْمِ، فبقيت اليَاءُ والْعَيْنُ، واليَاءُ زَائدَة؛ لأنَّها حَرف الْمُضَارعة، وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السّكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصلِ إنما هو في اللفظِ لا في الخط، ومثلهما (إ) أمر من وأى، يئي، وَأْياً بمعنى وَعَدَ، وإذا وقع قبله ساكن من كلمةٍ ونقلت حركة الهمزة إليه على غيرِ قياسٍ تخفيفَ الهمزةِ قلت: قل بالخيرِ يا زيد، وهند قالت بالخير يا عمرو. فلم يبق من الفعلِ إلا الكسرة في لامِ قل وتاء قالت، وتقول على هذا: يا زيد قلي بالخيرِ يا هند، فلم يبق إلا حركة، وأما الياء فضميرُ الفاعلِ الذي كان متصلاً بالهمزةِ، وقد قيل في ذلك:

فِـي أيِّ لَـفْـظٍ يـا نُـحَـاة الـمِـلَّـهْ ... حَـرَكَـةٌ قَـامَـتْ مَـقَـامَ الـجُـمْـلَـهْ

ومن ذلك اللغز المشهور:

إنَّ هِـنْـدُ الـمَـلِـيـحَـةُ الـحَـسْـنَـاءَ ... وَأيَ مَـنْ أَضْـمَـرَتْ لِـخِـلٍّ وَفَـاءَ

فأصل إنَّ إن حذفت ياءُ الفاعلِ؛ لالتقائها ساكنة مع نونِ التوكيدِ، وهند منادى، والمليحة نعت له على اللفظِ، والحسناءُ نعتٌ له على المحل، وَأْيَ مصدر مبين للنوع، أي: عِدِي يا هند وعدَ امرأةٍ أضمرت وفاء لخلّها.

(قوله: واجب) قد يقالُ هلا كان جائزاً فقط في الثّاني؛ لأنَّ حرفَ المضارعةِ كالجزءِ كما جازَ فقط في ما الاستفهاميةِ المجرورةِ بالحرف؛ لأنه كالجزءِ. اهـ. (سم)، بل كون حرف المضارعة كالجزءِ أقوى من كونِ حرف الجرِّ كالجزءِ من ما؛ لأن حرفَ المضارعةِ لا تقوم بنيةُ المضارعِ إلا به.

هذا؛ ومقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوفِ الفاءِ، وإنما أرادَ بالتمثيل التّنبيه على ما بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفينِ، أحدُهما زائدٌ كما سبق، فمحذوفُ العينِ كذلك كما سبقَ في التمثيلِ بنحورِهِ ولم يره. وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثرُ من ذلك، نحو: أعطِه ولم يعطِه جائزٌ لا لازمٌ.

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ

رَعَوْا وما في الاستِفهامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُها) وُجُوباً (وَأَوْلِها الْها إنْ تَقِفْ) نَحو:

يـا أَسَـدِيّـاً لِـمْ أَكَـلْـتَـهُ لِـمَـه   [لَـوْ خـافَـكَ اللهُ عَـلَـيـهِ حَـرَّمَـه]

أبو طالب

(**قوله: يا أسدياً لم أكلته لمه**) آخره «لو خافك الله عليه حرمه». أسدياً أي: رجلاً من بني أسد، وها في حَرَّمه للسكتِ، وحرم كشرف، والمعنى واضح.

(**قوله: وليس حتماً. . .إلخ**) إنما لم يجب ذلك في المجرورِ بالحرفِ، ويجب في المجرورِ بالاسمِ؛ لأن الحرفَ لعدمِ استقلاله ينضم إلى ما بعده، ويصير معه كالكلمةِ الواحدةِ، ويخرج ما بعده بذلك عن الضعفِ الموجب هاهنا.

لهذا النَّوع من الوقفِ، وذلك بخلافِ الاسمِ فإنه لاستقلالهِ ينفصل عما بعده، فيبقى ما بعده على ضعفِه الموجبِ لهذا الوقف. فافهم.

الناصية

(**قوله: وَمَا في الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا**) وجوباً، سواء جرت بحرفٍ أو اسمٍ. وأما قوله:

عَـلَـى مَـا قَـامَ يَـشْـتُـمُـنِي لَـئِـيـمٌ   ....

فضرورةٌ. واحترز بالاستفهاميةِ عن الموصولةِ والشرطيةِ والمصدريةِ، نحو: مررتُ بما مررتَ به، وبما تفرحْ أفرحْ، وعجبتُ مما تضربُ، فلا يحذف ألف شيء من ذلك. وزعمَ المبردُ أن حذفَ ألفِ ما الموصولة بشئت لغةٌ، ونقله أبو زيد أيضاً. قال أبو الحسن في (الأوسط): وزعم أبو زيدٍ أن كثيراً من العربِ يقولون: سل عمَّ شئت، كأنهم حذفوا لكثرةِ استعمالِهم إياه. وفهم من قولِه إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذفُ ألِفها، وهو كذلك.

وأما قوله:

إِلَامَ تَـقُـولُ الـنَّـاعِـيَـاتُ إِلَامَـه   أَلَا فـانْـدُبَـا أهـلَ الـنَّـدَى والـكَـرَامَـهْ

فضرورة (أشموني).

(**قوله: حُذِفَ أَلِفُهَا**) مِن آخِرِهَا، وبَقِيَتِ الْميمُ وَحدَهَا، تَقُول: (لِمَ، عَمَّ، فِيمَ) في: (لِمَا؟ عَنْ مَا؟ فِيمَا؟).

(**قوله: وَأَوْلِهَا الهَا إِنْ تَقِفْ**) أي: جوازاً إن جرت بحرف، نحو: عمه، ووجوباً إن جرت باسم، نحو: اقتضاءِ مه. ولهذا قال (وَلَيْسَ حَتْماً. . .) إلخ كما يأتي.

(**قوله: يَا أَسَدِيًّا لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ**) أنشده أبو الفتحِ هكذا:

يـا فَـقْـعَـسِـيُّ لِـمْ أكـلـتَـهُ لِـمَـهْ   لَـو خَـافَـكَ اللهُ عَـلَـيْـهِ حَـرَّمَـهْ

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

وذلِكَ جائِزٌ (وَلَيْسَ حَتْماً) في جَميعِ المَواضِعِ (سِوى ما) إذا (انْخَفَضا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ) في (اقْتِضاءَ مَ اقْتَضى) اقْتِضاءَ مَه.

أبو طالب

(قوله: إذا انخفضا) تقدير كلمة الشرطِ؛ للإشارة إلى أن وجوبَ الوقف بالهاءِ في المنخفض بالاسمِ إنما هو حال الانخفاضِ لا في غيرها.

(قوله: كائن بكل ما... إلخ) أشار بهذا التَّقدير إلى أن قوله، (ووصل) ليس مفعولاً لما بعده، بل هو مبتدأ، والظرف في موضعِ خبره، وقوله (أجز) جملة معترضة، وإنما فعل ذلك؛ لفوائد؛ الأولى: الإشارة إلى أن هذا الحكم ثابتٌ في كلامِ العربِ، مسموعٌ منهم؛ لا أنه قياسٌ محضٌ،

الناصية

والشَّاهد في لم أكلته حيث جاءتِ ميم لم ساكنة، وأصلها لما، وهي استفهاميةٌ دخل عليها حرفُ الجرِّ، فحذفت الألفُ، ثم سكنت الميمُ ضرورةً، (أسدِيّ) نِسبة إلى قَبيلةِ بَني أَسَد، (خَافَكَ) بِمَعنى (خَوَّفكَ) كمَا قِيل، (الْمَعنى) يَا أسَدِيّاً لِمَاذا أكَلْتَه، لِمَهْ لَوْ كانَ اللهُ خَوّفَكَ عَلَى هَذَا الْمَأْكُولِ لَحَرَّمَهُ عَلَيْكَ. (الشَّاهد) في (لِمَ) الاسْتِفهَامِيَّة، حُذِفَ أَلِفُهَا، وَلَم تَلْحَقْها هَاءُ السَّكْتِ؛ لأَنَّهَا في دَرجِ الكَلَام. وفِي (لِمَهْ) حُذِفَ أَلِفُهَا، ولَحِقَتْهَا هَاءُ السَّكْتِ في حَالِ الْوَقفِ.

(قوله: وذَلِكَ) أي: لحوق هاء السَّكت بما.

(قوله: وَلَيْسَ حَتْماً... إلخ) أي: وليس إيلاؤها الهاء واجباً في سوى المجرورةِ بالاسمِ وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزءِ؛ لاتصاله بها لفظاً وخطاً، بخلافِ الاسمِ، فوجب إلحاق الهاءِ للمجرورة بالاسمِ؛ لبقائها على حرفٍ واحدٍ.

(تنبيه) اتصالُ الهاءِ بالمجرورةِ بالحرفِ، وإن لم يكن واجباً أجود في قياس العربية وأكثر، وإنما وقف أكثرُ القراءِ بغيرِ هاء اتباعاً للرسم.

(قوله: إذَا انْخَفَضَا باسْم) أي: بإضافة اسم إليه كإضافة (اقتضاء) إليه.

(قوله: اقْتِضَاء مَ اقْتَضى... إلخ) يَعني: إذَا كَانَ (مَا) الاستِفهَامِية مَجرُوراً بإضَافَةِ اسم إلَيها، فَفي حَالِ الْوَقفِ يَجب لحوقها هَاء السَّكتِ مِثل (اقْتِضَاءَ مَ) أصلُهُ (مَا)، و(اقْتِضَاءَ مَهْ) في حَالِ الْوَقفِ. أمَّا إذَا كَانَ (مَا) مَجرُوراً بِحرفِ الْجَرِّ، فَلَا يَجبُ هَاءُ السَّكْتِ بلْ جَائِز. وفي (التصريح ما الاستفهامية المجرورة) بالحرفِ أو بالمضافِ يجبُ حذف ألفها إذا جرت، ولم تركب مع ذا، فالمجرورةُ بالحرفِ (نحو: عم وفيم، و) المجرورة بالمضافِ نحو: (مجيء م جئت)، وفيه تقديمٌ وتأخيرٌ، والأصلُ: جئت مجيء م، وهو سؤال عن صفة المجيء، أي: على أي صفةٍ جئت، ثم أخّر الفعلَ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ، ولم يمكن تأخيرُ المضافِ، وإنما حذفت ألفُها إذا جرت بحرفٍ أو بمضافٍ

وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا　　حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

(وَوَصْلَ ذي الهاءِ أجِزْ) كائِن ....

أبو طالب

الثانية: الإشارة إلى أن تركيب البيتِ بهذا النَّحو ما يوافقه ما بعده في كونه جملة إخبارية اسمية.
الثَّالثةَ: الاحتراز عن الفصلِ بين المصدرِ ومعموله بالأجنبي، **الرابعة**: الردُّ على من جعلَ الظَّرف متعلقاً بأجز، والباء بمعنى في.

الناصية

(فرقاً بينها وبين ما الخبرية)، وهي الموصولة والشَّرطية، (في مثلِ سألت عما سألت عنه)، أو عن مثلِ ما سألت عنه فما فيهما موصولة، ونحو: بما تفرح أفرح، وكلما جئتني أكرمتك، فما فيهما شرطية، ولم يعكسوا، فيحذفوا في الخبريةِ ويثبتوا في الاستفهاميةِ؛ لأن ألفَ الاستفهاميةِ متطرفة لفظاً وتقديراً بخلافِ ألفِ الخبريةِ، فإنها ليست بمتطرفة تقديراً؛ لأنها في حشوِ الصلةِ والشرطِ، وزعم المبردُ أن حذفَ ألفِ الموصولةِ مع شئت، لغة نحو: سل عم شئت، (فإذا) حذفت ألف ما الاستفهامية المجرورة، و(وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظاً للفتحةِ الدالةِ على الألفِ) المحذوفةِ، (ووجبت) الهاء (إن كان الخافضُ) لما الاستفهاميةِ (اسماً كقولك في مجيء م جئت، واقتضاءم اقتضى مجيء مه، واقتضاء مه، وترجحت) الهاء (إن كان) الخافضُ لها (حرفاً نحو ﴿عمَّه يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] وبها، أي: بهاء السكتِ (قرأ البزي) بخلفٍ عنه، والفرقُ أن المجرورةَ بالحرفِ متصلة به، وحرف الجرِّ لا يستقلُّ بمعناه، فكأنه معه كالجزءِ فلذلك جازتِ الهاءُ، وأما المضافُ فمستقبل بفائدتهِ في مدلوله الإفرادي، فالاسمُ معه كالمنفصلِ، وهو على حرفٍ واحدٍ، فلذلك وجبت معه الهاء، وما ذكره الموضحُ من وجوبِ حذفِ ألفِ ما الاستفهامية، إذ جرت فمسلم في المجرورة بالحرفِ، وأما قول حسان:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ　　كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

فضرورة. وحكاه الأخفشُ لغةً، وأما المجرورة بالاسم، فقال الشاطبي: ليس حذفُ الألفِ بلازمٍ فيها، بل يجوزُ أن تقول: مجيء ما جئت، نصَّ على ذلك سيبويه، إلا أنَّ الأجودَ الحذفُ انتهى. وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقوله:

وما في الاستفهام... البيتين

(قوله: وَوَصْل ذِي الْهَاءِ) أي: هاء السَّكتِ.

(قوله: كائِن) مِنَ الشَّارحِ للدَّلالَةِ عَلَى أَنَّ (بِكُلِّ مُتَعَلِّق بِـ (كَائِن) لا بِـ (وَصْل)، أَوْ بِـ (أَجِزْ).

هذا في (الدشتي): إنما قدَّر الشارح (كائن) ليكون متعلقاً لقولِ النَّاظمِ (بكل)، وعليه يكونُ البيتُ جملةً اسميةً، و(وصل) مبتدأ وبكل خبره، وأجز جملة معترضةً في الإعرابِ، ولو لم يكن هذا التَّقدير من الشارحِ لكان (بكل) متعلقاً بوصلٍ، وكان تقديرُ البيتِ هكذا، (وأجز وصل ذي الهاء بكل

(بِكُلِّ ما حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِناءٍ لَزِما) عِندَ الوَقفِ عَلَيه، نَحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩] ولَزِمَ، صِفَةُ بِناءٍ احْتَرَز به عَمّا لا يَلزَمُ بِناؤُهُ كالمُنادى فَلا تُوصَل بِهِ الهاءُ، ....

أبو طالب

(قوله: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]) لفظ ها اسمُ فعل بمعنى خذ، وهو قد يتصرَّف فيه تصرف الأمر الحاضر تشبيهاً به، فيزيد عليه همزة، وميم، مع علاماتِ التثنيةِ، والجمع، والتأنيث، فقيل: هاؤما هاؤم هاؤمي، وإذا اتصل جمعه المذكر بشيء أُعيد واوه كما في الماضي.

(قوله: ولزم صفة) بناء أي لا صفة تحريكٍ، وإلا لخرج عن هذا الحكمِ نحو: حيث؛ لإجراء الحركاتِ الثلاث على آخره، ولدخل فيه نحو: لومان، ونومان.

الناصية

ما...) وكان المعنى صحيحاً أيضاً، لكنَّ البيتَ يكون جملةً فعليةً، ويخالف البيت بعدَه (ووصلها...) لأنه جملةٌ اسميةٌ، وكلا البيتينِ لموضوعٍ واحدٍ، هو وصل هاءِ السكتِ، فكان المناسبُ تماثلَ البيتين في الاسميةِ، ولتقدير الشارحِ فوائد أُخر أيضاً لا يسعها هذا المختصرِ.

(قوله: بِكُلِّ مَا حُرِّك... إلخ) أي: كل مبني على حركةِ بناءٍ دائماً، ولم يشبه المعرب، فهذهِ ثلاثةُ قيودٍ، فخرجَ بالأولِ المعرب، وبالثَّاني ما بناؤه غير دائم، وبالثالثِ ما أشبهَ المعربَ، وسيصرح بذلكَ، فإذا استوفيت القيود جاز لحاقُ هاءِ السكتِ، (وذلك) المستوفى لها (كياءِ المتكلمِ وكهي وهو فيمن فتحهنَّ) في الوصلِ، ككاف الخطابِ، فإنه يقول في الوقفِ غلاميه وهيه وهوه بإلحاقِ هاءِ السَّكتِ محافظةً على الفتحةِ، (وفي التنزيل ﴿مَا هِيَهۡ﴾ [القارعة: ١٠] و﴿مَالِيَهۡۜ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٩] والأصل: مالي، وسلطاني (وقال) حسان (الشَّاعر) الصحابي رضي الله تعالى عنه:

(إِذَا مَـا تَـرَعْـرَعَ فِـيـنَـا الـغُـلَامُ ... فَـمَـا أَنْ يُـقَـالَ لَـهُ مَـنْ هُـوَه)

ومن لم يفتح وقف بالسُّكونِ، ولم يأتِ بهاءِ السكتِ؛ لعدمِ فائدتها، قال الجاربردي: وضربني مثل غلامي في جوازِ الوجهين، وكذا يقال حال الوقف: أكرمتك بالإسكانِ، وأكرمتكه، فمن ألحق الهاءَ آثر أن لا يجحفُ بالكلمةِ بجعلها على حرفٍ واحدٍ ماكن، مع أنه في التقدير منفصلٌ؛ إذ هو ضميرُ المفعولِ، ومن أسكن؛ فلامتزاجه بالفعلِ حتى لا يلفظ به منفرداً. انتهى (تصريح).

(قوله: نَحو ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]) (الشاهد) في اتصَالِ هَاءِ السَّكتِ بِـ (كِتَابِيَهْ)؛ لأنَّ يَاءَ المتكلم ضَميرٌ، والضميرُ دَائِمُ البِناءِ، ودائم لا بناء مستعار. وفي (الشيرازي) كلمة (لزمَ) نَعت وصِفَة لِـ (بِنَاء)، لَا لِـ (تَحريك)، فَلَا تغفل.

(قوله: كالمُنَادى) نحو زيد في (يا زيد) فإن بناءه إنما هو حين وقوعه منادى فقط لا دائماً. وفي (الشيرازي) فَإِنَّ بنَاءهُ مَا دَامَ حَرف النِّدَاءِ، فإذا ذَهَبتَ حَرفُ النِّدَاءِ ذَهَبَ بِنَاؤه.

(قوله: فَلَا تُوصَلُ بِهِ الْهَاء) لا يُقالُ (يَا زَيْدَه).

ومِثْلُهُ الفعلُ الماضِي، وشَذَّ مَجيءُ ذلِكَ، ....

أبو طالب

(**قوله: ومثله**) أي: مثل ما لا يلزم بناؤه في عدمِ الوقفِ بالهاءِ فعل الماضي، فإنه وإن كان بناؤه لازمياً، إلا أنه لشبههِ بالاسم، وعروضِ الحركةِ لتلكَ الشباهة شابه ما كان بناؤه عارضياً، فلم يوقف على الهاءِ.

(**قوله: مجيء ذلك**) أي: مجيء المنادى موقوفاً عليه بالهاءِ.

الناصية

(**قوله: ومِثْلُهُ**) أي: مثل ما لا يلزم بناؤه (الفعل الماضي) وهو وإن كان لازمَ البناءِ، لكنَّه لمشابهته المضارعَ في وقوعهِ صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً خرجَ عن حكمِ لازمِ البناءِ. وفي (الشِّيرازي) لأنَّ بِناءه ما دام لم يتصِل بِه واو الجَمعِ وغيرِه. وفي (التَّصريح) أي لاَ) تدخل هاء السكتِ، (وفي الفعلِ الماضي كضربَ) وركبَ من المعتدي، (وقعد) وقام من اللازمِ؛ لأنه بنى على حركة؛ (لمشابهتِهِ للمضارعِ) المعربِ، (وفي وقوعه صفة) في نحو: مررت برجلٍ ضرب، (وصلة) نحو: جاءَ الذي ضرب، (وخبراً) نحو: زيد ضربَ، (وحالاً) نحو: جاءَ زيد، وقد ضرب، (وشرطاً) نحو: إن ضربَ زيد ضربت، كما أنَّ المضارعَ كذلك، والحاصلُ أن حركةَ البناءِ الجاريةِ مجرى حركةِ الإعرابِ تكونُ في أربعةِ أنواعٍ: في اسمِ لا، والمنادى المفردِ، والظُّروف المقطوعة عن الإضافةِ، والفعل الماضي، وفيه ثلاثةُ مذاهب: المنعُ مطلقاً وهو مذهب سيبويه، والجواز مطلقاً؛ لأنَّ حركته لازمة، والثَّالث أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو قعده، وتمنع إن حصل لبس نحو ضربه؛ لالتباسِه بالمفعولِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَوَصْلُها بِغَيرِ تَحريكٍ بِنَا .... البيت

(**قوله: وشَذَّ مَجيء ذَلِكَ**) أي: اتصالُ هاءِ السكتِ في مَا لَيسَ بِنَاؤُه دَائِمياً، وفي بحركةِ إعرابِ ولا شبيهة بها، فذلك لا تلحق اسم لا، ولا المنادى المضموم، ولا ما بني لقطعهِ من الإضافةِ كقبل وبعد، ولا العدد المركب نحو: خمسةَ عشرَ؛ لأنَّ حركات هذه الأشياءِ مشابهة لحركةِ الإعرابِ.
وأما قوله:

يَا رُبَّ يَوْمٍ لِي لَا أُظَلَّلُهْ   أُرْمَضُ مِنْ تَحتُ وأَضْحَىٰ مِنْ عَلُهْ

فشاذٌ. لأن حركةَ عل حركةُ بناءٍ عارضة لقطعهِ عن الإضافةِ، فهي كقبل وبعد، وإلى هذا أشارَ بقولهِ: ووصلها بغيرِ تحريكٍ بنا أديم شذَّ، فحركةُ عل غير حركةِ بناء مدام، بل حركةُ بناء غير مدام، وأشار بقوله في المدامِ استحسنا إلى أن وصلَ هاءِ السكتِ بحركةِ المدامِ البناءِ، أي: الملتزم جائزٌ مستحسنٌ، وذلك كفتحةِ هو، وهي، وكيف، وثم، فيقال في الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه.

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

كما قالَ: (**وَوَصْلُها بِغَيْرِ**) ذِي (**تَحْرِيكِ بِنا أدِيمَ شَذَّ**) نَحو:

[يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لا أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ] وَأَضْحى مِنْ عَلُهْ

أبو طالب

(**قوله: نحو وأضحي من عله**) هذا بعضٌ من بيتٍ، هو هكذا «يا رُبَّ يَوم لي لا أظلله أرمض من تحت وأضْحى من عله» ربَّ حرف جرٍّ، والأفعال الثلاثة بصيغِ المجهولِ، ولفظ تحت وعله مبنيانِ على الضمِّ بالبناءِ العارضي؛ لنية الإضافةِ، وأدخل على الأخير هاء السّكتِ، والمعنى: يا قوم ربَّ يوم كائن لي لا أُظلل فيه، أي: لم يوقع فيه ظلٌّ علي، وأحرق أنا من قدمي؛ لشدةِ الرمضاءِ، وهي الأرضُ الحارةُ من الشمسِ، وأضحى أي: أبرز أنا للشمسِ من رأسي، من ضحيت الشمس بالكسرِ، أي: برزت.

الناصية

(**قوله: تَحْرِيكِ بِناء أديمَ شَذَّ**) اقتضى قوله: ووصلها بغيرِ تحريكِ بنا أديم، شذَّ أن وصلها بحركةِ الإعرابِ قد شذَّ أيضاً؛ لأنَّ كلامَه يشمل نوعين: **أحدهما**: تحريكُ البناءِ غير المدامِ، **والآخر**: تحريكُ الإعرابِ، وليس ذلك إلا في الأولِ. وفي الصَّبانِ: اقتضى قوله ووصلها بغيرِ تحريكِ بنا أديم... إلخ) دفع بجعل النفي راجعاً للقيدِ فقط وهو أديم، فكأنه قال: ووصلها بتحريكِ بناء غير مدام، وبجعل إضافة غير إلى ما بعدَه للجنس، على أن سيبويه حكى: أعطني أبيضه بلحوقِ الهاءِ للمعربِ شذوذاً، واقتضى أيضاً أن وصلها بحركةٍ ليست بناءً ولا إعراباً، كما في الزيدانه والمسلمونه شاذ؛ لشمولِ غير تحريك البناءِ المدام لها، مع أنه يجوزُ أن تلحقَها الهاء بلا شذوذ كما في الهمع وغيره، واقتضى أنَّ وصلها بالمبني على غيرِ حركةٍ شاذ؛ لشمولِ عبارتِهِ غير الحركةِ، مع أن منه ما يجوزُ وصلهُ بالهاءِ باطرادٍ، كما يدلُّ عليه قول (الهمع)، قال (أي أبو حيان): وكل مبني آخره ألف نحو: هاء وأولا وهنا يجوزُ فيه ثلاثة أوجهٍ: إبقاؤها ألفاً كما في الوصلِ، وإبدالها همزة وإلحاق هاء السكتِ بعدها، وشذَّ قلب الألفِ هاء في قوله من ههنا ومن هنه؛ إلا في الاسمِ المندوبِ، فيتعيَّن فيه الوجهُ الثالثُ نحو: يا زيداه، ولا يوقف عليه بالألف فقط، ولا تبدل ألفه همزةً، أما المعرب فتلحقه هذه الهاء، فلا يقال: موساه ولا عيساه؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضَّمير. اهـ. والذي في باب الندبةِ من (الشرحِ والهمع) وغيرهما أن الوقفَ على المندوبِ بالألفِ فقط جائزٌ، وأن الجمعَ بين الألفِ والهاءِ غالبٌ لا واجبٌ.

(**قوله: يَا رُبَّ يَوْمٍ لِي لَا أُظَلَّلُهْ... إلخ**) قال أبو تروان. ويا إما للتنبيهِ، وإما المنادى محذوف، أي: يا قوم ربَّ يوم. ولي صفة ليوم، ولا أُظلله مجهول: أي لا أُظلل فيه. هكذا كان القياسُ. ولكنه حذف الجار توسعاً. وهو الشّاهد على ما ذكره ابن الناظمِ. وأما ابن هشام وابن أم قاسمٍ فإنهما استشهدا في الشطرِ الأخير في قوله من عله. فإن هاء السكتِ دخلَت فيه، والحال أن بناءَه عارض. قوله: أرمض مجهولٌ، من رمضت قدمه؛ إذا احترقت من شدةِ الرَّمضاءِ، وهي

وقَوْله: (فِي المُدامِ) بِناء (اسْتحْسِنا) بَيانٌ لأَحْسَنِيَّةِ الاتِّصالِ، فَلا يُعَدُّ مَعَ قَوْلِهِ: ....

أبو طالب

....

الناصية

الأرض التي تقعُ عليها حرارة الشَّمسِ. وأصل من تحت من تحتي بالإضافةِ إلى ياء المتكلِّم، فلما قطع عنها بُني على الضمِّ. وأضحى مجهولٌ أيضاً: من ضحيت الشمس ـ بالكسرِ ـ ضحاء؛ إذا برزت. قوله (من علهْ) بفتحِ العينِ وضمِّ اللامِ وسكون الهاءِ. قال الفارسي: الهاء فيه مشكلة؛ لأنها لو كانت ضميراً وجب الجرُّ؛ لأن الظرفَ لا يبنى في الإضافة. ولو كانت للسكتِ فلا يجوز؛ لأنها لا تبنى بها حركة بناء تشبه حركة الإعرابِ. وأجيب بأنها بدلٌ من الواوِ، والأصلُ من علو، فافهم. هذا وفي (الشيرازي) أرْمَض: مِن الرَّمْضَاء، بِمَعنى: الأرض الملتهبة مِنَ الْحَرَارَة. المَعنى: رُبَّ يَوْم لي لَمْ أنل فيه الظِّل، ومِن تَحتي الرَّمْضَاءُ، ومِن فَوْقي حَرَارَة الضّحى، **(الشَّاهد)** في لُحُوق هَاءِ السَّكتِ بِـ (عَلُ) مَعَ أنَّ بِنَاءه عَارِضِيّ. وفي (الدشتي): (عل) مثل فوق معنى وإعراباً، فيبنى على الضمِّ إذا حذف المضاف إليه، ونُوِيَ معناه كما مرَّ في بابِ الإضافة، (قبل كغير... أيضاً، وعل)، ويعرب في غير ذلك من الأحوالِ، وما نحن فيه مبني لنيةِ الإضافةِ، فاتّصل هاء السكتِ به على خلافِ القياسِ؛ لعدم لزومِ بنائِه.

(قوله: وقَوْله: فِي المُدامِ... إلخ) أيْ: إنَّ الّذي بنَاؤُهُ دَائِمِيّ. الأَحسنُ اتّصَالُ الْهَاءِ به في الْوَقفِ، وفي (الأشموني) إن قوله: (في المدام استحسنا) يقتضي جواز اتصالها بحركةِ الماضي؛ لأنها من التَّحريكِ المدام، وفي ذلك ثلاثةُ أقوالٍ: **الأولُ**: المنعُ مطلقاً، **والثَّاني**: الجوازُ مطلقاً، **والثالثُ**: الجواز إنْ أمنَ اللبس نحو: قعده. والمنعُ إن خيفَ اللبس نحو: ضربه. والصَّحيح الأولُ وهو مذهب سيبويه، واختارَه المصنفُ؛ لأن حركتَه، وإن كانت لازمةً؛ فهي شبيهةٌ بحركةِ الإعرابِ؛ لأنَّ الماضي إنما بنى على حركةٍ؛ لشبهه بالمضارعِ المعربِ في وجوهٍ تقدمت في موضِعها، فكان مَن حقِّ المصنفِ أن يستثنيه كما فعل في (الكافية) فقال فيها:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن ذلك فعلاً ماضياً، هذا ولَم يوجد في بعضِ النسخِ هذا البيت، فيكون قولُه (ووصلُها بغيرِ...) إلخ تفصيلاً لإجمالِ هذا البيتِ.

(قوله: بَيان لأحْسَنية الاتصال) يعني: أن المصنفَ بقولِه: (في المدامِ استحسنا) في مقامِ بيانِ أحسنيّة الاتصالِ لا جواز الاتصالِ، وقوله: (ووصل ذي الهاءِ) في مقامِ بيان أصلِ وقوعِ الاتصالِ وجوازه، فقوله الأخيرُ يفيد معنى غير الذي أفاده قولُه المتقدّم، فلا يكونُ تكراراً، وهذا دفعٌ لتوهمِ التَّكرار عن عبارةِ المصنفِ (دشتي).

(قوله: فَلَا يُعَدُّ مَعَ قَوْلِهِ... إلخ) أي: إلى آخر البيتِ. (وَوَصْل ذِي الْهَاءِ أجِز...).

وَرُبَّـمـا أُعْـطِـيَ لَـفْـظُ الـوَصْـلِ مَـا لِـلْـوَقْـفِ نَـثْـراً وَفَـشَـا مُـنْـتَـظِـما

«وَوَصْلَ ذِي الهاءِ» ـ البَيْتُ المُبَيِّنُ لِلْوُقُوعِ تكراراً، فَتَأَمَّل.

(وَرُبَّما أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ ما لِلْوَقْفِ نَثْراً) ....

أبو طالب

(قوله: فتأمل) كان وجهه الإشارة إلى أن رفع المفسدةِ التكرار بما ذكره موجبٌ لورود اعتراضٍ آخر على المصنف، وهو لزومُ اكتفائهِ بالاستحسانِ عن الوقوعِ.

الناصية

(قوله: المبين لِلْوُقوعِ تَكرَاراً) أي: فلا يعد قوله: (في المدام...) تكراراً لقوله (ووصل...). وفي (الشيرازي) في الْبَيْتِ السَّابِق ذكَر المَاتِنُ أنَّ الدَّائِمَ الْبِنَاءِ يَجوزُ اتِّصَالُ الهَاءِ بِهِ، وهُنا ذَكَرَ أنَّ الدَّائِمَ البِنَاءِ يُسْتَحْسَنُ اتِّصَالُ الْهَاءِ به، فَلَيس في كَلَامِهِ تَكرَارٌ؛ لأنَّه ذَكَرَ هُنَاك جَوَازَ اتِّصَالِ الْهَاءِ، وذَكَرَ هُنَا أَحسنيته.

(قوله: فَتَأَمَّل) أمر بالدقةِ لفهمِ دفعِ توهمِ التكرارِ، وما توهم في وجهه غير وجيهٍ.

(قوله: وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا... إلخ) أي: قد يحكمُ للوصلِ حكم الوقفِ، وذلك في النثر قليل، كما أشار إليه بقوله: وربما، ومنه قراءة غير حمزة والكسائي ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩] ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل﴾ [الأنعام: ٩٠] ومنه أيضاً ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ۝٢٩ خُذُوهُ﴾ [الحاقّة: ٢٨-٣٠] ﴿مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القَارعَة: ١٠-١١] ومنه قولُ بعضِ طيئٍ: هذه حبلو يا فتى؛ لأنه إنما تبدل هذه الألف واواً في الوقفِ، فأجرى الوصل مجراه، وهو في النّظمِ كثير (أشموني). وفي (التَّصريح): قد يعطي الوصلُ حكمَ الوقفِ) من إسكان مجرداً، ومع الرومِ والإشمامِ، ومن تضعيفِ ونقل، ومن اجتلابِ هاء السكتِ، (وذلك قليلٌ في الكلامِ) المنثور بالنسبةِ إلى عدمه (كثير في الشعرِ)؛ لأنه محلُّ الخروجِ عن القياسِ، (فمن الأول) وهو النثرُ (قراءة) بعضِهم ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَأْ بِنَبَإٍ﴾ [النَّمل: ٢٢] بإسكانِ همزة سبأ في الوصلِ، وقراءة (غير حمزةَ والكسائي ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ ﴿وَانظُرْ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩]، [طه: ٩٧] ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] قل بإثبات هاء السكت في الدرج) فيهما وأنى بالنظر في الأول، وقل في الثّاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة أربعة بإبقاءِ تاء ثلاثة على حالِها، ونقل همزة أربعة إليها (ومن الثّاني) وهو الشعرُ **(قوله)**: وهو رُؤْبة كما في الكتابِ، أو ربيعة بن صبحٍ كما قال ابن يَسْعون:

لَـقَـدْ خَـشِـيـتُ أنْ أَرَى جَـدَبَّـا (مِـثْـلَ الـحَـرِيـقِ وَافـقَ الـقَـصَـبَّـا)

جدبًّا بالجيمِ وتشديدِ الموحدةِ الجدب نقيض الخصبِ، والقصبّا (أصله القصب بتخفيفِ الباءِ) الموحدةِ، (فقدَّر الوقف عليها، فشدَّدها على حدِّ قولهم في الوقفِ: هذا خالدٌ بالتشديدِ، ثم أتى

مِنْ إلحاقِ الهاءِ نَحو: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩] وغيرُهُ، نَحو: «هذِهِ حَبْلو يا فَتى» (وَفَشا) ذلِكَ (مُنْتَظِماً) نَحو:

أبو طالب

(**قوله: هذه حبلو يا فتى**) فحبلو أصله: حبلي، فقلب ألفه واواً ساكنة في الأصلِ كما فعلَ به ذلك حال الوقفِ على ضعفٍ، وذكر المنادى بعده قرينة على كونهِ في حالِ الوصلِ.

الناصية

بحرفِ الإطلاقِ، وهو الألفُ، وبقي تضعيف التاءِ) بحالهِ في الوصلِ تشبيهاً له بالوقفِ في التضعيفِ، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وربَّما أُعْطِي لَفْظُ الوَصْلِ مَا　　　لِلْوَقْفِ نَثْراً وفَشَا مُنْتَظِما

يعني أن ما بينا إعطاءه للوقفِ من تضعيفٍ، أو هاء سكت، أو قلبٍ، أو غير ذلك قد يعطى للوصلِ أيضاً، وذلك في النثر قليلٌ، والنَّظم كثير.

(**قوله: لفظ الوصل**) الإضافة على معنى في أي اللفظِ في الوصلِ، وقوله: ما للوقفِ، أي: للفظ في الوقف، فحسنت المقابلة (صبان).

(**قوله: ما للوقف**) أي: من إسكانِ مجردٍ أو مع الرّوم أو مع الإشمامِ، ومن تضعيف، ونقل ومن اجتلابِ هاءِ السَّكتِ (تصريح).

(**قوله: مِنْ إلْحَاقِ الْهَاءِ**) يَعني: إلْحَاق هَاءِ السَّكتِ الْمُختَصِّ بِحَالِ الْوَقفِ قَد يَأتي في حَالِ الاتّصَالِ أيضاً، مِثل قَوْلِهِ تَعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُر﴾ فـ (يَتَسَنّ) مَعَ أنَّه مُتَّصِل بِـ (وَانْظر) لَحِقَتْهَا هَاءُ السَّكْت (شيرازي).

(**قوله: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾** [البَقَرَة: ٢٥٩])، فاتّصل هاء السكتِ بلم يتسن مع وصلهِ بـ (وانظر). (دشتي).

(**قوله: لم يتسنّه وانظر**) قال شيخنا السيد أشار بذكر: وانظر إلى أنَ الخلافَ في إثباتِ الهاءِ إنما هو في الوصلِ، أما في الوقفِ فثابتة وفاقاً. اهـ. وكذا يقال فيما بعد (صبان).

(**قوله: وغَيرُهُ**) أي: غير هاءِ السَّكتِ، كَالْوَاوِ الْمُنقلبةِ عَن ألِفِ (حُبْلَى) الْمُختَصَّةِ بِحالِ الْوَقفِ، قَد تَأتي في حَالِ الاتِّصَالِ أيضاً مِثل (حَبْلو يَا فَتى)، أصلُهُ (حُبْلى يَا فَتى) (شيرازي).

(**قوله: وفشا**) أي: الإعطاء المفهوم من أعطى، وقوله منتظماً حال سببية على تقدير مضافٍ من فاعل فشا، أي: منتظماً محله، وهو اللفظ الذي حصل فيه الإعطاء أو الضَّمير راجعٌ للفظِ الوصلِ المعطى حكم لفظِ الوقفِ، والحالُ على هذا ظاهرة (صبان).

(**قوله: مُنْتَظِماً**) أيْ: في الشِّعرِ، يعني: أن ذلك أي: إعطاء الوصلِ ما للوقفِ في النظمِ كثير (دشتي).

[تَـتْـرُكُ مـا أَبْـقـى الـدَّبـا سَـبْـسَـبّـا]   مِـثْـلُ الـحَـرِيـقِ وافَـقَ الـقَـصَـبّـا

بِتَضعيفِ الباءِ.

أبو طالب

(**قوله: مثل الحريق... إلخ**) أوله:

قَــدْ خَــشِــيْــتُ أَنْ أَرَى جَــدَبَّــا

الجدب: القحط، وزناً ومعنى حرك داله، وشدد باؤه للضّرورة. والمراد بالحريق: النار، والقصب كبرحب بالفارسية (ني ونيستان) وشدد باؤه أيضاً للضرورة، (**والشّاهد**) فيه تشديد الآخر في الوصلِ للضرورةِ. وليس هذا للوقفِ؛ لأن الوقفَ على الألفِ لا على الباءِ لتحركِها.

الناصية

(**قوله: مِثلَ الحريق وَافقَ القَصَبَّا**) صدره:

لَــقَــدْ خَــشِــيتُ أَنْ أَرَى جَــدَبَّــا

عزي في الكتابِ لرؤبة. وعزاه أبو حاتم لأعرابي. وابن يسعون لربيعة بن صبح من قصيدةٍ مرجزةٍ. والشّاهد في جدبَّا حيث شدَّد الباءَ فيه للضّرورةِ. والقياسُ جدبا. وهو نقيضُ الخصبِ. وأما قولُه القصبا، فالقياسُ فيه القصبُ، لكنَّه اضطر، فحرَّك في الوصلِ ما كان ساكناً، وترك التَّضعيف على حالهِ في الوقفِ تشبيهاً للوصلِ بالوقفِ في حكم التضعيفِ، (الدَّبَا) صِغَارُ الْجَرَادِ، (سَبْسَب) عَلَى وَزنِ (جعفر)، الأَرضُ الْخَالِيَةُ مِنَ النَّبَات، (الْقَصَب) مَعرُوف، وبِالْفَارِسِيَّةِ (نَيْ)، (**المَعنى**) إنَّ صِغَارَ الجراد تَترُك الْمَزَارِعَ أرضاً خَالِيَة مِنَ النَّبَاتِ ـ أَيْ: تَأْكُل كُلَّ النَّبَاتَاتِ ـ مِثلَ حَرِيقِ النَّارِ إذَا وَقَعَ في الْقَصَب. (**الشاهد**) في تَشديدِ الْبَاءِ مِن (سَبْسَب) وَ(قَصَب)، فَإِنَّه في حَالِ الْوَقْفِ جَائز، لا الْوَصْل، وهُنَا (سَبْسَب) و(قصَب) مُتَّصِلَانِ بِأَلِفِ الإطْلاق. ولكنَّه في الشِّعرِ جَائِز.

(**قوله: بِتَضعيفِ الْبَاءِ**) بتشددِ الباءِ مع وصلها بحرفِ الإطلاقِ، وفي (الدشتي) فضعّف باء (القصبِ)، مع أن مثلَ هذا التَّضعيف بيناه سابقاً للوقفِ (دشتي).

الإمَالَةُ

هذا باب الإمالة

هي كما في «شَرحِ الكافيةِ» ....

أبو طالب

(**قوله: هذا باب الإمالة**) الإمالة على ضربين مركبة، وهي إمالة الألفِ مع فتحةِ ما قبلها، وبسيطة وهي إمالة فتحة ما قبل تاءِ تأنيثِ الاسمِ، وإمالة فتحة ما قبل الراءِ كليهما إلى الكسرةِ، وذلك كفتحة طلحة والكبرِ.

الناصية

(**قوله: هذا باب الإمالة**) وتسمّى الكسر والبطح والإضجاع، وقدمها في (التسهيل) و(الكافية) على الوقفِ، وما هنا أنسب لأنَّ أحكامه أهم، والنّظر في حقيقتها، وفائدتها، وحكمها، ومحلها، وأصحابها، وأسبابها. أما حقيقتها: فأنْ يُنحى بالفتحةِ نحو: الكسرةِ، فتميل الألفُ إن كان بعدَها ألفُ نحو الياء. وأما فائدتها: فاعلم أن الغرضَ الأصلي منها هو التناسبُ، وقد ترد للتنبيهِ على أصلٍ أو غيرِه كما سيأتي.

وأما حكمها: فالجوازُ. وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة. وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجباتِ تَسَمُّحٌ، فكلُّ ممال يجوز فتحُه. وأما محلها: فالأسماءُ المتمكنةُ والأفعالُ. هذا هو الغالبُ. وسيأتي التنبيهُ على ما أميل من غيرِ ذلك. وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائرِ أهلِ نجدٍ كأسدٍ وقيسٍ. وأما أهلُ الحجاز فيفخمون بالفتحِ وهو الأصلُ، ولا يميلون إلا في مواضعَ قليلة. وأما أسبابها فقسمانِ: لفظي ومعنوي، فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياءٍ أو كسرةٍ، وجملة أسباب إمالة الألفِ على ما ذكره المصنف ستة: **الأول**: انقلابُها عن الياءِ. **الثّاني**: مآلها إلى الياءِ. **الثالثُ**: كونها بدلُ عينٍ ما يقال فيه قلت. **الرّابع**: ياء قبلها أو بعدَها. **الخامسُ**: كسرة قبلها أو بعدَها. **السّادس**: التناسب.

وهذه الأسباب كلُّها راجعةٌ إلى الياءِ والكسرة. واختلفَ في أيهما أقوى: فذهبَ الأكثرونَ إلى أن الكسرةَ أقوى من الياءِ، وأدعى إلى الإمالة، وهو ظاهرُ كلام سيبويه، فإنه قال في الياءِ؛ لأنها بمنزلةِ الكسرِ، فجعل الكسرة أصلاً. وذهب ابن السراجِ إلى أن الياءَ أقوى من الكسرةِ، والأولُ أظهر لوجهين: **أحدُهما**: أن اللسانَ يتسفل بها أكثر من تسفله بالياءِ. **والثّاني**: أن سيبويه ذكر أن أهلَ الحجازِ يميلون الألفَ إلى الكسرةِ، وذكر في الياءِ أن أهلَ الحجازِ، وكثيراً من العرب لا يميلون للياءِ، فدلَّ هذا من جهةِ النقلِ أن الكسرةَ أقوى. وقد أشارَ المصنفُ إلى السببِ الأولِ بقوله: (الألِفَ المُبْدَلَ... إلخ) (أشموني).

الأَلِـفَ الـمُـبْـدَلَ مِـنْ يَـا فِـي طَـرَفْ   أَمِـلْ كَـذَا الـوَاقِـعُ مِـنْـهُ الـيَـا خَـلَـفْ

أَنْ يُنَحّى بِالأَلِفِ نَحو: الياءِ، وبِالفَتَحةِ قَبلَها نَحو: الكسرَةِ.

(الأَلِفَ المُبْدَلَ مِنْ يا في طَرَفْ أَمِلْ) ....

أبو طالب

(قوله: إن يُنحّى بالألف... إلخ) هذا بصيغةِ المجهولِ من المجردِ، هذا التَّعريف للإمالةِ المركبة، وأما تعريفُ مطلق الإمالةِ، فهو أن يقال: الإمالة أن ينحى بالفتحةِ فقط نحو الكسرةِ، أو بالألفِ مع فتحِ ما قبله نحو: الياءِ والكسرةِ، لا ما قاله ابن الحاجبِ: من أنها أن تنحي بالفتحةِ نحو الكسرةِ، فإن إمالة الألفِ على تعريفه، إنما هي من لوازمِ الإمالةِ لا من نفسِها.

(قوله: الألف المبدل... إلخ) اعلم أن أسبابَ الإمالة تسعةٌ، انقلابُ الألفِ المتطرفة ياءً في الأصلِ، أو في بعضِ التَّصاريفِ بدونِ حرف مزيد، وشذوذ، وانقلابهما عن العينِ ياءً، وواواً مكسورة، ووقوع الألفِ تلو الياءِ، أو بالعكسِ، ووقوع الألفِ تلو الكسر أو بالعكسِ، والتناسب لإمالة أخرى، وهذه الأسباب تحت جنسٍ واحدٍ هو قصد المناسبةِ.

الناصية

(قوله: أن ينحى... إلخ) شاملٌ لإمالةِ الألفِ؛ لأن فيها أيضاً إمالة الفتحةِ نحو الكسرةِ كما يفيده تقريره، وقضية صنيعه أنها عملٌ واحدٌ يلزمه عند وجودِ الألفِ عملٌ آخرٌ، وهو ظاهرٌ بخلافِ قول ابنِ النَّاظم هي أن تنحو بالفتحةِ نحو: الكسرةِ، وبالألفِ نحو: الياءِ، مع أن قوله المذكور يخرجُ عنه إمالة الفتحةِ التي ليسَ بعدَها ألفٌ (صبان).

(قوله: وبالْفتحةِ قبلهَا نحو الكسرةِ) أي: فيصوت القارئ صوتاً بين صوتِ الألفِ والياءِ، وبين الفتحةِ والكسرةِ.

(قوله: الألِفَ الْمُبْدَلَ... إلخ) يَعني: الألف الّتي أصلها ياءٌ، وهي في آخرِ الكلمةِ أمِلْهَا نَحو الْكسرةِ. وفي (الدشتي) الألف الذي هو بدلٌ عن ياءٍ في آخر الكلمةِ، اقرأ ذلك الألف مائلاً إلى الياءِ، والفتحة قبله مائلاً إلى الكسرةِ، فالهدى مثلاً يقرأ بين (الهدى) بالياءِ، (والهدا) بالألفِ، وبين فتحِ الدَّالِ وكسرِه.

(قوله: مِنْ يَا فِي طَرَف) أي: من الأسماءِ أو الأفعالِ.

(قوله: أَمِلْ) أي: إذا عدلت به إلى غيرِ الجهةِ التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً؛ إذا انحرفَ عن القصدِ، وفي الاصطلاحِ: (أن تذهَب بالفتحةِ إلى جهةِ الكسرةِ)، فتشوب الفتحة شيئاً من صوب الكسرةِ، فتصيرُ الفتحةُ بينها وبين الكسرةِ، (فإن كان بعدَها) أي: الفتحة (ألف ذهبت) بالألفِ (إلى جهة الياءِ)، فتصير الألف بينها وبين الياءِ، (كالفتى) بإمالة الفتحة والألف، (وإلا) يكن بعدَ

كالهُدى وهَدى (كَذا) أَمِلِ الأَلِفَ (الواقِعَ مِنهُ الياءُ خَلَفْ) فِي بَعضِ التَّصاريفِ ....

أبو طالب

(**قوله: كالهدى وهدى**) الأول اسمٌ، والثّاني فعلٌ.

الناصية

الفتحةِ ألفٌ، (فالممال الفتحة وحدها)، سواء كانت الفتحةُ قبل تاءِ التأنيثِ أم لا (كنعمة وبسحر. وللإمالةِ) فائدة وحكم ومحل وأصحاب، و(أسباب تقتضيها، وموانع تعارض تلك الأسبابِ، وموانع لهذه الموانعِ تحول بينها وبين المنعِ). أما فائدتها: فتناسب الأصواتِ وصيرورتها من نمطٍ واحدٍ، وبيان ذلك أنك إذا قلت: عائد كان لفظك بالفتحةِ والألف تصعداً واستعلاءً، فإذا عدت إلى الكسرةِ كان انحداراً وتسفلاً، فيكون في الصوتِ بعضُ اختلافٍ، فإذا أملت الألفَ قرب من الياءِ، وامتزجَ بالفتحةِ طرف من الكسرةِ، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألفِ، وتصير الأصواتُ من نمطٍ واحدٍ، وقد ترد الإمالة للتّنبيهِ على أصلٍ أو غيرهِ مما سيأتي. وأما حكمها فإنه وجه جائزٌ، فلهذا يجوزُ تفخيمُ كل ممالٍ؛ لأنه الأصلُ؛ إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية، فإذا أميلت ترددت بين الألفِ والياءِ، والأصل في الحرفِ أن لا يمازجَ صوته صوتَ غيرهِ، قاله الجاربردي، وأما محلها فالأسماءُ المتمكنةُ والأفعالُ غالباً، ويأتي التّنبيه على غيرِ الغالبِ. وأما أصحابُها فتميمٌ وقيسٌ وأسدٌ وعامة نجدٍ، ولا يميلُ الحجازيون إلا مواضعَ قليلة (تصريح).

(**قوله: كالْهَدى وَهَدى**) أي: سواء في ذلكَ طرفُ الاسمِ نحو (الْهُدَى) اسمٌ، والفعل نحو (هدى) فِعل ماضٍ واحترز بقولهِ في طرفٍ من الكائنة عيناً، وسيأتي حكمُها. وأشار إلى السببِ الثّاني بقوله: (كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاء خَلَفْ... إلخ) هَذَا وجَاءَ بمثَالَيْن لِلدِّلَالةِ على أَنَّ الإمَالَةَ تجري في الاسمِ، والفعلُ، الأول اسمٌ والثّاني فعلٌ، كما في الشيرازي، وفي (التّصريح) مثاله في الأسماء الهدى والفتى)، و(مثاله) في (الأفعالِ هدى واشترى)، فالألفُ فيهن مبدلةٌ من ياءٍ بدليلِ الهديانِ والفتيانِ، وهديتُ واشتريتُ أخذاً من قولِ الشّاطبي المقري:

وَتَـثْـنِـيَـةُ الأَسْـمَـاءِ تَـكْـشِـفُـهَـا وإنْ رَدَدْتَ إِلَـيْـكَ الـفِـعْـلَ صَـادَفْـتَ مَـنْـهَـلا

إذا كانت صائرة إلى الياءِ دون زيادةٍ ولا شذوذٍ، وذلك ألف نحو: مغزى وملهى من كلِّ ذي ألفٍ متطرفةٍ زائدة على الثّلاثةِ، ونحو: حبلى وسكْرى من كلِّ ما آخره ألف تأنيثٍ مقصورة، فإنها تمال؛ لأنها تؤول إلى الياءِ في التثنيةِ والجمعِ، فأشبهت الألف المنقلبة عن الياءِ.

(**قوله: كَذَا أَمِلِ الألِفَ... إلخ**) أي: الألف الذي ينقلبُ ياءً في بعضِ التّصاريفِ كما في تثنيةِ (الهدى) هديان، وفي (هدى) الفعل هديت. (دشتي).

(**قوله: في بَعض التّصَاريف**) أيْ: لا دَائِماً. (كألف ملهى) مما كان بدلاً من واوٍ، (و) ألف (أرطى مما كان زائداً للإلحاقِ، (و) ألف (حبلى) مما كان زائداً للتأنيثِ، (و) ألف (غزا) مما كان بدلاً من واوٍ

دُونَ مَـــزِيـــدٍ أَوْ شُـــذُوذٍ وَلِـــمَـــا تَـلِـيـهِ هَـا الـتَّـأْنِيـثِ مَـا الـهَـا عَـدِمـا

(دُونَ) حَرفٍ (مَزيدٍ) مَعَها ....

أبو طالب ________________

....

الناصية ________________

في الأفعالِ، (فهذه) الأمثلةُ (وشبهها تمال)؛ لأنَّ الياء تخلف الألف فيها في بعضِ التَّصاريف كالتثنيةِ والجمعِ في الأسماءِ، والبناء للمفعولِ في الأفعالِ، (كقولهم في التثنية ملهيان وأرطيان وحبليان، وفي الجمعِ) ملهياتٍ وأرطياتٍ (وحبلياتٍ، في البناءِ للمفعولِ (غزي)، وعلى هذا) الأخيرِ (فيشكلُ قولُ الناظمِ) في النظمِ وغيره (أن إمالة ألف تلا في ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾ [الشمس: ٢] لمناسبةِ إمالة ألفِ ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣]، وقوله) في (شرح الكافية)، (وقول ابنه) في شرحِ النظمِ (إن إمالة ألف ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢] لمناسبةِ إمالة ألف ﴿قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، بل إمالتهما كقولِك) إذا بنيتها للمفعولِ (قلى وسجى) بضمِّ أولهما وكسرِ ما قبل آخرِهما، فتخلف الياءِ فيهما الألف، فلا حاجة إلى دعوى التَّناسب إذا أمكنَ غيره، وأجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب، فقال: إن السببَ المقتضي لإمالةِ نحو: دعا مما ألفه عن واوٍ لم يعتبره القراء يعني باتفاقٍ، ولذلك لم يميلوا هذا النَّوع حيث وقعَ، وإنما أمالوا منه ما جاوز المِمال، فلما أمالوا ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] ونحوه، وليس من عادتهم إمالةُ ذلك؛ علم أن الداعي إلى إمالتهِ عندهم إنما هو التَّناسب، وقال هنا: تجوز الإمالة في نحو: دعا و غزا؛ لأنه يؤول إلى الياءِ إذا بني للمفعولِ. انتهى. وعندي أن هذا الجوابَ لا يرفع الإشكال؛ لأنَّ الإشكالَ على اصطلاحِ النحويين، والجوابُ على اصطلاحِ القراء فلم يتلاقيا على اصطلاحٍ واحدٍ (تصريح).

(**قوله: دُونَ حرفٍ مَزيدٍ**) أي: مزيد ليس على تقديرِ الانفصالِ، فلا يرد أن ألف تقلب ياء بزيادةِ علامةِ التثنيةِ والجمعِ؛ لأنها زيادة على تقديرِ الانفصالِ.

هذا؛ واحترز بقولِه دون مزيد من رجوعِ الألفِ إلى الياءِ بسببِ زيادةٍ، كقولهم في تصغيرِ قفا قُفي، وفي تكسيره قِفِيّ، فلا يمال قفا لذلك، وفي (التَّصريح): (يستثنى من ذلك) المذكور، وهو كون الياءِ تخلف الألف في بعضِ التصاريفِ (ما رجوعه إلى الياءِ مختص بلغةٍ شاذةٍ، أو) رجوعه إلى الياءِ (بسبب ممازجة الألف لحرف زائدٍ)، فلا يمال شيء من ذلك، (فالأولُ: هو اختصاصُ رجوعِ الألفِ إلى التاءِ بلغة شاذةٍ، (كرجوعِ ألفِ عصا وقفا) المنقلبة عن واوٍ (إلى الياء في قول هذيلٍ إذا أضافوهما إلى ياءِ المتكلِّم) حيثُ يقولون: (عصيّ وقفيّ) بتشديدِ الياءِ فيهما، والأصلُ عصوي وقفوي، اجتمعت الواوُ والياءُ، وسبقت إحداهما بالسُّكونِ قلبت الواوُ ياء، وأدغمت الياء في الياء، (والثَّاني) وهو رجوعُ الألفِ إلى الياءِ بسببِ ممازجةِ الألفِ لحرفٍ زائدٍ (كرجوعهما) أي: ألفي عصا وقفا (إليها)، أي: إلى الياءِ (إذا صغرا) عند الجميعِ (فقيل عصية وقفي) بتشديدِ الياءِ فيهما، والأصلُ عصيوة، وقفيو، ففعل به

(أَوْ شُذُوذٍ) لِوُقُوعِها كحُبْلى، بِخلافِ نَحو: قَفا؛ فَإِنَّ الياءَ تَخلُفُ أَلِفَهُ بِزِيادَةٍ في التَّصغيرِ كقُفَيٍّ، وفي التَّكسيرِ كقِفِيٍّ، ....

أبو طالب

(قوله: كحبلى) فإن ألفه تقلب ياءً في التثنيةِ والجمع، وعلامتهما تعد كلمة منفصلة كما سبق، مع أن المرادَ بالحرف المزيد الحرف الواحد كما هو الظاهر، فلا يرد أن خلافة الياء عن ألفها مع مزيدٍ.

الناصية

ما تقدَّم، وقلبت ياء؛ لممازجتها لياءِ التصغيرِ، وهي حرفٌ زائدٌ، والممازجةُ: المخالطةُ والمجاورةُ، (أو جمعاً) أي عصا وقفا (على فُعول) بضمِّ الفاء (فقيل عصي وقفي) بتشديدِ الياءِ فيهما، والأصلُ عصوو وقفوو، قلبت الواوُ الأخيرة ياءً؛ كراهة اجتماعِ واوين فصار عصوي وقفوي، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهُما بالسكونِ، فقلبت الواوُ ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمَّة الثَّانيةُ كسرةً لتسلم الياء من القلبِ واواً، ثم كسرت فاؤهما إتباعاً لكسر عينهما، وقرأ الحسنُ ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وعُصيهم﴾ [طه: ٦٦] بضمِّ العينِ حيث وقع رداً إلى أصلهِ، فالياءُ الثَّانيةُ المدغم فيها هي ألف عصا وقفا، وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلة عن واوِ فعول، وهي حرف زائد (تصريح).

(قوله: أَوْ شُذُوذ) أي: بشرطِ أن لا يكونَ قلب الألفِ ياءً بسببِ حرف زائد آخر معها، وبشرط أن لا يكون مجيء الياء في تلك التَّصاريف شاذاً ومخالفاً للقاعدةِ. وفي (الأشموني) احترز بقولِه أو شذوذ من قلبِ الألفِ ياء في الإضافة إلى ياءِ المتكلِّم في لغةِ هذيلٍ، فإنهم يقولون في عصا وقفا: عصي وقفي، ومن قلب الألف ياء في الوقفِ عند بعض طيئ، نحو: عصي وقفي، فلا تسوغُ الإمالة لأجلِ ذلك، وخلف في كلامِه حال من الياءِ، ووقف عليه بالسُّكونِ لأجل النَّظم، ويجوز في الاختيارِ على لغةِ ربيعةَ.

(قوله: كحُبْلى) فإن ألفها يقلب ياء في التثنيةِ، فيقالُ (حبليان)، وفي جمع المؤنثِ (حبليات)، وليسَ القلب فيه بسببِ حرف زائد آخر، وكذا ليس القلب فيه شاذاً، بل القلبُ على القاعدةِ (دشتي).

(قوله: بخلَافِ نَحو: قَفَا) اسم بمعنى مؤخر العنق (دشتي).

(قوله: فَإِنَّ اليَاءَ تَخلُفُ أَلِفَهُ بزيادَة) يعني: إنما قلبُ يائه ألفاً بسببِ حرف زائد هو ياءُ التَّصغيرِ، فإن قفا أصله (قفو) بالواو، فلما صغر عاد الواو الأصلي فصار (قفيو)، وبامتزاج الواوِ مع الياء قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فصار (قفي)، فانقلابُ الألفِ ياء إنما وقع بسببِ مجاورةِ الألفِ المقلوبِ عن الواوِ مع زائد آخر هو ياء التَّصغير وامتزاجه معه (دشتي).

(قوله: كقِفِيّ... إلخ) أصله (قُفو) بضمِّ القافِ وتشديد الواوِ معلومٌ، قلبت الواو الأخيرة ياءً؛ كراهةَ اجتماعِ واوين، فصار قفوي، فاجتمعت الواوُ والياءُ، والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء، فصار قفي بضمِّ القافِ والفاءِ، ثم قلبت ضمة الفاءِ بمناسبةِ الياءِ إلى الكسرةِ، فصارت قُفِي بضمِّ القافِ وكسر الفاءِ، ثم كسرت القاف أيضاً تبعاً لعينِ الكلمةِ، وهو الفاءُ فصار قفي بكسرتين (دشتي).

وَهَـكَـذَا بَـدَلُ عَـيْـنِ الْـفِـعْـلِ إِنْ يَـؤُولُ إِلَـى فِـلْـتُ كَـمَـاضِـي خَـفْ وَدِنْ

وشُذُوذٍ كقَوْلِ هُذَيلٍ في إضافَتِهِ إلى الياءِ قَفَيّ.

(وَ) ثابتٌ (لِما تَلِيهِ ها التَّأنيثِ) حُكم (ما الها عَدِما) مِنَ الإمالَةِ كرُماة (وهكَذا) أَمِلِ الألِفَ الكائِنَةَ (بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ يَؤُولُ) ذلِكَ الفِعل عِندَ إسنادِهِ إلى التّاءِ ....

أبو طالب

(قوله: شذوذ) عطفٌ على زيادة، فقوله قفا مثال للمخالفين معاً: كجيبها أدر، المضاف والمضاف إليه لما كانا كالكلمةِ الواحدةِ، فسبب الإمالة فيه كالمتصل، وبذلك يصير منشأ للإمالة.

الناصية

(قوله: وشُذُوذ) عطف على (زيادة) فقفا مثالٌ للزيادةِ والشُّذوذ كليهما.

(قوله: كقَوْلِ هُذَيلٍ... إلخ) (هُذَيْل) قَبيلةٌ عربيةٌ، فقالوا في إضافَةِ الْيَاءِ (قَفَيّ) بِفتِح الْقَافِ والْفَاءِ وتَشديدِ الْيَاءِ، وهَذِهِ الصيغةُ شَاذَّة؛ لأنَّ الْمُتعَارَف عِندَ الْعَرَبِ إبقَاءُ ألِفِ الْمَقصورِ عِندَ إضَافَتِهِ إلى يَاءِ المتكلِّم بِأنْ يُقَال (قَفَاي). وقد سَبَقَ عنِ ابْنِ مَالِكٍ في بَابِ الْمُضَافِ إلى يَاءِ المتكلِّم هَذَا الْبَيْت:

(وأَلِفـاً سـلّـم) وفـي الْـمَـقْـصُـورِ عَـن هُـذَيْـلٍ انْـقِـلَابُـهَـا يَـاءً حَـسَـن

(قوله: في إضَافَتِهِ) أي: إضافة (قفا) إلى ياء المتكلّم، والقياسُ (قفاي) بسلامةِ الألفِ فقلبه ياءً على لغةِ هذيلٍ شذوذ ومخالفٌ للقياسِ.

(قوله: وَثابتٌ لِمَا تَليهِ هَا التَّأنيثِ... إلخ) أي: أشار بقوله:

وَلِـمَـا تَـلِـيـهِ هَـا الـتَّـأْنِـيـثِ مَـا الـهَـا عَـدِمَـا) ....

إلى أن للألفِ التي قبل هاء التأنيثِ في نحوِ مرماة وفتاة من الإمالة؛ لكونها منقلبة عن الياءِ ما للألف المتطرفةِ؛ لأن هاء التّأنيث غير معتدٌّ بها، فالألف قبلها متطرفة تقديراً. وأشار إلى السبب الثّالث بقوله: (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْل... إلخ).

(قوله: ولما تليه... إلخ) يرجع للألفِ المنقلبةِ عن ياءٍ، والألفُ الصائرةُ ياء، وإن أوهمت عبارة الشّارح قصره على الأولى، وقوله: ما الها على تقديرِ مضاف، أي: حكم ما الها، والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر، أي: فقد يَعني: إذَا كانت هَاءُ التأنيثِ بَعدَ الألِفِ، فالإمَالَةُ في الألِفِ لا تَسْقُطُ (كرُمَاة)، فَإنَّ ألِفَهَا آخِر الكلمةِ، وأصلها كانَ ياءً فَيجوزُ إمَالَتُهَا. وفي (الدشتي) يعني إذا كان في آخرِ الكلمةِ بعد الألفِ تاء التأنيث، فحكمه حكم فاقد التاء، فتجري الإمالة فيه أيضاً، ولا يضرُّ عدم كون الألفِ في طرفِ إذا كان بعدَه التاء؛ لفرضِ وجودِ التاءِ كالعدمِ.

(قوله: وَهَكَذَا أَمِلِ الألِفَ الكَائِنَةَ... إلخ) أي: تمال الألف أيضاً إذا كانت بدلاً من عينِ فعل، تكسر فاؤه حين يسند إلى تاءِ الضَّميرِ، سواءٌ كانت تلك الألف منقلبةً عن واوٍ مكسورةٍ

(إلى) وَزْنِ (فِلْتُ) بِكسرِ الفاءِ (كَماضي خَفْ وَدِنْ) وهو خافَ ودانَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فيهما:

أبو طالب

. . . .

الناصية

(كماضِي خَفْ) وكذا، وهو خافَ وكاد، أم عن ياء نحو: ماضي بع (وَدِنْ)، وهو باع ودان، فإنك تقولُ فيها: خفت وكدت وبعت ودنت، فيصيران في اللفظِ على وزنِ فلت، والأصلُ فعلت فحذفتِ العين، وحركت الفاءُ بحركتِها؛ وهذا واضح في الأولين. وأما الأخيران فقيل: يقدر تحويله إلى فِعلِ بكسرِ العين، ثم تنقل الحركة. هذا مذهبُ كثير من النَّحويين. وقيل: لما حذفتِ العينُ حركتِ الفاء بكسرةٍ مجتلبةٍ؛ للدلالةِ على أنَّ العينَ ياءٌ، ولبيان ذلك موضع غير هذا. واحترز بقوله: إن يؤُول إلى فلت من نحو: طال، وقال: فإنه لا يؤول إلى فلت بالكسرِ، وإنما يؤول إلى فلت بالضمِّ، نحو: طلت وقلت. والحاصل أن الألف التي هي عين الفعلِ تمال إن كانت عن ياءٍ مفتوحةٍ نحو: دان، أو مكسورة نحو: هاب، أو عن واوٍ مكسورةٍ نحو: خاف، فإن كانت عن واوٍ مضمومةٍ نحو: طال أو مفتوحة نحو قال: لم تمل (أشموني).

(**قوله: بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ**) أفهم قوله بدل عين الفعلِ، أو بدل عين الاسمِ لا تمال مطلقاً. وفصل صاحبُ المفصلِ بين ما هي عن ياءٍ نحو: نابَ وعابَ بمعنى العيبِ فيجوزُ، وبين ما هي عن واوٍ نحو: بابٍ ودار فلا يجوز، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذَّ عن القياسِ إمالة عاب، وصرَّح بعضهم بشذوذِ إمالة الألفِ المنقلبةِ عن ياءٍ عيناً في اسم ثلاثي، وهو ظاهر كلام سيبويه، وصرح ابن إياز في شرحِ فصول ابن معطي بجوازِ إمالة المنقلبةِ عن الواوِ المكسورةِ كقولهم: رجل مال، أي: كثيرُ المالِ، ونال أي: عظيمُ العطيةِ، والأصلُ: مول ونول، وهما من الواوي لقولهم: أموال، وتمول والنَّول، وانكسارُ الواوِ؛ لأنهما صفتانِ مبنيتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر العينِ. وأشار إلى السبب الرَّابع بقوله: (كَذَاكَ تَالِي اليَاءِ. . . إلخ) (أشموني).

(**قوله: إِلَى وَزْنِ فِلْتُ**) بأن يحذف عينه عند إسناده إلى الضَّميرِ المتحركِ. وفي (الصَّبان) من ذلك مات على لغةٍ من يقول: مِت بكسرِ الميمِ، بخلافهِ على لغةِ من قال مُت بضمِّها.

(**قوله: وهو خاف ودَانَ**) فإن ألف خاف منقلبٌ عن واوٍ، وألف دان منقلبٌ عن ياءٍ، فاقرأ الألف منهما بصوت بين الألفِ والياءِ، وفتحة الخاء والدال بين الفتحِ والكسرِ. وفي (الشيرازي) خافَ) أَلِفٌ مُنقلبة عن الْوَاوِ، و(دَانَ) أَلِف مُنقلبة عن الياءِ، هَذه الأَلِف تَجري عَلَيْها الإِمَالَة؛ لأَنَّها بَدَلٌ عن (عَيْنِ الْفِعل)، ومَاضيها إذا أُسنِدَ إلى تَاءِ الْفَاعلِ صَارَ عَلَى وَزنِ (فِلْتُ) كـ (خِفْتُ ودِنْتُ) بِكسرِ الْخَاءِ والدَّال.

كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ

خِفتُ، ودِنتُ (كَذاكَ) أَمِل أَلِفاً (تالي الياء) كبَيان، وكذا سابِقَ الياءِ كبائِع كما في «شَرحِ الكافية» (وَالفَصْلُ) بَينَ الياءِ وبَينَ الألِفِ المُتَأَخِّرَةِ (اغْتُفِرَ) فِي جَوازِ الإمالَةِ إنْ كانَ (بِحَرْفٍ) وحده كَيسار (أَوْ) بِحَرفٍ (مَعَ هاءٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كذاك) أي: كالسابق في جوازِ الإمالة الألف تالي الياءِ، أي: تمالُ الألفُ التي تتلو ياء، أي: تتبعها متصلة بها، نحو: سيالٍ بفتحتين لضرب من شجرِ العضاه، أو منفصلة بحرف نحو: شيبان، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو: جيبها أدر، فإن كانت منفصلة بحرفينِ ليس أحدُهما هاء، أو بأكثرِ من حرفين امتنعت الإمالة (صبان).

(قوله: كبيان) بتخفيف الياء، وكيّال وبيّاع بتشديدها، إلا أن الإمالة مع التّشديدِ أقوى؛ لتكرر السبب.

(قوله: اغْتُفِرَ) إنما اغتفر الفصلُ بالهاءِ؛ لخفائِها، فلم تعد حاجزاً.

(قوله: كيَسار) فتجري فيه الإمالة؛ لوقوعِ الألف بعد الياءِ بفاصلٍ واحدٍ هو السين.

(قوله: أوْ بحرِف مَعَ هَاء) يعني: لا مانع من فصل حرفين بين الألف والياء إذا كان أحد الحرفين هاءً، ففي (جيبها) الفاصل بين الياءِ والألف هو الباء مع الهاءِ، فتجري الإمالة في الألف.

(قوله: أو مع ها) قال المكودي: معطوفٌ على مقدرِ التّقدير بحرف وحده، أو مع ها، وقال الشّاطبي: معطوف على حرف لكن على تقدير، أو حرف مع ها، كأنه قال مع حرفٍ واحدٍ، أو حرف مع ها، وقال في (التّسهيل): أو حرفين ثانيهما هاء، وقال: هنا أو مع ها، فلم يقيد بكونِ الهاء ثانية، وكذا فعل في (الكافية). والظّاهر جواز إمالة هاتان شويهتاك؛ لما سيأتي من أن فصلَ الهاءِ كلا فصل، وإذا كانت الهاءُ ساقطةً من الاعتبارِ فشويهتاك مساوٍ لنحوِ شيبان (صبان).

(قوله: أو بِحَرفٍ مَعَ هَاء) أطلق قوله: أو مع ها، وقيده غيره بأن لا يكونَ قبل الهاءِ ضمة، نحو: هذا جيبها، فإنه لا يجوز فيه الإمالة؛ لأن الضّمة فيها ارتفاع في النطقِ، والإمالة فيها انخفاض، فتدافعتا (همع) قال الحفيدُ: مرادُه بالياءِ بعد الألفِ الياء المفتوحة؛ لأن المكسورةَ كما في مبايع لا تأثير لها في الإمالة، وإنما التأثير فيها للكسرةِ بدليلِ جواز الإمالة مع وجودِ الكسرة وعدم الياءِ. اهـ. ولم يصرّح في المضمومةِ بشيء، وظاهر كلامه أولاً أنها لا تؤثر الإمالة، وظاهر كلامه آخراً تأثيرها، ويرد على تعليله أنه يجوزُ اجتماعُ السببينِ وانفرادهما، فتدبر (صبان).

كَــذَاكَ مَــا يَــلِــيــهِ كَــسْــرٌ أَوْ يَــلِــي تَــالِــيَ كَــسْــرٍ أَوْ سُــكُــونٍ قَــدْ وَلِــي
كَــسْــراً وَفَــصْــلُ الــهَــا كــلا فَــصْــلٍ يُــعَــدّْ فَــدِرْهَــمَــاكَ مَــنْ يُــمِــلْــهُ لَــمْ يُــصَــدّْ

كَجَيْبَها أَدِرْ كَذاكَ) أَمِل (ما) أيْ: أَلِفاً (يَلِيهِ كَسْرٌ) كعالِم (أَوْ يَلي) حَرفاً (تالِي كَسْرٍ) ككِتاب (أَوْ) يَلي حَرفاً تالِي (سُكونٍ قَدْ وَلِيَ) ذلِكَ السُّكونُ (كَسْراً) كَشِمْلال.

(وَفَصْلُ الهاءِ) بَينَ السّاكِنِ ....

أبو طالب

(**قوله: يليه كسر**) الأولى أن يكون الكسر بمعنى المكسورِ، وكذا السكون والكسر الآتيين، فإن الأولى أن يكونا بمعنى السَّاكنِ، والمكسور؛ لأن الحرفَ يقابلُ الحرفَ، والحركةَ تقابل الحركةَ.

الناصية

(**قوله: كَجَيْبَها**) فَألِفُ (يَسَار) تَجري عَلَيْها الإمَالَة، وكذا أَلِفُ (جَيْبها)، وإنْ فَصَلَ السِّينُ في الأوَّل بَينَ اليَاءِ والألِفِ، وفَصَلَ البَاءُ والْهَاءُ في الثَّاني بَينَ اليَاءِ والألف، فهذا الفصلُ مغتفر (شيرازي).

(**قوله: كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي... إلخ**) هو السَّبب الخامس، أي: كذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو عالمٍ ومساجدٍ، أو وقعت بعد حرفٍ يلي كسرة نحو: كتابٍ، أو بعد حرفينِ وليا كسرة أولهما ساكن نحو: شملالٍ، أو كلاهما متحرك، ولكن أحدهما هاء، نحو: يريد أن يضربها، أو ثلاثة أحرفٍ أولها ساكن، وثانيها هاء نحو: هذان درهماك، وهذا والذي قبله مأخوذان من قولهِ: وفصل الها كلا فصل يعد. فإنه إذا سقط اعتبار الهاءِ من الفصل ساوى أن يضربَها نحو: كتاب، ودرهماك نحو: شملالٍ. وفهم من كلامِه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة (أشموني).

(**قوله: كذاك ما**) أي: ألف والهاء في يليه، والضَّميرِ في (أو يلي) يرجعان إلى ما، والضَّمير في (ولي) يرجع إلى السكون (صبان).

(**قوله: يَلِيهِ كَسْرٌ**) أي: ظاهر كما مثل أو مقدَّر كما في حاد؛ إذ أصله: حادد.

(**قوله: كعَالِم**) أَلِفُ عَالِم تَجري عَلَيهَا الإمَالَة؛ لأنَّ بَعدَهَا ـ اللَّامُ ـ مَكسورة.

(**قوله: ككِتَاب**) فالألفُ واقعٌ بعد حرفٍ هو التاءُ، وهو واقعٌ بعد كسرةِ الكافِ.

(**قوله: كَشِمْلال**) الألف بعد اللامِ، واللام بعد سكون هو الميمُ، والسُّكونُ بعد كسرٍ هو الشِّين. والشِّملال بالشينِ المعجمة، وهي النَّاقة الخفيفة (تصريح).

(**قوله: وَفَصْلُ الْهَاءِ بَينَ السَّاكِن... إلخ**) أي: بين السَّاكن الذي قبل ما قبل الألف، وبين الحرفِ الذي قبل اللامِ، فدرهماك (الهاء) فاصلٌ بين الراءِ، وهو السَّاكن الذي قبل ما قبل الألف، وبين الميمِ الذي هو قبل الألف ومتصلٌ به. وفي (الصَّبان) أطلق في قوله: وفصل الها كلا فصل،

وَحَـرْفُ الاسْـتِـعْـلَا يَـكُـفُّ مُـظْـهَـرا   مِـنْ كَـسْـرٍ أوْ يَـا وَكَـذَا تَـكُـفُّ رَا

وبَينَ الحَرفِ التّاليه الألِف (كَلَا فَصْلٍ يُعَدُّ) لِخَفائِها (فَدِرْهَماكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّ) أَيْ لَم يُمنع مِن إمالَتِهِ (وَ حَرْفُ الاسْتِعْلاءِ) أَيْ: حُرُوفُهُ، وهي مَجمُوعُ «قظ خص ضغط» ....

أبو طالب

(قوله: التاليه الألف) لفظُ تاليه مختومٌ بهاء الضَّميرِ المضاف إليه؛ لابتداءِ التأنيثِ لفسادِ اللفظِ، والمعنى، وجاز تلك الإضافة لعودِ الضَّمير إلى المعرفِ باللامِ.

الناصية

وقيده غيره بأن لا ينضمَّ ما قبلها احترازاً من نحو: هو يضربها، فإنه لا يمال، وقد تقدَّم مثله في الياءِ. ولما فرغ من ذكرِ الغالبِ من أسبابِ الإمالة شرع في ذكرِ موانعها فقال: (وَحَرْفُ الاسْتِعْلَا... إلخ).

(قوله: لِخَفَائِهَا) أي: لأن الهاءَ حرفٌ خفي، فوجودُه كعدمِه، وفصله كلا فصل.

(قوله: فدرهماك... إلخ) وذكر ابن الحاجبِ أنَّ إمالة ذلك شاذةٌ، وهو ظاهر؛ لأنَّ أقلَّ درجاتِ الساكنِ والهاءِ أن ينزلا منزلةَ حرفٍ واحدٍ متحركٍ غيرهما، ولا إمالة مع الفصلِ بمتحركين، قاله (المصرح)، وعبارةُ (التَّصريح) لم يذكر الفارسي في (الإيضاح) أن إمالةَ درهمانِ بالنونِ شاذةٌ مع تنصيصِه على الإمالةِ للكسرةِ السَّابقة، أعني: لا لكسرة نون التثنيةِ، فلذلك مثَّل به الموضح مضافاً للكافِ تبعاً لقولِ النظمِ: **فدرهماك من يمله لم يصد**.

(قوله: أَيْ حُرُوفُهُ) السبعة، وهي (الخاءُ والغين المعجمتانِ، والصَّاد والضاد والطاء والظاء والقاف)، وإنما منعت المستعلية الإمالة؛ طلباً لتجانسِ الصوتِ، كما أميل فيما تقدَّم طلباً له؛ لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك، فلو أميلت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعادٍ، ولو أملتها في هابط لصعدت بعد انحدار، وكلاهما شاقٌ، لكن الثَّاني أشقُّ، فلذلك كانت هذه الأحرفُ بعد الألفِ أقوى مانعاً كما سيجيء. وفي (الأشموني) أن موانعَ الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تسمَّى أحرف الاستعلاءِ، وهي ما في أوائل هذه الكلماتِ: «قد صادَ ضرار غلام خالي طلحة ظليماً». والثامن: الراء غير المكسورةِ، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألفِ، وتكف تأثير سببها إذا كان كسرةً ظاهرةً على تفصيلٍ يأتي. وعلةُ ذلك أن السَّبعة الأولى تستعلي إلى الحنك، فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسةِ، وأما الرَّاء فشبهت بالمستعليةِ؛ لأنها مكررة. وقيد بالمظهرِ؛ للاحترازِ من السبب المنوي؛ فإنها لا تمنعه، فلا يمنع بحرف الاستعلاء إمالة الألفِ في نحوِ: هذا قاض في الوقفِ، ولا هذا ماص أصله ماصص، ولا إمالة بابِ خاف وطاب كما سبقَ.

(يَكُفُّ مُظْهَرا مِنْ كَسْرٍ أَو يا) عَن الإمالَةِ بِخِلافِ الخَفِيِّ مِنهما ....

أبو طالب

(**قوله: مظهر أمن كسر**) أي: سبباً مظهراً، وقوله من كسر بيان للسببِ، والسبب الذي هو الكسر الظاهر كعالم وكتاب وأمثالهما، والسبب الذي هو الياءُ الظاهرة كبيانٍ وبايع ونحوهما.

(**قوله: عن الإمالة**) أي: عن السببِ المظهرِ الفتحة، والألف، أو عن سببية إمالةِ المتكلِّم إياهما.

(**قوله: بخلاف الخفي منهما**) وبخلاف سائر أسباب الإمالة من غيرِ الكسرِ، والياء مطلقاً كما يفهم من ظاهر كلامِهِ.

الناصية

(**قوله: يَكُفُّ مُظْهَراً مِنْ كَسْر أَوْ يا... إلخ**) هذا البيتُ مرتبطٌ ببيتين قبل هذا البيتِ، وهما (كذاك تالي الياء)، و(كذاك ما يلي كسراً) وعلم من البيتِ الأولِ أن من أسبابِ الإمالة وقوع الألفِ بعد الياءِ أو قبلَ الياءِ، كما نقل عن (شرح الكافية)، ومن البيتِ الثَّاني أَن من أسبابها وقوع الألفِ قبل كسرة أو وقوعه بعد ما بعد كسرة، فالياء والكسرة من أسبابِ الإمالة.

وفي هذا البيت يقول: إن كانت كلمة ذات ألف، وكان فيها أحدُ السَّببين (الياء أو الكسرة) مع شرائطِهما، ولكن في تلك الكلمة حرف من حروفِ الاستعلاءِ يَمنعُ ذلك الحرف الاستعلائي عن إمالة الألف إن كانت الياءُ أو الكسرة ظاهرتين، والياء الظَّاهر نحو: (خائف)، فوجودُ الخاءِ يمنع من إمالة الألف مع وجودِ السَّببِ، وهو الياءُ بعدَه، والكسرةُ الظَّاهرة نحو: (مطامع) فوجودُ الطاءِ يمنع من إمالةِ الألف مع وجودِ السَّببِ، وهو كسرةُ الميمِ بعده (دشتي).

(**قوله: مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا... إلخ**) تصريح بأنَ حرفَ الاستعلاءِ والراءِ غير المكسورةِ تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرَّح بذلك في (التَّسهيل) و(الكافية)، لكنه قال في (التَّسهيل): الكسرة والياء الموجودتين، وفي (شرح الكافية) الكسرة الظَّاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك. وما قاله في الياء غير معروفٍ في كلامِهِم، بل الظَّاهر جواز إمالة نحو: طغيان وصياد وعريان وريان. وقد قال أبو حيان: لم نجد ذلك، يعني: كف حرف الاستعلاءِ والراءِ في الياءِ، وإنما يمنع مع الكسرةِ فقط... (الأشموني).

(**قوله: عَن الإمَالَةِ**) يَعني: حروف الاستعلاءِ تمنع عَنِ الإمَالةِ إذَا كَانَ سبب الإمَالةِ كَسرة ظاهِرَة، أَوْ يَاء ظاهرة مِثل (ناصِح) و(مَوَاثِيق)، فَسبَبُ الإمَالَةِ في الأَوَّلِ كَسر الصَّادِ، وسَبَبُ الإمَالَةِ في الثَّاني الْيَاء الظَّاهِرَة، ولكنْ وجود حرف الاستعلاء فيهمَا ـ وهو الصَّادُ في الأَوَّلِ، والْقَاف في الثَّاني ـ يَمنع عَنِ الإمَالَة.

(**قوله: مِنهمَا**) أي: من كسرٍ وياءٍ.

كالكَسرةِ المقدرَةِ وما إذا أَتى أَلِفُها عَن ياءِ.

أبو طالب

(قوله: كالكسرةِ المقدرةِ) أي: كالسببِ الذي هو الكسرةُ المقدرةُ نحو خافَ، فإن كسرةَ واوه المنقلبةِ ألفاً التي هي مقدرة سبب لإمالتهِ، ولا يكفه حرف الاستعلاءِ عن الإمالة، وإمالة الكسرة المقدرةِ بالإدغامِ كالضَّالين، فالظاهر إنها ليست سبباً للإمالةِ، فحرفُ الاستعلاءِ فيه ليس كافاً، إذ الكاف فرعُ وجود سبب الإمالة.

(قوله: وإذا أتى... إلخ) تقديره: وكالسبب الذي هو الياءُ المكسورةُ، إذا حصلَ ألف الإمالةِ من ياء كقاضٍ، فإن الياءَ الذي هو أصل الألفِ، وهي مقدرةٌ، سبب لإمالةِ الألفِ وفتحةِ ما قبلها، ولا يكفه حرف الاستعلاء عن الإمالةِ، وإضافة الألف إلى الإمالة، إما لأدنى ملابسة، وإما لحملِ الضميرِ على معنى المماثلةِ استخداماً، وإما الياءُ المقدرةُ بقلبها ألفاً قبل الألفِ الممالة، كأزاغها، فالظاهر أنها مثل الكسرةِ المقدرةِ في الضالين.

الناصية

(قوله: كالْكَسرةِ الْمُقَدَّرَة) نحو: (خاف)، فإن أصله خوف بكسر الواو، ثم قلب ألفاً، لتحركهِ وانفتاح ما قبله، فالكسرةُ المقدرة التي كانت على الواوِ قبل قلبه هي السبب لإمالة الألفِ، ولا يمنع منها الخاء الذي من حروفِ الاستعلاءِ؛ لخفاءِ الكسرةِ، وعدم ظهورِها.

وفي (التَّصريح) شرطُ الإمالةِ التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة كخافِ، فإن ألفه منقلبة عن واوٍ مكسورةٍ، (ولا ياء مقدرة) كطاب، فإن ألفه منقلبةٌ عن ياءٍ، فسبب إمالة ألف خاف الكسرة المقدرة في الواوِ المنقلبِ عنها الألف، وسبب إمالة ألف طاب الياء المقدرةِ المنقلبة ألفاً، فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في ألفيهما، (فإن السَّبب المقدر هنا) وهي الكسرة أو الياء؛ (لكونه موجوداً في نفس الألفِ) المنقلبةِ عن الواوِ المكسورةِ، أو عن الياءِ (أقوى من) السَّبب (الظاهر) في اللفظِ، وهو الكسرةُ والياءُ الملفوظ بهما؛ (لأنه) أي: السَّبب الظَّاهر (إما متقدِّم عليها) أي: على الألفِ، نحو: كتاب، وبيان، (أو متأخر عنها) نحو: غانم، وبائع، والكائن في نفسِ الألفِ أقوى من المتقدِّمِ عليها، والمتأخِّر عنها، (فمن ثم أميل نحو: خافِ، وطابِ) مع تقدُّم حرف الاستعلاءِ، (وحاق وزاغ) مع تأخره؛ لأن السبب مقدر في نفسِ الألف بخلافِ ما إذا كانت الكسرة مقدَّرة بعد الألفِ، كما في جادّ، من: جدّ في الأمرِ، وجواد: جمع جادةٍ، وأصلهما جادد وجوادد فأدغم؛ لاجتماعِ المثلينِ، فلا تكون كالكسرةِ الملفوظةِ، فلا تجوز الإمالة على الأفصحِ، وبعضهم أجاز إمالته اعتداداً بالكسرةِ المقدرةِ كما في خاف، ومقتضى ما تقدَّم أن المانعَ يكفه؛ لأن السببَ المقدَّر متأخِّر عن الألفِ.

(قوله: ومَا إِذَا أَتَى أَلِفُهَا عَن ياءِ) نحو: طابَ، وقال: فوجود الطّاءِ والقافِ لا يمنعُ من إمالةِ الألفِ المقلوب عن ياءِ؛ لكون السببِ وهو الياء المقلوبة خفياً مقدراً، وغير ظاهر (دشتي).

إِنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ أَوْ بَعْد حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ

(وَكَذا تَكُفُّ را) غَيرُ مَكسُورَةٍ مِنَ الإمالَةِ، نَحو: هذا عِذارٌ وعِذارانِ وراشِدٌ (إِنْ كانَ ما يَكُفُّ) ....

أبو طالب

(قوله: نحو عذارٌ) أي: بالرفعِ، والأولى أن يقول نحو: هذا عذار، فهذا مثال للراءِ المضمومةِ، وعذار إن مثال للراءِ المفتوحةِ، والعِذار: منبت الأذنِ والوجهِ، والطَّريق، وزمام الفرسِ، وعلامة وجدت في منبتِ الأذن، أو قفا العنقِ، وهو بكسرِ العينِ.

الناصية

(قوله: وكذا تكف را) أي: عند جمهورِ العربِ، وبعضُهم يميلُ ولا يلتفتُ إلى الراء. وفي (التَّصريح) أما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء؛ لكنها مكررة فشبهت بالمستعليةِ؛ للتكررِ الذي فيها، بل قيل: هو أشد مانعاً (وشرط المنعِ بالراء أمران) أحدُهما: (كونها غير مكسورةٍ، و) الثَّاني (اتصالها بالألفِ ما قبلَها)، ولا تكونُ إلا مفتوحةً (نحو: فراشٍ، وراشدٍ)، فالراءُ منعت السَّبب المتقدِّم في الأولِ، والمتأخر في الثَّاني، (أو بعدَها)، وتكونُ مضمومةً مفتوحةً نحو: هذا حمارٌ، ورأيت حماراً)، وبعضُهم يميل ولا يلتفتُ إلى الراءِ، (وبعضُهم يجعل المؤخرة الموصولةِ بحرفٍ راحد (نحو: هذا كافر كالمتصلة) في منعِ الإمالة (تصريح).

(قوله: وَكَذَا تَكُفّ را... إلخ) فالرَّاءُ هي الْحرفُ الثامِن الّتي تَمنعُ عَنِ الإمَالَة، بِشرطِ أَنْ لَا تَكُونَ الرَّاءُ مَكسورة هَذا، وإنما قيَّد الراءَ بغيرِ المكسورةِ للعلمِ بذلك، من قوله بعد:

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا..............

(قوله: نَحو: هَذَا عِذَار... إلخ) إنَّمَا جَاءَ بثلاثةِ أمثلةٍ؛ لأنَّه يُشتَرَط اتّصَالُ الرَّاءِ بِالألِفِ، سَوَاءٌ كانَتِ الألِفُ قَبلَ الرَّاءِ، والرَّاءَ مَضمومة (هَذَا عِذَارٌ)، أَوْ كانتِ الألفُ قَبلَ الرَّاءِ والرَّاء مَفتوحة، (هَذَا عِذَارَان)، أَوْ كانتِ الألِفُ بَعدَ الرَّاءِ، والرَّاءُ مَفتوحة (راشِد)، فهَذِهِ الأمثلةُ الثلاثَةُ تَجْري فيها الإمَالة، وأمَّا الرَّاءُ المكسورةُ، والْمضمومةُ، الَّتي بَعدَهَا ألِف فَلَا وُجُودَ لَهَا أَصْلاً.

وفي (الدشتي): وإنما مثل بثلاثةِ أمثلةٍ ليعلمَ بأنه لا فرقَ في مانعية الراءِ غير المكسورةِ بين أن يكون الراء قبل الألف كما في راشد، والألف الثَّاني في عذاران أو بعده كما في عذار، والألف الأولُ في عذاران، وبين أن يكون الرَّاء مضموماً كالأولِ، أو مفتوحاً كالثَّاني والثَّالثِ.

(قوله: إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ... إلخ) إشارة إلى أنه إذا كان المانعُ المشارُ إليه ـ وهو حرفُ الاستعلاءِ أو الراءِ ـ متأخراً عن الألفِ، فشرطهُ أن يكون متصلاً، نحو: فاقدٍ وناصحٍ وباطلٍ، ونحو: هذا عذارك، ورأيت عذارك، أو منفصلاً نحو: منافقٍ ونافخٍ وناشطٍ. ونحو: هذا عاذرك، ورأيت عاذرَكَ،

مِن حُرُوفِ الاسْتِعلاءِ (بَعْدُ) بِالضَّمِّ، أَيْ: بَعدَ الألِفِ (مُتَّصِلْ) بها كناصِح (أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ) تَلاها كوائِق (أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ) عَنها كمَوائِيق ....

أبو طالب

....

الناصية

أو بحرفينِ، نحو مواثيق ومنافيخ ومواعيظ، ونحو: هذه دنانيركَ، ورأيت دنانيرك، أو المتصلُ والمنفصلُ بحرفٍ، فقال سيبويه: لا يميلهما أحدٌ إلا من يؤخذ بلغتِه. وأما المنفصلُ بحرفينِ فنقلَ سيبويه إمالته عن قومٍ من العربِ؛ لتراخي المانع. قال سيبويه: وهي لغة قليلةٌ. وجزمَ المبردُ بالمنعِ في ذلك، وهو محجوجٌ بنقلِ سيبويه. وقد فهمَ مما سبقَ أن حرفَ الاستعلاءِ أو الراء لو فصلَ بأكثرِ من حرفينِ لم يمنع الإمالةَ. وفي بعضِ نسخ (التَّسهيل) الموثوق بها: وربما غلب المتأخر رابعاً، ومثال ذلك يريد أن يضربها بسوطٍ، فبعضُ العربِ يغلب في ذلك حرف الاستعلاءِ، وإن بعد. (أشموني).

(قوله: مِن حُرُوفِ الاسْتِعْلاءِ) لِحُرُوفِ الاستعلاءِ شَرَائِطُ يَذكُرُهَا المصنفُ هنَا، وفي (التَّصريح شرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أي: عن الألفِ (كونه إما متصلاً) بالألفِ (كساخرٍ) بالخاءِ المعجمةِ، (وحاطب وحاظل) بالحاءِ المهملةِ فيهما، (وناقف أو منفصلاً) من الألفِ (بحرفٍ) واحد (كنافقٍ ونافخٍ وناعق وبالغٍ، أو) منفصلاً من الألفِ (بحرفينِ كمواثيق ومناشيط، وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفينِ؛ (لتراخي الاستعلاءِ)، والمنع المتأخر أقوى من المنعِ بالمتقدِّم؛ ولذلك قيد المتقدِّم بأن لا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد مكسورٍ، ولا مفصولاً بحرفينِ، وأطلق في المتأخرِ، وسببُ ذلك أن التصعد بعدَ التسفلِ أصعبُ عندهم من التسفلِ بعد التَّصعدِ، كما أن التَّسفل بعد التَّصعد أسهل من العكسِ. وفي (الشيرازي) إذَا كَانَ حرفُ الاستعلاءِ بَعدَ الألِفِ، فَيُشْتَرَطُ لإِمَالَةِ الألِفِ أَنْ يَكُونَ حَرفُ الاستعلاءِ مُتَّصِلاً بِالْأَلِفِ (كنَاصِح)، أَوْ منفصلاً عنه بحرفٍ واحدٍ (كوائِق)، فالقاف حرف الاستعلاءِ منفصل عنِ الألِفِ بحرفٍ واحدٍ. أَوْ منفصلاً عنِ الألِفِ بِحَرْفَيْنِ (كمَوائيق)، فالقافُ حرفُ الاستعلاءِ، وانفَصَلَت عنِ الألِفِ بحَرْفَيْنِ (التاءِ والياءِ).

(قوله: بعد) حالٌ، ومتصلٌ خبر كانَ وقفَ عليه بالسكونِ على لغةِ ربيعةَ، وهذا ما قاله شيخنا تبعاً لغيرِهِ، وهو أنسب بالمقصودِ من العكسِ الذي صنعه البعض (صبان).

(قوله: كنَاصِح) فالصَّاد، وهو من حروفِ الاستعلاءِ بعد الألف، بلا فصل.

(قوله: أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ تَلَاهَا) أكان حرف الاستعلاءِ بعد حرفٍ تلا الألف فوائقٌ وقع القافِ بعد الثاءِ، والثاء تالي الألف (دشتي).

(قوله: أو بحرفين) هل يغتفرُ هنا الفصلُ بحرفينِ وهاء أخذاً مما سبق أولاً أخذاً من إطلاقه، وإطلاق الشراح توقف في ذلك شيخنا وغيره، وتطلبته في (همع الهوامع) و(شرح التَّسهيل). وغيرهما فلم أجده (صبان).

كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَـنْـكَـسِـرْ أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الكَسْرِ كَـالـمِطْوَاعِ مِـرْ

(كَذا) يَكُفُّ حَرْفُ الاستِعْلاءِ (إذا قُدِّمَ) عَلى الألِفِ (ما) دامَ (لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ) لَم (يَسْكُنْ إِثْرَ الكَسرِ) كغالِب بِخلافِ ما إذا انْكَسَرَ كغِلاب، أَوْ سَكَنَ إِثْرَ الكَسرِ (كالمِطواعِ مِر) فَلا يُمنَعُ الإمَالَة.

أبو طالب

(قوله: كغِلاب هذا) بكسرِ الغينِ المعجمةِ مصدر بمعنى الغلبةِ.

(قوله: كالمطواع مِرْ) المطواعُ كالمفتاحِ مبالغةً للمطيعِ، ومر أمر من مار يمير إذا أتى بالطعامِ للأهلِ والعيالِ، قال الله تعالى: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾ [يُوسُف: ٦٥].

الناصية

(قوله: كَذَا يَكُفُّ حَرْفُ الاستِعلاءِ... إلخ) إشارةٌ إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدِّماً على الألفِ اشترط لمنعه أن لا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرةٍ، فلا تجوز الإمالة في نحو: طالب وصالح وغالبٍ وظالم وقاتل وراشد، بخلافِ نحو: طلابٍ وغلابٍ وقتالٍ ورجالٍ، ونحو: إصلاح ومقدام ومطواعٍ وإرشادٍ.

هذا؛ وظاهر قوله ـ كذا إذا قدم ـ أنه يمنع ولو فصل عن الألفِ، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألفُ تليه نحو: قاعدٍ وصالحٍ، فالفصلُ لا يغتفرُ في المتقدِّم، ويغتفر في المتأخِّر على ما مرَّ؛ لأن المنعَ بالمتأخِّر أقوى من المنعِ بالمتقدِّم؛ لصعوبةِ التصعد بعد التسفلِ بخلافِ العكسِ.

(قوله: أَوْ لَم يسْكُنْ إِثْرَ الْكَسْر) من أصحابِ الإمالةِ من يمنع الإمالة في هذا النَّوعِ، وهو السَّاكن إثر الكسرِ لأجل حرفِ الاستعلاءِ، ذكره سيبويه. ومقتضى كلامه في (التَّسهيل) و(الكافية) أن الإمالة فيه وتركها على السَّواءِ. وعبارة (الكافية):

كَـذَا إِذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَـنْـكَـسِـرْ وَخَـيـر إِنْ سُـكِّـنَ بَـعْـدُ مُـنْـكَـسِـرْ

وقال في شرحِها: وإن سكن بعد كسرٍ جاز أن يمنعَ وأن لا يمنع، نحو: إصلاح، وهو يخالفُ ما هنا (أشموني).

(قوله: كغالِب) فالغَيْن تَمنع عن إمالةِ الألِفِ؛ لأنَّها لَيست مَكسورة، ولا ساكِنة بَعدَ مكسورٍ.

(قوله: كغلاب) (غِلاب) بِكسرِ الْغَيْنِ، والْغَينُ حَرفُ استعلاءٍ قُدِّمَ عَلَى الألِفِ، ولِكونها مَكسورة لا تَمنعُ عن الإمَالة (شيرازي).

(قوله: كَالْمِطْوَاعِ مِر) الطَّاء حرفَ استعلاء، ولِكونها سَاكِنةً بَعدَ الْميم المَكسُورةِ لَا تَمنع عن إمَالَةِ الألِفِ. و(مر) فِعلُ أمرٍ مِن (مَار ـ يَمير) بِمَعنى أَطْعَمَ، (والمَعنى) أَطْعِمِ الشَّخصَ المِطْوَاع، أي: الَّذي يُطيع لا العاصي، وهو من تمام البيت.

(قوله: كالمطواع) أي: كثير الطَّوعِ مرَّ من ماره، أي: أتاه بالميرةِ، وهي الطعامُ، أو أعطاه مطلقاً، وهو أشهر، قاله الشَّاطبي. (صبان).

وفي «شَرحِ الكافيةِ» فيما إذا انْكَسَرَ لا يُمنَع، وفي السّاكِنِ تاليهِ يَجُوزُ أَنْ يُمنَع وأَنْ لا يُمنَع، فَإِنْ أرادَ بِهِ عَدَمَ تَحتُّمِ الإمالَةِ؛ فَهذا شَأْنُها في جَميعِ أحوالِها كَما سَيَأْتي، فَلا وَجهَ لِتَخصيصِهِ بِهذِهِ الصُّورَةِ والإشْعارِ بِتَغايُرِهِ لِما قَبل، ....

أبو طالب

(**قوله: فإن أراد به... إلخ**) حاصل كلامه أنه إن أراد بالجوازِ عدم تحتم الإمالةِ بمعنى رجحانها، يرد عليه اعتراضان: **الأولُ**: أنَّ عدم المحتمِ بهذا المعنى في كلِّ إمالة فلا وجهَ لتخصيصِه بهذه الصورةِ، **الثاني**: أنه بهذا المعنى مشتركٌ بين الصورتين المذكورتين، فلا وجه لتخصيصِه بالثانية؛ وذلك لعدمِ وجود إمالةٍ واجبةٍ، وإنما خصَّص الاعتراض الثاني بالذكرِ مع دخولهِ في الاعتراضِ الأول؛ إشارة إلى أنه وارد، وأن فرض أن الإمالة لم يتحتم عند المصنف فيما سوى الصُّورة الأولى، ولم يمكن ذلك الفرض له في الصُّورةِ الأولى؛ لتصريحه بالمغايرةِ بين الصُّورتين في الحكم.

(**قوله: كما سيأتي**) وهو قوله، وأيضاً فالمقتضي لا يوجبُ الإمالة، كما قال في الكفِّ وشرحها.

(**قوله: والإشعار بتغايره.... إلخ**) عطفٌ على قولهِ؛ لتخصيصِه، وإشارة إلى الاعتراضِ الثاني.

الناصية

(**قوله: وفي (شَرحِ الكَافِيةِ) فيمَا إذَا انْكَسَرَ... إلخ**) أي: حرف الاستعلاء. حَاصِلُ الكَلَام: إنَّ قال في (شرح الكافية) (صبان) مِثل (غلاب) لَا يمنعُ عن الإمالَة، ومِثل (مِطْوَاع) يَجوزُ فيه الإمَالة وعَدَمُهَا، ثم يَقولُ السُّيُوطي: إنْ كانَ مَقصودُ شَارِحِ (الكافيةِ) أَنَّ الإمالَةَ لَيست حَتماً في (مِطْوَاع). فَإِنَّهَا لَيست حَتماً في أيِّ مَكانٍ حَتَّى في (غِلَاب)، وإنْ كانَ مَقصودُهُ عَلَى أنَّه لَا رُجْحَانَ لِلإمَالَةِ ولا لِعَدَمِهَا في (مِطْوَاع)، فهو كلامٌ لَا بَأْسَ به؛ لأنَّ الإمَالَةَ في غيرِهَا أَرْجَح (شيرازي).

(**قوله: أَنْ يُمنَع وأَنْ لا يمنَع**) على خلافِ ما ذهب إليه هنا من تحتّم عدم المنعِ في الصُّورتين.

(**قوله: فَإِنْ أَرَادَ بِهِ**) أي: بقوله في (شرح الكافية) (من جوازِ الأمرين في الثَّانيةِ).

(**قوله: فَهَذَا شَأنَهَا**) أي: شأن الإمالةِ.

(**قوله: كَمَا سَيَأتي**) من أن الإمالة أمر راجحٌ لا واجبَ بقوله فيما بعد (وأيضاً المقتضى لا يوجب الإمالة).

(**قوله: فَلَا وَجهَ لِتَخصيصِهِ**) أي: لتخصيصِ عدمِ التَّحتمِ.

(**قوله: بِهَذِهِ الصُّورة**) صورة (السَّاكن تاليه).

(**قوله: والإشْعار بِتَغَايرِهِ**) أي: ولا وجه أيضاً لإشعار المصنفِ في (شرح الكافية) بتغاير عدمِ تحتم الإمالة في الصُّورة الثَّانية؛ لعدم التحتُّم في الصورةِ الأولى (إذا انكسر)، فإن عدم تحتُّم الإمالة في الصُّورتين سواء (دشتي).

وَكَــفُّ مُـــسْــتَــعْـــلٍ وَرَا يَـــنْــكَـــفُّ   بِـــكَــسْـــرِ رَا كَـــغَـــارِمـــاً لَا أَجْـــفُـــو

وإنْ أرادَ بَيانَ احْتِمالَيْنِ مُتَساوِيَيْنِ في وُجُوبِ الكَفِّ وعَدَمِهِ فَلا بَأْسَ، ولَعَلَّهُ المُراد؛ فَتَأَمَّل.

(وَكَفُّ) حَرفِ (مُسْتَعْلٍ وَ) كَفُّ (را يَنْكَفُّ ....

أبو طالب

(قوله: في وجوب الكف) أي: في ثبوتِه.

(قوله: فتأمل) إشارة إلى إمكان أن يكون مراده عدم التَّحتمِ الاستحساني، لا الحقيقي أو عدم التحتمِ، بمعنى ذكر في الشقِّ الثاني، أي: تساوي الطَّرفين، ولا يرد عليه شيء، وقد ظهرَ من هذا سرُّ عدمِ حمل كلامهِ أولاً على الشقِّ الثَّاني المخصوص عن الاعتراضِ.

(قوله: ينكف) أي: يمتنع وامتناع الكفِّ مثبت للإمالةِ ها هنا، وذلك أعمُّ من أن يجتمع الكافان معاً كغارما، أو يوجد الثاني فقط كما ردَّ.

الناصية

(قوله: وإنْ أَرَادَ... إلخ) يعني أن المصنفَ متردِّد من حيثُ القواعدُ في الصُّورة الثَّانية في وجوبِ كف حرف الاستعلاءِ عن الإمالةِ، وعدمه، فمعنى (يجوز) في (شرح الكافية) أي: يحتملُ أن بمنعَ، ويحتمل أن لا يمنع (دشتي).

(قوله: ولَعَلَّه الْمُرَاد) والحاصلُ أن قولَ المصنفِ (يجوز أن يمنعَ وأن لا يمنع) إن كان المرادُ به حدمَ وجوبِ الإمالةِ، فالصّورة الأولى أيضاً كذلك؛ إذ ليس لنا إمالة واجبةٌ، وإن كان مراده أنه يحتمل المنع، ويحتملُ عدمَ المنعِ بمعنى أنَّ المصنفَ متردِّد في ذلك، فلا بأس لإمكان أن يكونَ المصنفُ قاطعاً في عدمِ المانعيةِ في الصُّورة الأولى، وشاكاً في الثَّانية (دشتي).

(قوله: فَتَأَمَّل) قيل في وجهه إنه إشارة إلى إمكان أن يكون مراد المصنفِ من قوله: (يجوز...) عدمُ التحتمِ الاستحساني لا الحقيقي، والأمر في ذلك سهل (دشتي).

(قوله: وَكَفُّ حَرفِ مُسْتَعْلٍ... إلخ) يعني: أنه إذا وقعتِ الرَّاء المكسورةُ بعد الألفِ كفت مانع الإمالة، سواء كان حرفُ استعلاءٍ أو راء غير مكسورة: فيمال نحو ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البَقَرَة: ٧] وغارم وضارب وطارق، ونحو: ﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]. ولا أثر فيه لحرفِ الاستعلاءِ ولا للراءِ غير المكسورةِ؛ لأنَّ الراءَ المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنعِ، فلم يبقَ له أثر (أشموني).

(قوله: وراء) أي: وكف را بالتَّنوين، ولا بدَّ كقولهم: شربت ما وترك تنوينه خطَّاً، كذا قال الشَّاطبي، وتقدَّم عند قوله: وبيا اجرر وانصب... إلخ نحو ذلك، وأنه لا يحذف التَّنوين إلا ضرورة، وقدمنا أنه يحذف أيضاً للوصلِ بنية الوقفِ، وسيأتي عندَ قولِه:

ذو الـلـيـن فـاتـا فـي افـتـعـال أبـدلا   مـــزيـــد كـــلام فـــيــــه.........

وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

بِكَسْرِ را) فَتَأْتي الإمالَةُ (كَغارِماً لا أَجْفُو وَلا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) ....

أبو طالب

(قوله: بكسر را) العجب من قوةِ هذا الكسرِ، حيث يكون مقتضياً للإمالة، ومانعاً عن منعِ مانعين عنها مجتمعين، وكونه في حكمِ المكرر؛ لأن للراء صفةَ التكريرِ لا يصيرُ سبباً لذلك، لا أن يقال بتعدد تكرارِها.

الناصية

(قوله: ينكف بكسر را) لأن الرَّاءَ المكسورةَ بمنزلةِ حرفينِ مكسورين فقوت جنب الإمالةِ، وهذا عند جمهورِ العربِ، وبعضُهم يجعلُ الراءَ المكسورةَ مانعة من الإمالةِ كالمفتوحةِ والمضمومةِ (همع)، وفي (الصبان) محلّ كفِّ الرّاءِ المكسورةِ حرفُ الاستعلاءِ إذا تقدَّم على الألفِ دونَ ما إذا تأخَّر عنها لسهولةِ التّسفلِ بعد التَّصعدِ، وصعوبة العكسِ كذا في (همع الهوامع) وغيره. قال (سم): وحينئذٍ يشكل تمثيل الشراحِ بطارقٍ. اهـ. ولم يتعرَّضوا لهذا التقييدِ في الراءِ غير المكسورةِ، وقضية تعليلهم عدمُ التقييدِ فيها؛ لعدم استعلائِها. فتأمل. ومن هنا علمَ أن شرطَ كونِ الراءِ مانعةً من الإمالةِ أن تكونَ غير مكسورةٍ؛ لأنَّ المكسورةَ مانعة للمانعِ، فلا تكونُ مانعةً، وفهم من كلامِه جوازُ إمالة نحو: إلى حمارِك بطريقِ الأولى؛ لأنه إذا كانت الألفُ تمال لأجلِ الراءِ المكسورةِ مع وجودِ المقتضي لترك الإمالة - وهو حرفُ الاستعلا، أو الراء التي ليست مكسورةً - فإمالتها من عدمِ المقتضي لتركها أولى. الثَّالث: قال في (التَّسهيل): وربما أثرت - يعني: الراء منفصلة - تأثيرها متصلة، وأشار بذلك إلى أن الراءَ إذا تباعدت عن الألفِ لم تؤثر إمالة في نحو: بقادرٍ، أي: لا تكف مانعُها وهو القافُ، ولا تفخيماً في نحو: هذا كافر. ومن العربِ من لا يعتدُّ بهذا التباعدِ، فيميلُ الأول ويفخمُ الثّاني. ومن إمالةِ الأولِ قوله:

عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابنِ قَادِرِ ....

قال سيبويه: والذين يميلون (كافر) أكثر من الذين يميلون (بقادرٍ).

(قوله: كَغَارِماً لَا أَجْفو) يَعني: في الْحَالَةِ الّتي أَنَا أَطلُبُ الدَّيْنَ مِن أَحَدٍ لَا أَظلِمُهُ، وهَذَا مِثالٌ لِلأَوّل، فَالْغَيْنُ حَرفُ اسْتِعلاءٍ، لَم يَمنعِ الأَلِفَ عنِ الإمَالَةِ لِوُجودِ رَاءٍ مَكسورةٍ بَعدَ الأَلِف. ومِثالُ الثّاني (الأَبْرَار)، الرَّاءُ الأُولى لَم تَمنعِ الأَلِفَ مِنَ الإمالَةِ؛ لِوُجُودِ راءٍ أُخرَى مَكسورةٍ بَعدَ الأَلِفِ (شيرازي).

(قوله: وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ) بأن يكون منفصلاً من كلمةٍ أخرى، فلا تمال ألف سابور للباءِ قبلها في قولك: رأيت يدي سابور، ولا ألف (مال) للكسرةِ قبلها في قولك: لهذا الرجل مال. وكذلك لو قلت: ها إن ذي عذرة. لم تمل ألف ها لكسرة إنِ؛ لأنَّها من كلمة أخرى. والحاصل أن شرط تأثير سببِ الإمالة أن يكون من الكلمةِ التي فيها الألف.

كَلِزَيدٍ مالٌ (وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ ما يَنْفَصِلْ) ....

أبو طالب

(**قوله: كلزيد مال**) فإن هذه الألفَ تاليه لحرفٍ تالٍ لسكونٍ تال الكسر، لكن لما كان الكسرُ في غير كلمة الألفِ صار غير مؤثرٍ.

الناصية

وفي (الدشتي) إن السبب كالكسرةِ والباءِ إذا لم يكن متصلاً بالألفِ بأن يكون السبب في كلمةٍ، والألف من كلمةٍ أخرى، فلا تمل الألف.

(**قوله: كَلِزَيدٍ مَالٌ**) بإدغام نون تنوينِ الدَّال في الميمِ، فيكونُ الألف واقعاً بعد حرفِ (الميمِ) تال لسكونِ (نون التنوينِ)، تال لكسرِ (دال زيد) فينبغي أن يمال بألفِ (مال)، لكن لانفصالِ السببِ وهو كسرة الدالِ عن الألفِ؛ لكونها في كلمتين لم يمل (دشتي). وفي (الشيرازي) فَأَلِفُ (مَال) لَا تَجري الإمَالَةُ فيهَا لأَجْلِ الكسرةِ في دَالِ زَيْد؛ لأَنَّهمَا في كلمتَيْنِ، وإنْ كانَت أَلِفُ مَال لَا تُمَال، لِسَبَبٍ آخَر أيضاً في نَفسِ مَال، وقال سيبويه: وسمعناهم يقولون: لزيدٍ مال، فأمالوا للكسرةِ، فشبهوه بالكلمةِ الواحدةِ. فقد بان لك أن كلامَ المصنفِ ليسَ على عمومِهِ، فكان اللائق أن يقول:

وغـيـرهـا لـيـا انـفـصـال لا تـمـل ....

وإنما كان ذلك دون الكسرةِ لما سبقَ من أنّ الكسرةَ أقوى من الياءِ.

(**قوله: والْكَفُّ... إلخ**) يعني: وأما الكفُّ فليسَ مثل السببِ في عدمِ تأثيرِهِ في المنفصلِ، بل قد يوجبُ كف حرف مستعلٍ في كلمة عن إمالةِ ألف في كلمة أخرى (دشتي).

(**قوله: وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنفصِلْ**) من الموانعِ، كما في نحو: يريدُ أن يضربَها، قيل: فلا تمال الألف؛ لأنَّ القافَ بعدَها وهي مانعةٌ من الإمالةِ، وإنما أثر المانعُ منفصلاً، ولم يؤثر السّبب منفصلاً؛ لأن الفتحَ ـ أعني: ترك الإمالةِ ـ هو الأصلُ، فيصارُ إليه لأدنى سببٍ، ولا يخرجُ عنه إلا لسببٍ محققٍ. هذا وقال في (شرح الكافية): إن سببَ الإمالةِ لا يؤثر إلا متصلاً، وإن سببَ المنعِ قد يؤثر منفصلاً، فيقال: أتى أحمد بالإمالةِ، وأتى قاسم بترك الإمالةِ، وتبعه الشُّراح في هذه العبارةِ، وفي التمثيلِ بأتى قاسم نظرٌ، فإن مقتضاه أن حرفَ الاستعلاءِ يمنعُ إمالة الألفِ المنقلبةِ عن ياءٍ، وليس كذلك، فلعلَّ التمثيلَ بأيا التي هي حرفُ نداءٍ، فصحفها الكتابُ بأتى التي هي فعلٌ.

هذا وفي إطلاقِ الناظمِ منعَ السببِ المنفصلِ مخالفة لكلامِ غيرِهِ من النحويين. قال ابن عصفورٍ في مقرّبه: وإذا كان حرفُ الاستعلاءِ منفصلاً عن الكلمةِ لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرةٍ عارضةٍ. ونحو: بمالِ قاسمٍ، أو فيما أميل من الألفاتِ التي هي صلاتِ الضَّمائرِ نحو أرادَ أن يعرفها قبل، انتهى. ولولا ما في (شرح الكافية) لحملت قوله في النّظم: والكف قد يوجبه... إلخ على هاتين الصُّورتين، لإشعار قد بالتقليلِ (أشموني). وفي (الصبان): فهم من قوله قد يوجبه أن

كَكِتَابِ قَاسِمٍ، وخالَفَ ابنُ عُصفورٍ في المَسْأَلَتَيْنِ، وقَوّاهُ ابنُ هِشامٍ ....

أبو طالب

(قوله: في المسألتين) أي: في مجموعِهما من حيث هو مجموع لا في كلِّ واحدٍ واحدٍ؛ لاتفاقِه معه في سببِ الكفِّ المنفصل من أنه يصير سبباً للكفِّ.

(قوله: وقواه ابن هشام... إلخ) أي: قال بقوتِه؛ وذلك لأن السَّببَ المنفصل، إن لم يصلح للسببية، فلم يصلح في كلِّ من الموضعينِ، وإن صلح فصلح منهما، فتخصيصُ صلاحيته بأحدهما دون الآخَر تحكم.

الناصية

ذلك ليس عندَ كلِّ العربِ، فإن من العربِ من لا يعتد بحرفِ الاستعلاءِ إذا ولي الألف من كلمةٍ أخرى فيميلُ، إلا أنَّ الإمالة عنده في نحو: (مررتُ بمالِ ملقٍ) أقوى منها في نحو: (بمالِ قاسمٍ).

(قوله: ككِتَاب قَاسِم) فكف القاف في (قاسم) ـ وهو حرفُ استعلاءٍ ـ عن إمالة ألف (كِتَاب) وهما منفصلانِ. وفي (التَّصريح) فإن سبب الإمالةِ الكسرة الظَّاهرة فيكفها المانعُ، وإن كان منفصلاً، هذا وفي (الشِّيرازي) أن أَلِفَ (كِتَاب) تَستحِقُّ الإمَالة لِلْكسرةِ، ولكنَّهَا مَمْنُوعَةٌ عنِ الإمَالَة لِقَافِ قَاسِم، وهي في كلمةٍ أُخْرَى مُنفصلة عن الألِفِ.

(قوله: وخَالَفَ ابنُ عُصفورٍ... إلخ) فأجاز الإمالة بسببِ منفصلٍ، ومنع الكف بحرفٍ في كلمةٍ منفصلة، يعني جوز الإمالة إذا كانَ الحرفُ المستعلي في كلمةٍ، والألف في كلمةٍ أخرى من دونِ أن يؤثِّر الحرف المستعلي، عكس المصنف (دشتي)، وفي (التَّصريح): قال ابن عصفورٍ في مقربهِ، بعد أن ذكرَ أسبابَ الإمالةِ ما نصُّه: وسواء كانتِ الكسرةُ متصلةً أم منفصلةً نحو: لزيدٍ مال، إلا أنَّ إمالةَ المتصلةِ كائنة ما كانت أقوى، وقال أيضاً: وإذا كان حرف الاستعلاءِ منفصلاً عن الكلمةِ لم يمنعِ الإمالةَ إلا فيما أُميل لكسرةٍ عارضةٍ، نحو: بمالِ قاسم، أو فيما أُميلَ من الألفاتِ التي هي صلات الضَّمائرِ نحو: أرادَ أن يعرفها قبل. اهـ. يعني: لا تمال الألف؛ لأن القافَ بعدهَا من قبل مانعة من الإمالةِ، وإن انفصلت، وهذا النَّص بحروفهِ في الحكمينِ وقع في (شرح الجزولية) لأبي عبد الله محمد النَّفْزي بالنونِ والفاءِ والزاي، ولولا ما في (شرح الكافية) من قولِه وأن سببَ المنعِ قد يؤثر منفصلاً، فيقال: أتى أحمد بالإمالةِ، وأتى قاسم بترك الإمالة (لحملت قوله في النَّظم) للخلاصةِ، (والكافية)، (والكف قد يُوجبه ما ينفصلُ على هاتين الصُّورتينِ) المذكورتين في كلام ابن عصفورٍ والنفزي، وهما ما أميل للكسرةِ العارضةِ، وما أميل من الألفاتِ التي هي صلاتُ الضَّمائرِ (لإشعارِ قد يفعل) من قولِ النَّظم، والكف قد يوجبهُ ما ينفصلُ (في عرفِ المصنفين بالتَّقليلِ)، وإنما أثر المانعِ منفصلاً، ولم يؤثِّر السَّبب إلا متصلاً؛ لأن تركَ الإمالةِ هو الأصلُ، فيصارُ إليه بأدنى سببٍ، ولم يخرجْ عنه إلا لسببٍ محققٍ. (تصريح).

(قوله: وقَوَّاهُ ابنُ هِشام) يعني: أن ابن هشامٍ قوى قول ابن عصفورٍ وأيده، وبتقويته قول ابن عصفورٍ ردَّ على المصنف بأنه لا وجه لإلغاء السببِ عن سببيته في الصورةِ الأولى، كما لا وجهَ

رادّاً به عَلى المُصنفِ. أَقُول: الفَرقُ قُوَّةُ المانِعِ؛ ولِذا قُدِّمَ على المقتضي وأَيْضاً فَالمُقْتَضي

أبو طالب

(قوله: راداً به) أي: بالقولِ بالقوةِ، أو بما يقوى به مذهبُ ابن عصفورٍ.

(قوله أقول الفرق. . . إلخ) هذا جوابٌ عن ردِّ ابن هشام، حاصله أن المانعَ أقوى من المقتضي في الأثرِ، ولو تساويا في القوةِ؛ لأن المنفعلَ يقبل أثر المانعِ أسرع من أثرِ المقتضي؛ لأن أثر المانعِ هو الإبقاءُ على العدمِ، وأثر المقتضي التغييرُ عن العدمِ إلى الوجودِ، والأول أسهلُ للمنفعلِ من الثاني، فسببُ الإمالةِ إن كان ضعيفاً بالانفصالِ، لم يؤثر لضعفه الذاتي والعارضي، بخلاف سببِ الكفِّ، فإن قوته الذاتية باقيةٌ ويؤثر بها.

(قوله: ولذا قدم. . . إلخ) أي: ولقوته الذاتية قدموه في الأثر على المقتضي، فحكموا بعدم أثر للمقتضى مع وجودِ المانع.

(قوله: وأيضاً فالمقتضي. . . إلخ) هذا جوابٌ آخر عن اعتراض ابن هشامٍ، حاصله أن المقتضي في الإمالةِ أضعف من المانعِ منها، حيث يكون الثَّاني موجباً لأثره دونَ الأولِ؛ لعدمِ

الناصية

لمانعية المانعِ في الصّورةِ الثَّانيةِ مع وجودِ المقتضي وانفصالِ المانعِ، وإذا كان المانعُ المنفصلُ ـ انعاً عن إمالةِ المنفصلِ فلم لم يؤثر السببِ المنفصل في إمالة المنفصلِ وما الفرقُ بينهما. وفي (الشيرازي) قال ابنُ هِشَام: أيُّ فَرقٍ بَينَ سَبَبِ الإمَالَةِ حَيثُ قُلتُم بِعَدَم تَأثيرهِ إذَا كَانَ مُنفصِلاً، وبَينَ المَانِعِ عَنِ الإمَالَةِ حَيثُ قَلتُم بِتَأثيره مَعَ انفِصَالِهِ أيضاً، فَإنْ كَانَ الْمنفصلُ يُؤَثِّر، فَسَبَبُ الإمَالَةِ الْمنفصل أيضاً يَجِبُ أَنْ يُؤَثِّرَ في الإمَالَة، وإنْ كانَ الْمنفصلُ لا يُؤَثِّر، فالْمانِعُ عن الإمَالَةِ الْمُنفصلُ يَجِب أَنْ لَا يَمنَعَ مَعَ انْفِصَالِهِ.

(قوله: أَقُول: الْفَرقُ. . . إلخ) أشار بذلك إلى قاعدةٍ كلية في المقتضي، والمانع وهي أنه إذا تعارض المقتضي والمانع في شيء، فالمانعُ متقدِّم على المقتضي؛ لقوةِ التأثيرِ كاجتماعِهما في أكل الصائمِ نهاراً، فإن المقتضى للأكل ـ وهو الجوعُ ـ موجودٌ لكنَّ وجودَ المانعِ ـ وهو الحرمةُ الشرعيةُ ـ أقوى، فيمتنع عن الأكلِ، فبمقتضى القاعدةِ المذكورةِ في الصُورةِ الأولى السبب لا يؤثر في المنفصلِ؛ لأنه مقتضٍ، والمقتضي ضعيفٌ، وأما الصورة الثَّانية أي الكفُّ، فالمانعُ يؤثر لقوةِ المانعِ.

هذا؛ وفي (التَّصريح) إذَا تَعَارَضَ الْمقتضِي مَعَ المَانِعِ، فالْمَانِعُ يُقَدَّم؛ لأنَّه أقْوَى، وفي مَا نَحنُ فيه هَكذَا، فَالْمُقتَضي لِلإمَالَة إذَا كَانَ مُنفصلاً لا يؤَثِّرُ في الإمَالَة، ولكنَّ المَانِع عنِ الإمَالَة يُؤَثِّرُ في مَنع الإمَالَةِ حَتَّى مَعَ انْفِصَالِهِ؛ لأنَّ الْمَانِعَ أَقْوى.

(قوله: وأَيْضاً فَالْمُقْتَضي هُنَا إذا وُجد. . . إلخ) هَذَا دَليلٌ آخَر لِضعفِ سَبَبِ الإمَالَةِ عَنِ التَّأثيرِ، ولِقُوَّةِ المَانِع، وهو أَنَّ سَبَبَ الإمَالَةِ إذا وُجِدَ، فَالإمَالَةُ تَكونُ جَائِزَة لا لَازِمَة، وأَمَّا الْمَانِعُ إذَا وُجِدَ،

وَقَـدْ أَمَـالُـوا لِـتَـنَـاسُـبٍ بِـلَا   دَاعٍ سِـوَاهُ كَـعِـمَـادَا وَتَـلَا

هُنا إذا وُجِدَ لا يُوجِبُ الإمالَةَ كَما قالَ في «الكافيةِ» وشَرحِها، والمانِعُ إذا وُجِدَ وَجَبَ الكَفُّ، فاتَّضَحَتْ تفْرِقَةُ المُصنف، وإتْيانُهُ بِقَد يُشعِرُ بِأنَّه قَد لا يَكُفُّ، وبِهِ صَرَّحَ في «شَرحِ الكافية».

(وَقَدْ أَمالُوا لِتَناسُبٍ) في رُؤُوسِ الآيِ وغَيرِها ....

أبو طالب

وجودِ الإمالة الواجبة؛ ولوجود الكف الواجب، وذلك الضَّعف ثابت مع قطعِ النظرِ عن حالِ المنفعلِ، وهذا الجوابُ أقوى لتيقن صحتِهِ، ولو منع الجوابُ الأول.

(**قوله: لتناسب في رؤوسِ الآي**) فيه مساهلة، إذ إمالة الألف قبلاً إنما هي لمناسبةِ الإلفاتِ الأولِ من الكلماتِ الواقعةِ رؤوس الآي، لا لمناسبةِ الألفات الثانية فيها، اللهم إلا أن يراد برؤوسِ الآي الكلماتُ الواقعةُ فيها.

الناصية

فَالمنعُ يَكونُ لَازماً لَا جَائزاً. وفي (الدشتي) هذا دليلٌ ثانٍ للفرقِ بين الصُّورتينِ، وحاصله أنَّ أسباب الإمالة في حدِّ ذاتها ضعيفةٌ عن التأثيرِ، وإن لم يوجد مانعٌ؛ لأنها إذا وجدت اقتضتِ الجوازَ والرجحانَ لا الوجوبَ؛ لأنَّ الإمالة جائزة لا واجبةٌ، وأما المانعُ مثل حروفِ الاستعلاءِ إذا وجدت، فالكفُّ واجبٌ، ولا يجوز الإمالة، فالمانعُ هنا أقوى من المقتضي؛ لأن أثره الوجوبَ، وأثر المقتضي هنا الجواز، وإن لم يكن أقوى في موردٍ آخر.

(**قوله: هُنَا**) أي: في الإمالةِ.

(**قوله: لَا يُوجِبُ الإِمَالَةَ**) أي: لا يؤثّر الوجوب، بل أثره الجوازُ فقط.

(**قوله: فَاتَّضَحَتْ تَفْرِقَةُ المُصَنِّف**).

في قوله: (والكف قد يوجبه ما ينفصل).

(**قوله: وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ... إلخ**) هذا هو السَّبب السادسُ من أسبابِ الإمالةِ وهو التَّناسبُ، وتسمَّى الإمالة للإمالة، والإمالة لمجاورةِ المُمَالِ. وإنما أخره لضعفه بالنِّسبةِ إلى الأسبابِ المتقدمةِ. ولإمالة الألفِ لأجلِ التَّناسب صورتان: **إحداهما**: أن تمالَ لمجاورةِ ألفٍ ممالةٍ كإمالة الألف الثَّانية في رأيت عماداً، فإنها لمناسبةِ الألفِ الأولى، فإنها ممالة لأجلِ الكسرةِ، والأخرى أن تمالَ؛ لكونِها آخرَ مجاورٍ ما أميلَ آخره كإمالةِ ألف تلا من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] فإنها إنما أميلت؛ لمناسبةِ ما بعدَها مما ألفه عن ياء أعني ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشّمس: ٣] و﴿يَغْشَىٰهَا﴾ [الشّمس: ٤] (أشموني).

(**قوله: في رُؤُوس الآي... إلخ**) فإِذَا كانَت عِدّة آيات في القرآنِ الحكيم في الكلمةِ الأخيرةِ مِن كُلّهَا يُوجَدُ، وكَانَ لا يُوجَد سَبَبُ الإمَالَةِ في آيَةٍ وَاحِدةٍ، فَإنَّهمَا أيضاً تُمَالُ لِتَنَاسُبِ الآيَاتِ الأُخر. وهَكذا سَبَبُ الإمَالَة في غَير رُؤُوسِ الآيَات (شيرازي).

(بِلا داعٍ) أَيْ: طالِبٍ لِلإمالَةِ (سِواهُ كَعِمادا) أَيْ: كَأَلِفِهِ الأَخِيرة، أُمِيلَتْ لِتَناسُبِ الأَلِفِ الَّتي

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: بلا داع سواه) فائدته بيان أن التَّناسبَ سببٌ مستقلٌّ؛ إذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحةً، وإنما قال سواه ليصح نفي الداعي؛ إذ التناسب داعٍ، فلا يصحُّ نفيه على الإطلاقِ (سم) (صبان).

(قوله: أي طالِب لِلإِمَالَةِ) أي: موجب لها كالياءِ والكسرةِ.

(قوله: سِوَاهُ) أي: سوى التَّناسب. أي: إذا لم يوجد سبب غيرها، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: وقد أمالوا لتناسبِ بلا* داع (وذلك إذا وقعت الألفُ بعد ألفٍ في كلمتها، أو) وقعت (في كلمة) أخرى، قد (قارنتها قد أميلتا) أي: الألفان (لسببٍ) من الأسبابِ المتقدّمة، (فالأولُ) وهو الذي وقعت فيه الألفُ بعد ألفِ كلمتها، وقد أميلت الألفُ الأولى لسببٍ (كرأيت عماداً وقرأت كتاباً)، فإن الألفَ الأولى فيهما قد أميلت لسببٍ، وهو كونها واقعةً بعد كسرةٍ، وقد فصل بينهما حرفٌ واحدٌ وهو الميمُ في المثالِ الأولِ، والتاء في المثالِ الثَّاني، فتمال الألفُ الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوينِ؛ لمناسبة الألف الأولى، (والثَّاني) وهو ما أميلت فيه الألفُ؛ لكونها واقعةً في كلمة أخرى، وقد أميلت لسببٍ (كقراءة أبي عمرٍو والأخوين، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحىٰ: ١] بالإمالةِ مع أن ألفَها) منقلبةٌ (عن واوِ الضحوةِ؛ لمناسبةِ ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٢] و﴿قَلَىٰ﴾ [الضحىٰ: ٣] وما بعدهما)، فإنّ رعاية التناسب في الفواصلِ عندهم غرض مهمٌّ، والحاصلُ من إرادةِ التَّناسبِ أن الألفَ الممالة لسببٍ إما أن تكونَ سابقةً على الألفِ التي لا سببَ فيها، أو آتية بعدها، فإن كانت سابقة عليها، فتمال كما في (عماداً)، فتمال الألف الأولى لكسرةِ العينِ، ثم الثَّانية المنقلبة عن التَّنوين لأجلِ تلك الممالةِ، وإن كانت آتية بعدها، فإما أن يقع ذلك في الفواصلِ أولاً، فإن وقعَ في الفواصلِ، فتمال لتناسبِ الفواصلِ، فالضُّحى تمال لمناسبةِ ما بعده، وإن لم يكن في الفواصلِ فلا تمال، ولذلك إذا أمالوا فتحة ذالٍ بمحاذرٍ لفتحة رائه لا يجيزونَ إمالةَ ألِفه مع أنهما في كلمةٍ واحدةٍ، فكيف إذا كانا في كلمتين (تصريح).

(قوله: كعمادا) بالنَّصبِ بلا تنوينٍ على إرادة الوقفِ، كما نبه عليه المكودي، وقد قرأ ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النِّساء: ٣] و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البَقَرَة: ١١٣] بإمالتين، فأمليت الألف الأخيرة؛ لقلبها ياء في التثنية على إرادة الجماعتين، وأميلت الأولى؛ لمناسبةِ الثَّانية عكس ما سبق في (عماداً).

(قوله: أَيْ: كَأَلِفِهِ الأخيرة) ظاهرُ كلامِ سيبويه أنه يقاسَ على إمالة الألف الثَّانية في نحو: رأيت عماداً، لمناسبة الأولى، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قولٍ من قال عماداً، فأمالهما جميعاً وذا قياس.

(قوله: لِتَنَاسُب الأَلِف الَّتِي قَبلها) وهي الألفُ التي بعد ميم (عماد)؛ لأنَّها تستحقُّ الإمالة؛ لكونها واقعةً بعد تالي الكسرة؛ لأنها بعد الميمِ، والميم بعد كسرةِ العينِ، ومرَّ بقوله (أو يلي ـ تالي كسر).

وَلَا تُـمِـلْ مَـا لَـمْ يَـنَـلْ تَـمَـكُّـنـا دُونَ سَـمَـاعٍ غَـيْـرَهَـا وَغَـيْـرَنَـا

قَبلَها (وَ) كَألِفِ (تلا) في قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] أُمِيلَتْ؛ وإنْ كانَ أَصلُها واواً لِتَناسُبِ رُؤُوسِ الآي.

(وَلا تُمِلْ ما لَمْ يَنَلْ تَمكُّنا) بِأَنْ كانَ مَبْنِيّاً (دُونَ سَماعٍ) يُحْفَظ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]) (الشّاهد) في أَلِفِ تَلَاهَا جَرَتِ الإمَالَة علَيها، وإن كانَ أصلُهَا وَاواً، ومِثلُها لا يُمال، ولكنها أُميلَتِ؛ لأَنَّ ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] قَبلَهَا وبعدَهَا ﴿جَلَّىٰهَا﴾، و﴿يَغْشَىٰهَا﴾، و﴿بَنَىٰهَا﴾... إلخ) تَجري الإمَالَةُ فيهَا. هذا وفي (التَّصريح) ليس بخافٍ أن تمثيله بتلا، إنما هو على رأي سيبويه كالمبردِ وطائفة. أما سيبويه فقد تقدَّم أنه يطردُ عنده إمالة نحو: غزا ودعا من الثلاثي، وإن كانت ألفه عن واوٍ؛ لرجوعِها إلى الياءِ عند البناءِ للمفعولِ، فإمالته عنده لذلك لا للتناسبِ، وقد مثل في (شرح الكافية) لذلك بإمالةِ ألفي ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١-٢] فأما سجى فهو مثل تلا ففيه ما تقدَّم، وأما الضُّحى فقد قال غيره أيضاً: أن إمالة ألفه للتناسبِ، وكذا ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾. والأحسنُ أن يقال: إنما أميل من أجلِ أن من العربِ من يثني ما كانَ من ذواتِ الواوِ إذا كان مضمومَ الأولِ، أو مكسوره بالياءِ، نحو: الضُّحى والربا، فيقولُ: ضحيان وربيان، فأميلت الألف؛ لأنها قد صارت ياء في التَّثنية، وإنما فعلوا ذلك استثقالاً للواوِ مع الضمّةِ والكسرةِ، فكان الأحسنُ أن يمثل بقوله تعالى: ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥].

(قوله: وإنْ كَانَ أَصلهَا وَاواً)؛ لأنه من (التلو) وليس أصلُها ياء لتستحقَّ الإمالة.

(قوله: لِتَنَاسُب رُؤُوس الآي)؛ لأن قبلها ﴿ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٩] وبعدها (﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣]، و﴿يَغْشَىٰهَا﴾ [الشمس: ٤]، و﴿بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧]).

(قوله: وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكّنَا... إلخ) أي: الإمالة من خواصِّ الأفعالِ والأسماءِ المتمكنةِ، فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكّن نحو إذا وما، إلا ها و تا: نحو: مرَّ بها ونظر إليها، ومرّ بنا ونظر إلينا، فهذان تطرد إمالتهما؛ لكثرةِ استعمالهما. وأشار بقوله: دون سماع، إلى ما سمعت إمالته من الاسمِ غير المتمكّن، وهو ذا الإشارية ومتى وأنى، وقد أُميلُ من الحروفِ بلى ويا في النِّداءِ ولا في قولهم: إمّا لا؛ لأنَّ هذه الأحرفَ نابت عن الجملِ، فصار لها بذلك مزيةٌ على غيرها. وحكى قطرب إمالة لا لكونِها مستقلة، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى، وحكيت إمالتها عن حمزةَ والكسائي.

(قوله: ولا تمل ما لم ينل تمكنا) أي: من الأسماءِ بقرينةِ قوله السابق، **وهكذا بدل عين الفعل**... إلخ وقوله كعمادا وتلا:.

نَحو: «أَلْحُجّاجُ وَراء» وَنَحوها مِن فَواتِحِ السُّوَرِ (غَيْرِها وَغَيْرِنا) فَأَمِلْهُما وإِنْ كانا غَيرَ مُتَمَكِّنَيْنِ قِياساً.

أبو طالب

(**قوله: نحو الحجاج وراء**) فلا يقاسَ عليه نحو الزُّوار وراء.

(**قوله: ونحوها**) أي: نحو لفظتهِ وأر.

(**قوله: قياساً**) أي: أملهما متصلتين بأي كلمةٍ كانت، ولو لم تسمع إمالتهما متصلتين بتلك الكلمةِ، وليس المرادُ بالقياسِ قياس نحو ما و يا مثلاً عليهما.

الناصية

(**قوله: نَحو «أَلْحُجَاجُ وَرَاء» فأمالوا (وراء)** مع كونه مبنياً؛ لأنه سمعَ هذا المثل من العربِ بالإمالةِ.

(**قوله: وَنَحوها**) أي: نحو (وراء) من فواتحِ السورِ مثل (قاف وصاد) فهي مبنية، ولكن سمع إمالتها.

(**قوله: مِن فَوَاتِحِ السُّور**) أي: مِن الألفاتِ الْمَوْجودة في فَوَاتِحِ السّوَرِ، مِثل (قَاف) فَإِنَّه مَبْنِيّ ولكنه يُمَال.

(**قوله: مِنْ فواتحِ السور**) نحو ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١-٢] ﴿طه﴾ [طه: ١] ﴿حمٓ﴾ [غافر: ١] وإنما لم تمل الحروف؛ لأن ألفها لا تكون عن ياءٍ ولا يجاور كسرة، فإن سمي بها أميلت، وعلى هذا أميلت الراء من ألَمّ، ألر، والهاء والطاء والحاء في فواتح السور؛ لأنَّها أسماءُ ما يلفظ به من الأصواتِ المتقطعةِ في مخارجِ الحروفِ، كما أن غاق اسمٌ لصوتِ الغرابِ، وطيخ اسمٌ لصوتِ الضاحكِ، فلما كانت أسماءُ أصواتٍ لهذه الأصواتِ، ولم تكن كما ولا، أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيزِ الأسماءِ التي لا تمتنع فيها الإمالة. وقال الزجاج والكوفيون: أميلت الفواتح؛ لأنها مقصورة، والمقصور يغلب عليه الإمالة، وقد رد هذا بأن كثيراً من المقصورِ لا تجوز إمالته. وقال الفراء: أميلت؛ لأنها إذا ثنيت ردت إلى الياء، فيقال طيان وحيان، وكذلك إمالة حروفِ المعجمِ نحو: با وتا وثا. اهـ.

(**قوله: غيرها وغيرنا**) مقتضاه أن إمالتهما ليست من قسمِ المسموعِ، مع أنها منه وإن كثرت، فكان الأولى أن يقول إلا الذي سمع نحو ها وتا، وفي (الدشتي): يستثنى من إمالة المبني لفظاً (ها وتا) فإنهما مبنيان؛ لأنهما ضمير ومع ذلك، إمالتهما قياسي.

(**قوله: فأمِلْهُمَا... إلخ**) أي: فتجري الإمالة في ضميرِ الغائبِ، وضمير المتكلّم مع الغير قِيَاساً وإِنْ كَانَا مَبنيين.

وَالْـفَـتْـحَ قَـبْـلَ كَـسْـرِ رَاءٍ فِـي طَـرَفْ   أَمِـلْ كَـلِـلْأَيْـسَـرِ مِـلْ تُـكْـفَ الْـكُـلَـفْ

(وَالفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ راءٍ في طَرَفْ أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ) ....

أبو طالب

(قوله: تكف الكلف) الكلفُ بكسرِ اللامِ: العاشق، أي: ممتنع العاشقِ من عشقه.

الناصية

(قوله: والْفتح... إلخ) فهم من قوله: والفتح أن الممالَ في ذلك الفتح لا المفتوح، وقول سيبويه: أمالوا المفتوح فيه تجوز.

هذا؛ ولا فرقَ بين أن تكونَ الفتحة في حرفِ استعلاءٍ نحو: من البقرِ، أو في راء نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسَلات: ٣٢]، أو في غيرهما نحو: من الكبر.

(قوله: قَبْل كَسْر رَاءٍ... إلخ) فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها، نحو: رمم، وقد نص غيره على ذلك.

هذا؛ وظاهرُ صنيعه أن الفتحةَ لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراءِ، فلو فصلَ بينهما لم تمل؛ وليس ذلك على إطلاقه بل فيه تفصيل: وهو أن الفاصلَ بين الفتحةِ والراءِ إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياءٍ فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك منع الإمالة، فتمال الفتحة في نحو: أشر، وفي نحو: عمرو، لا في نحو: بجير، نصَّ على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ (التَّسهيل). وفي (الأشموني) بقي لإمالة الفتحةِ لكسرة الراءِ شرطان غير ما ذكر: **أحدهما**: أن لا تكونَ على ياءٍ، فلا تمال فتحة الياءِ في نحو: من الغيرِ، نصَّ على ذلك سيبويه، وذكره في بعض نسخ (التَّسهيل)، والآخر أن لا يكون بعد الراءِ حرف استعلاءٍ نحو من الشَّرْقِ، فإنه مانع من الإمالةِ، نصَّ عليه سيبويه أيضاً، فإن تقدَّم حرف الاستعلاءِ على الراءِ لم يمنع؛ لأن الراءَ المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها، فلهذا أميل نحو: من الضَّررِ.

(قوله: فِي طَرَفْ أَمِلْ) يعني: إذا كان حرفٌ مفتوحٌ قبل راءٍ مكسورةٍ في آخرِ الكلمةِ، فالفتحةُ أملها إلى الكسرة تبعاً لكسرةِ الراءِ. وفي (الأشموني): اشتراطُ كونِ الراءِ في الطرفِ هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك باللازمِ، فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاءِ في قولهم: رأيت خَبَط رياح، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو: الغرضِ، والراء في ذلك ليست بلام.

(قوله: أملْ) كما تمال الألف؛ لأن الغرضَ الذي لأجلِهِ تمال الألف، وهو مشاكلة الأصواتِ، وتقريب بعضِها من بعضٍ موجود في الحركة؛ كما أنه موجود في الحرفِ. ولإمالة الفتحةِ سببانِ: الأولُ: أن تكون قبل راءٍ مكسورةٍ متطرفة (كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ) ﴿تَرْمِى بِشَرَرٍ﴾ [المرسَلات: ٣٢]، ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النِّساء: ٩٥]. والثَّاني: سيأتي (أشموني).

(قوله: كللأيسر) أي: الأمر الأيسرُ. اهـ. خالد، أي: الأسهلُ.

كَـذَا الَّـذِي تَـلِـيـهِ هَـا الـتَّـأنِـيـثِ فـي وَقْــفٍ إِذَا مَــا كَــانَ غَـيْــرَ أَلِــف

أي: كَسِينِهِ (كَذا) أَمِلْ فَتحَ الحَرْف (الَّذِي تَلِيهِ ها التَّأْنِيثِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: أيْ كسِيْنِهِ**) أي: سين (أيسر) في حالة الجرِّ كما في المثالِ. وفي (الشِّيرازي) (**الشاهد**) في سين أيْسَر، فإنها مفتوحة، وبَعدَهَا رَاء مَكسورة واقعة في آخِر الكلمة، ففتحة السِّين تجري الإمَالة عليهَا بِإتْمَامِهَا بالْكَسرة، وإنْ لم يكن مَعَهَا ألف. و(تُكْف الكلفْ) تَتميم الْبَيْت، ولَا شَاهِد فيه، أيْ: لَا يَكون كُلْفَة عَلَيك مِنْ ذَلِك.

(**قوله: كَذَا أَمِلْ فتح الْحرف... إلخ**) هذا هو السَّبب الثَّاني من سببي إمالة الفتحة: فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيثِ إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقفِ، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه، والرِّواية الأخرى أنه أمالِ إذا كان قبل الهاءِ أحد خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: «فجثت زينب لذود الشمس»، وفصل في أربعة يجمعها قولك: «أكهر» فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروفٌ في كتب القراءات. وشمل قوله ها التأنيثِ هاء المبالغةِ، نحو: علامة، وإمالتها جائزة. وخرجَ بها التَّأنيث هاء السَّكتِ نحو: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحَاقَّة: ١٩]، فلا تمال الفتحة قبلها على الصَّحيح. واحترزَ بقوله: إذا ما كان غير ألفٍ عما إذا كان قبل الهاءِ ألفٌ، فإنها لا تمال نحو الصَّلاة والحياة، زاد (الأشموني) أن الضَّمير في قوله تليه راجعٌ إلى الفتحِ؛ لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاءُ التأنيثِ، وإذا كان كذلك، فلا وجه لاستثنائهِ الألف بقوله: إذا ما كان غير ألفٍ؛ إذ لم يندرج الألف في الفتح، وهو إنما فعلهُ لدفعِ توهم أن هاءَ التأنيثِ تسوغ إمالة الألفِ، كما سوغت إمالة الفتحةِ، فكان حقُّ العبارةِ أن يقول: عاطفاً على ما تقدَّم:

وَقَـبْـلَ هَـا الـتَّـأنِـيْـثِ أَيْـضـاً أَنْ تَـقِـفْ ولا تُـمِـلْ لِـهـذِهِ الـهَـاءِ الألِـفْ

وإنما قال ها التأنيثِ، ولم يقل تا التأنيثِ؛ لتخرج التاء التي لم تقلب هاء، فإن الفتحة لا تمال قبلها.. هذا وبينَ سيبويه أن سببَ إمالة الفتحةِ قبل هاء التأنيثِ شبه الهاءِ بالألفِ، فأميل ما قبلَها كما يمالُ ما قبل الألفِ، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت، والظَّاهر أنها شبهت بألفِ التأنيثِ.

(**خاتمة**) ذكر بعضهم لإمالة الألفِ سببين غير ما سبق: **أحدهما**: الفرقُ بين الاسمِ والحرفِ، وذلك في را، وما أشبهها من فواتحِ السورِ. قال سيبويه: وقالوا: را، ويا، وتا يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلىٰ وما ولا، وغيرها من الحروفِ المبنية على السُّكونِ، وحروف التهجي التي في أوائلِ السُّورِ إن كان في آخرِها ألف، فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، وإن كان

فِي وَقْفٍ) كرَحْمَة ونِعْمَة. وقَوْلُهُ (إذا ما كانَ) في (غَيْر أَلِفٍ) زِيادَةُ تَوْضِيحٍ، إذْ مَعلُومٌ أَنَّ الأَلِفَ لا تُفْتَح.

أبو طالب

(**قوله: زيادة توضيح... إلخ**) أقول: ليس الأمر كذلك؛ لشمولِ الموصولِ نحو فتاةٍ، فيجب أن يخرج بذلك؛ لأنه غير مقصودٍ هاهنا، وكون الظاهر منه الفتح، بقرينة ما سبق لا يصيرُ سبباً لعدمِ التوهم.

الناصية

في وسطِها ألف نحو: كاف وصاد، فلا خلاف في الفتح، والآخر كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم الحجاج علماً في الرفعِ والنَّصبِ، وكذلك الحجاج في الرفعِ والنَّصب، ذكره بعض النَّحويين. وإمالة النَّاسِ في الرفعِ والنَّصبِ. قال ابن برهان في آخر (شرح اللمع): روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء: إمالة النَّاسِ في جميعِ القرآنِ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، قاله في (شرح الكافية). قال: وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي، ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي.. انتهى. واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاسُ عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع، والله أعلم.

(**قوله: فِي وَقْفٍ**) وفي التَّصريح في الوقفِ خاصة كرحمة، ونعمة، وإنما أميلت الفتحة قبل هاءِ التأنيثِ، وإن لم تكن من أسبابِ الإمالةِ؛ (لأنَّهم شبهوا هاء التَّأنيث بألفه) أي: بألفِ التأنيثِ المقصورةِ؛ (لاتفاقهما في المخرجِ)، وهو أقصى الحلق، (و) في المعنى، وهو الدَّلالة على التَّأنيثِ، (والزِّيادة) على أصولِ الكلمةِ، (والتَّطرف) في آخرِ الكلمةِ، (والاختصاص بالأسماء) الجامدة والمشتقة، ولا فرق في ذلك بين هاءِ التأنيثِ وهاء المبالغةِ. (وعن الكسائي إمالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضاً)؛ لشبهها بهاء التَّأنيث في الوقفِ والخطِّ (نحو ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحَاقَّة: ١٩]، والصَّحيح المنع (خلافاً لثعلب وابن الأنباري)، فإنهما صححا جواز الإمالةِ فيما قبلها، وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي، وفي غالب النسخ وفاقاً لثعلب وابن الأنباري، وليس بصوابٍ كما بيناه.

(**قوله: كرَحْمَة ونِعْمَة**) (**الشَّاهد**) في ميمهمَا تَجْري الإمَالَةُ على فَتْحِهَا؛ لأنَّ بَعدَهما تَاء تنقلبُ هَاءً في الْوَقفِ.

(**قوله: وقَوْلُهُ إذَا ما كَانَ... إلخ**) أي: الحرفُ الذي قبل تاءِ التأنيثِ غير ألفٍ مثل فتاة.

(**قوله: إذْ مَعلُومٌ أَنَّ الألِفَ لا تُفْتَح**) فلم تكن حاجة إلى القيد.

التَّصْرِيفُ

هذا باب التصريف

هو - كَما في «شَرحِ الكافِيَةِ» - تَحويلُ الكلمةِ مِن بِنْيَةٍ إلى غَيرِها لِغَرَضٍ لَفظِيٍّ أَوْ مَعنَوِيٍّ،

أبو طالب

(**قوله: لغرض لفظي**) كان المرادُ بالتحويلِ للغرضِ اللفظي تحويلَ الأفعالِ المجردةِ إلى المزيدةِ والمتحدة معها في المعنى، كسافر وسفر؛ لأن هذا التحويلَ لحصولِ السعةِ في الكلامِ، وهو غرضٌ لفظي، لا التحويل الإعلالي؛ لأن المعتبر في بعضِ تعاريفهِ حصول المعنى المختلفِ، وهو موجودٌ في الأولِ، ولو في نوعهِ بخلافِ الثاني، ويحتمل أن يكون هذا المعنى اصطلاحاً آخر في التصريفِ، كما أنه بمعنى العلم بأحوالِ جواهر الكلماتِ صحةً واعتلالاً، اصطلاح آخر.

الناصية

(**قوله: هذا باب التَّصريفِ**) اعلم أن التَّصريف في اللغةِ التغيير، ومنه ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٤] أي: تغييرها. وأما في الاصطلاحِ فيطلقُ على شيئينِ: **الأول**: تحويل الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني كالتصغيرِ، والتكسيرِ، واسم الفاعلِ، واسم المفعولِ، وهذا القسمُ جرت عادةُ المصنفينِ بذكره قبل التَّصريفِ، كما فعل الناظمُ، وهو في الحقيقة من التَّصريفِ. **والآخرُ**: تغييرُ الكلمةِ لغير معنى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخرَ. وينحصر في الزيادةِ والحذفِ والإبدال والقلبِ والنقلِ والإدغام. وهذا القسمُ هو المقصود هنا بقولِهم: التَّصريف. وقد أشارَ الشراح إلى الأمرين بقوله: تصريف الكلمةِ: هو تغييرُ بنيتها بحسبِ ما يعرضُ لها من المعنى، كتغييرِ المفردِ إلى التثنيةِ والجمعِ، وتغييرُ المصدرِ إلى بناءِ الفعلِ، واسمَي الفاعل والمفعول. ولهذا التغييرِ أحكامٌ كالصحةِ والإعلالِ. ومعرفة تلك الأحكامِ، وما يتعلَّق بها تسمَّى علم التَّصريف، فالتَّصريف إذاً هو العلمُ بأحكامِ بنية الكلمةِ بما لحروفِها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ، وشبه ذلك. اهـ. ولا يتعلَّق التَّصريف إلا بالأسماءِ المتمكنةِ والأفعالِ المتصرفةِ (أشموني). وأما الحروفُ وشبهها، فلا تعلُّق لعلمِ التَّصريفِ بها، كما أشارَ إلى ذلك بقوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ. . .) إلخ كما سيأتي.

(**قوله: لغرض لفظي**) كتغييرِ قول من الأجوفِ، (وغزو) من الناقصِ (إلى قال وغزا) بقلبِ حرف العلةِ ألفاً؛ لتحركه وانفتاح ما قبله، فتغيّرا لغرض لفظيّ، أي: لقاعدةٍ لفظيّةٍ، ولا أثر له في المعنى.

والإبدال في ﴿أُقِّتَتۡ﴾ [المُرسَلات: ١١]، والحذف في قل، والإدغام في رد، ولشبه التَّصغيرِ والتَّكسيرِ والنَّسب والوقف والإمالة بعلم النَّحوِ من حيث التعلُّق بالمركباتِ ذكرت معه، وابن الحاجبِ وطائفةٌ ذكروها في علم التَّصريفِ، وهو الأولى. (تصريح).

(**قوله: أَوْ معنوي**) كتغيير المفرد (إلى التثنيةِ والجمعِ) المصححِ، وذلك بتحويلِ زيد مثلاً إلى: زيدان وزيدون (وتغيير المصدرِ إلى الفعلِ والوصف)، وذلك بتحويلِ الضربِ مثلاً إلى ضرب وضرب

وَلِكَثْرَةِ ذَلِكَ أَتى بِالتَّفعيلِ الدّالِّ عَلى المُبالَغَةِ.

أبو طالب

....

الناصية

بالتشديدِ للمبالغة في الفعل، واضطراب؛ لوجود الحركةِ مع الفعلِ، ويضرب واضرب وضارب ومضروب، وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف.

هذا ولهذين التغييرين) للغرضين المذكورين (أحكام كالصّحةِ)، وهي إقرارُ الحرفِ على وضعِه الأصلي كالياءِ في بياضٍ وأبيض، والواوُ في سوادٍ وأسودَ، (والإعلالُ) وهو تغييرُ الحرفِ عن وضعهِ الأصلي كقلبِ الياءِ في بان وأبان وموقن وبائع، وقلبِ الواوِ في قام وأقام وقيام، وشبه ذلك، فقلب أحد الأصولِ من محلّه إلى آخر كأينق جمع ناقةٍ، وحادي. (وتسمّى) معرفة (تلك الأحكام علم التّصريفِ)، وإنما سمي هذا العلم تصريفاً لما فيه من التّقلبِ، يقال: صرفت الرَّجل في أمرٍ، إذا جعلته يتقلَّب فيه بالذهابِ والإيابِ، وصروف الدَّهر: تقلباته وتحولاته من حالٍ إلى حالٍ، فهذا العلمُ فيه هذا المعنى من جهة متعلقه، إذ هو متعلِّق بالتصرفاتِ الموجودة في الألفاظِ العربيةِ، كما تقدّم في الغرضينِ، فهو من بابِ تسميةِ الشيءِ باسمِ متعلَّقه وموضوعه الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة في اللغةِ العربيةِ، فلا يدخل التَّصريفِ في الأسماءِ الأعجميةِ كإبراهيم وإسماعيل، كما قال ابن جني، وإن كانت متمكنة؛ لأن التَّصريفَ من خصائصِ لغةِ العربِ، (ولا يدخل التصريف في الحروفِ)؛ لأنها مجهولةُ الأصلِ، موضوعة وضع الأصواتِ لا تقابل بالفاءِ والعينِ واللامِ؛ لبعدِ معرفةِ اشتقاقِها، ولهذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدةٍ، ولا منقلبة عن حرفٍ علةٍ، (ولا) يدخلُ التَّصريفُ فيما أشبهها) أي: أشبهَ الحروفَ، (و هي الأسماءُ المتوغلة في البناءِ) كالضَّمائرِ، وأسماءِ الاستفهامِ والشَّرط، وأسماء الأفعالِ، والموصولاتِ، وأسماء الإشارةِ، (والأفعالُ الجامدة)، وهي التي لم تختلف أبنيتها لاختلافِ الأزمنةِ، نحو: نعم وبئس وعسى، وليس لأنها أشبهت الحروفَ في الجمود، وما دخله التَّصريف مَن الحروفِ وما أشبهها، فهو شاذٌّ يوقفُ عندما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذفِ في سوفَ، والإبدالُ في حاء حتى عينا، وهمزة إن ما. والحذفُ والإبدال في أمل والتَّصغير في ذا والذي وفروعهما، والإبدال في لام عسى، والحذفُ في عين ليس عند تاء اتصال تاءِ الفاعلِ.

(**قوله: وَلِكَثْرَةِ ذَلِكَ**) أي: لكثرةِ التَّحويلِ والتغيير في الكلماتِ أتى بالتفعيلِ، فقال: (باب التصريف) ولم يقل: بابُ الصرفِ؛ لأن من معاني وزن (تفعيل) بالمبالغةِ، فدلَّ بذلك على كثرةِ وقوعِ الصَّرفِ. وفي (التَّصريح) لأجلِ أن التَّصريف لا يدخل الحروفَ، ولا ما أشبهها من الأسماءِ والأفعالِ (لا يدخل فيما كان) من الأسماءِ موضوعاً (على حرفٍ) واحدٍ، (أو) على (حرفين؛ إذ لا يكون كذلك) في الوضعِ على حرفٍ أو حرفين (إلا الحرف كباء الجرِّ ولامه)، فإنهما موضوعانِ على

حَـرْفٌ وَشِـبْـهُـهُ مِـنَ الـصَّـرْفِ بَـرِي   وَمَـا سِـوَاهُـمَـا بِـتَـصْـرِيـفٍ حَـرِي
وَلَـيْـسَ أَدْنَـى مِـنْ ثُـلاثِـيٍّ يُـرَى   قَـابِـلَ تَـصْـرِيـفٍ سِـوَى مَـا غُـيِّـرا

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ) وهو المَبْنِيُّ (مِنَ الصَّرْفِ بَرِي) عَبَّرَ بِهِ هُنا دُونَ التَّصريفِ، للإشعارِ بِأَنَّه لا يَقْبَلُهُ بِوَجْهٍ، بِخلافِ ما لَوْ أتى بِهِ فَإنَّه يُوهِمُ نَفْيَ كَثرَتِهِ، والمُبالَغَةَ فيه دُونَ أَصلِهِ (وَما سِواهما) وهو الاسمُ المُتَمَكِّنُ، والفِعلُ الذي لَيسَ بِجامِدٍ (بِتَصْرِيفٍ حَري) أَيْ حَقيق.

(وَلَيْسَ أَدْنى مِن ثُلاثِيٍّ يُرى قابِلَ تَصْرِيفٍ) ....

أبو طالب

(قوله: وهو المبني) إن أراد بالمبني مطلق المبني، فيدخلُ في الحكمِ الأفعال المتصرفةُ المبنيةُ، والضمائرُ وأسماءُ الإشارةِ والموصولات المبنية مع عدمِ براءتها عن الصرفِ، وإن أراد به المبني غير المتصرف، فيلزم إما الحكم على المجهولِ، أو تفهيم المعلومِ.

الناصية

حرفٍ واحدٍ، (وقد وبل) فإنهما موضوعانِ على حرفينِ (وما أشبه الحرف كتاء قمت)، فإنها موضوعة على حرفٍ واحدٍ (ونا مِن قمنا)، فإنها موضوعةٌ على حرفينِ، وهذا الحكم معلومٌ مما تقدَّم من أن التَّصريفَ لا يدخلُ المبنياتِ، ولكن ذكر توطئة وتمهيداً لقوله (وأما ما وضع) في الأصلِ (على أكثر من حرفين، ثم حذف بعضه) لعارضٍ، (فيدخله التصريف) نظراً إلى أصل وضعه، (نحو يد ودم) بحذفِ لامِهما (في الأسماء ونحو ق زيداً) بحذفِ فائه ولامه، (وقم وبع) بحذفِ عينهما (في الأفعالِ) وقس على ذلك (تصريح).

(قوله: وهو الْمبني) أي: شبه الحرفِ هو المبنيّ، ككم ومن والأفعالِ الجامدةِ، وذلك عسى، وليس، ونحوهما كنعمَ وبئسَ، فإنها تشبه الحرف في الجمودِ.

(قوله: عَبَّرَ بِهِ... إلخ) أي: عبرّ هنا بالصرفِ، ولم يعبّر بالتَّصريف، ليفهم أن الحرفَ وشبهه بريئانِ من أصلِ الصَّرفِ، ولو عبّر بالتَّصريفِ توهّم أنهما بريئانِ من كثرةِ الصَّرفِ، وهو خلافُ المقصودِ.

(قوله: بأَنَّه لَا يَقبَلُهُ بوَجْهٍ) أي: بأنّ الحرفَ وشبهه لا يقبل الصَّرف أصلاً.

(قوله: بخلَافِ مَا لَوْ أَتَى بِهِ) أي: بالتَّصريفِ.

(قوله: وهو الاسمُ الْمُتَمَكِّنُ... إلخ) المتمكن مِثل (زَيْد: والْفِعل غَير الْجَامِدِ مِثل (نَصَرَ).

(قوله: وَلَيْسَ أَدْنى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى... إلخ) يعني أن ما كان على حرفٍ واحدٍ أو حرفين، فإنه لا يقبلُ التَّصريفَ إلا أن يكون ثلاثياً في الأصلِ، وقد غير بالحذفِ، فإن ذلك لا يخرجه عن قبولِ التَّصريفِ. وقد فهم من ذلك أمران: أحدهما أن الاسمَ المتمكّن والفعل لا ينقصانِ في أصلِ الوضعِ

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

إذ لا يَكونُ كذلِكَ إلا الحَرفُ وشِبْهُهُ (سِوى ما غُيِّرا) بِالحَذفِ، بِأَنْ كانَ أَصلُهُ ثَلاثَةً، ثُمَّ حُذِفَ بَعضُهُ فَإِنَّه يَقْبَلُهُ كَيَدْ وقِ وبعْ.

(وَمُنْتَهى) حُرُوفِ (اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدا) مِن زائِدٍ نَحو: سَفَرْجَل، ....

أبو طالب

(قوله: خمس أن تجردا) الصَّواب أن يقول خمسة، وكذا قوله سبعاً وستاً وأربع.

الناصية

عن ثلاثةِ أحرفٍ؛ لأنهما يقبلانِ التَّصريف، وما يقبل التَّصريف لا يكون في أصلِ الوضعِ على حرفٍ واحدٍ ولا على حرفين. والآخر أن الاسمَ والفعلَ قد ينقصانِ عن الثَّلاثةِ بالحذفِ: أما الاسمُ فإنه قد يرد على حرفين بحذفِ لامه نحو يد، أو عينه نحو سه، أو فائه نحو عدةٍ، وقد يرد على حرفٍ واحدٍ نحو م الله عند من يجعله محذوفاً من أيمن الله، وكقولِ بعضِ العربِ: شربت مَا، وذلك قليلٌ. وأما الفعلُ فإنه قد يرد على حرفينِ نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي، وق نفسك، وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيحذفان في الأمر (أشموني).

(قوله: وليس أدنى من ثلاثي... إلخ) إن قلت: هذا البيت مستغنى عنه بما قبله؛ لاستلزامِ نفي قبولِ الحرفِ للتصريفِ، نفي قبولِ أدنى من ثلاثي وضعاً له؛ لأن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً. قلت: ليس مستغنىً عنه بالنسبةِ إلى المبتدئ، الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفاً.

(قوله: إذ لَا يَكُونُ كذَلِكَ) أي: أقلّ من ثلاثةٍ.

(قوله: إلَّا الْحَرفُ وشِبْهُهُ) كبعضِ الأسماءِ المبنية وضعاً، مثل الضَّمائرِ وأسماءِ الإشارة (دشتي).

(قوله: كَيَدْ وقِ وبِعْ). (يَدْ: اسم عَلَى حَرْفَين، ويُتَصَرَّف فيهِ؛ لأن أصله ثَلاثَة (يَدو). و(قِ) فِعلُ أمرٍ من (وَقى يَقِي عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ، ويُتَصَرَّف فيه؛ لأَنَّ أَصلَهُ ثَلاثَة (تَوْقِي)، وَالتَّاءُ زَائِدَة. وبع: فِعل أمرٍ مِن (بَاعَ - يَبِيعُ) ويتصرَّف فيه؛ لأنَّ أصلَه ثلاثة (بَيَعَ).

(قوله: وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا... إلخ) أي: ينقسم الاسمُ إلى مجردٍ وهو الأصلُ، وإلى مزيد فيه وهو فرعه: فغاية ما يصل إليه المجردُ خمسة أحرفٍ نحو سفرجل، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادةِ وسبعة أحرفٍ: فالثلاثي الأصول نحو اشهيباب مصدر اشهابّ، والرباعي الأصول، نحو: احرنجام، مصدر احرنجمت الإبل: أي: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزادُ فيه غير حرف مد قبل الآخرِ، أو بعده مجرّداً، أو مشفوعاً بهاء التَّأنيثِ نحو عضرفوط، وهو العضاءة الذكر، وقبعثرى وهو البعيرُ الذي كثر شعره وعظم خلقه، والمشفوعُ نحو قبعثراة، وندر قَرَعْبلانة؛ لأنه زيد فيه حرفانِ وأحدهما نون. قيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العينِ، فلا يلتفت

وأَقَلُّهُ ثَلاثَةٌ كرَجُلٍ وما بَينهُما أَربَعٌ كجَعْفَرٍ (وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَما سَبْعاً عَدا) أَيْ جاوَزَ بَلْ جاءَ عَلى سِتَّةٍ كانْطِلاق، وسَبْعٍ كاسْتِخراج، وَقَد يُجاوِزُ سَبْعاً بِتاءِ تَأْنيثٍ كقُرَعْبَلانَة، ....

أبو طالب

(قوله: وقد يجاوز سبعاً) أقول: وقد يجاوز ثمانياً كاستخراجات، واستخراجين، فإن علامةَ التثنيةِ والجمعِ متصلة فليعد تاء التأنيث أيضاً منفصلة.

(قوله: كقرعبلانة) هو على وزنِ سفرجل زيد عليه الزِّيادات الثلاثة، وهو دويبة عريضة منتفخة البطنِ.

الناصية

إليه. والقرعبلانة دويبةٌ عريضةٌ عظيمةُ البطنِ محبنطيةٌ، وقالوا في تصغيرها قريعبة. وذكرَ بعضُهم أنه زيد في الخماسي حرفا مد قبلَ الآخرِ نحو مغناطيس، فإن صحَّ ذلك وكان عربياً جعل نادراً، وقد حكاه ابن القطاع، أعني مغناطيس (أشموني).

(قوله: أَقَلُّهُ ثَلاثَةٌ)؛ لأنه يحتاجُ إلى حرفٍ يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه؛ إذ يجبُ أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوفُ عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصِّفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما. فإن قيل: المتوسطُ لا يخلو من أن يكونَ متحركاً أو ساكناً، وأيّاً ما، كان يلزم التنافي مع أحدهما، أجيب بأنه لما جازَ الحركة والسّكون على المتوسطِ من حيث هو متوسطٌ فلا يتحقَّق النّافي.

(قوله: كجعفر) ولم يجوزوا سداسياً؛ لئلا يتوهَمَ أنه كلمتان.

(قوله: بَلْ جَاء عَلَى سِتَّةٍ... إلخ) وأمثلته كثيرة) بلغت (في قول سيبويه) ثلاثمئة مثال وثمانية امثلة، وزاد الزبيدي عليه نيفاً وثمانين مثالاً، وذكرها (لا يليق بهذا المختصرِ)، فلا نشتغلُ بها رَوْماً للاختصارِ، بل نذكر أماكن الزِّيادة حفظاً للضبطِ، وتقليلاً للانتشارِ، فنقولُ: الزيادةُ تكونُ واحدةً وثنتين وثلاثاً وأربعاً، ومواضعها أربعة: ما قبل الفاءِ، وما بين الفاءِ والعين، وما بين العينِ، واللامِ وما بعد اللامِ، ولا تخلو من أن تقعَ متفرقةً أو مجتمعةً، فالزِّيادة الواحدةُ قبل الفاءِ نحو أجدل، وما بين الفاءِ والعينِ نحو كاهلٍ، وما بين العين واللام نحو غزالٍ، وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتانِ بينهما الفاء، نحو أجادل، وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصرى، وبينهما الفاء والعين نحو إعصارٍ، وبينهما العين واللام نحو خيزلى، وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى، والمجتمعتان قبل الفاءِ نحو منطلقٍ، وبين الفاءِ والعينِ نحو جراجر، وبين العينِ واللامِ نحو خطافٍ، وبعد اللامِ نحو علياء، والثلاث المتفرقات نحو تماثيل، والمجتمعةُ قبل الفاءِ نحو مستخرجٍ، وبين العينِ واللامِ نحو سلاليم، وبعد اللام نحو عنفوانٍ، واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان، والأربعةُ نحو اشهيباب مصدر اشهاب (تصريح).

(قوله: كقرعْبَلانة) أصله خماسي (قرعبل) اسم لِدويبة كبيرةِ البطنِ.

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ   وَاكْسِرْ وزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

قال بَعضُهُم وبِغَيرِها كقولهم: كَذُّبْذُبان.

(وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِيِّ) وهو أَوَّلُهُ وثانِيهِ (افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ) بِتوافُقٍ وتَخالُفٍ ....

أبو طالب

(قوله: كذبذبان) بضمِّ الكافِ وتشديدِ الذَّالِ المعجمةِ المضمومةِ، وسكونِ الباءِ الموحدةِ، وضمِّ الذالِ الثانيةِ، وفتح الباءِ بعدَها ألف، ونونه، وكأنه مبالغة كذبذب بمعنى الكاذب.

الناصية

(قوله: كَذُّبْذُبَان) بِتشديدِ الذال الأولى مبالغة في الْكَاذِبِ. فهي ثمانيةُ أحرفٍ.

(قوله: وَغَيْرَ آخِرِ الثلاثِي افْتَحْ وَضُمّْ) تقدَّم أن المجردَ ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكونَ أبنيته اثني عشر بناءً؛ لأن أوله يقبلُ الحركاتِ الثلاثِ، ولا يقبل السُّكون؛ إذ لا يمكنُ الابتداءُ بساكنٍ. وثانيه يقبلُ الحركاتِ الثلاث، ويقبل السكون أيضاً، والحاصلُ من ضربِ ثلاثةٍ في أربعةٍ اثنا عشر، فهذه جملة أوزانِ الثلاثي من المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله (تعم) (أشموني).

(قوله: بِتَوَافقٍ وتَخَالف) أي: بتوافقِ الأوَّلِ مع الثَّاني في الحركةِ واختلافِهما. وفي (الشيرازي) كلَا الْحرفَيْنِ إمَّا مضمُومَان ومَكسورَان ومَفتوحَانِ، أوْ أحدهما مضموم والآخر مَفتوح، وهكذا. وفي (الأشموني) فقد فهمَ من كلامِه أن ما عدا هذين الوزنينِ مستعمل كثيراً: أي: ليس بمهملٍ ولا نادرٍ وهي عشرة أوزانٍ: **أولها**: فعل، ويكون اسماً نحو فلس، وصفة نحو سهلٍ. **وثانيها**: فعل ويكون اسماً نحو فرس، وصفة نحو بطلٍ. **وثالثها**: فَعِل، ويكون اسماً نحو كبد، وصفة نحو حذر **ورابعها**: فعل ويكون اسماً نحو عضد، وصفة نحو يقظ. **وخامسها**: فِعْل ويكون اسماً نحو عدل، وصفة نحو نِكس. **وسادسها**: فِعَلٌ ويكون اسماً نحو عنب، قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفةً إلا في حرفٍ معتل يوصف به الجمع، وهو قولهم: عدا. وقال غيره: لم يأتِ من الصِّفات على فعلِ الأزِيم بمعنى متفرِّق، وعدا اسم جمعٍ. وقال السيرافي: استدركَ على سيبويه قيماً في قراءةٍ من قرأ ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الانعام: ١٦١] ولعله يقولُ: إنه مصدر بمعنى القيام. اهـ. واستدركَ بعضُ النُّحاةِ على سيبويه ألفاظاً أخر، وهي سوى في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] ورجل رِضًى، وماء رِوًى، وماء صِرًى، وسَبي طِيَبَة. ومنهم من تأولها. **وسابعها**: فِعِل ويكون اسماً نحو إبل. ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلاً، وقال لا نعلم في الأسماءِ والصِّفات غيره. وقد استدرك عليه ألفاظٌ: فمن الأسماءِ إطِل، وهي الخاصرة، ذكره المبرد. ورُوِيَ قول امرئ القيسِ:

لَـــه إطِـــلَا ظَـــبْـــيٍ ....

بالكسر. وقيل كسر الطّاءِ إتباع، ووِتِد ومِشِط ودِبِس، لغة في الأطلِ، والوتدِ، والمشطِ، والدِّبسِ. وقالوا بأسنانه حِبِرة أي: قلح. وقالوا للعبة الصبيان: حِلِج بِلِج، وجِلِن بِلِن. وقالوا:

تَبلُغُ تِسعَةً، وهي مِن جُملَةِ أَبْنِيَتِهِ نَحو: فَرَس وعَضُد وكَبِد وعُنُق وصُرَد ودُئِل. وسَيَأْتي أَنَّ هذا قَليلٌ إِبِلٌ ضِلَعٌ، وسَيَأْتي أَنَّ فِعُل مُهْمَلٌ (وَزِدْ تَسْكِينَ ثانِيهِ) مَعَ فَتحِ أَوَّلِهِ وضَمِّهِ وكَسْرِهِ تَبْلُغُ ثَلاثَة، وهي مَعَ ما تَقَدَّمَ (تَعُمُّ) أَبْنِيَتَهُ، ....

أبو طالب

(قوله: ضلع) بكسرِ الضادِ المعجمةِ وفتحِ اللامِ وهو المعوج.

الناصية

حبك لغة في الحبكِ كما تقدَّم، وعيل اسم بلدٍ. ومن الصِّفات قولهم: أتان إبد، وأمة إبد، أي: ولود، وامرأة بِلِز أي: ضخمة. قال ثعلب: ولم يأتِ من الصِّفات على فعلٍ إلا حرفان: امرأة بِلِز، وأتان إِبد، وأما قوله:

عَـلَّـمـهـا إخـوَانُـنـا بَـنُـو عِـجِـلْ شُـرْبَ الـنَّـبـيـذِ وَاصْـطِـفَـاقـاً بـالـرِّجِـلْ

فهو من النقلِ للوقفِ، أو من الإتباعِ، فليس بأصلٍ. **وثامنها**: فُعْل ويكون اسماً نحو: قفل، وصفة نحو: حلو. **وتاسعها**: فُعَل ويكون اسماً نحو صُرَد، وصفة نحو حُطَم. **وعاشرها**: فُعُل ويكون اسماً نحو عتق، وصفةً وهو قليلٌ. والمحفوظُ منه جُنُب وشُلُل، وناقة سُرُح أي: سريعة.

(**قوله: تَبلُغُ تِسعَةً**)؛ لأنّ صورَ التوافقِ ثلاثة: فتحتانِ وضّمتانِ وكسرتانِ كفرس وعنق وإبل، وصور التّخالف ستّة: فتحُ الأولِ وضمُّ الثَّاني كعضد، وفتحُ الأولِ مع كسرِ الثَّاني ككبد، وضمُّ الأولِ مع فتحِ الثَّاني كصرد، وضمُّ الأوّلِ مع كسر الثَّاني كدئل، وكسر الأولِ مع فتحِ الثَّاني كضِلَعٍ، وكسرُ الأولِ مع ضمِّ الثَّاني كحِبُك إن ثبت. (دشتي).

(**قوله: وهي مِن جُملَةِ أَبْنِيَتِهِ**) يعني هذه التِّسعة من جملةِ أبنيةِ الاسمِ لا جميع أبنيته؛ لأنها أكثر كما سيأتي.

(**قوله: وسَيَأْتي**) بقوله: (والعكس يقلّ).

(**قوله: أَنَّ هَذَا**) أي: وَزنُ (دُئِل).

(**قوله: قَليلٌ**) في كلماتِ الْعَربِ؛ لأَنَّ الانتقالَ من الضمة إلى الْكَسرةِ صَعْبٌ.

(**قوله: وسَيَأْتي**) بقولهِ: (وفعل أهمل).

(**قوله: أَنَّ فِعُل**) بِكسرِ فَضَمٍّ لا يُوجَد في لُغَةِ الْعَرَب لِلثِّقلِ الشديدِ في الانْتِقَالِ من كسرٍ لازمٍ إلى ضمٍّ لازم.

(**قوله: وَزِدْ**) أي: زد على الأوزانِ التّسعة هذه الثَّلاثةَ.

(**قوله: وهي مَعَ ما تَقَدَّمَ... إلخ**) وفي (التصريح): (بنية الثلاثي) المجرد (أحد عَشرَ) بناءً، (والقسمة) العقلية (تقتضي) أن تكون (اثني عشر) بناءً، وذلك (لأنَّ) الحرفَ (الأوّل واجبُ الحركةِ)؛ لأنه مبتدأ به، والابتداءُ بالسَّاكنِ متعذرٌ، فأحواله ثلاثة، (والحركات) الخالصةُ (ثلاث)، للفتحةِ والكسرةِ

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

فَلا يَخْرُجُ عَنها شَيءٌ، نَحو: فَلْسٌ بَرْدٌ جِذْعٌ.

(وَفِعُلٌ) بِكسرِ الأَوَّلِ وضَمِّ الثَّاني (أُهْمِلَ) لِثِقلِ الانتقالِ مِنَ الكَسرِ إلى الضَّمِّ، والحِبُك

أبو طالب

(قوله: برد جذع) الأول ثوب معروفٌ، وعلم لعبدٍ، وجناح الجراد الثاني بالجيمِ ساقُ الشَّجرِ.

الناصية

والضمةِ، (و) الحرفُ (الثَّاني يكون محركاً وساكناً)، فأحواله أربعةٌ (فإذا ضربت ثلاثة أحوالٍ)، الحرفُ (الأول في أربعةِ أحوال)، الحرف (الثَّاني خرجَ من ذلك اثني عشر) بناءً، وأما الحرفُ الأخير، فلا عبرةَ به في وزنِ الكلمةِ؛ لأنه حرف إعرابِها، (وأمثلتها) في الاسمِ والصِّفة (فَلْس) سَهْلٌ بفتحِ أولِهِ، وسكونِ ثانيه، (فَرَس) بَطَلٌ بفتحتين، (كَتِف) حَذِر بفتحةٍ فكسرةٍ، (عَضُد) طَمُع بفتحةٍ وضمةٍ، (حِبْر) نِكْس بكسرةٍ فسكونٍ، (عِنَب) زِيَم، أي: متفرق بكسرٍ ففتحةٍ، (إِبِل) بِلِز بكسرتين، (قُفْل) حلو بضمةٍ فسكونٍ، (صُرَد) حُطَم بضمةٍ ففتحةٍ، (دُئِل) بضمةٍ فكسرةٍ، (عُنُق) جنبٍ بضمتينِ، فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعةِ في العينِ، ثم بالمكسورِ مع الثَّلاثةِ، ثم بالمضمومِ مع الأربعةِ والمهمل منها، فقل بكسرِ أوله، وضمِّ ثانيه؛ لأنهم كرهوا الانتقالَ من الكسرةِ إلى الضَّمةِ؛ لأن الكسرةَ ثقيلةٌ، والضمةُ أثقل منها.

(قوله: فَلْس) بفتحِ فَسُكونٍ، (بُرْد) بضمِّ فَسُكونٍ، (جِذْع) بكسر فسكون.

(قوله: أُهْمِلَ) من هذه الأوزانِ؛ لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضمٍّ، وأما قراءة بعضهم ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] بكسرِ الحاءِ وضمِّ الباءِ، فوجهت على تقديرِ صحتِها بوجهين: **أحدُهما**: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمةِ؛ لأنه يقال حُبُك بضمِّ الحاءِ والباءِ، وحِبِك بكسرِهما، فركبَ القارئ منها هذه القراءة. قال ابن جني: أرادَ أن يقرأ بكسرِ الحاءِ والباءِ، فبعدَ نطقه بالحاءِ مكسورة، مال إلى القراءةِ المشهورةِ، فنطق بالباءِ مضمومةً. قال في (شرح الكافية): وهذا التَّوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدلَّ على عدم الضَّبطِ ورداءةِ التِّلاوةِ، ومن هذا شأنه لا يعتمدُ على ما سمعَ منه لإمكانِ عروض ذلك له، والآخرُ أن يكون بكسرِ الحاءِ إتباعاً لكسرةِ تاء ذات، ولم يعتد باللامِ الساكنةِ؛ لأن السَّاكن حاجز غير حصين، قيل: وهذا أحسنُ.

(قوله: والحِبُك) أي: الخلطُ بين القراءةِ بكسرتين، والقراءة بضمّتين، فالكسرةُ من الأولى، والضمّةُ من الثَّانية، (وأما قراءة أبي السَّمَّال) بفتحِ السينِ المهملة وتشديد الميم، وفي آخره لام ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] بكسرِ الحاءِ، وضمِّ الباء، ونسبها أبو الفتحِ بن جني في المحتسب لأبي مالك الغفاري، (فقيل لم تثبت) هذه القراءةُ، (و) على تقديرِ ثبوتها (قيل: أتبع الحاء) من الحبكِ (للتاءِ من ذاتٍ) في الكسرِ، (والأصلُ حُبُك بضمتين)، فكسر الحاء؛ إتباعاً لكسر التاء قبلها،

إنْ ثَبَتَ فَمِنَ التَّداخُلِ (وَالعَكْسُ) وهو فُعِلٌ بِضَمِّ الأَوَّلِ وكَسرِ الثّاني (يَقِلُّ) في الأسماءِ (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيص فِعْلٍ) وهو فِعلُ المَفعُولِ (بِفُعِلْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

ولا يعتدُّ باللام الساكنة؛ لأن السَّاكن غير حاجز حصين، كما اتبع من قرأ ﴿الحمدُ لله﴾ بضمِّ اللام إتباعاً لضمِّ الدال قبلها، (وقيل) لا إتباع، وإنما الكسرُ (على التَّدخل في حرفي الكلمةِ؛ إذ يقال حُبُك بضمتين، وحِبِك بكسرتين) فركبَ هذا القارئ منها هذا القراء، فأخذ من لغةِ الكسرتين كسر الحاء، ومن لغةِ الضمتين ضم الباء، واعترضَ بأن التَّداخل إنما يكونُ بين حرفي كلمتين، لا بين حرفي كلمةٍ واحدةٍ، ووجهه الجاربردي بأنه لما تلفظ بالحاءِ المكسورة من اللغةِ الأولى غفل عنها، وتلفظ بالباءِ المضمومةِ من اللغة الثَّانية، وقال ابن جني: أرادَ أن يقرأ بكسر الحاءِ والباء، فبعد نطقه بالحاءِ مكسورةً مال إلى القراءة المشهورةِ، فنطقَ بالباءِ مضمومة، ورده ابن مالك في (شرح الكافية)، والحبك: تكسُّرُ كل شيء كالرَّمل والماء إذا مرَّت بهما الريح. اهـ. (تصريح).

(**قوله: فَمِنَ التَّدَاخُل**) أي: تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، واعترضَ بأن التَّداخل في جزأي الكلمةِ الواحدةِ غير معهودٍ، إنما المعهودُ التَّداخل في الكلمتين نحو كُدت بضمِّ الكافِ، أكاد، فإن كدت بالضمِّ على لغةِ من قال كاد يكود، وأكاد على لغة من قال: كاد يكاد.

(**قوله: يَقِلُّ فِي الأَسمَاءِ**) لأنّ العربَ قصدوا اختصاصَ وزنِ فعلٍ بالفعلِ (المجهول)، ولهذا قلَّ هذا الوزن في الاسمِ. وفي (التصريح) زعم قومٌ إهمال فُعِل) بضمِّ الفاءِ وكسر العين (أيضاً) لما فيه من الانتقالِ من ضمٍّ إلى كسرٍ، (وأجابوا عن دئلٍ) اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة، (ورُئِم) بضمِّ الراءِ وكسر الهمزةِ اسم جنسٍ للاست، (بأنهما) ليسا من أصولِ الأسماءِ، وإنما هما (منقولانِ من الفعلِ) المبني للمفعولِ، واعترضَ بأن ذلك ممكن في الدئل؛ لأنه علم قبيلة لا في الرئم؛ لأنه اسمُ جنسٍ، والنقل لا يكون إلا في الأعلامِ دون أسماءِ الأجناسِ، وأجيب بأن السِّيرافي ذهبَ إلى أن النّقل قد يجيء في أسماءِ الأجناسِ، فلا معنى للتَّوقف فيه. (واحتج المثبتون) لفعل في أصولِ الأسماءِ (بوُعِل) بضمِّ الواوِ وكسر العينِ المهملةِ (لغة في الوَعل) بفتحِ الواوِ، وحكاه الخليل. فثبتَ بهذا أن فُعِل بضمِّ أوله وكسر ثانيه ليس بمهملٍ، ولا منقول، بل هو قليلٌ، (و) على القولينِ، فإنه (إنما أهمل أو قل) عند العربِ؛ (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائماً على الأولِ، وغالباً على الثَّاني.

(**قوله: لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيص فِعلٍ بفعل**) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل، والذي جاء منه دئل اسمُ دويبةٍ سميت بها قبيلة من كنانة، وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي، وأنشد الأخفشُ لكعبِ بن مالكِ الأنصاريّ:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

ومِمّا جاءَ مِنهُ دُئِل لِدُوَيْبَةٍ، ورُئِم لِلاسْت، ووُعِل لِلْوَعْل.

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ) مَعَ فَتحِ أَوَّلِهِ ....

أبو طالب

(قوله: للاسْت) بفتحِ السِّينِ والتاءِ وهو الدُّبر وحلقته.

الناصية

جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيسَ مُعْرَسُه مَا كَانَ إِلّا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

والرُّئِم اسم للاستِ، والوُعِل لغة في الوَعِل، حكاه الخليل: فثبت في هذه الألفاظِ أن هذا البناء ليس بمهملٍ، خلافاً لمن زعم ذلك. نعم هو قليل كما ذكر (صبان).

(قوله: **تخصيص فعل بفعل**) الباء داخلة على المقصور.

(قوله: **بِفُعِل**) صفة لفعل أي الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله.

(قوله: **ومِمَّا جَاء مِنهُ**) أي: ممّا سمعَ من العربِ من وزنِ فعلٍ في الاسمِ (دئل).

(قوله: **ودُئم**) وفي نسخة ورثم للثة، وفي أخرى ورئم براء فهمزة، وقوله للاستِ أي: الدبر.

(قوله: **للوَعل**) أي: بفتحِ الواوِ. وهو التيس الجبلي أي: الشَّاةُ الْجَبَلِيّة.

(قوله: **وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ* فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ**) أي: للفعلِ الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية؛ لأنه لا يكونُ إلا مفتوح الأولِ، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، ولا يكونُ ساكناً؛ لئلا يلزم التقاء الساكنينِ عند اتصالِ الضَّميرِ المرفوعِ.

(قوله: **مَعَ فَتحِ أوَّلِهِ**) في (الأشموني) ولا تفتحُ عين مضارعه دون شذوذٍ كأبى يأبى، وسلا يسلي، وقلا يقلي، وقيل: الفتحُ لكسر عين الماضي في لغةٍ، فيكون ذلك من تداخلِ لغتينِ إلا إذا كانت العين أو اللامُ حرفاً حلقياً؛ كسأل يسأل، ومدح يمدح، بل يخير فيها بين الكسرِ والضمِّ، ولم يشتهر أحدُ الأمرين، فإن اشتهر أحدهما تعين كالكسر في يضرب والضمِّ في يقتل، وقال ابن عصفورٍ: بل يجوزُ الأمرانِ مع اشتهارِ أحدِهما، وقال ابن جني: يتعين الكسرُ عند عدمِ الاشتهارِ، وما لم يلتزمْ أحدُهما لسبب يقتضي ذلك كالتزامِ الكسرِ عند غير بني عامرٍ فيما فاؤه واو كوجد يجد، أما بنو عامرٍ فلم يلتزموا الكسرَ في ذلك فقالوا: يجد بالضمِّ وعند الجميعِ فيما عينه ياء كباع يبيع، وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى يرمي، فإن كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى، ونهى ينهى، وفي المضاعفِ غير المسموعِ ضمه كحنّ يحن، وأنَّ يئنُّ، بخلاف ما سمع ضمه، فقد كمرّ يمر، ورد يرد، أو مع كسره، كصدَّ يصِد ويصد، وشط يشط ويشِط، وكالتزامِ الضمِّ فيما عينه واو كقام يقوم، وشذَّ تاه يتيه، وطاح يطيح في لغة من قال: ما أتوهه، وما أطوحه، وفيما لامه واوٌ وليست عينه

نَحو: ضَرَبَ ظَرُفَ عَلِمَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

حلقية كغزا يغزو بخلافِ ما عينه حلقية، كمحا يمحي في إحدى لغاتِه، وفي المضاعفِ المتعدِّي غير المسموعِ كسره كرد يرد، بخلافِ ما سمع كسره فقط، وهو حبه يحبه، أو مع ضمه كشده يشده ويشده، وفيما هو للغلبة كسابقني فسبقته أسبقه، ما لم يكن فيه ملزم الكسرِ كواعدني فوعدته أعده، وبايعني فبعته أبيعه، ورماني فرميته أرميه، ولا تأثير لحلقي في ذي الغلبة خلافاً للكسائي فتقول: فاخرني ففخرتهُ أفخره بالضمِّ، وقد يجيء ذو الحلقي غير ذي الغلبة بكسرٍ كنزع ينزع، أو بضمٍّ كدخلَ يدخلُ، وبكسرٍ وفتحٍ كمنح يمنح ويمنح، وبضمٍّ وفتح كمحا يمحو و يمحى، وبالتثليثِ كرجح يرجح ويرجح ويرجح، والمعتد في ذلك السَّماعِ، فإذا فقد رجع إلى الفتح (دماميني) باختصار (صبان).

(**قوله: نَحو ضَرَبَ**) متعدياً ويكون لازماً نحو ذهبَ، ويرد لمعان كثيرة، ويختصُّ ببابِ المغالبة، وقد يجيء فعل مطاوعاً لفعلٍ بالفتح فيهما، ومنه قوله:

قَــدْ جَــبَــرَ الــدِّيْــنَ الإلــهُ فَــجَــبَــرْ

(صبان). (**قوله: ظرف**) ولا يكون متعدياً إلا بتضمينٍ أو تحويلٍ: فالتَّضمين نحو: رحبتكم الدَّار، وقول عليّ: إن بشراً قد طلع اليمن، ضمن الأولِ معنى وسع، والثَّاني معنى بلغ. وقيل: الأصلُ رحبت بكم فحذفَ الخافضُ توسعاً. والتَّحويل نحو: سدته، فإن أصله سوَدته بفتحِ العينِ، ثم حوِّل إلى فعلٍ بضمِّ العينِ، ونقلت الضمة إلى فائهِ عند حذفِ العينِ، وفائدة التَّحويل الإعلام بأنه واوي العينِ؛ إذ لو لم يحول إلى فعل، وحذفت عينه؛ لالتقاءِ الساكنينِ عند انقلابها ألفاً لالتبس الواوي باليائي. هذا مذهبُ قوم منهم الكسائي، وإليه ذهب في (التَّسهيل). وقال ابن الحاجبِ: وأما بابُ سدته، فالصَّحيحُ أن الضمَّ لبيانِ بنات الواو لا للنقلِ، ولا يرد فَعُل إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم، أو كمطبوعٍ نحو فقه وخطب، أو شبهه نحو جنب شبه بنجس، ولذلك كان لازماً لخصوصِ معناه بالفاعلِ. ولا يرد يائي العينِ إلا هيؤ، ولا متصرفاً يائي اللام إلا نهو؛ لأنه من النهيةِ وهو العقلُ، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً، نحو لبب وشرر، وقالوا: لبِب وشرِر بكسر العين أيضاً، ولا غير مضمومِ عين مضارعه إلا بتداخلِ لغتينِ كما في كُدت تكاد، والماضي من لغة مضارعه تكون، حكاه ابن خالويه، والمضارعُ ماضيه كدت بالكسرِ، فأخذ الماضي من لغةٍ، والمضارع من أخرى (أشموني).

(**قوله: عَلِمَ**) متعدياً ويكون لازماً نحو فرح، ولزومه أكثر من تعديهِ، ولذلك غلبَ وضعه للنعوتِ اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضاءِ نحو شنب وفلج، ونحو برئ ومرض، ونحو سود وشهب، ونحو إذن وعين. وقد يطاوعُ فعل بالفتحِ نحو خدعه فخدع (أشموني).

وهذِهِ فَقَط أَبْنِيَتُهُ الأصلِيةُ كما ذَكَرَ سيبويه (وَزِدْ) في أُصُولِهِ عِندَ بَعضِهِم (نَحْوَ: ضُمِنْ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وكَسرِ ثانِيهِ، والصَّحيحُ أَنَّه لَيسَ بِأَصْلٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وهذِهِ فَقَط أَبْنِيَتُهُ الأصلِيةُ) وفي (الشيرازي) الأوزانُ الأصلية لِلْفِعلِ الثلاثِي، ثلاثة: (الأول) فتح فَفَتْح كـ (ضَرَب)، (الثَّاني) فتح فَضَمّ كـ (ظَرُف)، (الثالِث) فَتح فَكَسر كـ (عَلِم).

(قوله: كَمَا ذَكَرَ سيبويه) لأنَّ الفاءَ لا تكونُ إلا مفتوحةً لرفضهم الابتداء بالسَّاكنِ، وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائماً للخفةِ والعينِ، لا تكون إلا متحركة؛ لئلا يلزم التّاء الساكنين في نحو ضربت، والحركات منحصرة في الفتحِ والكسرِ والضمِّ، وأما ما جاء من نحو نَعْم وشَهْد بفتح الفاءِ وكسرها مع سكونِ العينِ، فمزال عن الأصلِ لضرب من الخفةِ، والأصلِ فيهما فعل بكسرِ العينِ (تصريح).

(قوله: وَزِدْ في أُصُولِهِ... إلخ) إشارة إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة، وإلى كونِ صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً، ذهب المبردُ وابن الطراوةِ والكوفيون، ونقله في (شرح الكافية) عن سيبويه والمازني. وذهبَ البصريون إلى أنها فرع مغيرةٍ عن صيغةِ الفاعلِ، ونقله غير المصنفِ عن سيبويه، وهو أظهرُ القولين، وذهب إلى المصنف في بابِ الفاعلِ من الكافيةِ وشرحها (أشموني).

(قوله: والصَّحيحُ أَنَّه لَيسَ بأَصْل... إلخ) وفي (التصريح) أنه فيه قولان: **أحدهما**: أنه أصل برأسِه، وإليه ذهبَ المبرد وابن الطراوةِ والكوفيون، ونقله في (شرح الكافية) عن سيبويه والمازني. **والثَّاني**: أنه فرع من فعلِ الفاعلِ، وإليه ذهب جمهورِ البصريين، ونقل عن سيبويه (فمن قال إنه وزن أصلي مستدلاً بأن نحو جن وبهت وطل دمه وأهدر) دمه، (وأولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اعتنى بها، وزهي علينا بمعنى تكبّر)، وحُمَّ زيد وزُكم ووُعِك وفُلج وسقط في يده، ورهصت الدَّابة، ونفستِ المرأة، ونُتجت الناقةُ، وغُم الهلالُ، وأُغمي على زيدٍ، وأخواتها، (لم تُستعمل إلا مبنيةً للمفعولِ)، خبر إن (عده) وزناً (رابعاً) خبر، فمن قال: وتقرير الدّليل منه أن فعلَ المفعول لو كان فرعاً لغيرهِ لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرعِ يستلزمُ وجوده وجود أصلهِ، واللازمُ باطلٌ، فالملزومُ مثله بيان الملازمةِ أن الفرعية ثابتةٌ للأصلِ، ولا يوجد فرعٌ بغيرِ أصلٍ، ونحن وجدنا أفعالاً مبنية للمفعولِ غير مغيرة عن المبني للفاعل، وجوابه بالنقضِ، وهو أن لنا جموعاً لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل، والجمعُ فرع الإفرادِ اتفاقاً، فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسِه، وأنتم لا تقولون به، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك، (ومن قال: إنه فرعٌ عن فعلِ الفاعلِ مستدلاً بتركِ الإدغامِ في نحو سوير)، وترك الإبدالِ في نحو

وإنَّما هو مُغَيَّرٌ مِن فِعلِ الفاعِلِ.

وما احْتَجَّ به ذلِكَ البَعضُ مِن أَنَّه جاءَت أَفعالٌ لَمْ يَنطِق لَها بِفاعِلٍ قَط كزُهِي؛ ولَوْ كانَ فَرْعاً لَلَزِمَ أَنْ لا يُوجَد إلّا حَيثُ يُوجَدُ الأَصْلُ. مَردُودٌ بِأَنَّ العَرَبَ قَد تَستَغنِي بِالفَرْعِ عَنِ الأَصلِ، ....

أبو طالب

(**قوله: مردود**) حاصلُ الرَّدِّ أَنَّ وجودَ الأصلِ يتوقَّف على وزنِ الأصلِ سواء استعملَ أم لا على الاستعمالِ، والأصل فيما ذكر موضوع غير مستعملٍ، ولا بدع في ذلك؛ لجوازِ أن يحصل منه فرع يستغنى باستعماله عن استعمالِ الأصل، فقوله: بأن العرب... إلخ. ليس نفس ما يرد به الحجة، بل رفع الاستبعادِ نشأ مما يرد به. فافهم.

الناصية

ووري (لم يعده) وزناً رابعاً، وتقرير الدليلِ أن الواوَ والياء متى اجتمعتا، وسبقت إحداهما بالسكونِ، فإن الواوَ تقلب ياءً، وتدغم الياء في الياءِ، وأن الواو متى اجتمعتا في أولِ الكلمةِ أبدلت الأولى همزة لزوماً، فلما لم يحصل إدغامٌ ولا إبدالٌ، دلَّ ذلك على أنهما مغيران عن فعلِ الفاعلِ، وهو ساير وواري، فكما لا تدغم الألفُ من ساير، ولا تهمز الواو من واري، فكذلك ما غير عنهما، وأجاب الأولون عن تركِ الإدغامِ والإبدالِ فقالوا: أما تركُ الإدغامِ؛ فلئلا يلتبسَ بمجهولِ فعل؛ لأنه إذا قيل سير بالإدغامِ لم يعلم أنه مجهول ساير أو سير، وأما تَركُ الإبدالِ، فلأن الواوَ الثَّانيةَ في ووري ليست متأصلة في الواوية؛ لأنها منقلبةٌ عن ألفِ واري.

(**قوله: إنَّمَا هو مُغير مِن فِعل الفَاعِل**) يَعني: كانَ أصله (ضَمِنَ) بِفَتحِ الضَّادِ، فَتَغَيَّر، لَا أَنَّ ضَمَّ الضَّادِ أصليّ.

(**قوله: لَمْ يُنطق لَهَا بفَاعلٍ... إلخ**) أي: لم يستعمل الفعل المعلوم منه أبداً مثل (زهي) بمعنى تكبَّر، إذ لم يأتِ منه زَهي بفتحِ الزاءِ فهو وزن أصيل برأسه، ولو كان فرعاً من أصلٍ لاستعمل أصله.

(**قوله: مَردُودٌ**) خبر قوله وما احتجَّ به حَاصِل الْكلَامِ. (**إشكَال**): هُنَاكَ أفعَال عَلى وَزنِ الْفِعلِ الْمَجهُولِ، ولَم يُذكَر لَهَا وَزن الفِعل الْمَعلوم، وهَذَا دَليل على أَنْ وَزنَ الْمَجهولِ أصليٌّ، لَا فَرْعِيّ، (**الْجَواب**) لَيسَ هَذَا دَليلاً على أَنَّ وَزنَ الْمَجهُولِ أصلِيٌّ، كالْمجموعِ الَّتي لَا مُفرد لَهَا مِن لَفظِهَا حَيث لاَ يَكون ذَلِكَ دَليلاً عَلَى أَنَّ تِلكَ الْجموع مفرَدَات، لأنَّ الْعَرَبَ قَد تَضَعُ شَيْئاً، وتَسْتَغْنِي به عَن وَضعِ غَيرِه.

(**قوله: بأنَّ الْعَرَبَ قَد تَستَغني... إلخ**) يعني أن عدمَ وجودِ الأصلِ في الاستعمالِ لا يدلُّ على عدمِ وجودِه المطلقِ، بل يدلّ على الاستغناءِ عنه بوجودِ فرعه الموجود، فالأصلُ موجودٌ باقتضاءِ الوضعِ، وإن لم يحتج إليه بوجودِ فرعه (دشتي).

وَمُــنْــتَــهَــاهُ أَرْبَــعٌ إِنْ جُــرِّدَا ۞ وَإِنْ يُــزَدْ فِــيــهِ فَــمَــا سِــتّــاً عَــدَا

أَلا تَرى أَنَّه قَد جاءَتْ جُمُوعٌ لَم يَنطِق لَها بِمُفرَدٍ كَمَذاكير ونحوه، وهي لا شَكَّ ثَوانٍ عَن المُفردات.

(وَمُنْتَهاهُ) أَيِ الفِعْل (أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدا) مِن زائِدٍ كعَرْبَدَ، وأَقَلُّهُ ثَلاث (وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَما سِتّاً عَدا) بَلْ جاءَ عَلى خَمسٍ كانْطَلَقَ، وسِتٍّ كاسْتَخْرَجَ.

أبو طالب

(**قوله: كعربد**) العربدة: إيذاء النديم، والنِّزاع، وسوء الخلق، وإظهار السكر.

الناصية

(**قوله: لم يُنطَق لَهَا بمُفرَدٍ**) أي: لم يستعمل مفردها.

(**قوله: كمَذَاكير**) للذكر والخصيتين، ولم ينطق بمفردها (مذكر) ليكونَ بمعنى أحدِ الثَّلاثةِ.

(**قوله: ونحوه**) كعباديد وأبابيل.

(**قوله: وهي لَا شَكَّ... إلخ**) أي: لا شك أن هذه الجموع فروع عن مفرداتِها، فأصليَّةُ المفردِ محفوظ، وإن لم يوجد في الكلامِ (دشتي).

(**قوله: أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا**) وله حينئذٍ بناءٌ واحدٌ وهو فعلل، ويكون متعدياً نحو دحرجَ ولازماً نحو عربدَ. وقالَ الشَّارح: له ثلاثة أبنية: واحدٌ للماضي المبني للفاعلِ نحو دَحرج، وواحدٌ للماضي المبني للمفعولِ نحو دُحرج، وواحدٌ للأمر نحو دحرج، وفيه ما تقدَّم من أنَّ عادةَ النَّحويين الاقتصارُ على بناءٍ واحدٍ، وهو الماضي المبني للفاعلِ كما سبق (أشموني).

(**قوله: وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتّاً عَدا**) أي: جاوز؛ لأن التَّصرفَ فيه أكثرُ من الاسمِ، فلم يحتملْ من عدةِ الحروفِ ما احتمله الاسمُ، فالثلاثي يبلغُ بالزيادةِ أربعةً نحو أكرم، وخمسةً، نحو: اقتدرَ، وستةً نحو: استخرج، والرباعي يبلغُ بالزيادةِ خمسةً نحو: تدحرجَ، وستةً نحو: احرنجمَ. قال في (التسهيل): وإن كان فعلاً لم يتجاوزْ ستةً إلا بحرفِ التنفيسِ، أو تاءِ التَّأنيثِ، أو نونِ التَّأكيدِ، وسكت هنا عن هذا الاستثناءِ وهو أحسنُ؛ لأنَّ هذه في تقديرِ الانفصالِ هذا، ولم يتعرَّض النَّاظم لذكرِ أوزانِ المزيدِ من الأسماءِ أو الأفعالِ؛ لكثرتِها؛ ولأنه سيذكرُ ما به يعرف الزَّائد. أما الأسماءُ فقد بلغت بالزيادةِ في قول سيبويه ثلاثمئة بناءٍ وثمانية أبنيةٍ، وزادَ الزبيدي عليه نيفاً على الثمانين، إلا أن منها ما يصحُّ، ومنها ما لا يصحُّ. وأما الأفعالُ فللمزيدِ فيه من ثلاثيها خمسةٌ وعشرونَ بناء مشهورة، وفي بعضِها خلافٌ وهي: أفعل نحو أكرم، وفعَّل نحو فرَّحَ، وتفعَّل نحو تعلَّم، وفاعلٌ نحو ضاربِ، وتفاعل نحو تضارب، وافتعلَ نحو اشتملَ، وانفعلَ نحو انكسرَ، واستفعلَ نحو استغفرَ، وافعلّ نحو احمرّ، وافعال نحو اشهابّ الفرسُ، وافعوعل نحو اغدودن الشَّعر، وافعوّل

لِاسْـــمٍ مُـــجَـــرَّدٍ رُبَـــاعٍ فَـــعْـــلَـــلُ   وَفِـــعْـــلِـــلٌ وَفِـــعْـــلَـــلٌ وفُـــعْـــلُـــلُ

(لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُباعٍ) أَوْزانٌ هي (فَعْلَلُ) ....

أبو طالب

(**قوله**: كزبرج) هو السَّحاب الرَّقيق، والذَّهب.

الناصية

نحو اعلوّط فرسه إذا اعروراه، وافعولل نحو اخشوشنَ، وافعيّل نحو اهبيخ، وفوعلَ نحو حوقلَ، إذا أدبرَ عن النِّساءِ، وفعولَ نحو هرولَ، وفعللَ نحو شملل؛ إذا أسرعَ، وفيعلَ نحو بيطَر، وفَعَيل نحو طَشْيأ رأيه، ورَهْيأَ إذا غَلِطَ، وفَعْلى نحو سَلْقاه إذا ألقاهُ على قفاه، وافعنلى نحو اسلنقى، وافعنلأ نحو احبنطأ لغة في احبنطى؛ إذا نامَ على بطنِه، وافعنللَ نحو اخرنطَم إذا غضبَ، وفنعلَ نحو سنبلَ الزرعُ، وتمفعل نحو تمندلَ إذا مسحَ يده بالمنديلِ، والكثيرُ: تندلَ، ويجيء كلُّ واحدٍ من هذه الأوزانِ لمعانٍ متعددةٍ لا يحتملُ الحالُ إيرادها هنا، والمزيدُ من رباعيها ثلاثة أبنيةٍ: تفعلل نحو تدحرجَ، وافعنلل نحو احرنجم، وافعلل نحو اقشعر، وهي لازمة. واختلف في هذا الثَّالث فقيل: هو بناء مقتضبٌ، وقيلَ هو ملحقٌ باحرنجمَ زادوا فيه الهمزةَ وأدغموا الأخيرَ، فوزنه الآن افعللَ، ويدلُّ على إلحاقِه باحرنجمَ مجيء مصدرِه كمصدره (أشموني).

(**قوله**: رباع) بحذفِ الثَّانيةِ من ياءي النَّسبِ تخفيفاً، ثم حذف الأولى لالتقاءِ السَّاكنينِ، وإن شئت قلتَ: حذفت ياء النَّسبِ برمتِها للضَّرورةِ.

(**قوله**: **أوْزَان**) ستة، وفي (التَّصريح)، (والرباعي المجرد) خمسةُ أبنيةٍ (مفتوحُ الأولِ والثَّالث) اسماً (كجَعفَر) وصفة كسهلبَ للرجلِ الطَّويلِ، (ومكسورهما) اسماً (كزِبْرِج) بكسر الزاي، وسكونِ الموحدةِ، وكسر الراء، وبالجيم للذهب، وصفة كحرمل للمرأةِ الحمقاءِ (ومضمومهما) اسماً (كدملج) بالجيم، وصفة كجرشع للجملِ العظيمِ، (ومكسور الأول مفتوح الثَّاني) اسماً (كفِطَحل) بالفاءِ والطاءِ والحاءِ المهملتينِ لزمن الطُّوفانِ، وزمن خروجِ نوحٍ من السَّفينةِ، وصفة كسبطر للطَّويلِ، (ومكسورُ الأولِ مفتوحُ الثالثِ) اسماً (كدِرهَم) وهو معرب، وإنما صح التمثيل به؛ لأنه على زنةِ الوضعِ العربي وصفة كهجرع للطويلِ، قال الأصمعي: ولا ثالث لهما، وزيد ضفدع وصندد وهبلع للأكولِ، وقيل: الهاء زائدة، (وزاد الأخفشُ والكوفيون مضموم الأولِ مفتوح الثالثِ كجُخْدَب) بضمِّ الجيمِ وسكون الخاءِ المعجمةِ وفتح الدال المهملةِ، وهو الجرادُ الأخضرُ الطَّويلُ الرجلين كالجندبِ، وقيل: ذكر الجرادِ، أو الجسيم السَّمين من الإبلِ، (والمختار) عند جمهورِ البصريين، واستظهره في (التَّسهيل) (أنه فرع من مضمومِها) استثقالاً لضمتين في رباعي ليس بينهُما حاجزٌ حصينٌ؛ (و) لأنه (لم يسمع) فتحَ الثالث (في شيء) من الرباعي (إلا وسمع فيه الضمّ) من غير عكسٍ) كجخدب وطحلب) للأخضر الذي يعلو الماء، وبرقع من الأسماءِ (وجرشع) بالجيمِ والراءِ

وَمَـعْ فِـعَـلَّ فُـعْـلَـلٌ وَإِنْ عَـلَا فَـمَـعْ فَـعَـلَّـلٍ حَـوَى فَـعْـلَـلِـلَا

بِفَتْحِ الأَوَّلِ والثالِثِ كثَعْلَب (وفِعْلِلٌ) بِكسرِهِما كزِبْرِج (وَفِعْلَلٌ) بِكسرِ الأَوَّلِ، وفَتْحِ الثالِثِ كقِلْفَع (وَفُعْلُلٌ) بِضَمِّهما كدُمْلُج (وَمَعْ فِعَلٍّ) بِكسرِ الأَوَّلِ، وفَتحِ الثاني، ....

أبو طالب

(**قوله: كقلفع**) هو بالقافِ ثم الفاءِ، وَرْد شُقّ وظهرت سنبلته منه.

(**قوله: كدملج**) هو ما يربطُ على العضدِ من الحلي.

الناصية

والشِّين المعجمةِ، والعين المهملةِ للعظيمِ من الجمالِ، ويقال للطَّويلِ، (ولم يسمع في بُرْثُن) بضمِّ الموحدةِ وسكون الراءِ، وضم الثاءِ المثناةِ فوق أحد براثنِ الأسدِ، وهو بمنزلة الظفر للإنسانِ، (وبُرْجُد) بضمِّ الموحدةِ وسكون الراءِ وضمِّ الجيمِ، وبالدالِ المهملةِ لكساء مخططٍ، (وعُرْفُط) بضمِّ العين المهملة وسكون الراءِ وضم الفاء، وبالطاء المهملةِ لشجرِ الباديةِ (إلا الضمّ) بالرفعِ على النيابةِ عن فاعلِ يسمع (تصريح).

(**قوله: بفتحِ الأولِ والثَّالث**)، ويكون اسماً نحو جعفر، وهو النَّهر الصَّغير، وصفة ومثلوه بسهلب وشجعم، والسَّهلب: الطَّويل، والشَّجعم: الجريء. وقيل: إن الهاء في سهلب والميم في شجعم زائدتان، وجاء بالتَّاء عجوز شهربة وشهبرة للكبيرةِ، وبهكنة للضَّخمة الحسنة (أشموني).

(**قوله: بكسرِهِمَا**) أي: بكسرِ الأولِ والثالثِ يكون اسماً نحو: زِبْرِج، وهو السَّحاب الرَّقيق، وقيل: السَّحاب الأحمر، وهو من أسماء الذّهبِ أيضاً، وصفة نحو: خرمل. قال الجرمي: الخرمل: المرأةُ الحمقاءُ مثل الخذعل، ونحو: ناقة دلقم، قال الجوهري: هي التي أكلت أسنانها من الكبرِ (أشموني).

(**قوله: كزِبرِج**) بمعنى الزينةِ (دشتي).

(**قوله: بكسر الأول وفتح الثالث**) ويكون اسماً نحو درهم، وصفة نحو هبلع للأكولِ.

(**قوله: كقِلْفَع**) اسمٌ لِلطِّين إذَا تَشَقَّق. وفي (الدشتي) الورد إذا شقَّ وأظهر سنبلته.

(**قوله: بضَمِّهَا**) أي بضمِّ الأول والثالث، ويكون اسماً نحو بُرثُن، وهو واحدُ براثن السِّباع، وهو كالمخلبِ من الطَّيرِ، وصفة نحو: جرشع للعظيمِ من الجمالِ، ويقال: الطَّويل.

(**قوله: كدُمْلُج**) ما يربط على العضدِ من حليّ. وقيلَ: اسم لِمِعْضَد يلبَس في الْعَضُد.

(**قوله: بكسر الأول وفتح الثَّاني**) ويكون اسماً نحو قِمطَر، وهو وعاء الكتبِ، وفِطحَل وهو الزَّمان الذي كان قبل خلقِ النَّاسِ. قال أبو عبيدة: والأعرابُ تقول: زمن كانت الحجارةُ فيه رطبةً، قال العجاجُ:

وتَشديدِ اللامِ كفِطَحْلِ (فُعْلَلٌ) بِضَمِّ الأوَّلِ، وفَتحِ الثالِثِ، رَواهُ الأخفَش والكُوفِيُّونَ كطُحْلَب.

أبو طالب

(**قوله: كفطحل**) بالفاءِ قيل: هو اسمٌ لزمنِ خروجِ نوحِ عليه السلام من السَّفينةِ.

(**قوله: كطحلب**) هو شيء أخضر كالزَّبدِ يحصل في أطراف الماء، وحكي على هذا الوزنِ أمثلةٌ كثيرة، وأهمل سيبويه هذا الوزنَ، ولعلَّ إهماله له؛ لزعمِهِ أنَّه مخفف فعلل كبرثن؛ لأن كلَّ ما نقل فيه ذلك نقل فيه هذا.

الناصية

وقَــدْ أتَــاهُ زَمَــنُ الــفِــطَــحْــلِ   والــصَّــخْــرُ مُــبْــتَــلٌّ كَــطِــيْــنِ الــوَحْــلِ

وقال آخر:

زَمَــنَ الــفِــطَــحْــلِ إذِ الــسِّــلَامُ رِطَــابُ

وصفة نحو سبطر، وهو الطَّويل الممتد، وجمل قمطر، أي: صلب؛ ويوم قمطر، أي: شديد (أشموني).

(**قوله: كفِطَحْل**) بالفاءِ والطَّاءِ والحاء المهملتين هو زمن الطُّوفان، وزمن خروج نوح من السَّفينة.

(**قوله: بضمِّ الأول وفتح الثالث**) ويكون اسماً نحو جُخدَب لذكرِ الجرادِ؛ وصفة نحو: جرشع بمعنى جُرشَع بالضمِّ.

(**قوله: رَوَاهُ الأخفَش والكُوفِيُّونَ**) وفي شرح (الأشموني): مذهب البصريين غير الأخفشِ أن هذا البناء السادسَ ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فعلل بالضمِّ فتح تخفيفاً؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضمُّ، نحو جخدب وطحلب وبرقع في الأسماءِ، وجرشع في الصِّفاتِ. وقالوا للمخلبِ برثن، ولشجر الباديةِ عرفط، ولكساء مخططٍ برجد، ولم يسمعْ فيها فعلل بالفتحِ. وذهبَ الكوفيون والأخفشُ إلى أنه بناء أصلي، واستدلوا لذلك بأمرين: أحدهما: أن الأخفش حكى جؤذراً، ولم يحكِ فيه الضمّ، فدلَّ على أنه غير مخففٍ، وهو مردودٌ، فإن الضمَّ فيه منقول أيضاً، وزعم الفراءُ أن الفتحَ في جؤذر أكثر. وقال الزبيدي: إن الضمَّ في جميعِ ما وردَ منه أفصح، والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا: عندد، يقال مالي عن ذلك عندد أي: بدّ. وقالوا: عاطت الناقة عوططاً؛ إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سودد، فجاؤوا بهذه الأمثلةِ مفكوكة، وليست من الأمثلةِ التي استثني فيها فكُّ المثلين لغير الإلحاقِ، فوجبَ أن يكونَ للإلحاق. وأجاب الشَّراح بأنا لا نسلم أن فكَّ الإدغامِ للإلحاقِ بنحوِ جخدب، وإنما هو لأن فعللاً من الأبنيةِ المختصةِ بالأسماءِ، فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل، وإن سلمنا أنه للإلحاق، فلا نسلمُ أنه لا يلحقُ إلا بالأصولِ، فإنه قد ألحقَ بالمزيد فيه، فقالوا: اقعنسس فألحقوه باحرنجم، فكما ألحَق بالفرعِ بالزِّيادة، فكذا يلحقُ بالفرعِ بالتَّخفيفِ (أشموني).

(**قوله: كَطُحْلَب**) شَيءٌ أخضَر لَزج يُوجَدُ في الْمَاءِ الرَّاكِد ويَعلُوه، خُصُوصاً في مِيَاه النَّزيز، وفي (الدشتي): شيء أخضر يعلو الماء خاصّة المياه العفنة في الغدران.

كَــذَا فُــعَــلِّــلٌ وَفِــعْــلَــلٌّ وَمَــا غَــايَــرَ لِــلــزَّيْــدِ أَوِ الــنَّــقْــصِ انْــتَــمَــى

(فَإِنْ عَلا) الاسم بِأَنْ كانَ خُماسِيّاً (فَمَعْ) كَوْنِهِ حاوِياً لِوَزْنِ (فَعَلَّلٍ) بِفَتحِ الأَوَّلِ والثاني وتَشديدِ اللامِ الأُولى وفتحِها كشَقَحْطَبٍ (حَوَىٰ فَعْلَلِلا) بِفَتْحِ الأَوَّلِ والثّالِثِ وكَسرِ الرابعِ كقَهْبَلِس (كَذا فُعَلِّلٌ) بِضَمِّ الأَوَّلِ وفَتحِ الثّاني وتَشديدِ اللامِ الأولى وَكَسرِها مِن أَوْزانِ الخُماسِيّ كخُبَعْثِن (وَفِعْلَلّ) بِكسرِ الأَوَّلِ وفَتحِ الثالِثِ وتَشديدِ اللامِ الأخيرةِ ....

أبو طالب

(قوله: كشقحطب) وهو غنمٌ كريهُ القرن.

(قوله: كقهبلس) هو الغمامُ.

(قوله: كخبعثن) هو الشديدُ والضخمُ.

الناصية

(قوله: وَإِنْ عَلَا الاسم) المجرد عن أربعةٍ، وهو الخماسي فلَه أَربعةُ أَوْزَانٍ.

(قوله: بفتح الأول والثّاني) والرَّابع اسماً (سفرجل) وصفة شمردل للطَّويل، وشقحطب للتيسِ الذي له أربعة قرون، أو كَريه الْقَرْن.

(قوله: بفتح الأول والثالث وكسر الرابع) اسماً كقهبلس لحشفةِ الذكرِ، وصفة نحو (جَحمرِش) بفتحِ الجيمِ وسكونِ المهملةِ وكسر الراء، وبالشين المعجمةِ للعجوزِ المسنةِ، قاله السيرافي، وقيل: الأفعى العظيمة، وقيل: لم يأت هذا الوزن إلا صفةً، وأن القهبلس المرأة العظيمة.

وفي (الصبان) قالوا لم يجئ إلا صفة نحو: جحمرش للعظيمة من الأفاعي. وقال السيرافي هي العجوز المسنة، وقهبلس للمرأةِ العظيمةِ، وقيل: لحشفةِ الذكرِ، وقيل: لعظيمِ الكمرةِ، فيكود اسماً أي على القولينِ الأخيرين. وفي (الدشتي) هو غنم كريه القرنِ.

(قوله: بضمِّ الأولِ وفتحِ الثّاني... إلخ) يكون اسماً نحو: خُزَعبل للباطلِ وللأحاديث المستطرفة، وقذعمل يقال: ما أعطاني قذعملاً أي شيئاً، وصفة يقال: جمل قذعمل للضخمِ، والقذعملة من النِّساءِ القصيرة، وجمل خُبَعْثِن وهو الضخمُ أيضاً، وقيل: الشَّديد الخلق العظيم، وبه سمي الأسد (أشموني).

(قوله: بكسر الأول وفتح الثالث... إلخ) يكون اسماً نحو قِرطَعب، وهو الشيء الحقيرُ، وصفة نحو جِردَحل، وهو الضَّخم من الإبلِ، وجِنزَقر، وهو القصير.

هذا، وزاد ابن السَّراجِ في أوزان الخماسي فعلل، نحو: هندلع اسم بقلة، ولم يثبته سيبويه، والصَّحيح أن نونه زائدة، وإلا لزم عدم النظيرِ، وأيضاً فقد حكى كراعٍ في الهِندلع كسر الهاء، فلو كانت النُّون أصلية لزمَ كون الخماسي على ستةِ أوزانٍ، فيفوت تفضيل الرُّباعي عليه وهو مطلوب؛

كقِرْطَعْب.

(وَما غايَرَ) ما ذَكرناهُ (لِلزَّيْدِ) أَيْ لِلزِّيادَةِ ....

أبو طالب

(قوله: كقرطعب) هو الشيء القليلُ.

(قوله: وما غاير... إلخ) للمغايرةِ عشرة أقسامٍ؛ لأنها إمَّا في الوزنِ وعدد الحروفِ معاً، أو في الأولِ إمَّا بزيادةِ الحرفِ المزيدِ، أو بنقصِه، أو بنقص الحرفِ الأصلي الثاني، إما بزيادةِ الحرفِ المزيدِ، أو بنقصِه، أو بنقصِ الحرف الأصلي، أو بزيادةِ الحركةِ، أو بنقصِها، أو بنقلِها إلى غيرِ موضعِها، أو بتبديلها بحركةِ غيرها.

(فقوله للزيد) إمَّا إشارة إلى ثلاثة مما ذكرا واثنين منهما، وقوله للنقْصِ إمَّا إشارة إلى خمسةٍ منها أو أربعة منها، وقوله: ونحوه أي: نحو كل من الزَّيدِ والنَّقص إشارة إلى البواقي، وقد يتحقق المغايرة بالمركبِ من بعضِ تلك الأقسامِ، أو كلها، ويتولد منه أقسام شتى لا يسع ذكرها في هذا المقامِ. فتدبر.

الناصية

ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل؛ لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكمَ بأصالتها موقع في عدمِ النَّظيرِ، مع أن نون هنْدلع ساكنةٌ ثانية، فأشبهت نونَ عنْبر وحنْظل ونحوهما، ولا يكادُ يوجد نظير كنهبل في زيادةِ نونٍ ثانيةٍ متحركة، فالحكمُ على نونِ هندلع بالزيادةِ أولى. وزاد غيره للخماسي أوزاناً أخر لم يثبتها الأكثرون؛ لندورها، واحتمال بعضها للزيادةِ، فلا نطيل بذكرها.

وفي (التصريح): (فجملةُ الأوزانِ المتفقِ عليها) عند الجميعِ (عشرون) وزناً، أحدَ عشر للثلاثي، وخمسة للرباعي، وأربعة للخماسي، وجعل مضموم الفاءِ مكسورَ العينِ متفقاً عليه، إما لضعفِ القولِ بإهمالِهِ، ولذا قال: وزعم قولَ فعلٍ، وإما للتغليبِ، وما ذكره من أصالةِ جميعِ حروفِ الرباعي والخماسي، وهو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كلَّ اسم زادت حروفه على ثلاثةٍ ففيه زيادة، فإن كان على أربعةٍ كجعفر ففيه زيادة واحدةٌ، وهل هي الحرفُ الأخيرُ، أو ما قبله، ذهب الفراء إلى الأولِ والكسائي إلى الثَّاني، وإن كان على خمسةِ أحرفٍ كسفرجل ففيه زيادتان، قاله الشَّاطبي.

(قوله: كَقِرْطَعْب) بكسرِ القافِ وسكونِ الراءِ وفتح الطاءِ المهملةِ وبالموحدة: الشيء التافه الحقير، يقال: ما عليه قرطعبة، وصفة جردحل للجمل الضَّخم.

(قوله: وَمَا* غَايَرَ) من الأسماءِ المتمكنةِ ما سبق من الأمثلةِ، هكذا قيد غيره أيضاً، وعمم بعضُ الشراحِ، فجعلَ المرادَ ما غاير من الأسماءِ والأفعالِ؛ لأنه تكلَّم فيما سبق على الأفعالِ أيضاً، وهو أوجه، وإن وجه (سم) الأول بما فيه نظرٌ ظاهرٌ، وإن أقره شيخنا والبعض (صبان).

(قوله: مَا ذَكرنَاهُ) (من الأسماءِ العربيةِ الوضع، فهو مفرع عنها إما بزيادةٍ) في أوله (كمنطلق)، أو في وسطه كظريف، (و) فيهما نحو (محرنجم)، أو في آخره كحبلى، (أو بنقصِ أصلٍ كيد و دم)،

وهما مَصدَرا زادَ (أَوِ النَّقْصِ) أَوْ نَحوه (انْتَمى) كعُلَبِط، أَصلُهُ عُلابِط ومُحْرَنْجِمٌ ومُنْطَلِقٌ وجُخْدَب.

أبو طالب

(**قوله: كعُلَبِط**) بضمِّ العينِ المهملة وفتح اللام وكسر الباءِ بمعنى الضَّخمِ، وجمع الغنم.

(**قوله: وجُخْدَب**) بالجيم المضمومةِ والخاء المعجمةِ السَّاكنة، والدالِ المهملةِ المفتوحة، فإنَّ أصله بضمِّ الثالثِ عند سيبويه.

الناصية

وأصلها يدي ودمي (أو بنقص حرفٍ زائدٍ كعُلَبِط) بضمِّ العينِ المهملةِ، وفتح اللامِ، وكسر الباءِ الموحدةِ وبالطاء المهملة، الغليظ الضَّخم (أصله علابط بدليلِ أنهم نطقوا به) على أصلهِ، (و) الدَّليل على وجودِ الألفِ بعد اللامِ (أنهم لا يوالون بين أربعِ متحركاتٍ) في كلمةٍ واحدةٍ، إلا أن يعرضَ عارض كزيادةٍ في تقدير الانفصالِ، نحو: شجرة (أو بتغيير شكلٍ) أي: حركة (كتغيير مضمومِ الأولِ، والثَّالث بفتحِ ثالثه في نحو جُخْدَب) بضمِّ الجيمِ وسكون الخاء المعجمة وفتح الدالِ، (أو بكسرِ أوله في نحو خِرْفُع) بكسرِ الخاءِ المعجمةِ وسكونِ الراءِ وضم الفاء وبالعين المهملة، القطن الفاسد، (وكتغيير مكسورهما) أي: الأولُ والثالثُ (بضمِّ ثالثه في نحو زِئْبُر) بكسر الزاي وسكون الهمزةِ بعدها وضمِّ الموحدةِ، وأصلها الكسر، وهو ما يعلو الثوب الجديد، (وأما سَرَخْس) بفتحِ السينِ المهملةِ والراء وسكون الخاءِ المعجمةِ وبالسين المهملةِ لبلدة (وبَلَخْش) بفتحِ الموحدةِ واللامِ وسكون الخاءِ المعجمةِ وبالشين المعجمةِ لنوع من الجواهرِ، (فأعجميان) لا عربيان؛ إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثَّاني (تصريح).

(**قوله: وهمَا**) أي: الزَّيد والزِّيادة مصدران لزاد يَزِيدُ.

(**قوله: أَوْ نَحوه**) أي: نحو النقصِ كتَعَدُّد اللُّغَة، وفي (الدشتي) كتغيير شكل مثل تغيير جُخدُب بضمِّ الجيمِ والدالِ إلى جُخدَب بفتحِ الدالِ.

(**قوله: انْتَمَى**) أي: ينتسب الوزن المغاير لما ذكرَ إلى نقصٍ، أو زيادة، فهو من الأوزانِ المذكورةِ، لا أنّه وزن آخر مستقلّ. وفي (الشيرازي) إذَا وجِدَ اسم ثُلاثيّ عَلَى خِلَافِ الأوْزَانِ الّتي ذكِرَت، أوْ وجِدَ اسم رباعِيّ عَلَى خِلَافِ أوزانِ الرّبَاعِي، أوْ وُجِد غير ذلِكَ، فَهي إمَّا فيه حَرف زَائِد أوْ حَرف نَاقِص، أوْ على اخْتِلَافِ اللّغات.

(**قوله: أَصلُهُ عُلَابط... إلخ**) فالأول: ناقص، والثَّاني والثالث: زائد، والرابع: (جخدب) مغيّر. وفي (الشيرازي): إن عُلَبط بِضمة فَفَتْحة فكسرة، يَعني الطّويلَ: الضَّخم مِثَال لِنَقْص الْحَرفِ، فَأصله خُمَاسِيّ (عُلَابِط)، و(مُحْرَنْجم ومُنْطَلِق) مِثَالَانِ لِلزِّيَادَةِ؛ لأنَّ أصلَهمَا (حَرْجَمَ)، و(طَلَقَ)، والأوّلُ رُبَاعِيّ مَزيد فيه، والثَّاني ثلَاثِيّ مَزيد فيه جُخْدَب) بِضَمَّةٍ فَسُكون فَفَتحة الدَّالِ، وقِيل بِضَمَّةِ

وَالْـحَـرْفُ إِنْ يَـلْـزَمْ فَـأَصْـلٌ وَالَّـذِي   لَا يَـلْـزَمُ الـزَّائِـدُ مِـثْـلُ تَـا احْـتُـذِي

(وَالحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ) تَصاريف الكلمةِ (فَأَصْلٌ) ....

أبو طالب

....

الناصية

الدّالِ، يُقالَ لِضَرْبٍ من الْجَرَادِ، وهَذَا مِن تَعَدُّدِ اللّغة. هذا؛ وأعطى بعضهم مثالاً على البيتِ بقوله: نحو: يد وجَنَدِل واستخراجٍ، وكان ينبغي أن يقول أو الندور؛ لأن نحو طحربة مغاير للأوزانِ المذكورةِ، ولم ينتم إلى الزيادةِ ولا النَّقصِ، ولكنه نادر كما سبقَ، ولهذا قال في التَّسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذٌّ أو مزيد فيه، أو محذوف منه فاؤه كعدةٍ، أو عينه كسه، أو لامه كيدٍ، أو شبه الحرفِ كمن، أو مركب كحضرموت، أو أعجمي كبَلَخْش بفتحِ الموحدةِ واللام، وسكون الخاءِ المعجمةِ وبالشِّينِ المعجمةِ: اسم حجرٍ معروف، وإنما لم ينبه المصنف على هذه الثَّلاثةِ؛ لأن كلامه هنا في الأسماءِ المتمكنةِ البسيطةِ العربيةِ، ولهذا لم يعترض الشَّارح عليه إلا بعدم التَّنبيه على النَّادرِ.

(**قوله: والحرف**) مبتدأ، وجملة الشرطِ، وجوابه في محلِّ رفع خبرٍ. هذا، وفي (الدشتي) لمراد به الحرفُ الذي يعدُّ من أجزاءِ الكلمةِ لا الحرف مقابل الاسمِ والفعلِ.

(**قوله: والحرف... إلخ**) شروع فيما يعرف به الأصلي من الزّائدِ، وما يتبع ذلك، لكن يردُ عليه ما يسقطُ في بعضِ التّصاريفِ، وهو أصلٌ كواوِ وعد في يعد، وما لا يسقط أصلاً لجمودِ كلمته، وهو زائدٌ كنون قرنفل؛ لتوسطها بين أربعةِ أصولٍ، وواو كوكب لمصاحبتِها أكثر من أصلينِ، فيصير كلٌّ من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً. وأجيب بأن الأصلَ السَّاقط لعلةٍ تصريفيةٍ كالثابتِ والزَّائدِ إذا لزمَ العلة كالجمودِ كان مقدَّر السُّقوطِ، ولذلك يقالُ: الزائدُ ما سقط في أصلِ الوضعِ تحقيقاً أو تقديراً.

هَذَا وفي (التَّصريح في) كلا (التَّعريفين نظر، أما) التَّعريف (الأول) وهو تعريفُ الأصلِ؛ (فلأن الواو من كوكبٍ، والنون من قرنفل زائدتانِ كما ستعرفه) قريباً، (مع أنهما لا يسقطان) في جميعِ التّصاريفِ، (وأما) التعريفُ (الثّاني) وهو تعريفُ الزائدِ؛ (فلأن الفاءَ من وعد، والعين من قال، واللام من غزا أصول مع سقوطِهن في يعدو، قل ولم يغز)، فتعريفُ الأصلِ غير جامعٍ، وتعريف الزّائد غير مانعٍ، وأجاب عنه المرادي بأن الأصلَ إذا سقطَ لقلةٍ فهو مقدَّر الوجودِ، بخلاف الزائدِ، والزائد إذا لزمَ فهو مقدَّر السقوطِ؛ ولذلك يقالُ: الزائد ما هو ساقط في أصلِ الوضعِ تحقيقاً أو تقديراً.

(**قوله: تَصَاريف الْكلمةِ**) أي: إن كان ملازماً لجميعِ صيغِ الكلمةِ، فهو من الحروفِ الأصليّةِ لها، وإن وجد في بعض دون بعض فهو زائد (دشتي).

كضادِ ضَرَبَ (والّذي لا يَلْزَمُ) هو الزّائِد ....

أبو طالب

(قوله: كبرثن) فخفّف بالفتحِ كما سبقَ، وهو الإبل الضخم، والجراد الطَّويل الرجل.

الناصية

(قوله: كضادِ ضَرَبَ) فإنّه ملازم له في المفردِ والتثنيةِ والجمع ماضياً أو مضارعاً أو أمراً فعلاً ووصفاً. وفي (الشيرازي) الْمَوْجود في (ضَرَبَ، يضرِب، ضَارِب، مضروب، اضْرِبْ، لَا تَضْرِب... إلخ).

(قوله: وَالذي* لَا يَلْزَمُ) بل يحذفُ في بعضِ التَّصاريفِ.

(قوله: هو الزائِد) وهو نوعان: أحدهُما أن يكون تكرير أصلٍ لإلحاقٍ أو لغيره، فلا يختصُّ بأحرفِ الزيادةِ، وشرطه أن يكون تكريرَ عين إما مع الاتصالِ نحو: قتل، أو مع الانفصالِ بزائد نحو عقنقل، أو تكرير لام كذلك، نحو: جلبب وجلباب، أو فاء وعين مع مباينةِ اللام نحو: مرمريس، وهو قليلٌ، أو عين ولام مع مباينة الفاءِ، نحو: صمحمح، أما مكررَ الفاءِ وحدها كقَرقَفٍ وسندسٍ، أو العين المفصولة بأصلي كحدرد فأصلي، والآخر أن لا يكون تكرير أصلٍ، وهذا لا يكون إلا أحد الأحرفِ العشرةِ المجموعة في (أمانٍ وتسهيل)، وهذا معنى تسميتها حروفَ الزيادةِ، وليسَ المرادُ أنها تكون زائدةً أبداً؛ لأنَّها قد تكون أصولاً، وذلك واضحٌ، وأسقط المبرد من حروفِ الزيادةِ الهاءَ، وسيأتي الرَّدُّ عليه.

وفي (التصريح) تحريرُ القولِ فيما تعرف به الزَّوائد أن يقال: اعلم أنه لا يحكمُ على حرفٍ بالزياده حتى تزيد بقية) أصول (أحرفِ الكلمةِ) عند الترددِ فيها (على أصلين، ثم الزَّوائد نوعان: تكرار الأصلِ، وغيره، فالأول): هو تكرارُ الأصلِ، (لا يختصُّ بأحرفٍ بعينها)، بل يكون في جميعِ الحروفِ إلا الألف، فإنها لا تقبلُ التَّضعيف، وسواء كانت من حروفِ سألتمونيها أم لا، (و) الزائد لتكرارِ أصلٍ (شرطه أن يماثلَ اللام كجلبب) بزيادة الباءِ الثَّانيةِ للإلحاقِ بدحرج، (وجلباب) مصدره ويطلقُ على الملحقةِ، (أو) يماثل (العينَ، إما مع الاتصالِ كفتل) بالتَّشديدِ، وزيادة إحدى التاءين على الخلافِ في أنها الأولى أو الثَّانية، (أو مع الانفصالِ بزائدٍ) بينهما (كعَقنقل) بفتحِ العينِ المهملةِ، والقافين وبينهما نون ساكنة، وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل، (أو يماثل الفاء والعين كمَرْمَرِيس) بفتحِ الميمينِ وسكون الراءِ الأولى، وكسر الثَّانيةِ، وفي آخرهِ سين مهملة قبلها ياءٌ مثناةٌ تحتانية ساكنة، وهو الدَّاهية، ومرمريس للنفر ولا ثالثَ لهما، (أو) يماثل (العينَ واللامَ كصمحمح) بمهملاتٍ: الشَّديدِ، وقال الجرمي: الغليظ القصير، وقال ثعلب: رأس صمحمح أي: أصلع غليظ شديد، والحاصلُ أنه متى تكرَّر حرفان في كلمةٍ، ولها أصل غيرهما حكمَ بزيادةِ أحدِ المضعفين، وفي تعيين الزائدِ خلافٌ، وذكر في (التَّسهيل) أن يحكمَ بزيادةِ ثاني المتماثلات، وثالثها في نحوِ: صمحمح، يعني: الحاء الأولى والميم الثَّانية، وبزيادة ثالِثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثَّانية والراء التي تليها، واستدلَّ بعضُهم على زيادةِ الحاءِ الأولى في صمحمح، والميم الثانية في مرمريس بحذفهما

بِـضِـمْـنِ فِـعْـلٍ قَـابِـلِ الأُصُـولَ فِـي   وَزْنٍ وَزَائِـدٌ بِـلَـفْـظِـهِ اكْـتُـفِـي

(مِثْلُ تا احْتُذِي) لِسُقوطِها مِن جَذا يَجْذُو جَذْوَة (بِضِمْنِ فِعْلٍ) أَيْ بِما تَضْمِنُهُ مِنَ الحُرُوفِ وهو الفاءُ والعَيْنُ واللامُ (قابِلِ) يا أَيُّها الصَّرْفِيُّ ....

أبو طالب

(قوله: بضمن) فعل أي بحروفٍ هي مضمونة لفعلٍ وفعل ضامنها.

الناصية

في التَّصغير حتى قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلل وأصله صمحح، أبدلوا الوسطى ميماً، (وأما الذي يماثل الفاءَ وحدها كقَرْقَف) بقافينِ مفتوحتينِ بينهما راء ساكنةٌ، وهو الخمرُ، (وسندس) وهو رقيقُ الديباجِ، (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كحدرد) بمهملات اسماً لرجلٍ، ولم يجئ على فعلع بتكريرِ العين غيره، (فأصلي) جواب، وأما (تصريح).

(قوله: مِثْلُ تَا احْتذى)؛ لأنك تقول حذا حذوه، فتعلم بسقوطِ التاء أنها زائدة في احتذى، يقالُ احتذى به، أي: اقتدى به، ويقال أيضاً: احتذى، أي: انتعل. قال:

كـلَّ الْـحِـذَاءِ يَـحْـتَـذي الـحـافِـي الـوقـع

والحذاء: النعلُ. وأما الساقط لعلة من الأصولِ كواو يعد، فإنه مقدَّر الوجودِ، كما أن الزَّائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقديرِ السُّقوطِ؛ ولذا يقالُ الزَّائد: ما هو ساقط في أصلِ الوضعِ تحقيقاً أو تقديراً. واعلم أن الزِّيادة تكون لأحدِ سبعة أشياءَ: للدلالةِ على معنى كحرفِ المضارعةِ وألفِ المفاعلةِ، وللإلحاق كواو كوثر وجدول، وياء صيرف وعثير، وألف أرطى ومعزى، ونون جحنفل وزعشن، وللمدِّ كألف رسالة، وياء صحيفة، وواو حلوبة، وللعوضِ كتاء زنادقة وإقامة، وسين يستطيع، وميم اللهم، وللتكثير كميم ستهم، وزرقم، وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى، وللإمكان كألف الوصلِ؛ لأنه لا يمكنُ أن يبتدأ بساكن، وهاء السكت في نحوِ عه وقه؛ لأنه لا يمكنُ أن يبتدئ بحرفٍ ويوقف عليه، وللبيانِ كهاءِ السكتِ في نحو ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨] ويا زائدة زيدت لبيان الحركةِ، وبيان الألفِ. أي: بما تضمنه من الحرفِ، ولم يقل بفعل؛ لأنَّ المقصود مادة فعل دون هيئته؛ إذ الميزان لا يلزمُ هذه الهيئة، وقوله في وزن المرادِ به المعنى المصدري، أي: في وقتِ وزن، قال في (الهمع): وإنما اصطلحوا على الوزنِ بهذه المادةِ لتناولها جميعَ الأفعالِ من أكلَ وشربَ ومشى وغيرها، وحمل ما لا يدلُّ عليها من الأسماءِ كرجلٍ وأسدٍ على ما يدلُّ عليها. اهـ. بإيضاح (أشموني).

(قوله: قابل) فعل أمرٍ من المقابلةِ، يعني: عليك أن تقابلَ وتوازنَ الحروفَ الأصلية في كلِّ كلمةٍ مع حروفِ (فعل) مثلاً، كلمة (ضرب) تقابله معه، وتقول: ضاد فاء الفعل، وراء عين الفعلِ، وباء لام الفعل (دشتي).

(الأُصُولَ فِي وَزْنِ) الكلمةِ فَقابِلِ الأَوَّلَ بِالفاءِ والثانِيَ بِالعَيْنِ والثّالِثَ بِاللامِ، وَقُل: وَزنُ ضَرَبَ فَعَلَ، ويَضْرِبُ يَفْعِلُ.

(وَزائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي) كَقَوْلِكَ في مُكْرِم: مُفْعِل، ويُستَثْنى المُبْدَلُ مِن تاءِ الافْتِعالِ كمُصْطَفى

أبو طالب

(قوله: بكسر) الضادِ دفع لتوهمِ كمون قوله: بضمن مضارعِ ضمن.

(قوله: ويضرب) يفعلِ إشارة إلى أنَّ الحكمَ المذكورَ ثابتٌ، وإن لم يكن أوَّل أصولِ الكلمةِ أوَّل الكلمةِ.

الناصية

(قوله: قَابلِ الأَصُولَ في* وَزْنِ) يعني إذا أردت أن تزنَ كلمةً لتعلمَ الأصلَ منها والزَّائد، فقابل أصولها بأحرفِ فعلِ الأولِ بالفاءِ، والثَّاني بالعينِ، والثالث باللام مسوياً بين الميزانِ والموزونِ في الحركةِ والسُّكونِ: فتقول في فلس فعل، وفي ضَرَبَ فَعَل بفتحِ الفاءِ والعينِ، وكذلك في قامَ وشد؛ لأن أصلهما قوم وشدد، وفي علم فعل، وكذلك في هاب ومل، وفي ظرف فعل، وكذلك في طال وحب.

(قوله: وَقُل... إلخ) هذه مقابلة أخرى، وهي في شكلِ الكلمةِ من ناحيةِ الحركاتِ.

(قوله: وزائد) أي: حرفٌ زائدٌ في الموزونِ، وقوله عن تضعيفِ أصلهِ أي عن مقابلتِه بضعف أصلٍ من ميزانِ الكلمةِ، التي هو منها، فإضافة الأصل إلى ضميرِ الزائدِ لأدنى ملابسةٍ، فلا يُقالُ في وزنِ أكرم مثلاً ففعل (صبان).

(قوله: وَزَائِدٌ بلَفْظِهِ... إلخ) يعني إذا كان في الكلمة حرف زائد، وأردت مقابلته (بفعلٍ). فَائتِ بلفظِ الحرفِ الزائد في مقامِ المقابلةِ، كما في الميمِ الزائدة في (مكرم)، تأتي بالميمِ نفسه في المقابلِ وتقول (مفعل). (دشتي).

(قوله: وَزَائِدٌ بلفظه اكْتُفِي) عن تضعيفِ أصلهِ من الميزانِ، فتقول في أكرمَ وبيطرَ وجوهر، وانقطعَ واجتمعَ واستخرجَ، وانقطاعٍ واجتماعٍ واستخراجٍ: أفعل وفيعل وفوعل، وانفعل وافتعل واستفعل، وانفعال وافتعال واستفعال، واستثني من الزائدِ نوعانِ لا يعبر عنهما بلفظِهما، **أحدهما**: المبدل من تاءِ الافتعالِ، فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، فيقال في وزنِ اصطبر: افتعل؛ وذلك لأنَّ المقتضي للإبدالِ مفقود في الميزانِ، **والآخر**: المكرر للإلحاقِ أو غيره، فإنه يقابل بما يقابل به الأصلُ، كما يأتي بيانه (أشموني).

(قوله: كقَوْلِكَ في مُكْرِمٍ مُفْعِل) فالزَّائِد في (مكرم) هو الْميم، يُزَادُ في وَزنه نَفْس الميم فَيقَال (مفعل).

(قوله: ويُستَثْنَى الْمُبْدَلُ... إلخ) أي: يستثنى من الإتيان بلفظِ الزائد الحرف المبدل من تاءِ الافتعالِ، كالطاء في مصطفى الذي هو بدل عن التاءِ، فلا يؤتى بلفظِ الطاءِ في مقامِ المقابلةِ، بل تأتي بالتاءِ، فلا تقول: مفطعل، بل تقول (مفتعل)؛ لأنَّ الطَّاءَ منقلِبَة عَنِ التَّاء؛ ولِذَا في الْوَزنِ وَرَد التَّاء الّتي هي الأصلية.

وَضَاعِفِ اللَّامَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

فَوَزْنُهُ مُفْتَعَل، أَوِ المُكَرَّرُ كما سَيَأْتي.

(وَضاعِفِ اللامَ) فِي المِيزانِ (إذا أَصْلٌ) بِعْدَ ثَلاثَةٍ (بَقِي كَراءِ جَعْفَرٍ) فَقُل وَزْنُهُ فَعْلَل

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: فوَزْنُهُ... إلخ**) أي أنَّه في الْوَزنِ يُزَادُ بِحُرُوف (فَعَلَ) كحلتيت، فلا يؤتى في الميزانِ بلفظ التاءِ بلا بلفظِ اللامِ؛ لأنّه تكرار له، فيقال (فعليل) ولا يقال (فعليت).

(**قوله: كَمَا سَيَأتي**) بيانه أي في قوله: وإن يك الزائد ضعف أصل... إلخ (سم).

(**قوله: وضاعف اللام... إلخ**) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصولِ الكلمةِ ثلاثةٌ، وما زاد عليها حكموا بزيادتهِ، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظِ فعل، وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه، فقيل: لا يوزن؛ لأنه لا يدري كيفية وزنه، وقيل: يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل: يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظِه، فوزن جعفر إما فعلل كما يقول البصريون، أو فعلل بزيادة الراءِ، أو فعفل بزيادة الفاءِ، أو لا يدرى ما هو، أقوالٌ أربعةٌ كذا في (التصريح) (صبان).

(**قوله: إذَا أَصْلٌ** بَعْدَ ثَلَاثَةٍ... إلخ) يعني: إذا رأيت أن أصل الكلمةِ لا يتمُّ بثلاثةِ حروفٍ من اوّلها مثلاً رأيت أن أصل جعفر لا يتمُّ بجعف، بل الأصلُ بعد باق، ففي ميزان هذه الكلمة كرَّر اللامَ للحرفِ الرابعِ، فقل جعفر على وزنِ (فعلل).

(**قوله: بقِي**) من الموزونِ بأن يكون رباعياً أو خماسياً، وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه، وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبينِ أحدُهما ما ذكر، وهو قول البصريين بناءً على أن الجميعَ أصولٌ، وهو الصَّحيح، والثَّاني أن ما زاد على الثَّلاثةِ زائد، قاله الكوفيون بناء على **قولهم**: إن منتهى الأصولِ ثلاثة كما تقدَّم عنهم، ثم اختلفوا على ثلاثةِ مذاهبَ، **أحدها**: أنه لا يوزن؛ لأنه لا يدري كيفية وزنه، **والثَّاني**: أنه يوزن ويقابل آخره بلفظه، **والثالث**: أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه، وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله، فالفراء على الأولِ، والكسائي على الثَّاني، فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون، أو فعلر بزيادة الراءِ، أو فعفل بزيادةِ الفاءِ، أو لا يُدرى ما، هو أقوالٌ أربعةٌ (تصريح).

(**قوله: كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتقٍ**) وجيم ولام سفرجل، وميم ولام قذعمل، فتقول في وزنِ الأولِ فعلل، وفي الثَّاني فعلل، والثَّالث فعلل، والرابع فعلل.

(**قوله: كَرَاءِ جَعْفَر... إلخ**) فَإنَّ حُرُوفَهُمَا كُلَّهَا أصليّة؛ لأنَّهمَا مِنَ الاسم الرُّبَاعِيّ.

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

(وَقافِ فُسْتُقٍ) فَقُل وَزْنُهُ فُعْلُل.

(وَإِنْ يَكُ) الحَرفُ (الزّائِدُ ضِعْفَ أَصْل) كَتاءِ حِلْتِيت ودالِ اغْدَوْدَنَ (فاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ

أبو طالب

(**قوله: فستق**) هو على وزنِ برثن اسم لشجرةٍ.

(**قوله: كتاء حلتيت**) هو اسمٌ لصمغِ الأنجدان.

(**قوله: ودال اغدودن**) يقال: اغدودن فلان، أي: طال شعرُه، واغدودن الزّرع أي: طالَ.

الناصية

(**قوله: وَقَافِ فُسْتُق**) لأنَّ أصله لا يتمُّ بفست بدون القافِ فقل (فستق على وزن فعلل) (دشتي).

(**قوله: ضِعْفَ أصْل... إلخ**) أي: مماثلاً لأحد الحروفِ الأصليةِ من الكلمةِ كحلتيت، فإن التاءَ الأوّل أصلٌ؛ لأنه لام الكلمةِ، والحرفُ الزائد وهو التاءُ الآخر مماثل للحرفِ الأصلي؛ لأنه مماثلٌ للامِ الكلمةِ، ففي الميزانِ يؤتى باللامِ بدلُ الزائد فيقال: (حلتيت على وزنِ فعليل) لا فعليت، وكذا (اغدودن)، فإن الدّال الأول أصلٌ، وهو عينُ الكلمةِ، فالدّالُ الثّاني الزائد يؤتى مقابله في الميزانِ عين كالدّالِ الأصلي، ولا يؤتى بالدّالِ نفسه، فيقال في الميزانِ (افعوعل) لا افعودل، وإن كان الدال زائداً (دشتي).

(**قوله: كَتَاءِ حِلْتيت... إلخ**) فـ (حِلتِيت) وَزنُهُ (فِعْلِيل) لَا (فِعْلِيت)، وهَكَذَا (اغْدَوْدَنَ) وَزن (افْعَوْعَلَ) لا (فَعْلَوْدَنَ). وإنَّما جَاءَ بِمِثَالَيْنِ: الأَوَّل اسم لِصَمْغ الأنجدَان، وله رَائِحَة جِدّاً كَرِيهة، يُقالُ لَهَا بِالْعَامِيَّةِ: (عَنْقَرَة)، والثَّاني فِعل مَاض بِمَعنى طال الشَّعْر أَوِ الزَّرْع (شيرازي).

(**قوله: كَتَاءِ حِلتِيت... إلخ**) وفي (التصريح) كقولك في) وزنِ (حِلتيت) بكسر الحاءِ المهملةِ، وهو صمغ الأنجُذان بفتحِ الهمزةِ، وضم الجيم وإعجام الذالِ نبات جيد لوجعِ المفاصلِ، (و) في وزن (سحنون) بضمِّ السين المهملة، وسكون الحاء المهملةِ، وبنونين، وهو أولُ المطرِ والرِّيح، (و) في وزنِ (اغدودن) بالغينِ المعجمةِ وبالدّالِ المهملةِ، ويقال: اغدودن الشَّعر إذا طالَ، واغدودن النَّبت إذا اخضرَّ، (فعليل وفعلول وافعوعل) لفاً ونشراً مرتباً، فالتاء في حلتيت للإلحاقِ بقنديل، والنُّون في سحنون للإلحاقِ بغضرو)، والدال في اغدودن لغير الإلحاقِ، وذهب بعضُهم إلى أن الزائدَ يقابل بلفظه مطلقاً، ولو كان تكرار الأصلِ، فيقال في وزن حلتيت: فعليت، وفي وزن سحنون: فعلون، وفي وزنِ اغدودن: افعودل (تصريح).

(**قوله: فاجعل له... إلخ**) لا يقال يلزم التباسُ الأصلِ بالزائدِ حينئذٍ؛ لأنا نقول: نعم، ولكن يزول بالضّابط السابق في قولِهِ، والحرف إن يلزم... إلخ (صبان).

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ   وَنَحْوِهِ وَالخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

مااللأَصْلِ) بِأَنْ تُقابِلَهُ بِحَرفٍ مِن حُرُوفِ فَعَلَ.

(وَاحْكُمْ بِتَأْصِيل حُرُوفِ سِمْسِمٍ وَنَحْوه) لِأنَّه لا يَصِحُّ إسْقاطُ شَيءٍ منها ....

أبو طالب

(قوله: حروف سمسم) كجعفرَ الثعلب، واسم موضع، وكزبرج حبٌّ يقال له بالفارسيةِ كنجد.

(قوله: ونحوه) المرادُ بنحوه: كلُّ ما كرر فاؤه وعينه، ولم يسقط حرف منه في تصريفٍ من تصريفاته.

الناصية

(قوله: مَا للأَصْلِ) الذي هو ضعفه منها، فإن كان ضعف الفاءِ قوبل بالفاءِ، وإن كان ضُعِّفَ العين قوبل بالعينِ، وإن كان ضُعِّفَ اللام قوبلَ باللامِ، فتقول في حلتيت فعليل، وفي سحنون فعلول، وفي مرمريس فعفعيل، وفي اغدودن افعوعل، وفي جلبب فعلل. وأجاز بعضهم مقابلةَ هذا الزائدِ بمثله، فتقول في حلتيت: فعليت، وفي سحنون: فعلون، وفي مرمريس: فعمريل، وفي اغدودن: افعودل، وفي جلبب: فعلب. ويلزم من هذا المذهبِ أمرانِ مكروهانِ: أحدهما تكثيرُ الأوزانِ مع إمكان الاستغناءِ بواحدٍ في نحو: صبّر وقتر وكثّر، فإن وزنَ هذه وما شاكلَها على القولِ المشهورِ فعل، ووزنها على القولِ المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل، وكذا إلى آخر الحروفِ، وكفى بهذا الاستثقالِ منفراً، والآخر التباسُ ما يشاكلُ تفعيلاً بما يشاكلُ مصدره فعللةً، وذلك أن الثلاثي المعتلَّ العين، قد تضعف عينه للإلحاقِ ولغير الإلحاقِ، ويتحد اللفظ به كبين مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التَّعدية، فعلى القصدِ الأولِ مصدره تبينة مشاكل دحرجة، وعلى القصدِ الثَّاني مصدره تبيين، ولا يعلمُ امتياز المصدرين إلا بعدَ العلم باختلافِ وزني الفعلين، واختلاف وزنِ الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهبِ المشهورِ (أشموني).

(قوله: واحْكُمْ بتَأْصِيل حُرُوفِ) الرباعي التي تكررت فاؤه وعينه، وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوطِ كحروفِ (سِمْسِم بكسرِ السينين، الحَبُّ المعروف، وبفتحهما الثعلب؛ قاله الفارضي.

(قوله: ونَحْوه) لأنَّ أصالة أحد المكررين فيه هما في مثاله السِّين الثَّانية، والميم الثَّانية واجبة تكميلاً لأقل الأصولِ، وليس أصالةُ أحدِهما أولى من أصالةِ الآخرِ، فحكمَ بأصالتِهما معاً.

(قوله: وَنَحْوه) من كلّ رباعيّ بني من حرفينِ مكرَّرين كصرصرٍ وجعجعٍ، فجميعُ حروفِها أصليّة، ولا يمكن الحكم بزيادةِ حرفٍ منها؛ إذ لو نقصَ منها حرف بقي مهملاً بلا معنى. وفي (التَّصريح) إذا بني الرباعي من حرفين، فإن لم يصح إسقاط ثالِثه، فالجميعُ أصلُ كسِمسِمٍ) بكسرِ السينينِ المهملتينِ،

(وَالخُلْفُ) ثابِتٌ (فِي) ما صَحَّ إسقاطُهُ (كَلَمْلِم) ....

أبو طالب

(**قوله: كلملم**) هذا على وزنِ دحرج من لمّ، وكذا كبكب من كبَّ، فإن الاشتقاقَ يدلُّ على الزيادةِ، وترجيحُ أحدهما للزيادةِ من غيرِ مرجحٍ يحملهم على القولِ بالأصالةِ.

الناصية

وزنه فعال؛ لأن أصالة الاثنينِ متحققةٌ، ولا بدَّ من ثالثٍ مكملٍ للأصولِ، وليس أحدُ الباقيين بأولى من الآخرِ، فحكم بأصالتهما. وحكى عن الخليلِ والكوفيين أن وزنَه فعفل تكررت فاؤه، وهو بعيد، (وإن صحَّ) إسقاط ثالثه (كلمه)، فإنه يصحُّ إسقاط ثالثه، (و) يقال (لمه) وهو أمر من لملمت بمعنى لممت، (فقال الكوفيون: ذلك الثالث) الصَّالح للسقوطِ (زائد مبدلٌ من حروف مماثل للثاني)، فأصل لملم على قولهم: لمم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا من أحدها حرفاً يماثل الفاء وردَ بأنهم قالوا في مصدرِ فعللة، ولو كان مضاعفاً في الأصلِ لجاء على التَّفعيلِ، (وقال الزَّجاج) من البصريين ذلك الثالث الصَّالح للسقوطِ، (زائد غير مبدل من شيء، وقال بقية البصريين أصل)، واختار بعضُ الشراح مذهبَ الكوفيينِ، وقال: إنه أولى من جعلِه ثنائياً مكرراً موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعفِ، كما يقولُ البصريون في أمثالِه كقضقضت وكفكفت وكبكبت. اهـ.

(**قوله: وَالْخُلْفُ**) أي: الاختلافُ بين النُّحاةِ ثابت فيما إذا صحَّ في الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالحٌ للسقوطِ.

(**قوله: والخلف... إلخ**) ظاهره أنه لا خلافَ في القسمِ الأولِ مع أن فيه خلافاً أشار إلى بعضُهم (سيوطي).

(**قوله: فِي ما صَحَّ إسقَاطُهُ**) أي: إسقاط ثالثه (كلمه)، فإنه يصحُّ إسقاط ثالثه، (و) يقال (لمه)، وهو أمرٌ من لملمت بمعنى لممت، (فقال الكوفيون ذلك الثَّالث) الصَّالح للسقوطِ (زائد مبدل من حرفٍ مماثل للثاني) فأصل لملم على قولهم لمم، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال، فأبدلوا من أحدها حرفاً يماثل الفاء ورد بأنهم قالوا في مصدره فعللة، واو كان مضاعفاً في الأصلِ لجاء على التَّفعيلِ، (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصَّالح للسقوط (زائد غير مبدل من شيء، وقال بقية البصريين أصل)، واختارَ بعضُ الشراح مذهبَ الكوفيين، وقال: إنه أولى من جعله ثنائياً مكرراً موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعفِ كما يقول البصريون في أمثاله كقضقضت وكفكفت وكبكبت. اهـ. وقد مرَّ، وسيأتي.

(**قوله: كَلَمْلِم**) أمر من لملم، وكبكب أمر من كبكبَ، فاللامُ الثَّانيةُ، والكاف الثَّانيةُ صالحان للسقوطِ، بدليلِ صحة كب، ولم، فقيل: إنه كالنوعِ الأولِ حروفه كلها محكوم بأصالتها، وإن مادة لملم وكبكب غير مادةِ لم وكب، فوزن هذا النَّوعِ فعلل كالنوعِ الأولِ، وهذا مذهب البصريين إلا الزّجاج. وقيل: إن الصَّالح للسقوطِ زائدٌ، فوزن كبكبَ على هذا فعكل، وهذا مذهب الزجاجِ.

بِكسرِ الثالِثِ وكَبْكِب، فالكُوفِيُّونَ الثالِثُ زائِدٌ مُبدَلٌ مِنْ حَرفٍ مُماثِلٍ لِلثّاني، والزَّجاجُ زائِدٌ غَيرُ مُبدَلٍ، وبَقِيَّةُ البَصرِيِّينَ أَصْلٌ. هذا وحُرُوفُ الزِّيادَةِ عَشَرةٌ جَمَعَها النّاظِمُ أَرْبَعَ مَرّاتٍ في بَيْتٍ، وهو:

أبو طالب

(**قوله: أربع مراتٍ**) أولها: هَنَاءٌ وتَسْلِيْمٌ، وثانيتها: تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ، وثالثتها: نِهَايَةُ مَسْؤُول، ورابعتها: أَمَانٌ وتَسْهِيْلٌ، وهذا البيت أحسنُ من قولِ الآخر:

سَأَلْتُ الحُرُوْفَ الزَّائِدَاتِ عَنِ اَسْمِها ... فَقَالَتْ ولم تَبْخَلْ: أَمَانٌ وتَسْهِيْلُ

الناصية

وقيل: إن الصَّالح للسقوطِ بدلٌ من تضعيفِ العينِ، فأصل لملم لَمّم، فاستثقل توالي ثلاثة أمثالٍ، فأبدَل من أحدِها حرف يماثلُ الفاء، وهذا مذهبُ الكوفيين، واختارَه الشّارح، ويرده أنهم قالوا في مصدرِه فعللة، ولو كان مضاعفاً في الأصل لجاءَ على التفعيلِ، فإن تكرر في الكلمةِ حرفانِ، وقبلهما حرفٌ أصلي كصمحمح وسمعمع حكم فيه، بزيادةِ الضعفينِ الأخيرين؛ لأن أقلَّ الأصولِ محفوظ بالأولين والسَّابقين، كذا قاله في (شرح الكافية). وقال في (التّسهيل): فإن كان في الكلمةِ أصلٌ غير الأربعة حكم بزيادةِ ثاني المتماثلاتِ. وثالثها: نحو صمحمح، ورابعها في نحو مرمريس. انتهى. فاتفقَ كلامه في نحو مرمريس، واختلف في نحو صمحمح، فوزنه في كلامه الأولِ على طريقة من مقابل الزّائد بلفظِه فعلمح، وفي كلامه الثّاني فعحمل، واستدلَّ بعضُهم على زيادةِ الحاءِ الأولى في نحو صمحمح، والميم الثّانية في نحو مرمريس، بحذفهما في التّصغيرِ، حيث قالوا: صميمح ومريريس. ونقل من الكوفيين في صمحمح أن وزنُه فعلّل، وأصلهُ صمحح أبدلوا الوسطى ميماً. ولما فرغَ من بيانِ ما يعرفُ به الزّائد من الأصلي، شرع في بيانِ ما تطرد زيادته من الحروفِ العشرةِ، فقال: (فَألفُ أكْثَرَ... إلخ) كما سيأتي. (أشموني).

(**قوله: بكَسر الثّالِث**) لصحّةِ حذفِ اللامِ الثّاني من لملِم فيقال: (لمّ) بتشديدِ الميمِ، فإنه بمعنى الجمع، وصحّة إسقاط الكافِ الثّاني، من كبكب فيقال: (كب) وهو بمعنى الصبِّ. (دشتي).

(**قوله: فالْكُوفِيُّونَ الثّالِثُ زائِدٌ مُبدَلٌ.. إلخ**) يعني أن اللام الثّاني في (الملم) كان في الأصلِ ميماً، فاللام بدل عن الميم، والكافِ الثّاني في (كبكب) أصلُه الباء، والكافُ بدل عنه، فأصلهما (لمّم)، و(كبّب) بتشديدِ الميمِ الأول والباءِ الأولِ، فحذراً من توالي حروفٍ مماثلة أبدلوا الميمَ باللامِ، والباءَ بالكافِ فصار لملم وكبكب (دشتي).

(**قوله: هَذَا وحُرُوفُ الزِّيادَةِ**) أي الّتي قَد تَقَعُ زَائِدَةً، ولا تَقَعُ زائِدَة غيرهَا مِن الْحُرُوفِ، وَلَيسَ مَعنى الزِّيادَةِ، أنّها دَائِماً تكونُ زَائِدَةً. وهي الْهَاء، والنُّون، والأَلِف، والْهَمزة، والْوَاو، والتّاء، والسِّين، واللّام، واليَاء، والْميم.

هَـنَـاءٌ وَتَـسْـلِـيـمٌ تَـلا يَـوْمَ أُنْـسِـهِ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ نِـهَـايَـةُ مَـسْـؤُولٍ أَمَـانٌ وَتَـسْـهِـيـلُ

أبو طالب

وقد ركب من الحروف الزوائد العشرةِ اثني عشر تركيباً، أربعة منها ما في البيتِ والخامسِ والسادس سألتمونيها، واليوم تنساه، حكى أنَّ تلميذاً سأل شيخه عن الحروف الزوائد، فقال الشيخ: سألتمونيها، فزعم التِّلميذ أنَّه أحالها على ما أجابَ به التَّلامذة قبل ذلك، فقال: ما سألناك إلا هذه الكرة، فقال الشَّيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا أنساه، زاعماً أنَّ الشَّيخَ أخبره عن نسيانه، فقال الشيخ: يا أحمق قد أجبتك مرتين وما فهمت، والسَّابع هويت السِّمان، حكي أنَّ المبرد سأل المازني عنها، فأنشد هذا البيت:

هَـوِيـتُ الـسِّـمَـانَ فَـشَـيَّـبْـنَـنِـي ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وقَـدْ كُـنْـتُ قِـدْمـاً هَـوِيْـتُ الـسِّـمَـان

فقال المازني للمبرد: أنا سألتك عن الحروفِ الزوائد، وأنت تنشدني الشِّعر، فقال المازني: قد أجبتك مرتين وما فهمت، والثامن «يا أوس هل نمت» والتاسع لم يتناسهوا، والعاشر هم يتساءلون، والحادي عشر ما سألت يهون، والثاني عشر التمسنا هو.

(**قوله: هناء وتسليم**) الهناء مقصوراً بفتحِ الفاءِ ضد غصة الطَّعام، ومده هنا للضَّرورةِ، وإكمال الحروفِ، وأريد به هنا العيشُ والتسليمُ جعل الشيء سالماً. والمرادُ هنا سالماً من ألم الفراق،

الناصية

وفي (التَّصريح) النوع الثَّاني) من نوعي الزائدِ، وهو ما زيدَ لغيرِ تكرارٍ (مختصٌ بأحرفٍ عشرة)، جمعت في كلمات مراراً، وهي: هم يتساءلون، يا هول استنم، اسلمني وهاء، هويت السمان، أهوت سليمان، سألتمونيها، (وجمعها النَّاظم في بيتٍ واحدٍ أربع مراتٍ، فقال:

هَـنَـاءٌ وَتَـسْـلِـيْـمٌ تَـلَا يَـوْمَ أُنْـسِـهِ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ نِـهَـايَـةُ مَـسْـؤُوْلٍ أَمَـانٌ وَتَـسْـهِـيْـلُ)

وينبغي أن يعدوا الشينِ المعجمة في نحو اكرمنكش في خطاب المؤنث، فإن قالوا هذه مختصَّة بالوقفِ، قلنا: وهاء السَّكت كذلك. وخصت هذه الأحرف بالزيادةِ دون غيرِها؛ لأن أولى ما زيد حروف المدِّ واللين؛ لأنها أخفُّ الحروفِ، وغيرها من الأحرفِ العشرةِ يرجع إليها، فالهمزةُ مجاورة للألفِ في المخرجِ، وتنقلب إلى حرفِ اللين عند التخفيفِ، والهاء أيضاً مجاورة للألفِ في المخرجِ والميم من مخرجِ الواوِ، وهو الشفةُ وفيها غنة، والنُّون فيها غنة تمد في الخيشومِ امتداد الألفِ في الحلقِ، والتاء حرف مهموس أبدلت من الواوِ في تجاه، والسين حرف مهموس فيه صفير، ويقرب مخرجه من مخرجِ الياءِ، واللام وإن كانت حرفاً مهجوراً، لكنها تشبه النونَ وقريبةٌ من مخرجِها، وأسباب الزِّيادة سبعة: الإلحاق نحو كوثر، والدلالة على معنًى كحرفِ المضارعةِ، وإمكان النطقِ كهمزةِ الوصلِ، وهاء السكتِ في قه، وبيان الحركةِ كسلطانيه، والمد ككتاب، والعوض كزنادقة، والتكثيرِ كقبعثرى، قاله ابن عصفور.

(**قوله: وهو هَناء. . . إلخ**) المرَّات الأربعة هكذا بين قوسينِ (هناء وتسليم)؛ (تلا يوم أنسه) (نهاية مسؤول) (أمان وتسهيل). في كُلِّ وَاحدة مِن هذِهِ الْجمل الأربع اجْتَمَعَتْ حروفُ الزِّيادَةِ الْعَشْر.

فَـأَلِـفٌ أَكْـثَـرَ مِـنْ أَصْـلَـيْـنِ صَـاحَـبَ زَائِـدٌ بِـغَـيْـرِ مَـيْـنِ
وَالْـيَـا كَـذَا وَالْـوَاوُ إِنْ لَـمْ يَـقَـعَـا كَـمَـا هُـمَـا فـي يُـؤْيُـؤٍ وَوَعْـوَعَـا

(فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صاحَبَ زائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ) كَأَلِفِ حاجِب بِخِلافِ أَلِفِ قالَ (وَاليا كَذا وَالواوُ) يَكُونانِ زائِدَيْنِ ....

أبو طالب

ومفعول تلا محذوف أي تلا مقابليهما. أو اليوم مفعوله توسعاً، وباقي البيتِ مستأنفة من مبتدأ وخبر، والمرادُ بالأمن الأمان من شدائد الفراقِ، وبالتَّسهيلِ جعل الوصالِ أسهل للحبيبِ، ويمكن حمل هذا البيتِ على معانٍ أخر.

(قوله: صاحب زايد) صاحب ماضٍ من المصاحبةِ، فاعله عائد إلى الألفِ، ومفعوله قوله أكثر من فعلين.

الناصية

(قوله: فألف) أراد الألف اللينة، وأما الهمزة فستأتي.

(قوله: فَأَلِفٌ... إلخ) يعني إذا وقع الألف في كلمة، وكان مع الألفِ في تلك الكلمة أكثر من حرفينِ أصليين، بأن كانت ثلاثة أو أكثر فالألف زائدة، وتقدير البيت هكذا، (فألف صاحب أكثر من حرفين زائد). وفي (الأشموني) إن فألفٌ مبتدأ، والجملة بعده صفة له، وزائد خبره. والمين: الكذب، أي: إذا صحبت الألف، أكثر من أصلين حكم بزيادتها؛ لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دلَّ الاشتقاقُ على زيادتِها فيه، فيحمل عليه ما سواه، فإن صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة، بل بدلاً من أصل ياء أو واو نحو رمى، ودعا، ورحا، وعصا، وباع، وقال، وناب، وباب، وما ذكره إنما هو في الأسماءِ المتمكنةِ والأفعالِ، أما المبنياتُ والحروفُ فلا وجه للحكمِ بزيادتِها فيها؛ لأن ذلك إنما يعرفُ بالاشتقاق وهو مفقود، وكذلك الأسماءُ الأعجمية كإبراهيم وإسحاق. واعلم أن الألفَ لا تزاد أولاً؛ لامتناعِ الابتداءِ بها، وتزاد في الاسمِ ثانية نحو ضاربٍ، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبلى، وسِرداح. وخامسة نحو انطلاق، وجِلبلاب. وسادسة نحو قبعثرى، وسابعة نحو أربُعاوى. وتزاد في الفعلِ ثانية نحو قاتل، وثالثةٌ نحو تغافل، ورابعةٌ نحو سلقى، وخامسة نحو اجأوى، وسادسة نحو اعرندى.

(قوله: كَأَلِف حاجب... إلخ) لأنه صاحبُ ثلاثِ حروفٍ أصليّة الحاء والجيم والباء.

(قوله: بِخِلَافِ أَلِف قَالَ)؛ لأنه صاحب حرفين القاف واللام.

(قوله: وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ... إلخ) أي: مثل الألفِ في كلاً منهما إذا صحبَ أكثر من أصلينِ حكم بزيادتِهِ بِشُرُوط، **الأول**: أَنْ يكونَا مَعَ ثَلاثةِ حُرُوفِ أصليةٍ أَوْ أكثَر مِن ثَلَاثةٍ. **الثَّاني**: أَنْ لا يكونَا مُكرَّرَيْنِ.

إذا صَحِبا أَكثَرَ مِن أَصْلَيْن (إنْ لَمْ يَقَعا) مُكَرَّرَيْنِ وَلَم يُصَدَّرِ الواوُ مُطلَقاً ولا الياءُ قَبلَ أَربعةِ أُصُولٍ في غَيرِ المُضارِعِ نَحوَ صَيْرَف وقَضِيب وعَجُوز وجَوْهَر، فَإنْ لَم يَصْحَبا أَكثَرَ مِن أَصْلَيْنِ

أبو طالب

(**قوله: ولا الياء**) أي: ولم يصدر الياء.

(**قوله: نحو صيرف**) كجعفر للرجلِ المحيل، أو الماهرِ في الأمورِ، والقضيب: آلة الرجولية، وسعف الشجرِ والإبل والأنثى غير المعلمة، والأول مثال لما زِيد بين الفاءِ والعين، والثَّاني لما زِيد بين العينِ واللامِ، وكذا المثالانِ الأخيران.

الناصية

الثالثُ: أن لَا تكونَ الْوَاوُ صَدرَ الكلام، فإنَّ الْواوَ لا تُزَادُ في صَدرِ الكلام مطلقاً، وأنْ لا تكونَ الياءُ صَدَرَ الكلام قَبلَ أَربعة حرُوفٍ أَصلية، فإنَّ اليَاءَ لا تُزَادُ صدرَ الكَلَام إذَا كَانَت بَعدَهَا أَربعةَ حرُوفٍ أصليةٍ. هَذَا الشَّرطُ الثَّالِث في غيرِ المضارعِ؛ لأنَّه تُزَاد الواوُ واليَاءُ في الْمُضارع حَتَّى في صَدرِ الكلام وحَتَّى إذَا كان بَعدَها أَربعةُ حروفٍ أَصلية يريد في (التَّصريح) (تزاد الواو والياء) أختُها (بثلاثةِ شروطٍ أحدُها ما ذكر في الألفِ)، وهي أن تصحب أكثر من أصلينِ، (والثَّاني أن لا تكون الكلمة) التي هما فيها (من بابِ سمسم) من الرُّباعي المضاعفِ، (والثالثُ أن لا تتصدَّر الواو مطلقاً) سواء كانت قبل أربعة أصولٍ أم لا، (ولا) تتصدَّر (الياء قبل أربعةِ أصول في غير مضارعٍ، وذلك نحو صيرف وجوهر) في زيادتهما ثانيتين، (وقضيب وعجوز) في زيادتِهما ثالثتين، (وحذرية وعرقوة) في زيادتهما رابعتين، والحِذْرية بكسرِ الحاءِ المهملةِ، وسكونِ الذالِ المعجمةِ، وكسر الراء: قطعةٌ من الأرضِ غليظة، والعَرْقوة بفتحِ العين المهملةِ وسكون الراءِ وضمِّ القافِ: الخشبة المعترضة على رأسِ الدلو.

(**قوله: إذا صحبا أكثر من أصلينِ**) كما في قتيلٍ ومقتولٍ.

(**قوله: إن لم يقعا... إلخ**) أي: ولم تصدَّر الواو مطلقاً عند الجمهورِ، ولا الياء قبل أربعةِ أصولٍ في غير المضارعِ، كما سيذكر الشَّارح كل ذلك.

(**قوله: إنْ لَمْ يَقَعَا... إلخ**) فإذا وقع الواو في الصَّدر لا يكون زائداً، سواء كان قبلَ أربعةِ أحرفٍ أو أقلَّ.

(**قوله: ولَا الْيَاء قَبلَ اربعةِ أُصُول... إلخ**) يعني إذا وقع الياء في الصَّدرِ قبل أربعةِ أحرفٍ أصول، فلا يكون زائداً إلّا في المضارعِ إذا صدَّر أربعةَ أصولٍ كيدحرج، فيكون زائداً (دشتي).

(**قوله: نَحوَ صَيْرَف... إلخ**) فالأمثلة الأربعةُ كلّها واحدة لشرائطِ الزِّيادة، وإنّما كرَّر المثال للإشعارِ بأنّ الياء الزائدة قد تقعَ بين الفاءِ والعينِ كالأوّل، وقد تقع بين العين واللام كالثَّاني، والواو الزائدة أيضاً كذلك كما في الأخيرين. وفي (شرح الشيرازي) هَذه الأَمثلةُ الأربعةُ: اليَاءُ والواوُ فيهَا زَائِدَتَان لِوُجُودِ الشَّرائِطِ الثَّلاثةِ فيها: ١ ـ فالْحروفُ الأَصليةُ فيهَا ثَلاثةٌ. ٢ ـ ولَم تُكَرَّرُ اليَاءُ والواوُ

كبَيْت وسَوْط، أَوْ وَقَعا مُكَرَّرَيْنِ (كما هُما فِي يُؤْيُؤ) لِطائِرٍ (وَوْعَوْعا) بِمَعنى صَوَّتَ، ....

أبو طالب

(قوله: ورنتل) هو اسمٌ لبشر، ويستعور اسمُ موضعٍ أو شجرٍ.

الناصية

فيهَا. ٣ ـ وليستِ الوَاوُ والياءُ صَدرَ الكلامِ. وإنَّمَا جَاءَ بِمِثَالَيْنِ لِلْيَاءِ الزَّائِدَة، ومِثَالَيْنِ لِلْوَاوِ الزائدة، أحَدُهُمَا لِلزِّيَادَة بَينَ الفاءِ والْعَيْنِ (صَيْرَف ـ جَوْهَر) والثَّاني لِلزِّيَادَة بَينَ الْعَيْنِ واللَّام (قَضِيب ـ عَجُوز) (صَيْرَف) يُقالُ للرجُلِ الْمحيل (قَضِيب) يعني: آلَة الرُّجُوْلَةِ أوِ الْعَصَا (عَجُوز) الْكَبيرُ الْعُمرِ (جَوْهَر) الْحَجَرُ الثَّمينُ كالْعَقيقِ، والزُّمُرُّدُ ونَحوهُما، وجَمعُهُ (جَوَاهِر).

(قوله: كبَيْت وسَوْطٍ) يَاءُ (بَيْت)، ووَاو (سَوْط) أصلِيّانِ لا زَائِدَيْنِ، لِفقدِ الشَّرطِ الأَول لأَنَّهمَا مَعَ حَرْفَيْن أصلِيِيْن لا ثَلَاثة (شيرازي).

(قوله: كَمَا هُمَا) أي: كالواوِ والياء في المثالينِ.

(قوله: كما هما . . . إلخ) أي وقوعاً مثل الوقوع الذي هما واقعان عليه في يؤيؤ، ووعوعا إن جعلت ما موصولاً اسمياً، أو وقوعاً كوقوعهما في يؤيؤ، ووعوعا إن جعلت موصولاً حرفياً (صبان).

(قوله: لِطَائِرٍ) اسمُ طائرٍ ذي مخلبٍ يشبه الباشق.

(قوله: بِمَعنى صوّت) فهذا النوعُ يحكمُ فيها بأصالةِ حروفه كلها، كما حكم بأصالةِ حروف سمسم، والتَّقسيم السابق في الألفِ يأتي هنا أيضاً. فتقولُ كلٌّ من الياءِ والواوِ له ثلاثةُ أحوالٍ: فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيتٍ وسوطٍ، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتِها، فهو زائدٌ إلا في الثنائي المكررِ كما تقدَّم في المتنِ، وإن صحبَ أصلين وثالثاً محتملاً، فإن كان المحتملُ همزةً أو ميماً مصدرة حكم بزيادةِ المصدرِ منهما، وأصالة الياء والواوِ نحو أيدع، ومزود؛ إلا أن يدلَّ دليل على أصالةِ المصدرِ وزيادتهما، كما في أُولق عند من يقولُ: أُلق فهو مألوق، أي: جن فهو مجنونٌ، وكما في أبطل لما تقدَّم من قولِهم فيه أطل، أو أصالة الجميعِ كما في مريم ومدين، فإن وزنهما فعلل لا فعيل؛ لأنه ليس في الكلامِ، ولا مفعل وإلا وجبَ الإعلال. وإن كان المحتملُ غيرهما حكم بأصالتهِ وزيادة الياءِ والواوِ، ما لم يدلَّ دليلٌ على خلافِ ذلك، كما في نحو يهير وهو الحجرُ الصلبُ. وقال ابن السَّراج: اليهيَّر: اسمُ من أسماءِ الباطلِ، قال: وربما زادوه ألفاً، فقالوا: يهيري. وقيل: هو السرابُ، يقال: أكذب من اليهيَّر أي: من السرابِ، فإنه قضى فيه بزيادةِ الياءِ الأولى دون الثَّانيةِ؛ لأنه ليس في الكلامِ فعيل، ولا خفاءٌ في زيادتها في نحو يحمر، وكما في عِزويت وهو اسمُ موضعٍ. وقيل: هو القصيرُ أيضاً، فإنه قضى فيه بأصالةِ الواوِ وزيادةِ الياءِ والتاءِ؛ لأنه لا يمكنُ أن يكون وزنه فعويلاً؛ لأنه ليس في الكلامِ، ولا فعويتا؛ لأن الكلمةَ تصيرُ بغيرِ لامٍ، فتعين أن يكونَ وزنه فعليتا مثل عفريت. واعلم أن الياء تزادُ في الاسم: أولى نحو يلمع، وثانيةً نحو ضيغم، وثالثةً نحو قضيب، ورابعةً نحو حِذرية، وخامسةً نحو سُلَحْفِية. قيل: وسادسةً نحو

أَوْ تَصَدَّرَ الواوُ كوَرَنْتَل، أَوِ الياءُ قَبلَ أَربعةِ أُصُولٍ كَيَسْتَعور ....

أبو طالب

....

الناصية

مَغناطيس، وسابعةً نحو خُنزوانية. وتزاد في الفعلِ: أولى نحو يضرب، وثانيةً نحو بيطر، وثالثةً عند من أثبت فعيل في أبنيةِ الأفعالِ نحو رهيأ، ورابعةً نحو قلسيت، وخامسةً نحو تقلسيت، وسادسةً نحو اسلقيت. والواو تزاد في الاسمِ: ثانيةً نحو كوثر، وثالثةً نحو عجوز، ورابعةً نحو عَرقُوة، وخامسةً نحو قلنسوة، وسادسةً نحو أربعاوي. وتزاد في الفعلِ: ثانيةً نحو حوقل، وثالثةً نحو جهور، ورابعةً نحو اغدودن، هَذَا يَاءُ (يُؤْيُؤ)، ووَاوُ (وَعْوَع) أصليّانِ لا زَائِدَيْنِ لِفقدِ الشرطِ الثَّاني؛ لأنَّهما مكرَّرَانِ، (وَعْوَعَ) السَّبُعُ، أَيْ: صَاح (أشموني).

(**قوله: كوَرَنْتَل**) أي: الشَّرّ. وفي (التَّصريح) الوَرنْتَل بفتحِ الواوِ والراء المهملةِ وسكون النونِ وفتح التاء المثناة فوق: النسر، وزعم قوم أن الواو فيه زائدةٌ وهو ضعيف؛ إذ لا نظير لذلك، والصَّحيح أن الواوَ أصلية، ولم يذكره الجوهري، واختلف في لامِه فقيل: زائدة، وإليه ذهب الفارسي وابن مالك، وقيل أصلية، وعلى القولين وزنه فعنلل، إلا أن اللامَ الأخيرةَ على الأولِ زائدة، وعلى الثَّاني أصلية، وفي (الأشموني): مذهب الجمهورِ أن الواوَ لا تزاد أوّلاً، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة، فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرّق إليها الهمزُ؛ لأن الاسمَ يضمُّ أوله في التَّصغيرِ، والفعل يضمُّ أوله عند بنائِه للمفعولِ، فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزةً رفضوه؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبسِ. وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيلِ الندورِ؛ لأن الواوَ لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وهو ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى بناءِ وفنعل وهو مفقود. والصَّحيح أن الواوَ أصلية، وأن اللامَ زائدةٌ مثلها في فحجل بمعنى فحجَّ، وهِدْمِل بمعنى هدم، فإن لزيادةِ اللامِ آخراً نظائر بخلافِ زيادةِ الواو أولاً.

(**قوله: أَو اليَاء قَبلَ أَربعةِ أُصُول**) أي: إذا تصدرت الياء، وبعدها ثلاثة أصولٍ، فهي زائدةٌ كما سبق في يلمَع، وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصولٍ في غيرِ المضارعِ، فهي أصل كالياءِ في يستعُور، وهو اسم مكان بالحجازِ، وهو أيضاً: اسم شجرٍ يستاك به؛ لأن الاشتقاقَ لم يدلّ على الزيادةِ في مثله إلا في المضارعِ كيدحرج. انتهى.

(**قوله: كيستعور**) بمثناة تحتانية، فسين مهملة، فمثناة فوقانية، فعين مهملة، فواو فراء مهملة، فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصَّحيح؛ لأن الاشتقاقَ لم يدل على الزيادةِ في مثله إلا في المضارعِ نحو يدحرج، وهو شجر يتسوك بعيدانها، قاله المرادي، وقال الجوهري: اسم موضع عند حرة المدينة، وكساء يجعل على عجزِ البعيرِ، واسم من أسماء الدواهي، يقال: ذهب في اليستعور أي في الباطل، قاله الجاربردي.

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

فَأَصْلانِ.

(وَهكَذا هَمْزٌ وَمِيمٌ) يَكُونانِ زائِدَيْنِ، إنْ (سَبَقا ثَلاثَةً) فَقَطْ ......

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: كَيَسْتَعُور**) فإنّه على وزنِ فعللول فالسِّين والتاء والعين والرَّاء كلّها أصليّة، والياء صدّر هذه الأربعة الأصول، فهو أصلٌ وليس بزائد. (دشتي).

(**قوله: فَأَصْلَانِ**) أي: فالواو والياء في هذه الموارد أصلان، وليسا زائدين.

(**قوله: وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ... إلخ**) أي: الهمزة والميم متساويتان في أن كلاً منهما إذا تصدّر، وبعده ثلاثةُ أحرفٍ مقطوع بأصالتها، فهو زائدٌ نحو: أحمد ومسجد؛ لدلالةِ الاشتقاقِ في أكثر الصُّور على الزيادة، فحمل عليه ما سواه، فخرجَ بقيد التصدرِ الواقع منهما حشواً أو آخره، فإنه لا يقضي بزيادته إلا بدليلٍ كما سيأتي بيانه، وبقيد الثَّلاثة نحو: أكلَ ومهدَ، ونحو: إصطبل ومرزجوش، وبقيدِ الأصالةِ نحو: أمان ومعزى، وبقيد التَّحقق نحو: أرطى، فإنه سمعَ في المدبوغِ به مأروط ومرطى، فمن قال مأروط جعلَ الهمزةَ أصليةً، والألفَ زائدةً، ومن قال مرطى جعلَ الهمزةَ زائدةً، والألفَ بدلاً من ياءٍ أصليةٍ، فوزنه على الأولِ فعلى وألفه زائدة للإلحاقِ، فلو سمَّى به لم ينصرف للعلميةِ، وشبه التأنيث، ووزنه على الثَّاني أفعل، فلو سمَّى به لم ينصرف للعلميةِ ووزن الفعلِ، والقولُ الأولُ أظهر؛ لأن تصاريفَه أكثرُ، فإنهم قالوا: أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى، وأرطت الإبل؛ إذا أكلته، وآرطت الأرض؛ إذا أنبتته، وقيل أيضاً: أرطت الأرض إذا أنبتت الأرطى، وكذا الأولق؛ لأنه قيل: هو من أَلِق فهو مألوق إذا جنَّ، فالهمزةُ أصلٌ والواو زائدةٌ، وقيل: هو من وَلَق إذا أسرع، فالهمزةُ زائدةٌ والواوُ أصلٌ ووزنه أفعل، والأول أرجحُ، وكذا الأَوْتكى لنوعٍ من التمرِ رديء دائر بين أن يكونَ وزنه أفعلى كأجفلى وفوعلى كخوزلى، ويخرج به أيضاً نحو: موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة، ولكن الأرجح الزيادة كما مر (أشموني).

(**قوله: وهكذا همز... إلخ**) اعترض بأنه كان ينبغي للمصنفِ أن يقولَ ثلاثة فقط، ليخرج ما سبق أكثر كإصطبل ومرزجوش، وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبقَ نحو يؤيؤ ووعوع، بعدَ تنصيصه أولاً على مسألة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر، وبأنه كان ينبغي أن ينصَّ على أن الميمَ التي في أول اسمِ فاعل الفعل الحاوي أربعة أحرفٍ فأكثر، واسم مفعوله، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان زائدة، سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر، وأن الهمزة تقع في أولِ الفعلِ زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثةِ أصولٍ (صبان).

(تَأْصِيلُها تَحَقُّقا) كَإِصْبَع ومَجْذَع، فَإِنْ لَم يَسبِقا، أَوْ سَبَقَا أربعةً أَوْ ثَلاثَةً لَم يَتَحَقَّقْ أَصالَتُها فَأَصْلانِ.

أبو طالب

(قوله: ومَجْذَع) هذا إمَّا بفتح الميمِ وسكونِ الجيمِ، وفتح الذالِ المعجمةِ مصدرٌ ميمي بمعنى الأخذ، والمد، وتخليةُ الفرسِ بلا علوفة، وإمَّا بالخاءِ المعجمةِ والدالِ المهملةِ فبمعنى الخدعةِ، وإن كان بضمِّ الميمِ وفتح الخاءِ المعجمةِ كذلك فبمعنى الخزانة، وبضمِّ الميمِ وتشديدِ الجيمِ كذلك فبمعنى الذليلِ.

الناصية

(قوله: تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقَا) أي: يكون أصليّتها ثابتة.

(قوله: كَأَصْبَع ومَجْذَع) فهمزةُ إصبع زائِدَةٌ، لأَنَّ بَعدَها (صبع) كُلُّهَا أَصلية، وهَكذَا ميم (مَجْذَع).

هذا ومحل الحكم بزيادةِ ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالةِ من اشتقاق ونحوه، فإن عارضه دليلٌ على الأصالةِ عُمِلَ بمقتضى الدَّليل، كان في ميم مِرجل ومغفور ومرعزى، حكم بأصالتها على أنَّ بعدها ثلاثة أصولٍ، أما مِرجل فمذهبُ سيبويه، وأكثرُ النحويين أن ميمَه أصلٌ لقولِهِ: مرجل الحائك الثوب؛ إذا نسجه موشى بوشي، يقال له: المراجل، قال ابن خروف: الممرجل: ثوب يعمل بداراتٍ كالمراجل، وهي قدور النحاس، وقد ذهبَ أبو العلاءِ المعري إلى زيادةِ ميم مرجل اعتماداً على الأصلِ المذكورِ، وجعل ثبوتها في التَّصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنةِ، وتمندل من المنديل، وتمدرع إذا لبس المِدرعة، والميم فيها زائدةٌ، ولا حجةَ له في ذلك؛ لأنَّ الأكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع، قال أبو عثمان: هو الأكثر في كلامِ العربِ. وأما مغفور فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما أن الميمَ زائدةٌ، والآخر أنها أصل، لقولِهم ذهبوا يتمغفرون، أي: يجمعون المغفورَ، وهو ضربٌ من الكمأةِ. وأما مرعزى، فذهبَ سيبويه إلى ميمَه زائدةٌ، وذهب قومٌ مِنهم النَّاظم في غير هذا الكتابِ إلى أنها أصل لقولهم: كساء ممرعز دون مرعز، وكما في همزةِ إمعة، وهو الذي يكون تبعاً لغيره لضعفِ رأيه، والذي يجعلُ دينه تبعاً لدين غيره، ويقلده من غير برهانٍ، حكم بأصالةِ همزتهِ على أن بعدَها ثلاثة أصولٍ، فوزنه فعلة لا أفعلة؛ لأنه صفةٌ وليس في الصِّفات أفعلة. وإمرة مثل إمعة وزناً ومعنًى وحكماً؛ وهو الذي يأتمر لكل من يأمره لضعفِ رأيه، ويقال أيضاً إمع وإمر (أشموني).

(قوله: فَإِنْ لَم يسبقا . . . إلخ) فمثال عدم السَّبق نحو (كتأبيل) كخزعبيل: اسم موضعٍ باليمنِ، و(ضرغام) اسمٌ للأسدِ، ولسبق أربعة فصاعداً نحو (مرزجوش) بقلة طيّبة الرائحة، و(إصطبل) مربط الحيوانات، وللسبق على ثلاثةٍ لم يتحقَّق أصالتها، نحو (أفكل) للرعشةِ، للجهلِ بأصالة حروفهِ الثَّلاثة بعد الهمزةِ، إذ يعلمُ أنّه على أفعل، فتكونُ الثَّلاثة أصلية، أو فعكل فتكونُ الكاف زائدة، و(مهيد) على

كَـــذَاكَ هَـــمْـــزٌ آخِـــرٌ بَـــعْـــدَ أَلِـــفْ أَكْـــثَـــرَ مِـــنْ حَـــرْفَـــيْـــنِ لَـــفْـــظُـــهَـــا رَدِفْ

(كَذاكَ هَمْزٌ آخِرٌ) يَكُونُ زائداً إذا وَقَعَ (بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ) أَصْلَيْنِ (لَفْظُها رَدِفْ) كحَمْراء وعَلباء، فَإِنْ وَقَعَ بَعدَ أَلِفٍ قَبلَها أَصْلانِ فَقَط كَسماء فَأَصْلٌ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

فعيلٍ علماً لشخصٍ، إذ لا يعلم أنه (فعيل)، فتكون الياءُ زائدة، أو اسمُ مفعولٍ من (هاد)، فتكون الثّلاثةُ أصليّة. ففي هذه المواردِ الثّلاثةِ تكون الهمزةُ والميم أصليّين لا زائدتين (دشتي). وفي (الشيرازي) فـ (قَرّاء ـ وضِرْغَام) الْهَمزة والْميمُ لَيسا سَابِقيْنِ وإنّما في الأخير، فَهما أصليَّان و(إصْطَبْل ومَرْزنْجوش) الْهمزةُ والميمُ سَبَقَا أربعةً لَا ثَلاثةً، فهَمَا أصليَّان، و(أمُور ـ ومَيِّت) الْهمزةُ والْميمُ سَبَقَا ثلاثةً، ولكنْ غيرَ معلومٌ أصَالَتُهَا فَهمَا أصليَّان، أفهم قوله (أو سبقا) أنهما لا يحكمُ بزيادتِهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليلٍ، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألفِ وقبلها، أكثر من أصلين، كما في حمراء فإنَّ همزته زائدةٌ، وإن كانت في الآخر كما سيأتي في كلامِهِ، كذاك همز آخرُ بعد ألف. . . إلخ.

(**قوله: كَذَاكَ هَمْزٌ آخِر. . . إلخ**) أي: يحكم بزيادةِ الهمزةِ أيضاً باطراد إذا وقعت آخراً بعد الألفِ قبل تلك الألف أكثر من حرفين، نحو حمراء وعلباء وقرفصاء، فخرجَ بقيدِ الآخر الهمزة الواقعة في الحشوِ، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخراً، وليست بعد ألف، فإنه لا يقضي بزيادة هاتين إلا بدليلٍ كما سبقَ في حطائط واحبنطأ، وبقيد أكثر من حرفينِ نحو ماء وشاء وكساء ورداء، فالهمزة في ذلك ونحوه أصل، أو بدلٌ من أصلٍ لا زائدة (أشموني).

(**قوله: يَكُونُ زَائداً. . إلخ**) يعني الهمزة تكون زائدةً إذا وقعت بعد ألفٍ، والألفُ كان واقعاً بعد أكثر من حرفين أصلين فهمزة (حمراءَ) زائدة؛ لوقوعِها بعد ألفٍ، والألف بعد ثلاثةِ حروفٍ أصلية (دشتي).

(**قوله: أكثر**) مفعول ردف وقوله لفظها، أي: الألفُ. هذا ومقتضى قوله أكثر من حرفينِ، أن الهمزةَ يحكمُ بزيادتِها في ذلك سواء قطع بأصالةِ الحرفِ التي قبل الألفِ كلها، أم قطع بأصالة حرفينِ، واحتمل الثّالث وليس كذلك؛ لأنَّ ما آخره همزةٌ بعد ألفٍ بينها، وبين الفاءِ حرف مشدَّد نحو سُلاء وحواء، أو حرفانِ أحدهما لين نحو زِيزاء وقوباء، فإنه محتملٌ لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلينِ، أو اللين والعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالاً وحواء فعالاً من الحواية، وإن جعلت زائدةً كان سلاء فعلاء، وحواء فعلاء من الحوة، فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليلٍ حكم به وأُلغِيَ الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذي يعاني الحيات، والأولى في سلاء أن تكونَ همزته أصلاً؛ لأن فعالاً في النباتِ أكثر من فعلاء، فلو قال الناظم أكثر من أصلينِ لكان أجود. اهـ (صبان).

وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

(وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ) فَيَكُونُ زائِداً إذا وَقَعَ بَعدَ أَلِفٍ قبلَها أكثَرَ مِن أَصْلَيْنِ كنَدْمانٍ بِخِلافِ رِهان، وهِجان.

أبو طالب

(قوله: بخلاف رِهان وهجان) الرهانُ بالراءِ المهملةِ المكسورةِ بمعنى الرهنِ، والهجانِ بكسر الهاء جمع هجينٍ وهو القبيحُ، ومن كان أبوه حراً دون أمه، وفرس كان أبوه عربياً دون أمِّه.

الناصية

(قوله: وَالنُّونُ في الآخِرِ كالهَمْزِ... إلخ) أي: فيقضي بزيادتها بالشَّرطين المذكورين في الهمزةِ، وهما أن يسبقها ألف، وأنْ يسبق تلك الألفَ أكثرُ من أصلينِ نحو عثمانَ وغضبانَ، بخلافِ نحو أمانٍ وزمانٍ ومكانٍ، ويشترطُ لزيادةِ النُّونِ مع ما ذكر أن تكونَ زيادة ما قبل الألفِ على حرفينِ ليست بتضعيفِ أصلٍ، فالنُّون في نحو جنجان أصل لا زائدة. وهذا الشَّرط مستفادٌ من قوله سابقاً، **واحكم بتأصيلِ حروف سمسم**، وقد اقتضى إطلاقه أن يقضي بزيادةِ النُّونِ عيناً، فيما يتوسَّط فيه بين الألفِ والفاءِ حرفٌ مشدَّد، نحو حسان ورمان أو حرف لين نحو عقيان وعنوان، وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور، فإنهم يحكمون بزيادة النونِ في مثل حسان وعقيان، إلا أن يدلَّ دليلٌ على أصالتها، بدلالةِ منع صرف حسان على زيادةِ نونه في قولِ الشَّاعرِ:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنِّي مُغَلْغَلَةً تَدُبُّ إِلَى عُكَاظِ

لكنه ذهب في (التسهيل) و(الكافية) إلى النُّون في ذلك كالهمزةِ في تساوي الاحتمالينِ، فلا يلغى أحدهما إلا بدليلٍ، فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك، وهذا مذهبٌ لبعضِ المتقدِّمينِ، وزادَ بعضُهم لزيادتها آخراً شرطاً آخر، وهو أن لا تكونَ في اسمِ مضمومِ الأول مضعف الثَّاني اسماً لنباتٍ، نحو رُمَّانَ، فجعلها في ذلك أصلاً؛ لأن فعالاً في أسماءِ النباتِ أكثرُ من فعلالٍ، وإلى هذا ذهب في (الكافية) حيث قال:

فمل عن الفعلال والفعلاء في النبت للفعّال كالسلاء

وردّ بأن زيادةَ الألفِ والنُّون آخراً أكثر من مجيء النباتِ على فعالٍ، ومذهبُ الخليل وسيبويه أن نونَ رمان زائدةٌ، قال سيبويه، وسألته يعني الخليل عن الرُّمانِ إذا سمي به، فقال: لا أصرفُه في المعرفةِ، وأحمله على الأكثرِ؛ إذا لم يكن له معنى يعرف به. وقال الأخفش: نونه أصلية مثل قُرّاص وحُمّاض؛ لأن فعالاً أكثر من فعلالٍ يعني في النباتِ، والصَّحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره، بل لثبوتِها في الاشتقاقِ، قالوا أرض مرمنة لكثرةِ الرُّمانِ، ولو كانت النُّون زائدةٌ لقالوا مرمة (أشموني).

(قوله: بِخلافِ رِهَان وهِجَان) فَنونهمَا أصليّان؛ لوُقُوعِهِمَا بَعدَ أَلِفٍ، ووقوع الألِفِ بَعدَ حَرْفَيْن لَا ثَلَاثَة أحْرُفٍ.

(وَ) النُّونُ إذا كانَ ساكِناً (فِي) الوَسَطِ (نَحْوِ غَضَنْفَرٍ) لِلأَسَدِ (أَصالَةً كُفِي) وأُعْطِيَ زِيادَةً بِخِلافِ ما إذا كانَ مُتَحَرِّكاً،

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: في الْوَسَطِ) أي: الوسطُ الحقيقي بأن يكونَ قبله حرفانِ، وبعده حرفانِ كما في غضنفر.

(قوله: نحْوِ غَضَنْفَر) وعقنقل وقرنفل وحنبطأ ووَرَنتل مما هو فيه متوسِّط، وتوسطه بين أربعةِ أحرفٍ بالسويةِ، وهو ساكنٌ وغير مدغَم.

(قوله: أَصَالَةً كُفِي) كفي مجهولٌ فيه ضميرُ النُّونِ هو المفعولُ الأولُ عن الفاعلِ نابَ، وأصالة نصب بالمفعولِ الثَّاني: أي اطردت زيادةُ النونِ فيما تضمَّن القيودَ المذكورةَ لثلاثةِ أمورٍ: **أولها**: أن النون في ذلك واقعةٌ موقع ما تيقَّنت زيادته كياءِ سَميذع وواو فدوكس، وألف عُذافر وجُخادب. **ثانيها**: أنها تعاقب حرف اللينِ غالباً؛ لقولهم للغليظِ الكفينِ شَرنبت وشُرانب، وللضَّخم جَرنفش وجرافش، ولنبت عَرنقصان وعُريقصان. **ثالثها**: أن كلَّ ما عرف له اشتقاقٌ أو تصريفٌ وجدت فيه زائدةٌ، فيحمل غيره عليه، وقد خرجَ بالقيدِ الأولِ النون الواقعة أولاً، فإنها أصلٌ نحو نهشل، إلا أن يقضي بزيادتِها دليلٌ كما في نحو نرجس؛ لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه فعلل وهو مفقودٌ، وبالقيدِ الثَّاني نحو قنطارٍ وقنديلٍ وعنقودٍ وخَندريسٍ وعَندليبٍ، فإنها أصلٌ إلا أن يقضى دليل بالزيادةِ كما في نحو عنبس؛ لأنه من العبوسِ وحنظل؛ لقولهم: حظلت الإبل، وعنسل؛ لأنه من العسلانِ، وعَرند؛ لأنه من قولهم: شيء عرد، أي: صلب، وكنهبل؛ لقولهم فيه كهبل، ولعدم النظير على تقدير الأصالة، وبالقيدِ الثالثِ نحو غرنيق وهو السَّيد الرفيعُ، وخرنوب وكُنأبيل فالنون أصلية؛ إذ ليس في الكلامِ فعنيل ولا فعنول ولا فنعليل، وبالرَّابع نحو عَجَنَّس، فإنه تعارضت فيه زيادة النُّونِ مع زيادةِ التَّضعيفِ فغلب التضعيف؛ لأنه أكثر، وجعل وزنه فعلل كعَدَبّس، قال أبو حيان: والذي أذهبَ إليه أن النُّونين زائدتان، ووزنه فعنل، والدَّليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاقٌ نحو ضغنط وزَوَنْك، ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك، فيحمل ما لا يعرف له اشتقاقٌ على ذلك (أشموني).

(قوله: وأُعْطِيَ زِيَادَةً) هذه العبارةُ من الشَّارحِ تكميل لمعنى (كُفِي)، وكفى بمفعولينِ: الأول نائبُ الفاعلِ وهو ضميرُ النونِ، والثَّاني أصالة، فمعنى البيت أن النونَ إذا كان في الوسطِ، فهو كاف لتكميلِ الحروفِ الأصليةِ للكلمةِ؛ إذ لا أقلّ من احتفالِه بحرفين، ومعه تكون ثلاثة، والثَّلاثةُ كاف لحروفِ الأصولِ، فتستحقُّ هذه الكلمة أن تعطى حرفاً زائداً؛ لاستكمالها من ناحيةِ الأصولِ (دشتي). وفي (التَّصريح) (بثلاثةِ شروطٍ أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنةً، وأن تكون غير مدغمةٍ وذلك كغضنفر) وهو الأسدُ، (وعقنقل) بعينٍ مهملةٍ، وقافين وهو كثيبُ الرمل العظيم، (وقرنفل) وهو نوعٌ من العطرِ، (وحبنطى) وهو القصير، (وورنتل)، وهو النَّسرُ (بخلافِ)

والتَّاءُ في التَّأْنِيثِ والمُضَارَعَهْ ‌‌ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ والمُطَاوَعَهْ

نحو: غُرْنَيْق أَوْ لا في الوَسَطِ، نَحو: عَنْبَر.

(والتَّاءُ) تكُونُ زائِدةً (فِي التَّأْنِيثِ) كمُسْلِمَة (وَالمُضارعَهْ) كتَضْرِب (وَنَحْوِ الاسْتِفْعالِ) والتَّفعيلِ، وما صُرِّفَ مِنهما كَاسْتِخْراجٍ وتَسْنِيمٍ ....

أبو طالب

(قوله: وتسنيم) هو رفعُ القبرِ من الأرضِ كظهرِ الحوتِ، وشرابِ أهل الجنةِ، واسمُ عينٍ فيها.

الناصية

نون (عنبر) فإن قبلها حرفٌ وبعدها حرفانِ، (و) نون (غُرْنَيق) بضمِّ الغين المعجمةِ، وسكون الراءِ وفتح النونِ، طير من طيورِ الماءِ طويل العنق، فإنها متحركةٌ لا ساكنة، (و) نون (عَجَنَّس) بفتحِ العينِ المهملةِ والجيمِ وتشديد النونِ، وفي آخره سين مهملة الجمل الضَّخم، فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النونِ مع زيادةِ التَّضعيف، فغلب التَّضعيف؛ لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كعديس، وقال أبو حيان، والذي أذهب إليه أن النونين زائدتانِ وزنه فعنل (تصريح).

(قوله: نحو غُرْنَيْق) بضمِّ الغين المعجمة وسكون الراءِ وفتح النون وسكون التحتية، بعدها قاف، طير من طيور الماء، ويطلق على غير ذلك كما في القاموس. وفي (الشيرازي) أن نونه أصلية لا زَائِدَة.

(قوله: نَحو عَنْبَر) وهو شيء له ريحٌ طَيِّب، نونُهُ أصلية؛ لأنَّها لَيست في الْوَسَطِ الْحَقيقي؛ لأنَّ قَبلَهَا حَرف واحِد وبَعدَهَا حَرفَان.

(قوله: تكونُ زائِدَةً) في أربعةِ مواضعَ.

(قوله: والمضارعة) قال ابن هشامٍ: لم يعد من حروفِ المضارعةِ إلا التاء، ولا فرقَ غيرها. اهـ.

(قوله: ونَحْو الاسْتِفْعَالِ) من المصادرِ، وذلك الافتعالُ كالاستخراجِ والاقتدارِ، وفروعهما من الفعلِ والوصفِ.

(قوله: ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دونَ افتعال مثلاً للإشارة إلى ما يزاد فيه السِّين، فلا يرد عليه إهمالها؛ إذ لا تطرد زيادتها في غير هذا، بل تحفظ كسين قدموس لإلحاقه بعصفور؛ لأنه من التَّقدم، وهو ما تقدَّم من ألفِ الجملِ، والسيدِ المتقدِّمِ في قومه (تصريح)، وأدخل بنحو باب التّفعل والتَّفاعل، والافتعال، كالتجملِ والتقاتلِ والاقتدارِ وفروعها، وكذا باب التفعيلِ والتفعالِ كالتقديسِ والترداد دون فروعهما، كقدس وردد فإنها بلا تاء (خضري).

(قوله: والتفعيل) والتّفعال كالترديدِ والترداد دون فروعهما؛ لأنَّ فروعهما كردد ومردد بدونِ تاءٍ.

(قوله: ومَا صُرِّفَ مِنهمَا) أيْ: مِنْ مُختلَفِ الأفْعَالِ وصِيَغِهَا.

وَالْــهَــاءُ وَقْــفــاً كَــلِــمَــهُ وَلَــمْ تَــرَهْ   وَالــلامُ فــي الإشَــارَةِ الْــمُــشْــتَــهِــرَهْ

(وَالْمُطاوَعَهْ) كالتَّعَلُّم والتَّدَحْرُجِ والاجْتِماعِ والتَّباعُدِ وما صُرِّف مِنها.

تتمة: تكونُ السِّينُ زائِدَةً في الاسْتِفعالِ (وَالهاءُ) تكونُ زائِدَةً ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: والْمُطاوَعَهْ) وقَد تَقَدَّمَ أَنَّهَا قَبولُ الْفِعلِ كتعلم تعلماً، وتدحرج تدحرجاً، وتغافل تغافلاً، ولا يقضى بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليلٍ. واعلم أنه قد زيدت التاءُ أولاً وآخراً وحشواً: فأما زيادتها أولاً فمنه مطرد وقد تقدَّم، ومنه مقصور على السماعِ كزيادتها في تنضب وتتفُل وتَدرأ وتِحْلِئ. وأما زيادتها آخراً، فكذلك منه مطردٌ وقد تقدَّم، ومنه مقصور على السَّماعِ كالتاء في رغبوت، ورحموت، وملكوت، وجبروت، وفي تَرَنْموت، وهو صوت القوسِ عند الرمي؛ لأنه من التَّرنمِ، ووزنه تفعلوت وفي عنكبوت، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل؛ لقولِهم في معناه العنكب، فهو عنده رباعي، وذهب بعضُ النحاةِ إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة، وأما زيادتها حشواً، فلا تطرد إلا في الاستفعالِ والافتعالِ وفروعهما، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة، ولقلة زيادتها حشواً، ذهب الأكثر إلى أصالتها في يستعور، وإلى كونها بدلاً من الواوِ في (كلتا) (أشموني).

(قوله: كالتَّعَلُّم... إلخ) أي: كالتَّعَلُّمِ الّذي هو قَبُولُ التَّعْلِيم، والتَّدَحْرُجِ الّذي هو قَبُولُ الدَّحْرَجة، والاجتِمَاعِ الّذي هو قَبُولُ الْجمع، والتَّباعُدِ الّذي هو قَبولُ الإبْعَاد، يُقال - مَثلاً -: عَلَّمْتُهُ فَتعَلَّم، ودَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَج، وجَمَعْتُهُ فَاجْتَمَع، وأَبْعَدْتُهُ فَتَبَاعَد (شيرازي).

(قوله: ومَا صُرِّف مِنهَا... إلخ) أي: مِن مُختلفِ الأفعَالِ والصِّيَغ كالْمضَارِعِ، والأَمرِ، واسْمَيِ الْفَاعِلِ والْمَفعُول، ونَحوهَا.

(قوله: تكونُ السِّينُ زائِدَةً... إلخ) فَسين بَابِ الاسْتِفعَالِ زَائِدَة في كلِّ الأفعَال، كَالْاسْتِعْلَام، والاسْتِخرَاج، والاستِدْرَاج، والاستعمَال، والاسْتِفلاس، وغيرهَا.

(قوله: في الاستفعالِ) كالاستخراجِ وفروعِهِ، (وأهمله الناظم) في النظم، (وابنه) في شرحِه.

(قوله: وَالْهَاء تكونُ زَائِدَةً) أي: من حروفِ الزيادةِ كما سبق، إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقفِ، ولم تطرد إلا في الوقفِ على ما الاستفهاميةِ مجرورة نحو لمه، وعلى الفعلِ المحذوفِ اللام جزماً أو وقفاً، وعلى كل مبني على حركةٍ لازمةٍ، إلا ما تقدَّم استثناؤه في بابِ الوقفِ، وهي واجبةٌ في بعضِ ذلك، وجائزة في بعضِه على ما تقدَّم في بابِه، وأنكر المبرد زيادتها: وقال: إنها إنما تلحقُ في الوقفِ بعد تمامِ الكلمةِ للبيانِ، كما في نحو ماليه ويازيداه، وللإمكان كما في نحو: عه وقه، كما قدَّمته فهي كالتنوينِ وباءِ الجرِّ، والصَّحيح أنها من حروفِ الزِّيادة، وإن كانت زيادتُها قليلة، والدَّليل على ذلك

(وَقْفاً) في [ما] الاسْتِفهامِيَّةِ المَجرُورَةِ (كَلِمَهْ) وجِئْتَ مَجِيءَ مَهْ (وَ) الفِعل المَجزُوم نَحو: (لَمْ تَرَهْ) ولَمْ يَقْضِهْ ....

أبو طالب

....

الناصية

قولهم في أمات: أمهات، ووزنه فعلهات؛ لأنه جمعُ أمٍّ، وقد قالوا: أمات. والهاء في الغالبِ فيمن يعقلُ، وإسقاطها فيما لا يعقل، وقالوا في أم أمهة، ووزنها فعلهة، وأجاز ابن السَّراج أن تكونَ أصليةً، وتكون فعلةً مثل قبرة، وأبهة، ويقوي قوله ما حكاه صاحب (كتابِ العين) من قولِهم تأمهت أماً بمعنى: اتخذت، ثم حذفت الهاء فبقي أُم، ووزنه فع، فإن ثبت هذا فأمٌّ وأمهة أصلانِ مختلفانِ كَسِبط وسِبَطر، ودَمِث ودَمَثْر، فتكون أمهات على هذا جمعُ أمهة، وأمات جمع أم (أشموني).

(قوله: وقفا) قال ابن هشام قد تقرر في بابِ الوقفِ أن التاءَ في نحو طلحة ومسلمة أصل، وأنها منقلبة إلى الهاءِ، فلا تعدُّ هاء طلحة ومسلمة وقفاً فيما زيدت فيه الهاء، بل تعدُّ فيما زيدت فيه التاء؛ لأنها الأصلُ.

(قوله: كلمه) مِثَال لِلْمَجرُورِ بِالْحَرفِ وهو اللّام، و(مَجيءِ مَهْ) مِثَال لِلْمَجرُورِ بالإضَافَةِ، والْمُضَافُ (مَجِيء)، و(مَهْ) الْمُضَاف إلَيه، وأصلُهُمَا (لِمَا)، و(مَجِيء مَا) فَحُذِفَتِ الألِفُ وعُوِّضَ عَنهَا الْهَاءُ. كما سَبَقَ فَالْهَاءُ زَائِدَةٌ، هَذَا وألغز فيه بعضُهم فقال:

يَا قَارِئاً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكِ ... وَسَالِكاً فِي أَحْسَنِ المَسَالِكِ
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ فِي كَلَامِهِ ... لَفْظٌ بَدِيعُ الشَّكْلِ فِي نِظَامِهِ
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَضُمُّ ... وَإِنْ تَشَا فَقُلْ ثَلَاثٌ وَاسْمُ
وَهْوَ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعِ ... مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعِ
وَصَارَ بِالتَّرْكِيبِ بَعْدَ كَلِمَه ... وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِتَفْهَمَه

هذا، وفي (التصريح): (وأما تمثيل الناظم) في: النظم، (وابنه) في الشَّرحِ، (وكثير من النَّحويين للهاءِ بنحو لمه ولم تره، و) تمثيلُهم (للامِ بذلك وتلك) من (أسماءِ) الإشارة في البعدِ تذكيراً وتأنيثاً، (فمردود) جوابُ أما؛ (لأن كلاً من هاء السكتِ) في لمه (ولام البعد) في ذلك وتلك (كلمة برأسِها وليست جزءاً من غيرها)، ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها؛ لئلا يقال عليه، وكذلك تاءُ التأنيثِ كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرِها كقائمة، وقد مثل بها.

(قوله: لَمْ تَرَهْ ولَمْ يَقْضِهْ) همَا (لَم تَرَ)، و(لَم يَقْضِ) زيدَتِ الْهَاء في آخرهمَا عِوَضاً عَن الألفِ وَاليَاءِ الْمَحذوفةِ عَن آخِرِهمَا.

وفي الأُمَّهاتِ والإهْراقِ (واللَّامُ) تَكونُ زائِدَةً (فِي الإشارَةِ المُشْتَهِرَةْ) نَحو: ذلِكَ وتِلْكَ وهُنالِكَ وفي طَيْسَل.

أبو طالب

(قوله: وطيسل) الطيسل كجعفر، والطيس كفلس كلاهما بمعنى الرّملِ الكثيرِ، والماء الكثير.

الناصية

(قوله: وفي الأُمَّهاتِ والإهْرَاقِ) أصلُ الأمهاتِ أمّات جمع أمّ، والهاء زائدةٌ، وأصل إهراق إراق وهاؤه زائدة.

(قوله: واللَّامُ تَكُونُ زَائِدَةً) أي: من حروفِ الزِّيادةِ، والقياسُ يقتضي أن لا تزادَ لبعدِها من حروفِ المدِّ، فلهذا كانت أقل الحروفِ زيادة، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك، وما سواها فبابه السَّماع، وقد سمع من كلامِهم قولهم في عبد عبدل، وفي الأفحج ـ وهو المتباعدُ الفخذين ـ فحجل، وفي الهَيْق وهو الظليم هيفل، وفي الفَيْشة وهي الكمرة فيشلة، وفي الطَّيْس وهو الكثير طيسل، ونقل عن أبي الحسنِ أن لامَ عبدلَ أصلٌ، وهو مركبٌ من عبدِ الله كما قالوا عبشمي، ويبعده قولهم في زيد زيدل، على أنه قال في الأوسطِ: اللامُ تزادُ في عبدلَ وحدَه وجمعه.

(قوله: في الإشارةِ المشتهرةِ) يصحُّ أن يكونَ خبر المبتدأ جملةً فعليةً، تقديره تزاد في الإشارة المشتهرة، وإلى هذا أشار الشراح في قولِ المصنفِ والتّاء في التأنيثِ... إلخ، وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للإشارة، ولا يصحُّ كونها صفة للام؛ لامتناع الإخبار قبل النعت، وأن يكون الخبر جاراً ومجروراً تقديره من أحرفِ الزيادة، وإلى هذا أشار الشُّراح هنا بقوله: أي من حروفِ الزيادةِ اللام، وعليه يصحُّ أن يكون المشتهرة صفة لازمة للإشارة، وأن يكون صفة ثانية لازمة للام، أي: اللام الكائنة في الإشارة المشتهرة هي، أي: تلك اللام، وعلى هذا يكون المرادُ المشتهرة في الجملة؛ لئلا يخرج اللام في أولى لك، ولا يصح على هذا عندي أن تكون للاحترازِ عن عبادلة، فيكون له قولان، نعم البواقي يحتمل أن تكونَ من مادتين كسبطَ وسبطَر (صبان). هذا وحق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرفِ الزِّيادةِ لما قلناه في هاء السَّكت من أنها كلمة برأسها.

(قوله: نحو ذَلِكَ وتِلْكَ وهُنَالِك) الإشَارَة ذا، تِي، هنا والكاف لِلْخِطَاب، واللَّام زَائِدَة.

(قوله: وفي طَيْسَل) بفتح الطّاء المهملةِ وسكون التَّحتية، آخره سين مهملة، زيدَتِ اللَّامُ فيه بِمَعْنى العدد الكثير، وكل ما على وجه الأرضِ من التُّراب والقمام، أو هو خلقٌ كثيرُ النسلِ كالذُّباب والنمل والهوام، قاله في (القاموس). وفي (الدشتي): إن طَيْسَل كجعفر بمعنى الرّمل الكثيرِ، والماء الكثير، لامه زائدة؛ لأن (طيس) بغير لامٍ أيضاً بهذا المعنى.

وَامْـنَـعْ زِيَـادَةً بِـلَا قَـيْـدٍ ثَـبَـتْ إِنْ لَـمْ تَـبَـيَّـنْ حُـجَّـةٌ كَـحَـظِـلَـتْ

(وَامْنَعْ) يا أَيُّها الصَّرْفِيُّ (زِيادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ) كما بَيَّنّاهُ (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ) عَلى زِيادَتِهِ مِن اشْتِقاقٍ، فَإِنْ بَيَّنَتْ قُبِلَتْ فَيُحْكَمُ بِزِيادَةِ نُونَيْ حَنْظَل وسُنْبُل لِسُقُوطِهِما (كَحَظِلَتْ) الإِبِلُ، وأَسْبَلَ الزَّرْعُ، وهَمزَتَيْ شَمْأَل ....

أبو طالب

(قوله: كحظلت الإبل) أي: أكل من شجر الحنظل، وأسبل الزرع أي: صار ذا سنبلة.

(قوله: وهمزتي شمأل واحبنطأ) شمأل كجعفرٍ ريح تهب من جهةِ الشّمالِ من شملت الريح شَمولاً بالفتحِ، واحبنطأ من حبطَ بطنه إذا انتفخَ.

الناصية

(قوله: وامْنَعْ. . . إلخ) يَعني: يَجبُ منعُ الزِّيادَةِ لِلْحُرُوفِ الْعَشَرةِ الزائدةِ في غَيرِ مَا ذَكَرْنَاهُ في هَذَا الْبَاب بِشَرطِ أَنْ لا تَقُومَ حُجَّةٌ (أَيْ دَليلٌ آخر) عَلَى زِيَادَتِهَا (شيرازي).

(قوله: وَامْنَعْ زيادَةً بلَا قَيْد ثَبَتْ) أي: متى وقع شيء من هذه الحروفِ العشرةِ خالياً عما قيدت به زيادته فهو أصل (صبان).

(قوله: إن لم تبين) بفتحِ التاء الفوقية مبنياً للفاعلِ بحذف إحدى التّاءين، وحجة فاعله، ويجوز ضمُّ التاءِ على أنه مضارع بين، فيكون مبنياً للمفعولِ، وحجة نائب الفاعل. اهـ. (غزي).

(قوله: حجة) أي: دليل.

(قوله: مِن اشْتِقَاق) من بيانية، أي: ما لم يقمْ دليل على زيادتها، والدليل لذلك أن يشتقَّ منه صيغة فاقدة لذلك الحرفِ، فيكشف ذلك عن زيادته.

(قوله: نوني حَنْظَل) بفتحِ الحاءِ المهملة والظّاء المعجمة، وبينهما نون ساكنة، وهو نَبت مُرّ.

(قوله: وسُنْبَل) بضم السِّين المهملة، وسكون النون وفتح الموحدة، وهو الْعُودَةُ الّتي فيها الْحُنطةُ أوِ الشّعير أوْ نحوهما.

(قوله: لِسُقُوطِهِمَا) أي: لأنّ نونيهما سقطا في حظلت، وأسبل الزرع المشتقين من (حنظل وسنبل).

(قوله: كَحَظِلت الإبل) إذا تأذت من أكلِ الحنظلِ، أو أكَلَتِ الْحَنْظَل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل، مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخراً بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين، أو واقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه، وقد تقدَّمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزِّيادة لحجة، مع خلوه من قيد الزِّيادةِ، فليراجع.

(قوله: وأَسْبَلَ الزَّرْع) أيْ: أَخرَجَ سنبله، فَسُقُوطُ النونِ دَلِيلُ أَنَّهَا زَائِدَة.

(قوله: وهمزتي شَمْأَل) بفتح الشّينِ المعجمةِ والهمزة وسكون الميم بينهما، وهو ريح الشّمال،

واحْبَنْطَأ، ومِيمَيْ دُلامِص وابْنَمْ، وتاءَيْ مَلَكُوت وعِفْريت، وسِينَيْ قِدَمُوس واسْتَطاعَ؛ لِسُقُوطِها في الشُّمُولِ والحَبَطِ والدُّلاصَةِ والبُنُوَّةِ والمُلْكِ والعَفْرِ والقِدَمِ والطَّاعَةِ.

أبو طالب

(قوله: وميمي دلامص وابنم) الدِّلامص: البراقُ، من قولِهم دلصت الدرعُ فهي دلاص ودلامص أي: برقت، ومصدرُها الدلاصة، وابنم بمعنى الابن.

(قوله: وتاءي ملكوت وعفريت) الملكوت مبالغةٌ في الملكِ بضمِّ الميمِ. وسكون اللامِ، ومنه: يا ذا الملكِ والملكوتِ، والعفريت والعفر بكسرِ العينِ وسكون الراءِ بمعنى القبيح المنظر، وفي الأولِ مبالغة.

(قوله: وسيني قدموس) القدموس كعصفور بمعنى القدم بكسرِ القافِ وفتح الدَّالِ.

(قوله: لسقوطها) أي: لسقوطِ تلك الحروفِ من مصادرِ تلك الكلماتِ، وهي الشمول إلى آخره.

الناصية

وفي (الدشتي) هذه الحروف أيضاً زائدة في هذه الكلمات؛ لأنها سقطت في الكلماتِ المشتقّة منها، فشمأل مشتَقٌّ من (شمول) وهو فاقد للهمزة، وهكذا باقي الأمثلة.

(قوله: واحبَنْطأ) بسكونِ الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النُّونِ وفتح الطَّاءِ المهملة، وبالهمزة في آخره للإلحاق باحرنجم، والحبنطى الصَّغير البطن أو امْتلأ غَيظاً، أوْ بِطْنَةً.

(قوله: وميمي...) بضم الدَّالِ وكسر الميم وبالصَّادِ المهملة: الأملَسُ، وهو ملحق بعلابط.

(قوله: وابنم) وهو ابن، والميم للمبالغة. وفي (الشيرازي) (ابْنَم) بِمَعنى: الابن، والْهمزةُ منقلبةٌ عن الْوَاوِ في الأخير تَقَدَّمَت.

(قوله: وتاءي مَلَكوت) بفتحِ الميمِ واللام: الْمُلْكُ العَظيم.

(قوله: وعُفْريت) بضمِّ العين وسكون الفاء: النَّافِذُ في الأمرِ مَعَ دهَاءٍ، ويكونُ في الْجِنِّ، والإنْسِ، والشَّيْطَانِ.

(قوله: وسيني قُدْمُوس) بضمِّ القاف والميم وبينهما دال ساكنة، وفي آخره سين مهملة: العظيم، وهو ملحق بعصفور، وفي خط ابن المرحل: قدموس على وزن قربوس. وفي (الشِّيرازي) (قُدمُوس): قَديمٌ عَظيمٌ. يقال: جَيش قُدمُوس أيْ: قَديمٌ عَظيم.

(قوله: واستطاع) بفتحِ الهمزة؛ (لسقوطها في الشمول بضم الشِّين، مصدر شملت الريح تشمل شمولاً، إذا تحولت شمالاً، قاله في (الصِّحاح)، (و) في (الحَبَط) بفتحتين راجع إلى احبنطأ، وهو مبنيٌّ على أنها خلقت همزة، فوزنه افعنلأ، وقيل: هذا الوزن مفقود، وإنما هو افعنلى كاحرنبى الدِّيك إذا انتفش للقتال، ثم انقلبت الألف همزة، (و) وفي (الدلاصة) راجع إلى دلامص، وهو الشَّيء البراق، كقولهم: درع دلاص، ويقال فيها دمالص ودلمص ودملص، وأبو الحسنِ وأبو

....

أبو طالب

....

الناصية

عثمان يريان أصالة ميمهن، وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثَّلاثة، وفيها ستُّ لغات سادسها دليص، وهو أيضاً دليل على الزيادة، (و) في (البنوة) راجع إلى ابنم فهو ابن بزيادةِ الميم، (و) في (الملك) راجع إلى ملكوت، قال في (الصحاح): والملكوت من الملك كالرهبوت من الرَّهبة، (و) في (العَفر بفتحِ أوله وهو التُّراب) راجعٌ إلى عِفريت بكسر العينِ، (و) في (القِدَم) بكسر القاف، وفتح الدَّالِ راجع إلى قدموس، وكان حقه أن يقول: وفي التَّقدم، وفي كتاب (الترقيص) لمحمد بن المعلى الأزدي: القدموس: السَّيد المتقدِّم قومه، وجمعه قداميس، وقال خالد: القدموس: ما تقدَّم وأشرف من أنف الخيل. اهـ. (و) في (الطَّاعة) راجع إلى استطاع، وأصله: أطوع كأكرم، نقلت حركة العين هي الواو إلى فاء الكلمة، وهي الطَّاء، فانقلبت ألفاً بعد أن كانت واواً متحركة، فعوضوا من هذه الحركة السِّين. هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، ويدل على أن أصله أطاع قولهم يسطيع بضمِّ حرف المضارعة (تصريح).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

فصل في زيادة همزة الوصل

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابِقٌ لايَثْبُتُ إلا إذا ابْتُدِئ بِهِ) ....

أبو طالب

(**قوله**: سابق) أي: على الكلمةِ، وقوله إذا ابتدئ به، أي: في الكلامِ فلا يرد عليه شيء.

الناصية

(**قوله**: **فصل**) (في زيادة همزة الوصل) سميت بذلك؛ لأنه يتوصَّل بها إلى النُّطقِ بالساكنِ كما قاله الشلوبين، وقال تلميذه ابن الضَّائع: سميت بذلك لسقوطِها عند وصلِ الكلمةِ بما قبلها، والإضافة تكون بأدنى ملابسة، وهو من تتمةِ الكلامِ على زيادةِ الهمزة. وإنما أفرده لاختصاصِه بأحكامٍ، وقد أشار إلى تعريفِ همزة الوصلِ بقوله: لِلوَصْلِ هَمْز. قال الفارضي: تعرف همزة الوصل بسقوطِها في التصغيرِ كبُنَيّ وسُمَيّ في ابن واسم، بخلاف همزة القطع، كما تقول: أبي وأخي في أب وأخ، وإن كان أول المضارعِ مفتوحاً كيكتب ويستخرج، فالهمزة من أمره وصل، نحو: اكتب واستخرج، وإن كان مضموماً كيكرم ويعطى، فقطع نحو: أكرم وأعط، ولا تحذف همزةُ القطعِ إلا في الضَّرورةِ كقوله:

إنْ لَمْ أُقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقُعا ....

وإذا استفهمت عما هي، أي: همزة القطعِ فيه تقول: أأكرمت يا زيد عمراً، أو ااأكرمت بألف بين همزتين؛ كراهةَ اجتماعِهما، أو آكرمت بألفٍ بعد همزةِ الاستفهام، وتقول: أأعطيك يا زيدُ بهمزتين أو أعطيك بقلب الثَّانية واواً، أو ااأعطيك بألف بين همزتين، أو أاوعطيك بألفٍ بين همزةٍ وواو، وقرئ بالأوجهِ ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [صٓ: ٨]، وتقول: أإنك ذاهب بهمزتين، أو أينك بقلبِ الثَّانيةِ ياءً، أو ااأنك بألفٍ بين همزتينِ، أو آينك بألفٍ بين همزةِ وياء، وقرئ بالأوجهِ ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسرَاء: ٤٩]. اهـ. باختصار (أشموني).

(**قوله**: **لِلْوَصْل هَمْز.. إلخ**) أي: همز الوصلِ كل همز ثبت في الابتداءِ، وسقط في الدَّرجِ، وما يثبت فيهما فهو همز قطعٍ. وقد اشتمل كلامه على فوائدَ: **الأولى**: أن همزة الوصلِ وضعت همزة لقوله للوصل: همز، وهذا هو الصَّحيح، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألفُ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو آالرجل في الاستفهامِ لما لم يضطر إلى الحركةِ. **الثَّانية**: أن همزةَ الوصلِ لا تكونُ إلا سابقة؛ لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداءِ بالسَّاكن؛ إذ الابتداء به متعذِّر. **الثَّالثة**: أنها لا تختصُّ بقبيل بل تدخل على الاسمِ والفعلِ والحرفِ، أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص. **الرابعة**: امتناعُ إثباتها في الدرجِ إلا لضرورةٍ كقوله:

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

لأَنَّه جيءَ بِهِ لِذلك (كاسْتَثْبِتُوا وَهْوَ) لا يَكونُ لِلمُضارِعِ مُطلقاً، ....

أبو طالب

(**قوله: وهو لا يكون في مضارع مطلقاً**) أي: سواء كان من المجرَّدِ أو من غيرِهِ، وينتقضُ هذا بنحو انجلى، وانزل كما سيأتي، ويمكن دفعه بالتكلُّفِ.

الناصية

أَلَا لَا أَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي ومِنْ جُمْلِ

واختلف في سبب تسميتها بهمزةِ الوصلِ مع أنها تسقط في الوصلِ: فقيل اتساعاً، وقيل: لأنها تسقط فيتصلُ ما قبلها بما بعدهَا، وهذا قولُ الكوفيين، وقيلَ لوصولِ المتكلِّم بها إلى النُّطق بالسَّاكنِ، وهذا قول البصريين، وكان الخليلُ يسميها سلم اللسان. ثم أشار إلى مواضِعها مبتدئاً بالفعلِ؛ لأنه الأصل في استحقاقِها لما سأذكره بعد فقال: (وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ... إلخ) (أشموني).

(**قوله: للوصل همز**) أي: دون أن يقول ألف. وفي (الأشموني) اعلم أن همزةَ الوصلِ بالنسبةِ إلى حركتِها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل، ووجوبُ الضمّ، وذلك في نحو انطلق، واستخرج مبنيين للمفعولِ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصلِ نحو: اقتُل واكتُب، بخلافِ امشوا وامضوا، ورجحان الضمِّ على الكسرِ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن النَّاظمِ، وفي تكملة أبي عليّ أنه يجب إشمامُ ما قبل ياء المخاطبةِ، و إخلاص ضمه الهمزةِ، وفي (التَّسهيل) أن همزة الوصلِ تشم قبل الضمِّ المشم، ورجحان الفتحِ على الكسرِ، وذلك في أيمن وايم، ورجحان الكسر على الضمِّ وذلك في كلمة اسمٍ، وجواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ، وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعولِ، ووجوبِ الكسرِ، وذلك فيما بقي، وهو الأصلُ.

(**قوله: لأنَّه جِيء بِهِ لِذَلك**) أي: للابتداءِ به؛ لأنَّ الحرف الذي بعده ساكِن، ولا يمكن الابتدَاءُ بِالسَّاكِن مِثل (اسْتَثْبِتُوا) الْهمزةُ في الأوّل جيء بِهَا؛ لأنَّ السينَ سَاكِنة لا يُمكِنُ التَّفَوُّه بِهَا، فإذا وَقَعَ قَبلَهَا شَيءٌ مِثل الْكَافِ في (كَاسْتَثْبِتُوا) تُكْتَبُ الْهمزةُ ولا يُنْطَق بِهَا (شيرازي).

(**قوله: كاستثبتوا**) ضبطه ابن المصنف بفتحِ التاء الأولى، على أنه أمر، ويجوز ضمُّها على البناءِ للمفعول. اهـ. غزي، ويصح فتح التاء الأولى والموحدة أيضاً، على أنه ماضٍ مبني للفاعلِ (شيرازي).

(**قوله: مُطلقاً**) أي: سَوَاءٌ كانَ ثُلاثِياً، أَمْ رباعيّاً، مُجرَّداً أم مَزيداً فيه، لأنَّ المضارعَ يَجبُ أنْ يُصدَّرَ بِحروفِ الاستقبالِ الأربَعَة (الياءُ، والتاءُ، والهمزةُ، والنونُ) الّتي هي عَلَامَات الاستقبال وهي متحركة أبداً، فلم يحتج لهمزة الوصل.

ولا لِماضٍ ثُلاثِيٍّ ولا رُباعِيٍّ بَلْ (لِفِعْلٍ ماضٍ احْتَوى عَلى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلى)

أبو طالب

(قوله: **ولا لماض ثلاثي ولا رباعي**) الأول: ترك هذا الكلام؛ لأنَّ الكلامَ في بيانِ إن همزةَ الوصلِ ليست في المواضعِ المخصوصَةِ، التي وجدت فيها همزة زائدة، لا في المواضعِ المخصوصةِ مطلوب، سواء كان فيها همزة زائدة أم لا؛ لوضوحِ عدمِ وجودِها فيما ليست فيه همزة زائدة.

(قوله: **بل لفعل ماض... إلخ**) لكن بشرطِ أن لا يصير علماً، فإنَّ همزةَ الوصلِ في الأفعالِ إذا صارت أعلاماً صارت همزة القطعِ حال العلميَّةِ، وهذا بخلافِ همزةِ الوصلِ في الأسماءِ، فإنَّها وصل، وإن صارت أعلاماً.

الناصية

(قوله: **ولا لِمَاض ثُلَاثِيٍّ... إلخ**) وفي التَّصريح (ولا) تكون (في حرف غير أ) عند سيبويه، (ولا في) فعل (ماض ثلاثي) مجرد، (كأمر وأخذ، ولا رباعي) في العدد (كأكرم وأعطى)، فالهمزةُ في ذلك كله همزةُ قطعٍ.

(قوله: **بَلْ لِفِعْل... إلخ**) ليس المرادُ لكلِّ فعل ماضٍ احتوى... إلخ، فإن من الخماسي ما لا تدخلُ همزةُ الوصلِ فيه، ولا في الأمرِ والمصدر منه نحو تدحرجَ وتعلم، ثم المرادُ كما هو ظاهر، والفعل الماضي وفعل الأمر الباقيان على فعليتهما، وأل الباقية على حرفيتها، فلو سميت شخصاً بشيء من ذلك، أو قصدت به لفظه وجب قطعُ الهمزةِ على قياسِ همزاتِ الأسماءِ الصِّرفة، غير العشرةِ المستثناةِ الآتية، وبقولنا: الصرفة، أي: التي ليست جارية مجرى الفعلِ لا يرد نحو الانطلاقِ والاقتدارِ والاستخراجِ، وإنما أبقيت همزة الوصلِ على حالها فيما إذا سمّيت، أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاقِ، أو اسم من العشرة مع تغير المعنى؛ لأن الكلمة لم تنقل من قبيلٍ إلى قبيلٍ، فاستصحب ما كان بخلافِ مثل انجلى واستمع واضرب، وال، فإن فيه نقل الكلمةِ من الفعليةِ أو الحرفيةِ إلى الاسميةِ، قال الدماميني (صبان).

(قوله: **بَلْ لِفِعْل ماض... إلخ**) وفي (التصريح) (أي: بل) تكون (في) الفعل (الخماسي)، وهو ما فيه زيادتان (كانطلق) واقتدر، (والسّداسي) وهو نوعان: الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائدَ، (كاستخرج)، والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم، (وفي أمرهما) أي: الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم، (و) في (أمر الثلاثي) السَّاكن ثاني مضارعه لفظاً (كاضرب) بخلاف نحو: هب وعد وقل، مما ثاني مضارعه متحرِّك، فلا يحتاجُ إلى همزةِ وصلٍ، (ولا) تكون (في اسم)؛ لتحركِ أوله (إلا في مصادر) الفعلِ (الخماسي والسُّداسي) تبعاً لأفعالِهما، وضابطها كل مصدرٍ بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً، ومجموع ذلك أحد عشر، بناء الأول الانفعال (كانطلاق)، والثَّاني الافتعال كالاكتساب، والثالث الإفعلال كالاحمرار، والرابع الافعيلال كالاحميرار، (و) الخامس الاستفعال نحو (الاستخراج)، والسَّادس الافعيعال كالاعشيشاب،

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا
وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنَمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

واسْتَخْرَجَ (وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ) نحو: انْجَل واسْتَخْرِج وانْجِلاء واسْتِخْراجاً (وَكَذا أَمْرُ الثُّلاثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانفُذا).

(وَ) هو (فِي اسْمٍ) و(أُسْتٍ) وهو العَجُز ....

أبو طالب

(**قوله: واست**) وهو العجزُ، أي: آخر الشيء، وقيل: معناه حلقة الدُّبرِ، أو نفسِه، وأراد الفردوسي هذا المعنى، حيث قال بالعجمةِ (يتبرزين جه بر خودزرين رسيد كذر كردازاست برزين

الناصية

والسَّابع الافعوال كالاجلواذ، والثامن الافعنلال كالاقعنساس، والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء، والعاشر الافعنلال كالاحرنجام.

(**قوله: والأمر والمصدر**) مخفوضانِ بالعطفِ على فعل.

(**قوله: والأمْر وَالمَصْدَرِ مِنْهُ**) أي: ممّا احتوى على أكثر من أربعٍ يعني الأمر والمصدر من المزيدِ.

(**قوله: وَكَذَا* أمْر الثُّلاثِي**) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، سواء في ذلك مفتوح العينِ ومكسورها ومضمومها.

هَذَا ولم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على أربعةٍ لعله؛ لأن مضارعه لا يكون إلا ساكناً بالاستقراءِ، فيحتاج دائماً إلى همزة وصل، كذا قال (سم)، وأقره أرباب (الحواشي)، ويرد عليه نحو: تدحرج وتعلم. فتدبر.

(**قوله: كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا**) فإن تحرك ثاني مضارعه لفظاً كما عرف لم يحتج إلى همزةِ الوصلِ، ولو سكن تقديراً كقولك في الأمر من يقوم قم، ومن يعد عد، ومن يرد رد، ويستثنى: أي من قوله، وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً خذ وكل ومر، فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظاً، فالقياسُ في الثَّلاثةِ اؤخذ واؤكل واؤمر، لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرةِ الاستعمالِ، ثم همزة الوصلِ؛ لعدمِ الاحتياج إليها، لزوالِ الابتداءِ بالساكنِ، وهذا حذف غير قياسي، والأكثر في الأمر منها حذفُ الفاءِ، والاستغناء عن همزةِ الوصلِ خلافاً لما في شرحِ العزي لسعد الدينِ التفتازاني أن الحذفَ فيهما واجبٌ بخلاف مرّ؛ لأنهما أكثر استعمالاً. هذا وفي (الدشتي): مثل بثلاث أمثلة ليدلَّ على أن همزة الوصلِ تكون في الأمرِ من الثلاثيّ، سواء كان مكسورَ العينِ أو مفتوحَه أو مضمومَه.

(**قوله: وَهو فِي اسْمٍ واسْتٍ... إلخ**) فهذه عشرة أسماء؛ لأن قوله: وتأنيث تبع عني به ابنةَ واثنتين وامرأة، ونبه بقوله سمع على أن افتتاحَ هذه الأسماءِ العشرةِ بهمزِ الوصلِ غير مقيسٍ، وإنما

....

أبو طالب

وسيد)، وقد صحفه في هذا البيتِ كثيرٌ من النَّاسِ، فقرأه بفتحِ الهمزةِ والباءِ الموحدةِ بدل التَّاء المثناةِ بمعنى الفرسِ، فضيعوا البيتَ بهذا التَّصحيف.

الناصية

طريقه السَّماع، وذلك أن الفعلَ لأصالتهِ في التَّصريفِ استأثر بأمور: منها بناء أوائلِ بعضِ أمثلتهِ على السكونِ، فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزةِ الوصلِ للإمكان، ثم حملت مصادر تلك الأفعالِ عليها في إسكان أوائلها واجتلابِ الهمزِ، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك، فكان مقتضى القياسِ أن تبنى أوائِلها على الحركةِ، ويستغنى عن همزةِ الوصلِ، وإنما شذت عن القياسِ لما سأذكره: أما اسم، فأصله عند سيبويه سِمْوٌ كقنو.

وقيل سُمْوٌ كقفل، فحذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله، وقيل: نقل سكونِ الميمِ إلى الشينِ، وأتى بالهمزةِ توصلاً وتعويضاً؛ ولهذا لم يجمعوا بينهما، بل أثبتوا أحدهما، فقالوا في النِّسبة إليه: اسمي أو سموي كما عرف في موضعه. واشتقاقه عند البصريين من السُّمو، وعند الكوفيين من الوَسْم، ولكنه قلب فأخِّرت فاؤه فجعلت بعد اللامِ، وجاءت تصاريفُه على ذلك، والخِلافُ في هذه المسألة شهيرٌ، فلا نطيل بذكره. وأما است فأصله سَتَهٌ لقولِهم ستيهة وأستاه. وزيد أسته من عمرو، حذفت اللامُ وهي الهاء تشبيهاً بحروفِ العلةِ، وسكون أوله وجيء بالهمزة لما ذكر، وفيه لغتانِ أخريان: سَهٌ بحذف العينِ، فوزنه فل وسَتٌ بحذفِ اللامِ فوزنه فع، والدَّليل على كونِ الأصلِ سته بفتحِ الفاءِ فتحها في هاتين اللغتين، والدّليل على التَّحريكِ والفتحِ في العينِ ما يذكر في ابن، وأما ابن فأصله بَنَوٌ كقلم فعل به ما سبق في اسمِ واستٍ، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النَّسب بنوي بفتحها، ودليلُ تحريكِ العينِ قولُهم في جمعهم: أبناء، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريكِ العينِ، ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوحِ العينِ أكثر منه في مضمومِها، كعضد وأعضَاد، ومكسورها ككبد وأكباد، والحملُ على الأكثرِ. ودليل كون لامه واواً لا ياء ثلاثة أمورٍ: **أحدها**: أن الغالبَ على ما حذف لامه الواو لا الياء. **والثَّاني**: أنهم قالوا في مؤنثه بنت، فأبدلوا التاءَ من اللامِ، وإبدال التاء من الواوِ أكثر من إبدالها من الياء، كما ستعرفه في موضعه. والثَّالث قولُهم البنوة. ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضَهم ذهب إلى أنَّ المحذوف ياء، واشتقه من بني بامرأته يبني، ولا دليلَ في البنوة؛ لأنها كالفتوةِ وهي من الياء، ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة. وأجاز الزَّجاج الوجهين. وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة، كما زيدت في زرقم. قال الشَّاعر:

وَهَـلْ لِـيَ أُمٌّ غَـيْـرُهَـا إنْ ذَكَـرْتُـهَـا ... أَبَـى اللهُ إلَّا أَنْ أكُـونَ لَـهَـا ابْـنَـمَـا

وليست عوضاً من المحذوفِ، وإلا لكان المحذوف في حكمِ الثابتِ، ولم يحتج لهمزةِ الوصلِ. وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاءِ والعينِ؛ لأنه من ثنيت، ولقولهم في النِّسبة إليه ثنوي،

و(ابْنٍ) و(ابْنَمٍ) وهو ابْنٌ زيدَتْ عَلَيهِ ميمٌ (سُمِعْ) فَحُفِظَ وَلَم يُقَسْ عَلَيه (وَ) سُمِعَ أَيضاً فِي (اثْنَيْنِ وامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ) لِهذِهِ الثَّلاثة (تَبعْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

فحُذِفَت لامه، وسُكِّن أوله وجيء بالهمزِ. وأما امرؤ فأصله مرء، فخفف بنقل حركةِ الهمزةِ إلى الراء، ثم حذفت الهمزة، وعوض عنها همزة الوصلِ، ثم ثبتت عند عود الهمزة؛ لأن تخفيفها سائغ أبداً فجعل المتوقع كالواقعِ. وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ، فالكلامُ عليها كالكلامِ على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنتين للتأنيثِ كالتاءِ في امرأة كما أفهمه كلامه، بخلافِ التاءِ في بنت وثنتين، فإنها فيهما بدل من لامِ الكلمةِ، إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بها رجلاً لَصرفتهما يعني بنتاً وأختاً، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصِّيغة لا من التاء. وأما ايمن المخصوص بالقسمِ، فألفه للوصلِ عند البصريين، وللقطعِ عند الكوفيين؛ لأنه عندهم جمع يمينٍ، وعند سيبويه اسمٌ مفردٌ من اليمنِ وهو البركةُ، فلما حذفت نونه فقيل ايم الله، أعاضوه الهمزة في أوله، ولم يحذفوها لما أعادوا النُّون؛ لأنها بصددِ الحذفِ كما قلنا في امرئ، وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها النّاظم في هذين البيتين:

همزَ أيم وأيمن فافتح واكسرَ أو إمُ قل ... أو قل مِ أو منُ بالتثليث قد شكلا

وايمَن اختم به والله كلا أضف ... إليه في قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزةُ الوصلِ بقوله: (هَمْزُ الْ كَذَا. . .إلخ) كما سيأتي (أشموني).

(**قوله: وابن**) بحذفِ اللامِ، ثم قيل هي ياء من بنيت؛ لأن الابن يبني على الأبِ كبناء الحائطِ على الأس، وقيل: واو وهو الصَّحيح؛ لأن جميعَ الأسماءِ المحذوفةِ اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو وإلا استاً، فكان الحمل على الأعم أولى، وأما الاستدلال بالبنوةِ فمردودٌ بقولهم الفتوة، ولام فتى ياء، ووزن ابن فعل بفتحتين، (وابنم) بمعنى ابن، والميم زائدة للتوكيدِ والمبالغةِ كما في زرقم بمعنى الأزرقِ، وليست هي بدلاً من لام الكلمة، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة، فلا يحتاجُ إلى همزة وصلٍ، وتتبع نونه ميمه في الإعراب (تصريح).

(**قوله: سُمِعَ فَحُفِظ. . . إلخ**) أي: فقبل وجوده في هذه الكلماتِ لصدوره من أهلِ اللسانِ، ولكن لا يقاسُ عليه.

(**قوله: امْرئ**) اسم تام لم يحذف منه شيء إلا أنه لما كان يجوزُ تخفيفُ همزتهِ بنقلِ حركتها إلى السَّاكن قبلها مع الألفِ واللامِ، نحو: المرء وأعلوه لذلك، ولكثرةِ الاستعمالِ.

وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ مَدّاً في الاسْتِفْهَام أَوْ يُسَهَّلُ

وهو ابْنَةٌ واثْنَتانِ وامْرَأَةٌ (وَ) في (أَيْمُنُ) في القَسَمِ. قال ابنُ هِشام: ويَنبغي أَنْ يُعَدَّ «أَل» المَوْصُولَةَ و«أَيْمُ» لُغَة في أَيْمُن، ....

أبو طالب

(قوله: وفي ايمُن في القسم) ايمن بضمِّ الميمِ اسمٌ مفردٌ بمعنى القسمِ، وهمزته همزةُ وصلٍ، وقد يكون جمع يمين مقابلِ اليسارِ، وهمزته همزة قطعٍ، ولهذا قيَّده بكونه في القسمِ.

الناصية

(قوله: وهو ابْنَةٌ) هي ابن بزيادة الهاء، فلا حاجةَ إلى الإعادةِ.

(قوله: واثْنَتَانِ) واثنان أصلهما ثنيان وثنيتان كجملانِ وشجرتان بدليلِ قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين، فحذفت اللامُ، وأسكن التاء، وجيء بهمزةِ الوصلِ.

(قوله: وامرأة) هي امرؤ بزيادةِ الهاءِ.

(قوله: وَفي ايْمُنُ في الْقَسَم) أي: المخصوصِ بالقسمِ، وهو اسم مفرد مشتق من اليمنِ وهو البركة، وهمزته همزة وصلٍ عند البصريين، وعند الكوفيين جمع يمينٍ، وهمزته همزة قطعٍ، والحاصل أنَّ بعضَ هذه الهمزاتِ عوض عن لامٍ هي واو، وذلك في ابن وابنة وابنم، وبعضُها عن لام هي ياء، وذلك في اثنين واثنتين، وبعضُها عن لامٍ صحيحة، هي هاء، وذلك في است، وبعضها من حذفٍ متوهَّم، وذلك في امرئ وامرأة، وبعضها من حذفٍ واقعٍ أحياناً، وذلك في أيمن (تصريح).

(قوله: قَالَ ابنُ هِشَام... إلخ) يعني: قال ابنُ هشام أنه كان ينبغي أن يعدُّوا من جملة ما فيه همزةُ الوصل (أل الموصولة، وايم الذي هو لغة في ايمن)؛ لأنّ همزتهما أيضاً همزة وصلٍ، فهذا غفلة من القوم (دشتي).

(قوله: ويَنبغي أَنْ يُعَدّ "أَل" الْمَوْصُولَةُ... إلخ) في التَّصريحِ، وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة بالصِّفةِ كالضاربِ والمضروبِ، (وايم لغة في أيمن، فإن قالوا) في ابنم (هي أيمن، فحذفت اللام قلنا: وابنم هو ابن فزيدت الميم)، فما كان جوابهم فهو جوابنا، ولهم أن يتخلصوا بالفرقِ بأن ابنما حدث له بزيادةِ الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسبِ العواملِ، فصار كالكلمةِ الأصلية، حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ من مكانين بخلافِ ايم لغة في أيمن، فإنه لم يصر بهذه المثابة، ثم لا خصوصية المعارضة بذكرِ ابنم، فإن مؤنثات هذه الأسماءِ هي مذكراتها بزيادةِ التاء، وحيث نظر إلى لغاتِ الكلمةِ، فكان ينبغي أن يقول، وأم لغة في أل عند طيئ، فإنهم يبدلون لام التَّعريف ميماً، فيقولون في الرجلِ امرجل، وإنما المرجعُ إلى الضابطِ، وهو أن كلَّ همزة ثبتت في التصغيرِ، فهي

فَإِنْ قالُوا هي أَيْمُن فَحُذِفَتِ اللام، قُلنا في جَوابِهِم وابْنَم هو ابْنٌ فَزِيدَتِ الميمُ. قُلْتُ: وعَلى هذا يَنبغي أَنْ يَعُدُّوا أَيضاً «أَمْ» لُغَةً فيه فَاعْلَم (هَمْزُ أَلْ) المَعرِفة (كَذا) أَيْ وَصْلٌ، وهذا اخْتِيارُ

أبو طالب

(قوله: **قلت وعلى هذا... إلخ**) هذا إمَّا تتميم؛ لاعتراضِ ابن هشامٍ، أو اعتراضٍ عليه بمثل ما اعترضَ به على القومِ.

(قوله: **فاعلم**) هذا إمَّا متعلِّق بما قبله، أي: فافهم أنَّ قولي. قلت: يحتملُ الوجهين، أو متعلِّق بما بعده، وتغيير لسياق المصنِّف عما قبله، إشارة إلى أنَّ تغيير المصنف سياقه في أل عما قبله؛ لأنَّ حكمَهُ مخالفٌ لما قبله كما ذكره بقوله: ويبدل مدّاً في الاستفهامِ أو يسهل.

(قوله: **همزة أل المعرفة**) المرادُ بأل المعرفة أل التي تعرف مدخولها لفظاً مطلقاً، فيدخل فيه أل الموصولة، ولم يرد أل التعريف المقابلة لأل الموصولة حتى يرد عليه أنه لا وجهَ لإخراجِ الموصولةِ من هذا الحكمِ، فإنَّ همزتَها همزةُ وصلٍ، وكأنَّه احترزَ بقيدِ التَّعريفِ عن أل في نحو: ألمع، والباب

الناصية

همزة قطع، وإلا فهي همزة وصلٍ، وإنما تركوا أل الموصولة للخلافِ في اسميتها، ولشبهها بأل المعرفة صورة.

(قوله: **فَإِنْ قَالُوا... إلخ**) يعني إن قالوا في مقامِ رفعِ الإشكالِ (إشكال عدمُ ذكر أيم في كلامِهِم) أن أيم ليس لفظاً مستقلاً، بل هو أيمن بحذفِ النونِ منه، فلا حاجةَ إلى ذكره.

قلنا في جوابهم أن (ابنم) أيضاً ليس لفظاً مستقلاً، بل هو ابن بزيادةِ الميم مع أنَّهم ذكروه في عدادِ ما فيه همزة الوصلِ (دشتي).

(قوله: **وعَلَى هَذَا... إلخ**) يعني بناءً على عدّ اللغاتِ الشاذةِ في عداد الألفاظ المشهورة كما فعله ابن هشامٍ، فينبغي أن يعدُّوا (أم) الذي هو لغةٌ في (أل) أيضاً في عدادها. وهذا الكلامُ من الشَّارح إمّا إيرادٌ على ابن هشامٍ، أو تأييد له (دشتي).

(قوله: **لُغَةً فيه**) أيْ في أيمن، فتكون الأسماءُ غير المصادرِ اثني عشر، التي هي الأسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم... إلخ، وأل الموصولة الداخلة في قولِهِ همز أل كذا وأيم.

هذا؛ وخصَّ أيم بالزِّيادةِ دون أم، وهذا يوهمُ أن همزتَها همزة قطعٍ. فتأمل. والحاصلُ أن همزة أيمن إن فتحت تعين ضمّ الميم، وإن كسرت جاز ضمُّها وفتحُها. اهـ. (يس على الفاكهي) مع زيادةٍ من الفارضي، ونقل شيخنا السَّيد عن شرحِ الشافيةِ: أَم بفتحِ الهمزة وضمِّ الميمِ، وأَيَمَن بفتحِ الهمزةِ والميمِ، بدل إِيمَن بكسرِ الهمزةِ وفتحِ الميمِ، وعلى هذا لا يتعيّن في أيمُن مفتوح الهمزةِ ضمُّ الميمِ، وتحصل من مجموعِ ذلك أربع عشر لغة، وقد أسلفنا في أولِ حروفِ الجرِّ عن (الهمع) عدها عشرين، وقوله: كلا أضف بنقلِ حركةِ أضف إلى تنوين كلا (صبان).

لِمَذهَبِ سيبويه، والخَليلُ يَقُولُ إنَّه قَطعٌ كما تَقَدَّمَ في بابه مُبَيَّناً، ويُخالِفُ هَمزتها ما قَبْلَه.

في أَنَّه (يُبْدَلُ مَدّاً في الاسْتِفهامِ) ....

أبو طالب

ونحوهما، وممَّا يتفرَّع على كونِ تلك الهمزاتِ للوصلِ، أنَّه إذا اتَّصل بها لامُ التعريفِ الواقعةِ في الدَّرجِ أُسْقِطَت تلك الهمزات، وكسر اللامِ لدفعِ التقاءِ السَّاكنينِ، وإن حذف حرفُ مما قبل اللام؛ لسكونهِ وسكونِ اللامِ، يَجوز أنْ يعادَ ذلك الحرف قياساً، فليقرأْ قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ﴾ [الحُجرَات: ١١] في سورة الحجراتِ بحذفِ الهمزتين وكسر لام الاسم ونحوه في الاتصالِ، وعلى الانفصالِ، وإلى الاستخراجِ، وأمثال ذلك في حذفِ الهمزةِ وكسر اللامِ، وإنْ شئت فأعد ياء في وألف على وإلى قياساً على عود ياء بيعن، وألف خافن، وهذا ممَّا لم يقرعْ على الأذان إلا على أقل قليلٍ سمعوه أخرجوا عن سواءِ السبيلِ، وقد ذكرت هذا لجماعة من مدعي العلوم العربيَّة أولي منديلٍ طويلٍ عريضٍ، وذوي أقبية وأثوابٍ بيضٍ، فأنكروه وأصرُّوا على وجوبِ ذكرِ تلك الهمزةِ في تلك الحال، ولم يدروا أنهم كالضال المضلِّ، والمرءُ لا يزال عدوّاً لما جهل.

(**قوله: ويبدل أمداً... إلخ**) أي: لا يحذفُ؛ لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ، ولا التباس في حذفِ سائر الهمزاتِ إلا همزة ايمن؛ وذلك لاختلافِ حركاتِها لحركةِ همزةِ الاستفهامِ، وأمَّا أيمن فلا يصير مدخولاً للاستفهامِ إلا قليلاً، فلا اعتداد به، لوجودِ القرينة.

الناصية

(**قوله: أيْ: وَصْلٌ**) أي همز وصلٍ معرفة كانت أو موصولة أو زائدة.

(**قوله: والخليل.... إلخ**) مقابلٌ لقولِ المصنف همز أل كذا.

(**قوله: إنَّه قَطعٌ**) أي: إن همزة أل قطع وصلت لكثرةِ الاستعمالِ، واختاره الناظم في غيرِ هذا الكتاب، وأما في هذا الكتاب، فلم يصرِّح باختيار قول ومثل أل أم في لغة أهل اليمن.

هذا؛ وعلم من كلامه أن همزةَ الوصلِ لا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرف غير أل المعرفة أو الزائدة، وأما الموصولة فهي اسم على الرَّاجح، ولا في ماضٍ ثلاثي ولا رباعي، ولا في اسمٍ إلا مصدر الخماسي والسُّداسي، والأسماء العشرة المذكورة.

(**قوله: كما تَقَدَّمَ في بَابه**) أي: في بابِ (المعرّف بأداة التَّعريف) بقوله: (أل حرف تعريفٍ، أو اللام فقط) في أوَّلِ الكتابِ، وقوله مبيناً أي: مفصّلاً وموضّحاً.

(**قوله: ويُخَالِفُ هَمزتهَا مَا قَبْلَه**) يعني: يخالف همزة أل المعرفة همزة الكلماتِ؛ الّتي ذكرت قبله ممّا فيه همزةُ الوصلِ في أن همزة تلك الكلماتِ لا تنقلب ألفاً أبداً، ولا تسهّل، وأما همزة أل المعرفة، فتنقلبُ ألفاً إذا تقدّم عليه همزة الاستفهامِ أو تسهَّل.

(**قوله: في أنَّه يُبَدَّلُ**) همزُ الوصلِ المفتوحِ، وذلك في أل وأم بدلها في لغةِ حمير وأيمن وأيم.

(**قوله: مَدّاً فِي الِاسْتِفْهَامِ**) أيْ: إذَا تَقَدَّمَ عليها هَمزةُ الاستفهام، وهو الأرجحُ.

نحو: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] (أَوْ يُسَهَّلْ) نَحو:

أَأَلْحَقُّ إِنْ دارُ الرَّبابِ تَباعَدَتْ ... أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طائِرُ

أبو طالب

(**قوله: أو يسهل**) (التَّسهيل) هنا عبارة عن جعلِ الهمزةِ بينها وبين الألفِ.

(**قوله: أألحق إن دار الرَّباب تباعدت... إلخ**) الرَّباب كسحابٍ اسم محبوبته، وانبت انفعال من البت بمعنى القطعِ والجزم، والمرادُ بالحبل حبل المودةِ والوصال، وإن داراً بتقدير إنّ، وهي إن المخففة، وقوله (قلبك طائر) أي: طائر إليها خبر قوله الحق، والشَّاهد في تسهيل الهمزة الثَّانية بين بين في قوله الحق.

الناصية

(**قوله: نَحو** ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]) (الشَّاهد) في (آلذّكريْنِ) أصله (أألذَّكَرَيْنِ) الهمزة الأولى استفهامية، والهمزةُ الثَّانيةُ همزةُ الوصل، تَبدَّلَت الثَانيَةُ مَدّاً.

(**قوله: أَوْ يُسَهَّلُ**) بين الهمزةِ والألفِ مع القصرِ، ولا يحذفُ كما يحذف المضمومُ من نحو قولك: اضطر الرجلُ بالاقتصار على همزةِ الاستفهامِ المفتوحةِ، وحذف همزةِ الوصلِ المضمومةِ بعدها، وكما يحذفُ المكسور في نحو ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]؛ لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ، ولا يحقق؛ لأن همزَ الوصلِ لا يثبت في الدرج إلا لضرورةٍ كما مرَّ، فتقول: آلحسن عندك وآيمن الله يمينك، بالمد راجحاً، وبالتَّسهيل مرجوحاً، لكنه القياس كما مرّ وفي (الدشتي) مع (الشيرازي): التَّسهيل هنا هو التلفُّظ بالهمزةِ لا هَمزةً ولَا أَلِفاً، بَل بَين بَين، أَيْ يَتكلَّمُ بِشَيءٍ لَيس أَلِفاً ولا هَمزةً.

(**قوله: أو يسهل**) أو هذه للتَّخيير و(التسهيل)، وإن كان مرجوحاً هو القياس؛ لأن الإبدالَ مداً شأن الهمزةِ الساكنةِ، كذا في (التصريح) قال شيخنا السيد: لا يتوهم من كونِ (التسهيلِ) مرجوحاً أنه لم يُقرأ به، إذ لا منافاة بين كونِه مرجوحاً، وكونه فصيحاً، وقد صرَّح السَّعد في حواشي الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجهٍ مرجوح عربية، كما في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] (صبان). (**قوله**:

أَألْحَق إنْ دَار الرَّبَاب تَبَاعَدَتْ ... أَو انْبَتَّ حَبْل أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ)

(**قوله**) أألحقُّ الهمزةُ للاستفهامِ، والحق مبتدأ وهو خلاف الباطل، وهو بحسبِ الأصلِ مصدر حقَّ الشيء من بابي ضرب وقتل إذا وجب وثبت، وإن بكسرِ الهمزةِ حرف شرطٍ جازمٍ، يجزم فعلين الأول فعلُ الشرطِ، والثَّاني جوابه وجزاؤه، ودار الرَّباب فاعل بفعلٍ محذوفٍ هو فعل الشرطِ يفسره: تباعدت، والجواب محذوف للعلم به من جملة المبتدأ، وخبره الآتي آخراً، والتقدير: هل

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

الحق أن قلبك طائر إن تباعدت دار الرباب، تباعدت أو انبت حبل فهل الحق أن قلبك طائر، ويصحُّ أن تكونَ أن بفتحِ الهمزةِ مخففة من الثقيلةِ، واسمها ضمير الشأنِ محذوفٌ، أي: أنه ودار مبتدأ، والرَّباب بفتحِ الراءِ وبعدها موحدة، وفي الآخر موحدة أخرى مضاف إليه، وهو اسم امرأة، وتباعدت فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الدَّارِ، والمتعلَّق به محذوفٌ، أي: تباعدت عنك، والجملة في محلِّ رفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ رفع خبر أن المخففة من الثقيلةِ، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدر مجرور بلامِ تعليلٍ محذوفة متعلقة بطائر، أي: إن قلبك طائر لأجل تباعد دار الرباب عنك، وأو حرف عطفٍ، وانْبَتَّ بسكونِ النونِ، وفتح الموحدةِ، وتشديد المثناة الفوقية، أي: انقطعَ فعل ماضٍ، وحبل فاعله، والحبل: التَّواصل، وإن حرف توكيدٍ تنصب الاسمَ، وترفع الخبرَ، وقلبك اسمها، والكاف مضافٌ إليه مبني على الفتح في محلِّ جر، وطائر خبرها، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدر واقع خبراً عن المبتدأ، وهو قوله الحق والتقدير: هل الحق طيران قلبك معها، فالمتعلَّق بطائرٍ محذوفٍ، وقيل: إن قوله الحق منصوبٌ على أنه ظرف مجازي خبر مقدَّم، وأَن قلبك طائر في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، أي: أفي الحقِّ طيران قلبك معها، (يعني) أخبرني هل الواجبُ الثابتُ الموافق للواقعِ طيران قلبك، مع محبوبتِك المسماة بالربابِ؛ لأجل تباعد دارها عنك، وانقطاع التواصل الذي كان بينكما أولاً. **(والشَّاهد)** في قوله (أالحق) حيث سهل همزة أل الواقعة بعد همزةِ الاستفهامِ، ولم تُحذف؛ لئلا يلتبس الاستفهامُ بالخبرِ، ولم تحقق؛ لأنها همزة وصلٍ، وهي لا تثبت في الدرجِ إلا للشِّعر، ومعنى تسهيلها أن ينطقَ بها بين الهمزةِ والألفِ مع القصر، وهذا (التَّسهيل) وإن كان مرجوحاً، لكنَّه هو القياسُ، ولا يجوزُ في البيتِ المدّ وإن كان راجحاً؛ لئلا ينكسر، ولأنه غير القياس.

الإبْدَالُ والإعْلَال

أَحْرُفُ الإبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا ... فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

هذا باب الإبدال

(أَحْرُفُ الإبْدالِ) عَدَّها في التَّسهيلِ ثَمانِيَة، وزادَ هُنا الهاء، ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

(قوله: **هذا بابُ الإبدال**) بكسرِ الهمزةِ مصدر أبدلَ، وهو في الاصطلاحِ جعل حرفٍ مكان حرفٍ آخر مطلقاً، فخرج بقيد المكان العوض، فإنه قد يكون في غير مكانِ المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن، وبقيد الإطلاقِ القلب، فإنه مختصٌّ بحروفِ العلةِ. اهـ. (تصريح) ومقتضاه أن الإبدال يجري في جميعِ الحروفِ، وهو كذلك إن كان هذا تعريفاً لمطلقِ الإبدال الشّامل لإبدالِ الإدغام، وكذلك إن كان هذا تعريفاً للإبدالِ غير إبدال الإدغامِ، لكن أعمّ من أن يكون شائعاً أو غير شائع (صبان).

هذا؛ والغرضُ من هذا البابِ بيانُ الحروفِ التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام، فإن إبدال الإدغامِ لا ينظر إليه في هذا البابِ؛ لأنه يكون في جميعِ حروفِ المعجم إلا الألف، كما أن الزّائدَ للتَّضعيفِ لا ينظر إليه في حروفِ الزيادةِ لذلك. أراد بالإبدالِ ما يشملُ القلبَ؛ إذ كل منهم تغيير في الموضعِ، إلا أن الإبدالَ إزالة والقلب إحالة، ومن ثم اختصَّ بحروفِ العلةِ، والهمزة، لأنها تقارب حروفَ العلةِ بكثرةِ التغييرِ، وذلك كما في قام، أصله: قوم، فألفه منقلبةٌ عن واو في الأصلِ، وموسى ألفه عن الياءِ، وراس ألفه عن الهمزةِ، وإنما لينت لثبوتها، فاستحالت ألفاً. والبدلُ لا يختصُّ كما ستراه، ويخالفهما التَّعويض، فإن العوضَ يكون في غيرِ موضعِ المعوضِ منه كتاءِ عدة، وهمزة ابن، وياء سفيريج. ويكون عن حرفٍ كما ذكر، وعن حركة كسين اسطاع كما تقدَّم. وقد ضمَّن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التّصريفِ: الإبدال والقلب والنَّقل والحذف، وأشار إلى حصرِ حروفِ البدلِ الشائع في التّصريفِ بقوله: (أَحْرُفُ الإبْدَالِ... إلخ).

(قوله: **عَدَّهَا في التَّسهيل... إلخ**) قال في (التصريح): (وذكره الهاء) في النظمِ (زيادة على ما في (التَّسهيل) إذ جمعها فيه في) هجاء قولك (طويت دائماً)، وفيه مناقشة من ثلاثةِ أوجهٍ: إسقاط الهاء كما مرّ، وتكرار الألفِ، وإعمال الماضي في دائماً، وهو مثل أبداً، قاله الموضح في (الحواشي)، (ثم إنه) لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا)، أي في بابِ الإبدالِ (عليها مع عده إياها) فيه (ووجهه) أي: وجه عدمِ تكلمه عليها هنا (أنَّ إبدالَها من غيرِها إنَّما يطرد في الوقفِ على نحو رحمة ونعمة، وذلك مذكور في بابِ الوقفِ)، فاستغنى به، (وأما إبدالها من غير التاء فمسموعٌ) لا يقاسُ عليه، (كقولهم) في إياك (هياك، و) في لأنك قائم (لهنك قائم، و) في أرقت الماء (هرقت الماء،

وتَقَدَّمَ أَنَّها بَدَلٌ مِن التّاءِ في الوَقْفِ عَلى نَحوِ: رَحْمَة ونِعْمَة؛ فَصارَت تسعةً يَجمَعُها قَوْلُكَ: (هَدَأْتَ مُوطِياً).

(فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ) ....

أبو طالب

(**قوله: هدأت موطياً**) أي: كنت على طمأنينة إذا جعلت غيري سائراً.

الناصية

و) في أردت الشيء، (هردت الشيء، و) في أرحت الدَّابة (هرحت الدابة)، فأبدلوا في الجميعِ الهاء من الهمزةِ؛ لاتفاقهما مخرجاً؛ لأنهما من أقصى الحلقِ.

(**قوله: وتقدم أنها بَدَلٌ مِن التّاءِ**) فليس حرفاً آخرَ.

(**قوله: هَدَأْتَ مُوطِيَاً**) يعني: حُرُوفُ (هَدَأْتَ مُوطِياً) هي حُروفُ الإبْدَالِ وهي: الْهَاءُ، والدَّالُ، والْهمزةُ، والتاءُ، والميمُ، والواوُ، والطاءُ، والياءُ، والألفُ. وهَذه الحروفُ تَأْتي بَدَلاً عَن غَيرِهَا، هَذَا ومعنى هدأت: سكنت. وموطياً: من أوطأته؛ جعلته وطيئاً، فالياءُ فيه بدلٌ من الهمزةِ، وذكره لهاء زيادةٌ على ما في (التّسهيل)؛ إذ جمعها فيه في طويت دائماً. ثم إنه لم يتكلَّم عليها هنا مع عده ياها، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطردُ في الوقفِ على نحوِ رحمة ونعمة، وذلك مذكور في بابِ الوقفِ. وأما إبدالها من غيرِ التاءِ فمسموع، كقولِهم هِيّاك ولهنك قائم، وهرقت الماء، وهردت الشيء وهرحت الدابة، وذكر في (التّسهيل) أن حروفَ البدلِ الشائعِ يعني في كلامِ العربِ اثنان وعشرون حرفاً، وهذه التّسعة المذكورة هنا حروف الإبدالِ الضَّروري في التصريف، فقال: يجمع حروف البدلِ الشائعِ في غير إدغام قولك: لِحدّ صرف شكس آمن طي ثوب عزته، والضَّروري في التَّصريفِ: هجاء طويت دائماً. هذا كلامه (أشموني).

(**قوله: فَأَبْدِلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيا... إلخ**) أي: تبدل الهمزةُ من الواوِ والياءِ وجوباً في أربعِ مسائل: الأولى هذه، وهي إذا تطرفت إحداهما، وهي لام لو زائدة للإلحاقِ، (بعد ألفِ زائدة) سواء كسر أول كلمتها، أم فتح أم ضم، (نحو: كِساء وسَماء ودُعاء) فالهمزةُ فيهن مبدلة عن واوٍ، والأصل كساو وسماو ودعاو، (ونحو بناء وظباء وفناء)، فالهمزةُ فيهن مبدلةٌ عن ياء، والأصلُ بناي وظباي وفناي، فأبدلت الواوُ والياء همزةً؛ لتطرفِهما إثر ألفٍ زائدةٍ، على أحدِ القولين؟ وقيل: إن الواوَ والياءَ أبدلتا ألفينِ؛ لتحركِهما، ووقوعهما بعد فتحة، لم يحجز بينها إلا ساكن معتل زائد، مع أنهما في مظنةِ التَّغييرِ، وهو الطَّرف، فقلبتا ألفين، فاجتمعَ ساكنانِ، فوجب إما الحذفُ، أو التَّحريك لا سبيل إلى الحذفِ؛ لأنه يفوت المدّ فيهن إن حذفت الأولى، ويفوت لام الكلمة، إن حذفت الثّانية، ولما امتنع الحذف الثّاني تعين التَّحريك، وكانت الثّانية أولى لأربعة أوجهٍ: **أحدُها**: أن تحريكَ الأولى يفوت حكمُها وهو المدُّ، **الثّاني**: أن التَّغيير في الآخرِ أولى. **الثّالث**: أن حرفَ الإعرابِ محرك تقديراً، فلا

آخِـــراً أَثْـــرَ أَلِـــفِ زِيـــدَ وَفـــي فَـاعِـلِ مَـا أُعِـلَّ عَـيْـنَـاً ذَا اقْـتُـفِـي

أَيْ: خُذها بَدَلاً (مِنْ واوٍ و) مِن (يا) حال كون كُلٍّ مِنهما (آخِراً أَثْرَ أَلِفٍ زِيدَ) نَحو: رِداء

أبو طالب

(**قوله: أي خذها بدلاً**) هذا التفسير لفائدتين: الأولى: أنَّ الإبدال هاهنا ليس على حقيقتهِ، وهو أن يكونَ المبدل منه أولاً موجوداً، ثم حذف وأبدل عنه المبدل، بل المرادُ الحكمُ بكونهِ بدلاً منه؛ لعدمِ وجودِ المبدلِ منه في الخارجِ، بل في الإرادةِ، والثَّانية إن أبدل ليس بصيغةِ الماضي المجهولِ، بل بصيغةِ الأمرِ، ليفيد أن هذا الحكمَ قياسيٌّ.

الناصية

يعد في تحريكه لفظاً، **الرَّابع**: أن في تحريكه تحصيلاً لظهورِ الإعرابِ، الذي يحصل به الفرق بين المعاني، ونحو: علباء وقوباء، فالهمزةُ فيهما مبدلة من ياء زائدةٍ؛ للإلحاقِ بقرطاسٍ وقرناسٍ، (بخلاف نحو: قاول وبايع، و) نحو (إداوة وهداية)؛ لأن الواوَ والياء لم يتطرفا فيهن، أما الأولانِ، فلوقوعِهما عيناً، وأما الأخيران؛ فلأن كلمتهما بنيت على تاءِ التأنيثِ، بخلاف التأنيثِ العارضِ، فإنه لا يمنعُ الإبدال كبناءٍ، وبناءِ، (و) بخلاف (نحو: غزو وظبي)؛ لعدمِ تقدم الألفِ عليهما، (و) بخلاف (نحو واو) اسماً للحرفِ، (وآي) جمع آية؛ لأصالةِ الألفِ فيهما، أما واو فوزنه فَعَلَ بفتحتين، وفي كون عينه ياء أو واواً قولان: الأول: لأبي علي، والثَّاني: لأبي الحسن، وعلى القولين فالألفُ منقلبة عن أصلٍ، وأما آي، فأصله أيي بفتحتينِ، فقلبت الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، (و) الواو والياء (تشاركهما في ذلك) الحكم، (الألف) فإنها إذا تطرفت بعد ألفٍ زائدةٍ أبدلت همزة، وذلك (في نحو: حمراء، فإن أصلها حمرى) بألفٍ مقصورةٍ (كسكرى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام)، فالتقى ألفان لا يمكن النُّطق بهما، (فأبدلت) الألف (الثَّانية همزة)؛ لأنها من مخرجِ الألفِ، وظهرت الحركةُ التي كانت مقدرة فيها (تصريح).

(**قوله: أيْ: خُذهَا بَدَلاً**) أي: من غيرها، وليس المراد إنما هي المبدلة بغيرها.

(**قوله: آخراً**) جعله حالاً من المتعاطفين قبله، وإن أحوج إفراده إلى تأويلهما بالمذكورِ، وإلى ارتكابِ الحالِ من النكرةِ بلا مسوغ، وهو نادر، هو السَّالم مما يلزم على جعل آخراً ظرفاً لصفة محذوفة، أي: كائنتين في آخر من ظرفية الشيء في نفسه المستفاد من نصب لا ما في قولِ الشَّارح بعد: فلو أتي موضع قوله: آخراً بلا ما فقال: لاماً بإثر ألفِ زيد لاستقام، فاعرف ذلك. (صبان).

(**قوله: إثْر ألِف زيدَ**) يعني: إذا وقع واو أو ياء آخرَ الكلمةِ، وكان قبلهما ألفٌ زائدةٌ فأبدلهما ألفاً. فهنا ثلاثة شروطٍ: (**الأول**): وقوعهما آخرَ الكلمةِ. (**الثَّاني**): أن يكونا بعد ألفِ. (**الثالث**): أن تكونَ الألفُ زائدةَ. وفي (التَّصريح) أي: بعد ألفٍ زائدةٍ) سواء كسر أول كلمتها، أم فتح، أم ضمّ (نحو: كساء وسَماء ودُعاء)، فالهمزةُ فيهن مبدلةٌ عن واوٍ، والأصل كساو وسماو ودعاو،

وكِساءٍ، بخلافِ تَعاوُنٍ وتَبايُنٍ لعَدَمِ تَطَرُّفِهِما، ونَحو: غَزْوٌ وظَبْيٌ لِعَدَمِ تِلوِهِما الألِف، ونَحو: واوٍ وَ وأيٍ لأصالَةِ الألِفِ.

أبو طالب

(**قوله: ونحو واو**) أي: الواوُ أصله وَوَوٌ، وأي: أصله ويي، قلبت عينها الفاء، وإن كان القياسُ قلب لامِها بالألفِ، وكان ذلك؛ لئلا يجتمعَ الواوان الأصليانِ، أو الواوِ والياء في الكلمةِ، ووايٍ اسم مفازةٍ يقال لها وادي واي.

الناصية

(ونحو بناء وظباء وفتاء)، فالهمزةُ فيهن مبدلةٌ عن ياء، والأصلُ بناي وظباي وفتاي، فأبدلت الواوُ والياءُ همزةً؛ لتطرفهما إثر ألفٍ زائدةٍ على أحدِ القولينِ، وقيل: إن الواوَ والياءَ أبدلتا ألفينِ؛ لتحركِهما ووقوعهما بعد فتحةٍ لم يحجز بينها إلا ساكنٌ معتل زائدٌ مع أنهما في مظنةِ التَّغييرِ، وهو الطَّرف، فقلبتا ألفين، فاجتمعَ ساكنانِ، فوجب إما الحذفُ، أو التَّحريكُ لا سبيلَ إلى الحذفِ؛ لأنه يفوت المدُّ فيهن إن حذفت الأولى، ويفوت لام الكلمةِ إن حذفت الثَّانية، ولما امتنع الحذف الثَّاني تعين التَّحريك، وكانت الثَّانية أولى لأربعة أوجهٍ. **أحدُها**: أن تحريك الأولى يفوتُ حكمها وهو المدُّ. **الثَّاني**: أن التَّغيير في الآخرِ أولى. **الثَّالث**: أن حرفَ الإعرابِ محرك تقديراً، فلا بعد في تحريكه لفظاً. **الرابع**: أن في تحريكه تحصيلاً لظهورِ الإعرابِ؛ الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وقوباء، فالهمزةُ فيهما مبدلة من ياء زائدة؛ للإلحاق بقرطاس وقرناس.

(**قوله: بخلافِ تَعاوُن... إلخ**) فإن وَاو (تَعَاوُن) ويَاء (تَبَايُن) بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، ولكنَّهما لَيسَا آخِرَ الْكَلمةِ.

(**قوله: لِعَدَمِ تَطَرُّفِهِمَا**) أي: لعدمِ كونِ الواوِ والياءِ في آخرِ الكلمةِ.

(**قوله: لِعَدَمِ تِلْوِهِمَا الألِف**) أي: لعدمِ تقدمِ الألف عليهما. فإن وَاوَ (غَزْوٍ)، ويَاءَ (ظَبْي) آخِرُ الكلمةِ ولكنْ لَيسَا بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ.

(**قوله: ونَحو وَاو وَوَاي**) وفي (التصريح)، ونحو واو) اسماً للحرفِ، (وآي) جمعُ آيةٍ؛ لأصالةِ الألفِ فيهما، أما واو فوزنه فَعَل بفتحتين، وفي كون عينه ياء أو واواً قولان: الأول لأبي علي والثَّاني لأبي الحسنِ، وعلى القولينِ فالألف منقلبة عن أصلٍ، أما آي فأصله أَيَي بفتحتين، فقلبت الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، (و) الواو والياء (تشاركهما في ذلك) الحكم (الألف)، فإنها إذا تطرفت بعد ألفٍ زائدةٍ أبدلت همزةً، وذلك (في نحو: حمراء، فإن أصلها حمرى) بألفٍ مقصورةٍ (كسكرى، فزيدت ألف قبل الآخر للمدِّ كألفِ كتابٍ وغلام)، فالتقى ألفانِ لا يمكن النُّطق بهما، (فأبدلت) الألف (الثَّانية همزة)؛ لأنها من مخرجِ الألفِ، وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها.

(**قوله: لأَصَالَةِ الألِفِ**) أي: لأنّ الألف فيهما أصليّ، وليس زائداً، والشرط زيادته، و(واو) اسم للحرف، و(واي) اسم لمفازة. وفي الشيرازي أن وَاو أصله (وَوَوٌ)، فَالألِفُ غَيرُ الْفِعل مُنقلِبَةٌ

(وَفي) اسْمِ (فاعِلِ ما) أيْ فِعلٍ (أُعِلَّ عَيْناً ذا) أيْ إبْدالُ الهَمزَةِ مِن ياءٍ ومن واوٍ (اقْتُفِي) كبائِعٍ وقائِمٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

عَنِ الْوَاوِ، وليست زَائِدَة، (وَاىْ) أصلُهُ (وَءىٰ)، فَالأَلِفُ أيضاً عَينُ الْفِعلِ مُنقلِبَةٌ عن الْهمزةِ؛ ولِذَا لَم يُبدَلِ الْوَاوُ والْيَاءُ في الأَخيرِ إلى الْهمزة.

(قوله: وفي اسْمِ فاعِل... إلخ) أي: وفي اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق، في اسم الفاعلِ المذكور بين أن يتجرَّد من علامةِ التَّأنيثِ والتَّثنية والجمع أولاً (صبان) وفي (الأشموني) على قوله: وَفي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي) أي: اتبع: ذا إشارة إلى إبدالِ الواوِ والياءِ همزة، أي: يجب إبدالُ كلٍّ من الواوِ والياءِ همزةً إذا وقعت عيناً لاسمِ فاعلٍ أعلت عينُ فعلِه، نحو: قائل وبائع، الأصلُ: قاول وبايع، فحملا على الفعلِ في الإعلال، بخلافِ نحو: عور فهو عاور، وعين فهو عاينَ.

(قوله: أي: إبْدَالُ الْهَمزَةِ مِن ياءٍ ومن واو) وفي (الأشموني) اختلف في هذا الإبدالِ أيضاً: فقيل أبدلتِ الواوُ والياءُ همزةً كما قال المصنِّف. وقالَ الأكثرونَ: بل قلبتا ألفاً، ثم أبدلت الألفُ همزة كما تقدَّم في كساء ورداء، وكسرت الهمزة على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ. وقال المبردُ: أدخلت ألفُ فاعلٍ قبل الألفِ المنقلبةِ في قال وباع وأشباههما، فالتقى ألفانِ وهما ساكنانِ، فحركت العين؛ لأن أصلها الحركة، والألفُ إذا تحركت صارت همزةً. الثَّالث: يكتب نحو قائل وبائع بالياءِ على حكمِ التَّخفيفِ؛ لأن قياسَ الهمزةِ في ذلك أن تسهلَ بين الهمزةِ والياءِ؛ فلذلك كتبت ياء، وأما إبدالُ الهمزةِ في ذلك ياء محضة، فنصّوا على أنه لحنٌ، وكذلك تصحيح الياءِ في بائع، ولو جار تصحيحُ الياءِ في بائعٍ، لجاز تصحيح الواوِ في قائل، ومن ثم امتنعَ نقط الياءِ من قائم وبائعٍ، قال المطرزي نقط الياءِ من قائم وبائع عامي، قال: ومرّ بي في بعض تصانيفِ أبي الفتحِ بن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحدٍ من المتسمين بالعلمِ، فإذا بين يديه جزءٌ مكتوبٌ فيه: قايل ـ بنقطتين من تحتٍ ـ فقال أبو عليّ لذلك الشَّيخ: هذا خط مَن؟ فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبِهِ وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارةِ مثله، وخرج من ساعتهِ. انتهى.

(قوله: كبائِعٍ وقَائِم) لأنّ أصلَ فعلِهما (بيع وقوم) فاعل عينهما ألفاً. وفي (التصريح) نحو: قائل وبائع) أصلهما قاولٌ وبايع، ولكنهم أعلّوهما حملاً على الفعلِ، فكما قالوا قال وباع، فقلبوا عينهما ألفاً، كذلك قلبوا عين اسمِ فاعلِهما ألفاً؛ لوقوعِها متحركة بعد فتحةٍ مفصولةٍ بحاجزٍ غير حصينٍ، ثم قلبوا الألفَ همزةً على حدِّ القلبِ في كساء، هذا قول الأكثرين، وقال المبرد: دخلت ألفُ فاعلٍ على ألفِ قال وباع ونحوهما، فالتقى ألفانِ ولا يمكن الحذفُ؛ للإلباسِ، فوجبَ تحريكُ إحداهما، وكانت العين؛ لأن أصلَها الحركة، والألف إذ تحركت صارت همزة، وتكتب ياء على حكم التخفيفِ، ولا تنقط، قاله المرادي.

وَالـمَـدُّ زِيـدَ ثَـالِـثـاً فـي الـوَاحِـدِ هَـمْـزاً يُـرَى فـي مِـثْـلِ كَـالـقَـلَائِـدِ

بِخلافِ ما لَم تُعَلّ عَينُه، وإنْ أُعِلَّتْ نَحو: عَيَن فهو عايِن، وعَوِرَ فهو عاوِر، والإعْلالُ: إعْطاءُ الكلمةِ حُكمَها مِن حَذفٍ وقَلْبٍ ونَحو ذلك، والاعتِلالُ كونُها حَرْفَ عِلَّةٍ.

(وَالمَدُّ) الَّذي (زِيدَ ثالِثاً في الواحِدِ هَمْزاً يُرى) بِالإبْدالِ في جَمعِهِ عَلى مَفاعِل ....

أبو طالب

(قوله: **نحو عين**) هذا على وزنِ علم، أي: ضرب بالعينِ، وعود كذلك، أي: صار ذا عينٍ واحدٍ، وإنَّما لم يعلا لكونِهما من أفعالِ العيوبِ غير المعلةِ، لكون أصل وضعِها أفعل وأفعال الخاليين عن سببِ الإعلالِ.

(قوله: **والإعلال إعطاء**) رفع لما يرد على قولهِ ما لم يعل عينه، وإن اعتلت من التناقضِ.

(قوله: **كونها حرف علة**) أي: كونِ الكلمةِ حرف علةٍ، وهذا لا يشملُ الكلمة التي بعضها حرف علةٍ، ولو قال ذات حرف علّةٍ لا يشملُ الكلمةَ التي كلها (قوله: في جمعِهِ على مفاعل) المرادُ بمفاعل هاهنا مطلقُ صيغةِ منتهى الجموعِ خماسياً أو سداسياً مصدراً بالميمِ، أم لا فلا إشكالَ في

الناصية

(قوله: **بِخلَافِ مَا لَمْ تُعَلّ عَينُه**) أي: بخلافِ ما لم يجر الإعلال (أي التّغييرُ) في عَيْنِهِ، أي: لم يغيَّر عينه وبقي على حالِه، مِثل (عَيَن، وعَور) عينُ فِعلهِمَا حَرفُ عِلّةٍ، ولكنْ بِلَا إعْلال، فَلا يقال فيهِمَا (عَان، وعَار) في مِثلِ هَذَيْنِ لَا تُبدَلُ الوَاو واليَاء ألفاً في اسْمِ الفَاعل، بَل تَبقى الواو والياء (شيرازي).

(قوله: **وإن اعتلَّتْ**) أي: وإن كان عينُه حرف علّةٍ.

(قوله: **نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور**)؛ لأن العين لما صحت في الفعلِ خوف الإلباسِ بعانٍ، وعار صحت في اسمِ الفاعلِ، وما ذكره تبعاً لغيره من أن اسم الفاعلِ فرع الفعلِ في الإعلالِ والتَّصحيح مشكلٌ من وجهين: **أحدهُما**: أنَّ اسمَ الفاعلِ قد يدخله الإعلال، ولم يكن له فعل أصلاً كجائز الجيم والزاي، وهو البستان، وجائزة مؤنثة، وهي الخشبة في وسط السَّقفِ، فإن ادَّعوا أنهما نقلا من أسماءِ الفاعلين، فقد كثَّروا النقل في أسماءِ الأجناسِ وهو قليلٌ، بل قيلَ ممنوعٌ. **والوجه الثّاني**: أن الصَّحيحَ أن الوصفَ فرعٌ عن المصدرِ لا عن الفعلِ (تصريح).

(قوله: **إعْطَاء الكلمةِ حُكمَهَا**) أي: إجراء قواعدِ الصَّرف عليها.

(قوله: **ونَحو ذَلك**) الْحَذف كـ (بع) فِعلُ الأمر حُذِف مِنه الْيَاءِ، والقلْب كـ (بَائِع) بِقَلْب اليَاءِ ألِفاً، وغَير ذَلك كالإدغَام مِثل (مَدّ) في (مَدَدَ).

(قوله: **وَالْمَدُّ الَّذي زِيدَ ثَالثاً في الْوَاحِدِ... إلخ**) أي: يجبُ إبدالُ حرف المدِّ الزائدِ الثَّالثِ همزة إذا جمعَ على مثالِ مفاعلٍ؛ وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعلٍ وقعت ألف الجمع ثالثة، ووقع بعدها ألف قلادة فاجتمع ألفانِ، فلم يكن بد من حذف إحداهما، أو تحريكها، فلو حذفوا الأولى فاتت

(في مِثْلِ كالقَلائِدِ) والصَّحائِفِ والعَجائِزِ، بِخلافِ الَّذي لم يُزَد، ....

أبو طالب

....

الناصية

الدَّلالة على الجمعِ، ولو حذفوا الثَّانية تغير بناءِ الجمعِ؛ لأن هذا الجمع لا بدَّ أن يكون بين ألفِه وحرف إعرابه حرف مكسور ليكونَ كمفاعلٍ، فتعيَّن تحريك الثَّانية بالكسرِ؛ ليكون كعين مفاعلٍ، والألف إذا حركت قلبت همزة، ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألفِ قلادةٍ؛ لسكونهما إثر حركة من جنسِهما كالألفِ، هذا تعليل ابن جني. وقال الخليل: إنما هُمزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز؛ لأنَّ حروفَ اللينِ فيهن ليس أصلُهن الحركة، وإنما هي حروفٌ ميتة لا تدخلهن الحركةُ، فلما وقعن بعد الألفِ همزنَ، ولم يظهرنَ، وكن لا أصل لهنَّ في الحركةِ. كذا في (التَّصريح).

(**قوله: والمد**) أي: حرف المدِّ واواً أو ياءً أو ألفاً، وجملة زيد حال من ضميرِ يرى، وثالثاً حال من ضميرِ زيد فهي حال متداخلةٌ، أو من ضمير يرى فهي مترادفة، وقوله في الواحدِ بيان للواقعِ لا للاحترازِ، ولهذا لم يذكر له بعضُ الشراح محترزاً (صبان).

(**قوله: في مثْل... إلخ**) وفي (التَّصريح: نحو) عجوز و(عجائز، و) صحيفة و(صحائف)، وسيأتي توجيهه (بخلافِ قسور)، وهو الأسدُ (وقساور)؛ لأن الواوَ ليست بمدَّة، (ومعيشة ومعايش)؛ لأن المدة في الواحدةِ أصلية، فلا تبدل؛ لأن أصلَها الحركة؛ لكونِها عينَ الكلمةِ، فإذا وقعت بعد ألفِ مفاعلٍ تحركت بحركتِها، فتعاصت عن الإبدالِ، (وشذَّ مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر (بالإبدالِ مع أن المدة في الواحدِ أصلية؛ لأنها عين الكلمة، وَالذي سهل إبدالَها همزة شبهُ الأصلي بالزَّائدِ، (ويشارك الواو والياء في هذه المسألة)، وهي مسألة الجمعِ (الألف) فتبدل همزة، (نحو: قلادة وقلائد، ورسالة ورسائل)، وذلك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعلَ، وقعت ألف الجمع ثالثة، ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفانِ، فلم يكن بدٌّ من حذفِ إحدى الألفين أو تحريكِها، فلو حذفوا الألفَ الأولى فاتت الدَّلالة على الجمعِ ولو حذفوا الثَّانية لتغير بناء الجمع؛ لأن هذا الجمع لا بدَّ أن يكونُ بعد ألفهِ حرفٌ مكسورٌ بينها وبين حرفِ الإعرابِ لتكونَ كمفاعلٍ، فلم يبقَ إلا حركةُ الألفِ الثَّانية بالكسرِ لتكون كعينِ مفاعلٍ، فلما حركت انقلبت همزة، ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة ورسالة؛ لأن قبلهما حركة من جنسيهما، وهما ساكنان، فجريا مجرى الألف، هذا تعليل ابن جني، وقال الخليل: إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز؛ لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة، وإنما هي حروفٌ مبنيةٌ لا تدخلها الحركاتُ، فلما وقعنَ بعد الألفِ همزن، ولم يظهرن؛ إذ كنَّ لا أصل لهن في الحركةِ. اهـ.

(**قوله: كَالْقَلَائِدِ... إلخ**) (الْقَلَائِد) مِثالٌ لِلألِف (الصَّحَائِف) لِلْيَاء (الْعَجَائِز) لِلْوَاو، فَمُفرَدَاتُهَا (قِلَادَة -صَحِيفَة- عَجوز)، فالْحرفُ الثالِثِ مِنهَا حَرْفُ مدٌّ، وهو زَائِدٌ، وليست مِن الْحُرُوفِ الأصلية (شيرازي).

كَــذَاكَ ثَــانِــي لَــيِّــنَــيْــنِ اكْــتَــنَــفَــا مَــدَّ مَــفَــاعِــلَ كَــجَــمْــعِ نَــيِّــفَــا

نَحو: مَفازَةٍ ومَفاوِز، ومَسِيرَةٍ ومَسايِر، ومَثُوبَةٍ ومَثاوِب.

(كَذاكَ) يُبَدَّلُ هَمْزاً (ثاني) حَرْفَيْنِ (لَيِّنَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: نَحو مَفَازَة. . . إلخ) (مَفَازَة) مِثال لِلأَلِف (مَسيرَة) لِلْيَاء (مَثُوبة) لِلواو، هَذِهِ لم تُبدَل حَرفُ الْمَدِّ الثَّالِثِ مِنهَا ألفاً لأنها أصليةٌ.

(قوله: ثاني حرفين لينين) بينهما ألفُ مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمعُ نيف)، وهو الزِّيادة على العقدِ، وهو من ناف ينيف، وقول الشَّاطبي: وأصله نيوف كهين مبني على أنه من ناف ينوف، وتقدَّم في العددِ بيانه (أو واوين كأوائلِ جمع أولٍ، أو مختلفين) بأن تكون إحداهما ياءً والأخرى واواً، (كسيائد جمع سيد إذ أصله سيود) اجتمعَ فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسُّكونِ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياءِ، وصوائد جمع صائد، فأبدل ما بعدَ ألفِ الجمعِ همزة في الأمثلةِ الأربعةِ؛ استثقالاً لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطَّرفِ. (وأما قوله) وهو جندل بن المثنى الطهوي:

خَــنَــى عِــظَــامِــي وَأَرَاءَ ثَــائِــرِي (وكَــحَّــلِ الْــعَــيْــنَــيْــنِ بِــالْــعَــوَاوِرِ)

بغير إبدالٍ، (فأصله بالعواوير) بياءٍ مثناةٍ تحتانية قبل الراء؛ (لأنه جمع عوار) بضمِّ العينِ وتشديدِ الواوِ (وهو الرمد) الشَّديد، (فهو مفاعيل كطواويس، لا مفاعل) كمساجد، (فلذلك صحح) فيه الواوُ؛ لبعدِه من الطرفِ ثم حذفتِ الياء، وبقي التَّصحيح بحاله؛ لأنَّ حذفَ الياءِ عارضٌ والاعتبارُ بالأصلِ؛ لأن المحذوفَ في حكمِ الموجودِ، وفاعل كحل بالتخفيفِ ضميرٌ يرجع إلى الدَّهرِ في أبياتٍ قبله (تصريح) وفي (الأشموني) فهم من قوله: مدّ مفاعلٍ اشتراط اتصالِ بالمد بالطَّرفِ، فلا فصلَ بمدةٍ شائعةٍ ظاهرة أو مقدرة فلا إبدالٌ، فالأولى نحو طواويس، والثَّانية نحو قوله:

.... وكَــحَّــلِ الْــعَــيْــنَــيْــنِ بِــالْــعَــوَاوِرِ

أرادَ بالعواوير؛ لأنه جمعُ عُوَار وهو الرمد، فحذفت الياءُ ضرورةً فهي في تقديرِ الموجودةِ. أما الفصلُ بمدةٍ غير شائعةٍ فلا أثر له، ويجب الإبدال كقوله:

فِــيــهــا عَــيَــائِــيــلُ أُسُــودٌ ونُــمُــرْ

الأصلُ عيائل، لكنه أشبع الهمزة اضطراراً، فنشأت الياء كقوله:

.... تَــنْــقَــادُ الــصَّــيَــارِيــفِ

لأنه جمعُ عيلٍ واحدُ العيالِ، قال الصَّغاني: واحدُ العيالِ عيل، والجمعُ عيائل مثل جيدٍ وجيادٍ وجيائد.

اكْتَنَفا مَدَّ مَفاعِلَ) أَيْ وَقَعَ أَحَدُهُما قَبلَه والآخَرُ بَعدَه وتَوَسَّطَهُما (كَجَمْعِ) شَخْصٍ (نَيِّفا) عَلى نَيائِف، وأَوَّل على أَوائِل، وسَيِّد عَلى سَيائِد، بِخلافِ نَحو: طَواوِيس، ....

أبو طالب

(**قوله: أي وقع أحدهما... إلخ**) إشارة إلى أنَّ اكتفاءَ مثنى أسند إلى لينين لا مفرد أسند إلى ثانٍ، وألفه للإطلاقِ، وإلى أنَّ اكتنافهما لمد مفاعل من الجانبينِ لا من جانبٍ واحدٍ إحداهما بلا واسطةٍ.

(**قوله: وتوسطهما**) أي: المد، وكان فائدة هذا القولِ: الإشارة إلى أنَّ المرادَ بالقبلِ والبعدِ ما كان بلا واسطةٍ. فافهم.

(**قوله: بخلاف نحو طواويس**) فإن لينه بعد المدِّ والواو الذي وقع قبله، إنَّما هو المنقلبُ عن ألفِ طاوس، ثم إنّ ياء طواويس إمّا منقلبٌ عن ثاني لينيه، أو عوض عنه كياء سفاريج.

الناصية

هذا، ولا يختص هذا الإبدال بتالي ألفِ الجمعِ كما أوهمه كلامه، بل لو بنيت من القولِ مثل عوارض، قلت: قوائل بالهمزِ، هذا مذهبُ سيبويه والجمهور، وعليه مشى في (التَّسهيل)، وخالف الأخفش والزَّجاج، فذهبا إلى منع الإبدالِ في المفردِ؛ لخفته.

(**قوله: اكتنفا**) أي: أحاطا.

(**قوله: كَجَمْعِ شَخْصٍ**) أي: مثل أن يجمعَ شخصٌ كلمة نيّف على نيائف، فجمع هنا بمعناه المصدري.

(**قوله: نَيِّفَا**) نيفاً نصب على المفعولِ به بالمصدر المنون، وهو جمعٌ، أضافه في (الكافية) للفاعلِ: فقال كجمع شخص نيفاً، أي: يجب أيضاً إبدال كلٍّ من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان الليّنان ياءين كنيائف جمع نيف، أو واوين كأوائل جمع أولٍ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد، أصله سيود، وصوائد جمع صائدٍ، والأصل سياود وصوايد. واعلم أن ما اقتضاه إطلاق النَّاظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهبَ الأخفشُ إلى أن الهمزةَ في الواوين فقط، ولا يهمز في الياءين ولا في الواوِ مع الياء، فيقول: نيايف وسياود وصوايد على الأصلِ، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلِها، ولأن لذلك نظيراً، وهو اجتماعُ الواوينِ أول كلمةٍ، وأما إذا اجتمعتِ الياءان، أو الياء والواو فلا إبدال؛ لأنه إذا التقتِ الياءان أو الياء والواو أول كلمةٍ، فلا همزَ نحو يَيَن ويَوم اسم موضع (أشموني).

(**قوله: عَلَى نَيَائِف... إلخ**) وأصلها نيايف وأوايل وسيايد.

(**قوله: بخِلَافِ نَحو طَوَاويس**) لأنّه على (مفاعيل)، وشرط أن يكونَ على مفاعلَ بقوله: (مدّ مفاعل). وفي (الشيرازي) فإنّه لَم يبدل الْوَاو الثّانية ألِفاً؛ لبعدِها عن آخِرِ الْكلمةِ، كمَا قيل.

وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّْ لَاماً وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

وقَدَّرْتَ فاعِلَ جَمعِ المَحذُوفِ المَنوِيِّ بِشَخصٍ تَبَعاً للكافِيَة.

(وَافْتَحْ وَ رُدَّ الهَمْزَ) ....

أبو طالب

(**قوله: تبعاً للكف**) إنّما فعل كذلك في الكفّ إشارة إلى أنَّ المرادَ بالجمعِ المعنى المصدري لا المجموع؛ لأنَّ الإبدال فعل المتكلّم، وهو واقع في فعله الآخر هو جعلُ الكلمة جمعاً لا في نفس الكلمةِ حقيقة.

(**قوله: ورد الهمزة**) المرادُ بكلٍّ من الردِّ الهمز ما يكون تقدير يا أي الهمزة التي تنبغي أن تبدل عن المدِّ، ولم تبدل، بل تبقى على أصلها، وإلا فإبدال الياءِ همزة، ثم الهمزة ياءً فعل لغو.

الناصية

(**قوله: وقَدَّرْتُ فَاعِلَ جَمعِ الْمَحذُوفِ. . . إلخ**) أي: الفاعل المقدّرُ قدرّتها بشخصٍ تبعاً للكافيةِ، وإلّا لأمكن أن يجعل (جمع) اسماً، ويضافُ إلى نيّفا، ويجعل الألف إطلاقاً للضَّرورةِ (دشتي) وفي (الشيرازي). قَالَ المصنفُ (كَجَمْعِ نَيِّفَا) كلمة (جَمع)، مَصدَر (نَيِّفَا) مَفعُولُهُ، فَمَا فَاعِلُهُ؟ الشَّارح قَدَّرَ الْفَاعِلَ (شَخْص) فَقَالَ: (كَجَمْعِ شَخْصٍ نَيِّفَا)، وهَكَذَا فَعَلَ المصنفُ نَفسُه في (الْكَافية).

(**قوله: وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ. . . إلخ**) فالألفُ واللامُ في الهمزِ للعهدِ، أي: يجبُ في هذين النوعين إذا اعتلت لامُهما، أن يخففا بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثم بإبدالها ياءً فيما لامه همزةٌ أو ياءٌ أو واو، ولم تسلم في الواحدِ، فالنَّوعُ الأولُ مثال ما لامه همزةٌ منه: خطيئة وخطايا، ومثال ما لامه ياء منه: هديةٌ وهدايا، ومثال ما لامه واو منه لم تسلم في الواحدِ: مطية ومطايا، فأصلُ خطايا خطايئ، بياءٍ مكسورةٍ، وهي ياء خطيئة ـ وهمزة بعدها هي لامها، ثم أبدلت الياء همزةً على حدِّ الإبدالِ في صحائف فصار خطائئ ـ بهمزتين ـ ثم أبدلت الثَّانية ياء لما سيأتي من أنَّ الهمزةَ المتطرفةَ بعد همزةٍ تبدل ياء، وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنُّك بها بعد المكسورةِ، ثم فتحت الأولى تخفيفاً، ثم قلبت الياءُ ألفاً؛ لتحركِها، وانفتاحِ ما قبلها، فصار خطاءا ـ بألفينِ بينهما همزة، والهمزة تشبهُ الألفُ، فاجتمعَ شبه ثلاثِ ألفاتِ، فأبدلت الهمزةُ ياءً، فصار خطايا بعد خمسةِ أعمالٍ. وأصلُ هدايا هدايي ـ بياءين الأولى ياء فعيلة والثَّانية لام هدية ـ ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائفَ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحةً، ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزةُ ياءً، فصار هدايا بعد أربعة أعمالٍ. وأصلُ مطايا مطايو؛ لأن أصلَ مفردِه وهو مطية مطيوة ـ فعيلة من المطا وهو الظَّهر ـ أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، على حدِّ ما فعل بسيدٍ وميتٍ، فقلبت الواو ياء؛ لتطرفِها بعد كسرة، كما في الغازي والدَّاعي، ثم قلبت الياءُ الأولى همزةً كما في صحائفَ، ثم أبدلتِ الكسرةُ فتحةً، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياءً، فصار مطايا بعد خمسةِ أعمالٍ، وإن كانت الهمزةُ أصليةً سلمت نحو

المُبدَلَ مِن ثاني اللَّيِّنَيْنِ المُكتَنِفَيْنِ مَدَّ مَفاعِلَ (يا فيما أُعِلَّ لاماً) مِنه كقَضِيَّة وقَضايا، أَصلُها قَضائِي فَأُبْدِلَتِ الهَمزَةُ ياء مَفتُوحَةً، فَانقَلَبَتِ الياءُ المُتَطَرِّفَةُ أَلِفاً لِتحَرُّكِها وانفِتاحِ ما قَبلها.

أبو طالب

(قوله: المبدل من ثاني اللينين) هذا خبط، والصَّواب أنْ يقولَ المبدلُ من المدِّ الثالثِ في الواحدِ يشهد بذلك تمثيلُه بقضيةٍ وقضايا.

الناصية

المرآة والمرائي؛ فإن الهمزةَ موجودة في المفردِ ـ فإن المرآة مفعلة من الرؤية ـ فلا تغير في الجمع، وشذَّ مرايا كهدايا سلوكاً بالأصليِّ مسلك العارض، كما شذَّ عكسه، وهو السُّلوك بالعارضِ مسلك الأصلي في قوله:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ... ثَلَاثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا النَّائِيَا

وقولُ بعضِ العربِ: اللهم اغفرِ لي خطائئي ـ بهمزتين ـ. والنوع الثَّاني مثاله زاوية وزوايا أصله زوائي، بإبدال الواوِ همزة؛ لكونها ثاني لينين اكتنفا مدَّ مفاعلٍ، ثم خفف بالفتحِ فصار زوائي، ثم قلبت الياءُ ألفاً فصار زواءَ، ثم قلبت الهمزةُ ياءً على نحوِ ما تقدَّم في هدايا (أشموني).

(قوله: وَرُدَّ الهمز الْمُبدَلَ... إلخ) أي: الهمزُ الذي هو بدلٌ من ثاني اللينين حسب القاعدةِ السابقةِ بقوله: (كذلك ثاني لينين...).

(قوله: ثَانِي اللَّيِّنَيْنِ الْمُكْتَنِفِينِ مَدُّ مَفاعِل) خَطَأٌ، والصَّوَابُ أَنْ يُقَال (الْمُبدَلُ مِنَ الْحَرفِ اللَّيِّنِ الْوَاقِعِ بَعدَ مَدِّ مَفَاعِل) كَما هو ظَاهِرٌ. (شيرازي).

(قوله: فيما) أي: جمع أُعِلَّ لاماً، وأراد به ما يشمل المهموز، كما سينبه عليه الشَّارح، ولو قال فيما اعتلَّ لاماً لكان أوفق باصطلاحهم.

(قوله: الْمُبدَلَ مِنه) يعني: الهمزة التي كانت بدلاً عن ياءٍ حسب البيتِ السَّابق ردّها في خصوصِ معتلِّ اللام إلى الياءِ.

وهذه القاعدةُ تَنطبقُ على نحو (قويّة) إذا جمعت على مفاعل، فتكون قوائي؛ لأنّ المدّين في هذا المثال، وهما الواوُ والياءُ مكتنفانِ بألفِ مفاعل، فحسب هذه القاعدة تردُّ الهمزة ياءً مفتوحةً فتنقلب الياءُ الأخيرة ألفاً فتصير قوايا، وكذا نحو (حوايا) جمع حويّة، وأمّا تمثيله بنحو (قضيّة وقضايا) فهو توسعة في القاعدةِ، أي: إشعار بأنّ ردَّ الهمزةِ ياءً لا ينحصر بالمبدلِ من ثاني مكتنفين بل يشملُ المبدلَ من لينٍ بعد مدِّ مفاعلٍ مطلقاً، وإن لم يكن قبله لين كما في (قضية)، فإن مدَّ المفاعلِ فيها غير مكتنفٍ بلينين؛ لعدم لين قبله (دشتي).

(قوله: أصلها قضايي) بياءين الأولى ياء فعيلة، والثَّانية لام قضية، ثم أبدلت) الياء (الأولى همزة كما في صحائف)، فصار قضائي، (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءي، (ثم قلبت الياء ألفاً) فصار فضاءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، (ثم قلبت الهمزةُ) المتوسطةُ بين الألفينِ (ياء) رجوعاً إلى

وَاواً وَهَمْزاً أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدّْ ... فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِي الأَشُدّْ

(وَ) الهمزُ (فِي مِثْلِ هِراوَةٍ) إذا جُمِعَ (جُعِلْ واواً) لِأنَّه حينئذٍ يَصيرُ هرائي، فَتُفتَحُ الهمزةُ لِلاستِثقال، ....

أبو طالب

....

الناصية

أصلها فصار قضايا بعد أربعةِ أعمال)، **أحدها**: إبدالُ الياءِ الأولى همزة. **والثَّاني**: قلب كسرة الهمزة فتحة. **والثالث**: قلب الياء الثَّانية ألفاً. **والرابع**: قلب الهمزة ياء على التَّرتيب. اهـ. (تصريح).

(**قوله**: **وَالْهَمزُ فِي مِثْلِ هِرَاوَة**. . . **إلخ**) إشارة إلى أن المجموعَ على مثالِ مفاعلٍ إذا كانت لامه واواً لم تعل في الواحد، بل سلمت فيه كواوِ هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه واواً، فيقال هراوي، والأصلُ هرائو، بقلب ألفِ هراوة همزة، ثم هرائي بقلبِ الواوِ ياءً؛ لتطرفِها بعد الكسرةِ، ثم خففت بالفتحِ فصارِ هراءَي، ثم قلبت الياءُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلها فصار هراءا، فكرهوا ألفين بينهما همزةٌ لما سبق، فأبدلوا الهمزة واواً طلباً للتشاكل؛ لأن الواوَ ظهرت في واحده رابعة بعد ألفٍ، فقصد تشاكل الجمعِ لواحده، فصار هراوى، بعد خمسة أعمال. وفي (التصريح) مثال ما لامه واو) ظاهرة (سلمت في الواحدِ هراوة) وهي العصا الضَّخمة كهراوةِ الفأسِ والمعول، أي: يدّتهما. (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوو بواوينِ، (وذلك أنا قلبنا ألفَ هراوةٍ في الجمعِ همزةً على حدّ القلب في رسالةٍ ورسائل) فصار هرائو، (ثم أبدلنا الواو ياء؛ لتطرفِها بعد الكسرةِ) فصار هرائي، (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءَي، (فانقلبت الياء ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارا هراءا بهمزة بين ألفين، (ثم قلبنا الهمزة واواً) ليتشاكل الجمعُ وواحده (فصار هراوى بعد خمسةِ أعمالٍ أيضاً)، **أحدها**: قلب الألف همزة، **والثَّاني**: إبدال الواو ياء، **والثالث**: قلب الكسرة فتحةً، **والرابع**: قلب الياء ألفاً، والخامس: قلب الهمزة واواً، وشذَّ في هذا الباب ثلاثة أنواعٍ: أحدها: تصحيح الهمزة التي بعد الألفِ كقوله: **حتى أزيروا المنائيا**. بالهمزِ والقياس المنايا، ولكنه أتى به على الأصلِ. **والثَّاني**: تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها، كقولهم: اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين، والقياس خطاياي، وهذا أشد مما قبله. **والثالث**: إبدالُ ما بعد الألف حرفاً لا يقتضيه القياس نحو: هدية وهداوا، والقياس هدايا.

(**قوله**: **جُعِلَ وَاواً**) فَيَصيرُ (هِراوَو).

(**قوله**: **لأنّه حينئذٍ**) أي: لأنّ جمع هراوةٍ حينما تجمع على مفاعل يصير هرائي حسب القاعدة التي مضت في نحو: قلائد جمع قلادة.

(**قوله**: **للاستثقال**) أي: لثقل كسرة بعدها ياء في (قضائي) أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها.

فَتُقلَبُ الياءُ أَلِفاً لِما سَبَقَ، فَيَصيرُ هِرائِيّ، فَيُكرَهُ اجْتِماعُ الأَمْثالِ، فَفُعِلَ بِهِ ما ذُكِر، وقيل: هِراوِيّ.

(وهَمْزاً أَوَّلَ الواوَيْنِ رُدّ) إذا كانا مُتوالِيَيْنِ (فِي بَدْءِ) كلمةٍ ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

(**قوله: فَيَصيرُ هِرائي**) براء وألف وهمزة وألف.

(**قوله: فَيُكرَهُ اجْتِمَاعُ الأَمْثَالِ**) ألف وهمزة وألف؛ لأنّ الهمزةَ بحكم الألف، فاجتمع ثلاث أمثال.

(**قوله: فَفُعِلَ بِهِ مَا ذُكِر**) أي: جعل همزته واواً.

(**قوله: وقيل هِراوى**): أي فصار هراوى بالألف وواوٍ وألف.

(**قوله: وهمزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ. . . إلخ**) أي: هذه مسألة خامسة اختصت بها الواوُ، يعني أنّ كل كلمةٍ اجتمع في أولها واوان، فإن أولاهما يجب إبدالها همزة، بشرطِ أن لا تكون الثَّانية منهما مدة غير أصلية، فخرجَ أربع صورٍ: **الأولى**: أن تكونَ الثَّانية مدة بدلاً من ألفِ فاعَل نحو: ووفي الأَشُدّ، و﴿وُورِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]. **والثَّانية**: أن تكون مدة بدلاً من همزةٍ كالوولي مخفف الوؤلى بواوٍ مضمومةٍ فهمزة، وهي أنثى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ. **والثَّالث**: أن تكون عارضة كأن تبنى من الوعدِ مثال فوعل، ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله. **والرَّابعة**: أن تكون زائدة كأن تبنى من الوعدِ، مثال طومار فتقول: ووعاد، فهذه الصُّور الأربعِ لا يجبُ فيها الإبدال بل يجوز. وخالف قوم في الرابعةِ، فأوجبوا الإبدالَ؛ لاجتماعِ واوين، وكون الثَّانية غير مبدلةٍ من زائدٍ، فإن الضَّمة التي قبلها غير عارضةٍ، وإلى هذا ذهبَ ابن عصفورٍ، واختارَ المصنفُ القولَ بجوازِ الوجهينِ؛ لأن الثَّانيةَ وإن كان مدها غير متجددٍ، لكنها مدة زائدة، فلم تخلُ عن الشَّبهِ بالألف المنقلبةِ، ودخل صورتان يجبُ فيها الإبدال: **الأولى**: أن تكونَ الثَّانية غير مدةٍ نحو قولك في جمعِ الأولى أنثى الأوّل أوّل الأصلِ وول، وقولك في جمعِ واصلةٍ وواقية: أواصل وأواق، والأصل: وواصل ووواق بواوين أولاهما فاءُ الكلمةِ، والثَّانية بدل من ألفِ فاعلة، كما تبدل في التَّصغيرِ نحو: أويصل وأويق، وكذا لو بنيب من الوعدِ مثال كوكب قلت: أوعد، والأصل ووعد. **والثَّانية**: أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنثى الأول أصلها وولى بواوين أولاهما فاءٌ مضمومة، والثَّانية عين ساكنةٌ. وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهةَ ما لا يكون في أول الكلمةِ من التَّضعيف إلا نادراً كددن، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووي ونووي (أشموني).

(**قوله: إذا كانا متواليين**) بأن لم يفصل بينهما حرف، فأبدل أولهما همزة فقل في (وواصل)، أواصل بشرط أن لا يكون الواو الثَّاني بدلاً عن ألفِ المفاعلة (دشتي).

وَمَــدّاً أَبْــدِلْ ثــانِــيَ الــهَــمْــزَيْــنِ مِــنْ كِــلْــمَــةٍ أَنْ يَــسْــكُــنْ كَــآثِــرْ وأْتَــمِــنْ

(غَيْرِ شِبْه وُوْفِيَ الأَشُدّ) كأُواصِل. بِخلافِ ما إذا كانا في بَدْءِ شِبْهِ وُوْفِيَ، وهو كُلُّ ما ثانِي واوَيْهِ مُنقَلِبٌ عَن أَلِفِ فاعِلٍ؛ إذْ أَصلُهُ وافِي، فَلا يُرَدُّ هَمْزاً.

فصل: (وَمَدّاً أَبْدِلْ ثانِيَ الهَمْزَيْن مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنْ) ذلكَ الهمزُ، ....

أبو طالب

(قوله: في غير شبه و) وفي الأشد أي: في غير المجهولِ الماضي من المفاعلةِ، والأشد بفتحِ الأولِ، وضمِّ الثاني جمع شده كما قال سيبويه، وإنما سمَّى سنَّ الرُّشدِ بالأشد؛ لأنَّه أوّل زمانِ اشتدادِ القِوى في الإنسانِ، قال ابن عباسٍ: الأشد ثلاث وثلاثون سنة.

(قوله: فلا يرد همزة)، وذلك لئلا يلتبسَ بمجهولِ الأفعالِ.

الناصية

(قوله: الأشد) نائب فاعل، وُوْفِيَ، والأشد بضمِّ أوله القوة، وهو ما بين ثماني عشرَ إلى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغةِ الجمعِ، أو جمع لا واحدَ له من لفظِهِ، أو واحده شدةٌ بالكسرِ على غيرِ قياسٍ، أو شَدّ ككَلْب وأكْلُب، أو شِدّ كذِئْبٍ وأذْؤُب، قاله في القاموسِ، وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [يوسف: ٢٢] أن الأشد ثلاث وثلاثون سنةً (صبان).

(قوله: وُوْفِيَ الأَشُدّ) أي: في غير المجهولِ الماضي من المفاعلةِ.

(قوله: كأُواصِل) أصله (وواصل) جمع واصلةٍ كضواربَ جمع ضاربةٍ. انقلبتِ الأولى هَمزةً فصَارَت (أواصِل).

(قوله: إذْ أصلُهُ وَافى) عَلَى وَزنِ (فَاعِل) فَصَارَ مَجهولاً، (ووفِيَ) عَلَى وَزنِ (فوعِلَ) الْوَاو الأُولى فَاء الْفِعل، والْوَاو الثَّانِية منقلبة عن أَلِفِ فَاعِل، فَلَا يُقالُ فيه (أُوفِيَ).

(قوله: وَمَداً أَبْدِلْ ثَانِيَ الهَمْزَيْن... إلخ) أي: إذا اجتمع همزتان في كلمةٍ كان لهما ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى وتسكن الثَّانية، وعكسه، وأن يتحركا معاً. وأما الرَّابع وهو أن يسكنا معاً فمتعذر، فإن تحركت الأولى وسكنت الثَّانية وجب - في غير ندورٍ - إبدال الثَّانية حرف مدٍّ يجانس حركة ما قبلها نحو آثرت أوثر إيثاراً، الأصل أأثرت أؤثر ائثاراً، ومن الإبدال ألفاً بعد الفتحةِ، قول عائشة رضي الله عنها: وكان يأمرني أن آتزر بهمزةٍ فألفٍ، وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألفٍ وتاءٍ مشددةٍ، وبعضُهم يرويه بتحقيق الهمزتينِ، ولا وجه لواحد منهما، وإنما وجبَ الإبدالُ؛ لعسرِ النُّطقِ بهما، وخص بالثَّانيةِ؛ لأن إفراطَ الثقلِ حصل بها، وشذت قراءة بعضُهم ﴿إئلافهم رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ٢﴾ [قريش: ٢] بتحقيقِ الهمزتينِ، والاحتراز بكونهما من كلمةٍ عن نحو أأتمن زيد أم لا، وأأنت فعلت هذا، وأأتمر بكر أم لا؛ فإنه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوز التَّحقيق كما رأيت

ثُمَّ المَدُّ يَكُونُ مِن جِنسِ الحَرَكَةِ الَّتي قَبلَه ....

أبو طالب

....

الناصية

والإبدال، فتقول: أوتمن زيد أم لا، وآنت فعلت، وإيتمر بكر أم لا؛ لأن همزةَ الاستفهامِ كلمةٌ، والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى. وأما قولُ القراءِ في همزةِ الاستفهامِ وما يليها همزتان في كلمةٍ، فتقريب على المتعلمين. وإن سكنت الأولى وتحركت الثَّانية، فإن كانتا في موضعِ العينِ، أدغمت الأولى في الثَّانيةِ نحو سآل ولآل ورآس، ولم يذكر هذا القسمَ؛ لأنه لا إبدال فيه. وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلامُ عليهما عند قوله: ما لم يكن لفظاً أتم. وإن تحركتا معاً، فإما أن يكون ثانيهما هذا في موضعِ اللامِ أولاً فهذان ضربان: فأَمَّا الأول فسيأتي بيانه، وأما الثَّاني فله تسعة أنواع: لأن الثَّانية إما مفتوحةٌ أو مكسورةٌ أو مضمومة الثَّاني، أي: والأول متحرك لوضوحِ تعذر سكونهما معاً. اهـ. (أشموني).

(**قوله: ثُمَّ المَدُّ... إلخ**) أي: يكون المدُّ من جنسِ حركةِ الهمزةِ الأولى، فإن كانت الأولى مفتوحة، فالمدُّ ألف، أو مضمومة فواوٌ، أو مكسورة فياء.

هذا وفي (التصريح) إذا اجتمعَ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، فلهما ثلاثة أحوالٍ؛ لأنه (لا تخلو الهمزتانِ المذكورتانِ من أن تكون الأولى متحركةً والثَّانية ساكنةً، أو بالعكسِ) بأن تكون الأولى ساكنةً والثَّانية متحركةً، (أو يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معاً، (فإن كانت الأولى متحركة) بفتحةٍ أو كسرةٍ أو ضمةٍ، والثَّانية ساكنة أبدلت الثَّانية حرف علةٍ) ألفاً وياء أو واواً، (من جنس حركة الأولى)؛ كراهةَ اجتماعِ الهمزتين مع عسر النطقِ بالثَّانيةِ السَّاكنةِ، (فتبدل ألفاً بعد الفتحةِ نحو آمنت)، والأصلُ أأمنت بهمزةٍ مفتوحةٍ فهمزة ساكنة، أبدلت الثَّانية ألفاً؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها، (ومنه) أي ومن إبدالِ الهمزةِ الثَّانيةِ ألفاً (قول عائشة رضي الله عنها وكان) تعني النبي ﷺ (يأمرني) إذا حضتُ (أن آتزر، وهو بهمزة) مفتوحة، (فألفُ) قال المطرزي (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألفٍ) مهموزةٍ، (وتاء مشددة، ولا وجه له) في العربيةِ، (لأنه) فعل مضارعٌ وزنه (افتعِل) بكسرِ العينِ مشتق (من الإزارِ، ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعةِ المفتوحةِ)، فأبدلت الهمزةِ الثَّانيةِ ألفاً لسكونها، وانفتاح ما قبلها، وأجازَ البغداديون اتزر واتمن واتهل من الإزارِ والأمانة، والأهل بقلبِ الهمزةِ الثَّانية تاء، وإدغامها في التاءِ، وحكى الزمخشري اتزر بالإدغامِ، وقال ابن مالك إنه مقصورٌ على السَّماعِ كاتكل، وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع، وفي حديث آخره «وإن كان قصيراً فليتزر به» رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظِ في جميعِ رواياته، وسيأتي (و) تبدل الهمزةُ الثَّانيةُ (ياء بعد الكسرة نحو إيمان) أصله إئمان بهمزتينِ مكسورة فساكنة، قلبت الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها، (وشذَّت قراءة بعضهم)، وهو الأعمشُ راوي أبي بكر صاحب عاصمٍ ﴿إِئْلافِهِم﴾ بالتحقيق). وأجاز

إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

(كَآثِرْ) أَصلُهُ ءَأْثِر و(اوتُمِن) بِضَمِّ التاءِ أَصلُهُ اؤْتُمِن، وإِيثار أَصلُهُ إئثار.

وقَيَّدَ الهَمزَ بِالسُّكُونِ؛ لأنَّ في غَيرِهِ تَفصيلاً أشارَ إليه بِقولِهِ: (إِنْ يُفْتَح) ثاني الهَمزَيْنِ

أبو طالب

. . . .

الناصية

الكسائي أن يبتدأ إنت بهمزتين نقله عنه ابن الأنباري في كتابِ الوقف والابتداءِ وقال: إنه قبيح؛ لأن العربَ لا تجمع بين همزتين الثَّانية منهما ساكنة. اهـ. (و) تبدل الهمزة الثَّانيةِ (واواً بعد الضَّمة نحو أوتمن) بالبناءِ للمفعولِ، أصلُه أؤتمن بهمزتينِ مضمومةٌ فساكنةٌ، قلبت الهمزة الثَّانيةُ واو؛ لسكونِها وانضمامِ ما قبلها، (وأجاز الكسائي أن يبتدأ أؤتمن بهمزتين) مضمومةٌ فساكنةٌ، (نقله عنه ابن الأنباري في كتابِ الوقفِ والابتداءِ، ورده) بأن العربَ لا تجمعُ بين همزتين الثَّانية منهما ساكنة. ذكر هذا الردّ على الكسائي في إجازته أن يبتدأ أنت بقرآنٍ بهمزتين لا في ائتمن.

(**قوله: كآثِرْ. . إلخ**) فَفي (ءَأْثِر) بِمَا كَانَتِ الْهمزةُ الأولى مفتوحةً فالمد صار ألفاً، وفي (أءتمن) بما أن الهمزة الأولى كانت مضمومة المدِّ صار واواً، وفي (إِءْثَار) بِمَا أَنَّ الْهمزةَ الأُولى كانت مَكسورةً فَالْمَدّ صَارَ يَاءً (شيرازي).

(**قوله: وائتمن**) بفتحِ التاءِ على أنه فعل أمرٍ كما نقل عن خطِّ ابن هشامٍ؛ لأنه مقتضى رسمه بالتَّحتية لا بضمّها على أنه ماضٍ مجهولٍ، وإن أوهمه صنيع الشارحِ بعد، وصنيع الفارضي؛ لأنه لو كان كذلك لرسم بالواوِ، ونكتة تعداد المثال الإشارة إلى أنه لا فرقَ بين أن تكونَ أولى الهمزتينِ همزة قطعٍ، أو همزة وصلٍ، ثم التمثيلُ بائتمن باعتبارِ حالةِ الابتداءِ به؛ إذ لا يلتقي الهمزتان إلا حينئذٍ لا باعتبار حالةِ وصله بما قبله كما في عبارةِ النَّاظمِ، حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنفُ واو العطفِ ليكون قوله ائتمن بهمزةِ وصلٍ مكسورةٍ، فياء مبدلة من همزةٍ ساكنةٍ على أنه جملة مبتدأة غير موصولةٍ بما قبلها لكان واضحاً (صبان).

(**قوله: لِأنَّ في غَيرِهِ**) أي: في غير السكونِ وهو المتحرّكُ.

(**قوله: إن يفتح. . . إلخ**) هذا تصريحٌ بمفهومِ قوله إن يسكن لما فيه من التّفصيلِ.

(**قوله: إِنْ يُفْتَح. . . إلخ**) يَعني: إِذَا كان أوّل الْكلمةِ هَمْزَتَيْن، ثانيهمَا مَفتُوحَة، والأُولى إمّا مَفتوحةٌ أَوْ مَضمومة، فَاقْلِبِ الْهمزة الثّانية إلى الوَاوِ مِثل (أواخِذ) عَلَى وَزنِ أَجادِل، و(أَوَادِم) عَلَى وَزنِ (مَسَاجِد)، وفي (التصريح) والحاصلُ أن الهمزتينِ المتحركتين لا تخلو إما أن تكونا في الطَّرف أولاً فالأولُ ثلاثةُ أنواعٍ؛ لأنَّ الهمزةَ الأولى إما مفتوحةٌ أو مكسورةٌ أو مضمومةٌ، والثَّاني تسعةُ

وكانَ (أَثْرَ) هَمزِ ذِي (ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلِبْ واواً) كَأُواخِذ أَصلُهُ ءُاخِذ وأَوادِم، جَمعُ آدَم، أَصلُهُ ءَادِم (وَياء) إنْ كانَ المفتُوحُ (إِثْرَ) ذِي (كَسْرٍ يَنْقَلِبْ) كإِيَمّ مِثال إصبَع مِن الأَمّ،

أبو طالب

(قوله: **كأواخذ**) هذا متكلِّم من المؤاخذةِ أصله بالهمزتين.

(قوله: **مثال إصبع**) أي على وزنِ أصبع، وكأنَّه لم يقل على وزنِ أصبع، أو نحو ذلك؛ لئلا يتوهَّم أنَّه على وزنهِ في الحالِ كالأصلِ، فإن يوازن الشَّيء في الأصلِ فقط يقال: إنه مثاله، كما

الناصية

أنواعِ قامت من ضربِ ثلاثةِ أحوالِ الأولى في ثلاثةِ أحوالٍ، الثَّانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميعِ أنواعها، وغير المتطرفةِ منها أربعة تبدل فيها ياء، وهي المفتوحةُ بعد كسرةٍ، والمكسورة بعد فتحةٍ أو كسرة أو ضمة، وخمسة تبدل فيها واواً هي المفتوحةُ بعد فتحةٍ أو ضمةٍ والمضمومة بعد فتحةٍ أو كسرةٍ أو ضمةٍ. اهـ. و(سيأتي تصريح).

(قوله: **أوادم جمع آدم**) أصلُه أآدم بهمزتينِ مفتوحتينِ بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثَّانية واواً لما سيأتي، (ومثال المفتوحة بعد مضمومةٍ، أويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتينِ مضمومة فمفتوحة، قلبت الثَّانية منهما واواً؛ لأن الهمزةَ الثَّانيةَ إذا كانت مفتوحة، ولم تكن طرفاً تقلب واواً سواء كان ما قبلها مفتوحاً كما في تكسيرِ آدم أو مضموماً، كما في تصغيره والتَّمثيل بجمعِ آدم، وتصغيره مبني على أنه عربي، واضطرب فيه كلام الزَّمخشري، فذهب في (الكشاف) إلى أنه أعجمي على وزنِ فاعلِ كآزر، وذهب في المفصلِ إلى أنه عربي على وزنِ أفعل. اهـ. وأقره أرباب الحواشي. وأنت خبير بأنَّ هذا الخلافَ إنما هو في آدم العلم لا آدم الصِّفة المشتقة من الأدمةِ، وهي اللونُ المعروفُ، فإنه عربي باتفاقٍ، ولا ضرورة إلى حملِ المثالِ على العلمِ حتى يجعل التمثيل به مبنياً على أحدِ القولين فافهم (تصريح).

(قوله: **وَيَاءَ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ... إلخ**) أي: ينقلبُ ياء سواء كان إثر فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍّ، فهذه أربعةُ أنواعٍ، مثال الأول أن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء، فتقول: اتمم بهمزتين الهمزةُ قبلها لتتمكَّن من إدغامها في الميمِ الثَّانيةِ فيصير ائم، ثم تبدلُ الهمزةُ الثَّانيةُ ياء فتصيرُ الكلمةُ ايم، ومثال الثَّاني والثَّالث والرَّابع أن تبنى من أم مثل أصبعٍ بفتحِ الهمزةِ أو كسرِها أو ضمها، والياء فيهن مكسورةٍ، وتفعل ما سبقَ، فتصيرُ الكلمةُ إِيَمْ وأيم وأيم، وأما قراءة ابنُ عامرٍ والكوفيين ﴿أئمة﴾ بالتحقيقِ فمما يوقف عنده ولا يتجاوز (أشموني).

(قوله: **كإِيَمّ**) بِكسرِ الْهمزةِ وفَتحِ اليَاءِ وتَشديدِ الْميم عَلَى وَزنِ (إِصْبَع) في الأَصل، ولا حَالاً مَأخُوذٌ مِن (أَمَّ - يَؤُمُّ) بِمَعنى الْقَصدِ عَلَى وَزنِ (نَصَرَ يَنْصُرُ)، أصله (إِئْمَم) بِكسرةٍ فَسُكُونٍ فَفَتحةِ الْمِيمِ الأولى، نُقِلَت فَتحةُ الْميمِ الأُولى إلى الهمزةِ الثَّانيةِ لأجْلِ إدْغامِ الْميمِ الأُولى في الثَّانية، فَصَارَ (إِئَمّ) ثم أُبدلَتِ الْهمزةُ الثَّانيَة المفتوحةُ، والَّتي قَبلَهَا مَكسورٌ إلى اليَاء، فَصَارَ (إِيَمّ) (شيرازي).

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّْ وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

أَصلُهُ ءِأْمَم، فَنُقِلَت فَتحةُ الميمِ الأُولى إلى الهَمزَةِ تَوَصُّلاً لِلإدغامِ، ثُمَّ أُبدِلَتِ الهَمزةُ ياء والهمزُ (ذُو الكَسْرِ مُطلَقاً) سَواءٌ كانَ إثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ أَوْ كَسرٍ (كَذا) أَيْ يَنقلِبُ ياء كأُيِنَّه أَي اِجْعَلْهُ يَئِنّ، ....

أبو طالب

يشهد به النَّظر في كلماتهم في باب التَّمرينِ، وأمَّا الموازنة، فكثير إمَّا تُطلق على ما يوازن الشيء في الأصلِ والحال معاً، وكذا الحالُ فيما سيأتي من إطلاقِ المثالِ.

(قوله: من الأم أي) بفتحِ الهمزةِ بمعنى القصدِ، لا بضمِّها بمعنى الوالدةِ، والأيم يستعملُ في القصد لو فيما يقرب من القصدِ، وكذا الحال فيما سيأتي من الأمثلة، ويطلق الأم بالفتحِ على الضربِ على وسط الرأس، وكسر للرأس إلى قرب الدماغِ، وصيرورة المرأة والدة.

(قوله: كأيّنه) هذا متكلِّم للمضارع من بابِ الأفعالِ من الأنين.

(قوله: أي اجعله يئن) اجعله بصيغةِ المتكلِّم، ويئن بصيغة الغائب المجرَّد من الأنين، أي: اجعله يصدر منه الأنين.

الناصية

(قوله: تَوَصُّلاً لِلإدغَامِ) أي: نقلت حركةُ الميمِ ليسكن، ويصحَّ إدغامه في الميم الثَّاني؛ إذ لو لم يسكن الأول لم يدغمِ في الثَّاني (دشتي).

(قوله: مطلقاً) حال من الضَّمير المستكن في الجارِ والمجرورِ أعني كذا (صبان).

(قوله: سَوَاء كَانَ... إلخ) أي: سواء انفتحَ ما قبلَها أم انضم أم انكسر، ولا يجوز إبدالها واواً؛ لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعداً، وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد فتحةٍ، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً، فيما نحن بصددِهِ لأبدلت بعدَ ذلك ياء فتعينت الياء (تصريح).

(قوله: كأينّه) هذا مِثال الْهمزةِ المكسورةِ بَعد الْهَمزةِ الْمضمومةِ و(أُيِنّه) - بِضَمِّ الْهمزةِ، وكسرِ اليَاءِ، وتَشديدِ النُونِ - مُتكلم وحدَه لِلْمضارِعِ عَلى وَزنِ أَقِلّه، والْمَعنى اجْعَلْه يَئِنّ، وأصلُه (أُئِنّه) بِضَمِّ الْهمزةِ الأولى وكَسرِ الْهَمزةِ الثّانيةِ، قُلِبَتِ الثّانِيَةُ يَاءً فَصَارَ (أُيِنّه) (شيرازي).

(قوله: أَيْ: اجْعَلهُ يَئِنّ وإِيَمّة) هَذَا مِثالُ الْهمزةِ الْمَكسورةِ الّتي بَعدَ هَمزةٍ مَفتوحةٍ. و(إِيَمّه) - بِكَسرِ الهمزةِ، وفتحِ الياءِ وتشديدِ الميمِ - جمعُ (إمام) وأصله (إِئْمّة)، قلِبَتِ الْهمزَةُ الثّانية يَاءً، لِكَسرِهَا بَعدَ هَمزةٍ مَفتوحَةٍ فَصَارَت (إِيَمّة)، وأما قراءةُ ابن عامرٍ والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمشُ ﴿أئمة﴾ جمعُ إمامٍ (التّحقيق) من غيرِ إبدالٍ، (فمما يوقف عنده ولا يتجاوز)، والقياسُ أيمة

وإِيَمَّه وإِيِمّ مِثالُ إثمِد مِنَ الأَمّ.

(وَما يُضَمُّ) مِن ثانِي الهمزَتَيْنِ **(واواً أَصِرْ)** مُطلَقاً **(ما)** دَامَ **(لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّ)** بِأَنْ لَم يَكُن في آخِرِ الكلمَةِ كأُوُّم مِثال أُبْلُم مِن الأَمّ، ....

أبو طالب

(قوله: مثال إثمد) هذا بكسر الأوَّلِ والثَّالثِ اسم لحجرِ الكحلِ، وأمَّا بالفتحِ وضمِّ الثَّالثِ فاسم موضعٍ.

(قوله: مثال أبلم) أبلم كبرثن عليل الشَّفتين، وبقلة كالباقلا وورق المقل، وقد يفتحُ ويكسرُ أوَّله أيضاً.

الناصية

يقلب الهمزة ياءً. فإن قلتُ كانَ القياسُ قلب الثَّانيةِ ألفاً؛ لسكونِها وانفتاحِ ما قبلها، كآنية جمع إناءٍ، قلت لما وقع بعدها مثلان، وأرادوا الإدغامَ نقلوا حركة الميمِ الأولى، وهي الكسرة إلى الهمزةِ قبلها، وأدغموا الميم في الميمِ، فصار أئمة، قلبوا الهمزة الثَّانية ياء محضة (تصريح).

(قوله: وإِيَم مِثالُ إثمِد... إلخ) هَذَا مِثالٌ لِلْهَمزةِ المَكسورةِ بَعدَ هَمزةٍ مَكسورةٍ أُخرى (إِيِمّ) - بِكسرِ الْهمزةِ وكَسرِ اليَاءِ وتَشديدِ الميم - عَلَى وَزنِ (إثمد) أصلُه، فَإِنَّه كَانَ (إِئْمِم) نُقِلَت كَسرةُ الْمِيمِ الأولى إلى مَا قَبلَها - الْهمزةُ الثانِيَة - لِإدْغَامِ الْميمِ في الْميم. ثُمَّ قُلِبَتِ الهمزةُ الثانِيَة يَاءً، وهو أمر من أمّ يأمّ - على ضربِ يضرب - إمّاً، أي: قصداً.

(قوله: وَمَا يُضَم) مِن ثَانِي الْهَمزتَين... إلخ) يَعني: إذَا كَانَت هَمزتَان ثَانِيَتُهمَا مَضمومَة فَاقْلِبْهَا وَاواً (مُطلقاً) أيْ سَوَاء كانتِ الهمزةُ الأُولى مَفتوحةً، أَوْ مَكسورةً، أَوْ مَضمومَةً، بِشرطِ أَنْ لَا تَكونَ الْهمزة الثَّانِيةُ آخِرَ الْكلمةِ، فَإِنْ كانت آخِرَ الكلمة فَاقْلِبْهَا يَاء (مطلقاً) أَيْ: سَوَاء كانَتِ الأُولى مَضمومةً، أو مَكسورةً، أو مَفتوحةً، أَوْ سَاكِنَةً (شيرازي).

(قوله: ما لم يكن... إلخ) تنازعه كل من قولِه قلب واواً، وقوله: واواً أصر؛ لأنه تقييد لهما (صبان).

(قوله: مَا لَمْ يَكُنْ) أي: ثاني الهمزتين (لَفْظاً أَتَم) أتم فعل ماض، ولفظاً: إما مفعولٌ به مقدَّم، والجملة خبر يكن، أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف، أي: أتم الكلمة، أي: كان آخرها، والجملة نعت للفظاً أي: بشرط أن لا تكون الهمزة متمّاً للفظ، أي: لا يكونُ آخرَ الكلمةِ.

(قوله: كأُوُم) بضَمِّ الْهمزةِ، وتَشديدِ الْوَاوِ، هَذَا مِثَال لِلضَّمِّ بَعدَ الضَّمِّ، أصلُه (أُؤْمُم). (أُبْلُم) - بِضَمَّةٍ فَسُكونٍ فَضَمَّة - على وَزنِ (بُرْثُن) هو سَعفُ النَّخلِ.

(قوله: مِثَال أَبْلُم) بفتحِ الهمزةِ هو القصدُ فيأتي عينُ مضارعهِ بالحركاتِ الثلاثِ. هذا وفي (التصريح) (أمثلة المضمومة) بعده مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، (أَوُب) بفتحِ الهمزةِ، وضم

وأَوُّب جَمعُ أَبّ، ....

أبو طالب

(**قوله: جمع أَبٍ**) هذا بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ الباءِ، الكلأ، ومرعى الدَّوابِ، وما ينبت من الأرضِ وقيل الأب للدوابِ كالثمرةِ للإنسانِ قال الله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عَبَسَ: ٣١] وأمَّا الأب بمعنى الوالد، وإن كان قد يشدد باؤه، لكنه لم يجمع على أفعل، فمن قرء الأم فيما سبق بضم الهمزة، وجعله بمعنى الوالدة، والأب هاهنا بمعنى الوالد، فقد توهم هذا.

الناصية

الواو وتشديد الموحدة (جمع أَبّ) بفتحِ الهمزةِ وتشديد الموحدةِ، (وهو المرعى، وأن يبنى من أَمّ) بفتحِ الهمزةِ وتشديد الميمِ، (مثل إِصبُع بكسرِ الهمزةِ وضمِّ الباءِ، أو) أن يبنى من أم (مثل أُبْلُم)، بضمِّ الهمزةِ واللامِ، وبينهما باء ساكنة موحدة هو سعف المقل، (فتقول أوم بهمزةٍ مفتوحةٍ أو مكسورةٍ أو مضمومةٍ وواو مضمومة)، فاستوفى الأقسامَ الثَّلاثةَ، وصار ذكر أوب زائداً، فالصَّواب حذف قوله مفتوحة للاستغناءِ عنه بذكرِ أوب، (وأصلُ الأولِ) وهو أوب (أأبب) بهمزتين مفتوحةٍ فساكنةٍ، وضم الياء الأولى (على وزنِ أفلس، وأصل الثَّاني والثَّالث إِتمم وأُمم) بكسر الهمزةِ في الأولِ وضمها في الثَّاني، (فنقلوا فيهن) حركة أول المثلين إلى السَّاكنِ قبلها، وهو الهمزةُ الثَّانية (ثم أبدلوا الهمزة واواً)؛ لأنها تجانس حركتها، (وأدغموا أحد المثلين في الآخرِ)؛ لاجتماعِهما، (ومثال المفتوحة بعد مفتوحةٍ، أو أدم جمع آدم)، أصله أأدم بهمزتين مفتوحتين، بعدهما ألف قلبت الهمزة الثَّانية واواً لما سيأتي، (ومثال المفتوحةِ بعد مضمومةٍ أويدم تصغير آدم)، أصله أؤيدم بهمزتينِ مضمومةٌ فمفتوحةٌ، قلبت الثَّانية منهما واواً؛ لأن الهمزةَ الثَّانيةَ إذا كانت مفتوحةً، ولم تكن طرفاً تقلب واواً سواء كان ما قبلها مفتوحاً كما في تكسيرِ آدم أو مضموماً كما في تصغيره، والتمثيل بجمعِ آدم وتصغيره مبني على أنه عربي، واضطراب فيه كلامُ الزمخشري، فذهب في الكشافِ إلى أنه أعجمي على وزنِ فاعل كآزر، وذهب في المفصلِ إلى أنه عربي على وزنِ أفعل. (ومثالُ المفتوحة بعد مكسورة أن يبنى من أم) مثالاً (على وزنِ إِصبَع بكسر الهمزةِ وفتح الباء)، فتقول: إِيَم بهمزةٍ مكسورةٍ وياء مفتوحةٍ، والأصلُ أمم بهمزتينِ مكسورة فساكنة، تقلب حركة الميم الأولى وهي الفتحةُ إلى السَّاكنِ قبلها توصلاً إلى إدغامِ المثلينِ، ثم أبدلت الهمزةُ الثَّانية ياء، (وإذا كانت الهمزةُ الأولى من) الهمزتين (المتحركتينِ همزة مضارعة) للمتكلّم متعدياً كان المضارع، أو لازماً (نحو أؤم) القوم، (وأئن) من كذا (مضارعي أممت) القوم (وأثنت) من كذا (جاز في) الهمزةِ (الثَّانية التَّحقيق تشبيهاً بهمزةِ المتكلمِ؛ لدلالتها على معنى) زائدٍ في كلمتها (بهمزةِ الاستفهامِ، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٦])، وذلك مطرد في خمسة أفعالٍ، رواه أبو زيد في (كتاب الهمزتين).

(**قوله: وأَوُّب**) بِفَتحِ الْهمزةِ وتَشديدِ الْوَاوِ المضمومةِ، جَمع لِـ (أَبّ) بِفَتحِ فَتَشديدٍ، هو الْمَرْعى، يَعني العلُوفَة الَّتي تَرْعى عَلَيها الأنْعَام، وهَذَا مِثالِ لِلْفَتحِ بَعدَ الضمِّ.

فَـــذَاكَ يَـــاءً مُـــطْـــلَـــقــاً جَــا وَأَؤُمْ   وَنَــحْــوُهُ وَجْـهَـيْـنِ فــي ثَــانِــيــهِ أُمْ

وإوُم، مِثالُ إصبُع بِضَمِّ الباءِ مِن الأُم، فَإنْ كانَ أَتَمَّ اللَّفظ (فَذاكَ ياء مُطْلَقاً) سَواءٌ كانَ إثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتحٍ أَمْ كَسرٍ، وكَذا سُكُونٍ (جاءَ) كالقُرْئي والقَرْئي والقِرْئي وقِرْئي، ....

أبو طالب

(**قوله: مثال إصبع**) بكسرِ الأولِ وضمِّ الثالثِ.

(**قوله: فذاك ياء مطلقاً**) أي: ثانية الهمزتين التي تم بها الكلمة، أي: وقعت آخرها.

الناصية

(**قوله: وإوُم... إلخ**) هَذَا مِثال لِلكسرِ بَعدَ الضمِّ، و(إوّم) بِكَسرةٍ، فَتَشديدِ الْوَاوِ الْمَضمُومَة.

(**قوله: مِثالُ إصبع**) لم أعثر على معنى لإوّم بكسرِ الهمزةِ وضمِّ الواوِ، والظَّاهر أنه مثال فرضيّ لتفهيمِ القاعدةِ.

(**قوله: فَإنْ كَانَ أَتَمَّ اللَّفظِ... إلخ**) يَعني: إذَا كانت في الْكلِمَةِ هَمزَتَان مُتَعَاقِبَتانِ ثَانِيَتُهمَا في آخِرِ الْكلمة. فَاجْعَل هَذِهِ الثَّانية يَاءً مُطلقاً، سَوَاء كانتِ الْهَمزة الأولى مَضمومة، أَوْ مَكسورة أَوْ مَفتوحة، أَوْ سَاكِنة.

(**قوله: فذَاكَ يَاء مُطْلِقاً**) فذاك يعني الهمز المتم، أي: الواقع آخر الكلمة ياء سواء فتحَ ما قبله أو ضمَّ أم كسرَ (دشتي).

(**قوله: سَوَاءٌ كَانَ إثْرَ ضَمٍّ... إلخ**) وفي (الأشموني) أي سواء كان إثر فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍّ أو سكونٍ، أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر، فتقول في الأولِ قرأى على وزنِ سلمى، والأصل قرأ فأبدلت الهمزةُ الأخيرة ياءً، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول في الثَّاني قرء على وزن هند، والأصلُ قرئئ، أبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم أعل إعلال قاضٍ، وتقول في الثالث قرء على وزن جمل، والأصل قرؤؤ أبدلت الهمزة الأخيرة ياء، ثم أعلَّ إعلال أيد أي سكنت الياء، وأبدلت الضَّمة قبلها كسرة، فهذا والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزنِ رفعاً وجرّاً، وتعودُ له الياء في النَّصبِ، فيقال: رأيت قرئياً وقرئياً، وتقول في الرابع قرأي، والأصل قرأأ بهمزتينِ ساكنةٍ فمتحركةٍ، أبدلت المتحركةُ ياء، وسلمت؛ لسكون ما قبلها. وإنما أبدلت الهمزةُ الأخيرةُ ياءً، ولم تبدل واواً، قال في (شرح الكافية): لأن الواوَ الأخيرةَ لو كانت أصليةً ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياءً ثالثة فصاعداً، وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحةِ، فلو أبدلتِ الهمزةُ الأخيرة واواً فيما نحن بصددِهِ لأبدلت بعد ذلك ياء، فتعينت الياء.

(**قوله: وكَذَا سُكُون جَاء... إلخ**) في (الدشتي) المرادُ أنها أمثلة لوزنِها الأصلي لا الفعلي، كما سيجيء من إعلالِ كلٍّ واحدةٍ منها، وتغييرها إلّا في الأخيرةِ كما سيأتي.

أمثِلَة بُرْثُن وجَعْفَر وزِبْرِج وقِمَطر مِن القِراء، والياءُ في الأَخِير سالِمَةٌ لِسُكُونِ ما قَبلها، وفي الثالِثِ ساكِنَةٌ لأَنَّها كياءِ قاضٍ، وفي الثّاني مَقلُوبَةٌ أَلِفاً، وفي الأَوَّلِ فُعِلَ بها ما فُعِلَ بِأيد مِن

أبو طالب

(**قوله: أمثلة برثن وجعفر**) الظَّاهر أنَّه جاء على هذه الأوزانِ، لكنِّي لم أطلع على مجيئه عليها، ولا يبعد أن يكون المرادُ بالتمثيلِ به، إنَّما هو على فرض مجيئه على تلك الأوزانِ.

(**قوله: من القَراء**) بفتحِ القاف مختوماً بالألفِ الممدود. وهو بالفارسية (مهمان داري كردن).

الناصية

(**قوله: مِن الْقِرَاء**) الْقِرَاء بِكسرِ الْقَافِ بِمَعنى الإضافَةِ والضِّيَافَة، يُقال (أَقْرَيْتُ الضَّيْفَ) إذَا قُمت بِشُؤونِ الضِّيَافَةِ له.

(قُرْءُء) ـ بِضَمِّ الْقَّاف، وسُكُونِ الرَّاءِ، وضَمِّ الْهمزةِ الأُولى ـ على وَزنِ (بُرْثُن).

(قَرْءَء) ـ بِفَتِح القافِ، وسُكُونِ الرَّاءِ، وفَتحِ الْهَمزةِ الأُولى ـ على وَزنِ (جَعْفَر).

(قِرْءِء) ـ بِكَسرِ القَافِ، وسُكُونِ الرَّاءِ، وكَسرِ الْهمزةِ الأُولى ـ على وَزنِ (زِبْرِج).

(قِرَءْء) ـ بِكَسرِ القَافِ، وفَتحِ الرَّاءِ، وسُكُونِ الْهمزَةِ الأُولى ـ على وَزنِ (قِمَطْر).

في كُلِّ هَذِهِ الأَقسَامِ الأَربعةِ لِلْهَمْزَةِ الأُولى، انقلَبَتِ الْهَمزةُ الثَّانِيَةُ يَاءً؛ لأَنَّهَا آخِرُ الْكلمة (شيرازي).

(**قوله: والْيَاء في الأخير... إلخ**) هو عَلَى وَزنِ (قِمَطر) قَولُهُ (سَالِمَةٌ) أَيْ: تَدخُلُ عَلَيهَا الْحَرَكَاتُ الَّتي تَقْتَضِيهَا الْعَوَامِل الّتي قَبلَهَا.

(**قوله: سَالِمَةٌ**) أي: من القلبِ والحذفِ والسكونِ فهو باقٍ على وزنِ قمطر (دشتي).

(**قوله: لِسُكُونِ مَا قَبلها**) فإنّ القَلب أو السكون الذي يأتي في البقيّة إنما هو من أجلِ حركة ما قبل الياء، كما ستعلم، ولئلا يلتقي السَّاكنان (دشتي).

(**قوله: وفي الثَّالِثِ**) وهو الذي عَلَى وَزْنِ (زِبْرِج)، فإن الياءَ تحذف حركتها؛ للاستثقالِ، وتعل إعلال قاضٍ (دشتي).

(**قوله: لأنّها كَياءِ قَاضٍ**) في سكونِ ما قبل الياءِ، والمرادُ هو القاضي المعرف باللام لا الخالي عنها (دشتي).

(**قوله: وفي الثَّاني**) وهو الّذي عَلَى وَزنِ (جَعْفَر) فإن الياءَ تقلب ألفاً؛ لتحركِها، وانفتاح ما قبلها كيَاء مُوسى.

(**قوله: وفي الأوَّلِ**) وهو الّذي عَلَى وَزنِ (بُرْثُن) المضموم ما قبل آخرِه، فإن الضمةَ تقلب كسرة؛ لتسلم الياء من القلبِ واواً، ويعل إعلال قاضٍ، ويصير منقوصاً أيضاً.

(**قوله: مَا فُعِلَ بأيد**) جَمعُ (يَد) أصله (أيدُيٌ) بِضَمِّ الدَّال وتَحريكِ الْيَاء، فَسُكِّنَتِ الْيَاءُ؛ ثُمَّ أُبدِلَت ضَمةُ الدَّالِ كَسرةً؛ لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ الَّتي بَعدَهَا. فَـ (قُرْءُء) الَّذي عَلَى وَزنِ (بُرثُن)، يُقْرَأُ عَلَى وَزنِ (أُكْرِم) صيغَة المتكلِّمِ وَحْدَه (شيرازي).

وَيَـاءً اَقْـلِـبْ أَلِـفـاً كَـسْـراً تَـلَا أَوْ يَـاءَ تَـصْـغِـيـرٍ بِـوَاوٍ ذَا اَفْـعَـلَا

تَسكِينِها وإبدالِ الضَّمَّةِ قَبلها كَسرَةً (وَأَوُمّْ ونَحْوُهُ) وهو كُلُّ ذِي هَمْزَيْنِ: الأَوَّلُ مَفتُوحٌ والثّاني مَضمُومٌ (وَجْهَيْنِ) لِلْقَلبِ والتَّصحِيحِ (في ثانِيهِ أُمّْ) أي: أُقْصُد.

فصل: (وَياءً اَقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلا) ....

أبو طالب

(قوله: ورَؤُوم) هذا بصيغةِ المتكلِّمِ من أم كمد.

الناصية

(قوله: وأؤم... إلخ) تقييد لبعضِ الصورِ المتقدمةِ. فتأمل.

(قوله: وهو كُلُّ ذِي هَمْزَيْن) مما أولى همزتيه للمضارعةِ.

هذا ولو توالى أكثر من همزتين حققتِ الأولى، والثَّالثة، والخامسة، وأبدلت الثَّانية والرابعة أي: فيما إذا كانت الهمزات خمساً، وقس على ذلك، ما إذا كانت أقل من خمسٍ أو أكثر، مثاله لو بنيت من الهمزةِ مثل أترجة قلت: أُوْ أُوْ أَة أي: بهمزةٍ مضمومةٍ فواوٍ ساكنةٍ، فهمزةٍ مضمومةٍ فواوٍ ساكنةٍ فهمزةٍ مفتوحةٍ فتاءِ تأنيثٍ، والأصل أأأأأة أي: بخمسِ همزاتٍ، الثَّانية والرابعة ساكنتان. والأولى والثَّالثة مضمومتان، والخامسة مفتوحة.

هَذَا، ولا تأثير لاجتماعِ همزتينِ بفصل نحو آأ بهمزة مفتوحة، فألف ساكنة، فهمزة اسم نوعٍ من الشجرِ كما في الدماميني مفرده آاةٍ، انتهى (صبان).

(قوله: لِلْقَلب والتَّصحيحِ) أي: يجوزُ قلب الثَّاني واواً، ويجوز إبقاؤه على حالهِ.

(قوله: في ثَانِيهِ أُمْ) أي: اقصد، وهما الإبدال والتَّحقيق، فتقول في مضارعِ أمّ وأن أوم وأئن بالإبدالِ، وأؤم وأئن بالتحقيقِ تشبيهاً لهمزةِ المتكلمِ بهمزةِ الاستفهامِ، نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٦] لمعاقبتها النُّون والتَّاء والياء. هَذَا؛ وإنما شبهنا همزة المتكلِّم بهمزةِ الاستفهامِ دون الهمزةِ التي من كلمةِ الهمزةِ الثَّانية؛ لمعاقبتها بقيةَ أحرفِ المضارعةِ، التي يجوز في الهمزةِ بعدها الوجهان كما في يؤمن من الإيمان، ويؤمن من التأمين، ولو جعله علة ثانية لجوازِ الوجهينِ في همزة المتكلِّم لكان أحسن (أشموني).

(قوله: وَيَاءً اقْلبْ أَلفاً... إلخ) ألفاً مفعول أول باقلب، وياء مفعول ثانٍ قدم، وكسراً مفعول بتلا، وياء تصغير عطفٍ عليه، وتلا ومعموله في موضعِ نصب نعت لألف، والتقديرُ: اقلب ألفاً تلا كسراً أو تلا ياء تصغير، أي: يجب قلبُ الألفِ ياء في موضعينِ: **الأول**: أن يعرضَ كسر ما قبلها كقولكَ في جمعِ مصباحٍ ودينارٍ: مصابيح ودنانير، وفي تصغيرِهما مصيبيح ودُنَيْنِير. **والثَّاني**: أن يقعَ قبلها ياء التَّصغير كقولك في تصغيرِ غزال: غُزَيِّل.

كمِصْباح ومَصابِيح ومُصَيْبِيح (أَوْ) تَلا (ياءَ تَصْغِيرٍ) كَغزال وغُزَيِّل (بِواوٍ ذا) أَي القَلْبَ ياء

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا؛ وفي التَّصريح في إبدال الياء من أختها الألف والواو، أما إبدالها من الألفِ، ففي مسألتين: إحداهما أن ينكسرَ ما قبلها كقولك في) جمعِ (مصباح مصابيح، وفي) جمعِ (مفتاحِ مفاتيح، وكذلك تصغيرهما) كقولك في تصغيرِ مصباح: مصيبيح، وفي تصغير مفتاح مفيتيح، فتقلب الألف في التكسيرِ والتصغيرِ ياءً؛ لانكسار ما قبلها.

(**قوله: كمِصْبَاح... إلخ**) (مَصَابِيح) جمع لِمِصبَاح، أصلُهُ (مِصَابَاح)، فَلَمَّا كسِرَتِ الْبَاءُ لِلْجمعيَّةِ انْقَلَبَتِ الأَلِفُ بَعدَهَا يَاءً (مُصَيْبِيح) تَصغير لِمِصبَاح، أصلُهُ (مُصَيْبَاح)، فَلَمَّا كسِرتِ البَاءُ لِلتَّصغير، انْقَلَبَتِ الألِفُ الّتي بَعدَ الْبَاءِ يَاءً (شيرازي).

(**قوله: أَوْ تلا يَاء تَصْغِيرٍ**) أي: تقعُ قبلها ياء تصغيرٍ (كقولك في) تصغيرِ (غلام غليم)؛ لأن ما بعد ياء التَّصغيرِ لا يكون إلا متحركاً، والألفُ لا تقبلُ الحركةَ، وما قبل الألفِ لا يكون إلا محركاً، وياء التّصغير لا تكونُ إلا ساكنةً، فوجب قلب الألفِ حرفاً يتحركُ بعد ياءِ التَّصغيرِ، ولا يمكن سكون ما قبله، فقلبت الألفُ ياءً؛ لمناسبتها ما قبلها؛ ولأنها لو قلبت واواً لزمَ بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد (تصريح).

(**قوله: كَغزَال وغُزَيِّل**) بتضعيفِ الياءِ، أولهما: ياءُ التَّصغيرِ، وثانيهما: بدلُ الألفِ.

(**قوله: بِوَاوٍ... إلخ**) أي تفعل بالواوِ الواقعة آخراً ما تفعل بالألف من قلبِها ياء، إذا عرض قبلها كسرة أو ياء التَّصغيرِ، فالأولُ نحو رضي وغزي وقوي وغاز، أصلهن رضو وغزو وقوو وغازوٌ؛ لأنهن من الرِّضوانِ والغزو، والقوة فقلبت الواو ياء؛ لكسرِ ما قبلِها وكونها آخراً؛ لأنها بالتأخيرِ تتعرض لسكونِ الوقفِ، وإذا سكنت تعذرت سلامتها، فعوملت بما يقتضيه السُّكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً إلى الخفةِ وتناسب اللفظِ، ومن ثم لم تتأثر الواو بالكسرةِ وهي غيرُ متطرفة كعوض وعوج، إلا إذا كان مع الكسرةِ ما يعضدها كحياضٍ وسياطٍ كما سيأتي بيانه. والثَّاني: كقولك في تصغيرِ جرو جري، والأصلُ جريو، فاجتمعتِ الياء والواوُ، وسبقت إحداهما بالسكونِ، وفقد المانع من الإعلالِ، فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ.

هذا، ولا يخفى أن هذا الثَّاني ليسَ بمقصودٍ من قوله: (بواو ذا افعلا في آخر) إنما المقصودُ التَّنبيه على الأولِ؛ لأن قلبَ الواوِ ياء لاجتماعِها مع الياءِ وسبق إحداهما بالسّكونِ لا يختصُّ بالواوِ المتطرفةِ، ولا بما سبقها ياءُ التصغيرِ على ما سيأتي بيانه في موضعِه، ولذلك قال في (التَّسهيل): تبدل الألفُ ياءً؛ لوقوعِها إثر كسرةٍ أو ياء تصغير، وكذلك الواوُ الواقعةُ إثر كسرةٍ متطرفةٍ، فاقتصر في الواوِ على ذكرِ الكسرةِ، فلو قال:

فـي آخِـرٍ أَوْ قَـبْـلَ تَـا الـتَّـأْنِـيـثِ أَوْ   زِيَــادَتَــيْ فَـعْــلَانَ ذَا أَيْـضــاً رَأَوْا

(أَفْعَلا) إنْ كانَت (فِي آخِرٍ) بَعدَ كَسرٍ كَرَضِيَ أَصلُهُ رَضِوَ إذ هو مِنَ الرِّضْوان، بِخلافِ الواقِعَةِ وَسَطاً كعِوَض (أَوْ) كانَت (قَبْلَ تاءِ التَّأنِيثِ) كشَجِيَّة أَصلُهُ شَجِوَّة ....

أبو طالب

(قوله: كَشِجية) هذا بفتحِ الأولِ وكسر الثاني بمعنى الحزن.

الناصية

بـإثـر يـا الـتَّـصـغـيـر أو كـسـر ألـف   تـقـلـب يـا والـواوان كـسـراً ردف

فـي آخـر..........   ....

لطابق كلامُه في التَّسهيلِ. انتهى (أشموني).

(قوله: افْعَلا) أي: افعل بالواوِ والمتأخِّرِ ما فعلت بالألفِ المكسورِ قبلها، والتالي ياءُ التّصغيرِ، فاقلب الواوَ المتأخِّر أيضاً ياء بشرطِ أن يكونَ ما قبله مكسوراً.

(قوله: إنْ كَانَت فِي آخِر... إلخ) أي: تقع بعد كسرةٍ وهي (إما طرف) سواء كانت في فعل مبني للفاعلِ، أو للمفعول، أو في اسم (كرضي وقوي) مبنيين للفاعلِ، (وعفي) مبنياً للمفعولِ، (والغازي والداعي) في اسمِ الفاعل، قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة ياءً لوقوعِها طرفاً بعد كسرةٍ، وأصلها رضو؛ لأنه من الرضوانِ، وقوو لأنه من القوةِ، وعفو لأنه من العفوِ، والغازو والداعو لأنه من الغزوِ والدعوة (تصريح).

(قوله: بعد كسر) احترز بقولهِ بعد كسرٍ من نحو: دلو وغزو، وشذَّ قولهم: قنية وهو ابن عمي دنيا، إذ لا موجب لقلب الواو فيهما ياء (تصريح)، إذ لا كسر؛ لأن القنية من قنوت الشيء كسيته، ولأن دنيا من الدنوّ، وقيل: لا شذوذَ في قولك: قنية؛ لأنه يقال قنيته وقنوته، ويقال هو ابن عمي دنى دنيا، وبألف الإلحاق أو التأنيث (تصريح).

(قوله: كعِوَض) بِكسرِ الْعَيْن ـ فَإِنَّ الْوَاوَ المكسور مَا قَبلهَا لَم تَنقلب إلى الْيَاءِ؛ لأنها في الْوَسَطِ لَا في الآخر.

(قوله: أو قبل تا التأنيثِ) عطفٌ على في آخر، قال المصرِّح: ولم يفرقوا بين كونِ تاءِ التأنيثِ بنيت الكلمة عليها أو لا. (صبان).

(قوله: أَوْ كَانَت قَبْلَ تَاءِ التَّأنيثِ) فَإنَّهَا تَنقلبُ ياءً ـ أيضاً ـ إذا كانَ قَبلَهَا مَكسور.

(قوله: كشجية) اسمُ فاعلةٍ من الشجوِ، وأكسية وغازية وعريقية تصغير عَرقوة، الأصل شجوةٌ وأكسوة وغازوة وعريقوة، ونحو: غزيان وشِجيان من الغزوِ والشجوِ، والأصل غزوان وشجوان، فعلّة القلبِ ياء هو تطرف الواوِ بعد كسرةٍ؛ لأن كلاً من تاءِ التأنيثِ، وزيادتي فعلان كلمة تامة،

إذ هو مِنَ الشَّجْوِ (أَوْ) كانَت قَبلَ (زِيادَتَيْ فَعْلان) وهما الأَلِفُ والنُّونُ كغَزِيان مِثل قَطِران مِنَ الغَزْوِ (ذا) أَيْ قَلبُ الواوِ ياء (أَيْضاً رَأَوْا) مَجِيئَهُ ....

أبو طالب

(قوله: مثال قَطران) بفتح الأولِ وكسر الثَّاني وفتحه دهن شجر العرعر، وإما بسكونِ الثَّاني، فمعناه التَّقاطر، وإمَّا بكسرِ الأَوَّلِ وسكون الثَّاني، فهو النُّحاس أو الصفر المذابُ.

(قوله: في مصدر الفعل المعل) المرادُ بالمعلِّ المغيَّر حرف علَّته، لا ما فيه حرف علَّةٍ مطلقاً.

وبهذا يظهر وجهُ تقديره الفعلَ بين الكلامِ.

الناصية

فالواقع قبلها آخر في التقدير، فعومل معاملة الآخر حقيقة، وشذ تصحيحاً من الأول مقاتوة بمعنى خدام، وسواسوة جمع سواء، ومن الثَّاني إعلالاً قولهم رجل عليان، مثل عطشانَ، من علوتَ، وناقة عليانَ، وقولهم صُبيان بضمِّ الصادِ، وأما صِبية وصِبيان بكسرِ الصادِ، فسَهَّلَ أَمْرهُ وجودُ الكسرةِ، والفاصلُ بينه وبين الواو ساكنٌ، وهو حاجز غيرُ حصينٍ. ثم أشارَ إلى موضعٍ ثانٍ تقلب فيه الواوُ ياء بقوله: (ذا)... إلخ. كما سيأتي.

(قوله: إذ هو مِنَ الشَّجْو) أي: الْحُزْن، صِفَتُهُ الْمشبهةُ يَكونُ (شجيوة)، انْقَلَبَتِ الْوَاوُ الْمَكسورُ مَا قَبلَهَا يَاءً؛ لأنَّ بَعدَ الْوَاوِ تاء التأْنيث، وأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فَصَارَت (شَجِيَّة) بتَشديدِ الْيَاءِ.

هذا؛ وإنما خصَّ الشراح الكلامَ بالواوِ بعد كسرةٍ، كما هو ظاهر صنيعه، مع أن ظاهر المتنِ يشمل الواوَ قبل ياءِ التصغير أيضاً، كجُريَّة تصغير جروة جرياً على ما أسلفه، من أنَّ قلبَ الواوِ ياءً بعد ياء التصغيرِ غير مقصودٍ هنا، وتقدّم ما فيه.

(قوله: أو زيادتي فعلان) ليسَ المرادُ خصوصَ فعلان بهذه الهيئةِ، بل هو تمثيل لموضع الزيادتين؛ لأن الواو تقلب ياء في فعلانَ ساكن العين، بل في مكسورِها كما سيصرِّح به الشَّارح، ولهذا عبر الموضح بقوله: (أو قبل الألفِ والنونِ الزائدتينِ) المضارعتين لا في التأنيثِ، (كقولك في مثال قَطِران) بفتح القافِ وكسر الطاءِ (من الغزو غزيان) بقلبِ الواوِ ياءً؛ لتطرفِها إثر كسرةٍ؛ لأن ألفي التأنيثِ وما ضارعهما في حكمِ الانفصالِ.

(قوله: كَغزيان) أصلُه (غَزِوَان)، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ الْمكسورُ مَا قَبلَهَا يَاءً؛ لأنّ بعد الْوَاوِ الألِف والنونَ الزَّائِدَتَين.

(قوله: أي: قلب الواو ياء) لكسر ما قبلها، رأوه في مصدر المعتل، أي: الفعلُ المعتلُّ والأولى المعل؛ ليفيدَ اشتراطَ تغييرِ عينِ الفعلِ؛ لأن المعتلَّ ما فيه حرف علةٍ، وإن لم يغير، والمعل هو المغير.

فـي مَـصْـدَرِ الـمُـعْـتَـلِّ عَـيْـنـاً والـفِـعَـلْ مِـنْـهُ صَـحِـيـحٌ غَـالِـبـاً نَـحْـوُ الـحِـوَلْ

(في مَصْدَرِ) الفِعلِ (المُعتَلِّ عَيْناً) المَوْزُونِ بِفِعال كصامَ صِياماً، بِخلافِ المُصَحَّحِ وإنْ كانَ مُعتَلاً كلاوِذ لِواذاً، والمَوْزُونِ بِغَيرِ فِعال كما قالَ:

أبو طالب

(قوله: بخلاف ذي العين المصحح) الأولى أن يقول ذي العينِ المصحح المتحركِ.

الناصية

(قوله: في مَصْدَر الْفِعِل. . . إلخ) أي: المصدرُ الذي أجرى الإعلال على عينه، أي: تغيّر.

(قوله: كصَامَ صِيَاماً) فإنّ أصله صوام، أجرى الإعلال على عينه، وهو الواوُ، فصار ياءً بمناسبة الكسرة ما قبله.

هذا (ونحو هذا قيام) من مصادر الثلاثي، (وانقياد واعتياد) من مصادرِ الثلاثي المزيد، والأصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد، فقلبت الواو فيهن ياءً؛ لأنها لما أعلت في أفعالها بقلبها ألفاً، واستثقل بقاؤها في المصدرِ صحيحة بعد الكسرةِ، وقبل حرف يشبه الياء في المد أعلت في المصدرِ بقلبها ياءً؛ حملاً للمصدرِ على فعلِه في الإعلالِ؛ ليصير العمل في اللفظِ من وجهٍ واحدٍ. (بخلاف نحو: سِوار وسِواك) بكسرِ أولها اسمَيّ جنسٍ، فلا تقلب الواو فيهما ياء؛ (لانتفاء المصدريةِ، و) بخلاف (نحو: لاوذ لواذاً، وجاور جواراً) بالجيمِ، فإن لواذاً وجواراً، وإن كانا مصدرين؛ لا تُقْلَبُ الواو فيهما ياء (لصحةِ عينِ الفعلِ) فيهما، وهو لاوذ وجاور، وبخلاف راج رواجاً؛ لعدم الكسرِ قبلها، والأصل: كما في (الأشموني) صوام وقوام وانقواد واعتواد، لكن لما أعلت عينه في الفعلِ استثقل بقاؤها في المصدرِ، فعلّوها في المصدرِ بعد كسرةٍ، وقيل: حرف يشبه الياء، فأعلت بقلبِها ياء حملاً للمصدرِ على فعلِهِ، فقلبها ياء؛ ليصيرَ العمل في اللفظِ من وجهٍ واحدٍ. وشذَّ تصحيحاً مع استيفاءِ الشروطِ، قولهم: نار نواراً، أي: نفر ولا نظير له، وكان الأحسنُ أن يقولَ المعل عيناً؛ لأنَّ لاوذ يطلق عليه معتل العينِ؛ إذ كل ما عينه حرف علة، فهو معتلٌ وإن لم يعل. وقد أشار إلى الشرطِ الأخيرِ بقوله: (وَالْفِعَل * مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً. . . . إلخ).

(قوله: بِخِلافِ الْمُصَحَّح) أي: بخلافِ ما لم يتغيّر عينه، وإن كان العينُ حرفَ علّة.

(قوله: كلَاوذ لِوَاذاً) فَلَم تَنقلبِ الْوَاو يَاءً، ولَم يَقُل (لِيَاذاً)؛ لأنَّ فِعلهُ (لَاذَ) مُصَحَّح لَم يَجرِ الإِعْلَالُ فيه، وإن كانَ في أَسَاسِهِ مُعتَلاً؛ لأنَّه مِن (اللّوْذ)، هذا؛ وقال بعضُهم: إنما امتنعَ إعلال المصدرِ الذي هو لواذ ونحوه لئلا يتوالى إعلالان، وذلك أنها لو قلبت في المصدر ألفاً لاجتمع ألفانِ، وقلبت الألفُ الأخيرة همزة على القاعدةِ، في اجتماعِ ألفين، فيكون إجحافاً بالكلمةِ.

(قوله: والمَوْزُونِ بغَير فِعَال) أي: المَصدر الذي على غيرِ وزنِ فعالٍ.

وَجَـمْـعُ ذِي عَـيْـنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَـنْ   فَـاْحْـكُـمْ بِـذَا الإعْـلَالِ فِـيـهِ حَـيْـثُ عَـنّْ

(وَالفِعَلُ مِنْهُ) أَيْ ومِن المُعتلِّ عَيْناً (صَحِيحٌ غالِباً نَحْوُ الحِوَلْ) مَصدرُ حال (وَجَمْعُ) اسْمِ (ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: والْفِعَل) أي: الْمصدرُ الّذي عَلَى وَزنِ (الْفِعَل) ـ بِكسرِ الفاءِ وفَتحِ الْعَيْن ـ.

(قوله: منه) أي: من مصدرِ الفعلِ المعل عيناً، يعني أن كل ما كان على فعلٍ من مصدرِ الفعلِ المعل العين، فالغالبُ فيه التَّصحيح نحو: الحولِ والعود. قال في (شرح الكافية): ونبه بتصحيحِ ما وزنه فعل على أن إعلالَ المصدرِ المذكورِ مشروطٌ بوجودِ الألفِ فيه حتى يكون على فعالٍ. انتهى. وفي تخصيصه بفعالٍ نظر، فإن الإعلالَ المذكورَ لا يختصُّ به لما عرفت من مجيئهِ في الانفعالِ والافتعال كما سبقَ، واحترز بقولهِ منه، أي: من المصدرِ عن فعلٍ من الجمعِ، فإن الغالبَ فيه لإعلالُ كما سيأتي، لكن قال في (التَّسهيل): وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدراً أو جمعاً، وفعال مصدر، فسوَّى بين هذه الثَّلاثة في أنّ حقها الإعلال، وهو يخالف ما هنا من أنَّ الغالبَ على فعلٍ مصدراً التَّصحيح. ثم أشار إلى موضعِ ثالثٍ تقلب فيه الواوُ ياءً بقوله: (وجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ. . . إلخ كما سيأتي (أشموني).

(قوله: صَحِيحٌ غَالِباً) أي: لا ينقلب واوه ياء غالباً.

(قوله: نَحْوَ الْحِوَل) فلم يَصِر (حِيَل)، وإنْ كانَ قبل الوَاوِ مَكسوراً.

(قوله: مَصدرُ حَال) حولاً، (وعاد المريض عوداً) فإن حولاً وعوداً، وإن كانا مصدرين أعل فعلهما، وهو حال وعاد، يقلب عينهما ألفاً لا تقلبُ الواوُ فيهما ياءً؛ (لعدم الألف) بعدها. نعم هذه طريقةٌ، وابن الحاجب في الشافية لم يشترط في قلبِ الواوِ في المصدرِ وجودِ ألفٍ بعدها، وعبارته مع عبارةِ شارحِه الشيخ زكريا، وتقلب الواوُ المكسورُ ما قبلها في المصادرِ، لا في نحو عوض وخوان ياء، نحو: قام قياماً، وعاد عياداً، و﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الانعام: ١٦١]؛ لإعلال أفعالها بقلبِ الواوِ فيها ألفاً، وحال حولاً، أي: تغير كالعود في شذوذِه، والقياسُ حيلاً وعيداً. اهـ. وخرجَ بقولِه لإعلالِ أفعالِها نحو: لواذاً؛ لأن فعلَه لاوذ وهو لم يعل، فتأمّل.

(قوله: وجمع) أي: وأما جمعٌ كما قيل في ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]. اهـ. (سم) وجعلَ خالدٌ الفاءَ في فاحكم زائدةً (صبان).

(قوله: ذي عينٍ) أي مفرد ذي عين (صبان).

و تَلاهُ أَلِفٌ (فَاحْكُمْ بِذا الإعْلالِ) أيْ: قَلب الواوِ ياء (فيهِ حَيْثُ عَنّ) نَحو: دار وديار، وثَوْب وثِياب بِخلافِ ذِي العَيْنِ المُصَحَّحِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وتَلَاه أَلِف) يعني: الجمع الذي أجري الإعلال على عينِ مفردِه، أو كان عينه واواً ساكناً بعده ألف في الجمعِ، فاقلب واوهما في الجمعِ ياءً (دشتي).

(قوله: بذا الإعلال) يؤخذ منه أن العينَ واو، وأن قبلها كسرة (صبان).

(قوله: بِذَا الإعْلَالِ) أي: المذكور وهو القلبُ ياءً؛ لكسرِ ما قبلِها.

(قوله: حيث عَنّ) بِتَشديدِ النّون، أيْ: وُجِدَ أو ظهر هذا الجمع (غزي)، والْمَعنى إذا وقعتِ الواوُ عيناً لجمعِ صحيحِ اللامِ وقبلها كسرة، وهي في الواحدِ إما معلة، وإما شبيهة بالمعل، وهي السَّاكنة وجبَ قلبها ياء، فالأولى نحو: دارٍ وديار، وحيلة وحيل، وقيمةٍ وقيم، الأصل: دوار وحول وقوم؛ لأنه لما انكسرَ ما قبل الواوِ في الجمعِ في نحو: ديار، وكانت في الإفراد معلة بقلبها ألفاً، ضعفت، فسلطت الكسرةُ عليها، وقوى تسلُّطها وجود الألفِ، وإعلال الباقي لإعلالِ واحده، ولوقوع الكسرةِ قبل الواوِ، وشذّ من ذلك حاجة وحوج، والثَّانية وشرطُها أن يكونَ بعدها في الجمعِ ألف، نحو: سوط وسياط، وحوض وحياض، وروض ورياض، الأصلُ: سواط وحواض ورواض؛ لأنه لما انكسرَ ما قبلها في الجمعِ، وكانت في الإفراد شبيهة بالمعلّ لسكونِها ضعفت، فسلطت الكسرةُ عليها، وقوّى تسلُّطها وجود الألفِ؛ لقربِها من الياءِ، وصحة اللام؛ لأنه إذا صحتِ اللامُ قوي إعلالُ العينِ. فتلخص أن لقلب الواوِ ياء في هذا ونحوه خمسةَ شروطٍ: أن يكون جمعاً، وأن تكونَ الواو في واحدِه ميتةً بالسكونِ، وأن يكون قبلَها في الجمعِ كسرة، وأن يكون بعدَها فيه ألف، وأن يكونَ صحيحَ اللامِ: فالثَّلاثة الأول مأخوذةٌ من البيتِ، والرَّابعُ يأتي في البيتِ بعده، والخامسُ لم يذكره هنا، وذكره في (التسهيل): فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعل، نحو: خوان وسوار إلا المصدر، وقد تقدم، وشذ قولهم في الصوانِ والصوار صيان وصيار، وبالثَّاني نحو: طويلٍ وطوال، وشذَّ قوله:

تَـبَـيَّـنَ لِـي أنَّ الـقَـمَـاءَةَ ذِلَّـةٌ ... وأَنَّ أَعِـزَّاءَ الـرِّجَـالِ طِـيَـالُـهَـا

قيل: ومنه ﴿ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ﴾ [ص: ٣١]، وقيل: إنه جمع جيد لا جواد، وبالثالثِ نحو: أسواط وأحواضٍ، وبالرابعِ: ما أشار إليه بقولِه: وَصَحَّحُوا فِعَلَةً.

(قوله: نَحو دار... إلخ) فمفرد الأول (دار) أجري عليه الإعلالُ؛ لأنّ أصلَه (دور)، ففي جمعِه (يقلب الواوُ ياءً: ديار)، ومفرد الثّاني (ثوب) عينه واو ساكن، وبعده ألف في الجمعِ (ثواب)، فيقلبُ واوه ياءً (ثياب). (دشتي) وفي شرح (الشيرازي) أن دَار) أصلُه (دور) انْقَلَبَتِ الْوَاو أَلِفاً، هَذَا مِثَالُ

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلَالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ

كَطوِيل وطِوال، والسّاكِنِ الَّذي لَم يَتْلُه في الجَمعِ أَلِفٌ كما قالَ: (**وَصَحَّحُوا فِعَلَةً**) فَقالوا كُوزٌ وكِوَزَة (**وَفِي فِعَلْ وَجْهانِ**) الإِعْلالُ والتَّصحِيحُ (**وَالإِعْلالُ أَوْلى كَالحِيَلْ**) ....

أبو طالب

(**قوله: وصححوا فعلة**) أي: بكسرِ الأول وفتحِ الثَّاني.

الناصية

لإعلَالِ الْعَيْنِ، في الْجَمع (دِيَار) أصلُهُ (دِوَار) انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً. و(ثَوْب) سَاكنُ الْعَيْن، وفي الْجَمعِ بَعدَ الْعَينِ السَّاكِن ـ وهو الْوَاو ـ جَاءَتِ الأَلِفُ (ثَوَاب)، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً فَصَارَ (ثِيَاب).

(**قوله: كطويل... إلخ**) فإنّ الواو في مفردِه لم يعلّ، أي: لم يغيّر. وفي شرح (الشيرازي) فـ (طَوِيل) عَينُهُ الْواو، لَم تُعَلّ، فلم تُقْلَبْ أَلِفاً، وبَقِيَ مُصحَّحاً؛ ولذَا في الْجَمعِ قيلَ (طِوَال)، ولَم تُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً حَتَّى يُقال (طِيَال).

(**قوله: طوال**) هو جمع طويل كما ذكره، ويجوز أن يكون جمعاً لطُوالٍ بضمِّ الطاءِ، فإنه مرادف طويل، وكلاهما يجمع على فعالٍ، قاله المرزوقي (تصريح).

(**قوله: وَصَحَّحُوا فِعَلَةً**) أي: جمعاً لعدمِ الألفِ، فقالوا كوز وكوزة، وعود وعودة، وشذَّ الإعلال في قولهم: ثور وثيرة. قال المبرد: أرادوا أن يفرقوا بين الثورِ الذي هو الحيوانُ، والثور الذي هو القطعةُ من الإقط، فقالوا في الحيوانِ ثيرة، وفي الأقِطِ ثورة. وذهب ابن السَّراج والمبرد فيما حكاه عنه النَّاظمُ أن ثيرة مقصور من فعالة، وأصلُه ثيارة كحجارة، حذفت الألفُ وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وقيل: جمعوه على فعْلةٍ بسكونِ العينِ، فقلبت الواوُ ياءً؛ لسكونِها، ثم حركت وبقيت الياءُ، وقيل: حملاً على ثيران ليجري الجمع على سنن واحد. وبالخامس نحو رُواء في جمع ريان وأصله رويان؛ لأنه لما أعلت اللام في الجمعِ سلمت العين، لئلا يجتمع إعلالان، ومثله جواء جمع جوّ بالتشديدِ أصله جواو، فلما اعتلَّت اللامُ سلمت العين (أشموني).

(**قوله: فَقَالوا كوْز وكِوَزَة**) هَذَا مِثال لِلسَّاكِنِ الْعَينِ الّذي لم يَتْله في الْجَمعِ أَلِف فـ (كوْزُ) عَينه الْوَاو سَاكِنَة، ولَمَّا لَمْ يَجئ الأَلِفُ في جَمعِهِ بَعدَ الْوَاوِ بَقِيَتِ الوَاوُ، وَلَم تُقْلَب يَاءً، فَقيل (كِوَزَة)، لَا (كِيَزَة) (شيرازي).

(**قوله: وَفي فِعَلْ**) ـ بِكسرِ الْفَاءِ، وفَتحِ الْعَيْن ـ يَعني: الاسم السَّاكِن الْعَيْنِ، الّذي جَمعُهُ عَلَى وَزنِ (فِعَل)، ولَم يَجئ الأَلِفُ بَعدَ عَينِهِ في الْجَمع، يَجوزُ في جَمعِهِ قَلبُ الْوَاوِ يَاءً كـ (الْحِيَل) جمعُ (حِيلَة)؛ الَّتي أصلُها (حِوَل)، فَيَجبُ أَنْ يَكون جَمعه على (حِوَل)؛ لأَنَّ الْجَمعَ يُرَدُّ إلى الأَصلِ، وَلكنَّ الْوَاوَ قُلِبَ يَاءً. هذا واقتضى تعبيره بأولى أن التَّصحيح مطرد، وليس كذلك، بل هو شاذٌّ كما تقدَّم، فكان اللائقَ أن يقول:

وَالْـوَاوُ لَامـاً بَـعْـدَ فَـتْـحٍ يَـا ٱنْـقَـلَـبْ　　كَـالـمُـعْـطَـيَـانِ يُـرْضَـيَـانِ وَوَجَـبْ

جمعُ حِيلَة، ومِنَ التَّصحيحِ حاجَة وحِوَج.

(وَالواوُ) إنْ كانَ (لاماً) رابعاً فَصاعِداً واقِعاً ....

أبو طالب

(**قوله: ومن التصحيح**) حاجة وحوج أي: ومن أمثلة التَّصحيحِ حاجةٌ وحوجٌ.

الناصية

وَصَـحَّـحُـوا فِـعَـلَـةً وفـي فِـعَـلْ　　قـد شَـذَّ تـصـحـيـحٌ فـحَـتْـمٌ أَنْ يُـعَـلّ

وقد تقدَّم نقل كلامه في (التَّسهيل)، وإنما خالف فعل فعلة؛ لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النُّطق بالواوِ بعدَ الكسرةِ؛ لقلة عمل اللسان، انضمَّ إلى ذلك تحصين الواو ببعدِها عن الطَّرفِ بسبب هاءِ التأنيثِ، فوجب تصحيحُها بخلافِ فعل. ثم أشارَ إلى موضعٍ رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله: (وَالْوَاوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ... إلخ (أشموني).

(**قوله: جَمعُ حيلة**) فإنّ أصلَها حولة، أعلَّ فصار حيلةً.

(**قوله: حاجَة وحِوَج**)؛ لأنّ أصلَ (حاجة) حِوَجة فلم ينقلب واوه في الجمع (حوج). وفي (التَّصريح): (وشذَّ حاجة وحوج) والقياس حِيج؛ لأن قبلَها كسرة، والواوُ أعلت في الواحدِ.

(**قوله: وَالْوَاوُ... إلخ**) أي: إذا وقعت الواو طرفاً رابعة فصاعداً بعد فتحٍ قُلِبَت ياءً وجوباً لأن ما هي فيه حينئذٍ لا يعدم نظيراً يستحقُّ الإعلال فيحملُ هو عليه، وذلك نحو: أعطيت، أصله أعطوت؛ لأنه مِنْ عطا يعطو بمعنى أخذَ، فلما دخلت همزةُ النقلِ صارتِ الواوُ رابعةً، فقلبت ياءً؛ حملاً للماضي على مضارِعه، وقد أفهم بالتمثيلِ أنَّ هذا الحكمَ ثابتٌ لها، سواء كانت في اسم كقولِك المعطيان، وأصله المعطوان، فقلبت الواوُ ياء؛ حملاً لاسم المفعول على اسمِ الفاعلِ، أم في فعل كقولك: يرضيان أصلُه يرضوان؛ لأنه من الرضوانِ، فقلبت الواو ياء؛ حملاً لبناءِ المفعولِ على بناءِ الفاعلِ، وأما يرضيان المبني للفاعلِ من الثلاثي المجردِ، فلقولك في ماضيه: رَضِيَ.

هذا ويستصحبُ هذا الإعلالُ مع هاءِ التأنيثِ نحو: المعطاةِ، ومع تاءِ التفاعلِ نحو تغازينا وتداعينا، مع أنَّ المضارعَ لا كسر قبل آخره. قال سيبويه: سألت الخليلَ عن ذلك، فأجاب بأن الإعلالَ ثبت قبل مجيء التاءِ في أولِه، وهو غازينا وداعينا حملاً على نغازي ونداعي، ثم استصحبَ معها.

(**قوله: فصاعداً**)؛ لأنَّ ما هي فيه إذ ذاك لا يَعْدَمُ نظيراً يستحقُّ الإعلالَ؛ فيُحملُ هو عليه، قاله الشَّارح، وسواء كانت في فعلٍ أم اسم (تقول) في الفعلِ (عطوت) بمعنى أخذت، (وزكوت) بمعنى نميت، بإقرارِ الواوِ على صورتِها؛ لأنها ثالثةٌ، (فإذا جئت بالهمزةِ أو التَّضعيفِ قلت أعطيتُ وزكيتُ) بإبدالِ الواوِ ياءً؛ لأنها صارت رابعةً، (وتقول في اسمِ المفعولِ) من أعطيتَ وزكيتَ إذا

إِبْـدَالُ وَاوٍ بَـعْـدَ ضَـمٍّ مِـنْ أَلِـفْ وَيَـا كَـمُـوقِـنٍ بِـذَا لَـهَـا ٱعْـتُـرِفْ

(بَعْدَ فَتْحٍ يا ٱنْقَلَبْ كَالمُعْطَيانِ) أَصلُهُ المُعطَوانِ، وكَذا (يُرْضَيانِ) أَصلُهُ يُرْضَوانِ.

(وَوَجَبْ إِبْدالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ) ....

أبو طالب

(**قوله: وكذا يرضيان**) ذكر بلفظِ كذا؛ لأنَّ المثالَ الثَّاني فعل بخلافِ الأولِ.

الناصية

اتصل به علامةُ تثنيةٍ، (معطيان ومزكيان) بإبدالِ الواوِ ياء، وإنما أبدلتِ في الفعلِ الماضي المزيدِ واسم مفعوله ياءً، وإن لم يكن بعد كسرة؛ لأنهم (حملوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارعِ)، وهو يعطي ويزكي، (و) حملوا (اسم المفعول) وهو معطيانِ ومزكيانِ (على اسمِ الفاعلِ)، وهو معطِيانِ ومزكِّيان بكسر الطاءِ والكافِ، (فإن كلاً منهما) أي: من المضارعِ واسمِ الفاعلِ (قبل آخره كسرة)، وهم يحملون الفرعَ على أصلِه، كما يحملون الأصل على فرعِه، (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه إعلالِ نحو: تغازينا وتداعينا، والأصل: تغازونا وتداعونا، فأبدلت الواو ياء (مع أنَّ المضارعَ) وهو تتغازى وتتداعى (لا كسر قبل آخرِه)، حتى يحمل الماضي عليه، (فأجاب) الخليلُ عن سؤالِ سيبويه: (بأن الإعلالَ) وهو قلبُ الواو ياء (ثبت) في تغازي وتداعي (قبل مجيء التاءِ في أولِهِ، وهو) توجيه حسن، وحاصله أنهم أعلوا (غازينا وداعينا حملاً على تغازي وتداعي) بكسرِ ما قبل آخرهما قبل مجيء الياءِ، (ثم استصحب) الإعلالُ (معها) أي: مع الياءِ كاستصحابه مع هاءِ التأنيثِ نحوَ المعطاةِ.

(**قوله: بَعْدَ فَتْحٍ**) فهنا ثلاثة شروطٍ:

الأوّل: أن يكون الواو لامَ الكلمةِ. **الثّاني**: أن يقعَ رابعاً فصاعداً. **الثالثُ**: أن يكونَ بعد فتحٍ. فَوَاوُ (مُعْطَوَان، ويُرْضَوَان) انْقَلَبَت يَاءً، لأَنَّهَا لامُ الكلمةِ، وقَد وَقَعَ حَرفاً رَابِعاً.

(**قوله: ووجب إبدال... إلخ**) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمَّى بالتضمينِ، وهو أن يتصل آخر البيتِ بأولِ البيتِ بعده، وقوله (من ألف) متعلّق بإبدالِ.

(**قوله: وَوَجَب إِبْدَالُ وَاو بَعْدَ ضَمٍّ... إلخ**) إشارة إلى إبدالِ الواوِ من أختيها الألف والياء، أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدةٍ (وهي أن ينضمَّ ما قبلها) سواء أكانت في فعلٍ أم اسم، فالأولُ (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول، وأصلهما قبل البناءِ للمفعول بايع وضارب، فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما، فتعذر إبقاء الألفِ بعد ضمة؛ لأنَّ الألفَ لا يكون ما قبلَها إلا مفتوحاً، فقلبت الألف واواً؛ لمجانسة حركةِ ما قبلها، (وفي التنزيلِ ﴿مَا وُورِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠])، والثَّاني نحو: ضويرب مصغر ضارب، إن لم تكن الألف ثانية منقلبةً عن ياءٍ نحو: ناب، وهو

أَيْ أَخْذُها بَدَلاً (مِن أَلِفْ) كبُويع (وَياء) ساكِنَةٍ مُفرَدَةٍ في غَيرِ جَمعِ (كَمُوقِنٍ بِذَا) أَيْ: القَلب واواً (لَها ٱعْتَرِفْ) كمِثالِ المصنفِ، إذ أَصلُهُ مُيْقِنٌ لِأَنَّه مِنَ اليَقِين بِخِلافِ المُحَرَّكَةِ ....

أبو طالب

(**قوله: أي أخذها**) إشارة إلى أن تعدية الإبدالِ بمن بواسطةِ تضمنه معنى الأخذ.

(**قوله: مفردة**) الأولى أنَّ يقول غير مدغمةٍ؛ لكونها مقابلةً للمدغمةِ، وليدخل نحو: حييض تصغير حيض في أحد الحكمين القلب وعدمه.

الناصية

السن، فإنها حينئذٍ ترجع إلى أصلها، وهو الياء، فتقول: نبيت، (وأما إبدالها) أي: الواو (من الياء ففي أربعِ مسائل: إحداها: أن تكونَ) الياءُ (ساكنةً مفردةً) عن مثلِها (في غيرِ جمع) سواء كانت في اسمٍ أو فعلٍ، فالأولُ (نحو موقن وموسر) أصلُهما ميقن وميسر اسما فاعل من اليقينِ واليسيرِ، أبدلَت الياء فيهما واواً؛ لوقوعها بعد ضمةٍ. والثَّاني نحو يوقن ويوسر.

(**قوله: كَبُويع**) مجهول (بايع)، فلمّا أرادوا بناءَ المجهولِ ضم باؤه، فقلب الألف واو الضم ما قبله. وفي شرح (الشيرازي): أصله (بَايَعَ) لِلْمَعلومِ، فلما أَرَدْنا بناء فِعلِ المجهولِ ضمّ الْبَاء، فانقلبتِ الألف المضموم مَا قبلَها وَاواً، وصَارَ (بُويع).

(**قوله: وياءٍ ساكِنَةٍ**) أي: غير مدغمةٍ.

(**قوله: وَياءٍ ساكِنَةٍ... إلخ**) أيْ: وتَنقلب اليَاء وَاواً إذا كانتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً، وكان مُفردَةً لـم معَها في الْكلمةِ يَاء أخْرَى، وكانت هَذِهِ الْيَاء في غَيرِ الْجَمعِ.

(**قوله: ساكنة مفردة في غيرِ جمعٍ**) لا بدّ أن يضمَّ إلى ذلك بعد ضمةٍ، وفي حاشية (الدشتي) بأن تكون الياء في غير الجمع، فموقن مثلاً لا يوجد ياء في جمعِهِ (موقنين أو موقنات)، بل في مفردٍ مثل (يقين وإيقان).

(**قوله: كموقن**) أي: باعتبارِ أصلِه، فلا يقالُ موقن لا ياء فيه.

(**قوله: بذا**) الإشارة راجعةٌ إلى الإبدالِ واواً لا بقيدِ كونِ المبدلِ منه ألفاً.

(**قوله: إذ أَصلُهُ مُيْقِنٌ**) فَانقلبتِ اليَاء الْمَضموم مَا قَبلها وَاواً؛ لأنَّ الْيَاءَ كانت سَاكِنَة، ولَيسَ مَعَها يَاءٌ أخْرَى في الْكلمة، وهي في الْمفردِ لَا الْجَمع.

(**قوله: بخِلَافِ الْمُحَرَّكةِ... إلخ**) فإنها تحصنت بحركتها، فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه، وبالمفردةِ المدغمةِ نحو: حيض، فإنها لا تقلب لتحصُّنها بالإدغامِ، وبغيرِ الجمع من أن تكونَ في جمعٍ، فإنها لا تقلبُ واواً، بل تبدل الضمَّة قبلها كسرةً، فتصحّ الياء، وإلى هذا أشارَ بقوله: (وَيُكسَر المَضْمُومُ في جمْعٍ... إلخ) (أشموني).

وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

كهُيام والمُدغَمَةِ كحُيَّض، وكائِنَةٍ في جَمعٍ، لكِن لَها حُكمٌ آخر، وهو: قَلبُ الضَّمَّةِ قَبلَها كَسرةً كَما قالَ: (**وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَما يُقالُ هِيمٌ عِندَ جَمعِ أَهْيَما**) ....

أبو طالب

(**قوله: كهُيام**) هو بضمِّ الهاءِ حالة تحصل من العشقِ كالجنونِ.

(**قوله: كحُيَّض**) مثل كُمَّل جمع حائضٍ.

(**قوله: جمع أهيم**) هذا من الهيام بالكسرِ، وهو شدة العطشِ، وداء يأخذ البعير فيهيم، أي: يذهب في الأرض لا يرعى.

الناصية

(**قوله: كهُيام**) بضمِّ الهاءِ وتخفيف الياء، قال الجوهري: هو أشد العطشِ، والهيام كالجنونِ من العشقِ، والهيام: داءٌ يأخذ الإبلَ مِنَ المَاءِ فتهيم في الأرض ولا ترعى، لم تُقلَب ياؤه إلى الْوَاوِ؛ لتحركها.

(**قوله: كحُيَّض**) بضمِّ الْحَاءِ، وتَشديدِ الْيَاءِ الْمفتوحة ـ جمع حائضٍ، فلا تبدلُ الياء فيه واواً؛ لأن المدغَمَ والمدغم فيه بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ، يرتفعُ اللسانُ بهما دفعةً واحدةً، ولذلك يجوزُ الجمعُ بين ساكنين إذا كان الأولُ حرف لينٍ، والثَّاني مدغماً كدابّة؛ لأنَّ لينَ الحرفِ الأول وامتداده كالحركةِ فيه، والمدغم كالمتحركِ، وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واواً، وهذا المثالُ خارج أيضاً بقوله في غير جمع؛ لأنَّ حيض جمع، والمثال الجيدُ أن يبنى من البيع مثل حماضٍ، فتقول بياع ولا يعلُّ لما ذكرنا. هذا، وقال بعضُهم: لا يَخفى أنَّ (حُيّض) جَمع أيضاً، فَلَا يَكُون شَاهِداً صَحيحاً في الْمَقام.

(**قوله: وكَائِنَةٍ في جَمعٍ... إلخ**) عبارة التَّصريحِ: (يجب في هذه) المسألة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياءِ المفردةِ في الجمعِ (كسرة)؛ لثقل الضمةِ والياءِ والجمعِ، وذلك (كهيم) جمع أهيَمَ وهيماء، (وبيض) جمع أبيضَ وبيضاء (في جمع أفعل وفعلاء)، وغيرهما كعُيَّط جمع عائط، على حدِّ قولهم: بازل وبُزَّل، والعائط بمهملتين: الناقة التي لا تحملُ، وتجمع على: عيطٍ، وعوطٍ.

(**قوله: وهو: قَلبُ الضَّمَّةِ... إلخ**) لا قلب الياء واواً.

(**قوله: وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ... إلخ**) يعني إذا وقع حرفٌ مضمومٌ قبل ياء ساكنة في الجمعِ كسرَ الحرفُ المضمومُ قبلَ الياءِ، نحو (هيم) جمع أهيم؛ فإن الأصلَ (هيم) بضمِّ الهاءِ كحمر جمع أحمر، انكسرَ الهاءُ بمناسبةِ الياءِ، و(الأهيم) المصابُ بداءِ الهيامِ، أي: شدّة العطشِ.

(**قوله: كما* يُقالُ هِيمٌ عِندَ جَمعِ أهْيَمَا**) أو هيماء، فأصلُ هيم هيم بضمِّ الهاء؛ لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء، فخفِّف بإبدالِ ضمةِ فائهِ كسرةً لتصحَّ الياء، وإنما لم تبدل ياؤه واواً، كما فعل في المفرد؛ لأن الجمعَ أثقلُ من المفردِ، والواو أثقل من الياءِ فكان يجتمعُ ثقلانِ، ومثل هيم بيضٍ جمعُ أبيض أو بيضاء.

وَوَاواً أثْـرَ الـضَّـمِّ رُدَّ الـيَـا مَـتَـى أُلْـفِيَ لَامَ فِـعْـلٍ أوْ مِـنْ قَـبْـلِ تَـا

وَواواً أثْرَ الضَّمِّ رُدَّ اليا مَتى أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: عِندَ جَمعِ أهيمَا**) هو الْبَعيرُ الّذي أصَابَه مرض (الْهِيَامِ)، وجمعه (هِيم) أصله بِضَم الْهَاء، وكانتِ الْقَاعِدَة أنْ تقلب اليَاء الْمضموم مَا قَبلها وَاواً، ولكنَّه بَقِيَتِ الْيَاء؛ لأنها في الْجَمعِ، وقلبَت ضَمة الْهَاءِ كَسرة.

(**قوله: وَوَاواً إثرَ الضَّمِّ... إلخ**) تقديرُ البيتِ هكذا: (وردّ الياء واواً بعد ضمٍّ متى ألفى الياء لام الفعلِ) يعني: إذا وجدت لام الفعلِ ياءً قبله ضمّة فردّه إلى الواوِ.

(**قوله: وَوَاواً إثر الضَّمِّ... إلخ**) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياءُ واواً؛ لضمِّ ما قبلها، وتقدمِ واحدةٍ في قوله: ويا كموقن، وسيأتي واحدة في قولِه: وإن تكن عيناً... إلخ، وواحدة في قولِهِ من لام فعلى... إلخ، والسبب في جميعِها ضمُّ ما قبلها إلا في الأخيرِ كما سيأتي.

هذا، وفي شرح الأشموني: فالأولُ من هذهِ الثَّلاثةِ أن تكونَ الياءُ لامَ فعلٍ نحو: قضو الرجل ورمو، وهذا مختصٌّ بفعلِ التَّعجبِ، فالمعنى: ما أقضاه، وما أرماه، ولم يجئ مثل هذا في فعلٍ متصرف إلا ما ندر من قولهم: نهو الرجل، فهي نهي إذا كان كامل النهيةِ وهو العقلُ، والثَّانية أن تكونَ لام اسمٍ مختومٍ بتاء، بنيت الكلمة عليها، كأن تبنى من الرمي، مثل مقدرة، فإنك تقول مرموة، بخلافِ نحو: توانى توانية، فإن أصلَه قبل دخولِ التاءِ توانياً بالضمِّ كتكاسل تكاسلاً، فأبدلت ضمته كسرةً؛ لتسلم الياء من القلب؛ لأنه ليس في الأسماءِ المتمكنةِ ما آخره واو وقبلها ضمة لازمة، ثم طرأت التاءُ؛ لإفادةِ الوحدةِ، وبقي الإعلالُ بحاله؛ لأنها عارضة لا اعتداد بها، والثَّالثةُ أن تكونَ لام اسمٍ مختومٍ بالألفِ والنونِ، كأن تبنى من الرمي مثل سبعان؛ اسمُ الموضعِ الذي يقولُ فيه ابن أحمر:

أَلَا يَـا دِيـارَ الـحَـيِّ بِـالـسَّـبُـعَـانِ أَمَـلَّ عَـلَـيْـهَـا بِـالـبِـلـى الـمَـلَـوَانِ

فإنك تقولُ: رموان، والأصل: رميان، فقلبت الياء واواً، وسلمت الضمة؛ لأن الألفَ والنونَ لا يكونان أضعف حالاً من التاءِ اللازمة في التحصينِ من الطَّرفِ (أشموني).

(**قوله: وواواً إثر الضَّمِّ... إلخ**) أي: رد، أي صيِّر الياء إثر الضمِّ واواً متى أُلْفِيَ، أي: وجد الياء لامَ فعلٍ أو من قبلِ تاء التأنيثِ كتاءِ شخص بأن من رمى كلمة كمقدرة بفتحِ الميمِ وضمِّ الدالِ، كذا رد الياء إثر الضمِّ واواً إذا صير اليائي لفظ رمى مثل: سَبُعانَ بفتحِ السينِ المهملةِ، وضمِّ الموحدةِ، وأضاف التاء للباقي؛ لملابستِه لها؛ لأن المتكلِّم بها، وسبعان قال ابن هشام: الصَّواب

كَــتَــاءِ بَــانٍ مِــنْ رَمَــى كَـمَـقْــدُرَهْ كَــذَا إِذَا كَــسَــبُــعَــانَ صَــيَّــرَهْ

كنَهُوَ الرَّجُل إذا كَمُلَ نُهْيُه، أَيْ عَقلُهُ، أَصلُهُ نَهُيَ (أَوْ) أُلْفِيَ [الياء] لامَ اسْمٍ (مِنْ قَبْلِ تاءِ التَّأْنيثِ ....

أبو طالب

(**قوله: كتاء بان**) أي: تاء مبنى بان، أو الباني بمعنى المبنى.

الناصية

فتح نونه على لغةِ من أجرى المثنَّى مسمًّى به مجرى سلمانَ، ولو كسرت النونُ لزم أن يقالَ كسبعين. اهـ. وعندي فما ذكرَه من اللزومِ نظر؛ لأن إلزام المثنى وما ألحق به الألف لغةً كما سبق (صبان).

(**قوله: كنَهُو الرجل**) وقَضُو بفتحِ أولهما وضمِّ ثانيهما إذا تعجبت من عقلِه وقضائه، (بمعنى ما أنهاه أي ما أعقله)، والنهيةُ: العقلُ (وما أقضاه) أي: أحكمه، والقضاء: الحكم، والأصل نهى، وقضى؛ من نهيت، وقضيت، فأبدلت الياءَ فيهما واواً؛ لوقوعِها بعد ضمة (تصريح). . .

(**قوله: كنَهُوَ الرَّجُل. . . إلخ**) مرّ في بابِ فعل المدحِ إن (فعل) مضموم العينِ يؤتى به للمدحِ بقوله: واجعل فعلاً عن ذي ثلاثة كنعم مسجلاً).

(**قوله: أَصلُهُ نَهُيَ**) بِفَتِح النونِ، وضَمِّ الْهَاء - فَالْيَاءُ انْقَلَبت وَاواً؛ لكونها لامَ الفِعل، وقَبلَهَا مَضمومٌ.

(**قوله: أو ألفي لام اسم من قبلِ تاء التأنيثِ**) أو زيادتي فعلان، وإنما اشترط ذلك في الاسمِ، ولم يشترط في الفعل شيء؛ لأنه لو أبدلت في الاسمِ بدون ما ذكر لزم كون آخر الاسمِ المعربِ واواً بعد ضمةٍ لازمة، وهو ممنوع في العربيةِ، فإذا بنيت من رمى اسماً كعضد لا تقل فيه رمو لذلك، بل تكسر الضمة لتسلم الياء، فتقول رم كشج؛ لأنه منقوصٌ إما مع التاءِ فالواو غير آخر، ولذا يشترط بناء الكلمةِ عليها لتكون لازمةً، كما يفيده قوله كَتَاءِ بَانٍ. . . إلخ بخلافِ العارضةِ على بنيةِ المذكرِ، فلا تبدل معها الياءُ واواً؛ لأنها في نية الانفصالِ، فما قبلها آخر، بل تكسر الضمةُ لتصحَّ الياء كتوانى توانية، فإن أصله توانياً بضمِّ النونِ كتكاسلاً، كسرت النّون لما مرّ، واستصحب ذلك مع الهاءِ لعروضها، أفاده في التَّوضيحِ، ويؤخذ منه تقييد الألفِ والنونِ بما بنيت الكلمةُ عليهما، كما يفيده قول المتنِ، كذا إذا كسبعان صيره.

(**قوله: كَتَاءِ بَانٍ**) أي كتاء شخصٍ بان من رمى كلمة كمَقدُرة بفتحِ الميم، وضمِّ الدالِ، وأضاف التاء لبان لملابستهِ لها؛ لأنه المتكلّم بها (خضري).

(**قوله: لامَ اسم. . . إلخ**) أي: (لام اسم مختوم بتاءٍ) للتأنيث، (بنيت الكلمة عليها) من أولِ الأمرِ، ولم يسبق لها حذف، (كأن يبنى من الرمي) اسماً مختوماً بالتاءِ، (مثل مَقْدُرة) بفتحِ الميمِ وسكون القافِ وضمِّ الدالِ، (فإنك تقول مرمومة) بالواوِ، والأصل مرمية أبدلت الياءُ واواً؛ لوقوعِها

(كَتاءِ بانٍ مِنْ رَمى كَمَقْدُرَهْ) فَإنَّه يَقولُ مَرْمُوَة، والأصْلُ مَرْمُيَة.

(كَذا) يُرَدُّ الياءُ واواً لِوقُوعِها إثْرَ ضَمٍّ (إذا) الباني (كَسَبُعانٍ) بِضَمِّ الباء (صَيَّرَهْ) ....

أبو طالب

(**قوله: كسبعان**) هذا بفتحِ السِّينِ المهملةِ وضمُ الباءِ الموحدةِ اسمُ موضعٍ.

الناصية

بعد ضمةٍ، (بخلافِ) ما إذا دخلت التاءُ بعد بناءِ الكلمةِ، فيجبُ حينئذٍ قلبُ الضمةِ كسرةً لتسلم الياء (نحو توانى توانيةً، فإنَّ أصله قبل دخولِ التاءِ توانياً بالضمِّ) للنونِ؛ لأنه من بابِ التفاعلِ فإن توانى توانياً، (كتكاسُل تكاسُلاً) بضمِّ السينِ، (فأبدلت ضمته) أي: ضمة النونِ (كسرة لتسلم الياء من القلبِ) واواً، (ثم طرأت التاء؛ لإفادةِ الوحدةِ) بعدَ الإعلالِ، (وبقي الإعلالُ)، وهو إبدالُ الضمةِ كسرةً (بحالهِ) على ما كانَ عليه، ولم يتغيَّر الحكمُ بإعادةِ الضمةِ إلى أصلِها، وإبدالُ الياءِ واواً؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى وقوعِ اسم معربٍ في آخرِه واو قبلها ضمة لازمة؛ لأن التاءَ العارضةَ في حكم الانفصالِ، فلا يعتدُّ بها، (أو لام اسم مختومٍ بالألفِ والنونِ) الزائدتين، (كأن يبنى من الرمي) اسماً (على وزن سَبُعان) بفتحِ السينِ المهملة وضمِّ الباءِ الموحدةِ، (اسم الموضع؛ الذي يقول فيه) خلف (ابن الأحمر): بل تميم بن بن أُبيّ بن مقبل على الصَّحيح:

(أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ) أَمَلَّ عَلَيهَا بِالبِلَى المَلَوَانِ

وهما الليل والنهار، (فإنك تقول رمُوان) بضمِّ الميمِ، والأصلُ رميان، فأبدلتِ الياءُ واواً لوقوعِها بعد ضمةٍ، ولك أن تقول إذا بني من الغزو مثل ظربان، فإنه يقال غزيان، فتعطَى ما قبل الألفِ والنون حكم ما وقع آخراً محضاً كرضى، ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان؛ لأنه لا يجوزُ أن تقول في مثالِ عضد من الرمي رمو؛ لأنه ليسَ لنا اسم متمكّن آخره واو لازمة بعد ضمةٍ، بل يجب أن تقلب الضمةُ كسرةً؛ لتسلم الياء، فنقول رم، فلذا يجبُ أن يقال رميان بإعلالِ الحركةِ دون الحرفِ، قاله الموضّح في الحواشي (تصريح).

(**قوله: كَتاءِ بَان... إلخ**) أي: كتاء من صيغةٍ بناء بان من مادّة (رمى) يرْمِي، وكانَ الْبِنَاءُ على وزنِ مقدرة فتكون (مرموة). يَعني: مرمية.

(**قوله: والأصْلُ مَرْمُيَة**) - بِفَتحِ الْميمِ وسُكُونِ الرَّاءِ، وضَمِّ الميم الثَّانيةِ، وفَتحِ الْيَاءِ - انْقَلَبَت الْيَاءُ وَاواً؛ لأنَّهَا كانت لَامَ الْفِعل، وكَانَ بَعدَهَا تَاءُ التأنيثِ، وقَبلَهَا مَضمومَة (شيرازي).

(**قوله: كَذَا... إلخ**) أي: كذا ترد الياء إثر الضمِّ واواً؛ إذا صير الشخص الباني البناءَ الذي من رمى كسَبُعان بفتحِ السينِ المهملةِ، وضم الموحدة اسم موضعٍ، ونونه إما مفتوحة على لغةٍ من يجري المثنى المسمى به كسلمان في منعه الصَّرف للعلميةِ والزيادةِ، أو مكسورة على لغةٍ من يلزمه الألف، ولو سُمِّيَ به (صبان).

وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفا فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

أَيْ بَنَاهُ مِن رَمى فَإِنَّه يَقُولُ: رَمُوان، والأصْلُ رَمُيان.

(وَإِنْ تَكُنِ) الياءُ (عَيْناً لِفُعْلى) بِضَمِّ الفاءِ حال كَوْنها (وَصْفا فَذاكَ بِالوَجْهَيْنِ) الإعْلالُ والتَّصحيحُ وَقَلْبُ الضَّمةِ حينئذٍ كَسرةً ....

أبو طالب

(قوله: **أي بناه**) إشارة إلى أن الضَّمير المنصوب يعود إلى البناءِ المفهومِ من قوله: بأن لا إلى قوله: رمى؛ لأن المبني من رمى يكون مصيراً كسبعان، لا نفس رمي.

الناصية

(قوله: **أَيْ بَنَاهُ مِن رَمى**) أيْ: عَلى وَزنِ (سبعان) مِن رَمى يَرْمِي. (شيرازي).

(قوله: **أَيْ بَنَاهُ مِنْ رَمى**) يعني إذا الباني بنى وزن سبعان من مادّة رمى، فيصير (رموان) ردّ الياء واواً؛ لانضمام ما قبله.

(قوله: **وَإِنْ تكن**) الياء الواقعةُ إثر ضمٍّ.

(قوله: **فذاك**) أي الياءُ الواقعُ إثر ضمٍّ.

(قوله: **بالوجهين**) أي السابقين، وهما إبدالُ الضمةِ التي قبل الياءِ كسرةً، وإبقاء الضمة، فتقلب الياء واواً (صبان).

(قوله: **الإعْلال والتَّصحيح**) أيْ: إمَّا الإعلالُ وهو قلبُ الْيَاءِ وَاواً، أو التَّصحيح وهو إبْقَاءُ الْيَاءِ، وكَسر مَا قَبلَهَا (شيرازي).

(قوله: **وقَلْبُ الضَّمةِ حينئذٍ كَسرةً**) أي: حينَ التَّصحيحِ وبقاء الياءِ قلب ضمّة ما قبلها كسرةً بمناسبة الياء. هذا، وفي التصريحِ: إن ذلك لتسلم الياء من القلبِ واواً فرقاً بين الصفةِ والاسمِ، (ولم يسمع من ذلك إلا) كلمتانِ، ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢] بالضادِ والزاي المعجمتينِ، (أي: جائرة) بالجيمِ والراء المهملة، من قولهم: ضازه حقه يضيزه؛ إذا بخسه حقه، وجار عليه فيه، (ومِشية) بكسرِ الميم، (حِيكى) بالحاءِ المهملةِ (أي: يتحرك فيها المنكبان) يقال: حاك في مشيه؛ إذا حرك منكبيه، وأصلهما ضيزى وحيكى بضمِّ أولهما، فأبدلت الضَّمة كسرة؛ لتصحَّ الياء على حدِّ قولهم: في جمع أبيض: بيض (هذا كلام النَّحويين، وقال الناظم) في النظم:

وَإِنْ تَكُنْ عيناً لِفُعْلى وَصْفَا فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(و) قال (ابنه) في شرحه: (يجوز في عينِ فعلى صفة أن تسلم الضّمة فتنقلب الياء واواً، أو أن تبدل الضمَّة كسرة فتسلم الياء) من القلبِ، (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديداً بين حمله على مذكره تارة، وبين رعاية الزنة تارة أخرى. اهـ. ففيه مخالفة لكلامِ

(عَنْهُمْ يُلْفى) ككُوسى وكِيسى مُؤَنَّثُ أَكْيَس، ....

أبو طالب

....

الناصية

النَّحويين سيبويه وأتباعه من وجهين: **أحدهما**: أن الناظمَ وابنه أجازا في فعلى وصفا وجهين، والنَّحويون جزموا بأحدِهما، فقالوا: تقلب ياء فعلى اسماً واواً كطوبى وكوسى، ولا تقلب في الصفةِ، ولكن يكسر ما قبلَها، فتسلم الياءُ كقولِهم: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢]، ومشية حِيْكى، **والوجهُ الثَّاني**: أنهم ذكروا أنثى الأفعل في بابِ الأسماءِ، فحكموا لها بحكم الأسماءِ في إقرارِ الضَّمةِ، وقلب الياءِ واواً، ذكرها الناظم في باب الصِّفاتِ، وأجاز فيها الوجهينِ، ونصَّ على أن الوجهينِ مسموعانِ من العربِ، وقال الشلوبين: لم يجئ من هذا مقلوباً إلا فعلى أفعل (تصريح).

(قوله: عنهم) أيْ عَن عُلَمَاءِ النَّحْو، أو عن العربِ.

(قوله: يُلْفَى) أي: يوجد كقولهم في أنثى الأكيس والأضيق: الكيسى والضيقى، والكوسى والضوقى، بترديدٍ بين حمله على مذكره تارة، وبين رعايةِ الزنة أخرى، واحترز بقولِه وصفاً عما إذا كانت عيناً لفعلى اسماً كطوبى مصدراً لطابَ، أو اسماً لشجرةٍ في الجنةِ تظلها، فإنه يتعيَّن قلبها واواً، وأما قراءةُ طيبى لهم فشاذٌ. هَذا؛ وفعلى الواقعة صفة على ضربين: **أحدُهما**: الصِّفة المحضةُ، وهذه يتعيَّن فيها قلب الضمةِ كسرةً لسلامةِ الياءِ، ولم يسمع منها إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢٢]، أي: جائرة، يقال: ضازه حقه يضيزه إذا بخسَه وجارَ عليه، ومشية حِيكى أي: يتحرك فيها المنكبانِ، يقال حاك في مشيه يحيك؛ إذا حرّك منكبيه، **والآخر**: غير المحضة، وهي الجارية مجرى الأسماءِ، وهي فعلى أفعل كالطُّوبى والكوسى والضوقى والخورى، مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير، وهذا الضَّرب هو مرادُ المصنفِ، وهو فيما ذكره فيه مخالفٌ لما عليه سيبويه والنَّحويون، فإنهم ذكروا هذا الضَّرب في بابِ الأسماءِ، فحكموا له بحكمِ الأسماءِ، أعني من إقرارِ الضَّمةِ وقلب الياءِ واواً كما في طوبى مصدراً، وظاهرُ كلامِ سيبويه، أنه لا يجوزُ فيه غير ذلك. والذي: يدلُّ على أن هذا الضَّربَ من الصِّفات جارٍ مجرى الأسماءِ، أن أفعل التَّفضيلِ يجمعُ على أفاعل، فيقال: أفضل وأفاضل، وأكبر وأكابر، كما يقال في جمع أفكل - وهي الرِّعدة - أفاكل، والمصنفُ ذكره في بابِ الصِّفاتِ، وأجاز فيه الوجهينِ، ونصَّ على أنهما مسموعانِ من العربِ، فكانَ التعبيرُ السّالم من الإيهامِ الملاقي لغرضِه أن يقول:

وَإنْ يَكُنْ عَيْناً لِفعْلَى أفعلا   فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُم يُجتلى

(أشموني). **(قوله: ككوسى... إلخ)** (كُوسَى) بِضَمِّ الْكَاف، (كِيسى) بِكَسرِ الْكَافِ، أصلُهما (كُيسى) بِضَمِّ الْكافِ والْيَاءُ الَّتي هي عَينُ فِعلٍ لِوَزن (فُعْلى) بِضَمِّ الفَاءِ، إمَّا تُقلَب وَاواً لِضَمِّ مَا قَبلها

مِنْ لَامِ فَعْلَى اسْماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

بِخلافِ فُعْلى اسْماً، فَلا يَجُوز فيهِ إلا الإعْلال كطُوبى [اسْماً] لِشَجَرَةٍ.

فصل: في نَوْعٍ مِنَ الإِبْدالِ، (مِنْ لامِ فَعْلى) بِفَتحِ الفاءِ حال كونِهِ ....

أبو طالب

....

الناصية

فَيكونُ (كُوسى) أَوْ تَبْقى الْيَاءُ، وتُقْلَب ضَمَّةُ الْكَافِ كَسرةً فَيكونُ (كِيسى) ومَعناه: المرأة الْفَطِنَةُ الذَّكِيَّةُ (شيرازي).

(**قوله: بِخِلَافِ فُعْلى**) بالضمِّ في الفاءِ (اسماً كطوبى) بمعنى طيباً (مصدراً لطاب) يطيب، (أو اسماً للجنةِ) بالجيم، ومنه شجرةُ طوبى (أو صفة جارية مجرى الأسماءِ) في عدمِ جريانها على موصوفٍ، وإيلائها العواملَ، (وهي فعلى أفعل كالطّوبى والكوسى والخورى) بالخاءِ المعجمةِ، والراء المهملة، (مؤنثات أطيبَ وأكيسَ وأخيرَ)، أسماء تفضيلٍ جارية مجرى الأسماءِ الجامدةِ، (والذي يدل على أنها جاريةٌ مجرى الأسماء) الجامدة، (أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل، فيقال) في جمعِ الأفضلِ والأكبرِ (الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أفكل)، وهو اسمٌ جامدٌ للرعدةِ (أفاكل)، والأصل الطُّيبى والكُيسى والخُيرى بضمِّ أولها، أبدلت الياءُ واواً؛ لسكونها، وانضمامِ ما قبلها (تصريح).

(**قوله: كطُوبى... إلخ**) فَلا يَجوزُ فيه (طِيبى) بِكسرِ الطّاءِ. هذا، وتمثيله هنا بالطُّوبى للصفة الجارية مجرى الأسماءِ لا ينافي تمثيله به سابقاً للاسمِ؛ لأنَّ الممثل به هنا طوبى مؤنث الأطيب، كما سيصرح به وسابقاً طوبى المصدر، أو اسمُ الشجرةِ كما صرَّح به.

(**قوله: مِنْ لَامِ فَعْلَى... إلخ**) أي: إذا اعتلت لام فعلى بفتحِ الفاءِ، فتارةً تكون لامها واواً، وتارة تكون ياء: فإن كانت واواً سلمت في الاسمِ نحو دعوى، وفي الصفةِ نحو: نشوى، ولم يفرقوا في ذوات الواوِ بين الاسمِ والصِّفةِ. وإن كانت ياء سلمت في الصِّفة نحو: خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان، وقلبت واواً في الاسم نحو: تقوى وشروى وفتوى، فرقاً بين الاسمِ والصِّفةِ، وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنه أخفُّ، فكانَ أحمل للثقلِ، وإنما قالَ غالباً؛ للاحترازِ من الريا للرائحةِ، وطغيا لولدِ البقرةِ الوحشيةِ، وسعيا لموضع، كما صرَّح بذلك في شرحِ الكافيةِ، وفي الاحترازِ عن هذه نظر: أما ريا فالذي ذكره سيبويه، وغيره من النَّحويين أنها صفةٌ غلبت عليها الاسمية، والأصلُ رائحةٌ ريا: أي: مملوءة طيباً، أما طغيا، فالأكثرُ فيه ضمُّ الطاءِ، ولعلهم استصحبوا التَّصحيحَ حين فتحوا للتَّخفيفِ، وأما سعيا فعلم، فيحتملُ أنه منقول من صفةٍ كخزيا وصديا.

(اسْماً أَتى الواوُ بَدَلْ ياءٍ كَتَقْوى) أَصلُهُ تَقْيا لأَنَّه مِن وَقَيْتُ، بِخلافِ فَعْلى وَصْفاً كصَدْيى، وقوله: (غَالِباً جا ذا البَدَلْ) لا دائِماً احْتِرازٌ مِن نَحوِ رَيّا ....

أبو طالب

....

الناصية

(تنبيه) ما ذكره النَّاظم هنا، وفي (شرح الكافية) موافقٌ لمذهبِ سيبويهِ وأكثر النحويين، أعني: في كونِ إبدالِ الياءِ واواً في فعلى الاسم مطرداً، وإقرارُ الياء فيها شاذٌّ، وعكس في (التَّسهيل) فقال: وشذَّ إبدالُ الواوِ من الياءِ لفعلى اسماً. وقال أيضاً في بعضِ تصانيفه: من شواذ الإعلالِ، وإبدال الواوِ من الياء في فعلى اسماً كالنشوى والتقوى والعنوى والفتوى، والأصلُ فيهن الياءُ، ثم قال: وأكثر النَّحويين يجعلون هذا مطرداً، فألحقوا بالأربعةِ المذكورة الشروى والطغوى واللقوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو؛ سداً لبابِ التكثيرِ من الشذوذِ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائِها واواً شاذٌّ تصحيح الريا وهي الرائحة، والطغيا وهي ولدُ البقرةِ الوحشيةِ، تفتحُ طاؤُها وتضمُّ، وسعيا اسم موضعٍ، فهذه الثَّلاثة الجائية على الأصلِ، والتَّجنب للشذوذِ أولى بالقياسِ عليها، هذا كلامُه. وقد مرَّ تعقب احتاجَه بهذه الثَّلاثةِ، وهذه المسألةُ خامسُ مسألةٍ تبدل فيها الياء واواً. ثم أشارَ إلى موضعٍ خامس تقلب فيه الواوُ ياءً بقوله. (بِالعَكْسِ. . . إلخ) كمَا سيأتي. أشموني.

(**قوله: اسماً**) حال من فعلى، و(**قوله: بدل ياء**) حال من الواو (صبان).

(**قوله: كتقوى**) أصله: وقيا، قلبت واوه تاءً كما في تراث وياؤه واواً، وهو غير منصرفٍ؛ لأن ألفه للتأنيثِ، وفي (الكشاف) عن عيسى بن عمر أنه قرأ ﴿عَلَىٰ تَقْوًى﴾ [التوبة: ١٠٩] بالتنوينِ بجعلِ الألفِ للإلحاقِ، كتترى، ولا يمتنع اجتماع إعلالين غير متواليين في كلمة كما هنا، وكما في يفون ومصطفى؛ إذ أصلهما يوفيون ومصتفو إنما الممتنع تواليهما بلا فاصل، صرّح به زكريا في فصل (لساكنٍ صَحَّ. . . إلخ)، ولا يردُ تواليهما في نحوِ ماء لشذوذه (صبان).

(**قوله: كصَدْيى**) فإنّه وصف مؤنّث صديان بمعنى عطشان، فلا يقلب ياؤه واواً. فلم يقل فيه (صَدْوَى)؛ لأنه وصف لا اسم.

(**قوله: غالباً**) إن جعل متعلقاً بجا، كان لقوله جا ذا البدل، فائدة من حيث تقييده بغالباً، وإن جعل متعلقاً بأتى كان تكراراً (صبان).

(**قوله: من نحو رَيّا**) فإنّه على وزنِ فعلى، ومع أنّه اسم لم يبدل ياؤه واواً، وقوله: بمعنى الرائحة؛ لئلّا يتوهم أنّه وصف مؤنّث ريّان بمعنى الشبعان من الماءِ، وفي (الصبان): قيل: لا شذوذَ في الريا؛ لأنها إنما لم تقلبْ ياؤها واواً لمانعٍ، وهو أن قلبَ يائِها واواً يستلزمُ قلبَ الواوِ ياءً،

بِـالـعَـكْـسِ جَـاءَ لَامُ فُـعْـلَـى وَصْـفـا وَكَـوْنُ قُـصْـوَى نَـادِراً لَا يَـخْـفَـى

بِمعْنى الرائِحَة (بِالعَكْسِ) أيْ/ بِعَكسِ إتْيانِ الواوِ بَدَل الياءِ، وهو إتْيانُ الياءِ بَدَل الواوِ (جاءَ لامُ فُعْلى) ....

أبو طالب

(**قوله: بمعنى الرائحة**) تفسيرٌ له، و إشارة إلى أنَّه ليس مؤنَّثاً لريان، فإنه لكونه وصفاً خارجاً عن المفروضِ.

الناصية

عملاً بقاعدةٍ أخرى: وهي أنه إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقت إحداهما بالسكونِ قلبت الواوُ ياءً، وأدغمت في الياءِ، ونظر فيه الدَّنوشري، بأن شرطَ هذه القاعدةِ أن تكونَ الواوُ أصليةً، كما يأتي، وهي هنا عارضةٌ بالإبدالِ من الياءِ، وسيأتي ما فيه في أولِ الفصلِ الآتي.

(**قوله: بمَعنى الرائحة**) وأما ريا من الري ضد عطشى، فعدم القلبِ فيها واضحٌ لكونِها صفة دنوشري. وفي (شرح الشِّيرازي)، وإنما قالَ (بِمَعنى الرَّائِحة) لبيان أنه مَعَ كونِه اسْماً لَم يبدل ياؤه واواً، وإلَّا فـ (رَيّا) مؤنث (ريان) ضِدُّ الْعَطْشَانِ؛ لَا يَجوز فيه الْقلبُ أصلاً؛ لأنه وصف (شيرازي).

(**قوله: بالعكس**) أي: عكس لام فعلى بالفتحِ اسماً.

(**قوله: بالْعَكْس... إلخ**) أي: إذا اعتلت لام فُعلى بضمِّ الفاءِ، فتارة تكون لامُها ياء، وتارة تكون واواً: فإن كانت ياء سلمت في الاسمِ نحو: الفتيا، وفي الصِّفة نحو: القصيا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا في فعلى من ذواتِ الياءِ بين الاسمِ والصِّفةِ، كما لم يفرقوا في فعلى بالفتحِ من ذواتِ الواوِ كما سبقَ، وإن كانت واواً سلمت في الاسمِ نحو حزوى، اسمُ موضعٍ، قال الشاعر:

أَدَاراً بِـحُـزْوَى هِـجْـتِ لِـلْـعَـيـنِ عَـبْـرَةً فَـمَـاءُ الـهَـوَى يَـرْفَـضُّ أَوْ يَـتَـرَقْـرَقُ

وقلبت ياء في الصِّفة نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصَّافات: ٦] ونحو قولك: للمتقين الدَّرجة العليا، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذٌ قياساً، فصيح استعمالاً، نبه به على الأصلِ، وتميم يقولون القصيا على القياسِ، وشذَّ أيضاً الحلوى عند الجميع.

هذا، وما ذهب إليه النَّاظم مخالفٌ لما عليه أهل التَّصريفِ، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسمِ دون الصِّفةِ، ويجعلونَ حزوى شاذاً. قال النَّاظم في بعضِ كتبه: النَّحويون يقولون: هذا مخصوصٌ بالاسمِ، ثم لا يمثلون إلا بصفةٍ محضةٍ أو بالدُّنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمونَ أن تصحيحَ حزوى شاذٌّ كتصحيحِ حيوة. وهذا قول لا دليلَ على صحتِه، وما قلته مؤيد بالدليلِ، وموافق لأئمة اللغةِ. حكى الأزهري عن الفراءِ وابن السِّكيت أنهما قالا: ما كان من النعوتِ مثل الدُّنيا والعليا، فإنه بالياءِ، فإنهم يستثقلون الواوَ مع ضمةِ أوله، وليس فيه اختلافٌ، إلا

بِالضَّمِّ حال كونِهِ (وَصْفا) ....

أبو طالب

(قوله: وهو إتيان. . . إلخ) يعني أنَّ ليس المرادُ بالعكسِ إبقاء الياء بحاله.

الناصية

أن أهلَ الحجازِ أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى. وأما قولُ ابن الحاجبِ: بخلافِ الصِّفة كالغزوى، يعني تأنيث الأغزى، فقال ابن المصنفِ: هو تمثيلٌ من عندِه، وليس معه نقلٌ، والقياسُ أن يقالَ: الغزيا، كما يقال: العليا. انتهى (أشموني).

(قوله: حال كونِهِ وَصْفاً) نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الصَّافات: ٦]، وقولك المتقين الدَّرجة العليا، والأصلُ الدنوي والعلوي؛ لأنهما من الدنوِّ والعلوِّ، قلبت الواوُ فيهما ياء؛ لاستثقالِ الواوِ والضمة، وعلامة التأنيثِ في الصِّفةِ فخففت لامها بقلبها ياءً، والدَّليلُ على صحةِ كونها صفة جريانِها على موصوفِها، كما مثل هذا هو الأصلُ، واستعمالُهم لها غير جارية على موصوفٍ مزال على الأصلِ، ومعامل معاملته). (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح، (فشاذ قياساً فتصبح استعمالاً نبه به على الأصل) وهو الواو، (كما) نبه على الأصلِ (في) الفعلِ نحو (استحوذ و) في الاسمِ نحو (القود) بالتَّصحيحِ فيهما، والقياس فيهما استحاذ، وانقاد بالإعلال، ولكنه ترك تنبيهاً على الأصلِ، وبنو تميمٍ يقولون القصيا بالإعلالِ على القياسِ، (فإن كانت فعلى) بالضمِّ (اسماً) أي: غير صفةٍ (لم تغير) لامها بإبدالها ياء، بل تقرأ الواوُ على أصلها فرقاً بين الاسمِ والصفةِ، ولم يعكسوا؛ لأن الاسمَ أخفُّ من الصفةِ (كقوله): وهو ذو الرُّمَّةِ:

(أَدَاراً بِـحَـزْوَىٰ هِـجْـتِ لِـلْـعَـيْـنِ عَـبْـرَةً   فَـمَـاءُ الـهَـوَىٰ يَـرْفَـضُّ أَوْ يَـتَـرَقْـرَقُ

بإقرارِ الواوِ على حالِها في حزوى بحاءِ مهملةٍ مضمومة، وزاي ساكنة اسمُ موضعٍ، ودارا منادى بالهمزةِ، وحقه الضمُّ؛ لأنه نكرةٌ مقصودةٌ، ولكنه لما وصفَ بالجارِّ والمجرورِ بعد مسوغ نصبه؛ لأن النَّكرةَ المقصودةَ إذا وصفت ترجَّح نصبها على ضمِّها، وفي الحديث: «**يا عظيماً يرجى لكلِّ عظيم**» والعبرة بفتحِ العينِ: الدّمع، وماء الهوى: دمعه، ولكونه يبعث عليه أضيف إليه، ويرفض: يسيل بعضه في إثر بعضٍ، ويترقرق: يبقى في العينِ متحيراً يجيء ويذهب، وما ذكره الموضح من أن لام فعلى إذا كانت واواً تبدل ياء في الصِّفة، وتسلم في الاسمِ تبع فيه الناظم، وقال المرادي: إنه مخالفٌ لقولِ أهل التَّصريفِ، فإنهم يعكسون فيبدلونها في الاسمِ دون الصِّفةِ، ويجعلونَ حزوى شاذاً، قال النَّاظم في بعضِ كتبه وما قلته، مؤيد بالدليل، وموافق لقولِ أئمةِ أهلِ اللغةِ، حكى الأزهري عن الفراء وعن ابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النُّعوتِ مثل الدنيا والعليا، فإنه بالياءِ فإنهم يستثقلون الواوَ مع الضمةِ أوله، وليس فيه اختلافٌ، إلا أن أهلَ الحجازِ أظهروا الواوَ في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. اهـ.

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا   واتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

كَالعُلْيا بِخلافه اسْماً كالحزْوى (وَكَوْنُ قُصْوى) الوَصْفُ المُصَحَّحُ (نادِراً لا يَخْفَى) عَلى أَهلِ الفَنِّ.

فصل: في نَوْعٍ مِنه. (إنْ يَسْكُنِ السّابِقُ مِنْ واوٍ وَياءٍ ....

أبو طالب

(**قوله: كالحزوى**) بالحاءِ المهملةِ والزاء المعجمةِ: اسمُ موضع.

الناصية

(**قوله: كالعُلْيَا**) مؤنث (الأعلى) فأصله (العَلوى)؛ لأنه متخذ مِن (العلو)، قلبت الْواو ياءً؛ لأنه وصف على وَزنِ (فُعلى) بِضمِّ الْفاء، ولامَه كَانَ واواً.

(**قوله: كالحَزْوَى**) اسمٌ لِمَوْضِع ـ كَما قيل ـ فإنَّه لَا يُقال فيه (حُزْيى)؛ لأنَّه اسم لَا وَصفَ.

(**قوله: كوْن قُصْوى**) مُؤَنَّثُ (أَقْصى) بِمَعنى (غَايَة)، يُقالُ (قُصْوى الالْتِزَامَات) أي: غَايَة الالْتِزَامَات، فَهو مَعَ أَنَّه وَصف على فعلى بالضمِّ لا اسم، لَم تُقلب وَاوُهُ يَاءً، بل بقي صحيحاً، فهذا نادرٌ قَليل لا ينقض القاعدة، فَلا يَجوزُ القِياسُ عليه.

هذا، وقال شيخنا والبعض احترازاً من القصيا الآتي الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين، فإن أصلَها الواو، وهذه أصلها الياء. اهـ. وما ذكراه من التفرقةِ هو صريحُ كلامِ الشَّارحِ، ومقتضاه أن القصيا المختلفُ فيها ليست تأنيثَ الأقصى، وفيه توقف. فتأمل.

(**قوله: إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ.. إلخ**) أي: هذا موضعٌ سادسٌ تقلب فيه الواوُ ياءً، وهو أن تلتقي هي والياء في كلمةٍ، أو ما هو في حكمِ الكلمةِ، كمسلمي، والسَّابق منهما ساكن متأصِّل ذاتاً وسكوناً، ويجبُ حينئذٍ إدغام الياءِ في الياءِ. مثال ذلك فيما تقدَّمت فيه الياء: سيد وميت، أصلُهما سيود وميوت، ومثالُه فيما تقدَّمت فيه الواو: طي ولي، مصدرا طويت ولويت، وأصلهما: طوي ولوي.

ويجب التَّصحيحُ إن لم يلتقيا كزيتون، وكذا إن كانا من كلمتينِ نحو يدعو ياسر، ويرمي، واعد، أو كان السَّابق منهما متحركاً نحو: طويلٍ وغيور، أو عارضَ الذاتَ نحو روية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدلٌ من ألف بايع، أو عارضَ السُّكون نحو قوي فإن أصلَه الكسر، ثم سكن التَّخفيف، كما يقال في علم: علم.

هذا ولوجوبِ الإبدالِ المذكورِ شرطٌ آخرُ، لم ينبه عليه هنا، وهو أن لا يكونَ في تصغيرِ ما يكسر على مفاعل، فنحو: جدول وأسود للحية، يجوز في مصغرهِ الإعلال نحو: جديل وأسيد، وهو القياسُ، والتَّصحيح نحو جديول وأسيود حملاً للتَّصغيرِ على التَّكسيرِ، أما أسود صفة، فتقولُ فيه أسيد لا غيرَ؛ لأنه لم يجمعْ على أساودَ (أشموني).

فَيَاءَ الوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

وَاتَّصَلا) في كَلمةٍ واحِدَةٍ (وَمِنْ عُرُوضٍ) لِلسّابقِ، أَوْ لِلسُّكُونِ (عَرِيا فَياء الواوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِما)

أبو طالب

(**قوله: السابق والسكون**) المرادُ بعروضِ السابقِ كونه مقلوباً عن غيرِهِ.

الناصية

(**قوله: واتصلا**) بأن كانا من كلمةٍ ولم يفصل بينهما فاصلٌ، فتحت قوله واتصلا شرطان (صبان).

(**قوله: ومن عروض**) أي: جائز كما في روية مخفف رؤية بالهمزِ، بخلافِ العروضِ الواجبِ، فإنه لا يمنعُ الإبدال كما في ايم الله، فإنه على مثال أبلم بضمِّ الأولِ والثالثِ، وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثَّانية واواً وجوباً؛ لسكونِها وضمِّ ما قبلها، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت في الياءِ للقاعدةِ، كذا في (المرادي) والتّصريح (صبان).

(**قوله: ومن عروض عريا**) المتبادرُ من صنيعِ النَّاظمِ أن الألفَ للتثنيةِ، والمفهومُ من كلام الموضحِ والشراح أنها للإطلاقِ، وقضيته أن الثَّاني لو كان عارضاً جاءت هذه القاعدة، وهو كذلك كما في ريا للرائحة، فإنها قلبت ياؤها الثَّانية واواً، عملاً بالقاعدةِ المتقدمةِ في الفصلِ السَّابقِ، ثم قلبت الواو ياء عملاً بالقاعدةِ المذكورة في قوله: إن يسكن السابق.... إلخ هذا ما ارتضاه شيخنا، وتبعه البعض، وقد يقالُ لا حاجة إلى هذا التَّكلُّف، وما المانعُ من أن يقالَ محلُّ القاعدةِ المتقدمة في الفصل السابقِ، إذا لم يمنع منها مانع كلزومِ قلبِ الواوِ كما مرَّ.

(**قوله: فياء الواو اقلبن**)؛ لأنها أثقل من الياءِ.

(**قوله: فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبن... إلخ**) يعني: إذا اجْتَمَعَت في كلمةٍ واحِدة يَاء مَعَ وَاوٍ، وكانَ أَحَدُهُمَا بِجَنْبِ الآخر مِن غَيرِ فَصلٍ بَينهمَا بِحَرفٍ، وكَانَ السَّابِقُ مِنهمَا سَاكِناً، ولَم يَكنِ السَّابِق مِنهمَا مُنقلِباً عن حرفٍ آخر، ولَم يَكن سكونه منقلِباً عَن حَرَكة، بَل كانَ هو صَحيحاً، وكانَ سكونُهُ أصليّاً. وفي هَذِهِ الْحَال، يَجِبُ قَلبُ الْوَاو إلى الْيَاءِ، سَوَاءَ كانتِ الْيَاءُ سَابِقَة، أو الْوَاو، ثم إدْغَام اليَاءَيْن.

وفي (التصريح): إذا اجتمعَ واو وياء متواليين في كلمةٍ واحدةٍ، (والسَّابق منهما ساكنٌ متأصل ذاتاً وسكوناً) بالنَّصبِ على التميزِ، فإذا اجتمعت هذه الشُّروط، وجب قلب الواوِ ياء تقدمت الواو أو تأخرت؛ لأنها أثقل من الياءِ تحصيلاً للتخفيفِ ما أمكن، (ويجب حينئذ) أي: حين إذ قلبت الواو ياء (إدغام الياء) المنقلبةِ عن الواوِ (في الياء) السَّالمة؛ لاجتماعِ المثلينِ، (مثال ذلك فيما تقدَّمت فيه الياء) على الواوِ: (سيد و ميت أصلهما سيود وميوت)؛ لأنهما من ساد يسود اتفاقاً،

بَعدَ القَلبِ في الياءِ الأُخْرى كهَيِّن أَصلُهُ هَيْوُن؛ بخِلاف ما إذا لَمْ يَتَّصِلا كابْنِي وافِدٌ، ......

أبو طالب

(قوله: كابني وافد) هذا ابن مضافٍ إلى ياء المتكلِّم، ولا يبعد أن يكون تثنية ابنٍ.

الناصية

ومات يموت على إحدى اللغتينِ، ووزنهما عند المحققين من أهلِ البصرةِ، فيعل بكسر العينِ، وذهب البغداديون إلى أنه فيعل بفتح العينِ كضيغم وصيرف نقل إلى فيعل بكسرِ العينِ قالوا: لأنا لم نر في الصَّحيحِ ما هو على فيعل بالكسرِ، وهذا ضعيف؛ لأن المعتلَّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصَّحيحِ، فإنه نوع على انفرادِه، فيجوز أن يكون هذا بناءً مختصاً بالمعتلِ كاختصاصِ جمعِ فاعلٍ منه بفعلة كقضاة ورماة، ولو كان سيد فيعلاً بالفتحِ لقالوا: سيد بالفتحِ، (ومثاله فيما تقدَّمت فيه الواو) على الياءِ (طي ولي) بالتَّشديدِ (مصدراً طويت، ولويت، وأصلهما طَوي ولَوي) بفتحِ أولهما، وسكون ثانيهما، قلبت الواو منهما ياء، وأدغمت في الياءِ، (ويرمي واعد) بتقديمِ الياءِ على الواوِ، (أو كان السَّابق منهما) أي: من الواوِ والياءِ (متحركاً نحو طويل) بتحريكِ الواوِ بالكسرِ، (وغيور) بتحريك الياء بالضم، (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازاً، وهو ثلاثة أنواع: المبدل عن ألف نحو سوير، والمبدل عن ياءٍ كما إذا بنيت من البيعِ موازن بيطر قلت بيع، ثم بنيته لما لم يسم فاعله، فقلت بويع، والمبدل عن همزةٍ (نحو روية) بضمِّ الراءِ، وفتح الياء المثناةِ تحت (مخفف رؤية) بالهمزةِ، فجميع ذلك لا إبدالَ فيه، ولا إدغام لعروضِ الحرفِ الأولِ، بخلافِ أويم مخفف أأيم، وهو مثال أبلم من الأبلمة، أبدلت الهمزة الثَّانية واواً؛ لانضمام التي قبلها، فصار اويم، وهذا الإبدال واجبٌ، فقلبت الواوُ ياء، وأدغمت في الياءِ فصار ايم، وهذا الإبدالُ والإدغامُ واجبٌ؛ لأن الواوَ عارضة الذات وجوباً، إذ أصلها الهمزةُ، فإن العروضَ الذي يحمي عن الإبدالِ إنما هو العروضُ الجائزُ لا الواجب، (أو) كان السّابق منهما (عارض السكون نحو قوي) بسكونِ الواوِ (فإن أصله الكسر)؛ لأنه فعل ماضٍ، (ثم إنه سكن للتخفيف كما يقال في علم) بكسرِ اللامِ، (علم) بسكونِها، وأجاز بعضُهم قي بالإدغام بعد القلبِ، (وشذّ عما ذكرنا ثلاثةُ أنواعٍ: نوع أعل ولم يستوفِ الشُّروط كقراءةِ بعضهم، ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيا تعتبرون﴾ [يُوسُف: ٤٣] بالإبدالِ والإدغام)، مع أن الواو عارضة الذات؛ لأنها مخففةٌ من الهمزةِ، سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك، وقال ابن مالك في (شرح الكافية): وحكى بعضُهم اطراده على لغة.

(قوله: كهيِّن) عَلَى وَزنِ سَيِّد، أَصلُهُ (هَيْوُن) ـ بفَتِح الْهَاءِ، وسُكونِ الْيَاء، وَضمِّ الْوَاو ـ اجْتَمَعَتِ الْيَاءُ والْوَاوُ، وكانَ السَّابِقُ ـ وهو الْيَاءُ ـ سَاكِناً، وكَانَ الْيَاءُ والسكونُ كِلاهُمَا غيرَ عَارِضَيْن، فَقلبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وأُدغِمَتِ الْيَاءَان، فَصَارَ (هَيِّن) (شيرازي).

مِـنْ وَاوٍ أَوْ يَـاءٍ بِـتَـحْـرِيـكٍ أُصِـلْ   أَلِـفـاً أَبْـدِلْ بَـعْـدَ فَـتْـحٍ مُـتَّـصِـلْ

أو كانَ السابقُ أَوِ السُّكونُ عارِضاً كرُوية مُخَفَّفُ رُؤْيَة، وقُوى مُخَفَّفُ قُوِيَ.

(وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ ما قَدْ رُسِما) كالإعْلالِ العارِضِ السّابِقِ في قَوْلِهِم رُيَّة وتَرْكِهِ مَعَ اسْتِيفاءِ

أبو طالب

(قوله: **كروية**) فإنَّ أصلها رؤية بالهمزةِ كغرفةٍ، ثم خففت بإبدالِ همزتِها واواً.

(قوله: **وقوى**) هذا كبوع مخفف قوي كدُئِلَ مجهول الماضي.

(قوله: **وتركه**) أي: وكتركه، أي: ترك الإعلال.

الناصية

(قوله: **كابْنِي وافِدٌ**) يَعني: جَاءَ ابْنِي، حَيثُ إنَّ اليَاء في كلمةٍ، والْوَاوَ في كلمةٍ أُخْرَى.

(قوله: **كرُوية**) عَلَى وَزنِ (جُملةٍ) مُخَفَّفُ (رُؤْيَة)؛ لأنَّ مِن أقسَام التَّخفيف قَلْبُ الْهمزةِ وَاواً. فَاجْتَمَعَتِ الْوَاو والْيَاءُ، ولكنَّ السَّابِقَ مِنهمَا، وهو الْوَاوُ، عَارِضِيّ؛ فَلِذَلِكَ لَم تُقلبِ الْوَاوُ يَاءً.

(قوله: **وقُوي**) عَلَى وَزنِ (ظُلْم) مُخَفَّفٌ عن (قُوِيَ) عَلَى وَزنِ (قُتِلَ) الْمَجهُول. فَهُنا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ والْيَاءُ، والسَّابِقُ مِنهمَا - وهو الْوَاوُ - سَاكِن، ولكنَّ سُكُونَهُ عَارِضِيّ؛ لأنَّه مُبْدَلٌ عَنِ الْكسرَة. فَلِذَا لَم تُبْدَل الْوَاوُ يَاءً، هذا؛ وقال المصرِّح: وأجاز بعضهم قيّ بالإدغامِ بعد القلبِ.

(قوله: **وَشَذَّ مُعْطَى... إلخ**) أي: شذّ في كلامِهم أن يعطوا لاجتماعِ الواوِ والياءِ حكماً على خلافِ ما قرّرناه، بأن يعلّوا غير واجدِ الشَّرائط منه، ويتركوا الإعلال في الواجِد للشَّرائطِ.

وفي شرح (الشيرازي) شَذَّ في وَاوٍ ويَاءٍ لَم تَجْتَمِع فيهمَا الشَّرائِط إعْطَاؤُهُمَا الْقَلْب والإدْغَام، وذلك ثلاثة أضربٍ: ضرب أعل ولم يستوف الشُّروط كقراءة بعضهم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرِّيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يُوسُف: ٤٣] بالإبدال، وحكى بعضهم اطرادَه على لغة، وضربَ صحّح مع استيفائِها نحو: ضيون، وهو السّنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عويةً، ورجاء بن حيوة. وضربَ أبدلت فيه الياء واواً، وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلبُ عوة، وهو نَهُوٌّ عن المنكرِ. ثم أشار إلى إبدالِ الألف من أختيها بقوله: (مِنْ وَ أو أوْ يَاءٍ... إلخ) كما سيأتي.

(قوله: **كالإعْلَالِ... إلخ**) الّتي سَبَقَ أَنَّ وَاوَهُ عَارِضِيٌّ؛ لأَنَّ أَصلَهُ الْهَمزة. هذا وفي (الدشتي): من الشاذّ إعلالهم الواو العارض الذي مرّ سابقاً في (ريّة) مخفّف رؤية بقلبِ الواو ياء، وإدغامه في الياء الأصلي، مع أنا ذكرنا أن شرط الإعلالِ عدم عروضِ الأولِ.

(قوله: **في قَوْلِهم رُيَّة وتَرْكِهِ... إلخ**) أي: وكذا من الشاذّ ترك الإعلال في الواجدِ لشرائطِ الإعلالِ مثل (ضَيْون) بفتحِ الضادِ وسكون الياءِ، فمع وجودِ الشَّرائطِ لم يعلّوها. وفي شرح (الشيرازي) شَذَّ تَركُ الإِبْدَالِ مَعَ وُجودِ كُلِّ الشُّرُوطِ.

الشُّرُوطِ في قَوْلِهِم ضَيْوُن، والإعْلالِ بِقَلْبِ الياءِ واواً في قَوْلِهِم هو نَهُوٌّ عَن المُنكر.

فصل: (مِنْ ياءٍ أَوْ واوٍ) مُحَرَّكَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: في قَوْلهم ضَيْوُن**) بِفَتحِ الضّادِ، وسُكُونِ اليَاءِ، وضَمِّ الْوَاو ـ اسمٌ لِلْهِرَّة، أَوْ لِلذَّكَرِ خَاصَّة. فَإِنَّه مُجتمِعٌ فيه الشُّرُوط؛ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ والْوَاوِ في كلمةٍ وَاحِدَةٍ مُتَّصِلَتَيْنِ، وَكَوْنِ السَّابِقِ ـ وهو الْيَاءُ ـ هو أَصْلِيّاً، وسُكونُهُ أصلِيّاً، ومَعَ ذَلِكَ لَم تُقلَبِ الْوَاوُ يَاء، هَذَا شَاذٌّ؛ لأَنَّه كَانَ مِن حَقِّه أنْ يُقَال (ضَيُّن) بتَشديدِ الْيَاءِ.

(**قوله: والإِعْلَالِ بقَلْب اليَاءِ وَاواً**) شاذ؛ لأَنَّ مُقتَضَى الإعلَالِ أَنْ تُقْلَبَ الْوَاوُ يَاءً.

(**قوله: في قَوْلهم هو نَهُوٌّ**) بفتحِ النونِ على وزنِ فعول مبالغة في النَّهي أصله نهوى، والقاعدة تقتضي أن يقال: (نهيّ) بقلب الواو ياء، فعكسوا وقلبوا الياء واواً.

وفي شرح (الشيرازي)، ومُقتَضَاهُ أَنْ يُقَال (نُهُيٌّ) بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً، وأَصلُهُ (نُهوي).

(**قوله: هو نُهوّ**) قال المصرِّح بضمِّ النونِ وتشديد الواوِ، والقياس نهي؛ لأن أصله نهوي؛ لأنه فعول من النَّهي. اهـ. قال شيخنا: انظر هل هو مصدرُ وصف به الواحد للمبالغةِ، أو هو جمع زاد البعض، وظاهر عبارة الشَّارح أنه مصدر، أي: حيث عبر بضميرِ الواحدِ في قولهِ هو نهوّ، والوجه عندي أنه بفتحِ النونِ مبالغة الناهي، فهو على فَعولٍ بفتحِ الفاءِ، ويؤيده أنه يقال على القياسِ: نهي عن المنكرِ أمور بالمعروفِ كما في (القاموس)، ثم رأيت في كلامِ (يس) ما يؤيده.

(**قوله: مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ**) أي: يجب إبدالُ الواوِ والياءِ ألفاً بشروطٍ أحد عشر مذكورة في النظم: الأولِ أن يتحركا) أي: الواوُ والياءُ، وإليه الإشارةُ بقوله: بتحريكٍ، (فلذلك) الشَّرط، وهو التَّحريكُ (صحتا في القولِ والبيع) مصدري قال وباع؛ (لسكونِهما، و) الشَّرطُ (الثَّاني أن تكون حركتُهما أصلية)، وهو المشارُ إليه بقوله: أصل (فلذلك) الشّرط، وهو أصالة الحركةِ (صحتا في جبلٍ وتوم) بفتحِ أولهما، وثانيهما: حال كونِهما (مخففي جَيْأَل) بفتحِ الجيمِ، وسكون الياءِ المثناةِ التَّحتانية، وفتحِ الهمزةِ بعدها لام اسماً للضبع، (وتَوْءَم) بفتحِ التاءِ المثناةِ فوق، وسكون الواو وفتح الهمزة، وهو الولد يولد معه آخر في بطنٍ واحدٍ، ويقال لهما تُوءمان، ولم يعلَّا؛ لعروضِ الحركةِ. (و) الشّرط (الثَّالث: أن ينفتح ما قبلهما)، وهو المشارُ إليه بقوله: بعد فتحٍ، (ولذلك صحتا في العوضِ والحيلِ والسور)؛ لأن الكسرةَ في الأولين، والضمة في الثالثِ لا يجانسان الألف. (و) الشّرط (الرَّابع: أن تكون الفتحة متصلةً)، وهو المشارُ إليه بقوله: متصلٌ (أي: في كلمتهما، ولذلك صحتا في ضربٍ واحدٍ، وضرب باسر)؛ لأن الفتحةَ في كلمةٍ، والواو والياء في كلمةٍ أخرى. (و) الشرطُ

(بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ) أَيْ كانَ أَصْلاً ....

أبو طالب

(**قوله: أي كان أصلاً**) يعني: ليس المرادُ بقولهِ أصل ما جعل أصلاً أي كالأصلِ كتحريكِ ياء اخشين وواو اخشون.

الناصية

(الخامسُ: أن يتحرّك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف، ولا ياء مشددة إن كانتا لامين)، وهو المشارُ إليه بقوله:

إن حرك التالي وإن سكن كف ‍ ‍ ‍ ‍ إعلال غير اللّام وهي لا يكف

إعلالها بساكن غير ألف ‍ ‍ ‍ ‍ أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ولذلك صحتِ العينُ في بيانٍ وطويل، وخورنق) اسمُ قصرٍ بالعراقِ؛ لسكونِ ما بعدها، وهو الألفُ في بيان، والياء في طويلٍ، والراء في خورنق، (و) صحتِ (اللامُ في رميا وغزوَا) في الأفعالِ، (وفتيان وعصوان) في الأسماءِ؛ لسكونِ الألفِ، (وعلوي وفتوي)؛ لسكونِ أول ياءَي النَّسبِ؛ لأنهم لو أعلوا قبل الألفِ لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما، فيصير اللفظ رمى وغزا، فيلتبس المثنى بالمفردِ، وأما نحو: فتيان وعصوان، فمحمول عليه، وأما نحو علوي وفتوي فلا تبدل واوه ألفاً؛ لأنه يؤدي إلى التسلسل؛ لأن ياءَ النسبِ تستوجبُ قلبَ الألفِ واواً، فلو كان تحريكُ الواوِ وانفتاحِ ما قبلها، يوجب قلبها ألفاً، لكنها لا تزال في قلبٍ إلى الألف، وقلب إلى الواوِ، (وأعلت العين في قام وباع) من الأفعالِ، (وناب وباب) من الأسماءِ؛ (لتحرك ما بعدها، و)أعلت (اللام في غزا ودعا) من الواوي، (ورمى وبكى) من اليائي، (إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة، وكذلك) فعل إذا وليت غير الألفِ، والياء المشددة من السَّواكن كما (في يخشون ويمحون، وأصلهما يخشيون ويمحوون، فقلبتا) أي: الياء في يخشيون، والواو في يمحوون (ألفين) لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا)، أي: الألفان (للساكنين) وهما الألف وواو الجماعة، وما مثل به من يمحون بالواوِ المفتوحِ ما قبلها، تبع فيه ابن مالك في شرحِ الكافيةِ، ولم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالبناءِ للمفعولِ.

هنا، وسيأتي بيان الشروطِ الباقيةِ قريباً.

(**قوله: أصل**) ضبطه الشَّيخُ خالد بالبناءِ للمجهولِ، وأقره غيره، وفيه عندي نظر؛ لأنه إنما يصحُّ إذا كان له من هذا المعنى فعل متعدٍّ مبني للفاعلِ، ولم أجده بعد مراجعةِ (القاموس) وغيره، وحينئذ ينبغي قراءته في المتنِ ككرم بمعنى تأصل، وإن لزم عليه اختلافُ حركةِ ما قبل الروي المقيد، وهو عيب من عيوبِ القافيةِ يسمى: سناد التوجيه، فاعرف ذلك، ثم رأيت هذا الضبط منقولاً عن خطِّ ابن النّحاسِ تلميذ النّاظمِ، فلله الحمد.

إِنْ حُـرِّكَ الـتَّـالِـي وَإِنْ سُـكِّـنَ كَـفْ إِعْـلَالَ غَـيْـرِ الـلَّامِ وَهْـيَ لا يُـكَـفْ

(أَلِفاً أَبْدِلْ) إنْ وَقَعا (بَعدَ فَتحٍ مُتَّصِلْ إنْ حُرِّك التّالي) لَهُما كباعَ، وقالَ، الأصْلُ: بَيَعَ وقَوَلَ، بِخِلافِ ما إذا لَمْ يُحَرَّكا كَالبَيْعِ والقَوْلِ، أَوْ حُرِّكا بِتَحريكٍ عارِضٍ كجَيَل وتَوَم مُخَفَّفِي جَيْأَلَ وتَوْءَم، أَوْ وَقَعا بَعدَ غَيرِ فَتحٍ كعِوَض، أَوْ بَعدَ فَتحٍ مُنفَصِلٍ كإنَّ يَزِيدَ وَمِقَ، أَوْ لَم يَتَحرَّك تاليهما كما ذَكَرَهُ بِقَولِهِ:

أبو طالب

(**قوله: مخففي جيأل وتوءَم**) الأول الضَّبع، والثَّاني هو الولدان المجتمعان في بطنٍ في حملٍ واحدٍ.

(**قوله: كإنَّ يزيدَ ومق**) أي: أحبَّ، وهذا مثال الواو والياء معاً.

الناصية

(**قوله: ألفاً أبدل**) بنقلِ همزةِ أبدل إلى تنوينِ (ألفاً) (صبان).

(**قوله: إن حرك التالي**) إن كان هناك تالٍ، وإلا لم يتأت هذا الاشتراطُ (صبان).

(**قوله: إنْ حُرِّكَ التَّالِي**) الواو أو الياءُ ينقلبان ألفاً بشرطِ تحرّكهما بحركةٍ أصليّةٍ، وانفتاح ما قبلهما وحركة ما بعدهما (دشتي).

(**قوله: كَالْبَيْعِ والْقَوْلِ**) الْمَصْدَرَيْن، لِسُكُونِ الْيَاءِ والْوَاوِ فيهمَا.

(**قوله: مُخَفَّفَىْ جَيْأَل... إلخ**) بِسكون الياء وفتح الهَمزةِ، وهو الضّبعُ، فَنُقِلَت حركةُ الْهمزةِ إلى الْيَاءِ قبلَهَا، وحُذفَت الهمزةُ، فَصَارَ (جَيَل) الْحَرَكَةُ لِلْيَاءِ عَارِضيّة ولَيست أصلِيَّةً؛ ولذَا لَم تُقْلَب هَذِهِ اليَاءُ إلى الألِف. وكذَلِكَ (تَوْءَم) الْوَاوَ سَاكِنٌ والهمزةُ متحركةٌ، نُقِلَت حَرَكَةُ الْهمزةِ إلى الْوَاوِ، وحُذفَتِ الْهمزةُ، فَصَارَ (تَوَم) بِتَحريكِ الْوَاو، فهَذِهِ الْحركةَ لِلْوَاوِ عَارِضِيَّةٌ، ولَيست أصليةً، ولِذَا لَم تُقلبِ الْوَاوُ إلى الأَلِف (شيرازي).

(**قوله: مخففي جيأل وتوءم**) أي: حال كونِهما مخففي... إلخ اهـ. (تصريح) وإنما جعله حالاً لا صفة؛ لأن المرادَ لفظ جيأل ولفظ توءَم فهما معرفتان، والجيأل بالجيم الضّبع، والتوءم بالفوقيةِ معروفٌ. وفي (التَّصريح) أن قوله مخففي جيأل وتوءم) قياسُ من اعتدَّ بالعارضِ أن يعل في نحو جال؛ إلا أن ابن جني قال في المحتسبِ: سألت أبا علي فقلت له: من أجري غير اللازم مجرى اللازم فقال في الأحمرِ الحمر، أيجوز له أن يقول في جيأل: جيل وجال؟ فقال: لا، وأومأ إلى أن القلبَ أقوى من حكمِ الاعتدادِ بالحركةِ في الحمرِ، فلا يبلغ في الجوازِ ذلك.

(**قوله: كعوض**) ـ بكسرِ الْعَيْن ـ فَالْوَاوُ لَم تُقلَب أَلِفاً؛ لأنَّ قَبلَهَا مَكسورٌ، وشَرطُ الْقَلْب كَوْنُ قَبلهَا مَفْتُوحاً.

(**قوله: كإنَّ يَزِيدَ وَمِقَ**) يَعني: يَزيد أحَبَّ. (**الشاهد**) في عَدَم انْقِلَابِ يَاءِ يَزيد إلى الألِفِ؛ لأنَّ الْحَرفَ الْمفتوح قبلَهَا ـ وهو النُّون ـ غَير مُتَّصِلٍ بِالْيَاءِ، وعَدَمِ انْقِلَابِ وَاوِ (وَمِقَ) إلى الألِفِ؛ لأَنَّ

إِعْلَالُـهَـا بِـسَـاكِـنٍ غَـيْـرِ أَلِـفْ   أَوْ يَـاءِ الـتَّـشْـدِيـدُ فِـيـهَـا قَـدْ أُلِـفْ

(وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إعْلالَ) ياءٍ أَوْ واوٍ (غَيْرِ اللامِ) كبَيان وطَويل (وَهْيَ) أَيْ: اللامُ الياءُ أَوِ الواوُ (لا يُكَفُّ إعْلالُها) بِإِبْدالِها أَلِفاً (بِساكِنٍ) يَقَعُ بَعدَها (غَيْرِ أَلِفْ أَوْ ياءِ التَّشْديدُ فِيها قَدْ

أبو طالب

(قوله: كف إعلال. . . إلخ) أي: : كفه التَّسكين.

الناصية

الْحَرفَ الْمَفتوحَ قَبلَهَا ـ وهو الدَّالُ ـ غير مُتَّصِل بِالْوَاو، وفي (حاشية الدشتي)؛ لأنّ الواو في كلمةٍ، وحركة الدال في كلمةٍ أخرى، فليسا متّصلين.

(قوله: وَإِنْ سُكِّنَ كَف. . . إلخ) أَيْ: إِذَا كَانَ الْحرفُ الّذي بَعدَ الْوَاوِ والْيَاءِ سَاكِناً، فَلَا يَنقلبَانِ أَلِفاً مِثل (بَيَان وطَويل)، فَيَاءَ بَيَان، وَوَاوُ طَويل لَم ينقلبَا إلى الألِفِ؛ لأنَّ بَعدَهما أَلِفُ بَيَان، وياءُ طَوِيل سَاكِنَان هَذَا بِشَرطِ أَنْ لَا يَكونَ اليَاءُ أَوِ الْوَاوُ لَامَ الْفِعلِ.

(قوله: إعلال) بالنَّصبِ مفعول كف، وقوله غير اللام هو العين.

(قوله: كبَيَان وطَويل) فسكون الألف في (بيان) منع إعلال يائه؛ لكون الياءِ عين الفعل، وكذا سكون الياء في (طويل) منع إعلال واوه؛ لأنه عين لا لام. هذا وفي شرح (الأشموني): ولذلك صحَّت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورنق، واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوي وفتوي، وأعلت العينُ في قام وباع وناب وباب؛ لتحرُّك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياءٌ مشدَّدةٌ، وكذلك يخشون ويمحون، وأصلُهما يخشيون ويمحوون، فقلبتا أَلِفَين؛ لتحركِهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفتا للسَّاكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمَّى به قام عصون، والأصل عصوون، ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت، قلت: رمْيَوْت وغزْوَوْت، والأصل رمييوت وغزووت، ثم قلبتا وحذفا؛ لملاقاة السَّاكنِ، وسهل ذلك أمن اللبسِ، إذ ليس في الكلامِ فعلوت، وذهب بعضُهم إلى تصحيحِ هذا لكون ما هو فيه واحداً، وإنما صححوا قبل الألفِ والياء المشددة؛ لأنهم لو أعلوا قبل الألفِ لاجتمع ألفان ساكنان، فتحذف إحداهما، فيحصلُ اللبسُ في نحو رميا؛ لأنه يصير رمى، ولا يدرى للمثنى هو أم للمفردِ، وحمل ما لا لبسَ فيه على ما فيه لبس؛ لأنه من بابِهِ.

(قوله: وَهْيَ أي اللّامُ. . . إلخ) يعني لامَ الفعلِ إذا كان ياء أو واواً لا يمنعه السَّاكن الذي بَعده من قلبهِ ألفاً، بل ينقلب مع وجودِ الساكنِ.

(قوله: أو ياء. . . إلخ) أي: أو نون توكيدٍ، ولم يذكر ذلك لعلمهِ من بابِ نونِ التَّوكيدِ.

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلا ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلا

أَلِفْ) كيَخْشَوْنَ ويَمْحَوْنَ، أَصلُهُما يَخْشَيُونَ ويَمْحَوُونَ والأَلِفُ المُبْدَلَةُ مَحذُوفَةٌ لالتِقاءِ السّاكِنَيْنِ، بِخلافِ السّاكِنِ الألِفِ كغَلَيان ونَزَوان، والياءِ المُشَدَّدَةِ كغَنَوِيّ وعَلَوِيّ.

(وَصَحَّ عَيْنُ) مَصدَرٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: ويمحون**) أي: بفتحِ الحاءِ المهملةِ على لغةِ من قال محاه يمحاه محواً، لا على لغة من قال محاه يمحاه محياً كما زعم البعضُ؛ لأنه يرده قول الشّارح ويمحوون بواوين؛ لأن أصله على هذه اللغةِ يمحيون بياء فواو، نعم وجد هكذا في بعضِ النسخِ، فلعل كتابة البعضِ على هذه، ولا على لغة من قال محاه يمحيه محياً؛ لأن حاء يمحون على هذه مضمومة، ولأن أصلَه عليها يمحيون لا يمحوون، ولا على لغة من قال محاه يمحوه محواً، وهي الأشهرُ لضمِّ حاء يمحُون على هذه أيضاً، نعم إن قرئ بالبناءِ للمفعولِ صحَّ عليها، فتبين أن فيه أربعَ لغاتٍ كما في (القاموس)، واندفع اعتراض المصرّح بأن يمحى لم يثبت لغةً، وإنما الثابت يمحو، فلا يصحُّ التمثيلُ بيمحون بفتحِ الحاءِ، إلا أن يقرأ بالبناءِ للمفعولِ (صبان).

(**قوله: أصلهما يَخْشَيُونَ ويَمْحَوُون**) فَأُبْدلت الياء والوَاو أَلِفاً، فصارا بالقلب (يخشاون ويمحاون) فالتقى السَّاكنانِ الألف والواو بعده، فحذف الألف، فصار يخشون ويمحون.

(**قوله: كغليان ونزوان**) لم ينقلب الياء في الأولِ، والواو في الثَّاني؛ لكونِ السَّاكن بعدهما ألفاً. نعم إذا كان السَّاكن ألفاً، أو ياء مشدّدة يمنعهما من القلبِ.

(**قوله: كَغَنَوِيّ**) الْوَاوُ فيهمَا لَم تُقلب إلى الألِفِ؛ لأنَّ بَعدَ الْوَاوِ يَاءً مُشدَّدَة.

(**قوله: وَصَحّ عَيْنُ مَصدَر... إلخ**) يعني إذا كان مصدر معتلَّ العينِ على وزنِ (فعل) مفتوح العين، وكان له ماضٍ معتلَّ العينِ على وزنِ (فعِل) بكسرِ العينِ، وكان اسمُ الفاعلِ منهما على وزنِ (افعل) لا على وزنِ (فاعلٍ) فعين ذلك المصدر، وذلك الماضي يبقى صحيحاً لا ينقلب. وفي (التَّصريح) وإنَّما لزم تصحيح الفعلِ المذكورِ حملاً على أفعل؛ لموافقتِه له في المعنى في اختصاصِ كلٍّ منهما بالخلقِ والألوانِ نحو: أعور وأحول، وحمل المصدر على فعلِهِ.

(**قوله: وصح عين مصدرٍ... إلخ**) يعني: عين الْفِعل الّذي يكون وَاواً، أَوْ يَاءً - مِمَّا نَذْكره - يبْقى صَحيحاً؛ ولَا ينقلِب إلى الألِف.

وذَلِكَ: إِذَا كَانَ المصدرُ عَلَى وَزنِ (فَعَل) بِفَتحِ الْعَيْنِ، والْمَاضِي عَلَى وزنِ (فَعِل) بِكسرِ الْعيْنِ، واسم فاعِلهِ على وزنِ (أَفْعَل).

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ۞ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ

عَلى (فَعَلٍ) بِفَتحِ العَيْنِ (وَ) ماضٍ عَلى (فَعِلا) بِكسرِها حال كونِ كُلٍّ مِنهما (ذا) اسمُ فاعِلٍ عَلى (أَفْعَل كَأَغْيَد) أَيْ كمَصدَرِهِ وهو غَيَدٌ، وماضِيهِ وهو غَيِدَ (وَ) نحو: (أَحْوَلا) أَيْ: مَصدرُهُ وهو حَوَلٌ، وماضِيهِ وهو حَوِلَ (وَإنْ يَبِنْ) أَيْ: يَظْهَر (تَفاعُلٌ) أَيْ: مَعناهُ وهو التَّشارُكُ (مِن)

أبو طالب

(قوله: كأغيد) هذا بالغينِ المعجمة، وهو من ينعس حتى يميل عنقه إلى أحد أطرافه، وجاء بمعنى دقيق المزاجِ، وهو أفعل وصفي؛ لكون كلّ من النّعاس ورقة المزاج عيباً؛ إذ الأول: غالباً في حال المرضِ، والثّاني: منشأ لتأذي صاحبِ هذا المزاجِ من أدنى المؤذيات.

الناصية

مِثالُ ذَلِكَ لِلْيَاء (غَيِدَ) فَمَصدَرُه بِفَتحِ الْيَاءِ، ومَاضِيه بِكسرِ الْيَاء، وَاسْمُ فَاعِلِهِ (أَغْيَد) فَهَذِهِ الْيَاءُ لَا تُقْلَبُ أَلِفاً، بَل تَبْقَى عَلَى حَالِهَا يَاءً.

ومِثَالُ ذَلِك لِلْوَاو (حَوِلَ) فمَصدَرُهُ بِفَتحِ الْوَاوِ، ومَاضِيهِ بِكَسرِ الْوَاو، وَاسْمُ فَاعِلِهِ (أَحْوَل)، فَهَذِهِ الْوَاوُ لَا تُقْلَبُ أَلِفاً (شيرازي).

(قوله: عَلَى فَعَل) أي: نحو: الغيدِ والحولِ.

(قوله: وَمَاض عَلَى فَعِلَا) نحو: غيد وحول.

(قوله: على أفْعَل) أي: صاحب وصف على أفعل.

(قوله: كأغيد) هو بالغينِ المعجمةِ: النّاعم البدن، ويقال في الأنثى غيداء وغادة. وإنما التزم تصحيحُ الفعلِ في هذا البابِ حملاً على أفعل، نحو: أحول وأعور؛ لأنه بمعناه، وحمل مصدر الفعلِ عليه في التّصحيح، واحترز بقوله: ذا أفعل من نحو خاف، فإنه فعل بكسرِ العينِ، بدليل أمن واعتل؛ لأن الوصفَ منه على فاعلٍ كخائفٍ لا على أفعل. والتّاسع: وهو مختصٌّ بالواو أن لا تكون عيناً لافتعلَ الدّال على معنى التفاعلِ، أي: التشارك في الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وَإن يَبِنْ... إلخ) كما سيأتي.

(قوله: وإن يبنْ... إلخ) يعني: إذا جاءَ الافتعالُ بمعنى التفاعل، أي: جاء بمعنى التشاركِ بين اثنينِ، وكان عين الافتعالِ واواً سلمت الواو ولم تنقلب ألفاً. وفي شرح (الأشموني) إذا كان افتعل واوي العينِ بمعنى تفاعل صحح حملاً على تفاعل؛ لكونِه بمعناه نحو: اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا. واحترز بقوله: وإن يبن تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل، فإنه يجب إعلاله مطلقاً نحو: اختان بمعنى خان، واجتاز بمعنى جاز، وبقوله: والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله، ولو كان دالاً على التّفاعلِ نحو: امتازوا وابتاعوا واستافوا، أي: تضاربوا بالسّيوف، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا؛ لأن الياءَ أشبهُ بالألفِ من الواوِ، فكانت أحقّ بالإعلالِ منها.

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ

لفظِ (افْتَعَلْ وَ) الحالُ أَنَّ (العَيْنَ واوٌ سَلِمَتْ) جوابُ إنْ (وَلَمْ تُعَلّ) كاجْتَوَرُوا بِمَعنى تَجاوَرُوا، بخِلافِ ما إذا لَم يَظهَر فيهِ التَّفاعُلُ كارْتابَ واقْتادَ، الأَصلُ: ارْتَيَبَ واقْتَوَدَ، وما إذا كانَتِ العَيْنُ ياء كابْتاعُوا.

(وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ) مُعتَلَّيْن في الكلمةِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: جَوَابُ إِنْ) أي: جوابُ إن الشرطية في قوله: (وإن يبن) يعني: إن يبن سلمت.

(قوله: ولم تعل) عطف على سلمت.

(قوله: كاجتوروا) بالجيمِ من المجاورةِ (واشتوروا) بالشِّين المعجمة من المشاورة؛ لأن حركةَ التاءِ في حكمِ السكونِ، (فإنه في معنى تجاوروا وتشاوروا)، فإن لم يدل على التفاعلِ، وجب إعلاله مطلقاً، نحو: اختان بمعنى خان، واختار بمعنى خار، (فأما الياءُ فلا يشترط فيها ذلك)، وهو الدلالة على التَّفاعلِ فتعل؛ (لقربها من الألف) في المخرجِ، (ولهذا أعلت في استافوا مع أن معناه تسايفوا) أي: تضاربوا بالسيوفِ؛ لأن الياءَ أشبهُ بالألفِ من الواوِ، فكانت أحقَّ بالإعلالِ منها، وإلى هذا الشَّرطِ أشار الناظم بقوله:

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

(تصريح). (قوله: الأصلُ ارْتَيَبَ واقْتَوَدَ) قُلِبَتِ الْيَاءُ والْوَاوُ أَلِفاً؛ لِعَدَمِ وُجُودِ مَعنى التَّشَارُكِ فيهما.

(قوله: كابْتَاعُوا) أصلُهُ (ابتيعوا) قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلِفاً؛ لأَنَّ عَدَمَ الْقَلبِ حُكْمٌ لِلْوَاوِ فَقَط.

(قوله: وَإِنْ لِحَرْفَيْن مُعتَلَّيْن... إلخ) أي: إذا اجتمع في الكلمةِ حرفا علة واوان، أو ياءان، أو واو وياء، وكلٌّ منهما يستحقُّ أن يقلب ألفاً؛ لتحركِه، وانفتاح ما قبله، فلا بدَّ من تصحيحِ إحداهما؛ لئلا يجتمعَ إعلالانِ في كلمةٍ، والآخر أحقُّ بالإعلالِ؛ لأن الطَّرف محل التَّغييرِ، فاجتماعُ الواوين نحو الحوى مصدر حَوِيَ إذا اسودَّ، ويدل على أن ألف الحوى منقلبةٌ عن واوٍ قولهم في مثناه حووان، وفي جمع أحوى: حُوّ، وفي مؤنثه حَوّاء، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث، وأصله حيي؛ لأن تثنيته حييان، فأعلت الياءُ الثَّانيةُ لما تقدَّم، واجتماعِ الواوِ والياءِ نحو الهوى، وأصله هوي فأعلت الياء، ولذلك صحّح في نحو: حيوان؛ لأن المستحقَّ للإعلالِ هو الواو، وإعلاله ممتنع؛ لأنه لام وليها ألف (أشموني).

(ذا الإعْلالُ اسْتُحِقّْ) بِأَنْ يُحرَّكَ كُلٌّ وانْفَتَحَ ما قَبلَه (صُحِّحَ أوّلٌ) وَأُعِلَّ ثانٍ كالجَوى والحَيا والهَوى (وَعَكْسٌ) وهو إعْلالُ الأوَّلِ وتَصحيحِ الثّاني ....

أبو طالب ___

....

الناصية ___

(**قوله: ذا الإعلال**) بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى اللامِ، وحذف ألف ذا إبقاء لما كان حذفها؛ لالتقاءِ السَّاكنين، وإن زال هذا الالتقاءُ بعد نقل حركة الهمزةِ إلى اللامِ، هذا ما ظهر لي فاحفظه فإنه نفيس (صبان).

(**قوله: بأَنْ يُحرَّكَ... إلخ**) فلو كان المستحقُّ للإعلالِ أحدهما، ولكن لزم من إعلاله إعلالُ الآخر لم يكن ذلك من توالي الإعلالين الممنوع، فلا إشكالَ في نحو معدي وعصي جمع عصا، وعتي مصدر عتا، قاله البعض (أشموني).

(**قوله: صُحِّحَ أوَّلٌ... إلخ**) وفي التَّصريح: صحت الأولى، (وأعلت الثَّانية نحو: الحيا والهوى والجوى) بالحاءِ المهملةِ المفتوحةِ، مصدر حوى إذا اسود)، والأصلُ فيهن الحيي والهوي والحوو؛ لأنه من الحوةِ، وهي سمرة الشفتين، فقلبتُ لامهن ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلو قلبت أعينهن ألفاً للعلة المذكورة، لتوالى إعلالان: إعلالُ العينِ، وإعلالُ اللام، ولزم اجتماع ألفين، فيجب حذف إحداهما؛ لالتقاءِ الساكنين، ثم تحذف الأخرى؛ لملاقاة التنوين عند التكبيرِ، فيصير الاسم المتمكّن على حرفٍ واحد، وهو ممتنع، فاقتصرنا على إعلال اللام؛ لأن محلَّ التغيير الطرف، والعين تحصنت بوقوعِها حشواً، وإلى ذلك أشارَ الناظم بقوله:

وَإنْ لِحَرْفَيْنِ ذا الإعْلالُ اسْتُحِقّْ .... صحح أول

(**قوله: كالْجَوى والْحَيَا والْهَوى**) أصل الثَّلاثةِ (جوي وحيي وهوي) ففي كلٍّ منها حرفان من حروفِ العلّةِ متحرّكانِ مفتوح ما قبلهما، فجوى مثلاً واوه متحرّك، وقبله الجيم مفتوح، وكذا ياؤه متحرّك، وقبله الواو مفتوح، فكلا الحرفين واجدان لشرائطِ الإعلال، لكن أعلّ الثّاني (الياء)، ولم يعلّ الأول (الواو).

وفي شرح (الشيرازي) أن (جَوَى) أصله (جَوَو) وَاوَانِ كلّ مِنهمَا متحرِّك وما قَبله مَفتوح، قُلِبَتِ الثَّانية أَلِفاً فَصارَ (جَوَى).

(حَيَا) (أصله (حَيَي) يَاءَانِ، كلّ مِنهمَا مُتحرِّك ومَا قَبله مَفتوح، قُلِبَتِ اليَاءُ الثَّانية أَلِفاً فصَارَ (حَيَا).

(هَوَى) أصلُهُ (هَوَي) وَاو ويَاء، كل مِنهمَا متحرِّك، وما قَبلَه مَفتوح، قُلِبَتِ الثَّانية وهي اليَاء أَلِفاً فصَارَ (هَوَى).

(**قوله: وَعَكس... إلخ**) إشارة إلى أنه ربما أعل فيما تقدَّم الأول، وصحح الثَّاني كما في نحو غاية أصلها غيية، أعلت الياء الأولى وصحت الثَّانية، وسهل ذلك كون الثَّانية لم تقع طرفاً، ومثل

(قَدْ يَحِقّ) كالغايَة والثّايَة.

أبو طالب

(**قوله: والثاية**) هذا بالثّاءِ المثلّثةِ أصلها ثوية، وهي حجارة يضعها الرّاعي عند متاعه، فيثوي عندها.

الناصية

غاية في ذلك ثاية، وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه، فيثوي عندها، وطاية وهي السَّطح والدكان أيضاً، وكذلك آية عند الخليل أصلها أيية، فأعلت العين شذوذاً؛ إذ القياس إعلالُ الثّانية، وهذا أسهل الوجوه كما قال في (التسهيل)، أما من قال أصلها أيية بسكونِ الياءِ الأولى، فيلزمه إعلال الياءِ السّاكنةِ، ومن قال: أصلها آيية على وزنِ فاعلةٍ، فيلزمه حذف العينِ لغير موجب، ومن قال: أيية كنبقة، فيلزمه تقديمُ الإعلالِ على الإدغامِ، والمعروف العكس بدليلِ إبدالِ همزة أئمة ياء لا ألفاً، والحادي عشر أن لا تكون عيناً لما آخره زيادة تختصُّ بالأسماءِ، وإلى هذا أشار بقوله: (وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ. . . إلخ) كما سيأتي (أشموني).

(**قوله: قد يحق**) أي: يثبت شذوذاً، وفي (التّصريح) وربما عكسوا، فأعلوا الأولى وصححوا الثّانية)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: . . . وعكس قد يحق (نحو آية في أسهل الأقوال) الستة، **أحدها**: أن أصلها أَيَيَة بفتح الياءِ الأولى كقصبة، فالقياسُ في إعلالِها أياة فتصحُّ العين، وتعل اللام، لكن عكسوا شذوذاً فأعلوا الياء الأول؛ لتحركِها وانفتاح ما قبلها دون الثّانيةِ، هذا قول الخليل. **الثّاني**: أن أصلها أَيْية بسكونِ العينِ كحيَّة، فأعلت بقلب الياء الأولى ألفاً اكتفاء بشرطِ العلةِ، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها، قاله الفراء وعزي لسيبويه، واختاره ابن مالكٍ، وقال في (التّسهيل): إنه أسهل الوجوهِ؛ لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطرِ العلةِ، وإذا كانوا قد عوّلوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو طائي، وسمع: اللهم تقبل تابتي وصامتي، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى؛ لأنه أثقل. **الثالث**: أن أصلها آيية كضاربةٍ، حذفت العين؛ استثقالاً لتوالي ياءين أولهما مكسورٌ، ولذلك كانت أولى بالحذفِ من الثّانيةِ، ونظيره في الحذفِ بالة الأصل بالية، قاله الكسائي، ورد بأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعِها بعد ألفٍ زائدةٍ في قولِهم: آي. **الرابع**: أن أصلَها أَيُية بضمِّ الياءِ الأولى، كسمرة، فقلبت العين ألفاً ورد بأنه ما كان يجبُ قلب الضمةِ كسرةً. **الخامس**: أن أصلها أيِية بكسر الياءِ، الأولى كبيقة فقلبت الياءُ الأولى ألفاً، ورد بأن ما كان كذلك يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ كحيي وحي. **السّادس**: أن أصلها أيية كقصبة كالأول إلا أنه أعلت الثّانية على القياسِ، فصارا أياة كحياة ونواة، ثم قدِّمت اللام على موطنِ العينِ فوزنها فلعة (تصريح).

(**قوله: كالْغَايَة والثّايَةِ**) الغاية أصلها (غيية) بفتحِ الياءينِ، والثاية بمعنى مأوى الغنمِ، أصلها (ثوَيَة) بفتحِ الواوِ والياءِ، أعلّ الأول، وصحّ الثّاني عكس ما ذكر.

وَعَـيْـنُ مَـا آخِـرَهُ قَـدْ زِيْـدَ مَـا   يَـخُـصُّ الاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَـسْـلَـمـا

(وَعَيْنُ ما آخِرَهُ قَدْ زِيدَ) فيهِ (ما يَخُصُّ الاسْمَ واجِبٌ أَنْ يَسْلَما) ....

أبو طالب

....

الناصية

هذا، وفي (شرح الشيرازي) كالغايةِ يَعني النِّهايَة (الثَّايَة) مَأْوى الْغَنَم، أصلُهُمَا (غَيَيٌ، وثَوَيٌ)، قُلِبَتِ الأُولى أَلِفاً، وإنْ كان الْقِيَاسُ أَنْ تُقْلَبَ الثَّانِيَةُ، وجَاءَ بِمِثَالَيْن أحدهمَا لِقَلبِ اليَاءِ، والثَّاني لِقَلبِ الْوَاو.

(قوله: **وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ.. إلخ**) أي: يجب سلامةُ عين اسمٍ زاد في آخره شيئاً من مختصّاتِ الاسمِ، وإن كان العين واجداً لشرائطِ الإعلالِ. وفي (الصبان): يمنع من قلب الواوِ والياء ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيناً لما في آخرِه زيادة تختصُّ الأسماء؛ لأنك بتلك الزِّيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلالِ، وهو الفعلُ، وذلك نحو: جولان وسيلان، وما جاء من هذا النوعِ معلاً عد شاذاً، نحو: داران وماهان، وقياسهما دوران وموهان، وخالف المبردُ، فزعم أن الإعلالَ هو القياسُ، والصَّحيح الأول، وهو مذهب سيبويه. وفي (التَّصريح) (لا يكون) إحدى الواو والياءِ (عيناً لما آخره زيادة تختصُّ بالأسماءِ) كالألف والنونِ وألفِ التأنيثِ، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وَعَـيْـنُ مَـا آخِـرَهُ قَـدْ زِيْـدَ مَـا   يَـخُـصُّ الاسْـمَ وَاجِـبٌ أَنْ يَـسْـلَـمـا

(فلذلك صحتا) أي: الواو والياء (في نحو: الجولان) مصدر جال يجول بالشيء؛ إذا طاف به، (والهيمان) مصدر هام على وجهه يهيم، إذا ذهب من العشقِ أو نحوه (والصَّوَرى) بفتح الصاد المهملةِ والواوِ، والراء المهملة اسم وادٍ، قاله الصغاني، وقال المرادي: اسم ماء، وخلا عنه (الصِّحاح والقاموس)، و(الحَيدى) بفتحِ الحاءِ المهملةِ، والياء المثناة التحتانية، والدال المهملة المائل، وحمار حيدى، أي: يعدل عن ظله لنشاطه؛ لأن الاسمَ بزيادةِ الألفِ والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلالِ هو الفعل. (وشذَّ الإعلال في ماهان، وداران) والأصل موهان ودوران، هذا قول سيبويه والمازني. وزعم المبرِّدُ أنَّ القياس فيما كان مختوماً بألفٍ ونون الإعلال، وإن ماهان وداران لا شذوذَ فيهما، وأن تصحيح الجولانِ والهيمان شاذ؛ لأن الألف والنون لا يخرجانِ الاسم عن مشابهةِ الفعلِ؛ لكونهما في تقدير الانفصالِ. قال الفارسي: ويؤيده قولهم في زعفران: زعيفران، فبقيا في التَّصغيرِ ولم يحذفا، وقيل: لما صحَّح النزوان والغليان وحرف العلةِ لام. واللام محل التغييرِ صحح العين في بعضِ المواضعِ كالجولان؛ إذ العين أولى بالتَّصحيح من اللام. وذهب الأخفشُ إلى أن تصحيحَ ما فيه ألف التأنيثِ المقصورةِ كصورى شاذٌ لا يقاس عليه؛ لأنَّ هذه الألف في آخرِ الاسم لفظاً، كألف

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إِذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

مِنَ الإعلالِ كالهَيَمَان والجَوَلان والحَيَدى والصَّوَرى (وقَبْلَ با اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إذا كانَ مُسَكَّناً) سَواءٌ كانا في كلمةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ ....

أبو طالب

(**قوله: كالهيمان**) من هام يهيمُ إذا أحبَّ.

(**قوله: والحيدى والصورى**) وهذانِ كلاهما بمعنى الميلِ.

الناصية

اتصلت بفعلِ دالة على التثنيةِ نحو فعلا، لم تخرجه هذه الزيادة عن صورةِ فعل، ومذهب سيبويه وأتباعه أن تصحيحَ هذا النوعِ قياسٌ؛ لأنَّ ألف التأنيثِ مختصةٌ بالاسمِ فهي كالألفِ والنونِ في الطوفانِ، ويترتب على القولين ما إذا بنيت من القول أو البيع اسماً على وزنِ جمزى فعلى، قول الأخفشِ تقول: قالى وباعى، وعلى قولِ سيبويه تقول: قولي وبيعي؛ لأن تصحيحَ نحو صوري عنده قياس.

(**قوله: كالْهَيَمَان والجَوَلَان**) الهَيَمَان هو المحِبّ أَوِ الْعَطْشَان، (والْجَوَلَان) الَّذي يَجُولُ وَيَذْهَبُ وَيَرْجِعُ بِسُرعَة، لم يقلب الياء في الأولِ والواو في الثَّاني مع تحرّكِهما وانفتاح ما قبلهما؛ لزيادةِ الألفِ والنونِ، وهما من زياداتِ الاسمِ خاصّة (شيرازي) و(دشتي).

(**قوله: والحَيَدَى**) يُقَالَ لِلنَّشِطِ (والصَّوَرَى) لِمَاءٍ مَخْصُوص، وهَذَانِ زيدَ في آخرهما الألف المقصورة، وهي من خواصِّ الاسم؛ لِذَلِكَ لَم تُبْدَلِ الْيَاء والوَاو في هَذِهِ الأَمثلةِ الأَربعةِ إلى الأَلِفِ، مَعَ تَحركهِمَا وانْفِتَاحِ مَا قَبلِهِمَا (شيرازي).

(**قوله: وَقَبْلَ با اقْلِبْ مِيماً... إلخ**) يعني: إذا وقع قبل الباء نون ساكنة، فاقلب النون ميماً سواء كان النّون والباء في كلمةٍ واحدةٍ، أو كان النون في كلمةٍ والباء في أخرى.

(**قوله: وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ ميماً النُّونَ... إلخ**) أي: تبدل النون الساكنة قبل الباء ميماً، وذلك لما في النُّطق بالنون الساكنةِ قبل الباءِ من العسر؛ لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدةِ الباءِ، وإنما اختصت الميم بذلك؛ لأنها من مخرجِ الباءِ، ومثل النون في الغنةِ، ولا فرق في ذلك بين المنفصلةِ والمتصلة، وقد جمعهما في قوله: (كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا) أي: من قطعك فألقه عن بالكِ واطرحه، وألف انبذا بدلٌ من نونِ التوكيدِ الخفيفة.

هذا، وكثيراً ما يعبرون عن إبدالِ النونِ ميماً بالقلبِ، كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدالِ لما عرفت أول البابِ، من أن القلبَ اصطلاحاً، إنما يكون في حروفِ العلةِ أو الهمزة.

وفي (التَّصريح) (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين: سكونها ووقوعها قبل الباءِ) الموحدةِ (سواء كانتا في كلمةٍ أو كلمتين)، فالأول (نحو: ﴿ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢]) (و) الثَّاني نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

(كَمَنْ بَتَّ انْبِذا) أيْ: مَن قَطَعَكَ اطْرَحه.

فصل: في نَقْلِ حَرَكة المُتحرِّكِ المُعتَلِّ إلى السّاكِنِ الصَّحيحِ. (لِساكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْريكَ

أبو طالب

(**قوله: أي: من قطعك اطرحه**) أي: من قطعَك بإفشاءِ أسرارك فلا تصاحبه.

الناصية

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إذا كَانَ مُسَكَّناً..........

وإنما أبدلت الميم من النونِ قبل الباء؛ لأنَّ النطقَ بالنون الساكنةِ قبل الياء عسر؛ لاختلاف مخرجيهما مع منافرةٍ؛ لأنَّ النون وغنتها تشبه الباء، فإذا وقعت النونُ ساكنة قبل الباء قلبت ميماً؛ لأنها من مخرج الباء وكالنون في الغنةِ.

(**قوله: كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا**) فيقلب في التلفظِ نون (من)؛ لوقوعِ باء (بتّ) بعدها فيقال ممبت، وكذا نون (انبذا)، فيقال (امبذ)، والأول مثال؛ لوقوعهما في كلمتينِ، والثّاني في كلمة. وفي شرح (الشيرازي) الشاهد في نُونَي (مَنْ) وَ(انْبِذَا) ففي التلفظ يقرأ هكذا (ممبت امبذا) و(من بت) مثال لكون النون والباء في كلمتين و(انبذا) مِثَال لكونهما في كلمةٍ واحِدَةٍ.

(**قوله: في نَقْل حَرَكةِ الْمُتحرِّك... إلخ**) اعلم أن نقلَ حركة حرف العلةِ إلى الساكنِ الصَّحيحِ قبله في أربعِ مسائل، **إحداها**: أن يكون حرف العلةِ عين فعلٍ، وذكرها بقولِه لساكن صحّ... إلخ. **الثّانية**: أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنِه دون زيادته أو عكسه، وذكرها بقوله: ومثل فعل... إلخ. **الثّالثة**: أن يكون عين إفعال أو استفعال، وذكرها بقوله: وألف الإفعال... إلخ. الرابعة: أن يكون عين مفعولٍ، وذكرها بقوله: وما لأفعال... إلخ.

(**قوله: لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُل التّحْريكَ مِنْ... إلخ**) أي: إذا كان عين الفعل واواً أو ياء وقبلهما ساكن صحيح، وجب نقل حركة العين إليه؛ لاستثقالِها على حرفِ العلةِ، نحو: يقوم، ويبين، الأصل يقوم ويبين بضمِّ الواو وكسر الياء، فنقلت حركة الواوِ والياءِ إلى الساكنِ قبلهما، وهو قاف يقوم، وباء يبين، فسكنت الواو والياء. ثم اعلم أنه إذا نقلت حركةُ العين إلى السّاكنِ قبلها، فتارة تكون العين مجانسة للحركةِ المنقولةِ، وتارة تكون غير مجانسةٍ: فإن كانت مجانسةً لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقلِ، وذلك مثل ما تقدَّم، وإن كانت غير مجانسةٍ لها أبدلت حرفاً يجانس الحركة كما في نحو: أقام وأبان، أصلهما: أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى السّاكنِ بقيت العين غير مجانسةٍ لها، فقلبت ألفاً؛ لتحركها في الأصلِ، وانفتاح ما قبلها، ونحو: يقيم أصله يقوم، فلما نقلت الكسرة إلى الساكنِ بقيت العين غير مجانسةٍ لها، فقلبت ياء؛ لسكونِها وانكسار ما قبلها، ولهذا النقلِ شروطٌ: **الأول**: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً، فإن كان حرف علةٍ لم ينقل

مَـا لَـمْ يَـكُـنْ فِـعْـلَ تَـعَـجُّـبٍ وَلَا كَـابْـيَـضَّ أَوْ أَهْـوَى بِـلَامٍ عُـلِّـلَا

مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ) وأَقِم وأَقامَ، والأصلُ أَبْيِنْ وأَقْوِمْ وأَقْوَمَ ....

أبو طالب

....

الناصية

إليه، نحو: قاولِ بايع وعوق وبين، وكذا الهمزةُ لا ينقل إليها نحو: يأيس مضارع أيس؛ لأنها معرضةٌ للإعلالِ بقلبها ألفاً، نصّ على ذلك في (التّسهيل). وإنما لم يستثنها هنا؛ لأنّه قد عدها من حروفِ العلةِ، فقد خرجت بقوله: صح. **الثّاني**: أن لا يكونَ الفعلُ فعل تعجبٍ، نحو: ما أبين الشيء وأقومه، وأبين به، وأقوم به، حملوه على نظيرِه من الأسماءِ في الوزنِ والدّلالة على المزيةِ، وهو أفعل التفضيلِ. **الثّالث**: أن لا يكون من المضاعفِ اللام نحو: ابيضّ واسودّ، وإنما لم يعلوا هذا النّوع؛ لئلا يلتبس مثال بمثالٍ، وذلك أن ابيض لو أعل الإعلال المذكور لقيل فيه باضّ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضةِ، وهي نعومةُ البشرةِ. **الرابع**: أن لا يكون من المعتلِّ اللام نحو: أهوى، فلا يدخله النّقل؛ لئلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشُّروط الثّلاثةِ أشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ... إلخ) كما سيأتي بيانه (أشموني).

(قوله: انقل التحريك) أي: أثره، وهو الحركة.

(قوله: ذي لين) أي: أو همزة، كما سيأتي في الشرحِ.

(قوله: كابن) فعل أمر، أصله أبين نقلت حركة الياء إلى الباءِ الموحدةِ، وحذفت الياء؛ لالتقائها ساكنة مع النونِ، وهذا العملُ مع زيادةٍ في نحو قل، والأصل أقول؛ نقلت ضمة الواو إلى القافِ، وحذفت همزة الوصل؛ للاستغناءِ عنها بالحركةِ والواو؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ.

(قوله: الأَصْلُ... إلخ) ففي (أبين) نقل الكسرة من الياءِ إلى الباء، فالتقى الساكنان الياء والنون، فحذف الياء، فصار أبن، وفي (أقوم) نقل الكسرةِ من الواوِ إلى القافِ، ثم حذف الواو؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ فصار: أقم.

وفي (شرح الشيرازي) (أَبِن، وأَقِم) أصلُهمَا (أَبْيِن، وأَقْوِم) عَلَى وَزنِ أَكْرِم - فِعل الأمر - و(أَقَامَ) أصله (أَقْوَم) عَلَى وَزنِ (أَكْرَم) فِعل الْمَاضي.

ففي (أَبْيِن) كانتِ الْيَاءُ متحركةً وهي حَرفُ عِلَّةٍ، نَقَلْنَا كَسرةَ اليَاءِ؛ لأَنَّهَا حَرف عِلَّة - إلى الْبَاء، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ: اليَاءُ والنُّونُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ (أَبِن).

وهَكَذَا (أَقْوِم) الْقَافُ حرفٌ صَحيحٌ سَاكِنٌ، والْوَاوُ حَرفُ عِلَّةٍ مَكسورةٍ نَقَلْنَا كَسرتَهَا إلى الْقَاف، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَان: الْوَاوُ والْمِيمُ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ (أَقِم).

وكذَلك (أَقْوَمَ) نَقَلْنَا فَتحة الْوَاوِ إلى الْقَافِ، فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ الْمفتوحُ مَا قَبلَهَا أَلِفاً، فَصَارَ (أَقَامَ).

بِخلافِ ساكِنٍ اعْتُلَّ كبائِع، ثُمَّ هذا (ما) دامَ (لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبِ) كما أَقْوَمَهُ وأَقْوِمْ بِهِ (وَلا) مُضاعَفاً (كَابْيَضَّ أَوْ) نَحو: (أَهْوى) مِمّا هو (بِلامٍ عُلِّلا) فَإِنْ كانَ فَلا نَقْلٌ، حَمْلاً لِلأَوَّلِ عَلى

أبو طالب

(**قوله: من البضاضة**) هي بالفارسية (بارك بوست شدن) وكذا أسود مثلاً يلتبس بساد من السدو بالجملةِ، هذا الالتباسُ واقعٌ في أكثرِ المواردِ، فحمل الأقل على الأكثر، ومنع الإعلال في الكلِّ.

الناصية

(**قوله: بِخِلَافِ سَاكِن... إلخ**) أي: بخلافِ ما إذا كان السَّاكن الذي قبل اللينِ حرف علّةٍ، كألف بايع، فلا ينقل حركة الياء في الألفِ. وفي (التصريح) (يمتنع النقل إن كان السَّاكن معتلاً نحو: بايع) وطاوع (وعوق، وبين) بتشديدِ الواوِ والياءِ، أما نحو بايع وطاوع فلا السَّاكن قبل الياءِ والواو وهو الألفُ لا يقبل الحركة، وما نحو عوق وبين، فلأن تقل حركة الواو والياء إلى الواوِ والياء يوجب قلبهما ألفين؛ لتحركِهما، وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنانِ، فإن حذفت الأول قلت عوق وبين، وإن حذفت الثَّاني قلت عاق، وبان، فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباسِ ترك، وهذا مفهوم من قولِ النَّاظمِ لساكنٍ صح.

(**قوله: كَبَائِع**) فَلا تنقل كَسرة الْيَاءِ إلى السَّاكِنِ قَبلَهَا، وهي الأَلِف؛ لأَنَّ الأَلِفَ أيضاً حَرفُ عِلَّةٍ.

(**قوله: كَمَا أَقْوَمَهُ وأَقْوِمْ بِهِ**) هَاتَانِ صِيغَتَانِ لِلتَّعَجُّب، على وَزنِ (مَا أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ بِه).

(**قوله: وَلَا مُضَاعَفاً**) كَأبيض فَلَا تَنقُل فَتحةَ الْيَاءِ إِلى الْبَاءِ السَّاكِنَةِ قَبلَهَا، وزاد في (التَّسهيل) شرطاً آخر، وهو أن لا يكون موافقاً لفعِل الذي بمعنى افعل، نحو: يعور ويصيد مضارعاً عور وصيد، وكذا ما تصرف منه نحو: أعوره الله، وكأنه استغنى عن ذكره هنا يذكره في الفصل السَّابق في قوله: **وصح عين فعل وفعلا ذا أفعل**. فإن العلة واحدة.

(**قوله: أَوْ نَحو أَهْوَى**) لامُهُ حَرفُ عِلّةٍ وهي الْيَاء، فلا تُنْقَلُ فَتحةُ الْوَاوِ إِلى الْهَاءِ الساكِنِ قَبلَها.

(**قوله: بلام عللا**) أي: حكم بأنه حرف علة قال ابن غازي إنما قال بلام عللا؛ لئلا يظن خصوص افعل، فيخرج استهوى ونحوه.

(**قوله: فإن كَانَ... إلخ**) أي: فإن كان فعل تعجّبٍ أو مضاعفاً، أو معتّل عين، فلا نقل لحركة من لين إلى حرفٍ صحيحٍ.

(**قوله: فَلَا نقل**) نحو: (ما أبينه وأبين به) في اليائي، (وما أقومه وأقوم به) في الواوي؛ لأنهم حملوه في التصحيح على نظيرِه من الأسماءِ في الوزنِ والدلالة على المزيةِ، وهو اسم التفضيل، نحو: هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (تصريح).

(**قوله: حَمْلاً لِلأَوَّلِ... إلخ**) يعني كما أن في أفعل التفضيل مثل أعند لا ينقل حركة اللين إلى الصَّحيحِ الساكن، فكذا فعل التَّعجب؛ لتشابههما فيحمل أحد المتشابهين على الآخرِ (دشتي).

ومِــثْــلُ فِــعْــلٍ فِــي ذَا الاِعْــلَالِ اسْــمُ ضَــاهَــى مُــضَــارِعــاً وَفِــيــهِ وَسْــمُ

شِبْهِهِ أَفْعَلَ التَّفضيلِ، وصَوْناً لِلثّاني عَنِ الْتِباسِهِ بِباضَّ مِن البَضاضَةِ لِحذفِ أَلِفِهِ لِلاستِغناء بِتَحريكِ الباء، ولِلثّالِثِ عَن تَوالي الإعْلالِ.

(وَمِثْلُ فِعْلٍ في ذا الاعْلالِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: عَن الْتِبَاسِهِ ببَاضَّ) (واسوادَّ) بتشديدِ الضادِ والدالِ، فلا يعل؛ لئلَّا يلتبس مثال بمثال؛ لأن ابيض لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفاً فيصير أباض، ثم تحذف الهمزة؛ لكونِها همزة وصل؛ لعدمِ الحاجة إليها؛ لتحركِ ما بعدها فيصير باضَ، فيظن أنه اسم فاعل من البضاضةِ، وهي نعومة البشرةِ، وكذلك يلتبس اسود بساد من السدِّ. وفي (حاشية الدشتي) لأن (ابيضّ) المضاعف إذا نقل حركة يائه إلى الباءِ يقلب الياء ألفاً؛ لانفتاح ما قبله، حينئذ فيصير (اباضّ)، وبحركة الباءِ يستغنى عن الألفِ (الهمزة) فيصير (باضّ)، فيلتبس بباضّ اسم الفاعلِ من البضاضةِ و(البضاضة) العطاء القليل (دشتي).

(قوله: لحذف ألفه... إلخ) في (شيرازي) لأنَّ الأَلِفَ الَّتي قبلها مَفتوح تُحْذَف، فيصير (بَضَّ)، والبَضَاضَة بِمَعنى صَيْرُورةِ الْجِلْدِ رَقيقاً، بِحَيثُ يُدْمَى بِأَدْنَى خَدْشٍ.

(قوله: لِحذفِ أَلِفِهِ) الصَّحيح (لحذف همزته). (دشتي).

(قوله: لِلْاستِغْنَاء بتَحريكِ الْبَاء) في (ابيضّ).

(قوله: ولِلثَّالِثِ عَن تَوالي الإعْلَالِ)؛ لأن (أهوى) أعلّ لامه وقلب ياؤه ألفاً، فإذا أعلّ عينه (الواو) أيضاً توالي إعلالانِ وهو ثقيل أو قبيحٌ، فلذا حذر عنه.

(قوله: وللثَّالِثِ... إلخ) لئلا يتوالى إعلالان إعلال العين، وإعلال اللام وإلى استثناء هذه الثَّلاثة أشار النَّاظم بقوله: ما لم يكن فعل تعجب ولا كأبيض، أو أهوى بلام عللا، فَأَصلُهُ (أَهْوَى) بِفَتحِ الْيَاءِ، فَأُعِلَّتِ الْيَاء، وانْقَلَبَتِ إلى الألِفِ؛ لانْفِتَاحِ مَا قَبلهَا، فَلَو نَقَلنَا فَتحةَ الْوَاو إلى الْهَاءِ، لَزِمَ قَلْبُهَا أَلِفاً؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبلهَا، فَيَجتمِع إعلَالَان، ويَصيرُ في القِرَاءة (أهاا) (شيرازي).

(قوله: مِثلُ فِعل... إلخ) أي: الاسمُ المضاهى للمضارعِ، وهو الموافق له في عددِ الحروفِ والحركاتِ، يشارك الفعل في وجوبِ الإعلالِ بالنقلِ المذكورِ، بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعلِ، فاندرج في ذلك نوعان: **أحدُهما**: ما وافق المضارع في وزنِه دون زيادته كمقام، فإنه موافق للفعل في وزنِهِ فقط، وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس مَن قبيلِ الأفعالِ، وهي الميم فأعل،

وهو النَّقْلُ المُعقبةُ القَلبِ (اسمُ ضاهى مُضارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ) أيْ عَلامَةٌ مِن عَلاماتِهِ ....

أبو طالب

....

الناصية

وكذلك نحو: مقيمٍ ومبينٍ، وأما مَدْيَن وَمَرْيَم فقد تقدَّم أن وزنهما فعلل لا مفعل، وإلا وجب الإعلال، ولا فعيل لفقده في الكلامِ. ولو بنيت من البيعِ مفعلة بالفتح قلت: مباعة أو مفعلة بالكسر، قلت: مبيعة أو مفعُلة بالضمِّ، فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضاً، وعلى مذهبِ الأخفشِ تقول: مبوعة، وقد سَبق ذكر مذهبهما. والآخر ما وافق المضارع في زيادتهِ دون وزنه كأن تبنى من القولِ، أو البيعِ اسماً على مثالِ تِحْلِئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام، فإنك تقول تقيل وتِبيع، بكسرتين بعدهما ياءً ساكنة، وإذا بنيت من البيعِ اسماً على مثال تُرْتُب، قلت: على مذهب سيبويه تَبيع بضمٍّ فكسر، وعلى مذهبِ الأخفشِ تُبْوع، فالوسم الذي امتاز به هذا النوع عن الفعلِ هو كونه على وزنٍ خاصٍّ بالاسمِ، وهو أن تفعلا بكسرِ التاءِ، وضمها لا يكون في الفعلِ ولذلك أعل، أو ما شابه المضارعِ في وزنه وزيادته أو باينه فيهما معاً، فإنه يجب تصحيحه: فالأول نحو ابيضَّ واسودَّ؛ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلاً، وأما نحو يزيد علماً، فمنقول إلى العلمية بعد أن أعلَّ إذ كان فعلاً والثَّاني كمخيط، هذا هو الظَّاهر، وقال النَّاظم وابنه: حق نحو مخيطٍ أن يعل؛ لأن زيادته خاصه بالأسماءِ، وهو مشبه لتعلم أي: بكسر حرفِ المضارعةِ في لغةِ قوم لكنه حمل على مخياطٍ لشبهه به، لفظاً ومعنى، انتهى. وقد يقال: لو صح ما قالا للزمَ أن لا يعل مثال تحلئ؛ لأنه يكون مشبهاً لتحسب في وزنه وزيادته، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرا لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعةِ فقط. وقد أشارَ إلى هذا الثَّاني بقوله: (وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ... إلخ كما سيأتي) (أشموني).

(قوله: وهو النَّقْلُ) أيْ: نقل حَرَكَةِ حرفِ الْعِلّة، ثم قَلْبُ حَرفِ الْعِلّة، وفي (الدشتي) كنقل فتحة الواو في أقوم ثمّ قلبه ألفاً.

(قوله: اسمٌ ضَاهى... إلخ) أي: الاسم الّذي يشبه الْفِعل المضارعَ إمّا في الْوزنِ فقط، أَوْ في زِيَادَةِ الْيَاءِ، أوِ التَّاءِ، أوِ الأَلِفِ، أوِ النُّونِ فَقَط، لَا فيهِمَا مَعاً، هَذَا الاسمُ إذَا كانَتْ عَيْنُهُ حَرفَ عِلَّةٍ مُتحركَةٍ، وكَانَ قَبلَهَا حَرفٌ صَحِيحٌ وسَاكِن، تُنْقَلُ الْحَرَكَةُ إلى السَّاكِنِ.

(قوله: ضاهى مضارعاً) إنما اشترط في إعلالِ الاسمِ مشابهته للمضارعِ من وجه؛ لأن الفعلَ هو الأصلُ في الإعلالِ، فلا يحمل عليه فيه إلا إذا أشبهه من وجهٍ، واشترط مخالفته له من وجهٍ؛ لدفع التباسه به الحاصل على تقديرِ إعلالِ الاسمِ، مع المشابهة من كلِّ وجهٍ.

(قوله: وفيه وسم) أي: علامة يمتاز بها عن المضارعِ (صبان).

إمّا وَزْنُهُ أَوْ زِيادَتُهُ كتِبِيع ....

أبو طالب

(**قوله: كتِبِيع**) هذا بكسرِ التاءِ مثال لما فيه علامة الزِّيادة فقط، وهو اسمٌ للبقرِ الذي مضى عليه سنة ودخل في الثَّانية.

الناصية

(**قوله: إمّا وزْنُهُ... إلخ**) أي: أما في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه، فالأولُ) وهو المشبه في الوزنِ دون الزيادةِ (مقام)، فإنه مشبه ليعلم في الوزنِ دون الزيادةِ، (وأصله) قبل الإعلالِ، (مقْوَم) بفتحِ الواوِ وسكون القافِ، (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو إلى السَّاكنِ الصحيحِ قبلها، وهو القافُ، (وقلبوا) الواوَ ألفاً؛ لتحركِها الأصلي، وانفتاح ما قبلها الآن، (والثَّاني) وهو المشبه في الزيادةِ دون الوزنِ، (كأن تبنى من البيع، أو من القول اسماً على مثالِ تِحْلِئ بكسر التاء) الفوقانية، وسكون الحاء المهملة وكسر اللامِ، (وبهمزة بعد اللام) القشر الذي على وجهِ الأديمِ، مما يلي منبت الشعرِ، (فإنك تقول) بعد الإعلالِ (تبيع بكسرتين) متواليتين (بعدهما يا) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسرِ أوله، وسكون ثانيه، وكسر ثالثه، نقلت كسرة الياء التَّحتانية إلى الباء الموحدةِ، (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة، (وهذه الياء) السَّاكنة (منقلبة عن الواو)، وأصله تقول بكسرِ أوله وسكون ثانيه، وكسر ثالثه، فنقلت كسرة الواوِ على القافِ، فقلبت الواو ياءً؛ (لسكونِها بعد الكسرة) فإعلاله بالنقلِ والقلبِ، وإعلالٌ تبيع بالنقل فقط، وإنما كان تبيع وتقيل موافقين للفعلِ في زيادتهِ دون وزنه؛ لأنَّ في أولهما الياء؛ ولأن فعللاً بكسر الأولِ والثالثِ من الأبنية المختصةِ بالأسماءِ، (فإن أشبهه في الوزنِ والزيادة معاً، أو باينه فيهما معاً وجب التصحيح) ليمتازَ عن الفعلِ.

هذا وفي (حاشية الدشتي) فعلامة المضارع تتحقّق بأحدِ أمرين وزن المضارعِ، وزيادة المضارعِ يعني زوائد (أتين).

(**قوله: كتِبِيعٍ**) بكسر التاءِ والباءِ وسكون الياء، واعلم أنّ تبيع بهذا الوزنِ، إنّما هو بعد إجراء الإعلال المذكور عليه، فقوله مثال تِحْلِئ بسكون الحاءِ وكسر اللام، مراده أنه مثال تحلئ قبل الإعلال، لا مثاله بوزنه الفعلي، وتبيع مثال لزيادةِ المضارعِ وهي التاء لا لوزنِهِ؛ لعدم وجودِ مضارعِ مكسورِ الأولِ. هذا، وفي (شرح الشيرازي) هذا مِثالٌ لِمَا فيه عَلَامَةُ الزِّيَادَةِ فَقَط، وهي التَّاء في أوّلِهِ، وهو بِكَسر التّاءِ والباءِ، أصله بِسُكُونِ الْبَاءِ، وكَسرِ اليَاءِ، فَنُقِلَت كَسرةُ الياءِ إلى الْبَاءِ؛ لأنَّه حَرفٌ صَحيحٌ وسَاكِن، فَصارَ بِكسرِ التَّاءِ، والْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، و(تِحْلِئ) بالْخَاءِ الْمُعجَمَةِ على وَزنِ (زِبْرِج) قيل: إنّه الإبِلُ إذَا حَزنَت مِن غَيرِ عِلَّةٍ. وَ(تِبِيع) يُقَالُ لِلْبَقَرِ الَّذي أَكْمَلَ سَنَة، ودَخَلَ في السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِن عُمْرِهِ (شيرازي).

مِثالُ تِخْلِئٍ مِنَ البَيْعِ، أَصلُهُ تَبيع، ومُقام أَصلُهُ مُقْوَم بخلافِ الحاوي لِوَزْنِهِ وزِيادَتِهِ كأَبْيَض وأَسْوَدَ، وبِخلافِ غَيرِ المُضارِعَةِ كما قالَ: ....

أبو طالب

(**قوله: مثال تخلئ**) التخلئ بالخاءِ المعجمةِ، وآخره همزة كزبرج في الحركات، ولعلَّه اسمٌ لإبلٍ حزنت بلا علَّةٍ.

(**قوله: من البيع**) يعني: أن تبييع بكسرِ التاءِ اسمٌ مأخوذ من البيعِ لا من البيع حتى يكون تاؤه أصلياً.

(**قوله: ومُقام**) بضمِّ الميمِ، مثال لما فيه علامة الوزنِ فقط.

(**قوله: بخلاف غير المضارعة**) أي: غير الأسماءِ المشابهةِ بالفعلِ على نحو ما ذكر. والحاصلُ أنَّ الاسمَ المشابهَ للفعلِ في أحدِ الأمرين يعل، والمشابه له في كليهما وغير المشابه لا يعلان.

الناصية

(**قوله: مثَالُ تِخْلِئٍ مِنَ الْبَيْع**) فالتاء زائدة لا من التبعِ لتكون التاء أصلاً؛ ليخرج المثال عمّا نحن فيه.

(**قوله: أصلُهُ تِبْيع**) بكسرِ التاءِ وسكونِ الباءِ وكسر الياءِ، فنقل حركة الياءِ (حرف علّة) إلى الباءِ الصَّحيح (دشتي).

(**قوله: ومقام أصلهُ مُقْوَمٌ**) فنقل فتح الواو إلى القافِ، ثمّ قلب الواو ألفاً؛ لكونه موضع حركةٍ، ولانفتاح ما قبله. وفي (شرح الشيرازي) هَذَا مِثَال للاسْم الّذي فيه وزن الْفِعل الْمُضَارِع (مَقام، بِضَمِّ الْميم أصلُهُ (مُقْوَمٌ) عَلَى وَزنِ (يُكرَمُ) الْفِعلُ الْمجهول، فَنُقِلَت فَتحةُ الْوَاوِ على الْقَافِ السَّاكنه. ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ الْمفتوحُ مَا قَبلَهَا أَلِفاً، فَصَارَ (مُقَام) بِضَمِّ الْميم (شيرازي).

(**قوله: كأَبْيَضَ وأَسْوَدَ**) على وزنِ (أفعل)، وهما اسمانِ وصفانِ لا فعلان؛ لأنّ الكلامَ في خصوصِ الاسمِ لقوله: (اسم ضاهى...) وهما حاويان لوزنِ المتكلّم وحده من المضارعِ وزيادته أيضاً؛ لأن الهمزة في أولهما من زوائد المضارع. وفي (شرح الشيرازي) هما عَلى وَزنِ (أَعْلَم) الْمتكلمُ وَحدَه، فَفيهمَا زِيَادَةُ الْمُضَارع، وهي الألِف، وفيهمَا وَزنُ الْمضَارع؛ فَلَوْ كَانت تُنْقَلُ حَرَكَةُ اليَاءِ إلى الْبَاءِ، وحَرَكَةُ الْوَاوِ إلى السِّين لَقِيلَ (أَبَاض ـ وأَسَاد).

(**قوله: كابيض وأسود**) وصفين، فإنهما أشبها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعلا لقيل فيهما: أباض وأساد فيلتبسانِ بالفعل، ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال وجدنا من الأسماءِ ما أشبه الفعل في الوزنِ والزيادةِ معاً، ومع ذلك دخله الإعلال كيزيد علماً، فأشار إلى جوابه بقوله: (وأما نحن يزيد علماً فمنقول) من الفعليةِ، (إلى العلمية بعد أن أعلَّ إذ كان فعلاً) مضارعاً، لا أنه أعل بعد العلميةِ، ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه، فإن وزنه أفعل أعل في حال الفعلية، ثم سمي به، وأما من صرفه فهو عنده فعال، وليس من هذا الباب.

(**قوله: وبخِلاف غَير الْمُضَارعَةِ**) أي: بخلافِ الاسمِ الذي لا يُضاهي المضارع في الوزنِ والزيادةِ.

وَمِـفْـعَـلٌ صُـحِّـحَ كَـالـمِـفْـعَـالِ وَأَلِـفَ الإِفْـعَـالِ وَاسْـتِـفْـعَـالِ

(وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالمِفْعالِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وفي (التصريح) هو المباين في الوزنِ والزيادةِ معاً (نحو: مِخيط) بكسرِ الميم، فإنه مباينٌ للفعلِ في كسرِ أوله وزيادة الميمِ. (هذا) التوجيه (هو الظَّاهر)، ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعةِ لقلته، (وقال الناظم في (شرح الكافية)، (وابنه) في (شرح الخلاصة) واللفظُ له. (وكان حق نحو مخيط أن يعل؛ لأن زيادته) وهو الميم (خاصة بالأسماء وهو مشبه لنعلم، أي: بكسرِ حرفِ المضارعةِ في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط؛ لشبهه به لفظاً ومعنى. اهـ).

أما شبهه به لفظاً فواضحٌ، وأما شبهه به معنى، فلأنَّ كلاً منهما يكون آلة وصفة مقصوداً بها المبالغة كمعطر للكثير العطرِ، فسوى بينهما في (التَّصحيح)، (وقد يقال) من حيث البحث (أنه لو صح ما قال) أي: الناظم وابنه (للزم أن لا يعل مثال تخلئ؛ لأنه يكون مشبهاً لتحسب في وزنه) بكسرِ حرفِ المضارعة في اللغة المذكورة، (و) في (زيادته) وهي التاء، واللازم باطل، فالملزومُ مثله، (ثم) يقال على سبيلِ التنزلِ وإرخاء العنان (لو سلم أن الإعلالَ كان لازماً لما ذكرا) أي: الناظمُ وابنه من أن زيادته خاصةٌ بالأسماءِ، وهو مشبه لتعلم بكسرِ حرفِ المضارعةِ (لم يلزم) العرب (الجميع، بل) يلزم (من يكسرُ حرفَ المضارعةِ فقط) دون غيرهم، والجوابُ أن ما ذكره النَّاظم وابنه من أن علَّة التصحيح في مخيطِ الحملُ على مخياطٍ مرادهما أنه مقصورٌ منه كما جنحَ إليه الخليل، قال سيبويه سأله يعني: الخليل عن مفعل لأي شيء أتم، ولم لم يجر مجرى الفعل فقال: لأن مفعلاً إنما هو مفعال؛ لأنهما في الصِّفة سواء، وقد يعتوران لشيء واحد نحو مفتحٍ ومفتاحٍ، ومنسجٍ ومنساجٍ، ومقول ومقوالٍ، ثم قال سيبويه: وإنما أتمت لما زعمَ الخليل من أنها مقصورة من مفعالٍ أبداً. اهـ. وهذه العلة مطرودةٌ في لغةِ الجميعِ، ولا تنتقض بمثال تخلئ؛ لأنه ليس مبنياً على فعل كما قال المبرد، بل ذهب إلى تصحيحه، فأجاز تبيع، وتقول بالتَّصحيح، وإلى هذه المسألة أشارَ النَّاظمُ بقوله:

ومـثـلُ فِـعْـل فـي ذا الإعـلال اسْـمُ ضـاهـى مـضـارعـاً، وفـيـه وَسْـمُ

مفعل صحيح كالمفعال (تصريح). (**قوله: مِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ**) يعني أن مفعالاً لما كان مبايناً للفعلِ، أي: غير مشبه له في وزنٍ ولا زيادةٍ، استحقَّ التَّصحيح كمسواكٍ ومكيالٍ، وحمل عليه في التَّصحيحِ مفعل؛ لمشابهتهِ له في المعنى كمقولٍ ومقوالٍ، ومخيط ومخياطٍ، والظَّاهر ما قدمته من أن علَّةَ تصحيحِ نحو مخيط مباينته الفعل في وزنهِ وزيادته؛ لأنه مقصورٌ من مخياطٍ، فهو هو لا أنه محمولٌ عليه، وعلى هذا كثير من أهل التَّصريف (أشموني).

أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ والتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

كالمِقْوَلِ والمِسْوَاك.

(**وَأَلِفَ الإفعالِ وَاسْتِفْعالِ أَزِلْ لِذا الإعْلالِ**) كإقامَة واسْتِقامَة، الأَصْلُ إقْوام واسْتِقْوام، نُقِلَت حَرَكَةُ الواوِ إلى القافِ، فانْقَلَبَتْ أَلِفاً، فَالْتَقى ساكِنانِ فَفُعِلَ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: كالْمِقْوَلِ والْمِسْوَاك**) يعني هذانِ الوزنانِ لا يجري عليهما الإعلال من نقلٍ أو قلبٍ إن كانا معتلّين، فَلَو أُعِلّا لَقيلَ (الْمِقَال، والْمِسَاك). و(الْمِقْوَل) اسمُ اللِّسان، وَ(الْمِسوَاك) عُودُ شَجَرِ الأَرَاكِ الَّذي يُسْتَاكُ بِه.

(**قوله: وَألف الإفْعَالِ وَاسْتِفْعَال... إلخ**) أي: إذا كان المصدر على إفعالٍ، أو استفعالٍ، مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلالِ، فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفاً؛ لتجانسِ الفتحةِ فيلتقي ألفانِ، فتحذفُ إحداهما؛ لالتقاءِ السَّاكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القافِ، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركِها في الأصلِ، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفانِ، الأولى بدل العينِ، والثَّانية ألف إفعال واستفعال، فوجب حذفُ إحداهما. واختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهبَ الخليلُ وسيبويه إلى أن المحذوفةَ ألف إفعالٍ واستفعال؛ لأنها الزَّائدة، ولقربها من الطَّرف؛ ولأن الاستثقالَ بها حصل، وإلى هذا ذهب النَّاظم، وذلك قال: وألف الإفعال واستفعالٍ أزل. وذهب الأخفشُ والفراء إلى أن المحذوفة بدل عينِ الكلمةِ، والأول أظهر. ولما حذفت الألفُ عوض عنها تاء التَّأنيثِ فقيل: إقامةٌ واستقامة.

هذا وقد وردَ تصحيحُ إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظٍ: منها أعول إعوالاً، وأغيمت السَّماء إغياماً، واستحوَذ استحواذاً، واستغيل الصبي استغيالاً، وهذا عند النُّحاة شاذٌّ يحفظ ولا يقاسُ عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاسُ عليها. وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العربِ تصحيحُ أفعل وقام واستفعل تصحيحاً مطرداً في البابِ كله. وقال الجوهري في مواضع أخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة. وذهب في (التَّسهيل) إلى موضعٍ ثالث، وهو أن التَّصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، وأرادَ بذلك نحو: استنوق الجمل استنواقاً، واستتيست الشاة استتياساً: أي: صار الجمل ناقة، وصارت الشاة تيساً، وهذا مثل يضربُ لمن يخلط في حديثِهِ، لا فيما له ثلاثي نحو: استقام. انتهى (أشموني).

(**قوله: فَالْتَقَى سَاكِنَانِ**) وهما أَلِفَان، فَحُذِفَت أَلِفُ الإِفْعَالِ والاستفعال، وبَقِيَتِ الأَلِف الْمنقلبةُ عَنِ الواوِ، واختلف النحويون في المحذوفة، (والصَّحيح أنها الثَّانية؛ لزيادتِها، وقربها من الطَّرفِ)،

وَمَـا لإِفْـعَـالٍ مِـنَ الـحَـذْفِ وَمِـنْ نَـقْـلٍ فَـمَـفْـعُـولٌ بِـهِ أَيْـضـاً قَـمِـنْ

ما ذُكِرَ، ثُمَّ أُلْحِقَتِ التّاءُ كَما قالَ: (وَالتا ٱلْزَمْ عِوَضْ) مِنَ الأَلِفَ (وَحَذْفُها بِالنَّقْلِ نادِراً عَرَضْ) وتَقَدَّمَ ذلِكَ في أَبْنِيَةِ المَصادِرِ.

(وَما لإِفْعالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ ....

أبو طالب

....

الناصية

وحصول الاستثقالِ بها، وإليه ذهب الخليل وسيبويه، واختار النَّاظم، وذهب الأخفشُ والفراءُ إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمةِ.

(قوله: مَا ذُكِرَ) من النقلِ والقلبِ والحذفِ.

(قوله: ثُمَّ أُلْحِقَتِ التَّاء) الدَّالة على التَّأنيثِ.

(قوله: وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ) مِنَ الألِفِ المحذوفة سواء قلنا: إنها الأولى أو الثَّانية، ولكن المعهود في التاء أنها تعوضُ من الأصولِ، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش، (فيقال إقامة واستقامة، وقد تحذفُ) التاء التي جعلت عوضاً، فيقتصر في ذلك على ما سمع، ولا يقاس عليه كقوله: أراه إراءً، وأجابه إجاباً، حكاهما الأخفشُ، ويكثر ذلك مع الإضافةِ، نحو ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] والأصلُ وإقامة الصلاةِ، فحذفت التاء؛ لسدِّ الإضافةِ مسدَّها، ولمشاكلةِ إيتاء الزكاةِ، وإلى هذه المسألة أشارَ النَّاظم بقوله:

وَأَلِـفَ الإِفْـعَـالِ واسْـتِـفْـعَـالِ ....

أَزِلْ لِـذا الإِعـلالِ والـتّـا الْـزَمْ عِـوَضْ وحَـذْفُـهـا بـالـنَّـقْـلِ رُبَّـمـا عَـرَضْ

(تصريح) (قوله: عوضٌ) حالٌ من التاءِ، ووقف عليه بالسكونِ بإسقاط الألفِ على لغةِ ربيعة.

(قوله: وَحَذْفهَا بالنَّقْل... إلخ) إشارة إلى أن هذه التاء، التي جعلت عوضاً قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمعَ ولا يقاسُ عليه، من ذلك قول بعضهم: أراه إراء، وأجابه إجاباً، حكاه الأخفش. قال الشارح ويكثر ذلك مع الإضافةِ كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] قيل: وحسن حذف الياء في الآيةِ مقارنته لقوله بعد: ﴿وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

(قوله: نَادِراً عَرَض) أيْ: قَليلاً تُحذَف هَذِهِ التَّاءُ أيضاً، وحَذفُهَا سَمَاعِيٌّ لا قِيَاسِيٌّ كما مرَّ. هذا ويكثر ذلك مع الإضافة لسدها مسد التاءِ، أفاده المصرِّح.

(قوله: وَمَا لإفْعَال) واستفعال المذكورين.

(قوله: من الحذف ومن نقل) أي: دون التعويضِ بالتاءِ، وقوله فمفعول أي: فاسم مفعول الفعل الثلاثي المعتلِّ، وقوله (به) متعلق بقمن.

نَــحْـوُ مَــبِــيــعٍ وَمَــصُــونٍ وَنَــدَرْ   تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفي ذِي اليَا اشْتَهَرْ

فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ) الأصْلُ مَبْيُوع ومَصْوُون، نُقِلَت حَرَكَةُ الياءِ والواوِ إلى ما قَبلهما، فَالتَقى ساكِنانِ، فَحُذِفَتِ الواوُ فيهِما، وتَلَتْ ضَمَّةَ مَبيْعٍ كَسرَةٌ لِكَراهَتِهِم

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: قَمِنْ**) أي: حقيق، وفي (الشيرازي) قمِن) أيْ: يَنْبَغِي، و(مَفعُولٌ بِهِ) أيْ: اسمُ الْمَفْعُول.

(**قوله: إلى مَا قَبلهمَا**) أي: إلى السَّاكنِ قبلهما.

(**قوله: فالتقى ساكنان**) الأول عين الكلمةِ، والثَّاني واو مفعول الزائدة، وفي (حاشية الدشتي) السَّاكنان في الأولِ الياء والواو، وفي الثَّاني واوان.

(**قوله: فَحُذِفَتِ الْوَاوُ فيهما**) فصارَ مبُيعٌ بضمِّ الباءِ، ومصون فمصون، تمَّ إعلاله إلى هنا، وبقي لمبيع عمل آخر سيجري عليه بقوله: (وتلت...).

(**قوله له: ونُقِلتْ ضَمَّة مَبُيْعٍ... إلخ**) أي: قلبت ضمّةُ الباءِ إلى الكسرةِ لمناسبة الياءِ بعده؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لاضطرّوا إلى قلبِ الياءِ واواً بمناسبةِ الضمّةِ قبله وقلب الحركةِ أحسن. وأهون من قلبِ الحرفِ.

هذا وقال في (التَّصريح): (يجب بعد النقل في ذواتِ الواو حذف إحدى الواوين)؛ لالتقاء السَّاكنينِ، (والصَّحيح) عند سيبويه (أنها الثَّانية لما ذكرنا) من أنها زائدة، وقريبة من الطَّرف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوفَ عين الكلمة؛ لأن العينَ كثيراً ما يعرض لها الحذف في غيرِ هذا الموضع فحذفها أولى، (ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف، وقلب الضَّمة كسرة) لئلا تنقلب الياء واواً، فتلتبس ذوات الياء بذواتِ الواو مثال الواو مقول ومصوغ، والأصل مقوول ومصووغ بواوين: الأولى عين الكلمةِ، والثَّانية واو مفعول، نقلت حركة العينِ إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان وهما الواوانِ، حذفت واو مفعول عند سيبويه، وعين الكلمة عند الأخفش، ويظهر أثر الخلافِ في الميزانِ، فوزنه على الأولِ مفعل، وعلى الثَّاني مقول، (و) مثال (اليائي) بيا النسبة، (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون، نقلت حركة العينِ إلى ما قبلها فالتقى ساكنانِ، فحذفت واو مفعول، ثم كسر ما قبل الياء؛ لئلا ينقلب واواً، فيلتبس بالواوي، وعين الكلمة عند الأخفش، ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء؛ لئلا يلتبس بالواوي، ومذهب سيبويه أولى؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثَّاني؛ ولأن قلب الضمةِ إلى الكسرةِ خلاف قياسهم. فإن قيل الواو علامة، والعلامة لا تحذف قلنا: لا نسلم أنها علامة، بل إشباعُ الضمةِ؛ لرفضِهم مفعلاً في كلامِهم إلا مكرماً ومعوناً، ينقل

انْقِلابَ يائِهِ واواً (وَنَدَرْ تَصْحِيحُ) مَفعُولٍ (ذِي الواوِ) فَقيل: «فَرَسٌ مَقْوُودٌ» (وَفِي ذِي اليا اشْتَهَرْ) التَّصحيحُ، فَقيلَ مَبْيُوعٌ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

ضمة الواو إلى ما قبلِها، والعلامة إنما هي الميمُ، يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيدِ فيه من غيرِ واو. فإن قيل: إذا اجتمع الزائدُ والأصلي، فالمحذوفُ هو الأصلُ كالياءِ من غازٍ دونَ التّنوينِ، وإذا التقى ساكنانِ، والأول حرف مدٍّ يحذف الأول كما في قل وبع وخف. قلنا: كل ذلك إنما يكون إذا كان الثّاني مع السّاكنين حرفاً صحيحاً، وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علةٍ، وفي (الشيرازي) أما (مَبْيُوع) عَلَى وَزنِ (مفعول)، نُقِلَت ضَمةُ الْيَاءِ إلى البَاءِ، فاجْتَمَع سَاكِنَانِ: الْيَاءُ والْوَاوُ، ثُمّ حُذِفَتِ الْوَاوُ فَصَارَ (مَبُيْع) بِضَمِّ الباء، ولِكَوْنِ بَعدِهَا يَاءٌ قُلِبَت ضَمةُ الْبَاءِ كَسرةً، لئلَّا يُجْبَرُوا بِقَلْبِ الْيَاءِ وَاواً؛ لِانكِسَارِ مَا قَبلهَا، فَصَارَ (مَبِيع) عَلَى وَزنِ (عَلِيم). وأمّا (مَصُون) أصلُهُ (مَصْوُون)، نُقِلَت ضَمةُ الْوَاوِ الأُولى إلى الصّاد، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَان وهمَا الْوَاوَان، ثم حُذِفَتِ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَار (مَصُون) على وَزنِ (مضْرُوب).

(**قوله: وَنَدَرْ تَصْحِيحُ مَفعُول... إلخ**) وفي (التَّصريح): (ربما صححَ بعضُ العرب شيئاً من ذواتِ الواو، سمع ثوب مصوون) من صان يصونُ، ومسك مدووف، أي: مبلول (وفرس مقوود) من قادَ يقود، (وقول مقوول) من قال يقول، وإلى هذه المسألة أشارَ النَّاظم بقوله:

ومـا لإفْـعـالٍ مِـنَ الـحَـذْفِ ومِـنْ نَـقْـلٍ فَـمَـفْـعُـولٍ بـه أيـضـاً قَـمِـنْ
نَـحْـوُ مَـبِـيـعٍ ومَـصُـونٍ ونَـدَرْ تـصـحـيـحُ ذي الـواوِ وفـي ذِي الـيـا اشْـتَـهَـرْ

(**قوله: اشْتَهَرْ**) لخفةِ الياءِ كقولهم: خذه مطيوبة به، حيث أخرجه على الأصلِ، والقياس: مطيبة نفساً، وقوله:

كَـأنَّـهـا تُـفَّـاحَـةٌ مَـطْـيُـوبَـةٌ . . . .

وفي (التَّصريح) وبنو تميم تصحح اليائي) دون الواوي؛ لأن الياءَ أخفُّ عليهم من الواوِ، (فيقولون: مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب، وذلك مطردٌ عندهم، (قال) شاعرهم يصف الخمرة:

وكـأنَّـهـا تُـفَّـاحَـةٌ مَـطْـيُـوبَـةٌ . . . .

وكان القياسُ أن يقول مطيبة كمبيعة، ولكنه أتى به على الأصلِ، (وقال) العباس بن مرداس:

قَـدْ كَـانَ قَـوْمُـكَ يَـحْـسَـبُـونَـكَ سَـيِّـداً (وَإِخَـالُ أَنَّـك سَـيِّـدٌ مَـعْـيُـونُ)

وكان القياسُ أن يقولَ معين، وهو من عنتَ الرَّجل، يعني: أصبته بالعين، فأنا عائن، وهو معين على القياسِ، ومعيون على الأصلِ، وإخال بكسرِ الهمزة، وبنو أسد تفتحها على القياسِ بمعنى: أظن.

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلْ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

(**وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ**) المَبْنِيَّ (**مِنْ**) فِعلِ المَفتُوحِ العَيْنِ المُعتَلِّ اللام بِالواوِ (**نَحْوِ عَدا**) إنْ تَحَرَّيْتَ الأَجْوَدَ فَقُل فيه مَعْدُوٌّ (**وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأجْوَدا**) ....

أبو طالب________

....

الناصية________

(**قوله: وصحح المفعول**) أي: اسم المفعول.

(**قوله: نَحْوِ عَدَا**) ودعا، فإنك تقول في المفعولِ منهما: معدو ومدعو، حملاً على فعلِ الفاعلِ. هذا هو المختار. ويجوزُ الإعلال مرجوحاً كما أشار إليه بقوله: (وَأعْدل...) إلخ.

(**قوله: نَحْو عَدَا**) فَالْمَاضي مِنه، أصلَه (عَدَوٌ) بِفَتحِ الدَّالِ، وكَونُ لامِهِ وَاواً، بِضَمِّ الدَّال. وإدْغَامِ الوَاوَيْن، عَلى وَزنِ (مَفعُول).

(**قوله: إنْ تَحَرَّيْتَ الأَجْوَدَ**) أي: تطلّبت اللغة الأكثر فصاحة.

(**قوله: وأعلل إن لم**) بنقل حركة الهمزة إلى اللامِ وحذف الهمزةِ.

(**قوله: إنْ لَمْ تَتَحَرَّ**) أي: لم تقصد.

(**قوله: فَقُل فيه مَعْدُوٌّ**) ومَعْدِيٌّ يروى بالوجهين قوله:

.... أنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيَا

أنشده المازني معدواً بالتصحيحِ، وأنشده غيره بالإعلالِ. واختلف في علة الإعلال؛ فقيل حملاً على فعلِ المفعولِ، وهو قول الفراء، وتبعه المصنفُ، واعترض بوجودِ القلبِ في المصدرِ، نحو: عتا عتياً، والمصدرُ ليس مبنياً على فعلِ المفعولِ، وقيل: أعل تشبيهاً بباب أَدْلٍ وأجرٍ؛ لأنَّ الواوَ الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغامِ، فلم يعتدَّ بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمةِ كأنها وليت الضمة، فقلبت ياء على حدِّ قلبها في أدل وأجر، والاحتراز بواوي اللامِ من يائيها، فإنه يجبُ فيه الإعلال نحو: رمى وقلى، فإنك تقول في المفعولِ منه مرميّ ومقليّ، والأصل: مرموي ومقلوي، قلبت الواو ياء؛ لاجتماعِها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكونِ، وأدغمت في لام الكلمة، وكسر المضمومِ لتصحَّ الياء، وقد سبقَ الكلامُ على هذا. وبكونه مفتوحَ العينِ من مكسورِها، وهو على قسمين: ما ليس عينه واواً، وما عينه واو: فأما الأول نحو: رضي، فإن الإعلالَ فيه أولى من التَّصحيحِ؛ لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالةِ بنائه للفاعل، وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعولِ على الفعلِ في الإعلالِ أولى من مخالفتِه له؛ ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التَّصحيحِ، فقال تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٨] ولم يقل مرضوة مع كونِهِ من

كَـذَاكَ ذَا وَجْـهَـيْـنِ جَـا الـفُـعُـولُ مِـنْ   ذِي الـوَاوِ لَامَ جَـمْـعٍ أَوْ فَـرْدٍ يَـعِـنّْ

فَقُل فيه مَعْدِيٌّ بِخلافِ المَبْنِيِّ مِن فَعِلَ مَكسورِها كمَرْضِيّ، والمُعتَلِّ اللامِ بِالياءِ كَمَرْمِيّ.

(كَذاكَ ذا وَجْهَيْنِ): التَّصحيحُ والإعلالُ، ....

أبو طالب

....

الناصية

الرِّضوان، وقرأ بعضهم مرضوة، وهو قليلٌ. هذا ما ذكره المصنف، أعني: ترجيح الإعلال على التَّصحيحِ في نحو: مرضي. وذكر غيره أن التَّصحيح في ذلك هو القياسُ، وأن الإعلال فيه شاذٌّ، فإن كان فِعل بكسرِ العينِ واويها نحو قوي تعين الإعلالُ وجهاً واحداً، فتقول مقوي، والأصل مقووو، فاستثقل اجتماعُ ثلاث واوات في الطَّرفِ مع الضمةِ، فقلبت الأخيرة ياءً، ثم قلبت المتوسطة ياء؛ لأنه قد اجتمعَ ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكونِ، ثم قلبت الضمة كسرة؛ لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياءِ فقيل مقويّ (أشموني).

(قوله: مَعْدِيٌّ) أصلُهُ (مَعْدُوٌو)، قُلِبت لَامُ الْفِعلِ ـ وهو الْوَاو الثانِية ـ يَاءً، ثم لإدْغام الواوِ في الْيَاءِ قُلِبَتِ الْوَاو الأولى أيضاً يَاءً، وكسِرَ (الدَّالُ) مَا قَبلها فَصَارَ (مَعْدِيّ).

(قوله: بخِلَافِ الْمَبْنِيِّ... إلخ) فالأجودُ فيهما الإعلال كما في المثالين؛ لأنّ أصلهما مرضوي ومرموي، اجتمع الواو والياء في كلمةٍ، والأولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياءِ، ثم قلبت الضمّة فيما قبل كسرة بمناسبة الياء فصارا (مرضيّ ومرميّ).

(قوله: كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ... إلخ) أي: مثل مفعول في جوازِ التَّصحيحِ والإعلالِ، وزن (فُعولٍ) بضمِّ الفاءِ إذا كان لامه واواً، سواء كان مفرداً أو جمعاً.

(قوله: كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْن... إلخ) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء، أي: إذا كان الفعول مما لامه واو لم يخلُ من أن يكون جمعاً أو مفرداً، فإن كان جمعاً جاز فيه الإعلال والتَّصحيح، إلا أنَّ الغالبَ الإعلال، نحو: عصا وعِصِيّ، وقفا وقُفُيّ، وداو ودِلِيّ، والأصلُ: عصوو، وقفوو، ودلوو، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملاً على بابِ أدل، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدالٍ وإدغام، وقد ورد بالتَّصحيحِ ألفاظ، قالوا: أبوّ وأخوّ، ونُحُوّ: جمعاً لنحو، وهي الجهة، ونجوّ، بالجيمِ جمعاً لنجو، وهو السَّحاب الذي هراق ماؤه، وبُهُوّ جمع لبهو، وهو الصدر. وإن كان مفرداً جاز فيه الوجهانِ إلا أن الغالبَ التَّصحيح، نحو: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣] وتقول: نما المال نموّاً، وسما زيد سموّاً، وقد جاء الإعلالُ في قولهم: عتا الشيخُ عتياً، وعسا عسياً، أي: ولى وكبر، وقسا قلبه قسياً، وإنما كان الإعلالُ في

وذا بِمَعنى صاحِب، حالٌ عامِلُهُ قَوْلُهُ: (جاءَ الفُعُولُ) بِالضَّمِّ، (مِنْ ذِي الواوِ) سَواءٌ كانَت (لامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعِنّْ) كعِصِيّ وأُبُوّ وعُلُوّ وعِتِيّ، و«مِنْ» هاهُنا بَيانِيَّةٌ ....

أبو طالب

....

الناصية

الجمعِ أرجح، والتَّصحيح في المفردِ أرجحُ؛ لثقلِ الجمعِ وخفة المفردِ، هذا وظاهر كلامه هنا، وفي (الكافية) وشرحها أن كلاً من تصحيحِ الجمعِ وإعلالِ المفردِ مطردٌ يقاس عليه، أما تصحيحُ الجمعِ، فذهب الجمهورُ إلى أنه لا يقاسُ عليه، وإليه ذهب في (التَّسهيل)، قال: ولا يقاسُ عليه خلافاً للفراءِ، هذا لفظه، وأما إعلال المفرد فظاهر (التَّسهيل) اطراده، والذي ذكر غيرُه أنه شاذ.

(قوله: ذا وجهين) حالٌ من الفعولِ بضمِّ الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التَّشبيه، وقوله لام جمع حال من الواوِ (صبان).

(قوله: عَامِلُهُ قَوْلُهُ: جَاءَ الْفُعُولُ) فتقديرُ البيتِ هكذا (كذاك جاء المفعولُ من ذي الواوِ ذا وجهين).

(قوله: بالضَّمِّ) أيْ: بِضَمِّ فَاءِ (فُعُول).

(قوله: مِنْ ذِي الْوَاو) أي: فعول الذي لامه واو لا ياءٌ.

(قوله: كعِصِي... إلخ) المثالان الأولان للجمعِ، أولهما معلٌّ، والثَّاني مصحّح، فإنَّ (عصيّ) جمع عصا، وهو في الأصلِ عصوي على فعولٍ، اجتمعَ الواو والياءُ، والأولى منها ساكنةٌ فقلبت ياءً، وأدغمت في الياءِ، ثم قلب ضمُّ الصادِ بمناسبةِ الياءِ كسراً، فصار عصيّاً، وأمّا (أبّو) جمع أبٍ، فهو مصحّح لبقاء الواوِ على حالهِ، فإن أصل أب: أبو.

والمثالانِ الأخيرانِ للمفردِ أولهما مصحّحٌ، والثَّاني معلّ فعلوّ على فعول مصحّح لبقاءِ الواو سالماً، و(عتيّ) مصدر عتا يعتو معلّ؛ لأنّ أصله عتوّ كفعول، قلب الواو ياء، والضمّة كسرة فصار عتيّ.

(قوله: كعِصِيّ) جَمْعُ (عصا) أصلُهُ (عُصُوْوٌ) - بِضَمِّ الْعَينِ والصَّاد، والْوَاوِ الثَّانِيَة وسُكُونِ الْوَاوِ الأولى - الْوَاوُ الأُولى أصليةٌ، وقَدِ انْقَلَبَت أَلِفاً فكانَ (عَصَا)، والْوَاوُ الثانيةُ وَاوُ الْجمعِ. قُلِبَتِ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ يَاءً؛ لِاستِثقَالِ أَنْ تكونَ في آخِرِ الْكلمةِ وَاوٌ قَبلَهَا ضَمَّة؛ لأنَّ سُكُونَ الْوَاوِ الأُولى لَا يَكونُ حَاجِزاً حَصِيناً؛ فَلِذَا اعْتُبِرَت ضَمةُ الصَّادِ، كَأَنَّهَا قَبلَ الْوَاوِ الثانِيَةِ مُبَاشَرَةً - فَصَارَ (عُصُويٌّ) - بِضَمِّ الْعَيْنِ والصَّادِ وسُكُونِ الْوَاو - اجْتمعتِ الْيَاءُ والواوُ، والأولى مِنهمَا سَاكِنَةٌ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وأُدغِمَتِ الْيَاءُ في الياءِ، فَصَارَ (عُصُيّ) ثُمَّ كُسِرَتِ الصَّادُ؛ لأَجْلِ الْيَاءِ، ثم كُسِرَتِ الْعَيْنُ؛ لِثقَلِ الانْتِقَالِ مِنَ الضَّمةِ إلى الْكَسرةِ، فَصَارَت (عِصِيّ) - بكَسر الْعَيْن والصَّاد، (أُبُوّ) - بِضَمِّ الهمزةِ والْبَاءِ وتَشديدِ الْوَاو - جَمعُ أبٍ، أصلُهُ (أبُوْوٌ) الْوَاوُ الأولى أصلية؛ لأَنَّ أَصلَ أَب: هو (أَبَوٌ) - والثَّانيةُ لِلْجَمعِ، فَأَدْغِمْنَا فَصَارَت (أُبُوٌّ).

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمٍ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

(وَشاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ) بِالإعْلالِ (فِي نُوَّمٍ) الَّذي هو الأَصلُ (وَنَحْوُ نُيَّامٍ) في نَحوِ نُوّامٍ (شُذُوذُهُ نُمِي) أَيْ نُسِبَ لأَهْلِ الفَنِّ.

فصل: في نَوْعٍ مِن الإِبْدالِ. ....

أبو طالب

....

الناصية

(عُلُوّ) بِمَعنى الارتِفَاع، وهو مُفردٌ وَلَيس بجَمْع. (عِتِيّ) بِكسرِ الْعَيْن، والتَّاءِ ـ جَمعُ (عَاتٍ) بمَعنى الْمُتكبِّر، وأصلُهُ (عُتُووٌ)، فَجرى عَلَيه مَا جَرى عَلَى (عِصِيٍّ)، فَلَا تُكَرِّر (شيرازي).

(قوله: وَشَاعَ) أي: كثر الإعلال بقلبِ الواوِ ياءً إذا كانت عيناً لفعل جمعاً صحيح اللام.

هَذَا وقوله (شاع) ليس نصاً في أنه مطرد، وقد نصَّ غيره من النَّحويين على اطراده. وقد بان لك أن قوله: شاع نحو نيم هو بالنسبةِ إلى نيام لا إلى نوم.

(قوله: نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نَوَّمٍ) جمع نائم، وصُيَّم في صُوَّم جمع صائم، وجُيَّع في جُوَّع جمع جائع، ومنه قوله:

وَمُعَرَّصٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ ... عَجِلَتْ طَبِيخَتُهُ لِقَوْمٍ جُيَّعِ

ووجه ذلك أنَّ العينَ أشبهت باللام؛ لقربها من الطرفِ، فأعلت كما تعل اللام، فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم قلبت الواو الأولى ياء، وأدغمت الياء في الياء، ومع كثرته التَّصحيح أكثر منه نحو نُوَّمٍ وصُوَّمٍ، ويجب إن اعتلت اللام؛ لئلا يتوالى إعلالان، وذلك كشويّ وغويّ جمع شاوٍ وغاوٍ، أو فصلت من العينِ كنوام وصوام؛ لبعد العين حينئذ من الطَّرفِ (أشموني).

(قوله: نَحْوُ نُيَّم) في (الشيرازي) يَعني: جَمعُ نَائِم إذَا كانَ عَلَى وَزنِ (فَعّال) فالأصلُ فيه إبقَاءُ الْوَاو بأَنْ يُقال: (نُوّام)، وشَذَّ عِندَ عُلَمَاءِ الصَّرفِ قَلبُ وَاوِهِ يَاءً، بِأَنْ يُقَال (نُيّام).

(قوله: ونَحْوُ نُيّام. . . إلخ) في (الدشتي) ما وزن (فعّال) واوي العينِ، فنقل عن أهلِ الفن أنَّ إعلاله بقلبِ الواوِ ياء شاذّ. (قَوله شُذُوذُهُ نُمِي) أي: روي في قوله:

فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا ... .

وقال السندوبي: أي نسب لعلماء العربية.

(قوله: في نوْعِ مِن الإِبْدَالِ) وفي (الأشموني) من أهل الحجازِ قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاءَ الكلمةِ على حسب الحركات قبلها فيقولون: ايتصل ياتصل فهو موتصل، وايتسر ياتسر فهو موتسر، وحكى الجرمي أن من العربِ من يقول ائتصل وائتسر بالهمز، وهو غريبٌ.

ذُو الـلِّـيـنِ فَـا تَـا فـي افْـتِـعَـالٍ أُبْـدِلا   وَشَـذَّ فـي ذِي الـهَـمْـزِ نَـحْـوُ ائْـتَـكَـلا

(ذوُ اللِّينِ فا) حالٌ مِن ذُو المُبتدَأِ المُخْبَرِ عَنه بِأبْدِلِ العامِلِ في قَوْلِهِ: (تا فِي افْتِعالٍ أُبْدِلا)

أبو طالب

(قوله: المبتدأ المخبر عنه... إلخ) وصف المبتدأ بما وصف إشارة إلى وجه صحة إيرادِ الحالِ عن المبتدأ في هذا المقامِ، باعتبار كون ضميره معمولاً لخبرِه، وقيد العامل بقوله: في قوله تا، بل

الناصية

(قوله: ذُو اللِّين... إلخ) أيْ: أُبدِلَ ذُو اللِّين حال كونه فاءً لِفعلٍ إلى تَاءٍ في بَابِ (الافْتِعَال)، وإعرَابُهُ هَكَذَا (ذُو اللِّين) مُبْتَدَأ، (أُبْدِلَا) خَبَرُهُ، (فَا) حَالٌ مِن (ذُو اللِّين)، (تَا) مَفعُولٌ لِـ (أُبْدِل)، وفَاعِلُهُ مُستَتِرٌ فيه وُجُوباً، ضَمِيرُهُ (أَنتَ) في (افْتِعَال) مُتَعَلِّقٌ بِـ (أُبْدِلَا).

و(ذُو اللِّين) يَعني: حُرُوفَ اللِّين، أَيْ: حُرُوفُ الْعلَّةِ: الْوَاوُ، والْيَاءُ، (يَعني) إذَا كَانَ فَاءُ الْفِعلِ من بَاب الافتِعَال حَرفَ عِلَّةٍ، فَأَبْدِلْهُ إلى التَّاءِ، وأَدْغِمْ هَذَا التَّاءُ في تَاءِ الافتِعَال (شيرازي).

(قوله: ذُو اللِّين فَا تا في افْتِعَالٍ أُبْدِلَا) تا مفعول ثان لأبدل، والأول ضمير مستترٌ نائبٌ عن الفاعلِ، يعود على ذي اللينِ، وفا حال منه، أي: إذا كان فاء الافتعالِ حرف لين يعني واواً أو ياءً، وجب في اللغةِ الفصحى إبدالها تاءً فيه، وفي فروعهِ من الفعل، واسمي الفاعلِ والمفعولِ؛ لعسر النطقِ بحرف اللين الساكن مع التاءِ، لما بينهما من مقاربةِ المخرجِ ومنافاة الوصفِ؛ لأن حرف اللينِ من المجهورِ، والتاء من المهموسِ. مثال ذلك في الواوِ اتصالٌ، واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به، والأصل أوتصال واوْتَصَلَ ويوتصل وابوتصل وموتصل وموتصل به، ومثاله في الياءِ اتسار واتَّسَرَ ويتسر واتسر ومتسر ومتسر، والأصل ايتسار وايْتَسَرَ وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر، وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاء؛ لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرةِ ياءً، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغيرِها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزم وجهاً واحداً، وهو التاء، وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو، وليوافق ما بعده فيدغم فيه. وقال بعض النحويين: البدلُ في بابِ اتصل إنما هو من الياء؛ لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصل، وحمل المضارع واسم الفاعلِ واسم المفعولِ منه على المصدرِ والماضي. هذا وذو اللين يشملُ الواوَ والياءَ كما تقدَّم، وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك؛ لأنها لا تكون فاء ولا عيناً، ولا لاماً مع أصالةِ الألفِ، فلا ينافي أنها تكون عيناً ولاماً، وهي بدلٌ كما في قام ورمى.

(قوله: حَالٌ.. إلخ) يعني (فا) حال من (ذو)، وذو مبتدأ، وخبره (أبدل)، وأبدل مجهول بمفعولين أحدهما نائب الفاعل، وهو ضمير يَعود إلى (ذو)، والثَّاني (نا)، فتقديرُ البيتِ (ذو اللين، أي: حرف العلّة أبدل تاءً، في الافتعالِ حال كونه (ذو اللين) فاء.

كاتَّسَرَ واتَّصَلَ، الأَصلُ ايتَسَرَ وايتَصَلَ، والظّاهِرُ اوْتَصَلَ ....

أبو طالب

ذكر العاملَ مع ما بعدَه إشارة بأخصرِ وجهٍ إلى أن تا مفعول ثانٍ لأُبْدِلَ، وإنَّ قولَه في افتعالِ متعلِّق به، لا بمقدَّر. ونعرض لتركيبِ هذا البيت، وبعض الأبياتِ الأخر في هذه المقاماتِ، لخفاءِ تركيبها على المبتدئين.

(قوله: وايتصل والظاهر... إلخ) إشارة إلى أنَّ في أصلِ نحو اتَّصل بلا واسطةٍ قولين، قول غير ظاهر، وهو أنَّ الأصل ايتصل، وأصله بالواوِ وجهه الحفظ على قاعدةِ قلبِ مثل هذا الواوِ ياءً، وقول ظاهر، وهو أن الأصلَ بلا واسطةٍ، اوتصل ووجه صحته، وظهوره لزوم القولِ بهذا في نحو واتصل وواتعد، إذ لا موجبَ للقلبِ بالياءِ في هذه الصُّورةِ، والاطراد في البابِ أولى، وللأمن عن الأكلِ من القفا، ولاحتمالِ اختصاصِ تلك القاعدةِ بما إذا بقي المقلوبُ به بحاله، ونظير ما ذكر هو القولُ في رضوا ويرضى، ولا يبعد أن يكونَ مرادُه بالظّاهرِ ظاهرُ قولِ المصنف، فإنَّ الظاهر من إطلاقِ ذي اللين، وتقديمِ المفعولِ الثاني على الفعلِ إنَّما هو ذلك.

الناصية

وحاصل المعنى أنه متى كان فاءُ الافتعالِ واواً أو ياءً قلبت تاء.

هذا؛ وتقدَّم للشاطبي أن ما لم يضف، وقصر من أسماءِ هذه الحروفِ منونٌ على حدِّ شربت ما بالقصر، ونقل ابن غازي عن بعضِهم أن الصَّواب عدم تنوينها؛ لأنها مبنية لوضعها وضع الحروفِ. وعندي أنه يجوز الوجهانِ: التنوين على أن مقصور تلك الأسماء مختصر من ممدودِها، وعدمه على أنه موضوع أصالةٍ، فافهم. وفي (الصَّبان) لم تقلب الواو ياءً تحتية على ما هو مقتضى القياس؛ لأنها إن قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه اللغةِ، فالأولى الاكتفاءُ بإعلالٍ واحدٍ، كذا ذكره ابن الحاجب، قال التفتازاني: وفيه نظر إذ لو قلبت الواو ياء تحتية، لم يَجُزْ قلب التحتية فوقية، كما في الياءِ التحتية المنقلبة عن الهمزةِ. وأجيب بأنه يجوز هنا للفرقِ بين الياءِ المنقلبةِ عن الواوِ، والمنقلبة عن الهمزة؛ لأنَّ الهمزةَ لا تبدلُ فوقية بخلافِ الواوِ، كذا في (التَّصريح).

(قوله: الأَصلُ إيتَسَرَ... إلخ) قُلِبَتِ اليَاءُ تَاءً، وأُدْغِمَتِ التَّاءُ في التَّاءِ، فَصَارَ (اتَّسر واتَّصَلَ) بِتَشديدِ التَّاءِ.

(قوله: والظّاهِرُ اوْتَصَلَ) يعني أنَّ في أصل (اتّصل) قولين: ظاهر وغير ظاهر (راجح ومرجوح)، والظّاهر الراجح أن تقول: إنَّ أصله (اوتصل)؛ لأنه من وصل، قلب الواو تاءً فصارَ اتّصل، وغير الظّاهر المرجوح أن نقول: إن أصله (ايتصل) يعني: أن (واتصل) صار (ايتصل) بقلبِ الواوِ ياءً بمناسبةِ الكسرة قبلها، ثمّ صارَ (اتّصل) بقلبِ الياءِ تاءً، والثّاني غير ظاهرٍ؛ لكونه كالأكلِ من القفاء بغير حاجة (تصريح).

وكَذا تَصاريفها (وَشَذَّ) إبدالُ الفاءِ تاء (فِي) افْتِعالٍ (ذِي الهَمْزِ) كاتَّزَرَ، والفَصيحُ ايتَزَرَ، وأَمّا قَوْلُهُ: (نَحْوُ ائْتَكَلا) ....

أبو طالب

(قوله: وشذ... إلخ) المرادُ بالشاذِّ المخالفُ للقياسِ، ووجه الشذوذِ هو أنَّ الياءَ المقلوب عن الهمزةِ، وكذا نفس الهمزةِ لا يقلب تاء إلا في أمثلةٍ عديدةٍ، والقياسُ مع الأكثرِ بحسبِ النَّوعِ، وَإِنْ جاز أن يكون مع الأقلِّ بحسبِ استعمالِ شخصِ الكلمةِ.

الناصية

(قوله: وكَذَا تَصَاريفُها) يَعني: الْمضَارع، والأمر، واسْم الفَاعِل، وغَيرهَا نَحو: (يَتَّصِل، اتَّصَل، مُتَّصِل، لا تَتَّصِل... إلخ)، ففي الجميع يقع هذا القلب.

(قوله: وَشَذَّ إبدَالُ الْفَاءِ تَاء... إلخ) يَعني: إذَا كانَ الْفَاءُ هَمزةً شَذَّ قَلبُهَا تَاءً، فـ(أأْتَزَر) تُقْلَبُ الْهمزة الثانِيَةُ يَاءً، وقَلْبُهَا تَاءً شَاذٌّ، وفي (التَّصريح) تقول في افتعل من الإزار إيتزر) بإبدالِ الهمزةِ ياء تحتانية، (ولا يجوز إبدال) هذه (الياء) التّحتانية (تاء) فوقانية، (وإدغامها في التاء؛ لأن هذه الياء) التّحتانية (بدل من همزةٍ، وليست) ياءً (أصلية)، وقول من قال: اتزر من ايتزر خطأ، قاله التفتازاني، (وشذَّ قولهم في افتعل من الأكل اتكل) بتشديدِ التاءِ الفوقانية، وإليه أشار النَّاظم بقوله: **وشذ في ذي الهمزة نحو اتكلا**، وجعله في (التّسهيل) قليلاً، فقال: وقد تبدل وهي بدلٌ من الهمزةِ، قال الموضح في حواشيه على (التّسهيل)، مثاله في الواو قول بعضِهم اتمن، وفي الياءِ قول بعضهم: اتزر. اهـ. (وقول الجوهري في اتخذانه افتعل من الأخذِ، وهم) لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال: ايتخذ بغير إدغامٍ، قاله التفتازاني، (وإنما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع)، قاله الفارسي، وذهب بعضهم إلى أن تخذ مما أبدل فاؤه تاء؛ لأن فيه لغة، وهي وخذ بالواوِ فالياءُ ليست بأصلٍ، وعلى هذا يقالُ اتخذ كاتعد، وحكي عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدالَ في ذي الهمزِ، وحكوا من ذلك ألفاظاً، وهي اتّزر واتمن واتهل واتكل من الإزار والأمانةِ والأهلِ والأكلِ، ومنه الحديثُ: «وإن كان قصيراً فليتزر به»، كذا في جميع روايات الموطأ، وقد تقدَّم (تصريح).

(قوله: كاتَّزَرَ... إلخ) يعني: ليس مراد المصنفِ بهذا المثالِ، إن ائتكل قلبت همزته تاءً، فصار اتكل؛ لعدمِ سماعِ ذلك من العربِ، بل المراد به أن يكون مثالاً لافتعل المهموز الفاءِ، وأما المسموع فيه ذلك فهو اتّزر فقط (دشتي).

(قوله: نحو ائتكلا) قال المرادي: ظاهر تمثيله بائتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذاً، وهو ما يدل عليه كلام بعضِهم، وفي كلامِ الشَّارحِ يعني ابن الناظم خلافه، حيث قال: ولا يريد أنه يقال في افتعل، من الأكلِ اتكل. اهـ. أي: بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسِه، وإن كان لم يسمع فيه. اهـ. ملخصاً (صبان).

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ فِي ٱدَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

افْتَعَلَ مِنَ الأكلِ فمِثالٌ لِذي الهَمزِ في الجُملَةِ، وَلَيسَ مِمّا نَحنُ فيه.

فصل: (طاء) مَفعُولٌ ثانٍ (تاافْتِعالٍ) مَفعُولٌ أَوَّلٌ لِقَوْلِهِ: (رُدَّ) بِمَعنى صَيِّر تاءَ افْتِعالٍ طاء

أبو طالب

(قوله: فمثال لذى الهمزة... إلخ) لك أن تجعله شاذاً لقوله: شذ بتقديرِ جملةٍ شرطيَّةٍ هي قولنا: لو أبدل تاء وقرئ الكل.

الناصية

(قوله: وأَمَّا قَوْلُهُ: نَحوُ اتَّكَلا... إلخ) في (الأشموني) ايتزر افتعل من الأكلِ والإزار، اتكل واتزر بإبدال الياءِ المبدلة من الهمزة تاءً، وإدغامها في التاءِ. وكذا قولهم في اوتمن افتعل من الأمانةِ، اتمن بإبدالِ الواوِ المبدلةِ من الهمزةِ تاءً، واللغةُ الفصيحةُ في ذلك كله عدم الإبدالِ، وإلا توالى إعلالان. وقول الجوهري في اتخذ إنه افتعل من الأخذِ وهم، وإنما التاءُ أصلٌ، وهو من تخذ كاتبع من تبع. قال أبو علي: قال بعضُ العربِ: تخذ بمعنى اتّخذ، ونازع الزجاج في وجودِ مادة تخذ، وزعم أن أصلَه اتخذ، وحذف، وصُحِّحَ ما ذهب إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم: تخذ يتخذ تخذاً. وذهب بعضُ المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاءً على اللغةِ الفصحى؛ لأن فيه لغةً، وهي وخذ بالواو، وهذه اللغةُ وإن كانت قليلةً إلا أن بناءه عليها أحسنُ؛ لأنهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة (أشموني). (قوله: وَلَيسَ مِمَّا نَحنُ فيه) ليس كذلك، بَل هو مِمَّا نَحنُ فيه؛ لأنَّه يُقال فيه (اتَّكَلا) و(ايتَكَلا) بِقَلبِ الْهَمزَةِ تَاءً، أَوْ يَاءً (شيرازي).

(قوله: تا افتعال) وقد تجري تاء الضَّميرِ مجرى هذه التاءِ تشبيهاً بها في نحو حصط من الحوصِ، وهو الخياطة، حكاه الجاربردي (فارضي).

(قوله: مَفعُولٌ أَوَّلٌ لِقَوْلِهِ: رُدَّ) أي إن كان رد أمراً وضميره إن كان رد مجهولاً، أي: إذا بنى الافتعال، وفروعه مما فاؤه أحدُ الحروفِ المطبقةِ، وهي الصّادُ والضادُ والطّاء والظاءُ، وجب إبدال تائه طاءً، فتقول في افتعلَ من صبر اصطبر، ومن ضربَ اضطرب، ومن طَهر اططهر، ومن ظلم اظظلم، والأصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم، فاستثقل اجتماعُ التاءِ مع الحرفِ المطبقِ لما بينهما من تقاربِ المخرجِ وتباين الصفةِ، إذ التاءُ مهموسة مستقلة، والمطبق مجهور مستعل، فأبدلَ من التاءِ حرف استعلاءٍ من مخرجها، وهو الطّاء (أشموني).

(قوله: بِمَعنى صَيِّر... إلخ) وجوباً. وفي (التَّصريح) تبدل وجوباً من تاءِ الافتعالِ الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمَّى) هذه الأحرف الأربعة (أحرق الإطباق)، وفي (الأشموني) إذا أبدلت التاءُ طاءً بعد الطاءِ اجتمع مثلان، والأول منهما ساكن فوجب الإدغام. وإذا أبدلت بعد

إذا وَقَعَ (إِثْرَ) حَرْفٍ (مُطْبَقٍ) وهو الصّادُ والضّادُ والطّاءُ والظّاءُ ....

أبو طالب

....

الناصية

الظاءِ اجتمع متقاربانِ، فيجوز البيانُ والإدغام مع إبدالِ الأول من جنس الثَّاني ومع عكسِه. وقد روى بالأوجه الثَّلاثة قوله:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظْطَلِمُ

روي فيظطلم وفيظَّلم وفيطَّلم، وقد روي أيضاً: فينظلم بالنون، وليس مما نحن فيه. وإذا أبدلت بعد الصَّاد اجتمع أيضاً، متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثَّاني إلى الأول دون عكسِه، فتقولُ اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر؛ لما في الصادِ من الصَّفيرِ، الذي يذهب في الإدغامِ، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمعَ أيضاً متقاربانِ، فيجوزُ البيانُ والإدغامُ بقلبِ الثَّاني إلى الأولِ دون عكسِه، فنقول: اضطربَ واضرب ولا يجوز اطرب؛ لأن الضَّادَ حرف مستطيل، فلو أدغم في الطّاء، لذهب ما فيه من ذلك. وقد حكي في الشَّذوذ اطجع، وهو في النَّدور والغرابة مثل الطَّجع باللام. وقد روي بالأوجهِ الأربعةِ، قوله:

مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ... (أشموني)

(**قوله: إِثْرَ حرْف مُطْبَقٍ**) كما قال في التَّصريفِ متى كان فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو ظاء قلبت تاؤه طاءً.

(**قوله: إِثْرَ حَرْفٍ مُطْبَقٍ**) بفتح الموحدة على الحذف والإيصال، أي: المطبق عندها اللسان بأعلى الحنكِ، فاندفع ما قيل هنا، ويجوز كسرها كما في زكريا على الجزرية (صبان). وفي (التَّصريح) لانطباق اللسان معها على الحنكِ الأعلى، فينحصر الصَّوت حينئذٍ بين اللسان، وما حاذاه من الحنكِ الأعلى، ولم يقل الحروف المطبقة؛ لأنَّ هذه التَّسمية تجوز فيها؛ لأنَّ المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأما الحرف فهو مطبق عنده، وإنما أبدلت تاء الافتعالِ إثر المطبق طاء؛ لاستثقالِ اجتماعِ التاء مع الحرفِ المطبق لما بينهما من اتفاقِ المخرج، وتباين الصِّفة، إذ التاء من حروفِ الهمسِ، والمطبق من حروف الاستعلاءِ، فأبدل من التاءِ حرف استعلاءٍ من مخرجِ المطبقِ، واختيرت الطَّاء؛ لسكونِها من مخرج التاء، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ....

(تقول في افتعل من صبرَ اصطبر)، وأصلُه: اصتبر، قُلبت التاء طاء، (ولا تدغم) الصَّاد في الطاءِ؛ (لأن الصفيري) وهو الصَّاد (لا يدغم إلا في) صفيري (مثله)؛ لئلا يذهب صفيره، قال المرادي، وإذا أبدلت بعد الصَّاد، ففيه وجهان البيان فيقال: اصطبر، والإدغامُ بقلبِ الثَّاني إلى

كاصْطَفى واضْطَرَبَ واطَّعَنَ واظْطَلَمَ، وَإِنْ وَقَع (فِي) إِثْرِ دالٍ أَوْ زايٍ أَوْ ذالٍ نَحو: (آدَّانَ وازْدَد وادَّكِرْ) فَإِنَّه (دالاً بَقِي) أَيْ صارَ، إِذْ أَصلُ هذِهِ الأَمثالِ ادْتان وازْتَد واذْتَكر.

أبو طالب

. . . .

الناصية

الأولِ، فيقال اصَّطبر بصادٍ مشددةٍ، قال سيبويه: حدثنا هارون أن بعضَهم قرأ ﴿أَن يَصَّلِحا﴾ [النّساء: ١٢٨] يريدُ: أن يصطلحا. اهـ. (ومن ضرب: اضطرب)، والأصل: اضترب أبدلت التاء طاء، (ولا تدغم) الضادُ في الطاءِ؛ (لأنَّ الضاد) المعجمة (حرف مستطيل)، فإدغامه في غيرِه يفوت استطالته، وجاء قليلاً أصلح وأضرب بقلب الثَّاني إلى الأول، ثم الإدغام، قال التفتازاني: وهذا عكسُ الإدغامِ فعل رعاية لصفير الصَّاد، واستطالة الضَّاد (ومن طهر) بالطَّاء المهملة (اضطهر)، والأصلُ اضتهر، وأبدلت التاء طاءً، (ثم يجب الإدغامُ؛ لاجتماعِ المثلينِ)، وهما الطاءانِ (في كلمة واحدة، (وأولهما ساكن)، ولا مانع من الإدغامِ. (ومن ظلم) بالمعجمةِ (اظطلم) بمعجمة فمهملة، والأصل اظتلم، أبدلت التاء طاء، (ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار) على الأصلِ، (والإدغام مع إبدالِ الأولِ) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثَّاني) على القياسِ، (ومع عكسه) وهو إبدالُ الثَّاني، وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثَّاني) على القياسِ، (ومع عكسه) وهو إبدال الثَّاني وهو الطَّاء المهملة ظاء معجمة من جنسِ الأولِ، كما هو عكس القياس، فهذه أوجه ثلاثة، (وقد روي بهن قوله:) وهو زهيرُ بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني:

هُوَ الجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيْكَ نَائِلَهُ ... عَفْواً ويُظْلَمُ أَحْيَاناً فَيَظَّلِمِ

روى فيَطَّلم بتشديد المهملة، ويظَّلم بتشديد المعجمة، ويَظْطلم بالإظهارِ، وروي فيه وجه رابع، وهو يَنْظَلِم على زنة ينقطع، قاله الجبلي، والمعنى أن هرماً هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفواً أي: بسهولةٍ ولا يمن به ولا يمطل سائله، ويُظْلَم أحياناً بالبناء للمجهول، أي: يطلب منه في غيرِ موضعِ الطلبِ فيظلم، أي: فيتحملُ ذلك ممن سأله، ولا يرد من استجداه في الأوقات التي مثله لا يطلب فيها، قاله الجاربردي. (تصريح).

(**قوله: كاصْطَفى... إلخ**) (اصْتَفى) و(اضْتَرَب) و(اطْتَعَن) و(اظْتَلَم) وَقَعَت تَاءُ الافتعَالِ بَعدَ الصَّادِ في المثالِ الأَوَّل، وبَعدَ الضَّادِ في الثَّاني، وبَعدَ الطَّاءِ في الثالث، وبَعدَ الظَّاءِ في الرَّابع (شيرازي).

(**قوله: وَإِنْ وَقَعَ... إلخ**) أي: إذا بني الافتعال مما فاؤه دال نحو: دان، أو زاي نحو: زاد، أو ذال نحو: ذكر وجبَ إبدال تائه دالاً، فيقال اذان وازداد وادكر، والأصل ادتان، وازتاد، واذتكر، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف؛ لأنَّ هذه الأحرفَ مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرفٍ يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر، وذلك الدَّال. وفي (الأشموني):

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدالِ وجب الإدغام؛ لاجتماعِ المثلينِ، وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الإظهارُ، والإدغام بقلب الثَّاني إلى الأولِ دون عكسِه: فيقال ازدجر وازّجر، ولا يجوز ادجر؛ لفواتِ الصَّفيرِ، وإذا أبدلت دالاً بعد الذال جاز ثلاثةُ أوجهٍ: الإظهار والإدغام بوجهيه، فيقال: اذدكر، ومنه قوله:

والـــهـــرْم تُـــذْريـــه اذدِراء عـــجـــبـــا

وادكر واذكر بذالٍ معجمةٍ، وهذا الثالث قليل. وقد قرئ شاذاً ﴿فهل مُذّكِر﴾ بالمعجمة.

هذا؛ ومقتضى اقتصارِ الناظمِ على إبدال تاءِ الافتعال طاءً بعد الأحرفِ الأربعةِ، ودالاً بعد الثَّلاثةِ، أنها تقر بعد سائرِ الحروفِ ولا تبدل، وقد ذكر في (التَّسهيل) أنها تبدل ثاء بعد الثاءِ، فيقال اثّرد بثاء مثلثة، وهو افتعل من ثردَ، أو تدغم فيها الثاءِ فيقال: اترد بتاء مثناة. قال سيبويه: والبيانُ عندي جيد، يعني الإظهار، فيقال: اثترد، ولم يذكرِ المصنفُ هذا الوجه. وذكر في (التَّسهيل) أيضاً أنها قد تبدل دالاً بعد الجيمِ كقولهم في اجتمعوا: اجدمعوا، وفي اجتز: اجدز. ومنه قوله:

فَـقُـلْـتُ لِـصَـاحِـبِـي لَا تَـحْـبِـسَـانَـا ... بِـنَـزْعِ أُصُـولِـهِ وَاجْـدزَّ شِـيـحـا

وهذا لا يقاسُ عليه. وظاهر كلام المصنفِ في بعضِ كتبه أنه لغة لبعض العربِ، فإن صحَّ أنه لغة جاز القياس عليه، وهذا آخر ما ذكره النَّاظم من بابِ الإبدالِ، وما يتعلَّق به من أوجه الإعلال.

(خاتمة) قد علم مما ذكرَ أن حروفَ الإبدالِ منقسمةٌ إلى ما يبدل ويبدل منه، كالهمزةِ وحروفِ العلةِ الثَّلاثةِ، وكالهاء، فإنها تبدلُ من الهمزةِ أولاً كهراق، وتبدل منها الهمزةُ آخراً كماء، فإن أصله موه، وإلى ما يبدلُ ولا يبدل منه، وهو الميمُ والطَّاء والدال، وإلى ما يبدل منه، ولا يبدلُ وهو التاءُ. أما إبدال الحروفِ المتقاربةِ بعضها من بعضٍ لأجل الإدغامِ، فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضِها، وعلم أيضاً أن الهمزةَ تبدلُ من ثلاثةِ أحرفٍ، وهي الألفُ والواو والياء، وأن الياءَ تبدلُ من ثلاثةِ أحرفٍ، وهي الهمزةُ والألفُ والواوُ، وأن الواوَ تبدلُ من ثلاثةِ أحرفٍ، وهي الهمزةُ والألفُ والياءُ، وأن الألفَ تبدلُ من ثلاثةِ أحرفٍ، وهي الهمزةُ والواوُ والياءُ، وأن الميمَ تبدل من النونِ، وأن التاءَ تبدلُ من حرفينِ وهما الواوُ والياء، وأن الطَّاء تبدل من التاء، وأن الدَّالَ تبدل من التاءِ، وأن الثَّاء تبدلُ من التاءِ على ما سبقَ مفصلاً. وقد تقدَّم أول البابِ أن ما قصدَ النَّاظم ذكره هنا هو الضَّروري في التَّصريفِ، وأن حروفَ الإبدالِ الشَّائعِ اثنان وعشرون حرفاً، وأن الإبدالَ قد وقع في غيرها أيضاً، ولكنه ليس بشائعٍ.

فَــا أَمْــرٍ أَوْ مُــضَــارِعٍ مِــنْ كَــوَعَــدْ   احْــذِفْ وَفــي كَــعِــدَةٍ ذَاكَ اطَّــرَدْ

فصل: في الحَذفِ (فا أمرٍ أَوْ مُضارِعٍ مِنْ) معتَلِّ الفاءِ (كَوَعَدْ احْذِفْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

هذا، وقد ذكر الأشموني في شرحه المجلد الرابع صفحة ٣٣٤ ما سبق ذكره باستيفاءِ الكلامِ على إبدالِ جميعِ الحروفِ على سبيلِ الإيجازِ مرتباً للحروفِ على ترتيبها في المخارجِ. فانظرْهُ.

(قوله: في الْحَذف) أي: في الإعلالِ بالحذفِ وهو على ضربينِ: مقيس وشاذ، فالمقيسُ هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصلِ، وهو ثلاثة أنواعٍ، وقد أشارَ إلى الأولِ منها بقوله: (فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ... إلخ).

(قوله: فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ... إلخ) أي: إذا كان الفعل ثلاثياً واوي الفاءِ مفتوحَ العين، فإن فاءه تحذف في المضارعِ ذي الياءِ نحو: وعدَ يعدُ، والأصلُ يوعد، فحذفتِ الواو استثقالاً؛ لوقوعها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرة، وحمل على ذي الياء أخواته نحو أعد وتعد ونعد، والأمرُ نحو عد، والمصدر الكائن على فعلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو: عدة، فإن أصله وعد على وزنِ فعلٍ، فحذفت فاؤه حملاً على المضارعِ، وحركت عينه بحركةِ الفاءِ، وهي الكسرة ليكون بقاءُ كسرة الفاءِ دليلاً عليها، وعوضوا منها تاءَ التأنيثِ، ولذلك لا يجتمعانِ، وتعويض التَّاءِ هنا لازم، وقد أجازَ بعضُهم حذفها للإضافةِ تمسكاً بقوله:

....   وَأَخْــلَــفُــوكَ عِــدَ الأَمْــرِ الَّــذِي وَعَــدُوا

يعني عدة الأمرِ، وهو مذهب الفراء، وخرَّجه بعضهم على أنَّ عد جمع عدوة، أي: ناحية، أي: وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا (أشموني).

(قوله: كَوَعَد) فهم من قوله من كوعد أن حذفَ الواوِ مشروطٌ بشروطٍ: **أولها**: أن تكونَ الياءُ مفتوحةً، فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد، ولا من يوعد مبنياً للمفعولِ، وشذَّ من ذلك قولهم: يُدَع ويُذَر ببنائِهما للمفعولِ، وشذوذهما كما في (التَّصريح) من وجهينِ ضم يائِهما وفتح عينهما، فقد انتفى فيهما الشَّرط الأول والثَّاني، والقياس يودع ويوذر، لكن حمل فعل المفعول على فعلِ الفاعلِ، وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريف هذين الفعلين إلا نادراً.

ثانيها: أن تكون عينُ الفعلِ مكسورةً، فإن كانت مفتوحةً نحو: يوجَل، أو مضمومة نحو: يوضُؤ، لم تحذفِ الواو، وشذّ قولِ بعضهم في مضارع وجد يجدُ، ومنه قوله:

لَــوْ شِــئْــتِ قَــدْ نُــقِــعَ الْــفُــؤَادُ بِــشَــرْبَــةٍ   تَــدَعُ الــصَّــوَادِيَ لَا يَــجُــدْنَ غَــلِــيــلا

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

وهي لغة عامرية، وأما حذفُ الواوِ من يقعَ ويضع ويهب فللكسر المقدر؛ لأنَّ الأصل فيها كسر العين؛ إذ ماضيها فعل بالفتح، فقياس مضارعِها يفعل بالكسرِ ففتح لأجل حرف الحلقِ تخفيفاً، فكان الكسر فيه مقدراً، ويسع كذلك؛ لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسرِ، وقياس مضارعه الفتح، إلا أنه لما حذفت منه الواو دلَّ ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسرِ نحو: ومق يمق، وإلى هذا أشارَ في (التَّسهيل) بقوله: بين ياءٍ مفتوحةٍ، وكسرة ظاهرةٍ كيعد، أو مقدرة كيقع ويسع.

ثالثها: أن يكون ذلك في فعلٍ، فلو كان في اسمٍ لم تحذف الواو، فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد؛ لأن التَّصحيح أولى بالأسماءِ من الإعلالِ (أشموني).

(قوله: كَوَعَد احْذِفْ) وفي (التَّصريح)، وذلك أن الفعلَ إذا كان ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين) في الماضي مكسورها في المضارعِ، (فإنَّ فاءه تحذف في أمثلة المضارعِ) الأربعةِ، (وفي الأمرِ، وفي المصدرِ المبني على فعلةِ بكسرِ الفاءِ) وسكونِ العينِ، (ويجبُ في المصدرِ تعويضُ الهاءِ من المحذوفِ، تقول) في المضارعِ للغائبِ (يعد)، والأصلُ يوعدُ، حذفت فاؤه وهي الواو استثقالاً لوقوعِها ساكنةً بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرة لازمة، وحمل على ذي الياء أخواته، (و) هي (نعدو تعدو أعدو) أمره مصدرهُ الكائنُ على فعلةٍ بكسر الفاءِ، وسكون العينِ تقول: (يا زيد عد عدة) أصل عدة وعد بكسرِ الواوِ وسكونِ العينِ، كما صرحوا به، فحذفت فاؤه حركت عينه بحركةِ فائه، وهي الكسرة، ليكون بقاءُ كسرة الفاءِ دليلاً عليها، وعوض من الفاءِ تاء التأنيثِ، ولذلك لا يكادان يجتمعانِ، ولحذفِ الواوِ من المضارعِ ثلاثة شروطٍ:

أحدها: أن تكونَ الياءُ مفتوحةً، فلا يحذفُ من يُوعد مضارع أَوعد.

ثانيها: أن تكون عينه مكسورة، فلو كانت مفتوحةً أو مضمومةً نحو: يولد ويوضؤ لم تحذف، وشذَّ يجُد بضمِّ الجيمِ في لغةٍ عامرية، ويُدَع ويُذَر مبنيينِ للمفعولِ في لغةٍ من وجهين ضمّ الياءِ وفتح العينِ شدة، وشذَّ يسَع من وجهين كون ماضيه مكسور العين، وكون مضارعه مفتوحاً، وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع؛ لأنها في الأصلِ بكسر العينِ في المضارعِ، ففتحت لأجل حرف الحلْقِ.

وثالثها: أن يكونَ ذلك في فعل، فلو كان في اسمٍ لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعدَ، ولحذف الواوِ من فِعلةٍ بكسرِ الفاءِ شرطانِ: **أحدُهما**: أن يكونَ مصدراً كعدة، فلو كانت غير مصدرٍ لم تحذف واوها، وشذَّ نحو: رقة للفضة، وحشة للأرضِ الموحشةِ، **والثَّاني**: أن لا يكونَ لبيانِ الهيئةِ نحو: الوعدة والوقعة المقصودِ بهما الهيئة، فلا تحذفُ واوهما؛ للالتباسِ، (وأما الوجهة

فَقُل يَعِدْ، عِدْ (وَفِي) مَصدَرِهِ (كَعِدَةٍ ذاكَ) الحَذف (اطَّرَدْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

فاسم) للمكانِ المتوجِّه إليه، فهي (بمعنى الجهةِ لا) اسمُ مصدرٍ (للتوجُّه)، قاله المازني، والمبردُ، والفارسي، فعلى هذا لا شذوذَ في إثباتِ واوه؛ لأنه ليس بمصدرٍ، وذهب قوم إلى أنه مصدرٌ، وهو الذي يظهر من كلامِ سيبويه، ونسب إلى المازني أيضاً، وعلى هذا فإثبات الواوِ فيه شاذٌّ، والمتبوع لإثباتها فيه دونَ غيرِهِ من المصادرِ أنه مصدرٌ غير جارٍ على فعلهِ؛ إذ لا يحفظُ وجه يجه، فلما فقد مضارعُه لم يحدث منه، إذ لا موجبَ لحذفها منه إلا حمله على مضارعِه، ولا مضارع له، والفعلُ المستعملُ منه توجه واتجه، والمصدر الجاري عليه التوجُّه فحذفت زوائد، وقيل: وجهه، ورجَّح الشلوبين القول بأنه مصدرٌ فقال: لأن وجهة وجهة بمعنى واحدٍ، فلا يمكن أن يقال في جهةٍ أنها اسمٌ لمكانٍ، إذ لا يبقى للحذف وجه، وفهم من تخصيصِ هذا الحرفِ بما فاؤه واو وأن ما فاءه ياء لاحظ له في هذا الحذفِ، إلا ما شذَّ من قولِ بعضِ العربِ يئس مضارعُ يأس، أصلُه ييئس فحذفتِ الياءُ، ويسر مضارع يسر، أصله ييسر، (وقد تترك تاء المصدر) إذا أضيفَ (شذوذاً كقوله:) وهو أبو أمية الفضل بن عباسٍ بن عتبة بن أبي لهب:

إنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا (وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدُوا)

قال الفراء: أراد عدة الأمر، فحذفت تاءُ التأنيثِ عند الإضافةِ شذوذاً، وخرجه خالد بن كلثومٍ على أن عد جمع عدوةٍ، والعدوة: الناحية، كأنه أراد نواحي الأمرِ.

(**قوله: فَقُل يَعِدْ عِدْ**) أصلُهما (يوعد) و(اوعِد) حذفت الْوَاو مِنهمَا، والهمزةُ مِن فِعلِ الأمر، فصارَا (يَعِدْ، وعِدْ)، والْقِيَاسُ أن يقال (وعداً) عَلَى وزنِ (ضَرباً)، ولكنْ حذِفَتِ الْوَاو، وعوض عنها هاءً في الأخِير. هذا وفهم من قولِه كعدة أن حذفَ الواوِ من فعلة المشار إليها مشروطٌ بشرطين: **أحدهما**: أن تكون مصدراً، نحو: لدة، وشذَّ من الأسماءِ رقة للفضةِ، وحشة للأرضِ الموحشةِ، ومن الصِّفات لدة بمعنى ترب، ويقع على الذكرِ، فيجمع بالواوِ والنونِ، وعلى الأنثى وبالألف والتاء قال:

رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخُ لِدِيَّ أَسْتَارُ الهِرَامِ

وفيها احتمالٌ وهو أن تكونَ مصدراً وصف به. ذكره الشَّلوبين. وقوله في (التَّسهيل): وربما أعلَّ بهذا الإعلالِ أسماء كرقةٍ وصفاتٍ كلدة فيه نظر؛ لأنَّ مقتضاه وجود أقل الجمعِ من النُّونِ عين، أما الأسماءُ فقد وجد رقة، وحشة، وجهة عند من جعلها اسماً، وأما الصِّفات فلا يحفظ غير لدة.

وَحَــذْفُ هَــمْــزِ أَفْــعَــلَ اسْــتَــمَــرَّ فــي مُــضَــارِعٍ وَبِــنْــيَــتَــيْ مُــتَّــصِــفِ

وعِوَضٌ عَنهُ الهاءُ آخِراً (وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي مُضارِعٍ) مِنه كأُكْرِمُ ....

أبو طالب

....

الناصية

وقد أنكر سيبويه مجيء صفةٍ على حرفين. **ثانيهما**: أن لا تكونَ لبيانِ الهيئةِ نحو: الوعدة والوقفة، المقصودُ بهما الهيئة، فإنه لا يحذفُ منهما كما اقتضاه كلامُ (الكافية) (أشموني).

(**قوله: وعوض عنه الْهَاءُ آخِراً**) هذا فيما إذا حذف الفاء من المصدرِ كعدة، وأما إن لم يحذف، فلا يذكر التاء كوعدٍ.

(**قوله: وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ... إلخ**) أي: مما اطرد حذفه همزة أفعل من مضارعِه، واسمَيْ فاعله ومفعوله، وهما المرادُ بقوله: وبنيتي متصف، فتقول: أكرم يكرم فهو مكرمٌ ومكرمُ، والأصلُ يؤكرم، ومؤكرم، ومؤكرم، إلا أنه لما كان من حروفِ المضارعةِ همزةُ المتكلِّم حذفت همزة أفعل معها؛ لئلا يجتمع همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، وحمل على ذي الهمزةِ أخواته، واسم الفاعلِ والمفعولِ، ولا يجوزُ إثبات هذه الهمزةِ على الأصلِ، إلا في ضرورةٍ، أو كلمة مستندرة فمن الضّرورةِ قوله:

فَــإنَّــهُ أَهْــلٌ لأَنْ يُــؤَكْــرَمَــا

والكلمةُ المستندرة قوله: أرض مؤرنِبة كسر النونِ، أي كثيرة الأرانبِ، وقولهم: كساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب، هذا على القولِ بزيادةِ همزة أرنب، وهو الأظهرُ، وعبارة (التَّصريح) على قوله: وَحَذف هَمْز... إلخ (أن الفعل إذا كان على وزنِ أفعل، فإن الهمزة تحذف في أمثلة مضارعه، ومثالي وصفه أعني وصفي الفاعلِ والمفعول)؛ لأن حروفَ المضارعِ هي حروفُ الماضي بزيادة أحرفِ المضارعةِ، فحذفوا الهمزةَ؛ لاجتماعِ الهمزتين في نحو: أكرم، ثم حملوا بقية أخواته، ووصفي الفاعلِ والمفعول عليه، (تقول: أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسرِ الراءِ، (ومكرَم) بفتِحها، وأصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم، فحذفت الهمزة في الجميعِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظمُ بقوله:

وحَــذْفُ هَــمْــزِ أَفْــعَــلَ اسْــتَــمَــرَّ فــي مُــضَــارِعٍ وبِــنْــيَــتَــيْ مُــتَّــصِــفِ

(**قوله: كأكْرِم**) صيغَة المتكلم وَحدَه مِنَ المضَارع، وأصله (أأكرِم)، حذِفَت هَمزةُ بَاب الإفعَالِ، وهي الْهمزةُ الثّانية، وبَقِيَتِ الْهمزَة الأُولى، وهي هَمزة الْمضَارع.

ظَلْتُ وَظِلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

وهو الأصل في الحَذفِ لاجْتماعِ الهَمزَتَيْنِ، ويُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ مَحمُولَةٌ عَلَيهِ طَرْداً لِلْباب.

(وَ) في (بِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ) بكسرِ الصّادِ، أَيْ إِسْمَي الفاعِلِ والمَفعُولِ مِنهُ كمُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ (ظَلْتُ) بِفَتحِ الظّاءِ (وَظِلْتُ) بكسرِها (في ظَلِلْتُ) بِفَتحِها وَكَسرِ اللامِ الأُولى الماضِي

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: وهو الأصلُ في الْحَذفِ) يعني: أصل حذف الهمزة في مضارعِ بابِ الأفعالِ هو صيغة المتكلِّم وحده؛ إذ فيها تجتمع همزتانِ، فتحذفُ إحداهما للثقلِ، وأمّا بقيّة الصِّيغِ؛ فتحذفُ منها الهمزةُ؛ إلحاقاً لها بصيغةِ المتكلّم وحده؛ لعدم وجودِ علّة في البقيّةِ.

(قوله: ويُكرمُ. . . إلخ) وأَصلُها (يُؤَكْرِم ـ تُؤَكْرِم ـ نُؤَكْرِم).

(قوله: وبنيتي متصف) أي: صيغتي الذات المتصف أي: الصِّيغتين الدَّالتين على الذاتِ المتصف بذلك المعنى على جهةِ القيامِ به، والوقوع عليه (سم).

(قوله: وَفي بنْيَتَيْ مُتَّصِف) أي: في صيغتي صاحب وصف، وهو الفاعلُ أو المفعولُ، وصيغتاهما اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ، يعني: كما يحذف الهمزة من مضارعِ أفعل، كذا يحذفُ من اسمِ الفاعلِ واسم المفعول منه أيضاً.

(قوله: كمُكْرِم ومُكْرَم) الأَوّلُ بِكسرِ الرَّاءِ اسمُ الْفَاعِل، والثَّاني بِفَتح الرَّاءِ اسم المَفعولِ، أصلهمَا (مُؤكْرِم ـ مُؤَكْرَم) حذِفَتِ الْهمزة مِنهمَا عَلَى قِيَاسِ (يُكرِم).

(قوله: ظَلْتُ بفَتحِ الظَّاء. . . إلخ) أي: تقول إذا أسندته إلى ضميرِ رفعٍ متحركٍ (ظللت) بالإدغامِ، وفك الإدغام؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ. (وظلت) بكسر الفاءِ، (وظلت) بفتحِها، وحذف اللام الأولى منهما؛ لتعذر الإدغامِ مع اجتماعِ المثلين لاتصالِ الضَّميرِ، والتَّخفيف مطلوب، واختصت اللام الأولى وهي العين بالحذف؛ لأنها تدغمُ، وقيل: المحذوف الثَّانية؛ لأنَّ الثقلَ إنما يحصلُ عندها، أما فتح الفاء؛ فلأنه لما حذفتِ اللام مع حركتِها بقيت الفاءُ مفتوحة، وأمَّا الكسر، فلأنَّه لما نقل حركة اللامِ إلى الظاءِ بعد إسكانِها، وحذفت اللامُ بقيت الفاءُ مكسورةً، (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظللت وظللتما وظللتم و(ظللني) بلا فرق، ويقال: ظِلت أفعل بكسرِ الظاءِ ظلولاً، إذا عملت بالنهارِ دون الليل. وذكر أبو الفتحِ أنَّ كسرَ الظاءِ من ظلت لغة أهلِ الحجازِ، وفتحها لغة تميم، وينبغي العكسُ، فإنَّ الفتحَ جاء في القرآنِ، والقرآن نزل بلغةِ أهل الحجاز، قال الله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥]. وظاهر إطلاقِ الموضحِ أن هذا الحذفَ مطردٌ في كلِّ فعلٍ مضارعٍ

المُضاعَفِ المَكسُورِ العَيْنِ المُسندِ إلى الضَّميرِ المُتَحَرِّكِ (اسْتُعْمِلا) الثاني عَلى حَذفِ العَيْنِ بَعدَ نَقلِ حَرَكَتِها إلى الفاءِ والأَوَّلَ عَلى حَذفِها ولا نَقْلَ، وأَمّا الثالِثُ فَإنَّه الأَصلُ مِنَ الإتْمام.

أبو طالب

(قوله: من الإتمام) بيانُ للأصلِ.

الناصية

مكسورِ العينِ، وهو مذهب الشَّلوبين، وصرح سيبويه بشذوذِهِ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي، وهما ظلت ومست في ظللت ومسست، وفي لفظٍ ثالث من الزائدِ على الثَّلاثةِ، وهو أحست في أحسست، وممن ذهب إلى عدمِ إطرادِهِ ابن صفور، وقال في (التَّسهيل) أنه لغة سُليم، وحكى ابن الأنباري الحذف في لفظٍ من المفتوح، وهو همت في هممت، وإطلاق (التَّسهيل) شاملٌ المفتوحَ والمكسورَ والثلاثي ومزيده (تصريح).

(قوله: اسْتُعْمِلا) أي: كل فعل ثلاثي مكسورَ العينِ، ماضٍ عينه، ولامه من جنسٍ واحدٍ يستعمل في إسنادِهِ إلى الضَّميرِ المتحرِّك على ثلاثةِ أوجهٍ: تامّاً كظللت، ومحذوفُ اللام مع نقلِ حركةِ العينِ إلى الفاءِ كظِلْت، ودون نقلها كظَلْت. وكذا تفعل في ظللن. فإن زاد على الثَّلاثةِ تعين الإتمام نحو: أقررت، وشَذَّ أحست، في أحسست، وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوحَ العينِ، نحو حللت، وشذَّ همت في هممت حكاه ابن الأنباري. وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهانِ الأولان فقط، نحو: يقررن ويقرن واقررن وقرن، وإلى ذلك الإشارة بقوله. (وَقِرْنَ... إلخ) كما سيأتي.

هذا وألف استعملا للتثنيةِ (أشموني).

(قوله: اسْتُعْمِلَا الثَّاني... إلخ) أيْ: (ظِلت) بِكسرِ الظَّاءِ، أصله (ظَلِلْتُ) حذِفتِ اللّام الأولى، ونقلَت كَسرتُهُ إلى الظّاءِ.

(قوله: والأول... إلخ) أي: (ظللت) بفتح الظاء. أصله (ظَلِلْت) حذفت اللّام الأولى ولم تنقل كسرتها إلى الظاء.

(قوله: ولَا نَقْلَ) لبقاء الفاء (الظاء) على الحركةِ الأصليّةِ.

(قوله: وأَمَّا الثَّالِثُ... إلخ) أيْ: (ظَلِلْتُ) بلامَيْن، (إِذَنْ) يَجوزُ فيه ثَلَاثَةُ أوْجُه (ظَلِلْتُ، وظَلْتُ وظِلْتُ).

(قوله: فإنّه الأصلُ) يعني (ظللت) بغير حذف في كلامِ المصنّفِ هو القسم الأصليّ من الأقسامِ الثَّلاثة، وقوله: (من الإتمام) بيان للأصلِ، يعني: الأصل (ظللت) من قسم التَّمامِ لعدم نقصِ العينِ منه في قبال الناقصِ، وهو القسمان الأوّلان (دشتي).

(وَ) اسْتُعمِلَ (قِرْنَ) بِكسرِ القافِ (فِي ٱقْرِرْنَ) بِكسرِ الرّاءِ الأُولى عَلى حَذفِها بَعدَ نَقلِ حَرَكتِها إلى القافِ عَلى قِياسِ ما تَقَدَّمَ فِي ظَلِلْتُ فيما يَظهَر. وأَمّا قَوْلُ بَعضِ الشُّرّاحِ أَنَّ

أبو طالب

(قوله: فيما) أي في قراءةٍ ظاهرةٍ مشهورةٍ بينهم، أو في قول ظاهر قريب إلى الأذهانِ، وعلى الأوّل فالظّرفُ متعلّق بقولِهِ، بكسرِ القافِ، ومقابل ما يظهر ما قاله المصنف (وقرن. . . نقلا)، وعلى الثاني فالظّرف متعلّق بقولِهِ على حذفها، أي: حذفُ الراءِ الأولى، ومقابل ما يظهر ما نقله الشّارح عن بعضِ الشُّراحِ.

الناصية

(قوله: فِي اقْرِرْنَ) بحَذفِ الرَّاءِ الأُولى الْمَكسورة، وحَذفِ الْهَمزة وفَتْحِ الْقَافِ، جمع مؤنّثٍ من الأمرِ الحاضرِ. وفي (التّصريح) إن كان للفعل) المضارع المضاعف المكسورُ العينِ (مضارعاً أو أمراً، واتصلا بنونِ نسوةٍ جاز الوجهانِ الأولان)؛ لتمامِ وحذف العين بعد نقلِ حركتها إلى الفاءِ، (نحو يقررن) بالإتمامِ، والفكِّ (ويقرن) بحذفِ عينه، ونقل حركتها إلى الفاءِ، (و) نحو (اقررن) بالإتمامِ، والفكِّ (وقرن) بحذفِ عينه، ونقل حركتها إلى الفاءِ وهي القافُ، (ولا يجوز في نحوِ قل: إن ظللت بفتحِ العينِ من الضّلالِ تفيض الاهتداءِ، (وفي نحو: فيظللن رواكد) بفتحِ اللام وكسرِها من ظلَّ يظل ويظَل، مثل صل يصل ويصل، قاله في (الارتشاف) (إلا الإتمام؛ لأن العينَ مفتوحةٌ، وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتحِ) في القافِ أمرٌ من قررت بالمكانِ أقرَّ به بكسر الماضي، وفتح المضارعِ، فلما أمر منه اجتمع مثلانِ، أولهما مفتوحُ، ففعل فيه من حذف عينِهِ ما فعل بأحسست (وهو قليل؛ لأنه مفتوحٌ؛ لأن المشهور قررت في المكانِ بالفتحِ أقر بالكسرِ، وأما عكسه) وهو قررت بالكسرِ، أقر بالفتحِ، (ففي قررت عيناً) بالكسرِ (أقر) بالفتحِ، وذهب بعضُهم إلى أن ﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] على قراءةِ الفتحِ أمرٌ من قار يقار، وإلى أن قرن على قراءةِ الكسرِ أمرُ من الوقارِ، يقال: وقر يقر، فيكونُ قرن محذوف الفاء مثل عدن، وأجاز الناظم في (الكافية)، وشرحها إلحاقَ المضمومِ العينِ بالمكسور ما، فأجاز في اغضضن أن يقال: غضن، واحتج بأن فكَّ المضمومِ أثقلُ من فكِّ المكسورِ، وإن كان فكُّ المفتوحِ قد فر منه إلى الحذفِ في قرن المفتوح القاف، ففعل ذلك بالمضمومِ أحقُّ بالجوازِ، قال: ولم أره منقولاً.

(قوله: عَلَى حَذفِهَا. . . إلخ) يعني أن (قرن) في (اقررن) إنّما هو مبتن على حذفِ الراءِ الأولى بعد نقلِ حركتِها إلى القافِ، فيصير (اقرن)، فيستغنى بحركةِ القافِ عن الهمزةِ فتحذفُ فيصير قرن.

(قوله: عَلَى قِيَاس مَا تَقَدَّمَ فِي ظَلِلْتُ) من حذفِ العينِ، والعينُ هنا هي الراءُ الأولى.

(قوله: فِيمَا يَظهَر) من القواعدِ المتبعةِ.

(قوله: وأمّا قَوْلُ. . . إلخ) اختلف كلامُ الناظمِ في المحذوفِ، فذهبَ في (شرح الكافية) إلى أن المحذوفَ اللامُ، وذهب في (التّسهيل) إلى أنَّ المحذوفَ العينُ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه.

المَحذُوفَ الثّانِيَةُ، ثُمَّ نَقْلُ كَسْرَةِ الأُولى فَبَعيدٌ (وَقْرِنَ) بِفَتحِ القافِ فِي أَقْرِنَ (نُقِلا) نَقَلَهُ ابنُ القَطاعِ، وقَرَأَهُ نافِعٌ وعاصِمٌ في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وبِالكَسرِ قَرَأَ الباقُون.

أبو طالب

....

الناصية

وأجاز في (الكافية) وشرحِها إلحاقَ المضمومِ العينِ بالمكسورِ، فأجاز في اغضضن أن يقال: غضن قياساً على قرن، واحتج له بأن فكَّ المضمومِ أثقل من فكِّ المكسورِ، وإذا كان فكُّ المفتوحِ قد فرّ منه إلى الحذفِ في قرن المفتوحِ القاف، ففعل ذلك بالمضمومِ أحقُّ بالجوازِ، قال: ولم أره منقولاً. اهـ (صبان).

(**قوله: فَبَعيدٌ**) وحذفُ الهمزة فيتلفّظ (اخصص) بضمِّ الصادين، فلا يدغم الصادُ الأول الثّاني؛ لأنّ حركةَ الصادِ الثّاني عارضةٌ ومنقولةٌ من الهمزةِ (دشتي).

(**قوله: وَقْرْنَ... إلخ**) أي: استعمل قرن في اقررن، قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وهو أمر من قررت بالمكانِ، أقرَّ بالفتحِ في الماضي، والكسرِ في المستقبل، فلما أمرَ منه اجتمع مثلان، وأولهما مكسور، فحسن الحذفُ كما فعل بالماضي، وقيل: هو أمرٌ من الوقارِ: يقال: وقر يقر، فيكون قرن محذوف الفاءِ مثل عدن، ورجِّح الأول لتتوافق القراءتان، فإن كان أول المثلين مفتوحاً، كما في لغةِ من قال قررت بالمكانِ بالكسرِ، أقر بالفتحِ فالتّخفيف قليل، وإليه أشارَ بقوله: (وَقْرْنَ... إلخ) كما سيأتي (أشموني)..

(**قوله: نُقِلا**) قد أفهم بقوله (نقلا) أن ذلك لا يطردُ، وصرح به في (الكافية)، وأما الذي قبله فصرح في (الكافية) باطراده فقال: **وقرن في اقررن، وقس معتضداً**، وذكر غيره أنه لا يطردُ، وهو ظاهر كلامِ التّسهيلِ. بل ذهب ابن عصفورٍ إلى أن الحذفَ في ظللت ونحوه غير مطردٍ. وقد صرَّح سيبويه بأنه شاذٌّ، وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي، وهما ظلت ومست، وفي لفظ ثالث من الزّوائدِ على ثلاثةٍ، وهو أحست في أحسست. وإلى الاطرادِ ذهب الشّلوبين. وحكى في (التّسهيل) أن الحذفَ لغة سليم، وبذلك يرد على ابن عصفور (صبان).

(**قوله: و﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾** [الأحزاب: ٣٣])، والفَتحُ هي القراءة المَشهورة.

الإدْغَامُ

أَوَّلَ مِـثْـلَـيْـنِ مُـحَـرَّكَـيْـنِ فـي كِـلْـمَـةٍ أَدْغِـمْ لَا كَـمِـثْـلِ صُـفَـفِ

الإدغام

بِسُكُونِ الدّالِ، عَبَّرَ بِهِ إيثاراً لِلتَّخفيفِ، وَإِنْ قالَ ابْنُ يَعيش: إنَّه عِبارَةُ الكُوفِيِّينَ، وأَنَّ الادِّغامَ بِالتَّشديدِ كما عَبَّرَ بِهِ سيبويه عِبارَةُ البَصريِّينَ، وهو إدخالُ حَرفٍ ساكِنٍ في مِثْلِهِ مُتحرِّك، كما يُؤْخَذُ مِن كلامِهِم.

(أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كِلْمَةٍ أَدْغِمْ) ....

أبو طالب

(**قوله: وهو إدخال حرف... إلخ**) وقيل: هو إلباث حرف واحد في مخرجه مقدار إلباث الحرفين.

الناصية

(**قوله: الإدغام**) يعني اللائق بالتّصريفِ كما قيده في (الكافية)، وهو لغة: الإدخال، واصطلاحاً: الإتيان بحرفينِ ساكن فمتحرك من مخرج واحدٍ فلا فصل، والادّغام بالتشديدِ افتعال منه، وهو لغة سيبويه، وقال ابن يعيش: الادّغام بالتشديدِ من ألفاظِ البصريين، والإدغام بالتخفيفِ من ألفاظِ الكوفيين. ويكون الإدغام في المتماثلين وفي المتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع، واقتصرَ النَّاظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثلين في كلمة فقال: (أَوَّلَ مِثْلَين... إلخ) (أشموني).

(**قوله: بِسُكونِ الدَّالِ... إلخ**) المصنف قالَ (إدْغام) بِسُكُونِ الدَّالِ، وسيبويه قال: (ادّغام) بِتَشديدِ الدَّال، وقالَ ابن يَعيش: إنَّ السُّكونَ لغة الكوفيين، والتَّشديد لُغَة الْبصريين، والشَّارح يَقول: إنَّ المصنف قَالَ بِالسكونِ، لَيسَ لأنَّه اتَّبَعَ الْكوفِيين في ذَلِك، وإنَّمَا هو لأنَّه أَخَف في التَّلفظِ. و(ادِّغَام) بِالتَّشديد، يكون مَصدرَ بَابِ الافتعَال مِن (ادتَغَم، يَدْتَغِم، ادْتِغَاماً)، ثم قلبَتِ التَّاء دَالاً، لِمَا مَرَّ قريباً، في قَولِ الْمصنفِ (في ادَّان ـ وازْدَد ـ وادكر دَالاً بَقِي)، فَصَارَ (ادّغم، يَدَّغِم، ادِّغاماً).

و(إدْغَام) بِالسكونِ إمَّا تَخفيف لِمَصدرِ بَابِ التَّفعيل، أَوْ مَصدر لِبَابِ الإفعَال مِن (أَدْغَمَ، يُدْغِمُ، إدْغَاماً) (شيرازي).

(**قوله: عَبَّرَ بِهِ إيثَاراً... إلخ**) يعني عبّر المصنف بالإدغامِ بتخفيفِ الدَّالِ دون الادّغام بتشديدِه؛ لترجيحِ جانب الخفّةِ، لا لداعٍ آخر كالأخذِ بقولِ الكوفيّين.

(**قوله: أَوَّلَ مِثْلَيْن... إلخ**) أي: يجب إدغام أول المثلين المتحركين بشروطٍ، وهي أحدَ عشرَ. **أحدها**: أن يكونا في كلمةٍ نحو: شدَّ وملَّ وحبَّ، أصلهن شدد بالفتحِ، وملل بالكسرِ، وحبب بالضمِّ، فإن كانا في كلمتين مثل جعلَ لك كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين: أن لا يكونا همزتين نحو: قرأ

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

آية، فإن الإدغام في مثله رديء، وأن لا يكونَ الحرفُ الذي قبلهما ساكناً غير لينٍ نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥]، فإن هذا لا يجوزُ إدغامه عند جمهورِ البصريين، وقد روى عن أبي عمرو إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاءِ الحركةِ وأجازه الفراء. **الثَّاني**: أن لا يتصدرا نحو: ددن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعةِ، فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٦٧] و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [المُلك: ٨] انتهى. ويجوز الإدغامُ في الفعلِ الماضي إذا اجتمعَ فيه تاءان، والثَّانية أصلية نحو: تتابع، ويؤتى بهمزةِ الوصلِ، فيقال: أتابع، وسيأتي الكلامُ عليه، ولم يذكر هنا هذا الشَّرط؛ لوضوحهِ، وقد ذكره في (الكافية) وغيرها. **الثَّالث والرَّابع والخامس والسادس**: أن لا يكونا في اسم على فُعَلٍ بضمٍّ أوله وفتح ثانيه كصُفَف جمع صفة، وجُدَد جمع جدة، وهي الطَّريق في الجبل، أو فُعُل بضمتينِ نحو ذُلُل جمع ذلولٍ بالمعجمةِ ضد الصعبة، وجدد جمع جديد، أو فِعَل بكسرِ أوله وفتح ثانيه نحو كِلَل جمع كلة، ولِمَم جمع لمة، أو فَعَل بفتحتينِ نحو: لَبَب وطَلَل، فكلُّ هذه يمتنع إدغامها. وإلى ذلك أشار بقوله: (لَا كَمِثْلِ صُفَفٍ. . . إلخ) (أشموني).

(**قوله: أول مثلين محركين**) أما المثلان السَّاكن أولهما، المتحرك ثانيهما، فيجب إدغام أولهما بثلاثةِ شروطٍ، **أحدها**: أن لا يكون أول المثلينِ هاءَ سكتٍ، فإن كان هاءَ سكتٍ لم يدغم؛ لأن الوقفَ على الهاء منوي الثبوت، وقد روى عن ورشٍ إدغام ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحَاقَّة: ٢٨-٢٩]، وهو ضعيف من جهة القياسِ. **والثَّاني**: أن لا يكونَ همزةً منفصلةً عن الفاءِ، نحو: لم يقرأ أحد، فإن الإدغامَ في ذلك رديء، فلو كانت الهمزةُ متصلة بالفاءِ، وجب الإدغامُ، نحو: سآل. **والثالث**: أن لا يكون مَدَّة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزومٍ، فإن كان أول المثلين مدة في الآخر، لم يدغم نحو: يعطى ياسر، ويدعو واقد؛ لئلا يذهب المد بسببِ الإدغامِ، بخلاف ما لو كان ليناً فقط نحو: أخشى ياسراً، واخشوا وافداً فيدغم، فإن لم تكن في الآخرِ وجبَ الإدغامُ نحو مغزو أصله مغزوو على وزنِ مفعولٍ، واغتفر زوال المدة في هذا؛ لقوة الإدغام فيه، وإن كان مدة مبدلة من غيرِها دون لزوم لم يجب الإدغام، بل يجوز أن لم يلبس نحو: ﴿أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مَريَم: ٧٤] في وقفِ حمزةٍ، ويمتنع أن ألبس نحو: قوول بالبناءِ للمفعولِ؛ لأنه لو أدغم لالتبس بقول، وإن كان المدةُ مبدلةً من غيرها إبدالاً لازماً، وجب الإدغامُ، كما لو بنيت من الأوبِ مثال أبلم فتقول: أوب بهمزةٍ مضمومةٍ وواو مشددةٍ مضمومة، أصله أأوب بهمزتينِ مضمومة فساكنة، أبدلت الثَّانيةُ واواً، وأدغمت في الواوِ الثَّانيةِ، ويمتنع الإدغامُ إذا تحرَّك أول المثلينِ، وسكن ثانيهما، نحو: ظللت ورسول الحسنِ؛ لأنَّ شرطَ الإدغامِ تحرك المدغمِ فيه. اهـ. (تصريح) مع زيادةِ من الدَّماميني، وقد ذكر هذا في (الكافيةِ) فقال:

وَذُلُـــلٍ وَكِـــلَـــلٍ وَلَـــبَـــبِ وَلَا كَـجُـسَّـسٍ وَلَا كَـٱخْـصُـصَ أَبِـي

بَعدَ تَسكينِهِ في الثاني وُجُوباً كرَدَّ يَرُدُّ، لكِنْ يُشْتَرَطُ لِذلِكَ أَنْ لا يُصَدَّرَ أَوَّلُهُما كما في «الكافِيةِ» نَحو: دَدَن وأَنْ (لا) تَكُونَ الكلمةُ عَلى أَوْزانٍ هي فُعَل بِضَمَّةٍ فَفَتْحَةٍ (كَمِثْلِ صُفَفٍ وَ) فُعُلٍ بِضَمَّتَيْنِ نَحو: (ذُلُلٍ) وفِعَلٍ بِكسرَةٍ فَفَتْحَةٍ نَحو: (كِلَلٍ وَ) بِفَتْحَتَيْنِ ....

أبو طالب

(قوله: نحو ددن) بفتحتينِ اللعبُ واللهوُ.

(قوله: صفف) هذا جمعُ صفةٍ. **(قوله: ذلل)** هو جمعُ ذلولٍ، وهو سريع السِّير.

(قوله: كلل) جمع كلة، وهي نوعٌ من الثِّيابِ.

الناصية

أول مـثـلـيـن ادّغـم إن سـكـنـا ولـيـس هـمـزة نـأت عـن فـا الـبـنـا

ولـيـس هـا سـكـت ولا مـداً خـتـم أو مـبـدلاً إبـدالـه لـم يـلـتـزم (صـبـان).

(قوله: بَعدَ تَسكينِهِ في الثَّاني) أي: الأول في الثَّاني. وفي (التَّصريح) فسكن أول المثلين وأدغم في الثَّاني، (فإن كانا) أي: المثلان المتحركانِ (في كلمتين) بأن كان أولهما في آخرِ كلمة، وثانيهما في أول كلمةٍ أخرى مثل جعلِ لك، كان الإدغامِ (جائزاً لا واجباً) بشرطين، **أحدهما**: أن لا يكونا همزتين نحو: قرأ آية، فإن الإدغامَ في الهمزتين رديء، **والثَّاني**: أن لا يلي أولهما ساكناً غير لينٍ، نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥]، فهذا لا يجوزُ إدغامُه عند جمهورِ البصريين، وقد روي عن أبي عمرٍو الإدغامُ في ذلك، وتأوّلوه على إخفاءِ الحركةِ، وأجاز الفراء إدغامه (تصريح).

(قوله: أن لا يصدر أولهما) أي المثلين أي: لا يكون أول الحرفين في صدر الكلمة، وإلا لا يجوز الإدغامُ لكيلا يصير ابتداءً بالساكن.

(قوله: أن لا يصدر أولهما) قال ابن مالكٍ: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعةِ، فقد يدغمُ بعد مدةٍ أو حركةٍ نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٦٧] و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [المُلك: ٨]، وقال المرادي: ويجوز الإدغام أيضاً في الفعلِ الماضي إذا اجتمعَ فيه تاءانِ، والثَّانية أصلية نحو: تتابع، ويؤتى بهمزةِ الوصلِ، فيقال: اتابع، وقد ذكر هذا الشَّرط في (الكافية).

(قوله: نحو ددن) بداليِن مهملتين، وهو اللعب، فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه؛ لأن الإدغام يستدعي سكون أولِ المثلينِ والابتداء بالساكنِ متعذرٌ.

(قوله: كَمِثْل صُفَف) جمع صفةٍ اسم لبناءٍ، والصفة أيضاً الظلة كالسّقيفة (غزي) أو هي الدّكة.

(قوله: نحو ذُلُل) جَمع (ذلول) هو البَعير الّذي يَسهُل قيَاده.

(قوله: نَحو كِلَلٍ) جمع كِلَّةٍ، هي بكسر الكافِ وتشديد اللامِ الستر الرقيق، يخاط كالبيتِ يتقى به من البعوضِ، ويسمى في عرفنا الناموسية (تصريح)، وبالترك: جِبِنْلِكْ.

نَحو: (لَبَب) وهو ما يُشَدُّ عَلى صَدرِ الدّابَّةِ يَمْنَعُ الرَّحْلَ مِنَ الاستئخار، وما اسْتَرَقَّ مِنَ الرَّمْلِ أَيْضاً (وَ) أَنْ (لا) يَكُونَ قَبلَ أَوّلِ المِثْلَيْنِ حَرفٌ مُدْغَمٌ (كَجُسَّسٍ وَ) ....

أبو طالب

(قوله: من الاستئخار) الاستئخار بالهمزةِ والخاءِ المعجمةِ بالفارسية (وايس رفتن).

(قوله: كجُسَّس) هذا على وزنِ كُمَّل، جمع جاسٍ، اسمُ فاعلٍ من جسَّ الشَّيء؛ إذا لمسه، أو من جسَّ الخبر إذا فحص عنه.

الناصية

(قوله: لبب) هو موضع القلادة من الصَّدرِ، وما يشدُّ على صدرِ المركوبِ ليمنع الرحل من الاستئخارِ، وما استدق من الرَّمل (زكريا)، فَلَا يُقالُ فيهَا (صُفت، وذُلّ، وكِلّ، ولَبّ) بِالتَّشديدِ، هذا وعلة امتناعِ الإدغامِ في هذه الأمثلةِ الأربعةِ، أنَّ الثَّلاثةَ الأول منها مخالفةٌ للأفعالِ في الوزنِ، والإدغامِ فرع عن الإظهارِ، فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعلَ فيه ما وازنه من الأسماءِ دون ما لم يوازنه. وأما الرابع: فإنه وإن كان موازناً للفعلِ، إلا أنه لم يدغم؛ لخفته، وليكون منبهاً على فرعيةِ الإدغامِ في الأسماءِ، حيث أدغم موازنه في الأفعالِ نحو: رد، فيعلمُ بذلك ضعف سبب الإدغام فيه، وقوته في الفعلِ، وقال بَعْضُهم: يمتنع الإدغامِ أيضاً، فيما وازن أحدُ هذه الأمثلةِ بصدرهِ لا بجملته نحو: خششاء لعظمِ خلف الأذنِ، ونحو: رُددان مثل سلطان بمعنى سلْطان من الردِّ، ونحو: حِببة جمع حُبٍّ، ونحو الدَّجَجان مصدر دج بمعنى دبَّ.

وفي شرح (الأشموني): اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعةٍ، وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة منها واحدٍ مهملٍ، فلا كلام فيه، وهو فعلٌ بكسرِ الفاءِ وضمِّ العين، وثلاثة مستعملة وهي: فَعِل نحو كَتِفٍ، وفَعُل نحو عَضُد، وفعل نحو دئل، فإذا بنيت من الردِّ مثل كتفٍ أو عضدٍ، قلت: ردَّ أوردَ بالإدغامِ؛ لأنهما موافقانِ لوزنِ الفعلِ، وليسا في خفة فعل نحو: لبب، هذا مذهب الجمهورِ، وخالف ابن كيسان فقال: ردد ورد بالفكِّ، ووافقه الناظم في (التَّسهيل) في الأول دون الثَّاني. وإذا بنيت من الردِّ مثل دئل، قلت: ردد بالفك، ومن رأي أن فعل أصل في الفعلِ ينبغي أن يدغم، وقياس مذهب ابن كيسان الفكُّ، بل هو في هذا أولى، وعليه مشى في التسهيل، انتهى (أشموني).

(قوله: وَأَنْ لَا يَكُونَ.. إلخ) أي: السَّابع من الشُّروط أن لا يتصل بأولِ المثلينِ مدغم فيه، وإليه أشارَ بقولهِ: (وَلَا كجسس)، وهو جمعٌ جاسٍ اسم فاعلِ جس الشيء؛ إذا لمسه، أو من جس الخبر؛ إذا فحص عنه، وهو الجاسوسُ، وإنما وجب الفكُّ؛ لأنه لو أدغمَ فيه المدغم لالتقى ساكنانِ. وفي (حاشية الدشتي) المرادُ بأولِ المثلين هنا السين الثَّاني الوسط، وأنه لا يدغم في الثَّالثِ: لوجودِ حرف مدغم هو السِّين الأول.

(قوله: كجُسَّسٍ) بِضَمِّ الْجيم، وفَتح السِّينِ الْمُشدَّدَة، وكَسرِ السِّين الثالِثَةِ مِن أجلِ كَاف الْجَارَّة،

وَلَا كَـهَـيْـلَـلٍ وَشَـذَّ فـي أَلِـلْ وَنَـحْـوِهِ فَـكٌّ بِـنَـقْـلٍ فَـقُـبِـلْ

أَنْ (لا) يَكُونَ حَرَكَةُ آخِرِ المِثْلَيْنِ عارِضَةً (كاخْصُصْ أبي) بِنَقْلِ حَرَكةِ الهَمزَةِ إلى الصّادِ (وَ) أَنْ (لا) يَكُونَ مُلْحَقاً (كَهَيْلَلٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

فَالسِّينُ الثَّانية لَا تُدْغَمُ في السِّينِ الثَّالِثَة؛ لأنَّ قَبلَ السِّينِ الثَّانية سِين من جِنْسِهَا، و(جسس) جَمعُ (جاسّ) مِن جسَّ الشَّيء؛ إذَا لَمِسَه. أو من جس الخبر، وقال جماعة: الجاسوسِ بالجيمِ، صاحبُ خبرِ الشرِّ، والحاسوسُ بالحاءِ المهملةِ، والناموس: صاحبُ هذا الخبر، هذا؛ وفي (التَّصريح) على قوله (كجُسَس) بضمِّ الجيم وفتحِ السين المهملة (جمع جاس)، فإنَّ فيه مثلين متحركين، ويمتنع إدغام أولهما في الثَّاني؛ لأنَّ قبلهما مثلاً آخر مدغماً في أولِ المتحركين، فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان، وبطل الإدغام السَّابق.

(**قوله: وَأَنْ لَا يَكُونَ حَرَكَةُ آخِرِ... إلخ**) أي: الثامن من الشُّروطِ أن لا يعرضَ تحريك ثانيهما، وإليه أشارَ بقولهِ: (وَلَا كاخصص أبي)؛ لأنَّ الأصلَ اخصص بالإسكان، فنقلت حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها، فلم يعتدَّ بها؛ لعروضِها.

(**قوله: كَاخْصُصْ أبي**) بِضمِّ الْهمزةِ، نُقِلَت ضمتهَا إلى الصادِ الثَّانِيَة، فاجْتَمَعَ صَادَانِ متحركَانِ في كلمةٍ، ولكنْ لَمْ يُدْغَمَا؛ لأنَّ الصَّادَ الثَّانيةَ هي سَاكِنَة في الأَصل؛ لأنها آخِر حَرفٍ لِفِعل الأَمر وحَرَكتها عَارِضَة.

(**قوله: كاخصص أبي**) واكفف الشر أصلهما اخصص، واكفف بسكونِ الآخرِ، ثم نقلت حركة الهمزة) من أبي، وهي الفتحة (إلى الصاد) من اخصص، (وحركت الفاء) من اكفف بالكسرِ؛ (لالتقاء الساكنينِ)، فالحركةُ فيهما عارضة لا يعتدُّ بها.

(**قوله: أَنْ لَا يَكُونَ مُلْحَقاً... إلخ**) أي: التاسع من الشروطِ أن لا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره، وإليه أشار بقوله: (وَلَا كَهَيْلَل) وهذا نوعان: **أحدهما**: ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثلين نحو: هيلل؛ إذا أكثر من لا إله إلا الله، فإنَّ الياء فيه مزيدة للإلحاقِ بدحرج، **والآخرُ**: ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثلينِ، نحو: جلبب؛ فإن إحدى ياءيه مزيدة للإلحاقِ بدحرج، وإنما امتنع في هذينِ النَّوعينِ لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق (أشموني).

(**قوله: كهيلل**) فعل ماضٍ ملحق بدحرج، وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كبسمل إذا قال: بسم الله، وسبحل إذا قال: سبحان الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وحيعل إذا قال: حي على كذا، وحمدل إذا قال الحمد لله، وجعفل إذا قال: جعلت فداءك، وطلبق

إذا قالَ «لا إلهَ إلا الله» فَإنْ كانَ كَذلِكَ فَهو مُمتَنِعٌ في الصُّوَرِ كُلِّها.

(وَشَذَّ فِي) ما اسْتَوْفَى شُرُوطَ الإدْغامِ مِثلَ (أَلِلَ) السِّقا: إذا تَغَيَّرَ (وَنَحْوِهِ)، كـ:

الـحَـمْـدُ لِـلّـهِ الـمَـلِـيـكِ الأجْـلَـلِ

أبو طالب

(**قوله: ألل السِّقاء**) السِّقاء بكسرِ السينِ وتخفيفِ القافِ: الماءُ.

(**قوله: إذا تغير**) أي: رائحته إن لونه أو طعمه.

(**قوله: كالحمد لله المليك الأجلل**) قال الشَّاعر:

«الـحـمـد لِـلَّـهِ الـعَـلِـيِّ الأجـلَـلِ
الـواحِـدِ الـفَـرْدِ الـقَـدِيْـم الأوَّلِ»

فالظَّاهر أنَّ تبديل العلي بالملكِ يكون سهواً، ويحتمل أن يكون ما ذكره الشارح يكون نثراً مسموعاً من العربِ، ولم يكن من هذا البيتِ.

الناصية

إذا قال: أطال الله بقاءك، ودمعز إذا قال: أدام الله عزك، وحسبل إذا قال: حسبي الله، والباب سماعي، وقد أوسعنا الكلام فيه في آخرِ رسالتنا الكبرى على البسملة (صبان).

(**قوله: إذَا قَالَ «لَا إلَهَ إلَّا الله» يقال لِمَن قَال:** (لَا إلَهَ إلَّا الله) إنَّه (هلّل)، وقَد يُقال: (هَيْلَلَ) ذَلِكَ للإلْحَاقِ بِبَابِ الرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّد كـ(دَحْرَجَ)، وحَيثُ إنَّه مُلحقٌ، لِذَلِكَ لَا يُدْغَمُ اللاَمَانِ فيه. فَلَا يُقال (هَيَلَّ).

(**قوله: وَشَذَّ فِي مَا اسْتَوْفى... إلخ**) أي: العاشر من الشُّروطِ أن لا يكونَ مما شَذَّت العربُ في فكه اختياراً، وهي ألفاظٌ محفوظة لا يقاسُ عليها، وإلى هذا أشارَ بقوله: (**وَشَذَّ فِي أَلِلْ* وَنَحْوِهِ فَكٌ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**) أي: شَذَّ الفكّ في ألفاظ: منها قولهم: ألل السِّقاء؛ إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، وقولهم دبِب الإنسان؛ إذا نبت الشعر في جبينه، وصكك الفرسِ؛ إذا اصطكت عرقوباه، وضببت الأرض؛ إذا كثر ضبابها، وقِطط الشّعر؛ إذا اشتدت جعودته، ولِححت العين ولخخت؛ إذا التصقت بالرمصِ، ومشِشت الدَّابة؛ إذا شخص في وظيفها حجم دونَ صلابةِ العظمِ، وعززت النَّاقة؛ إذا ضاقَ إحليلها، وهو مجرى لبنِها، فشذوذٌ ترك الإدغامِ في هذه الأفعال كشذوذِ ترك الإعلالِ في نحو: القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبقَ في موضعِه. فلا يجوزُ القياس على شيء من هذه المفكوكاتِ كما لا يقاس على شيء من تلك المحصصاتِ، وما ورد من ذلك في الشّعر عد من الضَّروراتِ كقول أبي النجم: الْحَمْدُ للهِ... إلخ، كما سيأتي (أشموني).

(**قوله: مِثلَ أَلِلَ السِّقَا**) والقِيَاسُ أنْ يُقال (ألّ) بالتَّشديدِ، أي: تغيّر رائحته، والسِّقاء هو: قربة الماءِ.

(**قوله: كالحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأجْلَلِ**) تمامه:

.... الـواهِـبِ الـفَـضْـلِ الـوَهُـوبِ الـمُـجْـزِلِ

وَحَيِيَ ٱفْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

(فكُّ بِنَقْلٍ) عَنِ العَرَبِ (فَقُبِلْ) وَلَم يُقَسْ عَلَيه (وَ) إذا كانَ المِثلانِ ياءَيْنِ لازِماً تَحريكُ ثانِيهما، نَحو: (حَيِيَ) فَياءَ (افْكُكْ وَادَّغِمْ) أَيْ: يَجُوزُ لَكَ كُلٌّ مِنهما (دُونَ حَذَرْ) وَمِنَ الإدْغامِ ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] ....

أبو طالب

(قوله: ومن الإدغام) أي: ومن أمثلة الإدغامِ قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

الناصية

قاله أبو النجم العجلي. والشاهد في الأجللِ حيث لم يدغم الموجب للضرورةِ. والوهوبُ مبالغة واهب. والمجزل من أجزل إذا أعطى عطاء كثيراً الْبيتُ هَكذَا:

(أَلْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ الْقَدِيمِ الأَوَّلِ

والظَّاهر أَنَّ (الْمَليك) سَهْوٌ، (الشَّاهد) في (الأَجْلَل)، فَإِنَّ الْقِيَاسَ فيه (الأَجَلّ) بالإِدْغَامِ.

(قوله: فَكٌّ) فاعل شَذَّ.

(قوله: وَلَم يُقَسْ عَلَيه) أيْ: لَا يَجوز الْقِيَاسُ عَلَيه. فَلَا يقال فِي (مَدَّ ـ وردُّ: مَدَدَ ـ رَدَدَ).

(قوله: وَإِذَا كَانَ المِثْلَانِ... إلخ) أي: كَمَا إِذَا كانتِ الْيَاءُ الثَّانية لَامَ فِعلٍ لِلْمَاضي، ولَم يَصِحّ قَلبه أَلِفاً كما عبر به الموضحُ وغيره، وكما سيعبر به في قوله، وحركة ثانيهما لازمة؛ لأَنَّ اللازمَ تحريكه من نحو حيي الياء الثَّانية فقط؛ لأنه فعل ماضٍ مبني على الفتحِ الظَّاهر، أَمَّا الأولى فيجوزُ تحريكها على الفكِّ، وإسكانها على الإدغامِ.

(قوله: نَحو حَيِيَ) في (الدشتي) لزوم تحريكِ الياء فيه من أجلِ عدمِ وجودِ فتح قبلها لتنقلب ألفاً فيسكن.

(قوله: دُونَ حَذَرْ) في واحد منها لوروده، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان في كلمة، وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغامُ لاندراجه في الضّابطِ المتقدِّم، ومن فكَّ نظر إلى أنَّ حركة الثَّاني كالعارضةِ؛ لوجودها في الماضي دونَ المضارعِ، والأمر والعارض لا يعتدُّ به غالباً، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو: لن يحيي، ورأيت محيياً، وأما قوله:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

فشاذٌّ لا يقاس عليه خلافاً للفراء. هذا والفكُّ أجودُ من الإدغامِ، وإن كان كلٌّ منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواترِ، ولعل الناظمَ أومأ إلى ذلك بتقديمِ الفكِّ في النظم. اهـ.

(قوله: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]) (الشاهد) في (حَيّ) بِالإِدْغَامِ، كَمَا يَجوزُ الْفَكّ بِأَنْ تَقول: (حَيِيَ زَيد).

(كَذاكَ) يَجوزُ الوَجْهانِ إذا كانَ المِثلانِ تاءَيْنِ مُصَدَّرَيْنِ في كلمةٍ (نَحْوُ تَتَجلّى) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَذَاكَ يجوز الوجهان) الإدغامُ والفك (أيضاً في ثلاثِ مسائل أخر إحداها أولى التاءين) الفوقائيتين (الزائدتين في أولِ المضارعِ نحو: تتجلَّى، وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكرٍ، وذكر النَّاظم في (شرح الكافية)، وتبعه ابنه) في شرحِ الخلاصةِ، (إنك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثَّانية، (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها إلى النطقِ بالياءِ المسكنةِ للإدغامِ، فتقول: في تتجلى اتجلى. اهـ. (و) فيه نظر، فإنه (لم يخلق الله) أحداً من الفصحاء فيما نعلم، أدخل (همزة وصل في أول) الفعلِ (المضارع، وإنما إدغامُ هذا النوعِ في الوصلِ دون الابتداءِ). قال الحوفي: فإن وقف ابتدئ بالإظهارِ، ولا يجوزُ إدخال ألفِ الوصلِ عليه؛ لأنَّ ألفَ الوصل لا تدخل على الفعلِ المضارع، وذكر الناظمِ في بعض كتبه هذه المسألة على الصَّوابِ، فقال: يجوز إدغام تاء المضارعةِ في تاء أخرى بعد مدٍّ أو حركة، نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٦٧] و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [المُلك: ٨]. اهـ. كما تقدَّم، وسيأتي (تصريح).

(قوله: مُصَدَّرَيْن في كلمةٍ) أيْ: في أَوَّل الْكلمة.

(قوله: نَحْوُ تَتَجَلَّى) قال في (شرح الكافية) إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل توصل بها إلى النطقِ بالتاءِ المسكنةِ للإدغامِ فقلت في تتجلَّى اتجلى بِإدغامِ التَّاءِ، وإِنَّمَا يُؤْتى بِألِفِ الْوَصْلِ؛ لأَنَّ التَّاءَ الأولى الْمدْغمة سَاكِنَة، ولَا يُبْتَدَأ بِالسَّاكِنِ، هذا كلامه، وفيه نظر؛ لأن تتجلَّى فعل مضارع، واجتلابِ همزة الوصل لا يكون في المضارعِ. والذي ذكره غيره من النُّحاةِ أن الفعلَ المفتتح بتاءين، إن كان ماضياً نحو: تتبع وتتابع؛ جاز فيه الإدغام، واجتلاب همزة الوصل فيقال: اتبع واتابع، وإن كان مضارعاً نحو: تتذكر؛ لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به لما يلزم من اجتلابِ همزةِ الوصلِ، وهي لا تكون في المضارعِ، بل يجوزُ تخفيفه بحذف إحدى التاءين، وسيأتي في كلامهِ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحركٍ أو لين، نحو: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [المُلك: ٨] ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٦٧]؛ لعدم الاحتياجِ في ذلك إلى اجتلابِ همزة الوصلِ.

هذا؛ وعبارة (التَّوضيح)، ولم يخلق الله همزة وصل في أولِ المضارعِ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصلِ دون الابتداءِ، وبذلك قرأ البزي في الوصلِ نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٦٧] ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٣]، والأصل: تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين أدغمت أولاهما في أخراهما، (فإن أردت التخفيف في الابتداءِ حذفت إحدى التاءين، وهي الثَّانية) وفاقاً لسيبويه والبصريين؛ لأنَّ الاستثقال بها حصل (لا الأولى)؛ لدلالتِها على

والفَكُّ واضِحٌ، ومَن أَدْغَمَ أَلْحَقَ أَلِفَ الوَصْلِ، وقالَ: «اِتَّجَلّى».

أبو طالب

. . . .

الناصية

المضارعةِ، (خلافاً لهشام) الضرير وأصحابه من الكوفيين، وحجتهم أن الثَّانية في ففعلٍ معنى كالمطاوعةِ مثلاً، وحذفها يخلُّ بهذا المعنى. (وذلك جائز في الوصل) أيضاً، قال الله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] الأصل: تتلظى، فحذفت إحدى التاءين، ولو كان ماضياً لقيل: تلظت؛ لأنَّ التَّأنيث واجبٌ مع المجازي، إذا كان ضميراً متصلاً ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] الأصل: تتمنون، (وقد يجيء هذا الحذف في النونِ) الثَّانيةِ بعد نونِ المضارعةِ، (ومنه على) القولِ (الأظهرِ قراءة ابن عامرٍ) وعاصمٍ، ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] بضمِّ النونِ، وتشديد الجيمِ المكسورةِ وسكون الياءِ (أصله: تنجي) بفتحِ النونِ الثَّانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى، فحذفت النون الثَّانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارعِ نبأت وتقيت ونزلت ونحوهن، إذا بتدأت بالنونِ أن تحذف النون الثَّانية، إلا في شذوذٍ كقراءة بعضهم: ﴿وَنُزِّلَ الملائكةَ﴾ [الفرقان: ٢٥] بنصبِ الملائكةِ، (وقيل: الأصل ننجي بسكونها) أي: النون الثَّانية (فأدغمت) في الجيمِ (كإجاصة وإجانة) بتشديدِ الجيمِ فيهما، والأصل: إنجاصة وإنجانة، فأدغمة النُّون في الجيمِ، والإجاصة واحدُ الإجاصِ، والإجانة واحدة الأجاجين، وهي بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، قال صاحب الفصيح: قصرية يغسل ويعجنُ فيها، ويقال: إنجانة كما يقال: إنجاصة، وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الأكثرون، قال ابن السِّيد: (وإدغام النونِ في الجيم لا يكاد يعرف)؛ لأنَّ النُّون عند الجيمِ تخفى ولا تدغم، (وقيل: هو) فعل ماضٍ (من نجا ينجو) بتخفيفِ عينه، وهي الجيمُ (ثم ضعفت عينه)، وبُنِيَ للمفعول، (وأسندَ لضميرِ المصدرِ)، والتقدير نُجِّي هو، أي: النجاء، (و) فيه ضعف من جهاتٍ، **إحداها**: أنه (لو كان كذا لفتحت الياء؛ لأنه فعل ماض) مبني للمجهولِ نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] **والثَّانية**: إنابة ضمير المصدرِ مع أنه مفهومٌ من الفعلِ. **والثَّالثة**: إنابة غير المفعولِ به مع وجودِه، قاله في المغني، ويجاب عن أولاها بأن تسكين الياءِ المفتوحةِ للتخفيفِ لغةً، وبها قرأ الأعمشُ ﴿فَنسيْ وَلَمْ نَجِدْ﴾ [طه: ١١٥] وقرأ الحسن ﴿مَا بَقيْ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨] بسكونِ الياءِ فيهما وصلاً، وعن الثَّانيةِ بقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبأ: ٥٤] فإن النائب ضميرُ المصدر، وعن الثَّالثة بقراءةِ أبي جعفر ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤] فأناب غير المفعول به مع وجودهِ (تصريح).

(**قوله: والْفَكُّ وَاضِحٌ**) وذلك لتعذُّر الابتداء بالسَّاكنِ، والإدغام يستلزم السُّكون.

(**قوله: أَلْحَقَ أَلِفَ الْوَصْل**) ليتمكَّن من إسكانِ التاءِ الأولِ، وإدغامه في الثَّاني.

(وَ) كذلِكَ يَجُوزُ الوَجْهانِ إذا كانَ المِثْلانِ تاءَيْنِ في افْتَعَلَ نَحو: (اسْتَتَرْ) فَالفَكُّ واضِحٌ،

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: كَذَلِكَ يَجُوزُ الْوَجْهان. . . إلخ) أي: من كل فعل على افتعل اجتمعَ فيه تاءان، فهذا يجوز فيه الفكّ، وهو قياسه لبناءِ ما قبل المثلين على السُّكونِ، ويجوزُ فيه الإدغام بعد نقلِ حركةِ أول المثلين إلى السَّاكنِ، فتقول: ستّر بطرحِ همزة الوصلِ من أوله؛ لتحركِ السَّاكنِ بحركة النقل.

(تنبيهات) **الأول**: إذا أوثر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظِ بستّر الذي وزنه فعل بتضعيفِ العينِ، ولكن يمتازان بالمضارعِ والمصدرِ؛ لأنَّك تقول في مضارعِ الذي أصله افتعل يستر بفتحِ أولهِ، وأصله يستتر فنقل وأدغمَ، وتقول في مضارعِ الذي وزنه فعل يستر بضمِّ أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل سِتَّاراً، وأصله أستاراً، فلما أريد الإدغام، نقلت الحركة فطرحت الهمزةُ، وتقول في مصدر الذي وزنه فعّل تستيراً على وزنِ تفعيل. **الثَّاني**: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغمَ وجه آخر، وهو أن يقال: ستر بكسر فائه، وذلك أن الفاء سَاكنةٌ، وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى، فالتقى ساكنانِ، فكسر أولهما على أصلِ التقاءِ السَّاكنين، ويجوزُ على هذه اللغةِ كسر التاء إتباعاً لفاءِ الكلمةِ، فتقول: فعل، والمضارع، واسم الفاعلِ، واسم المفعولِ، مبنية على ذلك، إلا أنَّ اسم الفاعلِ يشتبه بلفظِ اسم المفعولِ على لغةِ من كسر التَّاء إتباعاً، فيصير مشتركاً كمختار، فيحتاج إلى قرينةٍ.

الثَّالث: ما ذكره في هذا البيتِ كالمستثنى من الضَّابط المتقدِّم. اهـ. (أشموني).

(قوله: نحو استتر) (واقتتل) بالفكِّ، (وإذا أردت الإدغام، نقلت حركة) التاءِ (الأولى إلى الفاءِ) وهي السِّين أو القاف، (وأسقطت الهمزة) أي: همزةُ الوصلِ؛ (للاستغناءِ عنها بحركةِ ما بعدها، ثم أدغمت) التاء في التاءِ، (فتقول) في الماضي (ستر وقتل) بفتحِ أولهما وتشديدِ ثانيهما، (و) تقول (في المضارعِ يستر ويقتل بفتحِ أولهما) وثانيهما، وتشديد ثالثهما، مع كسرهِ، (و) تقول (في المصدر ستاراً، وقتالاً بكسرِ أولهما) وتشديدِ ثانيهما، وإنَّما ذكرَ المضارع، والمصدر تميز بين ما أصله التَّشديد، وما عرض فيه، وذلك أن نحو ستر يحتمل أن يكون على أصلهِ، ويحتمل أن يكونَ أصله استتر، ولا يفرق بينهما إلا المضارع، والمصدر، فتقول في مضارعِ ستر الذي وزنه فعل يستر بضمِّ أوله؛ لأن ماضيه على أربعةِ أحرفٍ، وفي مصدرهِ تسييراً على وزنِ تفعيلاً، وفي مضارع الذي أصله استتر يستتر بفتحِ أوله؛ لأن ماضيه على خمسةِ أحرفٍ، وأصله يستتر، فنقل وأدغم، وفي مصدرهِ ستاراً، وأصله استتاراً، فلما أريد الإدغامُ نقلت الحركة وطرحت الهمزة (تصريح).

(قوله: فَالْفَكّ وَاضِحٌ)؛ لأنّ الإدغام يستلزم التقاء السَّاكنين السِّين والتاء الأول.

وَمـا بِـتَـاءَيْـنِ ٱبْـتُـدِي قَـدْ يُـقْـتَـصَـرْ فِـيـهِ عَـلَـى تَـا كَـتَـبَـيَّـنُ الـعِـبَـرْ

ومَنْ أَدْغَمَ نَقَلَ حَرَكَةَ الأولى إلى الفاءِ، وَأَسْقَطَ الهَمْزَةَ، فَقال: «سَتَّرَ يَسَتِّرُ».

(وَما بِتاءَيْنِ) مِن فِعلٍ مُضارِعٍ (ٱبْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلى تاءٍ) واحِدَةٍ، وهي الأُولى، وتُحذَفُ الثانِيَةُ ـ كما قالَ في «شَرْحِ الكافيةِ» ـ تَخفيفاً، فَخُصَّتْ بِالحَذفِ لِدلالَةِ الأُولى عَلى مَعنى، وهو المُضارِعَةُ دُونَها (كَتَبَيَّنُ العِبَرْ) أصلُهُ: تَتَبَيَّنُ.

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: نَقَلَ حَرَكَةَ الأولى... إلخ) أي: إلى السين ليتخلَّص من التقاءِ السَّاكنينِ، وأما حذف الهمزةِ؛ لإغناءِ حركةِ الفاءِ عن وجودِ الهمزةِ.

(قوله: وتحذف الثَّانية.. إلخ) وفي (الصبان) مذهبُ سيبويه والبصريين أنَّ المحذوفَ هو التاءُ الثَّانية؛ لأن الاستثقالَ بها حصل، وقد صرَّح بذلك في (شرح الكافية)، وقال في التَّسهيلِ: والمحذوفة هي الثَّانية، لا الأولى خلافاً لهشامٍ، يعني: أن مذهبَ هشام أن المحذوفة هي الأولى، ونقله غيره عنِ الكوفيين. قال (الحمصي): وفيه نظر؛ لأنها تعارض بالمثلِ فيقال: التاءُ الأولى لها معنى كما ذكرَ الشَّارح بقولهِ؛ لدلالتِها على المضارعِ، ويرجِّح مذهب سيبويه، والبصريين، وبأن الثَّانية بها حصل الثقلُ بأنها قريبة من الطرفِ، وقد تكون الثَّانيةُ لا معنى لها أصلاً كما في مضارعِ ترمس بمعنى رمس، فليتأمل. وقدمت الكلام على ذلك موضحاً.

(قوله: كَمَا قَالَ في (شَرْحِ الْكَافية) وفي (الصَّبان): قال في (شرح الكافية): وقد يفعلُ ذلك يعني التَّخفيف بالحذفِ بما تصدر فيه نونانِ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتحِ من قراءةِ بعضِهم ﴿وتُنزلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] وفي هذه القراءةِ دليلٌ على أنَّ المحذوفةَ من تاءي تتنزل حين قال: تنزل، إنما هي الثَّانية؛ لأن المحذوفة من نوني نزل في القراءةِ المذكورةِ إنما هي الثَّانية. هذا كلامه، قال الشَّارح: ومنه على الأظهر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نجي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] في قراءةِ عاصم أصله: ننجي، ولذلك سكن آخره. انتهى.

(قوله: كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ) الأصلُ تتبين بتاءينِ الأولى تاء المضارعةِ، والثَّانية تاء تفعل، وعلة الحذفِ أنه لما ثقل عليهم اجتماعُ المثلينِ، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلابِ همزةِ الوصلِ، وهي لا تكون في المضارعِ عدلوا إلى التَّخفيفِ بحذفِ إحدى التاءين، وهذا الحذفُ كثير جداً، ومنه في القرآنِ مواضع كثيرة، نحو: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر: ٤] ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ [هود: ١٠٥] ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] هذا، وقد أرشدَ بالمثالِ إلى أنَّ هذا إنما هو في المضارعِ الواقعِ في الابتداءِ؛ لأنه الذي يتعذَّر فيه الإدغامُ، وأنَّ الماضي نحو تتابع فلا يتعذَّر فيه الإدغامُ، وكذا المضارع الواقع في الوصلِ كما سبق بيانه (أشموني).

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

(وَفُكَّ) الإدْغام مِنَ المُضاعَفِ وُجُوباً (حَيْثُ) حَرفٌ (مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ) لِئَلا يَلْتَقِيَ السّاكِنانِ (نَحْوُ حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ) بِالنُّونِ، ....

أبو طالب

(قوله: بالنون) أي: الصِّيغة الثانية جمع مؤنثٍ.

الناصية

(قوله: فَخُصَّت بالْحذفِ... إلخ) يعني إنّما اختصّت الثّانية بالحذفِ، دون الأولى؛ لأنّ الأولى علامةٌ على معنى المضارعةِ، والعلامةُ لا تحذفُ، وأما الثّانية فلا معنى لها. كما مرَّ غير مرةٍ.

(قوله: وفك) ماضٍ مجهولٍ، نائب فاعله ضمير يرجع إلى أول المثلين، أو فعلُ أمرٍ، وقوله: لكونه علة سكنَ، وقوله بمضمرِ الرَّفعِ، أي: البارز المتحرك (صبان).

(قوله: وَفُكَّ الإدْغَام... إلخ) أي: الحادي عشر من شروطِ وجوبِ الإدغام أن لا يعرض سكون ثاني المثلين إمَّا لاتصاله بضميرِ رفعٍ، وإمَّا لجزم وشبهه، وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ...) إلخ (أشموني).

(قوله: وفك... إلخ) هو فعلُ أمرٍ حذف مفعوله، أي: أول المثلينِ، أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف، وقوله: لسكونه علة لكن، وقوله بمضمرِ الرفعِ، أي: البارز المتحرك، وهذا آخر شروطِ وجوبِ الإدغام. وحاصله أن لا يعرض سكون لثاني المثلين، إما لاتصاله بضميرِ رفعٍ، أو لجزم وشبهه كما مرَّ (خضري).

(قوله: مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَن) أي: في موردٍ يكون الحرف المدغم فيه، أي: الحرف الثّاني ساكناً؛ لاتصالهِ بضميرِ الرَّفعِ (دشتي).

(قوله: لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْع اقْتَرَنْ) لتعذر الإدغامِ بذلك، والمراد بمضمرِ الرفعِ تاء الضَّمير ونا ونون الإناث.

(قوله: نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وحللنا والهنداتُ حللن، فالإدغام في ذلك ونحوه لا يجبُ بل لا يجوز، قال في (التّسهيل) و(الإدغام): قبل الضّمير لغية، قال سيبويه: وزعم الخليل أن ناساً من بكرِ ابن وائلٍ يقولون: ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخولِ النونِ والتاءِ، وأبقوا اللفظ على حاله. أي: بعد دخولهما.

(قوله: لئِلَّا يَلْتَقِي السَّاكِنَانِ) لأنّ الثّاني ساكنٌ باتّصاله بالضّميرِ، فلو أدغم فيه الأول لزم إسكانه أيضاً، فيلتقي السّاكنان (دشتي).

وأصلُهُ قَبلَ الفَكِّ: حَلَّ (وَفِي جَزْمٍ) أيْ: مَجزُومٍ مِنَ الـمُضارِعِ (وَشِبْهِ الجَزْمِ) وهو الأَمْرُ (تَخْيِيرٌ) بَينَ الفَكِّ والإدْغامِ (قُفِيَ) نَحو: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وأصلُهُ قَبل الْفَك: حل) فلمَّا اتصل بضمير الرفعِ سكن ما قبله، وهو الحرفُ الْمدغمُ فيه. ففك الإدْغام؛ لأنَّ المدغم فيه يَجِب كون متحركاً.

(قوله: وَفي جَزْمٍ... إلخ) إشارة إلى الثَّاني بقوله: (وَفي* جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) والمرادُ به الوقف أي: البناءُ لا ما قابل الوصل.

(قوله: وهو الأَمْرُ) وفي (الصَّبان) إذا أدغم في الأمرِ على لغة تميمٍ وجب طرح همزة الوصلِ لعدمِ الاحتياجِ إليها، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيسِ ارد واغض، وأمر بهمزة الوصل، ولم يحكِ ذلك أحد من البصريين.

(قوله: تَخْيير... إلخ) المرادُ بالتخيير: استواء الوجهينِ في أصل الجواز؛ لا استواؤهما في الفصاحة؛ لأنَّ الفكَّ لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالباً، نحو: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠] ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١] ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦] وجاء على لغة تميم ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة: ٢١٧] في المائدة ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] في الحشرِ.

(قوله: قُفِيَ) أي: تبع، نحو: لم يحلل ولم يحل واحلل وحل، الفك لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة تميم، عبارة (الهمع)، والإدغام لغة غير الحجازيين من العربِ؛ نظراً إلى عدمِ الاعتدادِ بالعارض (صبان).

(قوله: نَحو ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]... إلخ) الأول آية قرآنية. والثَّاني جزء مِن بَيتِ شِعر، والأول مِثَالٍ للفك، والثَّاني للإدْغَامِ، وكِلَاهُمَا مِثالانِ لفعل الأمر، وأما المضارعِ الْمَجزومِ فنحو (لمْ يحلِل ـ ولم يَحِلّ)، هذا؛ وفي (التَّصريح) من المسائل الثلاث التي يجوزُ فيها الإدغام والفك (أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً) بالسكونِ، (أو فعل أمر) مبنياً على السكونِ، فإنه يجوز فيه الفكُّ والإدغامُ، (قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧] فيقرأ بالفك، وهو لغة أهل الحجاز والإدغام، وهو لغة تميم) اعتداداً بتحريك السَّاكن في بعضِ الأحوالِ، نحو: لم يردد القوم، واردد القوم، وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك. (وقال الله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]) بالفكِّ، (وقال) جرير (الشَّاعر:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِن نُمَيْرٍ ... فَلَا كَعْباً بَلَغْتَ وَلَا كِلَابا

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمّْ

«فَغُضَّ الطَّرْفَ» (وَفَكُّ أَفْعِلْ) بِكَسرِ العَيْنِ ....

أبو طالب

(**قوله: فغض الطرف**) الطَّرف بسكونِ الراءِ: مؤخَّر العينِ، وهذا أمرٌ بِغضّ أصلِ العينِ بالطَّريق الأولى، ولا يبعد أن يكون التَّخصيص بالطَّرفِ؛ لأنَّ الإبصار به أحد وأدق وأقوى. فافهم.

الناصية

وبالإدغام، وإذا أدغم في الأمر على لغةِ تميم، وجب طرح همزة الوصل؛ لعدم الاحتياج إليها. وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيسِ ارد، واغض، واقر بهمزة الوصل، ولم يحكِ ذلك أحدٌ من البصريين، وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع، نحو: ردوا، أو ياء مخاطبة، نحو: ردي، أو نون توكيد نحو: ردن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العربِ، كذا قالوا، وعللوه بأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات، وليس تحريكه بعارض، وإذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضمُّ المدغم فيه، نحو: رده، ولم يرده، ووجب فتح المدغمِ فيه قبل هاء الغائبةِ نحو ردها ولم يردها، قالوا: لأن الهاء خفية لم يعتد بوجودها، فكأنَّ الدال قد وليت الألف نحو ردا، وحكى الكوفيون ردها بالضمّ والكسرِ، ورده بالكسر والفتح، وذلك في مضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثَّلاثة قبل هاء الغائب. وغلطوه في تجويز الفتح، وأما الكسر فالصَّحيح أنه لغية سمع الأخفش من ناسٍ من بني عقيل مد: وعضه بالكسر، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكنٍ فقال: رد القوم بالكسر؛ لأنها حركة التقاءِ الساكنين في الأصلِ، ومنهم من فتح، وهم بنو أسد، وعليه قول جرير: فغض الطَّرف.. البيت، وأما الضمُّ فقال في (التسهيل) ولا يضم قبل ساكنٍ، بل يكسرُ وقد يفتح. اهـ. وحكى ابن جني الضمَّ أيضاً، وهو قليلٌ، فإن لم يتصل بالفعلِ هاءُ الغائبةِ، أو هاء الغائبِ أو السَّاكن ففيه ثلاثُ لغاتٍ: الفتح مطلقاً، نحو: رد وغض وفر، وهو لبني أسدٍ وناس غيرهم، والكسر مطلقاً نحو: ردَّ وغض وفر، وهي لغة كعب ونمير وغيرهم، والإتباع لحركةِ الفاء نحو: رد وغض وفرّ، وهذا كثير في كلامهم.

(**قوله: فَغُضَّ الطَّرْفَ**) إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ قاله جرير، وتمامه:

.... فَلَا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلَابا

من قصيدةٍ من الكاملِ. **والشَّاهد في فَغُضَّ** فإنه يجوزُ فيه الأوجه الأربعة: الفتح لخفته، والضمُّ للإتباع، والكسرُ لأنه الأصل، والفكُّ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]. والخطاب فيه لعُبيدٍ الراعي. ونُمير ـ بضمِّ النُّونِ ـ وفي قيس عيلان، وكان الرجلُ منهم إذا قيل له: ممن أنت؟ قال: نميري، كما ترى، إدلالاً بنسبه، وافتخاراً لمنصبه.

(**قوله: وفك أفعِل**) بكسرِ العينِ في قولك: أفعل به، بخلافِ ما أفعله فيجب إدغامه؛ لدخوله في الضابط المتقدّم نحو: ما أحب زيداً لعمرٍو.

(فِي التَّعجُّبِ الْتُزِمْ) لِئَلّا تَتَغيَّر صِيغَتُهُ المَعهُودَة نَحو:

[وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ المُقَدَّمَا

(وَالْتُزِمَ الإدْغامُ أَيْضاً فِي هَلُمّْ) ....

أبو طالب

(**قوله: وأحبب إلينا أن يكون المقدما**) هذا من بيتٍ قد ذكرنا تمامه مشروحاً في بابِ التَّعجبِ.

الناصية

(**قوله: وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ**) قال في (شرح الكافية) بإجماع، وكأنه أراد إجماع العرب؛ لأن المسموعَ الفكُّ.

(**قوله: لِئَلَّا تَتَغَيَّر صيغَتُهُ الْمَعهُودَة**) وفي (التَّصريح) سواء كان متصلاً بالياءِ أم لا، فالأول: (نحو اشدد ببياض وجه المتقين، و) الثَّاني: نحو (أحبب إلى الله بالمحسنين) بالفصلِ بالجارِّ والمجرور، والأصل: أحبب بالمحسنين إلى الله، (وإذا سكن الحرف المدغم فيه؛ لاتصاله بضميرِ الرفعِ) البارزِ، (وجب فكُّ الإدغام في لغة غير بكر بن وائل؛ لأنَّ ما قبل الضَّمير البارز المرتفع لا يكونُ إلا ساكناً (نحو: حللت و﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ [سَبَا: ٥٠] و﴿وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]) والفرقُ بينه وبين نحو رد ولم يرد، حيث جاز فيه الفك والإدغام أنَّ سكونَ المضارعِ المجزوم عارض يزول بزوالِ الجازمِ، والأمر محمول عليه، وسَوَّى بينهما في لغةِ بكر بن وائل، قال سيبويه: وزعم الخليل أنَّ ناساً من بكر بن وائل يقولون ردنا ومدنا وردت، وهذه لغة ضعيفة، كأنهم قدروا الإدغامَ قبل دخولِ النونِ والتاء، فأبقوا اللفظ على حالهِ بعد دخولهما.

(**قوله: وقال نبي المسلمين تقدموا... إلخ**) هو من الطَّويل مقبوض العروض والضرب وبعض الحشو، وقائله العباس بن مرداس رضي الله تعالى عنه، أحد المؤلفة قلوبهم؛ الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مئة من الإبلِ، والنبيء بالهمز وعدمه لغتان قرئ بهما في السبعة، وأحبب فعل ماض جيء به على صورةِ الأمر، وإلينا متعلِّق به، وأنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بالباءِ الزائدةِ محذوفة؛ لأنَّ زيادتها في فاعلِ أفعل من أفعل به في التعجب لازمة، والتقدير: وأحبب إلينا بكونه المقدَّم، أي: ما أحب كونه متقدماً إلينا، (والمعنى) واضح. (**والشاهد**) في قوله إلينا حيث فصل بالجار والمجرور المتعلِّق بفعلِ التعجبِ بين فعل التَّعجبِ ومعموله، وهو جائز على الصَّحيح. هَذَا، وذكر مستوفى في شواهد التعجب، هي فانظره.

(**قوله: وَالتزمَ الإدْغامُ أيْضاً فِي هَلُمْ**) بإجماع كما قاله في (شرح الكافية)، فلم يقل فيه هلمم.

هذا، ولا يخفى أن هذا البيت استدراك على ما قبله، أي: يستثنى من فعل الأمرِ صيغتان لا تخيير فيهما: **الأولى**: أفعل في التَّعجب فإنه ملتزم فكه، **والثَّانية**: هلم في لغة تميم، فإنه ملتزم إدغامه، وقد سبق في بابِ أسماءِ الأفعالِ أنَّ هَلُمَّ عند الحجازيين اسم فعلٍ بمعنى احضر أو أقبل، وعند بني تميم فعل أمرٍ، وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا.

وهي اسْمُ فِعلٍ بِمَعنى أُحْضُر، أَوْ فعلُ أمرٍ لا يَتَصَرَّف، مُرَكَّبَةٌ مِنْ: هاءٍ وَلَمَّ مِنْ قَوْلِهِم «لَمَّ اللهُ شَعْثَهُ» أَيْ: جَمَعَهُ، فَحُذِفَ الأَلِفُ تَخفيفاً، ....

أبو طالب

(**قوله: لم الله شَعْثه**) بالشِّين المفتوحةِ المثلثةِ، والعين المهملة الساكنة، والثَّاء المثلثة بمعنى الجمعِ، وروي بدله سعته بالسِّينِ المكسورةِ المهملةِ، والعين المهملةِ المفتوحةِ، والتَّاء المثناة الفوقانية.

الناصية

(**قوله: وهي اسْمُ فِعلٍ... إلخ**) مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التَّنبيه، ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم: لم الله شعثه، أي: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألفها تخفيفاً، وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج؛ إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام. وقال الفراءُ: مركبة من هل التي للزجر، وأم بمعنى اقصد، فخففتِ الهمزةُ بإلقاءِ حركتِها على السَّاكن قبلها، فصار هلم. ونسب بعضُهم هذا القولَ إلى الكوفيين. وقول البصريين أقربُ إلى الصَّواب. قال في (البسيط): ومنهم من يقول: إنها ليست مركبة. اهـ. هذا، والتزموا فتح هلمَّ، وحكى الجرمي الفتحَ والكسرَ عن بعضِ تميم، وإذ اتصل بها هاء الغائبِ نحو: هلمه لم يضم، بل يفتح، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجلَ. وقد تقدَّم أن لكونها عند تميمٍ فعلاً اتصلت بها ضمائر الرَّفعِ البارزةِ، فيقالُ: هلما وهلموا وهلمي بضمِّ الميمِ قبل الواوِ وكسرِها قبل الياء، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياسُ هلممن، وزعمَ الفراءُ أن الصَّوابَ هلمَّن بفتحِ الميمِ وزيادة نون ساكنةٍ بعدها وقاية لفتحِ الميمِ، ثم تدغم النُّون الساكنة في نونِ الضَّميرِ. وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يانسوة بكسرِ الميمِ مشددةً، وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث، وحكى عن بعضِهم هلمُّن بضم الميم، وهو شاذٌّ.

(**قوله: لَا يَتَصَرَّف**) أي: لا يأتي منه غير الأمرِ.

(**قوله: مِنْ: هَاء... إلخ**) في (التَّصريح) كما مرَّ كيفية تركيبها خلاف، قال جمهور البصريين: مركبة من ها التنبيهِ، ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم: لم الله شعثك، أي: جمعه، وكأنه قيل: أجمع نفسك إلينا، فحذفَ ألفها تخفيفاً، ونظراً إلى أن أصلَ لامِ لم السُّكون، وقال الخليل: ركبا قبل الإدغامِ، فحذفت الهمزةُ للدرجِ؛ إذا كانت همزة وصل، وحذفت الألف؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللامِ، وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر، وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على السَّاكن قبلها فصار هلم، ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين، وقيل: بسيطة، حكاه ابن العلج في (البسيط) والقول بالتركيبِ، وهو الصَّحيحُ، حتى نقل بعضُهم الإجماع عليه.

(**قوله: فَحُذِفَ الأَلِفُ تَخفيفاً**) أي: للتخفيفِ (ولم يجيزوا فيه) أي: في آخرها (ما أجازوه في آخرِ نحو: رد وشد من الضمِّ للإتباع، و) من (الكسر على أصلِ التقاءِ السَّاكنين)؛ لعدمِ التركيبِ، وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعضِ بني تميم، وإذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم

وكَأَنَّه قيلَ: اجمع نفسك إلينا.

أبو طالب

. . . .

الناصية

يضم، بل يفتحُ، واختلف فيها العربُ على لغتين: **إحداهما**: أن تلزم طريقةً واحدةً، ولا يختلف لفظها بحسبِ من هي مسندة إليه، فتقول: هلم يا زيد، وهلم يا زيدان، وهلم يا زيدون، وهلم يا هند، وهلم يا هندان، وهلم يا هندات، وهي لغة أهلِ الحجازِ، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] (لمم إلينا و) هي عندهم اسم فعل بمعنى أحضر في المتعدِّي، وبمعنى أنت في اللازمِ، **واللغة الثَّانية**: أن تلحقها الضمائر البارزة بحسبِ من هي مسندة إليه، فتقول: هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفكِّ، وهي لغة بني تميم، وهي عندهم فعل أمرٍ، وذهب بعض النحويين إلى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية، واستدلَّ بالتزامهم الإدغام، ولو كانت فعلاً لجرت مجرى رد في جوازِ الضمِّ والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزامَ أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين في كلامِ العربِ كثير لِمَا تَقَدَّم.

(قوله: وكَأَنَّه قيلَ اجمع نفسك إلينا) فإنّ معنى هلّم إلينا: أسرع في المجيء إلينا، ومن يسرع في المجيء، ويجمع نفسه عادة، فيناسب معنى اللّم، وهو الجمعُ.

(قوله: اجمع نفسك إلينا) هذا إنما يناسبُ استعمالها بمعنى أقبلَ، والمناسب لاستعمالِها بمعنى أحضر: اجمع كذا إلينا.

(خاتمة في النون الساكنة، ومنها التنوين)، اعلم أن للنُّون الساكنةِ أربعة أحكام: **أولها**: الإدغامُ، وهو بلا غنة في اللامِ والراءِ، وبغنة في حروفِ ينمو، ما لم تكن مواصلتها في كلمةٍ واحدةٍ كالدنيا وصنوان وأنمار، فإن الفك في ذلك لازمٌ. **والثَّاني**: الإظهارُ وهو في حروفِ الحلق السِّتة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة؛ لبعد مخرجِ النُّونِ من مخرجِها. **والثالث**: القلب ميماً عند الباءِ، ويستوي كونها في كلمةٍ نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ أو كلمتين نحو: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، وموجبُ هذا القلبِ أن الباءَ بعدت من النونِ، وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم؛ لأن النُّون والميم حرفا غنةٍ، فلما بعدت عن الباءِ لم يمكن إدغامها فيها، ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها، فأوجب التَّخفيف أمراً آخر وهو قلبها ميماً؛ لأنها أختها في الغنةِ. **والرَّابع**: الإخفاءُ، وذلك إذا وليها شيء من الحروفِ غير المذكورةِ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائِلُ هذا البيتِ:

تَـرَى جَـارَ دَعْـدٍ قَـدْ ثَـوَى زَيْـدُ فِـي ضَـنَـى ... كَـمَـا ذَاقَ طَـيْـرٌ صِـيـدَ سُـوءَ شَـبَـا ظُـفْـرِ

وإنما أخفيت عند هذه الحروفِ؛ لأنها قربت منها قرباً متوسطاً؛ لأن حروفَ الحلقِ بعدت منها فأظهرت. وحروف لم يرو قربت منها قرباً شديداً فأدغمت، وهذه الخمسةَ عشرَ لم تبعد بعد تيكَ، ولم تقرب قرب هذهِ فأخفيت. والإخفاء حالٌ بين الإظهارِ والإدغامِ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وَمَـا بِـجَـمْـعِـهِ عُـنِـيْـتُ قَـدْ كَـمَـلْ   نَـظْـمـاً عَـلَـى جُـلِّ الْـمُـهِـمَّـاتِ اشْـتَـمَـلْ

ولَمّا انْتَهى كلامُ المُصنفِ عَلى ما أَرادَه مِن عِلْمِ النَّحوِ والتَّصريفِ قالَ: (وَما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ) بِضَمِّ العَيْنِ، وحَكى ابْنُ الأَعْرابِي فَتْحَها (قَدْ كَمَلْ) ....

أبو طالب

(قوله: وما بجمعه) في بعضِ النَّسخِ؛ لجمعهِ باللامِ.

(قوله: بضم العين) قد مرَّ بنا وجه لزومِ استعمالِ الفعلِ المشتقِّ من العنايةِ مجهولاً فيما سبقَ مراراً، فلا نكرر.

الناصية

(قوله: عَلَى مَا أَرَادَهُ. . . إلخ) أي: على ما يسر الله له إكمال ما استعان فيه في الخطبة من قوله:

....   مـقـاصـد الـنَّـحـو بـهـا مَـحْـوِيَّـهْ

أخبر بذلك فقال:

(وَمَـا بِـجَـمْـعِـهِ عُـنِـيْـتُ قَـدْ كَـمُـلْ   نَـظْـمـاً عَـلَـى جُـلِّ الْـمُـهِـمَّـاتِ اشْـتَـمَـلْ

يقال: عُنِيَ بكذا، أي: اهتم به، ويلزم بناؤه للمفعولِ، وبناؤه للفاعلِ لُغَيَّةٌ حكاها في «اليواقيتِ» وأنشد عليها:

عَـانٍ بِـأُخْـرَاهَـا طَـوِيـلُ الـشُّـغْـلِ

و(نظماً) حال من الهاءِ في بجمعه، أو تمييز محول عن الفاعل، واشتمل نعت لـ(نظماً)، وعلى جلِّ المهماتِ متعلّق باشتمل. ثم وصف نظماً بصفةٍ أخرى فقال: (أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلَاصَهْ. . .) إلخ.

(قوله: وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ) أي: اهتممت بجمعِه وتعبت في سبيله، ويستعمل هذا الفعل مجهولاً غالباً، ويقال في وجهه: إن العنايةَ والقصدِ يأتيان من جانبِ الله سبحانه، والمخلوقُ لا يبدأ له القصدُ إلّا منه سبحانه، فالفاعل للعنايةِ هو الله، والمخلوق مفعولٌ، ومعنى: فنسبته إلى الخلقِ نسبه إلى المفعولِ. ولكنَّ الظاهر مجيء هذا الفعلِ على خلافِ القياسِ المعهود في الماضي المعلوم.

(قوله: وما بجمعه عنيت) الواو للاستئنافِ، أو لعطفِ قصةٍ على قصةٍ، وما موصولة واقعة على الألفاظِ، على ما هو الأقرب، والأليق بقوله نظماً. . . إلخ، وقوله: أحصى. . . إلخ، وتذكير ضمير ما باعتبارِ لفظها، أو لأنَّ المرادَ مجموع الألفاظِ؛ لأنه المناسبُ لقولهِ: بجمعه.

(قوله: قد كمل) بتثليثِ الميمِ، والكسر أضعفُ اللغاتِ، والفتح أفصحها، وأولى هنا لسلامةِ البيتِ عليه من عيبِ سناد التَّوجيه اللازمِ على الضَّمِّ، وهو اختلاف حركةِ ما قبل الروي المقيدِ،

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلَا خَصَاصَهْ

بِتثليثِ المِيم (نَظْماً) أَيْ مَنْظُوماً (عَلى جُلِّ المُهِمّاتِ) أَيْ مُعظَمُ المَقاصِدِ النَّحوِيّةِ (اشْتَمَلْ).

ثُمَّ قالَ مُلْتَفِتاً مِنَ التَّكَلُّمِ إلى الغَيْبَةِ (أَحْصى) ....

أبو طالب

(**قوله: بتثليثِ الميم**) والأولى أن يقرأ هاهنا بالفتحِ لمكانِ القافيةِ.

(**قوله ثم قال ملتفتاً... إلخ**) فإنْ قلت يجوز أن يعودَ المستتر في أحصى إلى الموصولِ، أو يكون بضمِّ الهمزةِ وكسر الصادِ متكلِّماً معلوماً، فما الباعث على حملِه على الالتفاتِ المخالفِ لمقتضى ظاهرِ الحالِ بلا داعٍ له هاهنا، قلت: قوله كما اقتضى لا بدَّ أن يكونَ من الالتفاتِ؛ لأنَّ فاعله المصنف البتة، ولا يجوز أن يقرأ بصيغةِ المتكلِّم، وإلّا لما جازَ سقوط همزتِهِ في المدرجِ، مع أنَّه قد سقط فيه هاهنا، وإذا آل الأمر أخيراً إلى القولِ بالالتفاتِ، فالأولى القولُ به في قوله: أحصى؛ لأنَّ نسبة الإحصاء إلى المصنف على سبيلِ الحقيقةِ، وإلى الموصول على سبيلِ المجاز.

(**قوله: أحصى... إلخ**) هذه جملة إمَّا مربوطةٌ بما قبلها بعائد محذوفٍ يعود إلى الموصولِ، ي: أحصى فيه الخلاصة من (الكافية) أو غير مربوطةٍ به، أي: أحصى الخلاصة من الكافي، وجعلها كتاباً مستقلاً مسمًّى بالألفيةِ.

الناصية

والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميلِ والتتميمِ، وأما في اصطلاحِ علماءِ المعاني، فالتكميلُ ويسمّى بالاحتراسِ أيضاً، هو أن ما يؤتى في كلامٍ يوهم خلافَ المقصودِ بما يدفعه، كما في قوله:

فَسَقَى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيْعِ ودِيْمَةٌ تَهِمِي

والتتميم: أن يؤتى في كلامٍ لا يوهم خلافَ المقصودِ بفضلة من مفعولٍ أو حالٍ، أو نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] أي: مع حبه.

(**قوله: بتثليثِ المِيم**) يعني: يأتي مادّة كمل بثلاثِ وجوه: فتح الميم وضمّه وكسره.

(**قوله: على جل المهمات**) فيه إشارة إلى أن قوله في الخطبةِ مقاصد النَّحوِ على حذفِ مضافٍ، كما تقدَّم بسطه، والمهماتِ جمع مهمٍّ، أو جمعُ مهمةٍ، فتقدير الموصوفِ على الأوّلِ الأحكام المهمات، وعلى الثَّاني المسائل المهماتِ لكن يلزم على الثّاني، وصف جمع الكثرةِ لما لا يعقلُ بالمطابقِ، مع أن الأفصحَ فيه الإفراد، كما أنَّ الأفصحَ في غيرهِ المطابقةُ، إلا أن يقال لما حذف ضعف عن المراعاةِ، وقوله: اشتمل أي اشتمال الدال على المدلولِ، والجملة يحتمل أن تكون في محلِّ نصبِ صفة لـ(نظماً)، وعليه اقتصرَ الشّارح فيما يأتي؛ لأنه أقربُ، أو حالاً أخرى، أو في محل رفع خبراً آخر لما، وكذا جملة أحصى، فافهم.

هو فِعلٌ بِمَعنى جَمَعَ مُخْتَصِراً (مِنَ الكافِيَةِ) الشّافِيَةِ (الخُلاصَةْ) أَي: النَّقاوَةَ مِنها، وتَرَكَ كَثيراً مِنَ الأمثِلَةِ والخِلافِ، وجَعَلَهُ كِتاباً مُستَقِلاً نَحوَ ثُلْثِها حَجماً، وعِلَّةُ ذلكَ ما ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (كَما اقْتَضى) أيْ: لأَجْلِ اقْتِضاءِ النّاظِمِ، أَيْ: طَلَبُهُ (غِنىً) لِجَميعِ الطالِبينَ ....

أبو طالب

(قوله: جمع مختصراً) هذا إما بفتح الصادِ، أي: في مختصرٍ أو مفعولٍ به لقوله: جمع، أو بكسرها حالاً عن فاعلٍ جمع فعلي الأول، فالجملة غير مربوطةٍ، وعلى الأخيرين فمربوطة بالضَّميرِ ظاهراً.

(قوله: نحو ثلثها) أي: مثل ثلثها.

الناصية

(قوله: جَمَعَ مُخْتَصِراً) أي: جمع هذا النظم من منظومةِ المصنفِ المسماةِ (بالكافية) الخالص الصافي مما يكدره.

(قوله: من الكافية) أي: من معانيها، ومن تبعيضية حال من الخلاصةِ، وابتدائية متعلِّقة بأحصى، وإلى هذا الثَّاني أشارَ الشَّارحُ بعد، وبالخلاصةِ اشتهرَ هذا النَّظمُ أعني الألفية.

(قوله: الشَّافِيَة) صِفَةٌ (لِلْكَافِيَة)، لَيسَ الْمقصودُ كَتاباً آخر اسمُه (الشّافية)، وإنْ كانَ هُنَاك كتابٌ بهذا الاسم، والْمَعنى الْكَافيةُ الَّتي تَشْفِي غَليلَ الْجَاهِلِ، .

(قوله: وتَرَكَ... إلخ) إذ (الكافية) مشتملةٌ على أبوابٍ كاملةٍ ليست في الخلاصةِ كباب ضمير الشأنِ، وضميرِ الفصلِ والتاريخ، والتقاء الساكنين، وتصحيحه بإرادة كافية ابن الحاجب تكلف بارد، ومما يؤيد كون أحصى فعلاً إسناد الفعل إلى ضميرِ النظمِ في قوله كما اقتضى، وإلا لقال كما اقتضت، ثم إن كانت أل في الخلاصةِ للاستغراقِ، كما هو المناسبُ للمدحِ، كان في الكلامِ مبالغة؛ لأنَّ المقامَ مقامُ مدحٍ، وإلا فقد فات الألفية كثيرٌ من زبد الكافية كما علم.

(قوله: نَحوَ ثُلثِهَا حَجْماً) يَعني: هَذِهِ الألفية، هي ثلث الْكَافِيَةِ حَجْماً.

(قوله: كما اقتضى) ما مصدرية، والجارُّ والمجرورُ صفة لمصدر محذوف، أي: إحصاء كاقتضائِه الغنى بجامعِ حصول السرورِ والنفع بكل. فإن قلت مقتضى جعله إحصاء الألفية (خلاصة الكافية) مشبهاً، واقتضائها الغنى مشبهاً به، أن الاقتضاء أقوى من الإحصاءِ، فما وجه ذلك قلت وجهه أنه يلزمُ من إغنائها الطَّالبين، إحصاؤها (خلاصة الكافية) وإلا لم تغنهم؛ لاحتياجِهم حينئذٍ إلى ما في (الكافية)، ولا يلزم من الإحصاءِ الإغناء؛ لاحتمالِ احتياجهم إلى زيادةٍ على (خلاصة الكافية)، مع أنَّ الكافَ قد تأتي لمجردِ التشريكِ بين شيئين في أمرٍ من غيرِ اعتبارِ كون المشبه به أقوى، كما في كلٍّ من زيدٍ وعمرو كصاحبه.

(قوله: غِنًى) بالكسرِ والقصرِ الاستغناء، وبالكسرِ والمد التغني، وبالفتحِ والمد النفع، وقوله بلا خصاصة، أي: فقر، دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى، وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة

فَـأَحْـمَـدُ الـلَّـهَ مُـصَـلِّـيـاً عَـلَـى مُـحَـمَّـدٍ خَـيْـرِ نَـبِـيٍّ أُرْسِـلا

(بِلا خَصاصَةْ) أَيْ: بِغَيرِ فَقْرٍ يَحصَلُ لِبَعْضِهِم، وذلِكَ لا يَحصَلُ إلا بِما فَعَل، إذِ الكافيةُ بِكِبَرِها يَقْتَصِرُ عنها هِمَمُ كَثيرٍ مِنَ الناسِ، فَلا يَشتَغِلُونَ بِها، فَلا يَحصَلُ لَهُم حَظٌّ مِنَ العَرَبيَّةِ، فَشَبَّه الجَهْلَ بِالفَقْرِ مِنَ المالِ، وقَد قِيلَ: «العِلْمُ مَحسُوبٌ مِنَ الرِّزْقِ». هذا ما ظَهَرَ لِي في شَرْحِ هذا البَيْت، وَلَمْ أَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لَه.

(فَأَحْمَدُ اللهَ) وأَشْكُرُهُ، عَوْدٌ عَلى ما بَدَأ ....

أبو طالب

(قوله: بلا خصاصة) قيد تخصيصي للغنى لا توضيحي؛ لأنَّ المرادَ بلا خصاصةٍ إلى مسألة من مسائل النَّحوِ، لا حدَّ من القارين، ولا يخفى أنَّ الغنى عن النَّحوِ في الجملةِ محتملٌ للخصاصةِ إليه في الجملةِ.

(قوله: تقصر عنها همم. .إلخ) أقول: وعلى فرضِ عدمِ قصورِ الهمم، لا شكَّ أنَّ الكتابَ المشتملَ على مهماتِ المسائل أشدُّ إغناء عن المهماتِ من الكتابِ المشتملِ على المهماتِ وغيرِها، فإنَّ بعضَ الأذهان تتفرق في الثَّاني؛ بسبب كثرة مسائلها، فربَّما تغفلُ عن إدراكِ الأصولِ بالالتفاتِ إلى الفروعِ.

(قوله: وقد قيل: إن العلم. . . إلخ) إشارة إلى أنَّ تشبيه المصنف هاهنا مأخوذ من هذا القولِ، فإنَّ العلم إذا كان رزقاً، كان نقيضه وهو الجهلُ عدم الرزقِ الملزوم للاحتياجِ والخصاصةِ.

(قوله: عوداً على ما بدأ) أي: ابتداء الكتابِ، يعني: أريد فاتحة الكتابِ وخاتمته، كلاهما حمد الله وشكره، والصلاة على أحبائه.

الناصية

بالغنى والجهل بها بالفقر، ووجه الشبه ظاهر، وقد قيل: العلم محسوب من الرزقِ، وإنما مدح هذا النَّظم باقتضائه الغنى، بلا خصاصة؛ لأنها لصغرِها تقبل النَّاس عليها، فيحصل لهم الغنى بما فيها، و(الكافية) لكبرِها تقصر عنها همم كثير من الناسِ فلا يشتغلون بها، فلا يحصلُ الغنى بمسائلِ العربيةِ.

(قوله: بِلَا خَصَاصَةْ) تشوبه، والخصاصةُ: ضد الغِنى، وهو كناية عما جمعَ من المحاسنِ الظَّاهرةِ.

ثم قابل بالشُّكرِ نعمَة الإتمامِ، وأردفه بالصَّلاةِ على سيدنا محمد سيدِ الأنامِ، وعلى آله وأصحابه الكرام؛ لإحراز أجر ذلك وبمنه في البدء والختام، فقال رحمه الله وجمعني وإياه في دارِ السَّلامِ:

(فَـأَحْـمَـدُ اللهَ مُـصَـلِّـيـاً عَـلَـى مُـحَـمَّـدٍ خَـيْـرِ نَـبِـيٍّ أُرْسِـلَا

(قوله: فأحمد الله) أي: وصف كمال هذا النَّظم على الوجهِ المذكور. . إلخ.

(قوله: وَأَشْكُرُهُ عَوْداً عَلَى مَا بَدَأ) يعني: ربط المصنف آخر أرجوزته بأولها برابطةِ الحمدِ، لقوله أوّل الكتاب (الأَلْفِيَّة): (أَحْمَدُ ربّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ).

وَآلِــهِ الــغُــرِّ الــكِــرَامِ الــبَــرَرَهْ وَصَــحْــبِــهِ الـمُـنْـتَـخَـبِـيـنَ الـخِـيَـرَهْ

(مُصَلِّياً) ومُسَلِّماً (عَلى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا) أيْ: أَرْسَلَه الله إلى الناسِ لِيَدْعُوهُم إلى دِينِهِ، مُؤَيَّداً بِالمُعجزَةِ (وَآلِهِ الغُرِّ) جَمْعُ أَغَرّ، وهو مِنَ الخَيْلِ: الأَبْيَض الجَبْهَةِ، أَيْ: إنَّهم لِشَرَفِهِم على سائِرِ الأُمَّةِ بِمَنْزِلَةِ الفَرَسِ الأَغَرِّ بَينَ الخَيْلِ لِشَرَفِهِ على غَيرِهِ مِنها، ويَجُوزُ أَنْ يَكونَ أرادَ بِآلِهِ أُمَّتَهُ؛ كما هو بَعْضُ الأقْوالِ فيها. وفي الحديث: «أَنْتُمُ الغُرُّ المُحَجَّلُونَ يَوْمَ القِيامَةِ مِنْ

أبو طالب

(**قوله: وفي الحديث... إلخ**) هذا جواب عن سؤالٍ مقدرٍ تقديره: أنه لا ينسب الغر في الأخبار والأدعية إلا إلى الآل الذي ليس بمعنى الأمة، فكيف تحمل الآل هاهنا على الأمةِ مع أنه موصوفٌ بالغرِّ، وحاصلُ الجوابِ: أنَّ الغرَّ منسوبٌ في هذا الحديثِ إلى الضَّميرِ المخاطبِ المراد منه الأمة جزماً، فالحصرُ الذي ذكرته باطل، ولا يبعد أن يكون دليلاً للقولِ بإطلاقِ الآل على الأمة بأن الغرَّ المخصوصَ بأن ينسب إلى الآلِ، قد نُسِب إلى الضَّميرِ المخاطب المراد به الأمة جزماً، فعلم أنَّ الآلَ يطلق على الأمةِ، ثم إنَّ المحَجل بفتحِ الجيم: من أدخل في الحجالِ، ولما لزمهم

الناصية

(**قوله: مصلياً**) في كونِ هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف في نظيره في الخطبةِ.

(**قوله: خير نبي**) بدل من محمدٍ لا نعت له ولا عطف بيان لاختلافِ محمد، وخير نبي تعريفاً وتنكيراً.

(**قوله: وآله**) الأولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدَّم بسطه. أما الآل فهم المؤمنونَ والمؤمناتُ من أولادِ هاشم، والمطلب وقيل عترته المنسوبون إليه من أولادِ وأولاد بناته ما تناسلوا، وقيل: أمة الإجابة، قال الأزهري: وهو الأقرب للصَّوابِ، واختاره النووي، وأصله: أهل، فقلبت الهاء همزةً، وإن كانت أثقل منها ليتوصَّل به إلى قلبها ألفاً، وقيل: أصله أول بفتحِ الواوِ فقلبت ألفاً؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها، وقيل: كل منهما أصلٌ بدليلِ ما سمع من العربِ من تصغيره على أهيل وأويل، واختاره بعض مشايخنا المتأخرين، ولا يضاف إلا إلى العقلاءِ من الأشرافِ، ولو ادعاء جبراً لما لحقه من التغييرِ، بخلافِ أهلٍ، ولا ينافي ذلك تصغيره؛ لأنَّه لبيان أصله، ولإمكان استعماله فيمن هو دونَ غيرهِ، فليس للتَّحقيرِ.

(**قوله: الغر**) جمع أغر، وهو في الأصلِ الأبيض الجبهةِ من الخيلِ، ففي الكلامِ استعارةٌ تصريحيةٌ، أو تشبيه بليغ، ويحتملُ أن يكون تلميحاً إلى ما وصف به نبينا ﷺ أمته بقوله: «**أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء**».

آثارِ الوُضُوءِ» (الكِرامِ) جَمْعُ كَرِيمٍ، أَيِ: الطَّيِّبي الأُصُولِ والنُّعُوتِ والطاهِرِيها (البَرَرَهْ) جَمْعُ بارٍّ، أَيْ: ذَوِي الإحْسانِ، وهو المُفَسَّرُ في حَديثِ الصَّحيحَيْنِ ....

أبو طالب

التَّحلية بأنواع الحليِّ، والفضائل، والتَّخليةِ عن أنواعِ الأرجاس والرذائل، شبَّهَ به كل من له قرب إلى اللهِ، فاستعمل المحجل له استعارة، وفي الدُّعاءِ في شأنِ مولانا أميرِ المؤمنين: يا قائد الغرِّ المحجّلين.

(**قوله: أي: الطّيّبي الأصول والنعوت، والطاهريها**) المرادُ بالأصولِ الذواتِ، وبالنُّعوتِ الصِّفات، ولا يبعد أن يكون المرادُ بالأولِ الآباء، وبالثَّاني الأمَّهات، والطَّيب: المحلَّى بالفضائل، والطَّاهر: المخلى عن الرَّذائل، فالقياسُ تقديمُ الثاني على الأوَّلِ، لكنَّ المصنِّف عكس تبعاً لما ورد في كلامِ الفصحاءِ، وإنَّما عكس فيها تأكيداً للطَّاهرِ، فإنَّ الطَّيب إذا قدم على الطَّاهر يستلزمُ الطَّاهر، بخلافِ ما إذا أخر، فافهم.

(**قوله: وهو المفسر**) أي: الإحسان المطلق، أو الإحسان المعتبر في تفسيرِ البار، والحاصل أنَّ الإحسان كما فسر في الحديثِ: هو العبارة الكاملة الصَّادرة عن قلبٍ حاضرٍ وبصرٍ ناظرٍ، بحيث يكون العابد كأنَّه يرى المعبودَ جلَّ اسمه، وقيل: الضَّمير يعود البار.

(**قوله: في حديث الصححين**) أي: في حديثٍ مذكورٍ في الكتابين الصَّحيحين، أي: صحيح البخاري ومحمد بن مسلم.

الناصية

(**قوله: وهو المُفَسَّرُ**) يعني البارّ، فسّر في صحيحِ مسلمٍ وصحيح البخاري بأن تعبدَ الله...

(**قوله: كأنك تراه**) أي: حال كونك في عبادتك، مثل حال كونك رائياً له، فتكون في غايةِ الخشوعِ، وهذا مقامُ المكاشفةِ، وما بعده مقام المراقبةِ، فإن معناه وأنت بحيث تعتقد أنه يراكَ. (شرقاوي).

(**قوله: اسم جمع لصاحب**) وقيل: جمع له وهو بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمناً بنبينا محمد ﷺ حال نبوته في حياته، وإن لم تطل صحبته له أو لم يره، والمرادُ الاجتماعُ العرفي فيدخل نحو الأعمى والمجنون والنَّائم والصَّغير، والخضر وعيسى صلى الله عليهما وسلم، ويخرجُ من رآه في النوم، أو اجتمعَ به في السماءِ ليلة الإسراءِ، ونحو ذلك. ودخل في الصَّحابي الآدمي والجني والملك، وخرج بالمؤمن الكافر، ولو حكماً كالصَّغير، واشتراط الموتِ على الإيمانِ لدوام الصُّحبةِ بعد موته، لا لتسميته صحابياً، وعطف الصَّحب على الآلِ؛ لتشمل الصَّلاةَ باقيهم من غير الآلِ، فهو أعمُّ مطلقاً بالنَّظر لقيده السَّابق، ومن وجهِ بعدم النَّظر له.

«بِأَنْ تَعبُدَ الله كَأَنَّكَ تَراهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فَإِنَّهُ يَراكَ» (وَصَحْبِهِ) اسمُ جَمْعٍ لِصاحِبٍ بِمَعنى الصَّحابِيّ، وهو مَنِ اجْتَمَعَ بِهِ مُؤْمِناً (المُنْتَخَبِينَ) مِنَ الأمَّةِ، أَي: المُفَضَّلِينَ عَلى غَيرِهِم مِنها؛ كما وَرَدَ ذلك في أحاديث (الخِيَرَةْ) بِفَتحِ الياءِ، ويَجُوزُ التَّسْكِينُ كما فِي الصِّحاحِ. قالَ: وهو الاسمُ مِنْ قَوْلِكَ: «اخْتارَهُ اللهُ تَعالى» يُقال: «فُلانٌ خِيَرَةُ الله مِنْ خَلْقِهِ».

أبو طالب

(قوله: بأن تعبد الله... إلخ) قد ورد هذا الحديث في طريقنا، وهو من جملة ما وصَّى به النَّبي صلى الله عليه وآله أبا ذرٍّ الغفاري، وهو بهذه العبارة: «**يا أبا ذرٍّ اعبد الله كأنَّكَ تَراهُ فإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فَإنَّه يراك**» قال بعض الصُّوفية: معنى قوله: «فإن لم تكن تراه» إنَّك إنْ غِبْتَ عن وجودِك تَراهُ، فحمل كان على التَّامة، وتراه على الجزاء، وكأنَّه حمل قوله: فإنَّه يراك على تعليلِ الجزاءِ، وقد اعترض عليه بعضُ النَّاظرين إلى الألفاظِ، بأنَّ هذا المعنى لا يساعده إبقاء ألف تراه، كما هو الرواية أقول: ما ذكره الصُّوفيُّ معنى عال لا ينبغي أن يطرح؛ لمفسدة لفظية، يمكن دفعها بوجوهٍ عديدةٍ، لا يخفى على المتأمل، ثم إنَّ الجملة الشرطية على كونِ كان ناقصةً ترغيبٌ للعابدِ في الحضورِ والالتفاتِ وقت العبادةِ، وترهيب له عن الغفلةِ المانعةِ من السعادةِ، يعني إنْ لم تكن تراهُ فاعلمْ أنه يراك، ويعلم أنَّك تعبده عن قلبِ حاضرِ الحواس، أو عن غفلةٍ، وهو في تلك الحالِ ناسٍ، فجزاك بما استحقيت من الثوابِ والعقابِ، وفي بعضِ نسخِ الحديث: «فإن كنت لا تراه فإنه يراك» وما أفاده الصُّوفي ظاهر على هذهِ النّسخةِ من غير ورودِ شيءٍ عليه، إلا أنَّ في حملِ قوله: فإنَّه يراك على التعليلِ؛ إخفاءٌ يمكن رفعه بالتَّأمل.

(قوله: وهو) أي: الصَّحابي، لا الصَّاحب؛ إذ الصَّاحب كلُّ من يصحب فهو أعمُّ، ولهذا فسره بالصَّحابي.

الناصية

(قوله: المنتخبين) أي: المختارين.

(قوله: الخيرة) بكسرِ الخاءِ المعجمةِ، وفتحِ التحتيَّة وسكونها بمعنى الاختيارِ، كما في (المصباح) فهو مصدرٌ، أو اسم مصدرٍ على الخلافِ، وصف به مبالغة، ولهذا التزم إفراده، وحيث كان المرادُ من الخيرةِ هنا المختارين، فذكره بعد المنتخبين تأكيد؛ لأنَّ المقام مقامَ مدحٍ، قال ابن غازي: ويحتمل أن يضبطَ هنا بفتحِ الخاءِ على أنه جمعُ خير، حكى الفراء: قوم خيرة بررة. اهـ. (صبان).

(قوله: وهو الاسم) يعني اسمَ مصدرِ اختار.

(قوله: يُقَال: «فُلَان خَيرَةُ اللهِ مِنْ خَلْقِهِ») أي: اختاره الله مِن بين خلقِه.

وقَدْ مَنَّ الله تَعالى بِإكْمالِ هذا الشّرحِ المُحَرَّر، مُوشَّحاً مِنَ التَّحقِيقِ والتَّنْقِيحِ بِالوَشي المُحَبَّرِ، مُحْرِزاً لِدَلائِلِ هذا الفَنِّ، مُظْهِراً لِدَقائِق اسْتَعْمَلْنا الفِكَرَ فِيها إذا ما اللَّيل جَنَّ، مُتَحَرِّياً أَوْجَزَ العِبارَةِ، وخَيْرُ الكلامِ ما قَلَّ ودَلَّ، مُعتَمِداً في دَفْعِ الإيرادِ عَلى أَلْطَفِ الإشارَةِ لِيَتَنَبَّه أُولو الألْبابِ لِما لَهُ انْتَحَل، فَرُبَّما خالَفتُ الشُّرّاحَ في بَيان حُكمٍ أَوْ تَأْويلٍ أَوْ تَعلِيلٍ،

أبو طالب

(قوله: وقد منَّ الله تعالى بإكمال هذا. . . إلى قوله. . . فلذلك قلت) فقرات مسجعة فآخر الفقرة الأولى قوله: المحبر ونظيرُ قوله المحرر، وآخر الفقرةِ الثَّالثة قوله: الفن، ونظيره قوله: جن، وآخر الفقرة الخامسة قوله: دل، ونظيره قوله: انتحل، وآخر الفقرة السَّابعة قوله: أو تعليل، وله نظيران هما قوله: عن السبيلِ، وقوله: جليل، وآخر الفقرةِ العاشرة قوله: كشفا موقوفاً على الألفِ، ونظيره: قوله تخفى.

(قوله: موشحاً) بتشديدٍ، أي: مزيناً. **(قوله: والتنقيح)** المرادُ بالتنقيح هاهنا: التَّطهير من الزوائد، وقد جاء بمعنى إخراج ما في العظمِ، أي: لبه عنه، وبمعنى: قطع فروعِ الشَّجرِ ليقوى.

(قوله: بالوشي المحبر) الوشي: الثوب الملون، والمحبر كمظفر من التحبير، أي: التَّحسين، والظّرف متعلقٌ بالتنقيح.

(قوله: الفكَر) بفتحِ الكافِ جمع الفكْرِ بسكونِها.

(قوله: جن) أي: خفي، والمرادُ منه: صار ذا ظلمة، كناية.

(قوله: متحرياً) أي: مختاراً.

(قوله: لما له انتحل) متعلّق بقوله لينبه، أي: لينبهوا الشَّيء بسببه اعتلق الإيراد على الكلامِ، وأصل الانتحالِ: إسنادُ الشخصِ إلى نفسِه كلام غيره من شعره، وأمثاله، ثم استعاره الشارح لتعليقِ المعترضين إيرادهم على كلام الشارح مع عدمِ وروده عليه.

الناصية

(قوله وقَدْ مَنَّ اللهُ تَعَالَى. . . إلخ) أي: قد منّ الله عليّ بإكمال هذا الشَّرح المرتَّب مزيّنا بالتَّحقيق، والتَّخليص من الزوائد بخطوطِ مزيّنة.

(قوله: إذَا مَا اللَّيلُ جَنَّ) أيْ: سَتَرَ ظَلامه كُلَّ شَيء؛ لأنَّ الظُّلمةَ في اللَّيلِ تساعِد عَلَى جَمعِ الْفِكْرِ لِلتَّحقيق، و(الْجِنّ، والْجَنِينُ، والْجَنون) كلهَا مِن هَذَا الاشْتِقَاق، لِسَتْرِ الْجِنِّ عَنِ الأَبْصَار، وسَتْرِ الْجَنين، وسَترِ عَقْلِ الْمَجنون، وهَكَذَا. وفي حاشية (الدشتي): المرادُ منه إمّا أنّ تحرير هذا الشَّرح وقع في الليلِ؛ لكون الليلِ معدّاً التَّحرير العلوم الدَّقيقة، أو كناية على أنّي حرّرتها حينما كانت العلومُ الأدبيّة في أفقِ الظلمةِ.

فَحَسِبُهُ مَن لا اطِّلاعَ لَهُ ولا فَهْمَ سَهْواً أَوْ عُدُولاً عَنِ السَّبِيلِ، وما دَرى أنّا فَعلْنا ذلِكَ عَمْداً لأَمْرٍ مُهِمٍّ جَليلٍ، وَرُبَّما نَقَصْتُ حَرْفاً أَوْ زِدْتُ حَرْفاً؛ فَحَسْبُهُ الغَبِيُّ إخْلالاً أَوْ تَوْضِيحاً وكَشْفا، وما دَرَىٰ أَنَّ ذلِكَ لِنُكْتَةٍ مُهِمَّةٍ تَدُقُّ عَنْ نَظَرِهِ وتَخْفى، فَلِذلِكَ قُلْتُ:

يــا سَــيِّــداً طــالِــعْ هــذا الَّــذي ... فــاقَ نِــظــامَ الــدُّرِّ وَالــجَــوْهَــرِ
لا تَــعْــدُ حَــرْفــاً مِــنْــهُ أَوْ كَــلْــمَــةً ... وَلِــلْــخَــبِــيــئــاتِ بِــهِ أَظْــهِــرِ
وَرَوِّضِ الــذِّهْــنَ إذا مُــشْــكِــلٌ ... يَــبْــدُو وَبِــالإنْــكــارِ لا تُــبْــدِرِ
فَــلَــيْــسَ بِــالــشّــائِــنِ شَــيْــئــاً لَــهُ ... فَــقَــدْ أَتــى الــمُــنْــصِــفُ فــي أَعْــصُــرِ

فَدُونَكَ مُؤَلَّفاً كَأَنَّه سَبِيكَةُ عَسْجَدٍ، أَوْ دُرٌّ مُنَضَّدٌ، بَرَزَ فِي إبانِ الشَّبابِ، وتَمَيَّزَ عِندَ صُدُورِ أُولِي الألْبابِ، وَقَد قالَ ابْنُ عَبّاس: «وَما أُوتِيَ عالِمٌ عِلْماً إلا وَهوَ شابٌّ».

أبو طالب

(**قوله: فحسِبه**) هذا بكسرِ السينِ أي: زعمه.

(**قوله: سهواً أو عدولاً عن السبيل**) قد صدق الشارح في هذا الكلامِ، إذ قد سمعت ورأيت من المحشين كثيراً ما نسبوه إلى السَّهوِ والنِّسيانِ في كثيرٍ من المواضعِ؛ لعدم تفطنهم بمرادهِ، ونحن قد ذكرنا مرادَه، ودفعنا عنه ما أوردوا عليه الشَّباب إلا بأن بكسرِ الهمزةِ، وتشديد الباءِ الموحدة الوقتُ، والشَّبابُ بفتحِ الشينِ مصدر شب، أو جمع شب، وإرادة الثاني باعتبارِ تعدد أجزاء زمانِ الشَّبابِ، وأما الشِّباب بكسرِ الشينِ، فهو رفع الفرسِ يده للنَّشاطِ.

(**قوله: وتميز**) أي: امتاز هذا المؤلفُ من غيرهِ بالحسنِ عند صدورِ أولي الألبابِ، أي: عقولِهم، والحاصلُ أنَّ هذا الشَّرح ممتازٌ من سائر شروحِ الألفيةِ عند أولي الألباب، كما أنَّ حواشينا هذه ممتازةٌ عندهم من سائر حواشٍ سطرت على هذا الكتاب، وأنا ليس بمدَّعٍ في هذا البابِ، بل هذا ممن نطقت به ألسنة أولي الألباب.

الناصية

(**قوله: فَحَسِبه. . . إلخ**) فعل ماض يعني: تخيّل من لا اطلاعَ له، ولا فهم أنّ هذه المخالفة في البيانِ والتأويلِ سهو مني، أو عدول عن قولِ الحقِّ، ولم يدرِ أنّي فعلت ذلك لغرضٍ مهمٍّ. قوله فَحَسِبَهُ أَيْ: اعْتَبرَهُ، وكَذا حَسبَهُ بَعدَ سَطر (دشتي).

(**قوله: فدُونك مُؤلّفاً. . . إلخ**) أي: فخذ كتاباً مرتباً كأنه صبغ من ذهب، أو درّ متنسّق، توفَّقت له في أول الآنية.

(**قوله: كَأنّه سَبيكَةُ عَسْجَدٍ**) (سَبيكَة) الْقِطْعَة (عَسْجَد) الذّهَب.

فَالحَمدُ للهِ الَّذي هَدانا لِهذا، وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدانا اللهُ، لَقَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بِالحَقِّ. اللهُمَّ صَلِّ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ وعَلى آلِهِ وأَصْحابِهِ وأَزْواجِهِ وذُرِّياتِهِ، كما صَلَّيْتَ عَلى إِبْراهِيمَ وعَلى آلِ إِبْراهِيمَ، وَبارِك عَلى مُحَمَّدٍ وآلِهِ وأَصْحابِهِ وَأَزواجِهِ وذُرِّيَّاتِهِ، كَما بارَكْتَ عَلى إِبْراهِيمَ وعَلى آلِ إِبْراهِيمَ، في العالَمِينَ إِنَّكَ حَميدٌ مَجيدٌ.

أبو طالب

«يَقولونَ ذِي شَمْسٌ وتِلْكَ كواكِبُ ... فَلَمَّا بَدتْ صَارَ النُّجُومُ تَغِيبُ

وفي الصُّبْحِ مِصْبَاحٌ يُضِيءُ غَرِيبُ ... وَتِلْكَ مَصَابِيحٌ وذَا الصُّبْحُ لَائِحُ»

الحمدُ لله على أنْ جعلَني بها عند الأودَّاء محموداً، ولم يَحسدْني من الأعداء محسوداً، فيا أحبائي غضُّوا عما برز لكم فيها من العيوبِ بغضكم، ويا أعدائي عضوا على الأناملِ من الغيظِ وموتوا بغيظكم.

وقد وقع التَّوفيق للإتمام إلى إتمام الشَّرحِ، كما كان المرامُ والمسؤول من اللهِ العلام، في سلخِ جمادى الآخرة من هذا العام، أعني عام ثلاثة وعشرين بعد المئتينِ والألف من الهجرةِ، على هاجرها ألف سلام، والمَرْجُوُّ من النَّاظرين فيها أن ينظروا إليها بعينِ الإنصافِ لا بطريقِ الجَدَلِ والاعتساف، وإنْ وجدوا خللاً فيها، فأصلحُوه وأخفوه بقدرِ الإمكانِ، فإن الله وليُّ أولي الإنعام والإحسان.

انتهى

الناصية

تمّ بعون الله تعالى ما قصدْتُهُ مِنْ حَاشيةٍ نَطَقَتْ بِدقائقِ هٰذا الشَّرحِ ونُكَاتِهِ، وكَشَفَتِ النِّقابَ عن وُجُوهِ مُخَدَّراتهِ ومُخَبَّآتِه، وأَوْضَحَتْ مِنْ مكنوناتِ أسراره ما خَفِيَ عَلَى الواقفين، وأَبْرَزَتْ مِنْ عَرَائسِ أَبْكَارِهِ ما ٱحْتَجَبَ عَنِ النَّاظرينَ، فهي جَدِيرَةٌ بأَنْ يَرِدَ عَذْبَ مَنَاهِلِ تَحْقيقاتِها الظَّامئونَ، حقيقةٌ بأَنْ يهتديَ بأنوارِ شموسِ تدقيقاتِها الحَايِرون، ومَعَ ذلك لم أبعْها بشرطِ البراءةِ مِنْ كلِّ عيبٍ؛ لأَنَّ الإنسانَ مَحَلُّ الخطأ والنِّسيانِ بلا ريبٍ، غير أَنَّ كثيرَ الحَسَنَاتِ يمحو قليلَ السَّيِّئاتِ، فالحَمْدُ لله على ما أَولاه، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ نبيه الختام.

محمد نوري ناص الأستلّي

فهرس الموضوعات